

مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعَةِ الْمَلِكِ الْمُتَّقِينَ وَالثَّقَافَةِ وَالتَّرَاثِ الْبَلَدِيِّ



الملك  
باري

فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ

لأبي البقاء عبد الله بن حسين العكبري

٥٣٨ - ٦١٦ هـ

الجزء الأول

تحقيق

غازي مختار طليحات  
باري

دار الفكر  
دمشق - سورية

دار الفكر المعاصر  
بيروت - لبنان

الرقم الاصطلاحي: ١٠٣٠,٠١١-١  
الرقم الدولي: ISBN: 1-57547-200-7  
الرقم الموضوعي: ٤٥٠  
الموضوع: النحو والصرف  
العنوان: اللباب في علل البناء والإعراب  
التأليف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العسكري  
التحقيق: د. غازي مختار طليمات  
الصف التصويري: دار الفكر - دمشق  
التنفيذ الطباعي: مطابع المستقبل - بيروت  
التجليد الفني: علي الحمصي-بيروت  
عدد الصفحات: ج ١ ص ٥٦٠  
قياس الصفحة: ٢٥×١٧ سم  
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة  
جميع الحقوق محفوظة  
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق  
الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل  
المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق  
إلا بإذن خطي من  
دار الفكر بدمشق  
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد  
ص.ب: (٩٦٢) دمشق-سورية  
فاكس: ٢٢٣٩٧١٦  
هاتف: ٢٢١١١٦٦ - ٢٢٣٩٧١٧  
Http://www.fikr.com  
e-mail: info@fikr.com



إعادة

٢٠٠١ هـ = ٢٠٠١ م

ط ١ / ١٩٩٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللبّ

فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ

لِلْجُزءِ الْأَوَّلِ





## بسم الله الرحمن الرحيم

أخذ مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي على عاتقه ومنذ قيامه أن يسهم في خدمة التراث بما يقدر عليه من خلال أقسامه المتعددة خدمة للعلم والباحثين ؛ ذلك أنه كثر في السنوات الأخيرة نشر الكتب التراثية على أيدي غير المتخصصين ، الذين لم يلتزموا في تحقيقهم أسلوباً علمياً منهجياً ، فظهرت في الأسواق طبوعات سقيمة لأسفار جليلة المضمون ، تطاول أعمال المجلين من المحققين ، أدت إلى اختلاط الغث بالسمين وأساءت إلى المكتبة العربية .

ومن هنا كلف المركز لجنة من الأساتذة الخبراء أوكل إليها الإشراف على شؤون التحقيق والنظر فيما يقدمه المحققون الأكفيا من أعمال وتقديم الصالح منها للنشر .

ويوالي اليوم بالتعاون مع دار الفكر المعاصر نشر إصداراته فيقدم كتاب ( اللباب في علل البناء والإعراب ) لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليبات ، والدكتور عبد الإله نبهان .

نسأل الله أن يوفق المركز لخدمة التراث وأهل العلم إنه نعم المسؤول .

لجنة التحقيق والنشر في المركز



## فهرس الدراسة والتحقيق

- ١ - أبو البقاء العكبريّ :  
أ - اسمه ونسبته ٩  
ب - مولده وأسرته ١٠  
ج - شيوخه ١٠  
د - تلاميذه ١٤  
هـ - أخلاقه ومنزلته ١٥  
و - آثاره في النحو ١٦  
ز - مذهبه في النحو ١٨
- ٢ - اللباب في علل البناء والإعراب :  
أ - اسم الكتاب ونسبته إلى العكبريّ ٢٣  
ب - مخطوطاته ٢٣  
ج - مصادره ٢٤  
د - تأثيره ٢٦  
هـ - منهج العكبري في اللباب :  
١ - التقسيم ٢٧  
٢ - التعريف بالاشتقاق والحدّ ٢٨

|     |                                 |
|-----|---------------------------------|
| ٣٠  | ٣ - العناية بمسائل الخلاف       |
| ٣١  | ٤ - الإيجاز والزهد في الأمثلة   |
| ٣٣  | ٥ - غزارة العلل وتنوعها         |
| ٣٤  | ٦ - اعتماده على أصول البصريين   |
| ٣٦  | و- عملي في تحقيق الكتاب وفهرسته |
| ٣٩  | ٣ - متن كتاب اللباب             |
| ٥٢٧ | ٤ - فهرس المحتويات              |

### تحقيق

د . غازي مختار طليمات

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## أبو البقاء<sup>(١)</sup> العُكْبَرِيُّ

٥٣٨ - ٦١٦ هـ

١١٤٣ - ١٢١٩ م

أ - اسمه ونسبته :

اسمه محبّ الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، وكنيته أبو البقاء . لم يختلف أصحاب التراجم في اسمه ، وتفرّد المنذريّ بتسمية أبيه ( الحَسَن )<sup>(٢)</sup> ، وأجمع للمتقدّمون والمتأخرون على أنّه ( الحسين ) بالتصغير .

نُسب أبو البقاء إلى قرية قرب بغداد ، وإلى بغداد نفسها ، وإلى محلة فيها ، وإلى مذهبه في الفقه ، فقيل : العُكْبَرِيُّ ، والبغداديّ ، والأزجبيّ ، والحنبليّ . ونسبه إسماعيل باشا البغداديّ<sup>(٣)</sup> نسبة خامسة تفرّد بها ، وهي القادريّ . وأولاهنّ المتحدّرة من ( عكبرا ) أشهرهن ، وعكبرا هذه قرية على خمسة فراسخ من بغداد<sup>(٤)</sup> .

(١) في التكلة لوفيات النقلة للمنذري ٣٧٨/١ ، وفي الأعلام للزركلي ٨٠/٤ ، ثبت المصادر التي ترجمت للعكبري .

(٢) التكلة لوفيات النقلة ٣٧٨/١ .

(٣) هديّة العارفين ٤٥٩/١ ، وإيضاح المكنون ٣٩٩/٢ .

(٤) معجم البلدان ١٤٢/٣ . وجاء في وفيات الأعيان ١٠٠/٣ أنّ ( عكبرا ) بليدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ .

## ب - مولده وأسرته :

أغفل المؤرخون الحديث عن أصل العكبري ، فلم يعزوه إلى قوم من أقوام العرب أو العجم ، ولا إلى قوم بينهم وبين العرب ولاء . ويُعدُّ تلميذه ابن الدُّبَيْثِي من أدقِّ الناس تحديداً لمولده مكاناً وزماناً ، فقد ذكر أنه ولد في بغداد سنة ثمان وثلاثين وخمسة<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا التحديد أجمع من ترجموا له ، غير أنَّ تلميذاً آخر من تلاميذه ، وهو القطيعي ، ذكر على نحو غير قاطع أنه ولد في حدود سنة تسع وثلاثين وخمسة<sup>(٢)</sup> . ولم تذكر المصادر التي أتت لي الوقوف عليها إلا سيراً من أحوال أسرته ، فلم تتحدَّث عن أبيه ، ولا عن تأثيره فيه . وذكرت أنه تزوج ، وأنَّ امرأته كانت تقرأ<sup>(٣)</sup> له ، وأنه رزق أولاداً ، نُقلت إلينا أسماء ثلاثة منهم ، هم : زين الدين أبو محمد عبد الرحمن<sup>(٤)</sup> ، وأبو عبد الله محمد ، وأبو نصر عبد العزيز<sup>(٥)</sup> ، وكلُّهم قرأ عليه ، وقرأ له ، فقد أضرَّ رحمه الله بالجدري ، وهو صغير<sup>(٦)</sup> ، فكان يقرأ بعيون الناس .

## ج - شيوخه :

أقبل العكبريُّ على العلم يطلبُه من كلِّ وجه ، ويلتزم أهله ، ويعتمد - وهو الضريع منذ الصغر - على السماع في التحصيل ، فتنوَّعت معارفه ، وكثر شيوخه ، وأحصينا منهم أربعة عشر شيخاً ، وهم :

- (١) المختصر المحتاج إليه ١٤١/٢ ( نقلاً عن مقدِّمة التبيين عن مذاهب النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين ) للعكبري .
- (٢) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢ .
- (٣) نكت الهميان للصفدي ١٧٩ .
- (٤) طبقات النحاة واللغويِّين لابن قاضي شعبة ٣٣١ .
- (٥) مقدِّمة المشوف المعلم ( نقلاً عن مقدِّمة التبيين ١٦ ) .
- (٦) نكت الهميان ١٧٩ .

- ١ - إبراهيم بن دينار أبو حكيم النهرواني [ ت : ٥٥٦ هـ ]<sup>(١)</sup> ، أخذ عنه أبو البقاء فقه ابن حنبل .
- ٢ - أحمد بن المبارك المرقعاني<sup>(٢)</sup> أبو العباس ، لم تشر المصادر إلى ما أخذ عنه أبو البقاء .
- ٣ - طاهر بن محمد بن طاهر الهمداني أبو زرعة [ ت : ٥٩٦ هـ ]<sup>(٣)</sup> ، أخذ عنه الحديث في بغداد .
- ٤ - عبد الرحمن بن عليّ أبو الفرج بن الجوزي<sup>(٤)</sup> ، والراجح أخذه عنه الحديث وفقه ابن حنبل .
- ٥ - عبد الله بن أحمد أبو محمد المعروف بابن الخشاب [ ت : ٥٦٧ هـ ]<sup>(٥)</sup> ، وهو أكبر شيوخه في النحو ، وتأثره به وبكتابه ( المرتجل ) ظاهر في اللباب . وإلى جانب النحو أخذ عنه أبو البقاء الفرائض والحساب واللغة .
- ٦ - عبد الله بن محمد أبو بكر النقور<sup>(٦)</sup> ، وهو محدث ثقة أخذ عنه الحديث .
- ٧ - عليّ بن الحسن بن عساكر البطائحيّ الضرير المقرئ [ ت : ٥٧٢ هـ ]<sup>(٧)</sup> ، أخذ عنه القراءات وسمع الحديث .

(١) ترجمة النهروانيّ في الوافي بالوفيات ٣٤٦/٥ ، والمنتظم ٢٠١/١٠ .

(٢) ترجمة المرقعانيّ في شذرات الذهب ٢١٧/٤ .

(٣) ترجمة أبي زرعة الهمدانيّ في التكملة لوفيات النقلة ٢٩١/٢ ، والذيل على طبقات الحنابلة ٣٩٩/١ .

(٤) ترجمة ابن الجوزيّ في وفيات الأعيان ٢٨٨/٢ ، وشذرات الذهب ٢٢٢/٤ .

(٥) ترجمة ابن الخشاب في إنباه الرواة ٩٩/٢ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ١٧/٢ .

(٦) ترجمة ابن النقور في مرآة الجنان ٣٧٨/٣ .

(٧) (٤) ترجمة البطائحيّ في شذرات الذهب ٢١٢/٤ ، والمنتظم ٢٢٩/١٠ .

٨ - علي بن عبد الرحيم بن الحسن المعروف بابن العصار [ ت : ٥٧٦ هـ ]<sup>(١)</sup> ،  
درس عليه اللغة .

٩ - محمد بن عبد الباقي المعروف بابن البطي البغدادي [ ت : ٥٦٤ هـ ]<sup>(٢)</sup> ، سمع  
منه الحديث .

١٠ - محمد بن علي بن المبارك أبو الفضل مؤيد الدين المعروف بابن القصاب [ ت :  
٥٩٢ هـ ]<sup>(٣)</sup> ، أخذ عنه اللغة .

١١ - محمد بن محمد بن محمد بن الحسين أبو يعلى الصغير [ ت : ٥٦٠ هـ ]<sup>(٤)</sup> ، وهو  
شيخ أبي البقاء في الفقه الحنبلي .

١١ - يحيى بن نجاح بن مسعود أبو البركات الحنبلي اليوسفي [ ت : ٥٦٩ هـ ]<sup>(٥)</sup> ، وهو  
من شيوخ العكبري في اللغة والأدب .

١٣ - يحيى بن هبيرة بن محمد أبو المظفر الذهلي الشيباني [ ت : ٥٦٠ هـ ]<sup>(٦)</sup> ، من  
شيوخه في الحديث .

١٤ - عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبو البركات الأنباري [ ت : ٥٧٧ هـ ]<sup>(٧)</sup> ،  
وقد أرجأنا الحديث عنه ، ولم نسلكه في موضعه من شيوخ العكبري ، لأن كتب  
التراجم أغفلته وهي تذكر شيوخ أبي البقاء ، وتفرد أبو حيان الأندلسي بهذا الذكر ،  
فقال وهو يتحدث عن كتاب ( التبيين عن مذاهب النحويين ) ، الذي تحدث فيه

(١) ترجمة ابن العصار في بغية الوعاة ١٧٥/٢ ، ومعجم الأدياء ١١/١٤ .

(٢) ترجمة ابن البطي في شذرات الذهب ٢١٣/٤ ، والمنتظم ٢٢٩/١٠ .

(٣) ترجمة ابن القصاب في الوافي بالوفيات ١٦٨/٤ ، والنجوم الزاهرة ١٣٩/٦ .

(٤) ترجمة أبي يعلى الصغير في المنتظم ٢١٣/١٠ ، والوافي بالوفيات ١٦٠/١ .

(٥) ترجمة أبي البركات اليوسفي في ذيل طبقات الحنابلة ٣٣١/١ .

(٦) ترجمة أبي المظفر الذهلي في ذيل طبقات الحنابلة ٢٥١/١ ، والنجوم الزاهرة ٣٦٩/٥ .

(٧) ترجمة أبي البركات الأنباري في وفيات الأعيان ١٣٩/٣ ، وإنباه الرواة ١٦٩/٢ .



أبو البقاء عن مسائل الخلاف ، قال أبو حيان : « هذه المسائل المنقولة عن أبي البقاء هي التي زادها ففي كتابه على كتاب شيخه أبي البركات الأنباري المسمى بكتاب الإنصاف ، وذكر أبو البقاء في كتابه جميع المسائل التي ذكرها شيخه في كتاب الإنصاف مسألة مسألة ، وزاد هذه »<sup>(١)</sup> .

ارتاب محقق ( التبيين ) في أن يكون أبو البركات شيخ أبي البقاء ، وعلل ارتيابه بثلاث علل : أولاها التنافس « فكل واحد منها يرى أنه نداء لصاحبه »<sup>(٢)</sup> ، والثانية اختلافهما في المذهب « ابن الأنباري شافعي المذهب ، والعكبري حنبلي »<sup>(٣)</sup> ، والثالثة اختلافهما في الخلق ، ويتمثل ذلك في « صداقة أبي البقاء للوزراء والخلفاء ... وابن الأنباري زاهد متقشف »<sup>(٤)</sup> .

وفي هذه العلة نظر ، فهي لا تقوم دليلاً على الإنكار ، لأن التنافس بينها لا يلغي دراسة أحدهما على الآخر ، والقول بأنهما ندان يصدق على العكبري بعد أن حصف عقله ، واكمل علمه ، ولا يصدق عليه وهو تلميذ ، فما الذي يمنعه من الأخذ عن أبي البركات في سن الطلب ، وأبو البركات أكبر منه بأربعين سنة ؟ والخلاف المذهبي لم يمنع حنفياً من دراسة الفقه على شافعي ولا حنبلياً من دراسته على مالكي ، فكيف يمنعها من دراسة النحو ؟ وإذا كان في أبي البقاء ميل إلى أولي الأمر فإن هذا الميل لا يظهر في سن التحصيل ، وإنما يظهر بعد اكتمال العلم ونضج الشخصية ، فما الذي يمنع الأنباري من إقراء العكبري قبل أن يتوَدَّ إلى الساسة ، ويتخلَّق بخلق يبغضه إلى شيخه ؟

(١) تذكرة النحاة ٧١٥ .

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٨٩ .

(٣) التبيين ٩٠ .

(٤) التبيين ٩٠ .

إنّ هذه العلل التي تدفع إلى إنكار تلمذة العكبريّ للأنباري لا تعدل قوّة الدلالة على صحّتها . وممّا يرجّحها أنّ الرجلين عاشا في بغداد ولم يبرحهاها ، وأنّ الفارق بينهما في السنّ هو الفارق الذي يقتضيه درسُ أصغرهما على الأكبر . فنحن إلى إثبات ما في تذكرة أبي حيان أميلُ ، وليس لنا أن ننكره إلاّ بدليل ، يدحضُ دلالة النصّ الصريح .

#### د - تلاميذه :

قرأ على أبي البقاء كثير من التلاميذ ، يستطيع الباحث أن يحصي منهم أكثر من أربعين<sup>(١)</sup> تلميذاً بين أئمة وحفظة ونحاة ومؤرّخين . ومن أشهرهم :

(١) عبد الحميد بن هبة الله بن محمّد بن الحسين بن أبي الحديد شارح نهج البلاغة [ ت : ٦٥٥ هـ ]<sup>(٢)</sup> .

(٢) وعبد العظيم بن عبد القويّ أبو محمد زكيّ الدين المنذريّ الحافظ [ ت : ٦٥٦ هـ ]<sup>(٣)</sup> .

(٣) وياقوت بن عبد الله الروميّ الحَمَوِيّ صاحب المعجمين : معجم الأدباء ومعجم البلدان [ ت : ٦٢٦ هـ ]<sup>(٤)</sup> .

أمّا تلاميذه الذين نصّت كتب التراجم على أنّهم درسوا النحو على أبي البقاء فهم :

(٤) أحمد بن عليّ أبو العباس الأزديّ المهلبيّ المحصيّ النحويّ [ ت : ٦٤٤ هـ ]<sup>(٥)</sup> .

(٥) عبد الرحمن بن نجم أبو الفرج المشهور بابن الحنبليّ [ ت : ٦٣٤ هـ ]<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر مقدمة التبيين ، فقد أحصى محقق الكتاب الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين تلاميذ أبي البقاء ، وشفع اسم كل تلميذ بالمصادر التي ترجمت له : ٢١ - ٢٨ .

(٢) ترجمة ابن أبي الحديد في مرآة الزمان ٦٢/١ ، وفي وفيات الأعيان ٣٤٢/٧ .

(٣) ترجمة المنذريّ في فوات الوفيات ٢٩٦/١ ، وطبقات الشافعيّة للسبكيّ ١٠٨/٥ .

(٤) ترجمة ياقوت في إنباه الرواة ٧٤/٤ ، وفي وفيات الأعيان ١٧٨/٥ .

(٥) ترجمة أبي العباس الأزديّ في البلغة ٢٧ ، والعبير ١٨٣/٥ .

(٦) ترجمة ابن الحنبليّ في ذيل طبقات الحنابلة ١٩٣/١ ، وشذرات الذهب ١٦٤/٥ .

٦) عبد الصمد بن أحمد القطيعي المحدث النحوي [ ت : ٦٧٦ هـ ]<sup>(١)</sup> .

٧) القاسم بن أحمد علم الدين اللورقي الأندلسي [ ت : ٦٦١ هـ ]<sup>(٢)</sup> .

٨) يحيى بن أبي منصور المفتي المعمر أبو زكريا بن الصيرفي المشهور بابن الحبيشي [ ت : ٦٧٨ هـ ]<sup>(٣)</sup> .

### هـ - أخلاقه ومنزلته :

كان أبو البقاء ثقة صدوقاً فيما يتقله ويحكيه ، غزير الفضل ، كامل الأوصاف ، متديناً ، رقيق الشائل ، سريع الدمعة ، ورعاً ، صالحاً ، قليل الكلام ، لا يتكلم إلا في علم ، أو فيما لا بد منه<sup>(٤)</sup> . وصفه ابن النجار أحد تلاميذه ، فقال : « كان حسن الأخلاق متواضعاً ، كثير المحفوظ ، يحيا للاشتغال والإشغال ليلاً ونهاراً »<sup>(٥)</sup> .

اقتطع العكبري للعلم ، فكانت « زوجته تقرأ له بالليل كتب الأدب وغيرها ... وكان إذا أراد أن يصنف كتاباً أحضرت له مصنّفات في ذلك الفن ، وقرئت عليه ، فإذا حصله في خاطره أملاه »<sup>(٦)</sup> ، وهذا الاقطاع للعلم جعله بارعاً في علوم كثيرة . قال ابن العماد الحنبلي : « قال ناصح الدين بن الحنبلي : كان إماماً في علوم القرآن ، إماماً في الفقه ، إماماً في اللغة ، إماماً في النحو ، إماماً في العروض ، إماماً في الفرائض ، إماماً في الحساب ، إماماً في معرفة المذهب ، إماماً في المسائل النظرية ... وقال ابن الجيـش : وله في كل هذه العلوم تصانيف كبار وصغار ومتوسّطات »<sup>(٧)</sup> . وقال

(١) ترجمة القطيعي في ذيل طبقات الحنابلة ١١٠/١ ، ٢٩١ .

(٢) ترجمة اللورقي في معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ ، وإنباه الرواة ١٦١/٤ .

(٣) ترجمة ابن الحبيشي في العبر ٣٢١/٥ ، وشذرات الذهب ٣٦٣/٥ .

(٤) نكت الهميان ١٧٩/١ .

(٥) شذرات الذهب ٦٨/٥ .

(٦) شذرات الذهب ٦٩/٥ .

(٧) شذرات الذهب ٦٩/٥ .

ابن خَلِّكان : « لم يكن في آخر عمره في عصره مثله في فنونه ، وكان الغالب عليه علم النحو ، وصنّف فيه مصنّفات كثيرة »<sup>(١)</sup> .

على هذا النحو من الإخلاص للعلم عاش أبو البقاء ثمانية وسبعين عاماً ، قضاهما في الدرس والتدريس والتأليف ، فقد توفّي سنة ٦١٦ هـ بعد أن أثرى المكتبة العربيّة بمؤلّفات متعدّدة الأغراض ، أكثرها في النحو .

### و - آثاره في النحو :

قال الدكتور عبد الإله نبهان : « خلّف أبو البقاء مؤلّفات كثيرة ، بلغ تعدادها بحسب إحصائي لها في مختلف المصادر خمسة وخمسين مؤلّفاً »<sup>(٢)</sup> ، وأوصلها غيره إلى تسعة وخمسين<sup>(٣)</sup> ، ولا يعنينا منها إلا ما ألفه في النحو .

أحصينا ما بلغنا من آثار العكبري في النحو فتحصّل لنا تسعة عشر كتاباً بين مطبوع ومخطوط ومذكور في كتب التراجم ، وهي :

١ - الأربعة في النحو : ذكره السيوطي في البغية ٣٩/٢ .

٢ - الإشارة في النحو : ذكرته كتب كثيرة منها نكت الهميان ١٨٠ ، والبغية ٣٩/٢ .

٣ - إعراب الحديث : حقّقه الدكتور عبد الإله نبهان ، وطبعه طبعتين ، الثانية منها تمّت في دار الفكر بدمشق سنة ١٩٨٦ م .

٤ - إملاء مامنّ به الرحمن أو إعراب القرآن : وهو مطبوع عدة طبعات ، طبعت الأخيرة منها دار الكتب العلميّة ببيروت سنة ١٩٧٩ م .

(١) وفيات الأعيان ٣٨٦/٢ .

(٢) إعراب الحديث تح د . عبد الإله نبهان ١٤ .

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين ٢٦ - ٦٨ .

٥ - الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح : ذكره صاحب النكت ١٧٩ ، وصاحب البلغة ١٠٨ ، وغيرها .

٦ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : حققه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، وطبعته دارُ الغرب الإسلامي ببيروت سنة ١٩٨٦ م .

٧ - التصريف في علم التصريف : ورد ذكره في النكت ١٧٩ ، والبلغة ١٠٨ ، وكتب أخرى كثيرة .

٨ - تلخيص التنبيه لابن جني : ذكرته كتب كثيرة منها النكت ١٧٩ ، وطبقات النحاة ٢٣٠ .

٩ - التلخيص في النحو : ذكرته كتب كثيرة منها النكت ١٨٠ ، والبلغية ٣٩/٢ .

١٠ - التلقين في النحو : ورد ذكره في النكت ١٧٩ ، والبلغية ٣٩/٢ ، وغيرها .

١١ - التهذيب في النحو : ذكره النكت ١٧٩ ، والبلغية ٣٩/٢ .

١٢ - شرح أبيات كتاب سيبويه : ورد ذكره في النكت ١٧٩ ، وطبقات النحاة ٣٣٠ ، وغيرها .

١٣ - شرح الإيضاح والتكلمة لأبي عليّ الفارسيّ : ورد ذكره في إنباه الرواة ١١٧/٢ ، والبلغية ٣٩/٢ ، وغيرها .

١٤ - شرح الحماسة وإعرابها : ورد ذكره في النكت ١٧٦ ، والبلغة ١٠٨ ، وغيرها .

١٥ - شرح لامية العرب : طبع عدّة طبقات أحدثها التي حققها محمد أديب جمران ، ونشرها المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٩٨٤ م .

١٦ - شرح الملح لابن جني : ورد ذكره في إنباه الرواة ١١٧/٢ ، وكشف الظنون

١٥٦٣/٢ .

١٧ - شرح المفصل في النحو للزمخشري ذكره النكت ١٧٩ ، وهدية العارفين

. ٤٥٩/١

١٨ - اللباب في علل البناء والإعراب : وهو هذا الكتاب الذي بين يديك ،  
وتحدّث عنه بعدُ حديثاً مفصّلاً .

١٩ - مقدّمة في النحو : ورد ذكر هذا الكتاب في النكت ١٨٠ .

وإذا ثبت أنّ العكبري ألف كلّ ما نسب إليه - وهو تسعة وخمسون كتاباً تسعة عشر منها في النحو - فهذا يعني أنّ ثلث مؤلّفاته في النحو ، وأنّ النحو من بين تسعة العلوم التي كان يفتي فيها كان الغالب عليه . وليس لنا أن نحكم على كتبه بأسمائها ، وإن كان بعضها يشير اسمه إلى ما فيه . فتلخيص التنبيه ، والتلخيص في النحو تدلّ أسماؤها على أنّها كتيبان . والإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح ، وشرح أبيات كتاب سيبويه تمّ أسماؤها على ما فيها ، فها بكتب الشواهد أشبه . وكتاب التبيين في اختلاف النحويين البصريين والكوفيّين توءم الإنصاف ، ناقش فيه العكبري أربعاً وثمانين مسألة خلافية . وإعراب الحديث ، وشرح لامية العرب من كتب الأعراب .

غير أنّ أرقى ما ارتقى إليه التأليف في النحو عند العكبري يتمثل في كتابه ( اللباب في علل البناء والإعراب ) ، الذي سنخصّه ، قبل أن تقدّمه إلى القارئ محقّقاً ، بدراسة موجزة ، تعقب حديثنا عن مذهب الشيخ في النحو ، فما مذهبه ؟

## ز - مذهبه في النحو :

ذكرت كتب التراجم أن العكبري كان متعصباً لمذهب أحمد بن حنبل في الفقه<sup>(١)</sup> ، ولم أجد فيها ما يشير إلى مذهبه في النحو ، غير أنّ نفراً من الدارسين المحدثين أبوا إلاّ أن

(١) جاء في سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢ : « وقد أرادوه على أن ينتقل من مذهب أحمد فقال : وأقسم لو صبيتم الذهب عليّ حتى أتوا ري به ما تركت مذهبي » .

يلحقوه بمذهب من مذاهب النحو ، فألحقه بعضهم بمدرسة بغداد ، وبعضهم بمدرسة الكوفة .

ألحقه الدكتور شوقي ضيف بالبغداديين ، وحجّته أنّ « صلتته بالشيخين أبي عليّ الفارسي وابن جني تتضح في شرحه لإيضاح الأوّل ولمع الثاني » ، وأننا « إذا رجعنا إلى آرائه المنشورة في كتب النحو وجدناه يتبع الفارسيّ في كثير منها »<sup>(١)</sup> .

ونحن - على إقرارنا بأنّ فيما ذكره الدكتور ضيف ما يئمّ على ميل العكبريّ إلى ابن جني وشيخه - نرى أنّ ذلك لا يقوم حجّة على بغداديّة الشيخ . فقد انقضّ الفراء - والكلام للدكتور شوقي ضيف نفسه - على كتاب سيوييه رأس البصريّين ، يلتهمه التهاماً ، حتى قيل : إنّ الفراء مات « وتحت رأسه كتاب سيوييه »<sup>(٢)</sup> . ومع ذلك لم ينسب الفراء إلى مدرسة البصرة ، وأنّا نسبت إليه مدرسة الكوفة بعد الكسائيّ .

ولمّا كان نحوّ البغداديين يقوم على التوفيق بين مدرستي الكوفة والبصرة فمن المحتمل أن يكون الرأي المنسوب إلى أحد البغداديين رأياً بصريّاً أو كوفيّاً ، ثمّ غيرّه المتأخرون بعض التغيير ، فلماذا ينسب الآخذ به إلى بغداد ، ولا ينسب إلى من أخذ عنهم نخبة بغداد ؟ قد تجد في كتب المتأخّرين رأياً ، رآه أوائل البصريّين ، ثمّ اعتقده بعض البغداديين ، ثمّ اختاره العكبريّ ، فليس لك أن تجعل مثل هذا الرأي حجّة على بغداديّة أبي البقاء ، ولا أن تغفل عزوه إلى مبتكريه من الأوائل أصحاب الحقّ فيه .

ولعلّ أفضل الأدلّة على إثبات بغداديّة الشيخ أو نفيها عنه إحصاء ما في كتاب واحد من كتبه المتخصّصة بالنحو من آراء البغداديين والبصريّين والاحتكام إلى الأرقام . ولو استعرضت مائة ورقة من مخطوطة اللباب لم تجد فيها إلاّ رأياً واحداً

(١) المدارس النحويّة ٢٧٩ .

(٢) المدارس النحويّة ١٩٣ .

لابن جني ، وهو « أن الحركة تنشأ بعد الحرف »<sup>(١)</sup> ، ذكره العكبري ورداً عليه ، ومع هذا الرأي تجد ستة آراء لأبي عليّ الفارسيّ ، سألته الشيخ في أربعة منها ، وخاصمه في اثنين ، لكنّه لم ينوّه به قطّ .

الحقّ أنّ العكبريّ لم يكن بغدادياً ، وإنّما كان يتكئ على آراء البغداديين في ترجيح آراء البصريّين . وممّا يظاهر دعوانا أنّ العكبريّ ذكر سبويه ثلاثاً وثلاثين مرّة في ( اللباب ) ، وقبس من كلامه شذرات ، وحاط آراءه بالإكبار ، فأنتى لنا أن نزرعه من منبته في مدرسة البصرة لنغرسه في مدرسة بغداد ؟

وإذا كان لإخراج العكبريّ من مدرسة البصرة وإدخاله في مدرسة بغداد بعضُ المسوّغات الواهية فليس لسلكه في سلك الكوفيّين مسوّغ واحد . ومع ذلك ذهب الأستاذ محمّد الطنطاويّ إلى أنّه كوفيّ ، فقال : « ألف بعد ابن الأنباريّ أبو البقاء العكبريّ كتابه ( التبيين في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ) ، ولم نعرث على هذا الكتاب ، إلا أنّ المعروف عن العكبريّ أنّه كوفيّ النزعة ، كما يتّضح جيّلاً من مؤلّفاته »<sup>(٢)</sup> ، فما للمؤلّفات التي استقى منها الباحث هذه المعرفة الجليّة ؟

يبدو أنّ الكتاب الذي استقى منه الأستاذ محمّد الطنطاويّ هذه المعرفة هو ( شرح ديوان المتنبي ) المنسوب إلى العكبريّ . وهذا الشرح كتاب أدب ولغة قبل أن يكون كتاب نحو وصرف ، ونسبته إلى أبي البقاء مطعون فيها<sup>(٣)</sup> . واليوم بعد وقوفي على كتاب التبيين ، وتحقيقي مع أخي الدكتور عبد الإله نبهان كتاب اللباب أوسع ما وصل إلينا من كتب العكبريّ في النحو يمكن وضع الشيخ حيث يجب أن يوضع .

(١) انظر هم الهوامع ٢٠/١ ، وهذا الكتاب ١٩ .

(٢) نشأة النحو ١٨٠ .

(٣) انظر مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق المنشورة في العديدين الأوّل والثاني من المجلّد الثاني والعشرين .



وسيظهر للقارئ أنَّ العكبريَّ بصريَّ مخلص لسيبويه في النحو إخلاصه لابن حنبل في الفقه .  
ومن الأدلَّة القاطعة على صحَّة ما نذهب إليه إقرار الشيخ بالانتماء إلى البصريِّين ،  
من ذلك قوله : « الاسم مشتقٌّ من السموِّ عندنا ، وقال الكوفيُّون : هو من الوسم ،  
فالمحذوف عندنا لامة ، وعندهم فاؤه » <sup>(١)</sup> .

ومن الأدلَّة القوية تبنيُّه الأصول البصريَّة ، ومثال هذا التبنيُّ قوله : « العامل في  
الفاعل والمفعول الفعل . وقال بعض الكوفيِّين : العامل في المفعول الفعل والفاعل معاً .  
ومنهم من قال : الفعل عامل في الفاعل ، والفاعل عامل في المفعول » <sup>(٢)</sup> . ورأى  
العكبريَّ مستمداً من أصل بصريِّ هو : الأصل في الأسماء ألاَّ تعمل .

ومنها رده على الكوفيِّين ودحضه آراءهم على نحوِّين حيناً ، عنيف في أكثر  
الأحيان . فهو لم يذهب مذهب الكوفيِّين في مسائل الخلاف الأربع والتسعين التي  
انطوى عليها الجزء الأوَّل من اللباب إلاَّ في مسألة واحدة ، وهي قولهم : إنَّ ( لعلَّ )  
و ( علَّ ) لغتان <sup>(٣)</sup> ، لا يحكم في إحداها بالزيادة ولا في الأخرى بال حذف . أمَّا المسائل  
الأخرى الثلاث والتسعون فقد كان فيها الخصم اللدود لنحو الكوفة ونحوها . واتَّخذت  
خصومته أشكالا منها :

اتَّهام أصحاب الكوفيِّين بالرشوة في المسألة الزنبريَّة ، قال أبو البقاء : « إنَّ  
الذين اجتمعوا بباب يحيى بن خالد من العرب بذل لهم أصحاب الكسائيِّ والفراء مالاً  
على أن يقولوا بما يوافق قولهم » <sup>(٤)</sup> .

ومنها إبطال آرائهم ، كقوله : « ولا يعطف ب ( لكنْ ) إلاَّ بعد النفي ، وذهب  
الكوفيُّون إلى العطف بها بعد الثبات ، وهذا باطل » <sup>(٥)</sup> .

(١) التبيين ١٣٢ .

(٢) التبيين ٢٦٣ .

(٣) اللباب : ١٥٣/١ ، ٢٤٦ .

(٤) اللباب ( أي هذا الكتاب ) ٤١٠/١ . (٥) اللباب ٣٥٠/١ .

ومنها الحكم عليهم بفساد الآراء ، كقوله : « لا يجوز أن تبنى ( كان ) لما لم يُسمِّ فاعله ... وقال الفرّاء : يجوز ، وهو فاسد »<sup>(١)</sup> .

ومنها تخطئتهم والزراية بهم ، نحو : « وللميم الزائدة في قولك : ( اللهم ) عوض من ( يا ) . وقال الكوفيون : أصله : يا الله أمنا بخير ، وهو غلط »<sup>(٢)</sup> .

وكان العكبري في ردّه على الكوفيّين يصرُّ أقوالهم بالشذوذ أحياناً ، من ذلك قوله : « ( منذ ) مفرد عند البصريّين ومركّب عند الكوفيّين ... ثمّ دعوى التركيب تفسد من جهة أخرى ، وتلك الجهة هي ما يلزم من كثرة التغيير والحذف والشذوذ ... وذلك كلّه يخالف الأصول »<sup>(٣)</sup> .

وكان يرمي آراءهم بالضعف الشديد ، كقوله : « ( لكنّ ) مفردة ، وقال الكوفيون : هي مركّبة من ( لا ) و ( إنّ ) و ( الكاف ) الزائدة و ( الهمزة ) المحذوفة . وهذا ضعيف جدّاً »<sup>(٤)</sup> .

وما أوردناه هنا ليس إلاّ نموذجاً قليلة موجزة من مسائل كثيرة ، بسطها العكبري في لبابه وعللها . ولو شئت أن تحصي مسأله المحلّلة المعلّلة في الرّد على الكوفيّين لتحصل لك من كتاب اللباب وحده ما لم يتحصّل لك من كتب كثيرة ، تبرزه تفصيلاً وتطويلاً ، ويزهها تدليلاً وتعليلاً ، ولخرجت بتصوّر واضح هو أنّ مذهب العكبري بصريّ ، لا يأخذ من نحو الكوفة وبغداد إلاّ شذرات يسيرة<sup>(٥)</sup> .

(١) اللباب ١١٩/١ .

(٢) اللباب ٢٧١/١ .

(٣) اللباب ٢٩٩/١ .

(٤) اللباب ١٥٢/١ .

(٥) لنا في هذا الموضوع بحث مفصّل نشرته مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمشق في العدد الثالث -

حزيران ١٩٩١ م .

## اللباب

### في علل البناء والإعراب

أ - اسم الكتاب ونسبته إلى العكبري :

كادت كتب التراجم تجمع على أنّ اسم هذا الكتاب الذي تقدّمه اليوم إلى القارئ هو ( اللباب في علل البناء والإعراب ) ، غير أنّه طرأ على هذا الاسم تغيير قليل لدى نفر ممن ترجموا للعكبري ، وسردوا مصنّفاته . فقد سمّاه ابن العماد ( اللباب في البناء والإعراب )<sup>(١)</sup> ، وسمّاه ابن خلكان ( اللباب في علل النحو )<sup>(٢)</sup> . والإمام شمس الدين الذهبي سكت عن ذكره ، وقال بعد أن سرد طائفة من كتب الشيخ ، وله « أشياء سمّاه ابن النجّار وتركتها »<sup>(٣)</sup> ، ولا يخامرنا الشكّ في أنّ اللباب أحد هذه الأشياء المتروكة . وليس في إغفاله ما يثير الشبهة في نسبة الكتاب إلى أبي البقاء ، لإجماع كتب التراجم الأخرى على الأمرين : اسم الكتاب ، ونسبته إلى العكبري .

ب - مخطوطاته :

يبدو أن شهرة الكتاب شاعت في حياة المؤلّف ، وبعد وفاته ، فأقبل عليه الناس ينسخونه ويدرسونه . ويبدو أنّ إثاره الإيجاز والدقّة والعمق والوضوح دفع الناس إلى العناية به ، فتناقله المقبلون على دراسة علمي النحو والصرف ، وصانوا نسخه من الضياع ، واستطعنا أن نظفر باثنتين منها ، وأن نصنع منها هذا الكتاب .

(١) شذرات الذهب ٦٨/٥ .

(٢) وفيات الأعيان ١٠٠٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢ .

أولى النسختين نسخة الأحقاف ، ورمزها ههنا ( ح ) وموطنها مكتبة الأحقاف في اليمن الجنوبي ، ورقمها ثم ( ١٣ نحو تريم ) ، وتنتمي إلى مجموعة آل يحيى . ومن معهد المخطوطات العربية بالكويت جئنا بصورتها . وهي نسخة عتيقة كتبت بخط النسخ ، وعرتها رطوبة وساورتها أرضة ، لكنها ظلت جيدة نفيسة ، وتأتي نفاستها من قدمها . فقد كتبت سنة ٦١٢ هـ ، أي : قبل وفاة المؤلف بأربع سنين ، وعدد ألواحها ( ١٨٦ ) وقياسها ١٧ × ٢٥ سم ، وفي نهايتها كتبت ناسخها نصر بن سرخاب أنه أتم كتابتها في الثالث عشر من رجب سنة ٦١٢ هـ . ومن باب ردّ الفضل إلى ذويه نزجي الشكر إلى الأستاذ فيصل عبد السلام الحفيان الذي قدم إلينا هذه النسخة القيمة جزاه الله عنا وعن العكبري خير الجزاء وأوفاه .

والثانية المخطوطة المصرية ، ورمزها ههنا ( م ) ، ورقمها في مكتبة الأزهر ٧٧٧ ( ٥٦٠٢ نحو ) وعدة ألواحها ٢٠٨ ، وهي مكتوبة بخط النسخ ومضبوطة بالشكل ، وعنوانات الأبواب مرسومة بأحرف كبيرة واضحة ، واسم كاتبها عليّ بن مروان النحويّ ، ومكان نسخها بغداد ، وتاريخ الفراغ منه يوم الاثنين الثالث عشر من رمضان سنة ٦١٧ هـ ، أي بعد موت المؤلف بعام واحد ، فكانها كتبت في عهده .

ويبدو أنّ في المغرب العربيّ والعراق نسختين أخريّين أعيانا الوصول إليها بعد سعي أخطأه النجاح ، وأنّ أولاهما في جامع القرويين ، والثانية في جامعة البصرة . ومما شجّعنا على الرضى عمّا لدينا ، والاكتفاء به جودة نسختي الأحقاف والأزهر ، وقدمها .

#### ج - مصادره :

درج بعض المصنّفين على عزو الأقوال التي يشتونها في كتبهم إلى أصحابها ، وقيد آخرون هذا العزو بأسماء الكتب التي قبسوا منها . ولم يكن أبو البقاء يلتزم الدقّة في هذا العزو ، بل كان يكتفي بردّ أقوال قليلة إلى ذويها ، ويردّ أقلّ هذه الأقوال إلى كتب سمّاها بأسمائها وأسماء مؤلّفها . وعذرّه في إغفال ما أغفل الضّرّ ، فقد أضرّ في

طفولته بالجدريّ ، وألجأه الضرُّ إلى أن يقرأ بعيني زوجته التي « كانت تقرأ له بالليل كتب الأدب وغيرها »<sup>(١)</sup> ، فإذا أراد أن يصنّف كتاباً « أحضرت له مصنفات في ذلك الفنّ وقرئت عليه ، فإذا حصّله في خاطره أملاه »<sup>(٢)</sup> . وما نظنُّ اللباب - واسمه ناطق بما فيه - إلا لباب كتب كثيرة قرئت عليه ، فاخترتها حافظته ، ثمّ عمل فيها عقله الذكيّ ، فجاز العلل من القواعد ، ونسّق هذه العلل ، ووزعها على أبواب النحو ، وشقّ عليه - وهو لا يبصر ما يقرأ له - أن يُقيّد كلّ قول بكتاب ، فأملى ما أملى مرسلأ مغفلاً .

غير أنه روى طائفة من أقوال النحاة مقيّدة بأسمائهم ، وأشيع النحاة ذكراً في لبابه : سيبويه ، فالأخفش ، فالملبّد ، فالفرّاء ، فالزجاج ، فأبو عليّ الفارسيّ ، فالكسائيّ . وبعد الرجوع إلى أقوالهم في مظانّها تبين لنا أنّ العكبريّ - وقد عرفت ضرّه وعذره - لم يكن دقيقاً في النقل ، بل كان ينقل آراء النحاة ملخّصة ، أو يستخلص الأفكار من الألفاظ ، ثمّ يكسوها أردية من نسجه ، فتأزج كلامه ، وتنتظم في أسلاكه .

ومع أنه لم يكن يسمّي كتب النحاة فإننا ظفرنا في الجزء الأوّل من اللباب بأسماء ثلاثة من الكتب ، سمّاها مقرونة بأسماء مؤلّفيها ، وهي : كتاب الشعر لأبي عليّ الفارسيّ<sup>(٣)</sup> ، وكتاب الجمل للزجاجيّ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ<sup>(٤)</sup> .

ولا يذهبن بك الظنّ إلى أنّ العكبريّ - وهو أبعد الناس عن الاختلاس - كان يغير على كتب السابقين ، فيسلب ما فيها ، ويدّعيه لنفسه . لقد كان يعزو صفوة الآراء إلى

(١) شذرات الذهب ٦٩/٥ .

(٢) اللباب ٢٤٦/١ .

(٣) اللباب ٣١٤/١ .

(٤) اللباب ٣٧٩/١ .

غيره ، فإن لم ينسبها إلى نحاة يسميهم قال : « ومذهب المحققين ... » <sup>(١)</sup> أو « ذهب الجمهور إلى ... » <sup>(٢)</sup> . وليس في الجزء الأول كله إلا ثلاثة مواضع أو أربعة أفتى فيها برأي نسه إلى نفسه . من ذلك قوله في إعراب ( إِيَّاكَ وَالشَّرَّ ) : « والمختار عندي أن يقدر له فعل يتعدى إلى مفعولين ، نحو : جنّب نفسك الشرّ ، فنفسك في موضع إِيَّاكَ » <sup>(٣)</sup> .

#### د - تأثيره :

وإذا كان الباب عصاره ماسبقه من كتب النحاة فإن هذه العصاره تغلغت في أعراق الكتب اللاحقة ، وأثرت فيها . لقد قدر النحاة للباب حقّ قدره ، وأخذوا منه العلل ، وكانوا فريقين : فريقاً يأخذ ويسكت عمّا يأخذ ، وفريقاً يذكر اسم الكتاب والكتاب .

وليس من الصعب أن نتعقب الفريق الأول ، فنبين الآخذ والمأخوذ ، لكنّ كلامنا يحمل على الظنّ لاعلى اليقين . أمّا الذين اقتبسوا وصرّحوا فهم كُثُرٌ ، ومنهم شمس الدين القرشي الكيشي [ ت : ٦٩٥ هـ ] صاحب ( الإرشاد إلى علم الإعراب ) . فقد أثبت في كتابه ما قال العكبري في منع ( أُخْر ) من الصرف ، وعزا كلامه إلى الباب <sup>(٤)</sup> . وربّما قبس أقباساً لم يعزها ، وتتبعها محققاً الكتاب ، حتّى إنّها جعلت الباب مصدراً من مصادر ( الإرشاد ) بعد كتاب سيويه <sup>(٥)</sup> .

ولو شئت أن تتقبّ في كتب المتأخرين لتحصي ما فيها من أقوال العكبري في الباب لأعيالك الأمر . وحسبنا أن نشير ههنا إلى أنّ السيوطي قبس منه شذرات أثبتها

(١) الباب ٣١٧/١ .

(٢) الباب ٢١٨/١ .

(٣) الباب ٣٨١/١ .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٢ .

(٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٥ .

في كتابيه : ( الأشباه والنظائر في النحو )<sup>(١)</sup> ، و ( همع الموامع )<sup>(٢)</sup> . وإلى أن الزركشي في كتابه ( البرهان في علوم القرآن )<sup>(٣)</sup> نقل منه فقرات أثبتتها في ثناياه ، وما هو بكتاب نحو . والفرق بين السيوطي والزركشي أن الأول كان يُسقط بعض عبارات اللباب ، وأن الثاني كان ينقل منه تقيلاً دقيقاً .

## هـ - منهج العكبري في اللباب :

نهج أبو البقاء في اللباب نهجاً واضح القسامات ، وأولى هذه القسامات :

(١) التقسيم : فقد قسم كتابه أبواباً ، وقسم الأبواب فصولاً ، وألحق بالفصول مسائل تتصل بها أو تكملها . ومن يقس أقسامه تلك بما يقابلها في كتب النحو الأخرى تفض به المقايسة إلى أن العكبري لم يكن يلتزم في تقسيمه ما التزمت الكتب الأخرى ، إذ كان يطيل في أبواب ، ويوجز في أخرى وفق ما يجتمع لديه من علل السابقين ، أو ما يستنبط من كلام العرب من مسوغات ، يسوغ بها البناء والإعراب ، لا وفق ما وضع النحاة من أحكام ، وقعدوا من قواعد . ولهذا طال باب الإعراب والبناء ، وباب التثنية والجمع لاحتشاد العلل فيها ، وقصر باب المفعول له ، وباب عطف البيان لضوالة حظها من العلل والمسوغات ، وجاء باب ( لا ) وحدها - وهي حرف - أطول من أربعة الأبواب التي وقفها العكبري على للمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه مجتمعة ، وهي أسماء لها أحكام وشروط وقواعد مفصلة في كتب النحو .

(١) اقتبس السيوطي من اللباب فقرات ذكرها في الأشباه والنظائر منها قوله : ٤٢/١ « تصغير ( ذا ) ( ذيا ) وأصله ثلاث ياءات ... » .

(٢) انظر المواضع التالية في الهمع ١٣/١ « القول يرادف اللفظ » ١٥/١ ، الإعراب وضع مع الكلام . ٢٠/١ الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده ٢٠/١ الحرف مجتمعة من حركتين .

(٣) انظر المواضع التالية في البرهان ٢٧٦/١ « كتابه الكلمة على لفظها إلا في خط المصحف » ٢١٢/٤ ، أو العاطفة في النهي ٢٤٧/٤ الآن حد الزمانين .

ويظهر مثل هذا التفاوت في تقسيم الأبواب إلى فصول ، إذ تطولُ فصول حتى يملأ الواحد منها بضع صفحات ، وتقتصر فصول حتى إن بعضها يبني من سطر واحد ، أو من جملة واحدة ، من ذلك قولُ العكبريِّ بعد أن تحدث عن الكلام والقول والجملة : « فصل . وإنا فرّق بين هذه العبارات في التسمية لاختلاف المعبر عنه »<sup>(١)</sup> . فهذه الجملة وحدها هي الفصل كلّ ، وحقّها أن تكون خاتمة للفصل الذي سبقها . إنّ الفصل عنده لا يعني بالضرورة استقلال الفقرة الواحدة بفكرة واحدة ، وإنا يعني فصل اللاحق عن السابق ، وهو ما يقابل في كتابتنا الحديثة البدء من أول السطر ، ولهذا فقد تقسم الفكرة الواحدة إلى فصول يُتم بعضها بعضاً .

وقد يسمّى أبو البقاء الفقرة من فقرات اللباب ( مسألة ) ، فتظنّ أنّ هذا العنوان رأس لمسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيّين ، فيصدق ظنّك حيناً ، ويخيب حيناً ، إذ تجد تحت هذا العنوان حكماً أو قاعدة ، أو تعليقاً على قاعدة ، أو بعضاً من مبحث ، كالمسائل التي ختم بها المؤلف مبحث الممنوع من الصرف ، في الباب الأخير من هذا الكتاب .

والحقّ أنّ تقسيم العكبريِّ في الأبواب الستين - وهي الجزء الأوّل من اللباب - يجانب الدقّة في بعض الأحيان ، لكنّه يفني بما صنع له من تيسير وتنظيم يعينان القارئ على الظفر بطليّته .

(٢) التعريف بالاشتقاق والحدّ : لم يكن العكبريِّ زاهداً في الإفادة من المنطق لتوضيح القضايا التي يدرسها ، إلاّ أنّه كان - على تمرّسه به - يستخدمه بقدر . وهو في استخدام ما يستخدم منه بارع درّب . لقد ذكرت كتب التراجم أنّ له كتاباً في الجدل اسمه ( الملقح في الجدل )<sup>(٢)</sup> أو ( الملقح من الخطل في الجدل )<sup>(٣)</sup> . وهذا يعني أنّه تمرّس

(١) اللباب ٥/١ .

(٢) بغية الوعاة ٣٩/٢ .

(٣) نكت الهميان ١٧٩ ، وطبقات النحاة ٣٢٩ .



بأساليب المناطق في صياغة الحدود ، غير أنه كان يبدأ الباب باللغة ، فيشتق منها ، ثم يشفع الاشتقاق بالحدِّ والاصطلاح ، من ذلك قوله في باب الاستثناء : « هو استفعال من تثبت عليه أي : عطفت والتفت ، لأنَّ المُخْرَجَ لبعض الجملة منها عاطفٌ عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور ... وحدهُ أنه إخراج بعض من كلِّ ب ( إلا ) أو ما قام مقامها »<sup>(١)</sup> .

وربما بدأ بالحدِّ وأتبعه الاشتقاق ، كقوله : « حدُّ البناء لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة ... والبناء في الأصل وضع الشيء على الشيء على وصف يثبت كبناء الحائط »<sup>(٢)</sup> . والشيخ في الحالين إلى الإيجاز أقرب ، وعليه أحرص ، ومن الإطالة والحشو ملول فرور . فقد تجد حدَّ البناء الذي صاغه بيضع كلمات مطوّلاً عند شيخه ابن الحشَّاب ، مقيداً بقيد لا يضريك التفلُّت منه ، قال ابن الحشَّاب : « وأمَّا البناء فهو لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة ، وذاتك السكون والحركة لا يكونان عن عامل كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل »<sup>(٣)</sup> . فقد يُخيَّل إلينا أن تقييد الحدِّ بعدم تأثر المبنيِّ بعامل أولى من إطلاقه ، لكنَّ كلمة ( لزوم ) أغنت عن القيد ، لأنَّ المعرب لا يلزم حركة واحدة ، إذ تتغيَّر حركته بتغيُّر العوامل .

ومع أنَّ العكبريَّ كان يصوغ الحدود صياغة دقيقة فقد تجد في لُبابه حدوداً تعوزها الدقَّة ، من ذلك قوله في تعريف التمييز : « هو تخليص الأجناس بعضها من بعض »<sup>(٤)</sup> وعذره أنه لم يكن في هذا الكتاب معنياً بالحدود عنايته بالتعليل ، وأنه لو أراد الإلتقان في هذا الميدان لما أعياه الأمر ، يدلُّك على ما نزع مناقشته الحدود التي صنعها غيره ،

(١) اللباب ٢٣٩/١ .

(٢) اللباب ٢٤/١ .

(٣) المرجل ١٠٠ .

(٤) اللباب ٢٣٤/١ .

واعترضه على العلل غير الدقيقة ، ودحضا بالمنطق المحضّ والجدل المحكم . فقد اعترض على من عرّف الاسم الصحيح بأنه « ما لم يكن حرف إعرابه ألفاً ولا ياء ، قبلها كسرة »<sup>(١)</sup> ، فقال : « الحدّ الحقيقي لا يكون نفيّاً ، لأنّ الحدّ الحقيقي ما أبان عن حقيقة المحدود ، والنفي لا يبين حقيقة المحدود »<sup>(٢)</sup> ، ويدلّك على ما نزع اعترضه على من ادّعى أنّ العامل في المبتدأ تجرّده من العوامل . قال أبو البقاء : « لا يجوز أن يكون تعرّيه من العوامل اللفظيّة عاملاً ، لأنّ ذلك عدّم العامل ، وعدم العامل لا يكون عاملاً . فإن قيل : العدم يكون أمانة لآلة قيل : الأمانة يستدلُّ بها على أنّ ثمّ عاملاً غيرها . وقد اتّفقوا على أنّه لا عامل يستدلُّ عليه بالعدم »<sup>(٣)</sup> .

٣) العناية بمسائل الخلاف : مسائل الخلاف ميدان رحب جال فيه العكبري ، فقارن ووازن ، ومضى يولّد الأدلّة ، ويستنبط الحجج ، ويدمغ العلة بالعلّة ، ويحبّه البرهان بالبرهان . وقد استطعنا أن نحصي في الجزء الأوّل من الباب - وهو لا يعدّ في كتب الخلاف - أربعاً وتسعين مسألة خلافيّة ، ذكرها العكبري غير متعمّد ، وإنّا ذكرها لما يستدعي ذكرها من سوق العلل .

وطريقتة في عرض الخلاف دقيقة ، أساسها الإيجاز ونصرة البصرة . فهو يبدأ المسألة بحكم قاطع ينطق به لسان بصريّ ، من ذلك قوله في اشتقاق الاسم : « واشتقاقه عند البصريّين من ( سما يسمو ) إذا علا ، فالحذوف منه لامه<sup>(٣)</sup> » ، ثمّ يذكر القول المرجوح ، وهو قول كوفيّ في أغلب الأحيان . لا يذكره لينوّه به ، بل ليُدحضه : « وقال الكوفيّون : هو من السمة ، فالحذوف فائوه ، وهو خطأ في الاشتقاق » . وربّما أغفل حجج الكوفيّين ، ولهذا كنا نذكر حججهم في الحواشي لنعين القارئ على الإمساك بأزمة المسائل ، ولنربط الرّد بالأصل ، ولنضع بين يديه الأدلّة الكوفيّة المضعوفة التي

(١) اللباب ٣٠/١ .

(٢) اللباب ٧٨/١ .

(٣) اللباب : ٧/١ .

يفنّدها العكبري . والشيخُ في هذا التنفيذ يلتزم المألوف ، وينتبد الشاذّ . فقد أنكر على الفراء ترخيمه نحو ( سبَطُر ) بحذف حرفيه الثالث والرابع حتى يبقى ( ياسب ) فقال : « الاسم بعد ترخيمه قد بقي على زنة لانظير لها في الأسماء ، كحذف الثاء من ( حارث ) ، فإنّه جاء على ( فاع ) ولا نظير له ، فعلم أنّ الحذف هنا والبناء عارضان ، لا يعتدّ بما يخرج عن النظائر لأجلها » <sup>(١)</sup> .

٤) الإيجاز والزهد في الأمثلة : لانبالغ إذا ادّعينا أنّ اللباب زبدة النحو ، فقد مخض أبو البقاء قواعد النحو ، حتّى تحصّلت له العلل ، ثمّ صاغها بأسلوب دقيق وجعلها عماد الكتاب ، فجاءت فصول الكتاب محكمة موجزة ، بريئة من الإسهاب متخفّفة من الشروح . بذلك صرّح المؤلف في المقدّمة ، فقال : « وهذا مختصر أذكر فيه من أصول النحو ما تمسّ الحاجة إليه ، ومن علل كلّ باب ما يعرفك أكثر فروع المرتبة عليه . وقد بذلت الوسع في إيجاز ألفاظه ، وإيضاح معانيه ، وصحة أقسامه ، وإحكام مبانيه » <sup>(٢)</sup> . وما أرى الشيخ إلاّ صادقاً ، فقد وعد وأنجز ، وجانب الفضول وأوجز . وهو لذلك لم يفسّر غريباً في شاهد ، ولم يعلّق عليه تعليقاً يتقله ، أو لا يقتضيه التعليل . وشذّ عن ذلك قوله في ( على ) : « وتقلب ألفها ياء مع الضمير ، كقول الشاعر :

غدتُ من عليّه بعد ما تمّ ظمؤها      تصلُّ وعن قيصٍ بزيراءٍ مجهلٍ

يعني قطاة فارقت بيضها بعد ما تمّ عطشها » <sup>(٣)</sup> ، فقد فسّر غرض البيت ، ولم يفسّر غريبه .

(١) اللباب ٢٧٩ .

(٢) اللباب ١/١ .

(٣) اللباب ٢٨٩/١ - ٢٩٠ .

ومن مظاهر الإيجاز في اللباب زهدُ العكبريِّ في الأمثلة التي توضح القواعد . وهذا الزهد يتعب القارئ غير المتفقه في النحو ، ويستوقفه عند كثير من العبارات . ولهذا اضطررنا في مواضع عديدة من الكتاب إلى أن نشفع كلام المؤلف بشواهد أثبتناها في الحواشي لمساعدة الشُّدَاة من القراء على فهم كلام المؤلف ، ومن هذه المواضع عمل اسم الفاعل المعتمد على واحد من سبعة أشياء . وحرصنا على أن تكون الأمثلة مقتبسة من كتب النحو المفصلة ، كالمع وشرح المفصل ، وشرح الكافية ، وشرح ابن عقيل ، ومغني اللبيب .

ومَّا رَغَبْنَا فِي ذَلِكَ أَنَّ لِلْعَكْبَرِيِّ أَسْلُوبًا خَاصًّا فِي التَّعْبِيرِ عَنِ الْفِكْرَةِ ، يَخَالِفُ فِيهِ أحيانًا أَسَالِيبَ النَّحَاةِ وَمِصْطَلِحَاتِهِمْ . فَهُوَ فِي التَّرْخِيمِ لَمْ يَسْتَعْمَلْ مِصْطَلِحِي النَّحَاةِ : ( لَغَةٌ مِنْ يَنْتَظِرُ ) وَ ( لَغَةٌ مِنْ لَا يَنْتَظِرُ ) ، وَلَمْ يَشْفَعْ كَلَامَهُ بِالْأَمْثَلَةِ الْمَوْضَحَةِ ، فَقَالَ : « وَلِلْعَرَبِ فِي الْبَاقِي بَعْدَ التَّرْخِيمِ مَذْهَبَانِ » :

أحدهما تركه على ما كان عليه ، وهو الأجود ، لأنَّ بقاءه على ذلك ينبئه على الأصل .

والثاني أن يُضَمَّ على كلِّ حال ، ويجعل كأنه اسم قائم برأسه . وفائدة اختلاف اللذهبين أنك إذا رخمت على المذهب الأول تركت الحرف الباقي على حاله ، ولم تغيِّره على ما يوجبه قياس التصريف . وإذا رخمت على المذهب الثاني غيِّرتَه على ما يوجبه قياس التصريف «<sup>(١)</sup> . والعكبريُّ يعني بالأوَّل نحو ( يامال ) في ترخيم مالك ، وبالثاني نحو ( ياعنتر ) في ترخيم عنتره .

ومن مظاهر الإيجاز في اللباب إهمال النادر والشاذِّ ، يدلُّك على ذلك قول الشيخ :

---

(١) اللباب ١/٢٨٢ .

« وقد جاء شيء على خلاف ما ذكرناه ، وهو شاذٌ عن القياس والاستعمال فلا يقاس عليه »<sup>(١)</sup> .

(هـ) غزارة العلل وتنوعها : ليس من الغريب أن يحفل اللباب بالعلل ، فالتعليل غاية المؤلف الأولى من تأليفه الكتاب ، والتعليل ينتظم البناء والإعراب ، وإذا كان كلام العرب على اختلاف أقسامه إمّا مبنيّاً وإمّا معرباً فكلُّ شيء عند الشيخ معلولٌ بعلةٍ أو بضع علل ، وعلى النحوي أن يفتق عرّاً الكلام عن هذه العلل ، ما ظهر منها وما خفي . ونحن لاندعي أنّ علل اللباب من صنع العكبري ، أو أنه هو الذي وقع عليها ، ولم يسبقه إليها سابق . ففي كتب السابقين ، ومنها كتاب سيويوه ، ومقتضب المبرد ، وأصول ابن السراج فيض من هذه العلل ، ولم يزد عمل الشيخ في لبابه على تنسيق هذه العلل ، وسوقها مساقها المسدّد المحكم ، وعلى تفتيق علل قليلة جديدة ، وعلى تقسيم العلة المركبة إلى علتين صغريين ، وعلى نقل العلة من موضع إلى موضع ، ودحض العلل التي تعلل بها الكوفيون وضعفة النحاة من أتباع المذاهب الأخرى ، لتسويغ النادر والشاذ . وسوف يرى القارئ أنّ أبا البقاء كان حريصاً على الاطراد ، حرج الصدر بالمأثور المنكور ، ضيق العطن بالتأويلات المستكرهة . فقد أنكر أن تكون ( لكن ) مركبة ، وسفه علل من ادعى تركيب ( إلا ) و ( منذ ) و ( إمّا ) ، وعلّق على تأويلاتهم وتعليلاتهم فقال : « وهذا تعسفٌ لا حاجة إليه ، لأنّ وضعها مفردة أقرب من دعوى التركيب »<sup>(٢)</sup> . ولو أراد أن يفتي بتركيبها كما أفتوا لم تعيه الحيل ، لكنّ العلل عنده حجج معقولة شافية ، لا حيل مردولة واهية . لقد أبت التعسف والتكلف ، وأثر الفطرة والطبع والاسترسال مع الذوق العربي الخالص .

(١) اللباب ٢٦١/١ .

(٢) اللباب ٢٤٩/١ .

وإذا تبين للعكبري وجه الحق فيما يناقش مضى يظاھرہ بمجج كثيرة ، وعلل متعاقبة متواترة ، من ذلك قوله : « ولم يدخل الجزم الأسماء لسته أوجه ... »<sup>(١)</sup> ، وقوله : « وإنما حمل المنصوب على المجرور هنا لثانية أوجه ... »<sup>(٢)</sup> . وقد تصل علل المعلول عنده إلى اثني عشر وجهاً يسردها غير ضجر ولا ملول ، قال : « والدليل على أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل اثنا عشر وجهاً ... »<sup>(٣)</sup> .

لقد أوفى العكبري على الغاية في فنّ التعليل ، فأحصى واستقصى ، ولم يقف عند المستعمل من كلام العرب ، بل جاوزه ، فعمل إحجامها عن استعمال ما لم تستعمل ، يدلّك على ذلك كلامه على التعجب ، وعلى علّة اختيار العرب ( ما ) وإحجامها عن ( شيء ) ، قال : « وإنما عدلوا عن ( شيء ) إلى ( ما ) ، لأنّ ( ما ) أشدّ إيهاماً ، إذ كانت لا تشنى ، ولا تجمع ، ولا تقع للتحقير ، ولأنّها يؤكّد بها إيهام ( شيء ) ، فيقال : ما اخترت منه شيئاً ما . فإنّها تشنى وتجمع ، وتذكر للتحقير كهولك : عندي شيء ، أي : حقير . ولم يستعملوا في التعجب ( من ) بمن يعقل ، ولا ( أيّاً ) لأنها ك ( شيء ) فيما ذكرنا »<sup>(٤)</sup> .

(٦) اعتماده على أصول البصريين : والحديث عن العلل يفضي بنا إلى الحديث عن الأصول ، لأنّ هذه الأصول منبع ثرّ ، تنفجر منه علل كثيرة ، ويتبدى ذكاء النحاة في قدرتهم على ربط الفروع بالأصول ، وتعليل الخاصّ بالعامّ ، والانتقال من الجزئيّ إلى الكلّيّ ، وبذلك يتحوّل النحو بين أيديهم إلى شجرة واحدة حيّة الجذور والأفنان . والعكبري واحد من هؤلاء ، فقد جمع الأصول البصريّة ، وبثّها في كتابه ، واستطاع ،

(١) اللباب ٢٦٨/١ .

(٢) اللباب ٥٥٨/١ .

(٣) اللباب ٩٩٨/١ .

(٤) اللباب ١٤٣٨/١ - ١٤٤٤ .

وهو يتهدى بهديها ، أن يعلل كثيراً من مسائل النحو ، ومنها إجازته تقديم خبر ليس معتمداً على قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ثم على الأصل البصريّ القائل ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل <sup>(٢)</sup> .

ومن يستعرض الجزء الأوّل من اللباب يظفرُ بأصول كثيرة منها :

١ - لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي كقولهم : كانت زيدا الحمى

تأخذ . [ ١٠٤ ] .

٢ - حمل الفروع على الأصول أوّلى . [ ٩٠ ] .

٣ - العمل تأثير ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه . [ ٨١ ]

٤ - المضمر فرع المظهر ، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أوّلى . [ ٧٩ ]

٥ - التعرّي من العوامل ليس هو العامل ، بل صلاحية الاسم للعوامل اللفظية هو

العامل . [ ٧٨ ]

٦ - شرط العامل أن يتقدّم على المعمول لفظاً وتقديراً . [ ٧٨ ]

٧ - عدم العامل لا يكون عاملاً . [ ٧٨ ]

٨ - العامّ قبل الخاصّ . [ ٢٠٣ ]

٩ - الضائر تردّ الأشياء إلى أصولها . [ ٢٩٠ ، ٢٩٣ ]

١٠ - الأصل عدم التركيب . [ ٢٩٩ ]

١١ - الانتقال عن الأصل يحتاج إلى دليل ظاهر . [ ٣٠٠ ]

---

(١) سورة هود ٨ .

(٢) اللباب ١١٧/١ .

- ١٢ - العجمة فرع على العربية . [ ٤١٦ ]
- ١٣ - العاملان لا يعملان عملاً واحداً في معمول واحد . [ ٣٣٣ ]
- ١٤ - المفرد أصل للمركب وسابق عليه . [ ٣٤٠ ، ٤١٤ ]
- ١٥ - الأصل في الأسماء ألا تعمل كما أن الأصل في الأفعال ألا تعرب . [ ٣٥٩ ]
- ١٦ - لا يؤتى بالضمير المنفصل مع القدرة على المتصل . [ ٣٩٨ ]
- ١٧ - التأنيث مسبوق بالتذكير وفرع عليه . [ ٤١٣ ]
- ١٨ - الجمع فرع مسبوق بالواحد . [ ٤١٤ ]
- ١٩ - إذا تقررت الفرعية للاسم ظهرت مشابهته للفعل من جهة الفرعية . [ ٤١٦ ]
- ٢٠ - ما ثبت بعلة أصل لغيره . [ ١٧ ]
- ٢١ - إذا حصل الغرض بالأخصر لم يُصر إلى غيره . [ ١٤ ]
- ٢٢ - الفعل محمول على الاسم في الإعراب فينبغي أن يُحمل عليه في أضعف أحواله . [ ٢٧ ]
- ٢٣ - ما يشبه الفعل من الأسماء يتقل ، ولا يحتمل الزيادة . وما يشبه الحرف يبنى ، وما عري من شبهها يأتي على خفته . [ ٣٤ ]
- ٢٤ - الاسم أصل للفعل ، ومشابهة الفرع للأصل من وجه واحد ضعيفة ، فلا تجذبه إلى حكمه . [ ٣٥ ]

#### و - عملي في الكتاب :

بعد أن أنجزت مع أخي الدكتور عبد الإله نبهان تحقيق الجزأين الأول والثاني من الأشباه والنظائر في النحو سنة ١٩٨٠ م ، وجدنا الاشتراك في التحقيق أعوذ بالفائدة



على الأثر من أن يحتجنه محقق واحد ، فوقع اختيارنا على كتاب ( اللباب في علل البناء والإعراب ) لأبي البقاء العكبري ، وجعلناه شركة ، نحققه معاً على هدي من تجربتنا السابقة . أخذتُ الجزء الأول الخاصّ بالنحو ، واستقلّ الدكتور عبد الإله بالجزء الثاني الخاصّ بالصرف . وتقسمُ الكتاب بين مُحققين اتفقا على خطة العمل لا يضيرُ الكتاب ، بل ينفعه ، إذ يضعه تحت بَصْرَيْنِ وَبَصِيرَتَيْنِ ، فإنْ تفلّت الصوابُ من بصر اعتلّقه الآخرُ ، وإنْ عميت إحدى البصيرتين عن الحقِّ بصّرتها الثانية به ، والله في عون المرء مادام المرء في عون أخيه .

نسختُ في بداية العمل مخطوطتي الكتاب ، فلم أجعل إحداهما أصلاً للأخرى ، لأنها سواءٌ في النفاسة . ثم رُحِتْ أتعبُ النصوص التي نقلها العكبري من كتب المتقدمين ، ليقيم منها ومن علله متنّ اللباب . فرددتُ ما استطعتُ ردهً منها إلى منابته وأصوله ، وحرّصتُ في أثناء هذا الرّد على أن أتقرى عن نصوص كثيرة منها في كتاب المرّجل لشيخه ابن الخشاب ، وأكملتُ في الحواشي المبتورَ والمختزل بما يَبته أو يوضّحه من المرّجل .

ولمّا كان العكبري في لبابه معنيّاً بالعلل ، زاهدّاً في القواعد والأمثلة فقد وجدّني مضطراً إلى توضيح الغوامض ، فشغفتُ القاعدة بالمثل ، وقبست من أمثلة النحاة أقباساً أضأتُ بها الأحكام ، وأثبتتها في الحواشي معزّوة إلى مصادرها . ثم صنعتُ للكتاب أربعة عشر فهرساً ، تُعين القارئ على الظفر بطلبته ، وترجحه من التنقير عمّا ينشد .

سدّد الله الخطأ ، وبصّرنا بالحقّ ، وجعل عملنا خالصاً لوجهه .

غازي مختار طليحات

الإمارات العربية المتحدة

دبي

م ١٩٩٢/١/١



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عُونِكَ اللَّهُ (١)

الحمد لله أهل الحمد ومستحقّه ، وأشهد أن لا إله إلا الله (٢) وحده ، لا شريك له في إبداع خلقه ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والشاهدين بصدقه ، ماسحاً سحاب (٣) بوابله وودقه .

أما (٤) بعدُ فإنَّ علم العربيّة من أجلّ العلوم فائدة ، وأفضلها عائدة ، وحكمه وافرة جمّة ، ومعرفته تفضي إلى معرفة العلوم المهمّة . والكتب المؤلّفة فيه تفوت الإحصاء عدّاً ، وتخرج عن الضبط جدّاً ، وأنفعها أوسطها حجماً ، وأكثرها علماً (٥) .

وهذا مختصر أذكر فيه من أصول النحو ماتمسُّ الحاجة إليه ، ومن علل (٦) كلّ باب ما يعرفك أكثر فروعه المرتبة عليه . وقد بذلت الوسع في إيجاز ألفاظه وإيضاح معانيه ، وصحّة أقسامه وإحكام مبانيه . ومن الله سبحانه (٧) أستمداً الإعانة على تحقيق ما ضمنت ، وإيائه أسأل الإصابة فيما أبنت (٨) .

- 
- (١) في م : ربّ يسر وأعن .
  - (٢) عبارة : وأشهد أن لا إله إلا الله مطموسة في ح .
  - (٣) في م : بأنه سحاب . قال الفيروزبادي في القاموس المحيط [ وبل - ودق ] : « الوابل : المطر الشديد الضخم القطر » . « الودق : القطر » .
  - (٤) طمس في ح : بوابله وودقه ، أمّا .
  - (٥) سقط من م : علما .
  - (٦) طمس في ح : إليه ومن علل كلّ .
  - (٧) سقط من م : سبحانه .
  - (٨) في م : أتيت .

## باب بيان النحو وأصل وضعه

اعلم أنّ النحو في الأصل مصدر ( نحو ينحو ) إذا قصد ، ويقال : نحاه وأنحى له .  
وإنما سُمِّي العلم بكيفية كلام العرب في إعرابه وبنائه ( نحواً ) لأنَّ الغرض به أن يتحرَّى  
الإنسان في كلامه إعراباً وبناء طريقة العرب في ذلك <sup>(١)</sup> .

### فصل

وحدّه عندهم أنه علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب <sup>(٢)</sup> . والقياس  
الأَيْثَنِي ولا يجمع ، لأنّه مصدر . ولكنّه تُنْيَ وجمع لَمَّا ثقل ، وسُمِّي به . ويجمع على  
( أنحاء ونحو ) <sup>(٣)</sup> .

---

(١) قال أحمد بن فارس في المقاييس [ نحو ] ٤٠٣/٥ : « النون والحاء والواو كلمة تدلُّ على قصد ، ونحوت  
نحوه ، ولذلك سُمِّي نحو الكلام ، لأنه يقصد أصول الكلام ، فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم  
به » .

(٢) قال أبو بكر بن السراج في كتابه ( الأصول في النحو ) ٣٥/١ : « هو علم استخراج المتقدمون فيه من  
استقراء كلام العرب » .

(٣) جاء في كتاب سيويه ( طبعة هارون ) ٥٨٨/٣ : « قالوا : فَوُجٌ وفُوجٌ ، كما قالوا : نَحْوٌ ونُحُوٌ كثيرة .  
وجاء فيه أيضاً : « قال بعضهم : إنكم لتنظرون في نحو كثيرة . فشبّهوها بعُتُو ، وهذا قليل . وإنها أراد  
جمع النحو » .

## باب القول في الكلام

الكلام عبارة عن الجملة المفيدة<sup>(١)</sup> فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحققين لثلاثة أوجه :

أحدها أنه مشتق من ( الكَلْم )<sup>(٢)</sup> وهو الجرح ، والجرح مؤثّر في نفس الجروح ، فيلزم أن يكون الكلام مؤثراً في نفس السامع .

والثاني أن الكلام يؤكّد<sup>(٣)</sup> به ( تكلمت ) كهولك : تكلمت<sup>(٤)</sup> كلاماً ، والمصدر المؤكّد نائب عن الفعل<sup>(٥)</sup> والفاعل . وكما أن الفعل والفاعل<sup>(٦)</sup> جملة مفيدة ، كذلك ما ينوب عنه الكلام .

(١) قال ابن جني في الخصائص ١٧/١ : « أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه ، مفيد لعنايه ، وهو الذي يسمّيه النحويون ( الجمل ) نحو : زيد أخوك ، وقام محمد » .

(٢) لم يربط ابن فارس - على كلفه بالاشتقاق - الكلام بالكلم ، بل جعل كلاهما أصلاً ، إذ قال في مقاييس اللغة [ كلم ] ١٣١/٥ : « الكاف واللام والميم أصلان : أحدهما يد ، على نطق مفهم ، والآخر على جراح » ، وربط ابن جني بينهما في الخصائص ١٣/١ فقال : « الكلم للجرح وذلك للشدة التي فيه ... ومنه الكلام ، وذلك أنه سبب لكل شرّ وشدة في أكثر الأمر » .

(٣) في م : مؤكّد .

(٤) جاء في الخصائص ٢٥/١ : « والكلام اسم من كلم ، بمنزلة السلام من سلم . وهما بمعنى التكليم والتسليم » ، وقال المبرد في المقتضب ٧٣/١-٧٤ : « واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر » ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ ثم قال : « ولو كان على أنبتكم لكان إنباتاً » .

(٥) في ح : نائب عن إعادة الفعل .

(٦) سقط من ح : وكما أن الفعل والفاعل .

الثالث أن الكلام ينوب عن التكليم والتكلم ، وكلاهما مشدد العين ، والتشديد للتكثير . وأدنى درجاته أن يدل على جملة تامة<sup>(١)</sup> .

## فصل

وإننا قال المحققون : إنَّ الكلام اسم للمصدر ، وليس بمصدر حقيقة ، لأنَّ المصادر تبنى على الأفعال للأخوذة منها<sup>(٢)</sup> . والأفعال للأخوذة من هذا الأصل ( كَلَّمْتُ ) ومصدره التكليم ، و ( تَكَلَّمْتُ ) ومصدره ( التَكَلَّمَ ) و ( كَلَّمْتُ ) ومصدره ( المكالمة ) و ( الكِلَام )<sup>(٣)</sup> ، والكلام ليس بواحد منها ، إلاَّ أنه يعمل عمل المصدر كما عمل ( العطاء ) عمل ( الإعطاء ) .

## فصل

وأما القول فيقع على المفيد<sup>(٤)</sup> وغير المفيد ، لأنَّ معناه التحرك والتقلقل ، فكلُّ ما يَمْدَلُ به اللسان ويتحرك يسمَّى ( قولاً ) ، وهذا معنى ما يتركَّب من ( قول ) في جميع تصاريفها وتقلُّب حروفها ، نحو : القول ، والقول ، والتوقُّل ، وغير ذلك<sup>(٥)</sup> .

- (١) جاء في الخصائص ٢٦/١ : « الكلام واقع على الجُمْل دون الآحاد » وجاء فيه ٢٧/١ : « الكلام إنَّها هو للجمل التوامَّة دون الآحاد » .
- (٢) سقط من ح : المأخوذة منها .
- (٣) سقط من م : والكلام .
- (٤) سقط السطر التالي من م .
- (٥) سقط من ح : وغير ذلك .
- (٦) جاء في الخصائص ١١-٥/١ : « إنَّ معنى ( قول ) أين وجدت ، وكيف وقعت من تقدُّم بعض حروفها على بعض وتأخره عنه إنَّها هو للخفوف والحركة ... الأصل الأول ( قول ) وهو القول ، وذلك أن الفم واللسان يخفزان له ويقلقان ويمدلان به ... الأصل الثاني ( قول ) منه ( القلُّو ) حمار الوحش ، وذلك لخِفَّتِه وإسراعه ... الثالث ( قول ) منه ( الوقل ) للوعل وذلك لحركته ... الرابع ( ولق ) قالوا : ( ولق يَلِقُ ) إذا أسرع ... الخامس ( لوق ) جاء في الحديث : ( لا آكل من الطعام إلاَّ ما لَوَّق لي ) أي : ما خدم وأعملت اليد في تحريكه ... السادس ( لوق ) منه ( اللقوة ) للعقاب ، قيل لها ذلك لخِفَّتِها وسرعة طيرانها » .

## باب أقسام الكلم<sup>(١)</sup>

إنَّا عَلِمَ كَوْنُ الكَلِمِ ثَلَاثًا فَقَطْ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما أَنَّ الكَلِمَ وَضِعَ للتعبير عن المعاني ، والمعاني ثلاثة : معنى يخبر به ، ومعنى يخبر عنه<sup>(٢)</sup> ، ومعنى يربط أحدهما بالآخر<sup>(٣)</sup> ، فكانت العبارات عنها كذلك .  
الثاني أَنَّهُمْ وجدوا هذه الأقسام تعبر عن كلِّ معنى يخطر في النفس<sup>(٤)</sup> ، ولو كان هناك قسم آخر لم يوقف عليه لكان له معنى<sup>(٥)</sup> لا يمكن التعبير عنه .

(١) في ح : الكلام . واستعمال ( الكَلِمِ ) هنا أصح . قال سيويه في باب علم ما الكلم من العربيَّة ١٢/١ : « فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف » . وعُلِّلَ السيرافيُّ في حاشية كتاب سيويه بإشارته إلى الكلام في هذا المقام ، فقال : « لم يقل الكلام ، لأنَّه للكثير ، والكلم جمع كلمة » .

(٢) في م : معنى يخبر عنه ، ومعنى يخبر به .

(٣) قال أبو البركات بن الأنباريُّ : في ( الإنصاف في مسائل الخلاف ) ٧/١ : « هذه الثلاثة الأقسام - التي هي : الاسم ، والفعل ، والحرف - لها ثلاث مراتب : فمنها ما يخبر به ويخبر عنه ، وهو الاسم نحو : الله ربنا ومحمد نبينا ، وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم وعنه . ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الفعل ، نحو : ذهب زيد ، وانطلق عمرو ، وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالفعل ، ولو أخبرت عنه ، فقلت : ذهب ضرب ، وانطلق كتب ، لم يكن كلاماً . ومنها ما لا يخبر به ، ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو : من ، ولن ، ولم ، وبل » . وانظر ( الموجز في النحو ) لأبي بكر بن السراج : ٢٧

(٤) ذهب الزجاجيُّ في ( الإيضاح ) : ٢٧ - وفي مذهبه نظر - إلى أن تقسيم الكلام في العربيَّة ينطبق على لغات أخرى ، لم يحدِّدها ، فقال : « وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربيَّة ، فوجدناه كذلك ، لا ينفك كلامهم لكِّه من اسم وفعل وحرف ، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ، ولا أكثر منه » .

(٥) جاء في ( الأشباه والنظائر في النحو ) للسيوطي ( طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ) ٣/٢ : « وقال أبو حيَّان : زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سَمَّاهُ ( الخالفة ) ، وهو اسم الفعل » .

## فصل

وإنَّا فَرَّقَ بين هذه العبارات في التسمية لاختلاف المعبر عنه .

## فصل

وإنَّا خصَّ كلَّ واحد منها بالاسم الذي وضعوه له لوجهين :

٣٢ أحدهما أنَّ المراد / الفرق بين الأسماء ليحصل العلم بالمسمَّيات ، وأيَّ لفظ حصل بهذا المعنى جاز<sup>(١)</sup> .

والثاني أنَّهم خصُّوا المخبر عنه وبه بالاسم ، لأنَّه سما ، أي : علا القسمين الآخرين ، إذ كان أحدهما يخبر به فقط ، والآخر لا يخبر به ولا عنه . وسُمُّوا ما يخبر به ( فعلاً ) ، لأنَّه مشتقٌّ / من المصدر الذي هو فعل حقيقة . ولم يسمَّوه زماناً وإن دلَّ على الزمان ح ٢ لوجهين :

أحدهما أنَّ دلالاته على المصدر أقوى ، إذ دلالاته على الزمان تختلف ، ويصحُّ أن تبطل دلالاته عليه بالكليَّة . وأمَّا دلالاته على المصدر<sup>(٢)</sup> فلا يصحُّ<sup>(٣)</sup> ذلك فيها .

والثاني أنَّه لو سُمِّيَ ( زماناً ) لم يدلَّ على الحدث بحال ، وإنَّا سُمِّيَ ( فعلاً )<sup>(٤)</sup> ، لأنَّه دلَّ على الحدث لفظاً ، وعلى الزمان من طريق الملازمة ، إذ يستحيل فعل المخلوق إلا في زمان . ولم يُسمَّ ( عملاً ) ، لأنَّ الفعل أعمُّ من العمل ، وكان يقع على كلِّ حركة

(١) سقط من م : حصل بهذا المعنى جاز .

(٢) سقط من ح السطر السابق من قوله الزمان إلى قوله على المصدر .

(٣) في م لا يصح .

(٤) في ح : وإذا سُمِّيَ ( فعلاً ) دلَّ . وانظر ( الإيضاح ) للزجاجي : ٤٤ ، فإنَّ فيه تعليلاً وافياً لهذه المسألة .



وعزم<sup>(١)</sup> ، ولهذا يقول من بنى حائطاً : قد عملت ، وقد فعلت . وإذا تكلم قال : قد فعلت ، ولا يقال : عملت .

وسمي القسم الثالث ( حَرْفاً ) ، لأنَّ حرف كلِّ شيء طرفه ، والأدوات بهذه المنزلة ، لأنَّ معانيها في غيرها ، فهي طرف لما معناها<sup>(٢)</sup> فيه<sup>(٣)</sup> .

### فصل

وللام حدَّ عند المحققين ، لأنَّه لفظ يقع فيه اشتراك ، والقصد من الحدِّ تمييز الحدود عمَّا يشاركه .

### فصل

ومن أقرب حدَّ حدَّ به أنه كلُّ لفظ دلَّ على معنى مفرد في نفسه<sup>(٤)</sup> . وقال قوم : هو كلُّ لفظ دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصَّل<sup>(٥)</sup> دلالة الوضع .

(١) سقط من م : من قوله إذ يستحيل إلى قوله على كلِّ حركة وعزم .

(٢) في ح : معنا فيه .

(٣) جاء في الإيضاح : ٤٤ : « وسمي القسم الثالث ( حرفاً ) لأنَّه حدُّ ما بين هذين القسمين ، ورباط لهما . والحرف حدُّ الشيء ، فكأنَّه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل به » . وانظر ( أسرار العربية ) لأبي البركات بن الأنباري : ١٢

(٤) من القائلين بهذا الحدِّ ابن السراج . قال في الأصول ٣٦/١ : « الاسم مادلاً على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص » ، وانظر تفصيل المسألة في التبيين للعكبري : ١٢٢-١٢٨ .

(٥) قال ابن الحشَّاب شيخ العكبري في المرجل : ٧ : « وأقرب ما حدَّوه به إلى الصَّحَّة عند تحقيق النظر قولٌ من قال : الاسم لفظ يدلُّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصَّل » ثمَّ وضَّح معنى الزمان المحصَّل فقال : ٨ : « وقولهم ( محصَّل ) احتراز من المصدر واسم الفاعل وما جرى مجراها من الأسماء الدالَّة على معنى مقترن بزمان . أزمنة هذه مبهمة غير معيَّنة ولا محصَّلة » .

## فصل

واشتقاقه عند البصريين من : ( سما يسمو<sup>(١)</sup> ) إذا علا ، فالمحذوف منه ( لامه ) ، لأنَّ المحذوف يرجع إلى موضع اللام في جميع تصاريفه ، نحو : سَمَيْت ، وأسَمَيْت ، وسَمَيْ ، وسَمَيْ ، وأسَمَاء ، وأسَامٍ ، ولأنَّ الهمزة فيه عوض من المحذوف . وقد أُلْفَ من عاداتهم أن يعوّضوا في غير موضع الحذف .

وقال الكوفيون : هو من السمة ، فالمحذوف ( فاءه ) ، وهو خطأ في الاشتقاق ، وفيه الخلاف . وهو صحيح في المعنى .

## فصل

وإنما سَمِي هذا اللفظ ( اسماً )<sup>(٢)</sup> من معنى العلوّ لوجهين :

أحدهما أنه سما على صاحبيه في الإخبار كما تقدّم .

والثاني أنه ينوّه بالسَمِي ، لأنَّ الشيء قبل التسمية خفيٌّ عن الذهن ، فهو كالشيء المنخفض . فإذا سَمِي ارتفع للأذهان كارتفاع المُبْصِر للعين<sup>(٣)</sup> .

## فصل

والألف واللام من خصائص الأسماء ، لأنَّهما وضعا للتعريف والتخصيص بعد الشياخ ، ولا يصحُّ هذا المعنى في الفعل<sup>(٤)</sup> والحرف . ألا ترى أنَّ قولك ( ضرب

(١) في ح م : يسمو .

(٢) في م : « ثلاثة أوجه ذكرنا منها اثنان ، والثالث أنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر ، والمصدر اسم والمشتقُّ

أصل للمشتقِّ منه لوجهين » ، وفي هذا الكلام لحن واضطراب .

(٣) انظر تفصيل للسألة في ( الإنصاف في مسائل الخلاف ) لأبي البركات بن الأنباري ١٦-٦١ .

(٤) في م : العقل .

يضرب ) يقعان على كل نوع من أنواع الضرب ، ولا يصح تخصيصها<sup>(١)</sup> بضربة واحدة ، كما يكون ذلك في قولك ( الرجل ) ، فإنه يصير بها واحداً بعينه .

## فصل

وحروف الجرّ تختصُّ بالأسماء ، لأنَّ الغرض منها إيصال الفعل القاصر عن الوصول إلى ما يقتضيه ، والفعل لا يقتضي إلاَّ الاسم ، فصار الحرف وصلة بين الفعل وما يتعدى إليه .

## فصل

وتنوين الصرف والتنوين الفارق بين المعرفة والنكرة نحو ( صه ) من خصائص الأسماء ، لأنَّ مادخله يختصُّ<sup>(٢)</sup> بالأسماء ، وهو الصرف ، وتمييز المعرفة من النكرة<sup>(٣)</sup> .

## فصل

ومن خصائص الاسم كونه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً ، أو مثني ، أو مجموعاً ، أو مصغراً ، أو منادى . وسندكر علّة تخصيص الاسم بكلِّ واحدٍ من ذلك في بابهِ إن شاء الله .

(١) في م : ولا تخصُّص لها بضربة .

(٢) في ح : مختصّ .

(٣) قال ابن الخشاب في المرجل : ٩ : « والثاني ( أي القسم الثاني من أقسام التنوين ) تنوين يلحق الاسم المبنيّ فرقاً بين المعرفة والنكرة ، كقولك : ( صه وصه ، ومه ومه ) ، فهنا الاسم وما جرى مجراه إذا لم تنوّنه كان معرفة ، وإذا نوّنته كان نكرة . فإذا قلت : صه ، كان كأنك قلت : افعل السكوت ، وإذا قلت : صه ، كان كأنك قلت : افعل سكوتاً » .

وقال المبرد في المقتضب ٢٢٣/٣ وهو يتحدّث عن أسماء الأفعال :

« وهذه المبنيات إذا جعلت شيئاً منها نكرة نوّنت نحو : إيه يافق » .

## فصل

وحدّ الفعل ما أسند إلى غيره<sup>(١)</sup> ، ولم يسند غيره إليه . وذكر الإسناد ههنا<sup>(٢)</sup> أولى من الإخبار ، لأنّ الإسناد أعمّ ، إذ كان يقع على الاستفهام والأمر غيرهما . وليس الإخبار كذلك ، بل هو مخصوص بما صحّ أن يقابل بالتصديق والتكذيب ، فكلُّ إخبار إسناد ، وليس كلُّ إسناد إخباراً .

ولا ينتقض هذا الحدّ<sup>(٣)</sup> بقولهم : ( تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه )<sup>(٤)</sup> ، لأنّ ( خيراً ) هنا ليس / بخبر عن ( تسمع ) بل<sup>(٥)</sup> عن المصدر الذي هو ( سماعك ) وتقديره ( أن تسمع ) . وحذف ( أن ) وهي مرادة جائز كما قال<sup>(٦)</sup> :

١- ألا أيُّ هذا الزاجري أحضر الوغى

أي : عن أن أحضر . ودلّ على حذفه<sup>(٧)</sup> قوله : وأن أشهد اللذات .

وقيل : حدّه مادلاً على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل دلالة الوضع .

(١) ذكر أحمد بن فارس هذا الحدّ في الصحاحي : ٩٣ فقال : « وقال قوم : الفعل ما حسنت فيه التاء نحو : ( قتّ وذهبتُ ) » . ثم أنكره فقال : « وهذا عندنا غلط ، لأننا قد نسّميه فعلاً قبل دخول التاء عليه » .

(٢) في ح : هنا .

(٣) في م : الحدّ .

(٤) في ح : بتسمع . جاء في مجمع الأمثال للميداني ١٢٩/١ : « ويروى : لأنّ تسمع بالمعيديّ خير ، وأن تسمع ، ويروى : تسمع بالمعيديّ لأن تراه . والمختار : أن تسمع . يضرب لمن خبّره خير من مرّاه » .

(٥) في م : بل المصدر .

(٦) قائل البيت طرفه بن العبد ، وهو البيت الخامس والخمسون في معلقته وعجزه كما رواه الزوزني في شرح المعلقات السبع : ٨٢ ( وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي ) . وانظر المقتضب ٨٥/٢ ، وخزانة الأدب للبغداديّ طبعة هارون ( ١١٩/١ ) .

(٧) في ح : الحذف .

## فصل

وإنَّا اختصَّت ( قد )<sup>(١)</sup> بالفعل ، لأنَّها وضعت لمعنى لا يصحُّ إلاَّ فيه ، وهو تقريب الماضي من الحال ، وتقليل المستقبل كقولك : قد قام زيد ، أي : عن قريب ، وزيد قد يعطي أي : يقلُّ ذلك منه<sup>(٢)</sup> . فأما قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ قد نعلمُ إنَّه ليحزنك الذي<sup>(٤)</sup> يقولون ﴾ فعناه<sup>(٥)</sup> : قد علمنا .

## فصل /

ح ٤

وإنَّا اختصَّت ( السين ) بالفعل ، لأنَّ معناها جواب ( لن يفعل )<sup>(٦)</sup> ، وكذلك ( سوف ) إلا أن ( سوف ) تدلُّ على بعد المستقبل من الحال ، و ( السين ) أقرب إلى ذلك منها ، ولمَّا كانت ( لن ) لا معنى لها إلاَّ في المستقبل كان جوابها كذلك .

## فصل

إنَّها دلَّت تاء التأنيث الساكنة على الفعل ، لأنَّ الغرض منها الدلالة على تأنيث الفاعل فقط ، لا الدلالة على تأنيث الفعل ، إذ الفعل لا يؤنَّث<sup>(٧)</sup> . ولا تجد تاء تأنيث

- 
- (١) قال الجوهري في الصحاح [ قدد ] ٥٢٢/٢ : « ( قَدَّ ) مخففةٌ حرف ، لا يدخل إلاَّ على الأفعال » .  
(٢) قال سيويه ٢٢٢/٤ ( طبعة هارون ) : « وأما ( قَدَّ ) فجواب لما يفعل ، فتقول : قد فعل . وزعم الخليل أنَّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ... وتكون ( قد ) بمنزلة ( ربِّما ) ... » .  
(٣) في م : قوله قد نعلم .  
(٤) ﴿ ... يقولون ، فإنهم لا يكذبونك ، ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ﴾ [ الأنعام : ٢٢/٦ ] .  
(٥) في ح : إنَّه ليحزنك فعناه .  
(٦) جاء في كتاب سيويه ٢١٧/٤ : « ( السين ) التي في قولك ( سيفعل ) زعم الخليل أنَّها جواب ( لن يفعل ) » . ويبدو أن ( الجواب ) في كلام العكبري ههنا ، وفي كلام الخليل قسم النفي لا قسم السؤال .  
(٧) قال ابن الخشَّاب في المرجل : ١٩ : « الأفعال لا يكون منها مذكَّر ، ومنها مؤنَّث على الحقيقة . فدخول التاء الساكنة فيها إنَّها هو للدلالة على تأنيث فاعلها » .

متحرّكة متّصلة بآخر الفعل ، وإنّما ذلك في الأسماء مثل ( قائمة ) ، والحروف مثل ( ربّت ) و ( نمت ) .

## فصل

وإنّما دلّ اتّصال الضمير المرفوع بالموضع بالكلمة على أنّها فعل ، لأنّ الضمير المتّصل المرفوع لا يكون إلّا فاعلاً ، والفاعل لا يتّصل بغير الفعل<sup>(١)</sup> .

## فصل

وحدّ الحرف مادلاً على معنى<sup>(٢)</sup> في غيره فقط . ولفظ ( دلّ ) أوّل من قولك ( جاء ) ، لأنّ الحدود الحقيقيّة دالّة على ذات المحدود بها . وقولنا<sup>(٣)</sup> ( ماجاء لمعنى ) بيان العلة التي لأجلها جاء ، وعلّة الشيء غيره .

ولا ينتقض بـ ( أين ) و ( كيف )<sup>(٤)</sup> لوجهين :

أحدهما أنّها - مع دلالتها على معنى في غيرها - دالّة على معنى في أنفسها ، وهو المكان والحال ، وقد حصل الاحتراز عن ذلك بقولنا ( فقط ) .

والثاني أنّ دلالتها على معنى في غيرها من جهة تضمّنها معنى الحرف ، وذلك عارض فيهما .

---

(١) قال ابن الخشاب في المرتجل ١٧ - ١٨ : « الفاعل يفتقر إليه الفعل ، والأسماء لا تنفقر إلى الفاعل بحقّ الأصل ، فلم تتّصل هذه الضائر به ... فإن اتّفق من الأسماء ما يفتقر إلى الفاعل كالمصادر المعلمة عمل الأفعال وأسماء الفاعلين كانت في الاحتياج إلى الفاعل محمولة على الفعل .. لأنّ الفعل له العمل بحقّ الأصل ، وهذه الأسماء فروع عليه في العمل » .

(٢) ورد مثل هذا الحدّ للحرف في الإيضاح للزجاجي ٥٤ وغيره من الأصول .

(٣) في م : قوله .

(٤) ذكر أبو البقاء العكبري في ( التبيين ) : ١٢٩ وفي ( مسائل خلافيّة ) : ٥١ ، خمسة أدلّة على اسمية

( كيف ) ، وأوّل هذه الأدلّة « أنّها تدلّ على معنى في نفسها ، ولا تدلّ على زمان ذلك المعنى » .

## فصل

ومن علامات الحرف امتناعه من دخول علامات صاحبيه<sup>(١)</sup> ، لأن معانيها لا تصح فيه .

## فصل

ومن علاماته أنه لا ينعقد منه ومن الاسم وحده ، ولا من الفعل وحده فائدة ، وهو معنى قولهم : الحرف ما لم يكن أحد جزئي الجملة . فأمّا حصول الفائدة به وبالإسم في النداء فلنيابته عن الفعل . ولذلك دلائل تذكر في باب النداء ، إن شاء الله<sup>(٢)</sup> .

---

(١) صاحباً الحرف الاسم والفعل . وانظر هذا الحد في سيبويه ١٢/١ .

(٢) انظر تفصيل المسألة في الأصول لابن السراج : ٤١ ، وفي المرجل لابن الحشّاب : ٢٣

## باب الإعراب والبناء

الإعراب<sup>(١)</sup> عند النحويين هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظاً أو تقديراً<sup>(٢)</sup> . ويدخل في هذا إعرابُ الاسم الصحيح وللمعتلّ . فالقصور يقدر على ألفه الإعراب كاللفظ<sup>(٣)</sup> ، وليس كذلك آخر المبني<sup>(٤)</sup> ، فإنَّ آخره إذا كان ألفاً لا تقدر عليه حركة إلا أن يكون ممّا يستحقُّ البناء على الحركة .

### فصيل

وفي أصله الذي تقل منه أربعة أوجه :

أحدها أنه من قولهم : أعرب الرجل إذا أبان عمّا في نفسه<sup>(٥)</sup> ، والحركات في الكلام كذلك ، لأنّها تبين الفاعل من المفعول<sup>(٦)</sup> ، وتفرّق بين المعاني كما في قولهم : ما أحسن

---

(١) جاء في المرتجل ٣٤ : « وحده أنه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون لفظاً أو تقديراً بتغيير العوامل في أولها » .

(٢) في ح : أو تقديراً كاللفظ .

(٣) جاء في المرتجل ٤٥ : « والمانع من ظهور الإعراب في هذا الضرب من الأسماء ، أعني المقصور أنّ حرف إعرابه الألف ، والألف لا يصحُّ تحريكها ، لأنّها إن حُرّكت انقلبت همزة » .

(٤) في ح : آخر الاسم .

(٥) في ( الإيضاح في علل النحو ) لأبي القاسم الزجاجي ٩١ توضيحٌ وافٍ لهذه المسألة . وكذلك في الخصائص لابن جني ٣٦٨ .

(٦) قال ابن الحشّاب في المرتجل ٣٤ : « وفائدته ( أي فائدة الإعراب ) أنه يفرّق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبتت . والمثال في ذلك المسألة المذكورة ، وهي قولهم : ما أحسن زيداً ، وما أحسن زيداً . وما أحسن زيداً ؟ » .



زيداً ! فإنه إذا عري عن الحركات احتمل النفي والاستفهام والتعجب . وكذلك قولك : ضرب زيدٌ عمراً ، لوعرَّيته من الإعراب لم تعرف الفاعل من المفعول<sup>(١)</sup> .

والثاني<sup>(٢)</sup> أنه من قولك : أعرب الرجل إذا تكلم بالعربية ، كقولهم : أعرب الرجل ، إذا كان<sup>(٣)</sup> له خيل عراب<sup>(٤)</sup> . فالتكلم بالرفع والنصب والجر متكلم كلام العرب . وليس البناء كذلك ، لأنه لا يخصُّ العرب دون غيرهم .

والثالث أنه من قولهم : أعربتُ معدة الفصيل<sup>(٥)</sup> إذا عربتُ ، أي : فسدت من شرب اللبن ، فأصلحتها ، وأزلت فسادها . فالهمزة فيه همزة السلب ، كقولك : عتب عليّ فأعتبته ، وشكا فأشكيتته .

والرابع أنه مأخوذ من قولهم : امرأة عروب<sup>(٦)</sup> ، أي : متحبيبة إلى زوجها بتحسُّنها<sup>(٧)</sup> . فالإعرابُ يجبُّ الكلام إلى المستمع .

## فصل

والإعراب معنى لا لفظ<sup>(٨)</sup> لأربعة أوجه :

- (١) فضَّل العكبري في كتابه التبيين ما أجمله هنا . فانظر المسألة التاسعة ١٥٦ - ١٦٠ ، والمسألة الثانية عشرة ١٦٧ - ١٦٩ ، فإنَّ فيها عرضاً وافياً لعلل الإعراب وحقيقته .
- (٢) في ح : والوجه الثاني .
- (٣) في م : كانت له .
- (٤) قال الجوهري في الصحاح [ عرب ] ١٧٩/٢ : « وقال الكسائي : المعرب من الخيل : الذي ليس فيه عرق هجين ، والأنثى معربة » .
- (٥) في م : البعير .
- (٦) في ح : عروبة .
- (٧) قال الجوهري في الصحاح [ عرب ] ١٨٠/٢ : « والعروب من النساء : المتحبيبة إلى زوجها ، والجمع عرب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَرَبًا أُتْرَابًا ﴾ » .
- (٨) قال السيوطي في همع الموامع ١٤/١ : « اختلف هل الإعراب لفظي أو معنوي على قولين : فالجمهور على الأول ، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ، ونسبه للمحقِّقين وابن الحاجب وسائر =

أحدّها أنّ الإعراب هو الاختلاف على ما سبق في حدّه ، والاختلاف معنى لالفظ .

والثاني أنّه فاصل بين المعاني ، والفصل والتمييز معنى لالفظ .

والثالث أنّ الحركات تضاف إلى الإعراب ، فيقال : حركات الإعراب ، وضمة إعراب . والشيء لا يضاف إلى نفسه .

والرابع أنّ الحركة والحرف يكونان في المبني ، وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه . وقد يكون السكون إعراباً . وهذا كلّ دليل على أنّ الإعراب معنى .

## فصل /

ح °

والأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف<sup>(١)</sup> لثلاثة أوجه :

أحدّها أنّ الإعراب دالٌّ على معنى عارض في الكلمة ، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة ، لما بينهما من التناسب .

والثاني أنّ الحركة أيسر من الحرف ، وهي كافية في الدلالة على الإعراب . وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يُصَرَّ<sup>(٢)</sup> إلى غيره .

والثالث أنّ الحرف من جملة الصيغة الدالّة على معنى الكلمة اللازم لها . فلو جعل

---

للتأخرين ... وذهب الأعم وجماة من المغاربة إلى أنّه معنويّ ، ونسب لظاهر قول سيويوه ورجّحه أبو حيّان .

(١) عقد الزجاجيّ في ( الإيضاح في علل النحو ) باباً عنوانه : القول في الإعراب أحركة هو أم حرف ، جاء فيه ص ٧٢ : « إن الإعراب دالٌّ على المعاني ، وإنّه حركة داخلة على الكلام بعد كال بنائه ، فهو عندنا حركة ... هذا مذهب البصريّين . وعند الكوفيّين أنّ الإعراب يكون حركة وحرفاً . فإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلّا في حرف » .

(٢) في م : يَصْرُ ، وفي ح : يُصَرُّ ، وهو الوجه .

الحرف دليلاً على الإعراب لأدّى ذلك<sup>(١)</sup> إلى أن يدلّ الشيء<sup>(٢)</sup> الواحد على معنيين ، وفي ذلك اشتراك ، والأصل أن يُخصَّ كلُّ معنىً بدليل .

### فصل<sup>(٣)</sup>

فأمّا الإعراب بالحروف فلتعذّر الإعراب بالحركة<sup>(٤)</sup> ، وسترى ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى .

### فصل

وإنّما كانت ألقاب الإعراب أربعة ضرورة ، إذ لاخامس لها ، وذلك أنّ الأعراض إمّا حركة ، وإمّا سكون . والسكون نوع واحد ، والحركات ثلاث ، فمن هنا انقسمت إلى هذه العدة<sup>(٥)</sup> .

### فصل

والإعراب دخل الأسماء لمسيس الحاجة إلى الفصل بين المعاني على ما سبق<sup>(٦)</sup> . وقال قُطْرُب<sup>(٧)</sup> : دخل الكلام استحساناً ، لأنّ المتكلم يصل بعض كلامه ببعض ، وفي

(١) سقطت ذلك من م .

(٢) في م : يدلّ في الشيء .

(٣) سقط فصل من م .

(٤) قال الزجاجي في الإيضاح ٧٣ : « في بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفاً ، وذلك في تشنية الأفعال المضارعة وجمعها وفعل المؤنث المخاطب » يعني رفع الأفعال الخمسة بالنون .

(٥) قال أبو البركات بن الأنباري في كتابه أسرار العربية ٢٠ : « فإن قيل : فلم كانت أربعة ؟ قيل : لأنّه ليس إلا حركة وسكون ، فالحركة ثلاثة أنواع : الضمّ والفتح والكسر . فالضمّ من الشفتين ، والفتح من أقصى الحلق ، والجّر من وسط الفم ، والسكون هو الرابع » .

(٦) انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٩ ، والصاحبي لأحمد بن فارس ٧٦ .

(٧) قطرب : هو أبو علي محمد بن المستنير [ ت : ٢٠٦ هـ ] لغويّ نحويّ ، عرف بأنّه أول من وضع المثلث في اللغة ، وله فيه كتاب المثلاث . البغية ٢٤٢/٨ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٣٩/٢ .

تسكين أواخر الكلم في الوصل كُلفة ، فحرّك تسهياً على المتكلم<sup>(١)</sup> . ولو كان الإعراب  
لحاجة الفصل<sup>(٢)</sup> وللفرق لاستغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول ، وكان الاتفاق في  
الإعراب<sup>(٣)</sup> يوجب الاتفاق في المعاني ، وليس كذلك . ألا ترى أنّ قولك : زيد قائم  
مثل قولك : هل زيد قائم ، وقولك : إنّ زيدا قائم مثل قولك : زيد قائم ، في  
المعنى<sup>(٤)</sup> ؟

والجواب عما قاله من وجهين :

أحدهما أنّ السكون أسهل على المتكلم من الحركة .

والثاني أنّ الغرض لو كان ما ذكر لكان المتكلم بالخيار ، إن شاء حرّك بأيّ حركة  
شاء ، وإن شاء سکن .

وأما التقديم فجوابه من وجهين :

أحدهما أنه لا يمكن في<sup>(٥)</sup> كل مكان . ألا ترى أنّ التقديم في قولك : ما أحسن  
زيداً ! غير ممكن ؟

والثاني أنّ في لزوم التقديم تضييقاً على المتكلم مع حاجته إلى التسجيع وإقامة  
القافية .

(١) في م : المكم .

(٢) سقط الفصل من ح .

(٣) في ح : الاتفاق في المعنى .

(٤) بسط الزجاجي رأي قطرب في الإيضاح ٧٠ - ٧١ ، ومما جاء فيه : « قال قطرب : وإنما أعربت العرب  
كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف . فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا  
التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ... قيل له : فهلاًّ لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم ، إذ  
كان الغرض إنّها هو حركة تعتقب سكوناً ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتّساع  
في الحركات ، وألاًّ يحظروا على المتكلم الكلام إلاّ بحركة واحدة » .

(٥) سقطت في من ح .

وأما اختلاف الإعراب مع اتفاق المعنى وعكسه فشيء عارض ، جاز لضرب من التشبيه بالأصول ، فلا يناقض به .

## فصل

واختلفوا : هل الإعراب سابق على البناء أم العكس ؟

فالمحققون على أن الإعراب سابق ، لأنَّ واضع<sup>(١)</sup> اللغة حكيم ، يعلم أنَّ الكلام عند التركيب لا بدَّ أن يعرض فيه لبس ، فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام .

وقال الآخرون : تكلمت العرب<sup>(٢)</sup> بالكلام عارياً من الإعراب ، فلمَّا عرض لهم اللبسُ أزالوه / بالإعراب . وهذا<sup>(٣)</sup> لا يليق بحكمتهم<sup>(٤)</sup> .

## فصل

واختلفوا في حركات الإعراب : هل هي أصلٌ لحركات البناء أم بالعكس ، أم كلُّ واحد منها<sup>(٥)</sup> في موضعه أصل ؟

فذهب قوم إلى الأوَّل . وعلَّته أنَّ حركات الإعراب دوالٌ على معانٍ حادثة بعلةٍ بخلاف حركات البناء ، وما ثبت بعلةٍ أصلٌ لغيره .

(١) في ح : وضع .

(٢) في م : تكلمت العرب بحكمتهم بالكلام .

(٣) ناقش أبو البقاء العكبري هذه المسألة على نحو مفصَّل في كتابه التبيين ١٧٠ - ١٧٢ .

(٤) عرض ابن جني في الخصائص ٣١٧٢ - ٣٢ رأيتين متناقضتين ، كلاهما للأخفش . فحوى الأوَّل أنَّ العرب أدركت بالحسَّ الصادق حاجتها إلى بناء بعض الألفاظ ، وتصورته قبل وقوعه . وفحوى الثاني أنَّ الاستعمال قادها إلى بناء ما بنت . ورجَّح ابن جني الرأي الأوَّل ، فقال : « والرأي عندي هو الأوَّل ، لأنَّه أدلُّ على حكمتها ، وأشهد لها بعلمها بمصاير أمرها » .

(٥) سقط منها من ح .

وذهب قوم إلى الثاني ، وعلته أن حركة البناء لازمة ، وحركة الإعراب منتقلة ،  
واللازم أصلٌ للمتزلزل ، إذ كان أقوى منه . وهذا ضعيف ، لأنَّ نقل<sup>(١)</sup> حركات الإعراب  
كان لمعنى ، ولزوم حركة البناء لغير معنى .

وذهب قوم إلى الثالث ، لأنَّ العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع<sup>(٢)</sup>  
الكلام ، وكلّ واحد<sup>(٣)</sup> منها له علة غير علة الآخر ، فلا معنى لبناء أحدهما على  
الآخر<sup>(٤)</sup> .

## فصل

وإنما كان موضع حركة الإعراب آخر الكلمة لثلاثة أوجه :

أحدها أن الإعراب جيء به لمعنى طارئ على الكلمة بعد تمام معناها<sup>(٥)</sup> ، وهو  
الفاعلية والمفعولية ، فكان موضع الدالّ عليه بعد استيفاء الصيغة الدالة على المعنى اللازم  
لها . وليس كذلك لام التعريف ، وألف التكسير ، وياء التصغير ، لأنَّ التعريف  
والتكسير والتصغير كأوصاف اللازمة<sup>(٦)</sup> للكلمة بخلاف مدلول الإعراب<sup>(٧)</sup> .

(١) في ح : تنقل .

(٢) في ح : في موضع .

(٣) في ح : وكلّ منها .

(٤) عقد العكبري باباً مفضلاً لحركات البناء والإعراب في كتابه ( مسائل خلافية ) ١٠٦ - ١٠٩ بسط فيه  
هناك ما أوجز هنا .

(٥) انظر الإيضاح للزجاجي ٧٦ .

(٦) في م : كأوصاف للكلمة .

(٧) قال الزجاجي في الإيضاح ٧٦ : « وقال أبو بكر بن الحياط : ليس هذا القول بمُرَض ، لأننا قد رأينا  
الأسماء تدخلها حروف المعاني أولاً ووسطاً . فما دخلها أولاً قولك ( الرجل والغلام ) . وما دخلها  
وسطاً ياء التصغير في قولك ( فَرِيخٌ وفَلَيْس ) . ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول  
لوجب ألا يدخل على الاسم حرف معنى إلا بعد كال بناءه . قال : والقول عندي هو الذي عليه جلةُ  
النحويين أن الاسم يبني على أبنية مختلفة ، منها : فَعَلٌ ، وفِعْلٌ ، وفَعْلٌ ، وفَعْلٌ ، وفَعْلٌ ، وما أشبه =

والثاني أن حركة الإعراب تثبت وصلاً ، وتحذف وقفاً . وإنما يمكن هذا في آخر الكلمة ، إذ هو الموقوف عليه .

والثالث أن أول الكلمة لا يمكن إعرابه لثلاثة أوجه :

أحدها أن من الإعراب السكون ، والابتداء / بالساكن ممتنع .

والثاني أن<sup>(١)</sup> أول الكلمة متحرك ضرورة ، وحركة الإعراب تحدث بعامل ، والحرف الواحد لا يحتمل حركتين .

والثالث أن تحرك<sup>(٢)</sup> الأول بحركة الإعراب يفضي إلى اختلاط الأبنية .

ولا يمكن أن يجعل الإعراب في وسط الكلمة لأربعة أوجه :

أحدها ما تقدم من الوجه الأخير في منع تحريك الأول .

والثاني أنه يفضي إلى الجمع بين ساكنين في بعض المواضع<sup>(٣)</sup> .

والثالث أنه<sup>(٤)</sup> يفضي إلى توالي أربع متحركات في كلمة واحدة ك ( مُدَخَّرَج ) إذا

تحركت الحاء ، إذ ليس معك ما يمكن تحريكه من الحشو غيره .

= ذلك من الأبنية . فلو جعل الإعراب وسطاً لم يدر السامع أحركة إعراب هي أم حركة بناء . فجعل الإعراب في آخر الاسم ، لأن الوقف يدركه ، فيسكن فيعلم أنه إعراب ، وإذا كان وسطاً لم يكن ذلك فيه .

(١) سقطت أن من م .

(٢) في م : حركة .

(٣) في الإيضاح أقوال تشبه ما ذكره المكبري عزاها الزجاجي إلى اللبرّد .

(٤) سقطت أنه من م .

(٥) سقطت العبارة التالية من ح .

والرابع أنّ حشو الكلمة قد يكون حروفاً كثيرة ، وتعيين واحد<sup>(١)</sup> منها بحركة الإعراب لادليل عليه<sup>(٢)</sup> .

### فصل<sup>(٣)</sup>

وألقاب الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجرّ ، وجزم . وألقاب البناء : ضمّ ، وفتح ، وكسر ، ووقف<sup>(٤)</sup> . وتسمية كلّ واحدٍ منها باسم الآخر تجوّز . وإنّا فرّقوا بينها في التسمية لافتراقها في المعنى ، وذلك أنّ حركة الإعراب تحدث عن عامل ، وحركة البناء لا تحدث عن عامل<sup>(٥)</sup> ، وإذا اختلفت المعاني اختلفت الأسماء الدالّة عليها ، ليكون كلّ اسم دالّاً على معنى من غير اشتراك ، وهو أقرب إلى الأفهام .

(١) في م : وتعيين واحد منها ضرب من التحكّم .

(٢) نقل العكبري في كتابه ( مسائل خلافيّة في النحو ) قولاً لقطرب ، يعلّل فيه امتناع جعل الإعراب في حشو الكلمة ، فقال : ٩٥ - ٩٦ : « وقال قطرب : إنّما جعل أخيراً لتعذّر جعله وسطاً ، إذ لو كان وسطاً لاختلطت الأبنية ، أو ربّما أفضى إلى الجمع بين ساكنين ، أو الابتداء بالساكن ، وكلّ ذلك خطأ ، لا يوجد مثله فيما إذا جعل أخيراً » .

(٣) سقط فصل من م .

(٤) هذه الألقاب تكاد تطابق ما في كتاب سيبويه من ألقاب الإعراب والبناء .

قال سيبويه ١٣/١ : « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجرّ والرفع والجزم ، والفتح والضمّ والكسر والوقف » .

(٥) وهذا التعليل يشبه تعليل سيبويه إذ قال ١٣/١ :

« وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار ، لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس بشيء منها إلّا وهو يزول عنه - وبين ما يبني عليه الحرف بناءً ، لا يزول عنه ، لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب » .



## فصل

وإنما خصوا الإعراب بالرفع لأنَّ الرفع ضمة مخصوصة ، والنصب فتحة مخصوصة ، وكذلك الجرُّ والجزم . وحركة البناء حركة مطلقة<sup>(١)</sup> ، والواحد المخصوص من الجنس لا يسمَّى باسم الجنس ، كالواحد من الآدميين ، إذا أردت تعريفه علقت عليه علماً : كزيد وعمرو ، و<sup>(٢)</sup> لا تسميه رجلاً ، لاشتراك الجنس في ذلك . فضمة الإعراب كالشخص<sup>(٣)</sup> المخصوص ، وضمة البناء كالواحد المطلق<sup>(٤)</sup> .

## فصل

والحركة مع الحرف لا بعده ولا قبله . وقال قومٌ منهم ابن جني<sup>(٥)</sup> : هي بعده . والدليل على الأوَّل من وجهين :

أحدهما أنَّ الحرف يوصف بالحركة ، فكانت معه كالمدِّ والجرِّ والشدة ونحو ذلك . وإنَّما كان كذلك لأنَّ صفة الشيء كالعرض ، والصفة العرضية لا تتقدَّم الموصوف<sup>(٦)</sup> ، ولا تتأخَّر عنه ، إذ في ذلك قيامها بنفسها<sup>(٧)</sup> .

(١) في ح : مطالقة .

(٢) سقطت الواو من م .

(٣) سقطت كالشخص من م .

(٤) في الأشباه والنظائر في النحو ٣٢٩/١ - ٣٨٣ عقد السيوطي باباً مطوَّلاً لمناقشة الحركات ، وذكر فيه هذا الفصل معزواً إلى العكبري ٣٤٨/١ .

(٥) ابن جني : هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي [ ت : ٣٩٢ هـ ] كان إمام النحو واللغة والأدب في القرن الرابع . أبوه مملوك رومي ، مولده الموصل ووفاته في بغداد . البغية ١٣٢/٢ ، نزهة الألباء ٢٤٤ . في م : لا تتقدَّم على الموصوف .

(٦) قال ابن جني في ( سر صناعة الإعراب ) ٣٦١ : « وقول النحويين : إن الحركة تحلُّ الحرف مجاز ، لاحقيقة تحته ، وذلك أنَّ الحرف عَرَض ، والحركة عرض أيضاً . وقد قامت الدلالة من طريق صحة النظر على أن الأعراض لا تحلُّ الأعراض . ولكنَّه لمَّا كان الحرف أقوى من الحركة ، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه ، وكانت الحركة لا توجد إلاَّ عند وجود الحرف صارت كأنَّها قد حلَّتته ، وصار هو كأنه قد تضمَّنهما تجوزاً لاحقيقة » .

والثاني أنّ الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حرّكتها همزة ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حرّكتها ، بل كنت تخرجها من الخيشوم . وفي العدول عن ذلك دليل على أنّ الحركة معها<sup>(١)</sup> .

واحتجّ من<sup>(٢)</sup> قال : هي بعد الحرف بوجهين :

أحدهما أنّك لَمَّا لم تدغم الحرف المتحرّك فيما بعده نحو ( طَلَّلَ )<sup>(٣)</sup> دلّ على أنّ بينها حاجزاً ، وليس إلاّ الحركة<sup>(٤)</sup> .

والثاني أنّك إذا<sup>(٥)</sup> أشبعت الحركة نشأ منها حرف ، والحرف لا ينشأ منه حرف آخر ، فكذلك ما قاربه<sup>(٦)</sup> .

(١) عزا ابن جني هذا الرأي إلى أبي عليّ الفارسيّ ، فقال في ( سرّ صناعة الإعراب ) ٣٧/١ : « استدلّ أبو عليّ على أنّ الحركة تحدث مع الحرف بأنّ النون الساكنة إذا تحرّكت زالت عن الخياشيم إلى الفم ، وكذلك الألف إذا تحرّكت انقلبت همزة ، فدلّ ذلك عنده على أنّ الحركة تحدث مع الحرف . وهو لعمرى استدلال قويّ » .

(٢) لعلّه يعني ابن جني الذي دافع عن هذا الرأي دفاعاً قوياً في ( سرّ الصناعة ) ٣٢/١ - ٢٨ .

(٣) جاء في ( سرّ الصناعة ) ٣٢/١ - ٣٤ : « فالذي يدلّ على أنّ حركة الحرف في المرتبة بعده أنّك تجدها فاصلة بين المثلين أو المتقاربين إذا كان الأوّل منها متحرّكاً ، فالمثلان نحو قولك : قَصَصَ ، ومَضَضَ ،... وأما المتقاربان فنحو قولك في ( وتد ) إذا سكنت التاء لإرادة الإدغام ( ودّ ) ، فكانت الحركة في التاء قبل إسكانها فاصلة بينها وبين النال ... كما تقول في ( أنعت داود ) : ( انعداود ) ، فظهور التاء في وتد مادامت مكسورة ، وإدغامها إذا سكنت دلالة على أنّ الحركة قد كانت بينهما ، وإذا كانت بينهما فهي بعد التاء ، لا محالة » .

(٤) جاء في ( سرّ الصناعة ) ٣٣/١ : « ويدلّ على فساد قول من قال : لإن الحاجز بين المثلين في نحو : ( جدد وعدد ) إنّها هو حركة الثاني أنّه لو فصل هنا بالحركة لوجب الفصل بها في نحو : ( شدّد ، ومدّد ، وقدّ ) لأنّ الثاني من الحرفين متحرّك » .

(٥) سقطت أنّك من ح .

(٦) جاء في ( سرّ الصناعة ) ٣٤/١ : « ودلالة أخرى تدلّ على أنّ حركة الحرف بعده ، وهي أنّك إذا أشبعت الحركة تَمَّتْها حرف مدّ ، كما تقدّم من قولنا في نحو : ( ضَرَبَ وَقَتَلَ ) إذا أشبعت حركة الضاد والقاف قلت : ( ضارب وقاتل ) و ( ضَرِبَ وَقَتَلَ ) إذا أشبعت قلت : ( ضورِب وقوتِل ) وكذلك ( ضراب =

والجواب عن الأوّل أنّ الإدغام امتنع لتحصّن الأوّل بتحركه ، لالحاجز بينهما كما يتحصّن بحركته عن القلب ، نحو ( عوض ) .

والجواب عن الثاني من وجهين :

أحدهما أنّ حدوث الحرف عن الحركة كان لأنّها تجانس الحرف الحادث ، فهي شرط لحدوثه ، وليست بعضاً له . ولهذا إذا حُذِف الحرف بقيت الحركة بحالها . ولو كان الحادث تماماً للحركة لم تبق الحركة . ومن سُمّي الحركة بعض الحرف أو حرفاً صغيراً فقد تجوّز . ولهذا لا يصحّ النطق بالحركة وحدها<sup>(١)</sup> .

والثاني لو قدرنا أنّ الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن يقارن الحرف الأوّل ، كما أنّه ينطق بالحرف المشدّد حرفاً واحداً ، وإن كانا حرفين في التحقيق ، إلا أنّ الأوّل لمّا ضعف عن الثاني أمكن أن يصاحبه ، والحركة أضعف من الحرف الساكن ، فلم يمتنع أن يصاحب الحرف .

## فصل

ويتعلّق بهذا الاختلاف مسألة أخرى ، وهي أنّ الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين :

أحدهما أنّ الحرف أصله السكون ، ومحالّ اجتماع ساكن من حركات .

والثاني أنّ الحرف له<sup>(٢)</sup> مخرج مخصوص ، والحركة لا تختصّ بمخرج ، ولا معنى لقول

---

= (وقتل) إذا أشبعت قلت : (ضيراب وقيتال) . فكما أنّ الألف والواو والياء بعد الضاد والقاف ، فكذلك الفتحة والضمّة والكسرة في الربة بعد الضاد والقاف . «

(١) سقطت وحدها من م .

(٢) في م : الحرف أصله له مخرج .

من قال<sup>(١)</sup> : إنه يجتمع من حركتين ، لأنَّ الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدها ما سبق من أنَّ الحركة ليست بعض الحرف .

والثاني أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تامّ ، وتبقى الحركة قبله بكمالها .

ج ٧ فلو كان الحرف / حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف .

---

(١) لعله يعني ابن جني القائل في سرّ صناعة الإعراب ٢٦/١ وهو يتحدث عن الألف والواو والياء : « فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنها توابع للحركات ، ومنتشئة عنها ، وأنَّ الحركات أوائل لها ، وأجزاء منها ، وأنَّ الألف فتحة مشبعة ، والياء كسرة مشبعة ، والواو ضمة مشبعة » .  
وجاء في الخصائص ٣١٥/٢ : « الحركة حرف صغير ، ألا ترى أنَّ من متقدّمي القوم من كان يسمي الضمة ( الواو الصغيرة ) ، والكسرة ( الياء الصغيرة ) ، والفتحة ( الألف الصغيرة ) ، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها » .

## فصل

وقد سبق أنَّ المعرب بحقِّ<sup>(١)</sup> الأصل الاسمُ المتمكِّن ، فأما الفعل المضارع ففيه اختلاف ، يُذكر في باب الأفعال<sup>(٢)</sup> .

## فصل

فما يستحقُّه الاسم ، وهو الرفع والنصب والجرّ ، لأنَّه يقع على ثلاثة معانٍ : الفاعليَّة ، والمفعوليَّة ، والإضافة ، فَخُصَّ كلُّ معنى منها بإعراب يدلُّ عليه . فأما ما يخصُّص كلَّ واحد منها بما خُصَّ به فيذكر في بابه .

## فصل

ولم يدخل الجزم الأسماء لستَّة أوجه :

أحدها أنَّ الإعراب دخل الأسماء لمعنى على ما سبق<sup>(٣)</sup> ، وقد وفيت الحركات بذلك المعنى . وهو الفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه ، وليس ثمَّ معنى رابع ، يدلُّ عليه الجزم .

والثاني أنَّ الجزم ليس بأصل في الإعراب ، لأنَّه سكون في الأصل ، والسكون<sup>(٤)</sup> علامة المبني أصل في البناء بشهادة الحسّ والوجدان ، إلاَّ أنَّه جعل إعراباً فرعاً ، فَخُصَّ بما إعرابه فرع ، وهو الفعل .

والثالث أنَّ الجزم دخل عوضاً من الجرِّ في الأسماء ، فلو دخل الأسماء لجمع لها بين العوض والمعوّض .

(١) في م : على الأصل .

(٢) انظر المرتجل ٣٥ لابن الخشاب .

(٣) سقط من م : على ما سبق .

(٤) سقط السطر التالي من ح .

## باب البناء

حدُّ البناء لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة<sup>(١)</sup> . وهو ضدُّ الإعراب ، والبناء بأوّل الكلمة وحشوها أشبه للزومه ، إلا أنّ آخر الكلمة إذا لزم طريقة واحدة صار كحشوها .

### فصل

والبناء في الأصل وضع الشيء على الشيء على وصف يثبت ، كبناء الحائط ، ومنه سُمِّي كل مرتفع ثابت بناءً كالسّماء . وبهذا المعنى استعمله النحويّون على ما سبق .

### فصل

والأصل في البناء السكون لوجهين :

أحدهما أنّه ضدُّ الإعراب ، والإعراب يكون بالحركات ، فضدّه يكون بالسكون .

والثاني أنّ الحركة زيدت على المعرب للحاجة إليها ، ولا حاجة إلى الحركة في المبنيّ ، إذ لا تدلُّ على معنى .

---

(١) جاء في المرتجل لابن الحشّاب شيخ العكبريّ ٣٥ : « وأمّا البناء فهو لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة ، وذانك السكون والحركة لا يكونان عن عامل كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل . » وهذا الحدُّ أدق من حدِّ العكبريّ ههنا .

## باب المعرب والمبنيّ

إنَّنا أُخْرًا<sup>(١)</sup> عن الإعراب والبناء ، لأنَّها مشتقان منه ، إذ كان الإعراب والبناء مصدرين ، والمشتقُّ منه أصلٌ للمشتقِّ<sup>(٢)</sup> .

### فصل

وليس في الكلام كلمة لامُعْرَبَة ولا مَبْنِيَّة عند المحقِّقين ، لأنَّ حدَّ<sup>(٣)</sup> المعرب ضدَّ حدَّ المبنيّ على ما سبق ، وليس بين الضدَّين هنا واسطة<sup>(٤)</sup> .

وذهب قوم إلى أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم غير مبنيّ ، إذ لا علة فيه توجب البناء ، وغير معرب ، إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحَّة حرف إعرابه ، وسَمُوهُ ( خصيًّا ) . والذي ذهبوا إليه فاسد ، لأنَّه معرب عند قوم ، مبنيٌّ عند آخرين ، وسنبيّن ذلك . على أنَّ تسميتهم إيَّاه ( خصيًّا ) خطأ ، لأنَّ الخصيَّ ذكر حقيقة / وأحكام الذكور ثابتة له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسمُوهُ ( خنثى مشكلاً )<sup>(٥)</sup> .

٨٢

(١) في م : وإنَّنا أُخْر .

(٢) أصل العبارة في م وح : والمشتقُّ أصلٌ للمشتقِّ منه .

(٣) سقط حدَّ من م .

(٤) لعلَّ العكبريَّ يعني ابن جني القائل في باب من أبواب الخصائص ٣٥٦٢ : « باب في الحكم يقف بين الحكين . هذا فصل موجود في العربيَّة لفظاً ، وقد أعطته مقادراً عليه وقياساً ، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو : ( غلامي وصاحبي ) . فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء . أمَّا كونها غير إعراب ، فلأنَّ الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه ، نحو : هذا غلامي ، ورأيت صاحبي ، وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقارنة . وأمَّا كونها غير بناء فلأنَّ الكلمة معربة متمكّنة ، فليست الحركة إذن في آخرها بيناء . ألا ترى أنَّ ( غلامي ) في التمكُّن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا » .

(٥) انظر مناقشة الخنثى والخصيِّ في ( مسائل خلافيَّة في النحو ) للعكبريَّ : ٨٠ - ٨٢ .

والرابع أنّ الجزم حذف ، وذلك تخفيف ، فيليق بالفعل لثقله . أما الاسم فخفيف ، فجزمه يحذف منه التنوين والحركة ، وذلك إجحاف به .

والخامس أنّ الجزم في الأسماء يسقط التنوين<sup>(١)</sup> ، وهو دليل الصرف<sup>(٢)</sup> والحركة التي هي دليل المعنى ، وليس كذلك جزم الأفعال .

والسادس أنّ الجزم يحدث بعوامل ، لا يصحّ معناها في الأسماء<sup>(٣)</sup> .

## فصل

ولم تُجرّ الأفعال لستّة أوجه :

أحدها أنّ الجرّ في الأسماء ليس بأصل ، إذ كان الأصل الرفع للفاعل ، وما حُمّل عليه ، والنصب للمفعول وما حُمّل عليه . وأمّا الجرّ فبالحرف وما قام مقامه ، وموضع الجازر والمجرور رفع ونصب ، فحمل الفعل<sup>(٤)</sup> على الاسم فيما هو أصلّ فيه .

والثاني أنّ الفعل محمول على الاسم في الإعراب ، فينبغي أن يحمل عليه في أضعف أحواله<sup>(٥)</sup> . وعامل الرفع في الأسماء قويّ وهو اللفظيّ ، وضعيف وهو المعنويّ ، فحمل

(١) سقط التنوين من م .

(٢) سقط الصرف من م .

(٣) قال سيويه في الكتاب ١٤/١ : « وليس في الأسماء جزم لتمكُّنها وللحاق التنوين . فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة » .

وقال ابن الحشّاب في المرتجل ٥٢ - ٥٣ : « وأمّا امتناع الأسماء من أن تنجزم فلأنّ الجزم يكون بحروف موضوعة لمعان تصحّ في الأفعال ، ولا تصحّ في الأسماء كالشروط والأمر والنهي . فلمّا امتنعت حروف الجزم من الدخول على الأسماء - إذ كانت لا تصحّ معانيها فيها - امتنع انجزامها ، لأنّ الجزم تأثير ، ولا يكون تأثير من غير مؤثّر . قالوا : ولأنّ الاسم لو انجزم انخف بجزمه شيئان هما الحركة والتنوين معاً . والفعل إذا انجزم انخفت منه الحركة فقط . وهو - على ما تقرّر - أثقل من الاسم ، فكيف يحذف من الأثقل شيء واحد ، ومن الأخفّ شيئان ؟ هذا ما لا تقتضيه الحكمة » . وانظر الإيضاح للزجاجيّ ١٠٢ - ١٠٦ .

(٤) سقط الفعل من م . (٥) سقط من م : في أضعف أحواله .



الفعل في الرفع على العامل الضعيف ، فارتفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . وكذلك عامل النصب في الأسماء قويّ وهو الفعل ، وضعيف وهو الحرف ، فحمل الفعل عليه في العامل الضعيف ، فلم يفعل في الفعل / إلا الحرف . وأمّا الجرّ فليس له إلاّ عاملاً واحداً ، وهو الحرف . وأمّا الإضافة فمقدّرة بحرف الجرّ ، فليس للجرّ إلاّ عاملاً واحداً ، فلم يكن حمل الفعل عليه ، إذ يلزم مساواته له .

والوجه الثالث أنّ إعراب الفعل فرع على إعراب الاسم ، ولو أعرب بالجرّ - وقد أعرب بالرفع والنصب - لكان الفرع مساوياً للأصل .

والرابع أنّ الجزم دخل الأفعال ، وتعدّر دخوله على الأسماء لما تقدّم ، فلو جرّت الأفعال لزادت على الأسماء في الإعراب<sup>(١)</sup> .

الخامس أنّ الجرّ يكون بالإضافة ، والإضافة توجب أن يكون المضاف إليه داخلياً في المضاف ، معاقباً للتنوين . وليس من قوّة التنوين أن يقع موقعه الفعل والفاعل . وفي امتناع الإضافة إلى الأفعال أوجه يطول ذكرها<sup>(٢)</sup> ، وسنذكرها في باب الإضافة إن شاء الله .

والسادس أنّ الجرّ يكون بعامل لا يصحّ معناه في الفعل .

(١) جاء في كتاب سيبويه ١٤/١ : « وليس في الأفعال المضارعة جرّ ، كما أنّه ليس في الأسماء جزم ، لأنّ الجورور داخل في المضاف إليه ، معاقب للتنوين . وليس ذلك في هذه الأفعال » .

وجاء في المرتجل ٥٢ : « يختصّ الاسم بالجرّ ، والفعل بالجزم ، فلا ينجرّ فعل ، ولا ينجزم اسم . وعلّة ذلك أنّ الجرّ يدخل الأسماء من طريقتين : حروف الجرّ والإضافة ، وكلاهما يمتنع منه الفعل . أمّا حروف الجرّ فإنّها تدخل في الأصل معدّية للفعل الذي يقصر عن التعدّي بنفسه إلى المفعول . والأفعال لا تكون مفعولة ، فبطل دخول حرف الجرّ عليها . ولا يضاف إليها ، لأنّ المضاف إليه إمّا أن يعرف تعريفاً محضاً ، وإمّا أن يختصّ ، فيقرب من المعرفة . والأفعال لا تعرف ولا تختصّ ، إذ كانت على ما أصلت النحاة نكرات ، لا تتعرّف أبداً ، مادامت أفعالاً » .

وفي ( الإيضاح في علل النحو ) للزجاجي مناقشة مطولة للمسألة ١٠٧ - ١٢٠ .

(٢) سقط ذكرها من م .

## فصل

وألقاب البناء أربعة على عدّة ألقاب الإعراب : فالضمُّ في البناء كالرفع في المعرب ، والفتحُ كالنَّصب ، والكسرُ كالجرُّ ، والوقف كالجزم . فأما ما يبنى<sup>(١)</sup> على هذه الأشياء من الكلام فسنذكره<sup>(٢)</sup> بعد الفراغ من المعرب<sup>(٣)</sup> إن شاء الله تعالى<sup>(٤)</sup> .

---

(١) في م : فأما ما يبنى .

(٢) في م : فنذكره .

(٣) في م : المعربات . وهو وجه سائق .

(٤) جاء في كتاب سيبويه : ١٥/١ : « وأما الفتح والكسر والضم والوقف فلأسماء غير المتمكّنة المضارعة

عندهم ما ليس باسم ولا فعلٌ مما جاء لمعنى ليس غير ، نحو : ( سوف ) و ( قد ) . وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ، ولم تجر إلا لمعنى ، فالفتح في الأسماء قولهم : ( حيثُ ، وأينَ ، وكيفَ ) والكسر فيها نحو : ( أولاءَ ، وحنّارِ ، وبدادِ ) ، والضمُّ نحو : ( حيثُ ، وقبلُ ، وبعْدُ ) ، وأنوقف نحو : ( منْ ، وكَمْ ، وقطُ ، وإذُ ) .

ويلاحظ أنّ سيبويه فتح ثاء ( حيث ) وضمّها . وفيها وجه ثالث هو الكسر ، انظر مغني اللبيب ١٤١ .

## باب الاسم الصحيح

### فصل

الصحيح والمعتلُّ في الأسماء من صفات الأسماء المعربة المفردة وما كان في حكمها من جمع التكسير . ولا يقال في ( حيثُ وأينَ وأمسِ ) هي أسماء صحيحة ، ولا في ( إذا ومتى ) معتلٌّ ، لأنَّ حدَّ الاسم الصحيح هو الذي يتعاقب على الحرف الأخير منه حركات الإعراب الثلاث<sup>(١)</sup> . وهو أوَّلُ من قولك : الصحيح ما لم يكن حرف إعرابه ألفاً ولا ياء قبلها كسرة<sup>(٢)</sup> ، لأنَّ المثني<sup>(٣)</sup> قد يكون بهذه الصفة ، ولا يسمَّى صحيحاً . ولأنَّ الحدَّ الأوَّل إثبات محض ، والثاني نفي . والحدُّ الحقيقي لا يكون نفيّاً ، لأنَّ الحدَّ الحقيقيّ ما أبان عن حقيقة المحدود ، والنفي لا يبين عن حقيقة المحدود .

### فصل

وفي اشتقاق الصرف هنا وجهان :

أحدهما هو من صريف الناب<sup>(٤)</sup> والبكرة والقلم ، وهو الصوت الذي يكون من<sup>(٥)</sup> هذه الأشياء . وعلى هذا يكون الصرف هو التنوين وحده ، لأنَّه صوت يلحق آخر الاسم .

(١) في م وح الثلاثة ، وما أثبتناه أوَّلُ .

(٢) أورد أبو البركات بن الأنباري هذا التعريف المرجوح في رأي العكبري ، وقال في أسرار العريضة ٣٥ : « فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن آخره ألفاً ولا ياء قبلها كسرة . وهو على ضربين : منصرف وغير منصرف » . وانظر المسألة السادسة عشرة من مسائل ( التبيين ) للعكبري ١٨٠ - ١٨٢ .

(٣) في ح : المبنيّ .

(٤) في م : الناقة ، وجاء في القاموس المحيط : « الناب : الناقة السمينة » .

(٥) في م : يكون لهذه .

والثاني هو من صرفت الشيء وصرفته إذا ردّته وقلّبتة في الجهات ، وعلى هذا يكون الجرُّ من الصرف ، إذ به يزيد تقليب الكلمة . والأوّل هو الوجه .

## فصل

واختلف النحويّون في الصرف :

فذهب المحقّقين أنّه التنوين وحده <sup>(١)</sup> .

وقال آخرون : هو الجرُّ مع التنوين <sup>(٢)</sup> .

والدليل على الأوّل من أربعة أوجه :

أحدها أنّه مطابق لاشتقاق اسم الصرف على ما تقدّم <sup>(٣)</sup> .

والثاني أنّ الاسم الذي لا ينصرف يدخله الجرُّ مع الألف واللام والإضافة مع وجود العلة المانعة من الصرف .

الثالث أنّ الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المرفوع والمنصوب قيل : قد صرف للضرورة ، ولا جرّ هناك .

(١) تأثر العكبري بشيخه ابن الحشّاب في هذه المسألة واضح . جاء في المرتجل ٧١ : « الجرُّ انحذف تبعاً للتنوين » . وقال أبو البركات بن الأنباري في أسرار العربيّة ٣٦ : « فنع من التنوين ومن الجرّ تبعاً للتنوين لما بينهما من المصاحبة » ، وذهب شارح الكافية إلى مظاهره هذا الرأي وتعليقه ، فقال ٢٣/١ - ٣٤ : « وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ، وقالوا : ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف . وقوّوا هذا القول بأنّه لمّا لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى نحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر ، فظهر أنّ سقوطه لتبعيّة التنوين لأبّالة » .

(٢) يبدو من كلام المبرّد في المقتضب ٢٤٨/١ أنّ الصرف عنده التنوين والجرّ . وإلى هنا المذهب ذهب أبو بكر بن السّراج ، فقال في الأصول ٧٩/٢ : « اعلم أنّ معنى قولهم اسم منصرف أنّه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين . والذي لا ينصرف لا يدخله جرّ ولا تنوين ، لأنّه مضارع عندهم للفعل ، والفعل لا جرّ فيه ولا تنوين » .

(٣) للعكبري في كتابه ( مسائل خلافيّة في النحو ) ٩٩ - ١٠١ بحث مفصّل يوضّح هذه المسألة .

والرابع<sup>(١)</sup> أنه إذا اضطر إلى التنوين في الجرّ جرّ ونون . ولو كان الجرّ من الصرف لفتح ونون ، لأنّ ضرورته لا تدعو إلى الكسر .

واحتجّ الآخرون من وجهين :

أحدهما أنّ الصرف من التصريف ، وهو التقليل ، والجرّ زيادة تغيير في الاسم فكان من الصرف .

والثاني أنّ التنوين مُنَع منه هذا الاسم لشبهه بالفعل ، لكونه من خصائص الأسماء ، والجرّ بهذه الصفة ، فيكون من جملة الصرف<sup>(٢)</sup> .

والجواب عن الأوّل من وجهين :

أحدهما أنّ ما ذكره لوصحّ لم يكن التنوين من الصرف ، لأنه ليس من وجوه تقليل الكلمة ، بل هو تابع لما هو تقليل .

والثاني أنّ الرفع والنصب تقليل ، وليس من الصرف<sup>(٣)</sup> .

وأما الثاني<sup>(٤)</sup> فلا يصحّ أيضاً ، لأنّ الألف واللام وغيرها من خصائص الاسم لا تُسمّى صرفاً ، وكذلك الجرّ .

---

(١) سقط الوجه الرابع كلّ من م .

(٢) كلام العكبري في الوجه الأوّل شبيه بكلامه في ( مسائل خلافيّة في النحو ) ١٠١ ، وأمّ الوجه الثاني في مسائل خلافيّة فهذه صورته : « والثاني أنّه اشتهر في عرف النحويّين أنّ غير المنصرف ما لا يدخله الجرّ مع التنوين ، وهذا حدّ ، فيجب أن يكون الحدّ داخلياً في الحدود » .

(٣) صورة هذا الوجه في مسائل خلافيّة ١٠١ : « والثاني أنّ تقلّب الكلمة في الإعراب لو كان من الصرف لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفاً . وكذلك تقلّب الفعل بالاشتقاق لا يُسمّى صرفاً ، وإنّما يُسمّى تصرفاً وتصريفاً » .

(٤) يعني بالثاني قول من قال : إن الصرف هو الجرّ مع التنوين .

## فصل

إنَّما زادوا التنوين في المنصرف دون غيره من الحروف ، لأنَّ حروف المدِّ تعدَّدت زيادتها لما فيها من التثقل ، وما يلحقها من التغيير بحسب ما قبلها من الحركات ، والنون أشبه / بحروف المدِّ لما فيها من الغنَّة ، ويؤمن فيها ما خيف من حروف المدِّ<sup>(١)</sup> .

ح ٩

## فصل

والتنوين مصدر ( نَوَّنْتَ ) ، وحقيقته نون ساكنة<sup>(٢)</sup> تزداد في آخر الاسم المعرب ، ويثبت في الوصل دون الوقف . وإِنَّا سُمِّيَ ( تنويناً ) لوجهين :

أحدهما أَنَّهُ حادث بفعل الناطق به ، وليس من سنخ<sup>(٣)</sup> الكلمة .

والثاني أَنَّهُم فَرَّقُوا بين النون الثابتة وصلّاً ووقفاً ، وبين هذه النون<sup>(٤)</sup> .

## فصل

واختلفوا في علَّة زيادة التنوين على أربعة أقوال :

- (١) لعلَّه أراد أَنَّ التنوين لا يعرض له إبدال ولا إعلال . وإلى ذلك أشار أبو البركات بن الأنباري ، فقال في أسرار العربيَّة ٢٥ - ٢٦ : « ألا ترى أَنَّهُم لوجعلوا الواو علامة للصرف لاقلبت ياء في الجرِّ ، لانكسار ما قبلها . وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال ، والانتقال من حال إلى حال ، وكان التنوين أولى من غيره ، لأنَّه خفيف يضارع حروف العلة . ألا ترى أَنَّهُ غنَّة في الخيشوم ، وأنَّه لاعتمد له في الحلق . فأشبه الألف إذ كان حرفاً هوائياً » .
- (٢) قال ابن جنِّي في ( سرِّ صناعة الإعراب ) ٤٨٩/٢ : « واعلم أَنَّ النون قد زيدت علامة للصرف ، وهي المسماة ( تنويناً ) . وذلك نحو قولك : هذا رجلٌ وغلّامٌ ، ورأيت رجلاً وغلّاماً ، ومررت برجلٍ وغلّامٍ . وهذا التنوين هو نون في الحقيقة » .
- (٣) نصَّ ابن جنِّي على أَنَّ التنوين ليس من بنية الكلمة ، فقال في سرِّ الصناعة ٤٩١/٢ : « وإِنَّا لم يثبت في الخطِّ ، لأنَّه ليس مبنياً في الكلمة » .
- (٤) قال ابن جنِّي في سرِّ الصناعة ٤٩١/٢ : « وكذلك أيضاً حُذِف من اللفظ في الوقف ، فقالوا : هذا صالحٌ ، ومررت بجمعفُر . ولم يقفوا عليه لما ذكرناه من كراهيتهم شبهه بحرف الإعراب » .

أحدّها أنّه زيد علامة على خفّة الاسم ، وتمكّنه في باب الاسميّة<sup>(١)</sup> . وهو قول سيبويه<sup>(٢)</sup> ، وذلك أنّ ما يشبه الفعل من الأسماء يتقلّ<sup>(٣)</sup> ، ولا يحتمل الزيادة ، وما يشبه الحرف يبني ، وما عري من شبهها<sup>(٤)</sup> يأتي على خفّته . فالزيادة عليه تشعر بذلك ، إذ التّقليل لا يتقلّ .

والتقول الثاني أنّه فرّق بين المنصرف وغير المنصرف ، وهو قول الفرّاء<sup>(٥)</sup> ، وهذا يرجع إلى قول سيبويه ، إلّا أنّ العبارة مضطربة ، لأنّ معناها أنّ النون فرّق بها بين ما ينون وبين ما لا ينون . وذا تعليل الشيء بنفسه .

والتقول الثالث أنّ التنوين فرّق به بين الاسم<sup>(٦)</sup> والفعل ، وهذا فاسد لوجهين :

أحدهما أنّ ما لا ينصرف اسم ومع هذا لا ينون .

والثاني أنّ الفوارق بين الاسم والفعل كثيرة ، كالألف واللام ، وحروف الجرّ ، والإضافة ، فلم يُحتجْ إلى التنوين .

(١) سقط من م : في باب الاسمية .

(٢) سيبويه : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر [ ت : ١٨٠ هـ ] تلميذ الخليل بن أحمد ، وإمام النحو ، وصاحب ( الكتاب ) ، أشهر كتب النحو على الإطلاق . مات بالأهواز ، وقيل بشيراز . البداية والنهاية ١٧٦/١٠ ، البغية ٢٢٩/٢ .

(٣) جاء في كتاب سيبويه ٢٠/١ - ٢١ : « واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأنّ الأسماء هي الأولى ، وهي أشدّ تمكّناً ، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون » .

(٤) في ح : شبهها .

(٥) الفرّاء : أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفرّاء [ ت : ٢٠٧ هـ ] كان أعلم أهل الكوفة بالنحو ، ميالاً إلى الاعتزال ، متديّناً ورعاً . وكان مقامه في بغداد أكثر من الكوفة . أشهر مؤلفاته معاني القرآن ، البغية ٣٣٢/٢ ، إشارة التعيين ٣٧٩ ، شذرات الذهب ١٩/٢ .

(٦) قال الزجاجي في ( الإيضاح في علل النحو ) ٩٧ : « وقال الفرّاء : التنوين فارق بين الأسماء والأفعال ، فقيل له : فهلاً جعل لازماً للأفعال ؟ فقال : الأفعال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجعل لازم =

والقول الرابع أنه فرّق بين المفرد والمضاف<sup>(١)</sup> . وهذا أيضاً فاسدٌ من ثلاثة أوجه :

أحدها أنّ غير المنصرف يكون مفرداً ولا ينوّن .

والثاني أنّ المفرد مفارق للمضاف ، لأنّه يصحّ السكوت عليه ، والمضاف إليه كجزء من المضاف .

والثالث أنّ ما فيه الألف واللام مفرد ولا ينوّن .

## فصل

والمستحقّ للتونين الاسم النكرة المذكر ، لأنّ الغرض من زيادة<sup>(٢)</sup> التونين التنبيه على خفة الاسم ، وأخفّ الاسم النكرة المذكر<sup>(٣)</sup> . فأما الاسم العلم مثل ( زيد ) والنكرة المؤنّثة مثل ( شجرة ) فدخلها التونين لثلاثة أوجه :

= للأخفّ . وهذا القول مأخوذ من الأوّل ، لأنّ ما لا ينصرف مضارع الفعل . وقد رجع ذلك إلى معنى واحد .

وفي ( أسرار العريّة ) ٣٦ ذكر أبو البركات أنّ التونين « دخل فرقاً بين الاسم والفعل » . ولم يذكر الفراء .

(١) قال الزجاجي في الإيضاح ٩٧ : « وقال بعض الكوفيّين : التونين فاصل بين المفرد والمضاف . وهذا أحد المعاني التي يدخل لها التونين » .

(٢) في م : لأنّ الغرض من التونين التنبّه .

(٣) جاء في كتاب سيبويه ٢٢/١ : « واعلم أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة ، وهي أشدّ تمكناً ، لأنّ النكرة أول ، ثمّ يدخل عليها ما تعرف به . فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة » .

وجاء فيه : « واعلم أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنّث ، لأنّ المذكر أوّل ، وهو أشدّ تمكناً ، وإنّا يخرج التأنيث من التذكير . ألا ترى أنّ الشيء يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى ، والشيء ذكر . فالتونين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم ، وتركه علامة لما يستقلون » . وانظر

الكتاب ٢٤١/٣ ، والمرتجل ٣١٢ .



أحدها أنها أشبهها الفعل من وجه واحد ، والاسم أصلٌ للفعل ، ومشابهة الفرع للأصل من وجه واحد ضعيفة ، فلا تجذبه إلى حكمه . بل غاية ما فيه أن يصير الوجه الواحد من الشبه معارضاً بأصل الاسم ، إلا أنه لا يرجح الفعل عليه حتى يلحق الاسم به .

والثاني أن تعريف العلم بالوضع ، فأما اللفظ فمثل<sup>(١)</sup> لفظ النكرة ، ولهذا يتنكر<sup>(٢)</sup> العلم<sup>(٣)</sup> كقولك : مررت بزید وزید آخر ، وليس كذلك الألف واللام .

والثالث أن العلم متوسط بين ما أشبه الفعل من وجهين ، وبين ما لم يشبهه البتة ، وإحاطة بما لم يشبه الفعل أولى ، لأنه أصلٌ للأفعال ، وإحاطة الفروع بالأصول أولى .

## فصل

وإنما لم يجتمع التنوين<sup>(٤)</sup> والألف واللام لوجهين :

أحدهما أن الاسم ثقل بالألف واللام ، فلم يحتمل زيادة أخرى .

والثاني أن الألف واللام يعرف الاسم ، فيصير متناولاً لشيء<sup>(٥)</sup> بعينه ، فيثقل بذلك ، بخلاف النكرة ، فإنها أخف الأسماء<sup>(٦)</sup> .

(١) في م : مثل .

(٢) في م : تنكر .

(٣) يتنكر العلم إذا وصف بنكرة ، وإذا ثني أو جمع . قال سيبويه ٩٧/٢ : « في قوله : هذا عثمان آخر ، فلم يكن بد من أن يجعل ما بعده نكرة حتى يصير نكرة » وقال أيضاً : ١٠٣/٢ : « فإن قلت : هذان زيدان منطلقان ، وهذان عمران منطلقان لم يكن هذا الكلام إلا نكرة » . وانظر المقتضب ١٨١/٣ ، ٣١/٤ .

(٤) قال ابن السراج في ( الموجز ) ٦٠ : « ولا تجتمع أيضاً الإضافة والتنوين ، ولا يجتمع الألف واللام والتنوين » .

(٥) في ح : ولا شيء بعينه .

(٦) أشرنا في حاشية الفصل السابق إلى خفة النكرة ، وذكرنا ما قاله سيبويه وابن الخشاب في ذلك الأمر . انظر كتاب سيبويه ٢٢/١ ، ٢٤١/٣ ، ومرتلج ابن الخشاب ٣١٢ .

## فصل

ويتعلّق بهذا الكلام بيان خفة النكرة ، وثقل الفعل . أمّا النكرة فإنّها أخفُّ إذ<sup>(١)</sup> كان مدلولها معنى واحداً ، كقولك ( رجلٌ ) ، والسامع يدرك معنى هذا اللفظ بغير فكرة . وأمّا ( زيد ) ونحوه من الأعلام فيتناول واحداً معيّناً ، يقع فيه الاشتراك ، فيحتاج إلى فواصل تميّزه .

## فصل

وأما ثقل الفعل فظاهر ، وذلك أنّ لفظه<sup>(٢)</sup> يلزمه<sup>(٣)</sup> الفاعل والمفعيل من الطرفين وغيرها والمصدر والحال ، ويدلُّ على حدث وزمان ، ويتصرّف تصرّفاً تختلف به المعاني<sup>(٤)</sup> ، بخلاف الاسم ، فإنّه لا يدلُّ إلاّ على معنى واحد .

## فصل

وإنّما لم يجتمع التنوين<sup>(٥)</sup> والإضافة لوجهين :

أحدهما أنّ التنوين في الأصل دليل التنكير ، والإضافة تعرّف أو تخصّص ، فلم يجمع بينهما لتنافي معنيّتهما .

(١) في م : إذا .

(٢) في ح : اللفظ .

(٣) في م : يلزم .

(٤) جاء في كتاب سيويه ٢٠١/٢ - ٢١ : « واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض . فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأنّ الأسماء هي الأولى ، وهي أشدُّ تمكُّناً . فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون » .

(٥) قال ابن السراج في ( الموجز ) ٦٠ : « ولا تجتمع أيضاً الإضافة والتنوين ، ولا يجتمع الألف واللام والتنوين » .

وانظر الأشباه والنظائر في النحو ٢/٢٦٥ ، والمقتضب ٢/١٧٨ ، ٤/١٤٤ .

ح ١٠ والثاني أنّ التنوين جعل دليلاً على / انتهاء الاسم ، والمضاف إليه من تمام المضاف<sup>(١)</sup> ، فلو نَوِّنَ الأوَّلَ لكان كإلحاق<sup>(٢)</sup> التنوين قبل منتهى الاسم . وهذا معنى قولهم : التنوين يؤذن بالانفصال ، والإضافة تؤذن بالاتصال ، فلم يجتعا .

## فصل

والكلام في غير المنصرف يستوفى بجميع أحكامه في باب ما لا ينصرف إن شاء الله .

---

(١) في م : تمام الاسم .

(٢) في م : لكان إلحاق .

## باب الاسم المعتلّ

الاسم المعتلّ ما آخره ألف أو ياء قبلها كسرة ، وسمّي ( معتلاً ) ، لأنّ حرف إعرابه حرف علة . وحروف العلة الألف والواو والياء ، غير أنّ الواو المضموم ما قبلها لم تقع في آخر الاسم بحال .

وإنما سمّيت ( حروف علة ) ، لأنّ العلة هي المعنى المغيّر للشيء ، وهذه الحروف يكثر<sup>(١)</sup> تغييرها<sup>(٢)</sup> . ووصف الاسم بكماله بالاعتلال ، وإن كان حرف العلة جزءاً منه كما وصف بالإعراب ، وهو في<sup>(٣)</sup> حرف منه .

ومذهب التصريفيين أن يقال : معتلّ اللام كما يقال معتلّ الفاء ، ومعتلّ العين ، ولم يحتج النحويّ إلى ذلك ، لأنّ عنايته بالإعراب والبناء الواقعيّين آخراً .

### فصل

والمنقوص ما كان آخره ياء قبلها كسرة ، ولا حاجة إلى قولك : ياء خفيفة ، لأنّ الياء المشدّدة ياءان ، الأولى منها ساكنة<sup>(٤)</sup> .

(١) في م : تكثر .

(٢) ربّما كان تفسير ابن يعيش لحروف العلة أوضح من تفسير العكبري ، قال في شرح المفصل ٥٤/١٠ : « معنى الاعتلال التغير ، والعلة تغير المعلول عمّا هو عليه ، وسمّيت هذه الحروف حروف علة لكثرة تغيرها » . ونهب ابن منظور إلى تفسير آخر ، فقال في لسان العرب [ علل ] : « وحروف العلة والاعتلال : الألف والياء والواو ، سمّيت بذلك لئليها وموتها » .

(٣) في م : بحرف منه .

(٤) جاء في كتاب سيبويه ٥٢٦/٣ : « فالمنقوص كلّ حرف من بنات الياء والواو ، وقعت ياؤه أو واؤه بعد =

## فصل

وسُمِّي ( منقوصاً ) ، لأنه تُقَصِّ في إعرابه الهمّ والكسر ، وبقي له النصب<sup>(١)</sup> .

## فصل

وإنما لم تُضَمَّ الياء ههنا ، ولم تكسر لوجهين :

أحدهما أن الياء مقدّرة بكسرتين ، فإذا كانت قبلها كسرة ، ضَمَّتْها أو كسرتْها ، جمعت بين أربع حركات مستقلة .

والثاني أن الياء خفيّة ، وتحريكها تكلف لإبانتها بما هو أضعف منها ، وذلك شاق<sup>(٢)</sup> . ولهذا قال الأخفش : ضَمُّها أو كسرُها كالكتابة في السواد .

## فصل

إنما احتملت الفتحة لِحَفَّتْها ، لأنها بعض الألف ، والألف أخفُّ حروف المدِّ ،

= حرف مفتوح . وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جرّ . والمنقوص عند سيبويه يخالط المقصور أحياناً . قال في الكتاب : ٥٣٦/٣ « وأشياء يُعَلَّمُ أنَّها منقوصة ، لأنَّ نظائرها من غير المعتلِّ إنما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح ، وذلك نحو ( مُعْطَى ومُسْتَرَى ) وأشبه ذلك » ، وقد وضَّح السيرافي ذلك فقال في الحاشية : « ويقال للمقصور أيضاً منقوص . فأما قصرها فهو حبسها عن الهمزة بعدها ، وأما نقصانها فنقصان الهمزة منها » .

وابن السراج يجذو في هذه المسألة حذو سيبويه . انظر ( الأصول في النحو ) ٤١٥/٢ - ٤١٦ .

(١) تعليل العكبري لتسمية المنقوص باسمه شبيه بتعليل شيخه ابن الحشّاب القائل في المرتجل ٤٠ : « والمعتلِّ يسمّى ما كان منه في آخره ياء قبلها كسرة نحو : القاضي ، والداعي ، والعمي ، والضي ( منقوصاً ) ، لأنه تقص في حالتي الرفع والجرّ » ، وقد أشرنا إلى تعليل آخر في الحاشية السابقة .

(٢) تحريك ياء المنقوص ضرورة سائغة في رأي اللبرّد ، قال في المقتضب ٣٥٤/٣ : « ألا ترى أنه ما كان من ذوات الياء فإنَّ الرفع والحذف لا يدخلانه ، نحو : هذا قاضٍ ، فاعلم ، ومررت بقاضٍ . فلمّا احتاج إليه الشاعر ردّه إلى أصله ، فقال :

لا بآرك الله في الغواني هل يصحن إلاّ لهن مُطْلَبٌ

وبعض الأَخْفِّ في غاية الخَفَّة<sup>(١)</sup> . فإن قيل : لو كان كذلك لصَحَّت الواو والياء في ( دار ) و ( باع ) لانفتاحهما . قيل : الفتحة هناك<sup>(٢)</sup> لازمة بخلاف فتحة المنصوب هنا .

## فصل

وإذا كانت لام الكلمة واواً<sup>(٣)</sup> مثل ( غازي ) فإنها سكنت وانكسر ما قبلها ، فاتقلبت ياء . فإذا نصبت فقلت : رأيت غازياً ، لم تعد الواو لئلا يختلف حكمها في اسم واحد لأمر عارض<sup>(٤)</sup> . وهذا أقرب من حملهم ( أعد ونعد وتعد ) في الحذف على ( يعد )<sup>(٥)</sup> .

## فصل

إذا كان المنقوص منصرفاً حذفت ياءه الساكنة ، وبقي التنوين ، لأنها ساكنان ، والجمع بينها متعذر ، وتحريك الياء لا يجوز لوجهين :

أحدهما الثقل<sup>(٦)</sup> المهرب منه .

- (١) جاء في كتاب سيويه ١٦٧/٤ : « الفتحة أخفُّ عليهم من الضمة والكسرة ، كما أن الألف أخفُّ عليهم من الياء والواو » . وانظر المرتجل ٤١ .
- (٢) نصَّ العبارة في ح : هناك لازمة وقبلها من جنسها بخلاف فتحة المنصوب هنا .
- (٣) في ح : واواً أمامها .
- (٤) غازي : أصله ( غازو ) قلبت الواو الساكنة ياء لانكسار ما قبلها . وأمّا ( رأيت غازياً ) فالقياس أن يكون ( غازواً ) لأنَّ الواو متحرّكة . ومع ذلك قلبت ياءً على سبيل الحمل .
- (٥) قال ابن جني في ( المنصف ) ١٩٠/١ : « إنَّ الفاء في ( وعد ) تحذف في المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة ، كانت في التقدير : يُوْعَد » وقال ١٩١/١ : « وجعلوا سائر المضارع تابعاً لـ ( يفعل ) فحذفوه لئلا يختلف المضارع في البناء . يقول : حذفوه في قولهم ( أعد ، ونعد ، وتعد ) وإنَّ لم تكن هناك ياء ، لأنَّهم لو قالوا : أنا أوعد وهو يعد ، لاختلف المضارع . فكان يكون مرّة بواو ، وأخرى بلا واو . فحمل ما لا علّة فيه على ما فيه علّة » .
- (٦) في ح : للثقل .

والثاني أنه تحريك أوّل الساكنين في كلمة واحدة ، وذلك لا يجوز لما نبينّه في باب  
 المبيّات ، وتحريك التنوين يتقله ، فيتعين الحذف . وحذف الياء أوّلى لثلاثة أوجه :  
 أحدها أنّ حذف أوّل الساكنين في كلمة واحدة هو القياس ، نحو : لم يكن ، ولم  
 يبع ، لاسيّما والياء من حروف العلة ، والنون حرف صحيح .  
 والثاني أنّ الياء على حذفها دليل .  
 والثالث أنّ التنوين دخل لمعنى ، فحذفه يخلُّ به ، بخلاف الياء .

### فصل

وقد جاء في ضرورة الشعر ضمُّ الياء وكسرها في الرفع والجرّ على الأصل<sup>(١)</sup> ، وقد  
 سكنت الياء أيضاً في الشعر من المنصوب<sup>(٢)</sup> . قال أبو العباس<sup>(٣)</sup> : وهو من أحسن  
 الضرورة ، إذ كان تحريكها ثقيلاً بكلّ حال .

### فصل

وأما للمقصور فكلّ اسم آخره ألف<sup>(٤)</sup> ، وهذا يدخل فيه المذكّر والمؤنث ، نحو :

(١) سقط من م : على الأصل .

(٢) قال ابن جني في المنصف ٦٧/٢ : « فإذا اضطر شاعر رفع الياء في موضع الرفع ، وجرّها في موضع الجرّ  
 إذا كان ذلك المثال ينصرف من غير الياء . فإذا جاء مثل ( جوار ) رفعه إذا اضطر ، فقال : هؤلاء  
 جوارئ فاعلم » . ولعلّ أبا العباس المذكور هنا هو المبرّد صاحب المقتضب . ولم أجد استحسانه  
 للضرورة المذكورة في المقتضب ووجدت في الفهرس ٢١٦٧٤ ما يلي : « تسكين ياء المنقوص جائز في  
 الضرورة » .

(٣) المبرّد : هو أبو العباس محمد بن يزيد : [ ت : ٢٨٥ هـ ] كان إمام العربية في زمانه ، وكان فصيحاً  
 مفوهاً إخبارياً ثقة . البغية ٢٦٩٧/١ ، طبقات النحويين واللغويين ١٠١ ، إشارة التعيين ٣٤٢ .

(٤) جاء في مجالس ثعلب ٢١٧/١ : « وقال ( أي الفراء ) : للمقصور ما لم يمدّ ، ياء وواو قبلها فتحة ، مثل  
 قفا ومرعى » ، وقد سماه سيبويه منقوصاً . الكتاب ٣٨٥/٣ .

( القفا ) و ( العصا ) و ( ذكرى ) و ( حبل ) . وإن شئت قلت : كل اسم حرف إعرابه ألف ، ولا تحتاج أن تقول : ألف مفردة ، إذ قولك : آخره ألف يعني عن ذلك .

## فصل

والمقصور من قولك : قصرته أي : حبسته <sup>(١)</sup> ، ومنه ﴿ حورٍ مقصوراتٍ في الخيام ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وامرأة قصيرة ومقصورة أي : محبوسة في خدرها ، ومنه قول كثير <sup>(٣)</sup> :

ح ١١ - ٢ - وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ ، وَمَا يَذْرِي بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ <sup>(٤)</sup> /  
- عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الْحَجَالِ ، وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخَطَا ، شَرُّ النِّسَاءِ الْبَهَاتِرُ

## فصل

وفي معنى تسميته ( مقصوراً ) أربعة أوجه :

أحدها أن الإعراب قصر فيه ، فيكون تقديره : المقصور فيه الإعراب ، ثم حذف وجعل اسماً للاسم الذي هذه صفته .

والثاني أنه قصر عن الإعراب أي : حبس عن ظهور الإعراب في لفظه <sup>(٥)</sup> .

(١) جاء في المرتجل ٤٥ : « وما كان من المعتل في آخره ألف سمي مقصوراً لقصر إعرابه فيه أي : حبسه » .

(٢) سورة الرحمن ٧٢ .

(٣) كثير : أبو صخر كثير بن عبد الرحمن [ ت : ١٠٥ هـ ] صاحب عزة بنت جميل . كان شديد التعصب لآل البيت الأغاني ٢/٩ ، الشعر والشعراء ٥٠٣/١ ، شرح شواهد المغني ٦٤/١ .

(٤) البيتان لكثير من قصيدته الثانية والسبعين ، هما الثاني عشر والثالث عشر ، وروايتها في الديوان ٣٦٩ تطابق رواية العكبري . وفي ح : وما تدري ، وفي تهذيب إصلاح المنطق ٤٤٨ : شر النساء البهاتر . وفي الدرر ٦٢/١ : ولم تعلم بذلك القصائر ، وفي ابن يعيش ٢٧/٦ : وإن لم تدر ذلك القصائر . والبهاتر : القصار المجتمعات الخلق . وانظر اللسان والتاج [ قصر ] ، ومع الهوامع ١٠٢/١ .

(٥) في م : ولفظه .



والثالث أنّ صوت الألف المفردة أقصر من صوتها إذا وقعت بعدها همزة ، فكان<sup>(١)</sup> صوتها محبوساً عن صوت الألف التي بعدها همزة<sup>(٢)</sup> .  
والرابع أنّه تقيض الممدود .

## فصل

وإنّما لم تظهر في الألف الحركة لأنّها هوائيّة<sup>(٣)</sup> ، تجري مع النَّفَس ، لا اعتاد لها في الفم ، والحركة تمنع الحرف من الجري ، وتقطعه عن استطاعته ، فلم تجتمعا ، ولهذا إذا حرّكت الألف انقلبت همزة<sup>(٤)</sup> .

## فصل

وإذا نَوّن للمقصور حذفت ألفه لسكونها وسكون التنوين بعدها<sup>(٥)</sup> . والعلّة في ذلك كالعلّة في حذف الياء من / المنقوص ، وقد تقدّم ذكره .

## فصل

وألف التأنيث في نحو ( حبلِي وبشرِي ) لأصل لها في الحركة ، ولا يمكن تقدير

- (١) سقطت بقية الوجه الثالث من م .
- (٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٨/٦ : « أو يكون من قصرته ، أي : نقصته ، من قصر الصلاة من قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقْرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ أي : تنقصوا من عدد ركعاتها أو هيئاتها .
- (٣) في م : هواية .
- (٤) جاء في لسان العرب [ حرف الألف اللينة ] : « قال ابن بري : الا : الألف التي هي أحد حروف اللمدِّ لاسبيل إلى تحريكها ، على ذلك إجماع النحويّين . فإذا أرادوا تحريكها ردّوها إلى أصلها في مثل : ( رحيان وعصوان ) . وإن لم تكن منقلبة عن واو ولا ياء ، وأرادوا تحريكها أبدلوا منها همزة في مثل ( رسالة ورسائل ) ، فالهمزة بدل من الألف ، وليست هي الألف ، لأنّ الألف لاسبيل إلى تحريكها » . وانظر المرجل ٤٥ .
- (٥) جاء في المرجل ٤٥ : « فالنَوْنُ نحو ( عصاً ورخى ) يدخله التنوين علامة لصرفه وهو ساكن ، فتحذف ألفه - وهي لامه - للقائها الساكن بعدها - وهو التنوين - وتبقى الفتحة قبلها تدلُّ عليه » .

الحركة عليها تقديراً يمكن تحقيقه ، لأنها غير منقلبة عن حرف يتحرك<sup>(١)</sup> . ولكن لَمَّا وقعت خبراً جعلت حرف إعراب ، إذ كانت في موضع ألف (عصا ورحى) ، وفي موضع الهمزة في (حمراء) والتاء في (شجرة) .

## فصل

والممدود متصرفٌ بوجوه<sup>(٢)</sup> الإعراب ، لأنَّ حرف إعرابه همزة ، وهي حرف صحيح يثبت في الجزم .

## فصل

وإذا سكن ما قبل الياء جَرَتْ بوجوه الإعرابِ لثلاثةِ أوجهٍ :

أحدها أنَّ المنقوص منع من ضمِّ الياء وكسرهما للثقل الحاصل بحركتها وحركة ما قبلها ، وقد زال ذلك .

والثاني أنك لو سكنت الياء لجمعت بين ساكنين .

والثالث أنَّ ما قبل الياء إذا سَكُنَّ أشبه الحرف الموقوف عليه في سكونه ، فتكون الياء كالحرف المبدوء به ، والابتداء بالساكن ممتنع .

---

(١) قسم ابن يعيش في شرح المفصل ٥٦١ المقصور إلى منصرف يدخله التنوين مثل (عصاً ورحى) وغير منصرف وهو « ما كان في آخره ألف التانيث المفردة ، نحو (حبلى وسكرى) ، فهذا لا يدخله شيء من الإعراب ، لأنَّ في آخره ألفاً ، والألف لا تقبل الحركة ، ولا يدخله التنوين لأنه غير منصرف لأجل التانيث اللازم .

(٢) في م : بوجود .

## فصل

والياء المشددة<sup>(١)</sup> ياءان ، الأولى منها ساكنة ، فيصير كظَبِيٍّ ، ولَحْيٍ<sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) قال الزمخشري في المفصل : « ويجريان ( أي الياء والواو ) في تحمّل حركات الإعراب مجرى الحروف الصّاح إذا سكن ما قبلها في نحو : ( دلو ، وظبي ، وعدوّ ، وعدي ) » .
- (٢) في ح : ونحي . والنحْيُ - كما جاء في لسان العرب - بفتح النون وكسرهما : الزقُّ ، وقيل : هو ما كان للسن خاصة ، واللحي : منبت اللحية من الإنسان وغيره .

## باب الأسماء الستة

### فصل

(أَبٌ ، وَأَخٌ ، وَحَمٌّ ، وَهَنَّ) محذوفات اللامات<sup>(١)</sup> ، ولأمها واو في الأصل ، وسنرى ذلك في التصريف إن شاء الله تعالى .

وفيها لغة أخرى ، وهي : أَباً ، وَأَخاً ، وَحَمّاً ، وَهَنَّاً ، مثل : عصاً<sup>(٢)</sup> . فأما في الإضافة فاللغة الجيدة ردّ اللام نحو : أبوك وأبو زيد . وفيه لغة أخرى حذف اللام مع الإضافة ، نحو : أبك وأبُ زيد<sup>(٣)</sup> .

### فصل

وأما فوك فأصله ( فَوْهٌ ) فحذفت الهاء اعتباطاً ، وأبدل من الواو ميمٌ ، لأنهم لو أبقوها لتحركت في الإعراب ، فانتقلت ألفاً ، وحذفت بالتنوين ، وبقي الاسم المعرب على حرف واحد ، والميم تشبه الواو ، وتحتل الحركة ، فإذا أضفته رددت الواو .

- 
- (١) جاء في المرتجل ٥٤ : « سُميت هذه الأسماء معتلة لكون لاماتها حروف اعتلال ، ومضافة لأنها تعتل مادامت مضافة ، فإذا أفرد منها ما يجوز إفراده لحق بحكم الصحيح في الإعراب » .
- (٢) هذا الوجه يذهب بها إلى أنها أسماء مقصورة كالعصا والرحى ، جاء في الإنصاف ١٨/١ : « وقد يحكى أيضاً عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك بالألف في حالة الرفع والنصب والجرّ ، فيجعلونه اسماً مقصوراً » .
- (٣) ذكر هذا الوجه صاحب الإنصاف ١٨/١ وأمسك عن ذكره صاحب المرتجل ، وقال ٥٧ : « وهناك أقوال ... يُرغَب عن ذكرها لضعفها ونزولها » .

## فصل

وأما ( ذو ) فحذوفة اللام ، وهل هي واو أو ياء<sup>(١)</sup> فيه خلاف ، يذكر في التصريف . ومعناها ( صاحب ) ، ولا تستعمل إلا مضافة إلى جنس ، لأن الغرض منها التوصل إلى الوصف بالأجناس ، إذ كان يتعذر الوصف بها بدون ( ذو ) . ألا ترى أنك لا تقول : زيدٌ مال ، ولا طول ، حتى تقول : ذو مال ، وذو طول . ومن ههنا لم يجز إضافتها إلى المضر<sup>(٢)</sup> ، لأنه ليس بجنس ، وما جاء من ذلك فشاذاً أو من كلام المحدثين . وإنما عدلوا عن<sup>(٣)</sup> ( صاحب ) إلى ( ذو ) ، وإن كانت بمعناها ، لأن صاحباً تضاف إلى الجنس والعلم وغير ذلك ، فخصّصوا ( ذو ) بالإضافة إلى الجنس لما ذكرناه<sup>(٤)</sup> .

(١) قال الجوهري في الصحاح [ ذا ] ص ٢٥٥١ : « وأصل ( ذو ) ( ذوى ) مثل عصاً . يدل على ذلك قولهم : هاتان ذواتا مال . قال تعالى : ﴿ ذواتا أفنان ﴾ في التثنية ، ونرى أن الألف منقلبة من واو . ثم حذفت من ( ذوى ) عين الفعل لكرهتهم اجتماع الواوين ، لأنه كان يلزم في التثنية ( ذَوَوَان ) مثل : ( عصوان ) ، فبقي ( ذا ) منوناً ، ثم ذهب التنوين للإضافة في قولك : ذو مال ، والإضافة لازمة له » .

ورأى ابن بري - كما جاء في لسان العرب [ ذو وذات ] - أن لامه ياء ، فقال : « صوابه كان يلزم في التثنية ( ذويان ) ، قال : لأن عينه واو ، وما كان عينه واواً فلامه ياء حلاً على الأكثر » . ووزن ( ذو ) عند سيبويه ( فَعَل ) لأن أصله ( ذوا ) ، وعند الخليل ( فَعَل ) لأن أصله ( ذُو ) . انظر كتاب سيبويه ٢٦٢/٣ .

(٢) قال المبرّد في المقتضب ١٢٠/٣ : « فإن أخبرت عن المال لم يجز في اللفظ ، لأن قولك : ( ذو ) لا يضاف إلى المضر . تقول : هذا ذو مال ، ولا تقول : المال هذا ذوه » .

(٣) في م : عدلوا من .

(٤) في م : لما ذكرناه .

## فصل

وهذه الأسماء معربة في حال الإضافة ، ولها حروف إعراب . واختلف<sup>(١)</sup> الناس في ذلك :

فذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> إلى أنّ حروف العلة فيها حروف إعراب ، والإعراب مقدّر فيها . واختلف أصحابه في الحركات التي قبلها :

فقال الربيعي<sup>(٣)</sup> : الأصل في الرفع واو مضمومة ، لكن نقلت الضمة إلى الحرف الذي قبلها ، ففي هذا نقل فقط . وفي النصب تحرّكت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ،  
ح ١٢ فيها / قلب فقط . وفي الجرّ تنقل كسرة الواو إلى ما قبلها ، فقلبت لسكونها وكثّر ما قبلها ياءً ، ففيها هنا<sup>(٤)</sup> نقل وقلب ، وهذا ضعيف ، لأنّه يؤدي إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة إعراب ، فيكون الإعراب في وسط الكلمة . ولا يصحّ تقدير الإعراب في حروف العلة على قوله ، لأنّ المنقول ملفوظٌ به ، فلا حاجة إلى تقدير إعراب آخر<sup>(٥)</sup> .

وقال بعض أصحاب سيبويه : لم ينقل شيء ، بل حركات ما قبل حروف العلة تابعة لها تنبيهاً على أنّ هذه الأسماء قبل الإضافة إعرابها في عيناتها ، وأنّ ردّ اللام عارض في الإضافة<sup>(٦)</sup> .

(١) أحصى السيوطي في معجم الهوامع ٢٩/١ وجوه الاختلاف في إعراب الأسماء الستة ، فكانت اثني عشر وجهاً . وحصرتها العكبري في التبيين بسبعة أوجه ١٩٣ - ٢٠٠ .

(٢) لم يعقد سيبويه باباً لإعراب الأسماء الستة ، ولم أجد في المواضع للتفرقة التي عرض فيها لإعرابها في ٤٣٠/١ ، ٧٠٥/٢ ، ٤١٢/٣ نصّاً صريحاً على أن الواو والألف والياء فيها هي حروف الإعراب .

(٣) الربيعي : هو علي بن عيسى بن الفرّج أبو الحسن الربيعي [ ت : ٤٢٠ هـ ] كان عالماً بالعربية ، وصاحب تصانيف في النحو ، منها : ( البديع ) الذي قال الأنباري في صفته : هو حسن جداً ، ومنها : شرح مختصر الجرمي . البغية ١٨١/٢ ، معجم الأدباء ٧٨/١٤ .

(٤) سقطت هنا من م .

(٥) ورد قول الربيعي هذا في الإنصاف ١٧/١ على النحو الذي ذكره العكبري .

(٦) نسب السيوطي هذا الوجه في معجم الهوامع ٢٨/١ إلى الأعمل وابن أبي العافية .

والدليل على أنّ حروف العلة هنا حروف الإعراب لا إعراباً أربعة أوجه :

أحدها أنّ الأصل في كل / معرب أن يكون له حرف إعراب ، وأن يعرب بالحركة  
 لا بالحرف . وقد أمكن ذلك هنا ، إلا أنّ الحركة امتنع ظهورها لتقلها على حروف  
 العلة كما كان ذلك في المنقوص والمقصور<sup>(١)</sup> .

والثاني أنّ هذه الأسماء معربة في الأفراد على ما ذكرنا ، فكانت في الإضافة كذلك  
 كغيرها من الأسماء .

والثالث أنّ هذه الحروف لو كانت إعراباً لما اختلت الكلمة بحذفها كما لا تختل الكلمة  
 الصحيحة بحذف الإعراب .

والرابع أنّ هذه الأسماء لو خرجت على أصلها من قلبها ألفات لكانت حروف  
 إعراب ، والحركة مقدّرة فيها ، فكذاك لما زوّدت في الإضافة .

## فصل

وقال الأخفش<sup>(٢)</sup> : هي زوائد دوال على الإعراب كالحركات<sup>(٣)</sup> ، وهذا لا يصحُّ  
 لوجهين :

أحدهما أنّ الإعراب الذي يدلُّ عليه لا يصحُّ أن يكون فيها ، إذ كانت زوائد على  
 المعرب كزيادة الحركة ، ولا يصحُّ أن يكون في غيرها لتراخيها عنه .

(١) سقط المقصور من ح .

(٢) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعيّ البلخيّ [ ت : ٢١٥ هـ ] أخذ العريئة عن  
 سيبويه ، وزاد بحر الحجب في العروض . البغية ٥٩٠/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٦/١٠ .

(٣) وضَّح السيوطي في الهمع ٣٩/١ رأي الأخفش فقال : « إن الحروف دلّائل إعراب ، قاله الأخفش ،  
 واختلف في معناه . فقال الزجاج والسيرافي : المعنى أنّها معربة بحركات مقدّرة في الحروف التي قبل  
 حروف العلة ، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها . وقال ابن السراج :  
 معناه أنّها حروف إعراب ، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر ، فهي دلّائل إعراب بهذا التقدير .  
 وانظر الإنصاف ٢١/١ ، والتبيين ١٩٣ - ٢٠٠ .

والوجه الثاني أنّها لو كانت زوائد لكان ( فوك وذومال ) اسماً معرباً على حرف واحد . وذا لانظير له .

### فصل

وقال الجرمي<sup>(١)</sup> : انقلابها هو الإعراب ، وهو فاسد لثلاثة أوجه :  
أحدها أنّ الرفع لا انقلاب فيه مع أنّه معرب .

والثاني أنّ الانقلاب لو كان إعراباً لاكتفى بانقلاب واحد كما قال في التثنية .  
والثالث أنّ الانقلاب في المقصور ليس بإعراب فكذلك ههنا .

### فصل

قال المازني<sup>(٢)</sup> : هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات<sup>(٣)</sup> ، والإعراب قبلها كما كانت في الأفراد . وهذا فاسد لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ الإشباع على هذا من أحكام ضرورة الشعر دون الاختيار .

والثاني أنّ ما حدث للإشباع يسوغ<sup>(٤)</sup> حذفه ، وحذف هذه الحروف غير جائز في اللغة العالية .

(١) الجرمي : أبو عمر صالح بن إسحاق [ ت : ٢٢٥ هـ ] الجرمي بالولاء ، وتلميذ الأصمعي والأخفش .

اختصر كتاب سبويه وسُمّي مختصره ( الفرخ ) . البغية ٨/٢ ، وفيات الأعيان ٤٨٥/٢ .

(٢) المازني : أبو عثمان بكر بن محمد [ ت : ٢٤٩ هـ ] كان إماماً في العربية ، متسعاً في الرواية ، متمكناً من فن المناظرة له في النحو والصرف تصانيف . البغية ٤٦٣/١ ، شذرات الذهب ١١٣/٢ ، إشارة التعمين ٣٤٢ .

(٣) نسب السيوطي هذا الرأي إلى المازني والزجاج . قال في الهمع ٣٨/١ : « المذهب الثالث أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع . وعليه المازني والزجاج » . وانظر الإنصاف ١٧/١ ، وردّ العكبري عليه ردّاً مفضلاً في التبيين ١٩٨ - ١٩٩ .

(٤) في م : يجوز .



والثالث أنّ هذا يفضي إلى أن يكون ( فوك وذو مال ) اسماً معرباً على حرف واحد .

## فصل

وقال الفراء<sup>(٢)</sup> : هي معربة من مكانين<sup>(٣)</sup> ، فالضمة والواو إعراب ، فكذلك الآخران ، وهذا فاسد لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ الإعراب دخل الكلام ليفصل بين المعاني ، وذلك يحصل بإعراب واحد ، فلا حاجة إلى آخر .

والثاني أنّ ما ذهب إليه لا نظير له<sup>(٤)</sup> ، ولا يصحّ قياسه على ( امرئ ) و ( ابنم ) لأنّ الحركات هنا تابعة لحروف العلة ، وهذا يثبت الحركة في الوقف مع أنّ الإعراب يمحذف في الوقف .

والثالث أنّ ( فوك ) و ( ذو مال ) حرفان<sup>(٥)</sup> ، ويؤدّي قوله إلى أن يكون الإعراب في جميع الكلمة .

---

(١) زاد العكبري في التبيين ١٩٩ وجهاً رابعاً في الردّ على المازنيّ ، فقال : « والرابع أنّها لو كانت للإشباع لخالفت بقيّة المحذوفات نحو ( دم ) و ( يد ) ، فإنّها لا تختلف مع أنّ الحركات موجودة فيها ، والأصل عدم الاختلاف » .

(٢) نسب السيوطي في الهمع ٣٨١ هذا الرأي إلى الكسائيّ والفراء .

(٣) في م : إعرابان .

(٤) سقط من م : لا نظير له .

(٥) سقط من م : حرفان .

## فصل

وقال قطرب وأبو إسحق<sup>(١)</sup> الزياديّ : هذه الحروف إعراب<sup>(٢)</sup> كالحركة ، وقد أفسدنا ذلك بما تقدّم .

وقال أبو علي<sup>(٣)</sup> وجماعة من أصحابه : هذه حروف إعراب دوالّ على الإعراب فجمعوا بين قول الأخفش وقول سيبويه ، إلاّ أنّهم لم يقدّروا فيها إعراباً<sup>(٤)</sup> ، وهذا مذهب مستقيم كما في التثنية والجمع . ومذهب سيبويه أقوى لخروجه على القياس وموافقته للأصول .

## فصل

وإذا أضفت ( أبا وأخاً وحماً وهناً ) إلى ياء<sup>(٥)</sup> المتكلم كانت يباء ساكنة مخففة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما أنّهم لم يعيدوا المحذوف هنا لئلاً يفضي إلى ياء مشدّدة ، قبلها كسرة ، مع كثرة استعمال هذه الأسماء ، فحذفوها تخفيفاً .

(١) أبو إسحق الزياديّ : هو إبراهيم بن سفيان [ ت : ٢٤٩ هـ ] ينتهي نسبه إلى زياد بن أبيه ، قرأ على سيبويه والأصمعيّ وأبي عبيدة ، وكان راوية وعالمأ في اللغة والنحو . معجم الأدباء ١٥٨/١ ، البغية ٤١٤/١ .

(٢) جاء في الهمع ٣٨/١ : « في إعراب الأسماء الستّة مناهب : أحدها - وهو المشهور - أنّ هذه الأحرف نفسها هي الإعراب ، وأنّها نابت عن الحركات . وهذا مذهب قطرب والزياديّ والزجاجي من البصريّين ، وهشام من الكوفيّين » .

(٣) أبو عليّ : هو الحسن بن أحمد أبو عليّ الفارسيّ [ ت : ٣٧٧ هـ ] ، كان إمام العربيّة في زمانه مولده فارس ، وأكثر إقامته في بغداد ، وأشهر تلاميذه ابن جني . له في النحو مصنفات كثيرة ، أكثرها مسائل متفرّقة . البغية ٤٩٦/١ ، تاريخ بغداد ٢٧٥/٧ ، إشارة التعمين ٨٣ .

(٤) جاء في الهمع ٣٨/١ : « والثاني - وهو مذهب سيبويه والفارسيّ وجهور البصريّين ، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان وابن هشام وغيرهم من المتأخّرين - أنّها معربة بحركات مقدّرة في الحروف ، وأنّها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر » .

(٥) سقطت ياء من م .

والثاني أنّ المضاف هنا مبنيٌّ . وهذه الحروف دوالٌ على الإعراب ، وقائمةٌ<sup>(١)</sup> مقامه  
ح ١٣ فلم يجتمعا . وأمّا ( في ) / فرَدَّ فيه المحذوف لئلا يبقى على حرف واحد ، وكان يشبه  
حرف الجرِّ .

## فصل

وإنّا أعربت هذه الأسماء بالحروف<sup>(٢)</sup> لأنّها مفردة تحتاج في<sup>(٣)</sup> قياس التثنية والجمع  
إليها ، إذ كانت التثنية والجمع معربة بالحروف ضرورة ، وهي فروع ، والأسماء المفردة  
أصول . فجعلوا ضرباً من المفردات معرباً بالحروف ليؤنس ذلك بالتثنية والجمع<sup>(٤)</sup> .  
م ١٤ وإنّا / اختاروا من المفردات هذه الأسماء ، لأنّها تلزمها الإضافة في المعنى ، إذ لأبّ  
إلا وله ابن ، وكذلك باقيها . ولزوم الإضافة لها يشبّهها بالتثنية ، إذ كان كلّ واحد  
منها أكثر من اسم واحد .

(١) في م : أقامه مقامه .

(٢) سقط من م : بالحروف .

(٣) في م : تحتاج إلى القياس التثنية والجمع إليها .

(٤) ربما كانت عبارة ابن الحشّاب في المرتجل أوضح من عبارة تلميذه المكبري ، فقد قال ٥٥ : « وجعلوا  
إعرابها بالحروف لتقع الأنسة بها ، فتأتي التثنية والجمع في الإعراب بالحروف على قاعدة قد استقرّ مثلها  
في جزء من المفردات » .

## باب التثنية والجمع

أصل التثنية العطف ، [ مِنْ ] قولك : تثيت العود إذا عطفته . وكان الأصل أن يعطف اسم على اسم ، وقد جاء [ مِنْ ] ذلك في الشعر كثير<sup>(١)</sup> ، لكنهم اكتفوا باسم واحد وحرف وجعلوه عوضاً من الأسماء المعطوفة اختصاراً .

### فصل

وإنما زادوا الحرف دون الحركة لوجهين :

أحدهما أنَّ الحركة كانت في آخر الواحد إعراباً ، فلو أبقوها لم يكن على التثنية دليل .

والثاني أنَّ الاسم المعطوف مساوٍ للمعطوف عليه . فكما كان الأوَّل حروفاً كان الدليل عليه حرفاً .

### فصل

وإنما لم تُثَنَّ الأفعال الخمسة أوجه :

أحدها أنَّ لفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كلِّ أنواعه . والغرض من التثنية تعدُّد المسميات ، والجنس لا تعدَّد فيه :

(١) ومنه قول جرير : [ ديوانه ٢٦ ]

تخدي بنا نُجِبَ أفنى عرائكها      خَمْسٌ وخمس ، وتأويبٌ وتأويبٌ  
وجاء في ( أسرار العربية ) ٤٧ : « إن قال قائل : ما التثنية ؟ قيل : التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين ، وأصل التثنية العطف . تقول : قام الزيدان ، وذهب العمران ، والأصل : قام زيدٌ وزيدٌ ، وذهب عمرو وعمرو » .

والثاني أن الفعل وضع دليلاً على الحدث والزمان ، فلو تُثني لدلّ على حدثين وزمانين ، وهذا محال .

والثالث أن الفعل لا بدّ له من فاعل ، فيكون جملة ، وتثنية الجمل محال . ولهذا لا يثنى لفظ ( تأبط شراً ) و ( ذرى حباً )<sup>(١)</sup> .

والرابع أن الفعل لو تُثني لكنت تقول في رجل واحد قام مرّتين أو مراراً : ( قاما زيد ) أو ( قاموا زيد ) ، وهذا محال .

والخامس أن التثنية عطف في الأصل ، استغني فيها بالحروف عن المعطوف ، فيفضي ذلك إلى أن يقوم حرف التثنية مقام الفعل والفاعل ، وذلك الفعل دالّ على حدث وزمان ، وليس في لفظ حرف التثنية دلالة على أكثر من الكميّة .

### فصل

وإنما لم تُثنّ الحروف لثلاثة أوجه :

أحدها أنّها نائبة عن الأفعال ، وإذا تعذّر ذلك في الأصل ، ففي النائب أولى .

والثاني أنّ الحرف جنس واحد كالفعل .

والثالث أنّ معنى الحرف في غيره ، فلو تُثنت الحرف لأثبتّ له معنيين فيما معناه فيه ، وذلك ممتنع ، لأنّ معنى الحرف غير متعدّد .

### فصل

وكلّ ما تنكرت معرفته أو تعرّفت نكرته صحّت تثنيته ، لأنّ أصل المشئى العطف . وإذا استوى لفظ الاسمين وقع الاشتراك بينهما ، فصارا نكرتين ، ولهذا يدخل

(١) فإن لم يكن بدّ من التثنية قلت : جاء ذوا تأبط شراً ، ورأيت ذوي ذرى حباً . ( جامع الدروس العربية ١١/٢ ) .

الألف واللام على المثني وإن كان معرفة قبل ذلك نحو ( الزيدان ) . فأما ( اللذان ) فليس بتثنية صناعية ، لأنه لا يتم إلا بالصلة ، والتثنية الصناعية لا تكون إلا بعد تمام الاسم ، وإنما هي صيغة للدلالة على التثنية . وكذلك ( هذان ) ، لأن ( هذا ) يقرب من المضمر ، والمضمر لا يثنى ، بل يصاغ منه لفظ يدل على الاثنين . وليس ( أنتما ) تثنية ( أنت ) في اللفظ ، ومن هنا<sup>(١)</sup> بقي على تعريفه بعد التثنية .

## فصل

وإذا أردت تثنية الجمل قلت : ( هذان ذوا<sup>(٢)</sup> تأبط شرًا ) أو اللذان يقال لكل واحدٍ منها تأبط شرًا ، لما تقدّم من استحالة تثنية الجملة . وكذلك الأصوات والعلم<sup>(٣)</sup> المضاف إلى اللقب نحو : ( قيس<sup>(٤)</sup> قفة ) و ( ثابت قطنة ) .

## فصل

في مجاز التثنية من ذلك قولهم : ( مات حتف أنفيه )<sup>(٥)</sup> أي : منخريه ، و ( هو يؤامر نفسه )<sup>(٦)</sup> أي : نفسه تأمره بأشياء متضادة كالبخل والجود ونحوهما ، فكأن له نفسين . ومنه ( القمران ) للشمس والقمر ، فسُميَ الشمس قرأً عند التثنية ، لأنَّ القمر

(١) في م : ههنا .

(٢) في م وح : ذواتا تأبط .

(٣) في م : والعلم والمضاف .

(٤) في ح : قيس قفة ، وثابت قطنة . وما أثبتنا أشبه بما تذكر كتب النحو . انظر ابن يعيش ٣٣/١ .

(٥) جاء في لسان العرب [ حتف ] : « مات حتف أنفه . والأنف والقم مخرجا النفس . ومن قال : حتف أنفيه ، احتل أن يكون أراد سُميَ أنفه ، وهما منخراه » .

(٦) جاء في لسان العرب [ نفس ] : « والعرب قد تجعل النفس التي يكون بها التمييز نفسين ، وعلى ذلك قول الشاعر :

يؤامر نفسه وفي العيش فسحة      أسترجع الذؤبان أم لا يطورها

مذكّر . ومنه ( العُمران ) في أبي بكر وعمر ، فعُلِّبَ عمر ، لأنّه اسم مشهور ، وأبو بكر كنية ، والاسم أخفّ . و ( الأذنان ) للأذان / والإقامة . ومنه ذكر المثني بلفظ الجمع ١٤ ح كقولك : ( ضربت رؤوسهما ) ، لأنّ التثنية في الحقيقة جمع . وقد أمّن / اللبس<sup>(١)</sup> ١٥ م ههنا ، إذ ليس للواحد إلّا رأس واحد ، ويجوز ( رأسهما )<sup>(٢)</sup> على القياس<sup>(٣)</sup> .

## فصل

وإنما زادوا حروف المدّ إذ كانت كالحركات لحفّتها بسكونها وامتداد صوتها ، وأنّ الكلام لا يخلو منها أو من أعضائها ، وهي الحركات ، وأنهم لوزادوا غيرها لتوهم أنّ الحرف الزائد من أصل الكلمة .

## فصل

وإنما جعلت الواو للجمع لقوّتها وخروجها من عضوين ، وأنّها دلت على الجمع في الإضمار ، نحو ( قاموا ) وأنّ معناها في العطف الجمع . وخصّ بها الرفع ، لأنّها من جنس الضمّة . وأمّا ( الياء ) فخصّ بها الجرّ ، لأنّها من جنس الكسرة . وأمّا ( الألف ) فجعلت في التثنية لأربعة أوجه :

أحدها أنّ الجمع خصّ بالواو والياء لمعنى يقتضيه ، فلم يبق للألف غير التثنية .

والثاني أنّ الألف أخفّ من أختيها ، والتثنية أكثر<sup>(٤)</sup> من الجمع لدخولها في كلّ اسم ، وجعل الألف للأكثر هو الأصل .

(١) علل العكبريّ ذكر المثني بلفظ الجمع في ( رؤوسها ) بعلّة واحدة ، هي أمن اللبس . وللنحاة تعليل آخر ، أو قيد آخر ، وهو اتصال العضو المجموع - وحقّه التثنية - بالجسد . وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٤ - ١٥٧ كلام مستفيض في هذه المسألة .

(٢) في م و ح : رأسيهما .

(٣) سقط السطر السابق كلّه من م .

(٤) وضح أبو البركات كثرة التثنية في أسرار العربيّة ٤٩ فقال : « التثنية أكثر من الجمع ، لأنّها تدخل على من يعقل ، وعلى ما لا يعقل ... بخلاف الجمع السالم ، فإنّه في الأصل لأولي العلم خاصّة » .

والثالث أنَّ الألف أسبق من أختيها في المخرج ، والتثنية أسبق من الجمع ، فَجَعِلَ  
الأسبق للأسبق<sup>(١)</sup> .

والرابع أنَّ الألف جعلت ضميراً لاثنتين في نحو ( قاما ) فكذلك تكون في الأسماء .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تجعل الواو في البنائين ، ويفتح ما قبلها في أحدهما ، ويضمُّ في  
الآخر ؟ قيل : لا يصحُّ لوجهين :

أحدهما أنَّ في الأسماء المجموعة ما قبله واو مفتوح ، وهو ( مصطفون ) وبأبه ،  
فكان يؤدِّي إلى اللبس .

والثاني أنَّ الواو تناسب الضمة ، والفتحة تناسب الألف ، فَجَعِلَ مع كلِّ واحدٍ  
منها ما يناسبه .

## فصل

وإنما جعلت الألف في الرفع لأربعة أوجه :

أحدها أنَّها لَمَّا كانت أتمَّ حروف المدِّ مدّاً<sup>(٢)</sup> كانت أصلاً لأختيها ، ولهذا لم تقبل  
الحركة ، والرفع هو الأصل ، فجعل الأصل للأصل .

والثاني أنَّ الرفع أسبق من أخويه<sup>(٣)</sup> ، والألف أسبق<sup>(٤)</sup> من أختيها ، فَجَعِلَ  
الأسبق للأسبق .

(١) رأى ابن الخشَّاب في المرتجل : ٦٢ أنَّ التثنية مرحلة تمهيدية للجمع ، ولظهورها قبله أخذت الألف في الرفع لحقَّتْها ، فقال : « التثنية أوَّل الجمع ، فهي أسبق ، والرفع ألزم أحوال الكلمة لها وأهمُّها ، فأعطيت التثنية في الرفع الألف لكونها أخفَّ » .

(٢) سقطت مدّاً من ح .

(٣) في ح : أختيها .

(٤) سقطت أسبق من ح .



والثالث أنَّ الألف في الإضمار ضمير مرفوع ، وذلك يناسب جعلها علامة رفع .  
والرابع أنه إنما وجبت الواو لرفع الجمع ، والياء جرَّ التثنية والجمع . وبقيت<sup>(١)</sup>  
الألف ، فلم يجوز أن تكون<sup>(٢)</sup> للنصب لوجهين :  
أحدهما أنها لو كانت كذلك لَحَمِلَ المرفوع على غيره ، إذ لم تبق له علامة تخصُّه .  
والثاني أنَّ المنصوب قد قام الدليل على أنه محمول على غيره ، فلم يجعل أصلاً .

### فصل

وإنَّا حُمِلَ المنصوب على المجرور هنا لثانية أوجه :

أحدها أنَّ الجرَّ أصلٌ ينفرد به الاسم ، والرفع يشترك فيه القبيلان ، فكان حمل  
النصب على المختصِّ أولى .

الثاني أنَّ الجرَّ أقلُّ في الكلام من الرفع ، والحمل على الأقلِّ أخفُّ .

والثالث أنَّ المنصوب والمجرور فضلتان في الكلام ، وحمل الفضلة على الفضلة  
أشبه<sup>(٣)</sup> .

الرابع أنهم سوَّوا بين ضمير المنصوب والمجرور نحو ( إنك ) و ( بك ) و ( إنَّه )  
و ( له ) فكان في الظاهر كذلك<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) في ح و م : بقيت ، بلا واو ، وأقحمنا الواو لتستقيم العبارة .
- (٢) في ح و م : يكون ، وجاء تأنيث الفعل ليتسق آخر الكلام وأوله .
- (٣) وضَّح أبو البركات في أسرار العريضة هذا الوجه فقال ٥٠ : « إنهما ( أي المنصوب والمجرور ) يقعان في الكلام فضلة . ألا ترى أنك تقول : مررت ، فلا تفتقر إلى أن تقول : بزيد أو نحوه ، كما أنك إذا قلت : رأيت ، فلا تفتقر إلى أن تقول : زيدا أو نحوه . »
- (٤) سَمَّى أبو البركات في أسرار العربية ٥٠ هذا الوجه ( الاشتراك في الكتابة ) ، فقال : « إنهما يشتركان في الكتابة ، نحو : رأيتك ، ومررت بك . »

- الخامس أنَّ المجرور بحرف الجرِّ حَقَّه النصب في الأصل ، فكأنَّه المنصوب<sup>(١)</sup> .
- السادس أنَّ المجرور لَمَّا حمل على المنصوب فيما لا ينصرف عكس ذلك ههنا .
- السابع أنَّ الجرَّ بالياء ، وهي أخفُّ من الواو ، والحمل على الأخفِّ أولى .
- والثامن أنَّ النصب من الحلق ، وهو أقربُ إلى الياء ، إذ كانت من وسط الفم<sup>(٢)</sup> .

## فصل

- وإنَّا فتح ما قبل ياء التثنية ، وكسر في الجمع لأربعة أوجه :
- أحدها أنَّ الفتحة أخفُّ ، والتثنية أكثر ، فجعل الأخفَّ للأكثر تعديلاً .
- الثاني أنَّ الألف لَمَّا اختصت بالتثنية ، ولم يكن ما قبلها إلا مفتوحاً حمل النصب والجرُّ عليه طرداً للباب ، ولم يمكن ذلك في الجمع .
- والثالث أنَّ نون التثنية مكسورة لما نبَّئنه ، فكان فتح ما قبل الياء تعديلاً .
- الرابع أنَّ حرف التثنية يدلُّ على معنى<sup>(٣)</sup> في الكلمة ، ففتح ما قبله كحرف<sup>(٤)</sup> التأنيث .

- (١) سُمِّي أبو البركات هذا الوجه ( الاشتراك في المعنى ) فقال : « إنها يشتركان في المعنى ، تقول : مررت بزيد ، فيكون في معنى : جزت زيدا » .
- (٢) وضح أبو البركات في أسرار العريضة هذا الوجه ، فقال ٥١ : « ... والرفع من الشفتين ، وكان النصب إلى الجرِّ أقرب من الرفع ، لأنَّ أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين . فلَمَّا أرادوا حمل النصب على أحدهما كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد » .
- (٣) قال أبو البركات في أسرار العريضة ٥٣ - وعبارته أوضح - : « إنَّ حرف التثنية لَمَّا زيد على الواحد للدلالة على التثنية أشبه تاء التأنيث التي تزداد على الواحد للدلالة على التأنيث . وتاء التأنيث يفتح ما قبلها ، فكذلك ما أشبهها ، وكانت التثنية أولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع » .
- (٤) في ح : كحروف .

## فصل

والأسماء المثناة والمجموعة معربة ، وحكي عن الزجّاج<sup>(١)</sup> أنّها مبنية ، وكلامه في المعاني يخالف هذا . والدليل على أنّها معربة / وجود حدّ المعرب ، / وهو اختلاف آخرها لاختلاف العامل ، وأنّها لم تشبه الحروف . ولا يُقال إنّها تضمّنت معنى واو العطف ، لأنّ تضمّن الاسم معنى الحرف لا يغيّر لفظه ك ( أين ) و ( خمسة عشر ) ، ولفظ التثنية غير لفظ الواحد ، بحيث لا يصحّ إظهار الواو فيه .

١٦م  
ح ١٥

## فصل

وحروف المدّ ههنا حروف إعراب عند سيبويه<sup>(٢)</sup> . واختلف أصحابه : فقال بعضهم : فيها إعراب مقدر . وقال آخرون : ليس<sup>(٣)</sup> فيها تقدير إعراب . وقال الأخفش والمازني والمبرد<sup>(٤)</sup> : ليست حروف إعراب ، بل دالة عليه . وقال الجرمي : انقلابها هو الإعراب . وقال قطرب والفراء : هي نفس الإعراب .

والدليل على مذهب<sup>(٥)</sup> سيبويه من خمسة أوجه :

أحدها أنّ حرف الإعراب ما إذا سقط يختلّ به معنى الكلمة ، وهذه الحروف كذلك ، ولو كانت إعراباً لم يختلّ معناها بسقوطه .

(١) الزجّاج : هو إبراهيم بن السريّ [ ت : ٣١١ هـ ] تلميذ المبرد ومؤدّب ابن المعتض ، كانت له مع ثعلب مناقشات ، وفي بغداد ولد ومات . الفهرست ٩٠ ، البغية ٤١١/١ .

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١٧/١ : « واعلم أنّك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منها حرف المدّ واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منون » .

(٣) في م : وليس .

(٤) بسط أبو البقاء العكبريّ أقوال النحاة وناقشها مناقشة مستفيضة في المسألة الثانية والعشرين من كتابه ( التبيين ) ص : ٢٠٣ - ٢٠٨ .

(٥) يميل أكثر النحاة إلى ترجيح رأي سيبويه . انظر أسرار العريضة ٥٢ ، والمرئجل ٦١ . ولأبي حيّان الأندلسيّ في ( ارتشاف الضرب ) ٢٦٤/١ - ٢٦٥ كلام مفصّل ذكر فيه آراء المغاربة في هذه المسألة .

والثاني أنّ هذه الحروف مزيدة في آخر الاسم ، فكانت حروف<sup>(١)</sup> إعراب كتاء التأنيث وألفه وحرف النسب .

والثالث أنّك لو سمّيت رجلاً بـ ( مسلمان ) ثمّ رَحَّمته ، حذفت منه الألف والنون . والنون ليست حرف إعراب عند الجميع ، فكانت الألف كالثناء في ( حارث ) .

والرابع أنّ العرب قالوا ( مذروان )<sup>(٢)</sup> و ( عقلته بشنايين )<sup>(٣)</sup> ، فصَحَّحوا الواو والياء كما صحَّحوها قبل التأنيث ، نحو ( شقاوة ) و ( عباية ) ولولا أنّها حروف إعراب لم تكن كذلك .

والخامس أنّ هذه الأسماء معربة ، والأصل في كلّ معرب أن يكون له حرف إعراب ، لأنّ الإعراب كالعرض المحتاج إلى محلّ ، والحرف<sup>(٤)</sup> محلّه .

وأما الأمثلة الخمسة فتعذر أن يكون لها حرف إعراب لما نبينته في باب الأفعال إن شاء الله تعالى .

وقد بيّنا في الأسماء الستّة بطلان مذهب الأخفش والجرمي والفرّاء ، وهو في معنى التثنية والجمع . ونزيده ههنا أنّ الياء ههنا لا تستحقّ الحركة ، إذ لو كان كذلك لانتقلت ألفاً ، كما في المقصور .

(١) سقط من م : فكانت حروف إعراب .

(٢) جاء في لسان العرب [ ذرا ] : « جاء فلان ينفض مذرويه ، إذا جاء باغياً يتهدّد .. المذروان أطراف الأليتين ليس لها واحد » .

(٣) جاء في لسان العرب [ ثنى ] : « وأما الثناء ممدود فعقال البعير ، وعقلت البعير بشنايين ، غير مهموز ... لأنّه لفظ جاء مثني ، لا يفرد واحده » .

(٤) في م : فالحرف .

ويُطَبَلُ مذهبَ الفراء أيضاً أنّ هذه الحروف تدلُّ على معانٍ ، لا تدلُّ عليها الحركات من التثنية والجمع . وإِنَّا دَلَّتْ على الإعراب تبعاً لأصلاً<sup>(١)</sup> .

فإن قيل : لو كانت حروف إعراب لم تقع تاء التأنيث قبلها في نحو ( شجرتان ) قيل : لَمَّا كانت هذه الحروف دالّة على الإعراب من وجه ، وحرف إعراب من وجه ، جاز وقوع تاء التأنيث قبلها من حيث هي دالّة على الإعراب ، لا من حيث هي حروف إعراب . وإِنَّا روعي ذلك لأنّ التأنيث<sup>(٢)</sup> معنى نحافظ عليه ، كما أنّ التثنية كذلك .

## فصل

واختلف النحويّون في زيادة النون في التثنية والجمع ، لماذا زيدت ؟

فذهب سيبويه وجمهور البصريّين<sup>(٣)</sup> أنّها عوض من الحركة والتنوين<sup>(٤)</sup> .

ومن البصريّين من قال : تكون عوضاً منها في نحو : ( رجلان ) ، ومن الحركة في نحو : ( الرجلان ) ، ومن التنوين<sup>(٥)</sup> في نحو : ( غلاما زيد )<sup>(٦)</sup> . ومنهم من<sup>(٧)</sup> قال :

(١) جاء في أسرار العربيّة ٥٢ : « وأما من ذهب إلى أنّها تدلُّ على الإعراب ، وليست بحروف إعراب ففساد ، لأنّه لا يخلو إمّا أن تدلُّ على الإعراب في الكلمة أو في غيرها . فإن كانت تدلُّ على الإعراب في الكلمة فلا بدّ من تقديره فيها ، فيرجع هذا القول إلى القول الأوّل وهو مذهب سيبويه . وإن كانت تدلُّ على إعراب في غير الكلمة فليس بصحيح لأنّه يؤدّي أن يكون التثنية والجمع مبنيّين ، وليس بمذهب لقائل هذا القول ، وإلى أن يكون إعراب الكلمة تركّ إعرابها ، وذلك محال » . وقول أبي البركات هذا تأييد للعكبري في ردّه على الأخفش والمبرد .

(٢) في م : لأنّ تاء التأنيث .

(٣) في م : النحويين . وللعكبري في كتابه التبيين ٢١١ - ٢١٤ بحث يشبه هذا البحث في المسألة الرابعة والعشرين .

(٤) عبارة سيبويه في الكتاب ١٨١ : « كأنّها عوض لما منع من الحركة والتنوين » .

(٥) جاء في أسرار العربيّة ٥٤ : « وأما كونها بدلاً من التنوين ففي نحو : رحيان وعصوان » .

(٦) سقط من ح : غلاما زيد .

(٧) سقطت من م من م .

هي بدل من الحركة في كل موضع . ومنهم من قال<sup>(١)</sup> : من التنوين في كل موضع<sup>(٢)</sup> .

وقال الفراء : فرّق بها بين التثنية وبين المنصوب المنون في الوقف<sup>(٣)</sup> .

والدلالة على الأول من وجهين :

أحدهما أنّ الاسم مستحقّ الحركة والتنوين ، وقد تعذّر في التثنية والجمع ،  
والتعويض منها ممكن ، والنون صالحة لذلك . ورأينا العرب أثبتتها فيهما ، ففهم أنّهم  
قصّدا التعويض<sup>(٤)</sup> رعاية للأصل . ومثل ذلك ثبوت النون في الأمثلة الخمسة عوضاً من  
الضمّ .

والوجه الثاني أنّ النون تثبت في النكرة المنصرفة ، وتسقط في الإضافة كما يسقط  
التنوين .

فأمّا ثبوتها مع الألف واللام ففيه وجهان :

أحدهما أنّ الاسم تثبت فيه النون قبل الألف واللام ، فلمّا دخلا لم يحذفاه لقوّته  
بحركته ، بخلاف الإضافة .

والثاني أنّها هناك بدلّ من الحركة وحدها ، وتعذّر أن يكون بدلاً من التنوين .  
وكلّ حرف دلّ على شيئين ، وتعذّر دلّالته على أحدهما وجب أن يبقى دالاً على

(١) القول التالي ساقط من م .

(٢) قال ابن الحشّاب في المرتجل ٦٥ ساخراً من هذا الرأي : « وفساد هذا التفصيل والتثليل ظاهر لمن أنس  
بمقاييس العريضة ، والقول هو الأوّل ( أي قول سيبويه ) ، لأنّه لا حاجة داعية إلى القول بهذا من  
اختلاف حكم الحرف . والذي يدلّ على كونها عوضاً من الحركة ثبوتها حيث تثبت الحركة ، وذلك في  
قولك : ( الرجلان والقائمون ) ، وعلى كونها عوضاً من التنوين حذفها حيث يحذف ، كقولك  
( صاحباً أخيك ، ومسلمو زيد ) » .

(٣) في ح : الموقف .

(٤) في م : العوض .

١٧م الآخر . وهذا كالفعل فإنه يدلُّ على / حدث وزمان ، ثمَّ إنَّ ( كان وأخواتها ) أفعال خلعت<sup>(١)</sup> دلالتها على الحدث ، وبقيت دلالتها على الزمان . وكذلك العوض عن شيئين إذا تعذَّر قيامه عن أحدهما بقي عوضاً عن الآخر . / ح ١٦

أما سقوطها مع الإضافة فن حيث هي بدلٌ من التنوين ومن الحركة . ولم يعكس فتحذف مع الألف واللام ، وثبتت في الإضافة لوجهين :

أحدهما أنَّ المضاف إليه عوض من التنوين في موضعه ، ولهذا كان من تمام المضاف . وثبوت التنوين يؤدي إلى الجمع بين العوض والمعوض ، وإلى قطع الأوَّل عن الثاني .

والوجه الثاني أنَّ النون لمَّا ثبتت مع الألف واللام بدلاً من الحركة وحدها أرادوا أن يبيِّنوا أنَّها بدلٌ<sup>(٢)</sup> من التنوين أيضاً ، فحذفوها مع الإضافة عوضاً من حذفها<sup>(٣)</sup> مع الألف واللام .

وأما ثبوتها في ( أجدان ) و ( أحران ) ففيه وجهان :

أحدهما ما تقدَّم في الألف واللام .

والثاني أنَّ الاسم مستحقٌّ للتنوين في الأصل<sup>(٤)</sup> . وإنَّنا سقط لشبهه بالفعل ، وبالتثنية بعد من الفعل فعاد إلى حقِّه .

(١) في م : حذفت .

(٢) في ح : بدلاً .

(٣) في م : ثبوتها .

(٤) في م : الوصل .

وأما ثبوتها في (عصوان) و (فتيان) ، فلأنَّ<sup>(١)</sup> الحركة ظهرت لَمَّا عاد الحرف<sup>(٢)</sup> إلى أصله<sup>(٣)</sup> .

وأما ثبوتها في (هذان) ففيه وجهان :

أحدهما أنها صيغة وضعت للتثنية ، لأنها تثنية ( هذا ) على التحقيق ، وقد بيَّنا علته في أول الباب ، وكذلك ( اللذان ) .

والثاني أنَّ ( هذان ) و ( اللذان ) بُنِيَا<sup>(٤)</sup> في الأفراد لشبههما بالحرف ، وبالتثنية زال ذلك ، إذ الحرف لا يثنى ، وإذا أعربا استحَقَّ الحركة والتنوين<sup>(٥)</sup> .

وذهب قوم إلى أنَّ النون فيها عوض من الحرف المحذوف<sup>(٦)</sup> ، وهما الألف في ( هذا ) والياء في ( الذي ) . فإن قيل : حرف المدُّ عندكم عوض من الحركة ، فكيف يعوّض منها النون أيضاً ؟ ففيه وجهان :

(١) في م : فإن .

(٢) سقط الحرف من ح .

(٣) جاء في المرجل ٦٥ : « فأما النونان في التثنية والجمع فعوض من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم في الأصل . ثمَّ صارتا بَعْدُ من خصائص التثنية ، ولهذا لحقت المثني من المبني ، وليس في واحده حركة ولا تنوين ، كقولك : ( هذان وهذين ، واللذان واللتان ) ولحقت مثني المقصور في قولك : ( عصوان وعصوين ) ولا حركة في واحده ، وما لا ينصرف في قولك : ( أحمدان ) ولا تنوين في واحده » .

(٤) في م : بنيتا .

(٥) جاء في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٣ : « وذهب آخرون إلى أنَّها ليست تثنية صناعية ، وإنما هي صيغة للتثنية ، كما صيغت ( اللذان واللتان ) للتثنية ، وليست النون عوضاً من الحركة ، ولا عوضاً من الحرف المحذوف ، وذلك أنَّ أسماء الإشارة لا تصحُّ تثنية شيء منها ، مِنْ قَبْلِ أَنَّ التثنية إنما تأتي في النكرات ، وأسماء الإشارة لا يصحُّ تنكيرها مجال ، فلا يصحُّ أن يثنى شيء منها . وهو الصواب » .

(٦) علل ابن يعيش هذا الحذف في شرح المفصل ، فقال ١٢٧/٣ : « وقال آخرون : إنَّ النون في ( هذان وهذين ) عوض من الألف الأصلية حين حذفت في التثنية لالتقاء الساكنين » .



أحدهما أنّ حروف المدّ ليست عوضاً من الحركة بل دالّة على الرفع الذي تدلُّ عليه الحركة ، والنون عوض من لفظ الحركة المستحقّة ، وبين لفظ الحركة واستحقاقها فرق بيّن . ألا ترى أنّك لو سمّيت امرأة بـ ( قَدَم ) لم تصرفها لتحرك أوسطها ، ولو سمّيتها بـ ( دار ) و ( فيل ) لصرفت بلا خلاف<sup>(١)</sup> ، وإن كانت الحركة مستحقّة ، لكنّها معدومة لفظاً .

والثاني أنّ حروف المدّ ضعفت نياتها عن الحركة ، إذ كانت حروف إعراب ، وأدلّة على التثنية والجمع ، فجبوا<sup>(٢)</sup> ضعف نياتها عنها بأن جعلوها عوضاً من الحركة من وجه ، وعوضاً من التنوين من وجه .

وأما مذهب الفراء فيبطل من أوجه<sup>(٣)</sup> :

أحدها أنّ الألف تثبت في الرفع خاصّة ، والعامل يميّز .

والثاني أنّه لو كان كما قال لم تثبت<sup>(٤)</sup> النون بعد الياء .

والثالث أنّها تثبت في الجمع ، ولا لبس هناك .

والرابع أنّ الألف واللام تمنع من الألف في نصب الواحد ، وتثبت في التثنية .

## فصل

وإنما كسرت النون في التثنية ، وفتحت في الجمع لأربعة أوجه :

(١) في م : لا خلاف .

(٢) في ح : مجر .

(٣) في م : وجوه .

(٤) في م : لتثبت .

أحدها أنّ تحريكها مضطر إليه لئلا يلتقي ساكنان ، والأصل فيها السكون ،  
والثنية قبل الجمع ، والأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر ، فكانت الثنية بها  
أولى ، وفتحت في الجمع لتخالف الثنية .

والثاني أنّ ما قبل حرف المدّ في الثنية مفتوح ، فجعلوا ما بعده مكسوراً تعديلاً ،  
وعكسوه في الجمع .

والثالث أنّ الثنية تكون بالألف في الرفع ، وهي أخفّ من الواو والياء ، فجعلوا  
الكسر مع الأخفّ ، والفتح مع الأثقل .

والرابع أنّهم لو فتحوها في الموضعين لوقع اللبس في بعض المواضع ، ألا ترى أنّك  
تقول : مررتُ بالمُصْطَفَيْنِ في الجمع بفتح ما قبل الياء وما بعدها ، فلو فعلت ذلك في  
الثنية<sup>(١)</sup> لالتبس<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وقد شدّ في الثنية شيئان : /

١٨م

أحدهما جعل المثني بالألف في كلّ حال ، وهي لغة قليلة<sup>(٣)</sup> .

(١) ذكر أبو البركات في أسرار العربية ٥٥ - ٥٦ وجهين من هذه الأوجه ، ووجهاً آخر لم يذكره أبو البقاء في اللباب ، فقال : « والوجه الثاني أنّ الثنية قبل الجمع ، والأصل في التقاء الساكنين الكسر ، فحرّكت نون الثنية بما وجب لها في الأصل ، وفتحت نون الجمع ، لأنّ الفتح أخفّ من الضمّ » .  
(٢) في ح : التبسا .

(٣) قال ابن عيش في شرح المفصل ١٢٨/٣ : « فأما قول صاحب الكتاب : ويجيء ذان فيهما في بعض اللغات ، فإنّ المراد بذلك أنّه يكون في حال الرفع والنصب والجرّ بالألف ، فتقول : جاءني ذان ، ورأيت ذان ، ومررت بذان . وليس ذلك ممّا يختص بأسماء الإشارة بل يكون في جميع الأسماء المثناة ، نحو قولك : جاءني الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان . وهي لغة لبني الحارث وبطون من ربيعة » .

والثاني فتح النون فيها ، وكسر النون في الجمع ، وهو قليل أيضاً ، وبابه الشعر<sup>(١)</sup> .

---

(١) لا يعد ابن يعيش في شرح المفصل ١٤١/٤ - ١٤٢ فتح نون المثني من ضائر الشعر ، لأن فتحها وكسرها في الوزن سواء ، بل يعد الفتح لغة بني أسد ، نقلها عنهم الفراء ، وأنشد البغداديون لمحمد بن ثور في صفة قطة :

على أخوذيين استقلت عشيّة  
فأهي إلحمة فتغيب  
وذكر ابن يعيش بضعة شواهد شفع بها رأيه .

## باب الجمع

الجمع الذي هو نظير التثنية يسمّى ( جمع السلامة ) و ( جمع التصحيح )<sup>(١)</sup> ، لأنه صحّ فيه لفظ الواحد بعينه ، و ( جمعاً على حدّ التثنية ) و ( جمعاً على هجائين ) .

وحده ما سلم فيه نظم الواحد و بناؤه ، فأما ( بنون ) فقال عبد القاهر<sup>(٢)</sup> رحمه الله : ليس بسالم لسقوط الهمزة منه . وقال غيره / : هو سالم ، وإنما سقطت الهمزة إذ كانت زائدة توصلًا إلى النطق بالساكن ، وقد استغني عنها . وأما ( أرضون ) فحرّكت راءها<sup>(٣)</sup> لما نبّئنه من بعد . فإن قلت : ف ( صنوان ) جمع ( صنو ) وقد سلم فيه لفظ<sup>(٤)</sup> الواحد ، وليس بجمع صحيح قيل : سلامته أمر اتّفاقي ، وإنما هو مكسر على ( فعْلان ) ، والتحقيق أنّ الكسرة في أوله وسكون ثانيه في الجمع غيرهما في الواحد ، لأنّ هذا الجمع قد يكون واحده على غير زنة ( فعْل ) ، نحو : غراب وغربان ، وقضيب وقضبان .

### فصل

وإنما اختصّ هذا الجمع بالأعلام لكثرتها فين يعقل ، واختصّ بالمدكّر منها ، لأنّ مسماه أفضل للمسميات<sup>(٥)</sup> . وجمع السلامة لمّا<sup>(٦)</sup> صين عن التغيير كان ذلك فضيلة له ،

(١) في م : الصحيح .

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، أبو بكر [ ت : ٤٧١ هـ ] كان - إلى شهرته بوضع أصول البلاغة - من أئمة اللغة والنحو . سير أعلام النبلاء ٤٣٢/١٨ ، دول الإسلام ٢٤٣/٢ ، البغية ١٠٦/٢ .

(٣) في م : واوها بنينه .

(٤) في م : نظم .

(٥) جاء في المرتجل ٦٣ : « هذا الجمع في الأغلب إنّما يكون للمذكّرين العاقلين تمييزاً لهم وتفضيلاً ، لئلاّ تبذل أسماؤهم وتنتهك بالتكسير . وإن كسرت في بعض الاستعمال فلأنّها أسماء كغيرها ممّا كثر » .

(٦) سقطت لمّا من م .

ومطابقة اللفظ للمعنى مستحسنة<sup>(١)</sup>. فأما صفات من يعقل فجمعت جمع السلامة لوجهين :

أحدها أنها جارية على أفعالها<sup>(٢)</sup> ، فكما تقول : ( يسهون ) تقول ( مسهون ) .

والثاني أن هذه الصفات لمَّا اختصَّت بالعقلاء خصَّت بأفضل الجموع ، وأما قوله تعالى : ﴿ رأيتهم لي ساجدين ﴾<sup>(٣)</sup> فإنه لمَّا وصفها بالسجود الذي هو من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل<sup>(٤)</sup> . وكذلك قوله : ﴿ قالتا أتينا طائعين ﴾<sup>(٥)</sup> ، وإنما تُنِّي ( قالتا ) وجمِع ( طائعين ) لثلاثة أوجه :

أحدها أن السموت والأرض جمع في المعنى فجاء بالحال على ذلك .

والثاني أن المراد ( أتينا ومن فيها طائعين ) وغلب المذكر<sup>(٦)</sup> .

والثالث أن المراد ( أهل السموات والأرض ) .

وأما ( العشرون ) وإلى ( التسعين ) فجمِع جمع السلامة لوقوعه<sup>(٧)</sup> على من يعقل وما لا يعقل ، وغلب فيه من يعقل<sup>(٨)</sup> . وليس بجمع ( عشر ) على التحقيق ، لأنَّ العشر من أظماء الإبل ، وهذا العدد لا يخصُّ الأظماء ، وإنما هو لفظ مرتجل للعدد .

(١) في م : مستحسن .

(٢) في م : على أفعال .

(٣) ﴿ إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إنني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾ [ يوسف : ٤ ] .

(٤) سقط من م : أجراها مجرى من يعقل .

(٥) ﴿ ثمَّ استوى إلى السماء وهي دخان ، فقال لها وللأرض : اتئيا طوعاً أو كرهاً قالتا : أتينا طائعين ﴾ [ فصلت : ١١ ] .

(٦) سقط من ح : وغلب المذكر .

(٧) في م : لوقوعها .

(٨) جاء في أسرار العريضة ٥٧ : « غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يغلب المذكر على المؤنث في نحو : أخواك هند وزيد » .

وأما ( قَلَّة )<sup>(١)</sup> و ( بَرَّة )<sup>(٢)</sup> فجمعت جمع السلامة جبراً لها من الوهن الداخل عليها بحذف لاماتها ، وهذه علّة مجوّزة لا موجبة<sup>(٣)</sup> . ألا ترى أنّهم لم يقولوا في ( دم ) ( دمون ) وغيرَوا بعضها ، نحو كسر السين من ( سنين ) تنبيهاً على أنّ ذلك ليس بأصل فيها .

وأما ( أرضون ) فجمعوها جمع السلامة جبراً لما دخلها من حذف تاء التانيث الراجعة في التصغير ، وفتحوا الراء لوجهين :  
أحدهما التنبيه<sup>(٤)</sup> على مخالفة الأصل .

والثاني أنّها الفتحة التي تستحقّها في جمعها الأصليّ ، وهو ( أرضات ) . وهذه العلّة استحسانية لا موجبة ، فعند ذلك لا تنتقض ( بشمس ) و ( قدر ) ونحوها<sup>(٥)</sup> .

وأما ( عليّون ) فقيل : إنّ جمع ( عليّ )<sup>(٦)</sup> وهو الملك . وقيل : اسم<sup>(٧)</sup> مكان مرتجل كعشرين .

(١) القلّة والجمع قِلون وقُلون وقلات : عودان يلعب بها الصبيان .

(٢) البرّة وجمعها برى وبرات وبرين وبرين : كلّ حلقة من سوار وقرط وخلخال .

(٣) علل ابن الخشاب شيخ العكبريّ جمع هذه الألفاظ جمع السلامة على نحو جمّع بين التعويض والتشريف ، فقال في المرتجل : « وكذا الأسماء المؤنّثات المحذوفات اللامات ، كبرّة وثنة وقلّة وسنة ... جبروا هذه الأسماء لَمّا لزمها الحذف ، بأن جمعوها جمع أشرف الأسماء فصحّحوها . فإنّ كُسّر شيء منها مع ذلك أعني التصحيح ، كالبريّ في جمع برة ، فلأنّ التكسير بابها . »

(٤) في م : التنبيه .

(٥) في أسرار العربية ٥٨ - ٥٩ ناقش أبو البركات جمع أرض وسنة مناقشة دقيقة .

(٦) في م : أعلى .

(٧) في م : وقيل هو اسم مكان ، وهو وجه سائغ .

وأما ( قَسْرِين )<sup>(١)</sup> و ( يَبْرِين )<sup>(٢)</sup> فمن العرب من يُجْرِيه مُجْرَى عَشْرِينَ ،  
ومنهم من يجعله بالياء في كلِّ حال ، ويجعل النون حرف الإعراب .

وأما ( الذين ) فصيغة مُرْتَجَلَةٌ للجمع في كلِّ حال<sup>(٣)</sup> . ومن العرب من يجعلها  
بالواو في الرفع ، وبالياء في الجرِّ والنصب<sup>(٤)</sup> ، وهي مرتجلة أيضاً مَبْنِيَّةٌ<sup>(٥)</sup> .

وقد جاء في الشعر كسرُ نون الجمع لالتقاء الساكنين<sup>(٦)</sup> ، كما جاء فتح نون  
التثنية<sup>(٧)</sup> .

(١) قَسْرِين : بلدة من أعمال حمص أخذ اسمها من قول العرب قَسْرِيَّ أَي : مُسَّر . ذكرها ياقوت في معجم  
البلدان [ قَسْرِين ] وذكر في إعرابها وجهين : أن تجعلها بالياء في كلِّ حال ، وأن تلحقها بجمع السلامة  
فترفعها بالواو .

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان [ أبرين - يبرين ] : « اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بمحذاء  
الإحساء من بني سعد بالبحرين . وهو واحد على بناء الجمع ، حكاه كحكه في الرفع بالواو وفي النصب  
والجرِّ بالياء . ورُبَّما أعرَبوا نونه ، وجعلوه بالياء على كلِّ حال » ، ولابن جنِّي في اشتقاق الكلمة كلام  
مفصَّل يحسن الرجوع إليه في معجم البلدان [ أبرين ] .

(٣) سقط السطر السابق كلّه من م .

(٤) جاء في ارتشاف الضرب ٥٢٦/٨ : « وإعراب ( الذين ) مشهور في لغة طيء ، قاله ابن مالك ، وذكر  
بعضهم أنّها لغة هذيل ، وبعضهم أنّها لغة عقيل ، نقلها عنهم أبو زيد في نوادره ، فتقول : ( أَلْدُون )  
رفعاً ، و ( أَلْدِين ) نصياً وجرّاً » .

(٥) سقطت مبنية من م .

(٦) ذكر ابن يعيش في شرح المفصَّل بضعة شواهد على كسر نون الجمع السالم ، منها قول الفرزدق في رثاء  
ولد الحجاج وأخيه :

ماسدٌ حيٌّ ولا ميت مسدّهما      مثل الخلائف من بعبد النبيين

وقال ١٢/٨ - ١٤ : « فهذا جمع بني على الصّحة ، وإنَّما كسرت نون الجمع ضرورة » .

(٧) قال ابن يعيش ١٤١/٤ - ١٤٣ : « من العرب من يفتح نون التثنية في حال الجرِّ والنصب ... وقد  
فتحها بعضهم في موضع الرفع . أنشد أبو زيد في نوادره :

أعرف منها الجيد والعيناننا      ومنخرين أشهباً ظياننا

وقد حكى عن بعضهم أنّه ضمَّ النون في التثنية نحو : ( الزيدانُ ) و ( العمرانُ ) ، هذا من الشذوذ » .

## باب جمع التأنيث

إنما زيد في الواحد هنا الحرف دون الحركة لما ذكرنا في التثنية ، وزيد حرفان ، لأنَّ فيه معنيين : التأنيثَ والجمع ، وهما فرعان ، فاحتاجا إلى زيادتين . وليس كذلك التثنية والجمع ، لأنَّه معنى واحد . / م ١٩

### فصل

وإنما اختيرت الألف دون الواو والياء لحفَّتْها ، وثقل التأنيث<sup>(١)</sup> والجمع ووقوع ذلك فين يعقل وما لا يعقل . واختيرت التاء معها لوجهين :

أحدهما أنَّها تشبه الواو<sup>(٢)</sup> التي هي أخت الألف .

والثاني أنَّها تدلُّ على التأنيث . وكلا الحرفين دالٌّ على كلا المعنيين<sup>(٣)</sup> من غير تفرع . وقال قوم : الألف تدلُّ على الجمع ، والتاء على التأنيث ، وعكس هذا قوم . والجمهور على الأول ، وهو أصحُّ لوجهين :

أحدهما أنَّك لو حذفْتَ الألف لم تدلَّ التاء على الجمع ، ولا على التأنيث مقترناً بالجمع ، وكذلك لو حذفْتَ التاء<sup>(٤)</sup> .

والثاني أنَّ التأنيث والجمع زيادتان ملتبستان<sup>(٥)</sup> متصّلتان ، فكان الدالُّ عليهما

(١) في م : التأنيث الجمع .

(٢) قال أبو البركات في أسرار العربيَّة ٦٠ : « فزادوا التاء بدلاً من الواو ، لأنَّها تبدل منها كثيراً ، نحو : تراث ، وتجاه ، وتهمة ، وتحفة ، وتكلة » ، وهو يعني أنَّها في الأصل : وراث ووجاه ... إلخ .

(٣) في ح : كلي المعنيين من غير توزيع .

(٤) في ح : الألف .

(٥) في م : ملبسان .



حرفين ملتبسين<sup>(١)</sup> من غير / تفرّيع ؛ ألا ترى أنّ علامة النسب حرفان ، وهو معنى واحد ، فكون العلامة هنا حرفين أوّلى .

## فصل

وإنما حمل المنصوب هنا<sup>(٢)</sup> على المجرور لوجهين :

أحدهما أنّه جمع تصحيح ، فَحْمِلَ النصب فيه على الجرّ كجمع المذكر ، لأنّ المؤنث فرع على المذكر ، والفروع تُحْمَلُ على الأصول . فلو جعل النصب أصلاً لكان الفرع أوسع من أصله ، وهذا استحسان من العرب ، لأنّ النصب<sup>(٣)</sup> متعذّر .

والوجه الثاني أنّ المؤنث بالتاء في الواحد تُقَلِّبُ تاءه هاء في الوقف ، ولا يمكن ذلك في الجمع . فكما غيّر في الواحد غيّر في الجمع ، فحمل النصب على غيره ، إذ كان تغييراً ، والتغيير يُؤنِسُ بالتغيير<sup>(٤)</sup> .

## فصل

وكسرتّه في النصب إعراب . وقال الأخفش : بناء ، وهذا ضعيف ، إذ لا علّة توجب البناء . ولو صحّ ما قال لكان فتح المجرور فيما لا ينصرف والثنية والجمع في النصب بناء .

(١) في م : مكتسين .

(٢) سقطت هنا من م .

(٣) في ح : لأنّ النصب متعذّر .

(٤) الوجه الثاني دون الأوّل ، إذ يمكن الاعتراض عليه ، فيقال : إنّ التغيير - وإن كان يؤنس بالتغيير - لا يقوم حجّة ههنا ، لأنّ قلب تاء الواحدة هاء في الوقف يعني إظهار حركة ما قبل الهاء ، وهي الفتحة في كلّ حال . تقول : هذه شجره ، وغرست شجره ، ومررت بشجره ، فكأنك حملت الرفع والجرّ على النصب ، ولم تحمل النصب على الجر . ولضعف هذا الوجه أغفله أكثر النحاة ، ولم تذكره الكتب المعنيّة بهذه المسألة ، واكتفت بالوجه الأوّل . انظر أسرار العربيّة ٦٢ ، والمرتلج ٧١ ، وشرح المقنّمة المحسّبة لابن بابشاذ ١٠٩/١ وغيرها .

## فصل

والتنوين الداخِل هذا الجمع ليس تنوين الصرف .

وقال الربعيُّ : هو تنوين الصرف<sup>(١)</sup> . وما قاله ضعيفٌ بدليل ثبوته فيما لا ينصرف ، كقوله تعالى : ﴿ أَفْضَمُ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقولهم : ( هذه عرفاتٌ مباركاً فيها )<sup>(٣)</sup> ، فنصبُ الحال عنها يدلُّ على أنها معرفة ، وهي مؤنثة . وإنما هذا التنوين نظير النون في ( مسلمون ) ، إذ كان هذا الجمع فرعاً على ذلك الجمع .

وقيل : التنوينُ هنا عوضٌ مما مَنَعَ<sup>(٤)</sup> هذا الاسم من الفتحة في النصب كما عَوَّضَتْ النون<sup>(٥)</sup> من الحركة في التثنية والجمع . ولمَّا كان العَوَّضُ منه<sup>(٦)</sup> حركة واحدة جعلت هذه النون كتنوين الصرف في أنها لا تثبتُ وقفاً وخطاً ، ولا مع الألف واللام .

## فصل

وإنما حذف التاء<sup>(٧)</sup> الأولى في نحو ( مسلمات ) لوجهين :  
أحدهما أنَّ الغرض منها التأنيث ، وقد حصل بتاء الجمع .

(١) أنكر ابن الخشاب في المرتجل ٧١ أن يكون هذا التنوين للصرف ، وذهب إلى أنه كنون الجمع في المذكَّر السالم ، فقال : « والتاء حرف الإعراب ، فإذا رفعت هنا الجمع ضممتها ، وألحقها تنويناً يكون بإزاء النون في مسلمين ، لأنه علامة للصرف في قول الجمهور » .

(٢) ﴿ فَإِذَا أَفْضَمَ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ [ سورة البقرة : ١٩٨ ] .

(٣) جاء في لسان العرب [ عرف ] : « عرفاتٌ مصروفة . والدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفات مباركاً فيها » .

(٤) في م : مما منع الاسم .

(٥) في ح : في النون .

(٦) في م : سقطت من العبارة منه .

(٧) سقطت التاء من ح . ويعني العكبري بالتاء الأولى تاء التأنيث في المفرد كتاء مسلمة .

والثاني أن تاء التأنيث لم تقع حشواً ، ولهذا لم تثبت في النسب ، فلا يُقال :  
( بصرتي ) . وقيل : امتناعها في النسب لثلاثاً يقال ( بصرتية ) فتجتمع علامتان .

وإنما كان حذف الأولى أولى لوجهين :

أحدهما أن التثنية تدلُّ على التأنيث والجمع مع الألف ، فلو حذفت لبطلت دلالة  
الجمع<sup>(١)</sup> .

والثاني أن الأولى<sup>(٢)</sup> حشو .

### فصل

وإنما لم تحذف ألف<sup>(٣)</sup> التأنيث في الجمع كما حذفت التاء لوجهين :

أحدهما أنها لو حذفت لالتبس ذلك الجمع بجمع ليس في واحده علامة ، أو بما  
علامته تاء<sup>(٤)</sup> .

والثاني أن الألف لما أُبدلتُ حرفاً آخر لم تكن جمعاً بين علامتين .

### فصل

وإنما قلبت ( ياء ) لا واواً لثلاثة أوجه :

أحدها أنها في الواحد تمال إلى الياء .

(١) جاء في أسرار العريضة ٦١ : « فإن قيل : فلم كان حذف التاء الأولى أولى ؟ قيل : لأنها تدلُّ على التأنيث فقط ، والثانية تدلُّ على الجمع والتأنيث . فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الأولى أولى » .

(٢) في م : الأول .

(٣) جاء في أسرار العريضة ٦١ : « فإن قيل : فلم لم يحذفوا الألف في جمع ( حبلى ) كما حذفوا التاء فيقولوا ( حبلات ) كما قالوا مسلمات ؟ قيل : لأن الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة » .

(٤) في م ياء .

والثاني أنّ الياء أشبه بالألف منها بالواو لقربها منها وخفّتها وخفائها .  
والثالث أنّهم قد أنّثوا بالياء ، نحو : أنت تقومين ، وبالكسرة التي هي أخت  
الياء ، نحو : ضربت وأنت .

### فصل

وإنّا قلبت همزة التّأنيث ( واوا ) <sup>(١)</sup> لأنّها تشبه الألف ، إذ هي من مخرجها ،  
وتخفّف / إليها ، وتصوّر في الخطّ ألفاً . فلو بقيت لتوالى في التقدير ثلاث <sup>(٢)</sup> ألفات ،  
ولو حذفنا لحذفت ألف أخرى لالتقائهما .

٢٠م

### فصل <sup>(٣)</sup>

وإنّا قلبت ( واوا ) لا ياءً لثلاثة أوجه :

أحدهما أنّ الهمزة تشبه الواو في النقل ، ومقابلتها في مخرجها ، ولهذا أبدلت منها  
في <sup>(٤)</sup> ( وُقِّت ) و ( وجوه ) فأبدلت الواو منها تعويضاً .

والثاني أنّها لو أبدلت ياءً - والياء أشبه بالألف - لم يحصل الغرض من إبدالها ، لأنّ  
الياء كالألف .

والثالث أنّهم فرّقوا بذلك بين جمع المقصور والممدود .

### فصل

ولم <sup>(٥)</sup> تجمع الصفات بالألف والتاء نحو ( حمراء ) و ( صفراء ) لأنّ هذا الجمع فرع

(١) في نحو صحراء وصحراوات .

(٢) وهذه الألفات الثلاث : ألف صحراء ، وهمزتها ، وألف الجمع .

(٣) سقط فصل من ح .

(٤) سقطت في من ح .

(٥) في ح : ولا تجمع .

على جمع المذكر . ولمّا لم يقولوا (أحرون ) و (أصفرون ) في المذكر لم يقولوا ( حراوات ) . والعلّة في ذلك أنّ الصفة مشتقة من الفعل ، ففيها ضرب من الثقل ، ولهذا كانت إحدى علل منع الصرف . والجمع والتأنيث ثقلان فتزداد ثقلاً . فأما قوله عليه الصلاة والسلام : « ليس في الخضراوات (١) زكاة » (٢) فإنّه جعل كالاسم ، إذ كان صفة غالبية ، لا يذكر معها الموصوف (٣) ، ( كالأبطح ) و ( الأبرق ) (٤) .

## فصل

إذا سميت مذكراً بمؤنث بالتاء ، نحو ( طلحة ) جمعته بالألف والتاء ، ولا يجوز  
 ح ١٩ بالواو والنون . /

وقال الكوفيون : تسكن عينه ، وتحذف تاءه ، ويجمع بالواو والنون ، فيقال في  
 ( طلحة ) ( طلحون ) .

وقال ابن كيسان (٥) كذلك إلاّ أنّه فتح العين (٦) .

(١) في م حراوات .

(٢) جاء في سنن الترمذي ج ٢ باب الزكاة ١٣ : « روى الترمذي بسنده عن معاذ أنّه كتب إلى النبي ﷺ يسأله عن الخضراوات ، وهي البقول ، فقال : ليس فيها شيء . قال أبو عيسى : إسناد هذا الحديث ليس بصحيح ، وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء ، وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي ﷺ مرسلأ ، والعمل على هنا عند أهل العلم أنّه ليس في الخضراوات صدقة . وانظر شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١١٢/١ . فإنّ نصّ الحديث فيها : ليس في الخضراوات صدقة .

(٣) جاء في ارتشاف الضرب ٢٧٢/١ : « فإن سمي بسكري وحمراء مؤنث جاز أن تجمعها بالألف والتاء ، إذ قد انتقلا إلى الاسمية حقيقة » .

(٤) الأبطح : مسيل واسع ذو رمل وحصى . والأبرق : أرض غليظة ذات طين ورمل وحجارة .

(٥) ابن كيسان : أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان [ ت : ٢٩٩ هـ ] عالم نحويّ أديب ، درس النحو على مذهبي البصرة والكوفة ، وأخذ عن المبرد وثعلب . البغية ١٨/١ ، معجم الأدباء ١٣٧/١٧ .

(٦) جاء في الإنصاف ٤١/١ : « وأمّا ابن كيسان فاحتجّ على ذلك بأن قال : وإنّا جؤزنا جمعه بالواو والنون ، وذلك لأنّ التاء تسقط في الطلحات ، فإذا سقطت التاء ، وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون ، كقولهم : ( أرض ) و ( أرضون ) . وكما حرّكت العين من أرضون بالفتح حملاً على =

والدليل على فساد مذهبهم أنّ العرب جمعته بالألف والتاء ، فقالوا<sup>(١)</sup> : [ من الخفيف ]

٣- ..... طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ ... ..

لأنّ هذا<sup>(٢)</sup> الاسم مؤنث بالتاء ، وهي من خصائص التأنيث ، والواو من خصائص المذكر ، فلم يجمع بينهما .

فأمّا المؤنث بالألف والهمزة فيجمع بالواو والنون إذا سُمِّي به ، فيقال : ( سكرآون )<sup>(٣)</sup> و ( حمرآون )<sup>(٤)</sup> ، لأنّ الألف صيغت مع الكلمة من أوّل أمرها ، وثبتت في التكسير ، نحو ( سكرارى ) ، وقلبت في الجمع ، نحو ( سعديات ) ، فصارت كالحرف الأصلي .

وأما التاء ففي حكم المنفصل ، ولهذا قالوا : تحذف في هذا الجمع ، فإن قيل<sup>(٥)</sup> : للمسمى مذكّر ، وعلامة التأنيث تحذف ههنا ، فلم يبق مانع من هذا الجمع قيل : العبرة في هذا الجمع باللفظ ، وهو مؤنث ، والتاء<sup>(٦)</sup> وإن حذفت فهي مقدّرة . ألا ترى أنّك

---

= ( أَرْضَات ) فكذلك حرّكت العين من ( الطلحون ) حلاً على ( الطلحَات ) ، لأنهم يجمعون ما كان على ( فَعَلَةٌ من الأسماء دون الصفات على ( فَعَلَات ) » .

(١) ( طلحة الطلحات ) جزء من بيت لعبد الله بن قيس الرقيات في رثاء طلحة بن عبد الله ، ونصّ البيت :

رحم الله أعظماً دفنوهها بسجستان طلحة الطلحات

كذا روي في الإنصاف ٤١/١ ، وشرح المفصل ٤٧/١ ، ومع الهوامع ١٢٧/٢ ، وروي ( نظر الله ) في المقتضب ١٨٨٢ . وطلحة هذا صحابي كريم ، يعدّ من أجواد العرب ويلقب طلحة الجود ، وطلحة الفياض . وقد فصل ابن يعيش القول في سبب تسمية طلحة الطلحات ٤٧/١ - ٤٨ .

(٢) في م لأنّ الاسم مجذوف هذا .

(٣) في م : سكرآون .

(٤) في م : حمرآون .

(٥) في م : قلت .

(٦) في م : وفي التاء .

لوسميت مؤنثاً بذكر لجاز ، ولم يستحل المعنى ، وكذا لوسميت مذكراً بمؤنث جاز ، ولم تقل : هذا جمع بين الضدين<sup>(١)</sup> ، فعلم أن تذكير المعنى لا يمنع من تأنيث اللفظ . وأما تحريك العين فضعيف جداً ، لأن ذلك من خصائص الجمع بالألف والتاء<sup>(٢)</sup> .

---

(١) في م : ضدّين .

(٢) ناقش أبو البركات في الإنصاف ٤٠/١ هذه المسألة مناقشة وافية . وللعكبري في التبيين ٢١٩ مثل هذا العرض المفصل في المسألة السادسة والعشرين .

## باب ذكر الأسماء المرفوعة

إنَّا بدئنا بالأسماء لوجهين :

أحدهما أنَّها أصول الأفعال .

والثاني أنَّ إعرابها أصل لإعراب الأفعال .

وإنَّا بدئنا بالمرفوع ، لأنَّ الجملة المفيدة تتمُّ بالمرفوع ولا منصوب معه ولا مجرور ،  
ولا تجد منصوباً ولا مجروراً إلاَّ ومعه مرفوع لفظاً أو تقديرأ .

### فصل

وإنَّا بدأنا من <sup>(١)</sup> بدأ بالمتبدأ قبل الفاعل لوجهين :

أحدهما أنَّه اسم تُصدَّرُ الجملةُ به ، والفاعل يتأخَّر عن الصدر <sup>(٢)</sup> .

والثاني أنَّ المتبدأ لا يبطل كونه <sup>(٣)</sup> مبتدأ بتأخيره ، والفاعل إذا تقدَّم على الفعل  
صار مبتدأ ، لا غير .

### فصل

والمبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً ، المُسندُ إليه خبراً أو  
ما يسدُّ مسدَّه . وفيه احتراز من قولك : إنَّ زيداً خرج خرجت ، فإنَّ ( زيداً ) مجرد  
من العوامل لفظاً لا <sup>(٤)</sup> تقديرأ ، إذ التقدير : إنَّ خرج زيد ، فهو فاعل .

(١) سقط مَنْ بدأ مِنْ ح .

(٢) فِي ح : عن المصدر .

(٣) فِي ح : لا يبطل مبتدأ .

(٤) فِي م : وتقديراً .



وإنما وجب أن يكون اسماً ، لأنه مخبر عنه ، ولا يصح الإخبار عن غير<sup>(١)</sup> الاسم .  
 وأما قولهم : ( تسمع بالمعيدي خير / من أن تراه )<sup>(٢)</sup> فتقديره : أن تسمع ، فلم يخبر عن  
 الفعل إذن<sup>(٣)</sup> . وإنما شرط فيه التجرد من العامل اللفظي ، لأن العامل اللفظي إذا  
 تقدّم عليه عمل فيه ينسب<sup>(٤)</sup> إليه ، أكان فاعلاً أو ماأشبهه . وأما قولهم : بحسبك قول  
 السوء<sup>(٥)</sup> ، فالباء زائدة ، وقد عملت في لفظ الاسم ، والموضع مرفوع ، وشرط فيه  
 الإسناد لتحصل الفائدة .

وقد قال النحويون : المبتدأ معتمد البيان ، والخبر معتمد الفائدة<sup>(٦)</sup> ، ومن ههنا  
 شرط في المبتدأ أن يكون معرفة أو قريباً منها ليفيد الإخبار عنه ، إذ الخبر عمّا  
 لا يعرف غير مفيد . وقد جاءت نكرات أفاد الإخبار عنها ، وسراها إن شاء الله  
 تعالى .

## فصل

واختلفوا في العامل في المبتدأ على خمسة أقوال<sup>(٧)</sup> :

أحدّها أنّه الابتداء ، وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً ، وهذا هو القول المحقّق ،  
 وإليه ذهب جمهور البصريين .

- 
- (١) في م : غير الأسماء .  
 (٢) قال الميداني في جمع الأمثال ١/٢٢٧ : « يروى : لأن تسمع بالمعيدي خير ، و : أن تسمع ، ويروى :  
 تسمع بالمعيدي لأن تراه . يضرب لمن خبره خير من مرآه » . وذكره سيبويه ٤/٤٤ في معرض الحديث  
 عن التصغير . وقد ذكر هذا المثل في ص ٤٣ من هذا الكتاب مع الشاهد الثالث .  
 (٣) في ح : إذ .  
 (٤) كذا في م و ح ، ولعلّ أصل العبارة : ونسب إليه العمل .  
 (٥) جاء في كتاب سيبويه ٢/٩٣ : « بحسبك قول السوء ، كأنك قلت : حسبك قول السوء » .  
 (٦) سقطت المجلتان السابقتان من ح .  
 (٧) ذكر العكبري هذه المسألة في كتابه ( التبيين ) ٢٢٤ - ٢٢٨ ووردت في الإنصاف ١/٤٤ .

والقول الثاني أنّ العامل فيه تجرّده عن العوامل اللفظيّة ، وإسناد الخبر إليه ،  
روي عن المبرد وغيره<sup>(١)</sup> .

والثالث أنّ العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار ، روي عن الزجاج<sup>(٢)</sup> .  
والرابع أنّ العامل فيه الخبر .

والخامس أنّ العامل فيه العائد من الخبر . والقولان الأخيران<sup>(٣)</sup> مذهب  
الكوفيّين<sup>(٤)</sup> .

والدليل على أنّ العامل فيه أوّليته واقتضائه ثانياً من وجهين :  
أحدهما أنّ هذه الصفة مختصة بالاسم ، والمختصّ من الألفاظ<sup>(٥)</sup> عامل ، فكذلك من  
المعاني .

والثاني أنّ المبتدأ معمول ، ولا بدّ له من عامل ، ولا يجوز أن يعمل في نفسه ،  
لامتناع كون معمول عاملاً في نفسه ، كما يمتنع أن يكون الشيء علّة لنفسه . ولا يجوز  
أن يكون تعرّيه من العوامل اللفظيّة عاملاً ، لأنّ ذلك عدم العامل ، وعدم العامل  
لا يكون عاملاً .

ح ٢٠ فإن قيل : العدم يكون أمانة / لا علّة قيل : الأمانة يستدلّ بها على أنّ تمّ عاملاً  
غيرها ، وقد اتفقوا على أنّه لا عامل يستدلّ عليه بالعدم .

(١) جاء في مقتضب المبرد ٤٩/٢ : « فزيد مرفوع بالابتداء ، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ » . ومن القائلين

بقول المبرد الزمخشري . انظر شرح المفصل ٨٤/١ .

(٢) انظر رأي الزجاج في شرح المفصل ٨٥/١ .

(٣) سقطت الأخيران من ح .

(٤) جاء في الإنصاف ٤٩/١ : نسب القولان الرابع والخامس إلى الفرّاء .

(٥) في م : من الأفعال .

فإن قيل : التعرّي من العوامل ليس هو العامل ، بل صلاحية الاسم للعوامل اللفظية هو العامل قيل : هذا يرجع إلى المذهب الأول . ولا يجوز أن يكون إسناد الخبر عاملاً لأنّ الإسناد يكون بعد المبتدأ ، ومن شرط العامل أن يتقدّم على المعمول لفظاً أو تقديراً .

ولا يجوز أن يكون العامل ما في النفس من معنى الخبر لوجهين :

أحدهما أنّ تصوّر معنى الابتداء سابق على تصوّر معنى الخبر ، والسابق أولى أن يكون عاملاً .

والثاني أنّ رتبة الخبر بعد المبتدأ ، ورتبة العامل قبل المعمول ، فيتنافيان .

والثالث أنّ<sup>(١)</sup> الخبر قد يكون فعلاً ، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً .

والرابع أنّ الخبر يكون من الموصول والصلة ، فلو عمل لعملت الصلة فيما قبلها .

والخامس أنّ<sup>(٢)</sup> الخبر كالصفة<sup>(٣)</sup> ، وكما لا تعمل الصفة في الموصوف ، كذلك الخبر .

والسادس أنّ ( إنّ ) و ( كان ) إذا دخلا على المبتدأ أزالا<sup>(٤)</sup> الرفع ، والخبر لفظي ، والعامل اللفظي لا يبطل العامل اللفظي .

ولا يجوز أن يكون الضمير العائد عاملاً لوجهين :

أحدهما أنّ المضمرة فرع المظهر ، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى .

والثاني أنّ الضمير قد يكون في الصلة ، فلو عمل لعمل في الموصول .

وإذا بطلت هذه الأقوال تعيّن القول الأول .

(١) سقطت أنّ من ح .

(٢) سقطت أنّ من ح .

(٣) في م : كالصلة .

(٤) في م : زال .

## فصل

وأما عامل الخبر ففيه خمسة أقوال :

أحدُها الابتداء ، وهو قول ابن السراج<sup>(١)</sup> ، لأنه عمل في المبتدأ ، فعمل في الخبر<sup>(٢)</sup> ، ك ( كان ) و ( ظننت ) و ( إن )<sup>(٣)</sup>

والقول الثاني أن المبتدأ / هو العامل في الخبر ، وهو قول أبي عليّ ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما أن المبتدأ كالخبر في الجمود ، والجامد لا يعمل<sup>(٤)</sup> .

والثاني أن المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظي ، لأنه لفظي أيضاً ، ومن مذهبه أن العامل اللفظي<sup>(٥)</sup> لا يعمل في المبتدأ والخبر .

والقول الثالث أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان<sup>(٦)</sup> في الخبر<sup>(٧)</sup> . وقد بينّا أن المبتدأ

---

(١) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السريّ [ ت : ٣١٦ هـ ] تلميذ المبرد وشيخ الزجاجي والسيرافي وغيرها . عرف بمجده الذكاء ، وألّف في اللفنة والنحو والقراءات . وأشهر مؤلفاته ( الأصول في النحو ) . إشارة التعيين في مراتب النحاة واللغويين ٣١٣ ، البغية ١٠٩٨ .

(٢) فعمل الرفع في ح .

(٣) نسب هذا القول في أسرار العريّة ٧٦ إلى البصريّين ، ولم يقصر على ابن السراج .

(٤) نسب أبو البركات في أسرار العريّة ٧٦ هذا القول إلى الكوفيّين .

(٥) سقطت لا من ح .

(٦) في م : معملان .

(٧) نسب أبو البركات في أسرار العريّة هذا القول إلى سيبويه ص ٧٦ . وفي شرح المفصل ما يخالف هذه النسبة . قال ابن يعيش ٨٥/١ : « إنه يرتفع بالابتداء وحده ، وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب . ألا ترى إلى قوله : وكونها مجردين للإسناد هو رافعها » .

لا يصلح للعمل ، فلا يصلح له مع غيره <sup>(١)</sup> . وأمّا العامل في الشرط والجزاء فسنبيّن في موضعه .

والقول الرابع أنّ العامل في الخبر التعرّي من العوامل ، وقد أفسدناه <sup>(٢)</sup> .

والقول الخامس أنّ العامل هو المبتدأ ، وهو <sup>(٣)</sup> قول الفراء ، وسمّوها المترافعين ، وشبهوهما بأسماء الشرط <sup>(٤)</sup> . وإنّا تعمل في الفعل ، ويعمل الفعل فيها . وهذا قول ضعيف لما بيّننا أنّ المبتدأ لا يصلح للعمل ، وتشبيهه بأسماء الشرط لا يصحّ خمسة أوجه :  
أحدها أنّهم بنوه على أنّ الخبر عامل في المبتدأ ، وقد أفسدناه .

والثاني أنّ اسم الشرط لا يعمل ، بل العامل حرف الشرط مضمراً ، ولا يجوز إظهاره ، كما لا <sup>(٥)</sup> يجوز إظهار ( أن ) مع ( حتّى ) .

والثالث أنّ عمل اسم الشرط بالنيابة عن الحرف ، وعمله في الفعل ضعيف ، وهو الجزم بخلاف المبتدأ والخبر .

والرابع أنّ عمل اسم الشرط في الفعل من حيث ناب عن الحرف ، وعمل الفعل فيه من حيث هو اسم ، والأسماء معمولة الأفعال ، فجهة العمل مختلفة بخلاف المبتدأ والخبر .

(١) الرأي الذي اختاره أبو البركات في أسرار العريّة هو : « أن تقول : إن الابتداء عمل في الخبر بواسطة المبتدأ ، لأنّ المبتدأ مشارك له في العمل » ، أسرار العريّة ص : ٧٦ .

(٢) أبو البركات في الإنصاف ٤٧١ يوافق العكبري فيقول : « وعدم العوامل لا يكون عاملاً » .

(٣) السطران التاليان ساقطان من م .

(٤) جاء في الإنصاف ٤٥/١ : شاهد على هذا التشبيه ، وهو : « قال الله تعالى : ﴿ أَيُّ مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ فنصب ( أَيُّ ما ) بتدعوا ، وجزم ( تدعوا ) بـ ( أَيُّ ما ) ، فكان كلّ واحد منهما ساملاً ومعمولاً » .

(٥) في ح : لم يجوز .

والخامس أنّ عمل أحدهما في الآخر مخالف لعمل الآخر فيه . والعمل في مسألتنا واحد ، فهو كالآخذ ما يعطي ، وذلك كالعَبَث . هذا تعليل جماعة من النحويّين . وفيه نظر .

والصحيح أن يقال : العمل تأثير ، والمؤثّر<sup>(١)</sup> أقوى من المؤثّر فيه ، فيفضي مذهبهم إلى أن يكون الشيء قوياً ضعيفاً من وجه واحد ، إذ كان مؤثراً فيما أثّر فيه .

## فصل

وإنما عمل الابتداء الرفع لوجهين :

أحدهما أنّه قويّ بأوّلَيْتِه ، والرفع أقوى الحركات ، فكان ملائماً له<sup>(٢)</sup> .

والثاني أنّ المبتدأ يشبه الفاعل في أنّه لا يكون إلاّ اسماً مخبراً عنه سابقاً في الوجود على الخبر .

## فصل

وإنما / كان المبتدأ معرفة في الأمر العامّ ، لأنّ الفائدة لا تحصل بالإخبار عمّا لا يعرف<sup>(٣)</sup> . ح ٢١

(١) في م : والمؤثّر فيه أقوى .

(٢) جعل أبو البركات في أسرار العريّة ٦٩ هذا الوجه وجهين ، فقال : « أحدهما أنّ المبتدأ وقع في أقوى أحواله ، وهو الابتداء فأعطي أقوى الحركات ، وهو الرفع . والوجه الثاني أنّ المبتدأ أوّل ، والرفع أوّل ، فأعطي الأوّل الأوّل » .

(٣) جاء في شرح المفصل ٨٥/١ : « لوقلت : رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة ، لأنّه لا يستنكر أن يكون رجل قائماً أو عالماً في الوجود ممّن لا يعرف المخاطب » .

## فصل

فأما إذا وُصِفَت النكرة بالإخبار عنها مفيد لتخصُّصها .

- وأما قولهم ﴿ سلامٌ عليكم ﴾<sup>(١)</sup> فالاسم واقع موقع الفعل أي : سلّم الله عليكم .  
 وأما إذا تقدّم الخبر ، وكان ظرفاً فلتخصُّص المبتدأ بالظرف المخصوص<sup>(٢)</sup> .  
 وأما قولهم : ما أحدٌ في الدار ، فجاز لما في أحد من معنى الاستغراق .  
 وأما قولهم : شرٌّ أهرّ ذا ناب<sup>(٣)</sup> ، ومأربٌ دعاك إلينا لاحفاوة<sup>(٤)</sup> ، ففي معنى النفي ، أي : ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ .  
 وأما قولهم : أقائمٌ زيد ، فجائز لاعتداد النكرة على الاستفهام ، ونيابتها<sup>(٥)</sup> عن الفعل .

وأما ( ما )<sup>(٦)</sup> في التعجب فلما فيها من الإبهام والعموم .

## فصل

الاسم الواقع بعد ( لولا ) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره مبتدأ<sup>(٧)</sup> .

- (١) سورة الرعد ٢٤ . قال ابن يعيش ٨٧/١ : « ليست إخباراً في المعنى ، إنما هي دعاء أو مسألة . فهي في معنى الفعل ، كما لو كانت منصوبة . والتقدير : ليسلم الله عليك » .  
 (٢) وضّح ابن يعيش ذلك فقال ٨٦/١ : « فالذي سوّغ ذلك كونك صدّرت في الخبر معرفة هي الحدّث عنها في المعنى . ألا ترى أنّ السرج في قولك : تحت رأسي سرج ... كأنك قلت : أنا متوسّد سرجاً . وكذلك : على أبيه درع ، كأنك قلت : أبوه متدرّع ، وكذلك : لك مال ، المعنى : أنت ذو مال » .  
 (٣) جاء في كتاب سيبويه ٣٢٩/١ : « وأما قوله : شيء ما جاء بك ، فإنّه يحسن ، وإن لم يكن على فعل مضر ، لأنّه فيه معنى ما جاء بك إلا شرّ ، ومثله مثل العرب : شرٌّ أهرّ ذا ناب » ، وقال ابن يعيش ٨٦/١ : « فالابتداء هنا محمول على معنى الفاعل » ، وانظر الخصائص ٣١٩/١ .  
 (٤) جاء في المستقصى للزمخشري ٣٠٩/٢ [ رقم المثل ١٠٩٩ ] : « مأربة لاحفاوة ، أي : إنّها جاءت به حاجة إليك لاحتفّ بك . يضرب لمن لا يزورك إلا عند الحاجة » . وانظر اللسان [ حفا ] .  
 (٥) في م : وبيانها .  
 (٦) سقطت ( ما ) من ح .  
 (٧) ذكر أبو البقاء العكبري هذه المسألة في كتابه التبيين ٢٣٩ - ٢٤٤ وهي المسألة الحادية والثلاثون .

وقال الكوفيون هو فاعل فعل محذوف ، ومنهم من يرفعه بنفس ( لولا ) وقالوا :  
( لا ) فيه بمعنى ( لم )<sup>(١)</sup> .

والدليل على أنه مبتدأ من وجهين :

أحدهما أنّ ( لولا ) هذه تقتضي اسمين ، الثاني منها خبر بدليل جواز ظهوره في  
اللفظ ، وإن لم يستعمل<sup>(٢)</sup> . ولو كانت ( لولا ) عاملة ، أو العامل مقدراً بعدها لم  
يصحّ ذلك .

والثاني أنّ ( لولا ) لا تختصُّ بالأسماء ، بل تدخلُ عليها وعلى الأفعال بدليل قول  
الهدلي<sup>(٣)</sup> : [ من الطويل ]

٤- ألا زعت أسماءً أنْ لأحبُّهُـــــــا      فقلتُ : بلى لولا يـنازعني شغلي<sup>(٤)</sup>

وقال جرير<sup>(٥)</sup> : [ من البسيط ]

- 
- (١) وضَّح أبو البركات في الإنصاف ٧١/١ رأي الكوفيين فقال : « ترفع الاسم بعدها لأنَّها نائبة عن الفعل  
الذي لو ظهر لرفع الاسم ، لأنَّ التقدير في قولك : لولا زيد لأكرمتك : لو لم يمنعني زيد من إكرامك  
لأكرمتك ، إلاَّ أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا ( لا ) على ( لو ) فصارا بمنزلة حرف واحد . »
  - (٢) قال ابن يعيش في توضيح هذه المسألة ١٤٥/٨ : « فقولك : لولا زيد لأكرمتك معناه : لولا زيد مانع  
لأكرمتك ، والأصل قبل دخول الحرف : زيد مانع « فالاسم الأوَّل زيد والثاني مانع . »
  - (٣) الهدلي : هو أبو ذؤيب خويلد بن خالد بن محرت [ ت : نحو ٢٧ هـ ] شاعر مضرّي فحل ، أدرك  
الإسلام ، ووفد على النبي ﷺ يوم وفاته ، وشارك في الفتوح كلها ، ومات في مصر وهو عائد من فتح  
إفريقية . خزانة الأدب للبغدادي ٤٢٢/١ ، الأغاني ٢٦٤/٦ .
  - (٤) البيت من شعر أبي ذؤيب الهدلي . جاء في حاشية ابن يعيش ١٤٦/٨ : « وقال ابن هشام : ( ينازعني )  
مبتدأ بتقدير ( أن ) يعني أنّ ( لولا ) لما كانت بحيث يمنع إيلؤها الفعل وجب التحيُّل ليكون الذي  
يذكر بعدها اسماً . انظر شعر الهدليين ٣٤/١ ، والمهم ١٠٥/١ ، والدرر ٧٧/١ ، والخزانة ٤٩٨/٤ ،  
والتبيين ٢٤٢ . »
  - (٥) جرير : هو أبو حرزة جرير بن عطية [ ت : ١١٠ هـ ] يعدُّ من أشهر الشعراء في العصر الأموي ،  
وأكثر شمره في هجو الأخطل والفرزدق والفرخ بقومه بني كليب ، وفي مدح بني أمية . الأغاني ٣/٨ .  
وفيات الأعيان ٣٢١/١ .



٥- أنت المبارك والميمون سيرته لولا تقوّم ذرّة الناس لاختلفوا<sup>(١)</sup> /  
وقال آخر : [ من البسيط »

٦- قالت أميمة لَمَّا جِئْتَ زَائِرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ<sup>(٢)</sup> بِيَعِضِ الْأَسْهَمِ السُّودِ<sup>(٣)</sup>  
لَا دَرَّ دَرُّكَ إِنِّي قَسِدَ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِّدْتُ وَلَا عَذْرَى لِمَحْدُودِ

فإن قيل : لو كان ما بعدها مبتدأ لم تقع موقعه ( أن ) المفتوحة ، وقد وقعت  
كقوله<sup>(٤)</sup> تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> . ووقوع المفرد بعدها دليل على  
ارتفاعة بفعل محذوف أو بها<sup>(٦)</sup> :

قيل : جوابه من ثلاثة أوجه :

أحدها أن ( أن ) المفتوحة تكون في موضع المبتدأ في كل موضع لا يصح فيه<sup>(٧)</sup>  
دخول ( إن ) المكسورة عليها ، لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد . وقد أمن هذا في  
( لولا ) .

(١) الشاهد هو البيت السابع والأربعون من فائئة جرير التي مدح بها يزيد بن عبد الملك ، وهجا آل  
المهلب . انظر ديوانه ٣٠٨ . والذرة : الميل والعوج في القناة ونحوها .

(٢) في م : رضيت .

(٣) البيتان في ابن يعيش ٩٥/١ منسوبان إلى الجموح ، وفي لسان العرب [ عذر ] إلى الجموع الظفري .  
ورواية الأول في الإنصاف : « ٧٢/١ : قالت أمامة . وهما مذكوران في الخزانة ٤٦٢/١ مع خبر مفصل .  
العذرى : المعذرة ، والشاهد فيها : إدخال ( لولا ) على الجملة الفعلية ، أي : لولا الحد . قال صاحب  
الخزانة : « وهذا البيت يردُّ مذهب الفراء القائل بأن ما بعد ( لولا ) مرفوع بها » . وانظر الأمالي  
الشجرية ٢١١/٢ ، والأزهية ١٧٩ ، والمخصص السفر ١٥ ص ١٩ ، والتبيين ٢٤٢ .

(٤) في م : كقوله يقال .

(٥) ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلبَثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [ الصافات : ١٤٢ ] .

(٦) سقط من ح : أو بها .

(٧) أضفنا ( فيه ) لإقامة العبارة .

والثاني أنّ خبر المبتدأ ههنا لمّا لم يظهر مجال صار الكلام كالمفرد .

والثالث أنّ هذا الكلام لا يصحّ إلاّ بشيئين :

أحدهما جعل ( لا ) بمعنى ( لم ) .

والثاني تقدير فعل رافع .

والأوّل باطل لوجهين :

أحدهما أنّ وضع ( لا ) موضع ( لم ) لا يصحّ ، لأنّ ( لم ) تختصّ بالأفعال المستقبلية لفظاً ، و ( لا ) لا تختصّ .

والثاني أنّ ( لولا ) هنا تختصّ بالأسماء أو تكثر فيها<sup>(١)</sup> ، و ( لم ) لا يقع بعدها الأسماء .

وأما تقدير الفعل فلا يصحّ لوجهين :

أحدهما أن الفعل لا يحذف عن الفاعل إلاّ إذا كان هناك فعل يفسّر المحذوف ، وليس ذلك ههنا .

والثاني أنّه لو كان الأمر على ما قالوا لصحّ العطف عليه بإعادة ( لا ) كقولك : لولا زيد ولا عمرو ، كقولك : لو لم يقم زيد ولا عمرو<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وإذا اعتمد اسم الفاعل على الاستفهام ، أو حرف النفي<sup>(٣)</sup> ، أو كان صفة ،

(١) سقطت فيها من م .

(٢) جاء في الإنصاف ٧٦/١ : « (لولا) مركبة من (لو) و(لا) . فلَمَّا رَكِبْنَا خَرَجْتَ (لو) من حدّها ، و (لا) من الجحد ، إذ رَكِبْنَا فَصَيَّرْنَا حَرْفًا وَاحِدًا . فَإِنَّ الحُرُوفَ إِذَا رَكَّبَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ تَغَيَّرَ حِكْمُهَا الأوَّلُ ، وَحَدَّثَ لَهَا بِالتركيبِ حِكْمَ آخَرَ كما قلنا في (لولا) بمعنى التحضيض ، و (لوما) و (ألا) وما أشبهه ، وكذلك ههنا ، فلماذا لم يجر العطف عليها بـ (ولا) . »

(٣) من أمثلة الإنصاف ٥٥/١ : « أذهب أخواك ؟ ما قائم غلامك . »

أو صلة ، أو حالاً ، أو خبراً ، أو مبتدأ بعد مبتدأ جاز رفعه بالابتداء ، وكان ما بعده فاعلاً ، لأن هذه الأشياء تقوي شبهه بالفعل<sup>(١)</sup> ، وارتفع بالابتداء ، لأن شروط الابتداء موجودة فيه ، ولا يحتاج إلى خبر ، لأنه ناب عن الفعل الذي هو خبر .

فإن لم يعتمد على شيء كان خبراً مقدماً فيه ضمير ، ويثنى ويجمع عند سبويه .  
وقال الأخفش يكون مبتدأ كما لو اعتمد ، ويعمل فيما بعده ، وهذا ضعيف ، لأن اسم الفاعل فرغ في العمل على الفعل ، فلم يعمل إلا بما يقويه .

## فصل

وحقيقة الخبر ما صح أن يقال في جوابه : صدق أو كذب . فأما الأمر والنهي فضعيف جعلها خبراً للمبتدأ ، لأنها ضد الخبر في المعنى ، وما جاء منه فهو متأول ، تقديره : زيد أقول أضربه<sup>(٢)</sup> ، وحذف القول كثير . أو يكون التقدير : زيد واجب عليك ضربه ، ثم قام الأمر مقام هذا القول كقوله تعالى : ﴿ قل<sup>(٣)</sup> من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدداً<sup>(٤)</sup> ﴾ ، أي : فليمدن له .

(١) وردت العبارة التالية في حاشية م « ملازمة أولياتها المعارف والأفعال ، والدخول محلها » . ولم يشر الناسخ إلى موضعها من النص ، وربما كان موضعها بعد قوله : « لأن هذه الأشياء تقوي شبهه بالفعل » .

(٢) قال ابن هشام في المغني : « واختلف في نحو : زيد أضربه ، وعمرو هل جاءك ، فقيل : محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية ، وهو الصحيح . وقيل : نصب بقول مضر هو الخبر » .

وقال الاسترأبادي في شرح الكافية ٩١/١ : « وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين : لا يصح أن تكون طلبية ، لأن الخبر ما يحتل الصدق والكذب . وهو وهم » .

(٣) سقط قل من ح .

(٤) مريم ٧٥ .

## فصل

والخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى <sup>(١)</sup> ، إذ لولا ذلك لم يكن بينها / علقه تربطُ أحدهما بالآخر ، ولهذا جاز أن يخلو من ضمير يعود على المبتدأ ، كقولك : زيد غلامك . وإنما وجب أن يكون في الخبر المفرد المشتقّ ضميرٌ ، لأنّه يعمل عمل الفعل ، كقولك : زيد ضارب أبوه عمراً ، وإذا لم يكن ظاهراً كان مضمراً . ولهذا قالوا : مررت بقاع عرفج كلّه <sup>(٢)</sup> ، أي : خشن كلّه . ومررت بقوم عرب أجمعون ، أي : تعرّبوا كلهم <sup>(٣)</sup> أجمعون <sup>(٤)</sup> .

## فصل

فإن لم يكن الخبر المفرد مشتقاً لم يكن فيه ضمير .

وقال الرّماني <sup>(٥)</sup> والكوفيّون : فيه ضمير <sup>(٦)</sup> . وما قالوا فاسدٌ لثلاثة أوجه :

- (١) ربّما كان في عبارة العكبريّ تقص ، وخبرٌ منها قول ابن يعيش ٨٧/١ : « فإذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزله » ، ومثال الأول : زيد غلامك ، لأنّ زيدا هو الغلام ، ومثال الثاني أي الخبر المنزل منزلة المبتدأ ما ذكره ابن يعيش ٨٧/١ : « أبو يوسف أبو حنيفة ، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة ، إنّنا سدّد مسدّه في العلم ، وأغنى غناه » .
- (٢) جاء في الخصائص ١٢١/١ - ١٢٢ : « في الصفة ما ليس بمشتق نحو : ... مررت بقاع عرفج كلّه » . والعرفج نبت طيب الريح . وجاء في لسان العرب [ عرفج ] : « قيل : هو من شجر الصيف ، وهو ليّن أغبر له ثمرة خشناء كالحسك » .
- (٣) في ح : ومررت بقوم عرب كلهم أجمعون أي : تعرّبوا كلهم أجمعون .
- (٤) قال سيبويه في الكتاب ٣١/٢ : « ارتفع أجمعون على مضمّر في عرب بالنيّة » . وجاء في الحاشية « أنّ عرباً محمول على متعرّبين ... وأجمعون توكيد للضمير في عرب » .
- (٥) الرّماني : هو عليّ بن عيسى أبو الحسن الورّاق [ ت : ٢٨٤ هـ ] ويقال له الإخشيديّ ، كان إماماً في علوم العربيّة وفي الأدب . البغية ١٨٠/٢ ، نزهة الألباء ٢٢٣/١ .
- (٦) حجّة الكوفيّين كما ذكرها ابن يعيش ٨٨/١ : « أنّه وإن كان اسماً جامداً غير صفة ، فإنّه في معنى ما هو صفة . ألا ترى أنّك إذا قلت : زيد أخوك ، وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن الشخص بأنّه مسمّى بهذه الأسماء ، وإنّما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ، ومعنى الغلاميّة وهي الخدمة إليه . وهذه المعاني معاني أفعال » .

أحدها أن قولك : هذا زيدٌ ، مبتدأ وخبر ، فزيدٌ لا يصحُّ تحمُّله الضمير ، كما لا يعمل<sup>(١)</sup> في الظاهر .

والثاني أنه لا يقع صفة ، فلم يكن فيه ضمير .

والثالث أنه قد يخالف المبتدأ في العدد ، كقولك : زيد العمران أخواه ، والضمير أبداً / يكون على وفق المظهر . وليس كذلك اسم الفاعل لما تقدّم . ٢٤م

ولا يُقال قولك : زيد أخوك في معنى مناسبك ، لأنه لو كان كذلك لعمل في الاسم الظاهر ، ولوقع وصفاً ، وإنما هذا في المعنى صحيح . والضمير يعتمد الفعل أو ما كان مشتقاً منه . ألا ترى أن قولك<sup>(٢)</sup> : مروري بزيد حسن . وهو بعمر وقبيح ، وضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيح ، جائز أن تعمل<sup>(٣)</sup> المصدر ولا تعمل ضميره ، لأنَّ ضمير المصدر ليس فيه ضمير لفظ الفعل ، وإن كان معناها<sup>(٤)</sup> واحداً<sup>(٥)</sup> .

## فصل

اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له لزم إبراز ضمير فاعله ، كقولك : زيد عمرو ضاربه هو<sup>(٦)</sup> ، وقال الكوفيون : لا يلزم<sup>(٧)</sup> .

(١) في م : يحمل .

(٢) في م : أنك تقول .

(٣) في م : يعمل .

(٤) في م : معناها .

(٥) في الإنصاف ٥٥/١ : فصلُّ أبو البركات القول في هذه المسألة ، وانتهى إلى ما انتهى إليه العكبري . وانظر المسألة الثلاثين من مسائل التبيين ٢٢٦ - ٢٢٨ .

(٦) انظر هذه المسألة في التبيين ٢٥٩ ، وفي المقتضب ١٢٠/٤ ، ١٢٣ .

(٧) من شواهد الكوفيين :

يرى أرباقهم متقلديها كما صدئ الحديد على الكماة

ذكره صاحب الإنصاف وقال ٥٩/١ بلسان الكوفيين : « ولو أبرزه لقال : متقلديها هم ، فلما أضمره ولم =

والدليل على لزومه من وجهين :

أحدهما أنّ إبرازه يزيل اللبس في كثير من المواضع كهذه المسألة ، فيجب أن يلزم في الجميع ليُطرد الباب كما في باب ( يعد )<sup>(١)</sup> ، بل هذا ألزم .

والثاني أنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمّل الضمير ، ولهذا لا يجعل اسم الفاعل مع ضميره جملة بخلاف الفعل ، ولا يبرز ضمير التثنية والجمع في اسم الفاعل كما يبرز في الفعل . وهذا مقتصر على الفعل ، فإذا انضمّ إلى ذلك جريانه على غير من هو له وجب إبراز الضمير ليظهر أثر قصوره وفرعيّته . وليس كذلك الفعل ، فإنّ الضمير المتّصل لفظاً قد يفصل ، ويزيل اللبس ، كقولك : زيد أنا ضربت ، ولا<sup>(٢)</sup> يظهر ذلك في اسم الفاعل ، كقولك : زيد أنا ضارب ، وإن جاء شيء من هذا لم يبرز فيه الضمير في الشعر ضرورةً ، أو يكون هناك حذف جازّ ومجروح .

## فصل

والجملة هي الكلام الذي تحصل منه فائدة تامّة ، واشتقاقها من : أجملت الشيء إذا جمعته . وكلُّ محتمل للتفصيل جملة ، والمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل بهذه الصفة ، إلّا أنّه قد يعرض في الجملة ضمير يُحوّجها إلى ما قبلها .  
وإنّا أخبرنا بالجملة مكان المفرد لثلاثة أشياء :  
أحدّها الحاجة إلى توسيع<sup>(٣)</sup> العبارة في النظم والنثر .

= يبرزه دلّ على جوازه « ، ثم ردّ عليهم ، فقال : « التقدير فيه : ترى أصحاب أرياقهم ، إلا أنّه حذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى : ﴿ وأسأل القرية ﴾ ، أي أهل القرية » .  
(١) جاء في التبيين ٢٦٠ : « فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو : تعد ونعد ، وأعد ، فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها في يعد ، وكذلك : يكرم ونكرم محمول على أكرم » .  
(٢) السطر التالي ساقط من م .  
(٣) في ح : توسّع .

والثاني أنّ ذلك قد<sup>(١)</sup> يزيل اللبس في بعض المواضع ، كقولك : زيد قام أبوه ، لوقلت : قام<sup>(٢)</sup> أبو زيد لجاز أن يُظنَّ أنّ هذه كنية له ، لأنَّ له ولداً . فإذا قدمت بطل كونه كنية .

والثالث<sup>(٣)</sup> أنّ في ذكر الشيء مظهراً ومضراً تفخيماً<sup>(٤)</sup> .

وإنما وجب أن يكون في الجملة ضمير المبتدأ لأنَّ الخبر فيهما على التحقيق هو المبتدأ الأخير ، والأوّل أجنبيٌّ منه . والضمير يربط الجملة بالأوّل حتّى يصير له بها تعلق . وإنما يسوغ حذف هذا<sup>(٥)</sup> الضمير في موضع يعلم أنّه مراد من غير لبس ، كقولهم : السمنُ منوان بدرهم<sup>(٦)</sup> ، وكقوله تعالى : ﴿ ولن صبر وغفر إنّ ذلك لمن عزم الأمور ﴾<sup>(٧)</sup> ، أي : إنّ ذلك منه . ولهذا العلة جاز حذف الخبر تارة ، والمبتدأ أخرى ، وحذف الجملة بأسرها .

## فصل

والظرف الواقع خبراً مقدّراً بالجملة عند جمهور البصريين<sup>(٨)</sup> . وقال بعضهم : هو مقدّر بالمفرد .

- 
- (١) في م : ذلك يزيل .  
(٢) في ح : زيد قام أبو زيد .  
(٣) في ح : والثاني .  
(٤) في م : تفخيم .  
(٥) سقط هذا من م .  
(٦) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٩١/١ : « وساغ حذف العائد ههنا ، لأنَّ حصول العلم به أغنى عن ظهوره ، وذلك أنّ السمن هنا جنس ، وما بعده بعض من الجنس ... فكأنّه قال : السمن كلّ منوان منه بدرهم » .  
(٧) سورة الشورى : ٤٣ ، قال ابن يعيش ٩٢/١ : « ف ( من ) في موضع رفع بالابتداء ... وقوله : ﴿ إنّ ذلك لمن عزم الأمور ﴾ في موضع الخبر ... ولم يوجد العائد في الآية ، فكان مراداً تقديراً . وإنّما حذف لقوّة الدلالة عليه ، والمعنى : إنّ ذلك الصبر منه ، أي الصابر » .  
(٨) وضّح ابن يعيش في شرح المفصّل ٩٠/١ هذه المسألة فقال : « واعلم أنّ أصحابنا قد اختلفوا في ذلك =

والدليل على أنه مقدر<sup>(١)</sup> بالجملة من وجهين :

أحدهما أنه كالجمله في الصلة ، كقولك : الذي خلفك زيد ، فكذلك في الخبر .

والثاني أن الظرف معمول لغيره ، والأصل في العمل للأفعال ، والأسماء نائبة

عنها ، وجعل العمل هنا للفعل أولى . وإذا أنيب / الظرف مُناب الفعل دلَّ عليه . ح ٢٣

واحتج الآخرون<sup>(٢)</sup> من وجهين :

أحدهما أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً ، وحمل الفروع على الأصول أولى .

والثاني أن الظرف إذا تقدّم على المبتدأ لم يبطل الابتداء ، ولو كان مقدراً بالفعل

لأبطله .

والجواب أن الأصل في الخبر لا يمكن تقديره ههنا ، لما بيّنا من أن المفرد هو المبتدأ

في المعنى ، والظرف ليس هو المبتدأ ، فعند ذلك نجعل العامل في الظرف ما هو الأصل

في العمل لئلاً / تقع المخالفة من وجهين . وأمّا إذا تقدّم الظرف ولم يعتمد فلا يبطل

الابتداء به ، لأنه ليس بفعل على التحقيق ، بل هو نائب عنه ، ويصح أن يقدر بعده

المبتدأ بخلاف الفعل . م ٢٥

## فصل

وإنما لم يجز الإخبار بالزمان عن الجئة لعدم الفائدة ، إذ كانت الجئة غير مختصة

بزمان دون زمان . ألا ترى أن قولك : زيدٌ غداً إذا أردت : مستقرٌ غداً لا يفيد ، إذ

= المحذوف هل هو اسم أو فعل ؟ فذهب الأكثر إلى أنه فعل ، وأنه من حيّز الجمل ، وتقديره زيد استقر

في الدار ، أو حلّ في الدار . . وعقد لها المكبري نقاشاً في التبيين ٢٤٩ ، وأبو البركات في

الإنصاف ٢٤٥/١ .

(١) في م : كالجمله .

(٢) منهم ابن السراج في الأصول ٦٨/١ .



هو مستقرٌّ في كلِّ زمان ، وعلم السامع بذلك ثابت<sup>(١)</sup> . فلو قلت : يقدَّر الخبر بما هو يختصُّ به نحو قولك : حيٌّ أو غنيٌّ<sup>(٢)</sup> أو قادم قيل : إنَّما يُضمر ما عليه دليل ، ولا دليل على واحد من هذه بخلاف قولك : زيد خلفك ، والرحيل غداً ، فإنَّ المحذوف منه الاستقرار والكونُ والحصول المطلق ، والظرف يدلُّ عليه قطعاً .

فأمَّا قولهم : الليلة الهلال<sup>(٣)</sup> ، فيروى بالرفع على تقدير : الليلة ليلة الهلال ، وبالنصب على تقدير : الليلة طلوع الهلال ، أو على أن تجعل الهلال بمعنى الاستهلال ، وهو من إقامة الجثة مقام المصدر . وإنَّما يكون فيما ينتظر ، ويجوز أن يكون ، ويجوز ألا يكون . فلو قلت في انتهاء<sup>(٤)</sup> الشهر : الليلة القمر لم يجز ، وقد يجوز أن تقول : زيد غداً ، إذا<sup>(٥)</sup> كان غائباً وخاطبت من ينتظر قدومه .

## فصل

ولا يجوز إظهار العامل في الظرف إذا كان خبيراً ، لأنَّ ذكر الظرف نائب عنه ، فلم يجمع بينها للعلم<sup>(٦)</sup> به . فأمَّا قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ ﴾<sup>(٧)</sup> ، فمستقرٌّ فيه بمعنى الساكن بعد الحركة ، لا الاستقرار الذي هو مطلق الكون .

(١) قال المبرِّد في المقتضب ١٣٢/٤ : « ولو قلت : زيد يوم الجمعة لم يصلح ، لأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره » ، وانظر سيبويه ٤١٨/١ .

(٢) في م : غبي .

(٣) انظر سيبويه ٤١٨/١ ، والمقتضب ٣٥١/٤ ، وابن يعيش ٩٠/١ .

(٤) في م : أثناء .

(٥) في م : إذ .

(٦) قال ابن يعيش ٩٠/١ : « وقد صرَّح ابن جني بجواز إظهاره . والقول عندي في ذلك أنَّ بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف ، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً ، فإنَّ ذكرته أولاً ، وقلت : زيد استقرَّ عندك لم يمنع منه مانع » .

(٧) ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ قَالَ : هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي ﴾ [ النمل : ٤٠ ] .

## فصل

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة ، ومنعه الكوفيون .  
والدليل على جوازه <sup>(١)</sup> السماع والقياس :

أمّا السماعُ فقول الشاعر <sup>(٢)</sup> : [ من الوافر ]

٧- فتى ما ابن الأغرّ إذا شتوننا      وحبّ الـــــــزادُ في شهري قباح

وقولهم : تميّي أنا ومشنوء من يشنؤك <sup>(٣)</sup> .

وأما القياس فمن وجهين :

أحدهما أن الخبر يشبه الفعل ، والفعل يتقدم ويتأخر .

والثاني أن الخبر يشبه المفعول ، لأنّه قد يصيرُ مفعولاً في قولك <sup>(٤)</sup> : ظننت زيدا قائماً ، والمفعول يجوز تقديمه . وكذلك خبر ( كان ) يتقدّم على اسمها ، وخبر ( إن ) يتقدّم على اسمها إذا كان ظرفاً <sup>(٥)</sup> ، فكذلك ههنا .

واحتج الآخرون بأنّ تقديم الخبر إضمار قبل الذكر ، وهذا غير مانع من التقديم ، لأنّه مؤخرٌ تقديرًا <sup>(٦)</sup> ، فهو كهوهم : ( في بيته يوّتى الحكم ) <sup>(٧)</sup> ، وكقولك : ضرب غلامه زيدا إذا جعلته مفعولاً ، لأنّ النية به التأخير .

(١) في ح : جواز السماع .

(٢) هو مالك بن خالد الهذلي / انظر اللسان [ قح ] . وجاء في حاشية الإنصاف ٦٧/١ : « والاستشهاد به في قوله : فتى ما ابن الأغرّ . فإنّ هذه جملة من مبتدأ وخبر ، وقد تقدّم فيها الخبر على مبتدئه . ولا يجوز لك أن تجعل المتقدم ، وهو قوله ( فتى ) مبتدأ ، والمتأخر ، وهو قوله : ( ابن الأغرّ ) خبراً عنه ، وذلك لأن المتقدم نكرة والمتأخر معرفة » . وشهرا قباح كانون الأول وكونون الثاني .

(٣) جاء في الإنصاف ٦٦/١ : « التقدير ... من يشنؤك مشنوء . وأنا تميّي » .

(٤) سقط قولك من م .

(٥) سقط ( إذا كان ظرفاً ) من م .

(٦) جاء في الإنصاف ٧٠/١ : « والضمير متى تقدّم تقديرًا لالفظاً ، أو تقدّم لفظاً لاتقديرًا فإنّه يجوز ، بخلاف ما إذا تقدّم عليه لفظاً وتقديرًا » .

(٧) المستقصى للزمخشري ٦١/٢ ، ١٨٢ .

## فصل

إذا تقدم الظرف على الاسم واعتمد على أحد سبعة أشياء : مبتدأ على أن يكون هو<sup>(١)</sup> خبراً ، أو صفةً ، أو صلةً ، أو حال<sup>(٢)</sup> ، أو كان معه استفهام<sup>(٣)</sup> ، أو حرف نفي ، أو كان عاملاً في ( أن ) والفعل ، كقوله تعالى : ﴿ ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره ﴾<sup>(٤)</sup> ، جاز أن يعمل فيما بعده عمل الفعل في الفاعل لقوّته بما اعتمد عليه ، وجاز أن يكون خبراً مقدّماً .

فإن لم يعتمد على شيء لم يعمل عند سيويه ، وعمل عند الأخفش والكوفيين والمبرد .

والدليل على أنه لا يعمل من أربعة أوجه :

أحدها أن العامل يتخطى الظرف فيعمل فيما كان مبتدأ كقولك : إن خلفك زيدا ، ولو كان عاملاً لم يبطله عامل آخر .

والثاني أنك تضرر المبتدأ في الظرف ، وهو مقدّم كقولك : في داره زيد ، ولو كان عاملاً لكان واقعاً في رتبته ولزم فيه الإضرار قبل الذكر لفظاً وتقديراً .

والثالث أن معمول الخبر يجوز أن يتقدّم على المبتدأ كقول الشماخ<sup>(٥)</sup> : [ من الوافر ]

ح ٢٤

(١) سقطت هو من م .

(٢) في م وح : أو حالاً بالنصب .

(٣) لا تبرأ عبارة الأصل من اضطراب ، فقد وردت على النحو التالي : « إذا تقدّم الظرف على الاسم ، واعتمد على أحد سبعة أشياء على المبتدأ أن يكون هو خبراً أو صفة أو حالاً ، أو كان معه استفهام » . ومن الأمثلة والشواهد التي وضّح بها أبو البركات في الإنصاف ٥٢/١ هذه السبعة : « فأولئك لهم جزاء الضعف ، مررت برجل صالح في الدار أبوه ، ومن عنده علم الكتاب ، مررت بزيد في الدار أبوه ، أفي الله شك ، ما في الدار أحد ، ومن آياته أنك ترى الأرض ... » .

(٤) سورة الروم ٢٥ .

(٥) هو الشماخ بن ضرار الذبيانيّ الغطفانيّ [ ت : ٢٢ هـ ] أحد الشعراء المحضمين الذين يعدّون في طبقة =

٨- كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون أن مطرح الظنون<sup>(١)</sup>  
 و ( كلا ) منصوب الخبر ، وهو ظنون ، والمعمول تابع العامل ، والتابع لا يقع  
 موقعا / لا يقع فيه المتبوع .

والرابع أن الظرف وحرف الجرّ غير مشتقّين ولا معتمدين ، فلم يعمل ، كقولك :  
 هذا زيد . فإن قالوا : الظرف نائب عن الفعل ، فيعمل عمله ، فقد أجبنا عنه في  
 المسألة السابقة .

### فصل

فإن كان الخبر استفهاماً لزم تقديمه ، لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ، إذ كان معناه  
 فيما بعده . ولو قدّمت المستفهم عنه على الاستفهام لعكست المعنى . فأما قولهم :  
 صنعت ماذا ف ( ما ) غير معمولة لـ ( صنعت ) هذه ، والتقدير : أصنعت ؟ ثم  
 حذف<sup>(٢)</sup> همزة الاستفهام ، ثم أتيت بـ ( ما ) دالةً عليها ، و ( ما ) منصوبة بفعل آخر  
 استغني عنه بالذکور .

= لبيد ، والرّجّاز الذين عرفوا بحضور البديهة في الرجز . شهد القادسية ، وتوفي في غزوة موقان .  
 الإصابة ٢١٠/٣ ، رقم الترجمة ٣٩١٣ ، خزانة الأدب ١٩٦/٣ .

(١) البيت من شعر الشّماخ ، ورد برواية العكبري في ديوان الشّماخ ٣١٩ ، وهو من قصيدة في مدح  
 عرابة بن أوس . طوالة : موضع بirqان فيه بئر ، ذكره معجم البلدان . وأروى من أسائهن . جاء في  
 الإنصاف ٦٧/١ : « وجه الدلالة من هذا البيت هو أنّ قوله ( وصل أروى ) مبتدأ ، وظنون خبره ،  
 و ( كلا يومي طوالة ) ظرف يتعلّق بظنون الذي هو خبر المبتدأ . فلو لم يجرّ تقديم خبر المبتدأ عليه  
 وإلا لم يجرّ تقديم معمول خبره عليه ، لأنّ المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل » . وانظر ابن يعيش  
 ١٠١/٣ ، ولسان العرب [ طول ] ، ومعجم ما استعجم ٨٩٧ .

(٢) العبارة في الأصل : ثم حذف همزة . وقد أسندنا الفعل إلى تاء الخطاب ليُتسّق أوّل الكلام وآخره ،  
 ويجري على ضمير واحد .

## فصل

وإنما لزم تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو حرف جرّ على النكرة ، كقولك : له مال ،  
لأنه لو أُخِّرَ لجاز أن يُعتقد صفة ، وأنّ الخبر منتظر ، وبالتقديم ثمّ يزول هذا الظنّ<sup>(١)</sup> .

## فصل

فما يسدُّ مسدَّ الخبر :

فمن ذلك ( جواب لولا ) في قولك : لولا زيدٌ لأتيتك . والتقدير : لولا زيدٌ حاضر وموجود ، فصار طول الكلام بالجواب دالاً على المحذوف ، ومغنياً عنه<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك ( لعمرك ) في القسم ، والتقدير : قسمي ، والجواب دالٌّ على المحذوف<sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك قولهم : ضربي زيداً قائماً ، ف ( قائماً ) حال من ضمير محذوف ،  
تقديره : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، فحذفت ( إذا )<sup>(٤)</sup> لأنها زمان ، واسم الفاعل يدلُّ  
على الزمان ، و ( كان ) هذه التامة ضميرها فاعل ، والحال منه . فإن قلت : لم لا تكون  
الناقصة و ( قائماً ) خبرها ؟ قيل لا يصحُّ لوجهين :

(١) انظر شرح الكافية : ٩٧/١ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح للفضّل ٩٥/١ : « فإذا أتيت بـ ( لولا ) ، وقلت : لولا زيد قائم لخرج محمد ،  
ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى ، فصارتا كالجملة الواحدة ، إلا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى  
لكثرة الاستعمال ، حتى رفض ظهوره ، فلم يجز استعماله . فإذا قلت : لولا زيد لخرج محمد ، كان  
تقديره : لولا زيد حاضر أو مانع . ومعناه أنّ الثاني امتنع لوجود الأوّل . وليست الجملة الثانية خبراً  
عن المبتدأ ، لأنه لا عائذ منها إلى زيد » . وانظر شرح كافية ابن الحاجب للاسترايازي ١٠٤/١ .

(٣) جاء في شرح الكافية ١٠٨/١ : « وجواب القسم سادّ مسدَّ الخبر المحذوف » .

(٤) في م : إذ .

أحدهما أنَّ ( قائماً ) لم تقع في مثل هذه الإنكرة ، وخبر ( كان ) يجوز أن يكون معرفة .  
والثاني أنَّ الغرض من ( كان ) تعيين زمان الخبر ، فإذا حذفت لم يبق على زمانه  
دليل <sup>(١)</sup> .

ومثل هذه المسألة : أكثر شربي السويق ملتوتاً <sup>(٢)</sup> ، وأخطبُ ما يكون الأمير  
قائماً <sup>(٣)</sup> . فأما قولهم : أخطبُ ما يكون الأمير يوم الجمعة ، فيروى بالنصب على  
تقدير : أخطبُ أكوان الأمير يوم الجمعة . ف ( يوماً ) ههنا خبر . وفي الكلام مجاز ،  
وهو جعل الكون خاطباً . ويروى بالرفع على تقدير : أخطبُ أيام كون الأمير ، ففيه  
على هذا حذف ومجاز .

ومن ذلك كلَّ رجلٍ وضعته <sup>(٤)</sup> ، فالخبر فيه محذوف ، أي : مقرونان ، أغنى عن  
الخبر كون الواو بمعنى ( مع ) ، والضيعة ههنا الحرفة .

وأما قولهم : أنت أعلم وربك فتقديره : ربك مكافئك أو مجازيك .

(١) جاء في شرح الكافية ١٠٥/١ : « ذهب الكوفيون إلى أنَّ نحو ( قائماً ) حال من معمول المصدر لفظاً  
ومعنى . والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدَّرٌ بعد الحال وجوباً ، أي : ضربي زيدا  
قائماً حاصل ... وذهب البصريون إلى أنَّه حال من معمول المصدر معنى لالفظاً ، والعامل في الحال  
محذوف أي : ضربي زيدا حاصل إذا كان قائماً » .

(٢) العبارة في أوضح المسالك ١٦٠/١ : « أكثر شربي السويق ملتوتاً » وفي توضيح المسالك للمرادي ٢٩١/١ :  
« أقل شربي ... » وأعربت ( ملتوتاً ) فيها حالاً سدَّت مسدَّ الخبر .

(٣) جاء في شرح الكافية ١٠٧/١ : « واعلم أنه يجوز رفع الحال الساذَّ مسدَّ الخبر عن أفعل المضاف إلى ( ما )  
المصدرية الموصولة بـ ( كان ) أو ( يكون ) نحو : أخطب ما يكون الأمير قائم . هذا عند الأخفش  
أمره فنطلق . ألا ترى أنَّ الفاء لازمة لها أبداً » . وقال ابن يعيش ١٢/٩ : « وربُّنا حذفوا الفاء ... من  
وانظر المقتضب ٧١/٢ ، ٣٥٤ ، والخصائص ٣١٢/١ ( باب في إصلاح اللفظ ) ففيه تحريك وتحليل  
رجل يأتيني أو أمامك أو في الدار فله درهم » .

(٤) جاء في شرح الكافية ١٠٧/١ : « الضيعة في اللغة العقار ، وهي ههنا كناية عن الصنعة » . وجاء في  
الخصائص ٢٨٣/١ : « كل رجل وصنعتة ، وأنت وشأنك معناه : أنت مع شأنك ، وكلَّ رجل مع  
صنعتة » .

## فصل

وأما قولهم : أمّا زيد فنطلق ، ف ( زيد ) مبتدأ ، و ( منطلق ) خبره ، وإنّا دخلت الفاء لما في ( أمّا ) من معنى الشرط ، فكان موضعها المبتدأ ، لأنّها تكون في أوّل جملة المُجازى بها ، لكنّهم أخروها إلى الخبر لثلاثي الفاء ما في تقدير حرف الشرط ، وجعلوا المبتدأ كالعوض من فعل الشرط <sup>(١)</sup> . ولا تدخل الفاء على الخبر في غير ذلك إلاّ في خبر ( الذي ) إذا وصل بفعل <sup>(٢)</sup> أو ظرف <sup>(٣)</sup> ، فيه ما يؤدّن <sup>(٤)</sup> بأنّ ما في الخبر مستحقّ الصلة <sup>(٥)</sup> .

وكذلك صفة النكرة كهولهم : كلُّ رجل يأتيني فله درهم <sup>(٦)</sup> . فإنّ أدخلت على ( الذي ) ( إنّ ) جاز أن تدخل الفاء في الخبر . وقال الأخفش : لا يجوز . ووجه جوازه أنّ ( إنّ ) لا تغيّر معنى الكلام ، بل تؤكّد الخبر بخلاف أخواتها ، فإنّها تغيّر معنى الكلام <sup>(٧)</sup> ، والأخفش يحكم بزيادة الفاء إذا وجدها في شيء من ذلك <sup>(٨)</sup> .

(١) جاء في كتاب سيبويه ٢٣٥/٤ : « وأما ( أمّا ) ففيها معنى الجزاء ، كأنّه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فنطلق . ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها أبداً . وقال ابن يعيش ١٢/٩ : « وربّما حذفوا الفاء ... من قبيل الضرورة . قال الشاعر ، أنشده سيبويه :

فأمّا القتال لا قتال لديدكم ولكنّ سيراً في عراض المـواكب »

وانظر المقتضب ٧١/٢ ، ٣٥٤ ، والخصائص ٣١٢/١ ( باب في إصلاح اللفظ ) فيه تحريج وتحليل جيّدان .

(٢) والمثال المذكور في كتاب سيبويه ١٣٩/١ : « الذي يأتيني فله درهم » .

(٣) مثاله في شرح الكافية ١٠٢/١ : « الذي قدامك أو في الدار فله درهم » .

(٤) العبارة في م وح : فيه يؤدّن . ولعلّ الصواب : فيه ما يؤدّن ، على النحو الذي أثبتناه .

(٥) قال شارح الكافية ١٠٢/١ : « ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأوّل سبباً للثاني ، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها » .

(٦) جاء في شرح الكافية ١٠٢/١ : « والثاني النكرة العامّة الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار نحو : كلّ رجل يأتيني أو أمامك أو في الدار فله درهم » .

(٧) جاء في شرح الكافية ١٠٢/١ : « ( ليت ) و ( لعلّ ) مانعان باتّفاق ... دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور ... لأنّ تلك النواسخ تؤثّر معنّى في الجملة » .

(٨) عبارة شرح الكافية ١٠٢/١ : « والأخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو : زيدٌ فوجد فأنشد » .

## باب الفاعل

الفاعل عند النحويين الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه<sup>(١)</sup> مقدماً عليه ، سواء وجد منه فعل حقيقة أو لم يوجد .

وقال بعض النحويين : الفاعل من وجد منه الفعل ، وغيره محمول عليه ، وهذا ضعيف لأربعة أوجه :

أحدها أن قولهم : رخص السعر ، ومات زيد فاعل عندهم ، ولم يصدر منه فعل حقيقة .

والثاني أنه إذا كان فاعلاً لصدور الفعل منه لم يجز بقاء هذا الاسم عليه مع نفيه ، لأنَّ المعلول لا يثبت بدون علّة .

والثالث أن قولك : ما قام زيد يصحُّ أن تقول فيه : ما فعل القيام ، فتنفي الفعل عنه ، فكيف يشتقُّ له منه اسم مثبت ؟

والرابع أن الاسم إذا تقدّم على الفعل بطل أن يكون فاعلاً مع صدور الفعل منه<sup>(٢)</sup> .

### فصل

وإنما شرط فيه أن يتقدّم الفعل عليه لأربعة أوجه :

---

(١) ممّا يقوم مقام الفعل اسم الفعل نحو : هيهات العقيق ، واسم الفاعل نحو : أمسافر أبواك ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو زيد حسن وجهه .  
(٢) مثال ذلك : زيد قام .



أحدها أنَّ الفاعل كجزء من الفعل ، لما نذكره من بعد ، ومحالّ تقدّم جزء<sup>(١)</sup> الشيء عليه .

والثاني أنَّ كونه فاعلاً لا يتصوّر حقيقة إلاّ بعد صدور الفعل منه ، ككونه<sup>(٢)</sup> كاتباً وبنانياً ، فجعل في اللفظ كذلك .

والثالث أنَّ الاسم إذا تقدّم على الفعل جاز أن يسند إلى غيره ، كقولك : زيد قام أبوه . وليس كذلك إذا تقدّم عليه .

والرابع أنَّ الفاعل لو جاز أن يتقدّم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا جمع ، والضمير<sup>(٣)</sup> لازم له ، كقولك : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، وليس كذلك إذا تقدّم .

## فصل

والدليل على أنَّ الفاعل كجزء من أجزاء الفعل اثنا عشر وجهاً :

أحدها أنَّ آخر الفعل يسكّن لضمير الفاعل ، لئلاً يتوالى أربعة متحرّكات ، ك ( ضربت ) و ( ضربنا ) ولم نسكّنه مع ضمير المفعول ، نحو ( ضَرَبْنَا ) ، لأنّه في حكم المنفصل .

والثاني أنّهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينها ، ولولا أنّه كجزء من الفعل لم يكن كذلك .

والثالث أنّهم لم يعطفوا على الضمير المتّصل المرفوع من غير توكيد<sup>(٤)</sup> لجر يانه مجرى الحرف من الفعل واختلاطه به .

(١) في ح : جرو .

(٢) في ح : كقولك .

(٣) في م : ولا جمع الضمير .

(٤) قالوا : سافرت أنت وزيد ، ولم يقولوا : سافرت وزيد .

والرابع أنَّهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل ، فكان كالجزء منه .

الخامس أنَّهم قالوا ( ألقيا ) و ( قفا ) مكان ( ألقى ) ولولا أنَّ ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيب منابه .

السادس أنَّهم نسبوا إلى ( كنت ) ( كنتي ) ، ولولا جعلهم<sup>(١)</sup> التاء كجزء من الفعل لم يبق مع النسب .

السابع أنَّهم ألغوا ( ظننت ) إذا توسَّطت أو تأخَّرت ، ولا وجه لذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لافاعل له ، ومثل ذلك لا يعمل .

الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه .

والتاسع أنَّهم جعلوا ( حبَّذا ) بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنَّه فعل وفاعل .

والعاشر أنَّ من النحويين من جعل ( حبَّذا ) في موضع رفع بالابتداء<sup>(٢)</sup> ، وأخبر عنه ، والجملة لا يصحُّ فيها ذلك إلا إذا سُمِّي بها .

والحادي عشر أنَّهم جعلوا ( ذا ) في ( حبَّذا ) بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد<sup>(٣)</sup> .

(١) في م : ولولا جعلهم الفاعل كجزء من الفعل الذي لافاعل له . ومثل ذلك لا يعمل . انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٩١/٢ .

(٢) لإعراب ( حبذا زيّد ) خمسة أوجه وردت في أسرار العربية ١١٠ « الوجه الأول أن يجعل ( حبذا ) مبتدأ و ( زيد ) خبره » وهذا الوجه لا يجوز عند العكبري إلا إذا جعلت ( حبَّذا ) كلمة واحدة ، أو اسماً واحداً مثل تأبَّط شراً ، أو جاد الحق علمين في نحو قولك : تأبَّط شراً شاعر ، وجاد الحق كاتب . وانظر المقتضب ١٤٥/٢ .

(٣) من الأمثلة التي ذكرها صاحب أسرار العربية ١٠٩ : « حبَّذا الزيدان ، وحبَّذا الزيدون ، وحبَّذا هند ، لأنها جرت في كلامهم مجرى للثل ، والأمثال لا تتغيَّر » .

والثاني عشر أنهم قالوا في تصغير ( حَبَّذا ) : ( ما أحبيذه ) ! فصغروا الفعل ، وحذفوا منه إحدى البائتين ، ومن الاسم الألف . والعربُ تقول : لا تحبِّذه عليه ، فاشتقَّ منها<sup>(١)</sup> .

## فصل

والعامل في الفاعل الفعلُ المسندُ إليه ، وهذا أسدُّ من قولهم : العاملُ إسنادُ الفعلِ إليه<sup>(٢)</sup> ، لأنَّ الإسنادَ معنى ، والعامل هنا لفظيٌّ ، والذي ذكرته هو الذي أرادوه ، لأنَّ الفعل لا يعمل إلا إذا كان له نسبة إلى الاسم . فلمَّا كان من شروط عمل الفعل الإسنادُ والنسبة تجوزوا بما قالوا<sup>(٣)</sup> ، والحقيقة ما قلت .

وقال خلف الكوفيُّ : العامل في الفاعل الفاعليَّة . والدليل على فساد قوله من أربعة أوجه :

أحدها أنَّ ( إنَّ ) عاملة بنفسها ، وهي نائبة عن الفعل ، فعمل الفعل بنفسه أولى .

والثاني أنَّ الفعل لفظ مختصُّ بالاسم ، والاختصاصُ مؤثِّر في المعنى ، فوجب أن يؤثِّر في اللفظ كعوامل الفعل .

والثالث أنَّ الموجب لمعنى الفاعلية / هو الفعل ، فكان هو الموجب للعمل في اللفظ .

م ٢٨

(١) قال ابن يعيش ١٤١/٧ : « إنَّهم قد صرفوه فقالوا : لا يحبِّذه بما لا ينفعه . وقولهم ( لا يحبِّذه ) كأنَّهم

اشتقوا فعلاً من لفظ الجملة ، كقولهم : ( حَمْدٌ ) في حكاية الحمد لله . »

(٢) السطر التالي كلُّه ساقط من م .

(٣) جاء في أسرار العريَّة ٧٩ : « يرتفع بإسناد الفعل إليه ، لا لأنَّه أحدث فعلاً على الحقيقة . والذي يدلُّ

على ذلك أنَّه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب . ففي نحو : ما قام زيدٌ ارتفع ( زيدٌ ) مع أنَّه لم يحدث فعل القيام .

والرابع أن الاسم قد يكون في اللفظ فاعلاً وفي المعنى مفعولاً به ، كقولك : مات زيدٌ ، ومفعولاً في اللفظ ، وهو في المعنى فاعل<sup>(١)</sup> ، كقولك : تصبّب زيدٌ عرقاً . ولو كان / العامل هو المعنى لانعكست هذه المسائل .

## فصل

وإنما أعرب الفاعل بالرفع لأربعة أوجه :

أحدها أن الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول ، فبأي<sup>(٢)</sup> شيء حصل جاز .

والثاني أن الفاعل أقل من المفعول ، والضم أثقل من الفتح ، فجعل الأثقل للأقل والأخف للأكثر تعديلاً .

والثالث أن الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازماً لا يسوغ حذفه ، والضمّة أقوى الحركات ، فجعل له ما يناسبه .

والرابع أن الفاعل قبل المفعول لفظاً ومعنى ، لأنّ الفعل يصدر منه قبل وصوله إلى المفعول<sup>(٣)</sup> ، فجعل له أول الحركات ، وهو الضمّة<sup>(٤)</sup> .

## فصل<sup>(٥)</sup>

وإنما لم يجز أن تكون الجملة فاعلاً لثلاثة أوجه :

أحدها أن الفاعل كجزء من الفعل ، ولا يمكن جعل الجملة كجزء لاستقلالها .

(١) في م : فاعلاً .

(٢) في م : فأبي .

(٣) في م : المحل .

(٤) ذكر أبو البركات وجهاً خامساً في أسرار العربية ٧٨ فقال : « إنّ الفاعل يشبه المبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ، فكذلك ما أشبهه . ووجه الشبه بينها أنّ الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة . فلما ثبت للمبتدأ الرفع حُمِلَ الفاعل عليه » .

(٥) سقط فصل من م .

والثاني أنَّ الفاعل قد يكون مضمراً ومعرفة بالألف واللام ، وإضمار الجملة<sup>(١)</sup> لا يصحُّ ، والألف واللام لا تدخل عليها .

والثالث أنَّ الجملة قد عمل بعضها في بعض ، فلا يصحُّ أن يعمل فيها الفعل ، لا في جملتها ، ولا في أبعاضها ، إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا .

## فصل

والأصل تقديم الفاعل على المفعول ، لأنَّه لازم في الجملة ، جار مجرى جزء من الفعل ، والمفعول قد يستغنى عنه ، والفاعل يصدر منه الفعل ، ثمَّ يفضي إلى المفعول به بعد ذلك ، إلا أنَّ تقديم المفعول جائز لقوَّة الفعل بتصرُّفه والحاجة إلى اتِّساع الألفاظ . فإنَّ خيف اللبس<sup>(٢)</sup> لم يجز<sup>(٣)</sup> التقديم مثل أن يكون الفاعل والمفعول لا يتبيَّن فيهما إعراب . فإنَّ وصف أحدهما أو عطف عليه ما يفصل<sup>(٤)</sup> بينهما جاز التقديم .

## فصل

وأولى الفعلين بالعمل الأخير منها . وقال الكوفيون : الأوَّلُ أُولَى ، وأنفقوا على أنَّ كلا الأمرين جائز إذا صحَّ المعنى ، وأنَّه لا يُخَيَّرُ في إعمال أيَّهما شاء إذا لم يصحَّ المعنى . وإذا تقدَّم الفعل<sup>(٥)</sup> الذي يحتاج إلى فاعل أضمر فيه ، كقولك ضربوني وضربتُ الزيدين<sup>(٦)</sup> . وقال الكسائي<sup>(٧)</sup> : لا يُضمر<sup>(٨)</sup> .

(١) سقط من م : وإضمار الجملة لا يصح .

(٢) جاء في المقتضب ١١٧/٣ : « إن قلت ضرب هذا هذا ، أو ضربت الحُبلى الحُبلى لم يكن الفاعل إلاَّ المتقدِّم » .

(٣) في م : لم يجز .

(٤) في م : بما يفضل .

(٥) في م : الفصل .

(٦) في م : الزيدون .

(٧) الكسائي : هو أبو الحسن علي بن حمزة [ ت : ١٨٩ هـ ] كان إمام النحو والقراءة في الكوفة ، ومؤدِّب =

والدليل على أن إعمال الثاني أولى السماع والقياس :

فمن السماع قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾<sup>(١)</sup> .  
ولو أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ ( فِيهَا ) . وقوله تعالى : ﴿ أَتَوْنِي أَفْرَغُ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، ولم  
يقُلْ ( أَفْرَغُهُ ) . وقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ولم يَقُلْ ( اقْرَؤُوهُ ) .  
ومما جاء في الشعر قولُ الفرزدق<sup>(٤)</sup> : [ من الطويل ]

٩- وَلَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّيْ  
بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مُنَافٍ وَهَاشِمٍ<sup>(٥)</sup>  
ولم يقل سُبُونِي ، وهو كثير في الشعر .

وأما القياسُ فهو أنَّ الثاني أقربُ إلى الاسم ، وإعماله فيه<sup>(٦)</sup> لا يغيِّرُ معنى ، فكان

= ولد الرشيد ، توفي بالرِّيِّ . البغية ١٦٢/٢ ، إشارة التعيين ٢١٧ ، اللباب في تهذيب الأنساب ٩٧/٣ .  
(٨) جاء في شرح الكافية ٧٩/١ : « الكسائي يحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضرار قبل الذكر .. فهو  
يقول : ضربني وأكرمت زيدا أو الزيدَيْنِ أو الزيدَيْنِ » .

(١) سورة النساء : ١٧٦ .

(٢) ﴿ قَالَ انْفَخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا ، قَالَ أَتَوْنِي أَفْرَغُ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [ سورة الكهف : ٩٦ ] .

(٣) سورة الحاقة : ١٩ .

(٤) الفرزدق : هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي [ ت : ١١٠ هـ ] شاعر أمويٌّ فحل شريف عزيز .  
ولشعره مكانة عند علماء اللغة والنحو ، وله مع جرير أخبار ومهاجاة . الشعر والشعراء ٤٧١/١ ،  
معاهد التنصيص ٤٥/١ .

(٥) ورد هذا البيت في ديوان الفرزدق ٨٤٤ بعد قوله :

وليس بعدلٍ أن أسبَّ مُقَاعَسًا بِأَبَائِي الشَّمِّ الْكَرَامِ الْخَضَارِمِ

يريد أ يحرم على نفسه مهاجاة ( مقاعس ) لأنهم دونه ، وأن يهاجي من يُعدون أنساداً لقومه .  
والنصف العدل . وروايته في الديوان « ولكن عدلاً » ، قال ابن يعيش ٧٨/١ : « فهذا مثل قولهم :  
ضربت وضربني قومك ، أعمل الثاني وهو سبني ، ولو أعمل الأول لقال : وسبوني لأنَّ التقدير :  
لوسببت بني عبد شمس وسبوني » . وانظر الإنصاف ٨٧/١ ، وكتاب سيبويه ٧٦/١ ، والمقتضب ٧٤/٤ ،  
والسبع الطوال ٦٣ ، والاقتضاب ٣٦٥ ، ومعاهد التنصيص ١٧/١ .

(٦) سقطت فيه من ح .

أولى ، كهولهم : خَشَّنت بصدرة<sup>(١)</sup> وصدر زيد ، بجرّ المعطوف ، وكذا قولهم : مررت  
ومرّ بي زيد أكثر من قولهم : مرّ بي ومررت بزيد . والعلة فيه من وجهين :

أحدهما أنّ العامل في الشيء كالعلة العقلية ، وتلك لا يفصل بينها وبين معمولها .

والثاني أنّ الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي لا يجوز كهولهم : كانت<sup>(٢)</sup> زيداً  
الحمى تأخذ<sup>(٣)</sup> ، والمعطوف هنا كالأجنبي ، فأحسن أحواله أن يضعف عمل الأول .  
ويدلّ على ذلك أنّ الفعل إذا تأخّر عن المفعول جاز دخول اللام عليه كهولك : لزيد  
ضربت . ومنه قوله تعالى : ﴿ لربّهم يرهبون ﴾<sup>(٤)</sup> . ولا يجوز ذلك مع تقديم  
الفعل . / وكذلك أيضاً إذا جاوز الفعل الفاعل المؤنث الحقيقي لزم فيه التاء ، وإن  
فصل بينهما لم يلزم . كل ذلك اهتمام بالأقرب .

وكان أبو عليّ يتمثل عند ذلك بقول الهذلي<sup>(٥)</sup> :

١٠- ..... وإنما نوكل بالأدنى وإن جلاً ما يمضي<sup>(٦)</sup>

(١) خَشَّنت الصدر : أوغره . جاء في كتاب سيبويه ٩٢/١ : « خَشَّنت بصدرة ، فالصدر في موضع نصب ،  
وقد عملت الباء » ، وجاء في ابن يعيش ٧٩/١ : « ومن الدليل على مراعاة القرب قولهم : خَشَّنت  
بصدرة وصدر زيد ، فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض » . وجاء في المقتضب ٧٣/٤ :

« تعمل الباء لأنها أقرب » .

(٢) في م : كان زيداً .

(٣) العامل في قولهم : ( كانت زيداً الحمى تأخذ ) هو الفعل ( كانت ) ، والأجنبي الفاصل ( زيداً ) لأنه  
معمول تأخذ . ولمسألة شرح واف في المقتضب ٩٩/٤ .

(٤) ﴿ وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون ﴾ [ سورة الأعراف : ١٥٤ ] .

(٥) الهذليّ : هو أبو خراش خويلد بن مرة [ ت نحو : ١٥ هـ ] شاعر مضرّي من هذيل ، كان عدوّاً يسبق  
الحليل . أدرك الإسلام وأسلم ومات في خلافة عمر . الأغاني ٢١/٢٠٥ ، خزانة البغدادي ٤٤٢/١ .

(٦) صدر هذا البيت كما ورد في شرح أشعار الهذليّين ١٥٨/٢ : « على أنّها تعفو الكلوم وإنها » . والبيت من  
شعر أبي خراش في رثاء أخيه عروة . وتعفو الكلوم : تذهب الجراح وتدرس آثارها . ولعلّ القصد من  
تمثّل أبي عليّ الفارسيّ بهذا البيت معنويّ لا نحويّ . فقد عُرف أبو عليّ بإدمان القياس ، وهو هنا يقيس =

واحتج الآخرون بأبيات عمل فيها الأول ، وليس فيها حجة على الأولى بل الجواز . فأما قول امرئ القيس <sup>(١)</sup> :

١١- فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفاني - ولم أطلب - قليل من المال <sup>(٢)</sup>

فإننا أعمل الأول فيه ، لأنّ المعنى عليه ، أي : لو كنت أسمى لأمر حقير كفاني القليل . ولو نصب على هذا لتناقض المعنى .

فإن قالوا : الأول أهم للبدء به قلنا : لو اشتدّ الاهتمام به لجعل معموله إلى جانبه على الاهتمام بالأقرب أشدّ على ما بيننا .

---

= النحو على الشعر . فإعمال الثاني لقربه يضارع اغتنام أبي خراش بأقرب المصائب إليه ، ونسيانه الجليل منها لبعده . وانظر الخصائص ١٧٠/٢ ، فقد ذكر ابن جني هذا البيت في باب ( مشابهة معاني الشعر معاني الإعراب ) وقال : « ومن ذلك قول من اختار إعمال الفعل الثاني لأنه العامل الأقرب ... فنظير معنى هذا معنى قول الهذليّ » وذكر البيت . وانظر شرح المفصل ١١٧/٣ ، والمفصل ٦٤ ، والمغني ١٤٥ .

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث [ ت نحو : ٨٠ ق. هـ ] أشهر شعراء العصر الجاهلي . قتل بنو أسد أباه ، وأخفق في الثأر له ، وفي استرداد ملكه . طبقات الشعراء ٥١/١ ، الأغاني ٧٧/٩ ، الشعر والشعراء ١٠٥/١ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، قال سيبويه في التعليق عليه ٧٩/١ : « فإننا رفع لأنه لمن يجعل القليل مطلوباً ، وإننا كان المطلوب عنده الملك » .

وجاء في شرح قطر الندى ١٩٩ : « وليس من التنازع قول امرئ القيس ، ( ولو أن ما أسمى ... وذلك لأنّ شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجّهين إلى شيء واحد كما قدّمنا . ولو وجّه هنا ( كفاني ) و ( أطلب ) إلى قليل فسد المعنى » . وانظر المقتضب ٧٦/٤ ، وابن يعيش ٧٩/١ ، والخصائص ٢٨٧/٢ ، والأشعوني ٩٨/٢ .



## باب ما لم يُسمَّ فاعله

إنَّنا حذف الفاعل<sup>(١)</sup> الخمسة أوجه :

أحدها ألا<sup>(٢)</sup> يكون للمتكلِّم في ذكره غرض<sup>(٣)</sup> .

والثاني أن يُترك ذكره تعظيماً له واحتقاراً .

والثالث أن يكون المخاطب قد عرفه .

والرابع أن يخاف عليه من ذكره .

والخامس ألا يكون للمتكلِّم يعرفه .

### فصل

وإنَّنا غَيَّرَ لفظ الفعل ليدلَّ تغييره على حذف الفاعل . وإنَّنا ضَمَّ أوَّله ، وكسَّر

ما قبل آخره في الماضي ، وفتح المستقبل لوجهين :

أحدهما<sup>(٤)</sup> أنَّه خُصَّ بصيغة لا يكون مثلها في الأسماء ولا في الأفعال التي سُمِّي

فاعلها لئلاً يلتبس . فإنَّ قلت : كان يجب أن يُكسر أوَّله ، ويضمَّ ما قبل آخره ، إذ

لا نظير له قيل : الخروج من كسر إلى ضمٍّ مستثقل جداً بخلاف الخروج من ضمٍّ إلى

(١) في ح : الفعل .

(٢) في م : لا يكون .

(٣) أغفل ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة هذا الوجه ، وذكر وجهاً آخر أغفله العكبري ، وهو

الاختصار ، فقال ٣٧٠ : « وهذا الاختصار يشتمل على ثلاثة أشياء : حذف الفاعل ، وإقامة المفعول

مُقامه ، ونقل الفعل من صيغة إلى صيغة » .

(٤) في ح : أحدها .

كسر<sup>(١)</sup> . فأما ( دُئِلَ )<sup>(٢)</sup> فلا يُعتدُّ به لقلته وشذونه . وإنما فتح قبل الأخير في المستقبل لئلا يلتبس بما سُمِّيَ فاعله<sup>(٣)</sup> .

والوجه الثاني أَنَّهُم<sup>(٤)</sup> ضُومُه عوضاً من ضمِّ الفاعل المحذوف . وهذا ضعيف لوجهين :  
أحدهما أَنَّهُم غَيَّرُوا منه موضعاً آخر بغير الضمِّ .

والثاني أَنَّ المحذوف قد أقيم للمفعول مُقامه .

### فصل

وإنما أقيم للمفعول مُقام الفاعل ليكون الفعل حديثاً عنه ، إذ الفعل خبر ، ولا بدَّ له من مخبر عنه . ولَمَّا أقيم مُقامه في الإسناد إليه رُفِعَ كما رفع الرفع له الفعل المسند إليه<sup>(٥)</sup> .

### فصل

وإنما لم يجر بناء الفعل<sup>(٦)</sup> اللازم لما لم يسمَّ فاعله ، لأنَّه يبقى خبراً بغير مخبر عنه ، كقولك : جلس . وقد ذهب قوم إلى جوازه على أن يكون المصدر المحذوف مضمراً فيه . وساغ حذفه بدلالة الفعل عليه . وهذا ضعيف جداً ، لأنَّ المصدر المحذوف لا يفيد<sup>(٧)</sup>

(١) علَّل الاسترادي في شرح الكافية اختيار هذا الوزن للمبني للمجهول ، فقال في شرح الكافية ٢٧٠/٢ : « وإنما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه أقل استعمالاً منه » .

(٢) الدئل : ابن أوى .

(٣) ذكر ابن يعيش ٧١٧ رأياً يجعل المبني للمجهول أصلاً مستقلاً لافرعاً ، فقال : « ومنهم من يقول : إنَّ هذا الباب أصل قائم بنفسه ، وليس معدولاً من غيره ، واحتجَّ بأنَّ ثمَّ أفعالاً لم ينطق بفاعلها مثل : جَنَّ زيدٌ ، وحَمَّ بكرٌ » .

(٤) في م : أَنَّا .

(٥) في شرح المفصل لابن يعيش شرح واف لهذه المسألة ٧٠/٧ .

(٦) سقط الفعل من م .

(٧) في م : يعتدُّ .

إسناد الفعل إليه إذا كان الفعل يغني عنه ، ولا يصحّ تقدير مصدر موصوف ولا دالّ على عدد ، إذ ليس في الفعل دلالة<sup>(١)</sup> على الصفة والعدد .

## فصل

وإذا كان في الكلام مفعول به صحيح جعل القائم مقامَ الفاعل دون الظرف وحرف الجرّ لأربعة أوجه :

أحدها أنّ الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل بخلاف الظرف .

والثاني أنّ المفعول به شريك الفاعل ، لأنّ الفاعل يوجد الفعل ، والمفعول به يحفظه .

والثالث أنّ المفعول في المعنى قد جعل فاعلاً في اللفظ كهولك<sup>(٢)</sup> : مات زيد ، وطلعت الشمس ، وهما في المعنى<sup>(٣)</sup> مفعول بهما بخلاف الظرف .

والرابع أنّ<sup>(٤)</sup> من الأفعال ما لم يُسمَّ فاعله بحال نحو : عُنيت بحاجتك<sup>(٥)</sup> وبابه ، ولم يسند إلا إلى مفعول به صحيح ، فدلّ على أنّه أشبه بالفاعل .

وقال الكوفيون : / يجوز إقامة الظرف مقامَ الفاعل ، وإن كان معه مفعول صحيح ، لأنّه يصيرُ مفعولاً به على السعة . وهذا ضعيف لما ذكرنا .

## فصل

وأما إقامة المصدر مقامَ الفاعل مع المفعول به فللبصريين فيه مذهبان :

(١) في م : دليل .

(٢) في م : كقوله .

(٣) في م : في معنى .

(٤) سقطت أنّ من م .

(٥) في م : بحاجتك .

به .

وأحدهما لا يجوز ، لأنَّ المصدر<sup>(١)</sup> يصل إليه في المعنى ، فهو غير لازم بخلاف المفعول

والآخر يجوز ، لأنَّ الفعل يصل إليه بنفسه ، واحتجوا على ذلك بقراءة أبي جعفر المدني<sup>(٢)</sup> : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا ﴾<sup>(٣)</sup> أي : لِيُجْزَى الْجَزَاءَ قَوْمًا ، وبقراءة عاصم<sup>(٤)</sup> : ﴿ وكذلك نُجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> أي : نُجِي النِّجَاءَ ، ويقول جرير :

١٢- فَلَوْ وَوَلَدَتْ قَفِيرَةٌ جُرَّوْ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْكَلْبِ الْكِلَابُ<sup>(٦)</sup>

(١) في م : لأنَّ المصدر هو الفعل .

(٢) أبو جعفر المدني : هو يزيد بن القعقاع الخزوميّ بالولاء [ ت : ١٣٢ هـ ] أحد القراء العشرة من التابعين . كان إمام أهل المدينة فنسب إليها ، وفيها توفي . غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢٨٢ ، رقم الترجمة ( ٢٨٨٢ ) ، وفيات الأعيان ٦/٢٧٤ . معرفة القراء الكبار ١/٧٢ ، رقم الترجمة ( ٢٨ ) .

(٣) ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون ﴾ [ سورة الجاثية : ١٤ ] . قال الزمخشري في الكشاف : « ليجزي قوماً أي : الله عز وجل ، وليُجْزَى قَوْمٌ ، وليُجْزَى قَوْمًا على معنى : وليُجْزَى الْجَزَاءَ قَوْمًا » . وجاء في مجمع البيان للطبرسي « وقرأ أبو جعفر : لِيُجْزَى بضم الياء وفتح الزاي » . وجاء في شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٧٥ : « وأما قراءة من قرأ ﴿ ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون ﴾ فشكلة جداً ، لأنه أقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وهو القوم » .

(٤) عاصم القرائي : هو عاصم بن أبي النجود يهدله الكوفي الأسدي بالولاء وكنيته أبو بكر [ ت : ١٢٧ هـ ] ، أحد القراء السبعة ، كان صدوقاً ثقة في القراءة والحديث . تهذيب التهذيب ٥/٣٥٠ ، ميزان الاعتدال ٢/٣٥٧ .

(٥) ﴿ فاستجبنا له ، ونجيناها من الغم ، وكذلك نجى المؤمنين ﴾ [ سورة الأنبياء : ٨٨ ] . جاء في مجمع البيان : « ومن قرأ نجى المؤمنين بنون واحدة ، قال أبو بكر السراج : هو وَهُمْ .. قال أبو علي : والقول في ذلك : إن عاصماً ينبغي أن يكون قرأ بنونين وأخفى الثانية » . وجاء في الكشاف : « ومن تحلَّ لصحَّته ، فجعله فعل ، وقال نجى النجاء للمؤمنين ، فأرسل الياء ، وأسندته إلى مصدره ، ونصب المؤمنين بالنجاء فتعسَّف بارة التعسُّف » .

(٦) نسب البغدادي في الخزانة ١/٢٣٧ ، هذا البيت إلى جرير ، ولم أجدّه في ديوانه . قال البغدادي : « قال القالي في شرح اللباب : وقيل الكلاب ليست مفعوله ، بل مفعول ولدت ، وجرو نصب على النداء أو على الذم . وقيل : الكلاب نصب على الذم وجمع ، لأنَّ قفيرة وجروا وكلبا ثلاثة » . وقفيرة اسم أم الفرزدق ، وقيل هي فكيفة . وانظر الخصائص ١/٣٩٧ ، وابن يعيش ٧/٧٥ ، وشرح الكافية ١/٨٥ .

وهذا ضعيف لما ذكرنا . والقراءتان ضعيفتان ، على أنّ قراءة عاصم فيها وجه آخر<sup>(١)</sup> ،  
يخرجها من هذا الباب ، وهو أن يكون الأصل ( ننجي ) ثمّ أبدل النون الثانية جيماً ،  
وأدغمها .

وأما قراءة أبي جعفر فعلى تقدير ( لنجزي الخير قوماً ) فالخير مفعول به . وهذا  
الفعل يتعدى إلى مفعولين ، وأضمر الأوّل لدلالة الثاني عليه<sup>(٢)</sup> .

وأما البيت فقد حُمّل على ما قالوا ، وحمل على وجه آخر ، وهو أن يكون  
التقدير : فلو ولدت فقيرة<sup>(٣)</sup> / الكلاب ياجرو كلب لسبّ أي : جنس الكلاب . ح ٢٨

### فصل

وإنما جاز إقامة حرف الجرّ والظرف والمصدر - أيها شئت<sup>(٤)</sup> - مقام الفاعل لتساويها  
في ضعفها عن المفعول به<sup>(٥)</sup> . وإنما يقام<sup>(٦)</sup> الظرف مقام الفاعل إذا جعل مفعولاً على  
السعة ، لأنّه إذ كان ظرفاً كان حرف الجرّ مقدراً معه ، وهو ( في ) . و ( في ) يقع فيها  
الفعل لا بها . ولأنّ الفعل يصل إلى الفاعل بغير واسطة<sup>(٧)</sup> ، فلم يشبهه الظرف ، ولأنّ

(١) سقط آخر من م .

(٢) في م : لدلالة الكلام عليه .

(٣) في م و ح : فقيرة .

(٤) في م : إنها شئت .

(٥) جاء في شرح المقدمة المحسّبة ٢/٢٧٣ - ٢٧٤ : « وجملة الأشياء التي تقوم مقام الفاعل عند عدم المفعول به

أربعة : المفعول بحرف الجرّ ، والظرف المتمكّن من الزمان ، والظرف المتمكّن من المكان ، والمصدر

المخصّص .. مثال المفعول بحرف الجرّ : سير يزيد .. ومثال الظرف المتمكّن من الزمان : سير يومان ..

ومثال الظرف المتمكّن من المكان : سير فرسخان .. ومثال المصدر المخصّص : سير سير شديداً . فإن

اجتمعت هذه المسائل الأربع في مسألة واحدة مثل : سير يزيد يومين فرسخين سيراً شديداً ، كنت

مخيراً ، أيها شئت أقمته مقام الفاعل ، وتركت الباقي منصوباً على حاله . »

(٦) في م : يقوم .

(٧) سقطت هذه العبارة من م .

المفعول به يصح إسناد الفعل إليه ، وإذا<sup>(١)</sup> قدر مع الظرف ( في ) لم يصح إسناد الفعل إليه .

فإن قلت : فكيف يصح إقامة ( الباء ) مقام الفاعل قيل : إن ( الباء ) لم يؤت بها إلا لتقوي الفعل<sup>(٢)</sup> ، و ( في ) هي الدالة<sup>(٣)</sup> على الظرفية ، وإقامتها مقام الفاعل تسلبها هذا المعنى . ولا يقام المصدر مقام الفاعل إلا إذا وصف أو دل على المرة أو المرّات ، لأنه حينئذٍ يفيد ما لا يدلُّ الفعل عليه .

### فصل

ولا يجوز إقامة الحال مقام الفاعل لأربعة أوجه :

أحدها أن الفاعل يكون مظهراً ومضراً ، ومعرفة ونكرة<sup>(٤)</sup> ، والحال لا تكون إلا نكرة .

والثاني أن الحال تقدّر ب ( في ) ولا يصح تقدير إسقاطها .

والثالث أن الحال كالخبر على ما نبين في بابها ، وخبر المبتدأ لا يصح قيامه مقام الفاعل ، لأنه مسند إلى غيره .

والرابع أن الحال كالصفة في المعنى ، لأنها هي صاحب الحال ، وأنا يقام مقام الفاعل غيره .

(١) سقطت العبارة التالية من ح .

(٢) قال ابن يعيش ٧٣/٧ : « الباء في تعدية الفعل بمنزلة الهمزة ، فقولك : قام زيد ، وأقته بمنزلة : قت به ، وذهب زيد وأذهبته بمنزلة : ذهبت به . قال الله تعالى : ﴿ ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم ﴾ ، والمعنى لأذهب بسمعهم وأبصارهم » .

(٣) في م : وفي الدلالة .

(٤) سقط من ح : ونكرة .

## فصل

وإنما لم يَقم المميّز<sup>(١)</sup> مقام الفاعل لثلاثة أوجه :

أحدها أنه لا يكون إلا نكرة .

والثاني أن حرف الجرّ معه مراد .

والثالث أنه لو أسقط المميّز لم يبق عليه دليل ، ولهذا الوجه لم يجعل المستثنى مقام الفاعل .

## فصل

وأما المفعول له فلا يَقم مقام الفاعل لوجهين :

أحدهما أن اللام معه مرادة .

والثاني أنه غرض الفاعل ، فلو أقيم مقامه لبطل هذا المعنى<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وإنما لم يَقم خبر كان مقام اسمها لوجهين :

أحدهما أنه هو الاسم في المعنى<sup>(٣)</sup> .

والثاني أن الخبر مسندٌ إلى غيره ، فلا يسند إليه .

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٢/٧ : « فأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يجعل شيء منهما في موضع الفاعل . فإذا قلت : سير يزيد قائماً ، وتصبب بدن عمرو عرقاً فلا يجوز أن تقيم ( قائماً ) أو ( عرقاً ) مقام الفاعل » .

(٢) قال ابن يعيش ٧٢/٧ : « وكذلك المفعول له ، لا يجوز أن ترده إلى ما لم يسم فاعله ، لا يجوز : غفر لزيد ادخاره ، على معنى لا دخاره ، لأنك لما حذف اللام على الاتساع لم يجوز أن تنقله إلى مفعول به ، فتصرف في المجاز تصرفاً بعد تصرف ، لأنه يبطل بتباعده عن الأصل » .

(٣) لا يبني نحو : كان زيد قائماً للمجهول ، فلا يقال : كين قائم ، لأن اسم كان وخبرها متحدان . والفاعل والمفعول في نحو : ضرب زيد عمراً مختلفان ، ولذلك يقال : ضرب عمرو .

## باب كان وأخواتها

ذهب الجمهور إلى أنها أفعال لتصرفها وأتصال الضائر وتاء التأنيث بها ، ودالاتها على معنى في نفسها ، وهو الزمان<sup>(١)</sup> .

### فصل

وإنما لم تدلّ على حدث / ، ولا أكّدت بالمصدر ، لأنّهم اشتقوها من المصادر ، ثمّ خلعوا عنها دلالتها على الحدث لتدلّ على زمن خبر المبتدأ<sup>(٢)</sup> ، حتّى صارت مع الخبر بمنزلة الفعل الدالّ على الحدث والزمان .

ومن عبّر من البصريين عنها بالحروف فقد تجوّز ، لأنّه وجدها تشبه الحروف ، في أنّها لا تدلّ على الحدث<sup>(٣)</sup> . وإنّما هي أفعال لفظيّة<sup>(٤)</sup> ، أو يكون عنى بالحروف

(١) زاد ابن يعيش دليلاً آخر ، فقال ٩٦٢ : « وأما ( كان ) وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ ، لأنّه تدخلها علامات الأفعال من نحو : ( قد والسين وسوف ) » . ووضح دلالتها على الزمن ، فقال : « فقولك كان زيد قائماً بمنزلة قولك : زيد قائم أمس ، وقولك : يكون زيد قائماً ، بمنزلة : زيد قائم غداً » .

(٢) جاء في المرتجل ١٢٤ : « إذا قلت : ضرب زيد عمراً ، دلّ لفظ ضرب على الحركة المسماة ضرباً وهي الحدث ، وعلى زمانها ، وهو الماضي . وإذا قلت : كان زيد قائماً دلّت ( كان ) على أنّ قيام زيد وقع في زمن ماض ، ولهذا لزم كان وأخواتها من الأفعال النواقص منصوبها ، ولم يلزم ( ضرب ) وأشباهه منصوبة » .

(٣) علّل أبو البركات تشبيه ( كان ) وأخواتها بالحروف تعليلاً آخر ، فقال في أسرار العريّة ١٣٢ : « وذهب بعض النحويين إلى أنّها حروف ، وليست أفعالاً ، لأنّها لا تدلّ على المصدر ، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدلّ على المصدر » .

(٤) يسمّى بعض النحاة كان وأخواتها ( أفعال عبارة ) . قال ابن يعيش ٨٩٧ : « فلمّا كانت هذه الأشياء لا تدلّ على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف ، فلذلك قيل : أفعال عبارة » .



الطريقة ، إذ كان لهذه الأفعال في النحو طريقة تخالف فيها بقية الأفعال ، ولهذا العلة خصوصاً من بين الأفعال بالدخول على المبتدأ والخبر .

وأما ( ليس ) فمن البصريين من قال : هي حرف ، وإنَّ الضمير أتصل بها لشبهها بالأفعال ، كما أتصل<sup>(١)</sup> الضمير بـ ( ها ) على لغة من قال في التثنية ( هاء ) ، وفي الجمع ( هاءوا ) . وأبو علي<sup>(٢)</sup> يشير إليه في كتبه كثيراً . ويقوي<sup>(٣)</sup> ذلك أنها لا تدلُّ على زمان ، وأنها تنفي كما تنفي ( ما ) ، وأنهم شبهوها بـ ( ما ) في إبطال عملها بدخول ( إلا ) على الخبر في قولهم : ليس الطيب إلا المسك<sup>(٤)</sup> ، بالرفع فيها .

ومن قال : هي فعلٌ لفظيٌّ فقد احتجَّ بما ذكرنا ، وسلبت التصرف<sup>(٥)</sup> لشبهها بها . ويدلُّ على أنها فعلٌ جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع ، وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف ( ما ) .

## فصل

وإنَّ كانت ( كان ) أمَّ هذه الأفعال الخمسة أوجه :

أحدُها سعة<sup>(٦)</sup> أقسامها<sup>(٧)</sup> .

- (١) في م و ح : المتصل . ولعلَّ الأصل : وإنَّ الضمير أتصل بها لشبهها بالأفعال كما أتصل .. « .
- (٢) جاء في مغني اللبيب ٣٢٥ : « وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ( ما ) وتابعه الفارسي في الحلييات » .
- (٣) في ح : ويقوي في ذلك .
- (٤) جاء في مغني اللبيب ٣٢٦ أنَّ رفع المسك لغة بني تميم ، ونسب الرواية إلى أبي عمرو بن العلاء القائل : « ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع ، ولا حجازي إلا وهو ينصب » .
- (٥) في م : التصريف .
- (٦) في م : لسعة .
- (٧) جاء في أسرار العربية ١٣٣ - ١٣٧ أنَّ لها خمسة أقسام ، وهي :
  - ١ - الناقصة : كان زيد قائماً .
  - ٢ - التامة : وتدلُّ على الزمان والحدث : أنا - مذ كنت - صديقك .

والثاني أنّ ( كان ) التامة دالة على الكون ، وكلُّ شيء داخل تحت الكون .  
والثالث أنّ ( كان ) دالة على مطلق الزمان الماضي ، و ( يكون ) دالة على مطلق  
الزمان المستقبل بخلاف غيرها ، فإنّها تدلُّ على زمان مخصوص كالصباح والمساء .

والرابع أنّها أكثر في كلامهم ، ولهذا حذفوا منها النون / إذا كانت ناقصة في  
قوله : لم يك .

والخامس أنّ بقيّة أخواتها تصلح أن تقع أخباراً لها كقولك : كان زيد أصبح  
منطلقاً ، ولا يحسن : أصبح زيدٌ كان منطلقاً<sup>(١)</sup> .

## فصل

وإنّا اقتضت الناقصة اسمين ، لأنّها دخلت على المبتدأ والخبر للدلالة على زمن  
الخبر . وإنّا عملت لأنّها أفعال متصرفة مؤثّرة في معنى الجملة ، فأشبهت ( ظننت ) .  
وإنّا رفعت ونصبت ، لأنّها تفتقر إلى اسم تسند إليه كسائر الأفعال ، فما تسند إليه  
مشبه بالفاعل الحقيقي<sup>(٢)</sup> .

= ٣ - التي اسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة مثل :

إذا ماتَ كان الناسَ صنفانَ شامتَ وأخرَ مُثَنِّبٍ بالذي كنتَ أصنع

٤ - الزائدة مثل :

سراة بني أبي بكر تسمى على - كان - المسومة العراب

٥ - التي بمعنى صار ، كقوله تعالى : ﴿ وكان من المفرقين ﴾ أي : صار .

(١) ولك أن تضيف وجهاً سادساً ، وهو حذفها وبقاء اسمها وخبرها نحو :

أبـا خراشـة أمـا أنتـ ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبيع

ووجهاً سابعاً ، وهو حذفها مع اسمها ، وبقاء خبرها ، نحو : التمس ولو خاتماً من حديد ، ووجهاً ثامناً

وهو حذفها مع اسمها وخبرها ، نحو :

قالت بنات العم ياسمى وإن كان فقيراً معدماً ، قالت : وإن

(٢) وضح ابن يعيش للسألة فقال ٩٦/٢ : « ويؤيد عندك أنّ مرفوعها ليس بفاعل ، وأن منصوبها ليس

مفعولاً على الحقيقة أن الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو : ضرب زيد عمراً ، فـ ( زيد ) غير عمرو ، =

وأما الخبر فنصوب بـ ( كان ) عند البصريين ، وقال الكوفيون<sup>(١)</sup> : ينتصب على القطع ، يعنون الحال . والدليل على انتصابه بـ ( كان ) أنه اسم بعد الفعل والفاعل ، وليس بتابع له ، فأشبهه المفعول به . ولا يصحُّ جعله حالاً ، لأنَّ الحال لا يكون معرفة ولا مضمراً ، ويصحَّ حذفه ، وليس كذلك خبر كان ، لأنَّه مقصود الجملة . ألا ترى أنَّه لو قال : كان زيداً قائماً ، فقال قائل : لا ، كان النفي عائداً إلى القيام ، لا إلى كان .

### فصل

وإنما لم يكن منصوبها مفعولاً به على التحقيق ، لأنَّ المفعول به يسوغ حذفه ، ولا يلزم أن تكون عدته على عدّة الفاعل<sup>(٢)</sup> ، ولا أن يكون المفعول به هو الفاعل ، وخبر كان يلزم فيه ذلك .

### فصل

وإنما جاز تقديم أخبارها على أسماؤها لتصرُّفها . فأما تقديم خبر ( مازال وأخواتها ) عليها<sup>(٣)</sup> فمنعه البصريون والفرّاء<sup>(٤)</sup> ، لأن ( ما ) أم حروف النفي ، وما في صلة النفي لا يتقدّم عليه ، لأنَّ النفي له صدر الكلام ، إذ كان يحدث فيما بعده معنى لا يفهم بالتقديم ، فيشبهه حروف الجزاء والاستفهام<sup>(٥)</sup> والنداء .

- 
- = المرفوع في باب كان لا يكون إلا المنصوب في المعنى نحو : كان زيد قائماً ، ف ( القائم ) ليس غير ( زيد ) فاعرفه .
- (١) فصل أبو البقاء القول في هذه المسألة ، في كتابه التبيين ٢٩٥ - ٣٠١ ، وانظر الممع ١١١/١ .
- (٢) لعلَّ المقصود أنَّ خبر كان يتبع اسمها في أفرادها وتثنيته وجمعه . والمفعول به لا يلتزم شيئاً من ذلك . تقول : كان الزيدان قائمين ، وقَلب زيداً كَفَيْهِ .
- (٣) في م : عليه .
- (٤) فصل أبو البقاء القول في هذه المسألة في كتابه التبيين ٣٠٢ - ٣٠٧ .
- (٥) جاء في الإنصاف ١٥٩/١ : « ألا ترى أنَّك لو قلت في الاستفهام : زيدا أضربت ؟ لم يجوز لأنك تقدم ما هو متعلِّق بما بعد حرف الاستفهام عليه ، فكذلك هنا إذا قلت : قائماً مازال زيد ينبغي ألاَّ يجوز ، =

فأما ( لا يزال ) و ( لن يزال ) و ( لم يزل ) فيجوز تقديم الخبر عليها ، لأنها فروع على ( ما ) إذ كانت تردّ إليها ، وتستعمل في مواضع لا يصحّ فيها ( ما ) . ولهذا عملت في الأفعال للزومها إياها ، فعمول فعلها يتقدّم عليها كما يتقدّم على نفس الفعل العريّ عن حرف النفي بخلاف ( ما ) .

وقال ابن كيسان وبقية الكوفيّين : يجوز تقديم الخبر عليها ، لأنّ ( ما والفعل ) / صاراً في معنى الإثبات<sup>(١)</sup> ، وهذا ضعيف ، لأنّ لفظ النفي باق ، والاعتبار به لا بالمعنى . ألا ترى أنّ قولك : ( لا تفعل ) يسمّى ( نهياً ) ، ولو جعلت مكانه ( اترك الفعل ) كان المعنى واحداً ، ويسمّى الثاني ( أمراً ) .

وأما خبر ( مادام ) فلا يتقدّم عليها عند الجميع ، لأنها مصدرية ، وعمول المصدر لا يتقدّم عليه ، وكذلك ( ما كان ) لأنّ الكلام نفيّ لفظاً ومعنى .

فأما ( ليس ) فاتفقوا على جواز تقديم خبرها على اسمها ، وأما تقديمه عليها<sup>(٢)</sup> فيجوز عند الكوفيّين وبعض البصريّين<sup>(٣)</sup> . وحجّة من منع أنّ ( ليس ) فعل لفظي

= لأنك تقدم ما هو متعلّق بما بعد حرف النفي عليه ، ولك أن تقيس على ذلك أدوات الشرط والنداء . فأنت لاتقول : تزوّني إن ، ولا تقول : محمّداً يا .

(١) جاء في الإنصاف ١٥٦/١ : « وإذا كان كذلك صار ( ما زال ) بمنزلة ( كان ) في أنّه إيجاب . وكما أنّ ( كان ) يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، فكذلك ( ما زال ) ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها . ولذلك لم يقولوا : ما زال زيداً إلقائاً ، كما لم يقولوا : كان زيداً إلقائاً ، لأنّ ( إلأ ) إنّما يؤقّى بها لنقض النفي » . هذا كلام الكوفيّين وابن كيسان .

(٢) فصل أبو البقاء القول في هذه المسألة في كتابه التبيين ٣١٥ - ٣٢٣ . وانظر الإنصاف ١٦٠/١ ، وأسرار العربية ١٤٠ ، وشرح المفصل ١١٤/٧ .

(٣) جاء في الإنصاف ١٦٠/١ : « وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريّين . وزعم بعضهم أنّه مذهب سيويه ، وليس بصحيح » . وجاء في حاشية الإنصاف ١٦١/١ : « الذين يُحيزون تقديم خبر ليس عليها هم قدماء البصريّين والفراء ، وتبعهم ابن برهان والزحشريّ والشلوبين وابن عصفور » .

جامدٌ قويُّ الشبه بالحرف ، فلم يَقْوِ قُوَّةَ أخواته . وجاز تقديم الخبر فيه على الاسم ، إذ كان فعلاً في الجملة ، فحاله متوسطٌ بين ( كان ) وبين ( ما ) .

واحتجَّ من أجاز تقديم<sup>(١)</sup> خبر ( ليس ) بقوله : ﴿ ألا يوم يأتيتهم ليس مصروفاً عنهم ﴾<sup>(٢)</sup> ، فنصب ( يوم ) بالخبر ، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل ، ولأنَّ ( ليس ) فعلٌ يتقدَّم خبره على اسمه ، فكذلك يتقدَّم عليه ك ( كان ) . وقد أجب عن الآية من وجهين :

أحدهما أنه منصوب بفعل آخر يفسره الخبر .

والثاني أن الظروف تعمل فيها روائح الفعل .

## فصل

وإنما لم يجز الفصلُ بين ( كان ) وغيرها من العوامل بما لم تعمل فيه ، لأنَّه أجنبيٌّ غير مسند<sup>(٣)</sup> للكلام ، والعامل يطلب معموله ، فالفصل بينهما يقطعه عنه<sup>(٤)</sup> ، فإن جعلت في ( كان ) ضمير الشأن جاز تقديم معمول الخبر لاتصال ( كان ) بأحد معموليها ، وكون الفاصل كالجزء من جنسها<sup>(٥)</sup> .

(١) في ح : تقديمه .

(٢) سورة هود ٨ .

(٣) في ح : مسدّد .

(٤) وضَّح المبرّد في المقتضب ٩٨/٤ - ٩٩ وجهي المسألة الفاسد والصحيح . فقال في ردّ الوجه الفاسد : « وتقول : كان غلامه زيد ضارباً ، فهو على وجه خطأ ، وعلى وجه صواب . فأما الوجه الفاسد فأن تجعل ( زيداً ) مرتفعاً بكان ، وتعمل ( الغلام ) منتصباً بضارب ، فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام ، وليس هو لها باسم ولا خبر ، إنما هو مفعول مفعولها ، وكذلك لو قلت : كانت زيداً الحمى تأخذ » .

(٥) إذا قدرنا ضمير الشأن في نحو : كان غلامه زيدٌ ضارب ، صحّت العبارة ، وفي توضيح ذلك قال المبرّد في المقتضب ٩٩/٤ : « والوجه الذي يصحّ فيه أن تضرر في ( كان ) الخبر أو الحديث ( يعني ضمير الشأن ) أو ما أشبهه على شريطة التفسير ، ويكون مابعد تفسيراً له ، فيكون مثل الماء التي تظهر في ( إنَّ ) إلاّ =

## فصل

وإنما كان الأحسن في خبر ( كان ) إذا وقع ضميراً أن يكون منفصلاً ، لأنه في الأصل خبر البتداء ، والخبر لا يكون متصلاً ، وإنما ساغ في ( كان ) أن يكون متصلاً لأنه مشبه بالمفعول . فعلى هذا ( كنت إياه ) أحسن من ( كنته )<sup>(١)</sup> . /

ح ٣٠

## فصل

وإنما لم يجز دخول ( إلا ) في خبر ( مازال ) وأخواتها ، لأن معناها الإثبات ، فيصير ك ( كان ) . فأما قول ذي الرمة<sup>(٢)</sup> : [ من الطويل ]

١٣- حراجيج ماتنك إلا مناخةً على الخسف أو نرمي<sup>(٣)</sup> بها بلداً قفر<sup>(٤)</sup>

فيروى بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وموضع الجملة حال ، وبالنصب على الحال ، وتكون ( تنك ) تامّة ، و ( على الخسف ) حال أخرى . ويجوز أن تكون الناقصة ، وتكون ( على الخسف ) الخبر ، أي : ماتنك على الخسف إلا إذا أنيخت ، وعليه المعنى .

= أنه ضمير مرفوع فلا يظهر ، فيصير الذي بعده مرفوعاً بالابتداء والخبر ، فتقول على صحة المسألة : كان غلامه زيداً ضارباً .

(١) في شرح للفصل لابن يعين شرح مفصل مشفوع بالشواهد يتناول هذه المسألة : ١٠٦/٣ - ١٠٧ .

(٢) ذو الرمة : هو غيلان بن عقبة [ ك : ١١٧ هـ ] شاعر أموي بارع في الوصف وفي النسيب قال فيه أبو عمرو بن العلاء : فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة . معاهد التنصيص ٢٦٠/٣ ، خزانة الأدب . ١٠٦/١ .

(٣) في م : ترمي بالتاء .

(٤) ورد هذا البيت في ديوان ذي الرمة ١٤١٩/٣ ، وهو من قصيدة طويلة تسمى ( أحجية العرب ) . الحراجيج جمع حرجوج أو حرجيج الناقه الطويلة . والخسف : الجوع .

للنحاة في إعراب هذا الشاهد وتخريجه أوجه كثيرة ذكر العكبري في هذا الكتاب وجهين منها . وانظر سيبويه ٤٨/٣ ، والإنصاف ١٥٦/١ - ١٥٩ ، وشرح المفصل ١٠٦/٧ ، وشرح الكافية ٢٧٥/٢ ، والأشموني ٢٤٦/١ .

## فصل

لا يجوز أن تبنى ( كان ) لما لم يُسمَّ فاعله ، لما ذكر في الباب الذي قبله . وقال  
الفراء يجوز ، وهو فاسدٌ لما تقدّم<sup>(١)</sup> .

## فصل

ولا تؤكّد ( كان ) بالمصدر لأنّ المصدر دالٌّ على الحدث<sup>(٢)</sup> ، والناقصة لا تدلُّ  
عليه<sup>(٣)</sup> . وأجازه قوم ، على أن يكون المصدر لفظياً كالفعل المؤكّد<sup>(٤)</sup> . وقولهم :  
يعجبني كونُ زيد قائماً فهو مصدر التامة ، و ( قائماً ) منصوب على الحال .

## فصل

وحرف الجرّ الداخل على الخبر لا يعلّق بهذه الأفعال ، لأنّه زائد<sup>(٥)</sup> ، وإنّا يتعلّق  
الحرف بالفعل الذي يعدّيه<sup>(٦)</sup> .

## فصل

ولا تدخل ( لام كي ) على خبر كان ، لأنّها تدلُّ على المفعول له . وهذا يجوز ،  
والخبر لا يجوز حذفه ، ولأنّ خبر كان يعلّل بغيره لا بنفسه . وأمّا قوله تعالى :

(١) راجع الفصل الأخير من باب ( ما لم يسمَّ فاعله ) والتعليق عليه .

(٢) في م : على الحنف .

(٣) جاء في المرجل ١٢٥ : « التامة تؤكّد بالمصدر إن شئت ، فتقول : كان الأمر كوناً ، كما تقول : وقع  
وقوعاً . ولا تقول في الأولى : كان زيد قائماً كوناً ، لأنّ تلك - أعني الناقصة - خلعت منها الدلالة على  
الحدث ، وقام منصوبها مقامه ، فلم يجز تأكيدها به » .

(٤) في م : المذكور .

(٥) في ح : زائل .

(٦) في م : بعد به .

﴿ ما كان الله لينذر المؤمنين ﴾<sup>(١)</sup> ، فالخبر فيه محذوف تقديره : ما كان الله يريداً ونحوه . وقال الكوفيون : هو الخبر . وسنشرح القول فيه إن شاء الله تعالى في باب الأفعال .

## فصل

وإنما ساغ أن تزداد ( كان ) لأنها أشبهت الحروف في أن معناها في غيرها ، ولد ( كان ) الزائدة فاعل مضمّر فيها تقديره : كان الكون<sup>(٢)</sup> على قول أبي سعيد السيرافي<sup>(٣)</sup> ، ولا فاعل لها عند أبي عليّ . ومعنى زيادتها<sup>(٤)</sup> عند السيرافي في إلغاء عملها ، لأنها تخلو من فاعل . وإنما لم يظهر ضمير فاعلها ، لأنّ الضمير يرجع إلى مذكور ، فيلزم أن يكون / لها اسم ، وإذا كان لها اسم كان لها خبر ، ولهذا تبين فساد قول من قال في قول الفرزدق : [ من الوافر ]

١٤ - ..... وجيران لنا كانوا كرام<sup>(٥)</sup>

(١) ﴿ ما كان الله لينذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب ... ﴾ [ سورة آل عمران : ١٧٩ ] .

(٢) جاء في شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٧ - ٩٩ : « الزائدة دخولها كخروجها ، لا عمل لها في اسم ولا خبر . وذهب السيرافي إلى أن معنى قولنا زائدة ألا يكون لها اسم ولا خبر ، ولا هي لوقوع شيء مذكور ، ولكنها دالة على الزمان ، وفاعلها مصدرها . وشبهها بظننت إذا ألغيت ، نحو قولك : زيد ظننت منطلق ، فالظنّ ملغى هنا لم تعملها ، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الشك ، كأنك قلت : زيد منطلق في ظنّي . والنبي أراه الأوّل ، وإليه كان يذهب ابن السراج . قال في أصوله : وحقّ الزائد ألا يكون عاملاً ولا معمولاً ، ولا يحدث معنى سوى التأكيد . »

(٣) السيرافي : هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله [ ت : ٣٦٨ هـ ] نحويّ معتزليّ فارسيّ الأصل ، عرف بالتعفّف والترفع ، وكان لا يأكل إلاّ من كسب يده . عرف بالورع والزهد مع أن أباه كان مجوسياً . إشارة التعيين ٩٣ ، البغية ٥٠٧/١ .

(٤) في م : ومعنى عملها .

(٥) البيت من قصيدة مدح بها الفرزدق هشام بن عبد الملك ، ونصّه في ديوان الشاعر ٨٣٥ : =



إِنَّ ( كان ) زائدة ، والصحيح أَنَّ خبرها ( لنا ) و ( كرام ) صفة لجيران .  
وإنَّا لم تقع الزائدة في أول الكلام لأنَّ الزائدة<sup>(١)</sup> فرع ومؤكّد ، وتقدّمه يخلُّ بهذا  
المعنى .

## فصل

وإنَّا أكّد خبر ( ليس ) بالباء لثلاثة أوجه :  
أحدها أَنَّ الكلام إذا زيد فيه قوي ، ولهذا زيدت ( من ) في<sup>(٢)</sup> قولك : ماجاءني  
من أحد .

والثاني أَنَّها يازاء ( اللام ) في خبر ( إِنَّ )<sup>(٣)</sup> .

والثالث أَنَّ دخول حرف الجرّ يؤذن بتعلّق الكلمة بما قبلها من فعل ، أو ما قام  
مقامه . ولو حذفه لكان مرفوعاً أو منصوباً . وكلاهما قد يحذف عامله ، ويبقى هو  
بخلاف حرف الجرّ .

## فصل

وإنَّا اختيرت ( الباء ) دون غيرها لثلاثة أوجه :

= فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام  
ذكره سيبويه ١٥٢/٢ شاهداً على زيادة كان ، وناقشه المبرّد في المقتضب ١١٦/٤ - ١١٧ فقال : « القوافي  
مجرورة ، وتأويل هذا سقوط ( كان ) على ( وجيران لنا كرام ) في قول النحويّين أجمعين . وهو عندي  
على خلاف ما قالوا من إلغاء ( كان ) ، وذلك أن خبر كان ( لنا ) فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا » ،  
وهكذا نفى المبرّد أن تكون ( كان ) زائدة في هذا البيت ، وللنحاة جدال طويل فيه . انظر ابن عقيل  
٢٨٩/١ ، والمغني ٣١٧ ، وشرح التصريح ١٩٢/١ ، واللسان [ كون ] .

(١) في م : لأن الزيادة .

(٢) في ح : من قولك .

(٣) ذكر أبو البركات هذا الوجه في عمل ( ما ) الحجازية ١٦٧/١ .

أحدها أنّ أصلها الإلصاق ، والإلصاق يوجب شدّة اتصال أحد الشئئين بالآخر .  
والثاني أنّها من حروف الشفتين ، فهي أقوى من اللام وغيرها من حروف الجرّ .  
والثالث أنّ حروف الجرّ كلّها توجب مع تعديتها الفعل معنى كالتبعيض والمللك  
والتشبيه وغير ذلك . والباء لا توجب أكثر من تعدية الفعل ، ولذلك استعملت في  
القسم ، وهو باب التوكيد .

## باب ما

القياس ألا تعمل ( ما ) لأنها غير مختصة<sup>(١)</sup> ، فهي كحرف الاستفهام والعطف وغيرهما ، ولهذا لم يعملها بنو تميم . وإنما عملها أهل الحجاز لشبهها ب ( ليس ) وهي تشبهها في أربعة أشياء : النفي ، ونفي ما في الحال ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء في خبرها . وقد تقرر أنّ الشيء إذا أشبه غيره من وجهين فصاعداً حُمِل عليه ما لم يفسد المعنى ، ومنه باب ما لا ينصرف<sup>(٢)</sup> . ولَمَّا أشبهتها عملت في المبتدأ والخبر ك ( ليس ) .

وقال الكوفيون : خبرها منصوب بحذف حرف الجرّ ، وهذا فاسدٌ لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ هذا يقتضي أنّ حرف الجرّ فيه أصل ، وليس كذلك<sup>(٣)</sup> .

والثاني أنّ هذا إيجاب العمل بالعدم .

والثالث أنّ حرف الجرّ تحذف في / مواضع ، ولا يجب النصب كقولك : بحسبك

قولُ السوء<sup>(٤)</sup> ، وكفى بالله شهيداً ، وما جاءني من أحد .

ح ٣١

## فصل

وإنما بطل عملها بدخول ( إلا ) لزوال شبهها ب ( ليس ) إذا كان الكلام يعود إلى

الإثبات ، ولم يبطل عمل ( ليس ) إلا لأنها أصل<sup>(٥)</sup> . فأما قول الشاعر : [ من الطويل ]

(١) هذا القول معزو إلى الكوفيّين في الإنصاف ١٦٥/١ .

(٢) وضّح أبو البركات ذلك في الإنصاف ، فقال ١٦٦/١ : « ألا ترى أنّ ما لا ينصرف لَمَّا أشبه الفعل من وجهين أجري مجراه في منع الجرّ والتنوين » ، ولعلّ المقصود بوجهي الشبه الثقل والفرعية اللذان وضّحهما ابن يعيش في شرح المفصل ٥٧/١ - ٥٨ .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنّ : مازيداً قائماً أصلها : مازيداً بقاءم .

(٤) جاء في الإنصاف ١٧٢/١ : « وإذا حذفوا حرف الحذف قالوا : حسبك زيدٌ ... بالرفع لا غير » .

(٥) للكوفيّين تعليل آخر ورد في الإنصاف ١٦٥/١ ، وهو عدم دخول الباء على خبرها مع إلا إذ قالوا : « لم =

١٥- وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً<sup>(١)</sup>

ففيه وجهان :

أحدهما أن المنصوب مفعول به ، والخبر محذوف تقديره : إلا يشبه منجنوناً ، وهو<sup>(٢)</sup> الدولاب في دورانه ، وإلا يشبه معذباً .

والثاني أن ( منجنونا ) و ( معذباً ) منصوبان نصب المصادر ، ونائبان عن فعل ، تقديره : إلا يدور دوراناً ، وإلا يعذب تعذيباً<sup>(٣)</sup> .

### فصل

وإنما بطل عملها بتقديم الخبر ، لأنَّ التقديم تصرّف ، ولا تصرّف ل ( ما ) ، ولأنَّ التقديم<sup>(٤)</sup> فرع عمل ، و ( ما ) فرع ، فلا يجمع بين فرعين . فأما قول الفرزدق : [ من البسيط ]

١٦- فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش ، وإذ ما مثلهم بشر<sup>(٥)</sup>

بنصب ( مثل ) ففيه أربعة أوجه :

= يجز النصب إذا قدم الخبر نحو : ما قام زيد ، أو دخل حرف الاستثناء نحو : ما زيد إلا قائم ، لأنه لا يجسن دخول الباء معها ، فلا يقال : ما قام زيد ، وما زيد إلا قائم .

(١) ورد هذا البيت في خزانة الأدب ١٣٠/٤ ، برواية العكبري ، ثم ورد على نحو آخر ١٣٢/٤ وهو : وما طالب الحاجات إلا معللاً . وروايته في شرح الكافية ٢٦٧/١ : « وما طالب الحاجات إلا معذباً » . جاء في القاموس المحيط : [ جن ] « المنجنون والمنجنين : الدولاب مؤنث » .

(٢) سقطت العبارة التالية من ح .

(٣) نسب شارح الكافية ٢٦٧/١ إعمال ( ما ) على هذا النحو إلى يونس ، ونسب البغدادي في خزانة الأدب ١٣٠/٤ التخريج الأول إلى صاحب اللب ، ولعله يعني العكبري صاحب اللباب .

(٤) في م : التقدير .

(٥) البيت ورد في قصيدة مدح بها الفرزدق عمر بن عبد العزيز ، وروايته في الديوان تماثل رواية أبي البقاء ههنا ، وفي شرح الكافية ٢٦٧/١ : « أعاد الله دولتهم » . وجاء في المقتضب : « والرفع الوجه . وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خير مقدم ، وهذا خطأ فاحش » ، وتخيّر أن تكون مثلهم منصوبة ، وأعرها حالاً ، على النحو الذي ذكره أبو البقاء في الوجه الثالث .

أحدها أنه غلط من الفرزدق ، لأن لغته تميّية ، وهم لا ينصبونه بحال ، لكنّه ظنّ أنّ أهل الحجاز ينصبون خبرها مؤخراً ومقدّماً .

والثاني أنّها لغة ضعيفة .

والثالث أنّه حال تقديره : ( إذ ما في الدنيا بشرٌ مثلهم ) فلمّا قدّم صفة النكرة نصبها ، وهذا ضعيف ، لأنّ العامل في الحال إذا كان / معنى لا يحذف ويبقى عمله ، إلاّ أنّه سوّغه شبه ( مثل ) بالظرف .

والرابع أنّه ظرف تقديره : ( وإذ ما مكانهم بشر ) أي : في مثل حالهم ، إلاّ<sup>(١)</sup> أنّه سوّغه شبه مثل بالظرف .

## فصل (٢)

ويبطل عملها بتقديم معمول الخبر كقولك : ما طعامك زيدٌ آكل ، لأنّ معمول الخبر لا يقع إلاّ حيث يقع العامل ، فتقديمه كتقديم العامل ، ولو تقدّم العامل لكان مرفوعاً ، فكذلك إذا تقدّم معموله .

وكلّ موضع لا ينتصب فيه خبر ( ما ) لا تدخل عليه الباء كما لا يدخل على خبر المبتدأ . فإن قلت : طعامك ما زيدٌ أكلاً لم يجوز ، نصبت الخبر أو رفعته ، لأنّ ( ما ) لها صدر الكلام<sup>(٣)</sup> . / وأجاز ذلك الكوفيّون ، وقاسوه على ( لا ) و ( لم )

(١) سقطت العبارة التالية من ح .

(٢) سقط ( فصل ) من ح .

(٣) عدم الجواز رأي البصريّين ، وحجّتهم التي ذكرها صاحب الإنصاف ١٧٣/١ : « أنّ ( ما ) معناها النفي ، ويليهما الاسم والفعل ، فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله . فكذلك هنا ( ما ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها » .

و ( لن )<sup>(١)</sup> . وقد بيّنا فيما تقدّم أنّ ( ما ) أصل حروف النفي ، فلا يسوّى بينها<sup>(٢)</sup> .

## فصل

فإن قلت : ما إن زيد قائم بطل عملها لوجهين :

أحدهما أنّ ( ما ) كفت ( إنّ ) عن العمل ، فتكفّها عن عملها اقتصاصاً .

والثاني أنّ ( ما ) للنفي<sup>(٣)</sup> ، و ( إنّ ) تكون للنفي ، والنفي إذا دخل على النفي صار إثباتاً ، فكذلك لفظ النفي ، وإن لم تردّ به النفي .

## فصل

ومن العرب من يعمل ( لا ) عمل ( ما ) لاشتراكهما في المعنى ، ومنه قول الشاعر<sup>(٤)</sup> : [ مجزوء الكامل ]

١٧- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهِمْ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَابِرَاحٍ<sup>(٥)</sup>

(١) حجة الكوفيّين أنّ « هذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها ، نحو : زيداً لم أضرب ، وعمراً لن أكرم ، وبشراً لا أخرج » الإنصاف ١٧٢/١ .

(٢) والرّد الذي دحض به البصريّون رأي الكوفيّين هو أنّ « ( لن ) و ( لم ) لا يليها إلا الفعل ، فصارا بمنزلة الفعل ، بخلاف ( ما ) فإنّها يليها الاسم والفعل . وأمّا ( لا ) فإنّها جاز التقديم معها - وإن كان يليها الاسم والفعل - لأنّها حرف متصرّف ، فعمل ما قبله فيما بعده ، ألا ترى أنّك تقول : جئت بلا شيء » الإنصاف ١٧٢/١ ، وانظر المسألة التاسعة والأربعين في ( التبيين ) ٣٢٧ .

(٣) ذكر الرضيّ في شرح الكافية علّة كفت ( ما ) في هذا الموضع ، فقال : « فلما كان قياس إعمالها ضعيفاً انزلت لأدنى عارض ، فمن ذلك مجيء ( إنّ ) بعدها .. ويجوز أن يقال : إنّها عزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف » .

(٤) الشاعر هو سعد بن مالك القيسيّ البكريّ ، فارس شاعر ، قتل في حرب البسوس ، قال التبريزيّ : إنّه جدّ طرفة بن العبد .

(٥) ورد هذا الشاهد في كتاب سيبويه ٥٨/١ وروايته تمّ « من قرّ عن ... » وجاء في التعليق على ( لا ) : « جعلها بمنزلة ( ليس ) فهي بمنزلة ( لات ) في هذا الموضع في الرفع » . يعني قراءة من قرأ : ﴿ ولات حين مناص ﴾ . وانظر المقتضب ٣٦٠/٤ ، والأمالى الشجرية ٢٨٢/١ .

أي : لا لي براح ، كقولك : مالي . وقال العجاج<sup>(١)</sup> : [ من الرجز ]  
 ١٨- تَاللّهِ لَوْلَا أَنْ تَحَشَّ الطَّبَّخُ بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ<sup>(٢)</sup>  
 ومنهم مَنْ يُعْمَلُهَا مَعَ الْحَيْنِ خَاصَّةً<sup>(٣)</sup> كقوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ،  
 تقديره : وليس الحين حين مستصرخ . وقال الأخفش : هو منصوب بفعل محذوف  
 أي : ولات أرى حين مناص . وقال قوم : هو مبني مع ( لا ) ومن العرب من يرفع  
 الحين هنا ، ويحذف الخبر .

فأما ( التاء ) فقال قوم : هي متصلة بـ ( لا ) ، دخلت لتأنيث الكلمة ، كما  
 دخلت في ( ربّ ) ، و ( ثمّ ) . وعلى هذا يوقف عليها بالتاء ، لأنها أشبهت التاء  
 اللاحقة بالفعل في دلالتها على التأنيث في غير لفظها . وفتحت ليفرق بين الحرف  
 والفعل<sup>(٥)</sup> . ولو قيل : حرّكت لالتقاء الساكنين كان وجهاً . وقال الكسائي : يوقف  
 عليها بالهاء لتحركها . ومنهم من قال : هي متصلة<sup>(٦)</sup> بحين ، كما قالوا ( تلان ) .

- (١) العجاج : هو عبد الله بن ربيعة السعديّ أبو الشعثاء [ ت : ٩٠ هـ ] راجز تميميّ فحل ، امتدّت به الحياة  
 إلى عهد الوليد بن عبد الملك . الشعر والشعراء ٥٩١/٢ ، شرح شواهد المغني ٤٩/١ .
- (٢) ورد هذا الشاهد في ديوان العجاج ١٧٢/٢ على النحو الذي ذكره هنا أبو البقاء . ونسبه ابن الشجري في  
 أماليه ٢٨٢/١ إلى ربيعة . حشّ النار : سعرها ، والطبخ هنا الملائكة . وموضع الاستشهاد فيه رفع  
 ( مستصرخ ) بـ ( لا ) العاملة عمل ( ليس ) . وقيل : على الابتداء . وانظر التكملة ١٦٨/٢ ، وهمع  
 الهوامع ١٢٥/١ ، والدرر اللوامع ٩٨/١ ، ولسان العرب [ حش / طبخ ] .
- (٣) نقل ابن يعيش في شرح المفصل ١١٦/٢ - ١١٧ تعليلاً آخر لقصر عمل ( لات ) على حين ، والتعليل  
 معزوّ إلى الزمخشري ، وخلاصته أنّ ( لات ) أضعف عملاً من ( ما ) وأنّ ضعفها جاء من كفّها بالتاء .  
 وقال : « ولا تعمل هذه إلا في الأحيان خاصّة ، سواء نصبت أو رفعت . والعلة في ذلك أنّها في  
 المرتبة ثلاثية ، فـ ( ليس ) أقوى لأنّها الأصل ، ثمّ ( ما ) ثمّ لات » .
- (٤) ﴿ كم أهلكتنا من قبله من قرن ، فنادوا ، ولات حين مناص ﴾ من سورة ص : ٣ .
- (٥) نسب ابن هشام هذا الرأي إلى الجمهور . مغني اللبيب ٢٨١ .
- (٦) جاء في مغني اللبيب ٢٨١ : « إنّها كلمة وبعض كلمة ، وذلك أنّها ( لا ) النافية ، و ( التاء ) زائدة في  
 أول الحين ، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة . واستدل أبو عبيدة بأنّه وجدها في ( الإمام ) وهو مصحف  
 عثمان رضي الله عنه مختلطة بحين في الخط » .

## باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي ، واسمان عند الباقيين<sup>(١)</sup> .

والدليل على أنّها فعلان ثلاثة أشياء :

أحدها اتصال تاء التانيث الساكنة الدالة على تانيث الفاعل بها ، وليس كذلك تاء ( رَبَّتْ ) و ( نَمَّتْ ) لأنها متحركة غير دالة على تانيث الفاعل ، وقد وقف عليها قوم بالهاء .

والثاني أنه يستتر فيها الضمير ، وليست اسم فاعل ولا مفعول ولا ما أشبهها ، وقد حكى الكسائي : نعموا رجالاً الزيدون .

والثالث أنّها ليست حرفاً بالاتفاق ، ولا سيّما وهي تفيد مع اسم واحد<sup>(٢)</sup> .

ولا يجوز أن تكون اسماً ، إذ لو كانت اسماً لكانت إمّا أن تكون مرفوعة ولا سبيل إلى ذلك ، إذ ليست فاعلاً ولا مبتدأ ، ولا ما شُبّه بها . وإمّا منصوبة ولا سبيل إليه أيضاً ، إذ ليست مفعولاً ولا ما شُبّه به . وإمّا مجرورة ، ولا سبيل إليه .

فأمّا دخول ( الباء ) عليها في بعض الحكايات فلا يدلُّ على أنّها اسم كما قال

الراجز :

(١) ناقش أبو البقاء هذه المسألة في كتابه ( التبيين ) ٢٧٤ - ٢٨١ ، وأبو البركات بن الأنباري في الإنصاف ٩٧/١ - ١٢٦ ، وأدلة الكوفيّين على اسميّة نَعْمَ وبئسَ ستّة كما ذكرها أبو البقاء وهي : دخول حرف النداء عليها ؛ ( يانعم المولى ) ، ودخول حرف الجرّ : ( نعم السير على بئس العير ) ، وتجردهما من الحدث والزمان ، وجودهما ، ودخول اللام عليها إذا وقعتا خبراً لإنّ : ( إنّ زيدا لنعم الرجل ) وقول العرب : ( نعيم الرجل ) .

(٢) أضاف أبو البركات في أسرار العربيّة دليلاً رابعاً فقال : ٩٦ « إنّها مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية ، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علّة » .



والله ماليلي بنام صاحبه<sup>(١)</sup>

والتقدير في ذلك كله بمقول فيه . وحذف القول كثير .

وأما ما حكى أنهم قالوا ( نَعِيمَ ) فشاذ ، والياء فيها ناشئة عن إشباع<sup>(٢)</sup> الكسرة .

وأما دخول اللام عليها في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِنَعْمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فهو

جواب قسم كما قال<sup>(٤)</sup> : [ من البسيط ]

٢٠- إذن لقام بنصري /

٣٥ م

وكقول الآخر : [ من الطويل ]

(١) هذا البيت من مشطور الرجز ، ذكره المؤلف في التبيين ٢٧٩ وشفعه بيت آخر ، وهو : ( ولا مخالط

الليان جانبه ) . والشاهد فيه أن دخول الباء على الفعل ( نامَ ) لا يعني أن الباء باشرت الفعل ، وإنما

باشرت اسماً مقدراً أي : بمقول فيه نام . ورواية البيت في خزنة الأدب ( والله ما زيد بنام صاحبه )

والرجز غير منسوب في الكتب التي وقفت عليها ، ومنها : الخصائص ٣٦٦/٢ ، وأمالى ابن الشجري

١٤٨/٢ . وشرح المفصل ٦٢/٣ ، وخزنة الأدب ٢٨٨/٩ ، ولسان العرب [ نوم ] .

(٢) في م و ح : امتناع ، والتصحيح من التبيين ٢٨١ ، فقد جاء فيه : « وأما نعيم الرجل فهي حكاية

شاذة ، والوجه فيها أن أصل ( نعيم ) بكسر العين ، فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، ونسب الإنصاف

١٢١/٨ هذا الوجه الشاذ إلى قطرب .

(٣) ﴿ للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ، ولدار الآخرة خيرٌ ، ولنعم دار المتقين ﴾ [ النحل : ٣٠ ] .

(٤) قائل البيت قُرَيْطُ بن أُنَيْفِ العنبريِّ التميميِّ ، وللقصيدة التي ورد فيها هذا البيت في أول حماسة أبي تمام

خبير مفصل في شروح الحماسة . والعبارة التي ذكرها أبو البقاء وردت في صدر البيت الثاني من هذين

البيتين :

لو كنت من مازن لم تستبح إيلي بنو اللقيطة من دُهل بن شيبانا

إذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوتية لانا

ذكره البغدادي في الخزانة ٤٤٩/٨ وقال : « إذن متضمنة لمعنى الشرط على ما حققه ، وإذا كانت بمعنى

الشرط الماضي جاز إجراؤها مجرى ( لو ) في إدخال اللام في جواها . وفي كلامه رد على العكبري

وعلى من قدر القسم . وانظر التبيين ٢٨٠ ، والخصائص ٢٧/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢٨٨/٢ ، ومغني

الليبي ٢١ .

٢١- ..... لنا ما فإِنْ من حدِيثٍ ولا صال<sup>(١)</sup>

وأما دخول ( يا ) عليها في نحو قولهم : يا نعم المولى ، فالمنادى محذوف أي :  
يا الله أنت نعم المولى ، كما قالوا : يا لعنة الله ، وكقراءة من قرأ : ﴿ ألا  
يا اسجدوا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وكقوله : ﴿ يا ليت قومي يعلمون ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأما عدم تصرّفها فلم نذكره بعد .

## فصل

والأصل في ( نِعِم ) نَعِمَ الرجل إذا أصاب نعمةً ، وبَيَسَ إذا أصاب بؤساً ، فهو  
مكسور العين . وفيها أربع لغات هذه إحداها<sup>(٤)</sup> . وقد جاءت في شعر طرفة<sup>(٥)</sup> :

٢٢- ..... نِعِمَ السّاعون في الأمر المُبرِّ<sup>(٦)</sup>

(١) الشاهد عجز بيت لامرئ القيس ، ورد في قصيدته الثانية من ديوانه ص ٣٢ وصدرة ( حلفت لها بالله  
حلقة فاجر ) . قال البغدادي في الخزانة ٣/٣٣٢ : « لنا ما جواب القسم ، وجاز الربط باللام من غير  
( قد ) لضرورة الشعر ، ثم ناقش البغدادي هذه اللام مناقشة مطوّلة . انظر للمقتضب ٢/٢٣٦ ، وشواهد  
التوضيح والتصحيح ١٦٨ ، وشرح المفصل ٩/٢٠ ، ٢١ ، ٩٧ ، والتبيين للعكبري ٢٨١ .

(٢) ﴿ وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدمّهم عن السبيل فهم لا يهتدون ، ألا يسجدوا لله ﴾  
[ النمل : ٢٤ - ٢٥ ] . قال البيضاوي : « وقرأ الكسائي ويعقوب ( ألا ) بالتخفيف على أنها للتنبيه .  
ويا للنداء ، ومناداه محذوف أي : ألا يا قوم اسجدوا . وقال ابن يعيش ٢/٢٤ : « ويجوز أن يكون  
( يا ) تنبيهاً ، ولا منادى هناك ... أما قراءة الجماعة فعلى أن ( أن ) الناصبة للفعل دخلت عليها  
( لا ) النافية ، والفعل المضارع بعدها منصوب ، وحذف النون علامة النصب » .

(٣) ﴿ قيل ادخل الجنة قال يا ليت قومي يعلمون ﴾ [ سورة يس : ٢٦ ] .

(٤) في م وح : هذه أحدها .

(٥) طرفة بن العبد البكري الوائلي [ ت نحو ٦٠ ق . هـ ] أحد شعراء المعلقات ، تنقل بين جنبيات نجد ،  
وأنفق شبابه في الحر واللدات . قيل : إن عمرو بن هند أمر بقتله ، فقتل وهو شاب . معاهد  
التنصيص ١/٣٦٤ ، سمط اللآلي ٣١٩ .

=

(٦) رواية هذا البيت في ديوان طرفة ٥٨ :

وثانيها كسر النون وإسكان العين ، والوجه فيه أنهم تقلوا كسرة العين إلى الفاء .

وثالثها كسرهما على الإتياع .

ورابعها فتح النون على الأصل ، وإسكان العين على التخفيف ، وهذا مستمرّ في كلّ فعل أو اسم مكسور العين إذا كانت عينه حرفاً حلقياً .

## فصل

وإنما كان هذا الفعل ماضياً غير متصرفٍ لوجهين :

أحدهما أنّه لمّا أخرج إلى معنى ، أشبه الحرف في دلالته على المعنى ، فجمد كما جمد الحرف .

والثاني أنّه موضوع للمبالغة في المدح والذمّ . وإنما يصدر ذلك ممن علم أنّ ثمّ صفات توجب ذلك ، فهو ممدّحة أو مذمّة بما فيه لا بما ينتظره<sup>(١)</sup> .

## فصل

وإنما كان فاعل ( نعم ) و ( بئس ) جنساً معرّفاً باللام لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ ( نعم ) لمّا كانت للمدح العامّ جعل فاعلها مطابقاً لمعناها .

والثاني أنّ الجنس يذكر تنبيهاً على أنّ المخصوص بالمدح أفضل جنسه .

= « خالتي والنفس قدماً إنهم نعم الساعون في القوم شطر »  
وروايته في المصادر الأخرى كثيرة الاختلاف . وضبط البغدادي في الخزانة ٣٧٧/٩ ( نعم ) بكسر النون والعين . وقال سيوييه ٤٤٠/٤ : « نَعِمَ ... لغة هذيل » ، وجاء في اللسان « هكنا أنشدوه نَعِمَ ... جاؤوا به على الأصل ، وقد روي نَعِمَ بكسرتين على الإتياع » .  
وانظر المقتضب ١٤٠/٢ ، والأمالى الشجرية ٥٥/٢ ، والمسائل العضديّات لأبي عليّ الفارسيّ ٢٠٦ ( رقم المسألة ٩٦ ) .

(١) جاء في المرجل ١٣٧ : « فأما جمودها فلما تضمّنتاه من الزيادة على معنى الخبر ، وذلك هو المبالغة فأشبهتها الحروف الموضوعة للمعاني ، فألزمنا طريقة واحدة ، وذلك هو الجمود وعدم التصرف » .

والثالث أن الجنس ذكر للإعلام بأن كل فضيلة وكل رذيلة افتقرت في جميع الجنس مجتمعة في الخصوص بالمدح والذم<sup>(١)</sup> .

فإن قيل : لو كان جنساً لما ثني ولا جمع<sup>(٢)</sup> . قيل : إنما ثني وجمع على معنى : إن زيدا يفضل هذا الجنس إذا ميّزوا رجلين رجلين ، أو رجالاً رجالاً . وقيل : إنما ثني وجمع ليكون على وفاق الخصوص بالمدح والذم في التثنية . وإنما كان المضاف إلى الجنس كالجنس لأن المضاف يكتسي تعريف المضاف إليه<sup>(٣)</sup> .

وإنما جاز إضماره لما فيه من الاختصار مع فهم المعنى ، ولم يظهر فيه ضمير التثنية والجمع استغناء بصيغة الاسم المميّز للضمير إذ هو في المعنى . وجاز الإضمار قبل الذكر لوجهين :

أحدهما أنه إضمار على شريطة التفسير .

والثاني أن المظهر ليس يراد به واحداً بعينه ، ففيه نوع إبهام<sup>(٤)</sup> . والمضمر قبل الذكر كذلك . وهذا مثل قولهم : ( ربّه رجلاً ) ، والاختيار أن يجمع بين الفاعل

---

(١) عبارة المرتجل ١٤٠ : « لَمَّا قَصَدْتَ مَدْحَ زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَأَرَدْتَ الْمُبَالَغَةَ فِي مَدْحِهِ

مَدَحْتَ جِنْسَهُ كُلَّهُ ، وَأَهَمَّتْ ذِكْرَهُ ، وَطَوَيْتَهُ فِيهِ ، ثُمَّ اخْتَصَصْتَهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ بِالذِّكْرِ وَعَيَّنْتَهُ . »

(٢) لعلّه يعني إسناد نعم إلى ضمير المثنى وضمير الجمع . جاء في المرتجل ١٣٦ : « قَوْمُكَ نَعَمُوا رِجَالاً وَأَخْوَاكُ

نَعَمًا رِجَالِينَ فِيمَنْ أَجَازَهُ ، وَذَلِكَ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ : الرَّجُلَانُ قَامَا ، وَالرِّجَالُ قَامُوا . » وجاء في شرح

الكافية ٣١٧/٢ : « وَقَدْ رَوَى : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ نَعَمُوا قَوْمًا يَالْحَاقِ الضَّمِيرُ الْبَارِزُ وَهُوَ قَلِيلٌ . »

(٣) مثاله في المرتجل ١٣٩ : « نَعَمْ غُلَامُ الْقَوْمِ بَشَرٌ ، وَيُسُّ صَاحِبُ الْقَوْمِ بَكْرٌ . »

(٤) يريد بالإضمار قبل الذكر إضمار فاعل ( نعم ) . قال ابن يعيش ١٣١/٧ : « نَعَمْ رِجَالٌ زَيْدٌ ... أَضْمَرَ

قَبْلَ أَنْ يَتَقَلَّمَهُ ظَاهِرٌ ، فَلَزِمَ تَفْسِيرَهُ بِالنِّكْرَةِ . »

(٥) علّل ابن يعيش الإضمار والتفسير ١٣١/٧ بأنّ لهما فائدتين : « إِحْدَاهُمَا التَّوَسُّعُ فِي اللُّغَةِ ، وَالْأُخْرَى

التَّخْفِيفُ ، فَإِنَّ لَفْظَ النِّكْرَةِ أَخْفَى مِمَّا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ . »

والتمييز ، لأنَّ التمييز ههنا مفسّر للمضر ، ولا مضر . وإن جاء منه شيء في الشعر <sup>(١)</sup>  
فشأذ يذكر على وجه التوكيد ، وجعله أبو العباس قياساً .

## فصل

وأما المخصوص بالمدح والذمّ ففي رفعه وجهان :

أحدهما هو خبر مبتدؤه محذوف <sup>(٢)</sup> .

والثاني هو مبتدأ والمجمله قبله خبره ، ولم يحتج إلى ضمير <sup>(٣)</sup> ، لأنَّ الجنس مشتمل

عليه ، فيجري مجرى الضمير ، كما قالوا : [ من الطويل ]

٢٣- أمّا القتال لا قتال لديكم <sup>(٤)</sup>

وأيضاً : [ من الطويل ]

٢٤- وأمّا الصدور لا صدور لجعفر <sup>(٥)</sup>

(١) ومأ جاء في الشعر قول جرير : [ ابن يعيش ١٣٢/٧ ]

تزوّد مثل زاد أيك فينا فنعم الزاد زاد أيك زاد

(٢) فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، فالتقدير : هو زيد . جاء في المرجل ١٤٣ : « وذلك المبتدأ لا يظهر ، وتقديره هو ... وهذا الوجه الكلام فيه - كما رأيت - جملتان » .

(٣) إذا قلت ( نعم الرجل عبد الله ) لم تجد ضميراً في جملة الخبر ( نعم الرجل ) يعود إلى المبتدأ ( عبد الله ) فما الرابط الراجع ؟ قال ابن يعيش ١٣٤/٧ : « وأما الراجع إلى المبتدأ فإن ( الرجل ) لما كان شائعاً ينتظم الجنس كان ( عبد الله ) داخلاً تحته ، إذ كان واحداً منه ، فارتبط به ... فصار دخوله تحت الجنس بمنزلة الذكر » .

(٤) هذا الشاهد صدر بيت للحارث بن خالد الخزوميّ ، وعجزه : ( ولكنّ سيراً في عراض المواكب ) ، جاء في حاشية شرح المفصل ١٢/٩ : « ( القتال ) مبتدأ ، وجملة ( لا قتال لديكم ) خبر ، والرابط العموم الذي في اسم ( لا ) » . وهذا البيت كثير الدوران في كتب النحو . منها المقتضب ٧١/٢ ، والنصف ١١٨/٣ ، والخزانة ٤٥٢/١ ، والدرر اللوامع ٨٤/٢ .

(٥) ورد هذا الشاهد في شرح المفصل ١٢/٩ منسوباً إلى رجل من الضباب . وروايته ثمّ : =

## فصل

وقد حذف فاعل ( نعم ) من اللفظ تارة ، والمخصوصُ أخرى ، وقد حذفنا جميعاً في نحو قوله تعالى : ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾<sup>(١)</sup> ، والتقدير : بئس البديل إبليس وذريته . وجاز ذلك لتقدم ذكره . ومن حذف المخصوص قوله تعالى : ﴿ بئس مثل القوم الذين كذبوا ﴾<sup>(٢)</sup> ، ف ( الذين ) صفة للقوم ، والتقدير : بئس مثل القوم هذا المثل / . ويجوز أن يكون الذين في موضع رفع ، أي : بئس مثل القوم أي مثل الذين ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .

وأما قوله تعالى : ﴿ ساء مثلاً القوم ﴾<sup>(٣)</sup> ، ف ( ساء ) بمنزلة ( بئس ) والتقدير : ساء المثل مثلاً مثل القوم ، فعمل فيه ما ذكرنا ، وساء بمنزلة بئس في جميع الأحكام .

## فصل

إذا كان الفاعل مؤنثاً هنا كان ثبوت التاء كغيره من الأفعال<sup>(٤)</sup> ، ويجوز حذفها ،

= فأما صدور لاصدور لجعفر ولكن أعجازاً شديداً ضيرها

روي ( ضيرها ) بالضاد المعجمة ، وجاء في التعليق عليه : « والضير المضارة ، وأكثر ما يستعمل في الغيرة ، والضير أيضاً التحمل والصبر » ، وروي في شرح المفصل نفسه ١٣٤/٧ ( صريرها ) بالصاد المهملة . والشاهد فيه كما ذكر ابن يعيش أن « الصدور مبتدأ ، وقوله ( لاصدور لجعفر ) جملة في موضع الخبر ، ولما كان النفي عاماً شمل الصدور الأول ، ودخل الأول تحته ، فصار لذلك بمنزلة الذكر العائد » .

(١) ﴿ وإذ قلنا لللائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس كان من الجن ، فسق عن أمر ربه . أفقتخونه وذريته أولياء من دوني وهم لكم عدو بئس للظالمين بدلاً ﴾ [ سورة الكهف : ٥٠ ] .

(٢) سورة الجمعة : ٥ .

(٣) ﴿ ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾ [ سورة الأعراف : ١٧٧ ] .

(٤) من أمثلة هذه المسألة قول ابن الحشّاب في المرتجل ١٣٧ : « نعمت المرأة هند ، وبئس الجارية =

لأنَّ الفاعل جنس ، والجنس مذكَّر ، فعَلَّبَ المعنى ، كما قالوا : ما قام إلاَّ هُند ، أي :  
ما قام أحدٌ إلاَّ هُند .

---

= جُمِلَ « . وقد تلحق التاء ( نعم ) مع لفظ مذكَّر يراد به معناه للوْنث ، والشاهد قول ذي الرِّمَّة ،  
وقد أراد بالزورق الناقة [ المرثجل ] ١٩ ] :  
أو حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور ، نعمت زورق البلد

## باب حَبَّذا

( حَبَّ ) فعل ماضٍ ، وأصله ( حَبَبَ )<sup>(١)</sup> مثل : ظرف ، لأنَّ اسم الفاعل منه حبيب ، وهو لازم . فأما ( حَبَّبْتُ الرجل ) فهو فعلت مثل ضرب . واختلفوا فيها على ثلاثة أقوال :

أحدُها أنه غير مرَكَّب ، وفاعله ( ذا ) ، والاسم المرتفع بعده كالمرتفع بعد فاعل ( نعم ) في الوجهين ، إلاَّ أنه لا يجوز تقديمه هنا على حَبَّذا ، لأنَّ حَبَّذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره ، فيكون له صدر الكلام ، وهذا هو الأصل .

والقول الثاني أنَّ ( حَبَّ ) رُكِّبَتْ مع ( ذا ) وصارا في تقدير اسم مرفوع بالابتداء و ( زيدٌ ) خبره ، وتقديره : المقرب إلى القلب زيدٌ . واحتجَّ على ذلك بحُسن نداءه ، كقولهم :

٢٥- يا حَبَّذا جبلُ الرِّيانِ من جبلٍ<sup>(٢)</sup>

و :

٢٦- يا حَبَّذا القمراء<sup>(٣)</sup>

(١) نسب ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٨/٧ هذا القول إلى الفراء .

(٢) هذا صدر البيت الحادي والخمسين من قصيدة جرير التي مطلعها ( بان الخليط .. ) الديوان ٤٩٣ ، وعجزه : ( وحَبَّذا ساكن الرِّيانِ من كانا ) والشاهد فيه أنَّ دخول ( يا ) على ( حَبَّذا ) رجَّح اسميتها فالنداء للأسماء . وردَّ البغدادي على ذلك في خزانته ١٩٩/١١ ، فقال : « ومثل ( يا ) الواقعة قبل ( ليت ) في تجرُّدها للتنبيه الواقعة قبل ( حَبَّذا ) في قول الشاعر : يا حَبَّذا جبل الرِّيانِ ... » . وانظر ابن يعيش ١٤٠/٧ .

(٣) هذا مطلع بيت من مشطور الرجز لا يُعرف قائله . وهو والبيت الذي بعده :

يا حَبَّذا القمراء والليل الساجُ وطرق مثل ملاء النَّساجُ

ذكره ابن يعيش ١٣٩/٧ وجاء في الحاشية : « ( يا ) هنا ليست حرف نداء ، وإنما هي مجرد التنبيه » .



وكقولهم : ( ما أحبيذه ! ) فصغروه تصغير المفرد . وبأنه لم يُثَنَّ ، ولم يجمع ، ولم يؤنَّث<sup>(١)</sup> . وبأنه لا يحذف ، ويضمر في الفعل ، كما فُعل في ( نعم ) . وهذه الأوجه لا يعتمد عليها ، لأنَّ المنادى محذوف تقديره ( يا قوم ) ، كما قالوا :

٢٧- ألا يا اسلمي<sup>(٢)</sup>

فأدخلوها على الفعل .

وأما المنع من تثنيته وجمعه فلما يذكر من بعد .

وأما قولهم : ما أحبيذه ! فن الشذوذ الذي لا يُستدلُّ به على أصل<sup>(٣)</sup> .

الثالث أنه جعل التركيب كالفعل ، وارتفع زيد به .

## فصل

وإنما لم يُثَنَّ ولم يجمع كما فُعل في فاعل ( نعم ) لتركيبه عند من يرى التركيب .

ومن لم يره ففيه وجهان :

(١) قال ابن يعيش ١٣٩٧ : « تقول : حبذا زيد ، وحبذا هند ، وحبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، ولا يقال : حبذه في المؤنَّث ، ولا حبذي » .

(٢) هذا مطلع بيت لذي الرمة ، ونصه في ديوان الشاعر ٥٥٩/١ :

ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القَطْرُ

الجرعاء : الأرض الرملية ، والقطر المنهل : المطر المنسكب .

ذكر ابن جني في الخصائص ٢٧٨/٢ هذا البيت ، وقال في تخريج ( يا ) الداخلة على الفعل : « قد جُرِّدَت من معنى النداء ، وخلصت تنبيهاً » . وانظر الإنصاف ١٠٠/١ ، وشرح المفصل ١٤٠/٧ ، ومغني اللبيب ٢٦٨ .

(٣) من الذين أنكروا كون ( حبذا ) اسماً واحداً مركباً أبو عليّ الفارسيّ . قال في المسائل المشككة ( البغداديات ) ٢٠٥ : « لم تجد الاسم يبنى مع الفعل كما يبنى الحرف مع الاسم ، والاسم مع الاسم » . ولعله يعني بالأولى نحو : لارجل ، وبالثانية نحو : خمسة عشر . وانظر الأصول ١٤٤/٢ .

أحدهما أن ( ذا ) لَمَّا كان عبارةً عن المذكور أو المقرَّب من القلب كان جنساً ،  
ولفظ الجنس مفرد ، لم يغيَّره عن ذلك .

والثاني أنَّ المفرد هو الأصل<sup>(١)</sup> ، ويبقى هنا على لفظه ، لأنَّه صار كالمثل ،  
والأمثال لا تغيَّر عن أوَّلِيَّتِها .

ولم يضر فاعل ( حبَّ ) لئلاً يبطل معنى الإشارة .

### فصل

والنكرة تنصب بعده على التمييز ، وجاز الجمع بينهما ، لأنَّها ليست من لفظ الفاعل  
بخلاف باب ( نعم )<sup>(٢)</sup> . والاسم المخصوص بالتقريب<sup>(٣)</sup> مرفوعٌ ، وفيه أربعة أوجه :  
الأوَّل هو خبر ابتداءٍ محذوف .

والثاني هو مبتدأ ، و ( حبَّذا ) خبره ، ولمَّا كانت ( ذا ) تشبه الضمير كانت  
كالعائد على المبتدأ . ولا يجوز على هذا الوجه : زيدٌ حبَّذا كما جاز في ( نعم ) لجريان  
( حبَّذا ) مجرى المثل وحروف المعاني .

والثالث أنَّه تبيين<sup>(٤)</sup> للفاعل .

والرابع أنَّه بدلٌ لازم ، ومن جعل ( حبَّذا ) مرَّكباً كان ( زيد ) خبره أو فاعله .

(١) شفع ابن يعيش أصالة الأفراد والتذكير بالحفَّة فقال ١٢٩/٧ : « وجعلوا ذلك الاسم مفرداً مذكراً ، إذ  
كان المفرد أخفَّ ، والمذكر قبل المؤنث ، فهو كالأصل » .

(٢) قال ابن يعيش في نحو : ( حبَّذا رجلاً زيدٌ ) ١٤٢/٧ : « فُسِّر بالنكرة ، فقيل : حبَّذا رجلاً ، كما  
تقول : نعم رجلاً ، إلاَّ أنَّه في ( حبَّذا ) يجوز ألاَّ تأتي بالمفسَّر ، وتقول : حبَّذا زيد ، ولا يجوز ذلك في  
( نعم ) فلا تقول : نعم زيد » .

(٣) لعلَّه يريد بالتقريب التحبيب والمدح .

(٤) يريد أنَّه عطف بيان . جاء في شرح الكافية ٣١٨/٢ : « وقال بعضهم : المخصوص بعد حبَّذا عطف بيان  
لـ ( ذا ) » .

## باب عسى

وهي فعل بدليل اتصال الضمائر بها وتاء التأنيث الساكنة نحو : عَسَيْتُ ، وعسوا ، وعسين ، وعست . ومعناها الإشفاق<sup>(١)</sup> والطمع في قرب الشيء ، كهولك : عسى زيد أن يقوم ، أي : أطمع في قرب قيامه . وهي فعل ماض ، لأنك تخبر بها عن طمع واقع في أمر مستقبل . ولا يكون منها مستقبل ولا اسم فاعل ، بل هي فعل<sup>(٢)</sup> جامد . وإنما كانت كذلك لوجهين :

أحدها أنها أشبهت الحروف ، إذ كان لها معنى في غيرها ، وهو الدلالة على قرب / الفعل الواقع بعدها ، وحكم الفعل أن يدلّ على معنى في نفسه ، وشبهها بالحرف يوجب جمودها ، كما أن الحرف جامد .

والثاني أنها تشبه ( لعلّ ) في الطمع والإشفاق ، فتلزم صيغة واحدة ك ( لعلّ )<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر كتاب سيويه ٢٣٣/٤ .

(٢) من القائلين بحرفية ( عسى ) ثعلب وابن السراج . وحكى السيرافي عن سيويه أنها تأتي حرفاً مثل ( لعلّ ) إذا اتصل بها ضمير نصب . ونصّ ابن هشام على أنها فعل مطلقاً . انظر مغني اللبيب ١٦٢ .

(٣) الوجهان وجه واحد إلا أن العكبري خصّص في الثاني ما عمّ في الأول . ومن النحاة من أنكر جمود ( عسى ) لشبهها بالحرف . جاء في شرح المفصل ١١٦٧ : « معاني هذه الحروف مكتسبة ومستفادة من الأفعال . ألا ترى أن ( إلاّ ) في الاستثناء نائبة عن ( أستثني ) ، والهمزة في الاستفهام نائبة عن ( أستفهم ) ، و ( ما ) النافية النائبة عن ( أنفي ) ، والشيء إنما يعطى حكماً بالشبه إذا أشبهه في معناه . وأما إذا أشبهه في معنى هو له أو يساويه فيه ، فلا . ولو جاز أن يمنع التصرف ( عسى ) لأنها في معنى ( لعلّ ) لجاز أن يمنع ( أستثني ) التصرف لمشاركة ( إلاّ ) » .

## فصل

إذا وقع الفعل الذي دلّت عليه ( عسى ) بعد الاسم كان موضعه نصباً ، كهولك : عسى زيداً أن يقوم . وقال الكوفيون : موضعه رفع على أنه بدلٌ مما قبله <sup>(١)</sup> .

والدليل على القول الأول من وجهين :

أحدهما أن ( زيداً ) هنا فاعل ( عسى ) ، ومعناها : قارب زيدٌ ، فيقتضي مفعولاً ، وهو قولك : ( أن يقوم ) <sup>(٢)</sup> .

والثاني أن ( عسى ) دلّت على معنى في قولك ( أن يقوم ) كما دلّت ( كان ) على معنى في الخبر ، فوجب أن يكون منصوباً كخبر ( كان ) . يشهد له قول الشاعر :

٢٨- أَكْثَرْتَ فِي اللُّومِ مَلْحَآءً دَائِماً لَا تَلْحَنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً <sup>(٣)</sup>

ومنه المثل ( عسى الغوير أبوساً ) <sup>(٤)</sup> . ولا يصحُّ أن يقدر بـ ( أن يكون أبوساً ) لما فيه من حذف الموصول وإبقاء صلته . ولا يصحُّ جعله بدلاً لثلاثة أوجه :

(١) جاء في مغني اللبيب ١٦٣ : « إنها فعل قاصر بمنزلة ( قرب ) . و ( أن ) والفعل بدلٌ اشتال من فاعلها ، وهو مذهب الكوفيين » . ذكر ذلك ابن هشام ثم دحضه بعد ذلك ، فقال : « ويردّه أنه حينئذٍ يكون بدلاً لازماً ، تتوقّف عليه فائدة الكلام . وليس هذا شأن البديل » .

(٢) جاء في كتاب سيبويه ١٥٧/٣ : « وتقول : عسيت أن تفعل ، ف ( أن ) ههنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن تفعل » ، وانظر المقتضب ٦٨/٣ ، والمغني ١٦٣ .

(٣) هذا الشاهد من الرجز الذي لا يعرف قائله ، وربما نسب إلى رؤبة . ذكره ابن هشام في مغني اللبيب وروايته ثم ١٦٤ : « لاتكثرن » ، وفي شرح ابن عقيل ٣٢٤/١ : « أكثرت في العذل . ورواه البغدادي في الخزانة ٢١٧/٩ - ٢١٨ مرتين برواية المغني ورواية ابن عقيل . وقال فيه : « والشاهد في قوله ( صائماً ) ، فإنّه اسم مفرد جيء به خبراً لـ ( عسى ) . والحقُّ خلافه ، وأنّ ( عسى ) هنا فعل تامّ خبري ، لافعل ناقص إنشائي . وعلى هذا فالمعنى : إنّي رجوت أن أكون صائماً ، ف ( صائماً ) خبر لـ ( كان ) ، و ( أن والفعل ) مفعول عسى » . وانظر شرح المفصل ١٤/٧ ، والأشعري ٢٥٩/١ ، والعيني ١٦١/٢ .

(٤) قال أبو عبيد البكري في فصل المقال ٤٢٤ : « عسى الغوير أبوساً : أصل هذا أنه كان غار فيه ناس ، =

أحدها أنّ البدل لا يلزم ذكره ، وهذا يلزم ذكره .

والثاني أنّه في معنى المفعول والخبر الذي دلّت عليه ( عسى ) ، وليس هذا حكم البدل .

والثالث أنّه قد جاء الفعل الذي دلّت عليه ( عسى ) وإبدال الفعل من الاسم لا يصحّ .

### فصل

وإنّما كان خبر عسى فعلاً مستقبلاً ، لأنّها تدلّ على المقاربة ، والمقاربة في الماضي محالّ ، لأنّه قد وجد . ولم يكن اسماً إذ لا دلالة للاسم على الاستقبال . وإنّما لزمّت فيه ( أن ) لتحصّه على الاستقبال . ولم يكن ( السين ) و ( سوف ) ، لأنّها يدلّان على نفس زمان الفعل ، والغرض هنا تقريبه ، فإنّ جاء شيء من ذلك فهو شاذّ<sup>(١)</sup> .

### فصل

وإذا وقع ( أن والفعل ) قبل الاسم فوضعه رفع على أنّه فاعل ( عسى ) ، ويكون معناها ( قرب ) ، ولا تقتضي مفعولاً ، أو يكون هذا الفاعل لما تضمّنه من الحدث مغنياً عن الخبر<sup>(٢)</sup> .

= فانهار عليهم ، وأتاهم فيه عدوٌّ ، فقتلهم » . وجاء في المستقصى ١٦١/٢ : « عسى الغوير أبوسا : تصغير الغار وجمع البأس . وانتصاب ( أبوساً ) على أنّه خبر عسى » . وانظر شرح المفصل ١١٩/٧ ، وسيبويه ٥١/١ ، ١٥٨/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، ٧٢ .

(١) في شرح الكافية ٣٠٥/٢ - ٣٠٦ تعليل يكمل تعليل اللباب جاء فيه : « وأمّا التزامهم في خبر ( عسى ) كونه مضارعاً بـ ( أن ) ... فلأنّ المضارع المقترن بـ ( أن ) للاستقبال خاصّة ، والطمع والإشفاق محتضّان بالمستقبل ، فهو أليقّ بـ ( عسى ) من المصدر » .

(٢) جاء في شرح المفصل ١١٨/٧ : « والضرب الثاني أن تكتفي بالرفوع من غير افتقار إلى منصوب وتكون =

## فصل

وأما ( كاد ) ففعل متصرّف يدلُّ على شدّة مقارنة الفعل<sup>(١)</sup> ، ومن ههنا لم يدخل خبرها ( أن ) ليكون لفظه كلفظ فعل الحال . فإن جاءت فيه ( أن ) فهو شاذٌّ محمولٌ على ( عسى ) كما حملت عسى على ( كاد )<sup>(٢)</sup> . فإن تقدّم الفعل كقوله تعالى : ﴿ من بعد ما كاد تزيغ<sup>(٣)</sup> قلوب فريق منهم ﴾<sup>(٤)</sup> كان فيها أربعة أوجه :

أحدها أن يكون فيها ضمير الشأن ، والجملة بعدها مفسّرة .  
والثاني أن تكون ( تزيغ ) حالاً مغنية عن الخبر .

عسى بمعنى قرب إلا أن مرفوعها لا يكون إلا ( أن والفعل ) نحو قوله تعالى : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ﴾ ف ( أن تكرهوا ) بموضع رفع بأنه فاعل ، ووقعت الكفاية به لتضمّنه معنى الحدث الذي كان في الخبر .

(١) جاء في شرح المفصل ١١٩/٧ : « لاتقوله إلا لمن هو على حدّ الفعل كالداخل منه ، لازمان بينه وبين دخوله فيه ، قال الله تعالى : ﴿ يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار ﴾ . ومن كلام العرب : كاد النعام يطير . »

(٢) يعني بجمل عسى على كاد تجرد خبر عسى من ( أن ) . جاء في شرح المفصل ١٢١/٧ : « وقد شبه ( عسى ) بـ ( كاد ) من قال :

عسى الكربى الذي أمسيت فيه يكــــون وراءه فرج قريبٌ »

(٣) للفعل ( تزيغ ) قراءتان ، كلتاها صحيحة : الأولى بالتاء ، وهي الواردة هنا ، والثانية بالياء وهي المرسومة في المصحف .

(٤) ﴿ لقد تاب الله على النبيّ والمهاجرين والأنصار الذين اتّبعوه في ساعة العُصرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ، ثم تاب عليهم ، إنهم رؤوف رحيم ﴾ [ سورة التوبة : ١١٧ ] .

جاء في روح المعاني للأكوسي : « ( يزيغ ) قراءة حمزة وحفص والأعشى . وأما على قراءة ( تزيغ ) بالتاء الفوقانية ، وهي قراءة الباقيين ، فيحتمل أن يكون ( قلوب ) اسم كاد ، وتزيغ خبرها . وجاء في كتاب سيبويه ٧١/١ : « وقال بعضهم : ( كان أنت خير منه ) كأنه قال : إنّه أنت خير منه ، ومثله : ﴿ كاد تزيغ قلوب فريق منهم ﴾ . وجاز هذا التفسير ، لأنّ معناه : كادت قلوب فريق منهم تزيغ . »

والثالث أن تكون ( تزيغ ) في نيّة التأخير .

والرابع أن يكون فاعل ( كاد ) ضميراً لقبيل ، أي : كاد القبيل ، وأضره ليقوم ما يدلّ عليه ، وهذا قول أبي الحسن .

## فصل

إذا كانت ( كاد ) مثبتة في اللفظ فالفعل غير واقع في الحقيقة ، كهولك : كاد زيدٌ يقوم ، أي : قارب ذلك ، ولم يَمْ . وإن كانت منفية فهو واقع في الحقيقة ، كهولك : لم يكد يقوم ، لأنّ المعنى قارب ترك القيام<sup>(١)</sup> .

فأمّا قوله تعالى : ﴿ لم يكد يراها ﴾<sup>(٢)</sup> فقد اضطربت فيه الأقوال .

فقال بعضهم : التقدير : لم يرها ، ولم يكد . وهذا خطأ ، لأنّ قوله : ( لم يكد ) إن كانت على بابها تقض الثاني الأوّل ، لأنّه نفى الرؤية ، ثمّ أثبتها<sup>(٣)</sup> ، وإن لم تكن على بابها ، فلا حاجة إلى تقدير الفعل الأوّل .

وقال الآخرون : إنّه رآها بعد اليأس من ذلك<sup>(٤)</sup> ، وهذا أشبه بالمعنى واللفظ .

(١) سلك أبو العلاء المعري هذه الفائدة في لغز ، ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر ٦٥١/٢ وهو : إذا استعملت في صورة المجد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود وأجاب عنه الشيخ ابن مالك فقال : نعم هي كاد المرء أن يرد الحمى فتأتي لإثبات بنفي ورود وابن الوردي فقال :

إذا قلت ما كادوا يرون فقد رأوا ولكنّه من بعد عسر جهيد ﴿ ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ سورة النور : ٤٠ .

(٢) قال أبو البقاء في إملاء مامنّ به الرحمن ١٥٧/٢ : « وأكثر المفسّرين على أنّ المعنى أنّه لا يرى يده ، فعلى هذا في التقدير ثلاثة أوجه : أحدها أنّ التقدير لم يرها ولم يكد ... والثاني أنّ ( كاد ) زائدة ، وهو بعيد ، والثالث أنّ ( كاد ) أخرجت ههنا على معنى ( قارب ) ، والمعنى لم يقارب رؤيتها ، وإذ لم يقاربها بعدها » .

(٤) نسب الألوسيّ هذا القول إلى الفراء والمبرد . انظر روح المعاني سورة النور ٤٠ .

## باب التّعجب

التعجب هو الدهش من الشيء الخارج عن نظائره المجهول سببه . وقد قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب . واللفظ الموضوع له بحق الأصل : ( ما أفعله ! ) فأما ( أفعلُ به ! ) فعدولٌ به عن أصله على ما سنبينه .

### فصل

و ( ما ) في التعجب<sup>(١)</sup> نكرة غير موصولة مبتدأ ، و ( أحسن ) خبرها<sup>(٢)</sup> ، وقال أبو الحسن : هي بمعنى الذي ، و ( أحسن ) صلتها ، والخبر محذوف .  
والدليل على الأول من وجهين :

أحدهما أنّ التعجب من مواضع الإبهام ، ف ( الذي ) فيها إيضاح بصلتها .

والثاني أنّ تقدير الخبر هنا لا فائدة فيه ، إذ تقديره : الذي أحسن زيدا شيء وهذا لا يستفيد منه السامع فائدة .

وإنما جاز الابتداء بهذه النكرة ، لأنّ الغرض منه التعجب لا الإخبار المحض<sup>(٣)</sup> .  
وإنما عدل عن ( شيء ) إلى ( ما ) ، لأنّ ( ما ) أشدُّ إبهاماً ، إذ كانت لاتثنى ،

(١) في نحو : ما أحسن زيدا !

(٢) رجح ابن هشام في مغني اللبيب هذا الوجه وقال ٢٢٩ : « جزم بذلك جميع البصريين إلا الأحفش ، فجوزه ، وجوز أن تكون معرفة موصولة . والجملة بعدها صلة لا محل لها ، وأن تكون نكرة موصوفة ، والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها . وعليهما فخير المبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره شيء عظيم ونحوه » .

(٣) ذهب ابن يعيش ١٤٦٧ إلى أنّه في تقدير النفي والحرص لهذا جاز الابتداء ب ( ما ) وهي نكرة . فقال : « وإنما جاز الابتداء هنا ، لأنّه في تقدير النفي ، وذلك أنّ المعنى في قولك : ما أحسن زيدا !! شيء جعله حسناً ، والمراد ما جعله حسناً إلا شيء ، كما قالوا : شرُّ أهرّذا ناب ، أي : ما أهرّهُ إلا شرٌّ » .



ولا تُجمع ، ولا تقع للتحقير ، ولأنها يؤكد بها إيهام ( شيء ) فيقال : ما أخذت منه شيئاً ما . فإنها تشئى وتجمع ، وتذكر للتحقير ، كهولك : عندي شيء ، أي : حقير .  
ولم يستعملوا في التعجب ( مَنْ ) بمن يعقل ، ولا ( أياً ) ، لأنها كشيء فيما ذكرنا .

## فصل

فأمّا صيغة ( أفعل ) في التعجب ففعل لثلاثة أوجه :

أحدها إلحاق نون الوقاية بها في قولك : ما أحسنني ! فهو كهولك : أكرمني ، وليس الأسماء كذلك ، ولا عبرة بما جاز في الشعر . من ذلك قوله :  
٢٩- ..... وليس حاملي إلا ابن حمال<sup>(١)</sup>

لشدوذه والاضطرار إليه .

والثاني أن ( أفعل ) هذه تنصب المتعجب منه على أنه مفعول به ، ولا تجوز إضافته إليه على الفتح أبداً ، ولو كان اسماً لأعرب<sup>(٢)</sup> .

(١) الشاهد عجز بيت لم أقف على قائله ، وصدوره الوارد في حاشية الإنصاف ١٢٩/١ :  
( ألفتى من بني ذيبان يحملني ) . قال أبو البركات : « فأما هذا البيت فن الشاذ الذي لا يلتفت إليه ، ولا يقاس عليه » . وجاء في شرح الكافية ٢٨٣/١ : « وحكى بعضهم جواز ضاربينك وضاربي في الشعر ، وأنشد : ( وليس حاملي إلا ابن حمال ) . وقيل : بل النون للوقاية تشبيهاً بحملي ، وإن كان شاذاً . وقيل : الرواية : ( يحملني ) لا حاملي » .

(٢) ذكر العكبري في بداية هذا الفصل أن ( أفعل ) في التعجب فعل لثلاثة أوجه . ثم ذكر وجهين ، ولم نجد الثالث . وهذا هو الوجه الثالث منقولاً من الإنصاف ١٣٦/١ : « ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل ماض أنا وجدناه مفتوح الآخر ، ولولا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه ، لأنه لو كان اسماً لارتفع ، لكونه خبراً ل ( ما ) على كلا المذهبين . فلمّا لزم الفتح آخره دلّ على أنه فعل ماض » .

وقال بعض الكوفيّين : هو اسم ، لأنّه يصغّر ، ولا تلحقه الضائر ، ولا تاء التأنيث ، وتصحّ فيه الواو والياء ، كقولك : ما أخوفني ، وما أسيرني ! وليس كذلك الفعل<sup>(١)</sup> .

والجواب أنّ التصغير جاز في هذا الفعل لثلاثة أوجه :

أحدها أنّه نائب عن تصغير المصدر ، كما أنّ الإضافة إلى الفعل في اللفظ ، وهي في التقدير إلى مصدره .

والثاني أنّ هذا الفعل أشبه الاسم في جموده .

والثالث أنّ لفظة ( أفعل ) هنا مثل لفظة ( هو أفعل منك ) وللشبه اللفظي<sup>(٢)</sup> أثرٌ كما في باب ما لا ينصرف .

وأما خلوه عن الضمير فإنّما كان كذلك لأنّ فيه ضمير ( ما ) ، وهي مفردة بكلّ حال . وكذلك امتناع تاء التأنيث لأنّ ( ما ) مذكّر . وأمّا الواو والياء فلا حجة فيها ، فإنّ من الأفعال ما هو كذلك ، كقوله تعالى : ﴿ واستحوذ عليهم ﴾

(١) في الإنصاف حجّتان أخريان للكوفيّين . جاء فيه ١٢٦/١ : « الدليل على أنّه اسم أنّه جامدٌ ، لا يتصرّف ، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرّف ، لأنّ التصرف من خصائص الأفعال » . وجاء فيه ١٢٨/١ : « والذي يدلّ على أنّه ليس بفعل ، وأنّه ليس التقدير فيه : شيء أحسن زيدا قولهم : ما أعظم الله !! ولو كان التقدير فيما زعمت لوجب أن يكون التقدير : شيء أعظم الله . والله تعالى عظيم ، لا يجعل جاعل » .

(٢) الحقّ أنّ الشبه لفظي ومعنويّ . جاء في الإنصاف ١٤١/١ : « إنّما دخله التصغير حملاً على باب ( أفعل ) الذي للمفاضلة ، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة . ألا ترى أنّك تقول : ما أحسن زيدا !! لمن بلغ الغاية في الحسن ، كما تقول : زيدٌ أحسن القوم ، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن ، وتفضّله عليهم . فلوجود هذه المشابهة بينها جاز : ما أحسن زيدا ، وما أميلح غزلانا !! » .

الشیطان ﴿<sup>(۱)</sup>﴾ ، ولأنَّ هذا الفعل أشبه الاسم ، وأشبه لفظه ( أفعل منك ) ، فأجري عليه في الصَّحَّة <sup>(۲)</sup> حكماً .

## فصل

ولا يكون التعجُّب إلا من وصف موجود في حال التعجُّب منه ، ولذلك كانت الصيغة الدالَّة عليه صيغة الماضي ، لأنَّ فعل الحال لا يتكامل حتَّى ينتهي ، والمستقبل معدوم . فأما قولهم : ما أطول ما يخرج هذا الغلام !! فجاز لأنَّ أمارات طوله في المستقبل موجودة في الحال .

## فصل

الأصل في فعل التعجُّب أن يكون من أفعال الغرائز ، لأنَّها هي التي تخفى ، فإذا زادت تُعجِّب منها لُخفاء سببها . وأما قولهم : ما أضرب زيداً لعمرو ، فإنَّنا تُعجِّب منه لتكرُّره وخفاء سبب ذلك ، حتَّى صار كالغريزي .

## فصل

ولا يبنى فعل التعجُّب إلا من الثلاثي ، لأنَّ الغرض منه أن يصير ما كان فاعلاً

(۱) ﴿ استحوذ عليهم الشيطان فأنسأهم ذكر الله . أولئك حزب الشيطان ألا إنَّ حزب الشيطان هم الخاسرون ﴾ [ سورة المجادلة : ١٩ ] .

(۲) من الأفعال التي صحَّت فيها العينُ المَعْتَلَّةُ : « أُغِيلت المرأة ، وأُغِيَت السماء ، واستنوق الجمل » ، انظر الإنصاف ١٤٤/١ . وابن جني يرى أنَّ صحَّة استحوذ وأمثاله منبهة على الأصل . يقول في الخصائص ٣٩٤/١ : « ومن ذلك امتناعهم من استعمال ( استحوذ ) معتلاً ، وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به ، لكن عارض فيهم إجماعهم على إخراجهم مصحَّحاً ليكون دليلاً على أصول ماغيَّر من نحوه ، كاستقام واستعان » .

مفعولاً<sup>(١)</sup> ، كهولك : حَسُنَ زيدٌ ، وتبني<sup>(٢)</sup> منه : أحسن زيداً كهولك : فرح زيد ، وأفرحت زيداً . ولهذا ينتقل عن اللزوم إلى التعدي . ولا يُعدى بالهمزة إلا الثلاثي . فأما الرباعي فلا يعدى بها ، فلا تقول في ( دحرج ) : ( أدحرجته ) . والعلّة في ذلك أنّ الهمزة لمّا أحدثت معنى التعدي صارت كحرف من الفعل أصلي ، وليس في الأفعال ما هو على خمسة أحرف أصول ، لما في ذلك من الثقل ، وكثرة أمثلة الفعل ، ولهذا لم يكن في الرباعي / حرف إلحاق ، وكان في الثلاثي مثل ( جَلَبَب ) .

فأما قولهم : ما أعطاه للمال ، وأولاه للخير ، وأفقره إلى كذا<sup>(٣)</sup> !! وما أشبهه فإنّه على أربعة أحرف غير همزة التعدي ، إلا أنّ حرفاً منها زائد كالمهمزة في ( أعطى وأولى ) فحذفوها ، فبقي ( عطى ) و ( ولى ) ولهما معنى . فلمّا أرادوا التعجب حذفوا الهمزة التي كانت قبل ذلك ، وجعلوا همزة التعجب عوضاً عنها . وأمّا ( أفقر ) فلا يستعمل منه ( فقر ) ولكن ( افتقر ) إلا أنّ الأصل يُستعمل ، لأنّه قد جاء الفاعل منه ( فقير ) فهو مثل ( ظرف ) و ( ظريف ) . فلمّا تعجبوا منه أخرجوه على الأصل<sup>(٤)</sup> .

(١) تعبير ابن الحشّاب في المرتجل ١٤٩ أوضح ، فقد قال : « ولا يبنى فعل التعجب إلا من الثلاثي من الأفعال ، بعد أن يقدر أنّه قد ردّ إلى ( فَعَلَ ) على أيّ مثال كان ، لأنّ ( فَعَلَ ) فعل غريزة ك ( كرم ) و ( ظرف ) . ثمّ تلحقه همزة النقل ، فيصير متعدّياً إلى المفعول به ، وهو المتعجب منه ، بعد أن كان لازماً » .

(٢) في م : وتبني .

(٣) ذكر ابن يعيش ١٤٤/٧ أنّ الألفش أجاز التعجب بكلّ ثلاثي دخلته الزوائد كاستفعل وانفعل ، لأنّ أصله ثلاثة أحرف . ثمّ قال : « وتابعه أبو العباس للبرّد على ذلك وأجازه » . وجاء في المقتضب ١٨٠/٤ : « واعلم أنّ ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجر أن يقال فيه ما فعله !! وذلك لأنّك إذا قلت : دحرج واحرنجم وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس قلت : ما أشدّ دحرجته ، وما أشدّ احرنجمه !! لأنّك لو أدخلت على هذا الهمزة لخرج من بناء الأفعال ، ولا يجوز الحذف » .

(٤) انظر المرتجل ١٥٠ .

## فصل

وإنما لم يُتَعَجَّب من الألوان ، لأنَّ الأصل فيها أن تكون على أكثر من ثلاثة أحرف ، نحو ( أبيض ) و ( احمر ) . ومثل ذلك لا يُعدَّى بالهمزة .

وقال الكوفيون : يجوز في البياض والسواد ، لأنهما أصلا الألوان ، وقد جاء في الشعر ( أبيضهم ) و ( أبيض من كذا ) و ( أسود من كذا )<sup>(١)</sup> ، وهذا مذهب ضعيف لما تقدّم . وجعل البياض والسواد أصلين دعوى لا دليل عليها ، ولو صحّت لم يستقم قولهم فيها . وما جاء في الشعر فهو إمّا شاذّ ، أو يكون ( منه ) التي بعده صفةً له ، أو يكون ( أفعال ) لا يراد به المبالغة<sup>(٢)</sup> .

## فصل

ولا يُبنى فعل التعجّب من العيوب الظاهرة كأحوال والعور لوجهين :

أحدهما أنّ فعل هذه العيوب في الأصل زائد على ثلاثة أحرف ، نحو ( احوال ) و ( اعور ) ، فلا يصحُّ زيادة همزة التعجّب عليه ، وما جاء منه على ثلاثة أحرف فمعدول به عن أصله ، ولهذا يصحُّ فيه الواو ، نحو ( حول ) تنبيهاً على أنه في حكم ( احوال ) . وما جاء منه ثلاثياً لا غير ، نحو ( عمي ) فحمول على الباقي .

(١) أراد نحو قول الشاعر :

إذا الرجال شتّوا واشتدّ أكلهم فأنت أبيضهم سربال طبّاخ

وكأن الكوفيين حملوا التعجب التفضيل . انظر الإنصاف ١٤٩/١ .

(٢) أي لا يراد التفضيل والتعجب بل الصفة للشبهة . جاء في الإنصاف ١٥٢/١ : « والوجه الثاني أن يكون قوله : ( فأنت أبيضهم ) أفعال الذي مؤنّثه فعلاء ، كقولهم أبيض وبيضاء » وانظر مسألة ( التعجب من الألوان ) في التبيين ٢٩٢ - ٢٩٤ .

والوجه الثاني أنّ العيوب الظاهرة كالخَلْق الثابتة ، كاليد والرجل ، وكما لا يبنى من هذه الأعضاء فعل التعجّب ، كذلك العيوب الظاهرة<sup>(١)</sup> .

أمّا العيوب الباطنة ، كعمى القلب والحماقة ، فبيني منها فعل التعجّب ، نحو :  
ما أعمى قلبه ! وما أحمره ! تريد البلادة ، وكذلك ما أسوده ! تريد السيادة .

### فصل

ولا يجوز العطف على فاعل فعل التعجّب لاستحالة المعنى ، ولا البدل منه ، لأنّ ذلك يوضّحه ، ومبناه على الإبهام . ولا يجوز أن يكون المفعول هنا نكرة غير موصوفة كقولك : ما أحسن زيداً ! لأنه غير مفيد . ولا يجوز الفصل بين فعل التعجّب ومفعوله إلا بالظرف<sup>(٢)</sup> ، لأنه بمجموده أشبه ( إنّ ) .

### فصل

وأما ( أفعل به ) في التعجّب فلفظه لفظ الأمر<sup>(٣)</sup> ، ومعناه الخبر كقوله تعالى :  
﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾<sup>(٤)</sup> ، معناه : فَلْيَمْدُنْ له الرحمن .

(١) نسب صاحب المرتجل هذا القول إلى الخليل ، ثمّ قال ١٤٩ : « فكما لا تقول إذا تعجبت من اليد :

ما أيداه ! ومن الرجل : ما أرجله ! كذلك لا تقول من العمى : ما أعماه ؟ ومن الضمير : ما أصمّه ! » .  
وانظر المقتضب ١٨٢/٤ .

(٢) أي تقول : ما أجمل اليوم زيداً ! وما أحسن في الدار بكرة ! ومن المحيزين الجرمي ، ومن المانعين المرء . جاء في شرح الفصّل ١٥٠/٧ : « ذهب جماعة من النحويين المتقدمين وغيرهم كالأخفش والمرء إلى منع ذلك ، واحتجوا بأن التعجّب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة .

(٣) ربّما جاز الاستدلال على ذلك بقول سيبويه ٩٧/٤ : « والمعنى في : ما أفعله ، وأفعل به ، وأفعل منه واحد » .

(٤) ﴿ قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مداً ﴾ [سورة مريم : ٧٥] .

وحكي عن الزجّاج أنّه أمر حقيقة ، والتقدير : أحسنُ يا حَسُنُ بزيد ، أي : دُمُ به <sup>(١)</sup> . وهذا ضعيف لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ الأمر طلب إيقاع الفعل ، والتعجب لا يكون إلا من أمرٍ قد وُجد .  
والثاني أنّه يصحُّ أن يقال في جواب هذا الكلام : صدقت أو كذبت ، وليس كذلك حقيقة الأمر .

والثالث أنّ لفظه واحد <sup>(٢)</sup> ، يكون في التثنية والجمع والمذكر والمؤنث ، كقولك :  
يا زيدان أحسن بعمرو ! وكذلك بقية الأمثلة .

وعلى هذا الخلاف تترتب مسألة ، وهي أنّ موضع الجار والمجرور رَفَعٌ بأنه فاعل ،  
والتقدير : أحسنَ زيدٌ ، أي : صار ذا حَسُنٍ <sup>(٣)</sup> ، ومثله : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ <sup>(٥)</sup> ،  
إلا أن الباء لا يجوز حذفها في التعجب لئلا يبطل معنى التعجب ، ويجوز حذفها في  
﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وعلى قول الزجّاج ( بزيد ) في موضع نصب <sup>(٥)</sup> .

---

(١) ذكر ابن يعيش رأي الزجّاج ١٤٨/٧ ، وفحواه : « أن يقال : إنّه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً ، في نحو قولك : أكرم بزيد ! وجاء في الأشباه والنظائر ٢٨٠/٢ : « ذهب الكوفيون إلى أنّ معناه أمرٌ كلفظه » ومَن يرون رأيهم النخشي وابن كيّسان وابن خروف . انظر أوضح المسالك ٢٧٤/٢ .

(٢) في م : واحداً .

(٣) أنكر السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٢٢/٢ أن يكون ذلك قياساً مطّرداً ، فقال : « قول البصريين في ( أحسنُ بزيد ) يلزم منه شذوذ من أوجه : أحدها استعمال ( أفعل ) للصيورة قياساً ، وليس بقياس . وإنا قلنا ذلك لأنّ عندهم أن ( أفعل ) أصله أفعل ، بمعنى صار ذا » .

(٤) ﴿ ويقول الذين كفروا لست مرسلأ قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ﴾ [ سورة الرعد : ٤٣ ] .

(٥) ( بزيد ) من نحو قولك : أكرم بزيد ! في موضع نصب لأنه مفعول به ، إذ التقدير عند الزجّاج أكرم زيدا ، وعند من يخالفونه : كرم زيدا .

## فصل

وتزاد ( كان ) في التعجُّب نحو : ما كان أحسن زيداً ! ولا فاعل لها عند أبي علي<sup>(١)</sup> ، وإنما دخلت تدلُّ على الماضي . وقال السيرافي<sup>(٢)</sup> : فاعلها مصدرها<sup>(٣)</sup> ، وقال الزجّاجي<sup>(٤)</sup> : فاعلها ضمير ( ما ) ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما أنها لو كانت كذلك لكانت هي خبر ( ما ) لا يكون هنا<sup>(٥)</sup> إلا ( أفعل ) .

والثاني أنها إن كانت التامة لم تستقم لفساد المعنى ، وإن كانت الناقصة لم تستقم أيضاً ، / لأنَّ خبرها إذا كان فعلاً ماضياً قَدَّرتُ معه ( قَدْ ) ، وتقديرُ ( قَدْ ) هنا فاسد ، لأنَّه يصير محض خبر .

٤٠ م

(١) ورد في شرح الكافية ٢٩٤/٢ : « ومذهب أبي عليّ أنه لا فاعل لها على ما اخترنا » .

(٢) سَفَّهُ الرضويّ في شرح الكافية رأي السيرافيّ ، فقال ٢٩٤/٢ : « وقد ذكر السيرافيّ أنّ فاعلها مصدرها ، أي : كان الكون ، وهو هَوَسٌ ، إذ لا معنى لقولك : ثبت الثبوت » .

(٣) نسب ابن يعيش هذا الرأي إلى السيرافيّ ، ثم استبعده ، فقال في شرح المفصل ١٥٠/٧ : « وكان السيرافيّ يذهب إلى جواز أن تكون ( كان ) ههنا غير زائدة ( أي ناقصة ) وتكون خبر ( ما ) ، وفيها ضميرٌ من ( ما ) و ( أحسن زيداً ) خبر كان . وقد حكاه الزجّاجيّ ، وفيه بعد » .

(٤) الزجّاجيّ : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق [ ت : ٣٣٧ هـ ] مولده نهاوند ، ومنشؤه بغداد ، وموطنه دمشق . كان من شيوخ العربية في عصره ، وله مصنفات كثيرة في اللغة والنحو . إشارة التعيين في مراتب النحاة واللغويّين ١٨٠ ، البغية ٧٧/٢ .

(٥) في م : ها إلا .



## باب إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

إنَّما دخلت ( إِنَّ ) على الكلام للتوكيد عوضاً عن تكرير الجملة ، وفي ذلك اختصار تامٌّ مع حصول الغرض من التوكيد . فإنْ دخلت ( اللام ) في خبرها كان أكد ، وصارت ( إِنَّ واللام ) عوضاً من تكرير الجملة ثلاث مرَّات . وهكذا ( أَنْ ) للمفتوحة ، إذ لولا إرادة التوكيد لكنت تقول مكان قولك : بلغني أنَّ زيداً منطلق ، بلغني انطلاق زيد<sup>(١)</sup> .

### فصل

والأصل في ( كَأَنَّ زيداً الأسد ) : أنَّ زيداً كالأسد ، ثمَّ قَدِّمُوا ( الكاف )<sup>(٢)</sup> فأدخلوها على ( أَنْ ) ليبتدئوا بالمشبه ، وهو أولى من أن يبتدئوا بما لفظه لفظ التحقيق ، ثم يعود التشبيه إليه بعد ذلك . ولَمَّا كانت كاف الجرِّ تفتح لها ( أَنْ ) كما تفتح بعد غيرها من حروف الجرِّ فُتحت ههنا ، وإن كانت قد رُكِّبت معها ، وجعلتا كحرف واحد تنبيهاً على الأصل الذي ذكرتُ ، إلاَّ أنَّها تفارق الكاف الجارَّة في شيئين : أحدهما أنَّها غير معلقة<sup>(٣)</sup> بفعل ، فلا موضع لها ، ولما بعدها إذن<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) بسط ابن يعيش القول في هذه المسألة بسطاً وافياً في شرح المفصل ٥٩/٨ .  
(٢) ذكر ابن هشام في مغني اللبيب أنَّ ( كَأَنَّ ) قد تكون مركبة ، ثم رجَّح الرأي الآخر ، فقال ٢٠٨ - ٢٠٩ : « ( كَأَنَّ ) حرف مركب عند أكثرهم ، حتى ادَّعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه ، وليس كذلك » .  
(٣) جاء في مغني اللبيب ٢٠٩ : « إن كاف التشبيه لاتمعلق دائماً » . وهذا القول منسوب إلى الأخفش .  
(٤) الزجاج يجعل الكاف اسماً ، وهي - عنده - مبتدأ بمعنى مثل ، خبره محذوف ، والتقدير كما جاء في مغني اللبيب ٢٠٩ في نحو : كَأَنَّ زيداً أخوك ، هو « مثل أخوة زيدٍ إيَّاك كائنٌ » .

والثاني أنّ ما بعد الكاف ليس بمجرور الموضع كما يكون بعد اللام في قولك : لأنّ زيداً منطلقاً ، ولأنّها لمّا ركّبت ، وصار المهّمّ معنى التشبيه في الخبر صارت قائمة بنفسها<sup>(١)</sup> .

## فصل

و ( لكنّ ) مفردة ، وقال الكوفيّون : هي مركّبة من ( لا ) و ( إن ) ، و ( الكاف ) زائدة ، و ( الهمزة ) محذوفة . وهذا ضعيف جداً ، لأنّ التركيب خلاف الأصل<sup>(٢)</sup> ، ثمّ هو في الحروف أبعد ، ثمّ إنّ فيه أمرين آخرين يزيدانه بعداً ، وهما زيادة الكاف في وسط الكلمة ، [ وحذف الهمزة ]<sup>(٣)</sup> ، وحذف الهمزة في مثل هذا يحتاج إلى دليل قطعيّ .

فإنّ قالوا : معنى النفي والتأكيد باقٍ ، لأنّك إذا قلت : قام زيدٌ لكنّ جعفرًا منطلقاً ، حصل معنى التأكيد والنفي ، قيل : هذا خطأ ، لأنّ ( لا ) النافية لا يبطل نفيها بدخول ( إنّ ) على ما بعدها كقولك : قام زيدٌ لا إن جعفرًا قائمٌ ، فهو كقولك : لا جعفر قائمٌ في المعنى ، و ( لكنّ ) تثبت ما بعدها لا تنفيه ، فلم يصحّ ما قالوا .

## فصل

واللام الأولى في ( لعلّ ) أصل في أقوى القولين<sup>(٤)</sup> ، لأنّ الزيادة تصرّف ،

(١) استبعد ابن هشام أن تكون ( كأنّ ) مركّبة ، فأراح نفسه مما أدّى إليه تركيبها من تحليل وتقدير ، وقال في معني اللبيب ٢٠٩ : « والخلص عندي من الإشكال أن يُدعى أنّها بسيطة » .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٩/٨ : « وذهب الكوفيّون إلى أنّها مركّبة ... وهو قول حسن » .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة على الأصل .

و ( الكاف ) ، وهو قول حسن ، لندرة البناء وعدم النظر ، ويؤيّد دخول ( اللام ) في خبر ( أنّ ) على مذهبه ، ومنه : ولكنّي من حبّها لعميد » .

(٤) جاء في الإنصاف ٢١٧/١ - ٢١٩ : « ذهب الكوفيّون إلى أنّ اللام الأولى في ( لعلّ ) أصلية ، وذهب البصريّون إلى أنّها زائدة » .

والحروف بعيدة منه ، ولأنَّ الحرف وضع اختصاراً ، والزيادة عليه تنافي ذلك <sup>(١)</sup> .  
 وأما مجيئها بغير لام فلغة فيها ، أو حذف حرف أصليّ ، والحذف من جنس  
 الاختصار ، فهو أولى من الزيادة .

وفي ( لعلّ ) لغات ، وهي : لعلّ ، وعلّ ، وعنّ ، ولعنّ ، ورعنّ ، ولغنّ .  
 والمشهور الأوليان ، وأكثر العرب تنصب بها ، ومنهم من جرّ بها ، وهو قليل <sup>(٢)</sup> .

### فصل

وإنما علمت هذه الحروف لاختصاصها بضرب من الكلام ، واختصاص الشيء  
 بالشيء دليل على قوّة تأثيره فيه . فإذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ، ليكون اللفظ على  
 حسب المعنى <sup>(٣)</sup> .

فأما ( لام التعريف ) فلا تعمل مع اختصاصها ، لأنها صارت كجزء من الاسم ،  
 لأنها تعين المُسمّى كما تعيّنهُ الأوصاف . ولهذا يجوز أن يتوالى بيتان آخر أحدهما  
 معرفة ، وآخر الآخر اسم مثل الأوّل نكرة ، ولا يُعدُّ إبطاءً .

(١) من حجج الكوفيّين « أنّ حروف الزيادة إنّما تختصُّ بالأسماء والأفعال . فأما الحروف فلا يدخلها شيء  
 من هذه الحروف على سبيل الزيادة ... والذي يدلُّ على ذلك أيضاً أنّ اللام خاصّة لاتكاد تزداد فيما  
 يجوز فيه الزيادة إلاّ شاذّاً ، نحو : زيدل وعبدل وفججل في كلمات معدودة » . انظر تفصيل الخلاف  
 في الإنصاف ٢١٨/١ - ٢٢٧ .

(٢) قال ابن هشام في معني اللبيب ٣١٧ : « ( لعلّ ) حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر . قال بعض أصحاب  
 الفراء : وقد ينصبها . وزعم يونس أنّ ذلك لغة لبعض العرب ، وحكى ( لعلّ أباك منطلقاً ) وتأويله  
 عندنا على إضمار ( يوجد ) ، وعند الكسائيّ على إضمار ( يكون ) . وقد مرّ أن عقيلاً يخفّضون بها  
 المبتدأ ، كقوله : لعلّ أبي المغوار منك قريب » .

(٣) ذهب ابن جني إلى أنّ هذه الحروف علمت لمشابتها الفعل . قال في الخصائص ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ وهو  
 يتحدّث عن ( ليت ) و ( كأنّ ) : « إنّ كل واحدة منهما فيها معنى الفعل من التّني والتشبيه ، وأيضاً ، =

وأما ( السين ) و ( سوف ) فلم يعملتا لأنهما كجزء من الفعل ، إذ كان الفعل دالاً على الزمان ، وهما تخصّصانه حتّى يدلّ على ما وضع له ، وهما مع الفعل بمنزلة فعل موضوع دالّ على الزمان للمستقبل من غير اشتراك .

وأما ( قد ) فتدخل على الماضي والمستقبل ، ثمّ إنّها تقرّب الماضي من الحال ، وهذا تأثير في زمان الفعل<sup>(١)</sup> ، فصارت كالسين . والأفعال إنّما عملت لاختصاصها وهذه الحروف مشبهة بها . /

## فصل

وإنّما عملت الرفع والنصب لأنّها شابهت الأفعال في اختصاصها بالأسماء في دخولها على الضمائر نحو ( إنك ) و ( إنّه ) . وفي أنّ معانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه وغير ذلك ، وفي أنّها على ثلاثة أحرف مفتوحة الآخر ، ومن حيث رفع الفعل ونصب فيما يقتضيه ، فكذلك هذه الحروف<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وقدّم منصوبها<sup>(٣)</sup> على مرفوعها لثلاثة أوجه :

= فكلّ واحدة منها رافعة ناصبة كالفعل القوي المتعدي ، وكل واحدة منها متجاوزة عدد الاثنين ، فأشبهت بزيادة عدتها الفعل . وليس كذلك ما كان على حرف ، ولا ما كان على حرفين » .

(١) جاء في شرح المفصل ١٤٧/٨ : « ولذلك قال المؤدّن : قد قامت الصلاة ، أي : قد حان وقتها في هذا الزمان » .

(٢) ورد في أسرار العربيّة ١٤٨ وجه آخر من وجوه الشبه وهو « أنّها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو : إني ، وكأني ، ولكنني » ، وانظر الخصائص ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ .

(٣) علل أبو البركات في أسرار العربيّة ١٤٩ تقديم المنصوب بوجهين :  
« أحدهما أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظاً ومعنى . فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف أو أفعال ... والوجه الثاني أنّ هذه الحروف لمّا أشبهت الفعل الحقيقي لفظاً ومعنى حملت عليه في العمل ، فكانت فرعاً عليه في العمل ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع » .

أحدها أن هذه الأحرف<sup>(١)</sup> فروغ في العمل على الفعل ، والفروع تضعف عن الأصول ، فيجب أن تشبه بالأصول في أضعف أحوالها ، وأضعف أحوال الفعل أن يتقدم منصوبه على مرفوعه تقدماً كقولك : صرف زيدا غلامه .

والثاني أن عمل الفعل في منصوبه أضعف من عمله في مرفوعه لأنه في الرتبة مترخ عنه . فلمّا كان المنصوب أضعف والمرفوع أقوى جعل الأضعف يلي ( إن ) ليقوى بتقدمه ، فيعمل فيه العامل الضعيف ، وأخر المرفوع ، لأنه بقوته يستغني عن قوة ملاصقة العامل .

والثالث أن المرفوع لو تقدم لجاز إضماره ، والحرف لا يتصل به ضمير المرفوع كالتاء والواو في ( قت ) و ( قاموا ) بخلاف ما إذا تأخر .

## فصل

ولا يجوز تقديم المرفوع هنا لثلاثة أوجه :

أحدها ما تقدم من تعذر الإضمار .

والثاني أن تقديم المرفوع لوجاز لكان أولى كما في الفعل ، وقد بينا أن تقديم المنصوب هو الوجه .

والثالث أن التقديم والتأخير تصرف ، ولا تصرف لهذه الحروف<sup>(٢)</sup> .

---

(١) في الأصل : الأفعال . وقد اضطررنا إلى أن نستبدل بها الأحرف لأن المقصود ههنا ، الأحرف المشبهة بالفعل ، لا الأفعال الناقصة .

(٢) جاء في أسرار العربية ١٤٩ : « عدم التصرف لا يدل على أنها حروف ، لأنه قد يوجد أفعال لا تتصرف ، وهي ( نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا ) . فلمّا كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعا لهذا الالتباس » .

## فصل

وإنما جاز تقديم الظرف وحرف الجرّ إذا كان خبراً<sup>(١)</sup> لثلاثة أوجه :

أحدها أنّ ( إنّ ) غير عاملة فيه ، إذ ليس هو خبراً لها في الحقيقة ، وإنّما الخبر ما تعلق به الظرف من معنى الاستقرار . وإنّما يمتنع تقديم خبرها الذي يعمل فيه .

والثاني أنّ الظرف لا يصحّ إضماره ، وهو أحد ما يمنع التقديم ، وقد أمّن .

والثالث أنّ الظرف متعلق بالخبر لاشتتاله عليه ، فهو كاللزام للجملّة ، فساغ تقديمه لذلك ، ولهذا ساغ الفصل بالظرف بين ( إنّ ) واسمها به أيضاً في قولك : إنّ خلفه زيدا قائم . وجاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه في الشعر<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وخبر ( إنّ ) وأخواتها مرفوع بها ، وقال الكوفيون<sup>(٣)</sup> : هو مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها . والدليل على أنّه مرفوع بها من وجهين :

أحدهما أنّ هذه الحروف تعمل في الاسم الأوّل لاقتضائها إيّاه ، فتعمل في الخبر كذلك أيضاً . ألا ترى أنّ الفعل يعمل في الفاعل والمفعول لاقتضائه إيّاهما ، و ( ظننت ) وأخواتها تعمل في المفعولين ، وقد كانا قبل ذلك مرفوعين لاقتضائه إيّاهما .

(١) جاء في شرح المفصل ١٠٣/١ : « فلا يجوز أن تقول : إن منطلق زيدا ، ويجوز أن تقول : إن في الدار زيدا ، وذلك أنّهم قد توسّعوا في الظروف وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال » .

(٢) من ذلك الشاهد التالي الوارد في شرح المفصل ١٠٣/١ :

كأنّ أصوات من إيغاهن بنا أوأخر المئيس أصوات الفراريج والمراد : كأنّ أصوات أوأخر .

(٣) فصل أبو البركات القول في هذه المسألة في الإنصاف ١٧١/١ .

والثاني أنّ خبر ( إنَّ ) مرفوع ، ولا بدّ له من رافع ، ولا يجوز أن يرتفع بغير ( إنَّ ) إذ لا عامل سواها ، والذي كان قبل دخول ( إنَّ ) هو المبتدأ ، وقد بطل ابتدأؤه ، ولهذا لا يعمل الخبر هنا في الاسم لعمل ( إنَّ ) فيه ، فلذلك لا يعمل المبتدأ هنا في الخبر .

واحتجّ الآخرون بقول الشاعر : [ من الرجز ]

٣٠- لا تتركني فيهم شطيرا إنني إذن أهلك أو أطيرا<sup>(١)</sup>

فَنَصَبَ ( أَهْلَكَ ) بـ ( إِذَنْ ) ، ولم يجعله خَبَرَ ( إنَّ ) .

واحتجّوا أيضاً بقول العرب : إنَّ بك تكفّل زيد<sup>(٢)</sup> ، فجعل الفعل في اسمها ، ولو كانت هي الفاعلة<sup>(٣)</sup> في الخبر لم تكن كذلك . والعلة فيه أنّ هذه الحروف فروع في العمل ، فلم تقوّ على العمل في الاسمين .

والجواب أمّا البيت فمن الشذوذ ، وتأويله أنّه حذف الخبر لدلالة الباقي عليه ، تقديره : إنني أدلّ . فأما المسألة المذكورة فلا حجة فيها لأنّ اسم ( إنَّ ) محذوف ، وهو ضمير الشأن ، فتقديره : إنّه بك تكفّل زيد .

(١) لم أقف على قائل هذا الشاهد . والشطير : الغريب أو البعيد وروايته في شرح الكافية ٢٣٨/٢ : « لا تجعلني » وموضع الاستشهاد بهذا الرجز أنّ ( إذن ) نصب الفعل ( أهلك ) ، ومنعت ( إنني ) من العمل ، وهذا يدلّ - والرأي للكوفيين - على عجزها عن رفع الخبر . وخرّجه البصريون على ثلاثة أوجه : « أحدها أنّه شاذّ فلا يكون فيه حجة ، والثاني أنّ الخبر هنا محذوف أي إنني أدلّ إذن أهلك . والثالث أنّ يكون جعل ( إذن أهلك أو أطيرا ) في موضع الخبر ، كقولك : إنني لن أذهب « الإنصاف ١٧٩/١ ، وانظر اللسان [ شطر ] ، ومغني اللبيب ٣١ ، والدرر ٦/٢ .

(٢) جاء في الإنصاف ١٧٧/١ : « إن بك يكفّل زيد .. وقد روي أن ناساً قالوا : إن بك زيداً مأخوذاً ، فلم تعمل ( إنَّ ) لضعفها » .

(٣) في الأصل : الفاصلة . واللفظ لا يؤدّي المعنى ، وخيل إلينا أنّها مصحّفة عن الفاعلة .

وأما ضعف هذه الحروف فقد ظهر في عدم تصرفها ، / وذلك كاف .

### فصل

وإنَّما<sup>(١)</sup> بطل ذلك لأنَّها هيأتها لدخولها على الأفعال<sup>(٢)</sup> ، كقولك : إنَّما قام زيد .

### فصل

وإذا عطفت على اسم ( إنَّ ) قبل الخبر لم يجز فيه إلاَّ النصب . وبه قال الفراء فيما يظهر فيه الإعراب ، وأجاز الرفع فيما لم يظهر فيه الإعراب . ويجوز : إنَّ زيداً وأنت قائمان . واختار الكسائي الرفع فيها . والرفع فاسد ، لأنَّ الخبر إذا ثني كان خبراً عن الاسمين ، وكان العمل فيه عملاً واحداً ، وقد تقدّم عاملان : أحدهما ( إنَّ ) ، والآخر للمبتدأ المعطوف ، والعمل الواحد لا يوجب عاملان .

واحتجَّ الآخرون<sup>(٣)</sup> بقوله تعالى : ﴿ والصابئون والنصارى ﴾<sup>(٤)</sup> ، فرفع قبل الخبر . ويقول العرب : إنَّ زيداً وعمرو زاهبان<sup>(٥)</sup> . حكاه سيبويه ، وبأنَّ المعطوف على اسم ( لا ) يجوز فيه الرفع ، فكذلك اسم ( إنَّ ) .

والجواب عن الآية من وجهين :

أحدهما أنَّه معطوف على الضمير في ( آمنوا ) ، وقام الفصل بينها مقام التوكيد .

(١) يبدو أنَّ في الفصل سقطاً ، وأنَّه كان : ويبطل عمل هذه الأحرف إذا اتصلت بها ( ما ) الكافّة ، وإنَّما بطل ذلك .

(٢) جاء في مغني اللبيب ٣٤٠ : « وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيِّين أنَّ ( ما ) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام ، وفي أنَّ الجملة بعده مفسرة له ، ومخبر بها عنه . ويردّه أنَّها لا تصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ غير ( إنَّ ) وأخواتها » .

(٣) الآخرون هم الكوفيُّون الذين أجازوا نحو : إن زيداً وسعيداً قائمان .

(٤) ﴿ إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون ﴾ [ سورة المائدة : ٦٩ ] .

(٥) سينا قش المؤلف هذا القول بعد قليل ، وانظر الإنصاف ١٩٤/١ .



والثاني أنّ خبر الصابئين محذوف ، والنيّة به التأخير ، تقديره : إن الذين آمنوا إلى قوله : ﴿ ولا هم يحزنون ﴾<sup>(١)</sup> والصابئون كذلك . ويجوز أن يكون ﴿ فلا خوف عليهم ﴾<sup>(٢)</sup> خبر الصابئين ، وخبر إن محذوف<sup>(٣)</sup> لدلالة هذا الخبر عليه ، كما قال الشاعر<sup>(٤)</sup> : [ من المنسرح ]

٣١- نحنُ بما عندنا وأنتُ بما عندك راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفٌ<sup>(٥)</sup>  
أي : نحن بما عندنا راضون . ولذلك تُجيزُ في الكلام : إنَّ زيداً وعمرو قاءم على الوجهين : وأما قول البرجمي<sup>(٥)</sup> : [ من الطويل ]

٣٢- فمن يك أمسى بالمدينة رخله فإني وقيارٌ بها لغريب<sup>(٦)</sup>  
ف ( غريب ) خبر ( إنَّ ) لا غير ، لأنَّ اللام تكون في خبر ( إنَّ ) لافي خبر المبتدأ .  
وأما ( قيار ) فيجوز أن يكون مبتدأ و ( بها ) خبره ، والجملة حال . ويجوز أن يكون خبره محذوفاً دلّ عليه المذكور .

- (١) سورة المائدة : ٦٩ .  
(٢) سقط محذوف من م . والتصحيح من الإنصاف ١٨٩/١ ، فقد جاء فيه : « وتضر للذين آمنوا والذين هادوا خيراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى » أي : إن الذين آمنوا لا خوف عليهم .  
(٣) هو قيس بن الخطيم . انظر سيبويه ٧٥/١ ، ومعاهد التنصيص ١٨٩/١ ، أو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي انظر الخزانة ٢٧٥/٤ ، أو عمرو القرشي انظر جمهرة أنساب العرب ٢٦١ ، أو درهم بن زيد الأنصاري كما ورد في الإنصاف ٩٥/١ .  
(٤) استشهد سيبويه بهذا البيت ٧٥/١ على حذف الأوّل لدلالة الثاني عليه ، واستشهد به ابن هشام في المغني ٦٨٧ ، وقال : « فلا تردّد في أنّ الحذف من الأوّل » ، وانظر المقتضب ٧٣/٤ ، والأمل في الشجرية ٩٦/١ ، والدرر اللوامع ١٤٢/٢ .  
(٥) البرجمي : هو ضائب بن الحارث بن أرطاة التيميّ البرجمي [ ت نحو : ٣٠ هـ ] شاعر مخضرم خبيث اللسان ، كثير الشرّ . كان كلفاً بالخيّل والصيد . الشعر والشعراء ١٧١/١ ، خزانة الأدب ٣٢٤/٩ .  
(٦) قيار : فرس الشاعر أو غلامه . يقول : إذا كان غيري في المدينة فأنا بعيد عنها ، وقيار كذلك . قال سيبويه ٧٥/١ : « لم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأوّل استغناء عنه » . ولا يجوز عطف قيار على ( الياء ) في ( إني ) ولو عطف لقال : لغريبان . وانظر الإنصاف ٩٤/١ ، وابن يعيش ٦٨/٨ ، والخزانة ٣٢٦/٩ ، ٣١٢/١٠ ، ومغني اللبيب ٥٢٧ ، ٦٨٨ .

وأما الحكاية عن العرب فقد قال سيبويه : ذلك من قائله على جهة الغلط<sup>(١)</sup> ، كما فعلوا في خبر ( ليس ) ، فجزّوا لأنهم توهّموا الباء في قول الشاعر :

٣٣- مشائيم ليسوا مصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ<sup>(٢)</sup> إلاّ بين غرائبها  
وإنّا غلطوا في ذلك ، لأنّه موضع تكثر فيه الباء كذلك في الحكاية .

وأما العطف على اسم ( لا ) فالرفع لا يجوز ، ومن أجازته قال : ( لا ) واسمها  
ركباً ، وجعلا كاسم واحد ، موضعه<sup>(٣)</sup> رفع ، ومنهم من قال ( لا ) لاتعمل في الخبر ،  
لأنّها فرع ، فلم يلزم فيها مالزم في ( إنّ )<sup>(٤)</sup> .

## فصل

وأتفقوا على جواز نصب المعطوف على اسم إنّ بعد الخبر على اللفظ<sup>(٥)</sup> ، ورفع من  
ثلاثة أوجه :

---

(١) لعلّ المقصود بالغلط هنا العطف على التوهّم ، أي العطف بالخبر على خبر ( ليس ) المنصوب على توهّم دخول الباء الزائدة .

(٢) روى الخليل البيت في ( المجلد ) ١٢٦ ( ولا ناعباً ) بالنصب ورواه سيبويه بالخبر ، ونسبه إلى الأخص الرياحيّ ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ثمّ إلى الفرزدق ٢٩٣/٣ ، وجاء في حاشية مغني اللبيب أنّه نسب خطأ إلى أبي ذؤيب . وقال ابن يعيش بعد روايته بالخبر ٥٢/٢ : « لمّا كثر استعمال الباء في خبر ليس توهّم وجودها ، فخفض بالعطف على تقدير وجودها » . وانظر الخصائص ٣٥٤/٢ ، وابن يعيش ٦٨/٥ ، والمغني ٦١١ ، وخزانة الأدب ٢٩٤/٨ ، ٤٥٤ .

(٣) جاء في مغني اللبيب ٢٦٢ : « يجوز مراعاة محلّها مع اسمها قبل مضيّ الخبر وبعده ، فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه ، نحو : لا رجل ظريف فيها ، ولا رجل وامرأة فيها » .

(٤) نسب ابن هشام في مغني اللبيب ٢٦٤ ، هذا القول إلى الزجاج ، وقال : « ادّعى أنّها تعمل في الاسم خاصة ، وأنّ خبرها مرفوع » ، أي : بما كان مرفوعاً به قبل دخولها .

(٥) نحو : إنّ زيدا قائمٌ وعمراً .

أحدها أن يكون على معنى الابتداء ، ومعنى ذلك أنك لو لم تأت ب ( إن ) لكان الاسم مرفوعاً بالابتداء ، فجاء المعطوف على ذلك التقدير ، ولم ينقص رفعه معنى .  
ومن قال : هو معطوف على موضع ( إن ) أو على موضع اسم ( إن ) ، فهذا المعنى يريد ، لا ( إن )<sup>(١)</sup> .

الثاني أن يكون مبتدأ ، والخبر على الوجهين محذوف ، دلّ عليه المذكور<sup>(٢)</sup> .

والثالث أن يكون معطوفاً على الضمير في الخبر ، فيكون على هذا فاعلاً<sup>(٣)</sup> ، والأجود على هذا توكيده<sup>(٤)</sup> . هذا كله في ( إن ) .

وأما ( لكن )<sup>(٥)</sup> فلا يجوز العطف فيها على معنى الابتداء عند أكثر المحققين ، وأما ( أن ) ( المفتوحة وما عملت فيه فلا تقع مبتدأ ، بل معمولة لعامل لفظي قبلها ، ويجوز الرفع على الوجهين الآخرين . وكذلك ( كأن ، وليت ، ولعل ، ولكن )<sup>(٦)</sup> ، لأن هذه الحروف غيرت معنى الابتداء .

(١) جاء في شرح الكافية ٣٥٢/٢ : « ولأجل أن ( إن ) المكسورة لاتغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محلّ الرفع ، لأنها كالعدم ، إذ فائدتها التأكيد ، فجاز العطف على محلّ ذلك الاسم بالرفع ... يقول بعضهم بالعطف على اسم المكسورة بالرفع . وبعضهم يقول : على موضع ( إن ) مع اسمها كما قال الجزولي » . وجاء في ٣٥٢/٢ : « إن ( إن ) مع اسمها لو كانت مرفوعة المحلّ لكانت مع اسمها مبتدأ ، والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا ، وهي مع اسمها ليست اسماً . فالأولى أن يقال : العطف بالرفع على اسمها وحده ... فالمكسورة لفظاً نحو : إن زيدا قائم وعمرو ، والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو : علمت أن زيدا قائم وعمرو » .

(٢) في نحو : إن زيدا قائم وعمرو يقدر الخبر : ( وعمرو قائم ) ، أو : ( وعمرو كذلك ) .

(٣) في نحو : إن زيدا قائم وعمرو ضمير مستتر تقديره ( هو ) يعرب فاعلاً لاسم الفاعل ، ويعطف عليه ( عمرو ) .

(٤) وتوكيده : إن زيدا قائم هو وعمرو .

(٥) جاء في شرح الكافية ٣٥٤/٢ : « ( لكن ) الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة ( إن ) ، يعني في جواز العطف المذكور » ، وهذا الرأي معزوّ إلى سيبويه .

(٦) جاء في شرح الكافية ٣٥٤/٢ : « وأجاز الفراء رفع المعطوف على اسم ( كأن ، وليت ، ولعل ) أيضاً ، لكونه في الأصل مبتدأ ، ومنعه غيره لخروجه على معنى الابتداء » .

## فصل

وإنَّا أكَّدْ خَبْرَ ( إِنَّ ) باللام ، لأنها موضوعة لتأكيد المبتدأ ، فلمَّا أريد زيادة التوكيد جمع بينها وبين ( إِنَّ ) .

## فصل

وموضعها الأصليُّ قبل ( إِنَّ ) لثلاثة أوجه :

أحدها أنه وجب لها الصدر قبل ( إِنَّ ) / ، فكذلك بعد دخول ( إِنَّ ) ولهذا السبب سميت ( لام الابتداء ) .

٤٣ م

والثاني أن اللام تعلق ( علمت ) عن العمل ، فلو كانت ( إِنَّ ) قبلها لمنعتها عن العمل .

والثالث أن ( إِنَّ ) عاملة ، وهي عامل ضعيف ، فكان وقوع معمولها يليها أولى .

## فصل

وإنَّا أخَّرتُ ( اللام ) إلى الخبر لئلاً يتوالى حرفا معنى ، كما لا يتوالى حرفا نفي أو استفهام ، وكانت ( اللام ) أولى بالتأخير من ( إِنَّ ) لثلاثة أوجه :

أحدها أن ( اللام ) غير عاملة ، و ( إِنَّ ) عاملة ، وتأخير غير العامل أولى .

والثاني أن ( اللام ) تؤثر في المعنى فقط ، و ( إِنَّ ) تؤثر في اللفظ والمعنى . فكان إقرارها ملاصقةً للفظ الذي تعمل فيه أولى .

(١) جاء في حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣٢٦٧ : « أصل التوكيد أن يكون متأخراً ... ولكنهم اغتفروا في بعض الأحيان تقدم التوكيد إشارة إلى أن ما يأتي له قوة ، ومحقق ثابت ولا بد . ولمَّا كان الصدر ليس محل التأكيد كرهوا اجتماع مؤكدين في غير محلها ، ولهذا أخروا اللام .

والثالث أن ( إنَّ ) لوأخّرت إلى الخبر فنصبته ، وارتفع ما قبلها تغيّر حكمها<sup>(١)</sup> .  
وإن بقي ما قبلها منصوباً ، وما بعدها مرفوعاً لزم منه تقديم معمولها عليها<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وإنما لم تدخل اللام في خبر ( كأنَّ ، وليت ، ولعلَّ ) لزوال معنى الابتداء ،  
والتحقيق والتوكيد إنما يراد به تحقيق المحقّق الثابت .

## فصل

وأجاز الكوفيّون دخول ( اللام ) في خبر ( لكنَّ ) ، لأنّها مرّكبة من ( لا )  
و ( إنَّ ) ، زيدت عليها الكاف<sup>(٣)</sup> . وقد جاء ذلك في الشعر : [ من الطويل ]

٣٤- ..... ولكنني من حبّها لعميد<sup>(٤)</sup>

ولأنَّ ( لكنَّ ) لا تغيّر معنى الابتداء . وهذا عندنا لا يجوز لوجهين :

أحدها أنّه لم يأت منه شيء في القرآن ، وفي اختيار كلامهم ، وإن جاء في شعر  
فهو شاذّ سوّغته الضرورة .

(١) يعني أنّه لو قيل : ( لزيد إنَّ قائماً ) لتغيّر حكم ( إنَّ ) ولقدّر اسمها المنصوب ضميراً أي : إنّه قائماً ،  
وعندئذ تصح ناصبة للاسمين على لغة من قال : إنَّ حرّاسنا أسداً .

(٢) أي : لزوم تقديم الاسم على الحرف المشبه بالفعل ، كأن يقال : لزيداً إنَّ قائم .

(٣) جاء في الإنصاف ٢٠٩/١ : « الأصل في ( لكنَّ ) : ( إنَّ ) زيدت عليها ( لا ) و ( الكاف ) فصارتا  
جميعاً حرفاً واحداً ، كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر :

لهنّك من عبيّة لوسية على هنوات كاذب من يقولها »

(٤) في ح ، وفي الإنصاف ٢٠٩/١ ( لكيد ) وفي أكثر المصادر ( لعميد ) . والشاهد عجز بيت ذكر ابن عقيل  
صدره ٣٦٣/١ وهو : ( يلوموني في حبّ ليلى عواذلي ) ولم يعزه إلى قائل . وجاء في شرح المفصل  
٦٤/٨ : « وقد ذهب الكوفيّون إلى جواز هذه اللام في خبر ( لكنَّ ) ، واستدلّوا على جوازه بقول  
الشاعر ، أنشده حميد بن يحيى : ولكنني من حبّها لعميد .. وذلك ضعيف » ، انظر الإنصاف ٢٠٩/١ ،  
والهمع ١٤٠/١ ، والدرر ١١٦/١ ، وخزانة الأدب ١٦٨/١ ، ٣٦١/١٠ .

والثاني أن ( اللام ) لوجازت<sup>(١)</sup> مع ( لكن ) لتقدّمت عليها ، لأنّ موضعها صدر الجملة ، وإنّما أخرت في ( إن ) لئلا يتوالى حرفا تأكيد ، و ( لكن ) ليست للتوكيد ، بل للاستدراك . وهذا تبين أنّ معنى الابتداء لا يبقى معها بالكليّة ، لأنّ الابتداء لا استدراك فيه<sup>(٢)</sup> .

## فصل

والأصل في ( إنّي ) ( إنني ) وفي ( كآني ) ( كآني ) ، فيؤتى بنون الوقاية لئلا ينكسر آخر الحرف . وإنّما جاز<sup>(٣)</sup> حذفها تخفيفاً لكثرة<sup>(٤)</sup> الاستعمال ، وكثرة النونات ، والمحذوف النون الثانية لوجهين :

أحدهما أنّها حذفت قبل دخولها على الضمير ، فقالوا ( إن ) وهي المحففة<sup>(٥)</sup> ، فكذلك بعد دخولها على الضمير .

والثاني أنّ النون الأولى لا يجوز حذفها ، لأنك تحتاج إلى تسكين الثانية ليصحّ إدغامها ، فيصير معك حذف وتسكين وإدغام ، ولأنّ الثقل لا يقع إلا بالمكرّر / لا بالأوّل<sup>(٦)</sup> .

ح ٣١

(١) في م : حارت .

(٢) جاء في الإنصاف ٢١٤/١ : « وأمّا قولهم : إنّ الأصل في ( لكن ) : ( إنّ ) زيدت عليها ( لا ) و ( الكاف ) فصارتا حرفاً واحداً قلنا : لانسّم ، فإنّ هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى ... ولا نسّم أنّ الهاء في قوله ( لهنك ) زائدة ، وإنّما هي مبدلة من ألف ( إنّ ) ... يقال : هرقت الماء ، والأصل فيه : أرقّت » ، انظر الحواشي السابقة في هذا الفصل .

(٣) في م : جاء .

(٤) في م : ولكثرة .

(٥) في نحو قوله تعالى : ﴿ وإنّ كلاً لما ليوفينهم أعمالهم ﴾ [سورة هود : ١١٢] .

(٦) في مغني اللبيب ٦٨٥ فصل عنوانه : « إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أوّلى » ، ذكر فيه ابن هشام أنّ حذف نون الوقاية ( أي النون الثانية ) في نحو : ﴿ أمحاجوني ﴾ و ﴿ تأمروني ﴾ في قراءة من قرأ بنون واحدة « هو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين . وقال سيبويه - واختاره ابن مالك - : إنّ المحذوف الأوّل » .

وحذف الثالثة ضعيف ، لأنها دخلت لمعنى يختل بالحذف . وقد ذهب قومٌ إلى أنَّ المحذوفة هي الأولى ، وذهب آخرون إلى أنَّ المحذوفة هي الثالثة . والصحيح ما ذكرنا . فأما قولك ( إنا ) فالمحذوفة هي الثانية عند الجميع .

### فصل (١)

وأكثر ما جاء ( لعلّي ) بغير نون ، لأنَّ اللام تشبه النون . فلمَّا ثقل اجتماع النونات ثقل دخول النون على اللام المشددة . وقد جاء ( لعلّي ) في الشعر .  
وأما ( ليتي ) فضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال ، لأنَّ النون إذا لم تثبت توالت أشياءً مستقلة ، وهي : الياء وكسرة التاء والياء بعدها .

### فصل

ويكون ضمير الشأن والقصة اسم ( إنَّ ) كما كان اسم ( كان ) ، إلا أنَّ ( كان ) يستتر فيها الضمير إذ كانت فعلاً ، و ( إنَّ ) لا يستتر فيها ، لأنها حرف ، وإن جاءت الجملة بعدها ، كهولك : إنَّ زيداً قائم ، كان ضمير القصة محذوفاً للعلم به (٢) .

وقال الكسائيّ : تكون ملغاة عن العمل ، وهذا ضعيف لقوّة شبه ( إنَّ ) بالفعل ، فإن جعلت بمعنى ( نعم ) (٣) جاز ذلك . فأما قول الشاعر :

٣٥- فليت كفافاً كان خيرك كلّه      وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي (٤)

(١) سقط فصل من م .

(٢) مثال ضمير الشأن المذكور « إنه زيد ذاهب » وشاهد الضمير المحذوف قول الأخطل :

« إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً      يلق فيها جاذراً وظبباء »

عن شرح المفصل ١١٥/٣ .

(٣) والشاهد على مجيء إنَّ بمعنى نعم قول ابن الزبير : إنَّ وراكبها ، لمن قال له : لعن الله ناقة حملتني إليك . مغني اللبيب ٥٧ .

(٤) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، وهو واحد من سبعة عشر بيتاً في عتاب عبد الرحمن بن عثمان . =

ففيه أوجه :

أحدُها أنَّ ضمير الشأن محذوف ، وهو اسم ( ليت ) ، وخبرها الجملة التي بعدها ،  
و ( كفافاً ) خبر ( كان ) ، ( خيرك ) اسمها ، ولم يُثَنَّ الخبر ، لأنَّه كالمصدر . /

٤٤م

والثاني أنَّ ( كفافاً ) اسم ( ليت ) ، وكان وما عملت فيه خبرها ، وخبر ( كان )  
محذوف .

والثالث أنَّ ( كان ) زائدة . ويروى ( شرَّك ) بالنصب على أنَّه <sup>(١)</sup> معطوف على  
اسم ( ليت ) . وأمَّا قوله ( مارتوى الماء <sup>(٢)</sup> ) فالصحيح في الماء النصب ، و ( مرتوي )  
فاعل . وتروى بالرفع على معنى : ما أروى الماء مرتويّاً ، وسكن الياء في موضع  
النصب ، ثمَّ حذف التنوين . وقيل : جعل الماء مرتويّاً على المبالغة . وكلُّ ذلك  
ضعيف . وقيل ( مرتوي ) رفع خبر ( شرَّك ) .

## فصل

ويجوز أن تعمل ( أن ) المخففة من الثقيلة عملها قبل التخفيف . وقد جاء ذلك في  
الشعر ، كما <sup>(٣)</sup> قال الشاعر : [ من الطويل ]

٣٦- فلو أنك <sup>(٤)</sup> في يومِ الرخاءِ سألتني فراقك لم أبخلُ وأنتِ صديقٌ <sup>(٥)</sup>

= وللنحاة في هذا البيت كلام مفصَّل [ انظر المغني ٣٢٠ - ٣٢٢ ، وأما لي ابن الشجري ١٨٢/١ ، ٢٨٥ ]  
وموضع الاستشهاد فيه ( فليت كفافاً ) جاء في الإنصاف ١٨٥/١ : « أراد : ( ليته ) إن جعلت  
( كفافاً ) خبر كان مقدماً عليها ، والتقدير فيه : ليته كان خيرك وشرك كفافاً عني ، أو مكفوفين  
عني » . وانظر خزنة الأدب ٤٧٢/١٠ ، وأما لي القالي ٦٨/١ .

(١) سقط من م : على أنه .

(٢) سقط الماء من ح .

(٣) سقطت كما من م .

(٤) في م ( أنك ) بفتح الكاف ، وفي ح والمصادر الأخرى بكسرها .

(٥) لم أقف على قائل هذا البيت ، استشهد به ابن عقيل ٢٨٤/١ على بروز اسم ( أن ) المخففة . وجاء في =



وقرأ بعض القراء : ﴿ وَإِنْ كَلَّمَا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> بتخفيف النون ،  
 ونصب ( كل ) . ولا يجوز أن يكون بمعنى ( ما ) ، وأن<sup>(٢)</sup> ينصب ( كلا ) بفعل  
 مقدر ، لأنك إن قدرته<sup>(٣)</sup> من جنس المذكور بعدها فسد المعنى ، لأنه يصير :  
 ( ما يوقني كلاً أعماهم ) ، وإن قدرته من غير جنسه لم يكن لتقدير القسم هنا موضع ،  
 لأن أحسن ما يقدر به : ( ما نهمل كلاً ) ، على أن ( لَمَّا ) لا تكون بمعنى ( إلا ) في غير  
 القسم<sup>(٤)</sup> .

وإن كانت المخففة من الثقيلة ، وأضمرت عاملاً غير ( ما ) لم يصح لوجهين :

أحدها أن ( أن ) قد توهنت بالحذف ، فلا توهن بحذف الفعل أيضاً .

والثاني أن المخففة إذا وليها الفعل وحذف اسمها لا يخلو من عوض ، والعوض هو

( قد ، والسين ، وسوف ، ولم ، ولا ، وليس )<sup>(٥)</sup> .

= مغني اللبيب ٢٩ : « تنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين ، زعموا أنها لاتعمل شيئاً ، وشرط اسمها  
 أن يكون ضميراً محذوفاً ، وربها ثبت كقوله : فلو أنك في ... » ، وجاء في شرح الكافية ٢٩٧١ :  
 « والأكثر مع الإلغاء ظاهراً ، لأنها تعمل في ضمير الشأن مقدراً بخلاف المكسورة الملقاة ، فإنها إذا  
 ألغيت ظاهراً ألغيت مطلقاً » ، وانظر الإنصاف ٢٠٥/١ ، وشرح الكافية ٢٥٩/٢ .

(١) سورة هود : ١١١ ، قال الشوكاني في فتح القدير : « قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر ( إن ) بالتخفيف  
 على أنها ( إن ) المخففة من الثقيلة ، وعملت في ( كلاً ) النصب ، وقد جوز عملها الخليل وسيبويه .  
 وقد جوز البصريون تخفيف ( إن ) مع إعمالها ، وأنكر ذلك الكسائي ، وقال : ما أدري على أي شيء  
 قرئ ( وإن كلاً ) . وزعم القراء أن انتصاب ( كلاً ) بقوله ( ليوفينهم ) ، والتقدير : وإن ليوفينهم  
 كلا . وأنكر عليه ذلك جميع النحويين . وقرأ الباقون بتشديد ( إن ) ، ونصبوا بها ( كلاً ) » .

(٢) سقطت أن من م .

(٣) في م : قدرت .

(٤) نص هذه العبارة في م : على أن تكون ( لَمَّا ) بمعنى إلا وإن كانت في غير القسم . وجاء في مغني  
 اللبيب ٣١٢ : « أنشدك الله لَمَّا فعلت : أي ما أسالك إلا فعلك » .

(٥) من الشواهد الواردة في شرح الكافية ٢٣٢/٢ : ﴿ ليعلم أن قد أبلغوا ﴾ و ﴿ علم أن سيكون منكم =

ويدلُّ على جوازه أيضاً أنّ المثقّلة مشبّهة بالفعل ، وقد عمل الفعل بعد تخفيفه بالحذف ، كهولك : لم يك ، ولا أدر<sup>(١)</sup> ، ولم أُبل . وقال الكوفيون : لا يجوز أن تعمل<sup>(٢)</sup> بعد التخفيف لضعفها ، وقد دللنا على الجواز ، ويكفي في ضعفها جوازُ إبطالِ عملها لا وجوبه ، فأما قول الشاعر : [ من الطويل ]

٣٧- فيوماً توافينا بوجهٍ مقسّمٍ كأنّ ظبيّةً تعطو إلى وارفِ السّلمِ<sup>(٣)</sup>  
 فيروي بالرفع مع الإلغاء ، والتقدير : كأنّها ظبيّة ، وبالنصب على الإعمال ، والخبر محذوف ، أي : كأنّ ظبيّةً هذه المرأة<sup>(٤)</sup> ، وبالجرّ على زيادة ( أنْ ) والجرّ بكاف التشبيه<sup>(٥)</sup> .

---

= مرضى ﴿ . ومن الأمثلة : علمت أن لم يقم ، ولا يقوم . وهذا القيد الذي ذكره العكبري يلغى إذا وليها فعل مسبوق بشرط ، أو جملة اسمية ، نحو : ﴿ وأن لو استقاموا ﴾ ، ونحو : أن هالك كل من يحفى وينتعل .

(١) في م : ولم يد أذر .

(٢) في م : يعمل .

(٣) ينسب هذا البيت إلى ستة شعراء من بني يشكر ، منهم صريم اليشكري ، وباعث ، وعلباء . وقد روي البيت وارق السلم بالقاف في مصادر كثيرة منها الإنصاف ٢٠٢/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٨ ، ومغني اللبيب ٣٢ .

المقسّم : الجميل ، تعطو : تتناول أطراف الشجر . وجاء في حاشية شرح المفصل : الوارق اسم فاعل ، وفعله أورق وهو نادر ، وشجر السلم : العضاه . والوارف : النبات الناضر . وانظر سيبويه ١٢٤/٢ ، ١٦٥/٣ ، والأمالي الشجرية ٣/٢ ، ولسان العرب [ قسم ] ، والدرر اللوامع ١٢٠/١ .

(٤) في ح : المرة .

(٥) في ح : بكاف في التشبيه .

## باب

### الفرق بين إن المفتوحة<sup>(١)</sup> والمكسورة

وإنما فرَّقوا بينها لافتراقهما<sup>(٢)</sup> في المعنى والتباس المعنى في بعض المواضع ، وفرَّقوا بالحركات ليزول اللبس . ألا ترى أنك إذا قلت : أول ما أقول إنِّي أحمد الله ، يحتمل معنيين :

أحدهما أن تجعل الحمد هو أول كلامك<sup>(٣)</sup> .

والثاني أن تجعل الحمد هو الذي تحكيه بقولك / ( أقول )<sup>(٤)</sup> ، وليس هو نفس الأول ، فعند ذلك يحتاج إلى الفرق بينها ليتَّضح المعنى<sup>(٥)</sup> .

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام في التلبية « لبيك إنَّ الحمد لك »<sup>(٦)</sup> ، إذا فتحت كان المعنى لبيك لأنَّ الحمد لك ، وإذا كسرت كان مستأنفاً ، وهو أجود في التلبية .

(١) في ح : المكسورة والمفتوحة .

(٢) في م : لافتراقها . وما أثبتنا هو الوجه . وعنوان الباب يشير إلى ذلك .

(٣) في هذه الحالة تفتح همزة ( أن ) ، ويكون التأويل بالمصدر ضرورياً أي : أول كلامي حمد الله . انظر ابن يعيش ٦١/٨ .

(٤) سقطت العبارة التالية من م .

(٥) في هذه الحالة تكسر همزة إنَّ ، قال ابن يعيش ٦١/٨ : « وإذا كسرت كان الخبر محذوفاً ، ويكون ( أول ) مبتدأ ، وما بعده إلى قوله ( الله ) من تمامه ، لأنَّ قوله : ( إنِّي أحمد الله ) جملة محكيَّة بالقول » .

(٦) جاء في كنز العمال ١٥٠/٥ ( رقم الحديث ١٢٤٢٠ ) : « عن عمرو بن معديكرب قال : علمنا رسول الله ﷺ : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك » . وانظر صحيح مسلم ٨٤٤/٢ .

## فصل

والمكسور هي الأصل لثلاثة أوجه :

(١) أحدها أنّها تفيّد في الجملة معنى واحداً هو التوكيد ، فهي ك ( لام الابتداء )  
و ( الباء ) الداخلة في خبر ( ليس ) و ( نون تأكيد الفعل )<sup>(١)</sup> والمفتوحة تفيّد  
التوكيد ، وتعلّق ما بعدها بما قبلها .

والثاني أنّ ( إنّ ) المكسورة<sup>(٢)</sup> أشبه بالفعل ، لذا<sup>(٣)</sup> كانت عاملة غير معمول فيها ،  
كما هو أصل الفعل . والمفتوحة عاملة ومعمول فيها ، فهي كالمركب ، والمكسورة<sup>(٤)</sup>  
كالمفرد ، والمفرد أصل للمركب .

والثالث أنّ المكسورة ليست كبعض الاسم<sup>(٥)</sup> ، هي مستقلة بنفسها ، والمفتوحة  
كبعض الاسم ، إذ كانت هي وما عملت فيه في تقدير اسم واحد .

وقد قال<sup>(٦)</sup> قوم : للمفتوحة أصل للمكسورة ، وقال آخرون : كلّ واحدة منهما  
أصل بنفسها ، والصحيح ما بدأنا به .

## فصل

وإنّا خصّص<sup>(٧)</sup> المصدرية بالفتح ، لأنهم لمّا آثروا الفرق عدلوا إلى أخفّ  
الحركات ، وهي الفتحة . وإن شئت قلت : لمّا كانت المصدرية كبعض الاسم طال

(١) سقطت الواو من م .

(٢) سقطت المكسورة من م .

(٣) في م : إذ .

(٤) سقطت بقية الوجه الثاني من ح .

(٥) سقطت من ح القسم السابق من الوجه الثالث .

(٦) سقطت قد من م .

(٧) في م : اختصت .

الكلام بها<sup>(١)</sup> ، فخصت بأخف الحركات . وإن شئت قلت : لَمَا كانت مصدرية حملوها على ( أن )<sup>(٢)</sup> الناصبة للفعل في الفتح ، كما حملوا الناصبة للفعل في العمل على الناصبة للاسم .

## فصل

وكل موضع وقعت فيه ( إن ) ، وحسن أن يقع في<sup>(٣)</sup> موقعها فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر كانت مكسورة . وكل موضع لم يحسن في موضعها إلا الفعل وحده ، أو الاسم وحده فهي مفتوحة . وعلى هذا تبنى<sup>(٥)</sup> مسائل الفرق بين ( إن ) و ( أن )<sup>(٦)</sup> .

فمن ذلك كسرهما بعد القول ، لأنَّ القول تحكى بعده الجملة من الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر . ومن ذلك كسرهما إذا وقعت صلة ( للذي )<sup>(٧)</sup> ، وإذا وقعت في جواب القسم ، وإذا وقعت اللام في خبرها .

وقد تقع في موضع يحتمل الأمرين كقولك : لقيت زيدا فإذا إنه عبد ، بالكسر على معنى : فإذا هو عبد ، وبالفتح على معنى : فإذا العبودية ، أي : فاجأتني ذلته ، ونحو ذلك .

(١) في م : طال الكلام فيها .

(٢) سقطت أن من م .

(٣) في ح : موضعها .

(٤) في م : والاسم .

(٥) في ح : تبنى .

(٦) وضع ابن يعيش في شرح المفصل ٦١/٨ ضابطاً للتمييز بين المكسورة والمفتوحة ، فقال : « كل موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل تكون ( إن ) فيه مكسورة . وكل موضع يختص بأحدهما تكون فيه مفتوحة ، فإذا ساغ في موضع المكسورة والمفتوحة كان ذلك على تأويلين مختلفين . »

(٧) في ح : للذي إذا .

## باب ( لا )

ولها أقسام ستة :

أحدها أن تدخل على الاستفهام لتنفي عنه الخبر<sup>(١)</sup> ، وهذا الباب مختصٌّ بها<sup>(٢)</sup> .  
وبقيّة أقسامها تُذكرُ في مواضعها . واعلم أنّ ( لا )<sup>(٣)</sup> هذه عاملة في الاسم على الجملة ،  
لأنّها أشبهت ( أنّ ) الثقيلة من أوجه :

أحدها أنّها تدخل على مبتدأ وخبر ، كما أنّ ( إنّ ) كذلك<sup>(٤)</sup> .

والثاني أنّ لها صدر الجملة كما أنّ ( إنّ ) كذلك .

والثالث أنّها لتوكيد النفي<sup>(٥)</sup> ، كما أنّ ( إنّ ) لتوكيد الإثبات .

والرابع أنّها تقيضة ( أنّ ) ، وهم يحملون الشيء على تقيضه ، كما يحملونه على

نظيره . وسرى ذلك مستقصى في موضعه .

وقال بعضهم : هي محمولة على<sup>(٦)</sup> ( أنّ ) الحفيفة لوجهين :

---

(١) في أسرار العربية ٢٤٦ توضيح لهذه المسألة ، جاء فيه : « التقدير في قولك : لا رجل في الدار : لا من رجل في الدار ، لأنه جواب قائل قال : هل من رجل في الدار ؟ » وانظر تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ٣٠٠ ، وشرح المقدمة المحسّبة لابن بابشاذ ٢٧٧/١ .

(٢) سقطت فيها من م .

(٣) في م : أن هذه لا .

(٤) سقطت كذلك من م .

(٥) سقط النفي من م .

(٦) سقطت على من م .

أحدهما أنَّها على حرفين مثلها .

والثاني أنَّ الخفيفة تعمل وتلغي ، كما أنَّ ( لا ) كذلك .

## فصل

وتعمل النصب في الاسم عند الجميع كما عملت ( إنَّ ) . وإنَّما تعمله بثلاث شرائط :

إحداها<sup>(١)</sup> أن تلي الاسم من غير فصل<sup>(٢)</sup> .

والثانية أن تكون داخله على نكرة .

والثالثة أن تكون تلك النكرة جنساً .

وإنَّما عملت بهذه الشرائط لأنَّها اختصَّت بهذه الأشياء ، وكلَّ مختصَّ يجب أن

يعمل ، وعملت النصب لما ذكرنا من مشابهتها ( إنَّ ) .

## فصل

واختلفوا في الاسم النكرة المنفيَّة<sup>(٣)</sup> ب ( لا ) نفيّاً عامّاً إذا لم تكن مضافة ،

ولا مشابهة للمضاف ، هل هي مبنية أو معربة ؟ فذهب أكثر البصريين أنَّها مبنية .

وقال الزجاج والسيرافي وأهل الكوفة : هي معربة<sup>(٤)</sup> .

واحتجَّ الأوَّلون على بنائها من أوجه :

(١) في م : أحدها ، والثاني ، والثالث .

(٢) جاء في شرح المقدمة المحسبة ٢٧٧/١ : « فإذا وقع فصل بين ( إلا ) والنكرة بطل البناء ، ووجب أن

تقول : لا فيها رجلٌ ، ولا فيها أحد » .

(٣) في م : المنفي ، وهو وجه سائغ .

(٤) انظر تفصيل المسألة في ( التبيين ) ٣٦٢ - ٣٦٨ ، والإنصاف ٣٦٦/١ ، والمقتضب ٣٥١/٤ ، وأسرار

العريبة ٢٤٦ ، والأمالى الشجرية ٢٢٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠٥/١ ، والمرتبيل ١٧٩ ، ومعنى

اللبيب ٢٦٢ ، وشرح الكافية ٢٥٥/١ .

أحدها أنّ بين ( لا ) وبين النكرة / حرفاً مقدّراً ، وهو ( مِنْ ) ، والاسم إذا تضمّن معنى الحرف بُني . وإنّما وجب تقدير ( مِنْ ) ههنا ، لأنّها<sup>(١)</sup> جوابٌ مَنْ قال : هل مِنْ رجلٍ في الدار . وإنّما دخلت ههنا لتدلّ على الجنس . وذلك أنّك إذا قلت : هل رجلٌ في الدار ، أو<sup>(٢)</sup> لا رجلٌ في الدار بالرفع والتنوين تناول رجلاً واحداً ، حتّى لو كان هناك رجلان أو أكثر لم يكن الاستفهام متناولاً لهما . فإذا أدخلت ( مِنْ ) تناول الجنس<sup>(٣)</sup> كلّهُ . وكذلك إذا قلت : ما جاءني من رجلٍ لم يجز أن يكون جاءك واحد أو أكثر . وإن حذف ( من ) جاز أن يكون جاءك رجلان أو أكثر . وإذا ثبت ذلك صار الاسم متضمّناً معنى ( من ) للمفيدة معنى الجنس .

والوجه الثاني أنّ ( لا ) لمّا لم تعمل إلا إذا لاصقت الاسم وكانت ( مِنْ ) بينهما مرادةً صارتا كالاسم المركّب في باب العدد كخمسة عشر ، والمركّب بيني لتضمّنه معنى الحرف .

والثالث أنّ ( لا ) في هذا الباب خالفت بقيّة حروف النفي من وجهين :

أحدهما أنّها جوابٌ لما ليس بإيجاب ، بل لما هو استفهام ، وبقية حروف النفي يجاب بها عن الواجب .

والثاني أنّها مختصّة بالنكرة العامّة التي هي جنس ، وليس شيء من حروف النفي مختصّاً بضرب من الأسماء .

(١) السطر التالي ساقط من م .

(٢) في م : ولا .

(٣) جاء في شرح المقدمة المحسبة ٢٧٧ : « النفي بها نفي استغراق » وجاء أيضاً : « فبنيت النكرة هنا مع ( لا ) لتضمّنها معنى حرف الاستغراق » . وانظر شرح الكافية ٢٥٦/٨ .



واحتجَّ من قال : الاسم هنا معرب بأربعة<sup>(١)</sup> أوجه : /

أحدها أنَّ الاسم<sup>(٢)</sup> للعطوف عليه معرب ، كقولك : لارجل وغلماً عندك .  
والواو نائبة عن ( لا ) .

والثاني أنَّ خبرها معربٌ ، وعملها في الاسمين واحد .

والثالث أنَّ ( لا ) عاملة ، فلو حصل البناء هنا<sup>(٣)</sup> لحصل بعامل ، والبناء لا يحصل  
بعامل ، لأنَّ<sup>(٤)</sup> العامل غير المعمول ، والبناء شبه التركيب ، وجزءا المركَّب شيء  
واحد .

والرابع أنَّ الاسم لو كان مبنياً لبني على حركة غير الفتح ، لأنَّ<sup>(٥)</sup> ( لا ) تعمل  
النصب . فإذا عرض البناء وجب أن تكون حركته غير حركة الإعراب ، كما في ( قبلُ  
وبعدُ )<sup>(٦)</sup> .

والجواب أنَّ المعطوف عليه بني لتضمُّنه معنى الحرف ، وإنَّما يكون ذلك<sup>(٧)</sup> مع  
( لا ) نفسها ، والواو لا تنوب عن ( لا ) في هذا المعنى ، بل تنوب عنها في العطف  
فقط . ولهذا يسوغ إظهار ( لا ) مع ( الواو ) .

(١) في ح : من أربعة . والكوفيون هم القائلون بإعراب اسم لا . انظر التبيين ٣٦٢ ، والإنصاف ٣٦٦ ،  
وأسرار العريئة ٢٤٦ .

(٢) سقط من ح : الاسم .

(٣) سقطت هنا من م .

(٤) سقط السطر التالي من ح .

(٥) في ح : لثلاً .

(٦) في الإنصاف ٣٦٦/١ - ٣٦٧ وجه آخر احتجَّ به الكوفيون لنصب اسم لا وهو : « أنها قبيضة ( إنَّ ) ...  
إلا أنها لمَّا كانت فرعاً على ( إنَّ ) في العمل ، و ( إنَّ ) تنصب مع التنوين نصبت ( لا ) من غير  
تنوين » .

(٧) سقطت ذلك من م .

وأما عملها في الخبر ففيه اختلاف سنذكره . على أنّ عملها فيه لا يوجب بناءه ، لأنّ علّة البناء وُجدت في الاسم دون الخبر ، ويدلُّ عليه أنّ البناء كان لأجل التركيب ، ونحن نجعل الاسمين المركّبين بمنزلة اسم واحد . وهو مع هذا مخالف للقياس ، فكيف نجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد ؟

وأما البناء فغير حادث بـ ( لا ) من حيث هي عاملة ، بل حادث بالتركيب وتضمُّنه معنى الحرف ، كما أنّ ( يا ) في النداء تعمل النصب في العرب ، فإذا دخلت على المفرد بُني ، لا بها بل بشيء آخر .

وأما جعل حركة المبنيّ هنا الفتح ففيه أوجه (١) :

أحدها أنّ الفتح اختير لطول الاسم بالتركيب كما اختير في خمسة عشر .

والثاني أنّ النفي هنا لمّا خرج عن نظائره خرج البناء عن نظائره .

والثالث أنّهم لو بنوه على الكسر لكانت مثل الحركة التي يستحقّها هذا الاسم في الأصل ، إذ أصله : لا من رجل ، ولو بني على الضمّ لكانت حركته في حال عمومته كالحركة في حال خصوصه ، ففرّقوا بينها ، وعدلوا إلى الفتح .

ويدلُّ على فساد مذهب من قال : هو معرب أنّه لو كان كذلك لتوّن كما يتوّن اسم إنّ . فإن قيل : إنّما لم<sup>(٢)</sup> يتوّن ، لأنّ ( لا ) ضعفت ، إذ كانت فرع فرع فرع ، وذلك أنّ ( كان ) فرع في العمل على الأفعال الحقيقيّة ، و ( إنّ ) فرع على ( كان ) و ( لا ) فرع على ( إنّ ) ، فلمّا ضعف خولف بإسماها بقيّة العربات<sup>(٣)</sup> .

(١) جاء في أسرار العربيّة ٣٤٦ : « وإنّا كانت الحركة فتحة ، لأنّها أخفّ الحركات » .

(٢) سقطت لم من م وح . ولا بدّ منها لإقامة العبارة ، ولذلك أثبتناها .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢٥٣/١ - ٢٥٤ : « وقال سيبويه : إنّها حذف التنوين من المنفيّ ، لأنّ ( لا ) لا تعمل إلاّ في النكرة ، و ( لا ) معمولها في موضع ابتداءه . فلمّا خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها ، يعني أنّ اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من =

قيل : أثر ضعفها قد ظهر في شيء غير التنوين ، فن ذلك أنه لا يفصل بينها وبين اسمها بالخبر ولا بغيره ، ولأنَّ التنوين لا يحدث بالعامل حتى يحذف إذا ضعف العامل ، وإنَّما هو تابع لحركة الإعراب .

فإن قيل : إنَّما حذف التنوين ، لأنَّ هذا الباب خالف بقية العوامل في اختصاصه ببعض الأسماء ، وعلى وجه مخصوص ، فخولف به أيضاً في التنوين ، قيل : قد أجبنا عن هذا<sup>(١)</sup> .

## فصل

وأتفقوا على أنَّ النكرة المضافة كقولك : لا غلامَ رجلٍ عندنا ، وفي المشابه للمضاف كقولك : لا خيراً من زيد عندنا معرب . وإنَّما خالف<sup>(٢)</sup> هذا الاسم النكرة للمفردة لثلاثة أوجه :

أحدها أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، وهما في اللفظ اسمان ، فلو بنيت الاسم / الأوَّل مع ( لا ) لكان لعلَّة التركيب ، فتصير<sup>(٣)</sup> ثلاثة أشياء كشيء واحد .

والثاني أنَّ المضاف إليه واقع موقع التنوين ، وكما أنَّ التنوين لا يكون بعد حركة البناء كذلك المضاف إليه .

---

= قال بينائه ، أو سبب حذف تنوين معمولها عند من قال بإعرابه ، لأنَّها بمجموع الشئيين خالف سائر العوامل كان وأخواتها ، فخولف بمعمولها سائر المعمولات .

(١) في م : عنه .

(٢) العبارة في م : وإنَّما هذا خالف هذا الاسم ..

(٣) في م : فيصير .

والثالث أنّ المضاف عاملٌ في المضاف إليه ، وقد أُلْفَ من كلِّ مبنّي إذا أضيف إلى مفرد أعرب ، فأماً ( لدنٌ ) فبنيت مع الإضافة<sup>(١)</sup> لإيغالها في شبه الحرف بخلاف باب ( لا ) .

## فصل

والمشابه للمضاف من أجل طوله ما<sup>(٢)</sup> كان عاملاً فيما بعده ، وكان ما بعده من تمام معناه ، كهولك : لا ضارباً زيداً ، ولا حسناً وجهه قائم ، ولا خيراً من زيد لنا . ووجه مشابهته للمضاف من وجهين :

أحدهما أنّه عامل فيما بعده ، كما يعمل المضاف في المضاف إليه .

والثاني أنّ ما بعده مفتقر إليه كافتقار المضاف إليه إلى المضاف . / وعلى هذا إذا قلت : لا مروراً بزويد ، وعلقت الباء بالمصدر نصبت وتوّنت ، لأنّه عاملٌ فيما بعده ، والخبر محذوف . وإنّ جعلت ( بزويد ) الخبر لم تنوّن المصدر ، لأنّه غير عامل ههنا . وكذلك لا أمر بالمعروف يوم الجمعة ، إن عملت أمراً نوّنته ، وإن لم تعمله لم تنوّنه ، ولا يكون ( يوم الجمعة ) خبراً ، لأنّ ظرف الزمان لا يُخبر به<sup>(٣)</sup> عن الجثث . والنفي على هذا التقدير خاصٌ ببعض الأمرين . وإن جعلت الباء الخبر كان النفي عاماً<sup>(٤)</sup> .

م ٤٧

(١) سقط من م : فأماً لدن فبنيت مع الإضافة .

(٢) ( ما ) هنا زائدة . لأن الشبيه بالمضاف يعمل فيما بعده ، فلا موضع للنفي في العبارة .

(٣) في ح : ظروف الزمان لا يخبر بها . وهو وجه سائغ .

(٤) خلاصة للسألة : إذا قلت : لا أمراً بالمعروف يوم الجمعة ف ( الباء ) معلقة بأمر ، والخبر محذوف تقديره موجود . وإذا قلت : لا أمر ، فالجار معلق بالخبر . والنفي في الأولى أضعف منه في الثانية ، لأنه نفي الأمر عن بعض الأمرين ، وفي الثانية نفاه عنهم جميعاً . انظر المقتضب ٣٦٥/٤ ، وشرح المفصل ١٠٠/٢ .

## فصل

وموضع ( لا ) واسمها رفع بالابتداء لوجهين :

أحدهما أنّها في حكم المركّب على ما تقدّم ، والمركّب يجري مجرى المفرد في موضع الإعراب .

والثاني أنّ الكلام قبل دخول ( لا ) جملة خبريّة كقولك : عندنا رجل ، فإذا أدخلت ( لا ) بقيت الخبرية على ما كانت ، إلا أنّ الخبر منفيّ ، وكان مثبتاً . وهذا مثل ( ما ) في قولك : ما عندنا رجلٌ ، إلا أنّك لما أدخلت ( لا ) أوّليتها الاسم ، ولهذا إذا قدّمت الخبر أو فصلت بينها رجعت إلى الابتداء والخبر لفظاً ، مثل قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ لا فيها غول ﴾<sup>(٢)</sup> . وليس ك ( أنّ ، وليت ، ولعلّ ) لأنها تغيّر معنى الابتداء .

## فصل

واختلفوا في خبر ( لا )<sup>(٣)</sup> فقال سيويوه : هو مرفوع بالابتداء كما يرتفع قبل دخول ( لا )<sup>(٤)</sup> ، وحجّته شيئان :

أحدهما أنّه لما كان موضع ( لا ) واسمها رفعاً كان الخبر مرفوعاً على ذلك التقدير .

(١) في م : مثل قوله ﴿ لا فيها غول ﴾ .

(٢) ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ [سورة الصافات : ٤٧] .

(٣) عقد أبو البقاء في التبيين ٣٦٨ للسألة السابعة والخمسين لمناقشة هذه القضية .

(٤) نسب ابن عيمش في شرح المفصل ١٠٢/١ هذا الرأي إلى الكوفيّين . وجاء في شرح الكافية ١١٠/١ : « وعند الكوفيّين أنّ خبر إنّ وأخواتها ، وكذلك خبر ( لا ) التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبراً لمبتدأ ، لا بالحروف لضعفها عن العمل » .

والثاني أن ( لا ) ضعيفة جداً ، فلم تعمل في الاسمين بخلاف ( كان ) و ( إن ) .

وقال الأخفش<sup>(٣)</sup> : هو مرفوع ب ( لا ) لأنها اقتضت اسمين ، وعملت في أحدهما ، فتعمل في الآخر ، ك ( إن )<sup>(٢)</sup> . وعلى هذا تترتب مسألة هي قول الشاعر :

٢٨- فلا لغو ولا تأثيم فيها<sup>(٣)</sup>

على قول سيبويه : ( فيها ) خبر عن الاسمين ، وعلى قول أبي الحسن : هو خبر عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف .

## فصل

إذا<sup>(٤)</sup> وصفت اسم ( لا ) قبل الخبر ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها<sup>(٥)</sup> النصب بالتنوين<sup>(٦)</sup> حملاً على موضع اسم ( لا ) كما حملت صفة المنادى اللبني على موضعه ، فنصبت ولم تنب الصفة كما لم تنب صفة المنادى .

(١) ذهب الزمخشري مذهب الأخفش . انظر شرح المفصل ١٠٠/٢ ، والأشباه والنظائر ٤٢٤/٢ .

(٢) سقط من ح : ك ( إن ) .

(٣) هذا الشاهد صدر بيت لأمية بن أبي الصلت ، ورد في ديوانه ٤٧٧ ، وعجزه : ( ولا غول ولا فيها مليم ) . وذكره ابن هشام في أوضح المسالك ٢٨٦/١ وفي شرح شذور الذهب ٨٨ ، وورد في شرح ابن عقيل ٤٠٣/١ وعجزه فيها جميعاً : ( وما فاهوا به أبداً مقيم ) .

قال ابن هشام في شرح شذور الذهب : « وإن رفعت الاسم الأول جاز لك في الاسم الثاني وجهان : الفتح والرفع . فالأول كقوله « وذكر البيت . وخالفه ابن مالك ، فقال في ألفيته : « وإن رفعت أولاً لاتصبا » ، وقال ابن عقيل يشرحه ٤٠٤/١ : « ولا يجوز النصب للثاني ، لأنه إنبا جاز بما تقدم للعطف على محل اسم ( لا ) ، و ( لا ) هنا ليست بناصبة ، فيسقط النصب » .

(٤) في م : وإنا .

(٥) سقط أحدها من ح .

(٦) جاء في شرح المفصل ١٠٩/١ : « تتبعه اللفظ فتنبه وتنونه ، فتقول : لارجل ظريفاً عندك » .

والثاني<sup>(١)</sup> الرفع والتنوين حملاً على موضع ( لا ) واسمها ، إذ موضعها رفع على ما تقدّم<sup>(٢)</sup> .

والثالث الفتح بغير تنوين ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما أنها فتحة بناء ، وإنما فعلوا ذلك ، لأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، ولهذا قد لزمّت في بعض المواضع كما تلزم الصلّة ، نحو قولهم : يا أيّها<sup>(٣)</sup> الرجل ، وكقولهم : مررت بخلف الأحمر<sup>(٤)</sup> . ولولا ذكر ( الأحمر ) لم تعلم أنّ المراد ( خلف ) المعروف بالعلم أو غيره . ولمّا جرّتا مجرى الشيء الواحد بنوّهما قبل دخول ( لا ) كما بني ( خمسة عشر ) ، وكما بنوا ( ابن أمّ )<sup>(٥)</sup> ، و ( زيد بن عمرو )<sup>(٦)</sup> فيمن فتح الدال ، ثمّ أدخلوا عليه حرف النداء<sup>(٧)</sup> ، دخلت ( لا )<sup>(٨)</sup> على اسم مركّب مبنيّ . ولا يجوز أن

(١) سقط الثاني والثالث من م و ح . ولم يكن بدّ من إضافتهما إلى المتن حفاظاً على تسلسله .

(٢) جاء في شرح المفصل ١٠٩/١ : « ( لا ) وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء » . نحو : لا رجل ظريفٌ عندك .

(٣) جاء في أسرار العربية ٢٤٨ : « بناء الاسم مع الاسم أكثر من بناء الاسم مع الحرف . فلمّا جاز أن يبني الاسم مع الحرف جاز أيضاً أن يبني مع الصفة ، لأنّ الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنّه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة ، في نحو قولك : أيّها الرجل ، ثمّ هما في المعنى شيء واحد » .

(٤) خلف الأحمر أبو محرز بن حيان [ ت : ١٨٠ هـ ] كان راوية ثقة علامة . قيل : إنه كان في أول حياته ينحل الشعر ثمّ صدق ونسك . البغية ٥٥٤/١ ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٥٣ .

(٥) جاء في شرح المفصل ١٣/٢ : « يحتمل ذلك أمرين : أحدهما أنّ يكون الأصل : يا ابن أمّ ، ثمّ حذفت الألف تخفيفاً ... والثاني أن تجعل ( ابناً وأمّاً ) جميعاً بمنزلة اسم واحد ، فتبني الاسم الآخر على الفتح .

(٦) جاء في المرجل ١٩٧ : « فإن وصفت المضموم بابن ، والابن بين علمين ، فتحت إن شئت ... يا زيد بن عمرو » .

(٧) في م : حرف النفي .

(٨) في م : فدخلت على اسم .

تكون ( لا ) دخلت عليها وهما معربان ، فَبْنَيْتَا معها ، لأنَّ ذلك يوجب جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد<sup>(١)</sup> ، ولا نظير له .

والوجه الثاني أن تجعل فتحة الصفة فتحة إعراب ، وحذفت التنوين ليشاكل لفظ الصفة لفظ الموصوف ، كما أنَّهم جعلوا ( كلا ) و ( كلتا ) بلفظ التثنية إذا أضيفت إلى المضر ، لأنَّها في ذلك الموضع تتبع ما قبلها من المثني . وهذا على مذهب من جعل اسم ( لا ) مُعْرَباً أظهر .

### فصل

فإنَّ جاءت الصفة بعد الخبر جاز فيها الرفع والنصب بالتنوين على ما تقدّم ، ولم يميز البناء للفصل بينهما<sup>(٢)</sup> بالخبر .

### فصل

إذا عطفت على اسم / ( لا ) ولم تكرر كان لك في المعطوف الرفع على موضع ( لا ) واسمها ، كما ذكرنا في الصفة ، والنصب بالتنوين قياساً على الصفة أيضاً<sup>(٣)</sup> .

ح ٣٦

(١) في م : كالشيء الواحد .

(٢) مانع البناء ، كما يفهم من كلام العكبري ، الفصل لا تقدّم الخبر . جاء في شرح المفصل : ١٠٩/٢ : « واعلم أنه إذا فصل بين المنفي وصفته بظرف أو جار ومجرور ، نحو : لارجل اليوم ظريفاً ، ولا رجل فيك راغباً امتنع البناء ، لأنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد ، وقد فصلت بينهما ، كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر » .

(٣) جاء في شرح المفصل ١١٠/٢ : « وأما قول الشاعر :

فلا أبَ وابناً مثلَ مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتآزرا  
فالشاهد فيه أنه عطف ابناً على النصب بـ ( لا ) ونونه ، لتعذر البناء على ما ذكرنا ، ونصب ( مثلاً ) على أنه وصف للمنفي وما عطف عليه ... والخبر محذوف . وقد روي رفع ( الابن ) ههنا بالعطف على الموضع ، ورفع ( مثل ) على النعت أو الخبر » .



ولا يجوز بناؤه لأنّ لفظ ( لا ) غير موجود معه<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز بناؤه بسبب ( لا ) المتقدّمة ، لأنّ ذلك يفضي إلى جعل أربعة أشياء<sup>(٢)</sup> كشيء واحد . /

### فصل

فإنّ عطفت عليه معرفة لم يجز فيها النصب ، لأنّ ( لا ) لا تعمل في المعارف ، بل ترفعه على الموضع كهولك : لا غلام لك والعبّاسُ ، وكذلك إن ذكرت ( لا ) فقلت : ( ولا العبّاسُ ) ، ورفعته على الموضع .

### فصل

فإذا كرّرت ( لا ) مع المعطوف جاز فيها عدّة أوجه :

١ - أحدها أن تبني الاسمين على أن تجعل ( لا ) الثانية غير مزيدة كالأولى ، والواو عاطفة جملة على جملة<sup>(٣)</sup> .

٢ - والثاني أن تبني الأوّل على أصل<sup>(٤)</sup> الباب ، تنصب الثاني وتنوّنه ، وتجعل ( لا ) زائدة ، كما زيدت في قولك : مالي دينار ولا درهم . فإنّها مزيدة لتوكيد النفي<sup>(٥)</sup> .

٣ - والثالث<sup>(٦)</sup> أن تبني الأوّل على الأصل ، وترفع الثاني على ثلاثة أوجه :

- (١) سقطت العبارة السابقة من ح .
- (٢) جاء في شرح المفصل ١١٠/٢ : « يؤدّي إلى جعل ثلاثة أشياء : الاسم للمعطوف ، والمعطوف عليه ، وحرف العطف شيئاً واحداً ، وذلك إجحاف » ، ولعلّ الرابع عند العكبري هو ( لا ) نفسها .
- (٣) « وذلك قولك : لا رجل ولا امرأة عندك » المرجل ١٨١ .
- (٤) سقطت أصل من م .
- (٥) جاء في شرح المفصل ١١٣/٢ : « ولك أن تفتح الأوّل وتنصب الثاني نصباً صريحاً بالتونين ، فتقول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فتعطف المنصوب للتون على المركّب ، إمّا على فتحة البناء لشبهها بحركة الإعراب ، وإمّا على عمل ( لا ) في النفي ، وحقّه أن يكون منوناً » .
- (٦) في م : والثاني . قيّدنا الأوجه وفروعها بالأرقام والأحرف لتوضيح تقسيات المصنّف .

أ - أحدها أن تجعل ( لا ) زائدة ، وتحمل المعطوف على الموضع <sup>(١)</sup> .

ب - والثاني أن تجعل ( لا ) عاملة عمل ( ليس ) فيكون اسمها مرفوعاً وخبرها منصوباً <sup>(٢)</sup> ، وقد أجازوا ذلك إذا كان الاسم نكرة ، كما قال : [ مجزوء الكامل ]

٣٩- من صدّ عن نيرانها \_\_\_\_\_ فأنا ابن قيسٍ لابراخ <sup>(٣)</sup>  
أي : ليس لنا براخ . وقال العجاج <sup>(٤)</sup> : [ من الرجز ]

٤٠- تالله لولا أن تحشّ الطَّبَّحُ بي الجحيمَ حين لا مُسْتَضْرَحُ  
وحملُ ( لا ) على <sup>(٥)</sup> ( ليس ) قويٌّ في القياس ، لأنّها نافية مثلها . وإذا جاز قياسها على ( إن ) في العمل - مع أنّها تقيضتها - فحملها على نظيرتها أولى .

ج - والثالث أن تلغي ( لا ) <sup>(٦)</sup> ويكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، على ما يوجبه القياس فيها .

٤ - والوجه الرابع أن ترفع الاسمين ، وتجعل ( لا ) الأولى على ما ذكرناه في رفع الثانية من حملها على ( ليس ) وإلغائها <sup>(٧)</sup> .

(١) جاء في شرح المفصل ١١٣/٢ : « ونظير ذلك : كلُّ رجلٍ ظريفٌ في السدار ، إن شئت خفضت ( ظريفاً ) على النعت لرجل ، وإن شئت رفعته على النعت لكلّ . فكذلك : لارجل ولا غلام لك » .

(٢) أي : منصوباً مقدّراً في نحو : لاحول ولا قوة ، أي : ولا قوةٌ موجودة . جاء في شرح المفصل ١١٣/٢ : « ويجوز أن تجعل ( لا ) الثانية بمعنى ليس ، وتقدر لها خبراً منصوباً » .

(٣) سبق ذكر الشاهد برقم : ١٧ .

(٤) سبقت ترجمة العجاج مع دراسة الشاهد الذي ورد برقم ١٨ .

(٥) سقطت ( على ) من ح .

(٦) أي : ( لا ) الثانية في نحو : لاحول ولا قوة .

(٧) جاء في شرح المفصل ١١٣/٢ : « ولك أن ترفعها جميعاً ، فتقول : لاحولٌ ولا قوةٌ إلا بالله ، وقد قرئ ﴿ ولا يبيعُ فيه ولا خلالٌ ﴾ . قال الشاعر :

وما هجرتُك حتّى قلتِ معلنةً لاناقةً لي في هذا ولا جمَلُ » .

٥ - والخامس أن تَرَفَعَ الأولى على ما ذكرنا ، وتبني<sup>(١)</sup> على أصل الباب .

## فصل

فإن كان اسم ( لا ) مثنى أو مجموعاً كان بالياء والنون . أمّا ( الياء ) فإنّها تدلُّ على النصب في المعرب ، فجعلت ههنا دلالة على موضع المنصوب ، وعلى لفظ الفتح الذي في اسم ( لا ) كما قالوا في المنادى : يازيدان أقبلا ، واختلفوا هل هذا اسم معرب أو مبنيٌّ على ما كان عليه في الأفراد .

فقال الخليل<sup>(٢)</sup> وسيبويه : هو على ما كان عليه ، لأنَّ العلة الموجبة للبناء قائمة ، ولا مانع منه . وللمثنى يكون<sup>(٣)</sup> مبنياً كما في باب النداء ، و ( النون ) ليست بدلاً من الحركة والتنوين في كلِّ موضع على ما يُبيِّن في باب التثنية .

وقال أبو العباس<sup>(٤)</sup> : هما معربان لوجهين :

أحدهما أنه ليس شيء من المركّبات ثني فيه الاسم الثاني وجمع .

(١) أي : وتبني الثانية . جاء في شرح المفصل ١١٣/٢ : « ولك أن ترفع الأوّل وتفتح الثاني ، فتقول : لاحولٌ ولا قوة ... وهو المذهب الضعيف عند سيبويه » . وجاء في المقتضب ٢٨٧/٤ : « وتقول : لارجلٌ في الدار ، ولا غلامٌ يافى » .

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن [ ت : ١٧٥ هـ ] أستاذ سيبويه وشيخ العربيّة والنحو والعروض وصاحب المعجم العربيّ الأوّل ، البغية ٥٥٧/١ ، نزهة الألباء ٤٥ .

(٣) في م : كان .

(٤) قال أبو العباس في المقتضب ٣٦٦/٤ : « وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنّك إذا قلت : لاغلامين لك أنّ ( غلامين ) مع ( لا ) اسم واحد ، وثبتت النون كما تثبت مع الألف واللام ، وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه ، نحو قولك : هذان أحمران ، وهذا المسلمان ، فالتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين . فزقوا بين النون والتنوين ، واعتلوا بما ذكرت لك . وليس القول عندي كذلك ، لأنَّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً . لم يوجد ذلك ، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد » .

والثاني أنَّ اللَّثْنِيَّ في حكم المعطوف ، والعطف يمنع من البناء ، والذي ذكره غير لازم ، فإنَّ المركَّب إذا سُمِّيَ به صحَّتْ تشنية الاسم الثاني وجمعه ، كما لو سُمِّيَتْ رجلاً بـ ( حضرموت ) ، فإنَّكَ تقول في التشنية والجمع : جاءني حضرموتان وحضرموتون . وأمَّا جعل التشنية كالمعطوف فذاك في المعنى لا في اللفظ .

## فصل

وإذا دخلت ( لا ) على المعرفة لم تعمل فيها<sup>(١)</sup> ، ولزم تكريرها ، كقولك : لا زيدٌ في الدار ولا عمرو . وإنَّا لم تعمل هنا لبطلان شبهها بـ ( إنَّ ) . وإنَّا لزم التكرير ، لأنَّه جواب من قال : أزيدٌ في الدار أم<sup>(٢)</sup> عمرو ؟ فلو قلت : لا ، مقتصراً عليها لم يطابق الجواب السؤال . وكذا<sup>(٣)</sup> لو قلت : لا زيدٌ ، لم يُستَوَفَّ جواب السؤال . فأما قولهم : لا نؤلك أن تفعل<sup>(٤)</sup> ، فجاز من غير تكرير حملاً على المعنى ، والمعنى : لا ينبغي لك .

## فصل

فأما قولهم : لا أبالك ، فالعرب يستعملونها على ثلاثة أوجه :

- (١) المرتجل ١٨١ .
- (٢) في م : وعمرو ، وفي ح : أو عمر ، والصواب : أم عمرو كما أثبتنا .  
جاء في معني اللبيب ٤٢ : « إذا عطفت بعد الهمزة بـ ( أو ) ، فإنَّ كانت همزة التسوية لم يميز قياساً .. وإنَّ كانت همزة الاستفهام جاز قياساً ، وكان الجواب بـ ( نعم ) أو بـ ( لا ) » . وقد نصَّ المؤلِّف هنا على أنَّ الإجابة بـ ( لا ) لا تستوفي جواب السؤال . ولهذا لم يكن بدُّ من ( أم ) .
- (٣) سقطت الواو من م .
- (٤) جاء في شرح المفصل ١١٢/٢ : « فأما قولهم : ( لانولك أن تفعل كذا ) ، فهي كلمة تقال في معنى لا ينبغي لك ، وهي معرفة مرفوعة بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، ولم يكرروا » .

١ - ( لأب لك ) : بحذف الألف ، وهو الأصل ، لأنّ ( لا ) لاتعمل في المعرفة و ( اللام ) تقطع الاسم عن الإضافة ، فيبقى نكرة . و ( أب ) و ( أخ ) وبأبها تحذف لاماتها في الإفراد<sup>(١)</sup> .

٢ - والوجه الثاني ( لأبالك )<sup>(٢)</sup> يثبت الألف ، وفي ذلك ثلاثة أوجه :

أ - أحدها أنه جاء على لغة من قال ( لأبا ) في كلِّ حال كالمقصور<sup>(٣)</sup> .

ب - والثاني أنّ الألف نشأت عن إشباع فتحة الباء .

ج - والثالث أنّ ( اللام ) في حكم الزائدة من وجه ، فكأنّ ( الأب ) مضاف إلى الكاف ، ولام هذا الاسم ترجع في الإضافة ، وهي أصل من وجه ، وذلك أنّ ( لا ) لاتعمل في المعارف ، وقد عملت ههنا ، فوجب أن تكون اللام مُبْطَلَةً / للإضافة ، وهذا كما قالوا : [ من البسيط ]

٤١- ..... يابؤس للجهل<sup>(٤)</sup> ... ..

(١) الجار والمجرور ( لك ) في ( لأب لك ) في موضع الخبر ، أو في موضع الصفة ، والخبر محذوف . انظر المقتضب ٣٧٤/٤ ، وشرح للفصل ١٠٥/٢ ، وشرح الكافية ٢٦٥/١ . ومعنى : لأب لك : لا كان لك أب .

(٢) معنى ( لأبالك ) : لا كان أبوك موجوداً . انظر نسيويه ٢٧٩/٢ ، والمقتضب ٣٧٤/٤ ، وشرح الكافية ٢٦٥/١ .

(٣) قال ابن عقيل في شرحه للألف ٥٠/١ : « يكون بالألف رفعاً ونصباً وجزأ » ، ومن الأمثلة التي ذكرها : هذا أباه ، ورأيت أباه ، ومررت بأباه .

(٤) هذا الشاهد بعض بيت للمناطقة الذبياني ، ونصّه في ديوانه :

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يسابؤس للجهل ضاراً لأقوام

خالوا بني أسد : تاركوهم وقاطعوهم ، أو : خلّوا بينهم وبين أنفسهم ، ولا تكونوا معهم .

ذكره ابن جني في الخصائص ١٠٦/٢ ، وقال : « أراد : يابؤس الجهل ، فأقحم لام الإضافة تمكيناً واحتياطاً لمعنى الإضافة » ، وقال سيويه ٢٧٨/٢ : « حملوه على أنّ اللام لو لم تجئ لقلت : يابؤس

الجهل » ، وانظر شرح الكافية ١٣٢/١ ، والدرر ١٤٨/١ ، والحزانة ١٣٠/٢ .

[ مجزوء الكامل ]

٤٢- ... يابـؤس للحرب<sup>(١)</sup>

ولا يجوز ذلك في غير اللام ، لأنها القاطعة للإضافة في هذا المعنى .

٣- واللغة الثالثة ( لأبالك ) بحذف اللام ، وهي أشدّها<sup>(٢)</sup> وأبعدها عن القياس .  
والوجه فيها أنه حذف ( اللام ) وهو يريد بها ، فهي في حكم الملفوظ به ، كما في قولهم :  
[ من الطويل ]  
٤٣- ولا ناعب إلا بين غرابها<sup>(٣)</sup>

وكما قيل لرؤبة<sup>(٤)</sup> : كيف أصبحت ؟ فقال : خير إن شاء الله<sup>(٥)</sup> . أراد : بخير ،  
ومثل ذلك قولهم : ( لا يدي لك بفلان )<sup>(٦)</sup> و ( هذا قيص لا كمي له ) فحذف النون  
ههنا ، وإثبات الياء على الوجه المقدم .

(١) هذا الشاهد بعض بيت لسعد بن مالك بن ضبيعة جد طرفة بن العبد وروايته في كتاب سيبويه  
٢٠٧/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ :

يابـؤس للحرب التي وضعت أراهاط فاستراحوا

قال ابن جنّي : « أي : يابؤس للحرب ، إلا أن الجرّ في هذا ونحوه إنما هو للام الداخلة عليه ، وإن  
كانت زائدة ، وذلك أن الحرف العامل - وإن كان زائداً - فإنه لابدّ عامل . » وانظر شرح المفضل  
١٠/٢ ، ١٠٥ ، ومغني اللبيب ٢٣٨ .

(٢) في م : أشدّها بالنال المهملة ، والصحيح إجماعها .

(٣) ورد هذا الشاهد في باب إن وأخواتها من هذا الكتاب ، ورقه ثم ٢٣ . وموضع الاستشهاد به ههنا  
العطف على التوهّم ، فقد عطف الشاعر ( ناعب ) بالجرّ على مصلحين من قوله في الشطر الأوّل من  
البيت ( مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ) متوهماً دخول الباء على مصلحين .

(٤) هو رؤبة بن العجاج [ ت : ١٤٥ هـ ] راجز فحل يكثر علماء اللغة والنحو من الاحتجاج بشعره . لمّا  
مات قال الخليل : دفناً الشعر واللغة والفصاحة . البداية والنهاية ٩٦/١٠ ، الحزانة ٨٩/١ .

(٥) جاء في الخصائص ٢٨١/٢ في باب زيادة الحروف وحذفها « ومن ذلك ما كان يعتاده رؤبة إذا قيل له :  
كيف أصبحت ؟ فيقول : خير عافاك الله ، أي : بخير . »

(٦) في كتاب سيبويه ٢٧٩/٢ : « لا يدي لك ، ولا يدين بها لك » . وفي شرح الكافية ٢٦٥/١ : « لا غلامي  
له ، جائز ، لشبهه بالضاف لمشاركته له في أصل معناه » .

فإن<sup>(١)</sup> فصلت بين اللام وبين الاسم الأول ثَبَّتْ النون ، لأنَّ ذلك يمنع من الإضافة . وأمَّا ( لك ) في قولك : ( لأبأ لك ) ففيها ثلاثة أوجه :  
أحدُها أنْ تجعلها الخبر .

والثاني أن تجعلها صفة للاسم في موضع نصب أو رفع ، وتتعلَّق<sup>(٢)</sup> بمحذوف .  
والثالث أنْ تجعلها للتيين ، والتقدير : أعني لك<sup>(٣)</sup> .

والقول المحقِّق في ( لأبأ لك ) أنَّ اللام في حكم الزائدة من وجه ، والاسم مضاف إلى ( الكاف ) ، ولم يعرف ، لأنَّ المعنى : لا مثل أبيك ، كما قالوا : [ من الرجز ]  
٤٤- لا هيثم الليلة للمطي<sup>(٤)</sup>

## فصل

فإنْ أدخلت همزة الاستفهام على ( لا ) لم تغيِّر حكم ( لا ) في جميع ما ذكرنا ، إلاَّ أنْ سيبويه يختار في الخبر النَّصْبَ فيقول : ألا<sup>(٥)</sup> رجل أفضل منك<sup>(٦)</sup> . وإن قلت :

(١) في م : وإن .

(٢) في م : يتعلَّق .

(٣) يقدر الخبر محذوفاً في الوجهين الثاني والثالث . جاء في شرح الكافية ٢٦٥/١ : « فالسند أي خبر ( لا ) في ( لأبأ لك ) محذوف أي : لأبأ لك موجود . وأمَّا في ( لأبأ لك ) فهو ( لك ) أي لأب موجود لك » .

(٤) الشاهد من الأرجاز التي لا يُعرف قائلوها . المطي : الإبل . وهيثم : رجل حسن الهداء جيّد القيام برعي الإبل ، واسمه الوارد في حاشية المقتضب ٣٦٣/٤ هيثم بن الأشتر . قال سيبويه ٢٩٦/٢ : « وأعلم أنَّ المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ، لأنَّ اللام ( يعني : لا ) لا تعمل في معرفة أبدأ . فأما قول الشاعر : لا هيثم الليلة للمطي ، فإنه جعله نكرة ، كأنه قال : لا هيثم من الهيثيين . وجاء في المقتضب : « أي لا مجري ولا سائق كسوق هيثم » وقال ابن يعيش ١٢٣/٤ : « لا مثل هيثم » وانظر شرح المفصل ١٠٢/٢ ، ١٠٣ .

(٥) في م و ح : لا يجذف همزة . وما أثبتنا هو الوجه .

(٦) جاء في شرح المفصل ١٠٢/٢ : « أُلْف الاستفهام إذا دخلت على ( لا ) فلها معنيان : أحدُهما الاستفهام ، =

ألا رجلاً؟ فعلى معنى التمني أي: ألا أجد؟ وإن قلت: ألا رجل يكرمنا؟ فهو على ما كان عليه قبل الهمزة في اللفظ.

واختلفوا في موضع الاسم: فسيبويه يرى أنه منصوب بما في (ألا) من معنى<sup>(٤)</sup> التمني. ولم يغير اللفظ كما أنّ قولك: رحمه الله، لفظه على شيء، ومعناه على شيء آخر. فعلى هذا القول لا يجوز رفع الصفة كقولك: ألا ماءً بارداً أشربه. وقال أبو العباس: موضعه على ما كان عليه قبل الهمزة<sup>(٢)</sup>. ورفع صفته جائز<sup>(٣)</sup>.

## فصل

وأما (ألا) التي للتحضيض<sup>(٤)</sup> فكلمة واحدة، وما بعدها منصوب بفعل مضمر، ويأتي ذكر ذلك في المنصوبات إن شاء الله.

والآخر التمني. وإذا كانت استفهاماً فحالتها كحالتها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام. فتقول: ألا رجل في الدار، وألا غلام أفضل منك؟ وإذا كانت تمنياً فلا خلاف في الاسم أنه مبني مع (لا) كما كان. وإنما الخلاف في الخبر، فأكثر النحويين لا يميزون رفع الخبر... وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يبقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر. وفي حواشي المقتضب ٣٨٢/٤ - ٣٨٦ عرض مفصل غاية التفصيل للمسألة.

(١) في ح: المعنى.

(٢) جاء في المقتضب ٣٨٢/٤: «أما كونها للاستفهام فعلى حالها قبل أن يحدث فيها علامته، تقول: ألا رجل في الدار... ومن قال: لا رجل في الدار ولا امرأة، قال: ألا رجل في الدار ولا امرأة.»

(٣) رفع الصفة إلى رأي المازني أقرب. أما المبرد فلم أجد في كتابه المقتضب ما يشير إلى جواز الرفع، بل فيه ما يشير إلى جواز التنوين في حالة النصب. قال في المقتضب ٣٨٢/٤: «ومن قال: لا رجل ظريفاً في الدار، قال: ألا رجل ظريفاً.» وقال ٣٨٣/٤: «وتقول: ألا ماءً بارداً إن شئت، وإن شئت نونت (بارداً)، وإن شئت لم تنون.»

(٤) من الشواهد على ورود (ألا) للتحضيض قول عمرو بن عباس:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يمدل على محصلة تبيت

[مغني اللبيب ٧٣].

وذكر سيبويه ٣٠٨/٢ أنه سأل عنه شيخه الخليل، فقال: «إنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول =



## فصل

فإن استثنيت بعد ( لا ) رفعت المستثنى ، كقولك : لا إله إلا الله ، لأنّه بدل<sup>(١)</sup> من للموضع . وقد بطل عمل ( لا ) بالإثبات ، والتقدير : لا إله في الوجود إلا الله ، أي : الله وحده الإله<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وأما قولهم : جئت بلا شيء ، وغضبت من لاشيء<sup>(٣)</sup> ف ( لا ) فيه حرف عند البصريين ، ولم تمنع تعدّي العامل<sup>(٤)</sup> إلى ما بعدها ، لأنّها زيادة في اللفظ دون للمعنى . وقال بعضهم<sup>(٥)</sup> : هي اسم بمعنى ( غير ) ، وتجرب بالإضافة . وأما قول الشاعر : [ من الطويل ]  
٤٥ - أبي جوده لا البخلُ واستعجلتُ به ..... نَعَمْ مِنْ فَتَى لا يَمْنَعُ الجودَ قاتلُهُ<sup>(٦)</sup>

الرجل : فهلاًّ خيراً من ذلك ، كأنّه قال : ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً . وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً . قال ابن يعيش ١٠٢/٢ : « وهو منهبٌ ضعيف ، لأنّه لا ضرورة هنا » .

(١) سقط من ح : لأنّه بدل من الموضع .

(٢) جاء في شرح الكافية ٢٣٩/١ : « وأما نحو قولك : ( لا إله إلا الله ) ... فالنصب فيه أضعف منه في نحو : لأحد فيها إلاّ زيداً ، لأنّ العامل فيه - وهو خبر لا - محذوف إمّا قبل الاستثناء وإمّا بعده . وفي نحو : لأحد فيها إلاّ زيداً ، ظاهر ، وهو خبر ( لا ) » .

(٣) انظر مغني اللبيب ٢٧٠ .

(٤) في ح : الفعل .

(٥) نسب ابن هشام في مغني اللبيب هذا القول إلى الكوفيين ، فقال ٢٧٠ : « وعن الكوفيّين أنّها اسم ، وأنّ الجارّ دخل عليها نفسها ، وأنّ ما بعدها خفض بالإضافة . وغيرهم يراها حرفاً ، ويسمّيها زائدة » .

(٦) ورد هذا البيت في الخصائص ٣٥/٢ غير منسوب إلى قائله ، ورواية ابن جني : ( لا يَمْنَعُ الجوع ) وقتره ابن بري في لسان العرب [ لا ] تفسيراً مطوّلاً خلاصته : أنّ المدح يقتل الجوع بالطعام الذي يقدمه إلى الفقراء بلا منّ ولا تمتنع . وانظر شواهد المغني للسيوطي ٦٣٤/٢ ، وتفسير الطبري ٩٦/٨ .

فيروي ( البخل ) بالجرّ على أنّه جعل ( لا ) اسماً وأضافها إلى كلمة البخل<sup>(١)</sup> ، وبالنصب بدلاً من ( لا )<sup>(٢)</sup> ، وبالرفع على إضمار ( هو ) .

## فصل

وأما قولهم : ( لا خَيْرَ بخيرٍ بعده النارُ ، ولا شرٌّ بشرٍّ بعده الجنّةُ )<sup>(٣)</sup> ، ففيه قولان<sup>(٤)</sup> :

أحدهما أنّ قوله ( بخيرٍ ) خبر ( لا ) ، و ( بعده ) صفة الخبر ، والباء بمعنى ( في )<sup>(٥)</sup> .

والثاني أنّ ( بعده ) صفة اسم ( لا ) و ( بخيرٍ ) خبره مقدّم ، والباء زائدة .  
والتقدير : لا خيرَ بعده النارَ خيرٌ .

---

(١) جاء في الخصائص ٣٦/٢ : « فإن قلت : كيف تضيفها وهي مبنية .. قيل : الإضافة لاتنافي البناء ... قالوا : كم رجل قد رأيت ، ف ( كم ) مبنية وهي مضافة » .

(٢) عزاه ابن هشام في مغني اللبيب ٢٧٥ إلى الزجاج ، ثم قال : « وقال آخر : ( لا ) مفعول به ، و ( البخل ) مفعول لأجله ، أي : كراهية البخل ... وقال أبو الحسن : فسّرتّه العرب : أبي جوده البخل ، وجعلوا ( لا ) حشواً » . وأغفل ابن هشام وابن جني الوجه الثالث ، وهو رفع البخل .

(٣) هذا الشاهد من خطبة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه . انظر تاريخ الطبري ٢١١/٣ .

(٤) في ح : وجهان .

(٥) في م : بمعنى من .

## باب ظننت وأخواتها

هذه الأفعال من عوامل المبتدأ والخبر ، ولذلك احتاجت إلى مفعولين ، فالأول ما كان مبتدأ ، والثاني ما صلح أن يكون خبراً .

وإنما نصبتها ، لأنها جاءت بعد الفعل والفاعل ، والذي تعلّق به الظن منها<sup>(١)</sup> هو المفعول الثاني . وذكر المفعول الأول لأنه محلّ الشيء المظنون ، لأنه مظنون . ألا ترى أنّ قولك : ظننت زيدا منطلقاً ، ( زيد ) فيه غير مظنون ، وإنما المظنون انطلاقه . ولكن لو قلت / : ظننت منطلقاً لم يُعلم الانطلاق لمن كان ، كما لو ذكرت الخبر من<sup>(٢)</sup> غير مبتدأ .

٥٠ م

فإن قيل : فلماذا دخلت هذه الأفعال على المبتدأ والخبر ؟ قيل : لتحدث في الجملة معنى الظنّ والعلم اللذين<sup>(٣)</sup> لم يتحقّق معناها في المبتدأ والخبر . ألا ترى أنّ قولك : زيد منطلق ، يجوز أن تكون<sup>(٤)</sup> قلت ذلك عن ظنّ ، وأن تكون قلته عن علم . فإذا قلت : ظننت أو علمت صرّحت / بالحقيقة ، وزال الاحتمال .

ح ٢٨

### فصل<sup>(٥)</sup>

وإذا ذكرت هذه الأفعال مع فاعلها لم يلزم ذكر المفعولين ، لأنّ الجملة قد تمّت ، ولكن تكون الفائدة قاصرة ، لأنّ الغرض من ذكر الظنّ المظنون . فإذا أردت تمام

(١) في م : فيهما .

(٢) في ح : عن غير .

(٣) في م : اللذان .

(٤) في ح : يكون .

(٥) سقط هذا الفصل كله من م .

الفائدة ذكرت للمفعولين لتبيّن الشيء المظنون ، والذي أسند إليه المظنون . ولا يجوز الاقتصار على أحدهما ، لأنّ المفعول الأول إن اقتصر عليه لم يعرف المقصود بهذه الأفعال ، وإن اقتصر على الثاني لم يُعلم إلى من أسند<sup>(١)</sup> .

### فصل

وحكم المفعول الثاني حكم الخبر في كونه مفرداً وجملة وظرفاً ، وفي لزوم العائد على المفعول الأول من المفعول<sup>(٢)</sup> الثاني على حسب ذلك في الخبر ، لأنّه خبر في الأصل .

### فصل

وإذا تقدّمت هذه الأفعال نصبت المفعولين لفظاً أو<sup>(٣)</sup> تقديرأ<sup>(٤)</sup> ، فاللفظ كهولك : ظننت زيداً قائماً ، والتقدير في ثلاثة مواضع :

أحدها أن يكون للبتدأ والخبر مفسراً لضمير الشأن ، كهولك : ظننته زيد منطلق ، أي : ظننت الشأن والأمر . فالجملة بعده في موضع نصب لوقوعها موقع المفعول الثاني كما كان ذلك في خبر ( كان ) .

(١) جاء في أسرار العربيّة ١٦٠ : « فإن قيل : فهل يجوز الاقتصار على أحد المفعولين ؟ قيل : لا يجوز لأنّ هذه الأفعال داخلّة على الابتداء والخبر ، وكأ أنّ الابتداء لا بدّ له من الخبر ، والخبر لا بدّ له من الابتداء ، فكذلك لا بدّ لأحد المفعولين من الآخر » .

(٢) سقط المفعول من م .

(٣) في م : وتقديراً .

(٤) يعني بالنصب تقديراً التعليق . جاء في المرتجل ١٥٢ أنّ التعليق هو « أنّ يعترض بينها وبين مفعوليهما حرفاً له صدر الكلام ، ك ( لام ) الابتداء وهزة الاستفهام ، فإنّ الحرف حينئذٍ يعلّقها . وتعليقها أن يكفّها عن العمل في اللفظ ، فتعمل في موضع الجملة ... وعلّة ذلك أنّ اللام وبهزمة لها صدر الكلام و ( علمت ) عامل ، والعامل له حكم التصدّر على معموله ، فتدافعا ، فأبطل عمل الفعل في اللفظ ، فعمل في الموضع » .

والثاني أن يكون المفعول الأوّل استفهاماً كقوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾<sup>(١)</sup> ، فالجملة في موضع نصب . ولم يعمل<sup>(٢)</sup> الظنّ في لفظ الاستفهام ، لأنّ الاستفهام له صدر الكلام .

والثالث أن تدخل لام الابتداء على المفعول الأوّل ، كقوله : علمت لزيد منطلق ، ولا يجوز هنا غير الرفع ، لأنّ الفعل وإن كان مقدّماً عاملاً ، ولكنّه ضعيف ، إذ كان من أفعال القلب . والغرض منه ثبوت الشكّ أو العلم في الخبر . ومن هنا أشبهت هذه الأفعال الحروف ، لأنّها أفادت معنى في غيرها . واللام وإن لم تكن عاملة ، ولكنها قويت بشيئين :

أحدهما لزوم تصدّرها كما لزم تصدّر الاستفهام والنفي .

والثاني أنّها مختصة بالابتداء ، ومحقّقة له . وإذا كانت اللام أقوى من هذا الفعل في باب الابتداء ، وكانت الجملة التي دخلت عليها هذه الأفعال مبتدأ وخبراً في الأصل لزم أن يمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها لفظاً ، ولهذا<sup>(٣)</sup> كسرت ( إن )<sup>(٤)</sup> لوقوع اللام في الخبر ، هذا مع أنّها لم تتصدّر .

## فصل

وإذا توسّطت بين المفعولين جاز الإعمال والإلغاء<sup>(٥)</sup> . وإنّا كان كذلك ، لأنّها ضعيفة لما ذكرنا من قبل . وقد ازدادت ضعفاً بالتأخير . ألا ترى أنّ الفعل الذي

(١) ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِئُوا أَمَدًا ﴾ [ سورة الكهف : ١٢ ] .

(٢) في م : ولم يعلم .

(٣) في ح : ولذلك .

(٤) في نحو : ( علمت إن زيدا لقائم ) عن شرح الكافية ٢٨١/٢ .

(٥) تقول : زيد ظننت قائم ، وزيدا ظننت قائماً .

لا يلغى إذا تأخر حسن دخول اللام على مفعوله ، كهولك ( لزيدٌ ضربتُ ) ، ولا يحسن ( ضربت لزيدٌ ) ، فقد ازداد ضعفها بالتأخير ، وبدئ باسم يصلح أن يكون مبتدأ إذ لا عاملٌ لفظيُّ قبله وبعده ، و<sup>(١)</sup> ما يصلح أن يكون خبراً عنه غير ( ظننت ) . والغرض حاصل من الرفع كما يحصل من النصب ، فجاز إلغاء الظنّ ، كما أنّ القسم يُلغى إذا توسّط أو تأخر ، وهذه الأفعال تشبه القسم في جواز تلقّيها بالجملة ، وذلك مع ( اللام ) و ( ما ) ، نحو : علمت <sup>(٢)</sup> لزيدٌ منطلق ، وكفوله : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وأمّا إعمالها فلاّنها فعل متصرّف ، فعملت مؤخّرة كما تعمل مقدّمة .

## فصل

واختلفوا في الإعمال والإلغاء هنا ، هل هما سواء أم لا ؟

فقال قوم : هما سواء لتعارض الدليلين اللذين ذكرناهما .

وقال آخرون : الإعمال أرجح ، لأنّ الفعل أقوى من الابتداء .

وأما إذا تأخرت عن المفعولين فالإلغاء أقوى عند الجميع ، لأنّ المبتدأ قد وليه الخبر ، وازداد الفعل ضعفاً بالتأخير بخلاف ما إذا توسّط ، لأنّ نسبته إلى الرتبة الأولى كنسبته إلى <sup>(٤)</sup> الرتبة الثالثة . وإذا تأخر صار بينه وبين الرتبة الأولى مرتبة وسطى .

## فصل

وتنفرد هذه الأفعال عن بقية الأفعال بخمسة أشياء :

(١) سقطت الواو من ح .

(٢) في م : ما علمت .

(٣) ﴿ وَضَلُّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ ، وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ [ سورة فُصِّلَتْ : ٤٨ ] .

(٤) سقطت إلى من م وح . وأثبتناها لإقامة العبارة .

- أحدها إضمار<sup>(١)</sup> الشأن فيها كما أضمر في ( كان ) .  
 والثاني تعليقها عن العمل في المواضع الثلاثة التي ذكرت .  
 والثالث جواز إلغائها إذا توسّطت أو تأخّرت ، وليس كذلك ( أعطيت ) وبإبه .  
 فإنك لو قلت : زيد أعطيت درهم لم يجز .  
 والرابع / أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها ، وقد ذكرت علته<sup>(٢)</sup> .  
 والخامس جواز اتصال ضمير الفاعل والمفعول بها ، وهما لشيء<sup>(٣)</sup> واحد ، كقولك :  
 ظننتني قائماً ، ويذكر في موضعه .

### فصل

وقد تكون ( ظننت ) بمعنى اليقين كقوله : ﴿ الَّذِينَ يظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> . وقد تكون بمعنى ( أتهمت ) فتتعدّى إلى واحد ، لأنّ التهمة لنفس زيد لا لصفته . وقد تكون علمت بمعنى ( عرفت ) فتتعدّى إلى واحد ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَاتَعْلَمُونَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، لأنّ المعرفة والجهالة تتعلق بعين زيد لا بصفته . وتكون ( رأيت ) من رؤية البصر فتتعدّى إلى واحد ، فإن جاء منصوباً معها فهو حال .

(١) شاهده في ابن عقيل ٤٣٥/١ قول كعب بن زهير :

أرجو وأمل أن تدنو مودتها  
وما إخال لدينا منك تنويل  
فالتقدير : وما إخاله لدينا منك تنويل .

(٢) سقط من م : وقد ذكرت علته .

(٣) في م : كشيء واحد .

(٤) ﴿ الَّذِينَ يظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [ سورة البقرة : ٤٦ ] .

(٥) ﴿ وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَاتَعْلَمُونَهُمْ ، اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [ سورة الأنفال : ٦٠ ] .

وأما ( حسبت ) و ( خِلْتُ ) فبمعنى التوهّم لا غير . وأما ( زعمت ) فهو عبارة عن القول المقرون بالاعتقاد . وقد تكون حقاً ، وقد <sup>(١)</sup> تكون باطلاً . وأما ( وجدت ) فتكون بمعنى ( علمت ) كقولك : وجدت الله عالماً <sup>(٢)</sup> ، وتكون بمعنى ( صادفت ) فتتعدّى إلى واحد ، وتكون لازمة ، كقولك : وَجَدْتُ عليه ، أي : غضبت وحرزنت .

## فصل

وقد شبه بـ ( ظننت ) ( قلت ) ، وللعرب فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها أن يعمل القول عمل الظنّ مع الاستفهام والخطاب والاستقبال ، كقولك : أتقول زيدا قائماً <sup>(٣)</sup> ؟ لأنّ الغالب أنّ المستفهم شاكّ ، وأنه يستفهم من بحضرته ليخبره .

ومنهم من يعملها في الخطاب ، خبراً كان الكلام أو استفهاماً .

ومنهم من يعملها عمل <sup>(٤)</sup> الظنّ بكلّ حال <sup>(٥)</sup> .

وإذا أتصل بـ ( ظننت ) ضمير منصوب فإنّ كانت مقدّمة جاز أن تكون الهاء ضمير الشأن ، ويكون ما بعدها جملة <sup>(٦)</sup> ، وأن يكون ضمير المصدر أو ضمير زمان أو مكان مفعولاً به على السعة ، فينتصب للمفعولان بعدها .

(١) سقطت قد من ح .

(٢) في ح : غالباً .

(٣) اشترط ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك ٤٤٦/١ أن يكون الفعل مضارعاً « وألاً يفصل بينهما - أي بين الاستفهام والفعل - بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل » .

(٤) في ح : على الظنّ .

(٥) جاء في شرح المفصل ٧٩٧ : « فمنهم من يعملها عمل الظنّ مطلقاً نحو : قال زيد عمراً منطلقاً ، ويقول زيد عمراً منطلقاً من غير اشتراط شيء ، كما أنّ الظنّ كذلك ، وهي لغة بني سليم » .

(٦) جاء في شرح المفصل ١١٤/٣ : « ظننته زيد قائم ، وحسبته قام أخوك . فالهاء ضمير الشأن والحديث . وهي في موضع المفعول الأوّل ، والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني ، وهي مفسّرة لذلك المضر » .



وإن كانت متوسطة جاز ذلك أيضاً لإضمير الشأن ، لأنه لا يفتر إلاً بجملة بعده . فإن قلت : زيد ظننته قائماً ، فإن رفعت الاسمين على أن الهاء ضمير زيد لم يجز<sup>(١)</sup> ، لأنك قد عملت الفعل في مفعول ، فلا بد من آخر . وإن جعلتها ضمير المصدر كان الوجه نصبها<sup>(٢)</sup> ، لأنك قد أكّدت الظنَّ ، فإن أتيت بلفظ المصدر<sup>(٣)</sup> كان التأكيد أشدَّ والإلغاء بعيد مع التوكيد<sup>(٤)</sup> . فإن قلت : ظننت ذلك جاز أن يكون كناية عن المصدر ، وأن يكون كناية عن الجملة .

## فصل

ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين هنا لما تقدّم ، ويترتب عليه مسألتان :

إحدهما إذا وقعت ( أن ) وما عملت فيه بعد هذه الأفعال فعند سبويه قد سدّت الجملة مسدّ المفعولين ، وليس في الكلام حذف ، لأنّ الجملة مشتملة على الجزأين لفظاً ومعنى . وقال الأخفش<sup>(٥)</sup> : المفعول الثاني محذوف ، لأنّ ( أن ) مصدرية ، فتكون هي وما عملت فيه في تقدير المصدر<sup>(٦)</sup> المفرد كقولك : علمت أنّ زيدا قائم ، أي : علمت قيام زيد كأننا ، وهذا مستغنى عن تقديره لثلاثة أوجه :

(١) أي لا يجوز نحو : زيد ظننته قائم ، لأن الهاء المفعول الأول ، فلا بد من نصب قائم على أنه المفعول الثاني .

(٢) فتقول : زيدا ظننته قائماً . والمعنى : ظننت ظناً زيدا قائماً فالهاء ضمير المصدر لاضمير الشأن .

(٣) السطر السابق ساقط من م .

(٤) أي : أنّ قولك : زيد ظننت ظناً قائم ، أبيض من : زيد ظننته قائم . جاء في شرح الكافية : ٢٨٠/٢ : « وتوكيد الملقى بمصدر منصوب بيبح ، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فيبينها شبه التنافي . وأمّا توكيده بالضمير واسم الإشارة المراد بها المصدر فأسهل » .

(٥) انظر تفصيل القولين : قول سبويه والأخفش في شرح المفصل ٦٠/٨ - ٦١ .

(٦) سقط المصدر من م .

أحدّها أنّه لا فائدة فيه .

والثاني أنّ ما تعلّق به العلم والظنّ مصرّح به وهو القيام .

والثالث أنّ ( أنّ ) للتوكيد مع بقاء الجملة على رمّتها ، فهي ك ( لام الابتداء ) ،  
وكما لا يحتاج هناك إلى تقدير مفعول ، كذلك ههنا .

المسألة الثانية قولك : ظنّ زيد قائماً أبوه ، ف ( زيد ) فاعل ، و ( قائماً )  
مفعول ، و ( أبوه ) فاعل القيام ، وهذا لا يجوز عندنا ، إذ ليس في الكلام سوى مفعول  
واحد . وأجازه الكوفيون ، واحتجّوا بقول الشاعر<sup>(١)</sup> : [ من الطويل ]

٥٢م ٤٦- أظنّ ابنُ طرثوث عتيبةً ذاهباً      بعاديّ تكذابه وجعائله  
وهذا شاذٌّ ، لا يعرّج عليه .

(١) هذا الشاهد هو البيت الرابع عشر من قصيدة لذي الرمة مدح بها المهاجر بن عبد الله الكلابي والي

الجماعة ، وروايته في الديوان ٧٧ [ طبعة دار مكتبة الحياة - بيروت ] :

لعلّ ابن طرثوث عتيبة ذاهباً

العادية : البئر القديمة ، والجمائل جمع جمالة ، وهي هنا : الرشوة . كان ذو الرمة اختص هو  
وابن طرثوث في بئر ، وأراد أن يقضي له بها .

وجاء في معاني القرآن للفراء ٤١٥/١ : « ولا يجوز : أظنّ يقوم زيد ، ولا ( عسيت يقوم زيد )  
ولا ( أردت يقوم زيد ) . وجاز والفعل له ، لأنك إذا حوّلت ( يفعل ) إلى ( فاعل ) أتصلت به وهي  
منصوبة بصاحبها ، فتقول : أريد قائماً ، والقيام لك . ولا تقول : أريد قائماً زيد . ومن قال هذا  
القول قال مثله في ظننت . وقد أنشدني بعضهم لذي الرمة :

أظنّ ابن طرثوث عتيبة ذاهباً      بعاديّ تكذابه وجعائله »

## باب

### ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين

أقصى ما<sup>(١)</sup> يتعدى إليه الفعل من المفاعيل ثلاثة<sup>(٢)</sup> ، وذلك أن الأصل نسبة الفعل إلى الفاعل . ثم إن فعل الفاعل قد يفتقر إلى محلٍّ مخصوص يباشره مقصوداً عليه مثل : ضرب زيداً عمراً ، وقد يحدث الفاعل الفعل لغيره ، بحيث يصير الحدث له الفعل / فاعلاً به ، كقولك : أضربت زيداً عمراً ، أي : مكنته من إيقاع الضرب به . فأنت فاعل التمكين من الضرب ، و ( زيد ) مفعول هذا<sup>(٣)</sup> التمكين ، و ( الضرب ) للمكّن منه حاصلٌ من زيد في عمرو ، ف ( زيد ) فاعله ، و ( عمرو ) مفعوله .

وقد يكون فعل الفاعل متعلقاً بشيئين لا يتحقق بدونها ، كقولك : أعطيت زيداً درهماً ، فالإعطاء من الفاعل لا يتم إلا بالأخذ والمأخوذ ، إلا أن أحد الشيئين مفعول الإعطاء ، وفاعل الأخذ ، والآخر مفعول لا غير .

وقد يكون الفعل<sup>(٤)</sup> متعلقاً بمفعول واحد ، ولكن يذكر معه غيره لتوقف فهمه عليه ، كقولك : ظننت زيداً قائماً . فالمفعول على التحقيق هو المظنون ، وهو القيام ، ولكن لا يفيد ذكره ما لم يذكر من نسب إليه .

(١) في ح : أقصى عدد . وهو وجه سائغ .

(٢) جاء في شرح المفصل ٦٥/٧ : « وليس وراء الثلاثة متعدى إليه » .

(٣) في م : فهذا .

(٤) في ح : الفاعل .

وقد توجب هذا الفعل لغيرك ، فتصير فاعلاً في المعنى ، لما تحدثه له ، وللمستعمل من ذلك بلا خلاف فعلان : ( أعلمت )<sup>(١)</sup> و ( أريت ) للمتعدّيان إلى مفعولين بغير همزة التعدّي كقولك : أعلمت زيداً عمراً عاقلاً ، هو قبل النقل : علمت زيداً عاقلاً . ثم عدّيته بالهمزة ، فأوجبت لزيد العلم بعقل عمرو . وليس بعد هذه العدة غاية يقصد التعدّي إليها ، إذ لا يتصوّر أن يوجد الإسناد<sup>(٢)</sup> لأكثر من واحد ، حتّى يصير بذلك فاعلاً .

### فصل (٣)

فأمّا ( نَبأت ) و ( أنبأت ) ففعالان متعدّيان إلى شيء واحد ، وإلى ثانٍ بحرف الجرّ ، كقولك : نَبأت زيداً عن حال عمرو ، أو بحال عمرو . وقد يحذف حرف الجرّ ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ﴾<sup>(٤)</sup> أي : عن هذا . وقد ذهب قومٌ إلى أنه يتعدّى بنفسه ، واستدلّ بهذه الآية ، وليس فيه دليل ، لأنّه قد استعمل في مواضع آخرَ بحرف الجرّ أكثر من استعماله بغير حرف الجرّ . فالحكم بزيادة الحروف في تلك المواضع لا يجوز . فأمّا حرف الجرّ فأسوغ من الحكم بزيادته ، ولهذا كان أكثر كقولك :

٤٧- أمرتك<sup>(٥)</sup> الخير ... ..

(١) سقط السطر التالي من ح .

(٢) العبارة في الأصل : يوجب الإنسان ، فخيّل إلينا أنّها مصحّفة عن ( يوجد الإسناد ) . ومعناها على الوجه الذي أثبتناه : أن الفعل ( علمت ) لا يسند إلى فاعليّن ، ولو أسند لتحوّل الفاعلان في علمت إلى مفعولين في ( أعلمت ) وبذلك يتعدّى إلى أربعة . وهو أمر غير متصوّر .

(٣) سقط فصل من ح .

(٤) ﴿ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ : مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ؟ قَالَ نَبَّأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [ التَّحْرِيم : ٣ ] .

(٥) ( أمرتك الخير ) : مطلع بيئٌ ينسب إلى عدد من الشعراء منهم : عمرو بن معد يكرب ، وأعشى طرود ، وزرعة بن السائب ، وخفاف بن ندبة . وهو من شواهد سيويه ٢٧/١ ، والمقتضب ٣٦/٢ ، ٨٦ ، ٢٢١ ، ٢٣١ ، وشرح المفصل ٤٤/٢ ، ٥٠/٨ وروايته في هذه المصادر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَسَبٍ =

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَدْ نَبَّأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ف ( من ) عند سيبويه غير زائدة على ما أصّلنا . وقال الأخفش : هي زائدة ، والمفعول الثالث <sup>(٢)</sup> محذوف تقديره : قَدْ نَبَّأْنَا اللَّهَ أَخْبَارَكُمْ مشروحة . وهذا ضعيف لثلاثة أوجه :

أحدها الحكم بزيادة الحرف من غير ضرورة إلى ذلك .

والثاني زيادة ( من ) في الواجب ، وهو بعيد .

والثالث حذف المفعول الثالث ، وهو كحذف المفعول الثاني في باب ( ظننت )

وهو غير جائز .

## فصل

والفرق بين ( نَبَّأتُ وَأَنْبَأْتُ ) وبين ( أَعْلَمْتُ ) أَنْ <sup>(٣)</sup> ( أَعْلَمْتُ ) استعملت بغير همزة التعديّ ثُمَّ عَدَّيْتُ . و ( نَبَّأتُ وَأَنْبَأْتُ ) وضعتا على التعديّ ، ولم يستعمل منهما ( نَبَأَ الرَّجُلُ ) . و ( خَبَّرْتُ وَأَخْبَرْتُ وَحَدَّثْتُ ) مثل ( نَبَّأتُ ) ، وَإِنَّمَا سَاغَ التَّعَدِيُّ إِلَى ثَلَاثَةٍ لِشَبْهَةِهَا بِ ( أَعْلَمْتُ ) ، لِأَنَّكَ إِذَا أَخْبَرْتَ إِنْسَانًا بِأَمْرٍ ، فَقَدْ أَعْلَمْتَهُ بِهِ <sup>(٤)</sup> .

= وَمَا قَالَ فِيهِ ابْنُ يَعِيشَ : « فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ ، فَهُوَ شَادٌّ ، وَجَوَازُهُ عَلَى إِرَادَةِ حَرْفِ الْجُرِّ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ... وَالْمُرَادُ : أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ » ، وَأَنْظُرْ أَمَّالِي ابْنَ الشَّجَرِيِّ ١٦٥/١ ، وَمَعْنَى اللَّيْبِ ٣٥٠ ، ٦٢٦ ، وَهَمَّعُ الْهُوَامِعِ ٨٢/٢ ، وَالدَّرَرُ الْهُوَامِعِ ١٠٦/٢ ، وَالْحَلَلُ فِي شَرْحِ أَيْبَاتِ الْجَمَلِ لابْنِ السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّ ص ٣٤ .

(١) ﴿ قُلْ لَا تَعْتَدُوا ، لَمْ نُؤْمِنْ لَكُمْ ، قَدْ نَبَّأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾ [ سورة التوبة : ٩٤ ] .

(٢) في م : الثاني .

(٣) في ح : أَعْلَمْتُ أَنْ أَعْلَمْتُ .

(٤) سقطت به من ح .

## فصل

واختلفوا في جواز تعدية ( ظننت ) وأخواتها غير ( علمت ورأيت ) ، فذهب سيبويه والجمهور أنه لا يجوز إلا في ( علمت ورأيت ) لأنَّ تعدِّي الفعل بالهمزة من باب وضع اللغة . ألا ترى أنَّ قولك : كلَّمت زيدا ، لا تجوز تعديته بالهمزة ، فلا تقول : أكلمت زيدا عمراً ، بمعنى مكنته من تكليمه . ولم يرد السماع إلا ب ( أعلمت وأريت ) . وأجاز الأخفش ذلك في جميع<sup>(١)</sup> باب ( ظننت ) قياساً على ( أعلمت وأريت )<sup>(٢)</sup> . وهو بعيد لما قدَّمنا .

## فصل

لا خلاف في جواز الاقتصار / على فاعل هذه الأفعال ، واختلفوا في جواز الاقتصار على المفعول الأول . فذهب الأكثرون إلى جوازه ، كهقولك : أعلمت زيدا ومنع منه قوم<sup>(٣)</sup> . والدليل على جوازه أمران :

أحدهما أنه فاعل في المعنى ، والفاعل يجوز الاقتصار عليه في باب ( ظننت ) فكذلك ههنا .

م ٥٣

(١) سقطت جميع من م .

(٢) جاء في شرح المفصل ٦٦٧ : « وكان أبو الحسن الأخفش يقيس عليها سائر أخواتها ، فيجوز : أظنَّ زيداً عمراً أخاك قائماً . وأزعم بكر محمداً جعفرأ منطلقاً » وردَّ الرضوي في شرح الكافية ٢٧٤/٢ - ٢٧٥ رأي الأخفش ، فقال : « ولو جاز القياس في هذا لجاز أيضاً في غير أفعال القلوب نحو : أكسوتك عمراً جبَّةً ، وأجعلتك زيدا قائماً ، ولجاز بالتضعيف أيضاً في أفعال القلوب وغيرها ... فثبت أنَّ هذا موكول إلى السماع » .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢٧٦/٢ : « وظاهرُ مذهب سيبويه أنَّه لا يجوز ذكرُ أولها وتركُ الثاني والثالث ، لأنَّه قال : لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة . فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره ، ولم يجوز الاقتصار على الأوَّل ، وأجازه ابن السراج مطلقاً . وقال السيرافي : أراد سيبويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأوَّل ، لأنَّه لا يجوز مطلقاً . ومذهب ابن السراج أوَّلُ » .

والثاني أنّ ( زيداً ) هنا مفعول الإعلام ، وليس بمبتدأ في الأصل ، بخلاف المفعول الأول في ( ظننت ) . فإنه مبتدأ في الأصل غير مفعول به .

### فصل

والمفعول الثالث في هذا الباب هو المفعول الثاني في باب ( ظننت ) ، فلا يجوز على هذا أن تقول : أعلمت زيداً عمراً بشراً ، فكلٌّ منهم غير الآخر إلا على تأويل ، وهو / أن يكون المعنى : أعلمتُ زيداً عمراً مثلَ بشر ، أو خيّلت له أن أحدهما هو الآخر ، أو يكون عمروّ وبشرٌ اسمين لرجل واحد .

ح ٤١

### فصل

ولا يجوز إلغاء هذه الأفعال بتعليقها عن العمل ، ولا بتوسطها وتأخرها ، لأنّ المفعول الأول فيها فاعل في المعنى ، وليس بمبتدأ في الأصل . فعلى هذا لا تقول : أعلمت<sup>(١)</sup> لزيدٍ عمروّ ذاهب ، لأنّك إن جعلت ( ذاهباً ) لـ ( عمرو ) لم يعد على زيد ضمير ، وكذلك<sup>(٢)</sup> إن جعلته لزيد . ثمّ إنّ المفعولين الآخرين غير المفعول الأول ، فلا يصحّ أن يجعل كباب ( ظننت ) لأنّ الثاني هو الأول<sup>(٣)</sup> .

(١) في م و ح : أعلمته . ويخيّل إلينا أن إسقاط الهاء أقرب إلى الصواب ، إذ لو بقيت لاجتماع أربعة مفاعيل : الهاء ، وزيد ، وعمرو ، وذاهب . والأصل قبل دخول اللام : أعلمت زيداً عمراً ذاهباً .

(٢) في م : وجعلته إن جعلته .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢/٢٨٥ : « وأما الإلغاء والتعليق في ( أعلم ) و ( أرى ) عن المفعولين الآخرين فالظاهر - كما ذهب إليه ابن مالك - أنه يجوز ... وقال الأندلسي : الذي أعوّل عليه امتناع التلميق والإلغاء بالنسبة إليهما ... والذي أرى أنه لا يمنع من الإلغاء والتعليق سواء بني للفاعل أو للمفعول . وانظر الأشباه والنظائر ٢/٤٣٠ ففيه خلاصة قيّمة للإلغاء والتعليق والاقتصار في باب ( أعلم وأرى ) .

## باب المصدر

المصدر مشتقٌ مِنْ صَدَرَتِ الإبل عن الماء إذا انصرفت ، وولته صدورها ، وسمي بذلك لأنَّ الفعل صدر عنه . هذا مذهب البصريين .

وقال الكوفيون : المصدر مشتقٌ من الفعل .

والدليل على الأول أمران :

أحدهما أنَّ المصدر يدلُّ على الحدث فقط ، والفعل يدلُّ على الحدث والزمان . وما يدلُّ على معنى واحد كالمفرد ، وما يدلُّ على معنيين كالمركَّب<sup>(١)</sup> . والمفرد قبل المركَّب .

والثاني أنَّ المصدر جنس يقع على القليل والكثير والماضي والمستقبل ، فهو كالعموم ، والفعل يختصُّ بزمان معيَّن<sup>(٢)</sup> ، والعام قبل الخاص . وقد شُبِّه المصدر بالنقرة من الفضة في أنها فضة فقط ، وما يتخذ منها من مرآة أو قارورة ، ونحو ذلك بمنزلة الفعل من حيث أنَّ فيه ما في المصدر وزيادة ، كما أنَّ المرآة فيها الفضة والصورة المخصوصة<sup>(٣)</sup> .

(١) في ح : كالمفرد ، والمركَّب قبل المركَّب . وهي عبارة مضطربة .

(٢) سقط معيَّن من ح .

(٣) من حجج البصريين المذكورة في الإنصاف ٢٣٧/١ - ٢٣٩ « أنَّ المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ، ويستغني عن الفعل . وأمَّا الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم » ، ومنها في شرح المفصل ١١٠/١ : « أنَّ المصادر تختلف كما تختلف أسماء الأجناس ، ألا تراك تقول : ضربت ضرباً وذهبت ذهاباً ... ولو كانت مشتقةً من الأفعال لجرت على سنن واحد في القياس ، ولم تختلف ، كما لم تختلف =



واحتجَّ الكوفيون بأنَّ الفعل يعمل في المصدر ، والعامل قبل المعمول ، وهذا لا يصلحُ دليلاً<sup>(١)</sup> على ما ذهبوا إليه من وجهين :

أحدهما أنَّ الاشتقاق يوجد من جهة المعاني والتصريف<sup>(٢)</sup> ، لا من باب العامل والمعمول .

والثاني أنَّ الحرف يعمل في الاسم ، وليس الحرف مشتقاً من الاسم ، وكذلك الفعل يعمل في الأعلام والأجناس التي ليست مصادر ، ولا يقال : هي مشتقة منه .

### فصل

وإنما سُمِّي المصدر مفعولاً مطلقاً لوجهين :

أحدهما أنه المفعول على التحقيق . ألا ترى أنَّ قولك ( ضربت ) أي : أوجدت الضرب بخلاف قولك : ضربت زيداً . فإنَّك لم توجد زيداً ، وإنما أوجدت به فعلاً .

والثاني أنَّ لفظ المصدر مجرَّد عن حرف جرّ ، فلا يقال : ( به ) ولا ( فيه ) ولا ( له ) ولا ( معه ) . وإنما كان كذلك ، لأنَّه لو قيل لك - وقد ضربت مثلاً - : ما فعلت ؟ قلت : الضرب . وإذا قيل لك : بمن أوقعت الضرب ؟ قلت : بزيد ،

= أسماء الفاعلين والمفعولين ... ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلَّت على ما في الأفعال من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث كما دلَّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث ، وعلى ذات الفاعل والمفعول .

(١) للكوفيَّين حجج أخرى وردت في الإنصاف ٢٣٥/١ - ٢٣٦ منها : « أنَّ المصدر يصحُّ لصحة الفعل ، ويعتدلُّ لاعتلاله . ألا ترى أنَّك تقول : قاوم قواماً ، فيصحُّ المصدر لصحة الفعل ، وتقول قام قياماً ، فيعتدلُّ لاعتلاله ... وأنَّ المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ولا شكَّ أنَّ رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكِّد ... وأنَّ المصدر لا يتصوَّر معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل وضع له فَعَلٌ ويفعل ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يُعرَّف به المصدر أصلاً للمصدر » .

(٢) في ح : وفي التصريف .

فقيّدته بالباء . ولو قيل : في أيّ زمان أو في أيّ مكان ؟ لقلت : في يوم كذا وفي مكان كذا . ولو قيل : لأيّ غرض ؟ لقيل : لكذا وكذا . فقد رأيت كيف تقيّدت هذه المفاعيل بالحروف ما عدا المصدر<sup>(١)</sup> .

## فصل

والمصدر يذكر لأحد أربعة أشياء :

أحدها توكيد الفعل كقولك : ضربت ضرباً ، ف ( ضرباً ) نائب عن قولك : ( ضربت ) مرّةً أخرى ، لأنّ التوكيد يكون بتكرير اللفظ ، وإنّا عدلوا إلى المصدر كراهية إعادة اللفظ بعينه ، ولأنّ الفعل الثاني جملة ، والمصدر ليس بجملة ، فكان أخصر وأبعد من التكرير<sup>(٢)</sup> .

والثاني / أن يذكر لبيان النوع ، كقولك : ضربت ضرباً شديداً ، ذكرت ( ضرباً ) لتصفه بالشدة التي يدلُّ عليها الفعل<sup>(٣)</sup> .

٥٤م

والثالث أن يذكر لتبيين العدد ، ويحتاج في ذلك إلى زيادة على المصدر ، وتلك الزيادة ( تاء التأنيث ) ، نحو قولك<sup>(٤)</sup> : ضربت ضربة ، فإنّ التاء تدلُّ على المرة . وهنا يثنى ويجمع ، نحو : ضربتين وضربات ، لأنّ لفظ الفعل لا يدلُّ على العدد ، فذكر المصدر لتحصيل هذه الزيادة<sup>(٥)</sup> .

(١) في شرح الكافية ١١٢/١ عرض وافٍ لهذه المسألة .

(٢) جاء في شرح الكافية ١١٤/١ : « هو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون ، لكنهم سمّوه تأكيداً للفعل توسعاً » .

(٣) الأمثلة الواردة في شرح الكافية ١١٤/١ - ١١٥ أدلُّ على بيان النوع ، ومنها : « ضربته ضرب الأمير ، ضربته أنواعاً من الضرب ، ضربته أيّ ضرب ، ضربته أشدّ الضرب ، قعد القرفصاء ، رجع القهقري » .

(٤) في ح : نحو ضربت .

(٥) جاء في شرح الكافية ١١٥/١ : « وهو إمّا مصدر موضوع له ، نحو : ضربت ضربة وضربتين وضربات ، =

والرابع أن يذكر المصدر<sup>(١)</sup> لينوب عن الحال ، كقولك : قتلته صبراً أي : مصبوراً  
أو محبوساً . ويذكر<sup>(٢)</sup> في باب الحال .

## فصل

وتقوم الآلة مقام المصدر ، كقولك : ضربته سوطاً ، ف ( سوط ) هنا اسم للضربة  
بالسوط . وإنما جاز ذلك لما بين الفعل / والآلة من الملازمة . وحصل من هذا شيان :  
الاختصار والتنبيه على أن الفعل كان بالآلة المخصوصة . ولولا ذلك لقلت : ضربته  
ضربةً بسوط . وليس السوط ههنا منصوباً<sup>(٣)</sup> على تقدير حذف حرف الجرّ لثلاثة<sup>(٤)</sup>  
أوجه :

أحدها أن حذف الحرف ليس بقياس .

والثاني أن في<sup>(٥)</sup> قولك ( سوطاً ) دلالة على المرّة الواحدة . ألا ترى أنك تقول :  
ضربه أسواطاً ، ولو كانت الباء مرادة لم تدل<sup>(٦)</sup> على ذلك .

والثالث أنك تقول : ضربته مائة سوط ، ولا تريد مائة ضربة بسوط ، إذ  
لو أردت ذلك لكان المعنى : أن جميع الضربات بآلة واحدة ، وليس المعنى عليه . بل  
يقول : ضربته مائة سوط ، وإن كانت كل ضربة بآلة غير الآلة الأخرى<sup>(٧)</sup> .

= أو مصدر موصوف بما يدلُّ عليه ، نحو : ضربته ضرباً كثيراً ، وإما عدد صريح مميّز بالمصدر نحو :  
ضربه ثلاث ضربات ... وإما مجرد عن التمييز ، نحو : ضربه ألفاً .

(١) سقط المصدر من م .

(٢) في م : وتذكر .

(٣) في ح : منصوب .

(٤) في ح وم لوجهين ، والصواب لثلاثة أوجه ، وما ذكره المؤلف نفسه يثبت ما أثبتنا .

(٥) سقطت في من ح .

(٦) في م : يدلّ .

(٧) أنكر العكبري أن تكون ( الباء ) مرادةً مقدّرة ، وهي مقدّرة عند كثير من النحاة . جاء في شرح =

## فصل

والعددُ المضاف إلى المصدر ينتصب نصب المصدر ، كقولك : ضربته ثلاث ضربات ، لما بين العدد والمعدود من الملابس والاتصال . وكذلك صفة المصدر إذا أضيفت إليه كقولك : سرت أشد<sup>(١)</sup> السير ، لأنَّ الصفة هي الموصوف في المعنى . وإنما قدّمت لتدلّ على المبالغة .

## فصل

ولا يثنى المصدر ، ولا يجمع مادام جنساً لدلالته على جميع أنواع الحدث ، وإنما يثنى ويجمع ما لا يدلُّ واحدةً إلا على مقدار واحد . فإنْ اختلفت أنواعه تُثني وجمع ، لأنَّ كلَّ نوع منها متميّز عن الآخر بصفة تخصّه<sup>(٢)</sup> ، فيصير بمنزلة أسماء الأعلام . وكذلك إن زيد فيه ( تاء التأنيث ) كالضربة ، فإنّه يدلُّ على الواحد ، لا غير . فإذا وجدت فيه<sup>(٣)</sup> أعداد احتيج إلى ما يدلُّ عليها .

## فصل

وأما قولهم : ( قعد القرفصاء ) و ( اشتل الصماء<sup>(٤)</sup> ) فاختلّفوا في الاسم المنصوب هنا على ثلاثة أقوال :

- = المفصل ١١٢/١ : « وأما ضربته سوطاً فهو منصوب على المصدر ، وليس مصدرأ في الحقيقة ، وإنما هو آلة للضرب ، فكأنّ التقدير : ضربته ضربة بالسوط ، فوضع قولك ( بالسوط ) نصب صفة لـ ( ضربة ) ثمّ حذفت الموصوف وأقت الصفة مقامه ، ثم حذف حرف الجرّ ، فتعدى الفعل فنصب ، وأفاد العدد والدلالة على الآلة » ، وفي شرح الكافية ١١٥/١ تفصيل واف .
- (١) جاء في أسرار العريئة ١٧٥ : « ( أفعل ) لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له ، وقد أضيف إلى المصدر الذي هو السير . فلما أضيف إلى المصدر كان مصدرأ ، فانتصب انتصاب المصادر كلّها » .
- (٢) في ح : مخصوصة . وهي لفظة سائغة .
- (٣) في م : منه .
- (٤) جاء في لسان العرب [ صم ] : « اشتال الصماء هو أن يتجلل الرجل بثوبه ، ولا يرفع جانباً منه » .

أحدّها أنه منصوب بالفعل الذي قبله ، لأنّ ( القرفصاء ) نوع من القعود ،  
و ( الصّماء ) نوع من الاشتتال . فإذا عمل ( قعد ) في القعود الجامع لأنواعه كان عاملاً في  
نوع منه ، لدخوله تحت الجنس ، هذا قول سيبويه .

ومن البصريّين من قال : هو صفة لمصدر محذوف تقديره ( القعدة القرفصاء )  
فعلى هذا : في الكلام حذف ، ولكنّ العامل في الصفة العامل في الموصوف ، غير أنّه  
بواسطة<sup>(١)</sup> .

ومن النحويّين<sup>(٢)</sup> من قال : ينتصب بفعل محذوف دلّ عليه ( قعد ) تقديره :  
تقرّض القرفصاء ، وفي ذلك تعسّف مستغنى عنه ، لأنّ ( تقرّض ) لو استعمل لكان  
بمعنى ( قعد ) ، فإذا وجدت لفظة ( قعد ) كانت أولى بالعمل ، إذ هي أصل  
( تقرّض )<sup>(٣)</sup> .

---

(١) عزا ابن يعيش ١١٢/٨ هذا القول إلى اللبرّد ، فقال : « قال أبو العباس : هذه حلى وتلقيبات وصفت بها  
المصادر ، ثمّ حذفت موصوفاتها ، فإذا قال : رجح القهقرى ، فكأنّه قال : الرجعة القهقرى . وإذا قال :  
اشتمل الصّماء ، فكأنّه قال : الاشتتال الصّماء ، وإذا قال : قعد القرفصاء ، فكأنّه قال : القعدة  
القرفصاء » .

(٢) نُسب هذا القول إلى الكوفيّين . جاء في الكافية ١١٥/٨ : « وعند بعض الكوفيّين هو منصوب بفعل  
مشتق من لفظه ، وإن لم يستعمل ، فكأنّه قيل : تهقّر القهقرى ، وتقرّض القرفصاء ، ونحوه . وعدم  
سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيء ، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين ، إذ هو إثبات حكم  
بلا دليل » .

(٣) في ح : تقرّض من معناه . ويبدو أنّ هذه الزيادة في ح خطأ من الناسخ الذي أسقط الفصل الأخير  
من هذا الباب إلّا هذه العبارة التي ألصقها بنهاية هذا الفصل .

## فصل (١)

ومن ذلك ( أبغضه كراهية ) و ( أعجبنى حباً شديداً ) ، فالاسم هنا ينتصب بالفعل الذي قبله ، لأنّه يقرب من معناه (٢) .

---

(١) هذا الفصل كلّه ساقط من ح .

(٢) مذهب المؤلف يخالف مذهب سيبويه . جاء في شرح الكافية ١١٦/١ : « وقد يكون بغير لفظه ، نحو : قعدت جلوساً ، أي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل ، وذلك إمّا مصدر أو غير مصدر . والمصدر على ضربين : إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ ، ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ، وإمّا ألا يلاقيه فيه نحو : قعدت جلوساً . ومذهب سيبويه في كليهما أنّ المصدر منصوب بفعله المقدّر أي : تبتّل إليه ، وتبتّل نفسك تبتيلاً . وأنبتكم من الأرض فنبتتم نباتاً ، وقعدت وجلست جلوساً » .

## باب المفعول به

قد ذكرنا في باب الفاعل علة انتصاب المفعول ، والكلام في هذا الباب في أقسام الفعل في اللزوم والتعدّي ، وهو على ضربين : لازم ومتعدّد .

فباللزام ما لا يفتقر بعد فاعله إلى محلّ مخصوص يحفظه ، كقولك : قام ، وجلس ، واحمرّ ، وتدحرج . فإن اتّصل به جارّ ومجرور كقولك : ( جلست إليه ) كان الجارّ والمجرور في موضع نصب ، كأنك قلت : أتيتّه وعاشرتّه ، ونحو ذلك .

وأما المتعدّي فما افتقر بعد فاعله إلى محلّ مخصوص / يحفظه<sup>(١)</sup> ، وذلك على ثلاثة أضرب :

أحدها لم<sup>(٢)</sup> تستعمله العرب إلاّ بحرف جرّ كقولك : مررت بزید ، ف ( مررت ) يفتقر إلى مَمرورٍ به ، ولكن لم يستعمل إلاّ بالباء . وكذلك عجبت من زيد . فإنّ جاء في الشعر شيء بغير حرف ضرورة .

والضرب الثاني يستعمل بحرف جرّ تارةً ، وبغير حرف جرّ<sup>(٣)</sup> أخرى . وكلّ ذلك اختيار كقولك : نصحت لك ونصحتك . ففي الموضع الذي استعمل بغير حرف

---

(١) جاء في المرتجل ١١٧ : « فاللزام ما لزوم فاعله ، ولم ينفذ إلى مفعول ... والمتعدّي ما تجاوز فاعله فننفذ إلى مفعول فنصبه » . وما جاء في شرح المفصل ٦٢٧ من تعريف المتعدّي : « فكلّ ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز غير الفاعل فهو متعدّد » .

(٢) في م : ألا تستعمله .

(٣) في ح : وبغير حرف أخرى .

لا يقال : حذف الحرف منه ، لأنَّ حذف حرف الجرّ ليس بقياس<sup>(١)</sup> . وفي الموضع الذي ذكر لا يقال : هو زايد ، لأنَّ زيادة الجارّ ليست بقياس<sup>(٢)</sup> أيضاً . وإذا جاء الأمران في الاختيار دلَّ على أنَّها لغتان .

والضرب الثالث ما يتعدَّى بنفسه ، وهو على ثلاثة أضرب :

أحدها يتعدَّى إلى واحدٍ ك ( ضربت زيداً ) ونحوه من أفعال العلاج ، وك ( أبصرت<sup>(٣)</sup> زيداً ) وغيره من أفعال الحواسِّ . فأما ( سمعت ) فالقياس أن يتعدَّى إلى واحدٍ ممَّا يسمع ، كهو قولك : سمعت قولك وصوتك . فأما قولهم : سمعنا زيداً يقول ذلك ، ف ( زيد ) هنا لما كان / هو القائل<sup>(٤)</sup> ، وأتصل به ما يدلُّ على المسموع جعل مفعولاً أوَّل . و ( يقول ) في موضع المفعول الثاني ، لأنَّ القول والقائل متلازمان . فأما قوله تعالى : ﴿ هل يسمعونكم إذ تدعون ؟ ﴾<sup>(٥)</sup> ففيه قولان<sup>(٦)</sup> :

ح ٤٣

أحدهما أنَّ التقدير هل يسمعون دعاءكم ، كما قال في الأخرى : ﴿ لا يسمعون دعاءكم ﴾<sup>(٧)</sup> .

والآخر أنَّ المفعول الثاني محذوف أي : يسمعونكم إذ تدعون .

والضرب الثاني متعدِّ إلى مفعولين ، فمنه ( ظننت وأخواتها ) وقد ذكرت .

(١) من النحاة قوم يقولون بالحذف . جاء في شرح المفصل ٦٣/٧ : « وإنما يتعدَّى بحرف الجرِّ ، نحو :

دخلت إلى البيت ، وإنما حذف منه حرف الجرِّ لكثرة الاستعمال » .

(٢) السطر السابق ساقط من م .

(٣) في م : ضربت .

(٤) في م : القليل .

(٥) ﴿ قالوا نعبد أصناماً فنظّل لها عاكفين . قال هل يسمعونكم إذ تدعون ؟ ﴾ [ الشعراء : ٧١ - ٧٢ ] .

(٦) في ح : وجهان .

(٧) ﴿ إن تدعوم لا يسمعون دعاءكم ، ولو سمعوا ما استجابوا ﴾ [ فاطر : ١٤ ] والآية لم تذكر في م .



ومنه متعدّ إلى مفعولين ثانيهما<sup>(١)</sup> غير الأوّل ، نحو : أعطيت زيداً درهماً ، لأنّ الإعطاء يقتضي أخذاً ومأخوذاً . ويجوز تقديم أحدهما على الآخر ، إلّا أن يؤدّي إلى اللبس ، كهولك : أعطيت زيداً عمراً ، فكلُّ واحد منها يصلح أن يكون أخذاً ، وأن يكون<sup>(٢)</sup> مأخوذاً . فإذا لم يبن أحدهما من الآخر إلّا بتقديم الآخذ لزم تقديمه كما يلزم في الإسمين المقصورين أن يتقدّم الفاعل .

### فصل

وقد يكون الفعل متعدّياً إلى مفعول واحد بنفسه ، وإلى آخر بحرف الجرّ ، ثمّ يحذف الحرف فيتعدّى إليه الفعل بنفسه كهوله تعالى : ﴿ واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾<sup>(٣)</sup> . والتقدير من<sup>(٤)</sup> قومه . فإن قيل : لم لا يكون الثاني بدلاً من الأوّل قيل : لأنّ الاختيار يقتضي أن يكون المختار بعضاً من كلِّ ، لأنّ ما هو واحد في نفسه لا يصحُّ اختياره ، وإذا لم يكن بدّاً من مختار منه لم يصحّ البديل ، ومن ذلك قولهم : [ من البسيط ]  
 ٤٨ - أمرتــك<sup>(٥)</sup> الخير ... ..

أي بالخير . وأمّا قوله تعالى : ﴿ فاصدغْ بِمَا تُوَمَّر ﴾<sup>(٦)</sup> ففيه وجهان :  
 أحدهما أنّ ( ما ) مصدرية أي بالأمر ، وهو للمأمور به<sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) في ح : الثاني منها .  
 (٢) في ح : وإن لم يكن .  
 (٣) سورة الأعراف : ١٥٥ .  
 (٤) في م : في قومه .  
 (٥) ذكر هذا البيت قبل برقم ٤٧ .  
 (٦) ﴿ فاصدغْ بِمَا تُوَمَّر وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [ سورة الحجر : ٩٤ ] .  
 (٧) سقطت به من ح .

والثاني هي بمعنى ( الذي ) فتقديره : بالذي تؤمر بالصدع به ، ثم حذفت ( الباء ) ووصل الضير ، فصار ( بصدعه ) ، ثم حذفت ( الصدع ) فصار ( تؤمر به ) ، ثم حذفت الباء<sup>(١)</sup> والهاء دفعة واحدة في قول سيبويه ، وعلى قول الأخفش حذفت ( الباء ) فصار ( تؤمره ) ثم حذفت الهاء<sup>(٢)</sup> .

## فصل

فيما يعدي الفعل وهي خمسة :

الهمزة<sup>(٣)</sup> كقولك : فرح زيد وأفرحته .

وتشديد العين كقولك : فرّحته ، ومعناها واحد .

والباء كقولك : فرحت به ، ومعناه غير معنى الأولين ، والتمثيل المطابق للأولين : ذهبت بزيد<sup>(٤)</sup> ، أي : أذهبتة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وسين استفعل وزائدها<sup>(٦)</sup> ، وهما الهمزة والتاء ، كقوله : خرج الشيء واستخرجته .

وألف المفاعلة ، نحو : جلس زيداً وجالسته ، وقربت من البلد وقاربته .

(١) سقط هذا السطر من م .

(٢) ذكر ابن جرير الطبري في تفسيره جامع البيان وجهاً ثالثاً نسبته إلى بعض نخاة الكوفة ، فقال : « للعرب في ذلك لغتان : إحداها أمرتك أمراً ، والأخرى أمرتك بأمر ، فكان يقول : إدخال الباء في ذلك وإسقاطها سواء . واستشهد لقوله ذلك بقول حصين بن المنذر الرقاشي ليزيد بن المهلب : أمرتك أمراً جازماً فعصيتني فأصبحت مسلوب الإمارة نادماً فقال : أمرتك أمراً ، ولم يقل : أمرتك بأمر . وذلك كما قال تعالى ذكره : ﴿ أَلَا إِنَّ عَاداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾ ، ولم يقل : كفروا برّبهم » [ سورة الحجر : ٩٤ ] .

(٣) سقطت الهمزة من م .

(٤) في ح : ذهبت به .

(٥) ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [ سورة البقرة : ٢٠ ] .

(٦) في م : وزائدها .

## باب

### المفعول فيه

وهو الظرف ، وهو أسماء الزمان والمكان ، وسمّيت بذلك ، لأنّ الأفعال تقع فيها ، وتحلّها ، ولا تؤثر فيها . فهي كالإناء ، والحال فيه غيره ، ولذلك سمّاها بعضهم ( أوعية ) ، وبعضهم ( محالّ )<sup>(١)</sup> .

### فصل

والذي يطلق عليه ( الظرف ) عند / النحويّين ما حسن فيه إظهار ( في ) ، وليست في لفظه ، لأنّ الحرف الموضوع لمعنى الظرفية ( في ) ، فإذا لم تكن ، ودلّ الاسم عليها صار مُسمّى بها .

٥٦م

### فصل

ولم يبن الظرف ، لأنّه لم<sup>(٢)</sup> يتضمّن معنى ( في ) ، بدليل صحّة ظهورها معه ، ولو كان متضمناً معناها لم يصحّ إظهارها معه ، كما لا يصحّ ظهور الهمزة مع ( أين )<sup>(٣)</sup> و ( كيف ) وإنّا حذفنا ( في ) للعلم بها .

(١) في م : محالاً .

(٢) في م : لأنّه تضمّن معنى في . وهذا خطأ بيّن . جاء في شرح المفصل ٤١/٢ : « وليس الظرف متضمناً معنى ( في ) ، فيجب بناؤه لذلك ، كما يجب بناء نحو ( من ) و ( كم ) في الاستفهام ... » .

(٣) في الأصل ( ليس ) ويخيّل إلينا أنّها مصحفة عن ( أين ) التي أثبتناها ، لأنّ ليس تظهر معها الهمزة نحو : أليس الله بكاف عبده .

## فصل

وإنما عمل الفعل في جميع أسماء الزمان ، لأنَّ صيغة الفعل تدلُّ عليه كما تدلُّ على المصدر ، إلاَّ أنَّ دلالتها على الزمان من جهة حركاته ، وعلى المصدر من جهة حروفه ، وكلاهما لفظ .

أحدهما أنَّها تخصُّ جزءاً من الجهة التي تدلُّ عليها ك ( الأمام ) ، فإنَّه لا يتناول بعض ما قبالك ، بل يقع على تلك الجهة إلى آخر الدنيا ، كما أنَّ ( قام ) يدلُّ على ماضى من الزمان من أوَّله إلى وقت إخبارك . كذلك ( يقوم ) يصلح للزمان المستقبل من أوَّله إلى آخره .

والثاني أنَّ هذه الجهات لالبت لها ، إذ هي <sup>(٢)</sup> بحسب ما تضاف إليه ، وتبذل بحسب تنقل الكائن فيها . فقولك ( خلف زيد ) يصير أماماً له عند تحوُّله ، أو <sup>(٣)</sup> يميناً له ، أو يساراً ، و ( خلف زيد ) هو : أمامَ لعمره ، ويمينَ لخالد ، ويسارَ لبشرٍ ، كما أنَّ الزمان لالبت له بخلاف المكان المختصِّ ، فإنَّه بمنزلة الأشخاص إذ كان <sup>(٤)</sup> بجثة محدَّدة كالدار والبصرة . فمن هنا لا تقول / جلست الدار كما تقول جلست خلفك .

ح ٤٤

(١) سَمَّاهَا الزَّمْحَرِيُّ فِي الْمَفْصَلِ ( غَايَات ) وَوَضَحَ ابْنُ يَعِيشَ مَعْنَى الْغَايَاتِ فَقَالَ ٨٥/٤ : « إِنْ غَايَةَ كُلِّ شَيْءٍ مَا يَنْتَهِي بِهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ ، وَهَذِهِ الظُّرُوفُ إِذَا أُضِيفَتْ كَانَتْ غَايَتِهَا آخِرَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ بِهِ يَتَمَّ الْكَلَامُ ، وَهُوَ نَهَايَتُهُ . فِإِذَا قَطَعْتَ عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَأُرِيدَ مَعْنَى الْإِضَافَةِ صَارَتْ هِيَ غَايَاتِ ذَلِكَ الْكَلَامِ . فَلِذَلِكَ الْمَعْنَى قِيلَ لَهَا ( غَايَات ) . وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ » .

(٢) فِي م : إِذَا كَانَتْ .

(٣) سَقَطَتْ أَوْ مِنْ م .

(٤) فِي م : كَانَتْ جِثَّةً .

فأما قولهم : هو منِّي مَنَاطَ الثريا ، ومزجرَ الكلب ، إذا أرادوا البعد ، ومقعد<sup>(١)</sup> القابلة ، ومقعد الإزار ، ففيه وجهان :

أحدهما أن الأصل فيها أن تستعمل بـ ( في ) لكنهم حذفوها تخفيفاً<sup>(٥)</sup> ، كما قالوا :  
[ من البسيط ]

٤٩ - أمرتكَ الخير<sup>(٦)</sup> ... ..

والثاني أن هذه الأمكنة لما أريد بها المبالغة ، ولم يقصد بها أمكنة معينة محدودة صارت كالأمكنة المُبْهَمَة<sup>(٤)</sup> .

### مسألة

تقول<sup>(٥)</sup> : دخلت البيت بغير ( في ) ، واختلف النحويون فيه :

فقال سيبويه : هو لازم ، وإنما حذف ( في ) تخفيفاً لكثرة الاستعمال<sup>(٦)</sup> .

وقال الجرمي : هو متعدي مثل ( بنيت ) و ( عمرت ) ونحو ذلك<sup>(٧)</sup> .

(١) يخيل إلينا أن النساخ أغفلوا عبارة ، وهي : إذا أرادوا القرب ، وموضعها بعد مقعد الإزار .

(٢) إن حذف ( في ) - على كثرته - يعدُّ شاذاً عند الرضي . جاء في شرح الكافية ١٨٦٧ : « ويكثر حذف ( في ) وإن كان شاذاً من كلِّ اسم مكان ، يدلُّ على معنى القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياسي ، نحو : هو منِّي مزجر الكلب ، ومناط الثريا ، ومقعد الحاتن ، ومنزلة الشغاف » .

(٣) سبق ذكره برقمي ٤٧ ، ٤٨ .

(٤) جاء في مع الهوامع ١٩٩/١ : « وألحق به ( أي بظرف المكان ) قياساً ما اشتقَّ من الواقع فيه ، وسامعاً عند سيبويه ، والجمهور ما دلُّ على قرب أو بعد ك : هو منِّي مزجر الكلب » .

(٥) سقط تقول من ح .

(٦) جاء في الهمع ٢٠٠/١ : « فذهب سيبويه والمحققين أنه منصوب على الظرف تشبيهاً للمختص بغير المختص » .

(٧) الرأي منسوب في الهمع إلى الأخفش ، فقد جاء فيه ٢٠٠/١ : « وذهب الأخفش وجماعة إلى أنه يتعدى بنفسه . فهو مفعول به على الأصل لاعلى الاتساع » ، وفي شرح الكافية ١٨٦/١ نسب هذا الرأي إلى الجرمي .

أحدها أنه لو كان متعدياً هنا<sup>(١)</sup> لكان متعدياً في كل موضع صحَّ معناه فيه ،  
وليس الأمر على ذلك . ألا ترى أنك تقول : دخلت في هذا الأمر ، ولو قلت : دخلت  
الأمر لم يستقم ، مع أن معناه : لا بستُ الأمر ، ووليته .

والوجه الثاني أنك تقول : دخلنا في شهر كذا ، و ( في ) هنا غير زائدة ، لأنهم لم  
يستعملوه بغير ( في ) ، ولأن الأصل ألاَّ يزداد حرف الجرّ .

والثالث أن مصدر دخلت ( الدخول ) ، وكل مصدر كان على ( فعول ) ففعله  
لازم كالجلوس والعود .

والرابع أن نظيره : ( عَزْتُ ، وَغَضْتُ ، وَغَبْتُ ) وكلها لازم ، وقيضه  
( خرجت ) وهو لازم أيضاً ، وذلك يُؤنسُ بكون ( دخلت ) لازماً<sup>(٢)</sup> .

### مسألة

يجوز أن يجعل ظرف الزمان والمكان مفعولاً به على السعة ، وتظهر فائدته في  
موضعين :

أحدهما أن تضيف إليه كقولهم : [ من الرجز ]

٥٠- ياسارق الليلة أهل الدار<sup>(٣)</sup>

(١) سقطت هنا من م .

(٢) ذكرت هذه الأوجه في شرح الكافية ١٨٦/١ .

وللسهيلي رأي طريف ذكره السيوطي في الهمع ٢٠٠/٨ ، فقال : « وذهب السهيلي إلى أنه إن اتسع  
الدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه ، كدخلت العراق ، ويقبح أن يقال :  
دخلت في العراق . وإن ضاق بعد النصب جداً ، لأنَّ الدخول قد صار ولوجاً وتقحُّباً ، كدخلت في  
البيئر ، وأدخلت إصبعي في الحلقة » .

(٣) هذا الشاهد بيت فريد من مشطور الرجز لا يعرف قائله ، يستشهد به النحاة على الاتساع في الظرف . =

كما تقول : ياسارق ثوب زيد . ولا يجوز أن يكون هنا ظرفاً ، لأنّ ( في ) مع الظرف مقدّرة ، وتقدير ( في ) يمنع الإضافة<sup>(١)</sup> .

والثاني أنّك إذا أخبرت عنه - وهو مفعول به - لم تأت بحرف الجرّ مع ضميره ، كقولك : يوم الجمعة<sup>(٢)</sup> سرتّه ، فإن جعلته ظرفاً قلت : سرت فيه .

وأنا جاز حذف ( في ) مع الظرف دون ضميره ، لأنّ لفظ الظرف يدلُّ على الحرف ، إذ<sup>(٣)</sup> كان صريحاً في الظرف . والضمير لا يختصُّ / بالظرف ، بل يصلح له ولغيره<sup>(٤)</sup> . وأمّا قول الشاعر : [ من الكامل ]

ذكره سيبويه ٨٩/١ ، ٩٩ ، وابن السّجريّ ٢٥٠/٢ ، والرضيّ في الكافية ١٩٠/١ ، وجاء في شرح المفصّل ٤٦٧٢ : « إذا جعلته ( أي الظرف ) مفعولاً به على السّعة جازت الإضافة إليه ، من ذلك قولهم : ياسارق الليلة أهل الدار ، أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة ، كما تقول : يا ضارب زيد . فإذا أضفت لا يكون إلا مفعولاً على السّعة . وإذا قلت : سرق عبد الله الليلة أهل الدار جاز أن يكون ظرفاً ، وجاز أن يكون مفعولاً على السّعة » .

(١) قيّد العكبريّ التوسّع في الظرف بعدم تقدير ( في ) وأضاف السيوطيّ قيّداً آخر ، فقال في الهمع ٢٠٢/١ : « يتوسّع في المتصرّف ، فيجعل مفعولاً به ، ويضر غير مقرون ب ( في ) ، ويضاف ، ويسند إليه ، لا إن كان العامل حرفاً أو اسماً جامداً ، ولا متعدّياً لثلاثة على الأصحّ » . ثمّ فصلّ القول في هذا القيد فقال :

« وللتوسّع شروط : أن يكون الظرف متصرّفاً ... وألّا يكون العامل حرفاً ولا اسماً جامداً ... وألّا يكون فعلاً متعدّياً إلى ثلاثة ... وألّا يكون العامل كان وأخواتها » .

(٢) في م : اليوم سرتّه .

(٣) في م : إذا .

(٤) وضّح ابن يعيش هذه المسألة فقال في شرح المفصّل ٤٧/٢ : « وإذا شغلت الفعل عنه ، وقد قدرته تقدير الظرف قلت : يوم الجمعة قت فيه . وإن كان بتقدير المفعول قلت : قتته ، من غير ( في ) ، ومنه قول الشاعر : ويوم شهدناه . والرفع جائز نحو : يوم الجمعة القتال فيه ، واليوم سرت فيه ، واختير الرفع والنصب هنا كاختياره في : زيد ضربته . فكلّ موضع يختار فيه الرفع هناك يختار في الرفع ههنا ، وكلّ موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب ههنا » .

٥١- فلاُبغِينَكُمُ قَنَاءً وَعَوَارِضًا ..... ولأَقْبِلَنَّ الحَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدِي<sup>(١)</sup>

ف (قنا) و (عوارض) و (لابة ضرغد) أمكنة معينة ، وعدى الفعل إليها بنفسه ، كما عدى (دخلت) بنفسه ، وقيل : جعلها مفعولاً بها على السعة .

---

(١) البيت من شعر عامر بن الطفيل ، استشهد به سيبويه ١٦٢/١ . قنا ، وعوارض ، ولابة ضرغد : أسماء أمكنة ، واللابة في الأصل : الحرة . وهي أرض ذات حجارة سود ، ولابة ضرغد : أرض لهذيل . قال صاحب الخزانة في شرح البيت ٧٤/٣ : « أوعد أعداءه بتبّعهم والإيقاع بهم حيث حلّوا في المواضع المنيعه » . وقال في تخرجه : « قنا وعوارضاً منصوبان على إسقاط حرف الجرّ ضرورة ، لأنّها مكانان مختصّان لا ينتصبان انتصاب الظرف . وهما بمنزلة ذهب الشام » . وقال سيبويه ١٦٢/١ : « وإنّها يريد بقنا وعوارض ، ولكنّ الشاعر شبهه بدخلت البيت ، وقَلْبَ زَيْدٍ الظهر والبطن » . وقال في موضع آخر ٢١٤/١ : « يريد بقنا وعوارض ، ولكنّه حذف وأوصل الفعل » . وانظر الإيضاح ١٨٢ ، وأسرار العريّة ١٨٠ ، ولسان العرب [ ضرغد ، عرض ] .



## باب المفعول له

من شرط المفعول له أن يكون مصدرًا<sup>(١)</sup> يصحّ تقديره باللام التي يعلّل بها الفعل . والمفعول له هو الغرض الحامل على الفعل . ولمّا كان كلّ حكيم وعاقل لا يفعل الفعل إلاّ لغرض جعل ذلك الغرض ( مفعولاً من أجله ) وهو<sup>(٢)</sup> منصوب بالفعل الذي قبله ، لازماً أو متعدّياً ، لأنّ الفعل يحتاج إليه كاحتياجه إلى الظرف ، وكما حذف حرف الجرّ في الظرف جاز هنا .

ويجوز أن يكون المفعول له نكرةً بلا خلاف كهولك : زرتك طمعاً . فأما المعرفة فذهب الجمهور إلى جواز جعلها مفعولاً له ، ومنعه الجرمي . والدليل على جوازه قول العجّاج : [ من الرجز ]

٥٢- تركبُ كلّ عاقِرٍ جُمهورٍ مخافةً وزعلٍ المحبورِ<sup>(٣)</sup>  
والهول من تهول الهبور

(١) جاء في الهمع ١/١٩٤ : « شرطه أن يكون مصدرًا خلافاً ليونس ، معللاً ، ومن أفعال الباطن ، وشرط المتأخرون والأعلم مشاركته لفعله وقتاً وفاعلاً ، والجرميّ والمبردّ والرياشيّ تنكيره » .

(٢) سقطت هو من م .

(٣) الشاهد من رجز العجّاج رواه العكبري برواية السديوان ١/٣٥٤ ، واستشهد به سيبويه ١/٣٦٩ ، وابن يعيش ٢/٥٤ ، والرضي في شرح الكافية ١/١٩٣ . قال ابن يعيش : « المفعول له يكون معرفة ونكرة : فالنكرة قوله ( مخافة ) والمعرفة قوله ( وزعل المحبور ) تعرّف بالإضافة ، و ( الهول ) معطوف على ( كل عاقِر ) ولذلك نصب . يصف ثوراً وحشيّاً ، يقول : يركب كلّ عاقِرٍ لنشاطه . والعاقِر من الرمل الذي لا يئيب ، وذلك لخوفه من الصائد ، أو من سبع ، أو لزعله وسروره . والزعل السرور المحبور ، والهبور جمع هبر ، وهو المطمئن من الأرض ، لأنّها مكن الصائد ، فهو يخافها ، فيعدل عنها إلى كلّ عاقِر ، ويجوز أن يكون الهول أيضاً مفعولاً له ، أي : يركب ذلك لهول يهوله » . وجاء في الخزانة ٣/١١٤ : « وفيه ردّ على الجرمي في زعمه أن المسمّى مفعولاً لأجله هو حال ، فيلزم تنكيره » .

و ( الهول ) هنا معطوف على ( مخافة ) ، ولأنَّ الغرض قد يكون معروفاً عند المخاطب ، فإذا ذكر علم أنَّه المعهود عنده ، ولذلك تجوز المعرفة مع ظهور اللام<sup>(١)</sup> ، كقولك : ( أتيتك للطمع ، ولا فرق بين ظهور اللام وحذفه في المعنى . ويجوز تقديم المفعول له على الفعل ، لتصرّف العامل ، وأنَّ المفعول له كالظرف في تقدير الحرف .

---

(١) في ح : ظهور الحرف .

## باب

### المفعول معه

كلُّ اسم وقع بعد الواو التي بمعنى ( مع ) ، وقبلها فعل وفاعل<sup>(١)</sup> ، فذلك الاسم منصوب ، واختلفوا في ناصبه :

فذهب سيبويه والمحققين أنَّه الفعل المذكور ، كقولك : ( قمت وزيداً ) فالناصب ( قمت ) لأنَّ الاسم منصوب ، والنصب عمل ، ولا بدَّ للعمل من عامل ، و ( الواو ) غير عاملة للنصب ، ولا شيء هنا يصلح للعمل إلاَّ الفعل<sup>(٢)</sup> .

فإن قيل : الفعل هنا لازم ، والواو غير معدّية له إلى<sup>(٣)</sup> المنصوب / قيل<sup>(٤)</sup> : المتعدّي<sup>(٥)</sup> إلى الاسم ما تعلّق معناه به ، والواو علّقت الفعل بالاسم ، فكان الناصب هو الفعل بواسطة الواو ، كما كان الفعل عاملاً في المستثنى بواسطة ( إلاَّ ) ، لأنّها علّقتُ الفعل بما بعدها ، ولم تصلح هي للعمل<sup>(٦)</sup> .

(١) جاء في شرح الكافية ١٩٤/١ : « وشرط بعضهم أن يكون معمول الفعل الذي يصاحب المفعول معه فاعلاً ... وينتقض مقاله بنحو : حسبك وزيداً درهم . فإنَّ الكاف مفعول في المعنى إذ المعنى يكفيك » .

(٢) انظر سيبويه : ٢٩٧/١ ، ٣٠٥ .

(٣) في م : إلاَّ المنصوب .

(٤) في ح : قَبِل .

(٥) في م : التعدي .

(٦) ورد هذا الرأي في الإنصاف ٢٤٨/١ - ٢٤٩ منسوباً إلى البصريين . وقالوا : « إنَّ الفعل ، وإن كان في الأصل غير متعدٍّ إلاَّ أنَّه قوي بالواو ، فتعدّي إلى الاسم فنصبه ، كما عدّي بالهمزة في نحو : أخرجت زيداً ، وكما عدّي بالتضعيف نحو : خرّجت المتاع » . وانظر المسألة مفصلة في كتاب التبيين ٣٧٩ - ٣٨٢ .

وقال الزجّاج : الناصب له فعل محذوف تقديره : ( قمت ) أو ( لابتست ) ،  
أو ( صاحبت )<sup>(١)</sup> زيداً ، ولا يعمل الفعل المذكور لحيلولة الواو بينهما . وهذا  
ضعيف ، لأنّ الفعل المذكور إذا صحّ أن يعمل لم يُجْعَل العمل محذوف ، وقد صحّ بما  
تقدّم . وأمّا الواو فغير مانعة لوجهين :

أحدهما أنّها ارتبطت الفعل بالاسم فأثّر فيه في المعنى ، فلا يمنع من تأثيره فيه  
لفظاً .

والثاني أنّها في العطف لا تمنع كهولك : ضربت زيداً وعمراً ، فالنائب  
لـ ( عمرو ) الفعل المذكور لا الواو ، ولا فعل محذوف .

وقال الكوفيون : ينتصب على الخلاف ، وقد أفسدناه في باب ( ما ) . ومعنى  
كلامهم أنّ الاسم الثاني غير مشارك للأوّل في الفعل المذكور ، فلم يرفع لذلك ، بل  
نصب كما ينصب المفعول للخلاف<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو الحسن الأخفش : ينتصب الاسم انتصاب الظروف ، لأنّه نائب عن  
( مع ) ، كما أنّ ( غيراً ) في الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد ( إلّا ) . وهذا  
ضعيفٌ لبعده ما بين هذه الأسماء وبين الظروف . و ( مع ) ظرف ، و ( الواو ) قائمة  

---

(١) في ح : أو وصاحبت .

(٢) جاء في الإنصاف ٢٤٨/١ : « أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا : إنّنا قلنا : إنّ من نصب على الخلاف ،  
وذلك لأنّه إذا قال : استوى الماء والخشبة ، لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء واستوت  
الخشبة ، لأنّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي . فلمّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في : جاء زيد  
وعمر ، فقد خالف الثاني الأوّل ، فانتصب على الخلاف » .

ومأ ردّ به هذا القول أنّ العطف « يخالف بين المعنيتين نحو قولك : ما قام زيد لكن عمرو ، وما مررت  
بزيد لكن بكر ، وما بعد لكن يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب ... فلو كان كما زعمت لوجب ألا يكون  
ما بعدها إلّا منصوباً لمخالفته الأوّل » .

وقال ابن يعيش ٤٩/٢ : « لوجاز نصب الثاني لأنّه مخالف للأوّل ، لجاز نصب الأوّل أيضاً لأنّه مخالف  
للثاني » .

مقامها في المعنى ، فيأذن ليس في اللفظ ما يصلح أن يكون ظرفاً ، ولا فرق بين تقوية / الفعل بحرف الجرِّ والواو حتَّى يتَّصل معناه بالاسم ، إلاَّ أنَّ حرف الجرِّ عمل ، والواو لا تعمل<sup>(١)</sup> فكان وصول الفعل إلى الاسم بعد الواو كعمل الفعل في موضع الجارِّ والمجرور .

### فصل

وإنَّا حذفنا ( مع ) اختصاراً وتوسُّعاً . وإنَّا أقيمت الواو مقامها دون غيرها لتقارب معناها ، لأنَّ ( مع ) للمصاحبة و ( الواو ) للجمع ، والاجتماع مصاحبة .

### فصل

والفرق بين الرفع والنصب هنا أنك إذا رفعت كان الاسم الثاني كالأول في نسبة الفعل إليه ، وإذا نصبت كان الفعل للأول ، ولكن تبعاً للثاني ، مثاله : اذهب أنت وزيداً ، إذا رفعت كنت أمراً لها بالذهاب ، وإن نصبت كنت أمراً للمخاطب دون زيد<sup>(٢)</sup> ، حتَّى لو لم يذهب زيد لم يلزم المخاطب الذهاب ، وإنَّا يلزمه متابعة زيد في الذهاب .

وتقول : كنت أنا وزيد أخوين ، إذا رفعت ثنيت الخبر ، وإذا نصبت لم تجز المسألة<sup>(٣)</sup> ، لأنك لو صرحت ب ( مع ) لم تجز التثنية ، كقولك : كنت مع زيد أخوين .

(١) علل العكبري عجز واو المعية عن العمل ، فقال في التبيين ٣٨٢ : « لم يبق في الواو معنى العطف ، ألا ترى أنك إذا قلت : قم أنت وزيد كان المعنى أنك أمرهما . وإذا قلت : قم أنت وزيداً كنت أمراً للمخاطب دون زيد ، وإنَّا أمرته بمتابعة زيد حتَّى لو لم يقم زيد لم يلزم المخاطب القيام » .

(٢) سقط من م : دون زيد .

(٣) جاء في شرح الكافية ١٩٨/١ : « وقد يجوز أن يعطى حكم ما بعد المعطوف ، فيقال : كنت وزيداً منطلقين ، وسرت وزيداً راكبين نظراً إلى المعنى ، وإلى أصل الواو ، أي : العطف . ومنع ذلك ابن كيسان » .

## فصل

ولا يجوز تقديم المفعول معه على العامل<sup>(١)</sup> فيه ، ولا على الفاعل<sup>(٢)</sup> ، كهولك :  
والخشبة<sup>(٣)</sup> استوى للماء ، واستوى والخشبة<sup>(٤)</sup> الماء ، لأنّ الواو ، وإن كانت بمعنى ( مع )  
فمعنى العطف لا يفارقها ، فلو قدّمت لتقدّم المعطوف على المعطوف عليه ، وذلك غير  
جائز في الاختيار .

## فصل

وإذا لم يكن في الكلام فعل لم يجز النصب<sup>(٥)</sup> فيما بعد الواو بمعنى ( مع ) ، لأنّ الواو  
مقويّة للفعل حتّى يصل إلى الاسم فيعمل فيه . فإذا لم يكن فعل لم يكن عاملاً<sup>(٦)</sup>  
يقوّي .

وقد أجازوا النصب في موضعين :  
أحدهما قولهم : ما أنت وزيداً .

(١) في ح : الفاعل .

(٢) منع ابن جني تقديم المفعول معه على العامل فيه ، وأجاز تقديمه على الفاعل . قال في الخصائص  
٢٨٢/٢ : « ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك : والطيالسة جاء البرد ، من حيث كانت  
صورة هذه الواو صورة العاطفة . ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لوشئت لاستعملت العاطفة  
فيه ، نحو : جاء البرد والطيالسة ، ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفاً على البرد ... ولكنه يجوز : جاء  
والطيالسة البرد ، كما تقول : ضربت وزيداً عمراً » .

(٣) في شرح الكافية ١٩٦/١ : « الخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته » .

(٤) في ح : واستوى الخشبة الماء ، بحذف الواو .

(٥) نصّ السيوطي في الهمع ٢١٩/١ - ٢٢٠ على جواز إعمال ما يشبه الفعل كما سمي المفعول والفاعل ، نحو :  
« الناقة متروكة وفصيلها ، ولست زائلاً وزيداً حتى نعل » .

(٦) في ح : بياض موضع عامل .

والثاني : كنت أنت وزيداً<sup>(١)</sup> ، فالرفع والنصب فيهما جائزان :  
فالرفع على تقدير : وما زيد ، فإننا نقول ذلك في المنع من التعرُّض به .  
والنصب على تقدير : ما تكون أنت وزيداً ، وكيف تكون أنت وزيداً<sup>(٢)</sup> ،  
فأضهروا ( كان ) لكثرة دورها في الكلام ، ولذلك أضهروها في مواضع منها : إن خيراً  
فخير .

### فصل

وأكثر البصريين يذهب إلى أنَّ هذا الباب مقيس<sup>(٣)</sup> لصحة المعنى فيه ، وتصور  
عامل النصب . وامتنع قوم منهم من القياس على المسموع منه ، لأنَّ إقامة الحرف مقام  
الاسم مع اختلاف معناها وعملها غير مقيس ، فيقتصر فيه على السماع .

---

(١) جاء في المجمع ٢٢٠/١ : « وهل يكون مع ( كان ) الناقصة خلاف ؟ قال قوم : لا ، لأنه ليس فيها معنى  
حدث تعدى بالواو ، والجمهور : نعم ، لأنَّ الصحيح أنَّها مشتقة ، وأنَّها تدلُّ على معنى سوى الزمان .  
وقد قال الشاعر : يكون وإياها بها مثلاً بعدي » .

(٢) سقط هنا المثال من ح .

(٣) من القائلين بالقياس أبو عليِّ الفارسي والأخفش . انظر شرح الكافية ١٩٨/١ .

## باب الحال

الحال مؤنثة<sup>(١)</sup> لقولك في تصغيرها ( حويلة ) . وحققتها أنها هيئة الفاعل أو<sup>(٢)</sup> المفعول وقت وقوع الفعل المنسوب إليها .

وأصلها أن تكون اسماً مفرداً لأنها تستحق الإعراب ، وكلُّ معرب مفرد ، والأفعال ليست مفردة . وإنما لزم أن تكون نكرة لثلاثة<sup>(٣)</sup> أوجه :

أحدها أنها في المعنى خبر ثان . ألا ترى أن قولك : جاء زيداً راكباً قد تضمّن الإخبار بمجيء زيد ، وبركوبه حال مجيئه . والأصل في الخبر<sup>(٤)</sup> التنكير .

والثاني أن الحال جواب من قال كيف جاء ؟ و ( كيف ) سؤال عن نكرة . /

والثالث أن الحال صفة للمفعول في المعنى ، لأن قولك : جاء زيد راكباً يفيد أن مجيئه على هيئة مخصوصة ، والفعل نكرة ، فصفته نكرة .

ح ٤٦

(١) جاء في الهمع ٢٣٦/١ : « الحال يذكّر ويؤنث ، وهو فضلة دال على هيئة صاحبه ، نحو : جاء زيد ضاحكاً » .

(٢) في ح : والمفعول ، وهو وجه سائغ .

(٣) سقطت ثلاثة من ح .

(٤) جاء في الهمع ٢٣٩/١ : « وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو : جاء زيداً راكباً قياساً على الخبر ، وعلى ما سمع من ذلك » . « وقال الكوفيون : إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة ، وهي مع ذلك نكرة نحو : عبد الله المحسن أفضل منه السيء » .



وإنما وجب أن تكون مشتقة لأنها صفة ، وكلّ صفة مشتقة ، فإن وقع الجامد حالاً فهو محمول على المعنى كقولك : هذا زيدٌ أسداً ، أي شجاعاً جريئاً ، و ﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾ <sup>(١)</sup> ، أي : دالةٌ معرفة . وكذلك نظائره .

وإنما لزم أن تكون منتقلة <sup>(٢)</sup> لأنها خبر في المعنى ، والأخبار تتجدد ، فيجهل المتجدد منها ، فتمسّ الحاجة إلى الإعلام به .

وإنما قدرت بـ ( في ) لأنها مصاحبة للفعل على ما ذكرنا ، والمصاحبة مقارنة الزمان ، وعلامة الزمان ( في ) .

وإنما جاءت بعد تمام <sup>(٣)</sup> الكلام لأنها فضلة كالمفعول .

وإنما لزم أن يكون صاحبها معرفة أو <sup>(٤)</sup> كالمعرفة بالصفة ، لأنها / كالخبر ، والخبر عن النكرة غير جائز ، ولأنه إذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ، فلا حاجة إلى مخالفتها إياه في الإعراب .

وقد جاءت أشياء تخالف ما أصلنا رُدّت بالتأويل إلى هذه الأصول ، فمن ذلك وقوع الحال معرفة ، كقولهم : [ من الوافر ]

٥٣- أرسلها العراك <sup>(٦)</sup> ... ..

(١) ﴿ قد جاءكم بينة من ربكم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في أرض الله ﴾ [ سورة الأعراف : ٧٣ ] .

(٢) جاء في الهمع ٢٣٧/١ : « وقد تكون ثابتة نحو : ﴿ أنزل إليكم الكتاب مفصلاً ﴾ . وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها » .

(٣) في م : عام .

(٤) في م : وكالمعرفة .

(٥) سقطت العبارة التالية من م .

(٦) فأرسلها العراك : مطلع بيت من شعر لبيد بن ربيعة العامري ، وروايته في السديوان ٨٦ ، وكتاب

سيبويه ٣٧٢/١ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، والإنصاف ٨٢٢/٢ :

=

والتحقيق أنَّ هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، بل التقدير : أرسلها معتركةً . ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشاہتہ إيَّاه ، فصار ( تعترك ) ، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه . ويدلُّ على ذلك أنَّ الحال وصفٌ ، وصيغ الأوصاف غيرُ صيغ المصادر .

ومن ذلك : رجع عودُهُ على بدئه . ففي هذه المسألة الرفع والنصب : ففي الرفع وجهان : أحدهما هو فاعل ( رجع ) والثاني هو مبتدأ ، و ( على بدئه ) الخبر . وأمَّا النصب ففيه قولان<sup>(١)</sup> : أحدهما هو مفعول به ، أي : ردَّ عوده ، وأعادته ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، والثاني هو حال ، والتقدير : رجع عائداً ، ثم يعود ، ثمَّ عوده ، كما تقدَّم .

ومثل ذلك : افعله جهدك<sup>(٣)</sup> ، أي : مجتهداً ، ثمَّ يجتهد ، ثم جهدك .

فأرسلها العراك ، ولم يَنْذُها ولم يشفق على نَعْصِ السِّدْخَالِ جاء في حاشية الإنصاف : « البيت في وصف حمار وحش وأتته . وقال الأعم : وصف إبلاً وأوردها الماء مزدحمة . والعراك : الازدحام ، والنَّعْص : من نعص الرجل إذا لم يتم شربه ، والدخال : أن يدخل الرجل بعيره الذي شرب مرَّة مع الإبل التي لم تشرب من قبل ليشرب معها » . وقال الرضي في شرح الكافية ٢٠٢/١ : « وأوردها مرَّة واحدة ، ولم يَخْفُ على أنه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحة » . ومحلَّ الاستشهاد ورود ( العراك ) حالاً وهي معرفة ، لأنَّ هذا المصدر في معنى المعرفة أي : أرسلها متعاركة أو معتركة . وانظر أمالي ابن السجري ١٦٤/٢ ، ومع الهوامع ٢٣٩/١ .

(١) في ح : وجهان .

(٢) ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ ، فَاسْتَأْذِنُواكَ لِلخُرُوجِ فَقُلْ : لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا ﴾ [ التَّوْبَةِ : ٨٣ ] .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٢٠١/١ - ٢٠٢ : « افعله جهدك وطاقتك ووجدك ، ورجع عوده على بدئه ، فيه قولان : قال سيبويه : إنها معارف موضوعة موضع النكرات ، أي : معتركة ، ومجتهداً ، ومطيقاً ، ومنفرداً ، وعائداً ... وقال أبو علي : إنَّ هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدَّر ، أي : أرسلها معتركة العراك ، وافعله مجتهداً جهدك ، ومطيقاً طاقتك ، ومنفرداً ووجدك أي : انفرادك ، ورجع عائداً عوده » .

ومن ذلك : كَلَّمته فاه إلى فيّ ، تقديره مكافحاً<sup>(١)</sup> أو مشافهاً<sup>(٢)</sup> ، ثمّ حذف هذا ، وجعل ( فاه إلى فيّ ) نائباً عنه . ويجوز ( فوه إلى فيّ )<sup>(٣)</sup> ، والمجملّة على هذا حال<sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك مجيء صاحب الحال نكرة كما جاء في الحديث : « فجاء رسول الله ﷺ على فرس سابقاً »<sup>(٥)</sup> في قول من جعله حالاً من الفرس . فإنّ كانت الرواية هكذا أمكن أن يكون ( سابقاً ) حالاً من الفاعل ، وإنّ كانت الرواية لا يمكن فيها ذلك حمل على مجيء الحال من<sup>(٦)</sup> النكرة . والفرق بينها وبين الصفة أنّك لو قلت : على فرس سابق ، فجزرت ، جاز أن يكون معروفاً بالسبق ، ولا يكون سابقاً في تلك الحال . وإنّ نصبت لزم أن يكون سبق في تلك الحال .

(١) مكافحاً من المكافحة ، وهي المقابلة بالوجه .

(٢) سقط من ح : مكافحاً أو مشافهاً .

(٣) في م : فوه إلى ، بحذف ( فيّ ) .

(٤) جاء في الهمع ٢٣٧/١ : « وسع كَلَّمني زيدٌ فوه إلى فيّ بالرفع على أنّها جملة حالية » . ومن أجود ما قيل في هذه المسألة ما نقله السيوطي في الهمع ٢٣٧/١ ، إذ قال : « وقد اختلف في إعراب كَلَّمته فاه إلى فيّ : « فذهب سيبويه ما ذكر أنّه حالٌ على أنّه اسم وضع موضع المصدر أي مشافهةً الموضوع موضع الحال أي مشافهاً » .

« ومذهب الأخفش أنّ أصله : من فيه إلى فيّ حذف الجار ، فنصب » .

« ومذهب الكوفيّين أنّ أصله كَلَّمته جاعلاً فاه إلى فيّ ، فهو مفعول به » .

« ومذهب الفارسيّ أنّه حال نائية مناب ( جاعلاً ) ثم حذف ، وضار العامل فيه كَلَّمته » ثم قال السيوطي :

« ولا يقاس على هذا التركيب ، بل يقتصر فيه على مورد السماع ، فلا يقال : كَلَّمته وجهه إلى وجهي ، ولا عينه إلى عيني . وأجاز هشام القياس عليه ، فأجاز : ماشيته قدمه إلى قدمي » .

(٥) لم أجد فيما وقفت عليه من كتب السُنّة نصّ الحديث على هذا النحو ، وجاء في شرح الكافية ٢٠٤/١ :

« اعلم أنّه يجوز تنكير ذي الحال إذا اختصّ بوصف ، كما جاء في الحديث : سابق رسول الله ﷺ بين الخيل ، فأتى فرس له سابقاً » .

(٦) في م : عن .

ومن ذلك وقوع الجامد حالاً ، كهقولك : بيّنت له حسابه باباً باباً ، والتقدير : بيّنته مفصلاً .

ومن ذلك الحال المؤكدة ، كقوله<sup>(١)</sup> تعالى : ﴿ وهو الحقّ مصدقاً لما معهم ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر : [ من البسيط ]

٥٤- أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نَسبي فَهَلْ بدارَةَ يالللناسِ مِنْ عارٍ ؟  
وإنما كانت هذه الحال مؤكدة لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً للحق ، وإنما جيء بها لشدة توكيد الحقّ بالتصريح المغني عن الاستنباط . والعامل في هذه<sup>(٤)</sup> الحال مافي الجملة من معنى الفعل ، تقديره : وهو الثابت مصدقاً ، وصاحب الحال الضمير في ثابت .

## فصل

والعامل في الحال ضربان : فعلٌ ومعنى فعل : فالفعل مثل : أقبل ، وجاء ، ونحوهما . فهذا يجوز فيه تقديم الحال على صاحبها ، وعلى العامل فيه<sup>(٥)</sup> ، لأنّ العامل

(١) في الأصل : قولك .

(٢) سورة البقرة ٩١ . قال ابن جني في الخصائص ٦٠/٣ : « فصدّقاً حال من الحقّ ، والناصب له غير الرفع للحقّ » . وجعل شارح الكافية ٢١٥/١ ( مصدّقاً ) تأكيداً لمضمون الجملة لا ( للحقّ ) ، فقال : « مضمون الحال لازم في الأغلب لمضمون الجملة ، فإن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فكأنه هو » .

(٣) البيت لسالم بن دارة ، واسم أبيه مسافع بن عقبة الغطفاني ، شاعر مخضرم [ ت : نحو ٣٠ هـ ] . وقد استشهد سيبويه بهذا البيت ٧٩/٢ ، وابن جني في الخصائص ٢٦٨/٢ ، ٦٠/٣ في معرض الحديث عن الحال للمؤكدة . ورواه الرضي في شرح الكافية ٢١٥/١ ( مشهوراً بها نسبي ) وقال في التعليق عليه ، وعلى الآية الكريمة السابقة وغيرهما من الشواهد : « تحيي ( أي الحال المؤكدة ) إمّا لتقرير مضمون الخبر وتأكيد ، وإمّا للاستدلال على مضمونه ... فقولك : أكلاً ومرحوماً ومصدقاً للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : مشهوراً بها نسبي ... لتقرير مضمون الجملة وتأكيد » . وانظر الأمالي الشجرية ٢٨٥/٢ .

(٤) في م : هذا .

(٥) شاهد هذه المسألة في الهمع ٢٤٢/١ : ﴿ خَشَعاً أَبصارهم يخرجون ﴾ [ القمر : ٧ ] وفي التبيين ٢٨٣ : « شتى تؤوب الحلبة ، أي : تؤوب الحلبة مختلفة » .

قويّ متصرّف ، والحال كالمفعول . وقال الفراء لا يجوز تقديمها لما يلزم من تقديم الضمير على ما يرجع إليه . وهذا ليس بشيء ، لأنّ النية به التأخير ، فيصير كقولهم : في أكفانه لفّ الميت<sup>(١)</sup> ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾<sup>(٢)</sup> .

وأما العامل المعنويّ فكأسماء الإشارة ، كقولك : هذا<sup>(٤)</sup> زيد قائماً ، وإنّا عمل ، لأنّ معناه : أنبّه وأشير إليه في حال قيامه . ولا يتقدّم الحال على هذا العامل<sup>(٥)</sup> ، لأنّه غير متصرّف ، والتقديم تصرّف ، فلا يستفاد بغير متصرّف .

وأما تقديمها على صاحب الحال فجائز ، كقولك : هذا قائماً زيد ، لأنّها بعد العامل . فإن قيل : هلاًّ عملت أسماء الإشارة في المفعول به قيل : المفعول به غير الفاعل . فلو عملت فيه أسماء الإشارة بمعناها لعملت فيه جميع الحروف ، نحو : ( ما ) و ( همزة الاستفهام ) ، ومعلوم أنّها لا تعمل فيه<sup>(٦)</sup> . والعلّة في ذلك أنّ معنى الحرف في

(١) جاء في الإنصاف ٦٥/١ : « فأما ما جاء من ذلك في كلامهم هؤلهم في المثل : في بيته يؤتى الحكم ، وقولهم : في أكفانه لفّ الميت ، ومشنوء من يشنؤك ، وحكى سيبويه : تميّ أنا . فقد تقدّم الضمير لأن التقدير فيها : الحكم يؤتى في بيته ، والميت لفّ في أكفانه ... » وانظر التبيين ٣٨٥ .  
(٢) سورة طه : ٦٧ .

(٣) جاء في الإنصاف ٦٨/١ : « جاز بالإجماع ضرب غلامه زيداً ... قال الله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ فالهاء عائدة إلى ( موسى ) وإن كان متأخراً لفظاً ، لأنّ موسى في تقدير التقديم ، والضمير في تقدير التأخير » .

وقد عقد العكبري في التبيين مناقشة مفصلة لهذه المسألة ٣٨٣ - ٣٨٥ . وهي للسألة الثانية والسّتون من مسائل الكتاب .

(٤) جاء في الهمع ٢٤٢/١ : « نحو : هذا زيد قائماً ، يجوز كون العامل في الحال حرف التنبيه ، وأن يكون الإشارة ، فعلى تقدير الأول يجوز : ها قائماً ذا زيد . ولا يجوز على تقدير الثاني » .

(٥) جاء في همع الموامع ٢٤٤/١ : « ومنع السهيليّ عمل حرف التنبيه في الحال ... قال : ولا يصحّ أن يعمل فيه اسم الإشارة .. والعامل في مثل ( هذا زيد قائماً ) إنّما هو ( انظر ) مقدرة وأيده أبو حيّان » وجاء في أسرار العربية ١٩١ : « وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو : هذا زيد قائماً لم يجرّ تقديم الحال عليه » .

(٦) سقطت فيه من م .

الاسم ، فلو عمل فيه بمعناه لصار العامل في الاسم المعنى القائم به ، ولأنَّ الحروف نابت عن الجُمْل ، فلو<sup>(١)</sup> عملت كانت كالجمل .

فأمَّا عمل المعنى في الحال فلأنَّها تشبه الظرف ، إذ كانت تقدّر بـ ( في ) إلاَّ أنَّ الظرف قد يتقدّم على العامل المعنويّ بخلاف الحال ، والفرق بينهما<sup>(٢)</sup> من وجهين :

أحدهما أنَّ الحال تشبه المفعول به إذ كانت ظرفاً على الحقيقة .

والثاني أنَّها تشبه الصفة ، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، والموصوف إمَّا فاعل وإمَّا<sup>(٣)</sup> مفعول به .

## فصل

فأمَّا تقديم الحال على العامل إذا كان ظرفاً فقد أجازهُ أبو الحسن بشرط تقدّم المبتدأ عليها كهولك : زيد قائماً في الدار ، وتقدّم الظرف عليها كهولك : في الدار قائماً زيد ، ولا يجوز عند الجميع : قائماً زيد في الدار ، ولا : قائماً في الدار زيد<sup>(٤)</sup> واحتجَّ بشيئين :

أحدهما أنَّ تقديم أحد الجزئين كتقديمها<sup>(٥)</sup> ، لتوقّف المعنى عليهما .  
والثاني أنَّ الظرف متعلّق بالفعل ، فكأنَّ الفعل ملفوظ به .

(١) سقطت هذه العبارة من ح .

(٢) سقطت بينها من ح .

(٣) في م : أو مفعول به .

(٤) جاء في الهمع ٢٤٣/١ : « في جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال : أحدها - وهو الأصحُّ - للنع مطلقاً ، وحكى فيه ابن طاهر الاتّفاق ، فلا يقال : قائماً في الدار زيد ، والثاني الجواز وعليه الأخفش . والثالث - وعليه ابن برهان - التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جر ، فيجوز تقديمها نحو : ﴿ هنالك الولاية لله الحق ﴾ . والمنع في غير ذلك » .

(٥) في ح : كتقديمها .

والجواب أنّ الظرف على كلّ حال غير عامل بلفظه ، فصار كأسماء الإشارة ، وتقدّم أحد الجزئين لا يخرجّه عن أن يكون معنوياً ، وأنّ التقديم تصرّف ، والظروف لا تصرّف لها . ثمّ هو باطل بقولك : زيد قائماً هذا ، إذا جعلت ( زيداً ) مبتدأ ، و ( هذا ) خبره . وأمّا تعلّقه بالفعل فلا يوجب جواز التقديم ، لأنّ العمل للظرف ، لذلك الفعل . وربّما قيل : إنّ عمل الظرف أضعف من عمل معنى<sup>(١)</sup> الإشارة ، لأنّ الفعل يصحّ إظهاره مع الظرف ، فتبيّن أنّ العمل للفعل ، وأمّا معنى الإشارة فلا يجتمع مع اسم الإشارة ، فصار اسم الإشارة بمنزلة نفس العامل .

## فصل

ولا يجوز تقديم<sup>(٢)</sup> حال المجرور عليه ، لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ، والعامل في صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل ، فصار كالشيء الواحد ، فتقدمها على الجارّ يفصل بين الفعل والحرف ، ولأنّ حرف الجرّ لا تصرّف له ، وهو العامل في صاحب الحال ، وليس له معنى يعمل به ، فامتنع قولك : ( مررت قائماً بزيد )<sup>(٣)</sup> ، و ( قائماً مررت بزيد )<sup>(٤)</sup> ، والقيام لزيد .

(١) في م : من معنى عمل .

(٢) في ح : تقدّم .

(٣) جاء في شرح المفصل ٥٩/٢ : « فإنّ قدّمت الحال من المجرور على الجارّ والمجرور ، نحو قولك : مررت ركباً بزيد ، وأنت تجعل ( ركباً ) لزيد فإنّ سيبويه وأبنا بكر بن السراج ومن تبعهما منعنا من جواز ذلك ، لأنّ العامل وإن كان الفعل لكنّه لما لم يصل إلى ذي الحال الذي هو زيد إلاّ بواسطة حرف الجرّ لم يجوز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف . وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجرّ كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه . »

(٤) في م : يرتدّ .

وقال بعض النحويين<sup>(١)</sup> : يجوز تقديمها عليه<sup>(٢)</sup> ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾<sup>(٣)</sup> ، وبقول الشاعر : [ من الطويل ]

٥٥- فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ      فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالٍ<sup>(٤)</sup>  
أي : يقتل حبال فرغاً أي هدرأ .

والجواب : أمّا ( كافة ) فحال من الكاف لا من الناس ، والهاء فيها للمبالغة .  
والتقدير : ما أرسلناك إلا كافة للناس كفرهم . وأمّا ( فرغا ) فحال من الفاعل ، أي :  
فلن يذهبوا ذوي فرغ .

## فصل

العامل الواحد يعمل في أكثر من حال كهولك : جاء زيداً ركباً ضاحكاً ، لأنّ الحال كالظرف ، والعامل قد يعمل في ظرفين من المكان والزمان ، والمعنى لا يتناقض .  
وقال بعض البصريين لا يعمل إلا في واحدة ، لأنّها مشبهة بالمفعول ، والفعل لا يعمل

(١) جاء في شرح المفصل ٥٩٢ : « وقد أجازه ابن كيسان قياساً إذ كان العامل فيه الفعل في الحقيقة » .  
سقطت عليه من م .

(٢) سبأ : ٢٨ . جاء في البحر المحيط ٢٨١/٧ : « قال الزجاج وغيره هو ( أي كافة ) حال من الكاف في أرسلناك ، والمعنى إلا جامعاً للناس في الإبلاغ ... وقال الزمخشري ... ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ ، لأنّ تقدّم حال المجرور عليه في الأصالة بمنزلة تقدّم المجرور على الجاز . ولم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضمّ إليه أن يجعل اللام بمعنى ( إلى ) ، لأنّه لا يستوي له الخطأ الأوّل إلا بالخطأ الثاني » .

(٤) ورد في البحر المحيط ١٠٧/٧ : « فإن يك قتلى قد أصيبت نفوسهم » وفي اللسان [ فرغ ] « فإن تك أذواد أخذن » والذود : القطعة من الإبل ، وجاء في اللسان : « يقال : ذهب دمه فرغاً وفرغاً أي : باطلاً هدرأ لم يُطلب به » . ونسب أبو حيان البيت إلى طليحة الأسدي ، قاله في أخيه حبال وانظر ابن عقيل ١٥٤/٣ ، والأشموني ١٧٧/٢ .



في مفعولين فصاعداً على هذا الحدّ ، فإن وقع ذلك جعلت الحال الثانية بدلاً من الأولى ، أو حالاً من المضمر فيها<sup>(١)</sup> .

## فصل

الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بـ ( قد ) مظهرة أو مضرة<sup>(٢)</sup> ، كقولك : جاء زيد ركب<sup>(٣)</sup> ، لأنّ الحال إمّا مقارنة أو منتظرة . والماضي منقطع عن زمن العامل ، وليس بهيئة في ذلك الزمان ، و ( قد ) تقرّبه من الحال<sup>(٤)</sup> . وقال الكوفيون : يجوز ذلك ، لأنّ أكثر ما فيه أنّها غير موجودة في زمان الفعل ، وذلك لا يمنع ، كما لا تمنع الحال المقدّرة<sup>(٥)</sup> .

والجواب أنّ الفرق بينهما أنّ الحال والاستقبال متقاربان<sup>(٦)</sup> ، لأنّ المنتظر يصير إلى الحال ، ولذلك احتملها الفعل المضارع ، والماضي منقطع بالكليّة . فأما قوله تعالى :

(١) جاء في الهمع ٢٤٤/١ : « يجوز تعدّد الحال كالخبر والنعته .. هذا هو الأصحّ ومذهب الجمهور ... وزعم جماعة منهم الفارسيّ وابن عصفور أنّ الفعل الواحد لا ينتصب أكثر من حال واحد قياساً على الظرف ، واستثني أفعل التفضيل ، فإنّه يعمل في حالين كما تقدّم ، وخرّجوا المنصوب ثانياً على أنّه صفة للحال ، أو حال من الضمير للسكنّ فيه . ونسب أبو حيّان هذا القول إلى كثير من المحقّقين » .

(٢) في ح : مقدرة ، والكلمة مناسبة .

(٣) على تقدير ( قد ) . والشاهد على ( قد ) الظاهرة في الهمع ٢٤٧/١ قول امرئ القيس .

فجئت وقد نضت لنسوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة التفضّل  
(٤) ماسبق من كلام العكبريّ يعبر عن آراء البصريين . وانظر تفصيل للسألة في التبيين ٢٨٦ - ٢٩٠ . وفي الإنصاف ٢٥٢/١ . وما جاء في الإنصاف ٢٥٤/١ : « إنّها يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه ( الآن ) أو ( الساعة ) ، نحو : مررت بزيد يضرب ، ونظرت إلى عمرو يكتب ، لأنّه يحسن أن يقترب به ( الآن ) أو ( الساعة ) » .

(٥) من حجج الكوفيّين التي ذكرها الإنصاف ٢٥٢/١ - ٢٥٣ النقل والقياس : « أمّا النقل فقد قال الله : ﴿ أو جاؤوكم حصرت صدورهم ﴾ فحصرت فعل ماض ، وهو في موضع الحال ، وتقديره : حصرة صورهم .. وأمّا القياس فلأنّ كلّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة .. نحو مررت برجل قعد و غلام قام ، فينبغي أن يجوز حالاً للمعرفة نحو : مررت بالرجل قعد .. » .

(٦) في م : متقاربان .

﴿ أو جاؤوكم حصرت صدورهم ﴾<sup>(١)</sup> فقيل : التقدير : قوماً حصرت . فالفعل صفة لاحال . وقيل : هو دعاء مستأنف ، وقيل : لفظه ماض / ، والمعنى على المضارعة ، أي : جاؤوكم تحصر صدورهم ، لأنَّ الحصر كان موجوداً وقت مجيئهم ، فحقه أن يعبر عنه بفعل الحال . وقيل : التقدير : قد حصرت<sup>(٢)</sup> .

م ٦١

## فصل

والأحوال أربعة<sup>(٣)</sup> :

منتقلة<sup>(٤)</sup> مقارنة كقولك : جاء زيد راكباً ، لأنَّ الركوب قارن المجيء ، وليس بلازم لمجيئه ، إذ من الجائز أن يجيء ماشياً .

ومقارنة غير منتقلة ، وهي المؤكدة ، كقوله تعالى : ﴿ وهو الحقّ مصدّقاً لما معهم ﴾<sup>(٥)</sup> ، فالتصديق للحقّ مقارنٌ للحقّ ، وغير منتقل عنه ، والعامل في هذه الحال / معنى الجملة ، كأنّه قال : وهو الثابت مصدّقاً .

ح ٤٨

وحال منتقلة غير مقارنة ، بل منتظرة<sup>(٦)</sup> ، كقولك : مررت برجل معه صقر

(١) ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق ، أو جاؤوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم ﴾ [النساء : ٩٠] .

(٢) للردّ على الكوفيّين أوجه أخرى وردت في الإنصاف ٢٥٤/١ - ٢٥٥ منها : « أن تكون ( حصرت صدورهم ) صفة لقوم المجرور في أوّل الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم ﴾ ... وأن يكون خبراً بعد خبر ، كأنّه قال : أو جاؤوكم ، ثمّ أخبر فقال : حصرت صدورهم » .

(٣) لتقسيم الحال أسس مختلفة ، والعكبري يجعل الزمان هنا أساس تقسيه .

(٤) في ح : منقلبة ، وشاهد المنتقلة المقارنة في الهمع ٢٤٥/١ : ﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾ .

(٥) سورة البقرة ٩١ . وردت الآية في الحال المؤكدة . انظر الخصائص ٦٠/٣ ، وشرح الكافية ٢١٥/١ .

(٦) سميت في الهمع ٢٤٥/١ المستقبلة ، وشاهدها : ﴿ ادخلوها خالدين ﴾ .

صائداً به غداً . فالصيد غير مقارن لمرورك ، بل مقدر ، لأنه كان متهيئاً لذلك ، فعبر عن المال بالحال . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾<sup>(١)</sup> .

وحال موطئة للحال الحقيقية ، كقولك : مررت بزيد رجلاً صالحاً ، فـ ( رجلاً ) موطئ للحال . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ ﴾<sup>(٢)</sup> ثم قال : ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(٣)</sup> .

---

(١) في م : ساجدين سجداً . ونص الآية : ﴿ ورفع أبويه على العرش وخروا له سجداً ﴾ [ سورة يوسف : ١٠٠ ] .

(٢) ﴿ ولقد صرّفنا في هذا القرآن ليدكروا ، وما يزيدهم إلا نفوراً ﴾ [ سورة الإسراء : ٤١ ] . والشاهد في الآية التالية .

(٣) ﴿ وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً ، وصرّفنا فيه من الوعيد لعلهم يتقون أو يحدث لهم ذكراً ﴾ [ سورة طه : ١١٢ ] . قال الرضي في شرح الكافية ٢٠٧/١ - ٢٠٨ : « فن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً الحال الموطئة ، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة . فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة ، مجيئه قبلها موصوفاً بها ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ » .

## باب التمييز

وهو تخليص الأجناس بعضها من بعض<sup>(١)</sup> ، ويسمى البيان ، والتبيين والتفسير .  
وللميّز هو الاسم المحصل لهذا المعنى ، وهو على ضربين : جمع ومفرد .

فالجمع ضربان : مجرور ومنصوب :

فالمجرور ما يضاف إليه<sup>(٢)</sup> العدد من ثلاثة إلى العشرة ، ويكون نكرة ومعرفة ،  
نحو : ثلاثة أثواب ، وثلاثة الأثواب ، ونبين علّة كونه جمعاً في باب العدد إن شاء الله  
تعالى .

وأما المنصوب المجموع<sup>(٣)</sup> فالواقع بعد اسم الفاعل المجموع كقوله : ﴿ بالأخسرين  
أعمالاً ﴾<sup>(٤)</sup> .

وأما المفرد فعلى ضربين : أحدهما منصوب ، وهو الواقع بعد ( أَحَدَ عَشْرَ ) إلى  
( تسعة وتسعين ) ، والأصل في ذلك أن يأتي بـ ( مِنْ ) ، والجمع المعرف باللام  
كقولك : عشرون من الدراهم ، فـ ( من ) تجمع هنا التبويض وبيان الجنس ، والألف  
واللام مع الجمع للاستغراق ، وكذلك المعنى ، لأنّ قولك : عندي عشرون ، مبهم<sup>(٥)</sup> في

(١) لم يجد للؤلؤ التمييز حدّاً جامعاً مانعاً ، وما ذكره بالمعنى اللغويّ أشبه . عرفه الزمخشريّ ، فقال : « هو  
رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنصّ على أحد محتملاته » انظر شرح المفصل ٧٠/٢ ، وجاء في شرح الكافية  
٢١٥/١ : « التمييز ما يرفع الإبهام للاستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدّرة » .

(٢) سقطت إليه من ح .

(٣) سقط المجموع من ح .

(٤) ﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً ﴾ [ سورة الكهف : ١٠٢ ] .

(٥) في م : منهم .

كلّ معدود ، وهي بعض ذلك المعدود . فإذا أردت بيان جنسها قلت : ( من الدراهم )  
و ( من الغلمان ) ، إلا أنّهم حذفوا مِنْ والألف واللام ، واقتصروا على واحد منكور<sup>(١)</sup>  
من الجنس لحصول الغرض به مع الاختصار<sup>(٢)</sup> .

## فصل

والعامل في هذا الاسم ( عشرون ) ونحوها<sup>(٣)</sup> ، لأنّه أشبه اسم الفاعل<sup>(٤)</sup> المتعدّي ،  
لأنّه مجموع بالواو والنون . ونونه تسقط في الإضافة . وهو مفقّر إلى الاسم الذي  
بعده ، فصار ( عشرون درهماً ) مثل ( ضاربون رجلاً ) ، فهو مشبه بالمفعول به .

## فصل

وأما ( أحدَ عَشَرَ ) إلى ( تسعةَ عَشَرَ ) فإنّه يشبه ( عشرين ) في أنّه عدد مُبْهُم ،  
وأنّ إضافته ممتنعة ، لأنّ الاسم الثاني صار ك ( النون ) في ( عشرون ) ، إذ<sup>(٥)</sup> كان تماماً  
له ، ولأنّ المركّب أصله التنوين<sup>(٦)</sup> ، كقولك : خمسةٌ وعشرة ، وبعد التركيب لم يبطل

(١) لم يذكر للمؤلف علّة تنكير التمييز ، جاء في شرح المفصل ٧٠/٢ : « وإنما كان نكرة لأنّه واحد في معنى  
الجمع . ألا تراك إذا قلت عندي عشرون درهماً معناها : عشرون من الدراهم ، فقد دخله بهذا المعنى  
الاشتراك فهو نكرة . ووجه ثان أنّ التمييز يشبه الحال ، وذلك أنّ كلّ واحد منها يذكر للبيان ورفع  
الإبهام ... فلمّا استويا في الإيضاح استويا في لفظ التنكير . ووجه ثالث أنّ المراد ما بيّن النوع ، فبيّن  
بالنكرة لأنّها أخفّ الأسماء » ، وانظر أسرار العريّة ١٩٩ .

(٢) في بداية الفقرة قال المؤلف : وأما المفرد فعلى ضربين : وذكر ضرباً واحداً ، وأغفل الثاني ، وهو  
المجرور .

(٣) في م و ح : ونحوها .

(٤) رُدِّباً كان باسم التفضيل أشبه . جاء في الهمع ٢٥٠/١ : « واختلف البصريّون في الذي شَبَّهت به ،  
فقيل : باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها ، وقيل : بأفعل من في طلبها اسماً بعدها على طريق التبيين  
ملتزماً فيه التنكير . قال أبو حيان : وهو أقوى ، لأنّ اسم الفاعل لا يعمل إلاّ معتمداً ، ويعمل في  
النكرة وغيرها » .

(٥) في م : إذا .

(٦) جاء في أسرار العريّة ٢٢٢ : « أصله التنوين ، وإنما حذف للبناء ، وكأنّه موجود في اللفظ » .

معنى التنوين ، ومع وجود التنوين أو النون يلزم نصب المميّز ، فكذلك مع <sup>(١)</sup> ما يقوم مقامه .

### فصل

وكذلك كلّ منون يفتقر إلى مميّز كهولك : ( هذا راقودٌ خلاً <sup>(٢)</sup> ) ، لأنّ التنوين يمنع الإضافة ، فإنّ أضفت فقلت : ( رطل ذهبٍ ) احتمل أن يكون بمعنى ( اللام ) <sup>(٣)</sup> وبمعنى ( من ) ، وإذا نصبت لم تكن إلاّ بمعنى ( من ) ، لأنّها الموضوعة للتبيين . وكذلك <sup>(٤)</sup> النون في ( منوانٍ وقفيزان ) .

### فصل

فأمّا المضاف كهولك : لله درّه <sup>(٥)</sup> شجاعاً ، وعلى التمرة مثلها زبداً <sup>(٦)</sup> ، وما في السماء قدرٌ راحةٍ سحاباً ، فكلّ هذا ينتصب فيه المميّز بما قبله لشبهه بالمنون المبهم ، لأنّ مثل التمرة قد يكون زبداً أو غيره . وللضاف إليه يمنع إضافة مثل إلى الزيد ، وهو مقدار ، كما أنّ ( عشرين ) مقدار . وقيل : التقدير : على التمرة زبداً مثلها ، فلمّا أخرته / انتصب <sup>(٧)</sup> ، لأنّك جعلته فضلة ، كما في قولك : طببت به نفساً .

٦٢ م

(١) سقطت مع من م . ولعلّ المقصود بـ ( ما يقوم مقامه ) ( عشر ) من أحد عشر .

(٢) سقطت ( خلاً ) من ح . والراقود : الدنّ الكبير .

(٣) جاء في الهمع ٢٥٠/١ : « والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلاّ إضافتها ، نحو :

عندي منوا سمن ، وقفيز برّ ، وذراع ثوب . يريد الرطلين اللذين يوزن بها السمن ، والمكيال الذي

يكال به البرّ ، والآلة التي يذرع بها الثوب . وإضافة هذا النوع على معنى اللام لاعلى معنى ( من ) .

(٤) في ح : ولذلك .

(٥) في ح : درّك .

(٦) في ح : ضبطت الزاي من ( زبدا ) بالفتح .

(٧) في ح : فلمّا أخرته جعلته فضلة فنصبته .

## فصل

ومن ذلك : هو أحسنُ الناس وجهاً . فأماً : هو أحسن منك وجهاً ف ( منك )  
جرى مجرى المضاف إليه ، لأنه منّ له ، وتّمّة ، ومعمول له .

## فصل

وإذا قلت : زيدٌ أفره<sup>(١)</sup> عبدي ، فجررت ، كان ( زيد )<sup>(٢)</sup> عبداً ، لأنّ أفعل  
لا تضاف إلا إلى ماهي بعضه<sup>(٣)</sup> ، والأصل : زيدٌ أفره العبيد ، فاختصر . وإنّ نصبت  
فقلت : أفره عبداً ، لم يكن زيدٌ عبداً ، بل كان العبيد له ، والوصف في المعنى لعبيده ،  
أي : عبيده أفره العبيد ، كما تقول : هو أكثر مالاً ، وأقلُّ شراً .

## فصل

ومن التمييز : طببت به نفساً ، ف ( نفساً ) منصوب بالفعل ، وأصله : طبابت نفسي  
به ، ثمّ أردت للمبالغة ، فنسبت الطيب إليك ، فجعلت ما كان مضافاً إليه فاعلاً .

فحدث من أجل ذلك إبهام ، فأمكن أن يكون : طببت به نسباً ، وعرضاً ،  
وثوباً<sup>(٤)</sup> ، وذكراً ، فإذا قلت ( نفساً ) بينت الطيب إلى أيّ شيء هو منسوب في  
الحقيقة . وانتصاب ( نفس ) على تشبيهه اللازم<sup>(٥)</sup> بالمتعدي ، لأنّ ( طببت )  
لا تتعدى<sup>(٦)</sup> .

ح ٤٩

(١) الفراهة : الحذق والملاحة والحسن .

(٢) في م : زيداً .

(٣) في م : بعض له .

(٤) في م : ونوماً .

(٥) في م : التشبيه اللازم بالمتعدي .

(٦) قول ابن يعيش في هذه المسألة أوضح ، قال في شرح المفصل ٧١/١ : « وأما ما كان من نحو : طباب زيد  
نفساً ، وتصبب عرقاً ، وتفققاً شحماً ، فإنه ، وإن كان العامل فيه فعلاً ، فإنّ الفعل فيه غير متعدّ ، =

## فصل

ولا يجوز تقديم المنصوب هنا على الفعل . وقال المازني والمبرد والكوفيون : هو<sup>(١)</sup> جائز ، كقولك : نفساً طبت به .

وحجة الأولين أنّ المنصوب هنا فاعل في المعنى ، وإنّا حوّل عن ذلك ، ونسب الفعل إلى<sup>(٢)</sup> للمضاف إليه مبالغة ، ثمّ ميّز بذكر ما هو فاعل في الأصل . فلو قدم لصار كتقديم الفاعل على الفعل ، وذلك باطل ، كذلك ههنا<sup>(٣)</sup> . ويدلّ عليه أنّه ميّز ، فلم يتقدّم على العامل فيه كالمميّز في ( نِعمَ ) وفي ( الأعداد ) .  
واحتجّ الآخرون بقول الشاعر<sup>(٤)</sup> : [ من الطويل ]

٥٦- أتَهَجَّرُ ليلي للفراقِ حبيبه\_\_\_\_\_ وما كان نفساً بالفراقِ يطيبُ<sup>(٥)</sup>  
وقالوا : لأنّ العامل في هذا المنصوب فعل متصرّف ، فجاز تقديمه عليه ، كالحال .

= ف ( طاب ) فعل غير متعدّ ، لأنّه إذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئاً .. فقولك : طاب زيد نفساً ، بمنزلة ضرب زيد عمراً في وقوعه طرفاً بعد التام كوقوع المفعول .

(١) في ح : وهو .

(٢) في م : ونسب إلى الفعل .

(٣) العكبري ناقش المسألة على نحو مفصّل في التبيين ٣٩٤ - ٣٩٩ ، وانظر أسرار العريّة ١٩٦ ، والإنصاف ٨٢٨/٢ - ٨٣٢ .

(٤) هو المخبل السعدي واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك ، أو أعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبد الله ، أو قيس المعروف بمجنون ليلي .

(٥) رواية البيت في ح مضطربة كثيرة التصحيف ، فقد ضبط ( حبيها ) بالرفع ، وروي ( بالفراق ) بقافين ، و ( يطيب ) بالثناء . وورد البيت في الإنصاف ٨٢٨/٢ ، وروايته « أتَهَجَّرُ سلمى » ورواه ابن جني في الخصائص ٣٨٤/٢ على النحو الذي أثبتناه ، ثم ذكر أنّ له رواية أخرى هي : وما كان نفسي بالفراقِ تطيب . ونسب هذه الرواية إلى الزجاجي وغيره . وهذه الرواية تسقط احتجاج الكوفيّين والمبرد والمازني بالبيت وادعاءهم جواز تقديم التمييز . قال ابن جني بعد أن ذكر رواية =



والجواب عن البيت من ثلاثة أوجه :

أحدها أنَّ الرواية : ( وما كان نفسي ) فهو اسم كان .

والثاني أنَّ نَصْبَهُ<sup>(١)</sup> على أنَّه خبر كان ، أي : ما كان حبيبها نفساً ، أي : إنساناً يطيب بالفراق .

والثالث أنَّه من ضرورة الشعر ، فلا يحتجُّ به على الإعراب في الاختيار .

وأما القياس على الحال ففساد ، لأنَّ الحال فضلة محضة ، والمميِّز هنا في حكم اللازم ، وهو الفاعل ، فافترقا . فأما تقديم المميِّز على الفاعل نحو : ما طاب نفساً زيداً ، فجائز لتقدُّم الفعل عليه<sup>(٢)</sup> .

---

الزجاجي : « رواية برواية ، والقياسُ بعدَ حاكم ... فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم المميِّز ، إذ كان هو الفاعل في المعنى ، على الفعل » .  
وانظر المقتضب ٣/٣٦ - ٣٧ ، وأسرار العريية ١٩٧ ، وشرح المفصل ٢/٧٤ ، وجمع الهوامع ١/٢٥٢ ، والدرر اللوامع ٢٠٨/١ .

(١) في م : إنَّ نصبته .

(٢) سقطت عليه من ح .

## باب الاستثناء

وهو استفعال من ( ثنيت عليه ) أي : عطفت والتفت ، لأنَّ المُخْرَجَ لبعض الجملة منها عاطف عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور .  
وحده أنه إخراج بعض<sup>(١)</sup> من كلِّ ب ( إلّا ) ، أو ما قام مقامها ، وقيل : هو إخراج ما لولا إخراجُه لتناوله الحكم المذكور .

### فصل

وأصلُّ أدوات الاستثناء ( إلّا ) لوجهين :

أحدهما أنها حرف ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف<sup>(٢)</sup> ، كالنفي والاستفهام والنداء .

والثاني أنها تقع في جميع أبواب الاستثناء للاستثناء<sup>(٣)</sup> فقط ، وغيرها يقع في أمكنة مخصوصة منها ، ويستعمل في أبواب أخر .

---

(١) سقط السطر التالي من م .

(٢) في م : الحرف .

(٣) سقط من م : للاستثناء .

## فصل

والمستثنى من موجب بـ (إلاً) منصوبٌ بالفعل للمقدّم ، وما في معناه بواسطة (إلاً) <sup>(١)</sup> . وروي عن الزجاج <sup>(٢)</sup> أنّ نصبه بـ (إلاً) ، لأنّها في معنى أستثنى .

وقال الكوفيون (إلاً) مركّبة من (إنّ) و (لا) فإذا نصبتُ كان بـ (إنّ) وإذا رفعت كان بـ (لا) <sup>(٣)</sup> .

وحجّة الأوّلين أنّ الفعل هو الأصل في العمل إلاّ أنّ الفعل هنا لا يصل إلى المستثنى بنفسه . وبـ (إلاً) وصل <sup>(٤)</sup> إليه ، فصار كواو (مع) ، وكحروف الجرّ ، ويدلُّ عليه أنّ (غيراً) في الاستثناء منصوبة بالفعل من غير واسطة لمّا كانت مبهمّة كالظرف ، وتّصل الفعل بها بنفسه ، وليس ثمّ ما يصحُّ عمله فيها إلاّ الفعل .

وأما الزجاج فيبطل مذهبه من أوجه :

أحدها ما ذكرناه من (غير) ولا يصحّ معها تقدير (أستثنى) لأنّه يصير (زيد) داخلاً في حكم الأوّل ، وغيره مُخرَجاً منه . وهذا معنى فاسد .

(١) فصل العكبريّ القول في هذه المسألة في كتابه التبيين ٣٩٩ - ٤٠٢ ، وناقشها ابن الأنباري في الإنصاف ٢٦٠/١ وعرضها للبرّد في المقتضب ٣٩٠/٤ .

(٢) نسب العكبريّ في التبيين ٣٩٩ هذا الرأي إلى الزجاج والمبرّد . وجاء في الإنصاف ٢٦١/١ : « فذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه (إلاً) ، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد للبرّد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين » . وجاء في المقتضب ٣٩٠/٤ : « ما جاء في أحد إلا زيدا ... فلمّا قلت : (إلاً زيدا) كانت (إلاً) بدلاً من قولك : أعني زيدا ، وأستثنى جاءني زيدا ، فكانت بدلاً من الفعل » . ويفهم من هذا القول أن (إلاً) لم تنصب المستثنى بنفسها ، وإنّا دلّنا على الفعل ، أو حلّت محلّ الفعل الذي نصبه » .

(٣) صاحب الإنصاف نسب هذا القول إلى الفرّاء ، ثم قال ٢٦١/١ : « وحكي عن الكسائي أنّه قال : إنّما نصبوا المستثنى ، لأنّ تأويله : قام القوم إلاّ أنّ زيدا لم يبق ، وحكي عنه أيضاً أنّه قال : ينتصب المستثنى ، لأنّه مشبه بالمفعول » .

(٤) في ح : وبالأصل إليه .

والثاني أنّ إعمال الحروف بمعانيها غير مطّرد / ألا ترى أنّ ( ما ) النافية وهزة الاستفهام وغيرها لا تعمل بمعانيها ، كذلك إلّا .

والثالث أنّه ليس تقدير ( إلّا ) بـ ( أستثني ) أولى من تقديرها بـ ( تخلف ) أو ( امتنع )<sup>(١)</sup> ونحوهما ممّا يرفع .

والرابع أنّ المستثنى يرفع في مواضع مع وجود ( إلّا ) في الجميع ، فلو قدّرت بـ ( أستثني ) لما جاز إلّا النصب .

والخامس أنّا إذا قدّرنا ( أستثني ) صار الكلام جملتين ، وتقديره بالجملة الواحدة أولى .

وأما مذهب الفراء فيبطل من ثلاثة أوجه :

أحدها أنّ دعوى التركيب فيها خلاف الأصل ، فلا يُصار إليه إلّا بدليل ظاهر ، ولا دليل بحال .

والثاني أنّه لو سلّم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين كما في ( لولا ) و ( كأنّ ) إلّا بدليل ظاهر ، ولا دليل بحال .

والثاني أنّه لو سلّم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين كما في ( لولا ) و ( كأنّ ) ، وغيرها ، لأنّ التركيب يُحدث معنى لم يكن ، ومحدوثة يبطل العمل .

(١) جاء في الإنصاف ٢٦٣/١ : « روي عن أبي عليّ الفارسيّ أنّه كان مع عضد الدولة في الميدان ، فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا انتصب ؟ فقال له أبو عليّ : انتصب لأنّ التقدير : أستثني زيدا . فقال له عضد الدولة : وهلاً قدّرت ( امتنع ) فرفعت ( زيدا ) ، فقال له أبو عليّ : هذا الجواب الذي ذكرت لك ميدانيّ ، وإذا رجعنا ذكرت الجواب الصحيح إن شاء الله » .

والثالث أنّ النصب بـ ( إنَّ )<sup>(١)</sup> فاسد ، لأنّها إذا نصبت افتقرت إلى خبر ، ولا<sup>(٢)</sup> خبر . و ( لا ) لا تعمل الرفع ، ولو عملت لافتقرت إلى خبر أيضاً .

### فصل

والبديل في النفي بعد تمام الكلام أولى<sup>(٣)</sup> لأمرين :

أحدهما أنّ العمل فيها واحد ، وهو أولى من اختلاف العمل . /

ح ٥٠

والثاني أنّك إذا جعلته بدلاً كان لازماً في الجملة ، كما أنّ المستثنى منه كذلك ، وهو أولى من جعله فضلة إذ كان الاستثناء لازماً في المعنى المطلوب ، فيكون اللفظ<sup>(٤)</sup> كذلك .

### فصل

وإنّما لم يجز البديل في الموجب لفساد معناه ، وذلك<sup>(٥)</sup> أنّ ( إلّا ) يخالف ما بعدها ما قبلها . وإذا قلت : قام القوم إلّا زيد كان كقولك : قام إلّا زيد ، ف ( زيد ) إنّ جعلته في المعنى قائماً لم يكن لـ ( إلّا ) معنى ، وإنّ نفيت عنه القيام احتجت إلى تقدير فاعل ، ولا يصحّ ، لأنّه يصير : قام كلُّ واحد . وهذا محال .

(١) في الأصل : ( أنّ ) المفتوحة الهمزة .

(٢) سقطت بقية الفصل من م .

(٣) مثاله الذي ذكره ابن يعيش ٨٢/٣ : « ما جاءني من أحد إلّا زيداً ، ولا يقيم أحد إلّا زيد » . قال ابن يعيش : « وأمّا الوجه فعلى أن تجعل زيداً بدلاً من أحد ، فيصير التقدير : ما جاءني إلّا زيداً ، لأنّ البديل محلُّ محلِّ المُبدل منه » .

(٤) سقط اللفظ من ح .

(٥) في م : وذلك .

## فصل

ولا يجوز عند جمهور النحويين أن يكون المستثنى أكثر الجملة مثل : له عليّ عشرة  
إلاّ ستة ، لأوجه :

أحدها أنّ الاستثناء في الأصل دخل الكلام للاختصار أو للجهل بالعدد كقولك :  
قام القوم إلاّ زيداً ، فاستثناء ( زيد ) كان للجهل بعدد من قام منهم ، أو للإطالة  
بتعديدهم ، ولا شبهة أنّ قوله : له عليّ أربعة ، أخصر من قوله : عشرة إلاّ ستّة . فإن  
قلت : فعشرة إلاّ أربعة ، جائز معنى<sup>(١)</sup> ، مع أنّ ( ستّة ) أخصر ، قيل : جاز للمعنى  
الآخر ، وهو الجهل ، فإنّه قد يعرف العدد القليل ولا يعرف الكثير ، وإذا عرف الكثير  
عرف القليل . هذا هو الأصل<sup>(٢)</sup> .

والوجه الثاني أنّ التعبير بالكلّ عن الأكثر جائز ، فدخل الاستثناء ليرفع<sup>(٣)</sup>  
الاحتمال ، وتعيينه للأكثر ، وهو عكس التوكيد ، لأنّه يعيّنه للكلّ ، ويمنع من حمله  
على الأكثر ، كقولهم : قام القوم كلّهم<sup>(٤)</sup> .

(١) سقط معنى من ح .

(٢) جاء في الهمع ٢٢٨/١ : « واختلف النحويون في الاستثناء من العدد على مذاهب : أحدها الجواز مطلقاً  
واختاره ابن الصائغ ، والثاني المنع مطلقاً واختاره ابن عصفور ... والثالث المنع إن كان عقداً ، نحو :  
عندي عشرون إلاّ عشرة ، والجواز إن كان غير عقد ، نحو : له عشرة إلاّ اثنتين . وردّ هذا وما قبله  
بقوله تعالى : ﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلاّ خمسين عاماً ﴾ . »

(٣) يُخَيَّلُ إلينا أن أصل اللفظة ( لرفع ) وذلك ليحسن عطف تعيينه على مصدر صريح مثله .

(٤) ذكر المؤلف في بداية الفصل أنّ الاستثناء لا يجوز لأوجه ، ثم ذكر وجهين ، فإمّا أن يكون الأصل  
لوجهين ، وإمّا أن يكون النسخ قد أغفلوا وجهاً أو أكثر .

## فصل

وإنما يختار النصب دون البدل في غير الجنس<sup>(١)</sup> ، لأنَّ البدل في حكم<sup>(٢)</sup> البدل منه فيما ينسب إليه ، وفي أنه يسقط الأوَّل ، ويقوم الثاني مقامه ، فعند ذلك يصير أصلاً في الجملة<sup>(٣)</sup> . وكونه من غير الجنس لا يلزم ذكره ، لأنَّ اللفظ الأوَّل لا يشتمل عليه حتَّى يخرج بالاستثناء فيتمخَّص فضلة في المعنى ، فيجعل صفة في اللفظ ، وهو كقولك : ما بالدار أحدٌ إلاَّ وتداً . ومن اختار البدل راعى اللفظ .

وفائدة استثناء غير الجنس ثلاثة أشياء : الإعلام بعموم<sup>(٤)</sup> الأوَّل ، وأنَّ الثاني من آثار الأوَّل ، وإثبات ما كان يحتمل نفيه .

## فصل

ومَّا قام مقام إلاَّ من الأفعال ( ليس ) و ( لا يكون ) و ( عدا ) وما بعدهنَّ منصوب . وإنما دخلت هذه الأفعال في<sup>(٥)</sup> الاستثناء لما فيها من معنى النفي ، وما بعد ( ليس ) و ( لا يكون ) خبرٌ لها ، كقولك : قام القوم ليس زيداً ، أي : ليس بعضهم زيداً . والضمير ههنا يوحد على كلِّ حال ، لأنَّه ضمير ( بعض ) و ( لا يكون ) اسمها مظهراً هنا للاختصار . و ( لا يكون ) ك ( إلاَّ ) في أنه ليس بعدها سوى المنصوب . ولذلك لا يجوز العطف على المنصوب بها ، فلا تقول : جاء القوم ليس زيداً ولا عمراً .

(١) سقط من م : في غير الجنس .

(٢) في م : يتحكَّم .

(٣) يتحدث المؤلف عن المستثنى المنقطع الذي لا يكون المستثنى فيه إلا منصوباً لمخالفته المستثنى منه في النوع . جاء في شرح المفصل ٨٠/٢ : « وما بالدار أحدٌ إلاَّ دابة ، فهذا وشبهه فيه مذهبان : مذهب أهل الحجاز - وهي اللغة الفصحى - وذلك نصب المستثنى ، ومذهب بني تميم ، وهو أن يجيزوا فيه البدل والنصب » .

(٤) في ح : لعموم .

(٥) سقط من م : الأفعال في .

## فصل

وأما ( ماعدا )<sup>(١)</sup> و ( ما خلا ) فأفعال كلّها ، لأنّها صلّات ل ( ما ) ، ولا تكون الحروف صلة ، والفاعل فيها مضر ، وموضع ما وصلتها حال ، كقولك : قام القوم ماعدا زيدا ، أي : عدوّ زيد ، والمصدر هنا حال أي : متجاوزين زيدا .

## فصل /

وإنّما تعيّن النصب في المستثنى إذا تقدّم<sup>(٢)</sup> ، ولم يجز البدل ، لأنّ البدل تابع للمبدل منه كالصفة والتوكيد . وكما لا يجوز تقديمها لئلاّ يصيرا في موضع المتبوع كذلك هنا ، فيجب أن يخرج مخرج الفضلات ليكون في لفظه دلالة على أنّه ليس بأصل .

## فصل

وإنّما أُعربت ( غير )<sup>(٣)</sup> إعراب الاسم الواقع بعد ( إلّا ) ، لأنّها اسم تلزمه الإضافة . فمن حيث كانت اسماً يجب أن تُعرب ، ومن حيث أُضيفت يجب<sup>(٤)</sup> أن يكون [ مابعدّها مجروراً ، ويجب أن يكون ]<sup>(٥)</sup> إعرابها إعراب الاسم المستثنى ، لأنّها اسم في حيّز المستثنى ، ولم يُحتج إلى حرف مقوّل لإهامها وشبهها بالظرف ، فيصل الفعل إليها بنفسه .

(١) في ح : وأما عدا وما عدا .

(٢) والشاهد عليه قول الكيّت :

ومالي إلّا آل أحمد شيعةً ومالي إلّا مذهب الحقّ مذهب

(٣) في نحو : قام القوم غير زيد .

(٤) في ح : وجب .

(٥) مابين معقوفتين ساقط من م .



## فصل

وأما ( سوى ) فهي ظرف في الأصل<sup>(١)</sup> ، ولا تستعمل في الاستثناء إلا منصوبة<sup>(٢)</sup> إذا وقعت بعد تمام الكلام ، ليتوفّر عليها حكم الظروف . وقد جاءت غير ظرف قليلاً .

## فصل

وأما ( حاشا ) فذهب أكثر البصريين أنها حرف جرّ<sup>(٣)</sup> ، وقد جاء ذلك في الشعر .

وقال المبرّد<sup>(٤)</sup> والكوفيون : هي فعل لأشياء :

أحدها تصرّفها نحو : ( أحاشي ومحاشي ) وأصلها من حاشية الشيء أي : طرّفه . فقولك : قام القوم حاشا زيداً ، أي صار في حاشية وناحية عنهم . والحروف لا تتصرّف .

والثاني أن الحذف يدخلها ، قالوا : حاش لله ، وحشّ الله<sup>(٥)</sup> .

(١) جاء في للسألة التاسعة والثلاثين من مسائل الإنصاف ٢٩٤/١ : « ذهب الكوفيون إلى أن ( سوى ) تكون اسماً ، وتكون ظرفاً ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً » .

(٢) في نحو : جاء القوم سوى زيد .

(٣) جاء في مغني اللبيب ١٣٠ : « فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة ( إلا ) ، لكنّها تجرّ المستثنى . وذهب الجرمي والمازني والمبرّد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفرّاء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جازراً ، وقليلاً فعلاً متعدّياً جامداً لتضمّنه معنى ( إلا ) » .

(٤) المبرّد لا ينكر حرفيّة حاشا ، ويروى أنها تأتي حرفاً مرة وفعلاً أخرى . جاء في المقتضب ٣٩١/٤ : « وما كان حرفاً سوى ( إلا ) ف ( حاشا ) و ( خلا ) . وما كان فعلاً ف ( حاشا وخلا ) - وإن وافقا

لفظ الحروف - و ( عدا ولا يكون ) » . وانظر الإنصاف ٢٧٨/١ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ - ٨٥ .

(٥) سقط من ح : وحشّ الله .

والثالث<sup>(١)</sup> أن حرف الجرّ يتعلّق بها كقولك ( حاشا لله ) وذلك من خصائص الأفعال .

والجواب : أمّا التصرّف فليس على ما ذكر . فأما ( حاشا ) فاشتق من لفظ الحرف / كما قالوا : سألته حاجة فلولا<sup>(٢)</sup> ، أي : قال : لولا كذا لفعلتُ كذا . وقالوا : هلّل ، أي : قال : لا إله إلاّ الله ، وبسمل ، أي قال : بسم الله ، وهو كثير .

فأمّا الحذف فقد دخل الحروف ، قالوا في رَبٍّ : ( رَبٍّ )<sup>(٣)</sup> ، وفي سوف ( سَوْ )<sup>(٤)</sup> ، وفي لعلّ ( لعلّ )<sup>(٥)</sup> في أحد المذهبيين<sup>(٦)</sup> . وأمّا اللام في ( لله ) فزائدة ، ولا تعلّق بشيء ، ويدلّك عليه قولك : جاء القوم حاشا زيد بغير لام ، ولم يُقلّ : إن اللام محذوفة .

## فصل

وأما ( خلا ) فقد جرّبها قوم<sup>(٧)</sup> ، ونصب بها آخرون<sup>(٨)</sup> ، وجعلوها فعلاً من ( خلا

(١) سقط الوجه الثالث كلّه من ح .

(٢) جاء في لسان العرب [ إمّا لا ] : « وروى ثعلب عن الفراء قال : لاويّت ، أي : قلت لولا . وابن الأعرابي قال : لوليت . قال أبو منصور : وهو أقيس ... وسألتك حاجة فلوليت لي ، أي : قلت : لولا كذا ، كأنّه أراد : لولوت ، فقلب الواو الأخيرة ياء للمجاورة ... واشتقوا أيضاً من الحرف مصدراً كما اشتقوا منه فعلاً ، فقالوا : اللولة » .

(٣) قال ابن يعيش ٣١٨ : « لمّا استقلوا التضعيف حذفوا الحرف الساكن لضعفه بالسكون ، وقد قالوا ( ربّ ) بالتخفيف وسكون الباء على القياس ، حذفوا المتحرّك ، لأنّه أبلغ في التخفيف » .

(٤) جاء في المغني ١٤٨ : « ويقال فيها ( سَفّ ) بحذف الوسط ، و ( سَوْ ) بحذف الأخير ، و ( سي ) بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف » .

(٥) جاء في الإنصاف ٢٢٤/١ : « تلعبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : ( لعلّ ، ولعلنّ ، ولعننّ ... ولغننّ ورغننّ ، وعننّ ، وغلنّ ، وغلنّ ) . فلمّا كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام » .

(٦) يعني بأحد المذهبيين مذهب البصريين القائلين : إن لام ( لعلّ ) الأولى زائدة . انظر الإنصاف ٢١٨/١ .

(٧) ومنهم سيبويه وأكثر البصريين . انظر كتاب سيبويه ٣٤٩/٢ ، والمقتضب ٤٢٦/٤ .

(٨) ومنهم الفراء . انظر الهمع ٢٣٣/١ .

يخلو) . وأمّا ( عدا ) فمثلُ خلا ، وأمّا ( ما خلا ) و ( ما عدا ) ففعلان لما تقدّم في موضعه . وأجاز أبو عليّ في كتاب الشعر أن تكون ( ما )<sup>(١)</sup> في ( ما عدا ) زائدة ، فتجرّ ما بعدها . وتابعه الربيعي على ذلك .

## فصل

ولا يجوز تقديم المستثنى على جميع الجملة<sup>(٢)</sup> كقولك : إلاّ زيداً ضرب القوم ، لأنّ إلاّ بمنزلة ( واو مع ) لما ذكرناه هناك . وهي تشبه ( لا ) العاطفة ، كقولك : قام القوم لازيداً ، وهذان لا يتقدّمان على العامل ، فكذا قولك ( إلاّ ) . فإنّ وقعت بين أجزاء الجملة جاز كقولك :

٥٧- ألاّ كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطل<sup>(٣)</sup> .....

وكقولك : أين إلاّ زيداً قومك . وعلى هذا تقول : ما ضرب إلاّ زيداً قومك . قال أصحابنا : إن استثنيت من ( قومك ) جاز ، ومن أصحابنا من لم يجزه . والفرق أنّ الفاعل أصل في الجملة .

## فصل

ولا يعمل ما بعد ( إلاّ ) فيما قبلها ، كقولك : قومك زيداً إلاّ ضاربون ، لأنّ تقديم الاسم الواقع بعد ( إلاّ ) عليها غير جائز ، وكذلك معموله ، لما تقرّر أنّ المعمول

(١) أضفنا ( ما ) إلى متن الكتاب لإقامة الجملة .  
(٢) هذا رأي البصريين . والكوفيون يجيزون التقديم ويشفعون رأيهم بشواهد منها :  
وبلدة ليس هـ طُوريّ ولا خلا الجن هـ إنسي  
انظر للسألة السادسة والثلاثين من مسائل الخلاف في الإنصاف ٢٧٢/١ .

(٣) هذا الشاهد صدر بيت من شعر لبيد بن ربيعة العامريّ الصحابيّ . وعجزه : ( وكلّ نعم لا محالة زائل ) . ذكره ابن يعيش ٧٨/٢ وقال : « الشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بقوله ( ما خلا ) » وذكره السيوطي في الهمع ٢٢٦/١ ، وقال : « الاستثناء من ضمير ( باطل ) ، و ( باطل ) عامل في ذلك الضمير » وانظر الدرر ١٩٢/١ .

لا يقع إلا حيث يقع العامل إذ كان تابعاً له ، و فرعاً عليه . فإن جاء في الشعر أُضِر له فعل من جنس المذكور .

### فصل

ويجوز أن تقع ( إلا ) صفةً بمعنى ( غير )<sup>(١)</sup> فيجري ما بعدها على ما قبلها ، كقولك : له<sup>(٢)</sup> عندي مائة إلا درهم ، فترفع كما ترفع ( غيراً ) هنا إذا جعلتها وصفاً ، فيلزمك<sup>(٣)</sup> المائة بكاملها . وإن نصبت ( درهماً ) لزمك<sup>(٤)</sup> تسعة وتسعون على أصل الباب . وكذا إذا قلت : غير درهم ، فنصبت ( غيراً ) .

### فصل

إذا وقع استثناء بعد استثناء كان الأخير مستثنى من الذي قبله ، فما يبقى منه هو المستثنى من الذي قبل قبله . فعلى هذا إذا قال : له عليّ عشرة إلا تسعة / ، ثمّ على ذلك نقص واحداً واحداً إلى أن قال ( إلا واحداً ) لزمه خمسة دراهم<sup>(٥)</sup> . ولك في تحقيق ذلك طريقان :

٦٥ م

- 
- (١) قيّد ابن يعيش جواز وقوع ( إلا ) وما بعدها صفةً بمعنى ( غير ) فقال ٩٠٢ : « واعلم أنّه لا يجوز أن تكون ( إلا ) صفةً إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء ، وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معنى الجمع ، إمّا نكرة منفيّة ، وإمّا فيه الألف واللام لتعريف الجنس .. لو قلت : مررت برجل إلا زيد ، على معنى غير زيد ، لم يجوز ، لأن ( إلا ) موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها ، وليس ( زيد ) بعضاً لرجل ، فامتنع ذلك » .
  - (٢) ( له ) زيادة اضطررنا إلى زيادتها ليتسّق أوّل الجملة وأخرها .
  - (٣) في الأصل ( فيلزمه ) ، وضمير الغيبة لا يوافق ضمير الخطاب في ( كقولك ) .
  - (٤) في الأصل : لزمه .
  - (٥) لعل المسألة التي يريدتها المؤلّف هي : له عليّ عشرة إلا تسعة ، ثمانية إلا سبعة ، ستّة إلا خمسة ، أربعة إلا ثلاثة ، اثنان إلا واحداً .

أحدهما أن تأتي إلى آخر العدد ، فتسقطه من الذي قبله على ما بيّنا ، فيسقط ههنا من اثنين ، فيبقى واحد ، فتسقطه من ثلاثة ، فيبقى اثنان ، فتسقطها من الأربعة ، فيبقى اثنان ، فتسقطها من الخمسة فيبقى .. ثم على ذلك إلى العشرة ، فيبقى خمسة<sup>(١)</sup> .

والطريق الثاني أن تجمع العشرة والثانية والستة والأربعة والاثنين ، وتسقط ما بين كل استثنائين ، ثم تجمع ذلك ، فيكون ثلاثين ، وتجمع ما أسقطت فيكون خمسة وعشرين ، فتسقطها من الثلاثين ، فيبقى خمسة<sup>(٢)</sup> . وهذا يخرج على قول من أجاز استثناء الأكثر . ومن لم يجزه ففيه وجهان :

أحدهما أن جمع الاستثناء باطل ، لأنّ الأوّل باطل ، لأنّه أكثر ، فيبطل ما يتفرّع عليه .

والثاني أنه يبطل الأكثر إلى أن يصل إلى النصف فيصحّ ، ثم ينظر في الباقي على هذا السياق .

(١) يُخَيَّلُ إلينا أنّ المؤلّف يريد أن يسقط الواحد من الاثنين ، والثلاثة من الأربعة ، والخمسة من الستة ، والسبعة من الثانية ، والتسعة من العشرة ، فيحصل له في كلّ مرّة واحد ويكون المجموع خمسة .

(٢) في الطريقة الثانية تُجمَعُ المستثنيات ، وهي :

$$٢٥ = ١ + ٣ + ٥ + ٧ + ٩$$

ثمّ تُسَقَطُ من المستثنى منهن ، وهذا المجموع هو :

$$٣٠ = ٢ + ٤ + ٦ + ٨ + ١٠$$

$$٥ = ٢٥ - ٣٠$$

## باب

### كم

وهي اسم لوجود حدّ الاسم وعلاماته فيها . وإنا بنيت في الاستفهام لتضمّنها معنى همزة الاستفهام<sup>(١)</sup> ، وبنيت في الخبر لمشابهتها ( ربّ ) من أوجه :

أحدها أنّها تختصّ بالنكرة ، كما تختصّ ( ربّ ) بها .

والثاني أنّها لغاية التكرير ، كما أن ( ربّ ) لغاية التقليل ، والجامع بينهما الغاية في طرفي العدد .

والثالث أنّ ( كم ) لها صدر الكلام كما أنّ ( ربّ )<sup>(٢)</sup> كذلك ، والمراد بذلك أنّه لا يعمل فيها ما قبلها . فإن قلت : قد يدخل على ما هذا سبيله حرف الجرّ ، فيعمل فيه ، قيل : حرف الجرّ الداخل عليها ممّا يتعلّق بما بعدها ، كهولك : بكم رجل مررت ، فيؤخّر العامل الأصليّ . وإنا قدّمت الباء ، لأنّها وصلة بين العامل والمعمول ، فلو أخّرتها جميعاً لم تتحقّق الوصلة .

ومعظم النحويّين يقول : حمّلت على تقيضتها ، وهي ( ربّ ) والحقّ ما خبرتك / به ، وهو معنى كلامهم ، لأنّهم لا يعنون أنّ حكم الشئيين واحد لعلّة تضادّهما ، بل بين الضدّين معنى يشتركان فيه .

ح ٥٢

(١) وردت علّة بنائها مفضّلة في أسرار العربيّة ٢١٤ ، وشرح المفصل ١٢٥/٤ - ١٢٦ .

(٢) يصدق هذا الوجه على الخبريّة ، أمّا الاستفهاميّة فلها الصدارة شأنها في ذلك شأن أسماء الاستفهام الأخرى جاء في أسرار العربيّة ٢١٤ : « إن كانت استفهاميّة فالاستفهام له صدر الكلام » .

## فصل

وَبُنِيَتْ عَلَى السَّكُونِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَلَمْ يَوْجَدْ مَانِعٌ مِنْ خُرُوجِهِ عَلَى ذَلِكَ .

## فصل

وَأَنَا افْتَقَرْتُ ( كَمْ ) إِلَى ( مَبِينٍ ) ، لِأَنَّهَا اسْمٌ لِعَدَدٍ مَبْهَمٍ ، فَيَذَكُرُ بَعْدَهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ الْمُرَادِ بِهَا .

## فصل

وَأَنَا مَيَّزْتُ الاسْتِفْهَامِيَّةَ بِالْمَنْصُوبِ ، لِأَنَّهَا جَعَلَتْ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ مُتَوَسِّطٍ ، وَهُوَ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ ، لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ جَاهِلٌ بِالْمَقْدَارِ ، فَجَعَلَتْ لِلْوَسْطِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ <sup>(٢)</sup> .

## فصل

وَالْحِكْمَةُ فِي وَضْعِهَا الْاِخْتِصَارِ <sup>(٣)</sup> وَالْعُمُومِ الَّذِي لَا يَسْتَفَادُ بِصَرِيحِ الْعَدَدِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَحْسَرُونَ رَجُلًا جَاءَكَ ، لَمْ يَلْزِمِهِ أَنْ يُجِيبَكَ بِكَيْفَةٍ بَلْ يَقُولُ : ( لَا ) أَوْ ( نَعَمْ ) . وَإِذَا قَالَ ( لَا ) لَمْ يَحْصُلْ لَكَ مِنْهُ غَرَضُ السُّؤَالِ مَعَ الْإِطَالَةِ . وَإِذَا قُلْتَ : كَمْ رَجُلًا جَاءَكَ ؟ اسْتَعْنَيْتَ عَنْ لَفْظِ الْهَمْزَةِ وَالْعَدَدِ ، وَأَلْزَمْتَ الْجَوَابَ بِالْكَمِّيَّةِ . فَيَأْنُ

(١) فِي ح : لِقَرَبِ الْوَسْطِ مِنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ .

(٢) فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ٢١٦ تَعْلِيلٌ آخَرَ ، هُوَ قَوْلُ أَبِي الْبَرَكَاتِ : « إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً حَمَلَتْ عَلَى عَدَدٍ يَنْصَبُ مَا بَعْدَهُ ، وَذَلِكَ لَا يَبِينُ إِلَّا بِالْمَفْرَدِ النَّكْرَةِ ، نَحْوُ : أَحَدٌ عَشَرَ رَجُلًا ، وَتِسْعٌ وَتِسْعُونَ جَارِيَةً ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَمِيزْ أَنْ تَبِينُ إِلَّا بِالْمَفْرَدِ النَّكْرَةِ » . وَجَاءَ فِي الْمَع ٢٥٤/١ : « وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ كَوْنَهُ جَمْعًا مُطْلَقًا ، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي ( كَمْ ) الْخَبْرِيَّةِ ، نَحْوُ : كَمْ غُلَامًا لَكَ ؟ وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ ، وَأَجَازَهُ الْأَخْفَشُ إِذَا أَرَدْتَ بِالْجَمْعِ أَصْنَافًا مِنَ الْغُلَامِ ، تَرِيدُ : كَمْ عِنْدَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ ؟ » .

(٣) سَقَطَ الْاِخْتِصَارُ مِنْ م .

قيل : لو كانت ( كم ) هنا للوسط من العدد لما جاز أن يُبدل منها القليل ولا الكثير ، وقد جاز أن تقول : كم رجلاً جاءك<sup>(١)</sup> أخسة أم أكثر ؟ أو مائة أو أكثر قيل : الجيد في مثل هذا أن يُبدل منها العدد الوسط لما ذكرنا . وإنما جاز خلافه لأنّ ( كم ) مبهمة في نفسها ، تحتل القليل والكثير والوسط ، ولهذا يصحّ الجواب بكلّ منها . وإنما جعلت بمنزلة الوسط في نصب المميّز فقط .

### فصل

وأما ( كم ) الخبريّة فتجرّ ما بعدها ، لأنّها اسم يُبين بعدد مجرور<sup>(٢)</sup> ، فكان هو الجار ك ( مائة رجل ) ونحوه .

وذهب بعضهم إلى أنّه مجرور ب ( من ) محذوفة ، لأنّك تظهرها ، كقولك : كم من جبل<sup>(٣)</sup> ، ونحوه وكم من عبد ، ولما عُرف موضعها بقي عملها بعد حذفها كما في ربّ مع الواو<sup>(٤)</sup> . والمذهب الأول أقوى ، لأنّ حرف الجرّ ضعيف ، فلا يبقى عمله بعد حذفه . ولهذا كلّ موضع حذف فيه حرف الجرّ نصبته إلّا في مواضع دعت الضرورة إلى / تقدير عمل الحرف المحذوف ، ولا ضرورة ههنا ، لأنّ ( كم ) اسم ، والإضافة من أحكام الأسماء . فإنّ قلت : لو كان مضافاً لأعرب ك ( قبل ) و ( بعد ) قيل : هذا غير لازم ، فإنّ ( لدن ) مبنية مع الإضافة .

٦٦م

(١) سقط من م : جاءك .

(٢) جاء في الهمع ٢٥٤/١ : « تمييز كم الخبرية مجرور ، ويكون مفرداً وجمعاً .. » ، وانظر التبيين ٤٢٦ .

(٣) سقط من ح : كم من جبل ونحوه .

(٤) هذا مذهب الكوفيّين . جاء في الهمع ٢٥٤/١ - ٢٥٥ : « تمييز ( كم ) الخبريّة مجرور .. وقال الكوفيّون

ب ( من ) مقدّرة ، حذف وأبقي عملها ، كما في قوله :

رسم دارٍ وقتت في ظلّيلة

وضّعف بأنّ إضار حرف الجرّ ، وإبقاء عمله إنّها يكون في ضرورة أو شذوذ » .



## فصل

ولا تميّز الاستفهاميّة إلاّ بالمفرد ، لأنّها كالعدد الذي نابت عنه . وأمّا الخبريّة فالجيد فيها كذلك ، لأنّها ك ( مائة وألف ) ، ويجوز أن تبيّن بالجمع حملاً على العشرة وما دونها<sup>(١)</sup> .

## فصل

ومن العرب مَنْ ينصب ما بعد<sup>(٢)</sup> الخبرية كما ينصب بعد مائة إذا نون كقول الشاعر : [ من الوافر ]

٥٨- إذا عاش الفتي مائتين عاماً فقد ذهب اللذائذة والفتاء<sup>(٣)</sup>  
ومنهم مَنْ يجرُّ بالاستفهاميّة<sup>(٤)</sup> حملاً على الخبريّة<sup>(٥)</sup> .

(١) جاء في الهمع ٢٥٤/١ : « تمييز ( كم ) الخبريّة مجرور ، ويكون مفرداً وجمعاً ... والإفراد أكثر من الجمع وأفصح ، حتّى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذّ ، وعليه العكبري في شرح الإيضاح » وما ذكره العكبري ههنا لا يبلغ مبلغ الشذوذ ، وإنّما يقف عند حدود المفاضلة والترجيح .

(٢) سقط من م : ما بعد .

(٣) البيت للربيع بن ضبيع الفزاري ، ( وقيل : ليزيد بن ضبة ) ، وهو البيت السادس من قصيدة يشكو فيها الربيع ضعفه وهرمه ، ومعناه كما جاء في حاشية شرح المفصل ٢٣/٦ : « وصف في هذا البيت هرمه ، وذهاب مروءته ولسدته ، وكان قد عمّر ... » والبيت من شواهد سيبويه ٢٠٨/١ ، ١٦٢/٢ ، وللمقتضب ١٦٩/٢ ، والتبيين ٤٢٩ ، والهمع ٢٥٣/١ ، قال السيوطي في الهمع : « ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة » وذكر البيت . وجاء في حاشية شرح المفصل « الشاهد فيه مجيء تمييز المائة مفرداً منصوباً . وقال الأعلّم : والشاهد فيه إثبات النون في مائتين ضرورة ، ونصب ما بعدها ، وكان الوجه حذفها ونصب ما بعدها » .

(٤) في م : ( الاستفهامية ) بجذب الباء .

(٥) جاء في الهمع ٢٥٤/١ : « هل يجوز جرّ تمييز ( كم ) الاستفهاميّة حملاً على الخبريّة ؟ مذاهب : أحدها ( لا ) . والثاني نعم . والثالث الجواز بشرط أن يدخل على كم حرف جرّ ، نحو : على كم جذع بيتك مبنّي ؟ ثمّ الجرّ حيثنيد ب ( من ) مقدّرة ، حذف تخفيفاً ، وصار الحرف الداخل على ( كم ) عوضاً =

## فصل

فإن فصلت بين الخبرية ومميزها نصبت<sup>(١)</sup> لئلا يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه . ومنهم من يجزئه ، ولا يعتدُّ بالفصل .

## فصل

وقد ترفع النكرة بعد ( كم ) في الاستفهام ، ويكون للمميز محذوفاً ، ويقدر ما يحتمله الكلام ، كهولك : كم رجل جاءك ؟ أي كم مرة ، أو يوماً ، ورجل مبتدأ ، وما بعده الخبر . وإذا رفعت لم يتعدد الرجل ، بل تتعدّد فعلاته .

## فصل

ويجوز أن يرجع الضمير إلى لفظ ( كم ) فيكون مفرداً ، وإلى معناها فيكون جمعاً<sup>(٢)</sup> ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم ﴾<sup>(٣)</sup> .

---

= عنها . هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة . وخالف الزجاج ، فقال : إنه بإضافة ( كم ) لا ياضار ( من ) .

(١) المثال الذي ذكره العكبري في التبيين ٤٢٩ : « كم عندي درهماً » ، وقال ابن يعيش ١٣٠/٤ : « يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحروف الجرّ جوازاً حسناً من غير قبح ، نحو : كم لك غلاماً » . ولم يقيّد العكبري في المسألة التي عقدها لهذه القضية في التبيين ٤٢٩ ٤٣١ ، لم يقيّد الفصل بالظرف وحرف الجرّ ، وذكر شواهد منها قول القطامي :

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاذ من الإقتسار أحتمل

(٢) جاء في شرح المفصل ١٣٢/٤ : « تقول : كم امرأة جاءك ، على اللفظ ، وجاءتك وجاءتاك وجئتك على المعنى » .

(٣) سورة يس ٢٣ .

## فصل

وَمَا الْحَقَّ بِكُمْ ( كَأَيِّن ) فِي الْكَثِيرِ ، وَفِيهَا لُغَاتٌ <sup>(١)</sup> ، وَكَلَامٌ لَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمُخْتَصَرُ إِلَّا أَنَّهَا لَا تَضَافُ ، وَلَا بُدَّ مِنْ ( مِنْ ) بَعْدَهَا <sup>(٢)</sup> .

وَمَا الْحَقَّ بِكُمْ ( كَذَا ) كَهَوْلِكَ : لَهُ عِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا ، وَكَذَا كَذَا دِرْهَمًا وَكَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا . وَقَدْ قَرَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى هَذَا مَسَائِلَ <sup>(٣)</sup> فِي الْإِقْرَارِ تَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ .

---

(١) وهذه اللغات هي : « كَأَيِّن بِالْمَدِّ بوزن اسم الفاعل من ( كان ) ساكنة النون ، و ( كَأَيِّن ) بالقصر بوزن عَمْرٍ ، و ( كَأَي ) بوزن رَمَى ، و ( كَيْفِي ) بتقديم الياء على الهمزة . قال أبو حيان : وهذه اللغات الثلاث نقلها النحويون ، ولم ينشدوا فيها شعراً فيما علمت » عن الهمع ٧١/٢ وأضاف ابن يعيش ١٣٦/٤ لغة أخرى هي ( كَاء ) بوزن كَاعٍ .

(٢) والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا ﴾ [ العنكبوت : ٦٠ ] .

(٣) روى ابن هشام في المغني ٢٠٥ بعض هذه المسائل ، فيقول : « يلزم بقول القائل : له عندي كذا درهم ، مائة . ويقوله : كذا درهم ، ثلاثة . ويقوله : كذا كذا درهمًا ، أحد عشر . ويقوله : كذا درهمًا ، عشرون . ويقوله : كذا وكذا درهمًا ، أحد وعشرون حملاً على المحقق من نظائره من العدد الصحيح » .

## باب

### العدد

إنَّما لم يُضَفْ ( واحد واثنان ) إلى مميِّز ، لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه ، كقولك : ( اثنا رجلين ) ، ولأنَّ قولك : ( رجل ورجلان )<sup>(١)</sup> يدلُّ<sup>(٢)</sup> على الكميَّة والجنس . وليس كذلك ( رجال ) ، لأنَّه يقع على القليل والكثير ، فيضاف العدد إليه ، فتعلم الكميَّة بالمضاف ، والجنس بالمضاف إليه . /

ح ٥٣

### فصل

وإنَّما ثبتت ( الهاء ) في العدد من الثلاثة إلى العشرة في المذكر دون المؤنث للفرق بين المذكر والمؤنث المميِّزين . وكان المذكر بالتاء أولى لوجهين :  
أحدهما أنَّ العدد جماعة ، والجماعة مؤنثة ، والمذكر هو الأصل ، فأقرت<sup>(٣)</sup> العلامة على التأنيث في المذكر الذي هو الأصل ، وحذفتُ في المؤنث لأنَّه فرع .  
والثاني أنَّ الفرق<sup>(٤)</sup> لا يحصل إلاَّ بزيادة ، والزيادة يحتملها المذكر لخفَّته ، ولذلك منع التأنيث من الصرف لتقله<sup>(٥)</sup> .

(١) جاء في الهمع ٢٥٣/١ : « يقال : رجل ورجلان ، لأنَّه أخصر وأجود ، ولا يقال : واحد رجل ، ولا اثنا رجل ، وقوله ( ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ) ضرورة » .

(٢) في م : بدل الكمية .

(٣) سقطت بقية الوجه الأوَّل من م :

(٤) في م : الفرع .

(٥) في ح : لتقله .

وقيل : المعداد ملتبسٌ بالعدد ، وإضافته كاللزام ، فأغنى تأنيث المضاف إليه عن تأنيث العدد ، وخرج في المذكّر على الأصل<sup>(١)</sup> .

### فصل

وإنما أضيف هذا العدد إلى جموع القلّة لاشتراكها في العلّة<sup>(٢)</sup> . وجموعُ القلّة جمعُ التصحيح ، وأربعة من التكمير ، وهي : ( أفعل ، وأفعال ، وأفعيلة ، وفِعلة ) . وما جاء فيه من جموع الكثرة فعلى خلاف الأصل .

### فصل

وإنما سكّنت الشين من ( عشر ) إذا أضيفت إلى المؤنث ، وهي مفتوحة في المذكّر لتثقل التأنيث ، إذ كانت الحركة كالحرف في بعض المواضع .

### فصل

وإنما بني من ( أحد عشر ) إلى ( تسعة عشر ) غير ( اثني عشر ) لتضمّنه معنى واو العطف ، والأصل : ثلاثة وعشرة ، فركّب اختصاراً ، ومعنى العطف باقٍ في الاسم ، يبني لتضمّنه معنى الحرف<sup>(٣)</sup> .

---

(١) في أسرار العريّة ٢١٨ علّتان أُخريان ، فقد جاء فيه : « الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في علامة ونسابة . والمذكّر أفضل من للمؤنث ، فكان أولى بزيادتها » ، ثم قال : ٢١٩ « لما كانوا يجمعون ما كان على مثال ( فعال ) في المذكّر بالهاء نحو : غراب وأغربة ، ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو : عقاب وأعقب حملوا العدد على الجمع ، فأدخلوا الهاء في المذكّر ، وأسقطوها في المؤنث . وكذلك حكما بعد التركيب إلى العشرة ، إلاّ العشرة فإنها لا تتغيّر » .

(٢) في م : القلّة .

(٣) جاء في أسرار العريّة ٢١٩ : « فلما تضمنا معنى الحرف وجب أن يُبنيَا . ويُبنيَا على حركة ، لأنّ لها حالة تمكّن قبل البناء ، وكان الفتح أولى لأنّه أخفّ الحركات » .

وإنما حرّك الاسمان ، لأنّ لها أصلاً في الإعراب ، والبناء حادث . وكانت الفتحة أولى لوجهين :

أحدهما أنّ الاسم طال .

والثاني أنّ الاسم الثاني بمنزلة ( تاء التانيث ) إذ كان مزيداً على الأول لمعنى ، ويفارقه في بعض المواضع ، وتاء التانيث تفتح ما قبلها ، فكذلك هذا . / م ٦٧

### فصل

فأمّا ( اثنا عشر ) فالاسم الأوّل معرب لأوجه :

أحدها أنّهم أرادوا الدلالة على أنّ الأصل في هذه الأعداد الإعراب ، كما صحّحوا الواو في ( قود ) و ( استحوذ ) .

والثاني أنّ علامة الإعراب هي حرف التثنية ، فلو أبطلت لبطل دليل التثنية<sup>(١)</sup> .

والثالث أنّ ما عداه من المركّب جرى مجرى الاسم الواحد ، وإعراب الاسم الواحد لا يكون في وسطه .

وأما ( اثنان ) فبغير تاء في المذكّر ، وتاء في المؤنث ، كما كان قبل التركيب ، ويجوز في المؤنث حذف الهمزة وإثباتها<sup>(٢)</sup> .

### فصل

وأما ( عشر )<sup>(٣)</sup> ههنا فبنيت لوقوعها موقع النون المحذوفة من ( اثني )<sup>(٤)</sup> ، لاعلى

(١) ذكر أبو البركات علّة أخرى في أسرار العربيّة ٢٢٠ فقال : « إنّ إعرابه في وسطه ، وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك ، فوجب أن يبقى على ما كان عليه » .

(٢) أي لك أن تقول : اثنان ، وثنان .

(٣) في م : عشرة .

(٤) في م : اثنين .

جهة الإضافة ، فنبت كما أنَّ النون مبنية ، ويدلُّ على أنَّه غير مضاف أنَّ الحكم للنسب  
إلى المضاف غير منسوب إلى المضاف إليه ، كهولك : قبضت<sup>(١)</sup> درهم زيد ، والحكم هنا  
منسوب إلى الاثنين والعشرة ، كهولك : قبضت اثني عشر درهماً<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وإنما ثبتت ( التاء ) من ( ثلاثة عشر ) إلى ( تسعة عشر ) لأنها كذلك في مرتبة  
الآحاد ، وحذفت من ( عشر ) لئلاً تجتمع علامتا تأنيث<sup>(٣)</sup> ، وعكس ذلك في المؤنث  
حماً على ( ثلاث نسوة ) ، وثبتت التاء في ( عشرة ) لئلاً يخلو الاسم من علامة  
التأنيث . وقيل : ثبتت فيه التاء ليوافق الاسم للمميز بعده ، إذ كان للمجاورة أثر في  
الموافقة .

## فصل

وأما ( أحد عشر ) في المذكر فلا علامة للتأنيث فيه ، لأنَّ ( أحداً ) قبل التركيب  
لا علامة فيه<sup>(٤)</sup> ، فبقي على ذلك . وأما ( عشر ) فبغير تاء كما ذكرنا في  
( ثلاثة عشر ) . وأما في<sup>(٥)</sup> المؤنث فثبتت العلامتان ، لأنَّ ( إحدى ) قبل التركيب  
تلحقها علامة التأنيث ، كهولك : ( واحدة ) و ( إحداهما ) فبقيت عليها في

(١) السطر التالي ساقط من ح .

(٢) المقصود بالحكم هنا أنَّ للقبوض في المثال المذكور الاثنان والعشرة ، أما في نحو قبضت درهم زيد  
فالمقبوض الدرهم وحده ، وزيد غير مقبوض ، ولذلك لم يكن في قولك : قبضت اثني عشر درهماً معنى  
الإضافة .

(٣) انظر أسرار العربية : ٢١٩ .

(٤) في ح : لا علامة له .

(٥) سقطت في من ح .

التركيب<sup>(١)</sup> . وأمّا ( عشرة ) فالتاء لما ذكرنا في ( ثلاث عشرة<sup>(٢)</sup> ) ، ولهذا العلة قلّت في المؤنث : ( اثنتا عشرة ) بالعلامتين .

## فصل

وأما ( عشرون ) فاسم موضوع لعشرتين<sup>(٣)</sup> ، وليس بجمع تصحيح على التحقيق ، لأنّ أقلّ هذا الجمع ثلاثة ، فلو كان ( عشرون ) جمع تصحيح لكان أقلّ ما يقع عليه ثلاث عشرات .

وحكي عن الخليل<sup>(٤)</sup> أنّه جمّع ( عِشْر ) من أطهاء الإبل ، وذلك أنّ العشر منها ثمانية ، لأنّها ترد الماء يوماً ، وتتركه ثمانية ، وترده اليوم العاشر ، فلا يحتسب بيومي الورود ، فتكون العشرون عِشْرَيْنِ ونصفاً ، فجمع على التكميل ، وفي هذا القول بُعدٌ .  
وأما كَسْرُ الْعَيْنِ مِنْ ( عِشْرَيْنِ ) فقيل : كان الأصل أن يقال : ( عشرتان )<sup>(٥)</sup> ، وهما اثنتان من هذه المرتبة فكسّر كما كسّر أول اثنتين<sup>(٦)</sup> .

(١) وضّح ابن يعيش المسألة في شرح المفصل ٢٦/٦ فقال : « إن تأنيث ( إحدى ) بالألف ليس بالتأنيث الذي على جهة المذكّر نحو : قائم و ( قائمة ) . وإذا كان كذلك لم يتنع دخول التاء عليها ... ألا ترى أنّهم قالوا : حُبْلَى وحَبَالَى .. وقالوا : حُبْلِيّات فلم يسقطوا ألف التأنيث لاجتماعها مع التاء ، كما حذفوها في مسلمات لاجتماعها مع التاء » . وانظر المقتضب ١٦٢/٢ .

(٢) في م : ثلاثة عشر .

(٣) في ح : لعشرين .

(٤) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي وقد ترجنا له قبلٌ .

(٥) في م : عشرتان وهما اثنتان .

(٦) جاء في أسرار العربية ٢٢١ : « فإن قيل : فكم كسروا العين من عشرين ؟ قيل : لأنّه لمّا كان الأصل أن يُشتقّ من لفظ الاثنتين ، وأوّل الاثنتين مكسور ، كسروا أول العشرين ليدلّوا بالكسر على الأصل » . وجاء في شرح الكافية ١٥١/٢ : « وإنيّا غيّر لفظ الواحد في ( عشرون ) بكسر العين فيه ، بخلاف أخواته ، فإنّه لم يجر فيها تغيير لإمكان معنى الجمع في ( ثلاثون ) مثلاً ، فإنه جمع ( ثلاثة ) أيضاً ، إذ هو ثلاثة عشر مرات ، وكذا ( أربعون ) وغيره . ولا يمكن دعوى جمعيّة العشرة في ( عشرون ) بوجه » .



وقيل العشرة تَوْنُثٌ<sup>(١)</sup> وجمعها لا يُوْنُثُ / فكسر أوّله في الجمع عوضاً من التأنيث إذ كان يُوْنُثُ بالياء نحو : تضربين ، والكسرة من جنس الياء .  
وأما على<sup>(٢)</sup> قول الخليل فالكسرة فيه كسرة الواحد .

### فصل

وأما ( ثلاثون ) إلى ( تسعين ) فأسماء مشتقة من ألفاظ مرتبة الآحاد<sup>(٣)</sup> ، وليس ( ثلاثون ) جمع ( ثلاث ) إذ لو كان كذلك لكان أقل ما يقع عليه ثلاثون ( تسعة ) ، لأنها ثلاث ثلاثات .

### فصل

وأما ( المائة ) وما تكرّر منها فتضاف ، لأنها عدد مفرد ، فأضيف إلى مميّزه كالعشرة وما دونها . وإنما كان المميّز مفرداً ، لأنّ المائة أقرب إلى ما تمّ بالمفرد ، وهو تسعون ، فقد جمعت شبه الآحاد والعشرات<sup>(٤)</sup> .

### فصل

وكان القياس أن يقال : ( ثلاث مئآت أو مئين ) وكذا إلى تسعمائة ، كما تقول : ( ثلاث نسوة ) ، إلا أنّهم أضافوها إلى الواحد ، حيث طال الكلام بإضافة إلى

(١) في ح : يُوْنُثُ .

(٢) سقطت على من ح .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٨٦ : « قالوا في ثلاث عشرات ( ثلاثون ) ، وفي أربع عشرات ( أربعون ) ... إلى التسعين ، فاشتقوا من الآحاد ما يكون عشر مرار ذلك العدد » .

(٤) يعني بذلك أن ( المائة ) جمعت شبه الآحاد بإضافتها إلى مميّزها ، وشبه العشرات ( أي ألفاظ العقود ) يافراد المميّز ، فقيل : عندي مائة درهم . ولو أشبهت الآحاد فقط لقيل : مائة دراهم ، ولو أشبهت العقود فقط لقيل مائة درهماً . انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٩٦ .

( المائة ) ، وإضافة المائة للدرهم<sup>(١)</sup> ونحوه ، ولأنَّ المميّز<sup>(٢)</sup> مفرد . فلو جمعوا ( مائة )  
- وهي عدد - لأضافوا جمع العدد إلى المميّز المفرد ، وليس له أصل ، لأنَّ مرتبة الآحاد  
تضاف إلى الجمع<sup>(٣)</sup> .

## فصل

فأمَّا ( الألف ) فكالمائة ، لأنها تليها ، وإنَّا قالوا : ثلاثة آلاف درهم فأضافوا إلى  
الجمع ، لأنَّ مرتبة الآلاف كمرتبة الآحاد ، إذ لم تكن مرتبة رابعة . ولذلك يبقى لفظ  
العشرة وللمائة / فيها بخلاف المراتب الأوَّل ، فإنَّ كلاً منها إذا جاوز التسعة تجدد<sup>(٤)</sup> له  
اسم لم يكن .

## فصل

إذا أردت تعريف العدد المضاف أدخلت أداة التعريف على الاسم الثاني فتعرّف به  
الأوَّل ، نحو : ثلاثة الرجال ، ومائة الدرهم ، كقولك : غلام الرجل ، ولا يجوز  
( الخمسة دراهم ) ، لأنَّ الإضافة للتخصيص ، وتخصيص الأوَّل باللام يغنيه عن ذلك .

(١) في ح : الدراهم .

(٢) في م : وكان المميّز مفرداً .

(٣) نقل ابن يعيش ١٢/٦ عن سيبويه قوله : « شَبَّهوه بعشرين وأحد عشر ... » ثمَّ شرح القول ، فقال :  
« إذا قلت ثلاثين وأربعين إلى تسعين صرت إلى عقد ليس لفظه من لفظ ما قبله ، فكذلك ثلاثمائة  
وسبعمائة إذا جاوزت تسعمائة صرت إلى عقد يخالف لفظه لفظ ما قبله ، وهو قولك ( ألف ) ،  
فلا نقول عشر مائة ، فأشبهت ثلاثمائة العشرين فبيّنت بالواحد » .

(٤) في ح : تحدّد .

فأمّا ما لم يضيف منه فأداة التعريف في الأوّل نحو : الخمسة عشر<sup>(١)</sup> درهماً ، إذ لا تخصيص هنا بغير اللام . وقد جاء شيءٌ على خلاف ما ذكرناه وهو شاذٌّ عن القياس والاستعمال ، فلا يقاس عليه .

---

(١) عقد العكبري لتعريف العدد مسألة من مسائل الخلاف في كتابه التبيين ٤٣٤ - ٤٣٥ جاء فيها : « تقول قبضت الخمسة عشر ، تدخل الألف واللام في الاسم الأوّل دون الثاني والثالث . وقال الكوفيون : يجوز إدخالها في الثاني والثالث أيضاً » .  
وقال ابن يعيش ٣٣/٦ : « مذهب أكثر البصريين أن تدخل الألف واللام على الاسم الأوّل منها .. لأنها قد جعلت بالتركيب كالشيء الواحد ... ومذهب الكوفيّين والأخفش من البصريّين تعريف الاسمين الأوّلين نحو : عندي الأحد العشر درهماً » .

## باب النداء

يجوز كسر نون النداء وضمها مثل (الهِتاف) و(الهُتاف). ولام النداء (واو) لقولهم: نَدَوْتُ القوم إذا جلست معهم في النادي، وهو مَجْلِسُهُم الذي يُنادي فيه بعضهم بعضاً، ومصدره الندوة<sup>(١)</sup>.

### فصل

وحروفه (يا) و(أي) و(أيا) و(هيا) و(الهمزة). وفي الندبة حرف آخر، وهو (وا)<sup>(٢)</sup>، والغرض منها تنبيه المدعو لسمع حديثك. فأما نداء الديار وغيرها فعلى طريقة التذكّر والتذكير.

### فصل

والنداء تصويت لا يحتمل التصديق والتكذيب، وقيل: إن كان يصفه، نحو: يا فُسَقُ، ويا فاضل<sup>(٣)</sup> كان خيراً لاحتماله ذلك، وهذا يوجب أن يكون خيراً في الأعلام، لأنك إذا أقبلت على إنسان فقلت: يا زيد، أمكن أن يقول: كذبت، لست زيداً.

---

(١) ذكر المؤلف معنى النداء في اللغة، وحده: «هو اللطوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً

أو تقديراً». عن شرح الكافية ١٣١/١.

(٢) سقطت (وا) من م.

(٣) انظر الهمع ١٧١/١ - ١٧٢.

## فصل

والمنادى منصوب اللفظ والموضع<sup>(١)</sup> . واختلف في ناصبه . فقال بعضهم<sup>(٢)</sup> :  
الناصب له فعل محذوف لم يستعمل إظهاره ، وهو : ( أنادي ، وأدعو ، وأنبئه ) ونحو  
ذلك . وذلك لأن<sup>(٣)</sup> ( يا ) حرف ، والأصل في الحروف ألا تعمل ، ولأنها لو عملت  
لكان لشبهها بالفعل ، وشبهها بالفعل ضعيف لقلة حروفها لاسيما الهمزة التي هي على  
حرف<sup>(٤)</sup> واحد ، فتعيّن أن يكون العامل فعلاً . لكنه استغني عن إظهاره لدلالة ( يا )  
عليه .

وقال آخرون : العامل فيه حرف النداء<sup>(٥)</sup> ، لأنه أشبه الفعل من ثلاثة أوجه :

أحدها أن معناه معنى الفعل بل أقوى من حيث أن لفظ الفعل عبارة عن الفعل  
الحقيقي ، كقولك<sup>(٦)</sup> ( ضرب ) و ( يا ) هي العمل نفسه ، وتعبّر عنه بـ ( نادى ) .

والثاني أنها أميلت ، وليس ذلك إلا لشبهها بالفعل .

والثالث أنه يعلّق بها حرف الجرّ في قولك : يا يزيد ، وحرف الجرّ لا يتعلّق إلا  
بالفعل أو ما عمل عمله .

(١) في ح : الموقع .

(٢) من القائلين بذلك سيبويه ١٨٢/٢ ، والمبرد في المقتضب ٢٠٢/٤ ، ومما قال للمبرد : « فهو نصب ،  
وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : يا عبد الله ، لأنّ ( يا ) بدل من قولك : أدعو  
عبد الله وأريد » .

(٣) في ح : وحجته أنّ .

(٤) في ح : حروف .

(٥) نسب ابن يعيش هذا القول إلى للمبرد ، فقال ١٢٧/١ : « وكان أبو العباس يقول : الناصب نفس ( يا )  
لنيابتها عن الفعل ، قال : ولذلك جازت إمالتها » ، ثم ذكر رأياً آخر لأبي عليّ الفارسيّ ، فقال :  
« وكان أبو عليّ يذهب في بعض كلامه إلى أنّ ( يا ) ليس بحرف ، وإنما هو اسم من أسماء الفعل » .  
وانظر للمسألة الثمانين من مسائل التبيين ٤٤٢ . وأسرار العربيّة ٢٢٦ .

(٦) سقط من ح : كقولك .

## فصل

وإنما بني<sup>(١)</sup> المفرد العلم في النداء<sup>(٢)</sup> ، والنكرة المقصودة لوجهين :

ح ٥٥ أحدهما أنه صار مع حرف النداء كالأصوات / نحو : ( حوب )<sup>(٣)</sup> و ( هيد )<sup>(٤)</sup> و ( هلا )<sup>(٥)</sup> زجر الإبل ، و ( عدس )<sup>(٦)</sup> في زجر البغال ، لأن الغرض من الجميع التنبيه ، وليس بمخبر عنه ، ولا متصل<sup>(٧)</sup> بمخبر عنه . ولذلك بنيت حروف التهجي<sup>(٨)</sup> .

(١) في م : يثنى .

(٢) عقد أبو البقاء للمسألة التاسعة والسبعين من كتابه التبيين ٤٤٠ لمناقشة آراء البصريين والفراء في بناء المفرد العلم . ومما قال : « وقال الفراء : بُني لأن أصل يازيد ، يازيداه . وما قبل الألف ههنا مفتوح أبداً . فلما حذفت الألف ضم ، كما أن المضاف إليه في قبل وبعد لما حذفت ضم ، فقيل : ( من قبل ، ومن بعد ) » . وانظر أمالي الزجاجي ٨٣ ، والمسألة الخامسة والأربعين من مسائل الإنصاف ٢٢٣/١ .

(٣) في ح : هوب . قال ابن يعيش ٨١/٤ : « حوب وهو صوت يزجر به الإبل .. فيه ثلاث لغات : قالوا : ( حوب ) و ( حوب ) بالضم و ( حوب ) بالكسر . وتوّن في جميع لغاتها ، فيقال : حوباً وحوباً وحوب » .

(٤) قال ابن يعيش ٨٠/٤ : « وقالوا : ( هيد هيد ) بفتح الهاء وكسرهما ... وهو مبيئ لما ذكرناه من أنه صوت سمي به الفعل ، وكان حقه أن يكون مسكن الآخر ، إلا أنه التقى في آخره ساكنان : الياء والدال ، ففتحت الدال لالتقاء الساكنين » .

(٥) قال ابن يعيش ٧٩/٤ : « وقالوا : ( هلا ) ، وهو زجر للخيل والإبل ، وهو اسم للفعل ، ومسماه : توسعي أو تنحي ونحوها ... وقد تسكن بها الإناث عند دنو الفعل منها ، وهو صوت محكي مبيئ لوقوعه موقع الفعل ، وهو مسكن الآخر على ما يقتضيه البناء » .

(٦) مما ذكره ابن يعيش ٧٩/٤ : « وقالوا : ( عدس ) وهو زجر البغل ... وقد سموا البغل نفسه عدس ... وهو صوت محكي ، ولم يلتق في آخره ما يوجب تحريكه ، فبقي على سكونه » .

(٧) في ح : ولا متصلاً .

(٨) نسب الزجاجي في أماليه ٨٣ حمل المنادى على أسماء الأصوات إلى الخليل وأبي عمرو وأصحابها .

والثاني أنه أشبه المضر في أنه مخاطب غير مضاف . والأصل في كل مخاطب أن يذكر بضمير الخطاب كقولك : أنت يا أنت . وقد جاء ذلك في النداء ، قال الراجز :

٥٩- يا أَبَجْرَ بْنَ أَبَجْرٍ يَا أَنتَا أنتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جَعْتَا<sup>(١)</sup>

والواقع موقع المبنى يُبنى .

## فصل

وإنما بني<sup>(٢)</sup> على حركة ، لأنَّ بناءه عارض ، فحرَّك لينفصل عمَّا بناؤه لازم ، وحرَّك بالضمِّ لثلاثة أوجه :

أحدها أنه قوي بذلك زيادة في التنبيه على تمكُّنه .

والثاني أنَّ المنادى يكسر إذا أضيف إلى الياء ، ويفتح إذا أضيف إلى غيرها ، فضمَّ في الإفراد ، لتكمل<sup>(٣)</sup> له الحركات ، كما فعلوا ذلك في : قبلُ وبعْدُ .

والثالث أنَّهم لو فتحوه أو كسروه لالتبس بالمضاف ، فصاروا إلى ما لا يُبسَّ<sup>(٤)</sup>

فيه .

(١) نسب هذا الرجز إلى سالم بن دارة ، وإلى الأحوص . وروايته في م ( أبحر ) بالحاء ، و ( طلقت ) بالفاء ، وفي الإنصاف ٦٨٢/٢ ، وشرح المفصل ١٢٧/١ : يامرُّ يا ابن واقع .. قال ابن يعيش : « وقد قالوا : يا أنت أيضاً ، فكنوا عنه بضمير المرفوع نظراً إلى اللفظ ، كما قالوا : يا زيد الظريف ، فأتبعوا النعت على اللفظ .. فإذا قلت : يا إِيَّاكَ كان تقديره يا إِيَّاكَ أعني » . وجاء في الهمع ١٧٤/١ : « لا ينادى الضمير عند الجمهور .. وجوز قوم نداءه تمسكاً بقوله : يا أبحر ... » ، وانظر الأمالي الشجرية ٧٩/٢ ، والإنصاف ٣٢٥/١ ، وشرح الكافية ١٣٢/١ ، والدرر اللوامع ١٥١/١ .

(٢) في ح : يبنى .

(٣) في ح : ليتكمل .

(٤) في م : ليس .

## فصل

وإنما أعرب المضاف<sup>(١)</sup> والمشابه له ، والنكرة غير المقصودة على الأصل<sup>(٢)</sup> ، ولم يوجد المانع من ذلك ، فإنَّ المانع في المفرد شبهةً بالضرر ، والمضاف لا يشبه الضرر لأمرين<sup>(٣)</sup> : /

٦٩ م

أحدهما أنَّ الضرر لا يضاف .

والثاني أنَّ تعريف المضاف بالإضافة ، وتعريف الضرر هنا بالخطاب . وكذلك المشابه للمضاف طال طويلاً ، فارق به الضرر ، أو عمل فيما بعده ، والضرر لا يعمل ، وكذا النكرة<sup>(٤)</sup> الشائعة ، لا تقع موقع الضرر . فهذا لبيان عدم الموجب للبناء<sup>(٥)</sup> .

ويمكن<sup>(٦)</sup> أن يقال : علّة البناء موجودة<sup>(٧)</sup> ، وهي ما تقدّم ، ولكن تعذر البناء في المضاف إلى<sup>(٨)</sup> ياء المتكلم بتلك العلّة ، لأنّه بني لعلّة أخرى . والمضاف إلى غيره صار كالمثنون ، لأنَّ المضاف إليه محلّ محلّ التنوين ، والتنوين<sup>(٩)</sup> لا يكون بعد حركة البناء<sup>(١٠)</sup> ، ولأنّه لو بُني الأوّل لم يكن عاملاً في الثاني . ولو بنينا لفسدا لأمرين :

- (١) في م : بالمضاف .
- (٢) جاء في أسرار العريّة ٢٢٦ : « الأصل في كلّ منادى أن يكون منصوباً لأنّه مفعول إلاّ أنّه عرّض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه ، فبقي ماسواه على الأصل » .
- (٣) في ح : لوجهين .
- (٤) يريد النكرة غير المقصودة .
- (٥) جاء في أسرار العريّة ٢٢٨ : « وأمّا النكرة ( غير المقصودة ) فنصبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدها ، وكانت النكرة التي يقصد قصدها أولى بالتغيير ، لأنّها هي المُخرّجة عن بابها » .
- (٦) في م : ولا يمكن .
- (٧) لعلّه يعني بذلك ( الخطاب ) فهو العلّة التي أشار إليها . وانظر أسرار العريّة ٢٢٧ .
- (٨) في م : وإلى ياء .
- (٩) في ح : والتنوين بعد حركة لا يكون .
- (١٠) جاء في أسرار العريّة ٢٢٨ : « أمّا المضاف فوجود المضاف إليه ، لأنّه حلّ محلّ التنوين ووجود التنوين يمنع البناء ، فكذلك ما يقوم مقامه » .



أحدهما أن النداء دخل على الأول دون الثاني .

والثاني أنها كانا يكونان كالركب .

### فصل

وأما جاز في صفة المبني<sup>(١)</sup> لفرد هنا النصب على الموضع ، لأن موضع الموصوف نصب . ويجوز رفعها حملاً على لفظ الموصوف<sup>(٢)</sup> . وجاز ذلك في اللنادى دون غيره من المبنيات ، لأن حركة البناء فيه تشبه حركة المعرب ، لأنه مطرد مع ( يا ) لا يكون مع غيرها ، كما لا تحذف حركة الإعراب إلا بعامل ، ولذلك جاز حمل وصف ( لا ) على الموضع تارة ، وعلى اللفظ أخرى ، بخلاف ( أمس )<sup>(٣)</sup> و ( هؤلاء ) ، فإنها مبنيان على كل حال ، لا عند شيء يشبه العامل .

### فصل

فأما الصفة المضافة فليس فيها غير النصب<sup>(٤)</sup> ، لأن الصفة لا تزيد على الموصوف .  
والموصوف المضاف ينصب البتة ، فالصفة أولى<sup>(٥)</sup> .

### فصل

والمعطوف الذي فيه الألف واللام ، وهو جنس ، كالصفة في الوجهين ، كقوله تعالى : ﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾<sup>(٦)</sup> ، لأن ( يا ) لاتليه ، فصار كالصفة .

(١) في م : المثق .

(٢) مثاله في شرح المفصل ٢/٢ : « يازيد الطويل ، يازيد الطويل » .

(٣) مثاله في شرح المفصل ١٠/٧٢ : « لارجل ظريف فيها ، ولا رجل ظريفاً فيها » ، ولك أن تقول : لارجل ظريف فيها .

(٤) المثال الذي ذكره ابن يعيش ٤/٢ : « يازيد ذا الجمة » .

(٥) مثاله : يا عبد الله الظريف .

(٦) سورة سبأ ١٠ . قال ابن يعيش ٣/٢ : « إذا عطفت اسماً فيه الألف واللام على مفرد جاز فيه الوجهان : =

فأمّا الألف واللام في القياس ونحوه فكذلك . وقال المبرّد : الرفع فيه أحسن <sup>(١)</sup> ،  
لأنّه علم ، والألف واللام فيه زائد ، أو في حكم الزائد .

### فصل

فإنّ كان المعطوف ليس فيه لام التعريف فله حكم نفسه ، فتقدّر معه ( يا ) ،  
كقولك : يازيد وعمرو ، ويا زيد وعبد الله . لأنّك تقدر أن تقول : ويا عمرو .  
وأجاز قوم النصب فيه بكلّ حال حملاً على الموضع <sup>(٢)</sup> .

### فصل

والتوكيد كالوصف ، فيجوز في المفرد الرفع والنصب كقولك : ياتيم أجمعون  
وأجمعين . فإن كان مضافاً نصبت البتة كالصفة ، كقولك : ياتيم كلّكم ، فتنصب ،  
ويجوز ب ( الكاف ) ، لأنّه مخاطب ، وب ( الهاء ) لأنّ الاسم الظاهر غائب <sup>(٣)</sup> ، فيعود  
الضمير إليه بلفظ الغيبة .

### فصل

ولا تدخل ( يا ) على الألف <sup>(٤)</sup> واللام لأمرين :

- 
- = الرفع والنصب ، تقول في الرفع : يازيد والحارث ، وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني ، وقرأ  
الأعرج ﴿ يا جبال أوّبي معه والطير ﴾ . وتقول في النصب : يازيد والحارث ، وهو اختيار أبي عمرو  
ويونس وعيسى بن عمر وأبي عمر الجرمي وقراءة العامّة ﴿ يا جبال أوّبي معه والطير ﴾ بالنصب .. « .  
(١) قال المبرّد في المقتضب ٢١٣/٤ بعد أن ناقش الرفع والنصب : « وكلا القولين حسن ، والنصب عندي  
حسن على قراءة الناس » .  
(٢) أنكر ابن يعيش النصب ، فقال ٣/٢ : « فإنّ عطفت اسماً مفرداً على مثله نحو : يازيد وعمرو لم يكن  
فيه إلاّ البناء ، لأنّ العلة الموجبة لبناء الاسم الأوّل موجودة في الثاني » .  
(٣) أي : يجوز أن تقول : ياتيم كلّهم .  
(٤) المسألة مفصّلة في الإنصاف ١/٣٣٥ - ٣٤٠ ، وفي التبيين ٤٤٤ - ٤٤٨ .

أحدهما أن ( الألف واللام ) للتعريف ، و ( يا ) مع القصد إلى المنادى تخصّصه وتعيّنه . ولا يجتمع أداتا تعريف .

والموجه<sup>(١)</sup> الثاني أن ( اللام ) لتعريف المعهود ، والمنادى مخاطب ، فهما مختلفان في المعنى / وقد جاء ذلك في ضرورة الشعر ، قال : [ من الرجز ] ح ٥٦

٦٠- فيا<sup>(٢)</sup> الغلامان اللذان فرّا إيّاكما أن تكسباني شراً<sup>(٣)</sup>

وأما قول الآخر : [ من الوافر ]

٦١- أحبُّك يا أتي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالودّ عني<sup>(٤)</sup>

ف قيل هو من هذا الباب . وقيل : الألف واللام فيه<sup>(٥)</sup> زائدتان ، وتعريف الموصول بالصلة<sup>(٦)</sup> .

(١) سقط الوجه من ح .

(٢) في م : أيا .

(٣) الشاهد بيتان من مشطور الرجز لا يعرف قائلها . رواها للبرّد في المقتضب ٢٤٣/٤ ، وروايته ( أن تكسبانا ) ، وقال : « إن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان فرّا . كما تقول : يا رجل العاقل أقبل » . وخرّج أبو البركات الشاهد على نحو آخر ، فقال في الإنصاف ٣٢٨/١ : « التقدير فيه : فيا أيها الغلامان ، حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه » وذكر هذا الشاهد في أسرار العربيّة ٢٣٠ ، ثمّ قال : « وأقام الصفة مقامه لضرورة الشعر ، وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضاً » . وانظر الأمالي الشجرية ١٨٢/٢ ، وشرح المفصل ٩/٢ ، وجمع الهوامع ١٧٤/١ ، والدرر اللوامع ١٥١/١ ، والتبيين ٤٤٦ .

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها . ذكره ١٩٧/٢ شاهداً على مباشرة ( يا ) اسم الموصول في الضرورة ، وقال : « شبهه بـ ( يا الله ) » . ورواه المبرّد في المقتضب ٢٤١/٤ ( من أجلك يا التي ... ) وقال مثل الذي قال سيبويه . وجاء في أسرار العربيّة ٢٣٠ : « الألف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف ، لأنّه إنّما يتعرّف بصلته لا بالألف واللام . فلمّا كانا فيه زائدين لغير التعريف جاز أن يجمع بين ( يا ) وبينهما » . وجاء في الإنصاف ٣٢٨/١ : « حذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه » . وانظر جمع الهوامع ١٧٤/١ ، والدرر اللوامع ١٥٢/١ ، والتبيين ٤٤٥ .

(٥) سقطت فيه من ح .

(٦) بهذا القول قال أبو البركات في أسرار العربيّة ٢٣٠ ، وقال في الإنصاف ٣٢٩/١ : « سهّل ذلك أنّ الألف =

وأما اسم الله تعالى فتدخل عليه لثلاثة أوجه :

أحدها أن الألف واللام فيه لغير التعريف ، لأنه سبحانه واحد ، لا يتعدّد ، فيحتاج إلى التعيين ، ودخول ( يا ) عليه للخطاب .

والثاني أن الألف واللام عوض من همزة ( إله ) ، وذلك أن الأصل فيه ( الإله )<sup>(١)</sup> ، فحذفت الهمزة حذفاً عند قوم ، وعند آخرين ألقيت حركتها على ( اللام ) ، ثم أدغمت إحدهما في الأخرى ، فنابت اللام عن الهمزة ، فاجتمعت مع ( يا ) من هذا الوجه .

والثالث أنه كثر استعمالهم / هذه الكلمة ، فحفت<sup>(٢)</sup> عليهم إدخال ( يا ) عليها<sup>(٣)</sup> .

٧٠ م

وقد اختصّ هذا الاسم بأشياء لا تجوز في غيره ، منها ( يا ) ومنها تفخيم ( لاه ) إلا إذا انكسر ما قبلها ، ومنها قطع همزته في النداء ، وفي القسم إذا قلت ( أفأله )<sup>(٤)</sup> ، ومنها اختصاصه بـ ( تاء القسم ) ، ومنها لحوق ( الميم ) في آخره .

---

واللام من ( التي ) لا تنفصل منها ، فنزلت منزلة بعض حروفها الأصليّة « . وقال السيوطي في المعجم ١٧٤/١ : « وجوّزه الكوفيون في الاختيار » .

(١) ذكر للؤلؤف ذلك في التبيين ٤٤٧ ، ثم قال : « وكما يجوز يا إله ، يجوز يا الله » ثم مثّل على خصائص اسم الله ، وذكر زيادة الميم في آخره : كقولك اللهم ، ولا يجوز في غيره ، ومنها دخول تاء القسم عليه ، كقولك تالله . ومنها التفخيم ، ومنها الإبدال كقولك ( هالله ) و ( فالله ) .

(٢) في م : فحفت .

(٣) جاء في الإنصاف ٢٤٠/١ : « هذا الاسم علم غير مشتقّ أتى به على هذا المثال من غير أصل يردُّ إليه ، فينزل منزلة سائر الأعلام . وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ههنا » .

(٤) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « وقالوا : الله لتفعلن ، فجعلوا ألف الاستفهام عوضاً من حرف القسم ، وقالوا أيضاً : أفأله لتفعلن ، فجعلوا الألف عوضاً ، وتقطعها كما مدّتها في ( الأذكارين ) لتفرّق بين الأمرين : الخبر والاستخبار ، كذلك تفرّق ههنا بقطع الهمزة بين العوض وتركه » .

## فصل

وأما قولهم : يا أيُّها الرجل ، ف ( أيّ ) مفرد منادى مبنيّ ، وفي ( ها ) وجهان :  
أحدهما أنّهم أتوا بها عوضاً من المضاف إليه ، لأنّ حقّ ( أيّ ) أن تضاف .  
والثاني أنّها دخلت للتنبيه لتكون ملاصقة للرجل ، حيث امتنع دخول ( يا )  
عليه<sup>(١)</sup> .

وأما الرجل فصفة لأيّ على اللفظ ، لأنّه المنادى في المعنى ، ولذلك لا يسوغ  
الاقتصار على ( أيُّها ) . وإنّا أتى بـ ( أيّ ) هنا توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام<sup>(٢)</sup> .  
ومن هنا لم يجر نصبه عند الجمهور ، وأجازه المازني<sup>(٣)</sup> كسائر الصفات . وإنّا اختاروا  
( أيّاً ) هنا لأنّها اسم معرب فيه إبهام ، يصلح لكلّ شيء .

## فصل

فإنّ وصفت الرجل هنا رفعت الصفة<sup>(٤)</sup> ، وإنّ كانت مضافة ، لأنّ الموصوف  
معرب . وإذا حملت تلك الصفة على موضع ( أيّ ) جاز النصب والرفع في المفرد ، ولم  
يكن في المضاف إلا النصب<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) ذكر السيوطي في الهمع ١٧٥/١ وجهاً آخر ، هو أنّ ( ها ) تأتي « تأكيداً لمعنى النداء » .
  - (٢) قيّد السيوطي نداء ما فيه الألف واللام بقيد ، وهو كون ( أل ) جنسيّة مثل يا أيُّها الإنسان . انظر الهمع ١٧٥/١ .
  - (٣) جاء في الهمع ١٧٥/١ : « وقيل : إنّهُ يجوز نصبه . قال المازنيّ : حملاً على موضع ( أيّ ) وردَ بأنّ الحمل على الموضع إنّما يكون بعد تمام الكلام ، والنداء لم يتمّ بـ ( أيُّها ) ، فلم يجرّ الحمل على موضعها » .
  - (٤) والشاهد من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ .
  - (٥) جاء في شرح الكافية ١٤٣/١ : « اعلم أنّ تابع التابع على ظاهر إعراب التابع سواء كان المنادى ( أيّ ) أو ( هنا ) أو ( غيرها ) » .  
وعلى هذا يصحّ الرفع في الصفة المضافة نحو : « يا أيُّها الرجل ذو المال » ، وللوّلف يأتي إلا النصب .

## فصل

والميم الزائدة في قولك ( اللهم ) عوض من ( يا ) . وقال الكوفيون : أصله :  
( يا الله أمنا بخير )<sup>(١)</sup> . وهو غلط لوجهين :

أحدهما أنه لو كان كذلك لكثير الجمع بينها . ولَمَّا لم يأتِ ذلك إلا في الضرورة علم  
أنها عوض ، فلم يجمع بينه وبين المعوض .

والثاني أنه يصحُّ أن يقع بعد هذا الاسم ( أمنا بخير ) ، وما أشبهه ، كهولك :  
اللهم اغفر لي ، وأن يقع بعده ضدُّ هذا المعنى ، كهولك : اللهم العن فلاناً ،  
وما أشبهه .

## فصل

العَلَمُ إذا نودي بقي على تعريفه<sup>(٢)</sup> ، ومنهم من قال : ينكّر ، ثم يتعرّف بالقصد  
والإشارة<sup>(٣)</sup> ، وحجّة الأول من وجهين :

أحدهما أنك تنادي من لا يشاركه غيره<sup>(٤)</sup> في اسمه ، كهولك : ( يا الله ) ،  
و ( يا فرزدق ) ، ولو تنكّر لصار له نظائر ، فيتعيّن بالقصد .

(١) ذكر أبو البركات هذه المسألة مجملّة في أسرار العربيّة ٢٣٣ - ٢٣٤ ، ومفصّلة في الإنصاف ٣٤١/١ - ٣٤٧ ،  
وذكرها العكبري في التبيين ٤٤٩ - ٤٥٢ . وشفع كلام البصريين القائلين بأن الميم عوض من ( يا )  
شفعه بخمس حجج . وكلام الكوفيّين بحجّتين : القياس والسمع . ومن شواهد الكوفيّين قول أمية بن  
أبي الصلت أو خراشة الهذلي :

إني إذا ما حدث ألتأ أقول يا اللهم يا اللهم

(٢) إلى هذا الرأي ذهب أبو بكر بن السراج . انظر ابن يعيش ١٢٩/١ .

(٣) نسب ابن يعيش هذا الرأي إلى المبرد ، ورجّحه على رأي أبي بكر .

جاء في المقتضب ٢٠٥/٤ : « و ( زيد ) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة ، منتقل عنه ما كان  
قبل ذلك فيه من التعريف » .

(٤) في م : لا يشاركه في اسمه .

والثاني أنّ ( يا ) تدخل على النكرة غير المقصودة نحو : ( يارجلاً ) ، ولو كانت ( يا ) تحدث التعريف لحدث بها هنا . وكذلك المضاف نحو : يا عبد الله ، وتعريفه بالإضافة لا بالقصد .

واحتج الآخرون بأنّ ( يا ) تُحدثُ التعريف في النكرة المقصودة ، فكذلك في العلم تحدّثه بالخطاب . ولن يصحّ ذلك إلاّ بزعم التعريف الأوّل ، ولذلك لم تدخل على الألف واللام .

### فصل

إذا كان المنادى علماً أو كنية ، ووصف بـ ( ابن ) مضاف إلى علم<sup>(١)</sup> أو نكرة ، جاز فيه الضمّ<sup>(٢)</sup> على الأصل ، والفتح إتباعاً لفتحة نون ابن ، ولا يكون ذلك في غير هذا الموضع ، لأنّ العلم والكنية يكثر استعمالهما<sup>(٣)</sup> مع الوصف بـ ( ابن ) للحاجة إلى التعريف بالنسب ، فيصير الموصوف والصفة كشيء واحد ، فيفتحان كالركب .

### فصل

وتدخل ( لام الاستغاثة ) على المنادى إعلماً بالاستغاثة ، إذ ليس كلّ منادى مستغاثاً به . وتتعلّق بحرف النداء ، وتفتح كما تفتح مع ضمير المخاطب .  
فأمّا ( لام المستغاث له<sup>(٤)</sup> ) فتكسر ، لأنّه غير واقع موقع الضمير<sup>(٥)</sup> .

(١) مثاله في هم الهوامع ١٧٦/١ : « يا زيد بن عمرو » .

(٢) الضمّ رأي المبرد ، والفتح رأي ابن كيسان ، وحجّته أنّه الأكثر في كلام العرب ، انظر هم الهوامع ١٧٦١ .

(٣) في م وح : استعمالها .

(٤) في م : المستغاث به .

(٥) ذكر السيوطي في هم الهوامع ١٨٠/١ شاهداً نقله عن سيبويه يوضّح هذه اللام ، وهو : يا لقومي لفرقة الأحباب .

وَأَمَّا المَعطوف على المِستغاث به فتكسر لامه<sup>(١)</sup> ، لأنَّ واو العطف تغني عن الفرق  
ح ٥٧ بفتح اللام ، فتكسر كما تكسر مع كلِّ ظاهر . /

## فصل

ويحذف حرف النداء من كلِّ منادى إلا النكرة والمبهم .

أَمَّا النكرة فإنَّها لا تتعرَّفُ هنا إلاَّ بـ ( يا ) الدالَّة على القصد والإشارة ، فإذا لم  
تكن<sup>(٢)</sup> بقي على تنكيره ، ولذلك إذا أرادوا تعريفه باللام جاؤوا بـ ( يا أيُّها ) ،  
فلو حذفوا للحق الإجحاف .

وَأَمَّا المبهم فلشدة إبهامه يحتاج إلى مخصِّص ، [ فلو حذف المخصِّص<sup>(٣)</sup> ل بقي على  
إبهامه ]<sup>(٤)</sup> . ولذلك جاز أن يكون المبهم وصفاً لـ ( أيِّ ) في النداء كما كان اسم الجنس .

## فصل

إذا ناديت المضاف إلى نفسك ، وكان الأوَّل صحيحاً فلك فيه أوجه :  
أحدها حذف الياء نحو : يا غلام ، لأنَّ الكسرة تدلُّ عليها في الإثبات<sup>(٥)</sup> .  
والثاني إثباتها / ساكنة على الأصل .  
والثالث فتحها ، لأنَّ حقَّ ياء الضمير الفتح كالکاف .

م ٧١

- 
- (١) تكسر لامه إذا لم تكرر ( يا ) نحو : يا للأغنياء وللأقوياء للمساكين . فإذا تكررت ( يا ) فتحت اللام ، نحو : يا للأغنياء ويا للأقوياء للضعفاء . انظر مع الهوامع ١٨٠/١ .
  - (٢) في م : لم يكن .
  - (٣) المقصود بالمخصِّص ما بعد أيِّ ، كالناس من قولك : أيُّها الناس .
  - (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .
  - (٥) سقط من م : في الإثبات .



والرابع إبدال الفتحة كسرةً ، والياء ألفاً ، ليمتدّ الصوت زيادة مدّ<sup>(١)</sup> .

والخامس حذفها وضمّ الميم . وتريد في هذا الوجه ما أردت في الإضافة .

فإنّ كان بين الياء والاسم للننادى اسم آخر لم تحذف ، نحو : يا غلام أخي ،  
ويا ابن صاحبي ، لأنّ الوسط ليس بمنادى . وقد جاء الحذف في : يا ابن عمّي<sup>(٢)</sup> ،  
ويا ابن أمّي ، ويا ابن صاحبي<sup>(٣)</sup> . وفيه أيضاً الوجوه التي ذكرت في غلام ، إلا أنّ  
منهم من يحذف الياء ، ويفتح للميم ، فيقول : يا ابن أمّ ، وفيه وجهان :

أحدهما أنّه ركّب الاسمين كخمسة عشر .

والثاني أنّه أراد ( ابن أمّا ) فحذف الألف لطول الكلام اجتزاء بالفتحة . وإنّما  
اختصّ هذان الاسمان بهذا الحكم في النداء لكثرة استعمالهما<sup>(٤)</sup> .

---

(١) أي يا غلاما ، وفي الوقف يا غلاماه . انظر ابن يعيش ١٠/٢ .

(٢) في ح : يا ابن عمّ بحذف الياء .

(٣) سقط من ح : ويا ابن صاحبي .

(٤) في م : استعمالها .

## باب الندبة

هي ( فُعلة ) من ( ندبته ) أي : حثته ، فكأنَّ النادب يحثُّ حزنه على الندبة ،<sup>(١)</sup>  
أو يحثُّ السامع على الحزن على اللندوب . وحروفها ( وا ) و ( يا )<sup>(٢)</sup> ، وقيل ( آ )  
أيضاً . وأكثر من يتكلم بها النساء لضعف قلوبهنَّ .

### فصل

وتُزاد في آخر اللندوب إذا وَقَفَ عليه ( الألفُ ) ليزداد مدُّ الصوت ، ليشيع حال  
الندوب ، ويدل على تفجُّع النادب ، وتزاد عليها ( هاءٌ ) لتبيين الألف . فإن حذفت  
الهاء لم تأتِ بالألف ، لئلاَّ يظنَّ أنها بدل من ياء المتكلم .

### فصل

ولا يندب إلاَّ العلم أو المضاف<sup>(٣)</sup> إذا كان اللندوب مشهوراً به ليكون عذراً للنادب ،  
كقولك : وازيداه ، واعد الملكاه ، وامن حفر بئر زمزماه<sup>(٤)</sup> ، واتقطاع ظهرياه .

(١) جاء في الهمع ١٧٩/١ : « اللندوب نوع من المنادى ... ويختص من حروف النداء بحرفين : ( وا ) وهي الأصل ، و ( يا ) ، ولا تستعمل إلاَّ عند أمْن اللبس » .

(٢) جاء في شرح المقدمة المحسبة ٢٧٥/١ : « و ( آ ) لنداء البعيد والمستقل في نومه » .

(٣) جاء في الأشباه والنظائر ٢٥٣/٢ : « ليس كل ما ينادى يجوز ندبته ، لأنه يجوز أن ينادى للنكور والمبهم ، ولا يجوز ذلك في الندبة » . انظر شرح المفصل ١٥/٢ ، والإنصاف ٣٦٢/١ .

(٤) جاء في شرح المفصل ١٤/٢ : « ولا يستبحون ( وامن حفر بئر زمزماه ) لأنه مَنْقَبَةٌ وفضيلة ، صار ذلك علماً عليه يعرف به بعينه ، فجرى مجرى الأعلام ، نحو : واعد المطلباه ، وذلك أنَّ عبد المطلب هو الذي أظهر زمزم بعد دثورها » .

## فصل

وإذا خفت من إثبات الألف لُبساً قلبتها من جنس الحركة التي قبلها ، كهولك في غلامه<sup>(١)</sup> : ( واغلامهوه ) . ولا تقول : ( واغلامهاه ) لئلا يلتبس بغلامها للمؤنث . وتقول إذا ندبت غلامك ( واغلامكيه ) ولا تقول : ( واغلامكاه ) لئلا يلتبس بالمذكر . وعلى هذا قس<sup>(٢)</sup> .

## مسألة

لا يجوز أن تلحق علامة الندبة الصفة<sup>(٣)</sup> نحو : ( وازيد الظريفاه ) ، وأجازه الكوفيون<sup>(٤)</sup> ويونس<sup>(٥)</sup> .

ووجه المذهب الأول من وجهين :

أحدهما أن الصفة غير مندوبة ولا لازمة للمندوب ، فلم تلحقها علامة الندبة بخلاف المضاف إليه ، لأنه من تمة المضاف .

والثاني أن الصفة اسم معرب مفرد ، فلا تلحقها علامة الندبة كالنكرة ، وعلة ذلك ألا يصير مبنياً<sup>(٦)</sup> .

واحتج الآخرون من وجهين :

- 
- (١) في م : واغلاماه .
  - (٢) انظر شرح المفصل ١٤/٢ .
  - (٣) هذا مذهب سيويه والخليل . انظر شرح المفصل ١٤/٢ .
  - (٤) ومعهم - كما جاء في شرح المفصل - ١٤/٢ يونس بن حبيب وأبو الحسن بن كيسان .
  - (٥) يونس : هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب [ ت : ١٨٢ هـ ] نحوي بصري ينتمي إلى بني ضبة بالولاء . وهو من شيوخ سيويه والفراء . البغية ٣٦٥/٢ ، طبقات النحويين واللغويين ٥١ ، إشارة التعيين ٣٩٦ .
  - (٦) في م : مبيئاً .

أحدُها ما سمع من عربيّ فصيح ضاع منه قدحان من خشب فندبها : واججمتيّ الشاميّتيناه<sup>(١)</sup> .

والثاني أنّ الصفة في بعض المواضع تلزم كصفة ( أيّ ) في باب النداء ، وصفة ( من ) و ( ما ) النكرتين ، فجرى مجرى المضاف إليه ، ولأنّها توضّح كما يوضّح<sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) ارتاب أبو البركات في صحّة هذا الشاهد ، وقال في الإنصاف ١/٣٦٥ : « يحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس . وعلى كلّ حال فهو من الشاذّ الذي لا يُعبأ به ، ولا يقاس عليه » .
- (٢) فصلّ أبو البركات القول في هذه المسألة في الإنصاف ١/٣٦٤ - ٣٦٥ .

## باب الترخيم

وهو في اللغة لينُ الصوت واتقطاعه . قال ذو الرمة : [ من الطويل ]

٦٢- لها بَشَرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقٌ رخيماً الحواشي لاهراء ولا نَزْرُ<sup>(١)</sup>  
وهذا المعنى سُمي الترخيم والنداء ، لأنك تحذف من آخر الاسم ، فينقص الصوت  
ويضعف .

### فصل

والترخيمُ حذفُ آخرِ الاسمِ للمنادى للمبنيِّ الزائد على ثلاثةِ أحرف غير المؤنث .

أمَّا اختصاصه بالآخرِ فلأنَّ ما بقي<sup>(٢)</sup> من الاسمِ يدلُّ على ما يحذف من آخره إذا  
كان مشهوراً ، ولا يدلُّ آخره على أوله .

وأمَّا اختصاصه [ بالمنادى فلأنَّ النداء قد كثر فيه التغيير ، لأنه موضع / تخفيف  
وتنبيه بالأسماء المشهورة ]<sup>(٣)</sup> .

(١) الشاهد من قصيدة ذي الرمة التي مطلعها :

ألا ياساسمي يادارمي على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

البَشَرُ جمع بشرة : ظاهر الجلد ، الهراء : المنطق الفاسد ، يقال منه : أهرأ الرجل في منطقته . وقيل :

الهراء : الكثير [ عن ابن يعيش ١٦٧ ] .

ذكر ابن جني هذا البيت في الخصائص ٢٩٨ ، وقال : « رخم الحواشي : أي مختصر الأطراف . وهذا

ضدُّ الهذر والإكثار ، ونذهب في التخفيف والاختصار . قيل : فقد قال أيضاً : ولا نزر ، وأيضاً فلسنا

ندفع أن الحفر يقلُّ معه الكلام » . وانظر البيت في القصيدة التي ذكرنا مطلعها في ديوان ذي الرمة

٥٥٩/١ ، وشرح المفصل ١٩/٢ ، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١٩٨/١ .

(٢) في ح : ما يمضي .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من م .

وأما اختصاصه بالمبنيّ فلأمرين :

أحدهما أنّه معروف بنفسه لا بالإضافة ، ولذلك بُني كما بني ضمير الخطاب .

والثاني أنّه لو حذف من المعرب لسقط منه الإعراب وحرفه ، وذلك / إجحاف  
والمبنيّ لا يسقط منه إلا حرفاً لإعراب فيه .

٧٢م

### مسألة

لا يجوز ترخيم المضاف إليه ، وقال الكوفيّون يجوز<sup>(١)</sup> .

وحجّة الأولين أنّ المضاف إليه معرب غير منادى ، فلم يرخّم في الاختيار ، كما لو لم  
يكن قبله منادى .

واحتجّ الآخرون بما جاء في الشعر من ذلك ، نحو : [ من الطويل ]

٦٣- ... .. يـآل عكرم<sup>(٢)</sup> .....

و : [ من الطويل ]

(١) جاء في الإنصاف ٣٤٧/١ : « ويوقع الكوفيّون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك :  
ياآل عامر في : ياآل عامر . »

(٢) هذا المنادى المرخّم بعضٌ من بيت لزهير بن أبي سلمى ، ونصه كما روي في ديوانه : ٣١  
( خَدُوا حَطِّمَ يـآلَ عِكْرِمَ واحفظوا أواصرنا ، والرحم بالغيب تُذَكَّر )  
وروايته في شرح الفصل ٢٠/٢ ( خذوا حذرکم ياآل عكرم واذكروا ... ) .

الأواصر : جمع أصرة وهي كل ما يعطفك على آخر ومن الأواصر الرحم .  
يحذّر الشاعر آل عكرمة ، ويذكّرهم ما بينهم وبين قومه من مودة وقربة ، وكانوا قد اعتموا غزو قومه  
بني مزينة . والشاهد فيه ترخيم ( آل عكرمة ) بإسقاط التاء من المضاف إليه . وانظر كتاب سيبويه  
٢٧١/٢ . والأمالي الشجرية ١٢٦/١ ، والإنصاف ٣٤٧/١ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ ، والدرر اللوامع  
١٥٨/١ ، وخزانة الأدب ٣٢٩/٢ .

٦٤- أبـ عرو<sup>(١)</sup> ... ..  
يريد : ياعكرمة ، ويا عروة ، ولأنّ المضاف إليه تتمّة للمنادى ، فصار كأنّه  
آخره .

والجواب أمّا الشعر فلا حجة فيه ، لأنّه مّار رخّم في غير النداء للضرورة ، وأمّا  
المضاف إليه فهو معربٌ غير منادى كما سبق<sup>(٢)</sup> .

### فصل

ولا يجوز ترخيم الثلاثي غير المؤنث . وقال الكوفيون يجوز إذا كان الأوسط  
متحرّكاً نحو ( عَمَر )<sup>(٣)</sup> .

حجّة الأولين<sup>(٤)</sup> أنّ الثلاثي أقلّ الأصول ، فحذفه إجحاف . ولم يرد به سماع يسوّغ  
الأخذ به .

واحتجّ الآخرون بأنّ في الأسماء العربية ماهو على حرفين ، نحو ( يد ) و ( دم )  
و ( غد ) .

---

(١) في ح و م : بأبا عرو . وهذا المنادى المرخّم مطلع بيت لم أقف على قائله . ذكر صاحب الإنصاف  
٣٤٨/١ ، وروايته عنده :

أبا عرو لاتبعد فكلّ ابن حرة سيّدعوه داعي ميتة فيجيب  
وهو في شرح الكافية ١٤٩/١ ( داعي موته ) والشاهد فيه ترخيم ( عروة ) . وانظر الأمالي الشجرية  
١٢٩/١ ، وأسرار العربية ٢٣٩ ، وشرح المفصل ٢٠/٢ ، ٢٨٧/٤ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٢ .  
(٢) انظر المسألة الثامنة والأربعين في الإنصاف ٣٤٧/١ - ٣٥٦ .

(٣) هذه المسألة مفصلة في الإنصاف ٣٥٦/١ - ٣٦٠ . ومأ جاء فيه ٣٥٧/١ : « ذهب بعضهم إلى أنّ الترخيم  
يجوز في الأسماء على الإطلاق » .

(٤) وهم البصريون ومعهم « أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ من الكوفيين » ، الإنصاف ٣٥٧/١ .

والجواب أنّ تلك الأسماء محذوفة اللامات اعتباطاً ، فلا يقاس عليها ، ولذلك قلّت جداً . فإن قيل : كيف رخموا ( نُبِّة ) ؟ قيل : إنّ تاء التأنيث كاسم ركب مع اسم بدليل أنّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، فتحذف كما يحذف الثاني من المركب . فكانّ الترخيم لم يحذف من الاسم شيئاً .

### مسألة

إذا رخمّت الرباعيّ لم تحذف منه سوى حرف واحد<sup>(١)</sup> ، وقال الفرّاء : إن كان الثالث ساكناً حذفته مع الأخير ، نحو : ( سِبَطْر )<sup>(٢)</sup> تقول : ( ياسب ) واحتجّ لذلك بأنّه إذا بقي الساكن أشبه الأدوات . وهذا فاسد لوجهين :  
أحدهما أنّ بناء المتحرّك يلحقه بالأدوات ، ولم يمتنع .

والثاني أنّ الاسم بعد ترخيمه قد بقي على زنة لانظير لها في الأسماء كحذف الثاء من ( حارث ) ، فإنّه جاء على ( فاع ) ، ولا نظير له ، فعلم أنّ الحذف هنا والبناء عارضان ، لا يعتدّ بما يخرج عن النظائر لأجلها . ويؤكّد ذلك أنّ ما قبل آخره مكسور ، يحذف وتبقى الكسرة ، وهي تشبه ما يكسر لالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup> ، وهو<sup>(٤)</sup> مع ذلك جائز .

(١) هو الحرف الأخير . وهذا رأي البصريّين . جاء في الإنصاف ٣٦١/١ : « تقول في : برثن ( يابزث ) ، وفي جعفر ( ياجعفت ) ، وفي مالك ( يامال ) » .

(٢) السبطر : الطويل الممتدّ ، والشديد .

(٣) ممّا دحض به أبو البركات مذهب البصريّين قوله في الإنصاف ٣٦٢/١ : « وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين قولهم : لو أسقطنا الحرف الأخير لبقى ما قبله ساكناً فيشبه الأدوات ، وهي الحروف . قلنا : هذا فاسد ، لأنّه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يحذف الحرف المكسور ، لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم » .

(٤) سقطت هو من ح .



## فصل

ولا ترخّم النكرة ، لأنّها في الأصل وصف لـ ( أيّ ) ، فلم يجتمع<sup>(١)</sup> عليها حذف الموصوف وحذف آخرها . وما جاء في الشعر نحو : [ من البسيط ]

٦٥- ياصاح<sup>(٢)</sup> ... ..  
شاذّ ، لا يقاس عليه .

## فصل

ولا يرخّم المبهم وإن زاد على ثلاثة أحرف<sup>(٣)</sup> لأوجه :  
أحدها أنّه ضعف بالإهام ، فلا يضعف بالحذف .  
والثاني أنّ إهامه يقربه من النكرة ، والنكرة لا ترخّم .  
والثالث أنّه في الأصل وصف لـ ( أيّ ) ، فلم يجمع بين حذفين .  
والرابع أنّه وصف لـ ( أيّ ) والأوصاف لا ترخّم مع الموصوفات<sup>(٤)</sup> ، فكذلك ما هو في تقديرها .

(١) في ح : يجمع .

(٢) المنادى هنا مطلع بيت نسبه الشنقيطيّ في الدرر ٧٠/٢ إلى أبي الغريب ، وهو :

ياصاح بلّغ ذوي الزوجات كلّهم أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب  
وذكره ابن هشام في المغني ٧٦١ ولم يذكر قائله . ثم قال : « قال الفراء أنشدني أبو الجراح » ، والشاهد فيه ترخيم ( صاحب ) بحذف الباء ، وهو نكرة . وانظر خزنة الأدب ٩٣/٥ .

(٣) لعلّه يريد نحو : يا أيّها الإنسان .

(٤) جاء في شرح الكافية ١٥١/١ : « ويجوز وصف المرخّم إلا عند الفراء وابن السراج ... وكأنّهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالاً على معنى فيه ، فإذا رخّم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزداد عليها شيء من الخارج » .

## فصل

ولا يحذف من الاسم الذي فيه تاء التانيث شيء<sup>(١)</sup> غيرها ، وإن كان ما قبلها زائداً ، لأنها بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم على ما ذكرنا من قبل<sup>(٢)</sup> .

## فصل

إذا ناديت الصفة التي فيها تاء التانيث لم تحذفها ، نحو ( يافاسقة ) لئلا يلتبس بالمذكر ، فإن كانت علماً جاز .

## فصل

إذا رَحِمْتَ ( طيلساناً ) حذفت الألف والنون ، لأنها زائدتان ، وضممت السين . وإن شئت فتحتها ، هذا إذا فتحت اللام ، فإن كسرتها لم يجز ترخيمه عند المبرد . قال : لأنه على وزن لانظير له ، وهو ( فَيْعِل ) . وأجازه السيرافي وغيره . وقالوا : لأنه قد يبقى بعد الترخيم بناء لانظير له في غيره ، نحو : يا حار<sup>(٣)</sup> ، وقد بيننا ذلك قبل<sup>(٤)</sup> .

(١) سقط شيء من ح .

(٢) جاء في الهمع ١٨٤/١ : « قال أبو حيان : والوجه أن في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين : أحدهما - وهو الشائع الكثير - ترخيمه بحذف التاء فقط . والثاني - وهو قليل - ترخيمه بحذف التاء وما يليها » ، من ذلك قول العجاج :

(إنك يا معاوية يا ابن الأفضل) يريد : يا معاوية . وانظر سيبويه ٥٣/١ .

(٣) جاء في شرح الكافية ١٥٥/١ : « ذكر للمبرد عن المازني في كل ما أدى نية الاستقلال فيه إلى وزن لانظير له ، أنه لا يرخمه إلا على نية المحذوف ، وذلك نحو ( طيلسان ) على لغة كسر اللام ، و ( فرزدق ) و ( قد عمل ) و ( سعود ) و ( هندلع ) و ( عنفوان ) . وأجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظراً إلى أن المثل ليست بأصلية ... فتقول : يا طيلس ، ويا فرزد ، ويا قدعم ، ويا سعي ، ويا هندل ، ويا عنفي » .

(٤) سقطت قبل من م .

## فصل

فإن سُميت بـ ( حُبْلَوِي ) أو ( حبليان ) لم يجز أن ترخمه على قول من قال :  
يا حارَّ<sup>(١)</sup> بالضم ، لأنَّ الواو والياء هنا ينقلبان ألفين ، فيصير ( فعلى ) ، وألف فعلى  
لا تكون منقلبة أبداً ، لكنَّها للتأنيث . وأجازه السيرافي ، وعلل بنحو ما تقدّم .

## فصل

وللعرب في الباقي بعد الترخيم مذهبان : /

أحدهما تركه على ما كان عليه ، وهو الأجود ، لأنَّ بقاءه على ذلك ينبّه على  
الأصل .

والثاني أن يُضمَّ على كلِّ حال<sup>(٢)</sup> ، ويجعل كأنه اسم قائم برأسه . / وفائدة اختلاف  
المذهبتين أنك إذا رخمْتَ على المذهب الأول تركت الحرف الباقي على حاله ، ولم تغيِّره  
على ما يوجب قياس التصريف . وإذا رخمْتَه على المذهب الثاني غيَّرتَه على ما يوجب  
قياس التصريف . وإذُ عرفت هذا الأصل استغنيت عن الإطالة بالمسائل .

(١) يا حارَّ بالضم على لغة من لا ينتظر عودة الشاء . ويا حارِ على لغة من ينتظر ، وهي أفصح . انظر  
المع ١٨٤/١ .

(٢) قال السيوطي في مع الهوامع ١٨٤/١ : « في المرخم لفتان : الانتظار وهو نية المحنوف ، وترك  
الانتظار ، وهو عدم نيته . والأول أكثر استعمالاً ، وأقواها في النحو . وجاء عليه ما قرئ : ﴿ ونادوا  
يا مالٍ ﴾ وقول زهير : يا حار لا أُرَمِّينُ منكم بداهية . وجاء على الثاني : يدعون عنترَ والرماح كأنها ،  
يريد : يا مالك ، ويا حارث ، ويا عنترَةَ » .

## باب حروف الجرّ

إنّا سمّيت كسرة الإعراب جرّاً لتسفلها في الفم ، وانسحاب الياء التي من جنسها على ظهر اللسان كجرّ الشيء على الأرض . ومنه قيل لأصل الجبل جرّ لتسقله .  
والكوفيّون يسمّونه ( خفضاً ) ، وهو صحيح المعنى ، لأنّ الانخفاض الانهياط ، وهو تسفل<sup>(١)</sup> .

### فصل

وإنّا عملت هذه الحروف لاختصاصها بأحد القبيلين ، وقد ذكرنا علّة ذلك في باب ( إن ) ، وإنّا عملت الجرّ دون غيره لأمرين :

أحدهما أنّ الفعل عمل الرفع والنصب ، فلم يبق للحرف ما ينفرد به إلاّ الجرّ .  
والثاني أنّ الحرف واسطة بين الفعل وبين ما يقتضيه ، فجعل عمله وسطاً . والجرّ من ( الياء ) ، وهي من حروف وسط الفم ، بخلاف الرفع ، فإنّه من الضمّ ، والضمّ من الواو ، والواو من الشفتين ، وبخلاف النصب فإنّه من الألف ، والألف من أقصى الحلق<sup>(٢)</sup> .

(١) جاء في شرح الكافية ٢٤/١ : « وأما جرّ الفكّ الأسفل إلى أسفل وحفظه فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل ، فسُمّي حركة الإعراب جرّاً وخفضاً ، وحركة البناء كسراً ، لأنّ الأوّلين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث » .

(٢) لابن يعيش تعليل آخر لاختصاص حروف الجرّ بعملها ، فقد قال ٨/٨ - ٩ : « وجعلت تلك الحروف جارة ولم تقض إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها ، لأنّهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه =

## فصل

والأصل في الجرّ للحروف<sup>(١)</sup> لأميرين :

أحدهما أنّ أصل العمل للأفعال ، والحروف دخلت موصولة لها إلى الأسماء . فلمّا اختصّت عملت ، فكانت تلو الأفعال في العمل<sup>(٢)</sup> . أمّا الأسماء فعمول فيها ، فلم تكن عاملة .

والثاني أنّ الإضافة تقدّر بالحرف ، فدلّ ذلك على أنه الأصل .

وإنّما عملت في<sup>(٣)</sup> الأسماء لما يذكر في مواضعه .

## فصل

و ( مِنْ ) على أوجه :

أحدها ابتداء غاية المكان كهولك<sup>(٤)</sup> : سرت من البصرة ، فالبصرة مبتدأ<sup>(٥)</sup> السير . وقال ابن السراج : تكون ( من ) لابتداء غاية الفعل من الفاعل كما ذكرناه ، ولابتداء غاية الفعل من المفعول كهولك : نظرت من الدار إلى الهلال من خلل السحاب . ف ( من الدار ) مكان الفاعل ، و ( من خلل السحاب ) مكان المفعول . وقال غيره : = وبين الفعل الواصل بغيره ، ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف . وجعلت هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القويّ . ولمّا امتنع النصب لما ذكرنا لم يبق إلاّ الجرّ ، وانظر أسرار العربيّة ٢٥٢ .

(١) في م : الحروف .

(٢) سقط من م : في العمل .

(٣) سقطت في من م و ح ، واضطررنا إلى إصاحامها في الجملة لإتمام العبارة .

(٤) جاء في شرح المفصل ١٠٨/ ١١ : « ولا تكون ( مِنْ ) عند سبويه إلاّ في المكان ، وأبو العباس للبرّد

يجعلها ابتداء كلّ غاية . وإليه يذهب ابن درستويه وغيره من البصريّين ، فتقول : خرجت من الكوفة ... وعجبت من فلان ... واحتجّوا بقوله تعالى : ﴿ لمسجد أسّس على التقوى من أوّل يوم ﴾ .

(٥) في ح : مبدأ السير .

( من خلل السحاب ) حلال من الهلال ، ويمكن أن يكون ( من الدار ) حالاً<sup>(١)</sup> من الناظر .

والثاني التبويض ، وعلامته أن يصلح مكانها ( بعض ) كقولك : أخذت من المال . وقال المبرد : هي لابتداء المكان أيضاً ، والتبويض مستفاد بقرينة . فإن قلت : أخذت من زيد مالاً ، جاز أن تعلق ( من ) بأخذت ، وأن تجعلها حالاً من المال أي : مالاً<sup>(٢)</sup> من زيد . فلما قدمت صفة النكرة صارت حالاً .

والثالث أن تكون بمعنى البدل ، كقوله تعالى : ﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾<sup>(٣)</sup> . أي : بدلاً من الآخرة ، وموضعها حال<sup>(٤)</sup> . ومنه قوله : ﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة ﴾<sup>(٥)</sup> . أي : بدلاً منكم .

والرابع أن تكون لبيان الجنس كقوله : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾<sup>(٦)</sup> . [ أي : الرجس الحاصل من جهة الأوثان ]<sup>(٧)</sup> . وهذه أشبه بالتي هي<sup>(٨)</sup> للابتداء . فأما قولك : زيد أفضل من عمرو . ف ( من ) فيه لابتداء الغاية ، والمعنى ابتداء معرفة فضل زيد من معرفة فضل عمرو<sup>(٩)</sup> ، أي : لَمَّا قيس فضله بفضل عمرو بانته زيادته عليه .

(١) في م : حال .

(٢) في م : إلأ .

(٣) سورة التوبة : ٢٨ .

(٤) سقط من م : وموضعها حال .

(٥) سورة الزخرف : ٦٠ . لم تذكر كلمة ( ملائكة ) في م .

(٦) سورة الحج : ٣٠ .

(٧) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٨) سقطت هي من ح .

(٩) أفحمننا كلمة ( فضل ) في الجملة لإقامة المعنى .

والخامس أن تكون زائدة ، وذلك في غير الواجب نحو : ماجاءني من أحد ،  
 ﴿ هل تحسُّ منهم من أحد ﴾<sup>(١)</sup> . وإنما زيدت هنا للتوكيد فقط ، لأنَّ أحداً من  
 أسماء العموم<sup>(٢)</sup> .

فأمَّا قولك : ماجاءني من رجل ، ف ( من ) زائدة من وجه ، لأنك لو حذفتها  
 لاستقام الكلام . وغير زائدة من وجه ، لأنها تفيد استغراق الجنس . ألا ترى أنَّك  
 لو حذفتها لنفيت رجلاً واحداً ، كقولك : ماجاءني رجلٌ بل رجلان ، وإذا أثبتَّها  
 دلت بذلك على أنه لم يأتك رجلٌ ولا أكثر .

### مسألة

لا تجوز زيادة ( مِنْ ) في الواجب ، وأجازها الأَخفش ، ودليلنا<sup>(٣)</sup> أنَّ ( مِنْ )  
 حرف ، والأصل في الحروف أنَّها وُضعت<sup>(٤)</sup> للمعاني اختصاراً من التصريح بالاسم /  
 أو الفعل الدالّ على ذلك المعنى ، كالمهزمة ، فإنَّها تدلُّ على استفهام ، فإذا قلت : أزيدُ  
 عندك ؟ أغنت المهزمة عن ( أستفهم ) ، وأخذت من المال ، أي : بعضه ، وما قصد به  
 الاختصار<sup>(٥)</sup> لا ينبغي أن يجيء زائداً ، لأنَّ ذلك عكس الغرض . وإنما جاز في مواضع  
 لمعنى من تأكيد ونحوه ، ولا يصحُّ ذلك المعنى هنا . ألا ترى أنَّك لو قلت : ضربت من  
 رجل ، لم تكن<sup>(٦)</sup> مفيداً بـ ( من ) شيئاً بخلاف قولك : ما ضربت من رجل .

(١) سورة مريم : ٩٨ .

(٢) اكتفى العكبري في هذا الكتاب بخمسة أوجه من وجوه ( مِنْ ) والنحاة يذكرون وجوهاً أخرى كثيرة .  
 منها : التعليل ، والفصل ، والقسم ، ومعنى ( في ) ، ومعنى ( عند ) ، ومعنى عن ، والتجريد . انظر  
 العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني ١٠٠ - ١٠٦ ..

(٣) العبارة في م وح ( وأجازه لنا أنْ من ) وهي مضطربة ، وجعلناها على النحو الذي أثبتناه اعتماداً على  
 شرح للفصل ١٢٧ ، ونصُّ العبارة : « لا يرى سيبويه زيادة ( من ) في الواجب ... وقد أجاز  
 الأَخفش زيادتها في الواجب » .

(٤) في م : أنَّها للمعاني .

(٥) في م : الاقتصار لا يجيء .

(٦) في م : لم يكن .

واحتج الآخرون بقوله تعالى : ﴿ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> / و ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . والمراد الجميع <sup>(٣)</sup> .

والجواب أن ( مِنْ ) هنا للتبويض ، أي : بعض سيئاتكم ، لأن إخفاء الصدقة لا يحص كل السيئات . وأمّا ﴿ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فالتبويض أيضاً ، لأن الكافر إذا أسلم قد يبقى عليه ذنب ، وهو مظالم العباد الدنيوية ، أو تكون ( مِنْ ) هنا لبيان الجنس .

## فصل

و ( إلى ) لانتهاه الغاية ، وهي مقابلة لـ ( مِنْ ) .

وقال قوم : تكون ( إلى ) بمعنى ( مع ) كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِهِمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، و ﴿ مِنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ وَأَيَّدِكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وهذا كله لاجتماع فيه . بل هي للانتهاه . والمعنى : لا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم ، وكفى عنه بالأكل ، كما قال : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، أي : لا تأخذوا ، و ﴿ مِنْ أَنْصَارِي ﴾ <sup>(٩)</sup> ، أي : من ينصرني ؟ إلى أن

(١) وإن تحفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم ﴿ [ سورة البقرة : ٢٧١ ] .

(٢) يا قومنا أجيئوا داعي الله وأمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ويجزكم من عذاب أليم ﴿ [ سورة الأحقاف : ٢١ ] .

(٣) في م : الجمع .

(٤) سورة النساء : ٢ .

(٥) يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى بن مريم : من أنصاري إلى الله ﴿ [ سورة الصف : ١٤ ] .

(٦) ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يرسل السماء عليكم مدراراً ويزدكم قوة إلى قوتكم ﴿ [ سورة هود : ٥٢ ] .

(٧) يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ﴿ [ سورة المائدة : ٦ ] .

(٨) النساء : ٢٩ ، وهي في م : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ ﴾ .

(٩) الصف : ١٤ ، ذكرها للؤف قبل أسطر قليلة .



أَتَمَّ أَمْرَ اللَّهِ . أو موضعها حال ، أي : من أنصاري مضافاً إلى الله . ومثله : ﴿ إلى قَوَّتَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> . وأما قوله : ﴿ إلى المرافق ﴾<sup>(٢)</sup> ، ففيه وجهان :

أحدهما أنها على بابها ، وذلك أَنَّ المرفق هو الموضع الذي يَتَكَيُّ الإنسان عليه من رأس العضد ، وذلك هو المفصل وفوقه ، فيدخل فيه مِفْصَلُ الذراع ، ولا يجب في الغسل أكثر منه .

والثاني أَنَّ ( إلى ) تدلُّ على وجوب الغسل إلى المرفق ، ولا تنفي وجوب غسل المرفق ، لأنَّ الحدَّ لا يدخل في المحدود ، ولا ينفيه التحديد ، كقولك : سرت إلى الكوفة فهذا لا يوجب دخول الكوفة ، ولا ينفيه ، وكذلك المرفق<sup>(٣)</sup> إلاَّ أَنَّ وجوب غسله ثبت بالسنة<sup>(٤)</sup> .

## فصل

ومعنى ( عن ) المجاوزة والتعدّي ، وقولك : أخذتُ العلم عن فلان مجاز ، لأنَّ عمله لم ينتقل عنه . ووجه المجاز أَنَّك لَمَّا تلقَّيته منه صار كالمنتقل إليك عن محلِّه .

(١) هود : ٥٢ ، ذكرها المؤلف قبل أسطر قليلة .

(٢) المائة : ٦ ، أوردها المؤلف قبل أسطر قليلة .

(٣) للمسألة وجه آخر ذكره ابن يعيش ١٥/٨ فقال : « ( إلى ) هنا غاية في الإسقاط ، وذلك أنَّه لما قال اغسلوا وجوهكم وأيديكم تناول جميع اليد ، كما تناول جميع الوجه . واليدُ اسم للجراحة من رأس الأنامل إلى الإبط . فلمَّا قال إلى المرافق فصار إسقاطاً إلى المرافق ، فالمرافق غاية في الإسقاط ، فلم تدخل في الإسقاط ، وبقيت واجبة الغسل » .

(٤) يذكر النحاة من معاني ( إلى ) مجيئها بمعنى ( اللام ) ومعنى ( في ) ومعنى ( عند ) انظر العوامل المائة النحويَّة ١٠٨ .

## فصل (١)

وقد يكون ( عن ) اسماً يدخل عليه حرف الجرّ ، فيكون بمعنى جانب وناحية .  
قال الشاعر<sup>(٢)</sup> : [ من الكامل ]

٦٦- ولقد أراني للرماح دريئةً      مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي  
وهي إذا كانت اسماً مبنيةً لشبهها بالحرف في تقصانها ، لأنك لا تقول : جلست عن ، كما  
تقول : جلست ناحية وجانباً<sup>(٣)</sup> .

## فصل

وأما ( في ) فحقيقتها<sup>(٤)</sup> الظرفية ، كهولك : المال في الكيس ، وقد يتجوّز بها في  
غيرها ، كهولك : فلان ينظر في العلم ، لأنّ العلم ليس بظرف على الحقيقة ، ولكن لمّا  
قيّد نظره به ، وقصره عليه ، صار العلم كالوعاء الجامع لما فيه .

وقد تكون بمعنى السبب كقوله صلى الله عليه وآله<sup>(٥)</sup> وسلّم : « في النفس المؤمنة

(١) سقط فصل من م .

(٢) في ح . ومنه قول الشاعر . والبيت لقطري بن الفجاءة ، ذكره المرزوقي مع خمسة أبيات أخرى في شرح  
الحماسة ١٣٦ ، وروايته ثمّ : ( تارة وأمامي ) ورواه ابن يعيش ٤٠/٨ برواية العكبري ، ورواه  
ابن هشام في المغني ١٦٠ ( فلقد ) وانظر الجمع ١٥٦/١ ، والدرر ١٣٨/١ ، والأشباه والنظائر ١٤/٢ ،  
وابن عقيل ٢٩/٢ ، وخزانة الأدب ١٥٨/١٠ ، وروايته في أسرار العربيّة ٢٥٥ ( تارة وشالي ) .

(٣) من معاني ( عن ) التي أغفلها المؤلّف ، وذكرها النحاة ، ومنهم الجرجاني في العوامل المائة  
النحويّة ١٢٨ - ١٣١ البدل ، والتعليل ، والاستعانة ، ومعنى ( على ) ومعنى ( بعد ) ومعنى ( مِنْ ) .

(٤) في ح : فحقيقتها أنّها الظرفية ، وهو وجه سائغ .

(٥) سقطت آله من م .

مائة من الإبل»<sup>(١)</sup> ، أي : تجب بقتلها الإبل . ووجه المجاز أنَّ السبب يتضمَّن الحكم ، والحكم يلازمه ، فصار للحكم كالظرف الحافظ لما فيه<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وأما ( على ) فتكون حرف جرّ ، وحقيقتها للدلالة على الاستعلاء ، كقولك : زيد على الفرس . وتكون<sup>(٣)</sup> مجازاً فيما يغلب الإنسان ، كقولك : عليه كآبة أي : تغلبه وتظهر عليه . وعليه دَيْنٌ ، أي : لزمه الاتقياد بسببه ، كاتقياد المركوب لراكبه ، وهو معنى قول الفقهاء : ( على ) للإيجاب<sup>(٤)</sup> .

## فصل

وقد تكون اسماً بمعنى فوق مبنياً ، وتقلب ألفها ياء مع الضمير كقول الشاعر :

[ من الطويل ]

٦٧- عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا      تَصَلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيْرَاءَ مَجْهَلٍ<sup>(٥)</sup>

(١) في موارد الظمان ( كتاب الزكاة ٢٠٢ - ٢٠٣ ) حديث أوله : « أخبرنا الحسن وأبو يعلى ... » وجاء في هذا الحديث الطويل : « ... وأنَّ في النفس الدية مائة من الإبل » ، وفي إرواء الغليل ٣٠٥/٧ ( رقم الحديث ٢٢٤٨ ) : « في النفس المؤمنة مائة من الإبل . صحيح ، وهو عند البيهقي ١٠٠/٨ بزيادة المؤمنة » .

(٢) من معاني ( في ) التي ذكرت في الهمع ٣٠/٢ التعليل ، والمقايسة ، ومعنى ( على ) ، ومعنى ( مع ) ، ومعنى ( مِنْ ) ، ومعنى ( إلى ) .

(٣) في م : ويكون .

(٤) من معاني ( على ) التي ذكرها الكوفيون وابن مالك : المصاحبة ، والتعليل ، والمجاورة ، والظرفية ، ومعنى ( مِنْ ) . انظر الهمع ٢٩/٢ .

(٥) البيت لمراحم بن الحارث العميلي في صفة ناقه . روايته في ح : ببذاء ، وفي المقتضب ٥٣/٣ ، وسيبويه ٢٣١/٤ ( ثمَّ خَسَمَا ) . والظمُّ أن ترد الإبل بعد ثلاثة أيام من الظمِّ ، وتصلُّ : تصوّت أحشائها من اليبس ، والقَيْض : قشر البيض ، والمجْهَل : الأرض لا يُهْتَدَى فيها . شبه الشاعر ناقته بقطاة نهضت عن فراخها . جاء في الدرر ٣٦٢ : « أنَّ ابن خروف زعم أنَّ على ... استعملت اسماً للضرورة ، ولم أر من قال : إنَّه ضرورة غيره » ، وانظر شرح المفصل ٣٨/٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٩/٢ ، ومعنى اللبيب ١٥٦ ، ٥٨٧ ، والأشباه والنظائر ١٣/٢ ، وخزانة الأدب ١٤٧/١٠ .

يعني قطة ، فارقت بيضها بعدما تمّ عطشها . وإنّا بينت لنقصانها كما ذكرنا في ( عن ) ، وقلبت ألفها ياءً حملاً على حالها وهي حرف . وألفها من واو لأنّها من : علاو .

## فصل

وأما ( لام الجرّ ) فعناه الاختصاص ، وهذا / يدخل فيه الملك وغيره ، لأنّ كلّ ملك اختصاص ، وما كلّ اختصاص ملكاً . وقولك : السرج للدّابة ، للاختصاص<sup>(١)</sup> . ولام التعليل كقولك : جيئتُ لإكرامِك للاختصاصِ أيضاً للملك .

## فصل

وتكسر هذه اللام مع المظهر غير المنادى<sup>(٢)</sup> ، وتفتح مع المضر غير الياء ، وإنّا حرّكت وأصلها السكون ، لأنّها<sup>(٣)</sup> مبتدأ بها . وفي كسرهما وجهان :

أحدُهما الفرق بينها وبين لام الابتداء ، فإنّها في بعض المواضع تلتبس بها ، فجعل في نفسها ما يمنع من وقوع اللبس ، وأمن اللبس في المضر ، فردّت إلى الأصل ، وكسرت مع الياء إتياعاً . وإنّا أمن اللبس مع المضر لأنّ الضمير الواقع بعد لام الابتداء منفصل ، وبعد لام الجرّ متّصل ، واللفظان مختلفان .

والوجه الثاني أنّ اللام تعمل الجرّ ، فجعلت حركتها من نفس عملها ، ومع المضر / لا عمل لها في اللفظ ، فخرجت على الأصل . ولأنّ<sup>(٤)</sup> الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها .

(١) في ح : من الاختصاص .

(٢) يقصد بالمنادى هنا المستغاث به والمتعجب منه . فاللام معها مفتوحة .

(٣) سقطت ( لأنّها ) من ح .

(٤) العبارة التالية سقطت من م .

## فصل

وأما ( الباء ) فلإلصاق في الأصل<sup>(١)</sup> . وتستعمل في غيره على التشبيه بالإلصاق ، كقولك : مررت بزيد ، أي : حاذيته والتصقت به . وتقول : أخذ بذنبه ، أي : ذنبه سبب لذلك ، والسبب يلزمه حكمه غالباً ، والملازمة تقرب من الإلصاق .

وتكون للبدل كقولك : بعته بكذا ، فهي للمقابلة ، كما أن السببية للمقابلة .

وتكون زائدة . وسنذكر أقسامها في الحروف<sup>(٢)</sup> .

## فصل

و ( الكاف ) للتشبيه ، تكون في موضع حرفاً لا غير ، يجوز أن تقع صلة كقولك : الذي كزيد<sup>(٣)</sup> عمرو . ولو كانت هنا اسماً لما تمت الصلة بها . وتكون في موضع اسماً لا غير ، مثل أن تكون فاعلة ، كقول الشاعر : [ من البسيط ]

٦٨- أتنتهون ولن ينهى ذوي شَطَطٍ كالطعن يهلك فيه الزيت والقتل<sup>(٤)</sup>

والفاعل لا يكون إلا اسماً مفرداً . وإذا دخل عليها حرف الجر كانت اسماً كقوله : [ من الرجز ]

(١) سقط من م : في الأصل .

(٢) من معاني الباء التي أغفلها العكبري ، وذكرها لرجائي في العوامل المائة النحوية ٩١ - ٩٩ : الاستعلاء ، والتفدية ، والتبعيض ، والقسم ، والمصاحبة ، والاستعانة ، والتعدية ، ومعنى ( إلى ) ومعنى ( عن ) . والعكبري يحاول أن يردّ معاني الحروف الفرعية إلى المعاني الأصلية .

(٣) جاء في العوامل المائة ١٣٢ - ١٣٣ : « قولهم : الذي كزيد أخوك : ( الكاف ) في ( كزيد ) إمّا أن تكون اسمية بمعنى مثل ، خبر عن مبتدأ مخنوف ، والجملة الاسمية صلة الذي ... وإمّا أن تكون حرفية على أنها متعلّقة بمخنوف ، وهو ( كان ) ، والجملة الفعلية صلة الذي » . و ( الذي ) على الحالين مبتدأ ، خبره أخوك .

(٤) البيت للأعشى من لاميته المشهورة التي مطلعها : ودّع هريرة إنّ الركب مرتحل . استشهد به سيبويه على وقوع ( الكاف ) اسماً في ضرورة الشعر ٤٠٨/١ ، وذكر المبرد البيت في المقتضب ١٤١/٤ وقنّال : « ف ( الكاف ) ههنا في معنى ( مثل ) . إنّها أراد : شيء مثل الطعن ... ووقعت فاعلة » . ولم يحمل =

٦٩- يَضْحَكُنْ عَن كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِ<sup>(١)</sup>

وتكون في موضعٍ محتملةً لهما ، كهفوك : زيدٌ كعمرو ، ومررت برجل كالأسد ، وجاء زيد كالأسد . وتكون زائدةً ، ويذكر في موضعه .

## فصل

فإن قيل : لم فتحت ( الكاف ) وكسرت ( اللام والباء ) ؟

قيل : الأصل في الحروف الأحادية الفتح ، لأنها يبتدأ بها . والابتداء بالساكن الذي هو الأصل الأول مُحال ، فحرّكت . والضرورة تندفع بأخفّ الحركات إلاّ أنّ ( الباء واللام ) كسرتا لما ذكرنا قبل . فأما ( الكاف ) فتكون حرفاً وتكون اسماً ، فبعدت من اللام والباء فردّت إلى الأصل .

وقيل : إنّ الكاف من أعلى الحلق ، ففيها نوع من استعلاء ، فكسرها مستثقل .

وقيل : هي قريبة من مخرج الياء ، فيثقل كسرها<sup>(٢)</sup> كما يثقل كسر الياء .

## فصل

وأما ( واو القسم وتاؤه ) ففرعان على الباء ، فردّا<sup>(٣)</sup> إلى الفتح الذي هو الأصل .

= ذلك على الضرورة . وقال ابن جني في الخصائص ٣٦٨/٢ : « هي اسم بمنزلة مثل » ، وقال ابن يعيش ٤٢/٨ : « قيل : إنّ الفاعل هنا موصوفٌ محذوف ... شيء كالطعن ... وذلك ضعيف » . وانظر الهمع ٣١/٢ ، والدرر ٢٩/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٣/٩ .

(١) الشاهد من رجز العجاج ، ورد في ديوانه ٣٨٢/٢ . البرد المنهم : الذائب شبه به ثغور النساء . قال ابن هشام في المغني ١٩٦ في حديثه عن الكاف الاسميّة : « وقال كثير منهم الأخفش والفارسيّ : يجوز في الاختيار » . أي يجوز أن ترد الكاف اسماً في غير ضرورة الشعر . وانظر شرح المفصل ٤٤/٨ ، والهمع ٣١/٢ ، والدرر ٢٨/٢ ، والخزانة ١٦٦/١٠ ، وأنكر ابن هشام اسميّتها في السعة ، فقال في مغني اللبيب ١٩٦ : « ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل : مررت بكالأسد » .

(٢) سقط من م : كسرها .

(٣) في م وح : فردّ .

## فصل

وإنما لم تدخل ( الكاف ) في الاختيار على مضر لترددها بين الاسم والحرف<sup>(١)</sup> ، وذلك اشتراك فيها ، والاشتراك فرع ، والضائر تردُّ الأشياء إلى أصولها . ولا أصل لها ، ولهذا العلة لم تدخل حتى على المضر .

وقيل : لَمَّا لم تكسر ( الكاف ) لم تدخل على المضر ، لأنَّ من المضرات ما يوجب كسر ما قبله ، وهو ياء المتكلم ، فألحق باقيها<sup>(٢)</sup> به . بخلاف اللام والباء . فأما الواو والتاء فيذكران في القسم<sup>(٣)</sup> .

## فصل

وأما ( رُبَّ ) فحرف عند البصريين واسم عند الكوفيين<sup>(٤)</sup> . وحجَّة الأولين من أوجه :

أحدها أنَّ معناها في غيرها ، فكانت حرفاً كسائر أخواتها .

والثاني أنَّ ما بعدها مجرور أبداً ، ولا معنى للإضافة فيها ، فتعيَّن أن تكون حرف جرّ .

(١) جاء في شرح المفصل ٤٤/٨ : « ولا تضيفها إلى مضر لبعدها تمكُّنها ، وضعف المضر ، فأما قوله :

نَحَى الذنابات شمالاً كتباً وأمّ أو عال كهـا أو أقربـا  
فاليبت للعجاج ، والشاهد فيه إدخال الكاف على المضر ، وهو عندنا من قبيل ضرورة الشعر » .

(٢) في م : بأقيها فيه .

(٣) من معاني الكاف التي أغفلها المؤلف وذكرها النحاة ، ومنهم السيوطي في الممع ٣٠/٢ : التعليل والاستعلاء والمبادرة .

(٤) ومعهم ابن الطراوة ( انظر الممع ٢٥/٢ ) والأخفش ( عن شرح الكافية ٣٢٩/٢ ) والرضي القائل في الكافية : « وإنَّ حملهم على ارتكاب جعلها حرفاً - مع أنَّها في التقليل مثل ( كم ) في التكثر ولا خلاف في اسميتها - أنَّهم لم يروها تنجرُّ بحرف جرّ ، ولا بإضافة ، كما ينجرّ ( كم ) » .

والثالث أنها تتعلّق أبداً بفعل ، وهذا حكم حرف الجرّ .

وحجّة الآخرين من أوجه :

أحدها أنّه أخبر عنها ، فقالوا : [ من الكامل ]

٧٠- ..... وربّ قتل عار<sup>(١)</sup> ...

فرفع ( عار ) يدلُّ على أنّه خبر عنها .

والثاني أنها لو كانت حرف جرّ / لظهر الفعل الذي تعدّيه ، ولا يظهر أبداً .

٧٦م

والثالث أنها تقيضة ( كم ) ، وكم اسم ، فما يقابله اسم ، يدلُّ عليه أنها جاءت للتكثير<sup>(٢)</sup> ك ( كم ) .

والجواب : أمّا الإخبار عن ( ربّ ) فغير مستقيم ، لأنّ ( ربّ ) ليس لها معنى في نفسها حتّى يصحّ نسبة الخبر إليها<sup>(٣)</sup> ، ولذلك تكون الصفة تابعة للمجرور ب ( ربّ ) في التذكير<sup>(٤)</sup> والتأنيث والإفراد والجمع<sup>(٥)</sup> ، و ( ربّ ) متّحدة المعنى ، فعلم أنّ الخبر ليس

(١) البيت لثابت قطنة ، وهو كما رواه اللبرّد في المقتضب : ٦٦/٣

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عاراً عليك ، وربّ قتل عار  
واستشهد به الرضيّ في شرح الكافية ٣٢٩/٢ ، وقال : «استشهد به الأخفش على اسمية ( ربّ ) ... وقال  
( ربّ ) مبتدأ ، و ( عار ) خبره ، والأولى أن يكون ( عار ) خبر مبتدأ محذوف والمجملّة نعت مجرور  
( ربّ ) » . وانظر الهمع ٢٥/٢ ، والدرر ٧٣/١ ، والحزانة ٥٧٦/٩ .

(٢) في م : للتكثير .

(٣) في م وح : إليه ، وأنّنا الهاء لنجعل أول الكلام وآخره سواء .

(٤) في م : التنكير .

(٥) أعرب الكوفيون ( ربّ ) إعراب ( كم ) ، وجعلوها معمولة لجواها . قال السيوطي في الهمع ٢٥/٢ :  
« وتكون معمولة بجواها ك ( إذا ) ، فيبتدأ بها ، فيقال : ربّ رجل أفضل من عمرو ، وتقع مصدراً  
ك : ربّ ضربة ضربت ، وظرفاً ك : ربّ يوم سرت ، ومفعولاً به ك : ربّ رجل ضربت » . ومن  
المعروف أنّ البصريين لا ينكرون هذه الأوجه ، ولكنهم يجعلون الإعراب في الأسماء المجرورة لفظاً =



عن ( ربّ ) . فأما قوله : ربّ قتل عارّ فشاذاً ، والوجه فيه أنّه خبر مبتدأ محذوف أي : ( هو عار ) ، والجملة صفة لقتل . وأما الفعل الذي تتعلّق به ( ربّ ) فيجوز إظهاره ، غير أنّهم اکتفوا بالصفة عنه في كثير من المواضع لظهور معناه . وأما حملها على ( كم ) فلا يصحّ لوجهين :

أحدهما أنّ الاسميّة لا تثبت بالإلحاق في المعنى . ألا ترى أنّ معنى ( من ) التبعية ، ولا يقال : هي اسم ، لأنّها في معنى التبعية . وكذلك معنى ( ما ) النفي ، وهي حرف ، وهو اسم . فعلم أنّ الاسميّة تعرف من أمر آخر .

والثاني أنّ ( كم ) اسم لعدد ، ولذلك يخبر عنها ، وتدخل عليها حروف الجرّ ، ولو جعل مكانها عدد كثير / أغنى عنها ، كهقولك : مائة رجل ، أو ألف رجل . وربّ للتقليل ، والتقليل كالنفي ، ولذلك استعملوا ( أقلّ ) بمعنى النفي كهقولهم : أقلّ<sup>(١)</sup> رجل يقول ذاك إلاّ زيد ، أي : مارجل .

ح ٦٢

## فصل

وتضمّر ( ربّ ) بعد الواو ، والجرّ بها . وقال المبرّد<sup>(٢)</sup> والكوفيّون<sup>(٣)</sup> : الجرّ بالواو . وحجّة الأوّلين أنّ الواو في الأصل للعطف ، والعطف يكون<sup>(٤)</sup> للأسماء والأفعال والحروف ، فهي غير محتصّة ، وما لا يختصّ لا يعمل إلاّ أن ينوب عن مختصّ ، لا يظهر

= ب ( ربّ ) . أمّا الرضيّ فيرى أنّها اسم ، « إعرابه أبداً رفع على أنّه مبتدأ لا خبر له ، كما اختاره في قولهم : أقلّ رجل يقول ذلك إلاّ زيداً لتناسبها في معنى القلة » .

(١) في ح : قلّ .

(٢) قال المبرّد في المقتضب ٤/٤٠٤ : « وتقول : أقلّ رجل رأيته إلاّ زيد إذا أردت النفي بأقلّ كأنك قلت : مارجل رأيته إلاّ زيداً ، والتقدير : مارجل مرئيّ إلاّ زيد .. وإنّ أردت أنّك قد رأيت قوماً رؤية قليلة نصبت زيدا ، لأنّه مستثنى موجب ، وأن يكون أقلّ في موضع نفي أكثر » .

(٣) بحث أبو البركات هذه للسألة في الإنصاف ١/٣٧٦ - ٣٨١ .

(٤) في ح : يكون في الحروف .

معه البتة ك ( واو القسم ) ، فإنها تدخل على ( الباء ) وهما للقسم ، ومن هنا لم تعمل حروف العطف لأنَّ العامل يظهر معها ، فكذلك ( واو ربّ ) هي للعطف ، وتدخل على ( ربّ ) كما تدخل عليها ( الفاء ) و ( بلّ ) ، وقد أضمرت بعد ( الفاء ) و ( بلّ ) ، ولم يقل أحدٌ إنَّها تَجْران ، فكذلك الواو . فمن ( الفاء ) قول الشاعر : [ من الوافر ]

٧١- فإمّا تعرضنَّ أميمَ عني وينزغك الوشاة أولو النياط<sup>(١)</sup>  
فحور قد لهوتُ بهنَّ عينٍ نواعمَ في البرود وفي الريايطِ  
ومن بلّ قول الراجز :

٧٢- بلّ بلدٍ ملءِ الفِجاجِ قَتَمُهُ لا يشتري كَتانُهُ وجَهْرُمُهُ<sup>(٢)</sup>  
فإن قيل : الواو قد تأتي في أوّل الكلام ، وليس هناك معطوف عليه قيل : إن لم يكن المعطوف عليه في اللفظ فهو مقدّر . وهذه طريقة للعرب في أشعارهم . وفيما ذكرناه<sup>(٣)</sup> جواب عما يتعلّقون به<sup>(٤)</sup> .

(١) النزغ : الإفساد ، والنياط : الفؤاد ، والخور العين : واسعات العيون . والرياط جمع ريطه : الثوب من قطعة واحدة . والبيتان للمتخلّ الهذليّ ، واسمه مالك بن عويمر ، ونسبها ابن الشجريّ في أماليه ١٤٣/١ إلى تأبّط شرّاً . احتجّ بها أبو البركات على عمل ربّ المضرة بعد الفاء ، وروايتها في الإنصاف ( تعرضنّ سليم عني وينزغك ... نواعم في المروط ) ٣٨٠/١ ، وهما في شرح المفصل ١١٨/٢ برواية الإنصاف . وانظر أمالي ابن الشجريّ ٣٦٦/١ ، والمرتلج ٢٢٥ ، وشرح أشعار الهذليّين ١٢٦٧/٣ ، والعينيّ ٣٤٩/٣ ، والأشمونيّ ٢٣٢/٢ .

(٢) الشاهد من رجز رؤبة بن العجاج ورد في أرجوزة طويلة في مدح أبي العبّاس السّفاح . الفجاج : جمع فجّ ، الطريق الواسع . والقتم : الغبار ، والجهرم : البساط . يصف الشاعر نفسه بالصّلاة في الأسفار . ذكره ابن الشجريّ في أماليه ١٤٤/١ ، وأبو البركات في الإنصاف ٥٢٩/٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٨ ، وابن هشام في المغني ١٢٠ ، وقال : « التقدير : بل ربّ بلد موصوف بهذا الوصف قطعته . ووهم بعضهم فزعم أنّها ( أي بلّ ) تستعمل جارة » ، وذكره السيوطيّ في الهمع ٣٦/٢ شاهداً على الجزّ ربّ . وانظر الدرر ٢٨٨/٢ ، ولسان العرب [ جهرم ] وكتاب الشعر لأبي عليّ الفارسيّ ٥٠/١ .

(٣) في م : ذكرنا .

(٤) جاء في الإنصاف ٢٨١/١ : « وقولهم إنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدئ =

## فصل

وإنما وجب لـ ( رَبِّ ) صدرُ الكلام ، لأنَّها تشبه حروف (١) النفي (٢) ، إذ كانت للتقليل ، والتقليل في حكم المنفي . وإنما اختصَّت بالنكرة ، لأنَّ القليل يتصوَّر فيها دون المعرفة . وإنما لم تدخل على مضر لأنَّ الضمائر معارف . وأمَّا قولهم : رَبِّه رجلاً فشاذَّ مع أنَّ هذا الضمير نكرة ، لأنَّه لم يتقدَّم قبله ظاهر يرجع إليه ، بل وجب تفسيره بالنكرة بعده ، ولم يستعمل إلاَّ مذكراً مفرداً (٣) .

## فصل

وتكفَّ ( رَبِّ ) بـ ( ما ) ، فتدخل على الفعل الماضي خاصَّة ، لأنَّه تحقَّق . فأمَّا قوله تعالى : ﴿ رَبِّا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٤) ففيه وجهان :  
أحدهما أنَّ ( ما ) نكرة موصوفة أي : رَبِّ شيء يودُّه (٥) .

والثاني هي كآفة ، ووقع المستقبل هنا ، لأنَّه مقطوع بوقوعه ، إذ كان خبراً من الله تعالى ، فجرى مجرى الماضي في تحقُّقه ، وقيل : هو على حكاية الحال (٦) .

بالواو في أوَّل القصيدة كقوله : وبلدٍ عامية أعمأؤه

فنقول : هذه الواو ( واو العطف ) ، وإن وقعت في أوَّل القصيدة ، لأنَّها في التقدير عاطفة على كلام مقدر ، كأنَّه قال : رَبِّ قفر طامس أعلامه سلكته ، وبلد عامية أعمأؤه قطعته .

(١) في م : حرف .

(٢) جاء في الهمع ٢٦٧٢ : « قال أبو حيان : والمراد تصديرها على ما تتعلق به ، فلا يقال : لقيت رب رجلاً عالم . »

(٣) جاء في همع الهوامع ٢٧٧٢ : « يُقال : رَبِّه رجلاً ، ورَبِّه رجلين ، ورَبِّه رجالاً ، ورَبِّه امرأة ، ورَبِّه امرأتين ، ورَبِّه نساءً . »

(٤) ﴿ رَبِّا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [سورة الحجر : ٢] .

(٥) في م : يردّ .

(٦) جاء في الهمع أنَّ ابن مالك أجاز أن يكون ما بعد ( رَبِّ ) للاستقبال بلا تأويل ، وشفع رأيه بشاهد ، هو قول هند أم معاوية :

## فصل

وقد حكي تخفيف الباء من ( رب ) ، وتحريكها بالفتح ، وحكي فتح رأئها ، وحكي زيادة تاء التأنيث عليها ، فقيل ( ربت ) . فمنهم من يقف عليها ( تاء ) ليفرق بين الحرف والاسم ، ومنهم من يقلبها ( هاء ) لتحركها كالتاء في الاسم<sup>(١)</sup> . / م ٧٧

ودخول التاء لا يدلُّ على أنَّها اسم ، لأنَّها قد دخلت على ( ثمَّ ) ، وهي حرف بلا خلاف . وكذا<sup>(٢)</sup> حذف إحدى اللامين لا يدلُّ على أنَّها اسمٌ من حيث أنَّ الحذف تصرّف . والحروف تبعد عن التصرّف ، لأنَّ الحذف قد جاء في الحروف كقولهم ، ملُّ كذب ، أي : من الكذب . حذفوا<sup>(٣)</sup> النون . وحكى الكوفيون : ( سَوَأَفْعَل ) في سوف ، وفي ربِّ أحسن من أجل التضعيف .

## فصل

فأمَّا ( حاشا ) و ( خلا ) فيذكران في الاستثناء ، وأمَّا ( حتَّى ) فلها باب ، وكذلك ( مُذُّ ) و ( مُنْذُ ) .

---

= ياربِّ قائليةٍ غداً يالهفَّ أمَّ معاويةَ

انظر الهمع ٢٨/٢ .

(١) ذكر السيوطي في الهمع ٢٥/٢ سبع عشرة لغة في ( ربِّ ) .

(٢) في ح : وكذلك .

(٣) في ح : فحذفوا .

## باب مد ومنذ

وهما حرفان في موضع ، واسمان في موضع . فإذا كان معناهما ( في ) فهما حرفان<sup>(١)</sup> ، وإذا كان معناهما تقدير المدة وابتدائها فهما اسمان<sup>(٢)</sup> ، إلا أن الأكثر في ( مذ ) أن تستعمل اسماً ، والأكثر في ( منذ ) أن تستعمل حرفاً . وعلة ذلك أن أصل ( مذ ) ( منذ ) ، فحذفت نونها ، والحذف تصرف ، وذلك بعيد في الحروف . ويدل على الحذف أنك لو سميّت بـ ( مذ ) ثم صغرتَه أو كسرتَه أعدتها فقلت ( مُنيد ) و ( أمناذ ) .

### فصل

و ( منذ ) مفرد عند البصريين ، ومركب عند الكوفيين ، واختلفوا في تركيبه<sup>(٣)</sup> : فقال الفراء : ( من ذو ) التي بمعنى<sup>(٤)</sup> ( الذي ) في اللغة الطائفة . وقال غيره : أصله ( من إذ ) ثم حذفت وركب وضُمَّ أوله دلالة على التركيب . وبنوا على هذا<sup>(٥)</sup> الإعراب ،

(١) قال ابن هشام في المغني ٢٧٢ : « إنهما حرفا جرّ بمعنى ( من ) إن كان الزمان ماضياً ، وبمعنى ( في ) إن كان حاضراً ، وبمعنى ( إن ) و ( إلى ) إن كان معدوداً ، نحو : ما رأيتَه منذ يوم الخميس ، أو منذ يومنا أو عامنا ، أو منذ ثلاثة أيام » .

(٢) مالمقته منذ يومان ، مالمقته مذ يومان . جاء في المغني ٢٧٣ : « قال للبرّد وابن السراج والفارسي : مبتدآن ، وما بعدها خير ، ومعناها الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، وأوّل المدة إن كان ماضياً . وقال الأخفش والزجاج والزجاجي : ظرفان مخبرّ بها عما بعدها ، ومعناها ( بين وبين ) فعنى مالمقته مذ يومان : بيني وبين لقائه يومان .

(٣) تفصيل الخلاف في هذه المسألة عرضه أبو البركات في الإنصاف ٢٨٢/١ - ٢٩٣ .

(٤) في ح : تعني .

(٥) في ح : ذلك .

فقالوا : تقدير قولك : مارأيته منذ يومان أي : من الذي هو يومان . ف ( يومان )  
 خبر مبتدأ محذوف . وقال الآخرون : هو فاعل فعل محذوف أي : من إذ مضى  
 يومان .

وعلى قول البصريين ( منذ ) مبتدأ ، / و ( يومان ) خبره ، والتقدير أمد ذلك  
 يومان ، أو أول ذلك يوم الجمعة . وحجة البصريين أن الأصل عدم المركب ، والانتقال  
 عن الأصل يفتقر إلى دليل ظاهر ، ولا دليل عليه . وأكثر ما ذكروا أن المعنى يصح  
 على تقدير<sup>(١)</sup> التركيب ، وهذا القدر لا يكفي في الانتقال عن الأصل . وإنما يكون  
 حجة إذا انضم إليه تعذر الحمل على غيره . وهنا يصح المعنى على تقدير كونها مفردة .  
 فنفي<sup>(٢)</sup> دعوى التركيب تحكّم ، لا يعلم إلا بخبر الصادق<sup>(٣)</sup> . ثم دعوى التركيب تفسد  
 من جهة أخرى ، وتلك الجهة هي ما يلزم من كثرة التغيير والحذف والشذوذ . فالتغيير  
 ضم الميم ، والحذف إسقاط النون والواو من ( ذو ) والألف من ( إذ ) ، وإسقاط أحد  
 جزئي الصلة ، أو حذف الفعل الرفع على جهة اللزوم ، وذلك كله يخالف الأصول .

### فصل

وتدخل ( منذ ) على الزمن الحاضر ، فتجره كهولك : أنت عندنا منذ اليوم ،  
 وتقدر ب ( في ) ، وتكون حرف جرّ ، فتتعلق بالفعل الذي قبلها المظهر أو المقدر  
 ويكون الكلام جملة واحدة .

فأمّا دخولها على الماضي لابتداء الغاية أو تقدير المدّة فقليل في الاستعمال ، ولكن  
 هو جائز في القياس .

(١) سقط تقدير من ح .

(٢) في م : فتنفي .

(٣) في م : الصلات . جاء في الإنصاف ٣٩٢ : « وأي دليل يدل على ذلك ؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا  
 بوحى أو تنزيل ؟ » .

وأما ( مُذ ) فتدخل على الماضي لابتداء مدّة الزمان أو بيان جملة المدّة ، فيرتفع مابعدهما<sup>(١)</sup> . وتدخل على الحاضر فتجرّه ، لأنّها اسم ، فكان حكماً أوسع من حكم الحرف ، وجرّها الجميع<sup>(٢)</sup> جائز مثل ( منذ ) لأنّها تكون حرفاً أيضاً .

## فصل

وإذا كانت للابتداء كان معرفة ، كهولك ، مارأيته مذ يوم الجمعة ، لأنه جواب متى . وإذا كانت لتقدير المدّة كان مابعدهما عدداً نكرة ، كهولك : مارأيته منذ يومان . فإن قيل : فما الفرق بينهما في المعنى ؟ قيل له : التي<sup>(٣)</sup> للابتداء لا يمتنع معها أن تقع الرؤية في بعض اليوم المذكور ، لأنّ اللزوم<sup>(٤)</sup> أن تكون الرؤية قد انقطعت فيه ، واستمرّ الاقْطاع إلى حين الإخبار به . والتي تقدّر بعدها المدّة لا يجوز أن تكون الرؤية وجدت في بعضها ، لأنّ العدد<sup>(٥)</sup> جواب ( كم ) ، فكأنك قلت : كم زمن انقطاع الرؤية ؟ فقال : يومان . فإن قيل : ما الفرق بين رفع مابعدهِ وجرّه ؟ قيل من وجهين :

أحدهما / أنك إذا رفعت كان الكلام جملتين عند الأكثرين ، وإذا جررت كانت واحدة ، كما في حروف الجرّ .

والثاني أنك إذا رفعت جاز أن تقع الرؤية في بعض ذلك الزمان ، وإذا جررت لم يجز .

(١) من شواهد ( مذ ) التي يرتفع مابعدهما قول الأعشى ( المغني ٢٧٢ ) :

وما زلت أبغي المال منذ أنا يافع وليداً وكهلاً حين شبتُ وأمرداً

(٢) من شواهد ( مذ ) الجارة قول زهير بن أبي سلمى ( المغني ٢٧٣ ) :

لمن السديار بقنّة الحجرِ أقسوينَ من حججٍ ومُذ دهرٍ

(٣) في م : الذي .

(٤) في ح : اللازم .

(٥) سقط العدد من م .

## فصل

واختلفوا في طريق الرفع . فقال الكوفيون فيه قولين :

أحدهما هو خبر مبتدأ محذوف .

والثاني هو فاعل فعل محذوف<sup>(١)</sup> ، وقد ذكرناها في أول الباب .

وللبصريين مذهبان :

أحدهما أنّ ( مذ ) مبتدأ ، وما بعده الخبر ، والتقدير : أول ذلك يوم الجمعة ، وأمد ذلك يومان ، وهو قول الأكثرين .

والثاني أنّ ( مذ ) خبر مقدّم ، والتقدير : بيني وبين انقطاع الرؤية يومان ، وهو قول أبي القاسم الزجاجي<sup>(٢)</sup> ، وهو بعيد لأنّ ( أنّ ) تقع بعد ( مذ ) كقولك : مارأيته مذ أنّ الله خلقي ، و ( أنّ ) لا تكون مبتدأ .

## فصل

وليس لـ ( مَد ) وما بعدها موضع عند الجمهور ، بل هو جواب كلام مقدّر ، لأنّه إذا قال : مارأيته ، فكأنّك قلت : ماأمد ذلك ، أو ماأول ذلك ؟ فقلت : مذ كذا .

وقال أبو سعيد السيرافي موضعه حال أي : مارأيته متقدماً أو مقدراً .

---

(١) قال ابن يعيش ٤٥/٨ : « ... فذهب قوم من الكوفيين إلى أنّ الاسم يرتفع بعدهما بإضمار فعل ... والمراد : مذ مضى يومان ، ومذ مضت ليلتان . قالوا : ولذلك يستعمل الفعل بعدها فتقول : مارأيته مذ وجد ، ومذ كان كذا . »

(٢) نسب ابن هشام في اللبيب ٣٧٣ هذا الرأي إلى الأحفش والزجاج والزجاجي ، وانظر شرح المفصل ٤٦/٨ .



## فصل

وإنما بنيت ( مذُ ) ، وهما اسمان لوجهين :  
أحدهما تضمُّنها معنى الحرف ، أي : ما رأيتَه من هذا الأمد إلى هذا الأمد .  
والثاني أنَّها ناقصتان ، فأشبهتا ( كم ) في الخبر .

## باب القسم

القسم ليس بمصدر ( أقسمت ) ، بل هو عبارة عن جملة اليمين ، فهو بمعنى المقسم به . فهو كالتقبُّض والنقبُض بمعنى المقبوض والمنقبوض <sup>(١)</sup> .

### فصل

والغرض منه توكيد الكلام الذي بعده من إثبات أو نفي .

### فصل

المقسم به كلّ معظّم ، إلّا أنّه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ <sup>(٢)</sup> وَسَلَّم - نهى عن الحلف بغير الله تعالى <sup>(٣)</sup> .

### فصل

والأصلُ فيه ( أقسم ) و ( أحلف ) ، لأنّ ذلك يدلُّ بصريحه عليه ، إلّا أنّ الفعل حذِف لدلالة حرف الجرِّ والجواب عليه .

### فصل

وأصل حروف القسم ( الباء ) لأنّ فعل القسم يتعدّى بها دون غيرها ، ولذلك جاز الجمع بين الفعل والباء <sup>(٤)</sup> ، ولم يجر إظهار الفعل مع الواو والتاء .

(١) قال ابن يعيش ٩٠/٨ : « وأصله من القسامة ، وهي الأيمان . قيل لها ذلك لأنها تقسم على الأولياء في الدم » .

(٢) سقط من م : وآله .

(٣) لم تذكر تعالى في : م .

(٤) من الشواهد على إظهار الفعل مع الباء : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ ، ومن الشواهد على إضماره : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لأَعُوذُنَّهُمْ ﴾ ، (الجمع ٢٨/٢) .

## فصل

وتدخل ( الباء ) على المضمر<sup>(١)</sup> والمظهر ، لأنها أصل ، فتجري في كل مقسم به .

## فصل

و ( واو ) القسم بدل من الباء ، لأنهم أرادوا التوسعة في أدوات القسم لكثرتهم / في كلامهم . و ( الواو ) تشبه الياء من وجهين :

أحدهما أنّ الباء للإلصاق ، والواو للجمع ، والمعنيان متقاربان .

والثاني أنّها جميعاً من الشفتين . فأما الفاء ، وإن كانت من الشفتين ، ففيها معنى غير الجمع ، وهو الترتيب في العطف والجواب ، ولكون الواو بدلاً لا تدخل على المضمر ، لأنه بدل من المظهر ، فلم يجتمع بدلان .

## فصل

و ( التاء ) بدل من ( الواو ) هنا كما أبدلت في ( تراث ، وتجاه ، وتهمة ، وتخمّة ) ، ولما كانت بدلاً عن بدل اختصت لضعفها باسم الله تعالى<sup>(٢)</sup> خاصة ، لأنه أكثر في باب القسم ، ولا يجوز ( تَرَبِّي )<sup>(٣)</sup> . وقد حكى شاذاً .

## فصل

وقد استعملوا ( اللام ) في القسم إذا أرادوا التعجب ، كقولهم : لله أبوك لقد فعلت . وإنما جاءوا بها دون الحروف الأولى ليعلم أنّ القسم قد انضم إليه أمر آخر . وكانت اللام أولى بذلك لما فيها من الاختصاص ، والمقسم به مع التعجب مختصّ .

(١) جاء في شرح المفصل ١٠٠/٨ : « الدخول على المضمر كقولك : به لأعدنه ، وبك لأزورن بيتك » .

(٢) في م : باسم الله خاصة .

(٣) جاء في الهمع ٣٩/٢ : « وشذت في الرحمن ، ورب الكعبة ، وربّي ، وحياتك ، سمع : تالرحمن ، وترب الكعبة ، وتربّي ، وتحياتك » .

## فصل

وقد قال بعضهم : إنَّ ( من ) الجارّة تستعمل في القسم مع ( ربي ) ومع ( الله ) ،  
وقال آخرون : هي محذوفة من ( امين ) ، وسيأتي القول فيها .

## فصل

وقد عوّض من حرف القسم ثلاثة أشياء : همزة الاستفهام كهولك : <sup>(١)</sup> الله ، والهاء  
كهولك : إيها <sup>(٢)</sup> الله ، ولاها <sup>(٣)</sup> الله . ف ( إي ) بمعنى ( نَعَمْ ) وقطع الهمزة كهولك :  
أفأله <sup>(٤)</sup> . وهذا كله يختصُّ باسم الله ، والجرُّ باق .

وقد اختصَّ اسم الله بأشياء منها هذا ، ومنها ( تاء ) القسم ، ومنها زيادة الميم في  
النداء ، ومنها قطع همزته فيه أيضاً ، ومنها تفخيم لأمه .

---

(١) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « وقالوا : الله لتفعلن ، فجعلوا ألف الاستفهام عوضاً من حرف القسم ، لأنك  
لما احتجت إلى الاستفهام وكان من شأن القسم أن يقع فيه العوض جعلت ألف الاستفهام عوضاً ، وكان  
ذلك أوجز من أن يأتوا بحرفين أحدهما الاستفهام ، والآخر المعوض » .

(٢) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « وقالوا : إي ها الله ، والمراد : إي والله ، فحذفوا الواو وعوّضوا منه هاء  
التنبيه ، والدليل على ذلك أنه لا يجوز اجتماعها ، فلا يقال : إي ها والله ، ولا إيها بالله » .

(٣) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « فأما قولهم : لاها الله ذا ، ف ( ها ) للتنبيه ، وهي عوض من حرف الجرّ  
على ما ذكرنا و ( ذا ) إشارة . قال الخليل : وهو من جملة المقسم به ، كأنه صفة لاسم الله . والمعنى :  
لا والله الحاضر نظراً إلى قوله تعالى : ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ .. والجواب محذوف والتقدير : إنّ  
الأمر كذا وكذا . قال أبو العباس للبرد : وأما ( نا ) فهو الشيء الذي يقسم به ، والتقدير : لا والله  
هذا ما أقسم به ، فحذف الخبر . وقال أبو الحسن : هو من جملة الجواب ، وهو خبر مبتدأ محذوف ،  
والتقدير : لا والله الأمر ذا » .

(٤) قال ابن يعيش ١٠٦/٩ : « وقالوا أيضاً : أفأله لتفعلن ، فجعلوا الألف عوضاً ، وتقطعها كما مددتها في  
الذكرين ، لتفرق بين الأمرين : الخير والاستخبار ، وكذلك تفرق هنا بقطع الهمزة بين العوض  
وتركه » .

## فصل

فإن حذفت حروف القسم وعوضته نصبت بالفعل المقدّر، وهو<sup>(١)</sup> كقولهم: [من البسيط]

٧٣- أمرتكم الخير<sup>(٢)</sup> ... ..

والجرّ جائز في اسم الله تعالى<sup>(٣)</sup> خاصة لكثرة استعماله في القسم . وقال الكوفيون : يجوز ذلك في كل مقسم به ، واحتجّوا لذلك بأشياء كلّها شاذّ قليل في الاستعمال ، لا يقاس<sup>(٤)</sup> عليه ، لأنّ حرف الجرّ كجزء من المجرور<sup>(٥)</sup> ، وكجزء من الفعل من وجه آخر ، فحذفه كحذف جزء منها إذا بقي عمله . فأما إذا لم يبق فالعمل للفعل ، ولهذا لم يكن الضمير المجرور إلّا متّصلاً ، ولأنّ عمل حرف الجرّ قليل ضعيف على حسب ضعفه ، وإبقاء العمل مع حذف العامل أثر قوّته وتصرفه .

## فصل

وقد حذف القسم ، وأقيمت الجملة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل مقامه .

فالأولى كقولك : لعمرك لأقومنّ ، ف ( عمرك ) مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : لعمرك قسمي ، وحذف لطول الكلام ، وأنه معلوم . وعين ( عمرك ) مفتوحة في القسم

(١) سقط من م : وهو .

(٢) هذا مطلع بيت سبق ذكره ثلاث مرات ، وأرقامه : ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .

(٣) حذف الفعل ( تعالى ) من م .

(٤) من حجج الكوفيّين التي ذكرها أبو البركات في الإنصاف ١/٣٩٢ - ٣٩٩ : « أنّه قد جاء عن العرب أنّهم يلقون الواو من القسم ، ويخفضون بها . قال الفراء : سمعناهم يقولون ( الله لتفعلن ) فيقول الجيب : ( الله لأفعلن ) بألف واحدة ... والذي يدلّ على ذلك أنّكم تعملون ( ربّ ) مع الحذف بعد الواو والفاء وبل » .

(٥) سقط من ح : كجزء من المجرور .

لا غير ، ويجوز ضمُّها في غيره . واختاروا الفتحة لكثرة ولطول الكلام ، فإن حذفت اللام نصبت ( عَمَّرَكَ )<sup>(١)</sup> على فعل محذوف ، ونصبت اسم الله<sup>(٢)</sup> ، وفيه وجهان :  
أحدهما أن التقدير : أسألك بتعميرك الله<sup>(٣)</sup> ، أي : باعتقادك بقاء الله ،  
ف ( تعميرك ) مفعول ثان ، و ( الله ) منصوب بالمصدر .  
والثاني أن يكونا<sup>(٤)</sup> مفعولين أي : أسأل الله تعميرك .  
وأما الجملة الفعلية فكقولك : يمينُ الله ، فإن نصبت كان التقدير : ألزمتك ، والترم  
يمين الله ، وإن رفعت كان التقدير : يمين الله لازمة لي أو لك .

### فصل

وجواب القسم إن كان إيجاباً لزمته اللام والنون في المستقبل ، كقولك : والله  
لأنهين . وإنما لزمها لدالتها على التوكيد وحاجة<sup>(٥)</sup> القسم إليه . وربما جاء في الشعر  
حذف اللام<sup>(٦)</sup> .

وقد يكون الجواب مبتدأ وخبراً كقولك : والله لزيد منطلق ، والله إن زيدا  
لمنطلق . وإن كان الجواب ماضياً قلت : والله لقد قام زيد<sup>(٧)</sup> ، فتؤكد باللام ، وإن

(١) سقطت عمرك من م .

(٢) ونصبت اسم الله في نحو : عمرك الله لأفعلن .

(٣) في م : أسلك تعميرك لي الله ، وفي ح : أسلك تعميرك الله . ولذلك صححناها اعتاداً على شرح المفصل  
١٢٠/١ الذي جاء فيه : « وأما قولهم عمرك الله فهو مصدر لم يستعمل إلا في معنى القسم ، ونصبه على  
تقدير فعل ، وفي تقدير ذلك الفعل وجهان : منهم من يقدّر أسألك بعمرك الله وبتعميرك الله أي  
وصفك الله بالبقاء والعمر تقول : بعمرك الله ، كأنك تحلف ببقاء الله ... » .

(٤) في م : يكون .

(٥) في م : وجاجة بالميم .

(٦) الشاهد حذف اللام : ( شرح الكافية ٢/٣٢٩ )

وقتيلا مرة أثارن ، فإنّه فرع ، وإن أخام لم يثهد

(٧) سقط زيد من م .

كان الجواب نفيًا قلت : والله ما قام ، والله لا يقوم . ويجوز حذف ( لا )<sup>(١)</sup> في المستقبل لأمن اللبس بالإثبات ، لأنه في الإثبات تلزمه والنون .

فإن قيل : لم أكد الإثبات دون النفي ؟ قيل : لأنَّ في الإثبات التزام إحداث الفعل أو ما يقوم<sup>(٢)</sup> مقامه ، وفي ذلك كلفة ، فاحتيج فيه إلى زيادة توكيد ، تحمل على الانتقال عن الأصل ، وتحمل المشقة بخلاف النفي ، فإنه بقاءً على العدم .

### فصل

وإذا قلت : لزيد منطلق من غير يمين في اللفظ فليست لام القسم بل لام الابتداء .

وقال الكوفيون<sup>(٣)</sup> : هي لام القسم . قالوا : والدليل عليه أنها تدخل على الفضلات كهولك : ل طعامك زيد<sup>(٤)</sup> أكل ، وليس الطعام مبتدأ<sup>(٥)</sup> .

وحجّة البصريين أن اللام إذا دخلت<sup>(٦)</sup> على مفعول ( ظننت ) ارتفع بالابتداء ، ولم يمكن<sup>(٧)</sup> تقدير القسم فيه ، لأنَّ ( ظننت ) لا تلغى بالقسم . فعلم أن تعليق

(١) الشاهد على حذف ( لا ) قول امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعاً  
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي  
جاء في الخصائص ٢٨٤/٢ : « لو أراد الواجب لما جاز لأنَّ ( أبرح ) هذه لا تستعمل في الواجب ، فلا بدَّ من أن يكون أراد : لأبرح » .

(٢) في م : وما يقوم .

(٣) انظر المسألة الثامنة والحسين من مسائل الخلاف في الإنصاف ٣٩٩/١ - ٤٠٤ .

(٤) في ح : زيدا .

(٥) في م : مبتدأ .

(٦) في م : أدخلت .

(٧) في ح : ولا يمكن .

( ظننت ) لتحقق الابتداء ، كما تعلق بالاستفهام ، كقولهم : علمت أيهم أخوك . وأمّا قولهم : طعامك / زيد آكل ، فإننا جاز لأنها في حيز الخبر ، إذ كانت معمولة له مقدّمة<sup>(١)</sup> عليه فكانها داخلة على المبتدأ .

### فصل

ومّا يستعمل في القسم ( ائمن الله )<sup>(٢)</sup> ، وهي مفردة عند البصريين ، واشتقاقها من الئمن أي : البركة أو القوّة .

وقال الكوفيون : هي جمع يمين .

واحتجّ الأولون بشيئين :

أحدهما كسر همزتها ، فإنها لغة مسموعة ، وهمزة الجمع لا تكسر .

والثاني أنها همزة وصل ، بدليل قول الشاعر : [ من الطويل ]

٧٤- فقال فريق القوم لَمَّا نشدتهم نَعَمْ ، وفريقٌ لَأَيْمُنُ اللهُ ما ندرى<sup>(٣)</sup>

وهمزة الجمع ليست همزة وصل<sup>(٤)</sup> .

(١) في ح : متقدمة .

(٢) انظر المسألة التاسعة والخمسين من مسائل الإنصاف ٤٠٤/١ - ٤٠٩ .

(٣) البيت من شعر نصيب بن رباح ، وقبلة في الإنصاف ٤٠٧/١ :

وقد ذكرت لي بالكثير مؤالفاً قلاص سليم أو قلاص بني بكر

والبيت من شواهد سيبويه ٥٠٢/٣ ، ١٤٨/٤ ، والمقتضب ٢٢٨/١ ، ٩٠/٢ ، ٣٣٠ ، وروايته فيه ( وقال فريق لئمن الله لاندري ) . وجاء في شرح المفصل ٣٥/٨ - ٣٦ : « وألّف ( ائمن ) وصل ، ولم تجئ في الأسماء ألف وصل مفتوحة إلا هذا الحرف . قال الشاعر : ( فقال فريق ... ) ، فحذف الهمزة حين استغنى عنها باللام المؤكدة ، وهو مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير : لا ئمن الله ما أقسم به » . وانظر مغني اللبيب ١٠٦ ، والمعم ٤٠/٢ ، والدرر ٤٤/٢ .

(٤) ومن الأدلة على أنّ ائمن مفرد قول صاحب الإنصاف ٤٠٨/١ : « يدلُّ عليه أنّهم قالوا في ائمن الله ( م الله ) ، ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً ، إذ لا نظير له في كلامهم ، فدلَّ على أنّه ليس بجمع ، فوجب أن يكون مفرداً » .



واحتجَّ الآخرون من وجهين :

أحدها أنه جمع يمين كقول الشاعر : [ من الرجز ]

٧٥- ..... يبري لها من أئمنٍ وأشملٍ<sup>(١)</sup>

فقابلها بالأشمل ، وفي جمعها في القسم زيادة توكيد .

والثاني أن هزمتها مفتوحة ، وهمزة الوصل لا تفتح مع غير لام التعريف<sup>(٢)</sup> .

م ٨٠ والجواب : أمّا الأول فلا حجّة فيه ، لأننا / لاننكر أن اليمين يجمع على ( ايمين ) في غير القسم . وأمّا<sup>(٣)</sup> ما ذكروه فلا تعرّض له بالقسم . وأمّا فتح هزمتها فلغة فيها . وللعرب فيها لغات : فتح الهمزة وكسرها مع النون ، وفتحها وكسرها مع حذف النون ، كقولك : ( ايم الله ) والخامسة ( أم الله ) بكسرها وفتحها مع حذف الياء والنون ، و ( مِن الله ) بضمّ الميم وكسرها ، و ( مِ الله ) بالضمّ والكسر .

وقال سيبويه : إنّ ( من ) هنا حرف جرّ ، وليست الباقية من ( ايمين ) ، ولو جعلت هذه الحروف والتصرّفات في هذه الكلمة دليلاً على أنها ليست جمعاً كان متمسكاً صحيحاً<sup>(٤)</sup> .

(١) الشاهد من رجز أبي النجم العجليّ استشهد به سيبويه ٢١١/١ ، ٢٩٠/٣ ، ٦٠٧ ، وقال : « قالوا : يمين وأمين لأنها مؤنثة . وقال أبو النجم : يأتي لها من أئمن .. البيت . وقالوا : أيمان فكسروها على أفعال ، كما كسروها على أفعال ، إذ كانا لما عدده ثلاثة أحرف » . وانظر الخصائص ٦٨/٣ ، والأمالى الشجرية ٣٠٦/١ ، والإنصاف ٤٠٦/١ ، وشرح المفصل ٤١/٥ .

(٢) جاء في الإنصاف ٤٠٧/١ : « والذي يدلُّ على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت في قولهم ( أم الله لأفعلن ) فتدخل الهمزة على الميم ، وهي متحرّكة . ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها » .

(٣) سقطت ( أمّا ) من ح .

(٤) كتاب سيبويه ٤٩٩/٣ ، ٥٠٤ .

## باب حتّى

وهي حرف بلا خلاف<sup>(١)</sup> ، وتدخل على المفرد والجملة الاسميّة والفعل . فدخولها على الفعل يذكر حكمه في نواصب الأفعال . وأمّا دخولها على الجملة فلا يؤثر فيها لفظاً ولا تقديرأ ، وذلك كقول الشاعر : [ من الطويل ]

٧٦- فواعجبا حتّى كليبٍ تسبني كأنّ أباهَا نهشل أو مجاشع<sup>(٢)</sup>  
وأما دخولها على المفرد فعلى ضربين :  
أحدهما أن تجرّ ك ( إلى )<sup>(٣)</sup> .  
والثاني أن تكون عاطفة ك ( الواو )<sup>(٤)</sup> .

## فصل

ومعنى ( حتّى ) اللّازم لها الغاية في التعظيم والتحقير .

- (١) وهذا لا ينفي ورود ( حتّى ) فعلاً واسماً في غير هذا الباب . فقد وردت فعلاً لاثنين من الحتّ ، واسماً لامرأة ، واسماً لموضع بعمان . انظر الأشباه والنظائر ٢٠/٢ - ٢١ .
- (٢) البيت للفرزدق من قصيدة في هجو جرير . وكليب من أجداد جرير ، ومجاشع ونهشل رهط الفرزدق . ومطلع البيت في ديوان الفرزدق ٤١٩/١ ( فياعجي ) استشهد به سيبويه ١٨/٣ ، وابن هشام في المغني ١٣٧ ، وقال : « ولا بدّ من تقدير محذوف قبل ( حتّى ) في هذا البيت ، يكون ما بعد ( حتّى ) غاية له ، أي : فواعجبا يسبني الناس حتى كليب تسبني » . وجاء في حاشية ابن يعيش ١٩/٨ : « حتّى للابتداء ، وفائدة الابتداء هنا التحقير . ولو خفض هنا ( كليب ) لجاز ، ويكون ( تسبني ) إمّا حالاً من كليب ، أو مستأنفاً ، وحتى كليب متعلّق به » .
- (٣) شاهد الجرّ في ابن يعيش : ١٧/٨ : ﴿ سلام هي حتّى مطلع الفجر ﴾ .
- (٤) من أمثلة العطف مجتّى : « قدم الحاجّ حتّى المشاة ، فهذا تحقير . ومات الناس حتى الأنبياء ، وهذا تعظيم » . ابن يعيش ٩٦/٨ .

فأما عملها فليس بأصل ، بل محمول على غيرها ، لأنها لما دخلت على الجملة تارة ،  
وبمعنى ( إلى ) أخرى ، وبمعنى ( الواو ) ثالثة ، وبمعنى ( كي ) رابعة لم يكن لها  
اختصاص . تعمل بسببه ، لأنَّ هذه المعاني تكون في الأسماء والأفعال .

### فصل

وإنما عملت عمل ( إلى ) لأنَّ إلى لانتهاه الغاية ، و ( حتَّى ) تشاركها في ذلك ،  
فعملت عملها في الموضع الذي يصحُّ دخول ( إلى ) فيه .

### فصل

وتفارق ( حتَّى ) إلى في أشياء :

أحدها أنَّ ما بعد ( حتَّى ) يدخل في حكم ما قبلها ، كقولك : قام القوم حتَّى  
زيد ، ف ( زيد ) هنا دخل في القيام ، ولا يلزم ذلك في قولك : قام القوم إلى  
زيد<sup>(١)</sup> .

والثاني أنَّ ما قبل ( حتَّى ) يجب أن يكون جمعاً<sup>(٢)</sup> كقولك : قام القوم حتى  
زيد ، ولو قلت : قام عمرو حتى زيد ، لم يجوز . وعلة ذلك أنَّ ( حتَّى ) تدلُّ على بلوغ  
العمل غايته ، ولفظ الواحد لا يتناول أكثر منه ، بحيث يجوز تخصيصه ببعضه ،

(١) قيّد ابن هشام في المغني ١٢٢ - ١٢٣ هذا الفرق بقيد ، فقال : « إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول  
ما بعدها كما في قوله :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله      والزيد حتى نعله ألقاها  
أو عدم دخوله كما في قوله :

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت      لهم ، فلا زال عنها الخير مجودا  
حُمِل على الدخول . ويحكم في مثل ذلك لما بعد ( إلى ) بعدم الدخول . »

(٢) ربّما كان قيد ابن هشام في المغني ١٢٢ أدقّ من قيد العكبري ، إذ اشترط - إن لم يكن ما قبلها جمعاً - أن  
يكون ذا أجزاء مثل : أكلت السمكة حتى رأسها .

بجلاف لفظ الجمع ، فإنه جاز أن يضاف الفعل إلى القوم ، ولا يراد دخول ( زيد ) فيهم لِعِظْمِهِ أو حقارته . فإذا جئت بـ ( حتّى ) أزلت هذا الجواز<sup>(١)</sup> ، وتنزلت ( حتّى ) منزلة التوكيد للمانع من التخصيص .

والثالث أنّ ( إلى ) تدخل على المضر ، و ( حتّى ) لا تدخل عليه<sup>(٢)</sup> ، وعلّة ذلك أنّه لمّا لزم أنّ يكون قبلها جمع ، وما بعدها واحداً منه ، لم يتقدّم على ( حتّى ) اللفظ الظاهر ، ليعود الضمير إليه . فلو أضمر لم يكن له ظاهر يعود عليه ضمير ، كقولك<sup>(٣)</sup> : قام القوم حتى زيد ، ف ( زيد ) لم يتقدّم له ذكر ، يعود عليه ضمير .

### فصل

وإنما جاز أن تقع ( حتّى ) بمعنى ( الواو ) ، لأنّ الواو للجمع ، و ( حتّى ) للغاية والشمول ، والمعنيان متقاربان .

### فصل

وتفترقان في أشياء :

أحدها أنّ ما قبلها يجب أن يكون جمعاً<sup>(٤)</sup> لما تقدّم .

والثاني أنّ يكون ما بعدها من جنس ما قبلها / فلو قلت : جاء الناس حتى الحمير<sup>ح ٦٦</sup> لم يجوز ، لما ذكرنا من إفادة معنى الغاية والتوكيد .

(١) في م وح هذا الحوار بالحاء والراء . ولم يكن بدّ من إعجام الحرفين الجيم والزاي ليتفق أوّل الكلام وآخره .

(٢) يجيز الكوفيون والمبرد دخول ( حتى ) على المضر ، وحجّتهم قول القائل :  
أتت حتّاك تقصد كلّ فجّ      ترجى منك أنّها لا تحيب

(٣) بقية الفصل سقطت من م .

(٤) ( أو مفرداً إذا أجزأ ) معنى اللبيب ١٣٢ .

والثالث أن الواو تضر بعدها ( ربّ )<sup>(١)</sup> ، ولا تُضر بعد ( حتّى ) .

### مسألة

تقول : مررت بهم حتى زيدٍ ، إن جعلتها بمعنى ( إلى ) لم تَحْتَجَّ<sup>(٢)</sup> إلى إعادة الباء ، وإن جعلتها كالواو أعدت الباء ، كما تعيدها مع الواو .

### مسألة

تقول : أكلت السمكة حتّى رأسها أكلته ، فلك فيه الرفع بالابتداء ، وما بعده خبر . والنصب على وجهين :

أحدهما أن تنصبه بمعنى الواو فيكون ( أكلته ) توكيداً .

والثاني أن<sup>(٣)</sup> تنصبه بفعل محذوف دلّ عليه ما بعده ، أي : حتّى أكلت رأسها ، ف ( حتّى ) على هذا داخلة على الجملة تقديراً .

والجُرْ بمعنى ( إلى ) ، وأكلته توكيد لا غير ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٧٧- ألقى الصحيفة كي يخفّف رحله      والزاد حتى نعلّه ألقاها<sup>(٤)</sup> /

٨١م

يروى ( نعلّه ) بالأوجه الثلاثة .

(١) سقطت ( ربّ ) من م .

(٢) في م : يحتج .

(٣) سقطت أن من م .

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه ٩٧/١ نسبه إلى ابن مروان النحوي . قال محقق كتاب سيبويه : « والصواب أنه مروان النحوي » . ونسبه محققو المغني ١٣٧ إلى أبي مروان النحوي ، وإلى المتّمس ، والنسبتان في حواشي شرح المفصل ١٨/٨ . وذكر الصحيفة يجعله إلى المتّمس أقرب . وروايته في جل الزجّاجي ٦٩ : ( الصحيفة ) و ( الحقيبة ) . والشاهد فيه ورود حتّى ( جازة وعاطفة وابتدائية . وانظر الممع ٢٤/٢ ، والدرر ١٦٢/٢ ، والمجل في النحو للخليل ١٨٥ ، وخزانة البغدادي ٢١٣/٢ .

فإن لم تقل ( أكلته ) جاز الجرّ بمعنى ( إلى ) ، والنصب بمعنى ( الواو ) والرفع على الابتداء . والخبر محذوف . ومنع الزجاجي<sup>(١)</sup> الرفع في كتاب الجمل ، وهو إمّا سهوً ، وإمّا أن يريد أن الرفع بمعنى الواو لا يجوز . فأما على تقدير الابتداء وحذف الخبر لدلالة الكلام عليه فلا مانع منه .

### مسألة

تقول : اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك ، ف ( حتى ) هنا غير عاملة ، لأنّ ( إذا ) يعمل فيها جوابها النصب على الظرف ، فتلغوا<sup>(٢)</sup> ( حتى ) لدخولها على الجملة تقديراً ، وتصير كالفاء في ربط ما بعدها بما قبلها في المعنى .

---

(١) قال الزجاجي في الجمل ٦٨ - ٦٩ : « أكلت السمكة حتى رأسها : أكلته بالرفع والنصب والخفض . فإن قلت : أكلت السمكة حتى رأسها ، كان الوجه الخفض ، لأنّه بمنزلة قولك : ضربت القوم حتى زيد ، وإن شئت نصبت فقلت : أكلت السمكة حتى رأسها ، كما تقول : ضربت القوم حتى زيداً على العطف ، ولا يجوز الرفع لأنّه لا خبر له . »

(٢) في م : فيلغوا ، وفي ح : فتلغوا على النحو الذي أثبتناه . جاء في لسان العرب [ لغا ] : « لغا في القول يلغو ويلغى ... أخطأ ، وقال باطلاً » ، ولعلّ المقصود بطلان عمل ( حتى ) .

## باب الإضافة

الإضافة في اللغة الإسناد . قال امرؤ القيس : [ من الطويل ]

٧٨- فَلَمَّا دَخَلْنَا أَضْفَنَا ظَهْرَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ<sup>(١)</sup>  
أي : أسندناها . وبهذا<sup>(٢)</sup> المعنى في هذا الباب ، لأنَّ الاسم الأوَّل ملتصقٌ بالثاني ،  
ومعتمد عليه ، كاعتماد المستند بما يستند إليه .

### فصل

وإنَّما حذف التنوين<sup>(٣)</sup> من الأوَّل لوجهين :

أحدُهما أنَّ التنوين يدلُّ على انتهاء الاسم<sup>(٤)</sup> ، وإضافة تدلُّ على احتياج الأوَّل إلى  
الثاني ، فلم يجتمعا .

والثاني أنَّ التنوين في الأصل يدلُّ على التنكير ، وإضافة تخصَّص ، فلم يجتمعا .

(١) ورد البيت في ديوان امرئ القيس ٥٣ ، والحزنة ٤١٨٧ برواية العكبري . وجاء في الديوان : « لَمَّا  
دخلنا هذا البيت أملنا ظهورنا ، وأسندناها إلى كلِّ رجل حاريٍّ ، أي : منسوب إلى الحيرة . والرحال  
تنسب إليها . وقيل : أراد بذلك الاحتباء بمائل السيوف . والمشطب الذي فيه خطوط وطرائق  
كمدرج النمل ، وشطب السيف : طرائقه » . وجاء في الحزنة : ضفت فلاناً : إذا ملت إليه . وأضفته  
إذا أملت إليك . ومنه قيل للدعيّ : مضاف ، لأنَّه مسند إلى قوم ليس منهم » ، وانظر شرح شذور  
الذهب ٣٢٥ .

(٢) أي : وهي بهذا المعنى في هذا الباب .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢٧٢/١ : « وإنَّما حذف التنوين أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع ، وكذا  
ما ليس فيه التنوين والنون يقدر أنه لو كان فيه تنوين لحذف للإضافة ، كما في : كم رجل ، وهنَّ حواجُّ  
بيت الله » .

(٤) جاء في شرح الكافية ٢٧٢/١ : « فَلَمَّا أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الأولى من الثانية  
التعريف أو التخصيص حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة » . أي التنوين أو النون .

## فصل

وأما جرُّ الثاني بالأوّل فلأنّ<sup>(١)</sup> الإضافة تقدّر بحرف الجرّ ، ولكنّه حذف ليحصل التخصيص أو التعريف ، فناب الاسم عن الحرف ، فعمل عمله كما يعمل الاسم عمل الفعل في مواضع . وليس في الإضافة تقدير حرف على جهة التضمّن ، إذ لو كان كذلك لأوجب البناء<sup>(٢)</sup> .

## فصل

والإضافة تكون بمعنى ( اللام ) ، وبمعنى ( مِنْ ) نحو : غلام زيد ، وأثواب خزّ . ويتبيّن الفرق بينها بأشياء :

منها أنّ التي بمعنى ( اللام ) يكون الثاني فيها غير الأوّل في المعنى ، والتي بمعنى ( مِنْ ) يكون الأوّل فيها بعض الثاني .

ومنّها أنّ التي بمعنى ( اللام ) لا يصحّ فيها<sup>(٣)</sup> أن يوصف الأوّل بالثاني ، والتي بمعنى ( مِنْ ) يصحّ فيها ذلك .

ومنّها أنّ التي بمعنى ( اللام ) لا يصحّ فيها أن ينتصب الثاني على التمييز للأوّل ، والتي بمعنى ( مِنْ ) يصحّ فيها ذلك ، كقولك : هذا باب حديدًا .

(١) في الأصل ( لأنّ ) . وأضفنا الفاء إلى العبارة لأنّ جواب ( أمّا ) يقتضيها .

(٢) جاء في شرح المفصل ٨٠/٣ : « والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة : تضمّن معنى الحرف ، ومشابهة الحرف ، والوقوع موقع الفعل المبني ... وتضمّنه معنى الحرف أن ينوى مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنويّ ، حتى كأنّه موجود فيه ... ألا ترى أنّ ( أين ) و ( كيف ) يفيدان الاستفهام كما تفيداهم الهمزة ؟ » .

(٣) أضفنا ( فيها ) إلى العبارة لإقامتها .



فإن قيل<sup>(١)</sup> ( يد زيد ) من أيّ الإضافتين ؟ قيل<sup>(٢)</sup> : من التي بمعنى اللام ، لأنّ العلامات التي ذكرناها في اللام توجد فيها دون الأخرى .

فإن قيل ف ( كلّ القوم ) من أيّهما ؟ قيل : من اللام لما تقدّم . ألا ترى أنّ ( كلّاً ) عبارة عن مجموع أجزاء الشيء المضاف إليه ، والمجزأ غير الأجزاء ، ولذلك لا تقول : القوم كلّ ، ولا الكلّ قوم<sup>(٣)</sup> .

## فصل

والإضافة المحضة تعرّف إذا كان الثاني معرفة كقولك : غلام زيد ، وصاحب الرجل ، فيتعدى التعريف من الثاني إلى الأوّل لتخصّصه به .

وأما غير المحضة فهي على ضربين :

أحدهما لا يحصل<sup>(٤)</sup> منها تعريف ، وذلك في ثلاثة مواضع :

أحدها إضافة<sup>(٥)</sup> ( مثل ) ونظائره ، كقولك : زيد مثل عمرو ، لأنّ ( مثلاً ) يقدر فيها التنوين إذ<sup>(٦)</sup> كانت المماثلة بين الشيئين لا تقع من وجه مخصوص . وكذلك ( غير ) لأنّ المثليين من وجه غيران من وجه آخر ، وكذلك الغيران مثلان من وجه آخر . فإنّ وقعاً بين متماثلين من كلّ وجه ، أو متغايرين من كلّ وجه تعرّفوا .

كقولك : الحركة غير السكون . / ح ٦٧

(١) في ح : قولنا .

(٢) في م : قلنا .

(٣) قال ابن يعيش ١٩/٢ : « إذا كانت الإضافة بمعنى ( من ) كان معناها بيان النوع ، نحو قولك : هذا ثوب خز وخاتم حديد ... والذي يفصل بين هذا الضرب والذي قبله أنّ المضاف إليه ههنا كالجنس للمضاف ، ويصدق عليه اسمه . ألا ترى أنّ الباب من الساج ساج ، والثوب من الخرز خز ؟ » .

(٤) لعلّ الأصل : أحدهما إضافة لا يحصل منها تعريف .

(٥) في ح : الإضافة إلى ( مثل ) .

(٦) في م : إذا .

والثاني أسماء الفاعلين والمفعولين العاملة عمل الفعل لأنَّ التنوين فيها مقدرٌ مراد ،  
وحذف تخفيفاً ، وانجرَّ الثاني لوجود لفظ الإضافة كهولك : زيد ضارب عمرو غداً .

والثالث الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو : حسن الوجه ، لأنَّ التنوين فيها مرادٌ  
أيضاً . والتقدير : مررت برجل حسنٍ وجهه<sup>(١)</sup> .

والضربُ الثاني يحصل فيه التعريف ، وذلك في موضعين : /

أحدهما إضافة ( أفعل ) كهولك : زيدٌ أفضل القوم ، ف ( أفضل ) معرفة عند  
الأكثرين . وأفعل هذه تستعمل على ثلاثة أوجه :

أحدها ب ( مِنْ ) كهولك : زيدٌ أفضل من عمرو ، وهذه نكرة .

والثاني الألف واللام كهولك : زيدٌ الأفضل .

والثالث الإضافة .

## فصل

و ( أفعل ) هذه تضاف إلى ما هي بعضٌ له ، ولذلك لا تقول : زيدٌ أشدُّ  
الحجارة ، ولا أفضل الحمير ، لأنه ليس منها . ومن ههنا إذا قلت : زيدٌ أفره عبداً ،  
فجرت ، كان زيداً عبداً ، والتقدير : زيدٌ أفره العبيد ، وإن قلت : زيدٌ أفره عبداً ،  
فنصبت ، لم يكن زيدٌ عبداً . والمعنى : عبيده أفره من عبيدٍ غيره .

ومنه المسألة المشهورة : زيدٌ أفضل إخوته ، لا يجوز ، لأنَّ إضافة أفضل إليهم<sup>(٢)</sup>

(١) يُسَمِّيها ابنُ يعيش الإضافة اللفظية ١١٩/٢ ويقول : « الإضافة اللفظية أن تضيف اسماً إلى اسم لفظاً ،  
والعنى على غير ذلك ، ويقال لها غير محضة » ، ثم يذكر اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ولا يذكر معها  
إضافة مثل وغير .

(٢) في م : المبهم يوجب .

توجب أن يكون واحداً منهم ، وإضافتهم إليه تدل<sup>(١)</sup> على أنه غيرهم ، لأنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه ، فيتنافيان . ولذلك لوقيل : مَنْ إخوته ؟ لم تعدّه منهم ، ولو قيل : زيدٌ أفضل الإخوة جاز ، لأنّه واحد منهم ، ولذلك تعدّه منهم .

## فصل

وأما الضرب الثاني فهو إضافة الشيء إلى ما يصحُّ أن يكون صفةً له : ك ( صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي ) ، فيجعلونه على غير محض . لأنّ الأصل أن تقول : الصلاة الأولى ، والمسجد الجامع . ولكن لَمَّا أُضيف تَوَوَّل على حذف موصوف تقديره صلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع . ومن هذا الوجه لم يكن محضاً ، إلّا أن التعريف يحصل به .

## مسألة<sup>(٢)</sup>

لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه ، وإن اختلف اللفظان . وأجاز الكوفيون ذلك إذا اختلف اللفظان .

وحجّة الأولين أنّ الغرض بالإضافة التخصيص ، والشيء لا يخصّ نفسه ، ولو كان<sup>(٣)</sup> كذلك لكان كلّ شيء مخصّصاً .

واحتجّ الآخرون بإضافة الشيء إلى صفته ، كنحو ما ذكرنا . ومنه : ﴿ دار

(١) في م : يدل .

(٢) في ح : فصل . وتمييز الفصل من المسألة في هذا الكتاب غير دقيق ، وهي هنا مسألة خلافية ، كما أثبتنا .

(٣) في م : إذ لو .

الآخرة ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ، و ﴿حبل الوريد﴾ <sup>(٢)</sup> ، و ﴿حب الحصيد﴾ <sup>(٣)</sup> . والثاني هو الأول .  
 والجواب أن جميع ما ذكره متأول على غير ظاهره <sup>(٤)</sup> ، وذلك أن التقدير : دار  
 الساعة الآخرة ، وقد سماها الله تعالى ( ساعة ) في نحو قوله : ﴿ ويوم تقوم  
 الساعة ﴾ <sup>(٥)</sup> . وأمّا حبل الوريد فعلى ذلك أيضاً ، والتقدير حبل الشراب <sup>(٦)</sup>  
 الوريد <sup>(٧)</sup> ، والدم الوريد أي : الوارد فيه ، وفعليل بمعنى فاعل كثير . وأمّا حبُّ  
 الحصيد فتقديره : حبُّ الزرع الحصيد ، لأنَّ الذي يحصد هو الزرع لا الحبَّ <sup>(٨)</sup> .

### مسألة

تجوز إضافة الزمان إلى الفعل كقوله تعالى : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين  
 صدقهم ﴾ <sup>(٩)</sup> ، ولا تجوز إضافة غير الزمان إليه ، لأنَّ بين الزمان والفعل مناسبة ، إذ  
 كان الفعل يدلُّ على الزمان ، [ فكأنَّك أضفت زماناً عامّاً إلى خاصّ ، فتخصّص ، لأنَّ  
 الفعل يدلُّ على زمان ] <sup>(١٠)</sup> ماضٍ أو مستقبل <sup>(١١)</sup> . والذي يضاف إليه مالم يكن ماضياً  
 بلفظه ولا مستقبلاً كالיום والساعة .

- 
- (١) في ح و م : دار الآخرة وهي في المصحف لدار الآخرة ، من قوله تعالى في سورة يوسف الآية ١٠٩ :  
 ﴿ ولدار الآخرة خيرٌ للذين اتقوا ، أفلا تعقلون ﴾ .
- (٢) ﴿ ونحن أقربُ إليه من حبل الوريد ﴾ [ سورة ق : ١٦ ] .
- (٣) ﴿ ونزلنا من السماء ماءً مباركاً فأنبتنا به جناتٍ وحباً الحصيد ﴾ [ سورة ق : ٩ ] .
- (٤) في ح : ظاهر .
- (٥) ﴿ ويوم تقوم الساعة يُنلس المجرمون ﴾ [ سورة الرُّوم : ١٢ ] .
- (٦) سقط الشراب من ح .
- (٧) سقط الوريد من م .
- (٨) تفصيل هذه المسألة في الإنصاف ٤٣٦/٢ وهي المسألة الحادية والستون .
- (٩) سورة المائدة : ١١٩ .
- (١٠) ما بين معقوفتين ساقط من م .
- (١١) قال ابن يعيش ١٨٧٣ : « وقد أضيف حيث من الأمكنة إلى الجملة ، وذلك على التشبيه بـ ( إذ ) =

فأماً ( أمس ) و ( غد ) فلا يضاف إلى الفعل ، لأنه مخصوصٌ كتخصيص زمن الفعل . وإن شئت قلت : الفعل هنا في تقدير المصدر ، فلذلك أضيف إليه ، إلا أن المصدر لا يدلُّ على الحدث ، والفعل يدلُّ عليه <sup>(١)</sup> .

---

= و ( إذا ) في الزمان من جهة إبهامها ، وذلك أن ( حيث ) من ظروف الأمكنة يقع على الجهات الست ، وغيرها من الأمكنة .  
(١) قال ابن يعيش ١٦٣ : « وقد ردَّ ابن درستويه القول الأول ، وقال : الزمن إنما أضيف إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده ، ويدلُّ على ذلك أن موضع الجملة خفض ، بلا خلاف ، ولو كانت الإضافة إلى الفعل لكان مخفوضاً ، أو كان مفتوحاً في موضع الخفض . فالإضافة إلى الجملة ، والمراد مدلولها الذي هو الحدث » .

## باب التوكيد

التوكيدُ تمكينُ المعنى في النفس ، ويقال : توكيد وتأكيد ، ووكد وأكد ، وبالواو جاء القرآن : ﴿ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ﴾<sup>(١)</sup> ، ولفظه على ضربين : أحدهما إعادة الأول بعينه ، ويكون ذلك في الأسماء والأفعال ، والحروف والجمل . والثاني غير لفظ الأول ، ولكن في معناه .

### فصل

والغرض من ذكره إزالة الاتساع ، وذلك أن الاسم قد ينسب إليه الخبر ، ويراد به غيره مجازاً ، كقولك : جاءني زيد ، فإنه قد<sup>(٢)</sup> يراد : جاءني<sup>(٣)</sup> غلامه أو كتابه ، ومنه : عمر السلطان داراً ، أو حفر نهراً ، أي : أصحابه بأمره ، فإذا قلت : جاء زيد نفسه كان هو الجائي حقيقة . وقد يذكر العام ، ويراد به الخاص ، كقوله تعالى : ﴿ الذين قال لهم الناس : إنَّ الناس قد جمعوا لكم ﴾<sup>(٤)</sup> ، والمراد بعضهم . فإذا قلت : قال الناس كلهم ، لم يحتمل بعضهم .

(١) سورة النحل : ٩١ . جاء في شرح المفصل ٣٩٧٣ : « يقال : تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة ، وهما لغتان ، وليس أحد الحرفين بدلاً من الآخر ، لأنهما يتصرفان تصرفاً واحداً ، ألا تراك تقول : أكد يؤكِّد تأكيداً ، ووكد يوكد توكيداً » .

(٢) سقطت ( قد ) من م .

(٣) في ح : قد جاءني .

(٤) سورة آل عمران : ١٧٣ .

## فصل

ويؤكد الواحد بلفظين ( نفسه ) و / ( عينه )<sup>(١)</sup> وهما عبارتان عن حقيقته ،  
ويؤكد الاثنان بـ ( كلا ) و ( كلتا ) والجمع بـ ( كلهم ) و ( أجمع ) و ( أجمعين )  
و ( جمعاء ) و ( جمع )<sup>(٢)</sup> ، لأن هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشيء ، والإحاطة  
بها . فما لا يتجزأ لا تدخل عليه ، لعدم معناها فيه . ألا ترى أنك لو قلت : كتب زيد  
كله ، أو أجمع ، لم يكن له معنى ، كما يكون في قولهم : كتب القوم كلهم .

## فصل

ولا تؤكد النكرات<sup>(٣)</sup> ، وأجازه الكوفيون .

وحجة الأولين من وجهين :

أحدهما أن التوكيد كالوصف ، وألفاظه معارف ، والنكرة لا توصف بالمعرفة .

والثاني أن النكرة لا تثبت لها<sup>(٤)</sup> في النفس عين ، تحتل الحقيقة والمجاز ، فيُفرق  
بالتوكيد بينها بخلاف المعرفة . ألا ترى أنك لو قلت : جاءني رجل لم يحتمل أن تفسره

(١) التأكيد بالنفس والعين غير قاصر على المفرد عند ابن يعيش ، فقد قال ٣٩/٣ : « وغير الصريح نحو قولك : فعل زيد نفسه وعينه ، والقوم أنفسهم وأعيانهم » . ويسمى هذا النوع من التوكيد معنوياً ، وتوكيداً غير صريح .

(٢) أغفل المؤلف ألفاظاً سيذكرها بعد . وهي ( أكتعون وأبتعون وأبصعون ) وتعد من باب الإتياع . قال ابن يعيش ٤٦/٣ : « وأما ما بعد أجمع ، فتوابع لا تقع إلا بعدها . فـ ( أكتع ) تابع لـ ( أجمع ) يقع بعدها ، كقولنا : حسن بسن » .

(٣) أي : لا تؤكد النكرات توكيداً معنوياً بالألفاظ المذكورة في الفصل السابق . أما التوكيد اللفظي فجائز بالإجماع . جاء في الإنصاف ٤٥١/٢ : « وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو : جاءني رجل . انظر المسألة الثالثة والستين من مسائل الخلاف .

(٤) في م : لما .

بكتاب رجل ، لأنَّ المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتَّى يدفع بالتوكيد ، بخلاف لفظة ( القوم ) ، فإنَّه يغلب استعمالها في الأكثر ، فإذا أردت الجميع أكَّدت لرفع المجاز الغالب . ومثل ذلك الاستثناء ، فإنَّه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق ، لأنَّه يستعمل فيه غالباً .

احتجَّ الآخرون بأنَّ ذلك قد جاء في الشعر ، فن ذلك قول الراجز :

٧٩- أرمي عَلَيْهَا وهي فرعٌ أجمعُ وهي ثلاثُ أذرعٍ وإصبعٌ<sup>(١)</sup>

وقال الآخر : [ من الرجز ]

٨٠- إذا القعود كرَّ فيها حفدا يوماً جديداً كلَّه مطرداً<sup>(٢)</sup>

وقال آخر : [ من الرجز ]

٨١- ..... قد صرَّت البكرة يوماً أجمعاً<sup>(٣)</sup>

والجواب عن هذه الأبيات من وجهين :

(١) هذا الشاهد من رجز حميد الأرقط ، وهو بيتان من مشطور الرجز ذكرهما سيويوه ٢٢٦/٤ ، وورد

أولهما في الخصائص ٣٠٧/٢ ، وفي اللسان [ فرع ] ، وفي المحصن المجلد ٢ السفر ٦ ص ٢٨ ، وفي الخزانة ٢١٤/١ . جاء في اللسان : « يقال : قوس فرع أي : غير مشقوق ، وقوس فلق أي مشقوق » ، وجاء في حاشية الخصائص : « وقوله ( فرع أجمع ) أي : عملت من غصن ولم تعمل من شقّ عود ، وذلك أقوى لها » . والشاهد فيه توكيد النكرة ( فرع ) توكيداً معنوياً بأجمع ، وجواز ذلك عند الكوفيّين .

(٢) هذا الشاهد بيتان من مشطور الرجز لم أقف على قائلها . ذكرهما أبو البركات في الإنصاف ٤٥٢/٢ : القعود : ما يقتعده الراعي من الإبل في كلِّ حاجة ، والحفد : ضرب من سير الإبل ، ومطرد : تامّ متتابع الجري . والشاهد فيه أنّ الشاعر وكَّد ( يوماً ) ، وهو نكرة ، توكيداً معنوياً ، وهو سائغ عند الكوفيّين . وانظر أسرار العربيّة ٢٩٠ ، وشرح المفصل ٤٥/٣ .

(٣) هذا البيت من مشطور الرجز لم أقف على قائله . جاء في حاشية ابن عقيل ٢١١/٢ : « يذكر بعض النحاة من البصريّين أنّه مصنوع » ويروي بعض من يستشهدون به بيتاً آخر قبله وهو : ( إنّنا إذا خطّافنا تقعما ) . وجاء في الخزانة ١٨١/١ : « البكرة : هي التي يُستقى عليها ، وصرّت : بمعنى =



أحدهما أنَّ التوكيد فيها للمعرفة لا للنكرة . فقوله أجمع توكيد<sup>(١)</sup> ل ( هي ) ، ولكنه اضطر ، ففصل بالخبر<sup>(٢)</sup> بين المؤكِّد والمؤكِّد كما في الصفة . وقيل : في ( فرع ) ضميرٌ ، والتوكيد له ، وهذا بعيد . وأمَّا قوله ( جديداً كلّه ) فهو مرفوعٌ على أنه تأكيد للضمير في ( جديد ) .

والوجه الثاني أنَّ هذه الأبيات شاذةٌ ، فيها اضطرار ، فلا تجعل أصلاً<sup>(٣)</sup> .

### فصل

وإنما لم ينصرف ( جَمَعُ ) لأنَّ فيه العدلَ والتعريفَ . فالعدلُ عن ( جَمَعُ ) ، لأنَّ واحده ( أجمع ) و ( جمعاء ) ، فينبغي أن يكون على ( جَمَعُ ) مثل ( حُمُر ) ، ولكنه فتحت ميمه وصير ك ( عَمَر ) .

وقال أبو عليّ : هو معدول عن ( جَمَاعِي ) مثل صحراء وصحاري<sup>(٤)</sup> ، ولو كان عن جَمَعٍ مثل حُمُر لما جاز فيه أجمعون ، وكان يؤكِّد به المذكر والمؤنث كما يوصف بِحُمُرِ المذكر والمؤنث .

= صَوَّت ، من صرَّ الباب يصرُّ ، وقال ابن عقيل : « ومذهب الكوفيَّين - واختاره المصنّف - جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك ، نحو : صُمْتُ شهراً كلّه » . وانظر الإنصاف ٤٥٥/٢ ، والهمع ١٢٤/٢ ، والدرر ١٥٧/٢ .

(١) في م : تأكيد .

(٢) في م : الخبر .

(٣) ذكر أبو البركات وجهاً ثالثاً في الإنصاف ٤٥٦/٢ ، فقال : « على أنَّ هذه المواضع كلّها محمولة على البذل ، لا على التأكيد » .

(٤) عرض الرضيّ في الكافية ٤٣/١ هذين الرأيين ، ثمَّ قال : « وفي ( جَمَعُ ) ، فعن الخليل أنه تعريف إضافي ، وكذا في ( أجمع ) ، لأنَّ الأصل في ( جاء القوم أجمعون ) أجمعهم أي : جميعهم ، وقرأت الكتاب أجمع أي : جميعه ، قيل : هو ضعيف ، لأنَّ تعريف الإضافة غير معتبر في الصرف » .

وأما التعريف فبوضعه توكيداً للمعرفة صار كالأعلام ، وليس فيه أداة<sup>(١)</sup> للتعريف . وأما ( جمعاء ) فَلألفي<sup>(٢)</sup> التأنيث .

## فصل

وأما ( أكتع ) و ( أبصع )<sup>(٣)</sup> وما تصرف منها فلا تستعمل في التوكيد إلا تبعاً ل ( أجمع ) ، فإن جاء شيء على غير ذلك في الشعر فضرورة .

## مسألة<sup>(٤)</sup>

وأما ( كلا وكلتا ) فاسمان مفردان مقصوران ، وقال الكوفيون : هما مثنيان لفظاً ومعنى :

وحجّة<sup>(٥)</sup> الأولين من وجوه :

أحدها<sup>(٦)</sup> أنّهما بالألف في الأحوال الثلاث إذا أضيفا إلى الظاهر ، وليس المثني كذلك .

والثاني أنّه لا ينطق بالواحد منها ، فلا يقال في الواحد ( كل ) بخلاف المثني<sup>(٧)</sup> .

(١) سقطت أداة من ح .

(٢) في م : فلألف . ويعني للمؤلف بالألفين : الألف والهمزة .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٣٣٣/١ في تفسير اشتقاق ( أكتع وأبصع وأبتع ) : « مشتقة من حوّل كتيّع ، أي : تام ، ومن تبصّع العرق أي سال ، أو من بصع أي : روى ، ومن البتع وهو طول العنق مع شدة » .

(٤) يخيل إلينا أن النسخ أغفلوا إحدى الكلمتين اللتين يجعلها المؤلف في رؤوس الفقرات وهما : فصل ، ومسألة ، وأضفنا كلمة ( مسألة ) إلى الأصل ، للحفاظ على وحدة التقسيم .

(٥) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٤٣٩/٢ - ٤٥٠ . وهي المسألة الثانية والستون .

(٦) في م : أحدها .

(٧) جاء في لسان العرب [ كلا ] : « قال الفرّاء : هو مثني من كل ، فحفظت اللام ، وزيدت الألف =

والثالث أنها يضافان إلى المثني ، ولو كانا مثنيين للزم أن يضاف الشيء إلى نفسه ، وهو باطل . ألا ترى أنك لا تقول : مررت بهما اثنيهما ، كما لا تقول : مررت به واحده . فإن قيل : فكيف <sup>(١)</sup> يقال : مررت بهم خمستهم ، فيضاف الجمع إلى الجمع ؟ قيل : إنما أجازوا ذلك لأن ضمير الجمع يحتمل العدد القليل والكثير ، فلا يلزمه من إضافة الخمسة ونحوها إضافة الشيء إلى نفسه .

والرابع أن الضمير يرجع إليه بلفظ الأفراد ، كقوله تعالى : ﴿ كلتا الجنتين أتت أكلها ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولو كان مثني في اللفظ لم يجز ذلك ، كما لا يجوز : الرجلان قام .

٨٤م واحتج الآخرون بالسمع والقياس : /

٦٩ ح أمّا السماع فقول الشاعر : / [ من الرجز ]

٨٢- في كلتَ رجليها سلامى واحده كلتاها مقرونة بسائده <sup>(٣)</sup>

وأما القياس فمن وجهين :

أحدهما أن الضمير يعود إليه بلفظ التثنية في بعض المواضع ، كقول الشاعر : [ من البسيط ]

= للتثنية ، وكذلك ( كلتا ) للمؤنث ، ولا يكونان إلا مضافين ، ولا يتكلم منها بواحد ، ولو تكلم به ل قيل : ( كل ) و ( كلت ) و ( كلان ) و ( كلتان ) .  
(١) في ح : كيف .

(٢) ﴿ كلتا الجنتين أتت أكلها ، ولم تظلم منه شيئاً ، وفجرنا خلالها نهراً ﴾ [ سورة الكهف : ٣٣ ] .

(٣) الشاهد بيتان من مشطور الرجز لا يعرف قائلها . ورواية الشاهد في الخزانة ١٢٩/١ :

في كلت رجليها سلامى زائده كلتاها قد قرنت بواحد

قال البغدادي : « في حاشية الصحاح أن هذا البيت من رجز يصف به نعامة » وقال الفراء في معاني القرآن ١٤٢/٢ : « وقد تفرّد العرب إحدى ( كلتا ) ، وهم يذهبون بإفرادها إلى اثنتيها .. » وجاء في الهمع ٤١/١ : « وذهب الكوفيون : إلى أن لفظها مثني ، وأصلها ( كل ) بدليل سماع مفرد ( كلتا ) في قوله : في كلت رجليها سلامى واحده . وأجيب عنه بأنه حذف الألف ضرورة » ، وانظر أسرار العريية ٢٨٨ ، والإنصاف ٤٣٩/٢ .

٨٣- كلاهما حين جدّ الجريّ بينهما قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رايب<sup>(١)</sup>

والثاني أنّها في الجرّ والنصب بالياء ، وفي الرفع بالألف إذا أضيفا إلى مضر .

والجواب أنّ الشعر لا يُعرف قائله ، على أنه محمول على الضرورة ، وقد جاز حذف  
شطر الكلمة في الضرورة ، كقول لبيد<sup>(٢)</sup> : [ من الكامل ]

٨٤- درس المنا بمتّالع فآبان<sup>(٣)</sup>

أراد : ( المنازل ) ، وقال العجاج<sup>(٤)</sup> :

(١) البيت من شعر الفرزدق في هجو بنت جرير . ذكره ابن منظور في اللسان [ سلف ] مع بيت آخر .  
وجاء في حاشية اللسان : « هذان البيتان للفرزدق قالهما في أمّ غيلان بنت جرير ، وكان جرير زوّجها  
الأبلىق الأسديّ » . وجاء في الخزانة ٩٦/٣ : « زوّج جرير بن الخطمي بنته عضيذة بن عضيذة ابن  
أخي امرأته ، وكان منقوص العضد ، فخلعها منه أي : طلقها بفدية ، فقال الفرزدق ... » وذكر  
الشاهد مع بيتين آخرين . وموضع الاحتجاج بالشاهد أنه أعاد ضمير ( أقلعا ) بالثنوية حملاً على المعنى .  
وقال ( رايب ) بالإفراد حملاً على اللفظ . وانظر الإنصاف ٤٤٧/٢ ، والمرئجل ٨٢ ، والهمع ٤١/١ ،  
والدرر ١٦/١ .

(٢) هو لبيد بن ربيعة العامريّ [ ت : ٤١ هـ ] أحد شعراء المعلّقات ومن المعرّين . أدرك الإسلام ، وأسلم  
وحسن إسلامه ومدح الرسول ﷺ . الشعر والشعراء ٢٧٤/١ ، خزانة الأدب ٢٤٦/٢ .

(٣) هذا صدر بيت من شعر لبيد وعجزه : ( فتقامت بالحبس فالسويان ) استشهد به ابن جنّي في  
الخصائص ٨٠/١ وقال : « وقد يحذفون بعض الكلم استخفافاً حذفاً يُخلُّ بالبقية ، ويعرّض لها  
الشبهه » ، وانظر تأويل مشكل القرآن ٢٣٦ ، والمحتسب ٨٠/١ ، ٧٧/٢ ، وضائر الشعر لابن  
عصفور ١٤٢ ، والهمع ١٥٦/٢ ، والدرر ٢١٨/٢ ، ولسان العرب [ ابن ] .

(٤) سبقت ترجمة العجاج مع الشاهد ذي الرقم ١٨ . وهذا الشاهد من رجزه ورد في ديوانه ٤٥٣ على هذه  
الصورة . ورواية الخصائص ١٣٥/٣ ( أوالفأ مكة ) . قال سيبويه في الكتاب ٢٦/١ : « اعلم أنّه يجوز في  
الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنّها أسماء كما  
أنّها أسماء ، وحذف ما لا يحذف ، يشبهونه بما قد حذف ، واستعمل محذوقاً » . وقال ابن جنّي في  
الخصائص : « يريد الحمام ، فحذف الألف ، فالتقت الميمان فغيرت ، على ما ترى » . وانظر الإنصاف  
٥١٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١١٦/٢ ، وشرح المفصل ٧٤/٦ - ٧٥ ، ولسان العرب [ حم ] .

٨٥- قواطناً مكّة من وُرق الحمي

أراد : ( الحمام ) ، وهذا لا يقاس عليه ، ولا يثبت به أصل :

وأما عود الضمير المثني إليه فعلى المعنى ، والإفراد على اللفظ<sup>(١)</sup> . وهذا مثل ( كَلَّ ) و ( مَن ) فإنّ الضمير يعود إلى لفظها تارة كقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَهُمْ آتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ بَلَى مِنْ أَسْمٍ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وتارة يجمع حملاً على المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> و ﴿ وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغْوِصُونَ لَهُ ، وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وأما جعلها بالياء في الجرّ والنصب فلم يكن لما قالوا ، إذ لو كان كذلك لاستمرّ مع المضر والمظهر كما في كلّ مثني . وإنا قلبت الألف ياء مع المضر لوجهين :

أحدهما أنّ ( كلا وكلتا ) يشبهان<sup>(٦)</sup> ( على وإلى ولدى ) في أنّها لاتستعمل وحدها ، بل لا بُدَّ من دخولها على الاسم ، وأنّ آخرها ألفٌ كآخرهما . وكما<sup>(٧)</sup> تجعل الألف في ( على ) ياءً مع المضر كذلك ( كلا )<sup>(٨)</sup> ، واختصّ ذلك بالنصب والجرّ . كما أنّ ( على ) يكون موضعها نصباً بحقّ الأصل .

(١) قال ابن يعيش ٥٤/١ : « ( كلا ) اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أنّ ( كلاً ) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة ، هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنّه اسم مثني لفظاً ومعنى » .

(٢) سورة مريم : ٩٥ .

(٣) ﴿ بَلَى مِنْ أَسْمٍ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [ سورة البقرة : ١١٢ ] .

(٤) سورة النمل ٨٧ .

(٥) سورة الأنبياء ٨٢ .

(٦) في ح : تشبهان .

(٧) في ح : فكما .

(٨) قال ابن يعيش ٥٤/١ : « وألف ( كلا ) لام ، وليست زائدة ، لثلاث يبقى الاسم الظاهر على حرفين » .

والثاني أنّ ( كلا )<sup>(١)</sup> إذا أضيفت إلى المضر لم تكن إلاّ تابعة للمثنى ، فجعل لفظها كلفظ ما تتبعه استحساناً .

## فصل

وألف ( كلا وكلتا ) من واو عند قوم ، ومن ياء عند آخرين<sup>(٢)</sup> ، وتاء<sup>(٣)</sup> ( كلتا ) بدلّ من أحد<sup>(٤)</sup> الحرفين ، وألفها للتأنيث . ونذكر ذلك في التصريف إن شاء الله .

## فصل<sup>(٥)</sup>

وأقوى ألفاظ التوكيد في الجمع ( كلهم ) ، لأنّها قد تكون أصلاً يليه العامل ، كقولك جاءني<sup>(٦)</sup> كلُّ القوم . وتكون مبتدأ كقوله تعالى : ﴿ كلُّ نفس ذائقة الموت ﴾<sup>(٧)</sup> ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إنّ الأمرَ كلّهُ لله ﴾<sup>(٨)</sup> فيمن رفع . ومن<sup>(٩)</sup> نصب جعله توكيداً .

وأماً ( أجمع ) وما تصرّف منها فلا تكون إلاّ تابعة ، فإذا اجتمعت ( كلُّ ) و ( أجمع ) في التوكيد قدّمت ( كلُّ ) عليها لشبهها بالمتبوع .

(١) في الأصل ( كلاً ) بتشديد اللام ، والوجه التخفيف .

(٢) من القائلين بأنّ أصلها ياء سيويه . انظر تفصيل ذلك في شرح المفصل ٥٤/١ .

(٣) في ح : وما كلتا .

(٤) في م : إحدى . أي بدل من الواو أو الياء التي انقلبت عنها ألف ( كلا ) .

(٥) سقط فصل من م .

(٦) في م : كان كل .

(٧) سورة آل عمران : ١٨٥ .

(٨) يقولون : هل لنا من الأمر من شيء ، قل : إنّ الأمرَ كلّهُ لله ﴿ [ سورة آل عمران : ١٥٤ ] . قال

البيهقي في معالم التنزيل : « قرأ أهل البصرة برفع اللام على الابتداء وخبره في ( لله ) . وقرأ الآخرون

بالنصب على البدل ، وقيل : على النعت » . وربّما كان الأصح أن يقال : على التوكيد .

(٩) في ح : وفيمن .

## فصل

ولا يعطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ، لأنّ معنى الجميع واحد بخلاف الصفة ، فإنّ الصفة تدلّ على معنى زائد على الموصوف<sup>(١)</sup> .

## فصل

وإذا جمعت بين لفظي توكيد كان الثاني مفيداً زيادة التوكيد فقط ، كقوله تعالى : ﴿ فسجد الملائكة كلّهم أجمعون ﴾<sup>(٢)</sup> . وقال الزجاج : الفائدة في ( أجمعون ) بعد ( كلّ ) الدلالة على أنّ سجود الملائكة وقع في حال واحدة . وفي هذا نظر .

---

(١) جاء في شرح الكافية ٣٣٣/١ : « وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف ، نحو : والله ثمّ والله ... بخلاف التأكيد المعنوي ، فإنّه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض ، ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف ، فلا يقال : جاءني القوم كلّهم وأجمعون ، ولا جاءني القوم كلّهم أجمعين » .

(٢) سورة الحجر : ٣٠ .

## باب النعت

النعت والوصف بمعنى<sup>(١)</sup> . فأماً ( الصفة ) فهي عند النحويين بمنزلة الوصف : وأصلها ( وصفة ) ، فحذفت واؤها كما حذفت في ( عدة وزنة ) . وأماً المتكلمون فيفرون بين الوصف والصفة : فالوصف لفظ الواصف ، كقولك : ظريف وعالم ، والصفة هي المعنى العام الموصوف .

### فصل

والغرض من الوصف الفرق بين مشتركين في الاسم ، أو المدح أو الذم ، أو التعظيم<sup>(٢)</sup> : فقطع الاشتراك كقولك<sup>(٣)</sup> : مررت بزيد الظريف ، أي أنَّ ثمَّ جماعة ، كلُّ منهم اسمه زيد ، / والمختصُّ بالظرف منهم واحد ، ولذلك لم يوصف للمضر ، إذ لا اشتراك فيه لعوده إلى الظاهر . والمدح والتعظيم يقعان في صفات الله عزَّ وجلَّ<sup>(٤)</sup> . والذمُّ كقولك : مررت بزيد الخبيث الفاسق ، فإنَّك لا تقصد تمييزه عن غيره ، بل تقصد إعلام السامع بما فيه من الأوصاف / المذمومة .

٨٥ م  
ح ٧٠

### فصل

وإنَّما لزم أن تكون الصفة بالمشقِّ أو الجاري مجراه ، لأنَّ الفرق إنَّما يحصل بأمر عارض يوجد في أحد الشيئين أو الأشياء دون باقيها . وهذا إنَّما يكون في المشتقات مثل

(١) جاء في ابن يعيش ٤٧/٣ : « وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ النعت يكون بالخلية نحو طويل وقصير ، والصفة تكون بالأفعال نحو : ضارب وخارج . فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ، ولا يقال له منعوت » .

(٢) قال ابن يعيش ٤٧/٣ : « والغرض بالنعت تخصيص نكرة ، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة » .

(٣) في ح : كقوله .

(٤) في ح : الله تعالى .



الحلية ، نحو : الأسود والأزرق ، والغريزة مثل : العقل والحسن ، والفعل نحو : القيام والإكرام ، أو الصناعة نحو : البزاز والعطار ، والنسب نحو : بصريّ وهاشميّ .

وأما الجاري مجرى المشتقّ فمثل : مررت برجل أبي عشرة<sup>(١)</sup> ، وبجية ذراع طولها ، كأنك قلت : مررت برجل كثير الأولاد ، وبجية مذروعة .

### فصل

ولابدّ في الصفة من ضمير يعود على الموصوف ، لأنّ ذلك من ضرورة كونه مشتقاً أن يعمل في فاعل مضر أو مظهر : فالمضر هو الموصوف في المعنى ، والمظهر لابدّ أن يصحبه ضمير الموصوف ليصير من سببه<sup>(٢)</sup> به ، كهولك : مررت برجل قائم زيداً عنده ، فلولا الهاء لكان الكلام أجنبياً من الأوّل ، ولم يكن صفة له .

### فصل

وأنا كانت الصفة كالموصوف في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب ، لأنّ الصفة هي الموصوف في المعنى . ومحالّ أن يكون الشيء<sup>(٣)</sup> الواحد معرفة ونكرة ، ومفرداً وأكثر في حالٍ واحدة .

### فصل

فأما قولهم : ثوبٌ أسالّ ، وبرمة أعشار فإننا جاز لَمّا كان الثوب يجمع رقاعاً ، وكأنّ كلّ ناحية منه سمل ، والبرمة مجتمعة من أكسار ، فصار التقدير : ذات أكسار<sup>(٤)</sup> .

(١) المثال الذي تتناقله كتب النحو : « مررتُ برجل أبي عشرة أبوه » ، انظر الخصائص ١٢١/١ - ١٢٢ .

(٢) قال ابن يعيش في توضيح السبب ٥٤/٣ : « والغرض بالسبب هنا الاتصال ، أي بفعل ماله به اتصال » .

(٣) سقط الشيء من م .

(٤) أضاف الرضيّ إلى علّة المكبريّ علّة أخرى ، فقال في شرح الكافية ٣١٠/١ : « وأما برمة أعشار =

## فصل

والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، لأنها هي هو في المعنى ، ولذلك جاز أن يحذف الموصوف<sup>(١)</sup> ، ويؤلى العاملُ الصفةَ ، فتقول : مررت بالظريف ، ولا تكررُ العامل معها ، فلا تقول : مررت بزيد بالظريف .

وقال الأخفش : العامل فيها معنويٌّ ، وهو كونها تابعة ، وهذا إن أراد به أنها تابعة للموصوف في الحقيقة فذلك لا يقتضي العمل . وإن أراد أنها تابعة له في الإعراب فليس ذلك بياناً للعامل ، وهو مذهب الجميع . وإنما الخلاف في العامل<sup>(٢)</sup> في هذا التابع ماهو ، ولأنَّ التبعيةَ معنى واحدٌ ، والشئ الواحد لا يعمل أعمالاً مختلفة في معمول واحد<sup>(٣)</sup> .

## فصل

وإذا اختلفت العامل في الأسماء لم تنعت بنعت واحد ، كقولك : جاء زيد ، ورأيت عمراً الظريفين ، فلا يجوز نصب الصفة ولا رفعها ، لأنها لفظ واحد

= وأكسار ، وثوب أسال ، ونظفة أمشاج فلأنَّ البرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار ... وجرائم على ذلك كون أفعال جمع قلة ، فحكمه حكم الواحد .

(١) قيّد ابن يعيش جواز حذفه بقيد وهو دلالة اللفظ عليه ، فقال في شرح المفصل ٥٩٢/٣ : « إذا قلت : مررت بطويل ، لم يعلم من ظاهر اللفظ أنَّ المرور به إنسان أو رمح أو ثوب ، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول . إلا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره ، وقويت الدلالة عليه » .

(٢) سقط العامل من م .

(٣) جاء في شرح الكافية ٢٩٩/١ : « قال سيبويه : العامل فيها هو العامل في المتبوع . وقال الأخفش : العامل فيها معنويٌّ كما في المتبدا والخبر ، وهو كونها تابعة . وقال بعضهم : إن عامل الثاني مقدر من جنس الأوّل . ومذهب سيبويه أوّل ، لأنَّ النسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه ، فإنَّ المحييء في : جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً ، بل إلى زيد المقيّد بقيد الظرافة » .

مثنى<sup>(١)</sup> . فلو رُفعت أو نُصبت لتبعت أحد الاسمين ، وعمل فيها عاملمه ، فينقطع تبعها للآخر ، والتثنية تأتي ذلك ، لأنها تدلُّ على أنَّ الصفة تابعة لها .

### فصل

فإن كان الإعراب واحداً ، والعمل مختلف فالحكم كذلك ، لأنَّ العاملين لا يعملان عملاً واحداً في معمول<sup>(٢)</sup> واحد . وإن<sup>(٣)</sup> كان العاملان بمعنى واحد ، كقولك : ذهب زيد وانطلق عمرو ، فالحكم كذلك عند بعض<sup>(٤)</sup> البصريين ، لأنَّ العامل لفظ ، وقد خالف لفظ الثاني لفظ الأوَّل ، والمعنى لا يعمل هنا حتى يؤثر اتفاقهما في المعنى .

### فصل

إذا تكرَّرت النعوت جاز حمل الجميع على الموصوف ، وهو الظاهر ، وجاز نصبها بإضمار أعني ، ورفعها على إضمار ( هو ) ، ودلُّ<sup>(٥)</sup> هذا الإضمار على زيادة المدح والذم ، لأنَّه يصير بذلك جملة مستقلة<sup>(٦)</sup> .

(١) في م : فيثنى .

(٢) المنع مذهب المبرد والزجاج وكثير من المتأخرين ، والجواز مذهب سيبويه والخليل . جاء في شرح الكافية ٣١٥/١ : « فإنَّ كان العاملان من نوع واحد أي : كنا رافعين أو ناصبين ... والمعمولان مشتركان في اسم واحد كأنَّ يكونا فاعلين أو مفعولين أو خبرين أو مبتدئين جاز عند سيبويه والخليل جمعها في وصف إذا اتفقا تعريفاً وتنكيراً ، نحو : قام زيد ، وقعد عمرو الظريفان . وضربت زيدا وأكرمت بكرأ الطويلين ... والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يابئون جواز ذلك إلا إذا اتفق العاملان معنى » .

(٣) في ح : فإن .

(٤) سقطت بعض من ح .

(٥) في ح : ودلُّ على هذا .

(٦) الشاهد الذي يوضح ذلك هو ما أورده ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد ٤١٦/٢ - ٤١٧ من شعر الخرنق ، وهو قولها :

لا يبعدهنَّ قسومي السنين هم سُمُّ العداة وآفة الجزر =

## فصل

ويجوز عطف بعض الصفات على بعض تنبيهاً على زيادة المدح والذم ، كقولك :  
مررت بزيد الكريم والعاقل : ف ( الواو ) تدلُّ على أنه المعروف بذلك .

---

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ  
فقد نصبت ( النازلين ) بإضمار ( أعني ) ، و ( الطيبون ) مرفوعة بإضمار هم . قال ابن عقيل :  
« ويروى بيت الخرنق برفعها ونصبها ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس » . وانظر الإنصاف  
٤٦٨/٤ .

## باب عطف البيان

وهو أن تجري الأسماء الجامدة مجرى المشتقة في الإيضاح إذا كان الثاني أعرف / من  
الأول ، كقولك : مررت بزیدِ أبي عبد الله ، إذا كان بالكنية أعرف ، وبأبي عبد الله  
زیدِ ، إذا كان بالاسم أعرف ، وليس هو ههنا ببدل ، لأنّه كالموصوف في التعريف  
والتنكير ، وجميع ما ذكرناه في الصفة<sup>(١)</sup> . وليس البدل كذلك .

وفي بعض المواضع / يجوز أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلاً ، وفي بعضها  
يتعيّن أحدهما ، كقولك : جاءني زيد أبو محمد ، يحتملها . وفي قولك : يا أيها الرجل  
زيد ، يتعيّن أن يكون عطف بيان<sup>(٢)</sup> . وفي قولك : يا أخانا زيدا ، إن نصبت كان  
بيانا ، وإن أردت البدل ضممت ( زيدا ) ، لأنّ حرف النداء يقدرّ عوده مع البدل .

---

(١) وما ذكره هو : « الصفة كالموصوف في التعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث  
والإعراب » .

(٢) لأن زيدا أعرف من الرجل .

## باب البدل

الغرضُ من البدل هو<sup>(١)</sup> الغرضُ من الصفة ، وقد ذكر . والفرق بين البدل والصفة أنَّ الصفة بالمشقِّ ، والبدل بغير المشقِّ ، وأنَّ الصفة كالموصوف في التعريف والتنكير وغيرهما . والبدل يجوز أن يخالف المُبدلَ منه في التعريف والتنكير<sup>(٢)</sup> ، والإظهار والإضمار ، وأنَّ البدل يكون ببعضٍ من كلِّ ، وبمعنى يشمل عليه الأوَّل ، والصفة بخلافه . والفرقُ بينَ البدل وعطفِ البيانِ قد تقدَّم .

### فصل

وبدلُ الشيء في اللغة ماقام مقامه ، وهو على هذا المعنى في اصطلاح النحويين<sup>(٣)</sup> . ألا ترى أنَّك لو حذف الأوَّل واقتصرت على الثاني لأغناك عنه ، ولذلك قال بعضهم : عبرة البدل ما صلح لحذف الأوَّل ، وإقامة الثاني مقامه . وقال بعض النحويين : لا يصحُّ هذا الحدُّ ، والدليلُ عليه قولُ الشاعر : [ من الكامل ]

٨٦- فكأنَّه لَهقُ السراة كأنَّه ما حاجبٍه معيَّن بسوادٍ<sup>(٤)</sup>

- (١) أصل العبارة : البدل ما هو ، ولا وجه للنفي بـ ( ما ) ، ولا لجعلها زائدة . ولذلك أسقطناها على أنها زيادة من الناسخ على سبيل السهو .
  - (٢) قال ابن عقيل في المساعد ٤٢٨/٢ : « ونقل ابن مالك عن الكوفيِّين أنَّهم لا يبدلون النكرة من المعرفة ، إلا إن كانت من لفظ الأوَّل . ونسب بعض النحويِّين هذا لنحاة بغداد » .
  - (٣) جاء في المساعد ٤٢٧/٢ : « هذا اصطلاح البصريِّين . وأمَّا الكوفيِّون فنقل عنهم ابن كيسان تسميته ( تكريراً ) ، ونقل الأخفش أنَّهم يسمونه ( الترجمة ) و ( التعيين ) » .
  - (٤) هذا البيت من شواهد سيبويه ١٦١/١ . والخزانة ١٩٧/٥ . جاء في حاشية الخزانة : « ونسب للأعشى ، وليس في ديوانه » . ورواه السهيليُّ في الروض الأنف ١٦٥/٣ ( وكأنه .. ) .
- اللهق : البياض ، والسراة : أعلى الشيء . وجاء في الخزانة : « وصف الشاعر ثوراً وحشياً شَبَّه به بعيره =

لو حذفنا الهاء هنا فقلت : كأنَّ حاجبيه معيَّن لم يستقم ، لأنَّ المبتدأ مثنى والخبر مفرد . واستدلُّوا أيضاً بقولك : زيد ضربت أباه عمراً ، ف ( عمرو ) بدلٌ من ( أباه ) . فلو حذفته فقلت : زيدٌ ضربت عمراً ، لم يجر لخلوَّ الجملة من ضمير يعود على المبتدأ . وهذا الاستدلال ضعيف جداً .

أمَّا البيت فوجه جوازه أنَّه أفرد الخبر عن المثنى ، وهو يريد التثنية ، كما قال الآخر : [ من الهزج ]

٨٧- لمن زحلوقة زلُّ به العينان تنهل<sup>(١)</sup>

وكقول الآخر : [ من الكامل ]

٨٨- وكانَّ في العينين حبَّ قرنفلٍ أو سنبلاً كحلتُ به ، فانهلَّت<sup>(٢)</sup>

وأما المسألة فالمانعُ ثمَّ الإضمارُ ، وهو عارض .

= في حدِّته ونشاطه . وقال سيبويه : « وإن شئت قلت : ضربَ عبد الله ظهره ، ومطر قومك سهلهم ، على قولك : رأيت القوم أكثرهم ، ورأيت عمراً شخصه ، كما قال : فكأنه لهُق ... البيت ، يريد كأنَّ حاجبيه ، فأبدل حاجبيه من الهاء التي في كأنه ، و ( ما ) زائدة . وجاء في الخزانة : « قال ابن السيد في أبيات المعاني ، وابن خلف : هو بدل اشتغال » وانظر الهمع ١٥٨/٢ ، والدرر ٢٢١/٢ . »

(١) البيت لامرئ القيس ، ورد في ملحقات ديوانه ٤٧٢ . وجاء في لسان العرب [ زلل ] : « وزحلوقة زلُّ أي : زلق . قال : لمن زحلوقة ... البيت . ويروى زحلوقة « بالفاء . والشاهد فيه أفراد ضمير ( تنهلُّ ) مع أنَّه خبر للمثنى ( العينان ) ، وانظر الهمع ١٩/١ ، والدرر ٢٤/١ ، وأمالِي ابن الشجري ١٢١/١ . »

(٢) نسب هذا البيت في الأصمعيَّات ١٦١ إلى علباء بن أرقم . وفي شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٢٠/٢ إلى سلمي بن ربيعة بن السيد بن ضبة . ومما قال شارح الحماسة في التعليق عليه : « ثنى العينين ، ثمَّ قال : كحلتُ به ، فيجوز أن يكون جعل الاثنین جمعاً » ، وانظر الأمالِي الشجرية ١٢١/١ ، ولسان العرب [ هلل ] ، وسمط اللَّالِي ١٧٣/١ .

## فصل

وتبدل المعرفة من المعرفة<sup>(١)</sup> ومن النكرة<sup>(٢)</sup> ، والنكرة من المعرفة ، إلا أنك إذا أبدلت النكرة من المعرفة فلا بدّ من صفة النكرة ، كقوله تعالى : ﴿ لنسفنُ بالناصية . ناصية كاذبة ﴾<sup>(٣)</sup> ، لأنّ المعرفة أيّن من النكرة ، فإذا لم تصف النكرة انتقض غرض البدل ، وإذا وصفتها حصل بالصفة بيان لم يكن في المعرفة .

## فصل

وكلّ الأسماء يصلح<sup>(٤)</sup> أن يبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب ، لأنها في غاية الوضوح ، كقولك : مررت بي زيد ، وبك عمرو . وأجازه قوم<sup>(٥)</sup> ، والذي جاء منه في بدل الاشتغال والبعض ، فالاشتغال كقول الشاعر : [ من الوافر ]

٨٩- ذريني إنَّ أمرك لن يُطَاعَا وما ألفتني حلّمي مُضَاعَا<sup>(٦)</sup>

ف ( حلّمي ) بدل من ( الياء ) . ومن البعض قولُ الراجز :

(١) مثال إبدال المعرفة من المعرفة : مررت بأخيك زيد ( شرح المفصل ٦٨/٢ ) .

(٢) مثال إبدال المعرفة من النكرة : مررت برجل زيد ، وشاهده : ﴿ وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾ ( شرح المفصل ٦٩/٣ ) .

(٣) سورة العلق : ١٥ .

(٤) في م : يصحّ وهو تعبير سائغ .

(٥) من المجيزين الأخفش ، قال ابن يعيش ٧٠/٣ : « وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفش ، واحتجّ بقوله تعالى : ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة لاريب فيه الذين خسروا أنفسهم ﴾ . فقوله : ﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾ ، عنده بدل من الكاف والميم ، وهو ضمير المخاطبين » .

(٦) سقط صدر هذا البيت من م ، وهو من شواهد سيويه ١٥٦/١ ، ذكره في الحديث عن أقسام البدل ، ونسبه إلى رجل من خثعم أو من بجيلة ، وجاء في هامش شرح المفصل ٦٥/٣ : « وعزا الفراء والزجاج هذا البيت إلى عدي بن زيد العبادي » ، وذكر بعده أربعة أبيات . وانظر المساعد ٤٣٥/٢ ، والهمع ١٢٧/٢ ، والدرر ١٦٥/٢ .



٩٠- أَوْعَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي وَرَجُلِي شَثْنَةُ الْمُنَاسِمِ<sup>(١)</sup>  
ف ( رجلي ) بدل من الياء .

### فصل

ولا يحتاج في بدل الكلّ إلى ضمير يعود على الأوّل ، لأنّ الثاني هو الأوّل ، ويحتاج إليه في بدل البعض والاشتمال ، لأنّ الثاني مخالف للأوّل ، فيرتبط<sup>(٢)</sup> به بضميره كالجملّة في خبر المبتدأ . ويجوز حذفه إذا كان معلوماً / كقوله تعالى : ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، أي : منهم .

### فصل

وشرط بدل الاشتمال أن يكون الأوّل مشتملاً على الثاني ، والثاني قائم به ، كقولك : يُعْجِبُنِي زَيْدٌ عَقْلُهُ ، وعرفت أخاك خَبْرَهُ . وحقُّه التّقديم ، أي : يُعْجِبُنِي عَقْلُ زَيْدٍ . ولكن لَمَّا كَانَ يَكْتَسِبُ مِنْ عَقْلِهِ وَصْفَ الْحَسَنِ وَالْإِعْجَابَ جَازَ أَنْ يُؤَخَّرَ ، وَيُجْعَلَ بَدَلًا مِنْهُ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَجِزْ ، كقولك : يعجبني زيد أبوه ، لأنّ ( زيداً ) لا يشتمل على الأب ، بل كلّ واحد منهما منفصلٌ عن الآخر . ويتّضح بقولك : مات زيدٌ / أخوه ، فإنّه ليس من الاشتمال ، بل من الغلط .

(١) البيت للتعديل بن فرخ العجليّ . جاء في حاشية شرح المفصل ٧٠/٣ : « كان قد هجا الحجاج وهرب إلى قيصر ملك الروم ، فطلبه الحجاج من القيصر ، فأرسل به إليه . فلما مثل بين يديه استعطفه ، فأفرج عنه وأطلقه » . الأدهم : القيود ، وشثنة : غليظة ، والمناسم : جمع منسم : خف البعير . وجاء في الخزانة ١٨٨/٥ : « قوله رجلي بدل بعض من ياء المتكلم في أوعدني » . وانظر شرح شذور الذهب ٤٤٢ ، والمعم ١٢٧/٢ ، واللسان [ وعد ، دم ] .

(٢) في ح : فربط .

(٣) سورة آل عمران : ٩٧ .

## فصل

وحقُّ بدلِ الغلط أن يستعمل بـ ( بل ) لأنَّها موضوعة للإضراب عن الأوَّل ،  
ولكن جاز حذفها لوضوح معناها .

## فصل

والعامل في البديل غير العامل في اللبديل منه ، وذلك العامل هو : تقدير الإعادة ،  
أي : إعادة العامل<sup>(١)</sup> الأوَّل . فقولك : مررت بزید أخيك ، تقديره : بزید بأخيك .  
وقال قوم<sup>(٢)</sup> : العاملُ فيه عامل الأوَّل .  
وحجَّة الأوَّلین<sup>(٣)</sup> من وجهين :

أحدهما أنَّ العامل قد ظهر في كثير من الكلام . فن ذلك قوله تعالى : ﴿ قال  
الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾<sup>(٤)</sup> ، فأعاد ( اللام ) مع  
البديل . وقال تعالى : ﴿ كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور  
بيان ربهم إلى صراط العزيز ﴾<sup>(٥)</sup> . فأبدل الصراط من النور . وأعاد ( إلى ) .  
وقال تعالى : ﴿ ولا تكونوا من المشركين من الذين فرَّقوا دينهم ﴾<sup>(٦)</sup> ، فأعاد ( من )  
وهو كثير في القرآن والشعر .

(١) في ح : عامل في الأوَّل .

(٢) ومنهم سيبويه والمبرد والسيرافي . انظر شرح المفصل ٦٧/٣ .

(٣) ومنهم الأخفش وجماعة من محققي المتأخرين كأبي علي والرماني وغيرهم . انظر شرح للفصل ٦٧/٣ .

(٤) سورة الأعراف : ٧٥ .

(٥) سورة إبراهيم : ١ .

(٦) سورة الروم : ٣٢ .

والوجه الثاني أنّ البدل كالبدل منه في جميع أحكامه بحيث لو ابتدئ به لم يقدر  
هناك محذوف ، بخلاف الصفة وما أجري مجراها . فلَمَّا لم يكن تبعاً في الحقيقة لم يكن  
تبعاً في العمل ، فلذلك قدر له عاملٌ أغنى عنه تقدّم ذكره .  
واحتجّ الآخرون بأنّه لو كان له عاملٌ يخصّه للزم إظهاره ، إذ ليس هناك شيءٌ  
ينوب عنه .

والجواب أنّ تقدّم العامل وكون الثاني هو الأوّل أغنى عن لزوم تكرّر العامل  
وليس كذلك الصفة . ألا ترى أنّ المعطوف لَمَّا كان غير الأوّل احتاج إلى ما ينوب عن  
العامل . فجيء بالحروف .

## باب

### عطف النسق<sup>(١)</sup>

العطفُ لِيُ الشَّيءِ والالتفاتُ إليه ، يقال : عطفْتُ العودَ إذا ثنيتَه ، وعطفْتُ على الفارسِ : التفتَّ إليه . وهو بهذا المعنى في النحو ، لأنَّ الثاني ملويٌّ على الأوَّل ، ومثنيٌّ إليه ، ولذلك قدَّرت التثنية بالعطف ، والعطف بالتثنية .

### فصل

ولا بُدَّ في<sup>(٢)</sup> عطف النسق من حرف يربط الثاني بالأوَّل إذ كانا غيرَينِ .

### فصل

وقد وضعت له حروف تشرك بين الشيئين في العامل ، فمنها ما لا يفيد سوى التشريك ، ومنها ما يفيد مع غيره .

### فصل

و ( الواو ) أصل حروف العطف ، لأنَّها لا تدلُّ إلا على الاشتراك عند المحقِّقين . فأما ( الفاء ) وغيرها فتدلُّ على الاشتراك وشيءٍ آخر ؛ فهي كالمركَّب ، والواو كالمفرد ، والمفرد أصل للمركَّب وسابق عليه .

---

(١) جاء في شرح المفصل ٧٤/٣ : « ويسمى عطفاً مجرف ، ويسمى نسقاً ، فالعطف من عبارات البصريين ، والنسق من عبارات الكوفيين ... وقيل له نسق لمساواته الأوَّل في الإعراب . يقال : ثغر نسق إذا تساوت أسنانه ، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد » ، وجاء في المساعد ٤٤١/٢ : « وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة » .

(٢) ولا بدَّ من .

## فصل

( الواو ) لا تدلُّ على الترتيب عند الجمهور . وقالت شردمة <sup>(١)</sup> : تدلُّ عليه .

وحجّة الأولين السماع والقياس :

فمن السماع قوله تعالى : ﴿ وادخلوا الباب سجّداً ، وقولوا حطّة ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقال في آية أخرى : ﴿ وقولوا حطّة ، وادخلوا الباب سجّداً ﴾ <sup>(٣)</sup> ، والقصة واحدة . وقال لييد : [ من الكامل ]

٩١- أغلي السبأ بكلّ أدكنّ عاتقٍ أو جونةٍ قدحتُ وفضّ ختامها <sup>(٤)</sup>  
فالجونة : الدنّ ، وقدحت : غرفت ، وفضّ الختام يكون قبل الغرف ، وهو كثير في القرآن والشعر .

وأما القياسُ فهو أنّ الواو تقع في موضع يمتنع فيه <sup>(٥)</sup> الترتيب ، وتمتنع من موضع يجب فيه الترتيب :

(١) قال ابن عقيل في المساعد ٤٤٤/٢ : « منهب هشام وقطرب وثعلب والزاهد وغيرهم أنّها تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان . فالمتقّم لفظاً هو المتقّم في الزمان ، وتمتنع عندهم تقديم المؤخّر ، والصواب خلافه » .

(٢) سورة البقرة : ٥٨ .

(٣) سورة الأعراف : ١٦١ .

(٤) البيت من معلّقة لييد . قال الزوزني في شرحه ١٥٢ : « سبأت الخمر أسبؤها سبأ وسبأ : اشتريتها ، والجونة : الخابية السوداء ، القدح : الغرّف ، الفضّ : الكسر ... أشترى كلّ زق مقير أو خابية مقيرة لثلا يرشحا بما فيها » . وجاء في المعاني الكبير ٤٥٢/١ : « أدكن : زق ، وجونة : خابية ، قدحت : بزلت » . وجاء في اللسان [ دكن ] : « يعني زقا قد صلح وجاد في لونه ورائحته » ، وقال ابن يعيش ٩٢/٨ : « وقدحت : غرفت ، وقيل : مزجت ، وقيل : بزلت . وفضّ ختامها أي : كسر سئنها . ومعلوم أنّه لا يقدح إلا بعد فضّ ختامها » .

(٥) سقطت فيه من م .

فن الأول قولك<sup>(١)</sup> : المال بين زيد وعمرو ، ولو قلت : ( فعمرو ) لم يجز ، لأنَّ ( بيناً ) يقتضي أكثر من واحد . ومن ذلك : سواء زيد وعمرو ، وسيان زيد وعمرو . و ( الفاء ) / هنا لا تجوز ، لأنَّ التساوي لا يكون في الواحد . ومن ذلك : اختصم زيد وعمرو ، والفاء لا تصلح هنا . ومن ذلك أنَّ العطف بالواو نظير التثنية ، والتثنية لا تفيد سوى الاجتماع .

ومن الثاني أنَّ ( الواو ) لا تستعمل في جواب الشرط لما كان مرتباً على الشرط ، والفاء تستعمل فيه .

وأما الآخرون فتمسكوا بشبهه<sup>(٢)</sup> ، لادلالة فيها على الترتيب من جهة الواو ، فأضربنا عن ذكرها لوضوح الجواب عنها .

## فصل

( الواو ) تقع على وجوه :

أحدها العطف المطلق<sup>(٣)</sup> .

والثاني ( واو الحال ) كقوله تعالى : ﴿ وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) سقط قولك من م .

(٢) لعله يعني بالشبه ما ذهب إليه بعض النحاة في تأويل معنى الواو على الترتيب : « روي عن ابن عباس أنه أمر بتقديم العمرة ، فقال الصحابة : لم تأمرنا بتقديم العمرة ، وقد قدم الله الحجَّ عليها في التنزيل ؟ فدلَّ إنكارهم على ابن عباس أنهم فهموا الترتيب من الواو . وكذلك لما نزل قوله تعالى : ﴿ إنَّ الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ ، قال الصحابة : بم نبدأ يا رسول الله ؟ فقال : ابدؤوا بما بدأ الله بذكره فدلَّ ذلك على الترتيب . ذكر هذين الشاهدين ابن يعيش ٩٢/٨ مع شواهد أخرى ، ثم فسرها على نحو آخر ، لا تدلُّ فيه الواو على الترتيب .

(٣) من شواهد المغني ٣٩١ على العطف المطلق : ﴿ فأخيينا وأصحاب السفينة ﴾ [ العنكبوت : ١٥ ] .

(٤) ﴿ ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنةً نعاساً يغشى طائفة منكم ، وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾ [ سورة =

- والثالث أن تكون بمعنى ( مع )<sup>(١)</sup> .  
 والرابع أن تكون للقسم<sup>(٢)</sup> .  
 والخامس أن تضر بعدها ( رب )<sup>(٣)</sup> .  
 والسادس<sup>(٤)</sup> أن تكون بمعنى ( الباء ) كقولك : بعث الشاء شاةً ودرهم ، / أي :  
 بدرهم .

### فصل

ولا تزداد ( الواو ) عند أكثر البصريين لوجهين :

أحدهما أن الحروف وُضعت للاقتصار أو عوضاً عن ذكر الجمل ، ( كالهزمة ) فإنها  
 بدل عن ( استفهم ) أو ( أسأل ) و ( ما ) بدل عن ( أنفي ) فزيادتها تنقض هذا  
 الغرض .

والثاني أن الحروف وضعت للمعاني ، فذكرها دون<sup>(٥)</sup> معناها يوجب اللبس  
 وخلوها عن المعنى . وهو خلاف الأصل .

= آل عمران : ١٥٤/٣ جاء في المغني ٣٩٨ : « وَهَمَّ أَبُو الْبَقَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ فَقَالَ : الْوَاوُ لِلْحَالِ ، وَقِيلَ : بِمَعْنَى ( إِذْ ) وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ مَكِّي ، وَزَادَ عَلَيْهِ فَقَالَ : الْوَاوُ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَقِيلَ لِلْحَالِ ، وَقِيلَ بِمَعْنَى إِذْ . اهـ . والثلاثة بمعنى واحد » .

(١) مثال الواو التي بمعنى مع في المغني ٣٩٨ سرت والنيل .

(٢) من شواهد المغني على واو القسم ٤٠٠ : ﴿ يَسُ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ ﴾ [ يس : ١ ] .

(٣) من شواهد المغني على ( واو رب ) قول امرئ القيس ٤٠٠ :

وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي

(٤) ذكر ابن هشام في المغني ٣٩١ أن للواو أحد عشر قسمًا . ثم عرض أربعة عشر ، وهي : العاطفة ،  
 والاستثنائية ، والحالية ، والداخلية على المضارع المنصوب وذكر معها واو المعية ، وواو القسم ، وواو  
 ( رب ) ، والزائدة ، وواو الثانية ، والداخلية على الجملة الموصوف بها ، وضمير الذكور ، وعلامة المذكورين  
 في لغة طيء ، وواو الإنكار ، وواو التذكّر .

(٥) في ح : بدون .

واحتج الآخرون بقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾<sup>(١)</sup>  
 ف ( الواو ) زائدة ، والفعل جواب ( إذا ) ، ولذلك لم تكن في الموضع الأول<sup>(٢)</sup> . وقال  
 الشاعر : [ من الكامل ]

٩٢- حَتَّىٰ إِذَا قَمِلَتْ بُطْمٌ وَنُكْمٌ      ورَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا<sup>(٣)</sup>  
 وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ لَنَا      إِنَّ اللَّيْمَ الْعَاجِزُ الْخَبُّ

والجواب<sup>(٤)</sup> أَنَّ جواب ( إذا ) في هذه المواضع محذوف ، فالتقدير في الآية : حَتَّىٰ  
 إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا عَرَفُوا صِحَّةَ مَا وَعَدُوا وَعَايَنُوهُ . وقد ذلَّ عليه قوله :  
 ﴿ وقالوا : الحمد لله الذي صدقنا وعده ﴾<sup>(٥)</sup> . والتقدير في البيت : حَتَّىٰ إِذَا فَعَلْتُمْ هَذِهِ  
 الْأَشْيَاءَ عَرَفْتُمْ غَدْرَكُمْ وَفُجُورَكُمْ وَلَوْكُمْ .

وحذفُ الجواب كثيرٌ في القرآن والشعر ، فمنه قوله [ تعالى ] : ﴿ ولولا فضلُ الله  
 عليكم ورحمته ، وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾<sup>(٦)</sup> . وفي هذه السورة [ <sup>(٧)</sup> ] : ﴿ ولولا فضلُ الله

(١) ﴿ وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً ، حتى إذا جاءوها ، وفتحت أبوابها ، وقال لهم خزنتها :  
 سلامٌ عليكم طبتم ، فادخلوها خالدين ﴾ [ سورة الزمر : ٧٣ ] .

(٢) لعلّه يعني بالموضع الأول قوله تعالى : ﴿ وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاءوها فتحت  
 أبوابها ﴾ [ الزمر : ٧١ ] فقد خلت الآية من الواو .

(٣) لم أقف على قائل هذين البيتين ، وروايتها في المقتضب ٨١/٢ ( امتلأت ... إن الغدور الفاحش )  
 بنصبها . وورد الشاهد في شرح المفصل ٩٤/٨ ( إن الغدور الفاحش ) بنصب الأول ورفع الثاني . قال  
 الفراء في معاني القرآن ١٠٧/١ : « جعل جواب ( حتى إذا ) بالواو ، وكان ينبغي ألا يكون فيه واو » .  
 وانظر مجالس ثعلب ٧٤ ، والمعاني الكبير ٨١/٢ ، والأمالى الشجرية ٣٥٨/١ ، واللسان [ قمل ] .

(٤) والجواب أي : الرد على الكوفيين والمبرد والأخفش وابن برهان القائلين بزيادة الواو . انظر المسألة  
 الرابعة والستين من مسائل الإنصاف ٤٥٦/٢ .

(٥) سورة الزمر : ٧٤ .

(٦) سورة النور : ١٠ .

(٧) ما بين معقوفتين لم يذكر في ح .



عليكم ورحمته وأنَّ الله رؤوفٌ رحيمٌ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ، والتقديرُ : هللكم . وقوله تعالى : ﴿ ولو أنَّ قرآنًا سِيرتُ به الجبالُ أو قُطعتُ <sup>(٢)</sup> به الأرضُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أي : لكان هذا القرآن . وحذفتُ الجوابَ أبلغُ <sup>(٤)</sup> في هذا المعنى من ذكره ، لأنَّ الموعود أو المتوعد إذا لم يذكر له الجواب ذهب وهمه إلى أبلغ غايات الثواب والعقاب ، فيكون أبلغ في الطاعة والانزجار <sup>(٥)</sup> .

## فصل

ومعنى ( الفاء ) ربط ما بعدها بما قبلها ، فالعاطفة تربط بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيما نُسبَ إلى الأول ، إلا أنَّها تدلُّ على أنَّ الثاني بعد <sup>(٦)</sup> الأول بلا مهلة . وإذا وقعت <sup>(٧)</sup> جواباً علقت ما بعدها بما قبلها . ومن هنا قال الفقهاء تدلُّ ( الفاء ) على أنَّ ما قبلها سببٌ لما بعدها ، ومعتبر فيه .

## فصل

ولا تكون ( الفاء ) زائدة لما ذكرنا في ( الواو ) . وقال الأخفش : قد زيدت في مواضع <sup>(٨)</sup> منها قوله تعالى : ﴿ قل إنَّ الموت الذي تفرُّون منه فيأنه ملائكم ﴾ <sup>(٩)</sup> ، لأنَّ

(١) سورة النور : ٢٠ .

(٢) حذف من ح : ﴿ أو قطعت به الأرض ﴾ .

(٣) سورة الرعد : ٢١ .

(٤) في ح : بعد .

(٥) في م : الإيجاز .

(٦) في م : الأول بعد الثاني .

(٧) في م : فعت .

(٨) قال ابن يعيش ٩٥/٨ : « الفاء قد تتراد عند جماعة من النحويين المتقدمين كأبي الحسن الأخفش وغيره ، فأنه يجيز : زيد فقائم على معنى : زيد قائم .. ومن ذلك ما ذهب إليه أبو عثمان المازني في قولهم : خرجت فإذا زيد قائم أنَّ الفاء زائدة » .

(٩) سورة الجمعة : ٨ .

الفاء تكون في خبر الذي غير زائدة . والخبر هنا للموت <sup>(١)</sup> ، وليس فيه معنى الشرط ،  
ومنه قول الشاعر :

٩٣- لا تجزعي إنْ منفساً أهلكته فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي <sup>(٢)</sup>  
فالفاء الأولى زائدة ، وقيل الثانية .

### فصل

و ( تَمْ ) كالفاء في التشريك والترتيب ، إلا أنها تدلُّ على المَهْلَةِ ، إذ كانت أكثر  
حروفاً من الفاء . وقد جاءت لترتيب الأخبار ، لا لترتيب المُخْبَر عنه ،  
كقوله تعالى : ﴿ فإلينا مرجعهم ، تَمْ اللهُ شهيداً على ما يفعلون ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقال : ﴿ وأن  
استغفروا ربكم تَمْ توبوا إليه ﴾ <sup>(٤)</sup> . وتقول : زيد عالم كريم تَمْ هو شجاع .

### فصل

وأما ( أو ) فتشرك في الإعراب ، ولها معان :

أحدها الشكُّ / الخبر كقولك : قام زيد أو عمرو ، والمعنى أحدهما ، ولذلك  
تقول : فقال كذا أو كذا ، ولا تقول : فقالمها <sup>(٥)</sup> .

٨٩م

(١) في الأصل : والخبر هنا للموت . وهو خطأ واضح ، لم يكن بدُّ من تصحيحه .

(٢) البيت للنمر بن تولب ، استشهد به سيبويه في باب الاشتغال ١٣٤/١ ، وورد في المقتضب ٧٦/٢ ، وشرح  
ابن عقيل ٥٢١/١ ، شاهداً على جواز رفع منفس ونصبه . وقال ابن يعيش في شرح معناه ٣٨/٢ :  
« إنَّ امرأته لامته على إتلاف ماله جزعاً من الفقر ، فقال لها : لا تجزعي لإتلافي نفيس المال ، فيأني  
قادر على إخلافه ، وإنما إذا هلكت فاجزعي ، فإنه لا خلف لك عني » . وموضع الاحتجاج بالبيت  
ههنا أنَّ إحدى الفائتين بعد ( إذا ) رابطة لجوابها ، والأخرى زائدة . وانظر الأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ،  
والسمط ٤٦٨ ، والخزانة ٣١٤/١ ، والمسائل البصريّات ٨٩٩/٢ ،

(٣) سورة يونس : ٤٦ . ولم يُذكر في ح : ﴿ على ما يفعلون ﴾ .

(٤) سورة هود : ٣ .

(٥) في الأصل : فقالا .

والثاني أن تكون لتفصيل<sup>(١)</sup> ما أبهم كقوله تعالى : ﴿ وقالوا : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً ، وقال النصراري : لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى . وكذلك قوله : ﴿ كونوا هوداً أو نصارى ﴾<sup>(٢)</sup> . أي : قالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً ، وقال النصراري : لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى . وكذلك قوله : ﴿ كونوا هوداً أو نصارى ﴾<sup>(٣)</sup> . ومنه قول القائل : كنت بالبصرة آكل السمك أو التمر أو اللحم ، أي : في أزمنة متفرقة ، ولم يرد الشك .

والثالث أن تكون للتخيير كقوله : ﴿ فكفأرته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ﴾<sup>(٤)</sup> . فإن أتصل بالأمر لم يجمع بينها ، كقولك : خذ درهماً أو ديناراً . فإن وجدت قرينة تدلُّ على الإباحة جاز الجمع بينها كقولك : جالس الفقهاء<sup>(٥)</sup> أو الزهاد ، لمن يجالس الأشرار<sup>(٦)</sup> .

## فصل

وإن أتصل بالنهي وجب اجتناب الأمرين عند محققي النحويين ، كقوله تعالى : ﴿ لا تطع منهم أثماً أو كفوراً ﴾<sup>(٧)</sup> ، أي : لا تطع أحدهما ، فلو جمع بينها لفعل المنهي عنه مرتين ، لأن كل واحد منها أحدهما .

## فصل

وقد<sup>(٨)</sup> تكون ( أو ) للتقريب كقولك : ما أدري أأذن أو أقام ، أي : لسرعته ،

(١) التفصيل يسميه بعض الكوفيّين التبويض . انظر المغني ٧٠ .

(٢) سورة البقرة : ١١١ .

(٣) سورة البقرة : ١٣٥ .

(٤) سورة المائدة : ٨٩ . لم تذكر العبارة التالية في ح : ﴿ من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴾ .

(٥) في ح : العلماء .

(٦) جاء في المغني : « ذكر ابن مالك أن أكثر ورود ( أو ) للإباحة في التشبيه نحو : ﴿ فهي كالبحارة

أو أشد قسوة ﴾ ، والتقدير نحو : ﴿ فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾ ، فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب . »

(٧) سورة الإنسان : ٢٤ .

(٨) سقطت قد من ح .

## فصل /

وإن كان يعلم أنه أذن . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو <sup>(١)</sup> هو أقرب ﴾ .

ولا تكون ( أو ) بمعنى ( الواو ) ، ولا بمعنى ( بل ) عند البصريين ، وأجازه الكوفيون <sup>(٢)</sup> .

وحجّة الأولين أنّ الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له لئلا يفيض إلى اللبس ، وإسقاط فائدة الوضع <sup>(٣)</sup> .

واحتج الآخرون بأنّ ذلك قد جاء في القرآن والشعر ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أي : ويزيدون . وقال تعالى : ﴿ حرّمنا عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورها أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ﴾ <sup>(٥)</sup> . وهي بمعنى الواو ، و( الحوايا ) عطف على الشحوم أو الظهور . وقال الشاعر : [ من الطويل ]

٩٤ - بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنِقِ الضُّحَى      وَصُورَتِهَا ، أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ <sup>(٦)</sup>

(١) في ح : أي هو . والآية من سورة النحل ١٦/٧٧ .

(٢) المسألة مفصلة في الإنصاف ٤٧٨/٢ - ٤٨٤ .

(٣) وضّح صاحب الإنصاف هذه الحجّة فقال ٤٨٠/٢ - ٤٨١ : « الأصل في ( أو ) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام ، بخلاف ( الواو ) و ( بل ) لأنّ الواو معناها الجمع بين الشيئين . و ( بل ) معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى ( أو ) » .

(٤) سورة الصافات : ١٤٧ .

(٥) سورة الأنعام : ١٤٦ .

(٦) صورته في ح بضمّ التاء ، وفي غيره بكسرها . والبيت منسوب في الخصائص ٤٥٧/٢ إلى ذي الرمة . جاء في حاشية الإنصاف ٤٧٨/٢ : « قرن الشمس : أولها عند طلوعها ، ورواق الضحى أوله » . ذكر الفراء البيت في معاني القرآن ٢٧٢/١ ، وجعل ( أو ) بمعنى ( بل ) . وردّ عليه ابن جنّي فقال في الخصائص : « ( أو ) إنّها أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت ، وكيف تصرّفت ، فهي عندنا على ذلك ، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال ، حتّى دعاه إلى أن نقلها =

أي : بل أنت .

والجواب أن ( أو ) في الآية الأولى لشكّ الرأي ، أي : لورأيتهم لقلت : هم<sup>(١)</sup> مائة ألف أو يزيدون . وقيل : هي للتخيير ، وقيل : للتقريب<sup>(٢)</sup> ، وقيل : للتفصيل ، أي : بعض الناس يحزروهم كذا ، وبعضهم كذا . وأمّا الآية الثانية ف ( أو ) تنبّه على تحريم هذه الأشياء ، وإن اختلفت مواضعها ، أو على حيلّ للمستثنى وإن اختلفت مواضعه . وهذا كما ذكرنا في<sup>(٣)</sup> دلالة ( أو ) على تفريق الأشياء على الأزمنة .

وأما البيتُ فالمحفوظ فيه ( أم أنت ) ولو قدر صحّة مارَوقوا<sup>(٤)</sup> فهي على الشكّ ، أي صورتها أو أنت أملحُ من غيرِ كما ، وهذا كقولهم : الحسنُ<sup>(٥)</sup> والحسين أفضل أم ابن الحنفية<sup>(٦)</sup> ؟

## فصل

و ( إمّا ) ك ( أو ) في الشكّ والتخيير والإباحة ، إلّا أنّها أثبت منها في الشكّ ، لأنك تبتدئ بها شاكّاً ، و ( أو ) يأتي الشكّ بها<sup>(٧)</sup> بعد لفظ اليقين .

عن أصل بابها . وذلك أن الفراء قال : إنّها قد تأتي بمعنى بل ، وأنشد بيت ذي الرمة : بدت مثل ...  
وانظر الخزانة ٦٥/١١ . واللسان [ أو ] .

- (١) سقطت هم من م .
- (٢) سقطت من م : وقيل للتقريب .
- (٣) في م : من دلالة .
- (٤) في ح : روي .
- (٥) انظر المغني ٤٣ فإن فيه تحليلاً لقولهم الحسن والحسين ..
- (٦) من معاني ( أو ) التي أغفلها العكبري ، وذكرها ابن هشام في المغني : الإبهام نحو : ﴿ وأنا وإياكم لعلی هدى أو في ضلال مبين ﴾ [ سورة ص : ٦٤ ] ، والتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ص ٦٨ . ومعنى ( إلّا ) نحو : لأقتلنه أو يسلم ص ٦٩ . ومعنى ( إلى ) نحو : لألزمَنَّك أو تقضيي حقّي ، والشرط نحو : لأضربنه عاش أو مات ص ٧٠ .
- (٧) سقطت ( بها ) من م .

## فصل (١)

وقد زعم قوم أنها مركبة من ( إن ) الشرطية و ( ما ) النافية ، لأنَّ المعنى في قولك : قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمروٌ : وإن لم يكن قام زيد فقد قام عمرو . وهذا تعسُّفٌ لا حاجة إليه ، لأنَّ وضعها مفردة أقربُ من دعوى التركيب .

وليست ( إِمَّا ) من حروف العطف ، أمَّا الأولى فليس قبلها ما يعطف عليه ، وأمَّا الثانية فيلزمها الواو ، وهي العاطفة<sup>(١)</sup> .

## فصل

وأَمَّا ( لا ) فتثبت الفعل للأوَّل دون الثاني ، ولا يحسنُ إظهار العامل بعدها ، لئلاَّ يلتبس بالدعاء . ألا ترى أنَّك لو قلت : قام زيد لا قام عمرو ، لأشبه الدعاء عليه .

## فصل

وإذا عطفت بالواو وزدت معها ( لا ) أفادت المنع من الجميع ، كقولك : والله لا كلَّمتُ زيداً ولا عمراً . ولو حذفتهما جاز أن تكلم أحدهما ، لأنَّ الواو للجمع ، وإعادة ( لا ) لإعادة الفعل ، فيصير الكلام بها جملتين .

## فصل

وأَمَّا ( بل ) فتشرك<sup>(٢)</sup> بها في الإعراب ، وتضرب بها عن / الأوَّل نفيّاً كان

٩٠ م

(١) في ح كتب الناسخ لفظة ( فصل ) بعد ( دعوى التركيب ) وموضع ( فصل ) بعد : ( وهي عاطفة ) على النحو الذي أثبتناه .

(٢) جاء في المغني ٨٥ : « و ( إِمَّا ) عاطفةٌ عند أكثرهم ، أعني ( إِمَّا ) الثانية ، في نحو قولك : جاءني إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو . وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالباً الواو العاطفة » .

(٣) في م : فيشرك .

أو إثباتاً ، كهولك : ما قام زيدٌ بل عمرو ، وقام زيدٌ بل عمرو . ومن ههنا استعملت في الغلط<sup>(١)</sup> . وقد جاءت للخروج من قصة إلى قصة كهوله تعالى : ﴿ أتأتون الذكران من العالمين ﴾<sup>(٢)</sup> ، ثم قال : ﴿ بل أنتم قوم عادون ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقيل : ههنا لا تدلُّ على أنَّ الأول لم يكن ، بل دلَّت على الانتقال من حديث إلى حديث<sup>(٤)</sup> آخر . وهذا كما يذكر الشاعر معاني ، ثمَّ يقول : فعدَّ عن ذلك ، أو فدع ذا<sup>(٥)</sup> .

### فصل

وأما ( لكن ) فلاستدراك مشددة كانت أو مخففة ، وليست للغلط ، إلا أنها في العطف مخففة البتة ، وما بعدها مخالف لما قبلها ، لأنَّ ذلك هو معنى الاستدراك ، ولهذا كان الاستثناء المنقطع مقدراً بـ ( لكن ) ، وإذا كانت معها ( الواو ) فالعطف بها لا ( بلكن )<sup>(٦)</sup> . فالاستدراك لازم ، والعطف عارضٌ فيها .

### فصل

ولا يعطف بها إلا بعد النفي . وذهب الكوفيون إلى العطف بها بعد الإثبات .

- 
- (١) في م : اللفظ .  
(٢) سورة الشعراء : ١٦٥ .  
(٣) ﴿ أتأتون الذكران من العالمين ، وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم بل أنتم قوم عادون ﴾ [ سورة الشعراء : ١٦٥ - ١٦٦ ] .  
(٤) سقط حديث من م .  
(٥) سقطت ( ذا ) من ح .  
(٦) جاء في المغني ٣٢٤ : « واختلف في نحو : ما قام زيد ولكن عمرو على أربعة أقوال : أحدها ليونس : إنَّ ( لكن ) غير عاطفة ، والواو عاطفة مفرداً على مفرد . والثاني لابن مالك : إنَّ ( لكن ) غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها . قال : فالتقدير في نحو : ما قام زيد ولكن عمرو : ولكن قام عمرو . والثالث لابن عصفور : إنَّ لكن عاطفة ، والواو زائدة لازمة ، والرابع لابن كيسان : إنَّ لكن عاطفة ، والواو زائدة غير لازمة » .

وحجّة الأولين أنّ الاستدراك لازم لها ، والاستدراك لا يكون إلاّ لمختلفين ، فإذا كان الأول نفيّاً كان الثاني إثباتاً ، فيصحّ أن يُقدّر العامل بعدها ، كهولك : ما قام<sup>(١)</sup> زيدٌ لكنّ عمرو ، أي : لكنّ قام عمرو ، ولا يصحّ ذلك<sup>(٢)</sup> بعد الإثبات ، كهولك : قام زيدٌ لكنّ عمرو ، لأنّك إنّ قدّرت لكنّ قام عمرو ، لم يكن الثاني مخالفاً للأول ، وإنّ قدّرت لكنّ ما قام عمرو لم يصحّ ، لأنّك قدّرت مع العامل ما ليس بعامل . وحرف العطف إنّما ينوب عن العامل فقط . ويدلّ على ذلك أنّك لو قلت : قام زيدٌ لكنّ عمرو لم يقم كان جائزاً ، فظهور النفي والفعل بعد الاسم / دليلٌ على أنّه لم يكن مقدّراً بعد لكنّ .

ح ٧٥

واحتجّ الآخرون<sup>(٣)</sup> بأنّ ( لكن ) ك ( بل ) في المعنى ، فكانت مثلها في العطف ، وهذا باطل لوجهين :

أحدهما ما ذكرنا من اختلافهما في المعنى<sup>(٤)</sup> .

والثاني أنّها لو استويا في العطف لأدّى إلى الاشتراك . والأصل أنّ ينفرد كلّ حرف بحكم . وقد ذكرنا ما بيّنه به الفرق بين الحرفين<sup>(٥)</sup> في الفصل<sup>(٦)</sup> قبله<sup>(٧)</sup> .

## فصل

وأما ( أم ) فيعطف بها متّصلة ومنقطعة : فالمتّصلة هي المعادلة لحرف الاستفهام ،

(١) في الأصل قام زيد ، يسقط ( ما ) النافية ، ولا تستقيم العبارة إلاّ بها فأضفناها .

(٢) في الأصل : ولا يصحّ ذلك إلاّ بعد الإثبات . حذفنا ( إلاّ ) لإقامة العبارة .

(٣) في م : آخرون . والآخرون هم الكوفيّون .

(٤) سقط من م : في المعنى .

(٥) في م : الفعلين .

(٦) في ح : الأصل .

(٧) المسألة التي ناقشها العكبري هنا مفصّلة في الإنصاف ٤/٤٨٤ - ٤٨٨ .



ويقدّر الكلام فيها ب ( أيهما ) كقولك : أزيدٌ عندك أم عمرو ، أي : أيُّهما عندك <sup>(١)</sup> ؟ فإنْ كان بعد ( أم ) جملة تامّة مخالفة للأولى كانت منقطعة ، كقولك : أزيد عندك أم عمرو في الدار ، لأنّ ( أيّاً ) لاتقع ههنا ، وسببه أنّ ( أيهما ) اسم مفرد ، فالخبر عنه واحد ، فإذا اختلف الخبران لم يستند إلى أيّهما .

## فصل

فإنْ كان مكان الهمزة ( هل ) كانت ( أم ) منقطعة ، كقولك : هل زيد عندك أم عمرو ، لأنّ ( هل ) لا <sup>(٢)</sup> تستعمل في الإثبات توبيخاً بخلاف الهمزة . ألا ترى إلى قول الراجز :

أطرباً وأنت قنّسريُّ ؟ <sup>(٣)</sup> -٩٥

ولو قلت : هل تطرب <sup>(٤)</sup> وأنت شيخ على التوبيخ ، لم يجز . وكذلك لا تستعمل

(١) جاء في المغني ٤٢ : « ( أم ) المتصلة التي تستحق الجواب إنّما تجاب بالتعيين ، لأنّها سؤال عنه ، فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو ؟ قيل في الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال : ( لا ) ولا ( نعم ) . »

(٢) في الأصل : ( لأنّ هل تستعمل ) بحذف ( لا ) النافية . وحذفها يفسد المعنى . فقد نصّ المؤلف على أنّ قولك : هل تطرب وأنت شيخ ؟ على التوبيخ لا يجوز . فالهمزة هي التي تستعمل في الإثبات للتوبيخ أو الإنكار . انظر شرح الكافية ٣٨٨/٢ .

(٣) الشاهد بيت من مشطور الرجز للعجاج ، وبعده في الديوان ٤٨٠/١ « والدهر بالإنسان دوّاري » . والقنّسريُّ كما جاء في حاشية الدسوقي على المغني ٢٠/١ الشيخ الكبير . وجاء في حاشية الكافية ٣٨٨/٢ : « قنّسرون : بلد بالشام ، إليه نسب قنّسري » . ووجه الاستشهاد بالبيت أنّ الهمزة تأتي في الإثبات للتوبيخ والإنكار . قال الرضي : « قوله والهمزة أعم ، يعني أنّها تستعمل فيما لم تستعمل فيه ( هل ) ... ومنها أنّ الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام وللإنكار أيضاً ... قال الشاعر : أطرباً وأنت قنّسري ... ولا تستعمل ( هل ) للإنكار » . وانظر خصائص الهمزة وتخرّيج الشاهد في المقتضب ٢٨٩/٣ ، والمغني ١٢/١ ، والحزانة ٢٧٤/١١ ، والمسائل البصريّات ٧١٨/١ .

(٤) في م : نظرت .

( هل ) في التسوية ، والهمزة تستعمل فيها . فلمَّا كانت الهمزة أوسع تصرفاً خَصَّت ( أم ) بمعادلتها .

## فصل

وقد تأتي ( أم ) بمعنى ( بل والهمزة ) ، وذلك بعد الخبر والاستفهام :  
فن الخبر : **إنَّها لإبلٌ أم شاء<sup>(١)</sup>** ، وذلك أنَّه رأى شيئاً من بعيد ، فظنَّه إبلاً ثمَّ بان خلاف ذلك ، فاستفهم بعد ، فرجع عن الأوَّل ، ف ( أم ) جمعت الإضراب والاستفهام .  
وتقول في الاستفهام : هل زيد عندك أم عمرو في الدار ؟ فهما سؤالان ، والمتَّصلة سؤال واحد .

## فصل

والفرق بين ( أم ) للمتَّصلة و ( أو ) أنَّ ( أو ) لأحد الشئيين ، و ( أم ) سؤال عن المشكوك في عينه . فثاله أن تقول : **أزيد عندك أو<sup>(٢)</sup> عمرو ؟** فأنت شاكٌّ في أصل وجود أحدهما عنده . فإذا قال : **نعم** ، أثبتَّ وجود أحدهما مبهماً . فإذا أردت التعيين قلت : **أزيدُ عندك أم عمرو ؟** فالجواب أن تقول : **زيدٌ أو عمرو** ، ولا تقول : ( نعم ) ، ولا ( لا ) ، ولو قال في جواب ( أو ) : ( لا ) أو ( نعم ) جاز .

## فصل

وأما ( حتَّى ) فقد تكون بمعنى ( الواو ) بشروط قد ذكرت / في بابها .

٩١ م

(١) جاء في شرح المفصَّل ٩٨/٨ : « قول العرب : **إنَّها لأبلٌ أم شاء أي : بل أي شاء .** فقوله ( **إنَّها لأبلٌ** ) إخبار ، وهو كلام تام ، وقوله ( **أم شاء** ) استفهام عن ظنِّ وشكِّ عرض له بعد الإخبار ، فلا بدَّ من إضمار ( هي ) لأنَّه لا يقع بعد ( أم ) هذه إلاَّ الجملة ، لأنَّه كلام مستأنف ، إذ كانت ( أم ) في هذا الوجه إنَّما تعطف جملة على جملة ، إلاَّ أنَّ فيها إبطالاً للأوَّل وتراجعاً عنه . وانظر سيويه ١٧٢/٣ ، ١٧٤ ، والمغني ٤٦ .  
(٢) في م : ( أم ) .

## فصل

وحروف العطف غير عاملة ، لأنها لو عملت لعملت عملاً واحداً ، والواقع بعدها أعمال مختلفة ، ولأنها غير مختصة بالأسماء ولا بالأفعال ، فعمل أنها نائبة عن ذكر العامل ، لانائبة عنه في العمل .

## فصل

ولا يعطف على الضمير المرفوع المتصل حتى يؤكد<sup>(١)</sup> . وقال الكوفيون يجوز من غير توكيد :

حجّة الأولين أنّ الضمير إن كان مستتراً لم يعطف عليه ، لأنّ العطف من أحكام الألفاظ لا المعاني ، وإن كان ملفوظاً به فهو في حكم جزء<sup>(٢)</sup> من الفعل بدليل أنّ الفعل يسكن له . وأدلة أخرى قد ذكرناها في باب الفاعل . فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة ، فإذا أكد قوي .

واحتج الآخرون بقوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾<sup>(٣)</sup> ويقول الشاعر :

[ من الخفيف ]

٩٦- قلت إذ أقبلت وزهرت هادي كعجاج الملا تعسفن رملاً<sup>(٤)</sup>

وبأنّ العطف كالتوكيد والبدل .

(١) لا يميز البصريون نحو قت وزيد ويخبره الكوفيون . « وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبج » ، الإنصاف ٤٧٥/٢ .

(٢) في م : حرف .

(٣) سورة الأنعام : ١٤٨ .

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة ورد في ديوانه ٤٩٨ مع بيت آخر . الزهر : النساء المشرقات ، والملا

( ويروى الفلا ) : الأرض الواسعة . وتعسفن : سرن سراً شديداً . استشهد سيوييه ٣٧٩/٢ بالبيت في

العطف ، وذكره ابن جني في الخصائص ٢٨٦/٢ ، وقال : « فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من

غير توكيد له » ، وجاء في الإنصاف ٤٧٦/٢ : « عطف ( زهر ) على الضمير المرفوع في ( أقبلت ) . =

والجواب : أمّا الآية فإنّ ( لا ) سدّ فيها مسدّ التوكيد ، وأمّا البيت فقيل :  
( الواو ) واو الحال ، و ( زهر ) مبتدأ . وقيل : هو شاذّ لا يقاس عليه . وأمّا التوكيد  
والبديل فهما المضر في المعنى بخلاف المعطوف<sup>(١)</sup> .

## فصل

ولا<sup>(٢)</sup> يعطف على المضر المجرور إلاّ بإعادة الجارّ ، وأجازه<sup>(٣)</sup> الكوفيّون من غير  
إعادة<sup>(٤)</sup> .

وحجّة الأولين من ثلاثة أوجه :

أحدّها أنّ الضمير المجرور مع الجارّ كشيء واحد ، ولذلك لم يكن إلاّ متصلاً .  
فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة<sup>(٥)</sup> .

والثاني أنّ المعطوف لو كان مضمراً لم يكن بدّاً من إعادة الجرّ ، فكذلك إذا كان  
معطوفاً عليه .

---

وقال ابن يعيش ٧٦٣ : « ضرورة ، وكان الوجه أن يقول : إذ أقبلت هي وزهر ، فيؤكّد الضمير  
المستكنّ ليقوى ، ثمّ يعطف عليه » ، وجاء في ابن عقيل ٢٣٨/٢ : « قد ورد ذلك في النثر قليلاً . حكى  
سيبويه رحمه الله تعالى : مررت برجل سواء والعدم : برفع العدم ، وبالعطف على الضمير للستر في  
سواء » .

- (١) الخلاف في هذه المسألة مفصّل في المسألة السادسة والستين من مسائل الإنصاف ٤٧٤/٤ - ٤٧٨ .
- (٢) في المسألة الخامسة والستين من مسائل الإنصاف ٤٦٣/٢ - ٤٧٤ تفصيل ما أجمل المؤلف ههنا .
- (٣) في ح : وأجاز ذلك .
- (٤) مثال العطف بلا إعادة : « مررت بك وزيد » الإنصاف ٤٦٣/٢ .
- (٥) عبارة الإنصاف ٤٦٦/٢ : « فكأنّك قد عطفت الاسم على الحرف الجارّ ، وعطف الاسم على الحرف  
لا يجوز » .

والثالث أن الضمير كالتنوين مع<sup>(١)</sup> الإضافة ، وأنه على حرف واحد ، كما لا يعطف على التنوين كذلك الضمير<sup>(٢)</sup> .

ح ٧٦ واحتج الآخرون بقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾<sup>(٣)</sup> . / على قراءة الجرّ ، وبأبيات أنشدوها . أمّا الآية فقراءة الجرّ فيها ضعيفة . والقارئ بها كوفيّ تنبيهاً<sup>(٤)</sup> على أصولهم . وقيل : هي واو القسم ، وجواب القسم ما بعدها . وقيل : أراد إعادة ( الباء ) فحذفها . وأمّا الأبيات فنما لا يثبت في الرواية ، وما يثبت منها فهو شاذّ ، وبعضها يمكن إعادة الجارّ معه ، وله نظير نذكره من بعد .

### مسألة

ولا يجوز العطف على عاملين ، وأجازه الأخفش ، وصورته : ما زيد بذهاب ولا قائم عمرو . ف ( قائم ) معطوف على المجرور و ( عمرو ) معطوف على المرفوع ، ولا يجيزه الأخفش إلا إذا ولي المجرور المجرور ، وتأخر المرفوع ، كقولك : زيد في الدار والسوق عمرو .

وحجّة الأولين من وجهين :

- (١) في ح : في الإضافة .
- (٢) عبارة الإنصاف ٤٦٦ : « إنما قلنا ذلك ، لأنّ الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ، فينبغي ألا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين . والدليل على استوائهما أنهم يقولون : يا غلام ، فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين » .
- (٣) سورة النساء : ١ . قال البغويّ في تفسيره معالم التنزيل : « والأرحام : قراءة العامة بالنصب ، أي : واتقوا الأرحام أن تقطعوها . وقرأ حمزة بالخفض أي : به وبالأرحام كما يقال : سألتك بالله والأرحام . والقراءة الأولى أفصح ، لأنّ العرب لا تكاد تنسق بظاهر على مكنى إلا بعد أن تعيد الخافض . فتقول : مررت به ويزيد ، إلا أنه جائز مع قلته » .
- (٤) سقط تنبيهاً من م .

أحدهما أنَّ حرف العطف نائب عن العامل ، وليس من قوّته أن ينوب عن اثنين ، فذلك لا يصحُّ إظهارهما بعده .

والثاني أنّه لو جاز العطف على عاملين لجاز على أكثر ، ولجاز أن يتقدّم المرفوع على المجرور كقولك : زيدٌ في الدار وعمروٌ<sup>(١)</sup> السوق .

واحتجّ الآخرون بقوله تعالى : ﴿ واختلاف الليل والنهار ﴾<sup>(٢)</sup> إلى قوله : ﴿ آيات لقوم يعقلون ﴾<sup>(٣)</sup> ف ( اختلاف ) بالجرّ ، معطوف على ( خلقكم ) و ( آيات ) الثالثة معطوفة على ( آيات ) الأولى<sup>(٤)</sup> المنصوبة ب ( إنَّ ) . ويقول الشاعر : [ من المتقارب ]

٩٧- هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ      بكفّ الإله مقاديرها<sup>(٥)</sup>  
- فليس بآتيك منهيهها      ولا قاصرٍ عنك مأمورها

(١) في ح : وعمرو في السوق .

(٢) نظن أن الآيات التي يستشهد بها المؤلف هي ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم . إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين . وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴾ [ الجاثية : ١ - ٥ ] .

(٣) في الأصل : لآيات .

(٤) في الأصل الثانية . ولم يكن بدّ من تصحيح الأصل ليطابق ما نزل به الوحي الأمين .

(٥) ورد هذان البيتان في العقد الفريد ٢٠٧/٣ منسوبين إلى ابن أبي حازم ، ورواية الأول ( فلا تحرصنَ فإنّ ... ) ، وورد أولهما في الأشباه والنظائر ٢٥/٤ ، وثانيهما في الخزانة ١٣٦/٤ منسوبين إلى الأعمش الشنّي ، وذكرهما السيوطي في شواهد المغني ٤٢٧/١ ، وقال في تحريج الثاني : « فيه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون ( مأمورها ) مبتدأ ، و ( قاصر ) خبر ، ثم تكون الجملة بأسرها معطوفة على الجملة الأولى ... والثاني أن تنصب ( قاصراً ) وتعطف على محلّ ( بآتيك ) .. والثالث أن تجرّ ( قاصر ) أو تعطفه على ( آتيك ) . ثم لا يخلو إمّا أن يكون ( مأمورها ) بمنزلة ( منهيهها ) مجحولاً على ليس ، وهو من باب العطف على عاملين .. وإما أن تجعله من قولنا : ليس أمة الله بذهابة ولا قائم أخوها ، يعطف قائم على ذاهبة ، وأخوها رفع بقاءم .. فتكون قد عطفت خبراً على خبر » . وانظر الأمالي النحويّة لابن الحاجب ١٥٠/٣ .

فـ(قاصر) معطوف على (أتيك) و(مأمورٌ هورٌها) على (منهيها). وقال آخر: [من المتقارب]

٩٨- أكلَّ امرئٍ تحسبين امرءاً ونار توقدُ في الحرب ناراً<sup>(١)</sup>  
والجواب أمّا الآية فلا حجّة فيها ، لأنّ الآيات ذكرت توكيداً رفعت أو نصبت  
لتقدّم ذكرها .

وأما البيت فيروى بالرفع على أنّه خبر مقدّم ، وبالنصب عطفاً / على موضع خبر  
ليس ، وبالجرّ على غير ما احتجّ به . وبيانه أنّ ( مأمورها ) مرفوع بـ ( قاصر ) ، لأنّه  
من سبب اسم ( ليس ) فلا يكون عطفاً على عاملين .

فإن قيل : من شروط ذلك أن يكون الضمير هو اسم ليس ليكون من سببه والضمير  
في ( مأمورها ) للأمر ، لا للمنهي . قلنا : بل هي للمنهي ، لأنّ المنهي أمر من جملة  
الأمر ، وأنّ الضمير لأنّ المنهي مضاف إلى مؤنث ، فجوز تأنيث ضميره ، كما قالوا :  
ذهبتُ بعضُ أصابعه<sup>(٢)</sup> ، وكما قال تعالى : ﴿ فله عشر أمثالها ﴾<sup>(٣)</sup> ، والتقدير :

(١) رواية البيت في ح : ... ونار تاجج بالليل ناراً . والبيت من شعر أبي دؤاد الإياديّ ، ومعناه :  
لا تظني أنّ الرجال سواء ، فالرجل الحقّ من كان يوقد ناره لقرى الضيفان ( على رواية : تاجج  
بالليل ) أو من يصطلي جحيم المعارك ( على رواية : توقد في الحرب ) . وينسب البيت إلى عديّ بن  
زيد ، وحارثة بن حمران . وهو من شواهد سيبويه ٦٦/١ ، والمغني ٣٢١ . قال ابن عقيل في شرح  
الألفية ٧٧/٢ : « التقدير ( وكلّ نار ) ، فحذف ( كل ) ، وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند  
ذكرها » ، وجاء في حاشية الإنصاف ٤٧٣/٢ : « عطف على المفعول الأوّل مثله ، وعلى المفعول الثاني  
مثله ، فهو عطف اثنين على معمولين لعامل واحد ، وهو تحسبين » .  
وانظر ابن يعيش ٢٦/٣ ، والهمع ٥٢/٢ ، والدرر ٦٥/٢ ، والأمالى الشجرية ٢٩٦/١ ، والأمالى النحوية  
لاين الحاجب ٤٦/١ .

(٢) جاء في شرح ابن عقيل للألفية ٤٩/٢ - ٥٠ : « قد يكتسب المضاف المذكّر من المؤنث المضاف إليه  
التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، ويفهم منه ذلك المعنى ،  
نحو : قطعت بعض أصابعه . فصحّ تأنيث ( بعض ) لإضافته إلى أصابع ، وهو مؤنث لصحّة الاستغناء  
بأصابع عنه ، فتقول : قطعت أصابعه » . وانظر كتاب سيبويه ٥١/١ ، ٤٠٢ ، ٣٤٨/٣ .

(٣) ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي إلا مثلاً ، وهم لا يظلمون ﴾ [سورة =

ولا يقصر عنك مأمور المنهيات ، والإضافة للتمييز ، لأنَّ<sup>(١)</sup> في المنهيات مأموراً . على هذا المعنى حمله سيبويه .

وأما البيت الآخر فالتقدير فيه : وكلّ نار ، فحذفه لتقدّم ذكره .

---

= الأنعام : ١٦٠ ] . جاء في معالم التنزيل للبغوي : « أي : له عشر حسنات أمثالها . وقرأ يعقوب ( عشر ) منون وأمثالها بالرفع » . وقال الزمخشري في الكشاف : « عشر أمثالها على إقامة صفة الجنس المميز مقام الموصوف ، تقديره عشر حسنات أمثالها ، وقرئ ( عشر أمثالها ) برفعها جميعاً على الوصف » .

(١) سقطت ( لأنَّ ) من م .



## باب عمل اسم الفاعل

إنَّما أُعْمِلَ اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال لوجهين :

أحدهما أَنَّهُ جار على الفعل المضارع في حركاته وسكناته في الأَغلِب ،  
ف ( ضارب ) على زنة ( يَضْرِب ) و ( يُكْرِم ) على زنة ( مُكْرِم ) . فأَمَّا ( مَضْرُوب )  
فكان قِياسُهُ ( مُضْرَب ) لأنَّهُ على زنة ( يَضْرَب ) . ولكنَّهُم زادوا ( الواو ) لينفصل  
الثلاثيُّ من الرباعيِّ ، وفتحوا ( الميم ) لثقل الضمَّة مع الواو . وأمَّا ( فَعِلٌ وَفَعِيلٌ )  
فسيأتي الكلام عليهما .

والثاني أَنَّ الأَصْل في الأَسْماء أَلَّا تعمل ، كما أَنَّ الأَصْل في الأَفْعال أَلَّا تعرب ، إلَّا  
أَنَّ المضارع أعرب لمشابهة اسم الفاعل ، فينبغي أَلَّا يعمل اسم الفاعل إلَّا ما أشبه منه  
المضارع في الحال والاستقبال .

### فصل

فَأَمَّا اسم الفاعل إذا كان للمضي فلا<sup>(١)</sup> يعمل<sup>(٢)</sup> . ومن الكوفيِّين مَنْ يُعْمَلُهُ<sup>(٣)</sup> .

(١) سقطت الفاء من ( فلا ) في م .

(٢) قال ابن يعيش ٧٦/٦ : « فلا يقال : زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس ، ولا وحشي قاتل حمزة يوم أحد » .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٢٠٠/٢ : « وأجاز الكسائيُّ أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً ، كما يعمل بمعنى

الحال والاستقبال ، سواء ، وتمسك بجواز نحو : زيد معطي عمرو أمس درهماً » .

وحجّة الأولين في ذلك<sup>(١)</sup> أنّ الماضي لا يُشبه اسم الفاعل ، ولا اسمُ الفاعل يشبهه ، فلم تحمل علته في العمل ، كما لم يحمل الماضي على الاسم في الإعراب<sup>(٢)</sup> .

واحتجّ الآخرون بقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
ويقوله تعالى : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكْنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فنصب المعطوف . ويقولهم : هذا معطي زيد درهماً أمس ، ولا ناصب للدرهم إلا الاسم .

والجوابُ أمّا الآية الأولى فحكاية حال كما يحكى الماضي بلفظ المضارع مثل قولك :  
مررت بزید أمس يكتب . وأمّا الآية<sup>(٥)</sup> الثانية / ففيها جوابان : ح ٧٧

أحدهما أنه على الحكاية أيضاً ، لأنّه سبحانه وتعالى في كلّ يوم يفلق الإصباح ويجعل الليل سكناً والشمس والقمر حساباً .

والثاني أنّ الشمس والقمر ينتصبان بفعل محذوف أي : وجعل الشمس ، وهكذا يقدر في المسألة المستشهد بها ، أي : أعطاه درهماً .

(١) سقط من ح : في ذلك .

(٢) قال ابن يعيش ٧٧/٦ في اسم الفاعل الدالّ على الماضي : « يكون مضافاً إلى ما بعده بحمّ الاسميّة ، فتقول : هذا ضارب زيد أمس ، ووحشيّ قاتل حمزة يوم أحد بالإضافة ، ولا يجوز تنوينه والنصب به ، فهو كقولك : هذا غلام زيد ، ولا يجوز : هذا غلامٌ زيداً » .

(٣) سورة الكهف : ١٨ .

(٤) ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلُ اللَّيْلِ سَكْنًا ، وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حِسَابًا ، ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ [سورة الأنعام : ٩٦] . قال البغويّ : « وقرأ أهل الكوفة ( وجعل ) على الماضي ( الليل ) نصب إتباعاً للمصحف . وقرأ إبراهيم النخعيّ فلقَ الإصباح » . وجاء في الإقناع لابن البادش ٦٤١/٢ : « وقرأ الياقون ( جاعل ) على زنة فاعل ، و ( الليل ) بالجر على الإضافة » . وانظر مناقشة القراءتين في شرح المفصل ٧٧/٦ - ٧٨ .

(٥) في ح : وأمّا الثانية ، بحذف الآية .

## فصل

اسم الفاعل المُعْمَلُ عمل الفعل تجوز إضافته ، فيجرُّ ما بعده ، والتنوين فيه مراد ، وحذف تخفيفاً<sup>(١)</sup> . فإنَّ ثُنِّي أو جمع حذف منه النون وأضيف لا غير ، إن لم يكن فيه ألف ولام . وإنَّ نَوَّنَتْ نصبت به لا غير ، وكذا إذا أثبتَّ النون . فإنَّ كان فيه ألف<sup>(٢)</sup> ولام ، وهو مفرد لم تضفه إلاَّ<sup>(٣)</sup> لما فيه الألف واللام على ما بيَّنه . وإنَّ كان مثني أو مجموعاً جاز أن تحذف النون وتضيف ، كقولك : هذان الضاربان زيد ، ويجوز أن تنصب ويكون حذف النون تخفيفاً لطوله بالألف واللام<sup>(٤)</sup> ، فإنَّ أثبتَّ النون لم تكن فيه<sup>(٥)</sup> الإضافة .

## فصل

وقد حمل قولهم : هذا الضارب الرجل على الحسن الوجه<sup>(٦)</sup> في الجمع بين الألف

(١) قال ابن يعيش ١١٩/٢ : « ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف ... ولذلك تقول : هذا رجل ضارب زيد غداً ، كما تقول : هذا رجل ضارب زيداً غداً ، لأنَّ التنوين المقدَّر حكماً كالموجود لفظاً . ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفاً على النكرة . قال الله تعالى : ﴿ هذا عارض ممطرنا ﴾ ، والمعنى ممطرٌ لنا من قبل أنه وصف به عارضاً ، وهو نكرة » .

(٢) سقط السطر التالي من ح .

(٣) في الأصل : لم تضفه لا إلى والصواب عندنا ( إلاَّ إلى ) . جاء في المساعد ٢٠٢/٢ : « ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثني أو مجموعاً على حده . فيجوز في هذين الإضافة إلى المفعول نكرة ومعرفة بشرط الأتصال بالوصف . قال تعالى : ﴿ وللمقيمي الصلاة ﴾ .. واحترز بقوله ( على حده ) من جمع التكسير وجمع السلامة المؤنث ، فحكهما حكم المفرد » .

(٤) جاء في المساعد ٢٠٤/٢ : « قال الجرميُّ والمازنيُّ والمبردُ وجماعةٌ : هو في موضع جرٍّ فقط ، إذ الأصل سقوط النون للإضافة ، فلا يعدل عنه إلا إذا تعيَّن غيره كما في نحو قولك : هذان الضاربان زيداً ينصب زيد » .

(٥) سقطت فيه من ح .

(٦) قال ابن يعيش ١٢٣/٢ : « فأما قولهم ( الضارب الرجل ) فإنَّنا ساغت إضافته ... من قبل أنه محمول على =

واللام والإضافة ، لأنَّ الإضافة لم تعرف فيهما ، والجيدّ النسب ، لأنَّ الألف واللام تمنع الإضافة .

فإن قلت : هذا الضارب زيداً لم تجز الإضافة ، لأنَّ القياس ترك الإضافة في الجميع ، إلاَّ أنَّها جازت إذا كان في الثاني ألف ولام حملاً على باب الحسن الوجه ، فيجري غيره على القياس<sup>(١)</sup> .

## فصل

وإنما يعمل اسم الفاعل وما حمل عليه عمل الفعل إذا اعتمد على شيء قبله مثل أن يكون خبراً أو حالاً أو صلة أو صلة / أو كان معه حرف النفي أو الاستفهام لأنه ضعيف في العمل لكونه فرعاً ، فقوي بالاعتقاد<sup>(٢)</sup> .

٩٣ م

وقال الأخفش وطائفة معه : يعمل وإن لم يعتمد لقوة شبهه بالفعل<sup>(٣)</sup> .

= الحسن الوجه ، ومثبه به من جهة أن الضارب صفة كما أنَّ الحسن صفة ، وما بعده يكون مجزوراً أو منصوباً ، فتقول : هذا ضارب زيداً ، وضارب زيد ، كما تقول : مررت برجل حسن وجهاً ، وحسن الوجه .

(١) قال ابن يعيش ١٢٢/٢ : « فأما ( الضارب زيد ) فإنه لا يجوز ، لأنَّ الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي ، وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له ، فيلزم إعماله فيما بعده ، ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره ، إذ كان التقدير في ( الضارب ) الذي ضرب ، فلذلك عمل عمله . » وقد أجازته الفراء .

(٢) من أمثلة الاعتماد الواردة في شرح ابن عقيل ١٠٧/٢ - ١١٠ : ١ - الخبر : زيد ضاربٌ عمراً . ٢ - الحال : جاء زيدٌ راكباً فرساً . ٣ - الصفة : مررت برجل ضارب زيداً . ٤ - الصلة ( أي صلة أل ) : هذا الضارب زيداً . ٥ - ما ضاربٌ زيدٌ عمراً . ٦ - الاستفهام : أضرارب زيدٌ عمراً . ٧ - أداة النداء ( وقد أغفلها العكبري ) ياطالعا جيلاً .

(٣) جاء في شرح المفصل ٧٩/٦ : « قائم زيد ، فيكون قائم مبتدأ ، وزيد مرفوع بفعله وقد سدَّ مسدَّ الخبر حصول الفائدة به ، وتام الكلام ، وذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل . »

## فصل

ويعمل فَعَال ، وفِعُول ، ومفعال عمل اسم الفاعل لأنَّ ما فيها من المبالغة وزيادة الحرف جَبْرٌ<sup>(١)</sup> لما دخلها من النقص عن اسم الفاعل في جريانه على الفعل<sup>(٢)</sup> . ومن الكوفيّين من منع إعمال ذلك ، وهو مذهب مخالف لنصوص العرب ، فقد قال الشاعر :  
[ من الطويل ]

٩٩- ضروبٌ بَنَصِلِ السيفِ سَوقِ سِمَانِهَا إِذَا عَدَمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرٌ<sup>(٣)</sup>

وقال آخر : [ من الطويل ]

١٠٠- فِالرِزَامِ رَشَحُوا بِي مَقْدَمًا إِلَى الْمَوْتِ خَوَّاضًا إِلَيْهِ الْكَتَائِبُ<sup>(٤)</sup>

- 
- (١) عبارة مضطربة ، وهي : المبالغة قد جبر زيادتها الحرف حبر ما . وما أثبتنا عبارة ح .
- (٢) من النحويين من ذهب إلى أنَّ صيغ المبالغة أولى بالعمل من اسم الفاعل . قال ابن أبي الربيع في كتابه البسيط في شرح جل الزجاجي ١٠٥٦/٢ : « ورأيت لابن خروف أنَّ هذه الأمثلة أقوى في العمل من اسم الفاعل ، وذلك أنَّ اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، وهذه تعمل ، وإن كانت بمعنى الماضي . واعتلُّ لذلك بأنَّها لمَّا كانت فيها مبالغة تأكَّد فيها المعنى ، فلزم أن تكون في العمل أقوى » . ومن المانعين الفراء . انظر شرح الكافية ٢٠٢/٢ .
- (٣) البيت لأبي طالب في رثاء أبي أمية بن المغيرة . وكانوا يضربون سوق النوق فتخرَّ ، فينحرونها . والبيت من شواهد سيويه ١١١/١ ، والمقتضب ١١٤/٢ ، جاء فيه : « يشبه قول العرب : إنه ضروب رؤوس الدارعين » . وجاء في الخزانة ٢٤٢/٤ : « أبنية المبالغة لكونها للاستمرار ، لأحد الأزمنة عملت . فضروب مبالغة ضارب ، وقد عمل النصب في سوق على المفعوليَّة » . وانظر ابن يعيش ٦٩٦ - ٧٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٩٣ ، والممع ٩٧/٢ ، وقطر الندى ٢٧٥ .
- (٤) البيت من شعر سعد بن ناشب ذكره ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٦٩٦ ، وجاء في اللسان [ رزم ] : رزام : أبوحي من تميم ، وهو رزام بن مالك ... » ، يريد : يابني رزام رشحوا بترشحك إِيَّاي رجلاً جسوراً مقدماً يقتحم الملاحم . وذكره التبريزي في الحماسة ٧٢/١ وقال : « ويروى الكرائب .. انتصب الكتاب على أنه مفعول خواض . وجاء في الخزانة ١٤٠/٨ - ١٤١ : « قال ابن جني في إعراب الحماسة : في هذا البيت شاهد على جواز عمل اسم الفاعل . ألا تراه كيف نصب الكرائب بخواض » ، ولعلَّه يريد أن يقول : على عمل مبالغة اسم الفاعل .

## فصل

فأماً ( فَعِلٌ وفَعِيل ) فيعملان عند سيبويه للمعنى الذي ذكرنا . وقال الشاعر :  
[ من الكامل ]

١٠١- حَازِرٌ أَمْوَرًا لَا تَضِيرُ وَأَمْنٌ مَالِيسٌ يُنَجِّيه مِنَ الْأَقْدَارِ<sup>(١)</sup>

## فصل

( و ( فَعُلٌ وفَوَاعِلٌ ) جمعاً يعملان عمل المفرد لما بينهما من المشابهة . قال طرفة :  
[ من الرمل ]

١٠٢- ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قِيَامِهِمْ وَغَفَّرَ ذَنبَهُمْ غَيْرَ فُجْرٍ<sup>(٢)</sup>

والعربُ تقول : هؤلاء حَواجُ بَيْتِ اللَّهِ بالنصب على الإعمال ، وبالجرِّ على الإضافة .

---

(١) رواية هذا البيت في كتاب سيبويه ١١٢/١ : « حذر أموراً لا تخاف ... منجيه » ذكره شاهداً على عمل ( فَعِلٌ ) . وجاء في العيني : ٥٤٢/٣ أن أبا يحيى اللاهقي صنع البيت ودسه إلى سيبويه ، ولذلك قال المبرد في المقتضب : ١١٦/٢ « وهذا بيت موضوع يحدث » . وقال البغدادي في خزائنه ١٦٩/٨ : « إن طعن على سيبويه بهذا البيت فقد استشهد ببيت آخر لا مطعن فيه عليه ، وهو قول ليبيد الصحابي :  
أومسحل شيخ عِزَادَةَ تَحَجَّجَ بِسِرَاتِهِ نَدَبَ لَهَا وَكَلُومٌ »

(٢) البيت لطرفة بن العبد احتج به سيبويه ١١٢/١ على عمل صيغة المبالغة ( غفر ) وجاء في الحاشية : ويروى « فُجْرٌ ، وصف قومه أنهم زادوا على قبيلهم بأنهم يغفرون ذنوبهم بالعفو والصفح ، وأنهم لا يفخرون أي : لا يكذبون ، أو لا يفخرون بما أسدوا من صنيع سترأ لمعرفهم . وشاهده إعمال غفر ، وهي جمع غفور » . وجاء في الهمع ٩٧/٢ : « وفهم من مساواة الأمثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة » ، وانظر ابن عقيل ١١٧/٢ ، والحلل في شرح أبيات الجمل للبطلوسى ١٢٣ .

## باب

### الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي <sup>(١)</sup> كل صفة لا تجري على الفعل مما لا مبالغة فيه ، نحو : حسن وبطل وشديد . ومشابهتها له في أنها تشنّى وتجمع وتؤنث ، وهي مشتقة كما أنه مشتق ، ف ( حسن ، وحسان ، وحسنون ، وحسنة ، وحستان ، وحسنات ) مثل : ( ضارب ، وضاربان ، وضاربون ، وضاربة ، وضاربتان ، وضاربات ) ، وينقص عن اسم الفاعل أنه على غير زنة الفعل ، فلهذا نقص عن عمله ، فلا يتقدم معموله عليه <sup>(٢)</sup> .

## فصل

وتجتمع الإضافة والألف واللام في هذا الباب وما حُمل عليه لما ذكرنا في باب الإضافة ، إلا أنه يجوز ههنا في الاسم الثاني عدّة أوجه :

(١) أحدها مررت برجلٍ حسنٍ وجهه ، على أن ترفع بالصفة ، ولا ضمير فيها ، لارتفاع الظاهر بها ، والهاء تعود على الموصوف .

(٢) والثاني برجلٍ حسنٍ وجهه ، فنصب على التشبيه بالمفعول . وأجاز قوم نصبه على التمييز <sup>(٣)</sup> .

(١) سقط من م : وهي .

(٢) جاء في شرح المفصل ٨٢/٦ : « فلا تقول : هذا الوجه حسنٌ ، كما تقول : هذا ضاربٌ زيدٌ عمراً ، على تقدير : ضاربٌ عمراً ، ولا يحسن أن تفصل بين حسن وما يعمل فيه ، فلا تقول : هو حسنٌ في الدارِ الوجهة ، وكرّم فيها الأبُّ ، كما تقول : هذا ضارب في الدار زيداً » ، وقال ابن عقيل ١٤٣/٢ : « ولا تعمل في أجنبيّ ، فلا تقول : زيدٌ حسن عمراً ، واسم الفاعل يعمل في السببيّ والأجنبيّ نحو : زيدٌ ضارب غلامه ، وضارب عمراً » .

(٣) قال ابن يعيش ٨٨/٦ : « نصب هذا على التمييز ، فلم يُعتد بتعريفه ، لأنّه قد علم أنّهم لا يعنون من الوجوه إلا وجه المذكور » .

٣) والثالث برجل حسن وجهه ، بالإضافة<sup>(١)</sup> في قول سيبويه ، ومنعه الأكثرون .  
واحتج بقول الشماخ : [ من الطويل ]

١٠٣- أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرُّكْبُ فِيهَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا<sup>(٢)</sup>  
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا  
ف ( جونتَا ) صفة ل ( جارتَا ) والضمير المثنى لهما .

ومن حجة من خالفه أن ذلك يفضي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، وتأولوا البيت على أن الضمير للأعالي<sup>(٣)</sup> ، وهو خلاف الظاهر ، فإن حَمَلَ التثنية على الجمع ليس بقياس . وليست الإضافة هنا من إضافة الشيء إلى نفسه ، لأنَّ ( الْحَسَنَ ) للوجه ، و ( الهاء ) ليست للوجه . وإنما حصلت التعريف كما تحصله الألف واللام .

٤) والوجه الرابع : مررت برجل حسن الوجه<sup>(٤)</sup> ، بالإضافة .

(١) أي إضافة ( حسن ) إلى وجهه كما تقول : حسن الوجه . قال ابن يعيش ٨٧٦ : « أجازته سيبويه ، قال : شبهوه بحسن الوجه ، يعني جعلوا الإضافة معاقبة للألف واللام . قال : وهو رديء » .

(٢) لم يرد البيت الأول في ح . والبيتان برواية العكبري في ديوان الشماخ ٣٠٧ . الدمنة : ما بقي من آثار الدار ، عرس : نزل في المكان بعد سفر . حقل الرخامى : موضع ، عفا طلالها : تغيرا . جارتا صفا : أنفيتان من أثافي القدر ، وثالثة الأثافي في هذا البيت الصفا ، والصفا جبل ، والكئيت : الأحمر الضارب إلى السواد ، والجون : الأسود ، والمصطلي : موضع النار بين الأثافي . والشاهد في البيت إضافة الصفة المشبهة ، وهي جونتَا إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف ، وذلك رديء . انظر سيبويه ١٩٩/١ . وقال ابن جني في الخصائص ٤٢٠/٢ : « العرب إذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ ... فلهذا ضعف عندنا أن يكون ( هما ) من مصطلاهما في قوله : كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا ، عائداً على الأعالي في المعنى ، إذا كنا أعلىين اثنين » . وانظر المسائل البصريات ٥٦٩/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٦ ، والهمع ٩٩/٢ .

(٣) نسب السيوطي هذا الرأي إلى اللبرّد . انظر الهمع ٩٩/٢ .

(٤) قال ابن يعيش ٨٤/٦ : « مررت برجل حسن الوجه ، بالإضافة وإدخال الألف واللام في المضاف إليه ، وهو المختار بعد الأول » أي بعد : مررت برجل حسن وجهه .



٥) والخامسُ : الوجهُ ، بالنصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز<sup>(١)</sup> .

٦) والسادس : الوجهُ ، بالرفع وفيه ثلاثة مذاهب :

أحدها أنه فاعل ، والعائد محذوف تقديره : مررت برجلٍ حسنٍ الوجه منه ، فحذف للعلم به ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ، وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَيَأْتِي الْجَنَّةَ هَيَّ الْمَأْوَىٰ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أي : هي المأوى له . ومثله حذف العائد في الصلة وأشباهاها .

والثاني أنَّ في ( حسن ) ضميرَ فاعل ، والوجه بدلٌ منه . وجاز ذلك لما كان / الوجه جزءاً من الرجل ، والرجل مشتملاً عليه ، ولا حذف على هذا الوجه .

والثالث أنَّ الألف واللام بدلٌ من الهاء ، وهو قول الفراء ، وهو في غاية الضعف لوجهين :

أحدهما أنَّ البدل ما كان في معنى الأصل ، والهاء تعرف بالإضافة ، والألف واللام تعرف بالعهد<sup>(٤)</sup> ، وهما مختلفان .

والثاني أنَّها لو كانا بدلاً من الهاء هنا لكانا كذلك في غيره ، وليس كذلك . ألا ترى أنك لو قلت : زيد الغلام حسن ، وأنت تريد غلامه لم يجز .

(١) قال ابن يعيش ٨٥/٦ : « فذلك على رأي من يقول : هو حسن وجهاً ، فاتصاف الوجه هنا على التشبيه بالمفعول .. وإنما قلنا ذلك لأنه معرفة ، لا بحسن نصبه على التمييز ، وقد أجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون منصوباً على التمييز ، وإن كان فيه الألف واللام .. وهو وجه حسن لولا شناعة اللفظ » .

(٢) سورة النازعات : ٤١ .

(٣) في الأصل : أحسن .

(٤) في م : بالعمل .

٧) والوجه السابع أن يكون في الصفة الألف واللام ، كقولك : مررت بالرجل الحسن . فإن كان ( الوجه ) بعدها فيه <sup>(١)</sup> الألف واللام ففيه <sup>(٢)</sup> الرفع والنصب والجرّ على ما تقدّم . وإن كان <sup>(٣)</sup> ( وجهه ) بالهاء ففيه <sup>(٤)</sup> الرفع والنصب على ما تقدّم ، وأمّا الجرّ فممتنع ، لأنّ الإضافة مع الألف واللام في الأوّل لا تكون إلا إذا كان في المضاف إليه الألف <sup>(٥)</sup> واللام لما بينهما من المشابهة . وهنا التعريفان مختلفان ، وقد وقع في هذا الوجه خمسة أوجه جائزة ، وواحد ممتنع . فأما أن يكون الوجه نكرة <sup>(٦)</sup> ، والصفة نكرة ، فالأوجه الثلاثة جائزة <sup>(٧)</sup> ، لأنّه قد علم أنّه لا يريد إلاّ وجه الممّرور به . وإن كان في الصفة الألف واللام فالرفع والنصب جائزان ، والجرّ ممتنع لما تقدّم <sup>(٨)</sup> .

فإن جملة الوجوه الجائزة ستة عشر <sup>(٩)</sup> ، واثنان ممتنعان .

- 
- (١) سقط من م : فيه .  
(٢) ففيه : أي في الوجه من قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه ثلاثة أوجه في الإعراب ، وهي : الرفع على أنه فاعل ( الحسن ) ، والنصب على التشبيه بالمفعول به ، والجرّ بالإضافة .  
(٣) في م : كان في وجهه .  
(٤) ففيه ، أي : في ( وجهه ) من نحو : مررت بالرجل الحسن وجهه وجهان : الرفع ، لأنه فاعل الحسن . والنصب على التشبيه بالمفعول به .  
(٥) سقط من م : إليه الألف .  
(٦) في م : النكرة .  
(٧) في نحو : مررت برجل حسنٍ وجهاً . ثلاثة أوجه جائزة هي : وجهاً : النصب على أنه تمييز .  
وجهة : رفع على أنه فاعل .  
وجهٍ : جرّ على أنه بدل .  
(٨) مثال هذا الوجه : مررت بالرجل الحسن وجهاً ، أو وجهة . فعلى النصب تعرب وجهاً تمييزاً . وعلى الرفع تعربه فاعلاً .  
(٩) أوصل ابن عقيل الوجوه الجائزة إلى ستة وثلاثين وجهاً ، فقال : ١٤٥/٢ « فهذه اثنتا عشرة مسألة ، والمعمول في كلّ واحدة من هذه المسائل المذكورة إمّا أن يرفع ، أو ينصب ، أو يجرّ ، فيتحصّل حينئذٍ ستّ وثلاثون صورة » .

## [ باب اسم التفضيل ]<sup>(١)</sup>

### فصل

وأما ( أَفْعَلُ مِنْكَ ) [ فالوجهُ ألاّ تعمل في مظهر إلاّ أن يقع المظهر موقع المضمّر ، لأنّ ( أَفْعَلُ مِنْكَ ) ]<sup>(٢)</sup> بَعْدَ من اسم الفاعل ، فإنّه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث<sup>(٣)</sup> . فعند ذلك تقول : مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه ، فترفع على أنّه خير متقدّم ، ومثله : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، وشرٌّ منه غلامه ، لأنّ أصل خير وشرّ ( أخير وأشرر ) . ومن العرب من يُعْمَلُ أَفْعَلُ ، لأنّه وصفٌ مشتقٌّ .

### فصل

فأمّا عمّله في المضمّر فجائز ، لأنّ مضمّره ليس بلفظ ، بل هو في النية . فأمّا ما يقع موقع المضمّر فقولهم : مارأيت رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُّ منه في عين زيد ، فالكحلُّ مرفوعٌ بـ ( أحسنَ )<sup>(٤)</sup> ، وجاز ذلك لما كان المعنى : أحسن هو ، لأنّ الذي يحسن بالكحل الرجل لا الكحل<sup>(٥)</sup> . ومنه الحديث المرفوع « ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصومُ من عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ »<sup>(٦)</sup> .

(١) يجيّل إلينا أنّ النساخ أغفلوا عنوان هذا الباب وهو ( باب اسم التفضيل ) فأضفناه .

(٢) سقط من م ما بين المعقوفتين .

(٣) قال ابن يعيش ١٠٦/٦ : « وإنما لم يثن ( أفعل ) ، ولم يجمع ، ولم يؤنث لما تقدّم من أنّه قد تصنّ معنى الفعل والمصدر . وكلُّ واحد منها لا تصحُّ تثنيته ولا جمعه ولا تأنيته » .

(٤) يعني العكبري بذلك أنّ الكحل فاعل اسم التفضيل أحسن .

(٥) مسألة الكحل هذه مفصلة في شرح الكافية أحسن تفصيل ٢١٩/٢ - ٢٢٣ .

(٦) ورد هذا الحديث الشريف في كتاب سيبويه ٣٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٨٨/٢ ، على النحو الذي ذكره العكبري .

قال سيبويه : « لو قلت أُبْفَضُ إليّ منه الشرُّ ، لم يجز . ولو قلت : خيرٌ منه أبوه جاز . ومثل ذلك ما من أيام أحبّ .. » .

=

## باب

### ما يعمل من المصادر عمل الفعل

كلُّ مصدر صحَّ تقديره بـ ( أنْ والفعل ) عمل عمل فعله المشتقَّ منه . وإنما كان كذلك لأنَّه يشبه الفعل في أنَّ حروفه فيه ، وأنَّه يشاركه في الدلالة على الحدث ، وأنَّه يكون للأزمنة الثلاثة . فإنْ لم يحسن تقديره بأنْ والفعل لم يعمل ، لأنَّ الأصل في العمل للفعل . وإذا لم يصحَّ تقدير الاسم بالفعل بطل شبهه به . والذي لا يُقدَّر بأنْ والفعل المصدرُ المؤكَّد نحو : ضربتُ ضرباً . فأماً قولك : ضرباً زيداً فالعمل للفعل المقدَّر الناصب للمصدر . وربَّما وقع في كلام بعض النحويِّين<sup>(١)</sup> أنَّ ( ضرباً ) هذا هو العامل ، وذلك تجوِّز من قائله .

## فصل

ويعمل المصدر وإنْ لم يعتمد بخلاف اسم الفاعل ، لأنَّه قَوِيٌّ بكونه أصلاً للفعل وأنَّه موصوفٌ لا وصف .

= وجاء في سنن الترمذي ( الجامع الصحيح ) ١٢٨/٢ : « ما من أيام أحبَّ إلى الله أن يتعبَّد له فيها من عشر ذي الحجة ، يعدلُ صيامَ كلِّ يوم منها صيامَ سنة ، وقيامَ كلِّ ليلة منها بقيام ليلة القدر » . وجاء فيه : « قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب » . وانظر الجامع الصغير ٢٥٢/٢ ، وشرح الكافية ٢٢٢/٢ ، وشرح المقدِّمة المحسَّبة لابن بابشاذ ٤٠٠/٢ .

(١) من النحويِّين القائلين بأنَّ المصدر المؤكَّد يعمل عمل فعله ابن عقيل ، فقد قال في شرحه الألفية ٥٦٤/١ : « واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أو لا ؟ والصحيح أنه يعمل فـ ( زيداً ) في قولك : ضرباً منصوب بـ ( ضرباً ) على الأصح . وقيل : إنَّه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو اضربُ » . وجاء في العوامل المائة النحوية ٢٩٢ : « وإنْ كان المصدر مذكوراً دون الفعل فوجهان : أحدهما أنَّ العمل للفعل لأنَّه الأصلُ ، والثاني العمل للمصدر لأنَّه مذكور ، وبدلٌ عن الفعل كقولك : ضرباً زيداً » .

## فصل

وإذا صَغُرَ المصدرُ لم يعمل<sup>(١)</sup> لوجهين :

أحدهما أنَّ التصغير كالوصف .

والثاني أَنَّهُ يبعد من شبه الفعل ، إذ الأفعال<sup>(٢)</sup> لا تصغُرُ ، ولا عبرةً بتصغير فعل

التعجُّب لما ذكره هناك .

## فصل

فإنَّ وصف المصدر قبل المعمول لم يعمل ، لأنَّ الوصف يبعده من الفعل ، لأنَّ

الفعل لا يوصف / ، ولأنَّ الوصف يفصل بين الموصول وصلته ، والمصدر موصولٌ ،  
ومعمولُه من صلته<sup>(٣)</sup> .

ح ٧٩

## فصل

وأقوى المصادر عملاً المنونُ ، لأنَّه أشبه بالفعل إذ كان نكرةً ، وإنَّ الفعل

لا يُضاف<sup>(٤)</sup> . ثُمَّ يليه المضافُ ، لأنَّ الإضافة في حُكْم الأسماء ، وقد لا تعرَّف<sup>(٥)</sup> ، وإذا

(١) جاء في المساعد ٢٢٦/٢ : « فلا يقال : عرفت ضَرْبِيكَ زيداً ، لقوة جانب الاسميَّة بالتصغير كما قوي بالإضمار » .

(٢) سقطت الأفعال من م .

(٣) جاء في المساعد ٢٢٩/٢ : « المصدر مقدَّرٌ بجر مصدرِي والفعل ، فهو كفعل موصول به ، فلا يجوز : عجبت من ضربك الكثير زيداً ، ويجوز : من ضربك زيداً الكثير . وحكم بقية التوابع حكم النعت ، فيمتنع : عجبت من شربك وأكلك اللبن ، وقتالك نفسه زيداً ، ومن إتيانك مشيك إلى زيد ، وإنَّ أحرَّت جاز » .

(٤) من شواهد إعماله منوناً قوله تعالى : ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة ﴾ ابن يعيش ٦١/٦ .

(٥) في ح : لا يعرف .

عَرَفَتْ كان التعريف ساريًا (١) من الثاني إلى الأول ، بعد أن مضى لفظه على لفظ النكرة ، بخلاف الألف واللام (٤) . ثم ما فيه (٢) الألف واللام ، وعمله ضعيف ، لأن الألف واللام أداة زائدة في أوّله ، تنقله من التنكير إلى التعريف في أوّل أحواله . ومع ذلك فعمله جائز ، لأنّ الشبه فيه باقٍ . وهو قليل في الاستعمال . ولم يأت في القرآن منه مُعْمَلٌ / في غير الظرف فيما علمنا . وإنّا جاء معملاً في الظرف كقوله تعالى : ﴿ لا يَحِبُّ اللهُ الجَهرَ بالسوءِ من القولِ ﴾ (٣) . فأما قول الشاعر : [ من المتقارب ]

١٠٤- ضعيفُ النكايةُ أعداءه      يخالُ الفِراَرُ يُراخي الأَجَلَ (٤)

فتقديره : ضعيفُ النكاية في أعدائه ، فلمّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ وصل المصدر . وقيل : لا يحتاج إلى حرف يعديّه . فأما قول الشاعر : [ من الطويل ]

١٠٥- لَقِـمْتُ عِلْمَ أُولَى المَغِيرَةِ أَنِّي      كَرَّرْتُ ، فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا (٦)

(١) الشاهد على المصدر وهو مضاف قوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ﴾ ابن يعيش ٦٢/٦ .

(٢) في م : ما فيه من الألف .

(٣) ﴿ لا يَحِبُّ اللهُ الجَهرَ بالسوءِ من القولِ إلّا من ظَلَمَ ، وكان اللهُ سَمِيعاً عَلِماً ﴾ [ سورة النساء : ١٤٨ ] .

(٤) البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلوها . قال سيبويه ١٩٢/١ : « وتقول : عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدا ، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين ، ثم ذكر البيت . وجاء في الخزانة ١٢٧/٨ : « سيبويه والخليل جَوَزا إعمال المصدر المعرّف باللام مطلقاً » . ثم ذكر البيت . وانظر المفصل ١١٦ ، وشرح المفصل ٦٤/٦ ، والنصف ٧١/٣ .

(٥) في الأصل : فلن ، وفي المصادر التي رجعنا إليها : فلم كما أثبتنا .

(٦) البيت للمرار الأسدي ، ورد في ديوانه ١٦٩ ، ونُسِبَ في حاشية شرح المفصل ٦٤/٦ إلى مالك بن زغبة الباهليّ ، ورويت بعده أربعة أبيات له . وروايته في سيبويه ١٩٣/١ ، وجمل الزجاجي ١٢٤ ، والمقتضب ١٤/١ ، ( لحقت فلم أنكل .. ) قال الزجاجي : « في نصب ( مسموع ) وجهان : أحدهما أن يكون منصوباً بوقوع الضرب عليه ، كأنه أراد : عن ضرب مسموع ، فلمّا أدخل الألف واللام بطلت الإضافة ، فنصب كما بيّنت لك . والآخر أن يكون منصوباً بلحقت ، كأنه قال : لحقت مسموعاً ، فلم أنكل عن الضرب » ، وجاء في اللع ٢٥٧ : « أي عن أن ضربت مسمعا » وانظر المرتجل ٢٩٩ ، والهمع ١٢٥/٢ ، والخزانة ١٢٩/٨ .

ف ( مسمعا ) منصوب بـ ( الضرب ) ، وقيل : منصوب بـ ( كررت ) ، وحرف الجرّ محذوف . والأوّل أقوى ، لأنّ المصدر أقرب إليه ، وهو متعدّد<sup>(١)</sup> بنفسه . ويروى ( لحقتُ ) ، وهو الناصب في<sup>(٢)</sup> أقوى الوجهين ، لأنّ الفعل ، وإن تقدّم ، فهو أقوى من المصدر ، ولا سيّما مع الألف واللام .

## فصل

ولا يتقدّم معمول المصدر عليه<sup>(٣)</sup> ، ولا يُفصل بينها بخبر ولا صفة ، ولا أجنبيّ مجال ، لأنّه موصول<sup>(٤)</sup> .

## فصل

والمصدر لا يتحمّل الضمير ، لأنّه اسم جامد ، فهو كـ ( زيد والغلام ) ، وإنّما يحذف الفاعل معه حذفاً<sup>(٥)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿ أو<sup>(٦)</sup> إطعاماً في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴾<sup>(٧)</sup> ، فـ ( إطعام ) خبر مبتدأ محذوف ، والفاعل محذوف أي : إطعام هو ، وهو

(١) في الأصل : متعدي ، يثبت الباء .

(٢) سقط من ح : وهو الناصب في .

(٣) فلا يقال : زيداً ضربك خير له ، كما لا يقال : زيداً أن تضرب خير له » ، شرح المفصل ٦٧/٦ .

(٤) جاء في شرح المفصل ٦٧/٦ : « تقول : أعجبتني ضرب زيد عمراً اليوم عند جعفر ، إن جعلت الطرفين متعلّقين بالمصدر لم يجوز أن تقدّمها عليه ، وإن جعلت اليوم متعلّقاً بأعجبتني ، وجعلت ظرف المكان متعلّقاً بالمصدر لم يجوز ذلك ، لأنك قد فصلت بين الصلة والموصول بأجنبيّ » .

(٥) جاء في المساعد ٢٣١/٢ : « الفاعل كالجزء من الفعل ، ولذا سكّنوا له آخر الفعل ، نحو : ضربت ، والجزء لا يحذف .. ولم تثبت هذه الجزئية للمصدر .. وليس كحسن الوجه ، لأنّ هذا يقبل الإضمار ، والمصدر لا يقبله ، لأنّه بمنزلة أسماء الأجناس » .

(٦) في الأصل : وإطعام .

(٧) ﴿ وما أدراك ما العقبة . فكزّية أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيماً ذا مقربة ﴾ [ سورة البلد : ١٢ - ١٤ ] .

المذكور في قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾<sup>(٢)</sup> . وأجاز قوم أن يتحمّل الضمير<sup>(٣)</sup> كما تحمله الصفة المشبهة والظرف ، لأنّه يعمل في الظاهر ، فيعمل في المضمّر . وهذا ضعيفٌ ، لأنّ تلك الأشياء يُوصَفُ بها ، وتكون أحوالاً فجرت مجرى الفعل .

## فصل

والمصدر يضاف إلى الفاعل ، لأنّه غيره بخلاف اسم الفاعل ، لأنّه هو الفاعل في المعنى<sup>(٤)</sup> ، ويضاف إلى المفعول<sup>(٥)</sup> ، لأنّه كالفاعل في تحقّق الفعل به<sup>(٦)</sup> ، ويجوز أن يقدر المصدر بفعل لم يُسمِّ فاعله ، كقولك : عجبت من ضرب زيدٍ ، أي من أن يُضرب<sup>(٧)</sup> .

(١) غفل ناسخ م عن ذكر : تعالى .

(٢) سورة التين ٤ .

(٣) جاء في المساعد ٢٣٢/٢ : « قال ابن هشام الخضراوي : أهل البصرة متفقون على أنه لا إضار ، وأهل الكوفة يضرّون الفاعل ، ويقولون : لا بدّ من ذلك ، لأنّه كاسم الفاعل ، ويردّه أنّ نحو : عجبت من أكل التفاحة ، ولا دليل فيه على فاعل يجعل الإضار له » .

(٤) مثاله : أعجبتني ضرب زيد عمراً ، والتقدير : أعجبتني أن ضرب زيد عمراً . من كتاب الجمل للزجاجي ١٢١ .

(٥) جاء في جمل الزجاجي ١٢١ : « فإنّ كان زيداً مفعولاً في المعنى قلت : أعجبتني ضرب زيد عمرو . والتقدير : أعجبتني أن ضرب زيداً عمرو » .

(٦) سقط ( به ) من م .

(٧) في ح : أن ضرب .



## فصل

وإذا عطفت على المضاف إلى المصدر جاز أن تجرّ المعطوف حملاً على اللفظ وأن تنصبه أو ترفعه حملاً على الموضع<sup>(١)</sup> ، وكذلك الوصف<sup>(٢)</sup> .

---

(١) من شواهد العطف على الموضع في باب عمل المصدر بيتُ رؤبة [ سيويه ١٩١/١ ] أو زيادة العنبري [ حاشية ابن عقيل ١٠٥/٢ ] ، وهو :

قد كنت داينت بها حسانا      مخافة الإفلاس والليانا  
قال ابن عقيل : « الليان معطوف على محلّ الإفلاس » ، وإذا عطفت على اللفظ قلت : والليان .  
(٢) وشاهد النعت على الموضع بيتُ لبّيد التالي :

حتى تهجر في الرواح وهاجها      طلب المعقب حقه المظلوم  
قال ابن عقيل ١٠٤/٢ : « فرغ المظلوم لكونه نعتاً للمعقب على المحلّ » ، لأنّ المعقب فاعل المصدر طلب ، وإن شئت الوصف على اللفظ قلت : « طلب المعقب المظلوم » .

## باب أسماء الفعل

وذلك نحو : ( صَهْ ، ومَهْ ، ورويدَ ، ونزالٌ <sup>(١)</sup> ) ، وكلّها أسماء ، والدليل على ذلك أشياء :

أحدها أنّها تدلُّ على معنى في نفسها ، ولا تدلُّ على زمانه من طريق الوضع ، وحقيقة القول فيه أنّ ( صَهْ ) اسم لـ ( اسكُتْ ) . وليس اللفظان عبارتين عن شيء واحد . مثل : اسكت واصمتُ ، فـ ( صَهْ ) اسمٌ ومسمّاه لفظ آخر ، وهو : السكُتُ . فالزمان معلوم من المسمّى لا من الاسم <sup>(٢)</sup> .

والوجه الثاني أنّها تنوّن فرقاً بين المعرفة والنكرة . والتعريف والتنكير من خصائص الأسماء .

والثالث أنّها تقع موقع الفاعل والمفعول . فمن الفاعل <sup>(٣)</sup> قول زهير <sup>(٤)</sup> : [ من الكامل ]

١٠٦- ولأنت أشجعُ من أسامةَ إذْ دُعيتُ : نزالِ ، ولجَّ في الذعُرِ <sup>(٥)</sup>

(١) ن ح : وتراك ، وهو لفظ سائع .

(٢) لعلّه يريد أنّ الزمان يفهم من المسمّى ( اسكت ) من اسم الفعل ( صَهْ ) أمّا السكت فلا زمان فيه .

(٣) لعلّ الأصحّ أن يقول : تقع موقع نائب الفاعل ، انظر شواهد الشافية ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٤) هو زهير بن أبي سلمى المزني [ ت نحو سنة : ١٣ ق . هـ ] أحد شعراء المعلقات عُرف بالحكمة ومدح

هرم بن سنان ، وهو من بيت موصول النسب بالشعر . الأغاني ٢٨٨/١٠ ، معاهد التنصيص ٢٢٧/١ .

(٥) هذا البيت ثامنُ أبيات عدتها اثنان وعشرون في مدح هرم ، وروايته في ديوان الشاعر ٨٩ :

( ولنعم حشوُ الدرْع أنت إذَا دُعيتُ نزالِ ولجَّ في الذعُر )

وفي شواهد الشافية ٢٣٠ نسب صدر البيت الذي رواه العكبري ههنا إلى المسيّب بن علس . ورواية بيت المسيّب :

( ولأنت أشجعُ من أسامةَ إذْ يقع الصراخ ، ولجَّ في الذعُر )

قال شارح الشافية : « أسامة معرفة علمٌ للأسد . ودُعيتُ بالبناء للمفعول ، ونزال في محلّ رفع نائب =

ومن المفعول قول الآخر : [ من الكامل ]

١٠٧- ودَعَوْا نزالٍ فكنْتُ أَوَّلَ نازلٍ<sup>(١)</sup> وعلامة أركبُه إذا لم أنزل  
ومنها أن الألف واللام دخلتا<sup>(٢)</sup> على<sup>(٣)</sup> بعضها ، كقولهم : النجاءك ، بمعنى : أنج .

## فصل

وفائدة وضع هذه الأشياء من وجهين :

أحدهما أنه أبلغ في المعنى من الألفاظ التي نابت عنها .

والثاني الاختصار ، فإنه لا يظهر فيها علمُ التثنية والجمع والتأنيث ، إذ كانت اسماً ،  
والأمر يظهر فيه ذلك .

## فصل

ومعظم هذه الأسماء / تنوبُ عن الأمر للمخاطب ، وإنَّما كان ذلك لوجهين :

ح ٨٠

أحدهما أنَّ المخاطب يتنبَّه للمراد منه بالإشارة ، وما هو أخفى منها ، فإذا لم يكن  
اللفظ صريحاً في الدلالة على المعنى كهذه<sup>(٤)</sup> الأسماء خُصَّ بها المخاطبُ ليقوى بالمواجهة .

= فاعل . وقد استدللَّ الشارح المحقق وغيره بهذا البيت على أن ( فعال ) الأمرى مؤنث ، ولها أنث لها  
الفعل المسند إليها . وانظر سيبويه ٢٧١/٣ ، وما ينصرف ٧٥ ، والإنصاف ٥٣٥/٢ ، والهمع ٦٠٥/٢ .  
(١) الشاهد من شعر ربيعة بن مقروم الضبي ذكره الجاحظ في الحيوان ٤٢٧/٦ مع بيت آخر . وعلق عليه  
صاحب اللسان [ نزل ] فقال : « ف ( دعوا نزال ) بمعنى المنازلة ، دون النزول إلى الأرض » . وقال أبو  
البركات في الإنصاف ٥٣٥/٢ : « أراد انزل ، وأثَّها لأنها بمنزلة النزلة » . وعلق عليه صاحب الحاشية في  
شرح الفصّل ٢٧/٤ فقال : « والشاهد فيه وقوع ( نزال ) مفعولاً به لـ ( دعوا ) ، وقد علم أن المفعول  
لا يكون جملة إلا بعد القول . وتكون مؤولة بالمفرد أيضاً » .

(٢) في م : دخلت وهو وجه سائغ .

(٣) في ح : في .

(٤) في م : فهذه .

والثاني أنها لوجعلت أمراً للغائب / أو خيراً لاحتاجت في الأمر إلى تقدير اللام .  
واللام لا تُقدَّر مع صريح الفعل ، فكيف تُقدَّر مع الاسم ؟ وأما الخبر عن الغائب فيفتقر  
إلى ذكره مقدماً أو مؤخراً ، وقد جاء شيء منها للغائب كقوله ﷺ : « يا معشر<sup>(١)</sup>  
الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج . ومن لم يستطع فعليه بالصوم »<sup>(٢)</sup> . وإنا  
سأغ ذلك لتقدم الخطاب . وقد حكى عن بعض العرب أنه قال : عليه رجلاً ليسي ،  
يريد : ليطلب رجلاً غيري<sup>(٣)</sup> . والأصل : ليس إياي ، فحصل في الحكاية شذوذ من  
وجهين<sup>(٤)</sup> . وحكى عن بعضهم أنه قيل له : إليك ، فقال : إياي . أي : قيل له : تنح ،  
فقال : أنتحى ، وهذا خبر .

### فصل

وهذه الأسماء في لزومها وتعديها على حسب ما نابت عنه ، ف ( صَه ) و ( مَه )  
( واهماً ) لازمة ، لأنَّ ( صَه ) ناب عن ( اسكت ) و ( مَه ) عن ( اكفف )  
( واهماً ) عن ( أتعجب ) . ومنها<sup>(٥)</sup> ما يتعدى بحرف الجر كقولك : عليك بالرفق ،  
كأنك قلت : تخلق به . ومنها ما يتعدى بنفسه ، كقولك : تراك زيدا ومناعه ، أي :  
اتركه وامنعه .

(١) في م : يا معشر .

(٢) جاء في الجامع الصحيح [ صحيح مسلم ] ١٢٨/٤ : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ،  
فإنه أغضُّ للبصر ، وأحصن للفرج . ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » . وعلى هذه الصورة  
ورد الحديث نفسه في كنز العمال ٢٧٢/١٦ ( رقم الحديث ٤٤٤٠٨ ) .

(٣) سقط غيري من م .

(٤) لعل المقصود بوجهي الشذوذ خروج اسم الفعل ( عليه ) من الخطاب إلى الغياب ومن الأمر إلى المضارع  
المقرون بلام الأمر ، ووقوع الضمير المتصل خيراً وليس . ولك أن تضيف وجهاً ثالثاً ، وهو تجرد  
( ليس ) من نون الوقاية .

(٥) سقط السطر التالي كله من م .

## فصل

وأما ما جاء منها خبراً فهو ( شتان ) وهو اسم ل ( افترق ) ، ولا يكون فاعله إلا اثنين كقولك : شتان زيد وعمرو أي : افترقا ، حملاً على أصله . وقد تزايد معه ( ما ) كما قال الشاعر :

١٠٨- شتان ما يومي على كورها      ويوم حيان أخي جابر<sup>(١)</sup>

فأما قول العامة : شتان بين فلان وفلان فخطأ لعدم الفاعلين ، والحكم بزيادة ( بين ) هنا خطأ ، لأنها لم تزد في شيء من الكلام أصلاً ، وإنما تكرّر في بعض المواضع تأكيداً ، ولأنها لو كانت زائدة هنا لم يبق لشتان فاعل ، إذ كان ما بعدها مجروراً<sup>(١)</sup> لا في موضع المرفوع ، إذ كانت ( بين ) لم تزد للتوكيد كما في قولك : ما جاءني من رجل . فأما شتان ما بين زيد وعمرو ، فأجازه الأصمعي<sup>(٢)</sup> ، ومنعه غيره<sup>(٣)</sup> .

## فصل

وأما ( هيّهات ) فبمعنى ( بَعَدَ ) ومنه :

(١) البيت من شعر الأعشى ، ورد في قصيدة طويلة يمدح بها عامر بن الطفيل ويهجو علقمة بن علاثة [ الديوان : ٩٦ ] الكور : الرجل الذي يوضع على ظهر الناقة . جاء في المقاييس ١٧٨/٣ : « وربّما قالوا : شتان ما بينها والأول أفصح » . ويعني بالأول إسقاط ( بين ) كبيت الأعشى . وجاء في اللسان [ شت ] : « والحجة الجيدة قول الأعشى : شتان ما يومي .. يقال : شتان ماها . وقال الأصمعي : لأقول شتان ما بينها » . وقال ابن يعيش بعد ذكر الشاهد ٣٨/٤ : « وكان الأصمعي ينكر هذا الوجه ، ويأباه وحجته أن ( شتان ) ناب عن فعل تقديره : تفرّق وتباعد ، وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلين ، لأن التفرّق لا يحصل من واحد . والقياس لا يأباه من جهة المعنى ، لأنه إذا تباعد ما بينها فقد تباعد كل واحد منها من الآخر » . وانظر شرح شذور الذهب ٤٠٣ .

(٢) الأصمعي : عبد الملك بن قريب أحد أئمة اللغة والأخبار لم يكن يجيز إلا أفصح اللغات . [ ت : ٢١٥ هـ ] . البغية ١١٢/٢ ، سير أعلام النبلاء ١٧٥/١٠ .

(٣) لعلّ الصحيح أن يقول : فمنعه الأصمعي وأجازه غيره . انظر شرح المفصل ٣٨/٤ .

١٠٩- هَيْهَاتَ مَنزَلْنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ<sup>(١)</sup>

أي : بَعْدَ<sup>(٢)</sup> . فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فَقِيلَ : اللَّامُ زَائِدَةٌ ، وَ ( مَا )<sup>(٤)</sup> الْفَاعِلُ . وَقِيلَ : لَيْسَتْ زَائِدَةٌ ، وَالْفَاعِلُ مَضْرُوعٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : بَعْدَ التَّصْدِيقِ لِمَا تُوعَدُونَ .

### فصل

وَأَمَّا ( رَوِيدٌ ) فَتُسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا كَقَوْلِكَ : رَوِيدٌ زَيْدٌ أَي : إِمِهَالٌ زَيْدٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup> : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾<sup>(٦)</sup> . وَتَكُونُ صِفَةً كَقَوْلِكَ : ضَعَهُ وَضَعًا رَوِيدًا<sup>(٧)</sup> ، وَهِيَ مَعْرَبَةٌ فِيهَا ، وَتَكُونُ اسْمًا لِلْفِعْلِ كَقَوْلِكَ : رَوِيدٌ زَيْدٌ أَي : أَمَهَلٌ زَيْدٌ ، وَهِيَ هَهُنَا مَبْنِيَّةٌ ، وَهِيَ تَصْغِيرٌ ( إِرْوَادٌ ) عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ مِنْهُ : أَرُوْدَ إِرْوَادًا .

- 
- (١) نسب هذا الشاهد إلى جرير ، وذكر في ملحقات ديوانه ١٠٢٩ وعجزه ( كانت مباركة من الأيام ) ، وسويقة : موضع . والنعف : ما انحدر من حزنونة الجبل . والبيت من شواهد سيبويه ٢٠٦٤ ، والمرنجل ١١ ، والأصول ٢٢٧/٢ ، وشرح المفصل ٣٦/٤ ، ولسان العرب [ سوق ] .
- (٢) سقط من م : أي بعد .
- (٣) سورة المؤمنون : ٣٦ .
- (٤) في ح : وأما .
- (٥) في ح : ومنه مثل .
- (٦) ﴿ فَإِذَا لَقِيتَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبِ الرَّقَابِ ﴾ [ سورة محمد : ٤ ] .
- (٧) في م : وضعا رويد .

## فصل

وأما (بُلة) فيكون مصدراً بمعنى (غير) فيجرّ ما بعده<sup>(١)</sup> ، ويكون اسماً ل (دَعُ) ، فينصب ما بعده<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وأما ألفاظ الإغراء فالمتفق عليه منها : (عندك ، ودونك ، ووراءك) . ومن حروف الجرّ : (عليك ، وإليك) . فعند الأكثرين أنّه يقتصر على المسموع منها ، لأنّ القياس في ذلك ابتداء وضع لغة ، وقاس عليها قوم . فأما (عندك زيداً) فمعناه : خذه في أيّ نواحيك كان . و (دونك) خذه من قرب ، و (عليك) : بمعنى الزمه ، و (إليك) : تنحّ .

## فصل

ومعنى الإغراء : الإلصاق والحثّ حذراً من الفوات . وأما التحذير فيشبه الإغراء ، وليس به ، لأنّ قولك : (الأسد الأسد) يدلُّ على شدة طلبك فراره من الأسد . وقولك : عليك زيداً يدلُّ على شدة<sup>(٣)</sup> طلبك أخذ زيد . ففي هذا التحذير من فواته ، وفي الأوّل التحذير من قربانه<sup>(٤)</sup> .

(١) جاء في شرح المفصل ٤٨/٤ : « وإن كان مصدراً كان معرباً غير مبنيّ مضافاً إلى ما بعده ، فتقول : بُلة زيد كما تقول : ترك زيد ، من نحو قوله تعالى : ﴿ فاضرب الرقاب ﴾ » .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤٨/٤ : « فإذا كانت اسماً للفعل كانت بمعنى (دع) وكانت مبنيّة لوقوعها موقع الفعل » وذلك نحو : بله زيداً ، أي : اتركه .

(٣) ما بين (شدة) الأولى و (شدة) الثانية ساقط من ح .

(٤) القربان كالتقرب مصدر (قرب) . عن القاموس المحيط .

## فصل

و ( الكاف ) المتصلة بـ ( رويدك ) المبنية حرفاً للخطاب لا اسم<sup>(١)</sup> ، والدليل على ذلك أنها لو كانت اسماً لكانت إمّا مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة . فالرفع ممتنع لوجهين :

أحدهما أن الكاف ليست / من الضمائر المرفوعة<sup>(٢)</sup> .

ح ٨١

والثاني أنه لا رافع للكاف هنا ، لأنّ المرفوع / هنا ضمير لا يظهر .

م ٩٧

والنصب باطل لأن هذا الاسم يتعدى إلى مفعول واحد ، وهو زيد ، والكاف للمخاطب ، فليس زيدياً بل غيره .

والجر باطل أيضاً لأنّ الجرّ يكون بالحرف ، وليست رويد حرفاً ، أو بالإضافة . وهذه الأسماء لا تضاف ، ولأنّها تثبت مع الألف واللام في ( النجاءك ) .

فأمّا الكاف في ( عندك ) وغيرها من الظروف ، و ( عليك ) وغيرها من الحروف فذكر الجماعة كالسيرافيّ وعبد القاهر<sup>(٣)</sup> وغيرها أنها اسم في موضع جرّ ، لأنّ هذه أسماء لا تستعمل إلا مضافة . وكذلك حرف الجرّ لا يدخل إلا على اسم ، فلذلك قضي بكون الكاف اسماً . وقال ابن بابشاذ<sup>(٤)</sup> في شرح الجمل : هي حرف للخطاب كالكاف في ( رويدك ) .

(١) جاء في العوامل المائة النحويّة ٢٤٤ : « وإذا ألحق الكاف لرويد - وهو اسم - كان الكاف مجرداً للخطاب ، ولا محلّ له من الإعراب » .

(٢) في ح : المرفوع .

(٣) قال عبد القاهر الجرجاني في العوامل النحوية ٢٤٦ : « دونك زيدياً ، ف ( دونك ) اسم لـ ( خذ ) والضمير فاعل ( دونك ) و ( زيدياً ) مفعول و ( الكاف ) للخطاب » .

(٤) ابن بابشاذ : هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحويّ المصريّ ، أحد أئمة اللغة الأعلام في عصره له مصنفات [ ت : ٤٦٩ هـ ] ، البغية ١٧/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٨ .



## فصل

وأسماء فعل الأمر لا يتقدّم معمولها عليها عند البصريين<sup>(١)</sup> لقصورها عن الفعل<sup>(١)</sup> ، وأنها غير مشتقة منه . وأجازة الكوفيون ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾<sup>(٢)</sup> ، وبقول الراجز :

١١٠- يَا أَيُّهَا الْمَاتِحُ دَلْوِي دُونَكَ      إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ<sup>(٣)</sup>

والجواب عن الآية من وجهين :

أحدهما أنّ ( كتاباً ) منصوب على المصدر ، و ( حرمت )<sup>(٤)</sup> يدلُّ على تقدير ( كتبتُ ) ذلك عليكم كتاباً ، و ( عليكم ) المذكورة في الآية تتعلق بالفعل المقدر .

(١) جاء في المقدمة المحسّبة ٣٩٢/٢ في الحديث عن أسماء الأفعال : « لا يتقدّم معمولها عليها ، ولا يجوز في نزال زيداً ، زيداً نزال ... وتكون مفردة أبداً في التثنية والجمع .. ولا تجاب بالفاء الناصبة لا يجوز : نزال فأكرمك .. ولا يؤمر بها الغائب ، لا يقال : نزال وتراك إلا لمن تخاطبه .. والعلّة في لامتناع جميع ما ذكرناه كونُ أسماء الأفعال أسماء ضعفت عن رتبة الأفعال » .

(٢) ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ ... إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [سورة النساء : ٢٣ - ٢٤] .

(٣) الشاهد بيتان من مشطور الرجز لوائل بن صريم اليشكري . ويروى الأوّل في أكثر المصادر ( الماتح ) بالهمزة . جاء في معجم ما استعجم ٤١٦/١ : « خرج وائل بن صريم اليشكري من اليمامة ، فقتلته بنو أسيد بن عمرو بن تميم . وكانوا أخذوه أسيراً ، فجعلوا يغمسونه في الركيّة ، ويقولون :

يَا أَيُّهَا الْمَاتِحُ دَلْوِي دُونَكَ      إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

حتى قتلوه . ثمّ غزاهم أخوه باعث بن صريم يوم حاجر ، وهو موضع بديارهم ، فقتل منهم مائة » .

الماتحُ : الذي ينزل البئر ، فيلاً الدلو ، والماتح : الذي يجذب رشاء الدلو . وجاء في أسرار العربيّة ١٦٥ : « ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمولها عليها .. وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقديم معمولها عليها .. فدلوي في موضع نصب ب ( دونك ) فدلّ على جواز تقديم معمولها عليها . والصحيح ما ذهب إليه البصريون » .

وانظر الإنصاف ٢٢٨/١ فإنّ فيه عرضاً وافياً للمسألة ، والمقرّب ١٣٧/١ ، والهمع ١٥/٢ ، وشرح المفصل ١١٧/١ .

(٤) في ح : فحرمت .

والثاني أنه نصب بفعل محذوف تقديره ( الزموا ) كتاب الله ، و ( عليكم ) متعلق  
بـ ( كتاب ) أو حال منه .

وأما البيت فـ ( دلوي ) مرفوعٌ بالابتداء ، وما بعده الخبر ، تَبَّهه بذلك على  
الاهتمام به . ويجوز أن يكون منصوباً على تقدير ( خذُ ) ، وفسره ( دونك ) .

## باب

### ما ينتصب على التحذير

وذلك قولك : ( الأسدَ الأسدَ ) تريد : احذر الأسد ، ودلّ التكرير على الفعل المحذوف<sup>(١)</sup> ، والأشبه أن يكون اللفظ الأول هو الدالّ على الفعل ، لأنّ موضع الفعل هو الأول .

## فصل

وأما ( إِيَّاكَ والشَّرَّ ) فنصوب بفعل محذوف أيضاً ، ولا بدّ فيه من مفعول آخر معطوف بـ ( الواو ) ومعدّى إليه بحرف جرّ كقولك : ( إِيَّاكَ من الشَّرِّ ) . وإنما اختاروا ( إِيَّاكَ ) لأنها ضمير المنصوب المنفصل . وإذا حذف الفعل لزم أن يكون الضمير منفصلاً . وجاءوا بالواو وحرف الجرّ ليدلّوا على ذلك الفعل المحذوف ، كأنه قال : أتق الشَّرَّ ، أو ابعد من الشَّرِّ . واختار عندي أن يُقدّر له فعلٌ يتعدّى إلى مفعولين نحو : جنب نفسك الشَّرِّ . فـ ( نفسك ) في موضع ( إِيَّاكَ ) وقد جاء بغير واو . على هذا الأصل قول الشاعر : [ من الطويل ]

١١١- فإِيَّاكَ إِيَّاكَ المرءَ ، فإنّه إلى الشَّرِّ دعَاءٌ وللشَّرِّ جالبٌ<sup>(٢)</sup>

(١) حذف الفعل في التكرير واجب . قال ابن يعيش ٢٩/٢ : « فإذا قلت : الأسدَ الأسدَ لم يجز أن تقول :

أتق الأسدَ الأسدَ ، أو جانب ، ولو أفردت فقلت : الأسدَ جاز ظهور الفعل ، فتقول : حاذر الأسدَ . »

(٢) البيت من شعر الفضل بن عبد الرحمن . ذكره سيبويه ٢٧٩/١ شاهداً على امتناع نصب المحذّر منه

بلا واو في غير ضرورة . وذكره المبرد في المقتضب ، وذهب إلى أنّه لا يجوز في الكلام ، وإثباته في الشعر

٢١٢/٣ . وقال ابن الحاجب في كتابه ( الإيضاح في شرح المفضل ) ٣٠٦/١ : « وحمله الخليل على أنّه

منصوب بفعل مقدّر ، كأنه قال بعد تمام الكلام : احذر المرءَ ، وحمله ابن أبي إسحاق على أنّ أصله :

إِيَّاكَ من المرءَ ، فحذف حرف الجرّ . » وقال الزجاجي في كتاب اللامات ٧٠ : « لا يجوز إظهار

ما نصب إِيَّاكَ بإجماع من النحويّين كقول الشاعر ، « ثم روى البيت مخروماً . »

وانظر طبقات الزبيدي ٥٣ ، والحزانة ٤٦٥/٣ ، ودرّة الغوّاص ٢٩ - ٣٠ ، ومعجم الشعراء ٣١٠ .

## باب

### ما ينتصب بفعل محذوف

فمن ذلك ( مرحباً ، وأهلاً وسهلاً ) . وفي نصبها وجهان :

أحدهما هي مفاعيل لفعل محذوف تقديره : لقيتَ رحباً وأهلاً وسهلاً فاستأنسُ .

والثاني أن يكون ( مرحباً ) مصدرأً أي : رحبتَ بلادك مرحباً ، وسهلتَ سهلاً ، وتأهَّلتَ أهلاً ، أي تأهَّلًا<sup>(١)</sup> . فإنْ دخلت ( لا ) على هذه الكلمات بقي النصب على الوجهين . ومن العرب مَنْ يرفعها على تقدير خبر محذوف ، أي : لك عندي مرحب .

## فصل

وأما ( ويله ، وويحه ، وويسه ) فينتصب مع الإضافة على تقدير : ( ألزمه الله ويله ) أو على المصدر بفعل من معناها ، لا من ألفاظها ، لأنَّها لم يستعمل<sup>(٢)</sup> منها فعل . فكأنه قال : أحزنه الله حزنه ، فإنْ لم تضفها كان الرفع أجود ، كقوله تعالى :

---

(١) الوجه الأوَّل أولى . قال الزجاجي في الجمل ٣٠٥ : « قولك : مرحباً وأهلاً وسهلاً ورحباً ، تنصبه بفعل مضر ، أي : صادفتَ ذلك وأصبته » . وهذا القول ترجيحٌ للوجه الأوَّل أي : لنصب هذه الأسماء على أن تكون مفعولات بها . والمبرد يرحِّج المفعول المطلق مرَّةً والمفعول به أخرى ، فيقول في المقتضب ٢١٨٣ : « رحبتَ بلادك رحباً ، وأهَّلتَ أهلاً » ، ثم يقول : « صادفتَ هذا » . والرضي رجع في شرح الكافية المفعول به فقال ٣٠١ : « قوله أهلاً أي : أتيتُ أهلاً لأجانب ، وسهلاً أي وطئتُ مكاناً سهلاً عليك لا وعراً » .

(٢) في ح : لأنَّها يستعمل ، بإسقاط لم .

﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّينَ ﴾<sup>(١)</sup> . وجاز الابتداء بالنعرة لما فيها من معنى الفعل<sup>(٢)</sup> ، والنصب جائز كالمضارع<sup>(٣)</sup> .

## فصل

وَأَمَّا ( لَّبِيكُ ، وَسَعْدَيْكَ ، وَحَنَائِكَ ) فمصادر ، والتقدير : أقمّت على طاعتك إقامة بعد إقامة ، وسعدت / بها سعداً بعد سعد ، وتحنّنت علينا تحنّناً بعد تحنّنت . ٩٨ م  
 وشتقاق ( لَّبِيكُ ) من : ألبَّ بالمكان ، ولبَّ به إذا أقام ، وهذه التثنية في معنى الجمع عند سيبويه وأصحابه<sup>(٤)</sup> . وقال سيبويه : هو مفرد / قلبت ألفه ياء مع المضمر مثل : ٨٢ ح  
 كلا ، وهذا غير صحيح ، لأنّه قد جاء بالياء مضافاً إلى الظاهر ، قال الشاعر : [ من المتقارب ]  
 ١١٢- دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا      فَلَبِّي ، فَلَبِّي يَدَيِّ مِسْوَرٍ<sup>(٥)</sup>

(١) سورة المطفّفين : ١ .

(٢) قال ابن يعيش في توضيح هذه العلة ٨٧/١ : « و ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّينَ ﴾ هي دعاء أو مسألة ، فهي في معنى الفعل ، كما لو كانت منصوبة ، والتقدير ... ليلزمه الله الويل » .

(٣) حلل الرضي هذه الألفاظ في شرح الكافية ١١٨/١ - ١١٩ ، ومما قال : « وأصل كلّها ( وي ) ، على ما قال الفراء ، جيء بلام الجز بعدها مفتوحة مع المضمر نحو : وي لك ، ووي له ، ثمّ خلط اللام بـ ( وي ) حتّى صارت لام الكلمة ... فصار معرباً بإتمامه ثلاثياً ، فجاز أن يدخل بعدها لاماً أخرى ، نحو ( ويلاً لك ) لصيرورة الأولى لام الكلمة ، ثمّ نقل ، إلى باب المتبدأ ، فقيل : ( ويل لك ) ... ثم جعل ( وُجِحَ ) و ( وُئِبَ ) و ( وُئِسَ ) كنايةات عن ( ويل ) » .

(٤) قال ابن يعيش ١١٩/١ : « ذهب يونس إلى أنّ ( لبيك ) اسم مفرد غير مثنى ، وأنّ الياء فيه كالياء التي في ( عليك ولديك ) ... واحتجّ سيبويه على يونس ، فقال : لو كانت الياء في ( لبيك ) بمنزلة ياء ( لديك وإليك ) لوجب أنّك متى أضفتها إلى ظاهر ، أقررت ألفها بـ ( لبيك ) ، كما أنّك إذا أضفت ( لبيك ) إلى الظاهر أقررت ألفها ، وكنت تقول : هذا لبي زيد » .

(٥) نسب هذا البيت في اللسان [ لبيب ] إلى رجل من أسد ، وهو من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلوها . ذكره ليدحض به قول من قال إنّ ( لبي ) مقصور مفرد ، فقال ٣٥٢/١ : « فلو كان بمنزلة ( على ) لقال : فلبي يدي مسور ، لأنك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم » . وقال ابن عقيل =

## فصل

ومَّا ينتصب بفعل محذوف قولك لمن رأيتَه يرمي بسهم : القرطاسَ ، أي : أصابَ القرطاسَ . ولن يطلب إنساناً هرب منه : زيداً ، أي : اطلب زيداً . وإنما جاز حذفه ، لأنَّ مشاهدة الحال أغنت عنه <sup>(١)</sup> .

---

٥٥/٢ : « فدلَّ ذلك على أنه مثنى ، وليس بمقصود كما زعم يونس » . وقال ابن يعيش ١١٩/١ : « فجعلُ (لبي يدي مسور) بالياء وإن كان مضافاً إلى الظاهر الذي هو (يدي) دليل على أنه تثنية ، ولو كان مفرداً من قبيل (لدى وكلا) لكان بالألف » . وجاء في الخزانة ٩٢/٢ : « قال أبو حيان في الارتشاف : ذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى أن (لبيك) تثنية (لبّ) . وحكى سيبويه عن بعض العرب (لبّ) على أنه مفرد (لبيك) غير أنه مبنيٌّ على الكسر كأمس .. وزعم ابن مالك أنه اسم فعل ، وهو فاسد ، لإضافته ، ويضاف إلى الظاهر ، تقول : لبّي زيد ، وإلى ضمير الغائب ، قالوا : لبّيه . ودعوى الشذوذ فيهما باطلة » . وانظر الهمع ١٩٠/١ ، والدرر ١٦٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن النحاس ١٧٩ .

(١) انظر باب المستعمل إظهاره في شرح المفصل ١٢٥/١ - ١٢٦ .

## باب

### مَا يُشْغَلُ عَنْهُ الْفِعْلُ بِضَمِيرِهِ (١)

إذا كان في الكلام فعل فالأولى أن تقدّمه على ما يصحّ أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ،  
كقولك : زيد قام ، وزيداً ضربت .

أمّا الأول فلأنّ الفعل أقوى من الابتداء ، وتقديم الخبر (٢) أولى من تأخيره عند  
السامع ، لأنّ المعنى يثبت في نفسه من الابتداء .

وأما الثاني فلأنّ رتبة المفعول بعد الفاعل ، والتأخير جائز ، ثم ينظر في الفعل ،  
فإنّ عمل في ضمير المفعول مثل : زيداً ضربته فالجيد رفع زيد (٣) ، لأنّ الفعل المذكور  
لا يصحّ أن ينصبه لنصبه ضميره ، فيصير الكلام مبتدأ وخبراً ، إلاّ أن يعرض له  
ما يكون أولى بالفعل على ما بينه إن شاء الله .

ونصبه جائز بفعل محذوف يفسّره المذكور . وهذا على ثلاثة أوجه :

أحدها (٤) أن تقدّر مثل المذكور في اللفظ ، كقولك : ضربتُ زيداً ضربته .

والثاني أن تقدّر فعلاً من معناه ، كقولك : زيداً مررت به ، وتقديره : لقيتُ  
زيداً ، ولا تقدّر مررت ، لأنّه لا يتعدّى إلاّ بحرف الجرّ . ومن ذلك : زيداً ضربت  
أخاه ، والتقدير : أهنّت زيداً ضربت أخاه ، لأنّك لم تضرب زيداً ، لكنّ أهنّته بضرب  
مَنْ هُوَ مِنْ سَبِيهِ .

(١) يسمّيه بعض النحاة ما أضمر عامله على شريطة التفسير . ويختصره بعضهم بكلمة هي الاشتغال .

(٢) الخبر هنا : النبا لا الخبر قسم المبتدأ . والمقصود به في المثالين السابقين : ( قام ) و ( ضربت ) .

(٣) جاء في شرح المفصل ٢٢/٢ : « قال سيويو : النصب عربيّ جيّد ، والرفع أجود منه ، يعني أن النصب

في ( زيداً ضربته ) عربيّ فصيح في كلام العرب ، والرفع أجود منه ، لأنّ الرفع لا يفتقر إلى إضمار ،  
ولا تقدير محذوف ، والنصب يفتقر إلى إضمار فعل وفاعل » .

(٤) الوجه الأول ساقط من ح .

والثالث أن تقدّر فعلاً من معنى الكلام ، كقولك : زيداً لست مثله ، أي : خالفت ، و ( خالفت ) هو معنى ( لست مثله ) ، والرفع في هذا كله أجود<sup>(١)</sup> .

### فصل

فإن تقدّم الاسم استفهام كقولك : زيداً ضربته ، فالنصب أجود ، لأنّ الهمزة استفهام عن فعل ، فتقدّره إذا كان معك ما يفسّره<sup>(٢)</sup> . فإن قلت : زيد مضروب ، رفعت ، إذ ليس معك ما يفسّر المقدّر الناصب<sup>(٣)</sup> .

### فصل

وكذلك الأمر والنهي كقولك : زيداً اضربه ، وعمراً لاتشّته ، لأنّهما غير خبر ، والمبتدأ يخبر عنه بما يحتمل الصدق والكذب ، إلّا أن يعرض الاستفهام . وإذا نصبت كان التقدير : اضرب زيداً ، وعليه المعنى<sup>(٤)</sup> .

### فصل

وأما النفي فإن كان بـ ( ما ) قدّمته ، كقولك : ماضربت زيداً ، أو : مازيداً ضربت أو ضربته . ولا تقول : زيداً ماضربت . وإن كانت ( لا ) أو ( لم ) لم يلزم التقديم . تقول : زيداً لأضربه ، ولم أضربه . والفرق بينهما من وجهين :

(١) في ح جائز .

(٢) في م : تفسره .

(٣) ذكر ابن يعيش ٣٤٢/٢ ضابطاً يحدّد الترجيح في باب الاشتغال فقال : « إذا ولي الاسم حرف هو بالفعل أولى ، وجاء بعده فعلاً واقع على ضميره ، فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعل ، وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام ، نحو قولك : أعبد الله ضربته ، وأعمراً مررت به ؟ » . ويمكن تطبيق هذا الضابط على الفصول التالية .

(٤) لترجيح النصب عند ابن يعيش ٣٧٢/٢ تعليل آخر ، فقد قال : « وإنّما كان النصب مختاراً لأجل الأمر والنهي ، إذ الأمر والنهي لا يكونان إلّا بالأفعال ، لأنك إنّما تأمره بإيقاع فعل وتنهاه عن إيقاع فعل » .



أحدهما أنّ ( ما ) أمّ باب النفي ، فأقرت<sup>(١)</sup> في موضعها .

والثاني أنّ ( ما ) غير عاملة في الفعل ، و ( لم ) عاملة ، و ( لا ) قد تعمل فيه في النهي ، فكان جعلها إلى جنب ما تعمل فيه أولى . تقول : لا زيدا ضربته ، فتقدمها وتضمر الفعل لاقتضائه إيّاه .

### فصل

و ( إنّ ) الشرطية كذلك . تقول : إن زيدا تكرمه أكرمه ، لأنّ الشرط لا معنى له إلاّ في الفعل<sup>(٢)</sup> .

### فصل<sup>(٣)</sup>

وكذلك العرض كقولك : ألا زيدا تكرمه ، لتقاضيه الفعل<sup>(٤)</sup> .

### فصل

فأمّا العطف فإذا كان المعطوف عليه اسماً قد عمل فيه الفعل فالجيد نصب المعطوف بفعل محذوف<sup>(٥)</sup> لتتشاكل الجملتان ، كقولك : قام زيد وعمراً كلمته ، ولقيت بشراً وخالداً مررت به . والرفع / فيه جائز .

٩٩م

(١) في م : فأقرب .

(٢) ولذلك رُجِحَ النصب في ( منفس ) من قول النمر بن تَوْلِب :

لا تجزعي إنّ منفساً أهكّته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

(٣) سقطت كلمة فصل من ح .

(٤) جاء في شرح المفصل ٣٨٢ : « ( هلاً ، ولولا ، وألا ، ولو ما ) إذا وقع الاسم بعدها ، وكان بعدها فعل واقع على ضميره لم يكن بدّ من نصب ذلك الاسم بفعل مضمّر يفسره الظاهر ، فحكها حكم ( إنّ ) الشرطية ، وذلك من قبيل أنّ معاني هذه الحروف التحضيض والتوبيخ ، إذا وليها المستقبل كنّ تحضيضاً ، وإذا وليها الماضي كنّ توبيخاً . وهذه المعاني واقعة على الأفعال ، لاحظ للأسماء فيها .

(٥) في ح : فالجيد نصب المحذوف بفعل محذوف ، وفي م : فالجيد نصب المحذوف . والصواب ما أثبتنا .

## فصل

وكلُّ جملة جعلتها مفسّرة للمحذوف فلا موضع لها من الإعراب<sup>(١)</sup> ، لأنَّ المفسّر المحذوف لا موضع له . وإن استأنفت كان لها موضع .

---

(١) سقط من ح : من الإعراب .

## باب المعرفة والنكرة

( المعرفة ) في الأصل مصدر ك ( العرفان ) ولذلك تقول : رجل ذو معرفة ، ثم تُقِلّ ، فَجَعِلَ وصفاً للاسم الدالّ على الشيء المخصوص ، لأنّه يعرف به ، وهو يدلّ عليه .

وأما ( النكرة ) فصدر ( نكرت الشيء نكرة ونكراً ) إذا جهلته . ثمّ وصف به الاسم الذي لا يخصّ شيئاً بعينه / ، ولذلك تقول : هذا الاسم النكرة ، وهذا اسم نكرة ، كما تقول : هذا الاسم المعرفة ، واسم معرفة .

ح ٨٣

### فصل

والنكرة سابقة على المعرفة لوجهين :

أحدهما أنّ النكرة اسم للمعنى العامّ ، والعامّ قبل الخاصّ ، والخاصّ ليس فيه العامّ . ألا ترى أنّ ( حيواناً ) فيه الإنسان وغيره<sup>(١)</sup> ، و ( الإنسان ) ليس فيه الحيوان العامّ ، فعلم أنّ الخاصّ واحد من العامّ . والكلّ أصل لأجزائه .

والثاني أنّ النكرة تقع على الأشياء المجهولة ، وعلى المعدوم والموجود ، والقديم والمحدث ، والجسم والعرض ، كقولك : شيء ، ومعلوم ، ومذكور ، وموجود . فإذا أردت إفهام معنى معيّن زدت على ذلك الاسم ( الألف واللام ) ، أو<sup>(٢)</sup> الصفة . وما لزيادة فيه سابق على ما فيه زيادة .

(١) في م : وعمرو .

(٢) في م : والصفة .

## فصل

وبعض النكرات أنكر من بعض ، فكل اسم تناول مسميات تناوياً واحداً كان أنكر من اسم تناول دون تلك المسميات . فعلى هذا أنكر الأشياء ( معدوم )<sup>(١)</sup> و ( منكور )<sup>(٢)</sup> . وأما ( شيء ) فكذاك عند قوم<sup>(٣)</sup> ، لأنَّ المعدوم عندهم يسمَّى شيئاً . وإذا اقتصر<sup>(٤)</sup> على التسمية فقط فالخطب فيه<sup>(٥)</sup> يسير . فأما من جعل المعدوم ذاتاً وموصوفاً وعَرَضاً ، فقولُه يُؤدِّي إلى قَدَمِ العالم ، وهو مع ذلك متناقض<sup>(٦)</sup> ، وليس هذا موضع بيانه . وأما موجودٌ فأخصُّ من معدوم<sup>(٧)</sup> لخروج المعدوم منه ، والمحدثُ أخصُّ من الموجود لخروج القديم سبحانه منه . وعلى هذا المراتبُ إلى أن يصلَ إلى المشار إليه ، والعلمُ المختصُّ ، فإنه أعرَفُ المعارف ، فإنه لا يتناول إلا واحداً .

## فصل

والمعرفة ما خصَّ الواحد بعينه ، إمَّا شخصاً من جنس<sup>(٨)</sup> ك ( زيد وعمرو ) ،

- (١) في الأصل ( معلوم ) وَيُخَيَّلُ إلينا أنها مصحَّفة عن معدوم . لأنَّ المعدوم أنكر من المعلوم .
- (٢) في الأصل ( مذكور ) وَيُخَيَّلُ إلينا أنها ( منكور ) وأنها مصحَّفة كسابقتها .
- (٣) جاء في المقتضب ٢٨٠/٤ : « النكرة بعضها أنكر من بعض . فد ( الشيء ) أعم ما تكلمت به ، والجسم أخصُّ منه ، والحيوان أخصُّ من الجسم ، والإنسانُ أخصُّ من الحيوان ، والرجلُ أخصُّ من الإنسان ، ورجلٌ ظريفٌ أخصُّ من رجل . واعتبر هنا بوحدة أنك تقول : كلُّ رجل إنسان ، ولا تقول : كلُّ إنسان رجل ، وتقول : كلُّ إنسان حيوان ، ولا تقول : كلُّ حيوان إنسان . » وجاء في الكليات للكفوي ٢٤٦/٤ : « أنكر النكرات شيء ، ثمَّ متحيِّز ، ثمَّ جسم ، ثمَّ نام ، ثمَّ حيوان ، ثمَّ ماش ، ثمَّ ذو رجلين ، ثمَّ إنسان ، ثمَّ رجل . والضابط أنَّ النكرة إذا دخل غيرها تحتها ، ولم تدخل هي تحت غيرها ، فهي أنكر النكرات ، » وانظر المقتضب ١٨٦/٣ .

(٤) في ح : اقتصروا .

(٥) سقطت فيه من م .

(٦) سقط من م : وهو مع ذلك متناقض .

(٧) في ح : معلوم .

(٨) سقط من م : من جنس .

وإمّا جنساً<sup>(١)</sup> ك (أسامة) للأسد ، و (ابن قتره)<sup>(٢)</sup> لضرب من الحيات ، و (ابن أوى) ، فإنّ هذه الأشياء أعلام ينتصب عنها الحال .

## فصل

والأداة التي تُعرَفُ بها النكرة من المعرفة (رَبِّ والألف والسلام)<sup>(٣)</sup> فما حسن دخولها عليه فهو نكرة . أمّا (رَبِّ) فسبب دلالتها على ما ذكرناه فيها في حروف الجرّ . فأما قولهم : (رَبِّه رجلاً) فالضمير هنا في حكم النكرة ، إذا لم يتقدّمه ظاهر يعود عليه ، وأنا يفسّر بما بعده ، ولولا السماع لما قبل . ولذلك لا يثنى هذا الضمير ولا يجمع ولا يؤنث . وأمّا اللام<sup>(٤)</sup> فسيأتي ذكرها .

## فصل

والمعارف خمسٌ : الضائرُ ، والأعلامُ ، وأسماؤُ الإشارةِ ، وما فيه اللام ، والمضاف إلى واحد من هذه إضافة محضة .

وأمّا الضمير فبمعنى (المضر) ك (قتيل) بمعنى (مقتول) وأصل الإضرار الستر ، ومنه قول الأعشى<sup>(٥)</sup> : [ من المتقارب ]

١١٣- أيا أبتى لا ترمّ عندنا      فإننا بخير إذا لم ترمّ<sup>(٦)</sup>  
ترانا إذا أضرتك البلا      دُجفمى ، وتقطّع منّا الرّحم

(١) سقط من م : جنساً .

(٢) جاء في مقاييس اللغة ٥٥/٥ ، والجمل ٧٤٢/٣ [ قتر ] : ؟ ابن قتره : حية خبيثة .

(٣) سقط اللام من : م .

(٤) لعلّه يريد (أل) التعريف .

(٥) الأعشى : هو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل [ ت : ٧ هـ ] أخذ أصحاب المعلّقات ، عرف في الجاهلية بالإكثار من وصف الحمر والتكسّب بالدح . الأغاني ١٠٨/٩ ، معاهد التنصيص ١٩٦/١ .

(٦) الشاهد بيتان من شعر الأعشى من قصيدته الرابعة في ديوانه ص ٤١ ، ورواية الأوّل في الديوان (أبانا =

## فصل

وحدّ المضمر هو الاسم الذي يعودُ إلى ظاهرٍ قبله لفظاً أو تقديرًا ، والاشتقاق موجودٌ فيه ، وهو ( الاستتارُ ) ، لأنَّ الضمير لا يدلُّ على المسمّى بنفسه ، وهو في نفسه محتمل . فالراجع إليه الضمير لا يبين من نفس الضمير ، بل هو مستور فيه .

## فصل

وإنما جيء بالضمائر للاختصار وإزالة اللبس / ، وذلك أنك لو أعدت لفظ الظاهر لم يُعلم أنّ الثاني هو الأوّل ، وفيه أيضاً إطالة كقولك : جاءني زيد فقلت له . ولو قلت : فقلت لزيد لم يعلم أنّ زيدا الثاني هو الأوّل .

## فصل

وإنما كان في الضمائر المرفوعة والمنصوبة متّصل ومنفصل ، لأنّ المرفوع والمنصوب الظاهرين يتقدّمان على العامل فيهما ويتأخّران ، فضميرهما كذلك . فإذا تقدّما انفصلا لحاجتهما إلى القيام بأنفسهما<sup>(١)</sup> ، وإذا تأخّرا انفصلا لاعتمادهما على العامل . وأمّا المجرور فلا يكون إلاّ متّصلاً لامتناع تقدّمه على الجارّ .

## فصل

وضمير المتكلم المنفصل المرفوع ( أنا ) ، والألف بعد النون زائدة في الوقف لبيان

= فلا رمت من ... ) وأوّل الثاني ( أَرَانَا ... ) ورواية الأوّل في درة العوّاص : ٩٥ ، ٩٨ ( أيا أبنا ... ) وجاء في أساس البلاغة [ ضمير ] : « أضرته البلاد إذا سافر سَفْرًا بعيداً فغيبته » . وجاء في لسان العرب [ ريم ] : « أي لا يرحت ، والريم : التباعد » . وقال ابن الحشّاب في المرتجل ٢٨٠ في شرح أضرته : « أي إذا أخفّتك وسترته » .

(١) من تقدّم الظاهر على العامل : قائمٌ زيدٌ ، وحكيماً استشرت . ومن تأخّره زيدٌ قائمٌ ، واستشرت حكيماً . ومن تقدّم الضمير على العامل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ومن تأخّره : نَعْبُدُكَ ، وأكرمته .

الحركة في النون ، ولذلك تحذف في الوصل . وقد جاءت في الشعر مع الوصل<sup>(١)</sup> على إجراء الوصل مُجرى الوقف . وقرأ به<sup>(٢)</sup> نافع<sup>(٣)</sup> في بعض المواضع ، ومنهم من يُبدل من الألف هاءً في الوقف .

## فصل

وأما ( نحن ) فلمخبر عن نفسه وعن غيره ، ذكراً كان أو أنثى ، ويكون في التثنية والجمع . إ فإن قيل : لِمَ لم تفرّق في ضمير المتكلم بين الذكر والأنثى ؟ قيل : / لأنّ سماع النطق منه يميزه لمشاهدته . وأما جعل ( نحن ) في الجمع والتثنية<sup>(٤)</sup> بلفظ واحد ، فلأنّ التثنية جمع في المعنى ، وللمتكلم قد سوّى فيه بين التذكير والتأنيث ، وهما صفتان للذات ، فجاز أن يسوّى فيما يدلُّ على صفتين في الكميّة ، فإنّ التثنية والجمع صفتان في الكميّة ، إحداهما<sup>(٥)</sup> أكثر من الأخرى .

## فصل

وإنّا حرّكت ( النون ) لئلا يلتقي ساكنان ، وصُمت النون لثلاثة أوجه :

- (١) من ذلك قول حميد بن حريث الوارد في ( ضرورة الشعر ) للسيرافي ص : ٧٧
- (٢) أناس سيف العشرة فاعرفوني حميد قد تذرّبت السنّاماً  
قال الرضيّ في شرح الكافية ٩/٢ : « وجاء في قراءة نافع إثبات الألف إذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة دون المكسورة » . وقال ابن الجزريّ في النشر في القراءات العشر ٢/٢٣١ - ٢٣٢ : « واختلفوا في إثبات الألف من ( أنا ) وحذفها ، إذا أتى بعدها همزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة : فقرأ المدنيان يائباتها عند المضمومة والمفتوحة ، نحو : ﴿ أنا أحيي ، أنا أوّل ، أنا أنبئكم ، أنا أتيتك ﴾ ، واختلف عن قالون عند المكسورة نحو : ﴿ إن أنا إلا ﴾ بالوجهين ، ، يعني يائبات الألف وحذفها .
- (٣) هو نافع بن عبد الرحمن [ ت : ١٦٩ هـ ] قرأ على التابعين من أهل المدينة ، ثم قرأ الناس دهرأ طويلاً . غاية النهاية ٢/٣٣٠ ، معرفة القراء الكبار ١٠٧/١ رقم الترجمة ٤١ .
- (٤) ما بين معقوفتين ساقط من م .
- (٥) في م : أحدهما .

أحدها أنَّ الصيغة للجمع ، و ( الواو ) تدلُّ على الجمع نحو : ( قاموا )  
و ( الزيدون ) والضمة من جنسها .

والثاني أنَّ الجمع أقوى من الواحد ، فحرَّك بأقوى الحركات وهي الضمة <sup>(١)</sup> . وهذا الضمير مرفوع الموضع ، فحرَّك بحركة المرفوع <sup>(٢)</sup> .

### فصل

والاسم في ( أنت ) الهمزة والنون ، وهو ( أن ) <sup>(٣)</sup> الذي للمتكلِّم ، وزيدت عليه التاء للخطاب <sup>(٤)</sup> ، وهي حرف معنى ، وكان حقُّه السكون ، ولكنَّ حركته من أجل الساكن قبلها ، وفتحت لأنَّ الفتحة أخفُّ ، كما فتحت واو العطف ولام الابتداء ونحوهما . فإنَّ خاطبت للمؤنث كسرتها للفرق ، وكانت الكسرة أولى لوجهين :  
أحدهما أنَّها أخفُّ من الضمة .

والثاني هي أشبه بـ ( الياء ) التي هي علامة التأنيث في ( تفعلين ) .

### فصل

فإذا جاوزت الواحد جئت بـ ( الميم ) بعد التاء لتدلَّ على مجاوزة <sup>(٥)</sup> الواحد . وكانت الميم أولى بالزيادة لشبهها بـ ( الواو ) التي هي حرف مدِّ . فإنَّ أردت الاثنين

(١) بقية الوجه الثاني ساقطة من م .

(٢) ذكر العكبري أنَّ لضم النون ثلاثة أوجه وذكر وجهين . ويخيل إلينا أنَّ قوله : ( وهذا الضمير مرفوع الموضع ، فحرَّك بحركة المرفوع ) هو الوجه الثالث .

(٣) في م ( أنا ) يائبات الألف .

(٤) قال ابن يعيش ٩٥/٣ : « ذهب الكوفيون إلى أنَّ التاء من نفس الكلمة ، والكلمة بكاملها اسم ، عملاً بالظاهر » .

(٥) في ح : على المجاوزة .



زدت عليها [ ألفاً ، لأنها تشبه الألف في ( قاما )<sup>(١)</sup> . وإن أردت جمع المذكر زدت عليها ]<sup>(٢)</sup> ( واوا ) . هذا هو الأصل لثلاثة أوجه :

أحدها أنها علامة الجمع في الفعل .

والثاني أن المؤنث يزداد عليه في الجمع حرفان نحو ( أنتن ) والمذكر أولى ، و ( النون ) تشبه الواو والميم لما فيها من الغنة .

والثالث أنك تظهر ( الواو ) بعد الميم مع الضمير نحو ( أعطيتكموه ) ، والضائر تردّ الأصول . وأمّا من حذف من العرب فللتخفيف وأمن اللبس<sup>(٣)</sup> .

## فصل

واستوى المذكر والمؤنث في ( أنتا ) كما يستويان في المظهر<sup>(٤)</sup> نحو : ( الزيدان والهندان ) ، لأنّ العدة<sup>(٥)</sup> متّحدة . والكلمة لا تحتمل علامتين لمعنيين .

## فصل

( هو ) بكالها اسم ، لأنّه ضمير منفصل ، فلم يكن على حرف واحد ، ولا يُقال

---

(١) جاء في شرح المفصل ٩٥/٣ : « وقيل إن الكلمة بكالها الاسم من غير تفصيل ، وهو الصواب ، لأنّ هذه الصيغة دالة على التثنية . وليست تثنية صناعية ، لأنّ حدّ للتثنية ما تنكّر معرفته ، والمضمر لا يتنكّر بحال » . أي أنّ ( أنتا ) اسم واحد مرتجل .

(٢) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٣) جاء في شرح المفصل - والكلام على ضمير الجمع ( أنتم ) - ٩٥/٣ : « والصواب أنّ الكلمة بكالها اسم ، كما ذكرنا في التثنية ، وهي صيغة موضوعة للجمع » ، ثم جاء فيه بعد تحليل ضمير الإناث ( أنتن ) على النحو الذي ذكره العكبري : « والكلمة بكالها الاسم على ماقدّمنا في التثنية » .

(٤) في ح : المذكر .

(٥) في م : العلة . وفي شرح المفصل ٩٥/٣ : العدة .

(الواو) زائدة<sup>(١)</sup> ، لأنّ الضمير موضع تخفيف ، فلا تليق به زيادة الواو مع ثقلها ، وحركت تقوية للكلمة . ولم تُضمّ إتباعاً لئلاّ تجتمع الضمّتان والواو ، وفتحت إذ كانت أخفّ . وربّما جاء في الشعر سكونها وحذفها اضطراراً<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وتقول في التثنية (ها) وفي الجمع (هو وهم) على ما تقدّم ، والصحيح أنّها صيغتان مرتجلتان للمعنيين ، وقيل : الأصل (هو) حذفت الواو لما زيدت عليه الميم تخفيفاً<sup>(٣)</sup> .

## فصل

و (الياء) في (هي)<sup>(٤)</sup> أصل ك (الواو) في (هو) والتثنية (هما) ، والجمع (هنّ) على ما تقدّم . وربّما جاء في الشعر (هي) بسكون الياء ، فإنّ دخلت الفاء والواو واللام على (هي) جاز أن تبقى الهاء على حركتها ، وأن تسكن ، لأنّها أشبهت (عضداً) / و (فخذاً)<sup>(٥)</sup> . ١٠١م

(١) الرأي الذي ينكره المؤلّف هنا رأي الكوفيّين . قال ابن يعيش ٩٦/٣ : « قال الكوفيّون : الاسم الهاء وحدها ، والواو مزيدة » .

(٢) من ذلك قول العجّير السلولي التالي الذي ذكر في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦ :

فبيناه يشري رحله قال قائل  
لمن جمل رخو اللاط نجيب

فقد حذف الواو من ضمير بيناه ، والأصل : بينا هو .

(٣) قال ابن يعيش ٩٧/٣ : « وقيل : إن أصل هما (هو ما) فحذفت الواو » .

(٤) في هذا القول دحض لرأي الكوفيّين جاء في شرح المفصل ٩٧/٣ : « وذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم (الهاء) وحدها » .

(٥) فصل ابن يعيش ما أجمل العكبريّ فقال ٩٨/٣ : « فإنّ دخلت على كلّ واحدة منها واو العطف أو فاؤه ، أو لام الابتداء كنت مخيراً : إن شئت أسكنت الهاء ، وإن شئت أبقيت الحركة . فمن أبقى الحركة فعلى الأصل . ومن أسكن فلأنّ الحرف الذي قبلها لمّا كان على حرف واحد لا يقوم بنفسه صار =

## فصل

والضمير المنصوب ( إِيَّاي ) . وإِنَّمَا يَقَعُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ، وَهِيَ : إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهَا <sup>(١)</sup>  
الفعل ، أَوْ إِذَا عَطَفْتَ ، أَوْ إِذَا وَقَعْتَ بَعْدَ ( إِلَّا ) <sup>(٢)</sup> .

## فصل

واختلفوا فيها على أربعة مذاهب :

فذهب سيبويه أَنَّ ( إِيَّا ) اسم مضمَر ، و ( الياء ) و ( الكاف ) وغيرهما حروف  
معان <sup>(٣)</sup> . والدليل على ذلك أَنَّ حَدَّ الاسْمِ المضمَر موجودٌ فِي ( إِيَّا ) ، ولذلك لا يَتَنَكَّرُ  
بِحَالٍ ، و ( الياء ) و ( الكاف ) لو كانا اسمين لكانا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ ، ولا عامل  
لها هنا . أَوْ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِالِإِضَافَةِ ، والاسْمُ المضمَر لا يضاف ، فصارت الكاف هنا  
كالكاف فِي ( ذاك ) و ( أولئك ) <sup>(٤)</sup> .

وقال الخليل : « كلاهما مضمَر ، إِلاَّ أَنَّ الأوَّلَ أَشْبَهَ المظهر لكثرة حروفه » <sup>(٥)</sup> .

---

= بمنزلة جزء منه ، فشبهه ( فِهي ) بـ ( كَتف ) و ( فِهُو ) بـ ( عَضد ) ، فكما يقال فِي كِتْفِ ( كَتف )  
وعَضدِ ( عَضد ) ، كذلك قالوا فِي ( فِهي ) و ( فِهي ) و ( فِهُو ) و ( فِهُو ) . قال الله تعالى : ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ  
لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ . وانظر سيبويه ١٥١/٤ .

(١) لعله أَنَّث الضمير هنا ، لِأَنَّهُ أَرَادَ كَلِمَةَ أَيَّاي وَلَمْ يَرِدِ ( الضمير المنصوب ) أَوْ لِأَنَّهُ أَرَادَ ( أَيَّاي ) وَأَخَوَاتِهَا :  
إِيَّاكَ ، إِيَّاكَ ... إلخ .

(٢) الشاهد على تَأَخَّرِ الفِعلِ قولُه تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ، وشاهد العطف قولُه تعالى : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا  
الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ، وَإِيَّاكَ ﴾ [ المِيع ١٣٨/٢ ] . ومثال وقوع الضمير بعد إِلاَّ : مَا أَكْرَمَتْ  
إِلاَّ إِيَّاكَ . [ ابن يعيش : ١٠٢/٣ ] .

(٣) فِي م : معاني .

(٤) كتاب سيبويه : ٣٥٥/٢ - ٣٥٩ .

(٥) كتاب سيبويه : ٢٧٩/١ .

وحكي عن بعض العرب أنه قال : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب »<sup>(١)</sup> .  
وهذا ضعيف لما تقدّم ، والحكاية شاذة لا تقوّي الاحتجاج بها .

وقال الفراء : « ( الكاف ) هو الضمير ، و ( إيا ) أتي بها ليعتمد الضمير عليها<sup>(٢)</sup> ، إذ الحرف الواحد لا يقوم بنفسه » . وهذا ضعيف أيضاً ، لأنّ ( إيا ) على أربعة أحرف ، وتلك عدّة الأسماء للمتوسطة بين الحماسية / والثلاثية ، فهي أقوى من الأصل الثلاثي ، فيبعد أن يُؤتى بها لتقوية ما هو حرف واحد ، ولا نظير له .

وقال آخرون<sup>(٣)</sup> : الجميع اسم واحد ، وهو بعيد أيضاً ، إذ ليس في الأسماء ما يتغيّر الحرف منه لتغيّر المعاني . أمّا الحروف الزائدة على الاسم والفعل فتختلف باختلاف المعاني .

(١) احتجّ سيبويه ٢٧٩/١ بهذا القول ، وخرجه ابن يعيش فقال ١٠٠/٣ : « وقوع الظاهر ( ويعني هنا الشواب ) موقع هذه الحروف مخفوضاً بالإضافة بدلُ على أنها أسماء في محلّ خفض ، وحكي عن أبي عثمان أنه قال : لولا قولهم : وإيا الشواب لكانت الكاف للمخاطب . ثم ردّ على ذلك ، فقال : هو قول فاسد ، لأنه إذا سلم أنه مضر لم يكن سبيل إلى إضافته لما ذكرناه من أن الغرض من الإضافة التخصيص ، والمضمرات أشدُّ المعارف تخصيصاً ، وما أضيف من المعارف نحو : زيدك وعمرك ، فعلى تأويل التنكير ، كأنه توهم أن جماعة مسمّين يهذين الاسمين ، فأضافها ، ولولا ذلك لم تسع إضافتها . والمضمرات لا يتصور تنكيرها بحال . فلا يمكن إضافتها . وأمّا قولهم ( وإيا الشواب ) فمحمولٌ على الشذوذ » .

(٢) للزجاج رأي يقارب رأي الفراء ذكره ابن يعيش ، فقال ١٠٠/٣ : « وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن ( إيا ) اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات ، نحو قولك : إياك ضربت ، وإياه حدثت . ولو قلت : ( إيا زيد حدثت ) كان قبيحاً ، لأنه خصّ به المضر ، قال : والهاء التي في ( إياه ) مجراه كالتي في ( عصاه ) » .

(٣) ومنهم ابن كيسان . قال ابن يعيش ١٠٠/٣ : « ( إياك ) بكاملها اسم ، حكي ذلك عن ابن كيسان . وحشر الرضي في شرح الكافية ١٣/٢ ابن كيسان مع الكوفيّين القائلين : « إن الضائر هي اللاحقة بـ ( إيا ) ، و ( إيا ) دعامة » .

## فصل

والاسم في ( رأيتَه ) ( الهاء والواو ) عند سيوييه<sup>(١)</sup>، ولكنْ حُدِفَتْ في الوقف وإذا وصلت بـ ( الميم ) نحو ( رأيتهم ) تخفيفاً . ودليله أن هذا الضمير هو الضمير المنفصل في قولك ( هو ) . وقال الزجاج : الاسم هو ( الهاء ) وحدها ، واتَّفَقوا على أن ( الهاء والألف ) في ( رأيتها )<sup>(٢)</sup> الاسم .

## فصل

و ( التاء ) في ( قمتُ ) ضمير الفاعل ، وحرَّكت لأمرين :

أحدهما أن ضمير الفاعل من حيث هو فاعل يلزم ذكره ، فحرَّك تنبيهاً على قوَّته<sup>(٣)</sup> ، ولذلك سَكَن له آخر الفعل .

والثاني أنه لو سَكَن لالتبس بتاء التأنيث . وإنما حرَّك<sup>(٤)</sup> بالضمِّ للمتكلِّم ، لأنَّ المتكلِّم أقوى من المخاطب ، وفتح في المخاطب للفرق بينهما . وجعلت الكسرة للمؤنث ، إذ كانت من جنس الياء .

(١) كتاب سيوييه ١٨٩/٤ - ١٩١ .

(٢) كذا في الأصل ، ويُخَيَّل إلينا أنها ( رأيتها ) وأن المقصود بالهاء والألف ( ها ) ضمير الغائبة .

(٣) رأى ابن يعيش رأي الزجاج فقال ٩٢/٣ : « فالضمير ( الهاء ) إلا أنك تزيد معها حرفاً آخر ، وهو ( الواو ) ، وذلك لحفَّة الهاء ، وكان القياس أن يكون حرفاً واحداً ، لأنَّ المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار ، كما جيء بحروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال » .

(٤) علَّل ابن يعيش تحريك التاء ، فقال ٨٦/٣ : « ( التاء ) هنا اسم قد بلغ الغاية في القلَّة ، فلم يكن بدَّ من تقويته بالبناء على حركة لتكون الحركة فيه كحرف ثان » .  
وعلة تحريك تاء المتكلِّم بالضمِّ لا لالفتح والكسر أمران « أحدهما أن المتكلِّم أوَّل قبل غيره فأعطي أوَّل الحركات ، وهي الضمَّة . والأمر الآخر أنهم أرادوا الفرق بين ضميري المتكلِّم والمخاطب . فنزلوا المتكلِّم منزلة الفاعل ، ونزلوا المخاطب منزلة المفعول » .

## فصل

وأَمَّا ( الكاف ) فلا تكون مع الفعل ضمير فاعل ، فلذلك لم تضمّ ، وفتحت في المخاطب ، وكُسرت في المخاطبة<sup>(١)</sup> .

## فصل

و ( الميم ) بعد ( الكاف ) مثلها بعد ( التاء ) في ( أنتا ) و ( أنتم )<sup>(٢)</sup> ، وهي مضمومة مع الميم بكلّ حال كالتاء سواء ، وعلّة ذلك من وجهين :

أحدهما أنّ الميم تشبه الواو ، فتحرك بما هو مجانس للواو ، ويقوّي ذلك أنّ قبلها ضمة التاء التي هي ضمير . غير أنّ هذا لا يصلح للدلالة ابتداءً . ألا ترى أنّ الكاف قد ضمت بعد الساكن نحو : ( أراكم ، وأعطيك ، وضربتم ) ولكن يصلح للترجيح .

والوجه الثاني أنّها لو فتحت لالتبس في التثنية ، كقولك : ( رأيكما ) . وكذلك ( أنتا ) لو فتحت التاء لاشتبهت ب ( أنتاء )<sup>(٣)</sup> ، ولأنّ التاء هنا في مجاورة الواحد ، فضمت كنون ( نحن ) . ومن العرب من يكسر الكاف قبل ميم الجمع إذا كانت قبلها كسرة ، كقولك : عجبت من حليمكم ، شبهاً بالهاء .

(١) جاء في شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٣ : « وخصّ المؤنث بالكسرة ، لأنّ الكسرة من الياء ، والياء مّا يؤنّث به ، نحو : قومي ، وتذهبين » ، قال الله تعالى في قصة زكرياء : ﴿ يَبْشُرُكَ ﴾ ، وقال في قصة مريم : ﴿ يَبْشُرُكَ ﴾ .

(٢) سقطت أنتم من ما .

(٣) في الأصل رسمت ( انتاء ) بهزة الوصل . ويخيّل إلينا أنّ الصواب القطع كما أثبتنا . لأنّ همزة ( انتاء ) بمعنى الانتساب مكسورة ، وكسرهما ينفي عنها الاشتباه . وأمّا ( أنتا ) بقصر الممدود ، وقطع الهمزة فيجعل الكلمة مشتبهة ب ( أنت ماء ) .

## فصل

و ( ياء المتكلم ) بعد الفعل والحرف هي الاسم ، و ( النون ) قبلها حرف أُتِيَ به ليقى ما قبلها من الكسر ، نحو ( كَلَّمَنِي ) و ( مَنِّي ) ، وذلك أَنَّ الياء مُعْتَدَّة بكسرتين ، فيجعل ما قبلها تبعاً لها للتجانس ، فالاسم يصحُّ كسر آخره ، ولا يصحُّ ذلك في الفعل ، لأنَّه لَمَّا نَبَا عن قبول الكسرة الإعرابية الواجبة بعامل ، فَأَنْ يَنْبَوْعَن التابعة أولى .

وَأَمَّا الحرف فلا حظَّ له من <sup>(١)</sup> الحركة . وتسمى ( نون الوقاية ) . والكوفيون يسمونها عماداً <sup>(٢)</sup> .

## فصل

وَأَنَا لا يُوَقَّى بالضمير المنفصل مع القدرة على المتصل ، لأنَّ عِلَّةَ الإتيان بالضمير الاختصار ، والمتصل أخصر ، وجاء في الشعر للضرورة <sup>(٣)</sup> .

## فصل

والاسم العلم هو الموضوع على المسمى تمييزاً له ، لا <sup>(٤)</sup> لدلالته عليه اشتقاقاً ، / ولذلك يجوز أن يسمي الأبيض حقيقةً ( أسود ) . ويسمى الإنسان ( زيداً ) م ١٠٢

(١) في م : في الحركة .

(٢) ذكر ابن هشام في اللغني ٢٨٠ أن نون الوقاية « تسمى نون العباد أيضاً » ولم يعز التسمية إلى الكوفيين . ومن المعروف أن الكوفيين يسمون ضمير الفصل عماداً .

(٣) من الشواهد على وضع المتصل في الشعر للضرورة قول الفرزدق :  
بالباعث الوارث الأموات قد ضَبَّتْ إِيَّاهم الأرضُ في دهر الدهارير  
وحقُّ الكلام أن يكون ( قد ضمنتهم الأرض ) . [ شرح ابن عقيل ١٠١/١ ] .

(٤) سقطت لا من م .

لا لزيادته ، و ( عَبَّاساً ) لالعبوسه ، بل للتمييز كما ذكرنا . وإنما يثبت أنه علم يعرف به بعد المسمي غيره بالتسمية ، وحكم الكنى والألقاب حكم الأعلام في المقصود بها <sup>(١)</sup> .

## فصل

والفرق بين العلم والكنية واللقب أن العلم هو الذي يعرف المسمي وضعاً مبتدأً حتى يصير كعلم الثوب .

والكنية من ( كنية ) عن الشيء إذا عبّرت عن اسمه باسم آخر . فالعلم سابق على الكنية ، وقد توضع الكنية موضع العلم .

وأما اللقب فأنه يحدث للمسمي قصّة ، فيلقّب بما تضمّنته القصّة ، ك ( أنف الناقة ) و ( عائد الكلب ) . فأنف الناقة رجل تصدّق بأنف ناقة فعيب به . وعائد الكلب لُقّب لُقّب به شاعر قال : [ من الكامل ]

١١٤- مالي مَرِضْتُ فلم يَعْذُني عَائِدٌ      منكم ، ويمرضُ كَلْبُكم فَأَعُوذُ <sup>(٢)</sup>

## فصل

واسم الإشارة للمذكر ( ذا ) . وقال الكوفيون : الاسم ( الذال ) وحدها ، و ( الألف ) زائدة للتكثير <sup>(٣)</sup> .

(١) جاء في شرح ابن عقيل ١١٩/١ : « المراد بالاسم هنا ما ليس بكنية ولا لقب ، كزيد وعمرو ، وبالكنية ما كان في أوله أب أو أم ، كأبي عبد الله ، وأمّ الخير ، وباللقب ما شعر بمدح كزين العابدين ، أو ذم كأنف الناقة » .

(٢) ورد البيت في ( بهجة المجالس وأنس المجالس ) للقرطبي ٢٦٣/١ منسوباً إلى عبد الله بن مصعب الزبيري . وجاء في عيون الأخبار ٥٢/٣ : « وقال عبد الله بن مصعب الزبيري : مالي مرضت .. فسُني عائد الكلب ، وولده الآن يسْمُون بني عائد الكلب » .

(٣) تفصيل هنا الخلاف في المسألة الخامسة والتسعين من مسائل الإنصاف ٦٦٩/٢ - ٦٧٧ .



## وحجّة الأولين من وجهين :

أحدهما أنّ اسم الإشارة منفصل في حكم الظاهر ، وليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد . ولا القياس يقتضيه ، لأنّ القياس يقتضي أن يُبدأ بحرف ويوقف على آخر . ومن الناس من جعل ( ذا ) اسماً ظاهراً ، لأنّه يوصف ويوصف به .

والثاني أنّهم<sup>(١)</sup> قالوا في تصغيره ( ذياً )<sup>(٢)</sup> فأعادوه إلى أصله ، إذ هذا شأن التصغير . وسيتضح لك في بابه<sup>(٣)</sup> .

فإن قيل : فقد يزداد في المصغّر ما ليس منه ، كما لو سمّيت بـ ( هل ) و ( قد ) / ثمّ صغرته ، فإنّك تزيد عليه حرفاً آخر . قيل : دعت الحاجة بعد التسمية إلى تكيله في التصغير ، ولم يقدّم الدليل<sup>(٤)</sup> هنا على زيادة الألف قبل التصغير ليقال : الزيادة مختصة بالتصغير .

واحتجّ الآخرون بأنّ تشبّه ( ذا ) ( ذان ) ، والألف والنون للتثنية ، فلم يبق سوى ( الذال )<sup>(٥)</sup> .

(١) لم يذكر ابن الأنباري هذا الوجه في الإنصاف .

(٢) جاء في أسرار العريّة : ٣٦٧ - ٣٦٨ « قالوا في تصغير ( ذا ) ( ذياً ) ، وفي ( تا ) ( تياً ) ... جرياً على أصول كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب ... فلم يضمّوا أوائلها في التصغير ، كما فعلوا في الأسماء المتكّنة ، وزادوا في آخرها ألفاً ليكون علماً للتصغير » .

(٣) سقط من م : في بابه .

(٤) أصل العبارة : ولم يقدّم الدليل عليه هنا على . فأسقطنا ( عليه ) لإغناء على الثانية عنها .

(٥) من حجج الكوفيّين الواردة في الإنصاف ٦٧٠/٢ : « أنّ الألف والياء فيها يحذفان في التثنية ، نحو : قام ذان ، ورأيت ذين ... ولو كان كما زعمت أنّها أصلان ، لكانا لا يحذفان ، ولوجب أن يقال في التثنية ( الذيان ) » .

والجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها أنّ ( دان ) ليس بثنية ( ذا ) ، بل صيغة موضوعة للتثنية بدليل أنّه لا يتنكر كما يتنكر ( زيد ) إذا ثني ، فعلم أنّه بمنزلة ( أنتما ) في أنّه غير مثني .

والثاني يقدر أنّه مثني ، ولكنّ الألف سقطت لالتقاء الساكنين ، ولم تقلب لإيغالها في البناء .

والثالث أنّه قد عوّض من الذاهب بتشديد النون<sup>(١)</sup> ، فكأنّه لم يذهب .

## فصل

الأصل في ( ذا ) ( ذي ) العين واللام ياءان ، إلا أنّ الثانية قد حذفت ليصير الاسم مبهماً ، وأبدلت الأولى ألفاً لثلاً تشبه ( كي )<sup>(٢)</sup> .

وقال بعض البصريين أصل الألف ( واو ) متحرّكة ، لأنّ باب ( طويت وشويت ) أكثر من باب ( حييت ) ثمّ حذفت ( اللام ) واقلبت الواو ( ألفاً ) .

## فصل

وحكم ( تا ) في المؤنث حكم ( ذا ) في المذكر ، إلا أنّ المؤنث يقال فيه ( تا ) و ( تي ) و ( ذي ) و ( ذه ) ، فتبدل الهاء من الياء<sup>(٣)</sup> . فأما ( أولاء ) فجمع المذكر

(١) لعله يعني تشديد نون ( دان ) في بعض القراءات . جاء في شرح المفصل ١٢٩/٣ : « فأما قوله تعالى :

﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾ فقد قرأ ابن كثير وحفص ( إن ) بالتخفيف ، وقرأ أبو عمرو ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ ﴾ بتشديد النون والياء في ( هذين ) . وقرأ الباقر بتشديد النون والألف .

(٢) نسب أبو البركات في الإنصاف ٦٦٩/٢ هذا الرأي إلى الأخفش ومن تابعه من البصريين . وانظر شرح الكافية ٣٠/٢ .

(٣) جاء في شرح الكافية ٣١/٢ : « ولمؤنث ( تا ) و ( ذي ) بقلب ذال ( ذا ) تاءً ، حتّى صار ( تا ) ، أو قلب ألفه ياء حتى صار ( ذي ) ، وذلك لأنّ التاء والياء قد تكونان للتأنيث كضاربة وتضربين ، =

والمؤنث من غير لفظه . وفيه المد<sup>(١)</sup> والقصر ، و ( الكاف ) حرف للخطاب بلا خلاف .

## فصل

وأما ( اللام ) في ( ذلك ) ففي زيادتها وجهان :

أحدهما هي لبعده<sup>(٢)</sup> المشار إليه .

والثاني هي عوض من ( ها ) التي للتنبيه ، ولذلك تقول : ( هذاك )<sup>(٣)</sup> ، ولا تقول هذلك ، لئلا تجمع بين العوض والمعوض ، وحركت لئلا يلتقي ساكنان ، وكسرت لأمرين :

أحدهما أنه الأصل في التقاء الساكنين .

والثاني للفرق بينها وبين لام الملك .

## فصل

فأما ( اللام ) في ( تلك ) فبقيت على سكونها ، لأن ( الياء ) قبلها حذفت لئلا تقع الياء بين كسرتين . إذ الجمع يدعو إلى كسر اللام ، وكسرة التاء تدل على الياء المحذوفة .

= ف ( تا ) من ( ذا ) كالتي من الذي ، و ( ذي ) من ( ذا ) كهي من هو ، و ( تي ) بالجمع بين التاء والياء . «

(١) جاء في شرح المفصل ١٣٢/٣ : « فإذا أردت الجمع قلت ( أولى ) و ( أولاء ) بالقصر والمد . وجاء في شرح ابن عقيل ١٣٢/١ : « وفيها لغتان : المد وهي لغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ، والقصر وهي لغة بني تميم . »

(٢) تحدّث ابن عقيل ١٣٥/١ عن قرب المشار إليه وبُعده ، فقال : « الجمهور على أنّ له ثلاث مراتب : قربي ، ووسطى ، وبُعدي . فيشار إلى مَنْ في القربى بما ليس فيه كاف ولا م ، كذا وذي وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها ، نحو ذاك ، وإلى من في البعدى بما فيه كاف ولا م نحو ذلك . »

(٣) في م : هذلك .

## فصل

إنما بني اسم الإشارة ، لأنَّ الإشارة معنى ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ، ولم يضعوا للإشارة حرفاً ، فينبغي أن يُعتقد أنَّهم ضَمَّنوه إِيَّاه طرداً لأصولهم ، ودلَّ على ذلك / بناؤهم إِيَّاه ، ولا بدَّ للبناء من سبب .

م ١٠٣

## فصل (١)

( هو ) و ( هي ) الاسم بكاملها<sup>(٢)</sup> . وقال الكوفيون : الهاء هي الاسم ، وما بعدها مزيدٌ للتكثير .

وحجَّة الأولين أنَّه ضمير منفصل قائم بنفسه ، فلم يكن على حرف واحد ك ( أنا ) و ( نحن ) ، وذلك أنَّ قيامه بنفسه يدلُّ على قوَّته ، والحرف الواحد ضعيف .

واحتجَّ الآخرون من وجهين :

أحدهما أنَّ ( الواو والياء ) تحذفان في التثنية والجمع ، نحو : ( هما ، وهنَّ ، وهم ) ، وفي الواحد المتَّصل نحو : رأيتُه ، ولو كانا منه لما حذفنا .

والثاني أنَّها قد حذفنا في الشعر كقول الشاعر :

١١٥- فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلَ رَحُوَ الْمَلَاظِ نَجِيبٌ<sup>(٣)</sup>

(١) موضع هذا الفصل في بحث الضائر ، ويبدو أنَّ اللؤلؤف نسيه هناك وتذكَّره الآن وهو يتحدث عن الحذف .

(٢) هذا رأي البصريين ذكره صاحب الإنصاف ٦٨١/٢ فقال : « لا بدَّ من الابتداء بحرف والوقف على حرف . فلو كان الاسم الهاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك محال » .

(٣) نسب هذا البيت في أكثر المصادر إلى العجير السلوي ، ونسب في حاشية ابن يعيش ٩٦/٣ إلى العجير ، وإلى الخَلْب الهلالي . ومَّا جاء في شرحه : « الملاظ : الجَنَّب ، ورخو الملاظ : سهله وأملسه ... شَبَّه الشاعر حاله في هوى امرأة يحبُّها وشدة وجده بها بوجد هذا الرجل الذي ضلَّ بعيره ... وبيننا هو يبيع =

وقال آخر : [ من الرجز ]

دارٌ لسُعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ<sup>(١)</sup>

١١٦-

وضرورة الشعر تردُّ إلى الأصل .

والجواب : أمَّا التثنية والجمع فصيغ مرتجلة لما ذكرناه في هذين .

والثاني أنَّهم حذفوا الواو والياء فراراً من الثقل ، وذلك أنَّ الهاء مضمومة ، والميم تشبه الواو ، فلو أثبتوا الواو متحرّكة تُثقل اللفظ ، أو ظنَّ أنَّها كلمتان ، [ ولو سكَّنوها لجمعوا بين ساكنين ، فكان الوجه حذفها ]<sup>(٢)</sup> . وأمَّا حذفها في المتصل ففراراً من الثقل . وأمَّا حذفها في الشعر فلا حجة فيه للاضطرار إليه . وقد حذفوا ما لا يُشكُّ أنَّه أصل ، كقوله : [ من الكامل ]

١١٧- درس المنا<sup>(٣)</sup>

أي : المنازل ، و : [ من الرجز ]

= رَحَّلَ هذا الجمل الضالّ إذ سمع من يعرفه وينادي عليه ليردّه إلى صاحبه . احتجَّ بهذا الشاهد أبو عليّ الفارسيّ في المسائل العسكريّات ١٠٦ - ١٠٧ وقال : « الواو في ( هو ) والياء في ( هي ) لا يحذفان في حال سعة ، وإنَّها جاء في ضرورة الشعر . وجاء في الخصائص ٦٩٧/١ : « واو ( هو ) في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل ، فأما قوله ( فيبناه يشري ... ) فللضرورة والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في عناه وقناه . وانظر فرحة الأديب ٣٣ ، والصاهل والشاحج ٤٩٥ ، والإنصاف ٦٧٨/٢ ، واللسان [ هديد ] ، وشرح الكافية ١٠٢/٢ ، وخزانة الأدب ١٥٠/١ .

(١) الشاهد من أبيات سيويه ٢٧/١ التي لا يعرف قائلوها ، وقبله كما ورد في حاشية الإنصاف ٦٧٨/٢ ( هل تعرف الدار على تراكا ) وروايته في ( ضرورة الشعر ) للسيرافيّ ١١٠ ( دار لسلمى ) ، وفي ابن يعيش ٩٧/٣ ( ديار سعدي ) ، وفي المصادر الأخرى ( دار لسعدى ) قال السيرافيّ : « وربّما اضطر الشاعر فحذف الحركة ... وأقبح من هذا حذف الواو والياء من ( هو ) و ( هي ) ، وذلك أنَّ الواو والياء فيها متحرّكتان تثبتان في الوقف » . وانظر الحجّة للمقرأ السبعة ١٣٥ - ١٣٦ ، ولسان العرب [ هيا ] .

(٢) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٣) ورد الشاهد قبل برقم ٨٤ .

أي : الحمام .

## فصل

( اللام ) وحدها للتعريف<sup>(٢)</sup> . وقال الخليل : الألف واللام للتعريف بمنزلة ( هل ، وبيل ) .

وحجّة الأولين من وجهين :

أحدهما أنّ التعريف الحاصل في الاسم يجعله غير النكرة ، ولذلك إذا جاء آخر بيت نكرة ، وآخر بعده<sup>(٣)</sup> معرفة لم يكن إيطاءً ، ك ( رجل ) و ( الرجل ) . كما لو كان الثاني على غير لفظ الأول بالكليّة . ولا يتحقّق ذلك إلاّ بامتزاج الأداة بالاسم ، كبعض حروفه ، وهذا في الحرف الواحد يتحقّق . والدليل على أنّهم قصدوا ذلك أنّهم سكنوا اللام إذ كان امتزاج الساكنين أشدّ .

والثاني أنّ الألف قبل اللام همزة وصل تسقط / بغيرها . وإذا تحرّكت اللام سقطت في لغة جيدة كقولهم : تجمرن لحر ولو كانت من الأصل لم تسقط ( كهل ، وقد ) .

ح ٨٧

والثالث أنّ التعريف ضدّ التنكير ، ودليل التنكير حرف واحد هو التنوين . فينبغي أن يكون دليل مقابله واحداً .

(١) خرّجنا هذا الشاهد قبل ، ورقه ثم ٨٥ .

(٢) من القائلين بهذا القول، سيبويه ٩٧/٢ ، ٣٢٥/٣ ، ٢٢٦/٤ ، ومعه أكثر البصريين . قال ابن يعيش ١٧/٩ : « واللام هي حرف التعريف وحدها . والهمزة وصلة إلى النطق بها ساكنة ، هذا مذهب سيبويه ، وعليه أكثر البصريين والكوفيّين ما عدا الخليل » . وانظر شرح ابن عقيل ١٧٧/١ .

(٣) يخيل إلينا أنّ في العبارة سقطاً ، وأنّ أصلها ، وأخر الذي بعده معرفة .

واحتجَّ الآخرون<sup>(١)</sup> من وجهين :

أحدهما أنَّ الهمزة قبل اللام مفتوحة ، ولو كان همزة وصل لضمَّت أو كسرت ،  
وإذا لم تكن وصلًا كانت أصلاً .

والثاني أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ إلى جعل اللام آخر بيت ، جاء في أوَّل الآخر  
بالألف واللام ، كهول الراجز :

١١٩- دَعُ ذَا ، وَعَجَّلَ ذَا ، وَأَلْحِقْنَا بَدْلُ بِالشَّحْمِ ، إِنَّا قَدْ مَلِينَاهُ بَجَلٍ<sup>(٢)</sup>  
وقال آخر<sup>(٣)</sup> : [ من الرمل ]

(١) الآخرون هنا - كما جاء في رصف المباني - رجل واحدٌ ، هو الخليل . قال المسالقي ١٥٨ : « وكلهم  
ينذهبون إلى أنَّها اللام زيدت عليها ألف الوصل ، إلا الخليل وحده ، فإنَّه يزعم أنَّها حرف واحد  
بجملته » .

(٢) هذا الشاهد بيتان من مشطور الرجز نسبها سيويوه ٣/٢٢٥ إلى غيلان بن حريث . قافية الأول في ح  
( بذال ) وفي م ( بذال ) والرواية التي أثبتناها هي الرواية الصحيحة الواردة في كتاب سيويوه  
ومقتضب اللبرّد ٨٤/١ ، ٩٤/٢ . جاء في الخزانة ٢٠٥/٧ : « ذهب بعضهم إلى أنَّ الألف واللام جميعاً  
للتعريف بمنزلة ( قد ) في الأفعال . ولكن هذه الهمزة لمَّا كثرت في الكلام ، وعرف موضعها - والهمزة  
مستثناة - حذفت في الوصل لضرب من التخفيف . قالوا : والدليل على ذلك أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ  
فصلها من الكلمة ، كما تفصل ( قد ) . من ذلك قوله : ( عجل ... البيت ) فقطعها في البيت الأوَّل ،  
ثم ردَّها في أوَّل الكلمة بعد ، لأنَّها مرَّت في البيت الأوَّل » ، وجاء في الخزانة أيضاً ٢١٣/٧ - ٢١٤ :  
« وقال الأعمى : الشاهد في قوله ( بذال ) ، وأراد : بذال الشحم ، ففصل لام التعريف من الشحم لِمَا  
احتاج إليه من إقامة القافية ، ثم أعادها في الشحم لمَّا استأنف ذكره بإعادة حرف الجرِّ » .  
وانظر رصف المباني ١٥٨ والضرورة للقرآز ١٧٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٣٦/٢ .

(٣) هذا البيت من شعر عبید بن الأبرص . وهو البيت الثاني من ثمانية عشر بيتاً ، وردت في ديوانه ١١٥  
أولها :

يا خليلي اربعا واستخبرا ال منزل السدارس من أهل الحلال

ذكر ابن جني هذا الشاهد في المنصف ٦٦/١ ، والخصائص ٢/٢٥٥ ، مع بقية القصيدة . وآخر الصدر في  
كلِّ بيت من هذه القصيدة ينتهي بلام التعريف غير بيت واحد . قال البغدادي في الخزانة ٢٠٩/٧ :  
« السَّحْقُ بالفتح : الثوب البالي ، والبُرْدُ بالضمِّ : ثوب مخطط ، وعَفَى تعفياً : غطاه تغطيةً ومحوه ، =

١٢٠- مثل سَحَقَ البُرْدِ عَفَى بِعَدِكَ الـ قَطَرَ مَغْنَاهُ<sup>(١)</sup> وَتَأْوَيْبُ<sup>(٢)</sup> الشَّمَالِ  
فَجَعَلَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نِصْفَ الْبَيْتِ أَوْ آخِرَهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهَا جَمِيعًا كَلِمَةٌ .

والجواب أَمَّا فَتَحِ الهمزة فلكثره وقوعها في الكلام ، وقد فتحت همزة ( ايمن )  
وهي وصل ، ولم يخرجها ذلك عن زيادتها . وَأَمَّا قَطَعَهَا فِي الشَّعْرِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى  
مَا ذَكَرَ ، لِأَنَّ تَقْوِيلَ : إِنَّ الهمزة سقطت ، والباقي اللام وحدها . وَإِنَّا أَعَادَ الْأَلْفَ مَعَ  
اللام ليصحَّ سكون اللام .

## فصل

و ( اللام ) على وجوه :

أَحَدُهَا اسْتِغْرَاقُ الْجِنْسِ كَقَوْلِكَ : الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ ، أَي : جَمِيعُ<sup>(٣)</sup> هَذَا  
الْجِنْسِ خَيْرٌ مِنْ جَمِيعِ الْجِنْسِ الْآخَرَ ، وَلَيْسَ أَحَادَهُ خَيْرًا مِنْ أَحَادِهِ .

وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ لِتَعْرِيفِ الْوَاحِدِ مِنَ الْجِنْسِ مِنْ حَيْثُ هُوَ جِنْسٌ ، كَقَوْلِكَ :  
الدينار خير من / الدرهم ، أَي : أَيِّ دِينَارٍ كَانَ فَهُوَ خَيْرٌ مِنْ أَيِّ دَرَاهِمٍ كَانَ . ١٠٤م

وَالثَّلَاثُ أَنْ تَكُونَ لِلْمَعْهُودِ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ تَخَاطَبُهُ : جَاءَ الرَّجُلُ  
الذي عهدناه .

---

= وَالْقَطْرُ أَي : الْمَطَرُ فَاعَلَهُ ، وَمَغْنَاهُ مَفْعُولُهُ . وَالغَنَى : الَّذِي غَنِيَ بِهِ أَهْلُهُ ثُمَّ ظَعَنُوا ، وَالتَّأْوَيْبُ :  
الرجوع ، وَالشَّمَالُ : الرِّيحُ الْمَعْرُوفَةُ « . وَوَجْهُ الْاسْتِشْهَادِ فِي هَذَا الْبَيْتِ شَبِيهٌ بِمَا فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ مِنْ  
إِنْهَاءِ صَدْرِ الْبَيْتِ بِ ( أَل ) التَّعْرِيفِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مَعًا لِلتَّعْرِيفِ ، وَأَنَّهَا كَلِمَةٌ  
وَاحِدَةٌ . انظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ١٧/٩ ، وَالْكَافِي لِلتَّبْرِيْزِيِّ ٨٣ ، وَإِيضًا شَوَاهِدَ الْإِيضَاحِ ٦٣٥/٢ .

(١) فِي الْأَصْلِ : مَعْنَاهُ .

(٢) فِي م : تَأْدِيبٌ .

(٣) فِي م : جَمْعٌ .



والرابع أن تكون لتعريف الحاضر كقولك : هذا الرجل . فأما قوله تعالى : ﴿ فعصى فرعونُ الرسول ﴾ <sup>(١)</sup> ، فمن المعهود السابق لتقدّم ذكر الرسول نكرة ، فعاد إليه .

والخامس أن تكون بمعنى الذي نحو : الضارب والقائم .

والسادس أن تكون زائدة كالداخلة على ( الذي ) وسبب ذلك في المرصولات . وحكي عن بعض العرب : قبضت الخمسة العشر الدرهم <sup>(٢)</sup> ، ولا يُقاس عليه .

وقال الكوفيون : الألف واللام تكون بدلاً من هاء الضمير ، كقولك <sup>(٣)</sup> : مررت بالرجل الحسن <sup>(٤)</sup> الوجه ، إذا رفعت . وليس بشيء ، إذ لو كان كذلك <sup>(٥)</sup> لجاز أن تقول : مررت بزيد فكلمني الغلام ، أي : غلامه ، وليس بجائز ، ولأنّ الهاء اسم مضمّر يعرف بما قبله بالإضافة ، والألف واللام حرف يعرف بوجه آخر . فهما مختلفان من هذين الوجهين .

---

(١) ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [سورة المزمل : ١٦] .

(٢) في ح : الدراهم . وجاء في رصف المباني ١٦٥ : « وقولهم في العدد وتمييزه : الخمسة عشر الدراهم » . وفي العدد المركب ثلاثة مذاهب ذكرها ابن يعيش مفصلة ، ومما قال ٢٢/٦ : « مذهب البصريين أن تدخل الألف واللام على الاسم الأوّل منها ، فتقول : عندي الأحد عشر درهماً ... الثاني وهو مذهب الكوفيّين والأخفش من البصريّين تعريف الاسمين الأوّلين ، نحو : عندي الأحد عشر درهماً ... الثالث مذهب قوم من الكتاب أنّهم يدخلون الألف واللام على الأسماء الثلاثة » . وهو القول الذي ذكره العكبري ، ومنع القياس عليه ، وقال فيه ابن يعيش : « هو فاسد » ، وهو قولهم : قبضت الخمسة العشر الدرهم .

(٣) في م : كقوله .

(٤) أي : مررت بالرجل الحسن وجهه . انظر مغني اللبيب ٥٥ .

(٥) سقط من م : كذلك .

## مسألة

أعرف المعارف المُضَمَّر عند سيبويه ومن تابعه <sup>(١)</sup> .  
وقال ابن السراج <sup>(٢)</sup> : أسماء الإشارة أعرف منه ومن العَلَم .  
وقال الكوفيون : العلم أعرف منها <sup>(٣)</sup> .

وحجّة الأولين أنّ المضمّر لا اشتراك فيه لتعيّنه بما يعود إليه ، ولذلك لا يوصف ويوصف به ، [ بخلاف العلم ، فإنّه فيه اشتراك ، ويميّز بالوصف . والمبهم <sup>(٤)</sup> يوصف ويوصف به ] <sup>(٥)</sup> . ويقع اسم الإشارة على كلّ حاضر ، ويقع فيه اشتراك ، حتّى لو كان بمضرتك جماعة ، فقلت : ( هذا ) من غير إقبال واحد ، لم يعلم المراد إلّا بانضمام الإقبال إليه .

واحتجّ ابن السراج بأنّ اسم الإشارة <sup>(٦)</sup> يعرف <sup>(٧)</sup> بالعين والقلب <sup>(٨)</sup> ، فهو أقوى . وهذا ضعيف ، لأنّ ذلك راجع إلى تعرّفه عند المتكلم . فأما السامع فلا يعلم ما في قلب

---

(١) من الذين تابعوا سيبويه أبو العباس المبرد ، فقد قال في المقتضب ٢٨١/٤ : « وكلّما كان الشيء أخصّ فهو أعرف . فأخصّ المعارف بعد ما لا يقع عليه القول إضمار المتكلم نحو : أنا ... » ، وانظر كتاب سيبويه ٥/٢ ، والإنصاف ٧٠٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٦/٣ ، ٨٧/٥ .

(٢) أسرار العربيّة ٣٤٥ .

(٣) نسب هذا القول إلى أبي سعيد السيرافي . انظر أسرار العربيّة ٣٤٦ ، وشرح المفصل ٥٦/٣ .

(٤) المبهم هنا : اسم الإشارة .

(٥) ما بين معقوفتين ساقط من م .

(٦) سقط من م : بأن اسم الإشارة .

(٧) في ح : يوصف .

(٨) وتبّه احتجاج ابن السراج : « ... وأمّا الاسم العلم فلا يعرف إلّا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد » ، انظر الإنصاف ٧٠٨/٢ .

الناطق بـ ( هذا ) ، وإنما يعرف المشار إليه بالإقبال عليه ، وهو شيء غير الاسم ، ويدلُّ عليه أن اسم الإشارة يصغَّر ويثنَّى ويجمع ، ولا يفتقر إلى تقدُّم<sup>(١)</sup> ذكر ، فهو في ذلك كالمظهر المحض .

واحتجَّ الآخرون بأنَّ العلم لا اشتراك فيه وضعاً ، وإنما تقع الشركة فيه اتفاقاً ، والضمير يصلح لكلِّ مذكور ، وقد يكون المذكور قبله نكرة ، فيصير هو نكرة أيضاً ، ولذلك دخلت عليه ( رَبِّ ) في قولهم : ( رَبِّهِ رجلاً )<sup>(٢)</sup> .

والجواب : أمَّا العلم فيعرف بالوضع ويفتقر تعريفه إلى إعلام المسمِّي به غيره بأنِّي سمَّيت<sup>(٣)</sup> هذا الشيء كذا ، ثمَّ تقع فيه الشركة ، وقد زيدت فيه الألف واللام ، نحو قول الشاعر : / [ من الرجز ]

ح ٨٨

١٢١-باعد أمَّ العمرِ مِنْ أسيرِها حُرَّاسُ أبوابٍ عَلَى قُصُورِها<sup>(٤)</sup>  
يروى بالعين<sup>(٥)</sup> والغين ، وكلُّ ذلك لا يوجد في المضر . ثمَّ إنَّ العلم يتنكَّر كقولك :

(١) في م : تعدد .

(٢) انظر رصف المباني ٢٦٨ ، وشرح المفصل ١١٨/٣ .

(٣) في ح : سمعت .

(٤) هذا الشاهد بيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجليّ وبعدهما في شرح الشافية ٥٠٦/٤ :

( وغيره شعراء من غيورها فالسحر لا يفضي إلى مسحورها )

جاء في شرح المفصل ٤٤/١ : « يريد بأسيرها نفسه ، كأنه في أسرها لعشقه إياها » والشاهد فيه زيادة ( ال ) في العلم زيادة نادرة كما قال السيوطي في الهمع ٨٠/١ . وجاء في حاشية شرح المفصل ١٢٢/٢ : « أدخل الألف واللام على ( عمرو ) وهو علم لا يجوز فيه ذلك ، لئلا يجتمع فيه شيان كل واحد منهما معرّف ، ولكنه لما تكّره ، وجعله بمنزلة الأنواع كرجل وفرس جاز له بعد ذلك أن يقرنه بالألف والسلام » . وانظر المقتضب ٤٩/٤ ، والنصف ١٣٤/٣ ، والإنصاف ٣١٧/١ ، والمغني ٥٢ ، واللسان [ وبر ] .

(٥) لعلّه يريد : أمَّ العمرِ وأمَّ الغمر .

مررت بزید وزید آخر ، وفي التثنية والجمع والإضافة ، والضمير لا يتنكر . فأما عوده إلى نكرة فلا ينكره ، لأنه يقطع على من عني بالضمير ، فهو متعين .

فأما ( ربه رجلاً ) فشاذ ، وقد جعلت النكرة بعده مفسره له ، بمنزلة تقدمها عليه<sup>(١)</sup> .

## فصل

في ( الفصل ) ويسميه الكوفيون ( العباد ) ، وهو ( أنا ) و ( نحن ) و ( هو ) للغائب . و ( هي ) . ولا يفصل إلا بضائر الرفوع المنفصل على حسب ما قبله من المتكلم والمحاطب والغائب . وإنما سمي ( فصلاً ) ، لأنه يجمع أنواعاً من التبيين ، فيؤكد الخبر<sup>(٢)</sup> للمخبر عنه<sup>(٣)</sup> ، ويفصل الخبر من الصفة ، فيعين ما بعده للإخبار ، لا للوصف ، ويعلم أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة .

## فصل

ولا موضع له من الإعراب . وقال الكوفيون : له موضع ، فعند بعضهم هو تابع لما قبله ، وعند بعضهم حكمه حكم ما بعده .

والدليل على أنه لا موضع له دخول اللام عليه في خبر كان ، كقولك : إن كنا<sup>(٤)</sup>

(١) قال ابن يعيش ١١٨/٣ : « ونظير هذا المضر في ( نعم ) و ( بئس ) في أحد ضربي فاعلها ، فإنه يكون مضراً لم يتقدمه ذكر ، ثم يفسر بالواحد المنكور ، نحو نعم رجلاً زيداً » .

(٢) من شواهد ضمير الفصل قوله تعالى : ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ ، قال ابن يعيش ١١٠/٣ : « الفصل من عبارات البصريين ، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده ، وأذن بتامه ، وأنه لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير . والعباد من عبارات الكوفيين ، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده » . وانظر شرح الكافية ٢٤/٢ .

(٣) في م : للخبر عنه .

(٤) في م : كقوله .

لنحن الذاهبين<sup>(١)</sup> . وقد يقع لفظ الفصل في موضع لا يحتمل غيره<sup>(٢)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾<sup>(٣)</sup> . وجاز ذلك هنا ، لأنَّ أفعال منك قد يخصَّص فقرب من المعرفة . وفي موضع يصلح أن يكون توكيداً ، فيكون له موضع ، ويحتمل أن يكون مبتدأ ، وما بعده الخبر .

## فصل

وتقول : كنت أظنُّ أنَّ العُقب أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي<sup>(٤)</sup> .

وقال الكوفيون : فإذا هو إيَّها .

وحجَّة الأولين أنَّ ( هو ) مبتدأ ، والخبر لا يخلو إمَّا أن يكون ( إذا ) التي للمفاجأة ، لأنَّها مكان ، فيلزم أن يكون الضمير الثاني حالاً ، وإمَّا أن يكون الخبر<sup>(٥)</sup> الضمير الثاني ، و ( إيَّها ) من ضائر المنصوب لا المرفوع . فإذا بطل القسمان تعيَّن أن تكون هي<sup>(٦)</sup> خبر المبتدأ .

(١) في م : لنحن الغالبين ، وهذه العبارة تشبه آية الأعراف ١١٣ ﴿ إن كُنَّا نحن الغالبين ﴾ لكنَّها بغير لام . وآية الشعراء ٤١ : ﴿ إنَّ لنا لأجراً إن كُنَّا نحن الغالبين ﴾ وهي بغير لام أيضاً . وتشبه قوله تعالى في الآية الرابعة والأربعين من سورة الشعراء : ﴿ إنا لنحن الغالبون ﴾ ، وهي مشفوعة باللام لكنَّها بغير كان . ولذلك رجَّحنا ما جاء في ح .

(٢) ولا بدَّ حينئذٍ من الأخذ بقول البصريين وجعل الضمير حرفاً للفصل لا محلَّ له كالضمير الوارد في الآية التالية .

(٣) ﴿ وما تقدّموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً ﴾ [ سورة المزمل : ٢٠ ] .

(٤) تسمى هذه المسألة في كتب النحو المسألة الزنبورية ومن الكتب التي درستها على نحو مفصّل مغني

الليبي ٩٣ - ٩٧ .

(٥) سقط الخبر من م .

(٦) سقط من م هي .

واحتجَّ الآخرون من وجهين :

أحدهما أنَّ جماعة من العرب شهدوا عند يحيى بن خالد<sup>(١)</sup> حين اجتمع سبويه والكسائي وأصحابه بقول الكوفيَّين .

والثاني أنَّ التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع مابعدھا بأنَّه مبتدأ وخبر ، وأنَّ ينتصب على إضمار ( أجد ) ، وعلى ذلك جاءت الحكاية .

وقال ثعلب<sup>(٢)</sup> : هو عماد<sup>(٣)</sup> ، أي : وجدته إياها .

والجواب عن الحكاية من وجهين :

أحدهما أنَّ الذين اجتمعوا بيباب يحيى بن خالد من العرب بذل لهم أصحاب الكسائيِّ والفرّاء مالاً على أن يقولوا بما يوافق قولهم ، ولم يشعر بذلك الكسائيِّ والفرّاء .

والثاني أنَّ ذلك من شذوذ اللغة ، كما شدَّ فتحُ لام الجرِّ<sup>(٤)</sup> ، والجرُّ ب ( لعلَّ )<sup>(٥)</sup>

(١) يحيى بن خالد بن برمك أبو الفضل [ ت : ١٩٠ هـ ] مؤدّب الرشيد كان حظه من نكبة البرامي السجن في الرقة إلى أن مات . البداية والنهاية ٢٠٤/١٠ ، وفيات الأعيان ٢١٩/٦ .

(٢) ثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار [ ت : ٢٩١ هـ ] إمام الكوفيَّين في النحو واللغة ، كان ثقة متديناً . البغية ٣٩٦/١ ، إشارة التعيين ٥١ ، سير أعلام النبلاء ٥/١٤ .

(٣) جاء في أسرار العربيَّة ٣٤٢ : « وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ للضر هو الكاف و ( إيا ) عماد ، وهذا ليس بصحيح ، لأنَّ الشيء لا يعتمد بما هو أكثر منه » .

(٤) جاء في المغني ٢٢٨ : « فالعاملة للجرِّ مكسورة مع كلِّ ظاهر نحو لزيد ولعمرو إلّا مع المستغاث المباشر ليا ففتوحة نحو ( يا لله ) ... ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ، ويُقرأ : ﴿ ما كان الله ليعذبهم ﴾ .

(٥) شاهد الجرِّ بلعلَّ :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوةً لعلَّ أبي المغوار منك قريب

[ رصف المباني ٤٢٦ ] ، ويروى البيت في بعض المصادر ( وارفع الصوت جهرة ) .

والجزم بـ ( لن )<sup>(١)</sup> وغير ذلك . وأمّا النَّصْبُ بعد ( إذا ) فلا يكون إلاّ على الحال .  
و ( إِيّا ) لا يكون حالاً ، ولا يصحُّ النصب بـ ( يجد ) ، لأنّها تفتقر إلى مفعولين ،  
وليسا في الكلام . على أن تقدير ذلك لادليل عليه . ولا يصحُّ جعل ( هو ) فصلاً ،  
لأنّ الفصل يكون بين اسمين ، وليسا هنا<sup>(٢)</sup> .

(١) جاء في رصف المباني ٣٥٧ : « من العرب من يجزم بـ ( لن ) تشبيهاً لها بـ ( لم ) ، لأنّها للنفي مثلها ،  
وأنّ النون أخت الميم في اللغة . قال الشاعر :

فلن يَحُلَّ للعينين بعدك منظرٌ »

(٢) ذكر ابن هشام في المغني ٩٦ - ٩٧ خمسة أوجه لإعراب فإذا هو إياها نلخصها فيما يلي :

(١) إذا : ظرف فيه معنى وجدت ورأيت ، فجاز له أن ينصب المفعول .

(٢) إِيّاها : ضمير نصب استعير مكان ضمير الرفع .

(٣) إِيّاها : مفعول به ، والتقدير : فإذا هو يساويها .

(٤) إِيّاها : مفعول مطلق ، والتقدير : فإذا هو يوسع لسعتها .

(٥) إِيّاها : حال من الضمير في الخبر المحذوف ، فإذا هو ثابت مثلها .

## باب مالا ينصرف

قد سبق في صدر الكتاب معنى الصرف ، وينبغي أن يعلم أنّ الأصل في الأسماء المعربة الصرف ، لأنّ العلة في الإتيان بالصرف موجودة في جميعها ، إلا أنّ ضرباً منها شابه الفعل من وجهين ، فمنع ذلك الضرب من الجرّ والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل .

فإن قيل : هلاً منع الشبه من وجه واحد قيل : لا يمنع<sup>(١)</sup> لوجهين :

أحدهما أنّ استحقاق الاسم الصرف أصل متأكد ، فالشبه الواحد دون تأكده بالأصالة .

والثاني أنّ<sup>(٢)</sup> الانتقال عن الأصل إلى حكم الفرع يفتقر إلى دليل يرجح عليه ، إذ لو تساويا لم يكن الانتقال أولى من البقاء ، والشبه الواحد لا يرجح الأصالة ، وصار كالحق في الذمة ، لا يثبت إلاّ بشاهدين ، لأنّ البراءة أصل<sup>(٣)</sup> .

### فصل

ومعنى شبه الاسم للفعل أنّ يصير فرعاً ، وبيانه أنّ الفعل فرّع على الاسم من جهات :

---

(١) لا يمنع : إضافة أضفناها إلى الأصل لإقامة الجملة .

(٢) سقطت ( أن ) من م .

(٣) قال الزجاج في كتابه ( ما ينصرف وما لا ينصرف ) ٢ : « واعلم أنّ جميع ما لا ينصرف من الأسماء ، فإنما امتنع من الصرف لشئيين من الفرع يدخلانه ، فيخرجانه من أصل التمكن ، وأصول الأسماء » .



إحداها<sup>(١)</sup> / أنه مشتق من المصدر ، وهو اسم ، والمشتق ثان للمشتق منه .

والثانية أن الفعل يخبر به لاعنه ، والاسم يخبر به وعنه ، والأدنى فرع على الأعلى .

والثالثة أن الأفعال تحدث من مسميات الأسماء ، والحادث متأخر عن المحدث ، وإذا ثبت هذا في الفعل ، فالاسم يصير فرعاً بحدوث أمر ثان لغيره ومسبوق به .

وتلك الأمور تسعة : وزن الفعل ، والتعريف ، والزيادة ، والوصف ، والعدل ، والعجمة ، والجمع ، والتركيب . وكل منها مسبوق بضده أو خلافه .

### فصل

فوزن الفعل مسبوق بوزن الاسم كسبق الاسم للفعل<sup>(٢)</sup> .

### فصل

والتعريف مسبوق بالتنكير إذ هو الأصل ، يدل على ذلك أشياء :

أحدها أن النكرة أعم ، والعام قبل الخاص ، لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة ، والزيادة فرع .

والثاني أن جميع الحوادث يقع عليها اسم شيء ، فإذا أردت اسم بعضها خصصته بالوصف أو ما قام مقامه ، والموصوف سابق على الوصف .

والثالث أن التعريف يفتقر إلى علامة لفظية أو وضعية ، والنكرة لا تحتاج إلى

١٠٦م علامة . /

(١) في م : أحدها .

(٢) سيذكر للؤلّف بعد بضع صفحات تفصيل ما أجمل فيه القول ههنا . وكل ما يرمي إليه في هذا الفصل وفي ثمانية الفصول التالية تعليل منع الصرف بعلّة جامعة هي : أن المنوع فرع للمصروف ، وفقدانه الأصالة منعه الصرف .

## فصل

وأما ( التأنيث ) فسبوق بالتذكير وفرع عليه لوجهين :

أحدهما أن كل عين أو معنى فهو شيء ومعلوم ومذكور . وهذه الأسماء مذكرة ، فإذا علم أن مسمياتها مؤنثة وضع لها اسم دال على التأنيث .

والثاني أن التذكير لا علامة له ، والتأنيث له علامة ، وذلك يدل على أنه فرع على التذكير .

## فصل

والعدل هو أن يُقام بناء مقام بناء آخر من لفظه ، فالعدول عنه أصل للمعدول .

## فصل

وأما ( الألف والنون ) الزائدتان فتشبهان الألف في ( حمراء ) من أوجه :

أحدها<sup>(١)</sup> أنها زيدا معاً كما أن ألفي التأنيث كذلك .

والثاني أن بناء الألف والنون في التذكير مخالف<sup>(٢)</sup> لبنائه في التأنيث كمخالفة بناء مذكر حمراء لبناء مؤنثها<sup>(٣)</sup> ، فالمؤنث من فعلان ( فعلى ) .

والثالث أن تاء التأنيث لا تدخل على ( فعلان فعلى ) كما لا تدخل على حمراء .

والرابع أنها جاءا بعد سلامة البناء ، كما جاء ألفا التأنيث بعد سلامته .

---

(١) في ح : أحدها .

(٢) في م : مختلف .

(٣) في م : مؤنثها .

والخامس أنها اشتركا في ألف للدَّ قبل الطرف الزائد<sup>(١)</sup> .

### فصل

فأما ( عثمان ) و ( عريان ) إذا سُمِّي فيمتنع صرفهما للزيادة والتعريف ،  
وينصرفان في النكرة بخلاف ( عطشان ) و ( سكران ) فإنه لا ينصرف في النكرة أيضاً  
لوجهين :

أحدهما أنَّ الألف والنون كألفي التأنيث فيما ذكرنا .

والثاني أنه وصف قد اجتمع فيه سببان .

### فصل

فأما المجمعُ ففرعٌ مسبوق بالواحد ، فإذا صار إلى أمثال ( مفاعل ) و ( مفاعيل ) لم  
ينصرف معرفة ولا نكرة . وإنما كان كذلك لأنَّ جمعه هذا المجمع قائم مقام جمعين :

أحدهما مطلق الجمع ، والثاني فيه وجهان :

[ أحدهما أنه لا يمكن جمعه مرةً أخرى ، فكأنه جمع مرتين ، وصار مطلق الجمع ]<sup>(٢)</sup>  
بمنزلة أسطار جمع سطر ، وأساطير جمع ثان ، لا يجمع مرةً أخرى ، فهو نظير مساجد  
ودنانير في أنها لا تجمع .

والثاني أنه جمع لا نظير له في الأحاد ، وعدم النظر يؤكد فيه الجمع حتى يجعله  
بمنزلة ما جمع مرتين . وليس كذلك ( رجال ) و ( كتب ) ، لأنَّ لهما نظيراً في الأحاد ،  
وهو كتاب وكتب . وقد تقض هذا بـ ( أكلب ) و ( أجمال ) ، فإنهما لا نظير لهما في  
الأحاد ، وهما مصروفان .

(١) في ح : والزائد .

(٢) ما بين معقوفتين ساقط من م .

وقد أجمت عنه بأنَّ الفرق بين أكلب وأجمال وبين الأحاد حركة فقط . وذلك أنَّ ( أكلباً ) مضموم اللام . وفي الأحاد كثير على أفعل نحو : ( أحمر وأفكل ) ، وليس بينهما إلاَّ اختلاف حركة . وكذلك ( أجمال ) مثل ( إجمال ) إلاَّ في الفتحة والكسرة ، وذلك اختلاف يسير ، بخلاف هذا الجمع فإنه يخالف الواحد في الحروف والحركات .

فإنَّ قيل : فما الحكم في ( سراويل ) و ( شراويل ) و ( حضاجر ) ؟ قيل : أمَّا ( سراويل ) فقيل هو أعجميٌّ مفرد ، فينصرف في النكرة ، ولا ينقض ما أصلنا ، لأنَّ المراد ما لا نظير له / في الأحاد العريئة . وقيل : هو جمع ( سروالة )<sup>(١)</sup> فعلى هذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة .

وأمَّا ( شراويل )<sup>(٢)</sup> فجمع يسمَّى به الواحد .

وأمَّا ( حضاجر ) فواحدتها ( حَضَجْر ) ، قال الشاعر :

١٢٢- حَضَجْر كَأَمِّ التَّوَامِينِ تَوَكَّاتٍ عَلَى مَرْفَقَيْهَا مَسْتَهْلَةٌ عَاشِرٌ<sup>(٣)</sup>  
وَسَمِّيَ الْوَاحِدَ بِالْجَمْعِ .

(١) في ح : جمع سروالة واحده سروالة .

(٢) في م : وأمَّا جمع شراويل .

(٣) استشهد سيبويه ٧١/٢ بهذا البيت ولم يذكر قائله ، وقبله :

مَتَى تَرَعَيْنِي مَالِكُ وَجِرَانِهِ وَجَنبِيهِ تَعْلَمُ أَنَّهَ غَيْرُ ثَائِرٍ

جاء في القاموس المحيط : « الحَضَجْرُ : بكسر الحاء وفتح الضاد : العظيم البطن » . وقال ابن يعيش ٣٦١ : « أراد أنه عظيم البطن كأمراء متمم ، ثم لها تسعة أشهر ، ودخلت في العاشر ، واتكأت على مرفقيها ، فنتأ بطنها وعظم . فكأنَّ الضع سميت بذلك لعظم بطنها ، فجعلت كأنها ذات بطون ، وغلب عليها ، فصار علماً » . ونسب ابن السيرافي ٤٢٢ هذا الشاهد إلى سماعه بن أشول النعماني . وانظر لسان العرب [ حضجر ] .

## فصل (١)

وأما العجمة ففرع على العربية ، لأنها طارئة عندهم بأوضاعهم .

## فصل

وأما التركيب ففرع على الإفراد ، لأنه ضمَّ مفرد إلى مفرد على قصد جعلها اسماً لشيء واحد . وإذا تقررت الفرعية للاسم من هذه الوجوه ظهرت مشابهته للفعل من جهة الفرعية<sup>(٢)</sup> .

ويترتب على هذه الأصول مسائل<sup>(٣)</sup> .

---

(١) سقط فصل العجمة كله من م .

(٢) في أسرار العربية ٣٠٧ - ٣٠٨ فقرة تلخص فرعية الأسماء المنوعة من الصرف .

(٣) أفردنا هذه المسائل في باب خاص سميناه باب مسائل المنع من الصرف .

## باب

### مسائل المنع من الصرف<sup>(١)</sup>

#### مسألة

( وزن الفعل ) المنع من الصرف هو ما يختصُّ بالفعل ، ويغلب عليه ، نحو :  
( أحمد ) و ( أعْضِر ) ، لأنَّ ( أفْعَل ) و ( أفْعُل ) في الأفعال أكثر منه في الأسماء . فأماً  
( فَعِل ) فمن المختصَّ بالأفعال ، و ( الدُّئِل ) اسم لدويبة تشبه الهرة . وهو في الأصل  
( فعل ) تقل فُسْمِي به ، على أنَّ جماعة لا يثبتونه . وقيل : هو مغير .

وأماً ما يوجد من الأوزان في الاسم والفعل كثيراً فمصرف ، لأنَّ الفرعية لم تثبت  
فيه ، إذ ليس تغليب حكم الأفعال / فيه أولى من العكس بخلاف المختصَّ والغالب ، فإن  
كثرت في الأفعال وعدمه وقلته في الأسماء توجب جعله كالمتعار في الأسماء . فمن ذلك  
( فَعَل ) ، لم يأت منه في الأسماء إلاَّ ( خَضَم )<sup>(٢)</sup> و ( بَدَّر )<sup>(٣)</sup> و ( عَثَّر )<sup>(٤)</sup> مواضع ،

١٠٧م

(١) أضفنا إلى المتن ( باب مسائل المنع من الصرف ) لنجمع بهذا العنوان المسائل المتفرقة المعروضة .

(٢) جاء في معجم البلدان [ خَضَم ] ٣٧٧/٢ : « خَضَمَ اسم موضع قال الرجز :

لولا الإله ما سكننا خَضَمًا ولا ظللنا بالمشائي قِيَا

و ( خَضَم ) أيضاً اسم للعنبر بن عمرو بن تميم ، وهو من الخَضَم ، وهو البلع » .

(٣) جاء في معجم البلدان [ بَدَّر ] ٣٦١/١ : « بَدَّرَ موضعٌ ، من التبذير ، وهو التفریق ، وهو اسم بئر ،

فلعل ماءها كان يخرج متفرقاً من غير مكان ، وهي بئر بمكة لبني عبد الدار . قال الشاعر :

سقى الله أمواهاً عرفت مكانها جراباً وملكوماً وبسدر والغمرا »

(٤) في الأصل عَثَّر بالشين مصحفة عن الثاء جاء في معجم البلدان [ عَثَّر ] ٨٥/٤ : « عَثَّر : موضع وهو

مأسدة ، يعني أنه كثير الأسد . قال بعضهم :

لِثَّ بعَثَّر يصطاد الرجـال إذا ما الليث كذَّب عن أقرانه صدقا

و ( شَلَمٌ )<sup>(١)</sup> ، وهو بيت المقدس ، و ( بَقَمٌ )<sup>(٢)</sup> وهو صبغ معروف . وقيل : ليس بعربي . فإن سُمِّيت به شيئاً لم تصرفه لما ذكرنا<sup>(٣)</sup> .

### مسألة<sup>(٤)</sup>

فإن سُمِّيت بوزن الفعل ، وفي أوله همزة وصل قطعت الهمزة ، وأبقيتها على حركتها ، لأنَّ القطع حكم الأسماء ، وإن كانت فيه تاء التأنيث نحو : ضَرَبْتُ ، أبدلت منها في الوقف هاء ، لأنَّها تحرَّكت بعد التسمية ، فصارت كفاء التأنيث الداخلة على الاسم .

### مسألة

فإن سُمِّيت بـ ( قيل ) و ( بيع ) صرفت ، لأن هذا الوزن يكثر في الأسماء ، ولم ينقل إلى أصله الذي هو فعل ، لأنَّه رفض ، وصار كأنَّه أصلٌ .

### مسألة

فإن سُمِّيت بالفعل ، وفيه ضمير الفاعل حكيمته ، ولم تعربه ، لأنَّه جملة ،

---

(١) جاء في اللسان [ شلم ] : « ذكر ابن خالويه عدَّة أسماء لبيت المقدس منها شَلَمٌ وشَلَمٌ وشِلْمٌ وأوري شلم » .

(٢) جاء في التكملة للصنعاني [ بقم ] : « البَقَمُ صبغ معروف وهو العندم . قال العجاج :

بطعنة نجلاء فيها ألمه يجيش ما بين تراقيه دمه

كمرجل الصباغ جاش بقمه »

(٣) جاء في معجم البلدان ٣٦١/١ : « لم تستعمل العرب منه في الأسماء إلا عشرة ألفاظ ... » وذكر خمسة

الألفاظ التي ذكرها العكبري ههنا . وأضاف إليها : « و ( خَوْدٌ ) اسم موضع ، و ( شَمْرٌ ) اسم فرس واسم

قبيلة من طيء ، و ( نَطْحٌ ) اسم موضع » والتاسع في معجم البلدان ٢٧٧/٢ « خَرٌ : موضع من أراضي

المدينة » .

(٤) في ح : فصل .

فلا يكون لها حرف إعراب . فمن ذلك ( تَأَبَّطُ شَرًّا ) و ( ذَرَّى حَبًّا ) و ( شَابَ قَرْنَاهَا ) و ( بَرَقَ نَحْرُهُ ) . كَلَّ هَذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ<sup>(١)</sup> .

## مسألة

إذا كان الاسم على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط معرفة ، نحو : ( هُنْد ) و ( دَعْدُ ) فالأجود ترك صرفه<sup>(٢)</sup> . وقال الأخفش<sup>(٣)</sup> : لا ينصرف .

وحجّة الأولين السماع والقياس : فالسماع قول الشاعر : [ من المنسرح ]

١٢٣- لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغَدِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ<sup>(٤)</sup>

(١) قال ابن يعيش ٦٠/١ - ٦١ : « وزن الفعل على ثلاثة أضرب : أ - وزن يخصّ الفعل لا يوجد في الأسماء نحو : ( ضَرِبَ وَضُورِبَ ) ، فإذا سُمِّيَتْ بَضْرِبٍ أَوْ ضُورِبٍ لَمْ يَنْصَرَفْ ذَلِكَ الْاسْمُ فِي الْمَعْرِفَةِ لِلتَّعْرِيفِ وَوزن الفعل .

٢ - ما يغلب وجوده في الأفعال نحو ( أفكَل ) ، وهو اسم للردة ، و ( أيدع ) وهو صيغ ... فإذا سُمِّيَ بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل .

٣ - البناء الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال ، وذلك بأن يُسَمَّى بمثل ( ضَرِبَ ) و ( عَلِمَ ) و ( ظَفَرَ ) ، فإنه متصرف معرفة كان أو نكرة .

(٢) وعلى هذا ابن جني . انظر الهمع ٣٤/١ .

(٣) والزجاج على مذهب الأخفش . جاء في الهمع ٣٣/١ : « لا يجوز إلا المنع ، وعليه الزجاج . قال : لأنّ السكون لا يغير حكماً أوجه اجتماع علتين مانعتين » .

(٤) ورد هذا البيت في ديوان عبید الله بن قيس الرقيّات منفرداً ١٧٨ ، وفي ديوان جرير ٦٧ مشفوعاً ببيتين آخرين . وهو من شواهد سيويوه ٢٤١/٣ على جواز الصرف والمنع . قال سيويوه بعد أن رواه : « فصرف ولم يصرف . وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر ، لأنّ الأشياء كلّها أصلها التذكير ، ثمّ تختصّ بعد » . وقال ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب ٣٦٧ : « التلّفّع : الاشتغال بالثوب والالتحاف فيه ... وصف أنّ دعداً نشأت في الرفاهية والنعمة ، ولم تكن من البدويّات اللواتي يتلفعن بالمأزر ، ويشربن الألعاب في العلب » . وقال ابن يعيش ٧٠/١ : « وكان الزجاج لا يصرف نحو : هند ودعد وجمل » . وقال بعد أن ذكر الشاهد : « والشاهد فيه صرف ( دعد ) وترك صرفها » ، وانظر الأغاني ٢٦٣/١ ، والكامل ١٨٣/١ ، والمنصف ٧٧/٢ ، والمرتجل ٩٢ .



فصرف الأوّل . وأمّا القياس فهو أنّه أخفّ الأسماء ، إذ كان أقلّ الأصول عدداً وحركةً ، فعادلت خفّته أحد السببين .

واحتجّ الآخرون بوجود السببين ، ولا عبرة بالخفّة ، لأنّ موانع الصرف أشباه معنويّة ، فلا معارضة بينها وبين اللفظ .

### مسألة

فإنّ سمّيت مؤنثاً بمذكّر ساكن الأوسط ، نحو ( عمرو ) لم تصرفه ، لأنّه تقلّ الأصل إلى الفرع ، فازداد الثقل بذلك ، فعادلت الخفّة أحد الفروع ، فبقي فرعان<sup>(١)</sup> .

### مسألة

فإنّ تحرّك الأوسط لم تصرفه معرفة ك ( سقر ) ، لأن حركة الأوسط كالحرف الرابع لأمرين :

أحدهما أنّ الحركة زائدة على أقلّ الأصول ، فصار الاسم بها كالرباعي<sup>(٢)</sup> .

والثاني أنّها في النسب كالحرف الخامس . ألا ترى أنّك لونسبت إلى ( جمزى ) لقلت : ( جمزي )<sup>(٣)</sup> فحذفت الألف كما تحذفها في الخماسيّ ، نحو ( المرتمي ) . ولو كان

(١) للثقل عند الفراء معنى آخر يظهر في القول التالي الذي ذكره السيوطي في الهمع ٣٣/١ - ٣٤ : « والثالث - وعليه الفراء - أنّ ما كان اسم بلد ك ( فيد ) لا يجوز صرفه ، وما لم يكن جاز ، لأنّهم يردّدون اسم المرأة على غيرها ، فيوقعون هنداً ودعداً وجملاً على جماعة النساء ، ولا يردّدون اسم البلدة على غيرها . فلمّا لم تردّد ، ولم تكثّر في الكلام لزمها الثقل » .

(٢) وعلى هذا ابن خروف . انظر الهمع ٣٤/١ .

(٣) جاء في شرح المفصل ١٥٠/٥ : « تقول في جمزى وبشكى وما كان مثلها جمزى وبشكى ، لأنّ الألف في حكم الخامسة ، لأنّ الحركة في الثاني بمنزلة الحرف . ألا ترى أنّ من يصرف ( هندا ) و ( دعداً ) لا يصرف ( سقر ) و ( قدم ) علمين ، لأن الحركة فيه صيرته في حكم زينب وسعاد » .

ح ٩١ الأوسط ساكناً لجاز إثبات الألف وحذفها كالنسب إلى ( حبل ) / يجوز ( حبل )  
و ( حبلوي )<sup>(١)</sup> .

### مسألة

فإن سُميت المذكَر بمؤنث ثلاثي نحو ( هند ) و ( قدم ) صرفته معرفة ونكرة ،  
لأنك نقلت فرعاً إلى أصل<sup>(٢)</sup> أزال معنى الفرع ، وهو التأنيث ، فخفَّ لذلك .

### مسألة

فإن كان المؤنث أربعة أحرف فصاعداً ، وسُميت به مذكراً أو مؤنثاً لم تصرفه  
معرفة ، لأنَّ الحرف الرابع كناء التأنيث ، بدليل أنه يمنع من زيادة التاء في التصغير  
كقولك في ( عقرب ) ( عقيرب ) وفي ( زينب ) ( زينب ) . ولو كان ثلاثة أحرف  
مثل<sup>(٣)</sup> : ( قدر ) و ( أذن ) لأتيت بالتاء ، فقلت : ( قديرة ) و ( أذينة ) فدلَّ أنَّ  
المانع الحرف الرابع ، فأشبه تاء التأنيث . وإنما يعرف تأنيث الأسماء بالسمع ، فإذا كان  
الاسم لم يوضع إلا للمؤنث جرى مجرى علامة التأنيث في لفظه .

### مسألة

علامة التأنيث في الأسماء ( التاء والألف ) فإذا كان أحدهما فيه قلت : هو  
مؤنث ، سواء سُمي به المذكَر أو المؤنث<sup>(٤)</sup> . ف ( التاء ) أحد وصفي العلة المانعة . فإذا  
انضمَّ إليها التعريف امتنع الصرف . وأمَّا ( الألف ) فإذا لم يكن قبلها ألف سكنت نحو  
( حبل ) ، وإن وقعت بعد ألف المدَّ نحو ( حمراء ) حرَّكت ، فانقلبت همزة . وإنما

(١) ويجوز وجه ثالث ، وهو حبلوي [ ابن يعيش ١٥٠/٥ ] .

(٢) في ح : الأصل .

(٣) أضفنا ( مثل ) إلى المتن لإقامة العبارة .

(٤) فن المذكَر : حمزة وطلحة ، ومن المؤنث فاطمة وخديجة .

حَرَّكَتْ لئلاَّ يَجْتَمِعَ ساكنان . وحذف / إحداهما لا يجوز ، لأنَّك إن حذفْتَ الأولى بطلَ المدُّ وإن حذفْتَ الثانية بطلت علامة التَّأنيث ، وإن حَرَّكَتْ الأولى بطلَ المدُّ أيضاً ، فتعيَّن تحريكُ الثانية .

### مسألة

ألفُ التَّأنيثِ علةٌ مستقلةٌ تمنعُ الصرفَ بخلافِ التَّاءِ . وإِنما كان كذلك ، لأنَّ مطلقَ التَّأنيثِ فرع ، ولزومه كتأنيثِ آخرَ . والألفُ بهذه المنزلة لأنَّها صيغت مع الكلمة من أوَّل أموها ، وتبقى معها في الجمع ، نحو : ( حَبلى ) و ( حَبالى ) ، وليست فارقة بين مذكَّر ومؤنَّث بخلافِ التَّاءِ ، فإنَّها تدخل على لفظِ المذكر فتنتقله إلى المؤنَّث ولا تلزم .

### مسألة

فأما ( عُرِيان ) فينصرف في النكرة <sup>(١)</sup> ، إذ ليس فيه سوى الوصف ، والألف والنون لا يشبهان ألفي التَّأنيث ، لأنَّ التَّاءِ تدخل عليه ، فتقول : عريانة . وأما ( سرحان ) فليس بوصف . وتقول في جمعه ( سراحين ) فتقلب الألف ياء ، بخلاف ما قبل ألف التَّأنيث <sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) شرط المنوع من الصرف مما آخره ألف ونون « ألا يكون مؤنَّثه على ( فعلاية ) » ، فمن المنوع ( سكران ) لأنَّ مؤنَّثه ( سكرى ) ومن المصروف ( ندمان ) لأنَّ مؤنَّثه ( ندمانة ) ، الهمع ٣٠/١ .
- (٢) أحصى السيوطي في الهمع ٣٠/١ الألفاظ المصروفة مما آخره ألف ونون ، ومؤنَّثه على ( فعلاية ) فاجتمع له ما يلي : « ... ندمان ، وسيفان : للرجل الطويل ، وحبلان : لملتئى غضباً ، ويوم دخنان : فيه كدرة في سواد ، ويوم سخنان : حارٌّ ، ويوم ضحيان : لا غم فيه ، وبعير صوحان : يابس الظهر ، ورجلُ علان : صغير حقير ، ورجل قشوان : دقيق الساقين ، ورجل مصان : لئيم ، ورجل موتان : الفؤاد : أي غير حديده ، ورجل نصران : أي : نصرانيّ ؛ ورجل خَمَّصان بالفتح لغة في خَمَّصان ، وكبش أليان . فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنَّثاتها بالتَّاءِ » . وانظر الأشباه والنظائر ٧١/٢ - ٧٢ .

## مسألة

إذا سُمِّيت بـ (أحمر) وبابه زال معنى الصفة ، ولذلك يسمّى من ليس أحمر (أحمر) . وقيل : التسمية لا تُوقَّع إلا على من له من الحمرة صفة له ، ويمتنع صرفه بعد التسمية للتعريف ووزن الفعل إجماعاً . فإنَّ نكَّرتَه لم تصرفه عند سيويِه ، وتصرفه عند الأخفش .

حجَّة الأولين أنَّه صفة في الأصل مستعار في التسمية ، فإذا نكَّر أجري عليه حكم أصله في الوصف والتنكير . ألا ترى أنَّ (أربعاً) منصرف مع اجتماع الوصف والوزن ، كقوله تعالى : ﴿ ومنهم من يمشي على أربع ﴾<sup>(١)</sup> ، ما كان ذلك إلا نظراً إلى الصفة<sup>(٢)</sup> ، وهو العدد ، وأنَّ التاء تدخل عليه ، نحو (أربعة) وأنَّ نقله لم يخرجَه عن حكمه ، كذلك (أحمر) .

واحتجَّ الآخرون بأنَّ معنى الوصف غيرُ باق بعد التنكير ، فليس فيه سوى الوزن وقد ذكرنا ما يصلح جواباً له .

## مسألة

فإن سُمِّيت مؤنَّثاً بـ (حائض) و (فاضل) لم تصرفه للتعريف والتأنيث . فإنَّ نكَّرتَه صرفته اتِّفاقاً ، لأنَّه لم يبق فيه سوى التأنيث . والوصفُ بفاعل غير مختصَّ بالأوصاف ، فإنَّ فاعلاً يوجد في الأسماء نحو : كاهل .

---

(١) ﴿ والله خلق كلَّ دابة من ماء ، فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربع ﴾ [سورة النور : ٤٥] .  
(٢) في الأصل : الصلة ، ولا موضع لها هنا .

## مسألة

إذا كان الوصف تاء التأنيث نحو ( ضاربة ) انصرف في النكرة مع اجتماع الوصف والتأنيث ، لأنَّ تاء التأنيث هنا لا يعتدُّ بها ، لأنَّها دخلت لمجرّد الفرق .

## مسألة

المعدول عن المعرفة نحو ( عمر )<sup>(١)</sup> و ( زفر )<sup>(٢)</sup> لا ينصرف معرفة للعدل والتعريف . فإن قيل : ما فائدة عدله ؟ قيل شيان :

أحدهما توكيد المعنى المشتقّ منه في المسمّى كالعبارة والزفر .

والثاني الإعلام بأنّ عامراً لا يراد به الوصف ، بل التسمية .

فإن قيل : على كم وجهاً ( فَعَلُ ) ؟ قيل على أربعة أوجه :

أحدها المعرفة ، وهو لا تدخله الألف واللام نحو : ( جُشِم )<sup>(٣)</sup> و ( قَتَم )<sup>(٤)</sup> .

والثاني الجنس ، نحو : ( جَرَدُ ) و ( نُفَرُ )<sup>(٥)</sup> هذا ينصرف بكلّ حال ، لأنّه غير

معدول .

(١) جاء في الهمع ٢٧/١ : « والمسموع من ذلك : عمر ، وزفر ، ومضر ، وثعل ، وهبيل ، وزحل ، وعصم ،

وقزح ، وجشم ، وقثم ، وجع ، وججا ، ودلف ، وبلغ ( بطن من قضاة ) . ولم يسمع غير ذلك . نعم ذكر الأخفش أنّ ( طوى ) من هذا النوع . كذا رأيت في كتابه : الواحد والجمع في القرآن . »

(٢) جاء في القاموس المحيط [ زفر ] : « الزُّفْرُ : كضرد : الأسد والشجاع والبحر والنهر الكثير الماء . »

(٣) قال الجوهري في الصحاح [ جشم ] ١٨٨٨/٥ : « جُشِمَ البعير أي : صدره ، وجشم أيضاً حيٌّ من الأنصار ... وجشم بن ثقيف ... وجشم حيٌّ من تغلب . »

(٤) جاء في مقاييس اللغة [ قثم ] ٥٩/٥ : « قثم من ماله إذا أعطاه ، ورجل قثم معطاء . »

(٥) جاء في مقاييس اللغة ٤٥٣/٥ : « وفراخ العصافير يقال لها النفر ، ولعل ذلك لضوتها المتدارك ، الواحدة نفرة ، والذكَرُ نُفَرٌ . »

والثالث الجمع نحو : ( غُرْف ) و ( رطب ) .

والرابع الوصف نحو : ( حطم ) ، فأما ( فسق ) و ( خُبْتُ )<sup>(١)</sup> فيستعمل في النداء للمذكَر خاصة ، وهو مبني ، فإن سُمِّيت صرفته ، لأنه لم يعدل إلا في النداء .

### مسألة

وأما ما عدل من الصفات فيجبيء على ( فعال ) نحو : ( ثلاث ) و ( رُبَاع ) ، وعلى ( مَفْعَل ) نحو ( مَثْنِي ) و ( مَوْحَد )<sup>(٢)</sup> ، وهو غير مَصْرُوفٍ على كُلِّ حال لاجتماع الوصف والعدل .

وقال بعضهم : هو معدول في<sup>(٣)</sup> اللفظ والمعنى<sup>(٤)</sup> : فاللفظ معدول عن لفظ اثنين وثلاثة ، وأما في المعنى فإن ( مثنى ) يعبر به عن جماعة جاؤوا اثنين اثنين و ( ثلاث ) عن ثلاثة ثلاثة ، بخلاف اثنين ، فإنه لا يدل على أكثر من أحدين ، وثلاثة لا يدل إلا على ثلاثة أحاد<sup>(٥)</sup> .

---

(١) جاء في الهمع ٢٧/١ - ٢٨ : « فَعَلَ الْمُخْتَصُّ بِالنِّدَاءِ كَفَسَّقَ ، وَغَدَرَ ، وَخَبِثَ ، وَلَكِعَ ، فَإِنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ فَاسِقٍ ، وَغَادِرٍ ، وَخَبِيثٍ ، وَأَلْكَعَ . فَإِذَا سُمِّيَ بِهَا امْتَنَعَ صَرْفُهَا لِلْعَلَمِيَّةِ وَمِرَاعَاةُ اللَّفْظِ الْمَعْدُولِ ، فَإِنَّ نَكْرَتَ زَالِ الْمَنْعِ » . فَالْعَكْبَرِيُّ يَصْرِفُ وَالسِّيَاطِيُّ يَمْنَعُ .

(٢) جاء في الهمع ٢٦/١ : « حَكَى أَبُو عَمْرٍو وَإِسْحَاقُ بْنُ مِرَارٍ الشَّيْبَانِيُّ : مَوْحَدٌ إِلَى مَعْتَمِرٍ ، وَحَكَى أَبُو حَاتِمٍ فِي كِتَابِ الْإِبْلِ وَيَعْقُوبُ بْنُ السَّكَيْتِ : ( أَحَادٌ إِلَى عَشَارٍ ) قَالَ : وَلَا التَّفَاتُ إِلَى قَوْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ فِي الْمَجَازِ : لَا نَعْلَمُهُمْ قَالُوا فَوْقَ رُبَاعٍ » .

(٣) سقطت في من م .

(٤) من القائلين بهذا القول الزجَّاج . الهمع ٢٧/١ .

(٥) جاء في الهمع ٢٧/١ : « وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ مَنَعَهَا لِلْعَدْلِ وَالتَّعْرِيفِ بِنَيْةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، قَالَ : لِأَنَّ ( ثَلَاثَ ) يَكُونُ : لِلثَّلَاثِ وَالثَّلَاثَةِ » وَجَاءَ فِيهِ : « وَذَهَبَ الْأَعْلَمُ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تَصْرَفْ لِلْعَدْلِ ، وَلِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُهَا التَّاءُ . لَا يُقَالُ : ثَلَاثَةٌ ، وَلَا مِثْلَةٌ » .

## مسألة

فأمّا (أخر) جمع آخر وأخرى فلا ينصرف للعدل والوصف . وفي معنى عدله أوجه :

أحدها أنّ (أخر) هنا للمفاضلة ، فأصله أن يقال : آخر من كذا<sup>(١)</sup> ، أي : أشدّ تأخراً منه . ثمّ عدل عن (من) واستعمل استعمال الأسماء والصفات التي لغير المفاضلة<sup>(٢)</sup> ، نحو : (أبيض) و (أسود) .

والثاني أنّ القياس استعماله بالألف واللام ك (الفضلي) و (الوسطى) و (الفضل) و (الوسط) / ، فعدل عن الألف واللام . ١٠٩م

## مسألة

لا فرق في الجمع الذي لانظير له بين أن يكون بعد ألفه حرف مشدّد أو حرفان منفصلان ، لأنّ المشدّد حرفان في الحقيقة . فأمّا ما بعد ألفه ثلاثة أحرف فشرطه أن يكون الأوسط ساكناً نحو (قناديل) فإن كان متحرّكاً ك (صياقلة) انصرف<sup>(٣)</sup> ، لأنّ له نظيراً في الأحاد ، نحو : (طواعية) و (رفاهية) ورجل (عباقية)<sup>(٤)</sup> وكذلك إن كان آخره ياء النسبة نحو : (مدائي) ، لأنّها تشبه تاء التأنيث ، لما نبينّه في النسب .

(١) جاء في الهمع ٢٥/١ : « أمّا كونه صفة فلكونه من باب أفعال التفضيل ، تقول : مررت بزيد ورجل آخر ، أي إنه أحقّ بالتأخير من زيد في الذكر ، لأنّ الأوّل قد اعتنى به في التقدم في الذكر » .

(٢) المفاضلة ساقطة من م .

(٣) ضبط شارح الكافية مسألة الجمع فقال ٥٤/١ : « ضابط هذه الصيغة أن يكون أولها مفتوحاً ، وثالثها ألفاً ، وبعدها حرفان أدغم أحدهما في الآخر ، أو : لا ، كساجد ودواب ، أو ثلاثة ساكنة الوسط ... وإنما شرط في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء احترازاً عن نحو : ملائكة ، لأنّ التاء تقرّب اللفظ من وزن المفرد ، نحو : كراهية » ، وانظر سيبويه ٢٢٨/٣ .

(٤) قال سيبويه ٢٢٨/٣ : « وقد يكون هذا المثال للواحد ، نحو رجل عباقية » وقال ابن دريد في الجمهرة ٤٠٥/٣ : « عباقية : داهية منكر ، والعباقية أيضاً ضرب من الشجر » .

## مسألة

فإن كان بعد الألف حرفان ، الثاني ياء ، نحو ( جوار ) فهو منون في الرفع والجر<sup>(١)</sup> ، غير منون في النصب . واختلفوا في هذا التنوين ، فقال بعضهم : هو تنوين الصرف لأن الياء حذفت تخفيفاً ، فبقيت ( جوار ) مثل : دجاج ، فانصرف<sup>(٢)</sup> . وقال آخرون : هو عوض من الياء<sup>(٣)</sup> ، وليس ينصرف . وقال آخرون : هو عوض من حركة الياء<sup>(٤)</sup> المستحقة ، فلما اجتمع التنوين والياء حذفت لالتقاء الساكنين . فأما في النصب فلا ينصرف لكمال البناء .

## مسألة

فأما ( الترامي ) و ( التعامي ) فينصرف بكل حال ، لأن وزنه ( تفاعل ) كقتاتل وتضارب ، ولكن كسرت عينه لتسلم الياء .

## مسألة

لا تمنع العجمة من الصرف إلا مع التعريف ، ولو اجتمع في الاسم أكثر من علتين . وذلك نحو ( أذربيجان ) فإن فيها خمسَ علل : التعريف ، والعجمة ، والتأنيث ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتان . فإن نكرته صرفته ، وعلته ذلك أن التعريف

(١) والجر ساقط من م .

(٢) ذكر الفعل ( انصرف ) والأفصح التأنيث لعودة الضير إلى جوار .

(٣) جاء في شرح الكافية ٥٨/١ : « وقال سيبويه والخليل : عوض من الياء » ، واختاره ابن مالك وابن عقيل في شرحه ١٨/١ .

(٤) من القائلين بهذا الرأي أبو إسحاق الزجاج . ذكر ذلك ابن يعيش ٦٣/١ - ٦٤ وعلق عليه بقوله : « هذا الوجه فيه ضعف » ونسبه الرضي في شرح الكافية ٥٨/١ إلى المبرد .

(٥) ما بين معقوفتين ساقط من م .



علّة قويّة كثيرة الدور في الكلام ، حتى إنّها<sup>(١)</sup> في الشعر قد أقيمت مقام علّتين ، وليس ذلك لغيره<sup>(٢)</sup> .

## مسألة

وقد يكون اللفظ محتملاً للصرف وتركه ، لاختلاف أصله ، وذلك ك ( حسان ) إن أخذته [ من الحسن ] لم تصرفه للتعريف والزيادة ، وإن أخذته<sup>(٣)</sup> من الحسن صرفته ، لأنّ النون أصل . وكذلك ( يعقوب ) ، إن كان أعجمياً لم تصرفه ، وإن أردت اسم ذكر القَبْج<sup>(٤)</sup> صرفته ، إذ ليس فيه سوى التعريف . وهكذا ( إسحاق )<sup>(٥)</sup> إن جعلته أعجمياً لم تصرفه ، وإن جعلته مصدراً في الأصل صرفته . فأما ( إبليس )<sup>(٦)</sup> فلا ينصرف للعجمة والتعريف . وقال قوم : هو من الإبلّاس ، وليس كذلك ، لأنّه لو كان منه لانصرف ، إذ ليس فيه سوى التعريف .

## مسألة

فأما ( يربوع ) ونظائره فينصرف ، إذ ليس في الأفعال ( يفعول ) .

- (١) في الأصل : حتّى إنّ .
- (٢) في م بغيره .
- (٣) ما بين معقوفتين ساقط من م .
- (٤) جاء في اللسان [ قبج ] : « القَبْجُ : الحجل ، والقَبج : الكروان معرب ... والقبجة تقع على الذكر والأُنثى ، حتّى تقول : يعقوب ، فيختصّ بالذكر » . وجاء في اللسان [ عقب ] : ويعقوب : اسم اسرائيل أبي يوسف عليها السلام ، لا ينصرف في المعرفة للعجمة والتعريف ، لأنّه غير عن جهته ، فوقع في كلام العرب غير معروف المذهب .
- (٥) جاء في اللسان [ سحق ] : « إسحاق : اسم أعجميّ . قال سيبويه : ألحقوه ببناء إعصار ، وإسحاق : اسم رجل ، إن أردت به الاسم الأعجميّ لم تصرفه في المعرفة ، لأنّه غير عن جهته فوقع في كلام العرب غير معروف للمذهب . وإن أردت المصدر من قولك : أسحقه السفر إسحاقاً ، أي : ابعده ، صرفته ، لأنّه لم يُعَيَّر » .
- (٦) جاء في الجهرة [ بس ل ] ٢٨٨/١ : « وزعم قوم من أهل اللغة أنّ اشتقاق ( إبليس ) من الإبلّاس ، كأنّه أبلّس ، أي يئس من رحمة الله » .

## مسألة

فأمّا ( مرّان )<sup>(١)</sup> وهي الرماح ، فإذا سُمِّيَ به انصرف ، لأنّه من المرانة لئنها بالتدريب . وأمّا ( رمان )<sup>(٢)</sup> إذا سُمِّيَ به فلا ينصرف عند سيبويه ، لأنّه من الرّمّ ، وهو الجمع والإصلاح<sup>(٣)</sup> . وقال الأخفش : النون أصلّ ، لأنّه كثير في أسماء النبات ( فعّال ) نحو : ( قَلَامٌ )<sup>(٤)</sup> و ( ثَقَاءٌ )<sup>(٥)</sup> .

فأمّا ( أباطر )<sup>(٦)</sup> فينصرف بكلّ حال ، لأنّه كثير الأسماء ، مثاله نحو : ( دلامص )<sup>(٧)</sup> و ( عكاس )<sup>(٨)</sup> و ( علابط )<sup>(٩)</sup> .

## مسألة

يجوز في ( حضرموت ) ونحوه ثلاثة أوجه :

أحدها بناء الاسم الأوّل وإعرابُ الثاني ، إلّا أنّه لا ينصرف في المعرفة / للتعريف والتركيب . وبني الأوّل لشبه الثاني بتاء التانيث ، إذ كان مزيداً على الاسم ، وفتح للطول ، كما فتح ما قبل تاء التانيث .

ح ٩٣

- (١) قال سيبويه ٢١٨/٢ : « أصرفه لأنّ المرّان إنّما سُمِّيَ للينه ، فهو فعّال ، كما يسمّى الحمّاض لحموضته » .
- (٢) قال سيبويه ٢١٨/٢ : « وسألته عن ( رمان ) فقال : لأصرفه ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى معروف » .
- (٣) في ح : أو الإصلاح .
- (٤) ورد في اللسان [ قلم ] : « والقَلَامُ بالتحديد ضرب من الحمض يذكر ويؤنث ... مثل الأشنان » .
- (٥) ورد في المحيط [ ثقاء ] : « الثقاء كقرءاء : الحردل أو الحُرْفُ » وجاء فيه [ حرف ] : « الحرف بالضم : حبّ الرشاد » .
- (٦) قال سيبويه ٢٤٦/٤ : « وقالوا : رجل أباطر ، وهو القاطع لرحمه ، ولا نعلمه جاء وصفاً إلّا هذا » ، وهو في م : أباطر بالثاء المثناة .
- (٧) في القاموس المحيط [ دلميص ] : « الدلميصُ : كعَلْبِطٍ وعَلَابِطٍ : البراق ، وذهب دلامص لماع ، ورأس دلميص : أصلع » .
- (٨) « عَكَمِيسٌ : كعَلْبِطٍ وعَلَابِطٍ ، إبل عكاس : كثيرة ، وليلّ عكاس : مظلم » عن المحيط .
- (٩) في المحيط [ علبط ] : « رجل علبط وعلابط : ضخيم عظيم ... والعلابط : القطيع من الغنم » .

والوجه الثاني أن تضيف الأول إلى الثاني ، فتعربها ، إلا أن ( كرب ) لا ينصرف<sup>(١)</sup> لأنه مؤنث معرفة . ومنهم من يصرفه ، فيجعله مذكراً . وأمّا ياء ( معدي )<sup>(٢)</sup> فساكنة بكلّ حال ، لأنّ الكلمتين صارتا كالواحدة . فلو حرّكت لتوالت الحركات ، وثقلت خصوصاً في الياء بعد الكسرة .

والوجه<sup>(٣)</sup> الثالث أن تبنيها لتضمّنها معنى حرفِ العطف ك ( خمسة عشر )<sup>(٤)</sup> .

### مسألة

فأمّا ( سيبويه ) و ( نبطويه ) و ( عمرويه )<sup>(٥)</sup> فبنية ، ولكن تنوّن في النكرة كما تنوّن الأصوات ، وأسماء الفعل ، ويذكر ذلك في المبنيّات إن شاء الله تعالى .

### مسألة

أسماء البلدان منها ما ذكّرتّه العرب ، فصرفته ، نحو : ( واسط )<sup>(٦)</sup> و ( دابق )<sup>(٧)</sup> ، ومنها ما أنثته ، نحو ( مصر )<sup>(٨)</sup> و ( دمشق )<sup>(٩)</sup> ، ومنها ما جوّزت فيه الأمرين .

(١) ذكر ابن يعيش الوجهين الأول والثاني ٦٥/١ .

(٢) حلّل سيبويه معديكرب وحضرموت ورامهرمز في الكتاب ٢٩٦/٢ .

(٣) سقط الوجه من ح .

(٤) أنكر ابن يعيش هذا الوجه ، وقال ١٢٤/٤ : « التركيب هنا ليس كالتركيب في خمسة عشر ... إنّه زيادة فيه ، بها تمامه من غير أن يكون له معنى ينفرد به » .

(٥) جاء في شرح المفصل ٢٩/١ : « من المركبات اسمان ركّب أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت ... ومن هذا النوع ( سيبويه ) و ( نبطويه ) و ( عمرويه ) ، إلاّ أنّه مركّب من اسم وصوت أعجمي ، فانحطّ عن درجة إساعيل وإبراهيم ، فبني على الكسر لذلك » .

(٦) قال سيبويه ٢٤٢/٢ : « وأمّا ( واسط ) فالتذكير والصرف أكثر . وإنّا سميّ واسطاً لأنّه مكان وسط البصرة والكوفة ... ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف » .

(٧) قال سيبويه ٢٤٢/٢ : « و ( دابق ) الصرف والتذكير فيه أجود ، وقد يؤنّث ، فلا يصرف » .

(٨) جاء في اللسان [ مصر ] : « مصر هي المدينة للعرفوة ، تذكّر وتؤنّث .. وهي تصرف ولا تصرف » .

(٩) قال سيبويه ٢٤٢/٢ : « فمن الأعجمية حصص ، وجور ، وماه . فلو سميّت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم =

## مسألة

فأما أسماء القبائل فما كان موضوعاً على القبيلة كان مؤنثاً ، نحو : ( حير )<sup>(١)</sup> .  
وما كان / اسماً للحيّ أو أبي القبيلة كان مذكراً ، نحو ( تميم )<sup>(٢)</sup> . وقد جاء الوجهان في  
م ١١٠ ( ثمود )<sup>(٣)</sup> .

## مسألة

حكم ما لا ينصرف ألاّ يجرّ ولا ينونّ لما ذكرنا في صدر الكتاب من أنّ الصرف هو  
التنوين . فأما الجرّ فليس من الصرف على الصحيح<sup>(٤)</sup> . وإنّا سقط تبعاً لسقوط  
التنوين ، إذ كانا جميعاً لا يدخلان الفعل ، فما يشبهه كذلك . ولذلك<sup>(٥)</sup> إذا اضطر  
الشاعر إلى تنوين المجرور كسرة<sup>(٦)</sup> ، لأنّ سقوط الكسر كان تبعاً لسقوط التنوين ، فإذا  
انتفى الأصل ، انتفى التبع .

= تصرفها ، كما لا تصرف الرجل لوسميته بفارس ودمشق .

(١) جاء في اللسان [ حمر ] : « حَيْرٌ : اسم ، وهو قبيلٌ أبو ملوك البين ، وإليه تنتمي القبيلة . »

(٢) قال سيبويه ٢٤٧/٣ - ٢٤٨ : « وإن شئت قلت : هؤلاء تميمٌ وأسدٌ ، لأنك تقول : هؤلاء بنو أسد وبنو  
تميم ... وإن شئت جعلت تميمًا وأسدًا اسم قبيلة في الموضعين ، فلم تصرفه . »

(٣) قال سيبويه ٢٥٢/٣ : « فأما ( ثمود ) و ( سبأ ) فهما مرّةً للقبيلتين ، ومرّةً للحيين ، وهو يعني بذلك  
أنهما ينعان من الصرف في الأولى للمعلّية والتأنيث ، ويصرفان في الثانية لبقاء علّة واحدة هي العلّية  
وهي لا تقوى على منع الصرف . »

(٤) جاء في شرح المفصل ٥٧/١ : « وأصل الصرفِ التنوينُ وحده ، وجاء في شرح الكافية ٣٥/١ - ٣٦ :

« ترك الصرف عبارةً عن حذف التنوين ، وقالوا : ثمّ تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف ..  
فظهر أنّ سقوطه لتبعيّة التنوين لا بالأصالة . »

(٥) سقط من م : ولذلك .

(٦) في م : بكسرة .

فإن قيل : للأفعال أحكام وخصائص . فلم لم يثبت للاسم المشبه للفعل غير منع الجر والتنوين ؟ وهلاً امتنع الألف واللام<sup>(١)</sup> ، أو كونه فاعلاً ، أو نحو ذلك .

قيل هذه الخصائص لها معنى في الأسماء ، فلو منَعها الاسم لبطل ذلك المعنى بخلاف الجر والتنوين ، فإن منع الاسم منها لا يبطل معنى فيه .

### مسألة

إذا أضيف ما لا ينصرف ، أو دخلته الألف واللام كسِر في موضع الجر<sup>(٢)</sup> ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما أن كسرة الجر سقطت تبعاً لسقوط التنوين بسبب المشابهة<sup>(٣)</sup> . وسقوطه بالألف واللام والإضافة بسبب آخر ، فلا يسقط الجر تبعاً له ، ولذلك قال النحويون : فأمن فيه التنوين<sup>(٤)</sup> ، أي : أن سقوط التنوين بسبب المشابهة كان استحساناً لا ضرورة . ولذلك يجوز للشاعر أتباعه . فأما سقوط الألف واللام والإضافة فكالضرورة ، ولذلك لا يسوغ للشاعر الجمع بينهما<sup>(٥)</sup> .

والوجه الثاني أنه بالألف واللام والإضافة يبعد من شبه الفعل الحاصل بالفرعية ، فيعود إلى حقه من الجر . فإن قيل : فحرف الجر من خصائص الاسم ، وكذلك الفاعلية والمفعولية ، ولا تردّه هذه الأشياء إلى الصرف ، قيل : أمّا حرف الجر فلا يحدث في الاسم معنى ينافيه فيه<sup>(٦)</sup> الفعل ، فإن الاسم يبقى معناه مع حرف الجر بحاله ، بخلاف

(١) سقط من ح : واللام .

(٢) كأن تقول : « نظرت إلى الرجل الأسمر ، وأسمر كم » ، عن شرح المفصل ٥٨٧ .

(٣) أي بسبب مشابهة الاسم المنوع من الصرف للفعل في الثقل .

(٤) قال أبو البركات في أسرار العربية ٣١٣ : « أمن فيه التنوين ، لأن الألف واللام والإضافة لا تكون مع التنوين » .

(٥) انظر أسرار العربية ٣١٤ .

(٦) سقطت فيه من ح ، وسقوطها لا يضير العبارة .

الألف واللام والإضافة ، فإنَّهما تحدثان فيه التخصيص الذي ينبوعنه الفعل<sup>(١)</sup> . وأمَّا كونه فاعلاً أو مفعولاً فهو أمرٌ يرجع إلى ما يحدثه العامل .

### مسألة

الاسم بعد دخول الألف واللام والإضافة غير منصرف لما تقدّم أنّ مانع الصرف قائم ، وأنَّ الجرَّ سقط لزوال ماسقط تبعاً له . وقال قوم : هو منصرف ، وبنوه على أصلين :

أحدهما أنّ الجرَّ من الصرف .

والثاني أنّه<sup>(٢)</sup> بدخول الألف واللام والإضافة ضعف شبه الاسم بالفعل ، على ما تقدّم .

### مسألة

يجوز<sup>(٣)</sup> للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف للضرورة على الإطلاق .

وقال الكوفيون : ليس له ذلك في ( أفعل منك )<sup>(٤)</sup> .

وحجّة الأولين أنّه اسمٌ معربٌ نكرة ، فجاز للشاعر صرفه كبقية الأسماء التي لا تنصرف .

واحتجّ الآخرون بأنّ ( منك ) تجري مجرى الألف واللام والإضافة ، ولذلك ينوبان عن ( من ) ، فكما لاتنوّن مع الألف واللام والإضافة لاتنوّن مع ( من ) .

(١) سقط الفعل من ح .

(٢) في الأصل : أنّ ، بحذف الهاء .

(٣) سقط الفعل يجوز من ح .

(٤) المسألة مفصلة في الإنصاف ٤٨٨/٢ - ٤٩٣ .

والجواب أنّ ذلك لا يصحّ ، لأنّ ( مِنْ ) وإن خصّصت ، ولكنّ بعضَ التخصيص ، والاسم بعد ذلك نكرة ، بخلاف الألف واللام والإضافة .

## مسألة

يجوز للشاعر ترك صرف ما ينصرف للضرورة ومنعه المبرّد<sup>(١)</sup> .

واحتجّ الأولون بقول العباس بن مرداس<sup>(٢)</sup> : [ من المتقارب ]

ح ٩٤ - ١٢٤ - وما كان حُصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداس في مَجْمَع<sup>(٣)</sup> /

وبأنّ التنوين زائدٌ دالٌّ على خفة الاسم ، وبالتعريف يحدث له نوعٌ ثَقَل ، فلذلك جاز

(١) قال المبرّد في المقتضب ٣/٣٥٤ : « وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك . وذلك لأنّ الضرورة لا تجوز للحن ، وإنما يجوز فيها أن تردّ الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة » . والبصريون على مذهب المبرّد . انظر الإنصاف ٢/٤٩٣ .

(٢) هو أبو الهيثم العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي [ ت : ١٨ هـ ] شاعر فارس مخضرم ، وفد على النبي ﷺ ، فأسلم وأنشده قصيدة منها هذا البيت ، فأعطاه مع المؤلفة قلوبهم . [ انظر قصة وفادته في الأغاني ١٤/٣٠٧ ] . الإصابة ٤/٣١ [ رقم الترجمة ٤٥٠٢ ] ، طبقات ابن سعد ٤/٢٧١ .

(٣) ورد الشاهد في سمط اللآلي ١/٣٣ مع ثلاثة أبيات أخرى ، أدرجت في قصة وفود العباس بن مرداس على النبي ﷺ مع ترجمة للشاعر . وورد الشاهد نفسه في الأغاني ١٤/٣٠٨ مع خمسة أبيات أخرى ، وروايته في الكتابين كروايته في ديوان الشاعر ٨٤ . قال أبو الفرج في الأغاني : « والرواية النصححة : ( يفوقان شيخي ) . فعلى هذا لا احتجاج بالبيت . وعلى الرواية الأولى : يتصنّ البيت الضرورة التي حكم عليها المبرّد بأنّها لحن ، وهي سلب الصرف من ( مرداس ) في غير حقّ ، للضرورة القبيحة . وما يؤيد المبرّد قول أبي سعيد السيرافي في ضرورة الشعر ٤٥ : « ورأيت في شعر عباس بن مرداس في نسخة عمرو بن أبي عمرو الشيباني : يفوقان شيخي » .

وانظر الموشح ١٤٤ ، والإنصاف ٢/٤٩٩ ، والدرر ١/١١٧ ، والهمع ١/٣٧ . وقد فصلّ أبو البركات في الإنصاف ٢/٤٩٣ - ٥٢٠ القول في هذا الخلاف تفصيلاً أوفى على الغاية .

له إجراء السبب مجرى السببين . ويدلُّ عليه أنَّ الشاعر يُجري الوصل مجرى الوقف ، حتَّى إنَّه يصل الاسم المؤنَّث بالهاء كما يقف عليه ، فلأنَّ يجوز له حذف التنوين وإبقاء الحركة أولى . والمبرد يروي البيت :

١٢٥- ..... يفوقان شيخَي في مَجْمَع<sup>(١)</sup>

وما رواه سيبويه ثابتاً في الرواية ، فلا طريق إلى إنكار<sup>(٢)</sup> .

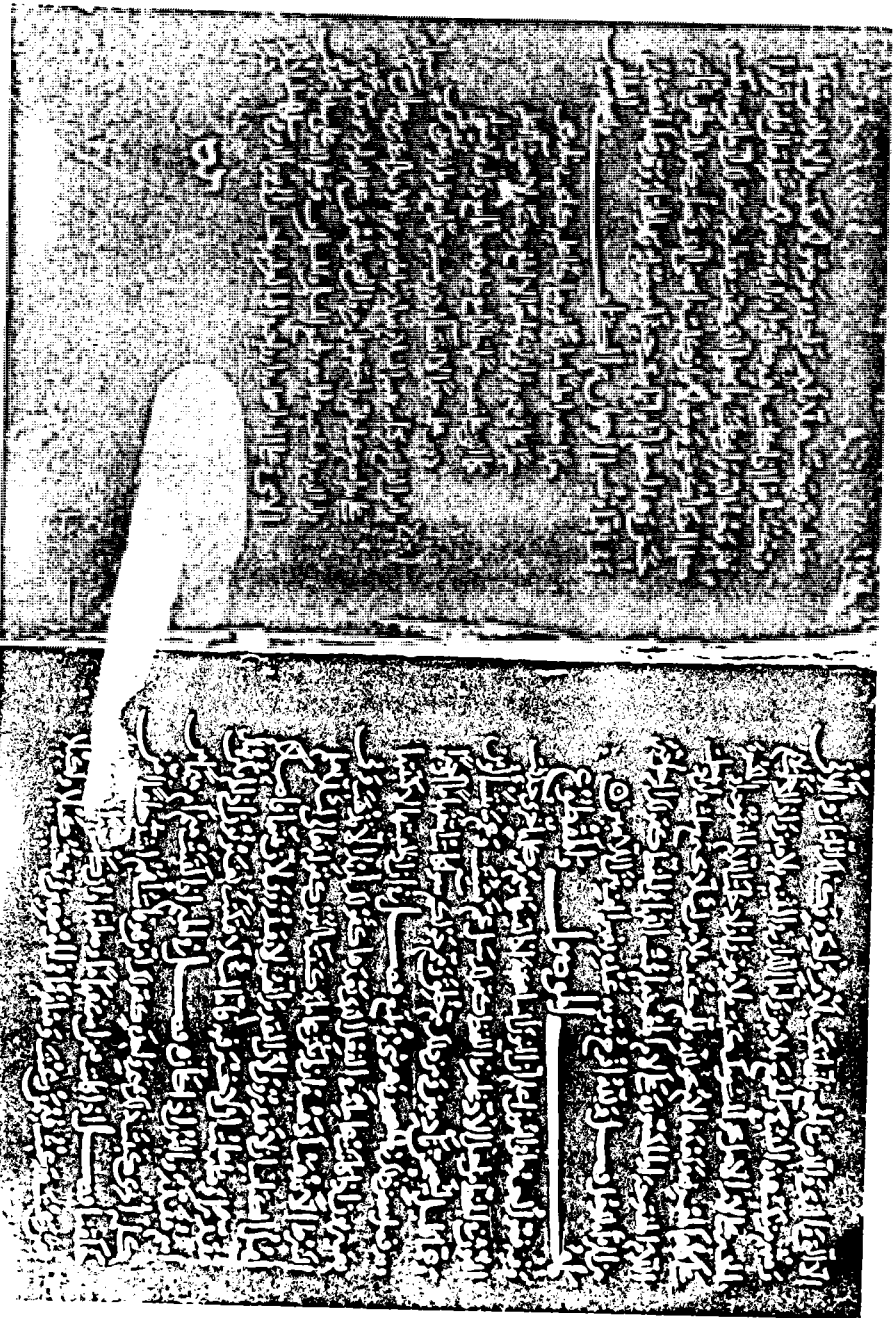
---

(١) انظر الشاهد نفسه برقم ١٢٤ .

(٢) تمَّ الجزء الأوَّل من كتاب اللباب في علل البناء والإعراب للمكبري ، وفيه مباحث النحو ويليه الجزء الثاني وفيه مباحث الصرف .



بداية نسخة الأحقاف ( ح )



نهاية النسخة المصرية ( م )

## فهرس محتويات الجزء الأول

| الصفحة | الموضوع                                       |
|--------|---|
| ٥      | كلمة لجنة التحقيق بمرکز جمعة الماجد           |
| ٧      | فهرس الدراسة والتحقيق<br>أبو البقاء العكبري : |
| ٩      | أ - اسمه ونسبه                                |
| ١٠     | ب - مولده وأسرتة                              |
| ١٠     | ج - شيوخه                                     |
| ١٤     | د - تلاميذه                                   |
| ١٥     | هـ - أخلاقه ومنزلته                           |
| ١٦     | و - آثاره في النحو                            |
| ١٨     | ز - مذهبه في النحو                            |
|        | <b>اللباب في علل البناء والإعراب</b>          |
| ٢٣     | أ - اسم الكتاب ونسبته إلى العكبري             |
| ٢٣     | ب - مخطوطاته                                  |
| ٢٤     | ج - مصادره                                    |
| ٢٦     | د - تأثيره                                    |
| ٢٧     | هـ - منهج العكبري في اللباب                   |
| ٣٦     | و - عملي في الكتاب                            |

## الكتاب

|    |  |
|----|--|
| ٣٩ | مقدمة المؤلف                                       |
| ٤٠ | ١ - باب بيان النحو وأصل وضعه                       |
| ٤٠ | فصل : حد النحو                                     |
| ٤١ | ٢ - باب القول في الكلام                            |
| ٤٢ | فصل : الكلام اسم للمصدر                            |
| ٤٢ | فصل : القول  |
| ٤٣ | ٣ - باب أقسام الكلم وعلة كون الكلم ثلاثاً فقط      |
| ٤٤ | فصل : علة الفرق بين العبارات                       |
| ٤٤ | فصل : علة تخصيص كل اسم من أسماء الكلم باسمه        |
| ٤٥ | فصل : القصد من الحدّ                               |
| ٤٥ | فصل : حد الاسم                                     |
| ٤٦ | فصل : اشتقاق ( اسم ) والخلاف في ذلك                |
| ٤٦ | فصل : علة تسميته اسماً                             |
| ٤٦ | فصل : الألف واللام من خصائص الأسماء                |
| ٤٧ | فصل : حروف الجر تختص بالأسماء                      |
| ٤٧ | فصل : تنوين الصرف والتنوين الفارق من خصائص الأسماء |
| ٤٧ | فصل : خصائص الاسم                                  |
| ٤٨ | فصل : حد الفعل                                     |
| ٤٩ | فصل : اختصاص ( قد ) بالفعل                         |
| ٤٩ | فصل : اختصاص السين وسوف بالفعل                     |
| ٤٩ | فصل : دلالة تاء التانيث الساكنة على الفاعل فقط     |

- ٥٠ فصل : دلالة الضمير المتصل المرفوع على فعلية الكلمة
- ٥١ فصل : حد الحرف
- ٥١ فصل : عدم قبول الحرف علامة صاحبيه
- ٥١ فصل : ومن علاماته
- ٥٢ ٤ - باب الإعراب والبناء
- ٥٢ حد الإعراب
- ٥٢ فصل : في أصله الذي تقل منه
- ٥٣ فصل : الإعراب معنى لا لفظ
- ٥٤ فصل : الأصل في علامات الإعراب الحركات
- ٥٥ فصل : علة الإعراب بالحروف
- ٥٥ فصل : علة كون ألقاب الإعراب أربعة
- ٥٥ فصل : علة دخول الإعراب الكلام
- ٥٧ فصل : هل الإعراب سابق على البناء أم العكس
- ٥٧ فصل : الخلاف في حركات الإعراب
- ٥٨ فصل : علة كون موضع الإعراب آخر الكلمة
- ٦٠ فصل : ألقاب الإعراب وألقاب البناء
- ٦١ فصل : اختصاص الإعراب بالرفع والنصب والجر والجزم
- ٦١ فصل : الحركة مع الحرف لا بعده ولا قبله
- ٦٣ فصل : الحرف غير مجتمع من الحركات
- ٦٥ فصل : الاسم المتمكن هو المعرب
- ٦٥ فصل : فيما يستحقه الاسم
- ٦٥ فصل : علة عدم دخول الجزم الأسماء

| الصفحة | الموضوع                                    |
|--------|--|
| ٦٦     | ٥ - باب البناء                             |
| ٦٦     | - حد البناء                                |
| ٦٦     | فصل : البناء في الأصل                      |
| ٦٦     | فصل : الأُصل في البناء السكون              |
| ٦٧     | ٦ - باب المعرب والمبني                     |
| ٦٧     | علة تأخيرهما عن الإعراب والبناء            |
| ٦٧     | فصل : ليس في الكلام كلمة لامعربة ولا مبنية |
| ٦٧     | المضاف إلى ياء المتكلم غير مبني            |
| ٦٨     | فصل : علل عدم جر الأفعال                   |
| ٧٠     | فصل : ألقاب البناء                         |
| ٧١     | ٧ - باب الاسم الصحيح                       |
| ٧١     | فصل : الصحيح والمعتل في الأسماء            |
| ٧١     | حد الاسم الصحيح                            |
| ٧١     | فصل : في اشتقاق الصرف                      |
| ٧٢     | فصل : اختلاف النحويين في الصرف             |
| ٧٤     | فصل : علة زيادة التنوين في المنصرف         |
| ٧٤     | فصل : حقيقة التنوين                        |
| ٧٤     | فصل : الخلاف في علة زيادة التنوين          |
| ٧٦     | فصل : المستحقّ للتنوين الاسم النكرة المذكر |
| ٧٧     | علة دخول التنوين على الاسم العلم           |
| ٧٧     | فصل : علة عدم اجتماع التنوين والألف واللام |
| ٧٨     | فصل : خفة النكرة وثقل الفعل                |
| ٧٨     | فصل : علة ثقل الفعل                        |

- ٧٨ علة عدم اجتماع التنوين والإضافة
- ٨٠ ٨ - باب الاسم المعتل
- ٨٠ حد الاسم المعتلّ
- ٨٠ علة تسمية حروف العلة بذلك
- ٨٠ حد الاسم المنقوص
- ٨١ فصل : سبب تسميته بذلك
- ٨١ فصل : علة عدم ضم الياء
- ٨١ فصل : علة احتمال الفتحة لختفها
- ٨١ فصل : إذا كانت لام الكلمة واواً مثل ( غازي )
- ٨٢ فصل : المنقوص المنصرف وحذف يائه
- ٨٣ فصل : ضم الياء وكسرها في ضرورة الشعر
- ٨٣ فصل : حد المقصور
- ٨٤ فصل : معنى المقصور
- ٨٤ فصل : علة تسميته مقصوراً
- ٨٥ فصل : علة عدم دخول الحركة الألف
- ٨٥ فصل : حذف الألف من المقصور المنون
- ٨٥ فصل : ألف التانيث في حبلى وبشرى لأصل لها في الحركة
- ٨٦ فصل : الممدود منصرف بوجوه الإعراب
- ٨٦ فصل : إذا سكن ما قبل الياء جرت بوجوه الإعراب
- ٨٧ فصل : الياء المشددة ياءان
- ٨٨ ٩ - باب الأسماء الستة
- ٨٨ فصل : أَبٌ وَأَخٌ وَحَمٌ وَهْنٌ وَمَحذُوفَاتُ اللَّامَاتِ

- ٨٨ فصل : أصل كلمة ( فوك )
- ٨٩ فصل : أصل كلمة ( ذو )
- ٩٠ فصل : الخلاف في إعراب الأسماء الستة
- ٩١ فصل : رأي الأخفش
- ٩٢ فصل : رأي الجرّمي
- ٩٢ فصل : رأي المازني
- ٩٣ فصل : رأي الفراء
- ٩٤ فصل : رأي قطرب والزيادي
- ٩٤ ورأي الفارسي وأصحابه
- ٩٤ فصل : إضافة ( أب وأخ وحم وهن ) إلى ياء المتكلم
- ٩٥ فصل : علة إعراب الأسماء الستة بالحروف
- ٩٦ ١٠ - باب التثنية والجمع
- ٩٦ أصالة التثنية
- ٩٦ فصل : علة زيادة الحرف دون الحركة
- ٩٦ فصل : علل عدم تثنية الأفعال
- ٩٧ فصل : علل عدم تثنية الحروف
- ٩٧ فصل : ما تنكرت معرفته أو تعرفت نكرته صحّت تثنيته
- ٩٨ فصل : في تثنية الجمل
- ٩٨ فصل : مجاز التثنية
- ٩٩ فصل : علة زيادة حروف المد
- ٩٩ فصل : علة جعل الواو للجمع وجعلها للرفع والياء للجر
- ٩٩ علة جعل الألف في التثنية



- ١٠٠ فصل : علل جعل الألف علامة للرفع
- ١٠١ فصل : علل حمل المنصوب على المجرور
- ١٠٢ فصل : علة فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع
- ١٠٣ فصل : الأسماء المثناة والمجموعة معربة
- فصل : حروف المدّ هي حروف الإعراب والخلاف في ذلك
- ١٠٣ والاتصار لسببويه
- ١٠٥ فصل : في خلاف النحويين في زيادة النون في التثنية والجمع
- ١٠٩ فصل : علة كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع
- ١٠٩ فصل : في شذوذ التثنية
- ١١٢ ١١ - باب الجمع
- ١١٢ حد الجمع
- ١١٢ فصل : اختصاص جمع السلامة بالأعلام
- ١١٢ علة جمع صفات مَنْ يعقل جمع سلامة
- ١١٦ ١٢ - باب جمع التأنيث
- ١١٦ علة زيادة حرفين
- ١١٦ فصل : علة اختيار الألف
- ١١٧ فصل : علة حمل المنصوب على المجرور
- ١١٧ فصل : كسوته في النصب إعراب
- ١١٨ فصل : تنوين هذا الجمع ليس للصرف
- ١١٩ فصل : علة عدم حذف ألف التأنيث في الجمع
- ١١٩ فصل : قلبها ياء
- ١٢٠ فصل : علة قلب همزة التأنيث واواً

- ١٢٠ فصل : علة قلبها واواً لا ياءً
- ١٢٠ فصل : علة عدم جمع الصفات بالألف والتاء
- ١٢١ فصل : إذا سميت مذكراً بمؤنث ورأى الكوفيين والرد عليهم
- ١٢٤ ١٣ - باب ذكر الأسماء المرفوعة
- ١٢٤ علة البدء بالأسماء
- ١٢٤ فصل : علة البدء بالابتداء
- ١٢٤ فصل : حد المبتدأ
- ١٢٥ فصل : الخلاف في العامل في المبتدأ
- ١٢٨ فصل : العامل في الخبر
- ١٣٠ فصل : علة عمل الابتداء الرفع
- ١٣١ فصل : علة كون المبتدأ معرفة
- ١٣١ فصل : الإخبار عن النكرة الموصوفة
- ١٣١ فصل : الاسم الواقع بعد لولا
- ١٣٤ فصل : رفع اسم الفاعل على الابتداء والاكتفاء بفاعله
- ١٣٥ فصل : حقيقة الخبر وحده
- ١٣٦ فصل : الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى
- ١٣٦ فصل : الخبر المفرد المشتق ليس فيه ضمير والخلاف في ذلك
- ١٣٧ فصل : اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له
- ١٣٨ فصل : حد الجملة وعلة الإخبار بها
- ١٤٠ فصل : علة عدم جواز الإخبار بالزمان عن الجثة
- ١٤١ فصل : لا يجوز إظهار العامل في الظرف إذا كان خبراً
- ١٤٢ فصل : في جواز تقديم الخبر على المبتدأ والخلاف في ذلك

- ١٤٣ فصل : عمل الظرف
- ١٤٤ فصل : تقديم الخبر إذا كان استفهاماً
- ١٤٥ فصل : علة لزوم تقديم الخبر
- ١٤٥ فصل : فيما يسدّ مسدّ الخبر : جواب لولا ، لعمرك ، ضربي زيداً قائماً
- ١٤٨ ١٤ - باب الفاعل
- ١٤٨ حد الفاعل
- ١٤٨ فصل : علل تقدم الفعل على الفاعل
- ١٤٩ فصل : الدليل على أن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل
- ١٥١ فصل : العامل في الفاعل
- ١٥٢ فصل : علة إعراب الفاعل بالرفع
- ١٥٢ فصل : علة عدم جواز كون الجملة فاعلاً
- ١٥٣ فصل : علة تقديم الفاعل على المفعول
- ١٥٣ فصل : أولى الفعلين بالعمل والخلاف في ذلك
- ١٥٧ ١٥ - باب ما لم يُسمَّ فاعله
- ١٥٧ علة حذف الفاعل
- ١٥٧ فصل : علة تغيير لفظ الفعل
- ١٥٨ فصل : علة إقامة المفعول مقام الفاعل
- ١٥٨ فصل : علة عدم جواز بناء الفعل اللازم للمجهول
- ١٥٩ فصل : علة جعل المفعول به قائماً مقام الفاعل
- ١٥٩ فصل : إقامة المصدر مقام الفاعل
- ١٦١ فصل : علة جواز إقامة حرف الجر والظرف والمصدر مقام الفاعل
- ١٦٢ فصل : علة عدم جواز إقامة الحال مقام الفاعل
- ١٦٣ فصل : لماذا لم يتم المميز مقام الفاعل

- ١٦٣ فصل : المفعول له لا يقوم مقام الفاعل
- ١٦٣ فصل : خبر كان لا يقوم مقام اسمها
- ١٦٤ - ١٦ - باب كان وأخواتها
- ١٦٤ سبب فعليتها
- ١٦٤ فصل : علة عدم دلالتها على الحدث وعدم تأكيدها بالمصدر
- ١٦٥ مبحث في ليس
- ١٦٥ فصل : كان أمّ بابها
- ١٦٦ فصل : علة اقتضائها اسمين
- ١٦٧ فصل : خبر كان ليس مفعولاً
- ١٦٧ فصل : علة تقديم أخبارها على أسمائها ومواضع المنع والجواز
- ١٦٩ فصل : علة عدم جواز الفصل بين كان وغيرها
- ١٧٠ فصل : الأحسن في خبر كان إذا وقع ضميراً أن يكون منفصلاً
- ١٧٠ فصل : علة عدم جواز دخول إلا في خبر ما زال وأخواتها
- ١٧١ فصل : كان لا تبني للمجهول
- ١٧١ فصل : كان لا تؤكد بالمصدر
- ١٧١ فصل : حرف الجر لا يعلّق بالأفعال الناقصة
- ١٧١ فصل : لا تدخل لام كي على خبر كان
- ١٧٢ فصل : زيادة كان
- ١٧٣ فصل : تأكيد خبر ليس بالباء
- ١٧٣ فصل : علة اختيار الباء
- ١٧٥ - ١٧ - باب ما
- ١٧٥ مبحث في عمل ( ما ) وعدمه

- ١٧٥ فصل : إبطال عملها إلا
- ١٧٦ فصل : إبطال عملها بتقديم الخبر
- ١٧٧ فصل : إبطال عملها بتقديم معمول الخبر
- ١٧٨ فصل : تركيب ما إن
- ١٧٨ فصل : إعمال ( لا ) عمل ( ما )
- ١٨٢ ١٨ - باب نعم وبئس
- ١٨٢ الأصل في نعم وبئس
- ١٨٣ فصل : علة كونه ماضياً غير متصرف
- ١٨٣ فصل : علة كون فاعله جنساً معرفاً باللام
- ١٨٥ فصل : رفع المخصوص بالمدح والذم
- ١٨٦ فصل : حذف فاعل نعم وحذف المخصوص
- ١٨٦ فصل : كون الفاعل مؤنثاً
- ١٨٨ ١٩ - باب حبذا
- ١٨٨ أصل حبّ
- ١٨٩ فصل : علة عدم تثنيته وجمعه
- ١٩٠ فصل : نصب النكرة بعده على التمييز
- ١٩١ ٢٠ - باب عسى
- ١٩١ علة كونها فعلاً
- ١٩٣ علة كون خبرها فعلاً مستقبلاً
- ١٩٣ علة استغنائها عن الخبر إذا سبق اسمها بأنّ والفعل
- ١٩٤ فصل : كاد فعل متصرف يدلّ على شدة مقارنة الفعل
- ١٩٥ فصل : وقوع الفعل أو عدمه بعد كاد

- ١٩٦ فصل : ما التعجبية
- ١٩٧ فصل : صيغة أفعل والاستدلال على فعليتها
- ١٩٩ فصل : موضع التعجب
- ١٩٩ فصل : الأصل في فعل التعجب
- ١٩٩ فصل : شرط بناء فعل التعجب
- ٢٠١ فصل : علة عدم التعجب من الألوان
- ٢٠١ فصل : علة عدم بناء التعجب من العيوب الظاهرة
- ٢٠٢ فصل : لا يجوز العطف على فاعل فعل التعجب ولا البدل منه
- ٢٠٢ فصل : معنى أفعل به والآراء فيه
- ٢٠٤ فصل : زيادة كان في التعجب
- ٢٠٥ ٢٢ - باب إن وأخواتها
- ٢٠٥ علة دخول إن على الكلام
- ٢٠٥ فصل : كلام في ( كَأَنَّ )
- ٢٠٦ فصل : كلام في ( لَكِنَّ )
- ٢٠٦ فصل : كلام في ( لَعَلَّ )
- ٢٠٧ فصل : علة عمل هذه الحروف
- ٢٠٨ فصل : علة عملها في الرفع والنصب
- ٢٠٨ فصل : علة تقدم المنصوب على المرفوع
- ٢٠٩ فصل : علة عدم جواز تقدم المرفوع
- ٢١٠ فصل : علة جواز تقديم الظرف وحرف الجر إذا كان خبراً

- ٢١٠ فصل : خبر إن وأخواتها مرفوع بها
- ٢١٢ فصل : اتصال ما الكافّة بها
- ٢١٢ فصل : العطف على اسم إن قبل الخبر
- ٢١٤ فصل : جواز نصب المعطوف على اسم إن ورفعها من ثلاثة أوجه
- ٢١٦ فصل : تأكيد خبر إن باللام
- ٢١٦ فصل : الموضع الأصلي للام
- ٢١٦ فصل : علة تأخير اللام إلى الخبر
- ٢١٧ فصل : علة عدم دخول اللام في خبر كأنّ وليت ولعلّ
- ٢١٧ فصل : الخلاف في دخول اللام في خبر لكنّ
- ٢١٨ فصل : الأصل في إني وكأني
- ٢١٩ فصل : القول في لعلّي وليتي
- ٢١٩ فصل : ضمير الشأن والقصة اسم إن
- ٢٢٠ فصل : عمل أنّ الخففة
- ٢٢٣ - ٢٣ باب الفرق بين إن المفتوحة والمكسورة
- ٢٢٣ الفرق بين إنّ وإنّ
- ٢٢٤ فصل : إنّ المكسورة الهمزة هي الأصل
- ٢٢٤ فصل : اختصاص ( أنّ ) المصدرية بالفتح
- ٢٢٥ فصل : مواضع إنّ المكسورة ومسائل الفرق بين إنّ وإنّ
- ٢٢٦ - ٢٤ باب لا
- ٢٢٦ أقسامها الستة
- ٢٢٧ فصل : عملها وشرائطها
- ٢٢٧ فصل : الخلاف في الاسم النكرة المنفية ب ( لا )

- ٢٣١ فصل : علة كون النكرة المضافة معربة
- ٢٣٢ فصل : علة كون المشابه للمضاف معرباً
- ٢٣٣ فصل : ( لا ) مع اسمها يرفعان بالابتداء
- ٢٣٤ فصل : وصف اسم ( لا ) قبل الخبر ووجوه ذلك
- ٢٣٦ فصل : مجيء الصفة بعد الخبر
- ٢٣٦ فصل : العطف على اسم ( لا )
- ٢٣٧ فصل : عطف المعرفة على اسم ( لا )
- ٢٣٧ فصل : الوجوه في تكرار ( لا ) مع المعطوف
- ٢٣٩ فصل : مجيء اسم ( لا ) مثنى أو مجموعاً بالياء والنون
- ٢٤٠ فصل : دخول ( لا ) على المعرفة
- ٢٤٠ فصل : القول في ( لا أبا لك )
- ٢٤٣ فصل : دخول همزة الاستفهام على ( لا )
- ٢٤٤ فصل : ( ألا ) للتحضيض
- ٢٤٥ فصل : الاستثناء بعد ( لا ) : لا إله إلا الله
- ٢٤٥ فصل : غضبت بلا شيء
- ٢٤٦ فصل : لا خير بخير بعده النار
- ٢٤٧ - ٢٥ - باب ظننت وأخواتها
- ٢٤٧ علة كونها عوامل في المبتدأ والخبر
- ٢٤٧ فصل : ذكر هذه الأفعال مع فاعلها وحذف المفعولين
- ٢٤٨ فصل : حكم المفعول الثاني
- ٢٤٨ فصل : نصبها للمفعولين وعلة ذلك
- ٢٤٩ فصل : توسطها بين المفعولين



- ٢٥٠ فصل : الخلاف في الإعمال والإلغاء
- ٢٥٠ فصل : انفراد هذه الأفعال بخمسة أشياء
- ٢٥١ فصل : مجيء ظن بمعنى اليقين
- ٢٥٢ فصل : تشبيه ظننت ب قلت
- ٢٥٣ فصل : عدم جواز الاقتصار على أحد المفعولين
- ٢٥٥ - ٢٦ - باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين
- ٢٥٥ التهدي إلى مفعولين وثلاثة وشرح ذلك
- ٢٥٦ فصل : نبات وأنبات وتعديتها
- ٢٥٧ فصل : الفرق بين نبات وأنبات وبين أعلمت
- فصل : الخلاف في جواز تعديّة ظننت وأخواتها غير ( علمت  
ورأيت )
- ٢٥٨ فصل : جواز الاقتصار على فاعل هذه الأفعال
- ٢٥٩ فصل : المفعول الثالث
- ٢٥٩ فصل : لا يجوز إلغاء هذه الأفعال
- ٢٦٠ - ٢٧ - باب المصدر
- ٢٦٠ حقيقة المصدر والخلاف في ذلك
- ٢٦١ فصل : علة تسمية المصدر بالمفعول المطلق
- ٢٦٢ فصل : علل ذكر المصدر
- ٢٦٣ فصل : قيام الآلة مقام المصدر
- ٢٦٤ فصل : نصب العدد المضاف إلى المصدر
- ٢٦٤ فصل : المصدر لا يثنى ولا يُجمع ما دام جنساً
- ٢٦٤ فصل : في قولهم قعد القرفصاء واشتمل الصماء

- ٢٦٦ فصل : في قولهم أبغضه كراهيةً وأعجبني حباً شديداً
- ٢٦٧ - ٢٨ - باب المفعول به
- ٢٦٧ كلام في اللزوم والتعدّي
- ٢٦٩ فصل : تعدّي الفعل بنفسه وبحرف الجر
- ٢٧٠ فصل : فيما يعدّي الفعل وهي خمسة
- ٢٧١ - ٢٩ - باب المفعول فيه
- ٢٧١ تسمية الظرف
- ٢٧١ فصل : مفهوم الظرف عند النحويين
- ٢٧١ فصل : علة عدم بناء الظرف
- ٢٧٢ فصل : علة عمل الفعل في جميع أسماء الزمان
- ٢٧٢ فصل : في تعدّي الفعل إلى مبهات ظرف المكان
- ٢٧٤ فصل : جعل ظرف الزمان والمكان مفعولاً به على السعة
- ٢٧٧ - ٣٠ - باب المفعول له
- ٢٧٧ شرط المفعول له
- ٢٧٩ - ٣١ - باب المفعول معه
- ٢٧٩ تحديد المفعول معه والخلاف في ناصبه
- ٢٨١ فصل : علة حذف ( مع )
- فصل : الفرق بين الرفع والنصب في نحو اذهب أنت
- ٢٨١ وزيداً = وزيدٌ
- ٢٨٢ فصل : لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل
- فصل : الفعل ضروري للنصب وأجازوا النصب في موضعين على
- ٢٨٢ التقدير
- ٢٨٣ فصل : مذهب البصريين في هذا الباب

|     |   |
|-----|---|
| ٢٨٤ | ٣٢ - باب الحال  |
| ٢٨٤ | الحال : تعريفها وأصلها وسبب كونها نكرة مشتقة ومجيئها من الجامدة           |
| ٢٨٨ | فصل : العامل في الحال   |
| ٢٩٠ | فصل : تقديم الحال على العامل إذا كان ظرفاً                                |
| ٢٩١ | فصل : لا يجوز تقديم حال المجرور عليه                                      |
| ٢٩٢ | فصل : العامل الواحد يعمل في أكثر من حال                                   |
| ٢٩٣ | فصل : الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بـ ( قد ) مظهرة أو مضمرة             |
| ٢٩٤ | فصل : تقسم الحال إلى أربعة أقسام  |
| ٢٩٦ | ٣٣ - باب التمييز  |
| ٢٩٦ | حد التمييز ومصطلحاته وضروبه   |
| ٢٩٧ | فصل : العامل في التمييز   |
| ٢٩٧ | فصل : من أحد عشر إلى تسعة عشر ممتنع الإضافة                               |
| ٢٩٨ | فصل : كلّ منون يفتقر إلى ميمز   |
| ٢٩٨ | فصل : انتصاب المميز بما قبله لشبهه بالمنون المبهم كقوله : لله درّه شجاعاً |
| ٢٩٩ | فصل : ومن ذلك هو أحسن الناس وجهاً   |
| ٢٩٩ | فصل : في قولك : زيد أفره عبدي   |
| ٣٠٠ | فصل : لا يجوز تقديم المنصوب هنا على الفعل والخلاف في ذلك                  |
| ٣٠٢ | ٣٤ - باب الاستثناء  |
| ٣٠٢ | حدّه ومعناه   |
| ٣٠٢ | فصل : أصل أدوات الاستثناء إلا   |
| ٣٠٣ | فصل : المستثنى من موجب منصوب  |

- ٣٠٥ فصل : البدل في النفي بعد تمام الكلام أولى
- ٣٠٥ فصل : علة عدم جواز البدل في الموجب
- ٣٠٦ فصل : لا يجوز أن يكون المستثنى أكثر الجملة
- ٣٠٧ فصل : علة اختيار النصب دون البدل في غير الجنس
- ٣٠٧ فصل : الأدوات التي قامت مقام إلا
- ٣٠٨ فصل : القول في « ما عدا » و « ما خلا »
- ٣٠٨ فصل : في إعراب ( غير )
- ٣٠٩ فصل : القول في ( سوى )
- ٣٠٩ فصل : القول في ( حاشا )
- ٣١٠ فصل : القول في ( خلا ) وما خلا وما عدا
- ٣١١ فصل : لا يعمل ما بعد ( إلا ) فيما قبلها
- ٣١٢ فصل : وقوع ( إلا ) صفة بمعنى غير
- ٣١٢ فصل : في وقوع استثناء بعد استثناء
- ٣١٤ - باب كم
- اسميتها ومعناها واختصاصها وسبب بنائها وأوجه المشابهة بينها وبين
- ٣١٤ ( رَبِّ )
- ٣١٥ فصل : علة البناء على السكون
- ٣١٥ فصل : علة الافتقار إلى مبيّن
- ٣١٥ فصل : علة تمييز ( كم ) الاستفهامية بالمنصوب
- ٣١٥ فصل : الحكمة في وضع ( كم )
- ٣١٦ فصل : ( كم ) الخبرية وجرها لما بعدها
- ٣١٧ فصل : ( كم ) الاستفهامية تُمَيِّزُ بالمفرد ، والخبرية ، بالمفرد والجمع

- ٣١٧ فصل : نصب الاسم بعد ( كم ) الخبرية
- ٣١٨ فصل : الفصل : بين الخبرية ومميزها
- ٣١٨ فصل : رفع النكرة بعد ( كم ) في الاستفهام
- ٣١٨ فصل : رجوع الضمير إلى لفظ ( كم )
- ٣١٩ فصل : إلحاق ( كَأَيْنَ ) و ( كَذَا ) بكم
- ٣٢٠ - باب العدد
- ٣٢٠ علة عدم إضافة واحد واثنين إلى مميز
- ٣٢٠ فصل : علة ثبات الهاء في العدد من الثلاثة إلى العشرة
- ٣٢١ فصل : علة إضافة العدد إلى جموع القلة
- ٣٢١ فصل : علة تسكين الشين في عشر إذا أضيفت إلى المؤنث
- ٣٢١ فصل : علة بناء أحد عشر إلى تسعة عشر
- ٣٢٢ فصل : القول في العدد ( اثني عشر )
- ٣٢٢ فصل : علة بناء ( عَشْرَ ) مع اثني
- فصل : في ثبات التاء في ثلاثة عشر إلى تسعة عشر في المذكور
- ٣٢٣ وحذفها في المؤنث
- ٣٢٣ فصل : القول في ( أحد عشر )
- ٣٢٤ فصل : القول في ( عشرين )
- ٣٢٥ فصل : القول في ( ثلاثين إلى تسعين )
- ٣٢٥ فصل : القول في ( المائة )
- ٣٢٥ فصل : في قولهم ( ثلاث مئة وثلاث مئات )
- ٣٢٦ فصل : القول في ( الألف )
- ٣٢٦ فصل : تعريف العدد المضاف

|     |  |
|-----|--|
| ٣٢٨ | باب النداء   |
| ٣٢٨ | كسرون النداء وضمتها  |
| ٣٢٨ | فصل : حروف النداء والندبة                                      |
| ٣٢٨ | فصل : حدّ النداء   |
| ٣٢٩ | فصل : المنادى منصوب اللفظ والموضع والخلاف في ناصبه             |
| ٣٣٠ | فصل : بناء المفرد العلم والندبة المقصودة                       |
| ٣٣١ | فصل : علة بنائه على الضم                                       |
| ٣٣٢ | فصل : في إعراب المنادى المضاف والمشابه له والندبة غير المقصودة |
| ٣٣٣ | فصل : نصب صفة المبتدئ على الموضع                               |
| ٣٣٣ | فصل : الصفة المضافة  |
| ٣٣٣ | فصل : المعطوف الذي فيه الألف واللام                            |
| ٣٣٤ | فصل : المعطوف الذي ليس فيه لام التعريف                         |
| ٣٣٤ | فصل : التوكيد كالوصف   |
|     | فصل : علة عدم دخول ( يا ) على الألف واللام وعلة دخولها على     |
| ٣٣٤ | لفظ الجلالة  |
| ٣٣٧ | فصل : قولهم : يا أيها الرجل                                    |
| ٣٣٧ | فصل : وصف الرجل بعد ( أيها )                                   |
| ٣٣٨ | فصل : الميم الزائدة في ( اللهم ) وأصلها                        |
| ٣٣٨ | فصل : العلم إذا نودي بقي على تعريفه                            |
| ٣٣٩ | فصل : وصف المنادى العلم بابن وفتح على الإتيان                  |
| ٣٣٩ | فصل : دخول لام الاستغاثة على المنادى                           |
| ٣٤٠ | فصل : حذف حرف النداء   |

|     |  |
|-----|--|
| ٣٤٠ | فصل : نداء المضاف إلى نفسك                 |
| ٣٤٢ | ٣٨ - باب الندبة                            |
| ٣٤٢ | معنى الندبة                                |
| ٣٤٢ | فصل : زيادة الألف في آخر المندوب           |
| ٣٤٢ | فصل : لا يندب إلا العلم أو المضاف          |
| ٣٤٣ | فصل : قلب الألف إلى حرف من جنس ما قبلها    |
| ٣٤٣ | فصل : علامة الندبة لا تلحق الصفة           |
| ٣٤٥ | ٣٩ - باب الترخيم                           |
| ٣٤٥ | معنى الترخيم                               |
| ٣٤٥ | فصل : حد الترخيم                           |
| ٣٤٦ | فصل : الخلاف في ترخيم المضاف إليه          |
| ٣٤٧ | فصل : الخلاف في ترخيم الثلاثي غير المؤنث   |
| ٣٤٨ | فصل : ترخيم الرباعي                        |
| ٣٤٩ | فصل : عدم ترخيم النكرة                     |
| ٣٤٩ | فصل : لا يرخم المبهم                       |
| ٣٥٠ | فصل : في حذف تاء التأنيث                   |
| ٣٥٠ | فصل : لا يجوز ترخيم الصفة المناداة         |
| ٣٥٠ | فصل : في ترخيم طيلسان                      |
| ٣٥١ | فصل : إذا سميت بـ ( حبلوي ) لا يجوز ترخيمه |
| ٣٥١ | فصل : مذهب العرب في الباقي بعد الترخيم     |
| ٣٥٢ | ٤٠ - باب حروف الجر                         |
| ٣٥٢ | تعليل التسمية                              |

|     |   |
|-----|---|
| ٣٥٢ | فصل : تعليل العمل                       |
| ٣٥٣ | فصل : الأصل في الجرّ للحروف             |
| ٣٥٣ | فصل : أوجه مِنْ                         |
| ٣٥٥ | فصل : لا تجوز زيادة ( من ) في الواجب    |
| ٣٥٦ | فصل : أوجه ( إلى )                      |
| ٣٥٧ | فصل : معنى ( عن )                       |
| ٣٥٨ | فصل : مجيء ( عن ) اسماً                 |
| ٣٥٨ | فصل : في معنى ( في )                    |
| ٣٥٩ | فصل : في معنى ( على )                   |
| ٣٦٠ | فصل : لام الجر                          |
| ٣٦٠ | فصل : كسر لام الجر وفتحها ومواضع ذلك    |
| ٣٦١ | فصل : الباء ووجوهها                     |
| ٣٦١ | فصل : الكاف للتشبيه ومجيئها اسماً       |
| ٣٦٢ | فصل : علة فتح الكاف                     |
| ٣٦٢ | فصل : واو القسم وباءه فرعان على الباء   |
| ٣٦٣ | فصل : علة عدم دخول الكاف على المضمر     |
| ٣٦٣ | فصل : ( ربّ ) الخلاف فيها               |
| ٣٦٥ | فصل : إضمار ( ربّ ) بعد الواو والجر بها |
| ٣٦٧ | فصل : علة كون ( ربّ ) لها صدر الكلام    |
| ٣٦٧ | فصل : كفّ ( ربّ ) بـ ( ما )             |
| ٣٦٨ | فصل : تخفيف باء ربّ واللغات فيها        |
| ٣٦٨ | فصل : حاشا وخلا ومذ ومند                |



|     |  |
|-----|--|
| ٣٦٩ | ٤١ - باب مذ ومنذ                         |
| ٣٦٩ | حرفيتها واسميتها                         |
| ٣٦٩ | فصل : ( مذ ) عند البصريين والكوفيين      |
| ٣٧٠ | فصل : دخول منذ على الحاضر والماضي        |
| ٣٧١ | فصل : ( مذ ) للابتداء                    |
| ٣٧٢ | فصل : الخلاف في الاسم المرفوع بعد ( مذ ) |
| ٣٧٢ | فصل : لاموضع لـ ( مذ ) عند الجمهور       |
| ٣٧٣ | فصل : بناء مذ                            |
| ٣٧٤ | ٤٢ - باب القسم                           |
| ٣٧٤ | معنى القسم                               |
| ٣٧٤ | فصل : الغرض منه                          |
| ٣٧٤ | فصل : المقسم به كل معظم                  |
| ٣٧٤ | فصل : الأصل في القسم                     |
| ٣٧٤ | فصل : أصل حروف القسم                     |
| ٣٧٥ | فصل : دخول الباء على المضمر والمظهر      |
| ٣٧٥ | فصل : واو القسم بدل من الباء             |
| ٣٧٥ | فصل : التاء بدل من الواو                 |
| ٣٧٥ | فصل : استعمال اللام في القسم للتعجب      |
| ٣٧٦ | فصل : استعمال من الجارة في القسم         |
| ٣٧٦ | فصل : التعويض من حرف القسم : الله ...    |
| ٣٧٧ | فصل : حذف حرف القسم                      |
| ٣٧٧ | فصل : حذف القسم                          |

- ٣٧٨ فصل : لزوم اللام والنون جواب القسم في الإيجاب
- ٣٨٠ فصل : أين الله
- ٣٨٢ - ٤٣ - باب حتى
- ٣٨٢ حرفيتها ودخولها على الفعل والجملة
- ٣٨٢ فصل : معناها وعملها
- ٣٨٣ فصل : علة عملها عمل ( إلى )
- ٣٨٣ فصل : مفارقة ( حتى ) لـ ( إلى )
- ٣٨٤ فصل : ( حتى ) بمعنى الواو
- ٣٨٤ فصل : افتراق حتى والواو
- ٣٨٥ فصل : قولهم : مررت بهم حتى زيد
- ٣٨٥ فصل : أكلت السمكة حتى رأسها أكلة
- ٣٨٦ فصل : اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك ( حتى غير عاملة هنا )
- ٣٨٧ - ٤٤ - باب الإضافة
- ٣٨٧ معنى الإضافة
- ٣٨٧ فصل : وجوه حذف التنوين من الأول
- ٣٨٨ فصل : جر الثاني بالأول
- ٣٨٨ فصل : الإضافة بمعنى اللام وبمعنى ( من )
- ٣٨٩ فصل : الإضافة المحضة والإضافة غير المحضة
- ٣٩٠ فصل : إضافة ( أفعل ) إلى مَنْ هي بعضٌ له
- ٣٩١ فصل : إضافة شيء إلى ما يصح أن يكون صفة له
- ٣٩١ فصل : لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه
- ٣٩٢ فصل : إضافة الزمان إلى الفعل وعدم إضافة أمس وغد إلى الفعل

|     |  |
|-----|--|
| ٣٩٤ | ٤٥ - باب التوكيد                               |
| ٣٩٤ | معنى التوكيد واللغات فيه                       |
| ٣٩٤ | فصل : الغرض من ذكره إزالة الاتساع              |
| ٣٩٥ | فصل : تأكيد الواحد بالنفس والعين               |
| ٣٩٥ | وتأكيد الاثنين بكلا وكلتا                      |
| ٣٩٥ | وتأكيد الجمع بـ كلهم وأجمع وأجمعين             |
| ٣٩٥ | فصل : لا تؤكد النكرات والخلاف في ذلك           |
| ٣٩٧ | فصل : علة عدم صرف ( جُمع )                     |
| ٣٩٨ | فصل : التأكيد بأكتع وأبضع                      |
| ٣٩٨ | فصل : التأكيد بـ ( كلا ) و ( كلتا )            |
| ٣٩٨ | فصل : أصل ألف كلا وكلتا                        |
| ٤٠٢ | فصل : ألفاظ التوكيد : كل وأجمع                 |
| ٤٠٣ | فصل : لا يعطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض        |
| ٤٠٣ | فصل : الجمع بين لفظي توكيد                     |
| ٤٠٤ | ٤٦ - باب النعت                                 |
| ٤٠٤ | النعت والصفة والوصف                            |
| ٤٠٤ | فصل : الغرض من الوصف                           |
| ٤٠٤ | فصل : لزوم كون الصفة بالمشقوق أو الجاري مجراه  |
| ٤٠٥ | فصل : لا بدّ في الصفة من ضمير يعود على الموصوف |
| ٤٠٥ | فصل : تعليل مطابقة الصفة للموصوف               |
| ٤٠٥ | فصل : في قولهم : ثوب أسمال ..                  |
| ٤٠٥ | فصل : العامل في الصفة                          |

- ٤٠٦ فصل : إذا اختلف العامل في الأسماء لم تنعت بنعتٍ واحد
- ٤٠٧ فصل : إذا كان الإعراب واحداً وكان العامل مختلفاً
- ٤٠٧ فصل : إذا تكررت النعوت جاز حملها على الموصوف
- ٤٠٨ فصل : جواز عطف بعض الصفات على بعض
- ٤٠٩ - ٤٧ - باب عطف البيان
- ٤٠٩ حد عطف البيان وتوضيحه
- ٤١٠ - ٤٨ - باب البديل
- ٤١٠ الغرض منه والفرق بينه وبين الصفة
- ٤١٠ فصل : حد البديل
- ٤١٢ فصل : البديل بين النكرة والمعرفة
- ٤١٢ فصل : الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب والخلاف في ذلك
- ٤١٣ فصل : عدم الاحتياج إلى ضمير في بدل الكل
- ٤١٣ فصل : شرط بدل الاشتغال
- ٤١٤ فصل : بدل الغلط
- ٤١٤ فصل : العامل في البديل
- ٤١٦ - ٤٩ - باب عطف النسق
- ٤١٦ معنى العطف
- ٤١٦ فصل : ضرورة الرابط
- ٤١٦ فصل : حروف النسق
- ٤١٦ فصل : الواو والفاء
- ٤١٧ فصل : دلالة الواو
- ٤١٨ فصل : وجوه وقوع الواو ( العطف ، مع ، القسم ، ربّ ، الباء )
- ٤١٩ فصل : عدم زيادة الواو

- ٤٢١ فصل : معنى الفاء
- ٤٢٢ فصل : معنى ( ثم )
- ٤٢٢ فصل : معنى ( أو ) ( الشك ، التفضيل ، التخيير )
- ٤٢٣ فصل : اتصال ( أو ) بالنهي
- ٤٢٣ فصل ( أو ) للتقريب
- ٤٢٤ فصل : ( أو ) لا تكون بمعنى الواو ولا بل
- ٤٢٥ فصل : إمّا
- ٤٢٦ فصل : ( إما ) مركبة أو مفردة
- ٤٢٦ فصل : ( لا ) العاطفة
- ٤٢٦ فصل : ( بل ) معناها ومواضعها
- ٤٢٧ فصل : ( لكن ) معناها ومواضعها
- ٤٢٧ فصل : موضع العطف بـ ( لكن )
- ٤٢٨ فصل : العطف بـ ( أم ) متصلة ومنفصلة
- ٤٢٩ فصل : تصدّر ( هل ) يحدد كون ( أم ) منقطعة
- ٤٣٠ فصل : مجيء ( أم ) بمعنى بل والهمزة
- ٤٣٠ فصل : الفرق بين ( أم ) و ( أو )
- ٤٣٠ فصل : حتى بمعنى الواو
- ٤٣٠ فصل : حروف العطف غير عاملة
- ٤٣١ فصل : لا يعطف على الضمير المرفوع حتى يؤكد والخلاف في ذلك
- فصل : لا يعطف على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار والخلاف في ذلك
- ٤٣٢
- ٤٣٣ فصل : لا يجوز العطف على عاملين والخلاف في ذلك

- ٤٣٧ ٥٠ - باب عمل اسم الفاعل
- ٤٣٧ اسم الفاعل إذا كان للمضي لا يعمل والخلاف في ذلك
- ٤٣٩ فصل : إضافة اسم الفاعل المعمل عمل الفعل
- ٤٣٩ فصل : حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه
- ٤٤٠ فصل : اسم الفاعل يعمل معتمداً
- ٤٤١ فصل : عمل مبالغة اسم الفاعل
- ٤٤٢ فصل : عمل فِعِل وفِعِيل
- ٤٤٣ ٥١ - باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
- ٤٤٣ حدّها ووجه مشابهتها لاسم الفاعل
- ٤٤٣ فصل : اجتماع الإضافة والألف واللام
- ٤٤٧ ٥٢ - باب اسم التفضيل
- ٤٤٧ فصل : عدم إعماله وبعضهم يُعمله
- ٤٤٧ فصل : عمله في المضمر جائز
- ٤٤٨ ٥٣ - باب ما يعمل من المصادر
- ٤٤٨ شرط عمل المصدر وعلل ذلك
- ٤٤٨ فصل : عمل المصدر دون اعتماد
- ٤٤٩ فصل : المصدر المصغّر لا يعمل
- ٤٤٩ فصل : المصدر الموصوف لا يعمل
- ٤٤٩ فصل : أقول المصادر عملاً المنون
- ٤٥١ فصل : معمول المصدر لا يتقدّم عليه
- ٤٥١ فصل : المصدر لا يتحمّل الضمير
- ٤٥٢ فصل : إضافة المصدر إلى الفاعل

- ٤٥٣ فصل : العطف على المضاف إلى المصدر
- ٤٥٤ - ٥٤ - باب أسماء الفعل
- ٤٥٤ الاستدلال على أنها أسماء للفعل
- ٤٥٥ فصل : فائدة وضع أسماء الأفعال
- ٤٥٥ فصل : نيابة أسماء الأفعال عن الأمر للمخاطب
- ٤٥٦ فصل : اللزوم والتعدي بحسب نيابتها
- ٤٥٧ فصل : مجيء ( شتان ) خبراً
- ٤٥٧ فصل : القول في هيهات
- ٤٥٨ فصل : القول في رويد
- ٤٥٩ فصل : القول في بله
- ٤٥٩ فصل : ألفاظ الإغراء ( عندك ، دونك ، وراءك )
- ٤٥٩ فصل : معنى الإغراء ومعنى التحذير
- ٤٦٠ فصل : الكاف المتصلة بـ ( رويدك )
- ٤٦١ فصل : أسماء فعل الأمر لا يتقدم معمولها عليها والخلاف في ذلك
- ٤٦٣ - ٥٥ - باب ما ينتصب على التحذير
- ٤٦٣ توضيح ذلك : الأسد الأسد
- ٤٦٣ فصل : إياك والشّرّ : النصب بفعلٍ محذوف
- ٤٦٤ - ٥٦ - باب ما ينتصب بفعل محذوف
- ٤٦٤ توضيح ذلك بقولهم : مرحباً وأهلاً وسهلاً
- ٤٦٤ فصل : نصب ويله وويجه وويسه
- ٤٦٥ فصل : انتصاب لبيك وسعديك وحنانيك
- ٤٦٦ فصل : النصب بفعل محذوف : القرطاس

|     |   |
|-----|---|
| ٤٦٧ | ٥٧ - باب ما يُشغل عنه الفعل بضميره      |
| ٤٦٧ | مقدمة في الاشتغال                       |
| ٤٦٨ | فصل : نصب الاسم بعد الاستفهام           |
| ٤٦٩ | فصل : دخول إن الشرطية على المنصوب       |
| ٤٦٩ | فصل : دخول العَرُض : ألا زيداً تكرمه    |
| ٤٦٩ | فصل : العطف ونصب المعطوف                |
| ٤٧٠ | فصل : الجملة المفسرة لا موضع لها        |
| ٤٧١ | ٥٨ - باب المعرفة والنكرة                |
| ٤٧١ | حد المعرفة وحد النكرة                   |
| ٤٧١ | فصل : سبق النكرة على المعرفة            |
| ٤٧٢ | فصل : تفاوت النكرات                     |
| ٤٧٢ | فصل : اختصاص المعرفة                    |
| ٤٧٣ | فصل : أدوات معرفة النكرة والمعرفة       |
| ٤٧٣ | فصل : أنواع المعارف : المضر             |
| ٤٧٤ | فصل : الغرض من وضع الضائير              |
| ٤٧٤ | فصل : تعليل وجود الضمير المتصل والمنفصل |
| ٤٧٤ | فصل : في الضمير ( أنا )                 |
| ٤٧٥ | فصل : في الضمير ( نحن )                 |
| ٤٧٥ | فصل : العلة في حركة نون ( نحن ) وضئها   |
| ٤٧٦ | فصل : القول في ( أنت )                  |
| ٤٧٦ | فصل : دخول الميم على الضائير            |
| ٤٧٦ | فصل : استواء المذكر والمؤنث في أنتا     |
| ٤٧٧ | فصل : القول في ( هو )                   |



- ٤٧٨ فصل : القول في ( هما ، هم ، هم )
- ٤٧٨ فصل : القول في ( هي ) ويائها
- ٤٧٩ فصل : القول في ( إياي )
- ٤٧٩ فصل : الخلاف في ( إياي )
- ٤٨١ فصل : الاسم في ( رأيته )
- ٤٨١ فصل : التاء في ( قمت )
- ٤٨٢ فصل : الكاف لا تكون فاعلاً
- ٤٨٢ فصل : الميم بعد الكاف
- ٤٨٣ فصل : ياء المتكلم بعد الفعل والحرف هي الاسم
- ٤٨٣ فصل : لا يؤتى بالمنفصل مع القدرة على المتصل
- ٤٨٣ فصل : الاسم العلم وحده
- ٤٨٤ فصل : الفرق بين العلم والكنية واللقب
- ٤٨٤ فصل : اسم الإشارة للمذكر ( ذا )
- ٤٨٦ فصل : الأصل في ( ذا ) ذي
- ٤٨٦ فصل : حكم ( تا ) في المؤنث
- ٤٨٧ فصل : اللام في ( ذلك )
- ٤٨٧ فصل : اللام في ( تلك )
- ٤٨٨ فصل : علة بناء اسم الإشارة
- ٤٨٨ فصل : هو وهي الاسم بكماها والخلاف في ذلك
- ٤٩٠ فصل : اللام وحدها للتعريف والخلاف في ذلك
- ٤٩٢ فصل : وجوه اللام ( أل )
- ٤٩٤ مسألة : أعرف المعارف

- ٤٩٦ فصل : في ضمير الفصل ( العباد )
- ٤٩٦ فصل : إعراب ضمير الفصل
- ٤٩٧ فصل : المسألة الزنبورية
- ٥٠٠ ٥٩ - باب ما لا ينصرف
- ٥٠٠ تفسير منع الصرف وعلة منع الصرف
- ٥٠٠ فصل : معنى شبه الاسم للفعل وذكر الأمور التسعة
- ٥٠١ فصل : سبق الفعل بوزن الاسم
- ٥٠١ فصل : سبق التعريف التنكير
- ٥٠٢ فصل : سبق التذكير التأنيث
- ٥٠٢ فصل : معنى العدل
- ٥٠٢ فصل : الألف والنون الزائدتان
- ٥٠٣ فصل : الكلام في عثمان وعريان وعطشان وسكران
- ٥٠٣ فصل : الجمع فرع مسبوق بالواحد
- ٥٠٥ فصل : العجمة
- ٥٠٥ فصل : معنى التركيب
- ٥٠٦ ٦٠ - باب مسائل منع الصرف
- ٥٠٦ مسألة : وزن الفعل
- ٥٠٧ مسألة : التسمية بوزن الفعل
- ٥٠٧ مسألة : التسمية بـ قيل وبيع
- ٥٠٧ مسألة : التسمية بالفعل
- ٥٠٨ مسألة : الاسم الثلاثي الساكن الوسط
- ٥٠٩ مسألة : الاسم الثلاثي متحرك الوسط

- ٥١٠ مسألة : تسمية المذكر بمؤنث
- ٥١٠ مسألة : المؤنث الرباعي تسمي به مذكراً ومؤنثاً
- ٥١٠ مسألة : علامة التأنيث في الأسماء
- ٥١٠ مسألة : ألف التأنيث تمنع الصرف
- ٥١١ مسألة : القول في عريان
- ٥١٢ مسألة : إذا سميت ب ( أحمر )
- ٥١٢ مسألة : إذا سميت مؤنثاً بجائز وفاضل
- ٥١٣ مسألة : ( ضاربة ) تنصرف في النكرة
- مسألة : المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر ( جَرَدٌ وَتَغْرٌ يَنْصَرِفُ  
لأنه غير معدول )
- ٥١٣
- ٥١٤ مسألة : المعدول من الصفات على فعال ومفعل
- ٥١٥ مسألة : ( آخر ) لا ينصرف للعدل والوصف
- مسألة : لافرق في الجمع أن يكون بعد ألفه حرف مشدد أو  
حرفان
- ٥١٥
- ٥١٦ مسألة : القول في جوارٍ
- ٥١٦ مسألة : صرف مثل ( التعامي ) و ( الترامي )
- ٥١٦ مسألة : لا تمنع العجمة الصرف إلا مع التعريف
- ٥١٧ مسألة : احتمال اللفظ للصرف وتركه ك ( حسان )
- ٥١٧ مسألة : ( يربوع ) ونظائره ينصرف
- ٥١٨ مسألة : القول في ( مران ) و ( أباتر )
- ٥١٨ مسألة : الوجوه في حضرموت
- ٥١٩ مسألة : بناء نحو : سيويه ونقطويه وعمرويه

- ٥١٩ مسألة : معاملة أسماء البلدان  
٥٢٠ مسألة : معاملة أسماء القبائل  
٥٢٠ مسألة : حكم ما لا ينصرف  
مسألة : إضافة ما لا ينصرف أو تعريفه بالألف واللام يسمحان  
٥٢١ بصرفه  
٥٢٢ مسألة : تعليل الصرف السابق  
٥٢٢ مسألة : يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف  
٥٢٣ مسألة : يجوز للشاعر ترك صرف ما لا ينصرف للضرورة

مَطْبُوعَاتُ مَرْكَزِ جَمْعَةِ الْمَاجِدِ لِلتَّقَاةِ وَالشَّرَائِكِ بِبَغْدَادِ



أَلْبَسْتُكَ

فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ

لِلْأَبِي الْبَقَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْسَنِ الْعُكْبَرِيِّ

٥٣٨ - ٦١٦ هـ

لِلْجُزْءِ الثَّانِي

تَحْقِيقُ  
الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْإِلَهِ نُهْمَانَ

دار الفكر  
دمشق - سورية

دار الفكر المعاصر  
بيروت - لبنان

الرقم الاصطلاحي: ١٠٣٠,٠١١-٢  
الرقم الدولي: ISBN: 1-57547-200-7  
الرقم الموضوعي: ٤٥٠  
الموضوع: النحو والصرف  
العنوان: اللباب في علل البناء والإعراب  
التأليف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري  
التحقيق: د. عبد الإله نبهان  
الصف التصويري: دار الفكر - دمشق  
التنفيذ الطباعي: مطابع المستقبل - بيروت  
التجليد الفني: علي الحمصي-بيروت  
عدد الصفحات: ج ٢ ٦٢٨ ص  
قياس الصفحة: ٢٥×١٧ سم  
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة  
جميع الحقوق محفوظة  
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق  
الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل  
المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق  
إلا بإذن خطي من  
دار الفكر بدمشق  
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد  
ص.ب: (٩٦٢) دمشق-سورية  
فاكس: ٢٢٣٩٧١٦  
هاتف: ٢٢١١١٦٦ - ٢٢٣٩٧١٧  
[Http://www.fikr.com](http://www.fikr.com)  
e-mail: info@fikr.com



إعادة

٢٠٠١هـ = ٢٠٠١

ط ١ / ١٩٩٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللبَّابُ

فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ  
الجزء الثاني





## بسم الله الرحمن الرحيم توطئة

ما كان لكتاب أن يكون له مقدمتان أو تصديران ، غير أن ظروف عملنا في هذا الكتاب اقتضت ذلك ، فقد كنت اتفقت مع أخي الفاضل الدكتور غازي مختار طليبات على منهج ومصادر محددة للعمل في الكتاب ، ثم انفرد هو بالعمل في الجزء الأول - بتجزئتنا وتقسيمنا - وانفردت بالعمل في الجزء الثاني .. لذلك كان من مقتضيات العمل ومستلزماته أن يصدر الدكتور طليبات الجزء الأول بما له علاقة بالمؤلف والكتاب وحسناً فعل ، وكان الرأي لدي أن يقتصر على ما قدمه الدكتور طليبات بأسلوبه الرشيق الرصين ، لكن رأي الأساتذة الأجلاء في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث اتجه إلى استحسان وجود مقدمة موجزة في صدر الجزء الثاني تعرف برؤوس موضوعاته ، وهذا ما حصل .

وإنه لمن الواجب أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى هذا المركز ممثلاً بمؤسسه وراعيه السيد جمعة الماجد لاهتمامه بنشر التراث العربي الإسلامي فجراه الله عن الأمة وتراثها خير الجزاء .

الدكتور  
عبد الإله أحمد نبهان

حمص : ٢٣ / ربيع الآخر / ١٤١٤ هـ  
٩ / تشرين الأول / ١٩٩٣ م



## في حضرة الكتاب

لم يعد لي بعد أن استوفى أخي الفاضل الدكتور غازي مختار طليعات الكلام عن أبي البقاء العكبري ومؤلفاته ومنهجه في مقدمته للجزء الأول ، إلا أن أختصر القول معرفاً برؤوس موضوعات الجزء الثاني دون الولوج في قضايا المنهج والعمل في الكتاب والحديث عن المخطوطات احترازاً من التكرار .

اشتمل الجزء الثاني على واحدٍ وأربعين باباً ، منها ثلاثة عشر باباً لمباحث نحوية ، وثمانية وعشرون باباً للصرف ومباحثه ، لذلك فإن الدكتور طليعات عندما قال في مقدمته إن الجزء الثاني خصص للعلل الصرفية إنما اتجه إلى التغليب ، لأن ثلثي هذا الجزء في علل الصرف .

وبدأت الأبواب النحوية بباب الأفعال واطسامها إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل ، وبحث المؤلف في علل بناء الأفعال ، وإعراب ما أعرب منها مع التطرق إلى عدد من المسائل الأخرى المتعلقة بالباب .

ثم شرع بالكلام على العوامل في الأفعال ، فبحث في نواصب الفعل ، وذكر سبب عمل ( أن ) وتأويلها بمصدر ، وتحدث عن علّة عملها محذوفةً ومذكورة ، وانتصر للبصريين فيما ذهبوا إليه ، ثم بحث في لن وكي وإذن وحتىّ مقارنةً بين مذهب البصريين والكوفيّين منتصراً للبصريين .

ثم تحدث عن الجوازم ، وعلل عمل كلّ منها ، فبدأ بالجوازم التي تجزم فعلاً واحداً ، وثنى بالجوازم التي تجزم فعلين وعلل عملها ، وعقد مسائل في جواب الشرط وذكره وحذفه والمجازاة بكيف .

ثم عقد باباً للثبوتين ، نون التوكيد الثقيلة ونون التوكيد الخفيفة ، وعلل اختصاصها بباب الأفعال ، وتطرق إلى ما يتصل بهما من قضايا وعلل ، وانتصر للبصريين ..

وعقد بعدئذٍ باباً للإعراب والبناء ، فذكر معنى البناء وحدّه ، وأن الحروف مبنية والأفعال مبنية ، وبنائها هو الأصل ، وإنما يُعلل ما خرج منها عن البناء إلى الإعراب ، أما الأسماء فهي معربة ، وإعرابها هو الأصل ، وما بُني منها يُحتاج في بنائه إلى التعليل .. وذكر أن الأصل في البناء هو السكون ، وتحدث عن علة تحريك المبنى وعن علة الكسر لالتقاء الساكنين .

ثم خصص ثلاثة أبواب فضّل القول فيها في بعض الكلمات المبنية ، فعقد باباً ل ( حيث ) تحدث فيه عن معناها وإضافتها وبنائها وتحريك آخرها ، وباباً ل ( قبل وبعد ) وباباً ل ( قط ) ، وأتبع ذلك بفصول تحدث فيها عن علة بناء ( أين ) وعلة بناء ( كيف ) و ( أيان ) و ( الآن ) و ( هلم ) وأسماء الفعل ( ها ) و ( هيت ) و ( هات ) وعن بناء حروف التهجي والأصوات المحكية .. ثم عرض للخلاف في بناء المضاف إلى ياء المتكلم .

وتحدث في باب مستقل عن ضرورات الشعر ، فذكر صور الضرورات وشواهداها ، وقد أثار الإيجاز في هذا البحث فقال : ضرورة الشعر أكثر من هذا ، وقد نبهنا على أصلها .. ووضح أن قضايا مثل قضايا هذا الباب إنما هي شركة بين النحو والصرف .

تلا ذلك باب عن الموصول والصلة ، بدأه العكبري بتعليل تسميتها ( موصولات ) مبيناً الغرض منها ، متحدثاً عن الفروق بين ( الذي ) و ( التي ) وعن طبيعة الذي .. متطرقاً إلى خلاف البصريين والكوفيين ، وأتصل هذا الباب بعدد من المسائل والفصول كسألة القول في ( أيهم ) ومسألة اسمية الألف واللام ، وكفضل ( أن ) الثقيلة ، وفصل عدم تقديم شيء من الصلة على الموصول ..

وبعد الموصول والصلة وردت ثلاثة أبواب ، تحدث فيها على التوالي : عن الاستفهام وحروفه وأسمائه واستعمالاتها وعلل بنائها ، وعن الحكاية ومعناها وعللها في المعارف وعن إعراب الاسم المحكيّ . ثم عن باب الخطاب .. وبذلك انتهت الأبواب النحوية لتبدأ الأبواب الصرفية التي تسير في طريقها ومنهجيتها على طريقة أبواب النحو .

بدأت الأبواب الصرفية بباب النسب ، وفيه تحدث عن معنى النسب وعلل زيادة الياء وكونها مشددة مكسوراً ما قبلها ، وتطرق إلى قضايا النسب الأخرى من حيث عللها إلى أن انتهى بعلل شذوذ النسب .

ولكيلا أقف لدى كل باب فإني سأكتفي بالإشارة إلى رؤوس هذه الأبواب التي تتالت بعد باب النسب وهي :

- باب التصغير .
- باب جمع التكسير .
- باب ألفات القطع وألفات الوصل .
- باب الوقف .
- كتاب التصريف ( أبنية الأسماء الأصول ، أبنية الأسماء الرباعية ، أبنية الأسماء الخماسية ، أبنية الفعل ) .
- باب حدّ التصريف وفائدته .
- باب زيادة حروف المدّ .
- باب زيادة الميم .
- باب زيادة النون .

- باب زيادة التاء .
- باب زيادة الهاء .
- باب زيادة السين .
- باب زيادة اللام ( ألحق به فصلاً في الإلحاق وفصلاً في الاستدلال على الألف ) .
- باب البدل ( ذكر فيه إبدال الألف ) .
- باب إبدال الواو ( عقد بعده فصلاً في إبدال الواو ثم الميم ثم النون ثم التاء ثم التاء من الياء ، ثم الهاء من الياء ومن الهمزة ، والطاء من التاء ، وتحدث عن إبدال الدال والجيم واللام ... » .
- باب الحذف .
- باب ما حذف على خلاف القياس .
- باب يجمع مسائل تنعطف على الأصول المتقدمة .
- باب ما يُمتَحَنُ فيه من الأبنية .
- باب ما يعرف به المقصور من الممدود .
- باب الهمز .
- باب الإمالة .
- باب مخارج الحروف .
- باب الإدغام .
- باب الخطّ .

- باب الموصول والمقطوع .

ومما هو جدير بالتنبيه عليه في هذه السطور أن أبا البقاء لم يبحث في الأبواب المذكورة من حيث بناء قواعدها ، وإنما اختص بحثه بالعلل النحوية التي اجتهد في جمعها وتحليصها وتهذيبها من كتب المتقدمين وعلى رأسها كتاب سيبويه ، وقدمها لنا بأسلوبه الموجز الجميل بلا إملال ولا إخلال ، فكان كتاب خالص في علل النحو والصرف وما اتصل بهما من خط ووصل وقطع .

إنّ نشر هذا السّفر الجليل سيكون - إن شاء الله - موضع ترحيب الدارسين والعاملين في مجال الدراسات اللغوية والنحوية . وسيكون - إن شاء الله أيضاً - مرجعاً أساسياً ميسراً موثقاً للباحثين في النحو وعلله .

رحم الله أبا البقاء ، وأسكنه فسيح جنانه ، وجزاه عن العزبية وأهلها خير الجزاء .





## باب الأفعال

ح ٩٤

قد ذكرنا في أول الكتاب<sup>(١)</sup> حدَّ الفعلِ وعلاماته<sup>(٢)</sup> ، وذكرنا في باب المصدر أنه مشتقٌّ من المصدر<sup>(٣)</sup> ، وبقي الكلامُ في أقسامه وأحكامه .

م ١١١

### فصل

وأقسامُ الأفعال ثلاثةٌ : ماضٍ وحاضرٌ ومستقبلٌ<sup>(٤)</sup> . وأنكر قومٌ فعلَ الحال<sup>(٥)</sup> . وحرَجَّةُ الأولين أنَّ الفعلَ اشتقَّ من المصدرِ ليدلَّ على الزمان ، فينبغي أن ينقسم بحسبِ انقسامه ، ولا أحدٌ ينكرُ زمنَ الحالِ وهو الآن ، فكذلك الفعلُ الدالُّ عليه ، فهو

(١) في ح : قد ذكرنا أول الفعل .

(٢) انظر ج ١ ص ٤٨

(٣) انظر ج ١ ص ٢٦٠

(٤) انظر أسرار العربية : ٣٦٥ .

(٥) انظر الإيضاح في علل النحو : ٨٦ : باب عن فعل الحال وحقيقته .

واسطة بين الماضي والمستقبل ، ولذلك قال تعالى : ﴿ له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾<sup>(١)</sup> قالوا : أراد<sup>(٢)</sup> الأزمنة الثلاثة .

ومنه قولُ زهير : [ من الطويل ]

١٢٦- وأعلم ما في اليومِ والأمسِ قبله      ولكنني عن علمٍ ما في غدٍ عم  
واحتج الآخرون بأن ما وجد من أجزاء الفعل صار ماضياً ، وما لم<sup>(٤)</sup> يوجد فهو مستقبل ، وليس بينها واسطة . والجواب أن النحويين يريدون بفعل الحال فعلاً ذا أجزاء يتصل بعضها ببعض كالصلاة<sup>(٥)</sup> والأكل ونحوهما ، وهذا يعقل<sup>(٦)</sup> فيه الحالُ قسمًا ثالثاً ، لأنه يُشارُ إليه وهو متشاغلٌ به لم يقضه ، ويفرق بين حاله الآن وحاله قبل الشروع وبعد الفراغ .

(١) سورة مريم : ٦٤/١٩ ، ذكر الإمام الرازي في قوله تعالى : ﴿ له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾ وجوهاً :

١ - له ما قدمنا وما خلفنا من الجهات ، وما نحن فيه ، فلا نتالك أن تنتقل من جهة إلى جهة ، ومن

مكان إلى مكان إلا بأمره ومشئته ، فليس لنا أن ننتقل من السماء إلى الأرض إلا بأمره .

٢ - له ما بين أيدينا : ما سلف من أمر الدنيا . وما خلفنا : ما يستقبل من أمر الآخرة ، وما بين ذلك : وما بين النفختين وهو أربعون سنة .

٣ - ما مضى من أعمارنا وما غير من ذلك ، والحال التي نحن فيها .

٤ - ما قبل وجودنا وما بعد فنائنا .

٥ - الأرض التي بين أيدينا إذا نزلنا ، والسماء التي وراءنا ، وما بين السماء والأرض .

وعلى كل التقديرات فالمقصود أنه المحيط بكل شيء لا تخفى عليه خافية ، ولا يعزب عنه مثقال ذرة ، فكيف تقدم على فعلٍ إلا بأمره وحكمه ؟! تفسير الرازي ٢١/٢٣٩ .

(٢) في ح : فالمراد .

(٣) البيت لزهير من معلقته . وهو في ديوانه بشرح الأعم : ٢٣ ق ١ ب ٤٩ ، وبشرح ثعلب : ٢٩ .

(٤) في ح : وما لا يوجد مستقبل .

(٥) في الأصل : كالصلاة .

(٦) في ح : وهو يعقل .

## فصل

واختلفوا أي أقسام الفعل أصل لغيره <sup>(١)</sup> ؟ فقال الأكثرون : هو فعل الحال ، لأن الأصل في الفعل أن يكون خبراً ، والأصل في الخبر أن يكون صدقاً . وفعل الحال يُمكن الإشارة إليه فتحقق وجوده . [ فيصدق الخبر عنه ، وقال قوم : الأصل هو المستقبل لأنه يخبر عنه عن المعلوم ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده ] <sup>(٢)</sup> .

وقال الآخرون <sup>(٣)</sup> : هو الماضي ، لأنه لازيادة فيه ، ولأنه كمل وجوده ، فاستحق أن يسمى أصلاً <sup>(٤)</sup> .

## فصل

الأصل في الفعل البناء ، لأن الإعراب دخل للفصل بين الفاعل والمفعول ، وليس في الفعل فاعلاً ولا مفعولاً فصار كالحرف <sup>(٥)</sup> .

## فصل

والأصل أن يُبنى على السكون لأن البناء ضد الإعراب على ما ذكر في صدر الكتاب <sup>(٦)</sup> ، إلا أن الفعل الماضي حرك لشبهه بالمصارع إذ كان يقع موقعه في نحو

(١) عبارة ح : أي أقسام الفعل لغيره منها !؟

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( م ) .

(٣) في ح : آخرون .

(٤) انظر المسألة في إيضاح علل النحو : ٨٥ وما بعدها .

(٥) قال الزجاجي في الجمل : ٢٦٠ : وأصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للأفعال والحروف ، لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول والمالك والمملوك والمضاف والمضاف إليه ، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني ، وليس بشيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف . وانظر الإيضاح للزجاجي ٧٧ ، وشرح الجمل لابن هشام ١٠٤ .

(٦) انظر أسرار العربية ٣١٥ وما بعدها .

قوله : ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ قَفَرَعٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، أي : فيفزع . وفي الشَّرْطِ والجزاء : إذا ذهبتَ ذهبتُ . وفي الحالِ كهولك : مررتُ بزيدٍ قد كتبَ<sup>(٢)</sup> ، كهولك : يكتب . والشَّبه يقتضي إثباتَ حكمٍ من أحكامِ المشابهِ للمشابه<sup>(٣)</sup> ، والحركةُ من أحكامِ المضارعِ ، إلاَّ أنَّ حركةَ المضارعِ إعرابٌ ، وحركةُ الماضي بناءٌ ، وعلَّةُ ذلك أنَّ إعرابَ المضارعِ قرعٌ على الاسمِ ، والمضارعُ قرعٌ على المضارعِ ، والفروعُ تنقصُ عن الأصولِ فكيفَ بفرعِ الفرعِ .

## فصل

وإنما جعلت حركته فتحةً لأمرين :

أحدهما : أنَّ أمثلةَ الفعلِ<sup>(٤)</sup> الماضي كثيرةً ، فاختر له أخفَّ الحركاتِ تعديلاً .

والثاني : أنَّ الغرضَ تمييزُ هذا المبنى على المبنى على السكون ، والتمييزُ يحصلُ بالفتحة وهي أخفُّ فلا يُصار إلى التثقلِ .

وقيل : لو كسِرَ لَبِّي على كسرةٍ لازمةٍ . والفعلُ لم يدخله الجرَمُ مع أنه عارضٌ ، ولم يضمَّ لأنَّ مِنَ العربِ مَنْ يَحْدِفُ واوَ الجمعِ ويجعلُ الضمةَ دليلاً عليها نحو : ضَرَبُ فِي ضَرَبُوا ، وهذا [ وجهٌ ]<sup>(٥)</sup> ضعيفٌ .

(١) سورة النمل : ٨٧/٢٧ ، قال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره ٢٢٠/٢٤ :

أما قوله : ﴿ ففزع من في السماوات ومن في الأرض ﴾ فاعلم أنه إنما قال : ﴿ ففزع ﴾ ولم يقل : « فيفزع » للإشعار بتحقيق الفزع وثبوته ، وأنه كائن لا محالة ، لأنَّ الفعل الماضي يدلُّ على وجود الفعل ، وكونه مقطوعاً به . والمراد فزعهم عند النفخة الأولى .

(٢) أسرار العربية : ٣١٥ .

(٣) في م : المشابهة به .

(٤) في ح : أفعال .

(٥) كلمة ( وجه ) ساقطة من م .

## مسألة

فعل الأمر الذي ليس فيه حرف مزارعة مبني على السكون ؛ وقال الكوفيون :  
هو مُعْرَبٌ بالجزم<sup>(١)</sup> . واحتجَّ الأولون<sup>(٢)</sup> من وجهين :

أحدهما : أنَّ الأصلَ في الفعل البناءُ ، وإنَّنا أُعْرِبَ لمشاہتِه الاسمَ . والمشاہتُ تتحقَّقُ  
بجرفِ المضارعةِ فقط ، فإذا قَدِّدَتْ قَدِّدَتْ فيخرجُ على الأصلِ .

والثاني : أن ( نَزَلَ ) وبأبهِ مبنيٌ لقيامه مقامَ الأمرِ . فلو كان مُعْرَباً لم يُبْنَ ما قامَ  
مقامه .

واحتجَّ الآخرون<sup>(٣)</sup> من وجهين :

أحدهما / : أنَّ الأصلَ في ( قَمَ ) ( لَتَقَمَ ) ، فحذِفَ تخفيفاً ، وقد جاء ذلك<sup>(٤)</sup> في  
المضارع الصريح قال الشاعر : [ من الطويل ]

١٢٧- على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاخشي  
لكِ الويلُ حرَّ الوجهِ أو يبكِ منْ بكي<sup>(٥)</sup>

(١) ذكر أبو البقاء هذه المسألة في كتابه التبيين : ١٧٦ للمسألة ١٥ ، وفي كتابه شرح الإيضاح [ ١١٨ أ ] وهي  
من مسائل ابن الأنباري في الإنصاف ، وهي المسألة ٧٢ . وفي أسرار العربية ٣١٧ . وانظر المقتضب  
٣/٢ ، ٤ ، ١٣١ ، والأمالي الشجرية ٣٥٧/١ ، ١١٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧ ، ٦٢ .

(٢) أي البصريون .

(٣) أي الكوفيون .

(٤) كلمة ( ذلك ) ساقطة من ح .

(٥) البيت لمتهم بن نويرة ، وهو من شواهد سيبويه ٤٠٩/١ قال : « واعلم أن هذه اللام - لام الأمر - قد  
يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضرة ، كأنهم شبهوها بـ ( أن ) إذ عملت مضرة » وأنشد البيت . قال  
ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٩٨/٢ : « الشاهد في قوله ( أو يبكِ ) وهو أمر للغائب ، والأمر  
للفاعل يكون بالفعل المضارع ويدخل عليه اللام ، فلما اضطرَّ حذف اللام . وكان أبو العباس يدفع  
هذا القول ويقول : إن قوله ( فاخشي ) في معنى ( فلتخمشي ) فعطف ( أو يبكِ ) على تقدير  
فالتخمشي ، ولم يجزمه بلام محذوفة . »

١٢٨- مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَّالَا<sup>(١)</sup>  
 أي : لتفد<sup>(٢)</sup> . وقرئ ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا ﴾<sup>(٣)</sup> ، على الخطاب ، أي : فأفرحوا .  
 والوجه الثاني : أن حروف العلة تسقط من هذا الفعل نحو : أغز وأسع وأزم كما  
 تسقط بالجازم .

= والبعوضة : مكان بعينه ، قتل فيه أخوه مالك بن نويرة وجماعة من بني يربوع . وقد ورد الشاهد  
 أيضاً في المقتضب ١٣٢/٢ ، ومعاني الألف ٧٦/١ ، والأصول ١٥٧/٢ ، ١٧٤ ، والأمال الشجرية  
 ٢٧٥/١ ، ومعجم البلدان : ( بعوضة ) ، واللسان : ( بعض ) ، وخزانة الأدب ٦٢٩/٢ ، وشرح أبيات  
 معني اللبيب ٣٢٩/٤ ، ٣٧١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩١/١ ، والإنصاف ٥٣٢/٢ ، والتبيين ١٧٩ . وشرح  
 المفصل ٦٠/٧ ، ٦٢ .

(١) البيت متنازع في نسبه ، وهو من شواهد سيبويه ٤٠٨/١ ، ومعاني الألف ٧٥/١ ، والمقتضب  
 ١٣٢/٢ ، والأصول ١٧٥/٢ ، وسر الصناعة ٣٩١/١ ، وشرح أبيات للشكلة الإعراب للفارسي ٦٣ ، وكتاب  
 اللاميات للزجاجي ٩٤ ، والإنصاف ٥٣٠ ، وأسرار العربية ١٩ ، ٢١ ، والأمال الشجرية ٣٧٥/١ .  
 وشرح المفصل ٣٥/٧ و ٢٤/٩ ، ورفض الباني ٣٢٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٩/٢ .  
 ١٨٩ ، ٣٢٧ ، وشرح أبيات معني اللبيب ٣٣٥/٤ . والتبالي : الفساد .

(٢) يشير إلى موضع الشاهد في البيت وهو قوله : « تَفَدَّ » فإنه أراد : لتفد . فحذف لام الأمر لضرورة  
 الشعر . قال سيبويه : وكأنهم شبهوها بأن إذا عملوها مضرة . الكتاب ٨٠/٣ ط هارون .

(٣) سورة يونس : ٥٨/١٠ . قال ابن جنبي في المحتسب ٣١٣/١ : « ومن ذلك قراءة النبي ﷺ وعثمان بن  
 عفان وأبي بن كعب والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبي جعفر بخلاف ، والسلمي وقتادة  
 والجحدري وهلال بن يساف والأعشى بخلاف ، وعباس بن الفضل وعمرو بن فائد ( فبذلك  
 فلتفرحوا ) بالتاء . وقرأ : ( فبذلك فافرحوا ) أي بن كعب . قال أبو الفتح : أما قراءة أبي هذه  
 ( فافرحوا ) فلا نظر فيها ، لكن ( فلتفرحوا ) بالتاء خرجت على أصلها ، وذلك أن أصل الأمر أن  
 يكون بحرف الأمر وهو اللام ، فأصل اضرب : لتضرب ، وأصل فم : لتمم . كما تقول للغائب : ليقم  
 زيد ، ولتضرب هند ، لكن لما كثر أمر الحاضر نحو : فم واقعد وادخل واخرج وخذ ودع ، حذفوا  
 حرف المضارعة تحفيفاً ، بقي ما بعده ودل حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب ، فلما حذف  
 حرف المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكناً ، فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها ، فقيل :

والجوابُ عن الأول من وجهين :

أحدهما : أنَّ ( قَمْ ) و ( اذهبْ ) أصلٌ بنفسه ، وليس الأصلُ فيه ماذكروا لأنَّه لو كانَ كذلك لَلزَمَ منه حذفُ العاملِ وحرفِ المضارعةِ وتغييرُ الصيغةِ ، وكلُّ ذلك مخالفةٌ للأصلِ ولا سماعٌ يدلُّ عليه <sup>(١)</sup> .

والثاني : يقدرُ أنَّ الأصلَ <sup>(٢)</sup> ماذكروا ، ولكنْ بهذا الحذفِ زالَ شَبَهُ الفعلِ بالاسمِ فعادَ إلى البناءِ .

والثالث : أنَّ الجزَمَ يحتاجُ إلى جازمٍ ، وتقديرُ الجازمِ ممتنعٌ لوجهين :

أحدهما : أنه لا يصحُّ ظهورُه مع هذه الصيغةِ ، فلا تقول : « لاذهبْ » ولتقدرُ كالمنطوقِ به <sup>(٣)</sup> .

والثاني : الجازمُ أضعفُ من الجارِّ ، والجارُّ لا يبقى عملُه بعد حذفه ، فالجازمُ أولى .

فأمَّا البيت <sup>(٤)</sup> فهو خبرٌ وليسَ بأمرٍ ، وحذفُ الياءِ ضرورةٌ ، ولو قدرُ أنه حذفَ اللامَ فلا يصحُّ <sup>(٥)</sup> مثله في مسألتنا لوجهين :

أحدهما : أنَّ حرفَ المضارعةِ باقٍ هناكَ وليسَ بموجودٍ هنا ، فلا يلزمُ من حذفِ

---

= اضرب ، اذهب ... ونحو ذلك ... إلخ . واحتج المؤلف بهذه القراءة في شرحه للإيضاح [ ١٨/أ ] و [ ٢٢/ب ] ، وانظر الإنصاف ٥٢٤/٢ ، ٥٢٥ ، وفيه شواهد على هذه القراءة ، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ ، والمبسوط ٢٣٤ ، وزاد المسير ٤١/٤ ، والبحر المحيط ١٧٢/٥ ، والنشر ٢٨٥/٢ .

(١) أسرار العربية ٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٢) عبارة ( أن الأصل ) ساقطة من ح .

(٣) ( به ) ساقطة من ح .

(٤) إشارة إلى الشاهد السابق ( محمد تفد نفسك ) .

(٥) في م : ولا .

شيء واحد حذف شيئين ، ولا يلزم<sup>(١)</sup> من حذف ما عليه دليل وهو حرف المضارعة حذف ما لا دليل عليه .

والثاني : أن ذلك شاذٌ سوَّغته الضرورة .

وأما الوجه الثاني : فليس بشيء لأن البناء يذهب الحركة فيذهب الحرف القائم مقامها ، وحروف العلة قامت مقام الحركة على ما بينته .

### مسألة

الفاعل المضارع أعرب لِشَبْهِهِ بالاسم من أوجه<sup>(٢)</sup> :

أحدها : أنه يكون شائعاً فتخصص بالحرف كهولك : زيد يصلي ، فيتحمل أن يكون في الصلاة وأن يكون لم يشرع فيها . وإذا قلت : سيصلي ، اختص ؛ كما أن ( رجلاً ) يحتمل غير واحد ثم يختص بواحد بالألف واللام .

والثاني : أن اللام تدخل عليه في خبر ( إن ) كهوله [ تعالى ] : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ولا تدخل على الأمر والماضي ، وحقها أن تدخل على الاسم لأنها لام الابتداء زحلت إلى الخبر ، فلولا قوة الشبه لم تدخل على هذا الفعل .

والثالث : أنه<sup>(٤)</sup> على زنة اسم الفاعل عدة وحركة وسكوناً ، ف ( يضرب ) مثل ( ضارب ) في ذلك . و ( يُكْرِم ) مثل ( مُكْرِم ) وقد شذَّ عنه ( ينصب ) فهو ( نَصِب ) وبابه ، ولما أشبهه من هذه الأوجه الخاصة أعطي حكماً من أحكامه لأن ذلك

(١) كلمة ( يلزم ) ساقطة من ح .

(٢) انظر موارد المسألة في سيبويه ٤٠٩/١ ، ٤١٠ ، والإيضاح للزجاجي ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، وأسرار العربية ٢٥ ، ٢٢١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٥٩ ، والإنصاف ٥٤٩/٢ ، المسألة ٧٢ ، وشرح المفصل ٦/٧ .

(٣) سورة النحل : ١٢٤/١٦ .

(٤) في م : أنها . وانظر سيبويه ٣/١ .



قضاه الشبه ، كما أن الاسم لما شابه الفعل مُنِعَ الصرف<sup>(١)</sup> . [ فإن قيل : لِمَ لَمْ يُجْعَلْ مِنْ أَحْكَامِ الْأَسْمِ غَيْرِ الْإِعْرَابِ ؟ قِيلَ : الْإِعْرَابُ لَا يَغْتَبِرُ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَحْكَامِ الْأَسْمِ تَغْتَبِرُ مَعْنَى الْفِعْلِ فَيَنْبُو عَنْ قَبُولِهِ ]<sup>(٢)</sup> .

## مسألة

إِعْرَابُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ<sup>(٣)</sup> اسْتِحْسَانٌ . وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : أُعْرِبَ كَمَا أُعْرِبَ الْأَسْمُ<sup>(٤)</sup> . وَاحْتِجَّ الْأَوْلُونَ بِأَنَّ مَعْنَى الْفِعْلِ وَاحِدٌ فِي كُلِّ حَالٍ وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْحَدِثِ وَزَمَانِهِ وَلَا يُضَافُ إِلَيْهِ بِالْعَامِلِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ مَعْنَى آخَرَ . وَإِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ يَفْرُقُ بَيْنَ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ<sup>(٥)</sup> الْحَادِثَةِ الْعَارِضَةِ عَلَى الْمُسَمَّى ، وَإِنَّمَا أُعْرِبَ الْفِعْلُ لِلشَّبهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

وَاحْتِجَّ الْآخَرُونَ بِأَنَّ الْإِعْرَابَ فِي الْفِعْلِ يَفْرُقُ بَيْنَ الْمَعَانِي<sup>(٦)</sup> ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ » إِذَا جَزَمْتَ الثَّانِي كَانَ لَهُ مَعْنَى ، فَإِذَا نَصَبْتَهُ أَوْ رَفَعْتَهُ كَانَ لَهُ مَعْنَى آخَرَ . وَكَذَلِكَ : « أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ فَيَمْنَعُنِي الْبُؤَابُ » فَالرَّفْعُ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ النَّصْبُ . وَكَذَلِكَ : « لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجَزُ عَنْكَ » ، وَكَذَلِكَ : « لَتَضْرِبُ زَيْدًا » إِنْ جَزَمْتَ كَانَ أَمْرًا ، وَإِنْ نَصَبْتَ كَانَ عَلَّةً .

(١) ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية وجهين آخرين هما عنده الثالث والرابع ، قال في ص ٢٧ : والوجه الثالث : أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال ، فأشبهه الأسماء المشتركة ، كالعين تطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك .

والوجه الرابع : أن يكون صفة كما يكون الاسم كذلك . تقول : مررت برجل ، كما تقول : مررت برجل ضارب . فقد قام يضرب مقام ضارب .

(٢) العبارة هنا فيها اضطراب في م وح ، وقد استدركنا الصواب بين معقوفتين من نسخة جستريني التي وصلتنا بأخرة .

(٣) انظر الإنصاف ٥٤٩/٢ ، المسألة ٧٣ ، ومسائل خلافية ٨٩ .

(٤) في ح : لما أعرب له الاسم .

(٥) كلمة ( المختلفة ) ساقطة من ح .

(٦) انظر مسائل خلافية ٩٠ ، والإيضاح للزجاجي ٨٠ .

والجواب : إنَّ اختلافَ المعنى فيما ذكروا حاصل بالإعراب لا بعدم الإعراب<sup>(١)</sup> ،  
فإنَّكَ لو سَكَّنتَ في هذه المواضع كلَّها لعرفتَ المعنى بدليلٍ آخر . فالواو في قولك :  
« لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن » [ للعطف ، فيحتمل أن يُعطفَ على لفظِ الفعلِ الأوَّلِ  
فيكونَ نهياً عنها جميعاً ، مُجتمِعين ومُنفردين ، فعندَ ذلك يُجزمُ على تقدير ولا تشرب  
اللبن ]<sup>(٢)</sup> . ويَحتمَلُ أن تُريدَ به العطفَ على الموضع ومعنى الجمع ، ولا يصحَّ ذلك<sup>(٣)</sup>  
إلا بإرادة ( أنْ ) ليصيرَ المعنى لا / تجمعُ بينَ أكلِ السمكِ وشربِ اللبن . ولو ظهرت  
[ أنْ ]<sup>(٤)</sup> لفهمَ المعنى بدون الإعراب . وكذلك لو ظهرت ( لا ) ، فاللُّبسُ / جاء من  
حذفِ العاملِ ، فأقمتَ الحركاتِ مقامَ ظُهوره ، لأنَّ معنى الفعلِ تغيَّرَ بالعاملِ كما تغيَّرَ  
الاسمُ بالفعلِ فيكونُ تارةً فاعلاً وتارةً مفعولاً . والفعلُ مع عامله قد يكونُ له موضع  
الاسمِ المفردِ المفتقرِ إلى عاملٍ ، ومن هاهنا كان الرُفْعُ في قولك : فيمعني البواب . هو  
الوجهُ ، لأنَّكَ لو نصبتَ<sup>(٥)</sup> عطفته على أزوركِ وذلك مُراد ، والمنعُ ليسَ بمراد ، فيفسدُ  
المعنى بسببِ العطفِ الموجبِ للتشريكِ ، ولذلك لو سَكَّنتَ لم يفسدِ المعنى . فقد رأيتَ  
الإعرابَ بالنصبِ كيف أفسدَ المعنى . ولو نصبتِ العرْبُ الفاعلَ ورفعتِ المفعولَ لحصلَ  
الفرقُ ، ولو نصبتُ هنا لفسدَ المعنى لِمَا ذكرنا ، والرفعُ فيه لم يتعيَّن ليصحَّ المعنى بل  
النصبُ هو المتعينُ لفسادِ المعنى . وكذلك : ( لا يسعني شيءٌ ويعجزُ عنك )<sup>(٦)</sup> ، الرُفْعُ  
يُفسدُ المعنى لأنَّه يصيرُ : لا يسعني شيءٌ ولا يعجزُ عنك ، فبوجودِ الرُفْعِ يفسدُ المعنى .  
وفي الأسماءِ بعدم الإعرابِ يفسدُ المعنى . وأمَّا قولك : ليضربُ زيد ، فلا يلتبسُ إذا  
كانَ هذا الكلامُ وحدهُ ، بل يكونُ أمراً لا محالة ، فإذا انضمَّ إليه كلامٌ آخرُ يصلحُ أن  
يكونَ علَّةً له فهمَ المعنى وإن سَكَّنته .

(١) عبارة ( لا بعدم الإعراب ) ساقطة من ح .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٣) كلمة ( ذلك ) ساقطة من ح .

(٤) زيادة يقتضيها المعنى .

(٥) في ح : إذا نصبتَه .

(٦) انظر مسائل خلافة في النحو ٩٠ .

## فصل

لا يصيرُ الفعلُ مضارعاً إلا بزيادة الحروف<sup>(١)</sup> ، لأنَّ الحركاتِ موجودةٌ في الماضي من صَمٍّ وفتح وكسر<sup>(٢)</sup> ، وإنَّا زِيدت الحروفُ المذكورةَ لأنَّ أولى ما زيد حروفُ المدِّ لِمَا ذكرنا في أوَّل الكتاب ؛ إلاَّ أنَّ الألفَ لِسكونها لا يُمكنُ الابتداءُ بها فَجُعِلت الهمزةُ بدلها<sup>(٣)</sup> إذ كانت أختها في المخرج ؛ والواو لا تزاد أولاً لوجهين :

أحدهما ثِقَلُها ، ولذلك لم تَزِدْ أولاً في موضع ما .

والثاني : أَنَّهُ يُؤدِي في بعض المواضع إلى اجتماع ثلاثِ واوات ، فاء الكلمة ، وحرف المضارعة وحرف العطف ؛ وذلك مُسْتَقْبَلٌ مُسْتَنَكِر ، فجعلت التاء بدلها لِمَا ذكرناه في القَسَم ، ولم يعرضُ للياء مانع . واحتيج إلى حرفٍ آخر لتمام أدلة المعاني فزِيدت النون إذ كانت تشبه الواو .

## فصل

والفعلُ هنا إمَّا أن يكونَ خَبِراً عن المتكلمِ وحده أو عنه وَعَمَّن معه ، أو عن المحاطَبِ أو عن الغائبِ ، ولذلك كانت حروفُه أربعةً .

## فصل

وإنَّا خُصَّت الهمزةُ بالمتكلمِ لوجهين :

أحدهما : أَنها أوَّل الحروفِ مَخْرَجاً فَجُعِلت دليلاً على المتكلمِ إذ كان مَبْدِئاً للكلام<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر سيبويه ٣/١ ، وأسرار العربية ٢٢ .

(٢) كلمة ( وكسر ) ساقط من م .

(٣) في ح : لها .

(٤) انظر أسرار العربية ٢٤ .

والثاني : أن الواحدَ مقابلَ للجمع ، وعلامةُ الجمعِ الواو ، فجعل علامةَ الواحدِ للمتكلمِ الهمزةَ التي مخرجها مقابلٌ لمخرج الواو ، فخرجها أول ، ومخرج الواو<sup>(١)</sup> آخر ، وما بينها وسطٌ ، كما أن الواحدَ أولٌ والجمعُ آخرٌ والثنيةُ وسطٌ .

### فصل

وإنما جعلت النونُ للجمع لوجهين :

أحدها : أنها تُشبه الواو ، والواو علامةُ الجمع .

والثاني : أنها جعلت ضميراً لجمع المؤنث نحو : ضَرَبْنَ ، فلذلك زيدت أولاً للجمع .

### فصل

وأما التاء فختص<sup>(٢)</sup> بها المخاطبُ المذكَّرُ كما جعلتُ ضميراً له في قولك : ضربت ، وفي المؤنث هي علامة تأنيثِ الفاعلِ نحو : قامتُ . فجعلتُ أولاً في المضارع لهذا المعنى .

وأما الياء فجعلت للغائبِ لِمَا فيها من الخفاءِ المناسبِ لحالِ الغائبِ ، ولذلك لم يكن للغائبِ الواحدِ ضمير ملفوظ به في الفعلِ نحو : زيد قام .

### فصل

وإنما جعلت هذه الحروفُ أولاً لأمرين :

أحدها : أنها ناقلةٌ للفعلِ من معنَى إلى معنَى آخر<sup>(٣)</sup> ، فكونها أولاً يدل على المعنى المنقول إليه بأولِ نظيرِ .

(١) في ح : والهمزة .

(٢) في ح : فخص . وهو متجه .

(٣) كلمة ( آخر ) ساقطة من ح .

والثاني : أن الآخر موضع الإعراب ؛ والحشو موضع اختلاف الأبنية فلم يبق سوى الأول .

## مسألة

إذا تجرّد المضارع عن عامل الجزم والنصب ارتفع لوقوعه موقع الاسم . وقال الفراء : يرتفع لتعرييه من الجوازم والنواصب . وقال الكسائي : يرتفع بحرف المضارعة<sup>(١)</sup> .

واحتج الأولون<sup>(٢)</sup> بأن وقوعه موقع الاسم يُكسبه قوّة يشبه بها الاسم . وأول أحوال الاسم في الإعراب الرفع فيصير كالابتداء / في ارتفاعه لأوليته وأنّ الرفع أول . ولا فرق بين أن يكون ذلك الاسم مرفوعاً أو غيره ، لأنّه ارتفع لوقوعه موقع الاسم<sup>(٣)</sup> ، من حيث هو اسم لامن حيث هو مرفوع .

واحتج الفراء من وجهين :

أحدهما : أن تعريه من العوامل اللفظية واستقلاله / دونها يدل على قوّته فأشبهه بذلك المبتدأ .

والثاني : أن ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم باطلٌ بخبر ( كاد ) فإنّه مرفوع ولا يقع موقع الاسم . ومذهب الكسائي فاسدٌ فتعيّن التعليل بالتعري . واحتج للكسائي : بأنّ الفعل قبل حرف المضارعة مبنيٌ وبعد وجوده وحده مرفوعٌ ، والرفع عملٌ لا بدّ له من عاملٍ ، ولم يحدث<sup>(٤)</sup> سوى الحرف ، فوجب أن يُضاف العمل إليه ، وإنما بطل عمله بعامل آخر لأنه أقوى منه كما إن الشرطية يبطل عملها ب ( لم ) .

(١) انظر أسرار العربية ٢٨ ، ٢٩ ، والإنصاف ٢/٥٥ ، المسألة ٧٤ .

(٢) أي البصريون .

(٣) في ح : ارتفع لأنه واقع موقعه .

(٤) في م : ولا يحدث .

والجوابُ عن كلامِ الفراء من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه تعليل بالعدم المحض ، وقد أفسدناه في باب المبتدأ .

والثاني : ما ذكرتموه يؤول إلى ما قلناه لأنه بين قوة الفعل باستقلاله وبذلك وقع

موقع الاسم .

(١)

والثالث : أن ما قاله يُفضي إلى أن أوّل أحوالِ الفعلِ مع النَّاصِبِ والجازمِ ، والأمرُ بعكسه . وأمّا خبرُ ( كاد ) فالأصلُ أن يكونَ اسماً لما ذكرنا في بابهِ . وإنّا أقيمُ الفعلُ مقامه ليدلَّ على قُربِ الزَّمانِ . وأمّا كلامُ الكسائي إنَّ حُمِلَ على ظاهره ففاسدٌ لثلاثةِ أوجه :

أحدها : أنه عددٌ (٢) حرفِ المُضارعةِ وغيره ، وهو وقوعه موقعَ الاسمِ فلم يُلزم إضافةُ العملِ إلى الحرفِ .

والثاني : أنَّ حَرْفَ المُضارعةِ صارَ من سِنخِ الكلمةِ ، وبعضُ الكلمةِ لا يعملُ فيها .

والثالث : أنَّ النَّاصِبَ والجازمَ يُزيلُ الرفعَ ، ولو كانَ حرفُ المُضارعةِ عاملاً لما بطلَ بعاملٍ قبله بخلافِ إنَّ لأنَّ عملها بطلَ بعاملٍ بعدها (٣) .

(١) كلمة ( أول ) ساقطة من ح .

(٢) كذا في م وفي ح : تجدد أو يجدد أو مجرد ؟ وسنسوق هذه الأدلة بأسلوب صاحب الإنصاف .

(٣) قال في الإنصاف ٥٥٢/٢ ، المسألة ٧٤ : وأمّا قول الكسائي : « إنه يرتفع بالزائد في أوله » فهو قول

فاسد من وجوه :

أحدها : أنه كان ينبغي ألاّ تدخل عليه عوامل النصب والجزم ، لأنَّ عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل .

والوجه الثاني : أنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم ، لوجود الزائد أبداً في أوله ، فلما انتصب بدخول النواصب ، وانجزم بدخول الجوازم دلَّ على فساد ما ذهب إليه .

والوجه الثالث : أن هذه الزوائد بعضُ الفعلِ لا تنفصل منه في لفظ ، بل هي من تمام معناه ، فلو =

## مسألة

الأمثلة الخمسة<sup>(١)</sup> وهي : تَفْعَلان وَيَفْعَلان وَتَفْعَلون وَيَفْعَلون وَتَفْعَلين ، مُعْرَبَةٌ وليسَ لها حرفُ إعرابٍ . والدليلُ على أنها مُعْرَبَةٌ من وجهين :

أحدهما : أنَّ المعنى الذي أُعْرِبَ به<sup>(٢)</sup> المضارع موجودٌ فيها من غير مانع .

والثاني : أنَّ النونَ تثبت في رَفْعِها وتسقط في غيره .

وهذا الاختلاف<sup>(٣)</sup> إعرابٌ ، والدليلُ على أنه لا حرفَ إعرابٍ لها ، أنه لو كانَ لكانَ إمَّا الحرفَ الذي قَبْلَ حرفِ العلةِ أو حرفِ العلةِ [ أو النونَ ]<sup>(٤)</sup> . والأوَّلُ باطلٌ لأنَّه لو كانَ حرفَ إعرابٍ لكانت حركته حركةَ إعرابٍ . وليست كذلك ، بل هي تابعةٌ لحرفِ العلةِ مناسبةٌ لطبيعته . والثاني باطلٌ [ أيضاً ]<sup>(٥)</sup> لأنه اسمٌ في موضعِ رفعٍ ، معمولٌ للفعلِ فليسَ منه ، ولا علامةٌ لشيءٍ هو فيه . والثالثُ باطلٌ أيضاً لوجهين :

أحدهما : أنَّ النونَ حرفٌ صحيحٌ تَسْقُطُ في النَّصبِ والجُزمِ ، فلم تَكُنْ حرفَ إعرابٍ [ كسائرِ الحروفِ ]<sup>(٦)</sup> . والثاني أنها واقعةٌ بعدِ الفاعلِ للموصولِ بالفعلِ ، وهذا الحائلُ يُحيلُ كونها من الفعلِ لَفُظاً أو حُكماً . فثبت ما قلنا .

= قلنا : « إنها هي العاملة » لأئى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه ، وذلك مُحال ، ويخرج على هذا ( أن ) المصدرية فإنها تعمل في الفعل المستقبل ، وهي معه في تقدير المصدر ، لأنها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل ، وكل واحدٍ منهما ينفصل عن صاحبه ، فبان الفرق بينهما .

(١) انظر أسرار العربية ٢٢٤ ، وسيبويه ٥/١ .

(٢) في ح : له .

(٣) في ح : وهذا اختلاف الإعراب .

(٤) كلمة ( أو النون ) ساقطة من م .

(٥) كلمة ( أيضاً ) ساقطة من م .

(٦) عبارة ( كسائر الحروف ) ساقطة من م .

## مسألة

الفعلُ المَعْرَبُ <sup>(١)</sup> يَعْرضُ له البناءُ لِشيئين <sup>(٢)</sup> :

أحدهما : نونُ التَّوكِيدِ لأنَّ حركةَ آخِرِهِ صارتُ دالَّةً على معنى ، وهو كَوْنُ الفاعِلِ واحداً أو جماعةً أو مؤنثاً . فلم يَبْقَ الحَرْفُ محلاً لحركةِ الإعرابِ ، فيعودُ إلى أصلِهِ من البناءِ .

والثَّاني : نونُ جماعةِ المؤنثِ نحو : يَضْرِبُنَ ، لأنَّ هذه النونُ أوجبتِ تسكينَ الحَرْفِ الأخيرِ [ في الماضي ] <sup>(٣)</sup> فوجبَ إسكانُهُ في المضارعِ <sup>(٤)</sup> ، وإنما كانَ ذلكَ لأمرينِ :

أحدهما : أنَّ الماضيَ سَكَنَ لئلا تتوالى أربعُ حركاتٍ وكذلك هو في المضارعِ . وسكونُ الثَّاني عارضٌ لا يعتدُّ به ، وإنَّ <sup>(٥)</sup> السَّاكِنَ غيرَ حَصِينِ ، وحَرْفُ المضارعةِ متحرِّكٌ وهو من نَفْسِ الفعلِ . وإنَّ <sup>(٦)</sup> زيادةَ الحَرْفِ نابَ متابَ الحركةِ .

والثَّاني : أنَّه أشبهَ الماضيَ في أنَّ حُرُوفَهُ باقيةٌ فيه ، وأنَّ أحدهما يقعُ موقعَ الآخرِ ، فحمَلَهُ عليه في البناءِ أَقْرَبُ من حَمَلِ الفعلِ على الاسمِ في الإعرابِ .

## مسألة

الفعلُ المَعْتَلُّ الآخِرُ نحو : يَغْزُو وَيَرْمِي لا يَحْرِكُ آخِرَهُ بالضمَّةِ لِثِقَلِهَا / عليه

م ١١٥

(١) في ح : الفعل المضارع .

(٢) انظر سيبويه ١٥٣/٢ .

(٣) عبارة ( في الماضي ) ساقطة من م .

(٤) انظر سيبويه ٥/١ ، ٦ .

(٥) في ح : أو أن ؟

(٦) في ح : أو أن ؟



كثقلها<sup>(١)</sup> على الاسم المنقوص بل أكثر<sup>(٢)</sup> . فأما تقدير الضمة فيحتمل وجهين كما ذكرنا في ياء ( قاضي ) . وأما الألف فتقدر الحركة عليها البتة كالاسم المقصور .

### مسألة

تقول : الرجال يَعْفُونَ والنساء يَعْفُونَ . فاللفظ واحدٌ والتقدير مختلف . ففعلُ الرجال حذفت منه اللام لسكونها وسكون واو الضمير بعدها . كما حذفت الياء من يرمون ، والنون علامة الرفع . وفعلُ النساء لم يُحذف منه شيءٌ لأنه مبنيٌّ . وواوه - لامه ، والنون اسم مضر ، ولذلك ثبتت في الأحوال / الثلاث على صورةٍ واحدة .

ح ٩٨

(١) في ح : لثقلها على الاسم المنقوص .

(٢) انظر سيويه ٢٨٠/٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ .

## بابُ

### نواصب الفعل

أصلها ( أنْ ) المصدرية<sup>(١)</sup> ، وإنَّا عَمِلت لاختصاصها بالفعل . وإنَّا نَصَبتُ لأنها أشبهتُ ( أنْ ) العاملة في الأسماء من أربعة أوجه :

أحدها : أنْ لفظها قريبٌ من لفظها . وإذا خُففتُ صارت مثلها في اللفظ .

الثاني : أنها وما عَمِلت فيه مصدرٌ مثل<sup>(٢)</sup> ( أنْ ) الثقيلة .

والثالث : أنْ لها وَلَمَّا عَمِلتُ فيه موضعاً من الإعراب كالثقيلة .

والرابع : أنْ كلُّ واحدةٍ منها تدخلُ على جملةٍ .

---

(١) تحدث سيبويه في كتابه عن ( أنْ ) المصدرية الناصبة للمضارع في مواضع عدة وتقع في المواضع التالي ذكرها : ٤٠٧/١ ، ٤٠٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٥٧ ، ٤٧٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، كذلك انتشر الحديث عنها في المقتضب . انظر فهارسه ١٢٢/٤ ، وقد أوجز ابن الأنباري كمال الدين في أسرار العربية القول في علة عملها وأخواتها قال : ٣٢٨ :

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل :

إن قال قائل : لِمَ وجب أن تعمل ( أن ، ولن ، وإذن ، وكي ) النصب ؟ قيل : إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل ، ووجب أن يكون عملها النصب لأن ( أنْ ) الخفيفة تشبه ( أنْ ) الثقيلة ، و ( أنْ ) الثقيلة تنصب الاسم ، فكذلك ( أن ) هذه يجب أن تنصب الفعل ، وحملت ( لن ، وإذن ، وكي ) على ( أنْ ) وإنما حملت عليها لأنها تشبهها ، ووجه الشبه بينهما أنْ ( أنْ ) الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال ، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال . فلما اشتركا في هذا المعنى حملت عليها . وانظر الأصول ٢٠٧/٢ ، والإنصاف ٥٥٩/٢ ، المسألة رقم ٧٧ .

(٢) كلمة ( مثل ) ساقطة من ح .

## فصل

و ( أن ) والفعل في تقدير المصدر . ولذلك يُقدَّر المصدرُ بأنَّ والفعل ، وأنه لا يجوز تقديم معمولٍ ( أن ) عليها ، ولا معمولٍ معمولها عليها ولا عليه كقولك : أريدُ زيداً أن تضربَ . ولا أريدُ أن زيداً تضربَ . لأنَّ الصلَّة لا تتقدَّم على الموصول<sup>(١)</sup> .

## مسألة

إذا حذفت ( أن ) فالجيد أن لا يبقى عملها<sup>(٢)</sup> إلا أن يكون ثمَّ بدلٌ مثل الفاء ونحوها<sup>(٣)</sup> . وقال الكوفيون : يبقى عملها .

وحجَّة الأولين<sup>(٤)</sup> قوله تعالى : ﴿ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾<sup>(٥)</sup> وبأنَّ عوامل الأفعال ضعيفةٌ ولا تعمل محذوفةً .

واحتجَّ الآخرون<sup>(٦)</sup> بأشياء جاءت في الشعر وهي شاذةٌ أو متأولة<sup>(٧)</sup> ، وقد قاسوا

(١) وذلك على اعتبار ( أن ) من الموصولات الحرفية ، فما بعدها صلة لها ، ومن المقرر أن الصلة لا تتقدم على الموصول أي على أداة الوصل سواءً أكانت حرفاً مصدرياً أو اسماً موصولاً .

(٢) جاء في أسرار العربية ٣٢٨ ما يلي : « ويحكى عن الخليل بن أحمد أنه قال : لا ينصب من الأفعال إلا بـ ( أن ) مظهرة أو مقدرة ، والأكثر على خلافه » .

(٣) يبدو أنه يشير إلى إضمار ( أن ) الناصبة للمضارع بعد فاء السببية و ( أو ) و ( حتى ) ولام التعليل .. انظر الإنصاف ٥٥٩/٢ ، المسألة ٧٧ .

(٤) يعني البصريين .

(٥) سورة الزمر : ٦٤/٣٩ والآية : ﴿ قُلْ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ ، والاحتجاج هنا بقوله ( أعبد ) بالرفع . وقد وردت فيها قراءة بالنصب على تقدير ( أن ) ، وذكر هذه القراءة أبو حيان في البحر ٤٣٩/٧ ، ولم ينسبها لأحد ، وكذلك الزمخشري في الكشاف ١١٠/٤ . وانظر معجم القراءات ٢٨/٦ .

(٦) يعني الكوفيين .

(٧) انظر شواهدهم في الإنصاف ٥٦٠/٢ وما بعدها في المسألة ٧٧ . ومن هذه الشواهد بيت طرفة برواية من ≡





إذا دخلتُ عليها اللامُ كقوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾<sup>(١)</sup> ، إلا أن فيها معنى التعليل ،  
فلذلك لا يحسنُ أن تقول : أريدُ كي تقوم .

والوجه الثاني : أن تكونَ حرفَ جرٍّ بدليلِ دخولها على الاسمِ كهولك : كَيْمَهُ ،  
بمعنى : لِمَهُ . و ( ما ) اسمٌ للاستفهام . والهاءُ لبيان الحركة والألفُ محذوفة . ولو كانتُ  
( كي ) بمعنى ( أن ) لم تدخل على الاسم . فإذا دخلتُ هذه على الفعل كانتُ ( أن )  
بعدها مضمرةً لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يعملُ في الفعل فتضمر معه ( أن ) لتصيرَ داخلةً على  
الاسم في التقدير . وهذا هو حكم اللامِ ، فإن دخلت اللامُ على ( كي ) وجبَ أن تصيرَ /  
بمعنى ( أن ) لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخلُ على مثله .

١١٦ م

### فصل

وأما ( إذن ) فحرف مفرد<sup>(٢)</sup> . وقال الخليل : أصلها : إذ أن ، فحذفت الهمزة  
وركبا . كما قال في ( لن ) وهذه دعوى مجردة<sup>(٣)</sup> .

و ( إذن ) تعمل بخمس شرائط :

أحدها : أن تكونَ جواباً .

والثانية : أن لا يكونَ معها حرف عطف .

والثالثُ : أن يُعتمدَ الفعل عليها .

والرابعة : أن لا يُفصلَ بينها وبين الفعل بغير اليمين<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة الحديد : ٢٣/٥٧ .

(٢) انظر مبحث إذن في سيبويه ٤١٠/١ وما بعدها ، وفي المقتضب ٧/٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ . وقد جمع  
شوات الكلام فيها وهذبه ولخصه ابن السراج في الأصول ١٤٨/٢ .

وانظر أسرار العربية ٣٣٠ ، وشرح المفصل ١٢/٩ ، وتحدث عنها بإيجاز ابن فارس في الصحاحي ١٩٨ .

(٣) قوله ( دعوى مجردة ) أي لا دليل عليها .

(٤) في ح : ( إلتيمر ) وهو تصحيف .

والخامسة : أن يكونَ الفعلَ مستقبلاً .

فإن قيل : لِمَ عملت ( إِنْ )<sup>(١)</sup> ؟ ثمَّ لِمَ عملتُ عندَ وجودِ هذهِ الشرائطِ لا غيرَ ؟ ثمَّ لِمَ عملتَ النصبَ ؟

والجوابُ عنِ الأولِ والثاني أنَّها اختصَّت بالفعلِ عندَ اجتماعِ هذهِ الشرائطِ<sup>(٢)</sup> ، وكلُّ مختصٍّ يعملُ .

وأما الجوابُ عنِ الثالثِ : فلأنَّها أشبهتُ ( أنْ ) في إخلاصِ الفعلِ للاستقبالِ ، واختصاصِها بالجوابِ ، واختصاصِ الجوابِ في مثلِ هذا بالفعلِ . فعلى ما ذكرنا تترتَّب<sup>(٣)</sup> المسائلُ .

### مسألة

( إذن ) في عواملِ الأفعالِ كـ ( ظننت ) في عواملِ الأسماءِ . لأنَّ ( ظننتُ ) تعملُ / إذا وقعت في رتبتهَا ، وتُلغى إذا أُزيلت عنها<sup>(٤)</sup> . وكذلك ( إذن ) لأنَّها إذا اعتمدَ الفعلُ عليها واُبتدئَ بها في الجوابِ وقعت في رتبتهَا كقولِ القائلِ : أنا أزوركُ ،

ح ٩٩

(١) سقطت ( إذن ) من ح .

(٢) في ح : عندَ اجتماعِ هذهِ الأشياءِ .

(٣) في ح : رتبت .

(٤) يوضح هذا الكلام ماورد في كتاب سيبويه ٤١٠/١ : « اعلم أنَّ إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل ( أرى ) في الاسم إذا كانت مبتدأة ، وذلك قولك : إذن أجيئك وإذن أتيتك ، ومن ذلك أيضاً قولك : إذن والله أجيئك . والقسم ههنا بمنزلة في أرى إذا قلت : أرى والله زيداً ففاعلاً . ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن ، لأنَّ إذن أشبهت أرى . فهي في الأفعال بمنزلة في الأسماء ، وهي تلغى وتقدِّم وتؤخَّر ، فلمَّا تصرفت هذا التصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل بالبين ، ولم يفصلوا بين أنْ وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء نحو ضربت وقتلت ، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال نحو : ضربت وقتلت . ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لاتفارقة ، فكرهوا الفصل لذلك لأنه حرف جامد . =

فتقول مجيباً : إِنْهُ أَكْرَمَكَ . فإذا قلت : أنا إِنْهُ أَكْرَمَكَ ، فقد وقعت ( إِنْ ) بين اللبتدأ وخبره فيبطل عملها ويعتمد الفعل على ( أنا ) . وكذلك إن قلت : أنا أَكْرَمَكَ إِنْ . فإن قيل : ( إِنْ ) هنا يلزمُ الغاؤها و ( ظننت ) في مثل هذا لا يلزم . قيل : الفرقُ بينهما أنَّ عواملَ الأسماء أقوى من عواملِ الأفعالِ خصوصاً إذا<sup>(١)</sup> كانت أفعالاً ، وعاملُ الفعل لا يكونُ إلا حرفاً .

### مسألة

فإن فصلت بينها ب ( لا ) أو باليمين لم يبطل عملها ، لأن ( لا ) لا تبطل عمل أن . واليمين مؤكدة .

### مسألة

فإن كان معها حرف عطف كقولك : فإذا أَكْرَمَكَ ، وإذن أحسن إليك ، جاز إعمالها لأن الواو والفاء قد يبتدأ بهما ، وجاز إعمالها لأن حرف العطف يدخل مابعدا في حكم ما قبلها فيبطل الاعتاد عليها ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ تَقِيْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وفي بعض المصاحف : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِسُوا خَلْفَكَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، والجيد الإلغاء .

- 
- = واعلم أن إِنْهُ إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار ، إن شئت عملتها كإعمالك أرى وحسبت إنا كانت واحدة منها بين اسمين وذلك قولك : زيداً حسبتُ أخاك . وإن شئت ألغيت إِنْهُ كإلغائك ( حسبتُ ) إذا قلت : زيدٌ حسبتُ أخوك . فأما الاستعمال فقولك : فإذا أتيتك وإِنْهُ أَكْرَمَكَ « .
- (١) في ح : وإذا .
- (٢) سورة النساء : ٥٣/٤ ، وقد احتج بها سيبويه على استعمال إِنْهُ ملغاة . قال : وأما الإلغاء فقولك : فإذا لا أجيئك . وقال تعالى : ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ تَقِيْرًا ﴾ ، الكتاب ٤١١/١ .
- (٣) سورة الإسراء : ٧٦/١٧ ، وقد ضبطناها كما ضبطت في سيبويه ٤١١/١ ، قال سيبويه : وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِسُوا خَلْفَكَ إِلا قليلاً ﴾ . وقد علق أستاذنا العلامة المرحوم =



## مسألة

إذا حدّثك إنسانٌ حديثاً فقلّت : إذن أظنك صادقاً ، رَفَعْتَ ، لأنّ الظنّ هنا ثابتٌ في الحال . وقد ذكرنا أنّها لا تعملُ إلا في المستقبل .

## مسألة

(إذن) إذا وقعت خبراً ووقّف عليها جاز أن تبدلَ نونها ألفاً لأنها أشبهت التنوين إذ كانت ساكنةً بعد فتحةٍ .

## فصل (٢)

تُضَمَّرُ ( أن ) بعد الفاء في جوابِ الأشياءِ الثانية<sup>(٣)</sup> : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنفي ، والتنبي ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض<sup>(٤)</sup> .

= أحد راتب النفاخ على هذه القراءة بقوله : « هذه قراءة شاذة عن رسم المصحف ، استشهد بها على جواز النصب بـ ( إذن ) إذا تقدّمها واو ، ولم يعزها إلى قارئٍ بعينه ، وإنما ذكر أنه بلغه أنها كذلك في بعض المصاحف ، وأنه سمع بعض العرب قرأها . وقد نسب أبو جيان في البحر المحيظ ٦٦٦ هذه القراءة إلى أبي بن كعب ، وذكر أنها كذلك في مصحف عبد الله . وهي في المصاحف العثمانية : « وإذن لا يلبثون » ، يثبتات النون ، فهرس شواهد سيبويه ٣٠ . قلت : وقد وردت هذه القراءة في مختصر الشواذ لابن خالويه ٧٧ : « وإذا لا يلبثوا » ، بإسقاط النون ، ونسبها لأبي بن كعب . وانظر الكشف ٥٣٥/٢ ، وتفسير الرازي ٢٤/٢١ ، ومعجم القراءات ٣٣٤/٣ .

- (١) في م : أشتمت .
- (٢) في م : مسألة وفي ح وجستريتي : فصل .
- (٣) هنا المبحث في سيبويه ٤١٨/١ حتى ٤٣١ ، والمقتضب ١٤/٢ وما بعدها ، والإنصاف ٥٥٧/٢ ، المسألة ٧٦ ، وشرح المفصل ٢٦٧ وما بعدها ، وسر صناعة الإعراب ٢٧٤/١ .
- (٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٦٧ : فأما الفاء فينتصب الفعل بعدها على تقدير أن أيضاً ، وذلك إذا وقعت جواباً للأشياء التي ذكرناها وهي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتنبي والعرض ، ومنهم من يضيف إليها الدعاء ويجعلها سبعة ، ومنهم من يجتزئ عن كل ذلك بالأمر وحده لأن اللفظ واحد .

وقال الجَرْمِي : تعمل الفاء بنفسها . وقال الكوفيون : ينتصب الفعل على الخِلاف<sup>(١)</sup> .

وحجّة الأولين أنّ الفاء لا تنفك من معنى العطف والربط ، ولا تختص ، بل تدخل على الكلمات الثلاث<sup>(٢)</sup> . وما هذا سبيله لا يعمل فعند ذلك يُحتاج إلى إضمار لاستحالة العطف هنا على اللفظ . ألا ترى أنّ قولك : زُرني ، لا يصحّ أنّ تُعطفَ عليه : فأزورك . لأنّ العطف يُشرك بين الشيئين . ومعلوم أنّ الأمر لا يشارك الخبر ، وأنّ الأول سببٌ للثاني ، والسببُ والمسببُ مختلفان ، فعند ذلك يُعدّل إلى العطف على للمعنى ، ولا يتحقّق ذلك إلا بإضمار ( أن ) وأنّ يقدّر الأولُ بمصدر ، فالتقدير : لتكن منك زيارةً فزيارةً مني ، وبذلك يتبين<sup>(٤)</sup> ضعف قول الجَرْمِي . وأمّا مذهب الكوفيّين فقد أبطلناه في غير موضع .

## فصل

وتُضَمُّرُ ( أن ) بعد اللام<sup>(٥)</sup> . وقال الكوفيون : هي العاملة بنفسها<sup>(٦)</sup> .

(١) النصب على الخِلاف هي عبارة ابن الأنباري في الإنصاف ، وقال ابن يعيش ٢٧٢ : « والكوفيون يقولون في مثل هذا وأشباهه أنه منصوب على الصرف ، وهذا الكلام إن كان المراد به أنه لما لم يرد فيه عطف الثاني على لفظ الفعل الأول صرف عن الفعلية إلى معنى الاسم بأن أضروا أن ونصبوا بها فهو كلامٌ صحيح ، وإن كان المراد أن نفس الصرف الذي هو المعنى عاملاً فهو باطل ، لأن المعاني لا تعمل في الأفعال النصب ، إنما المعنى يعمل فيها الرفع ، وهو وقوعه موقع الاسم ، كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملاً في الاسم فاعرفه » .

(٢) يريد دخول الفاء على الاسم والفعل والحرف .

(٣) عبارة م : لا يعمل فيحتاج .

(٤) كلمة ( يتبين ) ساقطة من م .

(٥) سيبويه ٤٠٧/١ ، ٤٠٨ ، ٤٧٩ .

(٦) انظر الإنصاف ٥٧٥/٢ ، المسألة ٧٩ ، وشرح المفصل ١٩٧/٧ ، ٢٠ .

حجّة الأولين<sup>(١)</sup> أنّ اللامَ حرفٌ جرٌّ داخلةٌ للتعليل . وهي التي تدخلُ على المفعول له . وحرفُ الجرِّ لا يعملُ في الفعل فتَضَمَّرَ ( أنْ ) ليصيرَ الفعلُ معها في تقدير الاسم ، فتدخلُ اللامُ عليه ، ولذلك يجوزُ أن تظهرَ ( أنْ ) معها كهولك : جِئْتُ لأنْ تُكْرِمَنِي . واحتجَّ الآخرون<sup>(٢)</sup> من وجهين :

أحدهما : أنّها / بمعنى ( كي ) و ( كي ) تعملُ بنفسها فكذلك ما هو في معناها . والثاني : أنّ جعلها جارةً يفسدُ من جهة دخولها على الفعل ، وتقدير ( أنْ ) لا يصح ذلك ، ألا ترى أنه لا يجوزُ أن تقول<sup>(٣)</sup> : أَمَرْتُكَ تُكْرِمُ زَيْدًا ، تريدُ : بأن تكرمَ زيداً . فيتعيّن أنّ تكونَ هي الناصبة . والجواب عن الأول من وجهين<sup>(٤)</sup> :

أحدهما : أنّ ( كي ) حرفٌ جرٌّ أيضاً ، و ( أنْ ) بعدها مضمرةٌ فلا فرقَ بينها . والثاني : يُسَلِّمُ إلى أنّ ( كي ) تنصبُ بنفسها . ولكن لم تكون اللامُ كذلك واتفاقهما في المعنى يوجب<sup>(٥)</sup> اتحادهما في العمل . ألا ترى أنّ ( أنّ ) الناصبة للاسم مثل ( أن ) الناصبة للمفعول المستقبل<sup>(٦)</sup> في المعنى . إذ كلّ واحدةٍ منها مصدريةٌ يعمل فيها<sup>(٧)</sup> ما قبلها ، ولم يلزمُ من ذلك اتحادهما ، فإنّ تلكَ تختصُّ بالأسماء حتى لو وقع الفعلُ

(١) أي البصريين .

(٢) أي الكوفيين .

(٣) في م : أنك لا تقول .

(٤) الرد على الكوفيين .

(٥) في ح : لا يوجب .

(٦) كلمة ( المستقبل ) ساقطة من ح .

(٧) في ح : لا يعمل . وعبرة يعمل فيها تفيد أنّ ما قبل المصدر المؤول يعمل فيه .

بعدها مخففة لم تعمل ، بخلاف ( أن ) الخفيفة . ولذلك استعملت اللام مع صريح المصدر ولم تستعمل ( كي ) معه وإن كانا سواء في المعنى .

وأما الفرق بينها<sup>(١)</sup> وبين الباء فلأن اللام تدل على غرض الفاعل ، وما من فاعل إلا وله غرض / في الفعل ، وليس كل فعل يكون له سبب تستعمل الباء معه . فلما كثر استعمال اللام جاز أن تحذف ( أن ) لظهور معناها كما كثر حذف ( رب ) مع الواو والباء في القسم ، وحذف ( لا ) في جوابه .

### فصل

وتضمر ( أن ) بعد الواو في قولك<sup>(٢)</sup> : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، إذا نهيته عن الجمع . ونصبه عند الكوفيين على الصرف وهو معنى الخلاف .

حجة الأولين<sup>(٣)</sup> : أن الواو هنا ليست عاطفة في اللفظ لأن ذلك يوجب كون النهي عن كل واحد منها وعن الجمع بينها ، وذلك يوجب جزم<sup>(٤)</sup> الثاني ، فإذا لم ترد هذا المعنى عدلت إلى تقدير يصح معه هذا المعنى ، وذلك بإضمار ( أن ) ليصير المعنى : لا تأكل السمك مع أن تشرب اللبن ، لأنك تريد = لا يجمع بينها . والواو و ( مع ) تفيضان الجمع ، ولكن لا يصح ذلك إلا مع ( أن ) لأن الواو لا تعمل بنفسها كما أن ( مع ) لا تضاف إلى الفعل . ومذهب الكوفيين مبنياً على النصب على الخلاف وقد بينا فساده .

(١) احتجاج البصريين .

(٢) في ح : ولذلك يجزم الثاني .

(٣) أي بين اللام .

(٤) انظر البحث في سيبويه ٤٢٤/١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، والمقتضب ٢٥/٢ ، والعبارات التي يناقشها العكبري هي نفسها التي أوردتها سيبويه ومنه إلى سائر النحاة . وانظر الإنصاف ٥٥٥/٢ ، المسألة : ٧٥ ، وشرح المفصل ٢٤/٧ .

## مسألة

لورفعت : وتشرب اللبن ، على أن تكون في (١) موضع الحال استقام المعنى والإعراب ؛ فأما قول الشاعر : [ من الكامل ]

١٢٩- لا تَنَّهُ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارَ عَلِيكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ (٢)

فالنَّصَبُ فيه هو الوجه ، والجزمُ خطأ ، لأنَّ المعنى يصير : لا تَنَّهُ عن قبيحٍ ولا تَفْعَلُ قبيحاً . وَتَرَكَ النَّهْيَ عن القبيحِ قبيحٌ . وإنما أرادَ الشاعرُ أنْ مَنْ يَنْهَى غَيْرَهُ عن شيءٍ وهو يَرْتَكِبُهُ فقد عَشَّ نَفْسَهُ ونصحَ غيره . والرفعُ في البيت جائزٌ في المعنى واللفظ .

## مسألة

تقول : لا يَسَعُنِي شيءٌ ويعجزَ عنك (٣) . فتنصبُ ما بعدَ الواو بـ ( أن ) مضرة ،

(١) كلمة ( في ) ساقطة من ح .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ٤٢٤/١ ، ونسبه للأخطل . قال الأعمل : ويروى لأبي الأسود الدؤلي ، والشاهد فيه : نصب ( وتأتي ) بإضمار ( أن ) لأنه أراد : لا تجمع بين النهي والإتيان ، والمعنى : لا يكن منك أن تنهى وتأتي . ولو جزم الآخر على النهي لفسد المعنى لقطعه على أن لا ينهى البتة عن شيء ولا يأتيه ، وإنما أراد : إذا نهيت عن قبيح فلا تأته فإنَّ ذلك عارٌ عليك .

ونسب ابن السرياني البيت لحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ١٨٨/٢ في الشاهد ٤٥٤ ، ونسبه الأمدي في المؤلف ١٧٩ إلى المتوكل الليثي من شعراء بني أمية ( ت ٨٥ هـ ) .

وقد وجدت البيت في ديوان أبي الأسود الدؤلي - نشرة الشيخ آل ياسين - ص ١٣٠ ، ق ١٠٨ ، ب ٩ . وقد قدّم لها المحقق بقوله : ومما ينسب له وكذلك وجدته في شعر المتوكل الليثي في قسم المنسوب له ص ٢٨٤ ، وكتب محققه الدكتور يحيى الجبوري كلاماً طويلاً في تخريجه فليراجع .

وقال الفندجاني في فرحة الأديب ١٣٥ : ليس هذا البيت لحسان إنما هو لغيره ، وهو المتوكل الليثي يعظ ابنه ، وهو شعر معروف لا يخفى على الضيع ، يريد أنه لا يخفى على أحد .

وانظر المقتضب ١٦/٢ ، ومعجم الشعراء ٤١٠ ، وشرح المفصل ٢٤/٧ ، وخزانة الأدب ٦١٧/٣ .

(٣) قال سيبويه ٤٢٥/١ : وتقول : لا يسعني شيء ويعجز عنك . فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء ، إلا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء . وانظر العبارة نفسها في =

والمعنى : لا يجتمع في شيء واحد أن يسعني وأن يضيق عنك . أي : أنا وأنت [ مشتركان فيما يحسن ويقبح ويضيق ويتسع فكيف نفترق في ذلك ؟ ] <sup>(١)</sup> ، ولو رفعت لصار المعنى <sup>(٢)</sup> نفيًا ، وآل المعنى إلى أنه لا يسعني شيء ولا يضيق عنك وهذا عكس المعنى .

### مسألة

إذا عطفت الفعل على مصدرٍ أضمرت معه ( أن ) <sup>(٣)</sup> ونصبته ليصير عطفاً على اسم <sup>(٤)</sup> وبقيت النصب ليدل على العامل المراد . ومنه : [ من الوافر ]  
 ١٣٠- وَلبس <sup>(٥)</sup> عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف <sup>(٦)</sup>

### مسألة

والواو التي تضر بعدها ( أن ) بمعنى الجمع . يقال : هي بمعنى الجواب ، لأن

= المقتضب ٢٥/٢ ، ٢٦ ، وتحليل المبرد لها .

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من ح .

(٢) في ح : لصار الثاني .

(٣) عبارة ( أضمرت معه أن ) مكررة في ح .

(٤) في ح : عطف اسم على مصدر .

(٥) في ح : للبس .

(٦) قال سيويه ٤٢٦/١ : « ومن النصب أيضاً قوله :

لللبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

لما لم يستقم أن تحمل ( وتقر ) وهو فعل على ( لبس ) وهو اسم لما ضمته إلى الاسم ، وجعلت ( أحب ) لها ، ولم ترد قطعه ، لم يكن بد من إضمار أن . وقال الأعم : « الشاهد فيه نصب ( تقر ) بإضمار ( أن ) لأن أن وما بعدها اسم ، فعطف اسماً على اسم ، وجعل الخبر عنهما واحداً وهو أحب ، والمعنى : للبس عباءة مع قرة العين وصفاء العيش ، أحب إلي من لبس الشفوف مع سخنة العين ونكد العيش . والعباءة : جبة الصوف . والشفوف : ثياب رفاق تصف البدن واحداً : شف .

والبيت في المقتضب ٢٧/٢ . قال محققه العلامة محمد عبد الخالق عضية : « وفي الخزانة ٥٩٣/٣ : في غالب

كتب النحو : للبس ، بلامين ، وهو خلاف الرواية الصحيحة ( ولبس ) .

المعنى : إذا أكلت السمك فلا تشرب اللبن<sup>(١)</sup> ، وإن شربت اللبن فلا تأكل السمك وإن وسعني وسعك .

### فصل

وتُضَمُّرُ ( أنْ ) بعد ( أو )<sup>(٢)</sup> إذا كانت بمعنى ( حَتَّى ) و ( إِلَّا ) كقولك : سَأَزُورُكَ أَوْ تَمَنَعَنِي ، لأنك أردت : إِلَّا . فلا بُدَّ من إضمار ( أنْ ) ليصير التقديرُ على وَفْقِ المعنى ، أي : سأزورك إِلَّا مع منعك ، أو إِلَّا عند منعك . ولو رفعت لصارت لأحدِ الشَّيْئِينَ ، أي : سأزورك أَوْ سَتَمَنَعَنِي .

### مسألة

تقول : ما تأتينا فتحدَّثنا<sup>(٣)</sup> . فيجوزُ الرفعُ على مَعْنِيَيْنِ / :

أحدهما : نَفْيُ الأَمْرَيْنِ جَمِيعاً ، أي : ما تأتينا وما تُحدَّثنا .

والثَّانِي : أنْ تكونَ نَفْيَتَ الإِتْيَانِ وَأَثْبَتَ الحَدِيثِ ، أي : أنتَ تحدَّثنا وما تأتينا .

والنَّصْبُ جائِزٌ على مَعْنِيَيْنِ أيضاً :

أحدهما : أنْ تريدَ نَفْيَهَا على سَبِيلِ الإنكارِ على مُدَّعِي الإنكارِ<sup>(٤)</sup> ، أي : أنتَ

ما تأتينا فكيفَ تحدَّثنا !؟

(١) عبارة « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » تجد تحليلها في سيبويه ٤٢٥/١ ، والمقتضب ٢٥/٢ .

(٢) انظر هذا البحث في سيبويه ٤٢٧/١ ، قال الأعمى : « اعلم أنَّ ما انتصب بعد ( أو ) فإنَّه ينتصب على إضمار ( أنْ ) كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها ، ولا يُستعمل إظهارها كما لم يُستعمل في الفاء والواو ، والتَّشْبِيهُ ههنا مثله ثُمَّ ، تقول إذا قال لألزمك أو تُعْطِنِي ، كأن يقول : ليكوننَّ اللزوم أو أن تعطيني » ، وانظر المقتضب ٢٨/٢ وما بعدها .

(٣) انظر تحليلاً مفصلاً لهذه العبارة في سيبويه ٤١٩/١ وما بعدها ، والمقتضب ١٦/٢ وما بعدها ، وشرح المفصل ٢٧/٧ ، و ٣٦ ، و ٣٧ .

(٤) في ح : على مدَّعي الحديث .

والثاني : أن تنفي الحديث وتثبت الإتيان أي : ماتأتينا إلا لم تحدثنا ، وإنما أضمرت ( أن ) ها هنا ليصير المصدر معطوفاً على المعنى إذ كان معنى الثاني مخالفاً لمعنى الأول .

## فصل

وتُضَمَّرُ ( أن ) بعد ( حتى ) <sup>(١)</sup> إذا <sup>(٢)</sup> كانت غايةً ، أو كان ما قبلها سبباً لِمَا بعدها .

فالأولُ كهولك : لانتظرتَه حتى يقدم ، فالانتظار يتصل بالقدم ، لأن المعنى : إلى أن . فحتى ها هنا جارة فلذلك أضمرت بعدها أن .

وأما الثاني : فكقولك : أطع الله حتى يُدخلك الجنة . أي : كي يُدخلك . فالطاعة سببٌ للدخول ، ولا يلزم امتداد السبب إلى وجود المسبب . وكما أن كي واللام تُضَمَّرُ بعدها ( أن ) كذلك ( حتى ) .

وقال الكوفيون : « حتى » هي الناصبة لأن « أن » لا تظهر معها في غالب استعمال / فصارت بدلاً منها . ١٠١ ح

وقال الكسائي <sup>(٣)</sup> : النصب بـ ( إلى ) و ( كي ) بعد ( حتى ) لأن المعنى عليهما ، و ( حتى ) غيرُ عاملة ، ولذلك تدخل على الجملة <sup>(٤)</sup> فلا تعمل فيها .

(١) انظر هذا البحث في سيبويه ٤٠٨/١ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، والمقتضب ٣٨/٢ وما بعدها ، والإنصاف ٥٧٩/٢ ، المسألة ٨٠ ، وشرح المفصل ٣٠/٧ .

(٢) في ح : إذ .

(٣) في م : وقال الكوفيون . وفي ح : وقال الكسائي . وهو الصواب بدليل ما جاء في الإنصاف ٥٩٧/٢ ، المسألة ٨٢ : ... وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضرة أو مظهرة . وبدليل سياق الكلام في آخر الفصل .

(٤) في ح : على الجمل .



والمذهب الأول فاسدٌ لأنَّ ( حتَّى ) حرفٌ جرٌّ بمعنى ( إلى ) وبمعنى اللام ، وليستُ  
بَدَلًا من ( أنْ ) . أمَّا عندنا<sup>(١)</sup> فلأنَّها جَارَةٌ و ( أنْ ) ناصبة .

وأمَّا عندهم فيجوز إظهارُ ( أنْ ) معها ، ولو كانتُ بدلًا منها لما جُمِعَ بينها . وأمَّا  
مذهبُ الكِسائيِّ فقد بيَّنَّا في باب ( حتَّى ) فساده بأنَّها جَارَةٌ بنفسها .

### مسألة

ينتصبُ الفعلُ بعد ( حتَّى ) على المعنيتين المذكورين . ويرتفعُ على مَعْنِيَيْنِ<sup>(٢)</sup> :

أحدهما : أنْ يكونَ الفعلُ الذي بعدهما وسببُه ماضيين كقولك : سرتُ حتَّى  
أدخلُها ، إذا كُنْتَ قد سِرْتَ ودخلتَ ، فكأنَّك قلتَ : سرتُ فدخلتها ماضيًا<sup>(٣)</sup> .

والثاني : أن يكونَ السببُ ماضيًا وما بعدها حالًا كقولك : سرتُ حتَّى أدخلُها ،  
إذا قلتَ ذلكَ وأنتَ في حالِ الدخولِ . وإنَّا رفعتَ فيها لأنَّ النصبَ يكونُ بإضمارِ  
( أنْ ) و ( أنْ ) تخلَّصُ الفعلَ للاستقبال ، فلذلك إذا كانَ ماضيًا أو حالًا لم ينتصبْ  
لأنَّ ( أنْ ) لاتصلحُ فيه ؛ وكذلك لا يرتفعُ<sup>(٤)</sup> بعدَ النفي والاستفهام لأنَّها غيرُ سببين  
في الحال كقولك : ماسرتُ حتَّى أدخلُها . و : أسرتَ حتَّى تدخلُها ؟ وكلٌّ ما في معنى  
النفي نفي<sup>(٥)</sup> . فإنْ قلتَ : مَنْ سارَ حتَّى يدخلُها ، جاز الرفعُ ، لأنَّ الاستفهامَ عن  
السائر لا عن السير . فإنْ قلتَ : كانَ سيرِي حتَّى أدخلُها ، لم يجزِ الرفعُ لأنَّه خبر كان ،  
والرفعُ على معنى العطف ، فيصيرُ داخلًا في المعطوف عليه ولا يبقى لكان خبر . فإنْ  
قلتَ : كانَ سيرِي أمسٍ حتَّى أدخلُها<sup>(٦)</sup> ، جاز الأمران .

(١) يعبرُ العكبريُّ عن رأيِ البصريين بقوله : « عندنا » ، وعن رأيِ الكوفيين بقوله : « عندهم » .

(٢) انظر أسرار العربية ٢٦٥ ، وشرح المفصل ٣٠٧ ، ٣١ .

(٣) كلمة ( ماضيًا ) سقطت من ح .

(٤) في ح : لا ترفع .

(٥) كلمة ( نفي ) ساقطة من م ، وانظر تحليل هذه العبارات في شرح المفصل ٣٢٧ .

(٦) عبارة « حتَّى أدخلُها » ساقطة من م ، وانظر تحليل هذه العبارات في شرح المفصل ٧ : ٣٢ .

## مسألة

لا يجوز إظهارَ ( أنْ ) بعد ( حتَّى ) <sup>(١)</sup> لأنَّ ذلك لم يُنقلْ إلا في شاذٍّ لا يُعتدُّ به .  
ووجهه من القياس أنَّ ( حتَّى ) لَمَّا كانتُ عاملةً في موضعٍ وغيرَ عاملةٍ في آخر ، كانَ  
معناها الغايةَ في كُلِّ موضعٍ أشبهتُ بذلكِ واو القَسَمِ فلمْ يَظْهَرِ الفِعْلُ معه وهو العاملُ  
الذي يتعلَّقُ به الجار . وكذلك عاملُ الظَّرْفِ وخبرُ المبتدأ في لولا <sup>(٢)</sup> ، وفي لعمرك .

## مسألة

لا يجوزُ إظهارَ ( أنْ ) مع لامِ كي في النفي <sup>(٣)</sup> كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ  
الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وأكثرهم يخصُّ التثليلَ بكان . وأجاز الكوفيون إظهارَها .

وحجةُ الأولين من وجهين :

أحدهما : أنَّ النفيَ هنا جوابٌ إثباتِ فعلٍ لا يَظْهَرُ معه ، والجوابُ على وَفْقِ  
المُعْجَبِ عنه فكانَ قائلاً قال : سَيَذَرُ الْمُؤْمِنِينَ ، فقال : ما كانَ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ .

والثَّاني : أنَّ الكلامَ طال <sup>(٥)</sup> بالنفي ، فلم يَزِدْ عليه شيءٌ آخر مع ظهور المراد  
كما في خبر لولا وخبر لعمرك . ومن العجبِ إجازةَ الكوفيين إظهارَ ( أنْ ) بعدها في  
قولهم : اللامُ هي العاملة .

(١) انظر المسألة في الإنصاف ٥٩٧/٢ ، المسألة ٨٣ .

(٢) في م : ( لولاك ) .

(٣) انظر الإنصاف ٥٧٩/٢ ، المسألة ٨٣ .

(٤) سورة آل عمران ١٧٩/٣ ، قال أبو حيان في البحر ٣٢٦/٣ :

« واللام في قوله : لِيَذَرَ ، هي المسماة لام الجحود ، وهي عند الكوفيين زائدة لتأكيد النفي ، وتعمل  
بنفسها النصب في المضارع ، وخبر ( كان ) هو الفعل بعدها فتقول : ما كان زيداً يقوم ، وما كان زيداً  
ليقوم ، إذا أكَّدت النفي . ومذهب البصريين أن خبر كان محذوف ، وأن النصب بعد هذه اللام  
بـ ( أنْ ) مضرة واجبة الإضرار ، وأنَّ اللام مقوية لطلب ذلك المحذوف لما بعدها ، وأن التقدير ما كان  
الله مريداً لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ على ما أنتم عليه . أي ما كان مريداً لترك المؤمنين » .

(٥) كلمة ( طال ) ساقطة من م .

## باب الجوازم

الجزم في اللغة / القطع ، فلذلك كان في الكلام حذف الحركة أو ما قام مقامها<sup>(١)</sup> .

### فصل

إنما عملت<sup>(٢)</sup> ( لم ) لأنها اختصت ، وإنما جزمتم ثلاثة أوجه<sup>(٣)</sup> :

أحدها : أن الفعل في نفسه ثقيل ، و ( لم ) تنقله إلى زمن غير زمن لفظه فيزداد ثقلاً ، فناسب أن يكون عملها الحذف .

والثاني : أنها تشبه ( إن ) الشرطية من حيث أنها تنقل الفعل من زمان إلى زمان ، فجزمت كما تجزم إن .

والثالث : أن ( لم ) تردُّ المضارع إلى معنى الماضي ، فالفعل باعتبار لفظه يستحقُّ الحركة الإعرابية ، وباعتبار معناه يستحقُّ البناء ، فجعل له حكم متوسط وهو السكون الذي هو في المبني بناءً ، وفي المعرب حاصل عن عامل .

(١) نقل ابن الأنباري في أسرار العربية عن أبي بكر بن السراج أنه شبه الجازم بالدواء ، والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء ، وكأ أن الدواء إذا صادف فضلةً حذفها ، وإن لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم ، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل ، إن وجد حركة أخذها ، وإلا أخذ من نفس الفعل . انظر أسرار العربية ٣٢٢ .

(٢) في ح : عملت .

(٣) انظر مباحث ( لم ) في كتاب سيويه ٦٨/١ ، ٤٠٨ ، ٣٠٥/٢ ، ٤٦٠ ، والمقتضب ٤٦/١ ، ٤٧ ، وأصول ابن السراج ١٥٧/٢ ، وأسرار العربية ٣٣٣ ، وشرح المفصل ٤١/٧ ، ١٠٩/٨ ، وشرح الكافية ٨١/٤ ، ومعني اللبيب ٣٦٥/١ ، ودراسات لأسلوب القرآن ٦٠٣/٢ .

## فصل

فإن<sup>(١)</sup> دخلَ حرفَ الشَّرطِ على ( لم ) أقرَّ معنى الاستقبال فيه ، لأنَّ الشرطَ لا يكونُ إلاَّ بالمستقبل ، فلذلك قدّم عليها وبقيت ( لم ) للنفي فقط . فب ( إن ) بطل أحد معنيها ، ولو بقي المضي لم يبقَ لـ ( إن ) معنى . وكلُّ أمرٍ يُحافظ فيه على معنى اللفظين ولو من وجهٍ ، أولى من أمرٍ يلزَمُ منه حذف أحد المعنيين بالكليّة .

## فصل

وأما ( لَمَّا )<sup>(٢)</sup> فهي ( لم ) زيدت عليها ( ما ) وصار لها معنى آخر<sup>(٣)</sup> ، فإذا وقع المستقبلُ بعدها جزمته ، وجاز أن تقفَ عليها كقولك : تكلمتَ ثمَّ قطعتَ ولَمَّا ؛ أي : ولما تُنّه . ولا يجوز ذلك في ( لم ) . / وإنَّ وقعَ بعدها الماضي صارتُ ظرفاً واقتضت جواباً<sup>(٤)</sup> كقوله تعالى : ﴿ ولما تَوَجَّهَ تَلْقَاءَ مَدْيَنَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ولولا ( ما ) لم يجز ذلك .

- 
- (١) في ح : إذا .  
(٢) انظر مبحث ( لما ) في سيبويه ٣٠٧/٢ ، والمقتضب ٤٤/٢ و ٨٤/٤ ، والأصول لابن السراج ١٥٧/٢ ، وأسرار العربية ٢٣٣ ، وشرح المفصل ١٠٩/٨ وما بعدها ، وشرح الكافية ٨١/٤ ، ومغني اللبيب ٣٦٧/١ .  
(٣) قال سيبويه ٣٠٧/٢ : ( ما ) في ( لما ) مغيرة لها عن حال ( لم ) كما غيرت ( لو ) إذا قلت : ( لوما ) ألا ترى أنك تقول : ( لما ) ولا تتبعها شيئاً ، ولا تقول ذلك في ( لم ) .  
(٤) ( لما ) هنا هي حرف عند سيبويه قال ٣١٢/٢ فهي الأمر الذي وقع لوقوع غيره ، وإنما تجيء بمنزلة ( لو ) .  
وقال ابن مالك في التسهيل ٢٤١ : « إذا ولي ( لَمَّا ) فعل ماضٍ لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى ( إذ ) فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب » .  
وانظر دراسات لأسلوب القرآن ٦٢٤/٢ .  
(٥) سورة القصص ٢٢/٢٨ ، وتمة الآية : ﴿ ... قال : عسى ربّي أن يهديني سواء السبيل ﴾ .

## فصل

وأما ( لام الأمر )<sup>(١)</sup> فعملت لاختصاصها ، وإنما جَزَمْتُ لأمرين :

أحدهما : ما تقدم من أنها أحدثت في الفعل معنىً زاد ثِقْلَهُ به .

والثاني : أن الأمر طلبٌ وهو غرض للأمر ، فأشبهت لامه لام المفعول له ، وتلك جازة ، فيجب أن تكون هذه جازمةً لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجَرِّ في الأسماء ، ولشبهها بها كُسِرَتْ<sup>(٢)</sup> .

## فصل

فإن دخلتُ عليها الواوُ والفاءُ سَكَّنَتْ في اللغة الجيدة لكلا تتوالى الحركات<sup>(٣)</sup> . فإن دخلت عليها ( ثَم ) فالجيد كسرهما لأنَّ ( ثَم ) منفصلة . وقد سَكَّنَهَا قومٌ لشبهها بالواو .

---

(١) انظر لام الأمر في سيبويه ٤٠٨/١ ، ٢٧٤/٢ ، والمقتضب ٤٤/٢ ، والأصول ١٥٧/٢ ، وأسرار العربية ٣٣٣ ، وشرح المفصل ٢٤/٩ .

(٢) سيبويه ٤٠٩/١ .

(٣) قال سيبويه ٢٧٤/٢ : واعلم أن كل شيء كان أول الكلمة وكان متحركاً سوى ألف الوصل فإنه إذا كان قبله كلام لم يُحذف ولم يتغير ، إلا ما كان من : هو وهي ، فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام ، وذلك قولك : وهو ذاهب ولهو خير منك ، فهو قائم . وكذلك هي ، لَمَّا كثرتا في الكلام ، وكانت هذه الحروف لا يُلفظ بها إلا مع ما بعدها ، صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف فأسكنوا ، كما قالوا في فخذ فخذ ورصي رصي وفي حذر حذر وسرو سرو ، فعلوا ذلك حيث كثرت في كلامهم وصارت تستعمل كثيراً ، فأسكنت هذه الحروف استخفافاً . وكثير من العرب يدعون الهاء في هذه الحروف على حالها ، وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك لأنها كثرت في كلامهم ، وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يُلفظ بها إلا مع ما بعدها وذلك قولك : فَلْيَنْظُرْ وَلْيَضْرِبْ ، ومن ترك الهاء على حالها في ( هي ) ( هو ) ترك الكسرة في اللام على حالها .

## فصل

وأما ( لا ) في النهي فعملت لاختصاصها وجزمت لِمَا جازمت له اللام .  
وقيل <sup>(١)</sup> : النهي كالأمر من طريق المعنى فصح حمله عليه في الجزم <sup>(٢)</sup> .

## فصل

وأما ( إن ) الشرطية فهي أم أدوات الشرط لوجهين <sup>(٣)</sup> :

أحدهما : أنها حرفٌ وغيرها من أدواته اسمٌ ، والأصل في إفادة المعاني الحروف .

والثاني : أنها تستعمل في جميع صور الشرط ، وغيرها يخص بعض المواضع ،  
ف ( مَنْ ) لمن يعقل ، و ( ما ) لما لا يعقل . وكذلك باقيها كل منها ينفرد بمعنى .  
و ( إن ) مفردة تصلح للجميع .

## مسألة

فعل الشرط والجزاء مُعربان . وحكي عن المازني أنها مبنيان <sup>(٤)</sup> . وحجة الأولين :  
أنَّ المعنى الذي أعرب له الفعل موجودٌ ، ودخول معنى التعليق فيه لا يبطل ذلك كما  
لا تبطله ( أن <sup>(٥)</sup> ولم ولن ) .

(١) في ح : قيل .

(٢) قال سيبويه ٤٠٨/١ : هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها : وذلك لم ولما واللام التي في الأمر وذلك قولك : ليفعل ، و ( لا ) في النهي ، وذلك قولك : لا تفعل ، فإنما هما بمنزلة لم . واعلم أن هذه اللام و ( لا ) في الدعاء بمنزلة في الأمر والنهي وذلك قولك : لا يقطع الله بينك ، وليجزرك الله خيراً . واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة ، وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة .

(٣) قال سيبويه ٤٢٥/١ : وزعم الخليل أن ( إن ) هي أم حروف الجزاء . فسألته : لِمَ قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنن استفعالاً ، ومنها ما يفارقه ( ما ) فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازة . وانظر أسرار العربية ٣٣٦ .

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٠٢/٢ ، للسألة ٨٤ ، وأسرار العربية ٣٣٧ ، وشرح المفصل ٤١/٧ وما بعدها .

(٥) في ح : أن المصدرية .

واحتج الآخرون : بأنَّ الفعلَ هنا لا يقعُ موقعَ الاسمِ فكان مبنياً كالأمر .

وهذا لا يصحُّ لوجهين :

أحدهما : أنَّه لم يُعربْ لوقوعه موقعَ الاسمِ حتَّى يُبني لزوال ذلك ، وإنما رُفِع لهذا الموقع .

والثاني : هو باطل بـ : لن يفعل . فإنه لا يقع موقع الاسم وهو معرب .

### مسألة

واختلف الأولون في الجازم لفعل الشرط وجوابه<sup>(١)</sup> . فقال محققو البصريين : ( إن ) هي الجازمة لهما . وقال بعضهم : ( إن ) تجزم الأول ثم تجزمان الجواب . وقال بعضهم : ( إن ) تجزم الأول ثم يجزم الأول الجواب .

وقال الكوفيون : ( إن ) تجزم الأول وينجزم الجواب على الجوار .

وحجة الأولين : أنَّ ( إن ) تقتضي الفعلين فعملت فيهما كالابتداء وكان وإنَّ وظننتُ .

واحتج القائل الثاني : بأنَّ ( إن ) ضعيفة فلا تعمل في شيئين فتقوى بالثاني كما ذكرنا في عامل الخبر .

واحتج الثالث : بأنَّ<sup>(٢)</sup> الفعل الأول يقتضي الثاني فعمل فيه .

واحتج الرابع : بأنَّ الحرف ليس في قوته العمل / في الفعلين ، والفعل لا يعمل في الفعل ، فتعيَّن أنَّ يكون على الجوار لما فيه من مشكلة للأول ، وقد جاء الإعراب على الجوار كثيراً .

(١) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٦٠٢/٢ ، للسألة ٩٤ ، وأسرار العربية ٣٣٦ وما بعدها ، وشرح المفصل ٤١٧ وما بعدها .

(٢) في ح : أنَّ .

والجواب : إنَّ عملَ الفعلِ في الفعلِ غيرُ سائغٍ لأنَّ الفعلَ لا يقتضي الفعلَ ، ولا عملَ بدون اقتضاء العاملِ للمعمول ، وهذا يمنعُ أن يعملَ وحده أو مع غيره . وأمَّا الإعرابُ على الجوارِ فلا يُصارُ إليه إلا عند الضرورة ولا ضرورة .

### مسألة

إذا دخلت ( إن ) على ( لم ) كان الجزمُ بـ ( لم ) لهما . وإن دخلت على ( لا ) كانَ لها لا بـ ( لا ) . والفرق بينهما أنَّ ( لم ) عاملاً يلزمه معمولُه ولا يفرق بينهما بشيء . و ( إن ) يجوزُ أن يفرقَ بينها وبين معمولها بمعمولٍ معمولها نحو : إن زيدا تضربُ أُضْرِبُه . وتدخل أيضاً على الماضي فلا تعمل في لفظه . و ( لم ) لا تفارقُ العملَ . وأمَّا ( لا ) فليست عاملةً في النفي ، فأضيف العملُ إلى ( إن ) . فالأولُ كقوله : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾<sup>(١)</sup> ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي ﴾<sup>(٢)</sup> .

### مسألة

لا تكون ( إن ) بمعنى ( إذ ) ، وأجازه الكوفيون<sup>(٣)</sup> .

حجّة الأولين من وجهين :

أحدهما : أنَّ ( إذ ) اسمٌ و ( إن ) حرفٌ . ووقوع الحرف بمعنى الاسم بعيدٌ في السماع والقياس .

والثاني : أنَّ معنى ( إن ) مخالفٌ<sup>(٤)</sup> معنى ( إذ ) .

(١) سورة المائدة : ٧٣/٥ .

(٢) سورة هود : ٤٧/١١ ، وتمتها : ﴿ وترحمي أكن من الخاسرين ﴾ ، وانظر سيبويه ٤٣٦/١ .

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٣٢/٢ ، للمسألة ٨٨ ، ومغني اللبيب ٣٩/١ ، وخزانة الأدب ٦٥٦/٣ .

(٤) في ح : يخالف .



واحتج الآخرون بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، والمعنى : إذ كنتم ، لأن ( إن ) للمتدّد ، ولم يكن في ريب اليهود تردّد .

والجواب : أنّ العرب تذكّر مثل ذلك على جهة الاحتجاج والإلزام للخصم حتى يعترف . وكذلك يقول الرجل لابنه : إن كنت ابني فأطعني . ويدلُّ على أنّها للشرط مجيء الفاء في جوابها وأنّه لا يعمل فيها ما قبلها .

### فصل /

ح ١٠٣

ولما كانت ( مَنْ ) للعموم ، وفي العموم إبهام وقعت شرطاً لشبهها بياناً في هذا المعنى ، وكذلك بقيّة أدوات الشرط ، إلا أنّ في ( مَنْ ) وأخواتها ما ليس في ( إن ) إذ كانت اسماً يقع مبتدأ ومفعولاً ومجروراً .

### فصل

وأما ( مَها ) ففيها قولان :

أحدهما : هي اسم مفرد للعموم ، لأنّ الأصل عدم التركيب<sup>(٢)</sup> .

والثاني : هي مركبة . وفي أصلها قولان :

أحدهما : أصلها = ماما . فالأولى شرطية ، والثانية للتوكيد مثلها في إن ما = إمّا وأينما . إلا أن الألف الأولى قلبت هاءً لئلا يستنكر تكرير اللفظ ، وهو قول الخليل<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة البقرة : ٢٣/٢ .

(٢) انظر سيبويه ٤٣٨/١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ .

(٣) قال ابن هشام في المعنى ٤٣٦/١ بأنها بسيطة لامركبة من مه وما الشرطية ، ولا من ما الشرطية وما الزائدة ... خلافاً لزاعمي ذلك .

(٤) قال سيبويه ٤٣٣/١ : سألت الخليل عن ( مَها ) فقال : هي ( ما ) أدخلت معها ( ما ) لغواً بمنزلتها مع ( متى ) إذا قلت : متى ما تأتيني أتك ... واستقبحوا أن يكرروا حرفاً واحداً فأبدلوا الهاء من الألف .

والثاني : أن أصلها ( مه ) التي بمعنى اكفف ، و ( ما )<sup>(١)</sup> شرطية ، والمعنى : اكفف عن كل شيء ، ما تفعل افعل . .

ويدلُّ على أن ( مه ) اسمٌ ، أو فيها اسمٌ ، عودُ الضمير إليها في مثل قوله تعالى : ﴿ مهما تأتنا به من آية ﴾<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وأما ( حيث ) فلا تجزئ إلا إذا كانت معها ( ما )<sup>(٣)</sup> لوجهين :

أحدهما : أن ( حيث ) تلزم إضافتها إلى الجمل ، والمضاف يعمل الجر ، وهو من خصائص الأسماء ، فلا يعمل الجزم المختص بالأفعال .

(١) قال سيبويه ٤٣٧/١ : وقد يجوز أن يكون ( مه ) كإذ ضم إليها ( ما ) .

(٢) سورة الأعراف : ١٣٢/٧ ، قال الإمام الزمخشري في تفسير هذه الآية في الكشاف ١١٤/٢ : « ( مهما ) هي ( ما ) المضمّنة معنى الجزاء ، ضمّت إليها ( ما ) الزبيدة المؤكدة للجزاء في قولك : متى ما نخرجُ أخرجُ ، ﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ ، ﴿ فإمّا نذهبنّ بك ﴾ ، إلا أن الألف قلبت هاءً استنقاعاً لتكرير المتجانسين ، وهو المذهب السديد البصريّ ، ومن الناس من زعم أن « مه » هي الصوت الذي يصوت به الكاف ، و ( ما ) للجزاء ، كأنه قيل : كفّ ما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين . فإن قلت : ما محلّ مهما ؟

قلت : الرفع بمعنى : أيّ شيء تأتنا به . أو النصب بمعنى : أيّ شيء تحضّر تأتنا به . و ( من آية ) تبين لهما . والضميران في ( به ) و ( بها ) راجعان إلى مهما ، إلا أن أحدهما ذكر على اللفظ ، والثاني أنث على المعنى لأنه في معنى الآية . ونحوه قول زهير :

ومهما يكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تحفى على الناس تعلم

وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية ، فيضعها في غير موضعها ، وبحسب مهما في معنى : متى ما ، ويقول : مهما جئتني أعطيتك . وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء ، ثم يذهب فيفسر ﴿ مهما تأتنا به من آية ﴾ بمعنى الوقت ، فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر ، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيبويه .

(٣) قال سيبويه : ٤٣١/١ - ٤٣٢ : هذا باب الجزاء ... ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحدٍ منهما ( ما ) فتصير إذ مع ما بمنزلة : إنما وكأنا ، ليست ( ما ) فيها بلغو ، ولكن كل واحدٍ منهما مع ( ما ) بمنزلة حرف واحد .

والثاني : أنّ حيثُ تقعُ بعدها الأسماءُ والأفعالُ ، فلم تختصَّ فأدخلت عليها ( ما ) لتقطعها عن الإضافة فتهيء لها العمل في الفعل بخلاف أين ومتى فإنها يجزّمان من غير ( ما ) لأنها لا يضافان <sup>(١)</sup> .

## فصل

أصلُ ( إذُما ) عند سيبويه <sup>(٢)</sup> ( إذُ ) الزمانية رُكبت معها ( ما ) فنقلتها عن الاسمية فيها حرفاً . ولما نُقلت عن ذلك جعلتُ شرطيةً لأنها في الأصل ظُرفُ زمانٍ ماضٍ ، فلما نُقلتُ استعملتُ فيما مقتضاه الزمان . وقال غيره : ليست مركبة <sup>(٣)</sup> .

## فصل

ولا يجازى بـ ( إذا ) في الاختيار <sup>(٤)</sup> لأنها تُستعمل فيما لا بدّ من وقوعه كهولك :

(١) قال المررد في المقتضب ٥٤/٢ : و ( حيث ) اسم من أسماء المكان مبهم يفتره ما يضاف إليه ، فحيث في المكان كحين في الزمان ، فلما ضارعتها أُضيفت إلى الجمل ، وهي الابتداء والخبر ، أو الفعل والفاعل . فلما وصلتها بـ ( ما ) امتنعت من الإضافة فصارت كـ ( إذُ ) وصلتها بـ ( ما ) . وانظر معني اللبيب ١٧٦/١ .

(٢) انظر التعليقات السابقة على ( حيث ) .

(٣) قال ابن هشام في المعنى ١٢٠/١ : إذُما : أداة شرط تجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه بمنزلة ( إن ) الشرطية ، وظرف عند المررد وابن السراج والفارسي ، وعملها الجزم قليل ، لا ضرورة ، خلافاً لبعضهم . قال المررد في المقتضب ٥٤/٢ : « أما ( إذُ ) فتنبئ عن زمان ماضٍ ، وأسماء الزمان تضاف إلى الأفعال ، فإذا أُضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد ، ومتى جزمتها فصلت منها ، ألا ترى أنك تقول : جئتك يومَ خرج زيد ، وهذا يومٌ يخرج زيد ، و # هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقهم # ، فلما وصلتها بـ ( ما ) جعلتها شيئاً واحداً فانفصلت من الإضافة فعملت » .

قلت : كلام المررد هنا لا يحتم طرفية ( إذُما ) وإنما ظرفية ( إذُ ) ودليل هذا قوله في المقتضب ٤٦/٢ :

ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن ، و إذُما .

(٤) قال سيبويه ٦٨/١ : إذا اضطرَّ الشاعر فجازى بإذا أجزاها مجرى ( إن ) وانظر أيضاً سيبويه ٤٣٢/١ و ٤٣٤ .

إذا احمرَّ البُسْرُ تأتينا . فاحمراره كائنٌ لا محالة . ووقتها معين<sup>(١)</sup> فيما تضاف إليه ، وبابِ الشرط مختصاً بما هو محتمل للكون . وقد جاء الجزمُ بها في الشعر<sup>(٢)</sup> .

## مسألة

لا يجوزُ أن يعملَ في أدوات الشرط شيءٌ قبلها<sup>(٣)</sup> إلا حرفُ الجرِّ ، لأنَّ أداة الشرط تثبت فيما بعدها معنىً فكان لها صدر الكلام كأداة الاستفهام والنفي<sup>(٤)</sup> . فأمَّا قولُ الشاعر : [ من الخفيف ]

١٣١- إنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصِيهِ فِي الْخُطُوبِ<sup>(٥)</sup>

(١) في ح : يتعين .

(٢) قال سيبويه ٤٣٤/١ :

« وقد جازواها - أي إذا - في الشعر مضطرين ، شبهوها يأن حيث رأوها لما يستقبل ، وأنه لا بد لها من جواب ، قال قيس بن الخطيم الأنصاري :

إذا قصرتُ أسيافنا كان وصلها  
وقال الفرزدق :

ترُفَعُ لي خِندَفٌ وَالله يرفَعُ لي نارا إذا خمِدت نيرانهم تقيد  
وقال بعض السلوليين :

إذا لم تزل في كلِّ دارٍ عرفتها لها واكفَّ من دمع عينك يسجمر  
فهذا اضطرار ، وهو في الكلام خطأ . وواضح أن الشواهد الثلاثة تبين مذهب الجزم بإذا على أنها بمعنى ( إن ) ضرورة .

(٣) في ح : فيها .

(٤) انظر المقتضب ٦١/٢ ، وتعليقات محققة في الموضع نفسه . قال الرضي في شرح الكافية ١٠٢/٤ : لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين : أحدهما : أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل . والثاني : أن يحدث في الجملة التي هو من تمامها معنى من المعاني ، وذلك مثل : إنَّ وكأنَّ وظنَّ وأخواتها وما النافية . لا تقول : ما منَّ يضربُ أضربُ وما إنَّ تقعُدُ أقعد .

(٥) البيت للأعشى في ديوانه ق ٦٨ ب ١٢ ص ٣٣٥ ، وروايته فيه :

مَنْ يَلْمُنْ عَلَى بَنِي أَبْنَةِ حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصِيهِ فِي الْخُطُوبِ

ولا شأن لنا بهذه الرواية ، وإنما المهم رواية النحاة ... والبيت في سيبويه ٤٣٩/١ ، وأمالي ابن الشجري =

ففي ( إن ) ضمير الشأن . و ( مَنْ ) مبتدأ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾<sup>(١)</sup> .

## فصل /

١٢١ م

وإذا وقع بعد أداة الشرط اسم كان العامل فيه فعلاً<sup>(٢)</sup> . إما الذي يليه كقولك : إن زيدا تضرب أضربه . أو فعل محذوف<sup>(٣)</sup> يفسره المذكور كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ف ( أَحَدًا ) فاعل . أي : إن استجار أحد . وقال الكوفيون : يرتفع بالعائد<sup>(٥)</sup> . وقال بعضهم : هو مبتدأ .

ودليل الأول : أنه لا معنى ل ( إن ) إلا في الأفعال ، ولذلك لا تقع بعدها جملة من اسمين ، فإذا لم يكن<sup>(٦)</sup> مذكوراً قُدِّرَ لتصحيح المعنى ، ولذلك يبقى الجزم في الفعل بعد الاسم كقول الشاعر : [ من الرمل ]

١٣٢- صَعْدَةَ نَابِتَةَ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ<sup>(٧)</sup>

= ٢٩٥/١ ، والإنصاف ١٨٠ ، وشرح المفصل ١١٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٦٨/٢ و ١٠٥/٤ ، ٣٧٥ ، وخزانة الأدب ٤٦٣/٢ . قال الأعم : الشاهد في جعل ( مَنْ ) للجزاء مع إضمار المنصوب ب ( إن ) ضرورة . ولذلك جزم ( ألمه ) ، والتقدير : أنه مَنْ يلمني في تولي هؤلاء القوم والتعويل عليهم في الخطوب ألمه وأغص أمره في كل خطب بصيبي .

(١) سورة طه : ٧٤/٢٠ ، وكلمة ( مجرمًا ) ساقطة من ح . وانظر سيبويه ٤٣٩/١ .

(٢) انظر سيبويه ٤٥٧/١ ، والمقتضب ٧٤/٢ . وقد عقد صاحب الإنصاف ٦١٥/٢ ، المسألة ٨٥ للبحث في

عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية . وانظر أيضاً سيبويه ٦٧/١ ، وشرح المفصل ١٠/٩ .

(٣) في ح : ( أو فعلاً محذوفاً ) وهو صواب أيضاً .

(٤) سورة التوبة : ٦/٩ ، وقامها : ﴿ .. فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ، ثُمَّ أَبْلَغَهُ مَأْمَنَهُ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

(٥) أي يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل . وهذه عبارة الإنصاف ٦١٦/٢ .

(٦) أي : فإن لم يكن الفعل مذكوراً .

(٧) البيت من شواهد سيبويه ٤٥٨/١ ، والشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل في أيها ومعناها الشرط ، ووقع =

وقال عديّ : [ من الخفيف ]

١٣٣- ومتى واغـلَّ يَنْبُهُمْ يَحِيَّوْهُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي (١)

## فصل

والجزاء يكونُ بالفعلِ المجزومِ ولا يحتاجُ إلى الفاء ، لأنَّ حَكمَ الفعلِ المعلقِ بفعلِ الشرطِ أن يعقبه ، فاستغنيَ عن حرفٍ يدلُّ على التعقيب ، فإذا لم تجزَمْ أو جئتَ باسمِ جئتَ بالفاءِ في الجوابِ لتدلَّ على التعقيب الذي هو حَكمُ الجزاءِ . وربَّما حَذِفَتْ وهو قليل . وأكثر ما يأتي حَذْفُهَا (٢) إذا كان فعلُ الشرطِ ماضياً كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (٣) ، وقد جاء مع المستقبلِ كقولِ الشاعر : [ من البسيط ]

= بعد الاسمِ المرفوعِ فعلِ مضارعٍ مجزومٍ ضرورة . وقد ارتفع الاسمُ بفعلِ محذوفٍ يدلُّ عليه المذكور . قال الأعمى : وصف امرأةً شَبَّهَ قَدَّهَا بالصعدةِ وهي القناة ، وجعلها في حائرٍ لأن ذلك أنعم لها وأشدُّ لثنيها إذا اختلفت الريح . والحائر : القرارة من الأرض يستقرُّ فيها السيلُ فيتحرَّج ماءؤه ، أي يستدير ولا يجري قُدماً .

والبيت لكعب بن جَعِيْل . وانظره في المقتضب ٧٥/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٣٢/١ ، ٣٤٧ ، والإنصاف ٦١٨ ، وشرح المفصل ١٠/٩ ، وخزانة الأدب ٤٥٧/١ و ٦٤٠/٣ ، ٦٤٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٢/١ و ٩٢/٤ ، ٩٣ .

(١) البيت لعدي بن زيد وهو من شواهد سيبويه ٤٥٨/١ ، وفيه : فحق . وارتفاع الاسمِ بعدها بإضمار فعلٍ يفسره الظاهر ، لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل كما تقدَّم . والواغل : الداخل على الشرب ولم يدع . ومعنى يَنْبُهُمْ : ينزل بهم .

وانظر البيت في المقتضب ٧٦/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٣٢/٢ ، والإنصاف ٦١٧ ، وشرح المفصل ١٠/٩ ، وشرح الرضي ٤٦١/١ و ٩٢/٤ ، وخزانة الأدب ٤٥٦/١ و ٦٣٩/٣ .

(٢) في ح : وأكثر ما يأتي حذفها وهو قليل .

(٣) سورة الأنعام : ١٢١/٦ .

١٣٤- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>(١)</sup>  
ولا يقاس عليه .

### فصل

وَتَقَامُ ( إِذَا ) الَّتِي لِلْمَفَاجَأَةِ مَقَامَ الْفَاءِ<sup>(٢)</sup> كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> لِأَنَّ الْمَفَاجَأَةَ تَعْقِيبٌ .

### فصل

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ : [ مِنْ الرَّجْزِ ]

١٣٥- يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تَصْرَعُ<sup>(٤)</sup>

فمذهبُ سيبويه أنَّ ( تَصْرَعُ ) خبر ( إِنْ ) والشرطُ معترضٌ بينها وجوابه محذوفٌ أغنى عنه ما قبله . ومذهبُ المبردُ : هو خبر مبتدأ محذوفٌ أي : فأنت تَصْرَعُ<sup>(٥)</sup> .

(١) من شواهد سيبويه ٤٣٥/١ ونسبه لسان بن ثابت . قال الأعمى : والشاهد فيه حذف الفاء من الجواب ضرورة ، والتقدير : فالله يشكرها .

(٢) انظر سيبويه ٤٣٥/١ .

(٣) سورة الرُّوم : ٣٦/٣٠ ، قال سيبويه ٤٣٥/١ : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ههنا في موضع قنطوا ، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل » .

(٤) البيت من شواهد سيبويه ٤٣٦/١ ، قال سيبويه بعد إنشاده : أي إِنَّكَ تَصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ . وقال الأعمى : الشاهد فيه على مذهبه تقديم تَصْرَعُ في النية وتضمنه الجواب في المعنى ، والتقدير إِنَّكَ تَصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ ، وهذا من ضرورة الشعر لأن حرف الشرط قد جزم الأول فحكه أن يجزم الآخر ، وهو عند المبرد على حذف الفاء كما تقدّم . والرجز لجرير بن عبد الله البجلي ، وانظر المقتضب ٧٢/٢ ، الأملالي الشجرية ٨٤/١ ، الإنصاف ٦٢٢ ، شرح المفصل ١٥٧/٨ ، شرح الكافية ٣٧٧/٣ و ٩٦/٤ و ١٠٥ .

ونسبه بعضهم لعمرو بن خثارم العجلي ، والخراتة ٣٩٦/٣ ، و ٦٤٣ ، و ٤٥١/٤ .

(٥) انظر المقتضب ٧٢/٢ .

## فصل

ح ١٠٤ ويجوز أن يُحذفَ جوابُ الشرطِ تارةً وفعلُ الشرطِ أخرى فمثالُ الأولِ / :  
[ من الطويل ]

١٣٦- أقيموا بني النُّعْمانِ عَنَّا صدوركم وإلَّا تَقِيمُوا صاغرينَ الرؤوسا<sup>(١)</sup>  
أي : إنْ لا تَقِيموها مختارين تقيموا الرؤوسَ صاغرين . ومن الثاني قول الآخر :  
[ من الوافر ]

١٣٧- فطلَّقْها فلستَ لها بكفٍ وإلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الحُسامُ<sup>(٢)</sup>  
أي : إلَّا<sup>(٣)</sup> تطلِّق . ويجوزُ في البيت الأول مثل هذا .

## فصل

و ( مَنْ ) و ( ما ) وما أشبهها إذا وقعت<sup>(٤)</sup> مبتدأ في الشرط فالخبر فعلُ الشرط  
وحده . وقال بعضهم : الخبرُ الشرطُ والجزاء<sup>(٥)</sup> .

(١) البيت ليزيد بن الخدَّاق الشَّيبي من قصيدة له في المفضليات ٢٩٨ ق ٧٩ ب ٩ ، وقوله : أقيموا صدوركم أي أزيلوا عوجها ، وعدى ( أقيموا ) ب ( عن ) لأنَّ فيه معنى نَحُوا أو أزيلوا . وإلَّا تقيموا : يعني وإلا تقيموا رؤوسكم عنَّا مكرهين .

والبيت في الأماي الشجرية ٢٨٢/١ و ٢٤١ ، وشرح المفضل ١١٥/٦ ، والعقد ٤٧٨/٥ .

(٢) البيت للأحوص الأنصاري من قصيدة رواها محمد بن سلام الجمحي في طبقات فحول الشعراء ٦٦٦٢ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ورواية عجز البيت فيه :

وإلا عضَّ مفرقك ...

وانظر الأغاني ٢٩٢/١٥ ، والإنصاف ٧٢ ، ومغني اللبيب ٨٤٨/٢ برقم ١١٠٥ ، وشرح أبيات المغني ٥/٨ برقم ٨٨٢ ، وشعر الأحوص ق ١٥٨ ب ١٣ ص ١٨٤ .

(٣) في ح : وإلَّا تطلِّق .

(٤) في م : رَفَعَتْ .

(٥) انظر هذه المسألة في شرح الكافية للرضي ٢٣٤/١ ، وانظر كذلك المباحث للرضية المتعلقة ب ( مَنْ ) =



وحجّة الأولين أن ( مَنْ ) اسم تام ، وفعل الشرط فيه ضمير يعود عليه لا محالة .  
ولا يلزم في الجواب أن يكون فيه ضميره ، وهذا حكم الخبر كقولك : مَنْ يقيم ؟ يقيم  
زيد .

وحجّة الآخرين أن الكلام لا يتم إلا بالجواب ، فكان داخلاً في الخبر ويصير  
كقولك : زيدٌ إن يقيم أمم معه . فالشرط والجواب جميعاً الخبر .

وقد أُجيبَ عن هذا بأنّ الجواب هنا أجنبيٌّ عن المبتدأ ، و ( مَنْ ) يعملُ الفعلُ  
فيها بعدها النصبَ كقولك : مَنْ تضربُ أضربُ . فيكونُ هو الخبرَ عنها ، كقولك :  
زيدٌ ضربته . لأنّه لو تجرّد عن ضميرِ المفعولِ كانَ ناصباً لزيدٍ ، وأمّا افتقارُ الكلامِ إلى  
الجوابِ فشيءٌ أوجبهُ التعليقُ . ألا ترى أنّ قولك : لولا زيدٌ لأكرمتك ، لا يتمُّ فيه

= الشرحية لابن هشام ، ولهم في هذه الرسالة هو الملحق الذي صنعه محققها الدكتور مازن المبارك وبحث  
فيه الخلاف في خبر اسم الشرط ص ٤٣ وما بعدها ، عرض فيه آراء النحاة : الهروي ، ابن يعيش ،  
ابن هشام ، السيوطي ، الصبان ، الحضري ، الغلابي ، محيي الدين عبد الحميد ، عباس حسن ، سعيد  
الأفغاني ، وانتهى الدكتور المبارك بعد المناقشة إلى ما يلي :

١ - إن اسم الشرط إذا كان مبتدأً فجملة الشرط وحدها هي الخبر . وبذلك يبقى للقاعدة اطرادها ،  
ولمنهج سداده ، ولاصطلاح ( الجملة ) معناه ووضوحه . وليس في شيء من ذلك كله خروج عما أصله  
جمهور النحاة ، بل هو توضيح لما أرادوه وذهبوا إليه ..

٢ - إن في العربية أساليب لا يتم الكلام - وهو المفيد - فيها بمجرد قيام علاقة الإسناد بين كلمتين ، لأن  
العلاقة الإسنادية تتم ( الجملة ) التي قد تكون مفيدة أو ناقصة المعنى لحاجتها إلى غيرها وذلك كما في  
تراكيب الموصول وصلته والقسم وجوابه والشرط وجوابه .

٣ - إن للشرط في العربية وظيفتين : أولاهما معنوية ، وهي إضافة معنى الشرط إلى الجملة الخبرية .  
وثانيتهما وظيفة أسلوبية أو تركيبية ، وهي جعل الجملة الثانية معلقة بالجملة الأولى تعليق للسبب  
بالسبب ، أو المعلول بالعلّة ، أو الملزوم باللازم .

ومراجع المسألة كما ذكرها الدكتور المبارك : الأزهية ١٠٠ ، وشرح المفصل ٤٤/٧ ، ومغني اللبيب ٤٢٣  
و ٦٠٧ و ٦٠٨ ، وجمع الهوامع ٦٤/٢ ، وحاشية الصبان ٥٠/٣ ، وحاشية الحضري على ابن عقيل ١٢١/٢ ،  
وجامع الدروس العربية ٢٠٩/٢ ، وهداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : في إعراب الشاهد ٢٥٥ ،  
والنحو الوافي ٤١٨/٤ ، ومذكرات في قواعد اللغة العربية ٤٣

الكلام إلا بالجواب . وليس الجوابُ داخلًا في الخبر ، ولذلك جعلت الخبر في /  
الاستفهام هو الفعل كقولك : مَنْ قام ؟ لَمَّا لم يُخْتَجَّ إلى التام بالجواب .

### مسألة (١)

لا يُجَازَى بـ ( كيف ) (٢) . وقال الكوفيون : يُجَازَى بِهَا .

حجّة (٣) الأولين : أن ( كيف ) لوجوزي بها إما أن يعرف ذلك بالسمع  
أو بالقياس (٤) على المسموع . لا وجه إلى الأول فإنّه لا يثبت فيه سماع . ولا وجه إلى  
الثاني لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ معنى أدوات الشرط تعليق فعلٍ بفعل . و ( كيف ) لو علقت لعلقت  
حال الفاعل أو (٥) المفعول بحالٍ أخرى ، والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال  
لا يمكن ذلك فيها لخفائها .

والثاني : أنّ من الأحوال ما لا يدخل تحت الاختيار ، فلا يصحّ أن يعلّق عليها  
حال ، ألا ترى أنّه لو قال : كيف تذهبُ أذهبُ ؛ فذهبَ مكرهاً أو مغموماً لم يصحّ

(١) هذه المسألة خصها ابن الأنباري بالبحث في الإنصاف ٦٤٣/٢ للسألة ٩١ : هل يُجَازَى بِكَيْفٍ ؟  
وابن هشام في المغني ٢٧٠/١ .

(٢) قال سيبويه ٤٣٢/١ : سألت الخليل عن قوله : كيف تصنعُ أضغُ . فقال : هي مستكرهة ، وليست  
من حروف الجزاء .

وانظر مبحث ( كيف ) في شرح المفصل ١٠٩/٤ - ١١٠ ، قال ابن يعيش : ولا يُجَازَى بِـ ( كيف ) كما  
جوزي بـ ( أين ) لضعفها وتقصها عن تصرف أخواتها بكونها اسماً ولا يخبر عنها .. ولا يعود إليها  
ضمير ، ولا يكون جوابها إلا نكرة ، وجواب أخواتها يكون معرفة ونكرة .. فلما نقص تصرفه عن  
تصرف أخواته لم تكن ثم ضرورة تدعو إلى المجازة به .

(٣) في ح : وحجة .

(٤) في ح : والقياس .

(٥) في م : والمفعول .

تكلّف ذلك في جواب الشرط . ومثل ذلك لو كان فعلاً لم يصحّ المجازاة به كقولك : إن متّ متّ .

والثالث : أنّ تلك الأدوات التي هي أسماء يَرُجَعُ إليها ضميرٌ لا محالة ، و ( كيف ) اسمٌ لا يصحُّ أن يَرُجَعَ إليها ضميرٌ فلم يصحّ قياسها عليها ، ولا يصحّ قياسها على الحرف في عدم الضمير كما تقاس<sup>(١)</sup> بقية الأسماء<sup>(٢)</sup> على ( أن ) في عدم عود الضمير إليها .

واحتج الآخرون بأنه يصحّ أن يقال<sup>(٣)</sup> : كيف تصنعُ أصنعُ بالرفع ، فكذلك في الجزم . والجوابُ عنه من وجهين :

أحدهما : أنّ استعمالَ مثل هذا بعيد ، ولو وردَ عن ثقةٍ فوجهه<sup>(٤)</sup> أنّه قصدَ حالاً معلومة بقرينة تميّزها عنده ، وهذا يصحّ مع الرفع لامع الجزم . لأنّ أسماء الجزم حكمها العموم إذا جُزمت<sup>(٥)</sup> .

(١) في ح : كما لم تقس .

(٢) يعني أسماء الشرط وانظر التبيين للعكبري ١٢٩ .

(٣) في ح : تقول .

(٤) في ح : فوجهه أنه محمول على أنه قصد .

(٥) لم يذكر العكبري إلا وجهاً ، وقد جمع ابن الأنباري الوجهين معاً وسنورد مقاله من الإنصاف ٦٤٥/٢ .

قال البصريون في الردّ على الكوفيين :

وأما قولهم : « إن هذا يلزمكم في تجويزكم كيف تكونُ أكونُ بالرفع ؛ لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعتوه » .

قلنا : - أي البصريون - : الفرق بينها أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما تقدّر أن هذا الكلام قد خرج على حال علمها المُجازي ، فانصرف اللفظ إليها ، فلذلك صحّ الكلام ، ولم يكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة ، لأن الأصل في الجزاء أن لا يكون معلوماً ، لأن الأصل في الجزاء أن يكون بـ ( إن ) وأنت إذا قلت : « إن قتُ قتُ » فوق القيام غير معلوم ، فلمّا كان الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم ، بطل أن تقدّر كيف في الجزاء واقعة على حال معلومة ، لأنها تخرج من الإبهام وتباين أصل كلمات الجزاء ، فلذلك لم يجز الجزم بها على تقدير حال معلومة .

## فصل

فإذا حُذِفَتْ ( الفاء ) جِزِمَتْ في جميعها إلا في النفي ، لأنَّ النفيَ عدمٌ ، والعدمُ لا يُجَارَى به ، أو لا يصحَّ التعليقُ به ولا يكونُ سبباً لغيره ، والفاءُ تدلُّ على أنَّ الأولُ سببٌ للثاني<sup>(١)</sup> .

## مسألة

تقول : لاتدنُّ من الأسدِ تَسَلَّمُ منه<sup>(٢)</sup> . فتجزمُ ، والتقديرُ : إنَّ لاتدنُّ تسلَّمُ ، فالتباعدُ منه سببُ السَّلَامَةِ . فإن قلت : لاتدنُّ من الأسدِ يأكلُك ، لم يجزُ . لأنَّ تقديره : إلا تَدنُّ منه يأكلُك ، والتباعدُ منه ليسَ بسببٍ في أكله . فإن قيل : لِمَ لَمْ<sup>(٣)</sup> يَقْدَرُ : إنَّ تَدنُّ ؟ قيلَ : يجبُ أن يكونَ المقدَّرُ من جنسِ الملفوظِ به ، فكما لا تقدَّرُ في الأمرِ النهي<sup>(٤)</sup> ، كذلك لا تقدَّرُ في النهي الإيجابِ . ألا تراك لا تقول : ابعدُ من الأسدِ يأكلُك ، تريد : إلا تَبعدُ يأكلُك .

(١) انظر ما يتعلق بالفاء في جواب الشرط في شرح الكافية للرضي ١٠٩/٤ وما بعدها .

(٢) هذه العبارة وتحليلها في المقتضب ٨٣/٢ ، والأصول لابن السراج ١٨٠/٢ ، ١٨٣ .

(٣) في ح : لِمَ لا .

(٤) في ح : النفي .

## مسألة

الأمر والنهي ونحوهما لا يُجزمُ بأنفسهما بل بشرطٍ مقدّرٍ ، لأنَّ الكلامَ تمَّ عليهما بدونِ الجوابِ كقولك : زرني ولا تُهنّي ، جملة تامّة بخلاف إنٍ ومَنْ<sup>(١)</sup> .

---

(١) ماذهب إليه أبو البقاء هنا هو مذهب سيبويه ، ومذهب الخليل أن الجازم هو الطلب نفسه . قال سيبويه ٤٤٩/١ : « وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب ( إن تأتي ) ب ( إن تأتي ) لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنى عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن ( إن تأتي ) غير مستغنية عن أتك . وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى ( إن ) فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال : ( اتني أتك ) فإن معنى كلامه : إن يكن منك إتيان أتك . وإذا قال : أين بيتك أزرُك ؟ فكأنه قال : إن أعلم مكان بيتك أزرُك ، لأن قوله : أين بيتك ؟ يريد به أعلمني . وإذا قال : ليته عندنا يحدثنا ، فإن معنى هذا الكلام : إن يكن عندنا يحدثنا .. وإذا قال : لونزلت . فكأنه قال : انزل . »  
وانظر رأي المبرد الموافق للخليل في المقتضب ١٣٥/٢ ، وانظر شرح الرضي على الكافية ١١٦/٤ وما بعدها .

## باب النونين<sup>(١)</sup>

### مسألة

لا تدخل هاتان النونان على غير الأفعال<sup>(٢)</sup> ، لأنَّ المراد منها توكيد ما لم يقع ، ليكون حاملاً على الإيقاع ، ولذلك اختصَّ بالقسم والأمر والنهي والاستفهام<sup>(٣)</sup> ، وهذا لا يتحقق في غير الفعل .

### مسألة

الفعل المضارع يُبنى مع نون التوكيد لأنها تؤكِّد فعليته / فيعود إلى أصله من البناء<sup>(٤)</sup> . وقد ذكرنا ذلك قبل بأشبع من هذا .

١٠٥

(١) هـ نون التوكيد الثقيلة والخفيفة . انظر شرح الكافية للرضي ٤٨٤/٤ .

(٢) ودخلت في بعض الشواهد على اسم الفاعل لشبهه بالفعل . قال ابن جني في سر صناعة الإعراب : ٤٤٧/٢

« وتزاد - النون - للتوكيد في الأفعال خفيفة وثقيلة ، في نحو : لتقومن ولتقعدن و﴿ لتركينن طبقاً عن طبق ﴾ [ الانشاق : ١٩/٨٤ ] ، و﴿ لتسفنن بالناصية ﴾ [ العلق : ١٥/٩٦ ] ، وشبه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل ، فألحقه النون توكيداً قال :

أريت أن جئتُ به أملوداً      مرججاً \_\_\_\_\_ لاً ويلبس البروداً  
أقائلن أحضروا الشهودا

يريد : أقائلون . فأجراه مجرى أتقولون . وقال الآخر :

يأليت شعري عنكم حنيفاً      أشهرن بعدنا السوفاً

(٣) انظر سيبويه ١٤٨/١ ، ١٥٣/٢ و ١٤٩/٢ ، وفيه : من مواضعها الفعل الذي للأمر والنهي .. و ١٥٠/٢ :

الدعاء بمنزلة الأمر والنهي .. وانظر أيضاً ١٥١/٢ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ففيها نص على مواضع نوني التأكيد .

(٤) انظر سيبويه ١٥٣/٢ ، ١٥٤ .

## مسألة

إنما فُتح ما قبل هذه النون في الواحدِ لأمرين :

أحدهما : أنَّ الضمة تدلُّ على الجمع ، والكسرة تدلُّ على التانيث ، والسكون على جمع المؤنث ، فبقيت الفتحة للواحد .

والثاني : أنَّ وقوع<sup>(١)</sup> هذه النون في الواحد أكثر ، فاختر له الفتح تخفيفاً<sup>(٢)</sup> .

## مسألة

الحركة قبل النون بناء . وقال قوم : هي لالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup> . وحجّة الأولين أنها لو كانت لالتقاء الساكنين لم يَرَدَّ المحذوف قبلها نحو : بِيَعَنَّ وَقُولَنَّ ، لأنَّ حركة التقاء الساكنين غير لازمة فيصير كقوله : ﴿ قَمِ اللَّيْلَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وبيع المتاع . ولمَّا قلت : قومناً وبيعنَّ صحَّ ما ذكرنا .

## مسألة

النون الخفيفة أصلٌ ، كما أن الثقيلة أصلٌ<sup>(٥)</sup> . وقال الكوفيون : هي مخففة من الثقيلة<sup>(٦)</sup> .

١٢٣ م

(١) كلمة ( وقوع ) ساقطة من ح .

(٢) انظر سيويه ١٥٣/٢ .

(٣) قال الرضي ٤٩٠/٤ : والبناء على الفتح مذهب سيويه والمبرد وأبي علي . وذهب الزجاج والسيرافي أن الحركة لالتقاء الساكنين معرباً كان الفعل أم مبنياً .. إلخ .

(٤) سورة المزمل : ٢/٧٣ .

(٥) هذا رأي البصريين ، وعبارتهم كما وردت على لسان ابن الأنباري :

« وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة » قلنا : لانسلم ، بل كل واحدٍ منهما أصل في نفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، فالنون الشديدة والخفيفة ، وإن اشتركا في التأكيد فهما متغايران في الحقيقة ، وكلتاها لتأكيد الفعل ، وإخراجه عن الحال ، وإخلاصه للاستقبال ، والثقيلة أكد في هذا المعنى من الخفيفة . الإنصاف ٦٥٣/٢ ، المسألة : ٩٤ .

(٦) الإنصاف ٦٥٠/٢ ، المسألة : ٩٤ .

وحجّة القول الأول أنّ الثّقيلة أشدُّ توكيداً من الخفيفة<sup>(١)</sup> . وأصل التوكيد سابقاً على زيادته . والسابق أصلٌ للمسبوق . وتخفيفها من الأخرى يدلُّ على أنّ الثّقيلة أصلٌ فهي بأن تكونَ فرعاً على الخفيفة أولى من العكس . ولأنّ التخفيفَ تصرّفَ والحروف تبعده .

## مسألة

لاتدخل النون الخفيفة على فعل الاثني وجماعة النسوة<sup>(٢)</sup> . وقال يونس والكوفيون : يجوز<sup>(٣)</sup> .

وحجّة الأولين [ من وجهين أحدهما أنّ ] السماع لا يشهد به ، والقياس على الثّقيلة متعذّر لأنّ كلاً منها أصلٌ يفيد غير ما يفيد الآخر ، ولا بدّ في الأصل المقيس عليه من اتحاد العلة فيها وتماثل الحكيم .

والثاني : أنه يلزم من ذلك الجمع بين ساكنين والثاني غير مدغم ، وذلك لا يجوز ، ولا يجوز تحريك الثاني لأنّه يخرج النون عن حكمها وهو السكون ، فلذلك لم تحرك هذه النون لساكن بعدها .

واحتجّ الآخرون<sup>(٥)</sup> بأنّها نون توكيد فلحقت ما تلحقه الثّقيلة ، واعترضوا على ما ذكرنا من وجهين :

أحدهما : أن الألف فيها مدّ يشبه الحركة فيجوز وقوع الساكن بعدها<sup>(٦)</sup> .

(١) عبارة ( من الخفيفة ) ساقطة من ح .

(٢) في ح : المؤنث .

(٣) انظر المقتضب ١٧/٣ وما بعدها ، وسيبويه ١٥٤/٢ ، ١٥٧ ، والمسألة التي ذكرها أبو البقاء هنا هي من مسائل المقتضب ٢٣/٣ ، والإنصاف ٦٥٠/٢ ، المسألة : ٩٤ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) أي الكوفيون .

(٦) انظر الإنصاف ٦٥١/٢ .



والثاني : أن الجمع بين ساكنين قد ورد كهولك : « التقت حلقتا البطان »<sup>(١)</sup> وغير ذلك .

والجواب أننا قد بينا الفرق بين الخفيفة والثقيلة . وأما مدة الألف فلا تجري مجرى الحركة لاستحالة تحرك الألف ، ولأنها لو كانت كالحركة لجاز أن يليها كل ساكن [ وليس كذلك ]<sup>(٢)</sup> . وأما وقوع المدغم بعدها نحو : دابة ، وأصيم ، وتمود الثوب ، فسبب ذلك أن المدغم حرف واحد متحرك في اللفظ<sup>(٣)</sup> وإن كان في التقدير حرفين ، ولذلك حسن فيه ولم يحسن في غير المدغم . وقد دعا توهم الجمع بين ساكنين<sup>(٤)</sup> هنا بعضهم إلى قلب الألف همزة مفتوحة ، فقال : دَابَّةٌ وشَابَّةٌ . وأما ( حَلَقَتَا البِطَانِ ) فشاذ لا يقاس عليه<sup>(٥)</sup> .

## مسألة

النونُ الثقيلةُ تفتحُ إلا أنْ تقعَ قبلها ألفٌ نحو : تضربانٌ واضربنانٌ ، وإنما حرّكت

---

(١) ( التقت حلقتا البطان ) مثلاً يضرب في تناهي الشر إلى الغاية ، وفسره الزمخشري بقوله : هو أن يغدّ الرجل هارباً في السير ، فيضطرب حزام رخله ويستأخر حتى تلتقي عروته ، وهو لا يقدر قرعاً أن ينزل فيشدّه . قال أوس بن حجر :

وازدحت حلقتا البطان بأقوامٍ وطارت نفوسهم جزعاً

عن المستقصى ٣٠٦١ ، المثل : ١٣١٦ .

(٢) عبارة ( وليس كذلك ) ساقطة من م .

(٣) في ح : اللفظة .

(٤) في ح : الساكنين .

(٥) جاء في الإنصاف ٦٦٦/٢ : وأما ما حكى عن بعض العرب من قوله « التقت حلقتا البطان » وقول الآخر : « ثلثا المال » فغير معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من « حلقتا البطان » ، وثلثا المال « وما أشبههما لالتقاء الساكنين . وإن صحّ ما حكيتوه عن أحد من العرب فهو من الشاذّ النادر الذي لا يقاس عليه ، ولا يعتدّ به لقنّته .

لئلا يجتمع ساكنان ، وفتحت طلباً للتخفيف خصوصاً مع المثلين . وإنما كُسرَت بعد الألف تشبيهاً بنون تضربان وهو الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup> .

## مسألة

إنما زيدت الألف قبل نون التوكيد في فعل جماعة النسوة<sup>(٢)</sup> لئلا تتوالى ثلاث نونات زوائد على الفعل<sup>(٣)</sup> ففصل بالألف بينها . فإن قيل : فقد قالوا في المضارع : تَحْنِنُ من حنَّ يَحْنُ ، وفي الماضي : حَنَّ . وهي ثلاث نونات ؟ قيل : ثنتان منها من نفس الفعل ، وواحدة ضميرٌ بخلاف التوكيد .

فإن قيل : كيف تؤكد جمع المؤنث من هذا الفعل ، هل تقول : احنننَّ ؟ فعك الآن خمس نونات : ثنتان من نفس الفعل ، وواحدة ضمير ، وثنتان للتوكيد .

فإن قيل : فإن كان هذا الأمر من أنَّ يئنُّ كيف يلفظ به قيل : يقال : ايننان ، فتقلب الهمزة ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها . فإن أردت ذلك من ودَّ ، قلت : ايددنان ، فتقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها . فإن أردت ذلك من سنَّ يسنَّ قلت : اسنننان ، وإن أردته من وضوَّ يؤضوُّ قلت : أوؤؤننان . وإن أردته من أزيَّز قلت : أوؤزؤننان . فإن أردت ذلك من وقع قلت : قعؤننان . ( وإن أردته من رأى قلت : ريئنان ، ووزنه : فينان . فالحذوف عين الكلمة والامها )<sup>(٤)</sup> . فإن أردته من

(١) انظر المسألة في سيبويه ١٥٥/٢ ، ١٥٦ ، والمقتضب ٢٣/٣ ، قال المبرد : « اعلم أنك إذا أمرت الاثنين ، وأردت النون الثقيلة قلت : اضربان زيدا . تكسر النون لأنها بعد ألف ، فهي كنون الاثنين ، والنون الساكنة المدغمة فيها ليس بحاجزٍ حصينٍ لسكونها ، وكذلك : والله لتضربان زيدا ، وجميع ما تصرف فيه ، فهذا سبيلها في الاثنين ، قال الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [ يونس : ٨٩/١٠ ] .

(٢) في ح : المؤنث والمسألة في سيبويه ١٥٧/٢ ، والمقتضب ٢٣/٣ .

(٣) في ح : الألف .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ح .

خاف وقام قلت : خافنّ يازيدٌ وخافنّ وخافنّ وخَفَنانٌ . وإذا تَفَطَّنْتَ لهذه المسائل وقفتَ على حقيقة الباب إن شاء الله تعالى .

### مسألة

إذا وقفتَ على النون الخفيفة المفتوح ما قبلها أبدلت / منها ألفاً<sup>(١)</sup> كقوله تعالى : ﴿ لَسْفَعاً ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ وليكوناً من الصاغرين ﴾<sup>(٣)</sup> ، لأنَّ هذه النون<sup>(٤)</sup> أشبهتِ التنوينَ في نصب الأسماء ، فإنَّ وقفتَ على المضموم ما قبلها والمكسور لم تبدل منها شيئاً بل تحذفها وتردُّ الكلمة / إلى أصلها فتقول : اضربوا واضربي وهل تضربون ، لأنَّ التنوينَ لا يُبدلُ منه مع غير الفتحة . فالنونُ في الأفعال أولى<sup>(٥)</sup> .

ح ١٠٦

م ١٢٤

(١) قال سيبويه ١٥٤/٢ ، ١٥٥ : هذا باب الوقف عند النون الخفيفة . اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً ثم وقفت ، جعلت مكانها ألفاً كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت . وذلك لأنَّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد ، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة ، كما أنَّ التنوين ساكن ، وهي علامة توكيد كما أنَّ التنوين علامة المتكّن ، فلمَّا كانت كذلك أُجريت مجراها في الوقف ، وذلك قولك : اضربا ، إذا أمرت الواحد ، وأردت الخفيفة . وهذا تفسير الخليل .

(٢) سورة العلق : ١٥/٩٦ : والآية : ﴿ كلاً لئن لم ينته نسفعاً بالناصية ﴾ ، قال الزمخشري في الكشاف ٦٢٠/٤ : ﴿ لنسفعاً بالناصية ﴾ لتأخذن بناصيته ولنسجنته إلى النار . والسفع : القبض على الشيء وجذبه بشدة . وقرئ : لنسفنّ - بالنون المشددة . وقرأ ابن مسعود : لأسفعاً . وكتبها في المصحف بالألف على حكم الوقف .

(٣) سورة يوسف : ٣٢/١٢ ، وعبارة ﴿ من الصاغرين ﴾ ليست في ح . والضمير في ﴿ ليكونن ﴾ عائِد على ( يوسف ) . قال الزمخشري في الكشاف ٢٦٤/٢ : ﴿ وليكوناً ﴾ بالشدّيد والتخفيف . والتخفيف أولى لأنَّ النون كتبت في المصحف ألفاً على حكم الوقف ، وذلك لا يكون إلا في الخفيفة .

(٤) في م : النونات .

(٥) قال سيبويه ١٥٥/٢ : وإذا وقفت عندها وقد أذهبت علامة الإضمار التي تذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام رددتها كما تردُّ الألف التي في : هنا مثني ، كما ترى إذا سكت . وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة - أي نون التوكيد الخفيفة - : اضربي وللجميع : اضربوا وارموا للمرأة ارمي وأغزي . فهذا تفسير الخليل وهو قول العرب ويونس .

## مسألة

إذا وقفت على بدل النون ثم أجريت الوصلَ مُجرى الوقف حذفت الألف من اللفظ لالتقاء الساكنين ، ولا تُثبتُ النونَ التي هي أصل . لأنك لو أثبتتها لحركتها وذلك لا يجوز بخلاف التنوين فإنه يحرك لالتقاء الساكنين . والفرقُ بينها أنَّ التنوين أكثر تصرفاً من النون وهو واقع في الأسماء التي هي الأصل ، وللاصول من التصرف ما ليس للفروع<sup>(١)</sup> .

## فصل

إذا وقعت نونُ التوكيد بعد الواو حركتها بالضم ، وبعد الياء حركتها بالكسر نحو : اخشونٌ ولا ترضين<sup>(٢)</sup> ، فالواو هاهنا ضمير الجماعة ، ولأمُ الكلمة محذوفة ، والفتحةُ تدلُّ على الألف المنقلبة عن اللام ، ولم يَجْزُ حذفُ الضمير لأنك قد حذفت اللام ، فلو حذفت الضمير لضممت ما قبل النون أو كسرتة فلا يبقى على الألف دليل ، وليس كذلك قولك : اِزْمَنَّ وَأَزْمَنَّ ، لأن ضمة الميم تدلُّ على الواو ، والكسرة تدلُّ على الياء المحذوفة .

## مسألة

إذا أمرت جماعة النساء وأكّدت من قولك : وأى<sup>(٣)</sup> ، قلت : اينان . أمّا الواو التي هي فاء الفعل فحذفت لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ في قولك : أئني ، وبقيت الهمزة والياء ، والنونُ بعد الياء ضمير والأخيرة للتوكيد . فإن كان ذلك من ( أوى ) قلت :

(١) انظر التعليق (١) في الصفحة السابقة .

(٢) انظر للمسألة في سيبويه ١٥٧/٢ ، ١٥٨ ، والمقتضب ٢٢٣ .

(٣) وأي يئى وأياً : وعد .

ايوينان . فالأولى همزة وصل ، والياء بدل من الهمزة الأصليّة . فإنْ أُكِّدَت فعل  
الواحدة قلت من وأى : إنْ يَاهنْدُ<sup>(١)</sup> . ففاء الكلمة محذوف فبقيَ إيْ ، فحذفت الياء  
لسكونها وسكونِ النون بعدها . وتقول من أوى : أيونٌ .

---

(١) هذا مما أشار إليه ابن هشام في المغني ٢٧/١ قال : قد تقع الهمزة فعلاً ، وذلك أنهم يقولون ( وأى ) بمعنى  
وعد ، ومضارعه يُئي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة . كما تقول : وفي يفي ووني يني ،  
والأمر منه : إهْ ، بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف ، وعلى ذلك يتخرَّج اللغز المشهور وهو  
قوله :

إنْ هَنْدُ المَلِيحَةُ الحَسَنَاءُ      وَأَيَّ مَنْ أَضْمَرْتُ لِحَلٍّ وَفَاءً  
فإنه يقال : كيف رفع اسم ( إنْ ) وصفته الأولى ؟ والجواب أن الهمزة فعل أمر ، والنون للتوكيد ،  
والأصل : إينْ بهمزة مكسورة ، وياء ساكنة للمخاطبة ، ونون مشددة للتوكيد ، ثم حذفت الياء  
لالتقاءها ساكنة مع النون المدغمة . وهند : منادى ..

## بابُ

### الإعراب والبناء

قد ذكرنا في أوّل الكتاب معنى الإعراب وحدّه ، ونحنُ نذكر في هذا الباب معنى البناء ، وحدّه ، وعِلّله ، والحركاتِ التي تُبنى الكلمة عليها ، وامتناعَ الجمع بين الساكنين ، ولمَ كان الأصل في التحريك الكسر .

أمّا معنى البناء فهو الثبوتُ واللزومُ كبناء الحائِط . وحدّه في النحو : لزومُ آخرِ الكلمة سكوناً أو حركةً . وإن شئت قلت : هو أن لا يختلفَ آخرُ الكلمة<sup>(١)</sup> لاختلافِ العاملِ فيها<sup>(٢)</sup> .

### فصل

والحروفُ كُلُّها مبنيةٌ ، وكذلك الأصلُ في الأفعال ، ولا يفتقرُ ذلك إلى علةٍ لأنّ الكلمة موضوعةٌ عليه ، وأنا يُعلّلُ الإعراب لأنه زائدٌ على الكلمة<sup>(٣)</sup> . ولمّا كان الأصلُ في الأسماء أن تُعربَ لِمَا بيّنا في أول الكتاب احتيج إلى تعليل ما بُني منها<sup>(٤)</sup> . ولمّا كان الأصلُ في كلّ مبنيةٍ السكونَ احتيج إلى تعليل ما حُرِّك منه ، وإلى تعليلِ تعيينِ حركةٍ دونَ غيرها . وسأبيّنُ ذلك إن شاء الله تعالى .

(١) لفظ ( الكلمة ) ساقط من ح .

(٢) يذكر للؤلّف هنا فحوى كلام سيبويه وخلاصته . انظر الكتاب ٢/١ ، ٣ ، والمقتضب ٣/١ ، ٤ ، ولزيادة التفصيل والناقشة انظر شرح الكافية للرضي ٥٥/١ و ٣٩٧/٢ ، ٣٩٨ ، وأسرار العربية ١٨ وما بعدها .

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو ٧٧ .

(٤) كلمة منها ساقطة من ح .

## فصل

وإنما كان الأصل في البناء السكون لأمرين :

- أحدها : أنه ضد الإعراب ، والإعراب يكون بالحركة فضده بضدها<sup>(١)</sup> .  
والثاني : أن الحركة زائدة . والأصل أن لا يزداد شيء إلا للحاجة إليه .

## فصل

وإنما يحرك المبنى لأمرين :

أحدهما : التقاء الساكنين<sup>(٢)</sup> . والآخر : شبهه بالمعرب<sup>(٣)</sup> .

وإنما احتيج إلى تحريك الثاني لالتقاء الساكنين لأنك إذا نطقت بالساكن الأول صار كالموقوف عليه ، فإذا أردت النطق بالثاني كنت كالمبتدئ به<sup>(٤)</sup> ، والابتداء بالساكن ممتنع .

## فصل

والأصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسر لأربعة<sup>(٥)</sup> أوجه :

أحدها : أن الكسرة علامة الجر ، والسكون علامة الجزم . والجر والجزم نظيران ، إذ الجر مختص بالأسماء والجزم بالأفعال ، فعند الحاجة إلى تحريك المجزوم حرك بحركة نظيره ثم حُمِلَ بقيّة السواكن عليه لاتّفاقهما في السكون .

(١) انظر سيبويه ٤/١ وبهامشه ما كتبه السيرافي . وقال ابن الأنباري في أسرار العربية ٣١٧ : والأصل في البناء أن يكون على الوقف .

(٢) انظر سيبويه ٢٧٥/٢ .

(٣) وذلك كشبه الفعل المضارع بالاسم . انظر أسرار العربية ٢٥ ، وإيضاح علل النحو ٨٦ .

(٤) كلمة ( به ) ساقطة من ح .

(٥) انظر سيبويه ٢٧٥/٢ ، وانظر تفصيل القول في هذه المسألة في شرح الشافية للرضي ٢٣٥/٢ .

والثاني : أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة ، لأنّها يكونان في الأسماء والأفعال إعراباً وبناءً ، ولا كسر في الأفعال ولا فيما لا ينصرف من الأسماء / والحمل على الأقل عند الحاجة أولى .

والثالث : أن الضمة ثقيلة جداً ، والفتحة قريبة من السكون جداً . والكسر وسطاً بينها . /

والرابع : أن الفعل يدخله الضم والفتح مع الاختيار ، فكسر عند الاضطرار لتكامل له الحركات .

### فصل

وتحريك أحد الساكنين أولى من حذفه لأنّ الضرورة تندفع به مع بقاء حروف الكلمة ، والحذف يُنقصها فلا يُصار<sup>(١)</sup> إليه إلا للضرورة .

### فصل

والأصل تحريك الساكن الأول ، لأنّه به يتوصّل إلى النطق بالثاني<sup>(٢)</sup> فهو كهزمة الوصل . وقال قوم : الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة أول الساكنين كان أو ثانيهما ، لأنّ الأواخر مواضع التغيير ، ولذلك كان الإعراب آخر<sup>(٣)</sup> .

---

(١) في ح : ولا .

(٢) في ح : بالساكن .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ١٣١/٢ .



## باب حيث<sup>(١)</sup>

وهي ظرف مكان . وقال الأخفشُ : تكون زماناً أيضاً كقول طرفة : [ من

للديد ]

١٢٨- للفتى عقلٌ يعيشُ به حيثُ تهدي ساقه قدمه<sup>(٢)</sup>

أي : مدة حياته . وهذا غير لازم ، إذ يمكن أن يكون المعنى : في أي مكانٍ كان<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر ما يتعلق بـ حيث في سبويه ٤١/١ ، ٥٤ ، ٤٨/٢ ، ٣١٢ ، والمقتضب ٥٤/٢ ، ١٧٣/٣ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ٣٣٤/٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٦ ، والتبصرة والتذكرة للصيري ٣١١/٢ ، وشرح المفصل ٩١/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٥٠٠/١ ، ١٨٢/٣ ، ومعني اللبيب ١٧٦/١ .

(٢) البيت لطرفة بن العبد من قصيدة في ديوانه ٧٤ ، والبيت من أبيات الشواهد المتعاورة ، انظر تخريجه في شعر طرفة ٢٢٣ . ومن كتب النحو التي استشهدت به : مجالس ثعلب ٣٢٨ ، والأمل الشجرية ١٦٢/٢ ، وشرح المفصل ٩٢/٤ ، وخزانة الأدب ١٦٢/٣ ، والمجمع ٢١٢/١ ، والدرر ١٨١/١ .

(٣) قال البغدادي في الخزانة ١٦٢/٣ بعد أن أنشد البيت :  
« على أن الأخفش قال : إن حيث قد تأتي بمعنى ( الحين ) أي : ظرف زمان كما في هذا البيت . قال أبو علي في إيضاح الشعر : زعم أبو الحسن أن ( حيث ) قد يكون اسماً للزمان وأنشد ( للفتى عقل يعيش به ... البيت ) فجعل ( حيث ) فيه حيناً . فإن قلت : فهل يجوز على هذا أن يكون موضع الجملة بعد حيث جرّاً لإضافة حيث إليه كما تضاف أسماء الزمان إلى الجمل ؟ فالجواب : أن ذلك لا يتمتع فيه إذا كان زماناً .

وقال ابن مالك : لا حجة للأخفش فيه لجواز إرادة المكان على ما هو أصله ، ويدل لما قاله أن المعنى على الظرفية المكانية إذ المعنى : أين مشى لاحقين مشى . انتهى . وانظر شرح الأبيات المشككة للفارسي ٢٠٩ ، ٢١٠ .

## فصل

وهي مبهمَةٌ يبيِّنُها مابعدُها ، ولا تكادُ العربُ تُوقِعُ بعدها المفردَ بل تبيِّنُها بالجملة ، وذلك لشدة إبهامها ، وإرادة تعيِّنُها بإضافتها إلى المعيَّن . وذلك لأنَّك لو قلتَ : جلستُ حيثُ الجلوسِ أو حيثُ زيدٍ ، لم يكن في ذلك إيضاحٌ تامٌّ لاحتمالِهِ ، فإذا قلتَ : حيثُ جلسَ زيدٌ ، لم يبقَ فيه احتمالٌ . وقد جاء المفردُ بعدها في الشعر كقول الراجز :

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالِعاً<sup>(١)</sup> - ١٣٩ -

ويروى ( سهيلٌ ) بالرفع<sup>(٢)</sup> على الابتداء والخبر محذوف دلَّت عليه [ الحال ]<sup>(٣)</sup> ، وهي قوله ( طالِعاً ) . ويروى بالجر ، فمنهم من يقول بإضافتها إلى المفرد وهي مبنيةٌ كقوله تعالى : ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ومنهم من ينصب<sup>(٥)</sup> ( حيث ) ويُعربها ويجرُّ مابعدُها بالإضافة .

## [ فصل ]

وأما حالُها في الشَّرْطِ فتكفَى عن الإضافة<sup>(٦)</sup> على ما بيَّناه .

(١) وقامه : نجماً يضيء كالشهاب لامعاً . وانظر مناقشة إعراب هذا الشاهد في خزنة الأدب ١٥٥/٣ ، ١٥٦ ، وانظر شرح المفصَّل ٩٠/٤ ، ومغني اللبيب برقم ٢١٩ ، وشرح شواهد الألفية للعيني ٢٨٤/٣ ، والجمع ٢١٢/١ ، والدرر ١٨٠/١ .

(٢) كلمة ( بالرفع ) ساقطة من ح .

(٣) كلمة ( الحال ) زيادة من ح .

(٤) سورة هود : ١/١١ .

(٥) قال سيويه ٤٤/٢ : فأما ما كان غايةً نحو : قبلُ وبعدُ وحيثُ ، فإنَّهم يجرُّونه بالضمَّة . وقد قال بعضهم : حيثُ ، - بفتح الثاء - شبهوه بأين . وانظر المقتضب ١٧٨/٣ .

(٦) ما بين العقهفتين ساقط من ح . وانظر المقتضب ٥٤/٢ .

## فصل

وهي مبنية على الضمّ في اللغة الجيدة<sup>(١)</sup> ، وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها ناقصة لا تتم إلا بجملةٍ توضحها فهي كالذي .

والثاني : أنها خرجت عن نظائرها من أسماء الأمكنة فإنّ مُبهمها يتّضح بالإضافة إلى المفرد نحو : خلفك وقدامك .

والثالث : أنها تضمّت معنى حرفٍ الإضافة ، إذ من حكم كل مضافٍ أن يظهر بعده حرفُ الإضافة نحو : غلامك ، وثوبٌ خزٌ وقدامٌ لك . فلمّا لم يظهر كان متضمناً لها ، والاسم إذا تضمّن معنى الحرف بُني .

---

(١) انظر سيويوه ٤٤/٢ ، والمقتضب ١٧٥/٣ . قال المبرد : و ( حيثُ ) فين ضمّ وهي اللغة الفاشية . والقراءة المختارة ﴿ سنستدرجهم من حيثُ لا يعلمون ﴾ [ الأعراف : ١٨٢/٧ ] . فهي غاية ، والذي يعرفها ما وقعت عليه من الابتداء والخبر .

قال المبرد في المقتضب ٣٤٦/٤ : وأما قولنا في ( حيث ) إنها لا تتمكن فإنها تحتاج إلى تفسيرٍ على حيالها . فذلك لأن ( حيث ) في الأمكنة بمنزلة ( حين ) في الأزمنة ، تجري مجراها ، وتحتاج إلى ما يوضحها ، كما يكون ذلك في الحين ، إلا أن ( حين ) في بابها ، وهذه مُدخلة عليها ، فلذلك بنيت ، وذلك قولك : قتُ حيثُ زيدٌ قائمٌ ، وقت حيثُ قام زيد ، ولا يجوز قت حيثُ زيد ، كما تقول : قت في مكان زيد ، وإنما يوضحها ما يوضح الأزمنة . ألا ترى أنّك تقول : أتيتك إذا قام زيد ، وجئتك إذا قام زيد ، وحين قام زيد ، وجئتك حين زيد أمير ، ويومٌ عبدُ الله منطلق . فهذا تأويل بنائها .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٩٠/٤ : « والذي أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست .. وعلى كل مكان .. فضاهات بإهامها في الأمكنة ( إذ ) المبهمة في الأزمنة الماضية كلها ، فكما كانت ( إذ ) مضافة إلى جملة توضحها ، أوضحت ( حيث ) بالجملة التي توضح بها ( إذ ) من ابتداء وخبر وفعل وفاعل ، وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت الذي ونحوها من الموصولات في إهامها في نفسها وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها ، فبنيت كبناء الموصولات » .

قال محقق المقتضب ٣٤٦/٤ : « والجمهور على أن ( حيث ) ظرف غير متصرف . ويرى أبو الفتح في الخصائص ٥٧/٣ أن ( حيث ) فاعل في قولك : يسعني حيث يسعك » .

## فصل

وإنَّا حَرَكْ آخِرَهَا لثَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ ، فَأَمَّا مَنْ ضَمَّهَا فَلَهُ فِي ذَلِكَ وَجْهَانِ <sup>(١)</sup> :  
أحدهما : أَنَّهَا أَشْبَهَتْ قَبْلُ وَبَعْدُ فِي وَقُوعِهَا عَلَى كُلِّ الْجِهَاتِ وَأَبْعَاضِهَا فَأَلْحَقَتْ  
بِهَا <sup>(٢)</sup> .

والثاني : أَنَّ مَعْظَمَ أَسْمَاءِ الْأَمَكْنَةِ مُعْرَبٌ يَتَضَحُّ بِالْمُفْرَدِ ، فَلَمَّا خَالَفَتْ أَخَوَاتِهَا  
قَوِيَتْ بِأَنَّ بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ تَبْيِيهَاً عَلَى أَنَّ حَقَّهَا الْإِعْرَابُ . وَمَنْ الْعَرَبِ مَنْ يُبْنِيهَا عَلَى  
الْفَتْحِ طَلِباً لِلخَفَّةِ <sup>(٣)</sup> ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُبْنِيهَا عَلَى الْكَسْرِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي التَّقَاءِ  
السَّاكِنِينَ <sup>(٤)</sup> .

(١) نذكر هنا ما قاله ابن يعيش ٩١/٤ .. إن ( حيث ) لما كانت ساكنة الآخر إلا أنه التقى في آخرها  
ساكنان وهما الياء والياء ، فمنهم من فتح طلباً للخفة لثقل الكسرة بعد الياء كأين وكيف ، ومنهم من  
شبهها بالغايات فضمها ك ( قبل ) و ( بعد ) . ووجه الشبه بينها أن حق ( حيث ) من جهة أنها ظرف  
أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة نحو : أمامك وقدامك ونحوها ، فلما أضيفت إلى الجملة  
صارت إضافتها كلا إضافة ، فأشبهت قبل وبعد في قطعها عن الإضافة ، إلا أن الحركة في ( حيث )  
لالتقاء الساكنين . وفي قبل وبعد للبناء .

(٢) كلمة ( بها ) ساقطة من ح .

(٣) شرح المفصل ٩١/٤ .

(٤) قال ابن يعيش ٩١/٤ : وحكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في ( حيث ) فيقول : ﴿ من حيث  
لا يعلمون ﴾ [ الأعراف : ١٨٢/٧ ] ، فكسرها مع إضافتها إلى الجملة . ووجه هذه اللغة أنهم أجروا حيث  
وإن كانت مكاناً مجرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل ، وإذا أضيفت إلى الجملة كان فيها وجهان :  
الإعراب والبناء نحو :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتَ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتَ أَلَمَّا أَصَحَّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ  
وَيُرَوَّى عَلَى حِينَ بِالْكَسْرِ ، فَمَنْ فَتَحَ بِنَاءً ، وَمَنْ كَسَرَ عَرَبِيَّةً ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْ قَالَ : ( حَيْثُ )  
بِنَاءً أَيْضاً إِلَّا أَنَّهُ كَسَرَ عَلَى أَسْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَلَمْ يَبَالِ الثَّقَلُ كَمَا قَالُوا : جِيرٌ وَوَيْبٌ .

## باب قبل وبعد<sup>(١)</sup>

وهما ظرفان على حسب ما يضافان إليه . إن أضيفا إلى المكان كانا مكانين ، وإن أضيفا إلى الزمان كانا زمانين ، وقد يُحذف الزمانُ بينهما وبين ما يضافان إليه كقولك : جئت قبل زيد ، أي : قبل مجيء زيد<sup>(٢)</sup> .

### فصل

وهما مبهتان إذا كانا ظرفين ، فلا يبين معناهما إلا بذكر ما هما ظرفان له ، ومن هنا لزمتهما الإضافة لفظاً أو تقديرأ .

### فصل

ويضافان إلى المفرد لأن الإبهام يزولُ به إذا كانا بعضه أو مضافين له من جنسه .

### فصل

ويعربان في الإضافة إذا لم توجد فيهما علة / البناء ، فخرجا على الأصل .

١٢٦م

(١) انظر ما يتعلق بها في سيبويه ٤٤/٢ ، ٣١١ ، والمقتضب ١٧٤/٣ ، ١٧٥ ، وأسرار العربية ٣١ ، وشرح المفصل ٨٨/٤ ، وشرح الكافية ١٦٧/٣ .

(٢) كتب في هامش النسخة م ما يلي :

ف ( بعد ) إن أضيفت إلى الماضي تحضت للحال ، وكونها للاستقبال احتمال عقلي . وإن أضيفت لها الحال تحضت للاستقبال بلا احتمال ، بخلاف قبل ، فإنها إن أضيفت إلى الحال تحضت للماضي ، وإن أضيفت إلى الاستقبال تحضت للحال ، وكونها للماضي احتمال عقلي أيضاً .

وبينيان إذا قطعاً عن الإضافة كقوله تعالى : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾<sup>(١)</sup> ، وفي ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها تنزلاً منزلة بعض الكلمة إذ كانا مبهمين لا يتضحان إلا بالماضف إليه ، فإذا قطعاً عنه لم يزل الإبهام إلا بالنظر في معنى الكلام ، وإذا أضيفا فهم معناه باللفظ المتصل بهما ، وليس كالحروف التي معناها في غيرها ؛ ولا كالذي المفتقرة إلى الجملة .

ح ١٠٨ والوجه<sup>(٢)</sup> الثاني : أنها تضمننا معنى لام الإضافة إذ كانا / مختصين مع القطع باختصاصها مع ذكر المضاف إليه . والإضافة مقدرة باللام ، ويتقديرها يتضمنان معناها . والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني .

والثالث : أنه<sup>(٣)</sup> لا يخبر بهما ولا عنها بعد قطعها عن الإضافة ، ولا يتم بهما الصلة<sup>(٤)</sup> ، فجريا<sup>(٥)</sup> مجرى الحرف .

## فصل

وحرّكا تنبيهاً على أن بناءهما عارض فلها تمكّن ، ولم يحركا لاجتماع الساكنين . ألا ترى أن قولك : يا حركم ، في النداء محرّك ، ولا ساكن قبل الطرف لكن لصا ذكرنا .

(١) سورة الروم : ٤/٣٠ ، وفي الآية قراءات أخر . قال ابن يعيش ٨٨/٤ : وقري ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ بالجرّ والتنوين على إرادة النكرة ، وقطع النظر عن المضاف إليه . وقرأ الجحدري وعون العقيلي ﴿من قبل ومن بعد﴾ بالجرّ من غير تنوين على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده .

(٢) كلمة (الوجه) ساقطة من ح .

(٣) في ح : (أنها) وهي صحيحة أيضاً .

(٤) عبارة (ولا يتم بها الصلة) ساقطة من ح .

(٥) في م : فجرت .

## فصل

وحرّكا بالضمّ لثلاثة أوجهٍ :

أحدها : أنّ الضمّ أقوى من غيره ، فاختر زيادة في التنبيه على تمكّنها .

والثاني : أنّها في حال الإضافة يُحرّكان بالفتح والكسر دون الضمّ ، فضمّتا في البناء لتتكمّل لهما الحركاتُ .

والثالثُ : أنّها لما اقتضيا المضاف إليه وحُذف عنها ، عوّضا منه أقوى الحركات<sup>(١)</sup> .

## فصل

ويُسمّى قبل وبعدُ وفوقُ وتحتُ وبقية الجهات الست غاياتٍ ، وفيه جهان :

أحدهما : أنّها حدودٌ ونهاياتٌ لما تحيط به ، وغايةُ الشيء آخره ، فسُمّيت بمعناها .

والثاني : أنّ تمام الكلام يحصل بالمضاف إليه بعدها ، فإذا قُطعا عنه صارتُ هي آخراً وغايةً نائبةً عن غيرها .

---

(١) قال ابن الأنباري في أسرار العربية ٢١ : فإن قيل : فلم كانت الحركة ضمة ؟ قيل : لوجهين : أحدهما أنه لما حُذف المضاف إليه بنيا على أقوى الحركات وهي الضمة تعويضاً عن المحنوف وتقويةً لهما .  
والوجه الثاني : إنّها بنوها على الضم لأن النصب والجر يدخلها نحو : جئت قبلك ومن قبلك . وأما الرفع فلا يدخلها البتة ، فلو بنوها على الفتح والكسر لالتبس حركة الإعراب بحركة البناء ، فبنوها على حركة لا تدخلها وهي الضمة ، لئلا يلتبس حركة الإعراب بحركة البناء .

## باب قط

أما الخففة فبمعنى حَسْبُ<sup>(١)</sup> ، وُبُنيت لأنها وقعت موقعَ المَبنيِّ وهو فعلُ الأمر مثل : صه ومه ، وسكَّنت على الأصل ، ومثلها : قدُّ ، بمعنى حسبُ . ولا تنوّن في المعرفة ، وتنوّن في النكرة . فإذا أدخلتها على ياء المتكلم قلت : قَطِي وقَدِي<sup>(٢)</sup> ، فلم تُلحق النون لأنها اسان . ومن العرب مَنْ يُلحِقُ النونَ فيقول : قَطْنِي وقَدْنِي<sup>(٣)</sup> ، لتسَلِّمَ السكونَ .

(١) قال سيبويه : قط كحسب ، وإن لم تقع في جميع مواقعها . ولو لم تكن اسماً لم تقل : قطك درهمان ، فيكون مبنياً عليه ، كما أنّ ( على ) بمنزلة ( فوق ) وإن خالفتهما في أكثر المواضع ٣٥/٢ .  
وقال أيضاً معللاً ببناء ( قط ) وإعراب ( حسب ) ٣٥/٢ : قالوا : حسبك درهم وقطك درهم ، فأعربوا ( حسبك ) لأنها أشدّ تمكناً ، ألا ترى أنها تدخل عليها حروف الجرّ ، تقول : بحسبك ، وتقول : مررت برجل حسبك ، فتصّف به . و ( قط ) لا يمكن هذا التكن .  
وقال أيضاً ٣٠٩/٢ : قط : معناها الاكتفاء . وانظر المقتضب ٤٥/١ .  
قال أبو نخيلة : (٢)

قَدْنِي من نصر الحبيبين قَدِي ليس الإمام بالشحيح الملحد

قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٤/٣ : والشاهد فيه حذف النون من ( قدي ) تشبيهاً لها بحسي إذ كان معناها واحداً ، وإثباتها هو المستعمل لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة ( من ) و ( عن ) فألزموها النون قبل الياء لئلا يغيّر آخرها عن السكون .

والشاهد المذكور هنا تجده في سيبويه ٢٨٧/١ ، والمحتسب ٢٢٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٤/١ و ١٤٢/٢ ، والإنصاف ١٣١ ، والحزاة ٤٤٩/٢ ، ٣٤/٣ ... إلخ .

(٣) قال ابن يعيش : وقد يدخل قدُّ وقَطُّ نونَ الوقاية فيقال : قَدْنِي وقَطْنِي محافظةً على سكونها وصيانة لآخرها عن الكسر كما قالوا : مني وعني ، فأتوا فيهما بنون الوقاية قال الشاعر :

امتلاً الحوضُ وقَال قَطْنِي مهلاً رويداً قد ملأتَ بطني

انظر شرح المفصل ١٣٠/٢ و ١٣١ ، والشاهد المذكور تجده في الخصائص ٣٢/١ ، والأمالي الشجرية ١٤٠/٢ ، ٣١٣/١ .



## فصل

فأماً ( قطُّ ) المشددة فعناها ماضى من الزمان دون المستقبل . وبنيت لوجهين<sup>(١)</sup> :

أحدها : أنها أشبهت الفعلَ الماضي إذ كانت لا تكون إلا له .

والثاني : أنها تضمنت معنى ( في ) لأنَّ حكمَ الظرف أن تحسن فيه ( في ) ولما لم تحسن ها هنا كانَ الظرف متضمناً لها . وقيل : تضمنت معنى ( منذُ ) التي تقدَّر بها المدة أو ابتداء المدة . لأنَّ قولك : مارأيتَه قطُّ . أي : منذ خلقتُ وإلى الآن .

## فصل

وحرَّكت لئلا يجتمع ساكنان . وضُمَّت لأنها أشبهت ( منذُ ) . وقيل : قُوِّيت بالضمِّ إذ كانت نائبة عن ( منذُ ) وما بعدها .

## فصل

وإذا حذف المضاف إليه مع : فوقَ وتحتَ وعلَّ ، بنيت الباقي على الضمِّ للعلَّة التي ذكرناها في ( قبلُ )<sup>(٢)</sup> .

---

(١) قال سيبويه في باب الظروف المبهمة غير المتكئة ٤٥/٢ .. وكذلك قطُّ وحسب إذا أردت ليس إلا وليس إلا نا ، ونا بمنزلة قطُّ إذا أردت الزمان ، لما كنَّ غير متمكنات فعلٍ بهنَّ ذا . وحركوا قطُّ وحسبُ بالضمَّة لأنها غايتان ، فحسب للاتهاء ، وقطُّ كقولك : منذُ كنتُ .

(٢) قال سيبويه ٤٦/٢ : وسألته - أي سألت الخليل - عن قوله : من دونٍ ومن فوقٍ ومن تحتٍ ومن قبلٍ ومن بعدٍ ومن خلفٍ فقال : أجروا هذا مجرى الأسماء المتكئة لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف . ومن العرب من يقول : من فوقٍ ومن تحتٍ يشبهه بـ ( قبلُ وبعدهُ ) .

## فصل

و ( أَيْنَ ) مبنيةً لتضمينها معنى حرفِ الاستفهام<sup>(١)</sup> والشرط ، وحركَ آخرها لئلا يلتقي ساكنان ، وفتحَ ولم يكسِرْ على الأصلِ فراراً من اجتماع الياء والكسرة مع كثرة الاستعمال .

## فصل

و ( كيفَ ) مبنيةٌ مثل ( أَيْنَ )<sup>(٢)</sup> وهي اسمٌ . والدليل على ذلك السماع والقياس<sup>(٣)</sup> . فالسمع قول بعض العرب : على كيف تبيع الأحمرين<sup>(٤)</sup> . وقال الآخر : انظر إلى كيف تصنع<sup>(٥)</sup> . وهذا شاذُّ الاستعمال . والحكاية الثانية شاذةٌ في القياس أيضاً ، لأنَّ ( كيف ) استفهامٌ ، والاستفهام لا يعملُ فيه ما قبله

(١) في ح : أو الشرط .

(٢) قال في أسرار العربية ٣٢ : وأمّا أين وكيف فإنما بنيا على الفتح لأنها تضمنا معنى حرف الاستفهام ، لأن ( أين ) سؤال عن المكان ، و ( كيف ) سؤال عن الحال ، فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام وجب أن يبنيا ، وإنما بنيا على حركةٍ لالتقاء الساكنين ، وإنما كانت الحركة فتحةً لأنها أخف الحركات . وانظر سيبويه ٤٤/٢ ، وشرح المفصل ١٠٤/٤ .

(٣) تحدث سيبويه عن كيف في مواضع انظر كتابه ٢١٦/١ ، ٢١٩ ، ٢٧٨ ، ٤٣٣ ، ٤٥٩ ، ٣٥/٢ ، ٤٤ ، ٣١٢ . وانظر الحاشية السابقة ، وشرح المفصل ١٠٩/٤ ، وفيه كلام مفصلٌ فيها . وقد خصّها العكبري في كتابه التبيين ١٢٩ بمسألة وحدها سماها : مسألة اسمية كيف .

(٤) الأحران هما الخمر واللحم . وقال الأصمعي : يقال : أهلك النساء الأحران : الزعفران والذهب . كتاب المثني لأبي الطيب اللغوي ٣٩ .

(٥) قال محقق التبيين معلقاً على هذه العبارة ص ١٣٠ ص ٥ : لغة حكاها قطرب عن العرب . شرح اللع ورقة ٧ ، وزاد هنا أيضاً ، وكقول الشاعر :

سائل فوارس يربوعٍ بشدتنا  
عن كيف صقعتنا ذهلَ بن شيبانا

وهذا البيت ينسب إلى السفاح في شرح السكري لديوان الأخطل ١٢٥ بتحقيق د . فخر الدين قباوة ، وبرواية أخرى هي : أن كيف صقعتنا ذهلَ بن شيبانا ، كما يوجد البيت برواية كرواية السكري في نقائص جرير والفرزدق ٤٥٧ ، وشرح المفصليات ٤٣٣ .

إلا حرف الجر إذا تعلق بما بعده . وها هنا قد تعلق بما قبله . وأمّا القياسُ فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الاسم يُبدلُ منها كقولك : كيف زيدٌ أصحيحٌ أم مريضٌ ؟ والاسمُ لا يُبدلُ إلا من الاسم / .

والثاني : أن الاسم يُجاب به عنها كقولك : كيف زيد ؟ فتقول : صحيحٌ ، ولو كانت حرفاً لَمَا أُجيبُ<sup>(١)</sup> عنها إلا بالحرف .

والثالث : التقسيم<sup>(٢)</sup> ، وهو أن يُقالَ : لو كانت حرفاً لَمَا تَمَّ الكلامُ بها مع اسمٍ واحدٍ مع أنّها ليست حرفَ نداء ، ولو كانت فعلاً لَمَا وليها الفعلُ من غير حاجزٍ بينهما ، وقد وليها كقولك : كيف صنعتَ ؟ فتعيّن أن تكونَ اسماً لأنّه الأصل .

## فصل

وأما ( أيان ) فهي بمعنى ( متى )<sup>(٣)</sup> وُبُنيت لتضمُّنها معنى حرفِ الاستفهام ، وفتح آخرها لأنّه أخفّ بعد الياء . والألف التي بينها حاجزٌ غير حصين .

(١) في ح : أُجبت .

(٢) عبارته في التبيين وردت كما يلي : ص ١٣١

.. والجائز أن دليل السبر والتقسيم أوجب كونها اسماً وذلك أن يقال : لا تخلو كيف من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، فكونها حرفاً باطلاً ، لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة كقولك : كيف زيدٌ . والحرف لا تتعقد به بالاسم جملة مفيدة .

(٣) انظر سيبويه ٣١٢/٢ .

قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٦/٤ : أما أيان فظرفٌ من ظروف الزمان مبهم بمعنى ( متى ) والفرق بينها وبين ( متى ) أن ( متى ) لكثرة استعمالها صارت أظهر من أيان في الزمان . ووجه آخر من الفرق أن ( متى ) يستعمل في كل زمان ، وأيان لا يستعمل إلا فيما يُراد تفخيم أمره وتعظيمه نحو قوله تعالى : ﴿ أَيَّانَ مَرَسَاها ﴾ [ النازعات : ٤٢/٧٩ ] ، أي متى مَرَسَاها . وقال تعالى : ﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [ القيامة : ٦/٧٥ ] ، وبني لتضمُّنه همزة الاستفهام ، وحرك آخره لالتقاء الساكنين ، وفتح

## فصل

وأما ( الآن ) <sup>(١)</sup> فاسمٌ لدخول الجار عليها كقولك : من الآن وإلى الآن ، وكذلك الألف واللام .

ح ١٠٩ وقال الفراء : هي فعلٌ ؛ وهذا بعيدٌ / لأنها لو كانت فعلاً لم تدخل عليها اللام ، ولا عبرةً باليجدع واليتقصع <sup>(٢)</sup> لشذوذهما ، ولأنه لو كان فعلاً لكان فيه ضمير الفاعل ، ولا يصح تقدير ذلك فيه . وهي اسم للوقت الحاضر . وقال قوم : ( الآن ) حدّ [ ما بين ] <sup>(٣)</sup> الزمانين ، أي : طرف الماضي وطرف المستقبل [ وقد يتجاوز بها عمّا قرب من الماضي ويقرب من المستقبل ] <sup>(٤)</sup> . وألفها منقلبة <sup>(٥)</sup> عن ياءٍ لأنها من أن يأتين إذا قرب . وقيل : أصلها = أو ان ، فقلبت الواو ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وهذا بعيدٌ لأنّ الواو قبل الألف لا تقلب كالجواد والسواد ، واتفقوا على بنائها . فعلى قول الفراء : هي فعلٌ ماضٍ ، فلا ريب في بنائها . واختلف الباقون في علّة البناء فقال

= على طريق الإتيان لما قبله ، إذ الألف من جنس الفتحة ، أو إتياناً للفتحة قبله ، إذ الألف حاجز غير حصين ، كما فعلوا في شتان كذلك .

(١) انظر مسألة الآن في الإنصاف ٥٢٠/٢ ، للسألة ٧١ ، وشرح المفصل ١٠٢/٤ ، ١٠٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٩/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٤٦/٢ .

(٢) اليجدع واليتقصع فعلان مضارعان تصدّرتها أل للوصولية في قول ذي الحزق الطهوي :

يقول الخنق وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع  
فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع

انظر النص وشرحه والتعليق على موضع الشاهد في الخزانة ١٦٧١ وما بعدها . وخلاصة القول : إن أل موصولية ودخولها شاذّ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة شعرية . والنص في نوادر أبي زيد ٦٦ .

(٣) [ ما بين ] زيادة من ح .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من ح .

(٥) في ح : ( وألفها منقلبة في عن واو لأنها بمعنى الأوان ) والنص مضطرب . والصواب ماورد في م وهو ما أثبتناه .

المبرد وابن السراج : خالفت نظائرها لأنها نكرة في الأصل استعملت من <sup>(١)</sup> أول وضعها بالألف واللام وباب اللام أن تدخل على النكرة . وقال الزجاج : بُنيت لتضمُّنها معنى حرف الإشارة ، لأن المعنى في قولك : فلان يصلي الآن ، أي : في هذا الوقت . وقال أبو علي : بُنيت لتضمُّنها معنى لام التعريف لأنها استعملت معرفةً وليست علماً ، والألف واللام فيها زائدتان .

## فصل

في ( هلم ) <sup>(٢)</sup> قولان :

أحدهما : هي اسم للفعل فلا يظهر فيه <sup>(٣)</sup> علم التثنية والجمع والتأنيث ، وبها جاء القرآن ، قال الله عز وجل : ﴿ هلم شهداءكم ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وفي آية أخرى : ﴿ والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

والقول الثاني : هي فعلٌ تظهر فيه علامة التثنية والجمع والتأنيث نحو : هلمّا

(١) في ح : ( في أول ) .

(٢) انظر سيبويه ١٢٢/١ وفيه : ومنها - أي من أسماء الفعل - هلم زيدا ، إنما تريد : هات زيدا ، وانظر أيضاً : ١٢٥ ، وقال في ١٢٧/١ : ناس من العرب يجعلون ( هلم ) بمنزلة الأمثلة - أي الأفعال - التي أخذت من الفعل . يقولون : هلمّي وهلمّا ، وهلمّوا . وفي ٦٧/٢ ، ١٥٨ أن الأصل : لم ثم أدخلت هاء التنبيه .

وفي المقتضب ٢٥/٣ : أن أهل الحجاز يقولون ( هلم ) للواحد وللثنين وللجماعة . ولذلك لا يدخلها نون التوكيد ثقيلة ولا خفيفة .

أما على مذهب بني تميم فإن النون تدخلها ، لأنهم يقولون للواحد : هلم ، وللثنين : هلمّا ، وللجماعة : هلمّوا ، وجماعة النسوة : هلمن .. إلخ .

وجاء مثل ذلك في المقتضب أيضاً ٢٠٢/٣ ، وانظر شرح المفصل ٤١/٤ ، وشرح الكافية ١٠٠/٣ .

(٣) في ح « فيها » .

(٤) سورة الأنعام : ١٥٠/٦ ، قال الزمخشري في الكشاف ٦١/٢ : هلم : يستوي فيه الواحد والجمع ، والمذكر والمؤنث عند الحجازيين ، وبنو تميم تؤنث وتجمع . والمعنى : هاتوا شهداءكم وقربوهم .

(٥) سورة الأحزاب : ١٨/٢٣ .

وهلموا وهلمّي . وأمّا جماعة النسوة<sup>(١)</sup> فالجيد فيها : هَلُمُّنَ . وقد قيلَ غير ذلك ولا يُعْرَجُ عليه .

فإذا جُعِلت اسماً للفعل فعناها : احضروا أو أقبلوا ، وهي مركبة إذا كانت فعلاً من ( ها ) و ( لم ) فأصلها : هالمم ، فحذفت ألفها وهمزة الوصل فلزِم الإدغام لما تحركت اللام . وبُنيت إذا كانت اسماً لوقوعها موقع المبي . وفتحت لطول الكلمة ، وتَقَلَّ الضمُّ للإدغام<sup>(٢)</sup> .

### فصل

ومن أسماء الفعل ( ها )<sup>(٣)</sup> بمعنى : خُذْ ، وفيها لغات :

إحداها : ( هاء ) بهمزة مفتوحة للمذكر ، وفي المؤنث : ( هاء ) . وفي التثنية : ( هاء ) ، وفي الجمع : ( هاؤوا ) . ومنه قوله : ﴿ هَاؤُمْ اقْرَؤُوا ﴾<sup>(٤)</sup> .

واللغة الثانية : ( ها ) بغير همزة في كلِّ حال .

والثالثة : ( هاء ) فَيُجْعَلُ مكانَ الهمزة كافاً . وبُنيت لوقوعها موقع الأمر .

(١) في ح : ( المؤنث ) .

(٢) في ح : ( والإدغام ) .

(٣) انظر سيبويه ١٢٤/١ ، ١٢٧ .

وانظر شرح المفصل ٣٠/٤ . وتحدث عن لغاتها بالتفصيل شارح الكافية ٩٢/٣ ، وذكر لها ثماني لغات فلتراجع .

(٤) سورة الحاقة : ١٩/٦٩ ، قال الزمخشري في الكشاف ٤٨٢/٤ : ( ها ) : صوتٌ يصوتُ به ، فيفهم منه معنى ( خذ ) .

## فصل

وأما ( هيت ) <sup>(١)</sup> فاسمٌ للفعلِ ومعناه : هَيْتَ لَكَ . فَبُنِي لوقوعِهِ موقعَ الفعلِ <sup>(٢)</sup> للماضي . وقيلَ لوقوعِهِ موقعَ الجملةِ . وقيلَ : هو مقدرٌ بابتداءِ وخبر ، أي : أنا متهيئةٌ لك . وقيلَ هو واقعٌ موقعَ الأمرِ ، أي : ايتني .

## فصل

وأما ( هاتِ ) <sup>(٣)</sup> ففعلٌ صريحٌ . يقالُ : هَاتَا يَهَاتِي مهاتاةً مثلَ رامِي وحامِي .

## فصل

وأما ( هُنا ) <sup>(٤)</sup> فاسمٌ للمكانِ الحاضرِ ، وقد تُستعملُ في الزمانِ مجازاً كهولهِ تعالى :

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٩٧٣ : ( هيت ) : مفتوح الهاء مثلك التاء ، كئاء حيث . وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء . ومعناه : أقبلُ وتعالَ ، وقال الزمخشري : أسرع . وإذا بُيِّن باللام نحو : ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [سورة يوسف : ٢٣/١٢] ، فهو صوت قائم مقام المصدر ك ﴿ أَفْ لَكَمَا ﴾ [الأحقاف : ١٧/٤٦] إلا أن ( أف ) يجوز إعرابه إعراب المصادر نحو أفأ لك . و ( هيت ) واجب البناء ، نظراً إلى الأصل مع كونه مصدرأ ، وإذا لم يبيِّن باللام فهو صوت قائم مقام المصدر القائم مقام الفعل ، فيكون اسم فعل . مع أننا قد بيَّننا في المفعول المطلق أن جميع الأصوات القائمة مقام المصادر التي يقال إنها أسماء أفعال يجوز فيها : أن يقال ببقائها على مصدريتها ؛ وبنائها ، نظراً إلى أصلها حين كانت أصواتاً .

(٢) كلمة ( الفعل ) ساقطة من ح .

(٣) قال الرضي ٩٣/٣ : هاتِ ، بمعنى أعطِ ، وتتصرف بحسب الأمور ، إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وتذكيراً وتأنيساً ، فتقول : هاتِ ، هاتيا ، هاتوا ، هاتي ، هاتين ، وتصرفه دليل فعليته . تقول : هاتِ لاهاتيت ، وهاتِ إن كان بك مهاتاة ، وما أهاتيك ، كما أعطيك . قال الجوهري : لا يقال منه : هاتيت ، ولا ينهي عنه ، فهو ، على ما قال ، ليس بتام التصرف . وقال الخليل : أصل هاتِ : آت ، من آتى يؤتي إيتاءً ، فقلبت الهمزة هاءً . ومن قال : هو اسم فعل قال : لحوق الضائر به لقوة مشابهته لفظاً للأفعال ، ويقول في نحو مهاتاة ، وهاتيت : إنه مشتق من هات كحاشي من حاش ويسمل من بسم الله .

(٤) انظر شرح المفصل ١٣٧/٣ ، وشرح الكافية ٤٨٤/٢ ، وارتشاف الضرب ٥١١/٨ . =

﴿ هِنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ ﴾<sup>(١)</sup> ، فَإِذَا دَخَلَتْ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهَا الْكَافُ صَارَ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ ، لِأَنَّ الْحَاضِرَ يَعْرِفُهُ الْمُخَاطَبُ ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ كَانَ بَعِيداً وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ هَذَا ، فَإِنْ زِدْتَ اللَّامَ فَقُلْتَ<sup>(٣)</sup> : هِنَالِكَ ، كَانَ أَبْعَدَ كَمَا ذَكَرَ فِي ( ذَلِكَ ) وَإِنَّمَا بُنِيَتْ ( هِنَا ) لِتَضْمَنُهَا مَعْنَى حَرْفِ الْإِشَارَةِ .

### فصل /

وَأَمَّا ( ثُمَّ )<sup>(٤)</sup> فَاسْمٌ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ عَنْكَ ، وَبُنِيَ لِتَضْمَنُهَا مَعْنَى حَرْفِ الْإِشَارَةِ أَيْضاً . وَلَا يَجُوزُ : ثُمَّكَ ، كَمَا جَازَ هُنَاكَ ، لِأَنَّ ( ثُمَّ ) لِلْبَعِيدِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِدْخَالِ الْكَافِ عَلَيْهَا ، لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَنْقُلَ الْقَرِيبَ إِلَى الْبَعِيدِ .

### فصل

أَسْمَاءُ الْعَدَدِ إِذَا اسْتَعْمَلَتْ فِي الْعَدِّ مَبْنِيَّةٌ<sup>(٥)</sup> كَقَوْلِكَ : وَاحِدٌ ، اثْنَانِ ، ثَلَاثَةٌ .. لِأَنَّ الْغُرُضَ مِنْهَا الْعَدُّ فَقَطْ فَهِيَ كَالْأَصْوَاتِ ، فَإِنْ وَصَلَتْ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ أَبْقِيَتْ الْهَاءَ عَلَى لَفْظِهَا ، وَإِنْ اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ حَرَكَتَ الْأَوَّلَ كَقَوْلِكَ : وَاحِدٌ اثْنَانِ . وَالْجَيِّدُ أَنْ تَحْرُكَ

= قَالَ ابْنُ عَيْشٍ : اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ ( هِنَا وَهِنَا وَثُمَّ ) مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ أَيْضاً ، فَهِيَ مُشَارَةٌ بِهَا كَمَا يُشَارُ بِهَذَا وَهَؤُلَاءِ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَا يُشَارُ بِهَا إِلَّا إِلَى مَا حَضَرَ مِنَ الْمَكَانِ وَتِلْكَ يُشَارُ بِهَا إِلَى كُلِّ شَيْءٍ ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ كِبَاءً ذَا وَذِهِ عَلَى السُّكُونِ . وَالْعَلَّةُ فِي بِنَائِهَا كَالْعَلَّةِ فِي بِنَاءِ ذَا وَذِهِ وَهُوَ تَضْمَنُهَا مَعْنَى حَرْفِ الْإِشَارَةِ أَوْ شَبَّهَهَا بِالْمَضْرُوتِ . عَنْ شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٣٧/٣ .

(١) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : ٣٨/٣ . وَكَلِمَةٌ ( رَبَّهُ ) لَيْسَتْ فِي ح .

(٢) فِي ح : فَإِنْ أَدْخَلْتَ .

(٣) فِي م : قُلْتَ .

(٤) انظُرْ أَيْضاً شَرْحَ الْمَفْصَلِ ١٣٧/٣ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ ٤٨٤/٢ ، وَارْتِشَافَ الضَّرْبِ ٥١١/٢ .

(٥) قَالَ ابْنُ عَيْشٍ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٢٨/٦ : أَسْمَاءُ الْعَدَدِ إِذَا عَدَدْتَهَا فَإِنَّهَا تَكُونُ مَبْنِيَّةً عَلَى الْوَقْفِ ، لِأَنَّهَا لَمْ تَقَعْ مَوْقِعَ الْأَسْمَاءِ فَتَكُونُ فَاعِلَةٌ وَمَفْعُولَةٌ وَمَبْتَدَأَةٌ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ فِي أَصْلِهِ إِنَّمَا هُوَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ اسْمَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنَى يَخَالَفُ مَعْنَى الْآخَرِ فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَسْتَوْجِبُ الْإِعْرَابَ سَكُنَتْ وَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ صَوْتِ تَصَوْتِهِ نَحْوُ : صِهْ وَمِهْ ..



الدالّ بالكسر على الأصل . وريباً<sup>(١)</sup> يجوز أن تلقى حركة الهمزة على الهاء في : ثلاثة أربعة<sup>(٢)</sup> فتفتح الهاء . فإنْ أخبرت عن العدد أو وصفته أعربته .

## فصل

وحروف التهجي إذا أردت بها الهجاء فقط مبنية لأنها كالعدد فيما ذكرنا [ من حيث الغرض منها العدّ فهي كالأصوات ]<sup>(٣)</sup> ، فإنْ أخبرت بها أو عنها أو وصفتها أعربتها . وما كان آخره ألفاً نحو : با ، تا ، ثا ، تزيد عليه ألفاً / أخرى ليكمل اسماً ثم تحرك الثانية فتقلب همزة<sup>(٤)</sup> .

## فصل

والأصوات المحكية مبنية<sup>(٥)</sup> ك ( غاق ) في حكاية صوت الغراب و ( عدس ) في زجر البغال ، لأنّ الغرض منها نفس الحكاية . والإعراب يُراد للفرق بين المعاني .

(١) في ح : ويجوز .

(٢) شرح المفصل ٢٨/٦ .

(٣) ما بين المعوقتين زيادة من م .

(٤) سيويه ٣٤/٢ ، ونورد ما قاله المبرد في المقتضب لوضوحه ٢٣٦/١ : ... وكذلك كل ما كان على حرفين ثانيه ياءً أو واوً أو ألف . ألا ترى أنّ حروف التهجي موضوعة على الوقف نحو : با ، تا ، ثا وكذلك رأوها . إنّا هي موقوفات غير منونات لأنهنّ علامات ، فهنّ على الوقف . ألا ترى أنّك تقول : واو ، زاي ، صاڈ فتسكن أواخرها لأنك تريد الوقف ، ولولا الوقف لم يجمع بين ساكنين ، كما تقول في الوقف هذا زيد ، وهذا عمرو .

فإذا جعلتهنّ أسماءً قلت : باءً وتاءً فزدت على كل حرف مثله على ما وصفت لك . قال رجل من الأعراب يذمّ النحويين إذ سمع خصومتهم فيه :

إذا اجتمعوا على ألف وباء وتاء ، هاج بينهم قتال

فأعربها على ما ذكرت لك حين جعلها اسماً .

(٥) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٦/٤ : واعلم أنّ الأصوات كلها مبنية محكية لأنّ الصوت ليس فيه معنى فجزى مجرى بعض حروف الاسم ، وبعض حروف الاسم مبنية .

وما التقى فيه ساكنان حُرِّكَ الثاني بالكسر على الأصل إلا أن يعرض فيه ثِقَلٌ فيحرك بالفتح نحو : ( هَيْدٌ ) في زجر الإبل <sup>(١)</sup> .

## فصل

وأما ( جَيْرٌ ) <sup>(٢)</sup> فبمعنى ( نَعَمْ ) في أكثر الاستعمال فهي حرف ك ( نَعَمْ ) وحُرِّكَ بالكسر لالتقاء الساكنين ، ولم يكثر استعمالها ففتح كما فتحت أين .

## فصل

ومن أسماء الفعل ( إِيه ) <sup>(٣)</sup> بمعنى : حدثنا ، وتنبؤن في التنكير على ما هو أصل الباب . فإن أردت أن تكفه عن الحديث قلت : إيهأ ، وفتحت هذه للفرق بين طلب الحديث وطلب السكوت .

(١) انظر شرح المفصل ٧٩/٤ وما بعدها .

(٢) في شرح المفصل ١٢٤/٨ ، وأما جير فحرف معناه أجل ونعم ، وربما جمع بينهما للتأكيد .. وأكثر ما يستعمل مع القسم يقال : جير لا أفعلن أي نعم والله ، وهو مكسور الآخر وربما فتح ، وحتّه الإسكان كأجل ونعم وإنما حرك آخره لالتقاء الساكنين : الراء والياء كأي وكيف وليت ، والكسر فيه على أصل التقاء الساكنين ، والفتح طلباً للخفة لثقل الكسرة بعد الياء . فإن قيل : فما بالهم فتحوا في أين وكيف وليت وكسروا ( جير ) وفيها من الثقل ما في ليت وأخواته ؟ قيل : على مقدار كثرة استعمال الحرف يُختار تخفيفه ، فلما كثر استعمال أين وكيف وليت مع العلة التي ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء أثروا الفتحة لذلك . ولما قل استعمال جير لم يخفوا بالثقل وأتوا فيه بالكسر الذي هو الأصل فاعرفه .

(٣) في سيبويه ١٢٣/١ : ما لا يتعدى : مه ، صه ، آه ، إيه ، وما أشبه ذلك ، وفي ٣٠٩/٢ : أما ما هو في موضع الفعل فقولك مه وصه وحل للناقاة وسأ للحمار . قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣١/٤ : وحال ( إيه ) كحال صه ومه في البناء ، وكان القياس أن تكون ساكنة الآخر كصه ومه إلا أنه التقى في آخرها ساكنان : الياء والهاء ، فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين واحتمل ثقل الكسرة بعد الياء ، إذ لو فتحت لالتبست بإيه التي للكف . وهي نائبة عن زء أو حدت .

## فصل

والمضاف إلى ياء المتكلم مبني عند الجمهور<sup>(١)</sup> لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الاسمَ المعربَ صارَ تابعاً للياء ، إذ لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ،  
وإذا صارَ تابعاً في الحركة صارَ تابعاً للمضمر في البناء .

والثاني : أنه خرج<sup>(٢)</sup> عن نظائره من المضافات إذ ليس فيها ما يتبع غيره .

والثالث : أن الإعرابَ اختلفَ آخر<sup>(٣)</sup> الكلمة ، وهذا ممتنع ها هنا لفظاً وتقديراً ،  
فكان مبنياً بخلاف المقصور . فإنَّ المانعَ من ظهور الحركة الألفُ ، فلو خرجَ المقصورُ  
على أصله لأمكنَتْ فيه الحركةُ . وحرفُ الإعرابِ في ( صاحبي ) وما أشبهه قابلٌ  
للحركات بنفسه ، وإنما امتنع لغيره فافترقا<sup>(٤)</sup> .

---

(١) ليس صحيحاً ما ذهب إليه أبو البقاء من أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني عند الجمهور ، والصواب  
خلافه . فذهب الجمهور أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب في الأحوال الثلاثة . وذكر أبو حيان أن القول  
ببنائه هو مذهب الجرجاني وابن الحشاش والمطرزي ، وذكر مذهباً ثالثاً نسبة لابن جنِّي فحواه أن  
المضاف إلى ياء المتكلم ليس معرباً وليس مبنياً . انظر ارتشاف الضرب ٥٣٥/٢ ، ٥٣٦ ، وشرح المفصل  
٣١/٣ .

(٢) في م : خروج .

(٣) في م : وأوخر .

(٤) انظر نقض ما ذهب إليه أبو البقاء في شرح المفصل ٣١/٣ وما بعدها . وقد ذكر ابن يعيش آراء الذين  
قالوا بالبناء ، وفندها ذاهباً مع الجمهور إلى أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم معرب وليس مبنياً . وانظر  
كلام أبي البقاء في التبيين ١٥٠ ، فقد خصص مسألة للمضاف إلى ياء المتكلم . ولم يقطع برأي هناك .  
وانظر الخصائص لابن جنِّي ٣٥٦/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤/١ ، والمرئجل لابن الحشاش ٣٤ ، ١٠٩ ،  
والتسهيل لابن مالك ١٦١ .

## باب

### ما يجوز في ضرورة الشعر

اعلم أن ضرورة إقامة الوزن تدعو إلى جواز ما تمهد في القواعد الكلية خلافه ،  
ولذلك جاز للشاعر زيادة<sup>(١)</sup> كلمات يُقوِّم بها الوزن وحذف شيء ليُصحَّح<sup>(٢)</sup> ، كما قال  
ليبيد : [ من الكامل ]

١٤٠- درس المَنَا بمتالع فَأَبَان<sup>(٣)</sup>

يريد المنازل . وقال العجاج : [ من الرجز ]

١٤١- قواطناً مَكَّةً من وُرُقِ الحَمِي<sup>(٤)</sup>

(١) في ح : زيادات .

(٢) في م : وحذف ( كلمة شيء ) ويصح ؟!

(٣) هذا صدر بيت لليبيد . وتتمته : « وتقادمت بألْحَبْسِ فالسُّوبَان » ، وهو مطلع قصيدة له . انظر  
الديوان ص ١٣٨ ق ١٦ ب ١ .

والبيت تعاورته كتب ضرائر الشعر . قال السيرافي في كتابه : ضرورة الشعر ص ٨٨ : ... والوجه  
الثاني من الترخيم أن ترخَّم الاسم ، فيبقى من حروفه ما يدلُّ على جملة الكلمة من غير مذهب ترخيم  
الاسم المنادى ، وهذا أيضاً من ضرورات الشعر . قال ليبيد : ( درس المنا بمتالع فَأَبَان ) ، وانظر ضرائر  
الشعر لابن عصفور ١٤٢ ، والضرائر للألوسي ٦٠ ، ورسالة الملائكة ٢٧٦ ، والوساطة ٤٦٣ ، ومشكل  
القرآن ٢٣٦ ، والخصائص ٨١/١ و ٤٣٧/٢ ، والمحتسب ٨٠/١ ، وشرح شواهد الشافية ٣٩٧/٤ .

قال شارح الديوان : المنا : منزل . ومتالع : موضع . وأَبَان : جبل . وقالوا : المنا : أراد المنازل ، ثم  
حذف الزاي واللام .

(٤) الرجز للعجاج من أرجوزة في ديوانه ٤٥٣/١ ق ٢٤ ب ٤٧ ، وهو أيضاً من الأبيات التي استشهدت بها  
كتب ضرائر الشعر . وأول من احتج به سيبويه ، قال ٨/١ : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في =

يريد الحُمام . وسنذكرُ في هذا الباب ما يجوزُ للشاعر عند الضرورة مفصلاً<sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى . واعلم أنَّ معظمَ ما يجوزُ في ضرورة<sup>(٢)</sup> الشعر يَرْجِعُ إلى أصلٍ قد رَجَحَ عليه أصلٌ آخر ، فالشاعرُ يحاولُ ذلكَ الأصلَ المتروكَ عند الضرورة .

## فصل

فن ذلك صرفُ ما لا ينصرف ، وقد ذكرناه في بابهِ ، وكذلك تركُ صرفِ ما ينصرف<sup>(٣)</sup> .

## فصل

ويجوز للشاعر قصر الممدود مطلقاً<sup>(٤)</sup> . وقال الفراء : لا يجوز إلا إذا كان له بعد القصر نظيرٌ في الأبنية<sup>(٥)</sup> .

= الكلام ، من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه ، بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً ، كما قال العجاج :

( قواطناً مكة من ورق الحمي )

يريد الحمام . وانظر ضرورة الشعر للسيرافي ٩١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ٢١١ ، وضرائر الشعر ١٤٣ ، والضرائر ٦١ ، وانظر أيضاً الخصائص ١٣٥/٣ ، والمختص ٧٨/١ ، ورسالة الملائكة ١٩٧ ، والإنصاف ٢٩٩ .

(١) الكلمة ساقطة من ح .

(٢) الكلمة ساقطة من ح .

(٣) انظر ضرورة الشعر ٣٩ وما بعدها . وما يجوز للشاعر للقزاز ١٥٥ ، وضرائر الشعر ٢٢ ، والضرائر للألوسي ١٢٣ و ١٢٤ .

(٤) قال السيرافي : وقد أجمع على جوازه النحويون . ضرورة الشعر ٩٢ .

(٥) عرض السيرافي آراء الفراء في كتابه ضرورة الشعر ص ٩٣ وسأرد هنا ما أورده لأنه بمنزلة الشرح لما أوجزه العكبري :

« وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يُقصر من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابهِ مقصوراً ، نحو : حمراء وصفراء ، لا يجوز أن تجيء مقصورة لأن مذكرها ( أفعل ) ، وإذا كان المذكر ( أفعل ) لم يكن المؤنث =

وحجّة الأولين : أنّ القصرَ جازَ للضرورةِ وهو حذفُ الزائدِ والرجوعُ إلى الأصلِ ، فسوّيَ فيه بينَ ماله نظيرٌ وما لا نظيرَ له .

واحتجَّ الفراءُ بأنَّ الضرورةَ تردُّ إلى أصل . وجوابه من وجهين :

أحدهما : أن هذا لا يطرد في كلِّ موضعٍ ولذلك جازَ تأنيثُ المذكر ، وهو رجوعٌ من الأصلِ إلى الفرع<sup>(١)</sup> .

والثاني : أن قصرَ الممدودِ ردُّ إلى الأصلِ من وجهٍ ، وهو حذفُ / الزائدِ ولا يُعتبرُ أن يكونَ ردّاً<sup>(٢)</sup> إلى كلِّ الأصولِ ، إذ ذلك محال .

## فصل

وأما مدّ المقصورِ فغيرُ جائزٍ عندَ البصريينِ لأنَّه زيادةٌ في الكلمة ، ولذلك لم يُسغَ للشاعر أن يزيدَ أيَّ حرفٍ شاءَ بخلافِ قصرِ الممدودِ فإنه حذفُ الزائدِ ، والأصلُ عدمُ الزيادةِ<sup>(٣)</sup> .

= إلا ( فعلاء ) ممدودة . وكذلك لا يقصر ( فقهاء ) لأنه جمع ( فقيه ) ، وما كان من ( فعلاء ) جمع ( فعيل ) لم يكن إلا ممدوداً ، نحو : ( كريم ) و ( كرماء ) لم يجئ غير ذلك . فقد منع القياسُ الذي ذكرناه مجيء الممدود الذي وصفناه مقصوراً ، فلا يجوزُ عنده في الشعر أن يجيء مقصوراً . وكذلك ما كان من المقصور له قياسٌ يوجب قصره ، لم يجئ في الشعر ممدوداً عنده ، وهو يجيز أن يمدَّ المقصور ، وإنما يجيز قصر الممدود الذي يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً ، نحو : ( الأعداء والدعاء ) ، لأنه قد جاء ( البكا ) مقصوراً أو نحو : ( العطاء والكساء والعطاء ) لأنها أسماء لأشياء لا يوجب القياسُ مدّها ، ولها نظائر مقصورة نحو : ( ألمعى والعصا والهدى ) ولا يجيز أيضاً مدُّ ( سكرى وفضي ) لأن مذكرهما سكران وفضبان ، وهما يوجبان قصر مؤنثهما . ويجوز عنده مدُّ ( الرحا ) و ( العصا ) لأنَّ مثلها في الأسماء : ( العطاء والسما ) .

وانظر في هذه المسألة : ما يجوز للشاعر للقرازة ٢١٦ ، وضرائر الشعر ٣٦ ، والضرائر ١٨٢ .

(١) في ح : إلى الفرع عن الأصل .

(٢) في م : ردُّ .

(٣) في ح : الزوائد .

وقال الكوفيون : هو جائز واحتجوا بقول الشاعر : [ من الوافر ]

١٤٢- سَيُعِينِنِي الَّذِي أَعْنَاكَ عَنِّي فَلَاقَرَّ يَدُومٌ وَلَا غَنَاءٌ<sup>(١)</sup>

فَدَّ ( الغنا ) وهو مقصور .

والجواب أنه يُروى بفتح العين على أنه مصدر أغنيت عنه غناءً وإغناءً ، ومن رواه بالكسر جعله مصدر غانيتُ وتغانيت ، مثل قولك : قاتلته قتالاً ، وترامينا رماءً ، أي : ترامياً .

## فصل

ويجوز له إظهار المدغم لأنه الأصل<sup>(٢)</sup> ، كما أنّ الأصل التصحيح ، ومنه قول الشاعر : [ من الرجز ]

١٤٣- الحمد لله العليّ الأجلل<sup>(٣)</sup>

وقال الآخر : [ من البسيط ]

---

(١) قال السيرافي ص ٩٥ : وأشد الأفسح وغيره من البصريين في مدّ المقصور قوله ... ولا غناء - بكسر الغين - والغنى مقصور . وليس له في ذلك حجة من وجهين : أحدهما أن البيت يجوز إنشاده بفتح الغين . والغناء ممدود ومعناه معنى الغنى . ويجوز أن يكون ( غناء ) مصدر ( غانيتها ) أي : فاخرته بالغنى .. وانظر ضرائر الشعر ٤٠ ، وعبث الوليد ٢١ ، والإنصاف ٧٤٧/٢ ، والموشح ١٤٥ ، والضرائر ١٨٣ .

(٢) أصل المسألة في سيبويه ١٠/١ ، وانظر ضرورة الشعر للسيرافي ٥٧ وما بعدها ، وما يجوز للشاعر ٢٧٠ ، وضرائر الشعر ٢٠ ، والضرائر ١٣٧ .

(٣) البيت مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي ، وروي في الطرائف الأدبية ( الحمد لله الوهوب المجزّل ) ، ولا شاهد فيه عندئذ . والرواية المتداولة هي التي ذكرها العكبري .  
انظر ضرورة الشعر ٥٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٠ ، وضرائر الشعر ٢١ ، والموشح ١٤٨ ، والضرائر ١٣٧ .

١١٠ ١٤٤- مهلاً أعاذل قد جرّبت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضننوا<sup>(١)</sup> /

أي : الأجل ، وإن ضنوا . وهذا أحسن من الزيادة والنقصان .

### فصل

ويحذف التنوين في الشعر لالتقاء الساكنين<sup>(٢)</sup> . قال أبو الأسود الدؤلي :

[ من المتقارب ]

١٤٥- فـألفيتـه غير مُستعـيبٍ ولا ذاكرِ الله إلا قليلاً<sup>(٣)</sup>

بنصب اسم ( الله ) . وقرأ بعض القراء : ﴿ ولا الليل سابق النهار ﴾<sup>(٤)</sup>  
بالنصب ، أي : سابق النهار .

### فصل

ومن ذلك حذف الياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة<sup>(٥)</sup> ، فمن الأول قول الشاعر :

[ من الوافر ]

(١) البيت لقعن بن أم صاحب من قصيدة وردت في مختارات ابن الشجري ص ٨ ، واحتج به سيبويه ١١١/٨ و ١٦٢/٢ . وورد في المصادر : ضرورة الشعر ٥٨ ، وضرائر الشعر ٢٠ ، والموشح ١٤٨ ، وما يجوز

للشاعر ١٣٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤٩٠ ، والضرائر ١٣٨ ، وقد رسمت ( ضنوا ) في ح : ظننوا .

(٢) أصل المسألة في سيبويه ٨٥/١ ، وانظر ضرورة الشعر ١٠٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٩ ، وضرائر الشعر ١٠٥ ، والضرائر ١١٢ .

(٣) البيت في سيبويه ٨٥/١ ، وضرورة الشعر ١٠٣ ، والموشح ١٥٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٩ ، وعيث الوليد ٣٨٥ ، وضرائر الشعر ١٠٥ ، والضرائر ١١٢ .

(٤) سورة يس : ٤٠/٣٦ ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٣٣٨/٧ : وقرأ عماره بن عقيل بن بلال بن جرير الحطفي ( سابق ) - بغير تنوين - ( النهار ) بالنصب . قال المبرد : سمعته يقرأ ، فقلت : ما هنا ؟ قال : أردت سابق النهار ، فحذفت لأنه أخف . انتهى . قال أبو حيان : وحذف التنوين فيه لالتقاء الساكنين .

(٥) انظر كتاب سيبويه ١ : ٩ وضرورة الشعر ٢١٤ ، وما يجوز للشاعر ١١٤ ، وضرائر الشعر ١١٩ .



١٤٦- فَطِرْتُ بِمُنْصَلِي فِي يَعْمَـلَاتِ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبُطُنَ السَّرِيحَا<sup>(١)</sup>

أي : الأيدي . ومن الثاني قولَ الشاعر : [ من الطويل ]

١٤٧- فَبَيْنَا يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوٌ لِلْمَلَاطِ نَجِيبٌ<sup>(٢)</sup>

وقال آخر في حذف الياء : [ من الرجز ]

١٤٨- دَارَ لَسُعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ<sup>(٣)</sup>

وإنَّا ساغ ذلك لدلالة الكسرة والضمّة على المحذوف .

### فصل

ويجوز حذف حركة الياء ( هي ) و ( هو ) على إجراء الوصل مجرى الوقف كقول

الشاعر : [ من البسيط ]

١٤٩- ثَمَّ انصرفتُ وهي مني على بال<sup>(٤)</sup>

(١) اختلف في نسبة هذا البيت ، فقد ذكر أنه ليزيد بن الطثرية كما ذكر أنه لمضرس بن ربيعي الأسدي . انظر سيبويه ٩/١ ، وضرورة الشعر ٢١٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٤ ، ٢٠٨ ، ٢٢٣ ، وضرائر الشعر ١٢٠ ، وعبث الوليد ٧٦ ، ٢٢٨ ، والإنصاف ٥٤٥ ، واللسان : يدي .

(٢) وهذا البيت مختلف في عزوه أيضاً ، فمنهم من نسبته إلى العجير السلولي ومنهم من جعله للمخلب الهلالي . انظر ضرورة الشعر ٤٧ ، وما يجوز للشاعر ٢٤٣ ، وضرائر الشعر ١٢٦ ، والموشح ١٤٦ ، والخصائص ٦٩/١ .

(٣) قال السيرافي في ضرورة الشعر ١١٠ .. وأقبح من هذا حذف الواو والياء من ( هو ) و ( هي ) وذلك أنّ الواو والياء فيها متحركتان يشتان في الوقف . قال : ( دار لسلمي إذهُ من هواك ) أراد : إذ هي من هواك ، والرجز في سيبويه ٩/١ ، والخصائص ٨٩/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٤٤ ، وضرائر الشعر ١٢٦ ، والإنصاف ٦٨٠ ، وشرح الشافية ٢٤٧/٢ ، وللوشح ١٤٧ ، والضرائر ٧٨ ، ٧٩ .

(٤) لم أقع على هذا الشعر فيما رجعت إليه .

## فصل

ومن ذلك تذكير المؤنث ، لأن الأصل هو المذكر ، فراجع فيه الأصل ، ولأن المؤنث والمذكر يشتركان في اسم آخر مذكر كالمنزلة والدار ، فإن الدار منزل . فمن ذكرها حملته على معنى المنزل<sup>(١)</sup> . ومما جاء في ذلك من المؤنث الذي ذكر وهو لمن يعقل قول الشاعر : [ من السريع ]

١٥٠- قامتُ تُبَكِّيهِ على قبره مَنْ لِي من بَعْدِكَ يَعامرُ  
١٥١- تركتني في الدار ذا غُربةٍ قد ذلَّ مَنْ لِي له ناصرٌ<sup>(٢)</sup>

أرادت ذات غربة . وجازلما كانت المرأة إنساناً . وقال آخر : [ من الهزج ]

١٥٢- ومَنْ ولِدُوا عَمامَ رُذو الطول وذو العرضِ<sup>(٣)</sup>

يريد : ذات الطول ، لأن ( عامر ) قبيلةٌ ولذلك لم يصرف . وقال آخر :

[ من المتقارب ]

١٥٣- فلا مزنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّها ولا أرضَ أبقلَ إبقالها<sup>(٤)</sup>

(١) أصل المسألة في سيبويه ١٧٣/٢ ، وانظر ضرورة الشعر ٢٠٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧١ ، وضرائر الشعر ٢٧١ و ٢٧٦ ، والضرائر ١٢٧ .

(٢) ورد البيتان في ضرورة الشعر للسيرافي ص ٤٦ ولم يعزها ، وعزاها ابن سيده في المحكم ١٠٩/٢ إلى الأعشى ، وليس في ديوانه ، ونسباً لأعرابية وقفت على قبر ابنها . وانظر البلغة لابن الأنباري ٦٥ ، وما يجوز للشاعر ١٩٤ ، والعقد الفريد ٣٩٠/٥ ، ومجاز القرآن ٧٦/٢ ، والإنصاف ٥٠٧/٢ ، والأشباه للسيوطي ٧٢/٣ ، ١٠١ ، ١١١ ، وشرح المفصل ١٠١/٥ ، وإعراب الحديث النبوي ٥١٤ .

(٣) البيت لذي الإصبع العدواني من قصيدة له ذكرها أبو الفرج في كتاب الأغاني ٩٢/٣ ، والبيت في ضرورة الشعر ٤٤ ، وما يجوز للشاعر ١٩٣ ، وعبث الوليد ١٥٤ ، وضرائر الشعر ١٠٢ ، والإنصاف ٥٠١ ، وشرح المفصل ٦٨/١ ، واللسان والتاج : عمر .

(٤) البيت من شواهد سيبويه ٢٤٠/١ . والبيت من أبيات لعامر بن جوين الطائي رواها الغندجاني في فرحة الأديب ١٠٢ ، والبغداد في الحزانة ٢٤/١ ، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٥٥٧/١ . =

فإن قيل : كان يمكن أن يقول : أبقلت إبقاها . فيلقي كسرة الهمزة على التاء .  
قيل : الجواب عنه من أوجه :

أحدها : أن إلقاء حركة الهمزة يلزم منه حذف أصل أو كالأصل . وحذف التاء  
حذف زائد .

والثاني : أن الإلقاء أقل في الاستعمال من حذف التاء في مثل / هذا .

والثالث : أن هذا طريق والإلقاء طريق<sup>(١)</sup> ، فلا يتخير على اللغوي أحدهما ،  
وقال : [ من المتقارب ]

١٥٤- فإمّا تريني ولي لمة فإنّ الحوادث أودى بها<sup>(٢)</sup>  
أي : أودت ، فجاز ذلك لما كان الحوادث والحدثان بمعنى . والجمع هنا للجنس ،  
والمفرد جنس . فإن قيل : لوقال : أودت ، لاستقام الوزن . قيل : نعم ، ولكن يلزم  
منه حذف الرّذف . والقافية<sup>(٣)</sup> مُرْدَفَةٌ .

## فصل

فأمّا تأنيثُ المذكر فأضعف من عكسه ، إذ كان تركّ الأصل إلى الفرع مع أنّه قد

= والبيت في الكامل ٨٤١ ، ٩٩٤ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ ، ومجاز القرآن ٦٧/٢ ، وضرورة  
الشعر ٢١٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/١ ، والخصائص ٤١١/٢ ، وضرائر الشعر ٢٧٥ ، والضرائر ١٣١ ،  
وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٦ ... إلخ .

(١) في ح : أن الإلقاء طريق وهذا طريق .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ٢٣٩/١ ، وهو للأعشى من قصيدة في ديوانه ص ١٧١ ق ٢٢ ب ٣ ، وضرورة  
الشعر ٢١١ ، وما يجوز للشاعر ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، وشرح المفصل ٩٥/٥ ، ٦/٩ ، ٤١ ، والمذكر والمؤنث  
لمبرد ١١٢ ، وخزانة الأدب ٥٧٨/٤ .

(٣) في م : والبقية .

جاء حملاً على المعنى . فمن ذلك قراءة بعض القراء : ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾<sup>(١)</sup> ،  
فَأَنْتُ وَالْفَاعِلُ ( بَعْضٌ ) لما كان بعض السيارة سيارةً . وقالوا : ذهبْتُ بَعْضُ  
أَصَابِعِهِ<sup>(٢)</sup> . وقال جرير : [ من الوافر ]

١٥٥- إِذَا بَعْضُ السَّنِينِ تَعَرَّقْتَنِي \_\_\_\_\_ كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ<sup>(٣)</sup>  
وقال آخر : [ من الكامل ]

١٥٦- لَمَّا أَتَى خَبْرَ الزَّبِيرِ تَوَاضَعْتُ<sup>(٤)</sup> سَوْرَ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخَشَعِ<sup>(٥)</sup>  
وفي التأنيث هنا وجهان :

أحدهما : أنه ذهب بالسَّور مذهب الجدران .

والثَّانِي : أَنَّهُ لَمَّا أَضَافَهُ إِلَى الْمُؤَنَّثِ جَعَلَ لَهُ حِكْمَهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ مَنْ جَاءَ

---

(١) سورة يوسف : ١٠/١٢ ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٢٨٤/٥ : وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء  
( تلتقطه ) بتاء التأنيث . أتت على المعنى . وفي مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ٦٢ : ( تلتقطه  
بعض ) بالتاء : الحسن وعن ابن كثير وقتادة . وانظر إتخاف فضلاء البشر ٣١٣ .

(٢) ضرورة الشعر ٢٠٨ .

(٣) قال السيرافي في ضرورة الشعر ٢٠٩ : وإنما الوجه أن يقول : تعرقتنا ، لأن الفعل للبعض ، وهو مذكر .

والبيت لجرير من قصيدة في ديوانه ٢١٧/١ ، ق ٢٨ ب ١٨ ، يمدح بها هشام بن عبد الملك وأولها :

أَلَمْتُ وَمَا رَفَعْتُ بِأَنْ تَلُومِي وَقَلْتِ مَقَالَةَ الْخَطِيلِ الظُّلُومِ

والبيت في سيبويه ٢٥/١ ، وضرورة الشعر ٢٠٩ ، والكامل ٦٦٦ ، وسر الصناعة ١٢/١ ، وما يجوز

للشاعر ١٧٢ ، وشرح المفصل ٩٦/٥ ، ولسان العرب : ( عرق ) .

(٤) في ح : تضعضت .

(٥) البيت من شواهد سيبويه ٢٥/١ ، وهو لجرير من قصيدة في ديوانه ٩٠٩/٢ ق ٢٧ ب ٤٨ ، وأولها :

بِأَنَّ الْخَلِيْطَ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا أَوْكَلْمًا رَفَعُوا لِبَيْنِ تَجْمَزَعِ

والبيت مما احتجت به كتب اللغة والنحو ، انظر الكامل ٦٦٩ ، ومجاز القرآن ١٩٧/١ ، ١٦٢/٢ ،

والأضداد لابن الأنباري ٢٩٦ ، وفيه : ( تضعضت سَور ) ، وما يجوز للشاعر ١٧١ ، وغير ذلك كثير .

بالحسنة فله عشر أمثالها ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ، فأنث العشر ، والأمثال مذكرة ، ولكن أضيفت إلى ضمير الحسنة . وروي عن بعض الفصحاء أنه قال : ألم تر إلى ما كان من فلان ؟ فقيل له : ماذا ؟ فقال / : جاءتته كتابي فاحترها . فأنكر ذلك عليه ، فقال : أليس صحيفة<sup>(٢)</sup> ؟!

## فصل

وقد يشدد المحفف في نحو قول الشاعر : [ من الرجز ]

ببازلٍ وجنأءٍ أو عيَّهَل<sup>(٣)</sup> - ١٥٧

وقول الآخر : [ من الرجز ]

١٥٨- تعرَّضتُ لي بمكانٍ حِـلِّ تعرَّضَ المُهْرَةُ في الطِّـوَلِ<sup>(٤)</sup>

وكقول الآخر : [ من الرجز ]

(١) سورة الأنعام : ١٦٠/٦ ، قال أبو حيان في البحر ٢٦١/٤ : وأنث ( عشرأ ) وإن كان مضافاً إلى جمع مفردة ( مثل ) وهو مذكر ، رعيّاً للموصوف المحذوف ، إذ مفردة مؤنث ، والتقدير : فله عشر حسنات أمثالها . ونظيره في التذكير : مررت بثلاثة نسابات ، راعى الموصوف المحذوف ، أي : بثلاثة رجال نسابات . وهناك أقوال أخر فلتراجع .

(٢) انظر الخبر في الخصائص ٢٤٩/١ و ٤١٦/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٤/١ ، وضرائر الشعر ٢٧٥ .

(٣) الرجز في نوادر أبي زيد ٥٣ لمنظور بن مرثد الأسدي وانظر : تهذيب الألفاظ ٤١٢ ، ومجالس ثعلب ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، والمحتسب ١٠٢/١ ، ١٣٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٦٥ ، والإنصاف ٧٨٠/٢ ، وضرائر الشعر ٥١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٤٦ ، وسر الصناعة ١٦١/١ .

ومما يجدر نقله في هذا الموضوع قول السيرافي في ضرورة الشعر ٤٨ : « وما زيد عليه حرفاً للضرورة قوهم في الشعر : ( رأيت جعفرأ ) و ( مررتُ بجعفرأ ) ، و ( هذا جعفرأ ) ... وإنما يفعلون هذا فيما كان قبل آخره متحرك ، مثل ( خالد ) و ( جعفر ) إذا وقفوا عليه ، لثلاث تتوالي ثلاثة سواكن ، فإذا وصلوا ردوا الكلام إلى أصله .. فإذا اضطر الشاعر إلى تشديده في الوصل شده وأجراه مجرى الوقف » ، انتهى ملخصاً .

(٤) هذا الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي من أرجوزة ذكرها ثعلب في مجالسه ٥٣٣ ، وذكر بعضها البغدادي =

ضخم يحبُّ الخلق الأضحماً<sup>(١)</sup>

والأصل تخفيف هذه الأواخر ، والوجه في تشديدها<sup>(٢)</sup> أنه أراد الوقف ، ومذهب كثير من العرب الوقف على المشدّد ، على أن تجعل التشديد بدل الحركة أو التنوين . إلا أن الشاعر أجرى الوصل مجرى الوقف .

## فصل

ويجوز له تخفيف المشدّد وذلك في القوافي<sup>(٣)</sup> كقول امرئ القيس : [ من المتقارب ]

١٦٠- ..... تحرّقت الأرض واليــــــــــــــــوم قرّ<sup>(٤)</sup>

ومنها :

١٦١- ..... وَيُحَاكِيكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرِّ<sup>(٥)</sup>

وهذا أسهل من الذي قبله . ومنه قول الفرزدق : [ من الطويل ]

= في شرح شواهد الشافية ٢٤٦ ، ٢٥١ ، وانظر العسكريات ١١٧ ، وسرّ الصناعة ١٦٠/١ ، ١٦١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٩ ، واللسان : ( طول وقتل ) .

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ق ٨٨ ب ٤ ص ١٨٣ ، وهو من شواهد سيبويه ١١/١ ، وانظر ضرورة الشعر ٢١٧ ، وضائر الشعر ٥١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٤ ، وسرّ الصناعة ١٧٩/١ ، والمنصف ١٠/١ ، والمحتسب ١٠٢/١ ، ٢٣٩/٢ ، والصاحح واللسان : ( ضخم ) .

(٢) في م : ( تقديرها ) .

(٣) قال السيرافي في ضرورة الشعر ٧٩ : « اعلم أن الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام ، لتقويم الشعر ، كما يزيد لتقويمه . فن ذلك ما يحذفه من القوافي الموقوفة من تخفيف المشدّد » . وأورد السيرافي بعض أبيات لامرئ القيس .

(٤) عجز بيت لامرئ القيس ، صدره : ( إذا ركبوا الخيل واستلأموا ) ، ديوانه ص ١٥٤ ق ٢٩ ب ٤ .

(٥) عجز بيت لامرئ القيس ، صدره : ( وقد رابني قولها يا هناة ) ، ديوانه ص ١٦٠ ق ٢٩ ب ١٩ .

١٦٢- تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالتَّسَاكِينِ أَيُّهَا عَلِيٌّ مَعَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مُوَاطِرُهُ<sup>(١)</sup>  
يريد : أَيُّهَا .

### فصل

ومن ذلك حذف الهمزة تخفيفاً كقوله : [ من البسيط ]

١٦٣- وَيَلْ أُمَّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالَعَةً وَلَا كَهْزِي الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ<sup>(٢)</sup>  
أي : وَيَلْ أُمَّهَا .

### فصل

ومن ذلك قلب الهمزة ألفاً إذا انفتح ما قبلها ، وياءً إذا انكسر ، وواواً إذا انضم .  
إلا أن هذا قريبٌ إلى القياس وقرئ به القرآن<sup>(٣)</sup> .

### فصل

ومن ذلك قطع ألف الوصل كقول الشاعر : [ من الطويل ]

(١) البيت من قصيدة في ديوانه يمدح بها نصر بن سيار . ديوانه ٢٨١/١ ، ط . دار صادر . والشاهد في البيت تخفيف ( أي ) الاستفهامية .

انظر المحتسب ٤١/٨ ، ١٠٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٤٦/٢ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو من شواهد سيبويه ٢٥٣/١ ، والديوان ص ٢٢٧ ق ٤٨ ب ١٢ . قال

القزاز : « فحذف الهمزة من ( أمها ) قال أبو إسحاق : ما أعرف لهذا نظيراً في كلام العرب إلا شيئاً

حكاه الفراء من قولهم ( أشي عندك ) يريد : ( أي شيء عندك ) . وقال قوم في هذا البيت : إنما هو

( وي ) مفصولة ، و ( لأُمَّها ) بضم اللام ، على أن تكون ألغيت حركة الهمزة على اللام وحنفتها .

وهذا أيضاً لا يصلح إلا إذا كان الحرف الذي قبل الهمزة ساكناً . عن كتاب ما يجوز للشاعر في

الضرورة ، ص ٣٥٤ .

(٣) عبارة ح : وقد قرئ به في القرآن . وانظر تفصيل ما أشار إليه في كتاب التبصرة في القراءات ٩١

وما بعدها .

١٦٤- فَمَا تَرَبُّ أَثْرَى لَوْ جَمَعْتَ تَرَاتِبَهَا بِأَكْثَرِ مَنْ إِبْنِي نَزَارٍ عَلَى الْعَدِّ<sup>(١)</sup>

وكقول الآخر : [ من الطويل ]

١٦٥- إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سُرٌّ فَإِنَّهُ بِنَشْرِ وَإِفْشَاءِ الْحَدِيثِ قَيْنٌ<sup>(٢)</sup>

والوجه فيه أنه أُجْرِيَ الوصلَ مُجْرَى الابتداء ، كما أُجْرِيَ مُجْرَى الوقف . وأمَّا وصلُ همزة القطع فيكونُ بالإلقاء ويُذكَرُ في موضعه .

### فصل

وَأَمَّا التَّرْخِيمُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ، وَنَصْبُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ فِي غَيْرِ جَوَابِ الْأَشْيَاءِ السَّبْعَةِ<sup>(٣)</sup> ، وَحَذْفُ الْفَاءِ فِي الْجَوَابِ فَقَدْ ذُكِرَ فِي مَوْضِعِهِ .

### فصل

وَأَمَّا إِبْدَالُ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ / فِي التَّشْدِيدِ فَيُذَكَّرُ فِي التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٣١م

### فصل

وَيَجُوزُ إِبْقَاءُ حُرُوفِ الْمَدِّ فِي الْفِعْلِ الْمَجْزُومِ<sup>(٤)</sup> كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : [ من البسيط ]

(١) البيت للعديل بن الفرخ العجلي من قصيدة ذكرها أبو تمام في حماسه ، انظر الحماسة بشرح المرزوقي ٧٣٨/٢ ق ٢٤٩ ب ١٨ .

(٢) الشاهد فيه قطع همزة ( الإثنيين ) والبيت لقيس بن الخطيم ص ١٠٥ ق ١٣ ب ١ . وهو في ضرورة الشعر ٧٢ ، ونوادر أبي زيد ٢٠٤ ، وشرح المفضل ١٩/١ ، وضرائر الشعر ٥٤ ، وعبث الوليد ٨٢ ، ١٥٤ ، وشرح شواهد الشافية ١٨٣ ، والكامل ٨٨٣ .

(٣) يشير إلى النصب بـ ( أنْ ) مضرة بعد فاء السببية ، والأشياء السبعة هي : النفي ، والأمر ، والحض ، والعرض ، والتعني ، والترجي ، والاستفهام .

(٤) قال القزاز : ويجوز للشاعر أن يجري المعتل من الأفعال مجرى السالم ، فيجزم ولا يحذف حروف الاعتلال ، وذلك أن العرب استثقلت الحركات في الياء والواو ، فحذفتها عنها ، وأبقتها سواكن في =



١٦٦- هجوت زَبَانَ ثم جئت معتذراً من هجوت زَبَانَ لم تهجو ولم تدع<sup>(١)</sup>

فلم يحذف الواو . ومن الألف قول الآخر : [ من الرجز ]

١٦٧- إذا العجوزُ غضبتُ فطلَّقِ ولا ترَضَّاهَا ولا تملِّقِ<sup>(٢)</sup>

وقال آخر : [ من الطويل ]

١٦٨- وتَضَحَّكُ مني شيخَةٌ عبْشِيَّةٌ كأنَّ لم تَرَى قبلي أسيراً يمانياً<sup>(٣)</sup>

ومن الباء : [ من الوافر ]

١٦٩- ألم يأتِيكَ والأنبَاءُ تَنمِي بما لاقتُ لبونُ بني زيادِ<sup>(٤)</sup>

ووجهُ ذلك أنه أخرجَ الأفعالَ على الأصلِ : وجعلَ الجزمَ في الحركاتِ المستحقَّةِ في الأصلِ . وقال قوم : لامات هذه الأفعالِ محذوفةٌ بالجزمِ ، والحروفُ الموجودةُ الآنَ

---

= الرفع ، إذا قلت : هو يدعو وهو يرمي ، فإذا جزمتَ حذفتهما فقلت : لم يدعُ ولم يرمِ . فإذا احتاج الشاعرُ أجرى هذا المعتلَ مجرى السالمِ ، فأثبتَ الباءَ في الجزمِ ، كأنه يتوهم أنها كانت متحركة فسكنها .

(١) أنشده الفراءُ في معاني القرآن ١٦٢/١ و ١٨٨/٢ ، ولم يعزه . ونسب لأبي عمرو بن العلاء ، قاله مخاطباً الفرزدق . انظر نزهة الألباء ٣١ ، ومعجم الأدباء ١٠٨/١١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٩ ، وضرائر الشعر ٤٥ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٦ ، والضرائر ١٧٤ .

(٢) الرجز لرؤية في ملحقات الديوان ١٧٩ ، وانظر الخصائص ٣٠٧/١ ، وشرح الأبيات المشككة للفراسي ٢٣٣ ، والعسكريات ١٤٩ ، والعضديات ٣٨ ، والحليبات ٨٦ ، والنصف ١١٥/٢ ، والإنصاف ٢٦ ، وشرح المفصل ١٠٤/١٠ و ١٠٦ ، وضرائر الشعر ٤٦ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٩ ، ورسالة الملائكة ٢١٨ ، والضرائر ١٧٤ .

(٣) البيت لعبد يغوث الحارثي من قصيدة له في المفضليات ١٥٥ ق ٣٠ ب ١٢ ، وقد احتجت به كتب النحو وكتب ضرائر الشعر . انظر ضرورة الشعر ٦٢ ، وضرائر الشعر ٤٧ ، وسر صناعة الإعراب ٨٦/١ ، وشرح المفصل ١٠٦/١٠ و ٩٧/٥ ، وغير ذلك كثير .

(٤) البيت من شواهد سيبويه ٥٩/٢ ، وقد تعاورته كتب النحو . انظر ضرورة الشعر ٦١ ، وضرائر الشعر ٤٥ ، وما يجوز للشاعر ١٥٨ ، والبيت لقيس بن زهير وانظر الخزانة ٥٣٤/٣ .

فأشية عن إشباع الحركات . فأما فاعل<sup>(١)</sup> ( يأتيك ) في البيت الأخير فقيل : هو مضر دلّ عليه<sup>(٢)</sup> ما قبله . وقيل : فاعله بما لاقت والباء زائدة .

## فصل

وقد حذف الإعراب في الشعر ورُويت في ذلك أبياتٌ منها : [ من الرجز ]

١٧٠- لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعُ      مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَأَضْطَجَعُ<sup>(٣)</sup>

وقول الآخر : [ من الرجز ]

١٧١- إِذَا عَوْجَجْنَ قَلْنَ صَاحِبُ قَوْمٍ<sup>(٤)</sup>

فأجرى الوصل مجرى الوقف<sup>(٥)</sup> . والمبرّد والزجاج ينكران ذلك ولا يعتدان بالأبيات

الواردة فيه لشذوذها وضعف الرواية فيها . وقال آخر : [ من السريع ]

١٧٢- فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ      إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاغْلٍ<sup>(٦)</sup>

[ فسكن ، وقالوا : الرواية : فاشربُ ]<sup>(٧)</sup> .

(١) كلمة ( فاعل ) سقطت من ح .

(٢) كلمة ( عليه ) سقطت من ح .

(٣) الرجز لمنظور الأسدي . انظر ضرورة الشعر ١٢٧ ، وضرائر الشعر ٣٠٠ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢٨٨/١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٧٤ ، والخصائص ١٦٣/٣ .

(٤) هذا الرجز من شواهد سيبويه ٢٩٧/٢ ، والشاهد فيه تسكين الباء في ( صاحب ) ضرورة ، وهو يريد : يا صاحبٌ أو يا صاحبي ، وانظر ضرورة الشعر ١٢٠ ، ١٢٢ ، وما يجوز للمشاعر ٢٢٦ ، وضرائر الشعر ٩٧ ، والرجز لأبي نخيلة .

(٥) قال السيرافي إنهم قد يجرون هاء التأنيث في الوصل مجراها في الوقف فلا يقبلونها تاءً ، ولا سبيل إلى هذا إلا بالتسكين ، لأنهم متى حرّكوا وجب القلب . ضرورة الشعر ١٢٧ .

(٦) البيت لامرئ القيس من قصيدة في ديوانه ٢٥٨ ق ٥٥ ب ٢٤ وفيه : فالْيَوْمَ فاشربُ . وانظر ضرورة الشعر ١١٩ و ١٢٢ ، وما يجوز للمشاعر في الضرورة ٢٢٥ ، وضرائر الشعر ٩٤ ، والبيت من شواهد سيبويه ٢٩٧/٢ ، وانظر الخصائص ٧٤/١ ، ٢٨٨ و ٣١٧/٢ و ٩٦/٣ .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

## فصل

ومما جاء في ذلك من الشعر ضرورةً حَذَفُ الضمير / من الفعل لدلالة الضمة عليه  
كقول الشاعر : [ من الوافر ]

١٧٣- فلو أنَّ الأطبَّاءَ كانُ حَوَّلي وكانَ معَ الأطبَّاءِ الأَساءَةُ<sup>(١)</sup>

أي : كانوا . وقد جاء أشدُّ من هذا كقول الآخر : [ من الرجز ]

١٧٤- لو أنَّ قومي حينَ أدعوهم حَمَلُ على الجبالِ الصمِّ لارفضَ الجبلُ<sup>(٢)</sup>

أي : حَمَلُوا هذا مع الإسكان .

ومما جاء للضرورة حذف بعض الكلمة كقول لبيد : [ من الكامل ]

١٧٥- درس المناجاة فأيَّبان<sup>(٣)</sup>

أي : المنازل . وقال العجاج : [ من الرجز ]

١٧٦- قواطناً مكَّةً من وُرُقِ الحَمِي<sup>(٤)</sup>

أي : الحَمَام . فحذف الألف والميم وكسر الميم الأخرى . وقيل : حذف الميم الأخيرة  
وحدها ، وكسر الأولى فصارت الألف ياءً . وقال آخر : [ من الطويل ]

(١) هذا البيت شاهد على جواز قصر الممدود . وقد ورد البيت غير منسوب في عددٍ من المصادر منها : معاني القرآن للقرآء للقرآء ٩١/١ ، وأسرار العريية ٣١٧ ، ومجالس ثعلب ٨١/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٩٨ ، وضائر الشعر ١٢٧ ، وخزانة الأدب ٣٨٥/٢ ، وشرح المفصل ٥/٧ ، ٨٠/٩ ، وضرورة الشعر ٩٦ ، ١١٢ .

(٢) البيت شاهد على أن العرب قد يحذفون واو الضمير اجتزاءً بما قبلها من الضم . وموضع الاستشهاد ( حمل ) أصلها : حملوا . وقد ورد هذا البيت غير معزّو في عدد من المصادر . انظر : ضرورة الشعر ١١٢ ، وشرح المفصل ٨٠/٩ ، وضائر الشعر ١٢٨ .

(٣) سبق ذكره برقم ١٤٠ .

(٤) سبق ذكره برقم ١٤١ .

١٧٧- فلستُ بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل<sup>(١)</sup>

أي : ولكن .

وضرورة الشعر أكثر من هذا وقد نبهنا على أصلها .

---

(١) البيت للنجاشي الحارثي ، وهو من شواهد سيبويه ٩/١ ، وانظر ضرورة الشعر ٩٩ ، ٢١٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٧ ، وضرائر الشعر ١١٥ ، والخصائص ٣١٠/١ ، وخزانة الأدب ٣٦٧/٤ .

## باب الموصول والصّلة

الموصولُ أسماءٌ وحروفٌ . فالأسماءُ : الَّذِي وَالَّتِي وفروعُهما ، وَمَنْ وَمَا وَأَي . وَأَمَّا<sup>(١)</sup>  
الحروفُ فـ : ما وَأَنَّ الثَّقِيلَةَ والخَفِيفَةَ .

### فصل

وإنما سُمِّيت هذه موصولات لأنها نواقصٌ تَمُّ<sup>(٢)</sup> بما تُوصَلُ به ولذلك بُنيت لأنها  
كـبعضِ الكلمة أو كالحرفِ الذي يفتقر إلى جملة<sup>(٣)</sup> .

### فصل

والغرضُ من الإتيانِ بالذي والتي ، وصفُ المعارفِ بالجُمَلِ ، إذ كانت الجُمَلُ تفسَّرُ  
بالنكراتِ . وينبغي أن يُتوصَّلَ إلى وصفِ المعرفةِ بالجملةِ لئلا يكون للنكرةِ ما ليس  
للمعرفةِ . وهذا كجعلهم ( ذو ) ووصلة<sup>(٤)</sup> إلى الوصفِ بالأجناسِ ، و ( أي ) ووصلةٌ إلى  
نداءِ ما / فيه الألفِ واللامِ . فإن قيلَ : فـ ( مَنْ و ما وأي ) أسماءٌ موصولةٌ ولا يوصفُ  
بها قيلَ : عنه جوابان<sup>(٥)</sup> :

(١) عبارة ( وأما ) ساقطة من ح .

(٢) في ح : وتَمُّ .

(٣) انظر شرح المفصل ١٣٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٥/٣ وما بعدها .

(٤) في ح ( صلة ) .

(٥) انظر شرح المفصل ١٤٤/٣ .

أحدهما : أَنَّ ( مَنْ ) و ( مَا ) على حرفين وليسَ لهما في الصفات نظيرٌ بخلاف ( الذي ) ولذلك تُثني ( الذي ) وجمع دونَ ( مَنْ ) و ( ما ) . وأمَّا ( أي ) فلزمتها الإضافة وحكم الصفة أن تستقلَّ وتعرَّف بالألف واللام ، والإضافة تمنع من ذلك .

والثاني : أَنَّ ( مَنْ ) و ( ما ) تختصان<sup>(١)</sup> ، ف ( مَنْ ) لمن يعقلُ ، و ( ما ) لما لا يعقل . و ( الذي ) تصلحُ لهما . والأصلُ في الصفة أن تكونَ مشتقةً من الفعل ، والفعل لا يختصُ فالمشتقُ منه كذلك . ف ( مَنْ ) و ( ما ) لاختصاصها أشبهها الأعلامَ فلم يوصفَ بهما .

## فصل

والياءُ والألام في ( الذي ) أصلان . وقال الكوفيون : الاسمُ الذالُ وحده وما عداه زائدٌ<sup>(٢)</sup> .

وحجَّةُ الأولين<sup>(٣)</sup> أَنَّ ( الذي ) اسم ظاهر فلم يكنْ على حرف واحدٍ ، كسائر الأسماء الظاهرة . يدلُّ عليه أَنَّ الذالَ لم تستعمل في هذا الاسم وحدها . فلو كانتِ الياءُ واللامُ زائدتين لجاز حذفهما في هذا الجنس .

واحتجَّ الآخرون<sup>(٤)</sup> من وجهين :

أحدهما : أَنَّ الياءَ تسقطُ في التثنية فلو<sup>(٥)</sup> كانت أصلًا لم تسقط ، وأمَّا اللامُ فزيدت ليكنَ النطقُ بالذال ساكنةً ، ولتدخل الألف واللام على متحرك .

(١) في ح : يختصان .

(٢) هذه القضية من المسائل الخلافية ، انظر الإنصاف ٦٦٩/٢ ، المسألة ٩٥ ، وشرح المفصل ١٣٩/٣ وما بعدها ، وشرح الكافية ١٧/٣ ، وارتشاف الضرب ٥٢٥/١ .

(٣) أي حجَّة البصريين .

(٤) أي : الكوفيون .

(٥) في ح : ولو .

والثاني : ماجاء في الشعر من حذف الياء وتسكين الذال كقول الشاعر :  
[ من الرجز ]

١٧٨- ..... كَاللَّذُ تَزْبِي زُبِيَّةً فَاصْطِيدَا<sup>(١)</sup>

ولا نظير له فيما هو على أكثر من حرف .

والجواب : أمّا حذف الياء في التثنية فقد أجبنا عنه في باب التثنية . وحذف الياء في الشعر شاذ لا يدل على أنها زائدة لأنه قد حذف في الشعر كثير من الأصول كقوله :

١٧٩- دَرَسَ الْمَنَا ... (٢)

و :

١٨٠- ... من وُرُقِ الْحَمِي<sup>(٣)</sup>

وقد تقدّم ذكر ذلك .

## فصل

والألّف واللام في ( الذي ) زائدتان لا للتعريف لوجهين<sup>(٤)</sup> :

(١) الرجز في الكامل ٢٧/١ . وورد في شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢ لرجل من هذيل لم يسم . والزُّبِيَّة مضيئة الأسد ، ولا تتخذ إلا في قلة أو رابية أو هضبة .

فظلّت في شرّ من اللذُ كِي\_\_\_\_\_دا ... ..

ومعنى الرجز : لقد ظللت في شرّ من الذي كدت في حقه ، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد ، فإذا هو واقع فيها . ومحل الاستشهاد من هذين البيتين قوله : ( في شرّ من اللذُ ) وقوله : ( كاللذُ تَزْبِي ) حيث وردت كلمة ( اللذُ ) في الموضعين محذوفة الياء ساكنة النال . عن محقق الإنصاف ٦٧٢/٢ ، وانظر شرح المفصل ١٤٠/٣ ، والخزانة ٤٩٨/٢ ، وفي الإنصاف ٦٧١/٢ ، عدة شواهد على هذه المسألة .

(٢) سبق الكلام عليه في مبحث ( باب ما يجوز في ضرورة الشعر ) برقم ١٤٠ .

(٣) أيضاً سبق الكلام عليه في للموضع السابق برقم ١٤١ .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٠/٣ : وأمّا الألف واللام في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فذهب قوم =

أحدها : أنَّ تعريفَ ( الذي ) بالصلة ، بدليل تعرّف ( مَنْ ) و ( ما ) بها ، إذ لا لام فيها . وما يُعرّفُ في موضعٍ بشيءٍ يُعرّفُ في موضعٍ آخر بذلك الشيء .

والثاني : أنَّ الألفَ واللامَ لو حصّلا التعريفَ لكان الاسمُ مستعملاً بدونها نكرةً إذ جميعٌ ما تدخلُ عليه لامُ التعريفِ كذلك . فإن قيلَ : لو كانا زائدتين لجاز حذفهما . قيلَ : من الزوائد ما يلزمُ كالفاء في قولك : خرجتُ فإذا زيد . ونحوها . /

ح ١١٤

## فصل

وإنما تعرّفُ هذه الأسماءُ بالصّلاتِ ، لأنَّ الصّلاتِ تخصّصُها . لأنَّ الصلةَ جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ أو مبتدأ وخبر . وكلاهما خاصّ ، فَجَرَيَا مجرى الصفةِ المخصصةِ نِهائَةً التخصيصِ<sup>(١)</sup> .

فإن قيلَ : كيفَ تُعرّفُ الجملةُ وهي نكرةٌ ولذلك تفسّرُ بالنكرة ؟ ففيه جوابان : أحدهما : أنَّ الجملةَ التي هي صلةٌ لا تخلو من ضمير هو الموصول في المعنى ، والضمير

---

= إلى أنها زائدة للتعريف على حدّها في ( الرجل والغلام ) لأنها معارف والألف واللام معرفان ، فكان إفادة التعريف بها . والذي عليه المحققون أنها زائدتان . والمراد بها لفظ التعريف لامعناه . والذي يدل أنها ليستا لمعنى التعريف أمران :

أحدهما : أن الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة ، ولام التعريف لانعرفها جاءت لازمة ، بل يجوز إسقاطها نحو : الرجل والغلام ، ورجل وغلام ، ولم نجدهم قالوا : لذ ، كما قالوا غلام . فلمّا خالفت ما عليه نظائرها دلّ على أنها زائدة لغير معنى التعريف كما يزداد غيرها من الحروف . والأمر الثاني : أننا نجد كثيراً من الأسماء الموصولة معرفة من الألف واللام وهي مع ذلك معرفة وهي : مَنْ وما وأي ... فهذه الأشياء كلها معارف ولا ألف ولام فيها .. وإنما تعرّفها بما بعدها من صلاتها . وإذا ثبت أن الصلة معرفة ، لم يكن الألف واللام فيما دخلا عليه من الموصولات معرفة أيضاً لأن الاسم لا يتعرّف من جهتين مختلفتين . وإذا ثبت أن الألف واللام لا يفيدان هنا التعريف ، كان زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ ... إلخ .

(١) شرح المفصل ١٤١/٣ .



معرفة فتخصصت الجملة به . وكان الفعل من الجملة يلزمه الفاعل وهو معرفة وكذلك  
المبتدأ ، وصارت الجملة مع ( الذي ) بمنزلة وصفٍ معرفٍ بالألف واللام .

والثاني : أن الجملة ليست نكرة باعتبار نفسها بل تقدّر باسم نكرة ، فإذا انضم إليها  
( الذي ) صار في حكم المركب . فالجملة كالمفرد النكرة و ( الذي ) نعت لما قبلها ،  
فحدث عند التركيب معنى لم يكن للمفرد على ما هو المؤلف في المركبات<sup>(١)</sup> .

### فصل

وإنما كانت الصلة جملة خبرية لأربعة أوجه<sup>(٢)</sup> :

أحدها : أن الغرض منها إيضاح الموصول . وغير الخبرية من الأمر والاستفهام  
مبهمة فلا يحصل الإيضاح .

والثاني : أن ( الذي ) اسم ظاهر والأسماء الظاهرة للغيبة ، فلو وصلت بالأمر  
والنهي للمواجه لتناقضا لأن المواجهة خطاب . وإن كانا للغائب لزم أن يكون فاعلها  
غير الذي ، والضمير العائد على ( الذي ) هو ( الذي ) في المعنى فيتدافعان وكذلك  
الاستفهام .

م ١٣٦

والثالث : أن ( الذي ) وصلته مقدران<sup>(٣)</sup> باسم واحد ، والاسم الواحد لا يدل على  
الأمر والنهي والاستفهام مع / دلالاته على مسمى آخر .

م ١٣٣

والرابع : أن ( الذي ) وصلته يُخبر عنها تارة وبها أخرى . والأمر والنهي  
والاستفهام لا يصح فيها ذلك . فإن قيل : فما تقول في بيت الفرزدق :  
[ من الطويل ]

(١) انظر شرح المفصل ١٤١/٣ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٥٠/٣ ، ١٤١ .

(٣) في ح : مقدر .

١٨١- وإني لرام نظرة قبـل التي لعلّي وإن شطت نواها أزورها<sup>(١)</sup>  
 فجعل الصلة ( لعل ) . قيل : هو شاذّ وتأويله أنه حذف القول . وتقديره : التي  
 أقول لعلّي . وما جاء من ذلك فهذا سبيله .

### فصل

وفي ( الذي ) أربع لغات . الجيدة ( الذي ) بسكون الياء . والثانية : حذفها  
 اجتزأ بالكسرة عنها . والثالثة : تسكين الذال على إجراء الوصل مجرى الوقف .  
 والرابعة : تشديد الياء على المبالغة كما زيدت في الصفات كأحمريّ ودوّاريّ<sup>(٢)</sup> .

### فصل<sup>(٣)</sup>

واللغة الجيدة في تشنيتها حذف الياء<sup>(٤)</sup> ، لأنّ الكلمة طالت بالصلة وزيادة  
 حروف<sup>(٥)</sup> التشنية فحُففتُ بالحذف . وقد حُذفت نونها في الشعر تخفيفاً<sup>(٦)</sup> . وأما الجمعُ

(١) رواية البيت في ديوانه ١٠٦/٢ :

وإني لرام نظرة قبـل التي لعلّ ، وإن شقت عليّ ، أناهما

وما ذكره أبو البقاء هو رواية النحاة . وانظر البيت في مغني اللبيب ٥٠٧/٢ برقم ٧١٩ وبرقم ٧٢٨  
 و ٩٩٣ ، وشرح أبيات المغني ١٩١/٦ ، وشرح الكافية ١٠/٣ ، ٦٧ ، والخزانة ٤٨١/٢ ، ٥٥٩ ، قال  
 البغدادي في الخزانة بعد أن ذكر البيت .. « على أن جملة ( لعلّي ) إلخ .. صلة التي ، بتقدير القول ،  
 أي التي أقول : لعلّي أزورها ، وإنما قدر أقول لأنها إنشائية لا يصح وقوعها صلة ، فقدّر القول لتكون  
 خبرية . وينبغي أن يقول : التي أقول فيها لعلّي ، ليحصل عائد الموصول . وانظر أيضاً شرح الأبيات  
 المشكلة الإعراب للفارسي ٤٣٥ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٤١/٣ .

(٣) كلمة ( فصل ) ساقطة من ح .

(٤) انظر شرح المفصل ١٤١١/٣ .

(٥) في ح : حرف .

(٦) قال في الارتشاف ٥٢٦/١ : ويجوز حذف النون منها فتقول : اللذا واللتا والذئيّ والتّيّ ، وهي لغة بني  
 الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة .

فالجيد ( الذين ) في كلِّ حال ، وياء الأصل محذوفة من أجل ياء الجمع . ومن العرب مَنْ يجعلها في الرفع بالواو ، وفي الجرِّ والنصب بالياء ، وليس ذلك إعراباً ، بل تشبیه له بالمعرب<sup>(١)</sup> .

## فصل

والأصل في ( اللاتي ) أنه اسمٌ وضع للجمع ، ووزنه ( فاعل ) مثل : الجمال والباقر ، ويجمع على ( اللواتي ) على ( فواعل ) ، وأمّا ( اللاتي ) فعلى : فاعل أيضاً . ومن العرب من يحذف منه الياء وهي لام الكلمة<sup>(٢)</sup> .

## فصل

و ( الألى ) بمعنى : الذين ، كهولك : هم الألى قالوا كذا ، أي : الذين<sup>(٣)</sup> . و ( ذو ) في لغة طيء تكون بمعنى ( الذي ) . وتكون في المؤنث والمذكر والواحد وما زاد عليه بلفظ واحد وبالواو في كل حال<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر معني اللبيب ٥٣٥/٢ في مبحث الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف ، وشرح أبيات المعني ٢٥٣/٦ ، وانظر ارتشاف الضرب ٥٢٦/١ .

(٢) قال ابن عيش في شرح المفصل ١٤٢/٣ .. ويقولون في جمع ( التي ) : اللاتي ، على وزن القاضي ، و ( اللاتي و اللاء ) بغير ياء ، كما قالوا في الذي الألى ، فأتوا به على غير لفظ الواحد ، قال الله تعالى : ﴿ واللّائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللّائي لم يحضن ﴾ [ الطلاق : ٤/٦٥ ] ، وربّما قالوا : ( اللواتي واللّواء ) بغير ياء كما قالوا : اللواتي واللّوات .

(٣) قال ابن عيش ١٤٢/٣ : وأمّا الألى بمعنى الذين فهو جمع الذي من غير لفظه كـ ( رجل ونفر ، وامرأة ونسوة ) . وانظر الارتشاف ٥٢٦/١ .

(٤) قال ابن عيش ١٤٧/٣ : وأمّا ( ذو ) فإنّ طيباً تقول : هذا ذو قال ذاك . يريدون : الذي قال ذاك . وهي ذو التي بمعنى صاحب تَقْلُوهَا إلى معنى الذي ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التي توصل بها الذي ، وبنوها لاحتياجها إلى ما بعدها كما كانت مبنية فقالوا : هذا زيدٌ ذو قام ، ورأيت زيدا ذو قام ، ومررت بزید ذو قام أبوه ، فيكون في حال الرفع والنصب والجر بالواو ، وهذه الواو عين الكلمة ، وليست علامة الرفع . وتقول : مررت بالمرأة ذو قامت ، وبالرجلين ذو قاما ، وبالرجال ذو قاموا ، فيستوي فيه التثنية والجمع والمؤنث .

## مسألة

اسم الإشارة غير موصول<sup>(١)</sup>. وقال الكوفيون : هو موصول .

وحجّة الأولين<sup>(٢)</sup> أنه اسم تام بنفسه يحسن الوقف عليه فلم يكن موصولاً كسائر الأسماء الظاهرة ، ولذلك يحسن أن يجمع بينه وبين ( الذي ) فيقال : إن هذا الذي عندنا كريم .

واحتج الآخرون<sup>(٣)</sup> بقوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾<sup>(٤)</sup> ، و ﴿ هاتئتم أولاء تحبّونهم ﴾<sup>(٥)</sup> ، وبقول الشاعر : [ من الطويل ]

١٨٢- عَدَسُ مَا الْعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةً نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ<sup>(٦)</sup>

(١) هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين . انظر الإنصاف ٧١٧/٢ ، للسألة ١٠٣ ، وشرح المفصل ٢٤/٤ ، وشرح الكافية ٦٤/٣ .

(٢) أي : البصريون .

(٣) هم الكوفيون .

(٤) سورة البقرة : ٨٥/٢ ، قال أبو البقاء في ( إملأ مامنً به الرحمن ) : ﴿ ثم أنتم هؤلاء ﴾ أنتم : مبتدأ ، وفي خبره ثلاثة أوجه :

أحدها : تقتلون ، فعلى هذا في ( هؤلاء ) وجهان : أحدهما في موضع نصب ياضمار أعني ، والثاني : هو منادى ، أي يا هؤلاء ، إلا أن هذا لا يجوز عند سيبويه لأن أولاء مبهم ولا يحذف حرف النداء مع المبهم .

والوجه الثاني : أن الخبر ( هؤلاء ) على أن يكون بمعنى الذين ، و ( تقتلون ) صلته . وهذا ضعيف أيضاً لأن مذهب البصريين أن أولاء هذا لا يكون بمنزلة الذين ، وأجازه الكوفيون .

والوجه الثالث : أن الخبر ( هؤلاء ) على تقدير حذف مضاف تقديره ثم أنتم هؤلاء كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة . فعلى هذا ( تقتلون ) حال يعمل فيها معنى التشبيه .

(٥) سورة آل عمران : ١١٩/٣ ، وقد ذكر العكبري هذه الآية في ( إملأ مامنً به الرحمن ) وأحال إلى كلامه السابق المذكور آنفاً في سورة البقرة .

(٦) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري ، وهو مطلع أبيات قالها لما خرج من الحبس ، وقد قربت إليه بغلة من بغال البريد ، فركبها واستوى على ظهرها . وعباد هو عبّاد بن زياد .

والبيت في شعره ١١٥ ق ٣٩ ب ١ ، وهو مما احتج به النحاة ، انظره على سبيل المثال في المحتسب =

والجوابُ عن الآية أن ﴿ تقتلون ﴾ و ﴿ تحبُّونهم ﴾ حالٌ وليس بصلة ، وقد استوفيتُ القولَ على ذلك في ( إعراب القرآن ) <sup>(١)</sup> ، وأمّا البيتُ ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّ ( طليقاً ) خبر ( هذا ) و ( تحملين ) حال / من الضير في ( طليق )  
والعائد محذوف . أي : تحملينه .

والثاني : هو خبرٌ بعد خبرٍ .

والثالثُ : أن يكونَ حالاً والعاملُ فيه معنى الإشارة .

### مسألة

الاسم الظاهرُ إذا دخلت عليه الألفُ واللام لم يكن موصولاً لما ذكرنا من قبل <sup>(٢)</sup> .  
وقال الكوفيونَ : يكون موصولاً . واحتجَّوا بقول الشاعر : [ من الطويل ]

١٨٣- لَعْمَرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ وَأَجْلِسُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ  
أي : أنتَ الذي أكرم . وجوابه من وجهين :

أحدهما : أنَّ ( البيت ) مبتدأ ثانٍ و ( أكرم أهله ) [ الخبرُ ] .

والثاني : أنه أرادَ : البيت الذي أكرم [ <sup>(٤)</sup> ، فحذفَ ( الذي ) للضرورة .

= ٩٤/٢ ، والأما لي الشجرية ١٧٠/٢ ، والإنصاف ٧١٧ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٢٤ ، ٧٩ ، والحزانة ٥١٤/٢ ، ٨٩/٣ .

قال ابن يعيش ٢٤/٤ : والشاهد فيه قوله : وهذا تحملين ، جعل هذا بمعنى الذي موصولاً وتحملين صلته . ولم يقرَّ ابن يعيش هذا التوجيه وعارض الكوفيين مؤيداً مذهب البصريين .  
(١) سبقت الإحالة عليه في الحاشيتين ٤ ، ٥ في الصفحة ١٢٠ .

(٢) انظر المسألة في الإنصاف ٧٢٢/٢ ، المسألة ١٠٤ ، وشرح الكافية ١٥/٣ ، و ٧٠ ، ٧١ .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في شرح أشعار الهذليين ١٤٢/١ ق ١٢ ب ٩ ، وانظر الإنصاف ٧٢٢/٢ ، وشرح الكافية ١٥/٣ و ٧٠ ، والحزانة ٤٨٩/٢ ، ٥٦٤ ، وفيها كلام مفصل .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

## مسألة

( ماذا ) تكون على وجهين <sup>(١)</sup> :

أحدهما : هما اسمان فـ ( ما ) استفهام و ( ذا ) بمعنى الذي ، فعلى هذا يكون الجواب مرفوعاً <sup>(٢)</sup> كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ : الْعَفْوُ ﴾ <sup>(٣)</sup> في قراءةٍ من رفع .

(١) انظر سيبويه ٤٠٤/١ ، ٤٠٥ ، وشرح المفصل ١٤٩/٣ ، وشرح الكافية ٦٤/٣ ، وارتشاف الضرب ٥٣٩/١ .

(٢) في ح : مرفوعاً عليه .

(٣) سورة البقرة : ٢١٩/٢ ، قال ابن مجاهد في كتاب السبعة ١٨٢ : واختلفوا في فتح الواو وضمتها من قوله : ﴿ قُلِ الْعَفْوُ ﴾ فقرأ أبو عمرو وحده : ( قل العفو ) رفعاً وقرأ الباقون نصباً . قال أبو بكر - أي ابن مجاهد - : أرى ابن عامر نصب أيضاً . قال : وحدثني عبد الله بن عمرو بن أبي سعد الوراق ، قال : حدثنا أبو زيد عمر بن شبة ، قال : حدثنا محبوب ، عن إسماعيل المكي عن ابن كثير أنه قرأ : ( قُلِ الْعَفْوُ ) رفعاً . والمعروف عن المكيين النصب . وانظر التبصرة ١٦٠ ، وتلخيص العبارات ٧١ .

قال أبو علي الفارسي في الحجّة للقراء السبعة ٣١٦/٢ : العفو : ما فضل عن أهلك . قال : اعلم أن قولهم : ( ماذا ) تستعمل على وجهين : أحدهما أن يكون ( ما ) مع ذا اسماً واحداً ، والآخر : أن يكون ذا بمنزلة الذي ، والدليل على جعلهما جميعاً بمنزلة اسم واحد قول العرب : عمّاذ تسأل ؟ فأثبتوا الألف في ( ما ) ، فلولا أنّ ( ما ) مع ( ذا ) بمنزلة اسم واحد لقالوا : عمّاذ تسأل ؟ فحذفوا الألف من آخر ( ما ) كما حذف من قوله : ﴿ عمّ يتساءلون ﴾ [ النبأ : ١٧٨ ] ، و ﴿ فيم أنت من ذكراها ﴾ [ النازعات : ٤٣/٧٩ ] فلما لم يحذفوا الألف من آخر ( ما ) علمت أنه مع ذا بمنزلة اسم واحد ، فلم تحذف الألف منه لما لم يكن في آخر الاسم ، والحذف إنما يقع إذا كانت الألف آخر إلا أن يكون في شعر كقول الشاعر :

على ما قام يشمتني لثيمٌ كخنزيرٍ تمرغ في دمان

فإذا تبين بما ذكرنا أن ( ما ) مع ( ذا ) بمنزلة اسم واحد كان قوله تعالى : ﴿ ماذا ينفقون ﴾ بمنزلة قوله : ﴿ ما ينفقون ﴾ ، وقوله ﴿ ماذا ﴾ في موضع نصب ، كما أن ( ما ) في قولك : ما ينفقون ؟ وأياً في قولك : أياً ينفقون ؟ كذلك . فجواب هذا ( العفو ) بالنصب كما تقول في جواب : ما أنفقت ؟ درهماً . أي : أنفقت درهماً . فهذا وجه قول من نصب ( العفو ) في الآية .

وأما وجه قول من رفع فقال ( قل العفو ) فإن ( ذا ) تجعل بمنزلة الذي بعد ما ، ولا يجعل معها بمنزلة اسم واحد ، فإذا قال : ﴿ ماذا أنزل ربكم ﴾ [ النحل : ٢٤/١٦ ] ، فجواب هذا : قرآنٌ وموعظةٌ =

والوجه الثاني : أن يكون ( ما ) و ( ذا ) اسماً واحداً للاستفهام بمعنى : أي شيء .  
 فعلى هذا انتصب ( العفو )<sup>(١)</sup> في الآية ، ويكون موضع ( ماذا ) نصباً ب ( ينفقون ) .  
 فإن قيل : كيف جاءت ( ذا ) بمعنى ( الذي ) هنا ؟ قيل : لَمَّا رُكِّبَا حَدَثَ لَهَا مَعْنَى  
 وَحَكْمٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِفْرَادِ عَلَى مَا عُرِفَ فِي<sup>(٢)</sup> تَرْكِيبِ الْحُرُوفِ وَغَيْرِهَا ، وَإِنَّمَا كَانَتْ مَعَ  
 ( ما ) بهذا المعنى لأنَّ ( ما ) في الاستفهام<sup>(٣)</sup> في غاية الإبهام فأخرجت ( ذا ) من  
 التخصيص إلى الإبهام / وجذبتهما إلى معناها وأصارتها إلى إبهام ( الذي ) . فإن قيل :  
 أفيجوزُ مثلُ ذلك في : مَنْ ذَا ؟ قيل : لا ، لأنَّ ( مَنْ ) تخصَّصَ مَنْ يُعْقَلُ فليس فيها  
 إبهامٌ ( ما )<sup>(٤)</sup> .

١٣٤م

### مسألة

( أيُّهم ) يكون بمعنى ( الذي )<sup>(٥)</sup> فإنَّ وُصِلَتْ بِجُمْلَةٍ كَانَتْ مَعْرَبَةً<sup>(٦)</sup> اتِّفَاقاً  
 كقولهم : لأضربنَّ أيُّهم هو أفضل . فإنَّ وُصِلَتْهَا بِمَفْرِدٍ كَانَتْ مَبْنِيَّةً عِنْدَ سِبْيُوِيَه .  
 وذهب بعضُ البصريين ، والكوفيون<sup>(٧)</sup> إلى أنَّها معرَّبةٌ .

وَحُجَّةُ الْأَوَّلِينَ<sup>(٨)</sup> : أَنَّ الْأَصْلَ فِي ( أَيِّ ) أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ

= حسنة . فتضرب المبتدأ الذي كان خبراً في سؤال السائل ، كما تقول في جواب : ما الذي أنفقته ؟ مالُ  
 زيد . أي : الذي أنفقته مالُ زيد . انتهى بتصرف .

- (١) انظر التعليق السابق .
- (٢) كلمة ( ما عرف ) ساقطة من ح .
- (٣) كلمة ( ما ) زائدة بعد ( الاستفهام ) في ح ولا وجه لها .
- (٤) ( ما ) ساقطة من ح .
- (٥) انظر مباحث ( أيِّ ) في سيبويه ٣٩٧/١ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، وانظر الإنصاف في مسائل  
 الخلاف ٧٠٩/٢ ، المسألة ١٠٢ ، والمقتضب ٢٩٠/٣ ، ٢٩١ ، وشرح المفصل ٢١/٤ ، وشرح الرضي على  
 الكافية ٥٩/٣ ، وارتشاف الضرب ٥٣٠/١ وما بعدها ، ومغني اللبيب ١٠٧/١ .
- (٦) في ح : ( معرفة ) وهو تصحيف .
- (٧) في ح : والكوفيون .
- (٨) أي حجة البصريين .

والاستفهام لتضمنها معنى الحرف . وإذا كانت بمعنى ( الذي ) يجب أن تبنى لنقصانها .  
 إلا أن ذلك خولف لِمَا ذكره في الاستفهام . وإذا حُذِفَ من صلتها شيء خالفت بقية  
 أخواتها فازداد نقصانها ومخالفتها للأصل ، فيجب أن ترجع إلى حقها من البناء واحتج  
 بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنُنزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾<sup>(١)</sup> .

واحتج الآخرون بما قال الجرمي : خَرَجْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ فَلَمْ أَسْمَعْ مِنْذُ فَارَقْتُ  
 الْخُنْدُقَ إِلَى مَكَّةَ أَحَدًا يَقُولُ لِأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلَ ، بِالضَّمِّ ، بَلْ بِنَصْبِهَا<sup>(٢)</sup> . ولأن  
 ( أيهم ) معربة في غير هذا الموضع فتكون معربة هاهنا . قالوا : والآية محمولة على غير  
 ما ذكرتم<sup>(٣)</sup> ، وفي هذه المسألة أقوال قد ذكرناها في ( إعراب القرآن )<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة مريم ٦٩/١٩ ، قال أبو حيان في البحر المحيط ٢٠٨/٦ : وقرأ الجمهور ( أيهم ) بالرفع ، وهي حركة  
 بناء على مذهب سيبويه ، فأَيُّهُمْ مفعول بنزَعَنَّ ، وهي موصولة . وأشدَّ خبر مبتدأ محذوف ، والجملة  
 صلة لأَيُّهُمْ . وحركة إعراب على مذهب الخليل ويونس على اختلاف في التخريج . وأَيُّهُمْ أَشَدُّ : مبتدأ  
 وخبر محكي على مذهب الخليل ، أي الذين يقال فيهم : أَيُّهُمْ أَشَدُّ ، وفي موضع نصب ، فيعلّق عنه  
 لنزَعَنَّ على مذهب يونس . والترجيح بين هذه المذاهب المذكور في علم النحو .  
 وفي البحر ١٢٩/٦ : وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعمش  
 ( أيهم ) بالنصب مفعولاً ب ( لنزَعَنَّ ) . قال أبو حيان : وهاتان القراءتان تدلّان على أن مذهب  
 سيبويه أنه لا يتحمّم فيها البناء إذا أضيف وحذف صدر صلتها ، وقد نقل عنه تحمّم البناء . وينبغي  
 أن يكون فيه على مذهبه البناء والإعراب ، وانظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٨٦ ، وإملاء  
 مامن به الرحمن ٦٣/٢ .

(٢) انظر البحر المحيط ٢٠٩/٦ .

(٣) عبارة ( ح ) على غير ما ذكرتها في إعراب القرآن .. وعبارة م هي الصحيحة .

(٤) قال أبو البقاء في إعراب القرآن : ( إملاء مامن به الرحمن ) ٦٣/٢ : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ يقرأ بالنصب  
 شاذاً ، والعامل فيه ﴿ لنزَعَنَّ ﴾ وهي بمعنى الذي . ويقرأ بالضمّ وفيه قولان : أحدهما أنها ضمة بناء  
 وهو مذهب سيبويه ، وهي بمعنى الذي ، وإنما بنيت هنا لأن أصلها البناء ، لأنها بمنزلة ( الذي ومن )  
 من الموصولات ، إلا أنها أعربت حملاً على كلٍّ أو بعض ، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب ،  
 وإذا حذف العائد عليها بنيت لمخالفتها بقية الموصولات ، فرجعت إلى حقها من البناء بخروجها عن  
 نظائرها وموضعها نصب بنزَعَنَّ .

والقول الثاني : هي ضمة الإعراب . وفيه خمسة أقوال :

=



والجوابُ : أمّا حكاية الجرْمِي فيجوزُ أن يكونَ ما سمعه لغةً لبعض العرب ، فإنَّ سيبويه حكى خلافها ، فيُجمع بين الحكايتين ويحمل الأمرُ فيها على لغتين ، إلاَّ أنَّ الأقيسَ البناءُ . وأمّا قياسها عليها في الاستفهام والجزاء فلا يصحُّ لأنَّها هناك تامّةٌ وهي هاهنا ناقصةٌ مخالفةٌ لأخواتها من الموصولات .

## مسألة

لابدَّ في الصلة من عائدٍ على الموصول<sup>(١)</sup> لأنَّ ( الذي ) يصلح وصله لكلِّ جملة ، والجملةُ في نفسها تامّة ، فلا تصير الجملةُ تاماً ل ( الذي ) وكالجزء منه إلاَّ بالضمير الرابطِ لأحدهما بالآخر كما في الجملة التي هي خبر المبتدأ .

## فصل

ويجوزُ حذفُ العائدِ المنصوب<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى : ﴿ هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ

= أحدها : أنها مبتدأ وأشدَّ خبره ، وهو على الحكاية ، والتقدير : لنزغنَ من كلِّ شيعة الفريق الذي يقال : أيُّهم . فهو على هذا استفهام . وهو قول الخليل .  
والثاني : كذلك في كونه مبتدأ وخبراً واستفهاماً إلاَّ أن موضع الجملة نصب ب ( نزعنَ ) ، وهو فعل معلق عن العمل ، ومعناه التمييز ، فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه كقولك : علمت أيُّهم في الدار . وهو قول يونس .  
والثالث : أن الجملة مستأنفة ، وأيُّ : استفهام ، و ( من ) زائدة . أي لنزعنَ كلَّ شيعةٍ . وهو قول الأخفش والكسائي . وهما يجيزان زيادة ( من ) في الواجب .  
والرابع : أن ( أيُّهم ) مرفوع ب ( شيعة ) لأنَّ معناه : تشيع . والتقدير : لنزعنَ من كلِّ فريق يشيع أيُّهم .. وهو على هذا بمعنى الذي . وهو قول المبرد .  
والخامس : أن نزعنَ علقت عن العمل ، لأنَّ معنى الكلام معنى الشرط . والشرط لا يعمل فيه ما قبله . والتقدير : لنزعنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا أو إن تشيعوا . ومثله لأضربن أيُّهم غضب ، أي إن غضبوا أو لم يغضبوا . وهو قول يحيى عن الفراء . وهو أبدها عن الصواب . وانظر شرح المفصل ١٤٥/٣ ، ١٤٦ .

(١) انظر شرح المفصل ١٥٠/٣ وما بعدها ، وشرح الكافية ٧/٣ ، وارتشاف الضرب ٥٢٣/١ .

(٢) انظر سيبويه ٤٥/١ ، وشرح المفصل ١٥٢/٣ ، وشرح الكافية ٢٤/٣ ، وارتشاف الضرب ٥٣٢/١ .

رسولاً ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ، لأنَّ الاسمَ طالَ لاجتماعِهِ من أربعة أشياء : الذي والفعل والفاعل والمفعول . ولا يجوزُ حذفُ المرفوعِ لأنَّه فاعلٌ والفاعلُ لا يُحذفُ ، ولا المجرورُ لأنَّه كجزءٍ من الجارِّ ولذلك لم يكنِ إلاَّ متصلاً ، وقد جاء حذفُ المجرورِ أيضاً قليلاً إذا كان الفعلُ موجوداً ، وطريقه أنه يعدي الفعلُ بنفسه بعد حذفِ الحرفِ ثمَّ يَحذفُ الضميرَ وذلك كقوله تعالى : ﴿ فاصدعْ بما تؤمَّرُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أي : به . ثمَّ حذفتِ الباءُ فبقي : بما تؤمَّره . ثمَّ حذفتِ الهاءُ . هذا إن جعلت ( ما ) بمعنى ( الذي ) أو موصوفةً . وإن جعلتها مصدريةً لم تحتجْ إلى تقدير ضمير . ومنهم من يحذفُ الجارَّ والمجرورَ دفعةً واحدة .

## فصل

وأما ( أن ) الثقيلة المفتوحة و ( أن ) الناصبة للفعل [ فها ] موصولتان <sup>(٣)</sup> / وهما حرفان بلا خلاف . فأما ( ما ) المصدرية فموصولة أيضاً وهي حرف . وقال الأخفش : هي اسمٌ <sup>(٤)</sup> .

وحجة الأولين : أنه لا يعود إليها ضمير ، ولو كانت اسماً لاحتاجت إليه . واحتج الآخرون : بأنها موصولة غير عاملة ، فكانت اسماً كأمثالها من الموصولات .

والجواب : أن الاسميَّة لا تثبتُ من حيثُ كانت موصولةً غيرَ عاملة ، فإنَّ ذلك

(١) سورة الفرقان : ٤١/٢٥ ، والشاهد في هذه الآية حذف العائد المنصوب ، والتقدير : بعثه .  
(٢) سورة الحجر : ٩٤/١٥ ، قال الزمخشري في الكشاف ٤٥٩/٢ : والمعنى : بما تؤمر به من الشرائع ، فحذف الجارَّ كقوله :

أمرتكَ الخيرَ فافعلْ ما أمرت به

ويجوز أن تكون ( ما ) مصدرية ، أي بأمركَ ، مصدر من المبني للمفعول .

(٣) انظر بشأن ( أن ) شرح المفصل ٥٩/٨ ، وبشأن ( أن وما ) ١٤٢/٨ ، وانظر ارتشاف الضرب ٥١٨/١ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٤٢/٨ .

ليس من حدِّ الأسماء ولا علاماتها ، لأنَّ كونها موصولةً يخرجها عن حكم الأسماء إذ من حكم الأسماء التَّمام . وكونها لا<sup>(٢)</sup> تعمُّ حكمَ أكثر الحروف فعلمَ أنَّ الاسمِية تثبت بدليلٍ غيرِ هذا . وقد ذكرنا ما يصلح أن يكون<sup>(٣)</sup> دليلاً على حرفيتها .

### مسألة

الألفُ واللامُ بمعنى الذي اسمٌ . وحكيَ عن الأَخفش أنها حرفٌ<sup>(٤)</sup> .

وحجَّةُ الأولين : احتياجُها إلى عودِ الضميرِ إليها على ما سبق .

واحتجَّ الآخرون بأنَّها تفيدُ التعريفَ فكانت حرفاً كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضة . وسببُ ذلك أنَّ الاسمَ الموصولَ تعرّفه / صلته ، والألفُ واللامُ يُعرّفان ما يدخلان عليه .

١٣٥م

والجوابُ : أنَّ الألفَ واللامَ ليستُ للتعريفِ هنا ، بل هي كـ ( الذي ) . والفرقُ بينها<sup>(٥)</sup> وبين اللامِ<sup>(٦)</sup> للمعرفة ، أنَّ حرفَ الجرِّ إذا وقعَ قبلَ الموصولِ<sup>(٧)</sup> لم يتعلَّق بالصلةِ كقوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾<sup>(٨)</sup> ، وإن جعلت الألفَ واللامَ للتعريفِ جازاً أن يتعلَّق الجارُ بما دخلت عليه إذا صلح للعمل .

(١) عبارة ( ح ) : يخرجها من حكم الأشياء التامة .

(٢) ( لا ) ، ساقطة من م .

(٣) عبارة ( أن يكون ) ساقطة من ح .

(٤) انظر المقتضب ١٣/١ ، ١٩ ، وشرح المفصل ١٤٤/٣ ، وشرح الرضي ١١/٣ ، وارتشاف الضرب ٥٣١/١ .

(٥) في ح : بينها .

(٦) كلمة ( اللام ) ساقطة من ح .

(٧) في ح : الموصولة .

(٨) سورة يوسف : ٢٠/١٢ .

## فصل

ولا يتقدّم شيء من الصلّة على الموصول<sup>(١)</sup> ، لأنّ الصلّة كجزء من الاسم ، وتقديّم بعض أجزاء الاسم على بعض ممتنع وذلك قولك : سرّني ما صنعت اليوم . إنّ نصبت : اليوم سرّني ، جاز تقدّمه وتأخيره ، وإن جعلته ظرفاً لـ ( صنعت ) لم يجز تقدّمه بحال . وللعلة التي ذكرنا لم يجز إيقاع الأجنبيّ بين الموصول والصلّة [ ولا إيقاع الصفة والبدل والعطف قبل تمام الصلّة ]<sup>(٢)</sup> ، كقولك : عجبت من الضاربين إخوتك الظريفيين وزيدٍ .. ونحو ذلك . فلو<sup>(٣)</sup> قدمت هذه الأشياء على ( إخوتك ) لم يجز . فإن قلت : من الضاربين أجمعون إخوتك ، فجعلت أجمعين تأكيداً للضمير في الضاربين جاز لأنه لا فصل فيه إذ كان تابعاً لمعمول الموصول .

---

(١) انظر المقتضب ١٩٣/٣ ، وشرح المفصل ١٥٠/٤ ، ١٥١ ، وارتشاف الضرب ٥٥٣/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة من ح .

(٣) في ح : فإن .

## باب الاستفهام

الاستفهامُ : طلبُ الإِفهام . والإِفهامُ : تحصيلُ الفَهم . والاستفهامُ والاستعلامُ والاستخبارُ بمعنى واحدٍ <sup>(١)</sup> . وقد يكونُ الاستفهامُ لفظاً وهو <sup>(٢)</sup> في المعنى توبيخٌ أو تقريرٌ . فالتوبيخُ كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . والتقريرُ كقوله <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَمَا تَلِكْ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ <sup>(٥)</sup> فقرَّره ليقول : ﴿ هِيَ عَصَاي ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فإذا رآها صارتُ حَيَّةً لم يَخَفْ لِعَلِمه أَنَّ اللهَ تعالى جعلَ ذلكَ آيةً له .

### فصل

وحروفُ الاستفهامِ ثلاثةٌ <sup>(٧)</sup> : الهمزةُ و ( أم ) ، وقد ذُكِرَ في العطف ، و ( هَلْ ) .

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٥٠/٨ : الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد ، فالاستفهام مصدر استفهمت أي طلبت الفهم ، وهذه السين تفيد الطلب ، وكذلك الاستعلام والاستخبار مصدر استعلمت واستخبرت ، ولما كان الاستفهام معنى من المعاني لم يكن بد من أدوات تدل عليه ، إذ هذه الحروف هي الموضوع لإفادة المعاني . وحروفه ثلاثة : الهمزة وهل وأم .

(٢) في ح : وفي المعنى ..

(٣) سورة البقرة : ٢٨/٢ ، قال الزمخشري في الكشاف ٩١/١ : معنى الهمزة التي في ( كيف ) مثله في قولك : أتكفرون بالله ومعكم ما يصرف عن الكفر ويدعو إلى الإيمان ، وهو الإنكار والتعجب ، ونظيره قولك : أتطير بغير جناح ، وكيف تطير بغير جناح ؟

(٤) في ح : ومن التقرير .

(٥) سورة طه : ١٧/٢٠ ، قال الزمخشري في الكشاف ٤٤/٣ : إنما سأله ليريه عظم ما يخترعه عزّ وعلا في الحشبة اليابسة من قلبها حيةً نضاضةً ، وليقرر في نفسه المبانيئة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب إليه ، وينبهه على قدرته الباهرة .

(٦) سورة طه : ١٨/٢٠ .

(٧) انظر المقتضب ٢٨٩/٣ ، وشرح المفصل ١٥٠/٨ ، وشرح الكافية ٤٤٦/٤ .

إِلَّا أَنْ ( هل ) قد تكونُ بمعنى ( قَدْ ) ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ الدَّهْرِ ﴾<sup>(١)</sup> في أحد القولين .

## فصل

وقد شُبِّهَتْ بهذه الحروفِ أسماءٌ وظروفٌ ، فالأسماءُ ( مَنْ ) وَبِاسْتِفْهَامٍ بِهَا عَمَّنْ يَعْقِلُ ، وَتَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ مَجَازاً . وَ ( مَا ) لَهَا لَا يَعْقِلُ<sup>(٢)</sup> ، وَقَدْ جَاءَتْ لِمَنْ يَعْقِلُ . وَ ( أَيُّ ) تَصْلُحُ لَهَا<sup>(٣)</sup> . وَ ( أَيْنَ )<sup>(٤)</sup> فِي الْمَكَانِ ، وَ ( مَتَى )<sup>(٥)</sup> فِي الزَّمَانِ ، وَ ( كَمْ )<sup>(٦)</sup> فِي الْعَدَدِ ، وَ ( كَيْفَ )<sup>(٧)</sup> فِي الْحَالِ . وَ ( أَنَّى )<sup>(٨)</sup> تَكُونُ بِمَعْنَى : مَتَى ، وَكَيْفَ ، وَمِنْ أَيْنَ ، فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾<sup>(٩)</sup> ،

(١) سورة الإنسان : ١/٧٦ ، قال الزمخشري في الكشاف ٥٣٢/٤ : هل بمعنى ( قد ) في الاستفهام خاصة ، والأصل : أهل . بدليل قوله :

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

فالمعنى : أقد أتى ؟ على التقرير والتقريب جميعاً ، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب .

(٢) قال سيبويه ٣٠٩/٢ : وَمَنْ وَهِيَ لِمَسْأَلَةِ عَنِ الْإِنْسَانِيِّ وَيَكُونُ بِهَا الْجَزَاءُ لِلْإِنْسَانِيِّ ، وَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي لِلْإِنْسَانِيِّ ... وَ ( مَا ) مِثْلَهَا ، إِلَّا أَنْ ( مَا ) مَبْهَمَةٌ تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ . وَانظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ١٤٤/٣ .

(٣) سيبويه ٣٩٧/١ وما بعدها ، وشرح المفصل ١٤٥/٣ .

(٤) قال سيبويه ١١٢/١ : نظير ( متى ) من الأماكن ( أين ) فلا يكون ( أين ) إلا للأماكن ، كما لا يكون ( متى ) إلا لليالي والأيام . وقال في ٢٧٨/١ : معنى أين : في أي مكان . وقال في ٤٤/٢ : أين من الظروف التي لا تتصرف . وانظر شرح المفصل ١٠٤/٤ .

(٥) قال سيبويه في ( متى ) ١١١/١ : إنها تريد بها أن يوقت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً ، فإنما الجواب فيه : اليوم أو يوم كذا أو شهر كذا .

وقال في ٤٤/٢ : متى من الظروف التي لا تتصرف ، وقال في ٣١٢/٢ : متى : أي حين . وانظر شرح المفصل ١٠٤/٤ .

(٦) عقد سيبويه باباً لـ ( كم ) ٢٩١/١ وما بعدها . وانظر شرح المفصل ١٢٦/٤ .

(٧) انظر سيبويه ٢٧٨/١ و ٣٥/٢ ، وشرح المفصل ١٠٩/٤ .

(٨) انظر سيبويه ٣١٢/٢ .

(٩) سورة البقرة : ٢٥٩/٢ ، وَأَنَّى هُنَا بِمَعْنَى كَيْفَ .

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ فَاتُوا حَرَّتَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ومن الثالث قوله : ﴿ أَنَّى لَكَ هَذَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ومنه قول الراجز :

-١٨٤-

مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَهَا مِنْ أَنَّى <sup>(٣)</sup>

### فصل

والغرض من الاستفهام بهذه الأسماء عموم السؤال المقتضى للجواب بالمسؤول عنه ، وهذا <sup>(٤)</sup> لا يحصل من الاستفهام بالحرف ، لأنَّ المُسْتَفْهَمَ عنه يختصُّ ببعض الجنس كقولك : أزيد في الدار ؟ فيمكن الجيب أن يقول : لا . ولا يلزمه شيء آخر بمقتضى هذا السؤال ، فيحتاج أن يحدد سؤالاً آخر <sup>(٥)</sup> وربّما تسلسل . فإذا قلت : مَنْ في الدار ؟ ألزمت للمسؤول الجواب بالمطلوب / بأول مرة .

ح ١١٧

### فصل

وأسماء الاستفهام تامة <sup>(٦)</sup> لأنَّ الجملة تتم بها وبجزء آخر بخلاف الموصولة ، وكذلك هي في الجزاء تامة .

- (١) سورة البقرة ٢٢٢/٢ قال الزمخشري في الكشاف ٢٠٢/١ ﴿ فَاتُوا حَرَّتَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ تمثيل ، أي فأتوهن - أي النساء - كما تأتون أراضيكم التي تريدون أن تحرقوها من أي جهة شئتم ، ولا تحظر عليكم جهة دون جهة . والمعنى : جامعوهنَّ من أي شق أردتم ، بعد أن يكون المأق واحداً وهو موضع الحرث .
- (٢) سورة آل عمران : ٣٧/٣ ، قال الزمخشري في الكشاف ٢٧٥/١ : ﴿ أَنَّى لَكَ هَذَا ﴾ : من أين لك هذا الرزق الذي لا يشبه أرزاق الدنيا .
- (٣) البيت من أرجوزة رواها أبو زيد في نوادره : ٥٠ عن ثعلب ولم ينسبها . وهي في خزنة الأدب ١٨٧/٣ لمدرک بن حصين . وقبله :

لَأَجْعَلَنَّ لَأَبْنَةَ عَثْمٍ فَنَّا

- (٤) في ح : ولهذا المعنى .
- (٥) كلمة ( آخر ) ساقطة من ح .
- (٦) أي لا يحتاج إلى صلة كالأسماء الموصولة .

## فصل

وإعرابُ الجوابِ مثلُ إعرابِ السَّؤالِ<sup>(١)</sup> كقولك : مَنْ عندك ؟ فهذا مبتدأ وخبر .  
فإذا قلتَ : زيدٌ عندي<sup>(٢)</sup> ، كان زيدٌ<sup>(٣)</sup> مبتدأ ، كما كانت ( مَنْ ) لأنها سؤالٌ عنه . وهو  
جوابٌ لها . وإذا قلتَ : مَنْ رأيتَ ؟ قلتَ : زيداً . أي رأيتُ زيداً . فتقدَّرَ العاملُ  
للمذكورِ في السؤالِ . فإذا قلتَ : بمن مررتَ ؟ قالَ : بزيدٍ . فيلزمُ إعادةَ الجارِ لأنَّه  
لا يعملُ مضراً لضعفه لاحتياجه<sup>(٤)</sup> إلى ما يتعلَّقُ به ، فلو حذفته حذفَتْ شيئين .

## فصل

فإنَّ كانَ الجارُ اسماً<sup>(٥)</sup> بقيَ الاستفهامُ في اللفظِ على حاله كقولك : لأضربنَّ غلاماً<sup>(٦)</sup>  
أيهم في الدار . وقال كثيرٌ من النحويين : هو ضعيفٌ ، لأنَّ الجارَ لا يعلِّقُ عن العملِ  
بخلافِ الناصبِ والرافعِ .

## فصل

ولا يَعْمَلُ في الاستفهامِ ما قبله ، لأنَّ أداةَ / الاستفهامِ لها صدرُ الكلامِ ، إذ كانت  
تفيدُ في الجملةِ معنىً لم يكنُ . فلو عملتَ فيها ما قبلها لصارت وسطاً وذلك ممتنعٌ كما يمتنعُ  
قولك : لأضربنَّ أزيداً<sup>(٧)</sup> في الدار .

(١) انظر مثل هذا في شرح المفصل ١٠/٤ .

(٢) كلمة ( عندي ) ساقطة من م .

(٣) كلمة ( زيد ) ساقطة من م .

(٤) في ح : باحتياجه .

(٥) يعني هنا الجر بالإضافة .

(٦) كلمة ( غلام ) ساقطة من ح .

(٧) في ح : زيداً .



فإن قيل فقد جاء في الحديث : صنعتَ ماذا<sup>(١)</sup> ؟ قيل : هو محمولٌ على أنه قدّر حذفَ الفعل وتركه ثم ابتدأ وقال : ماذا ؟ ولم يذكر بعده فعلاً لدلالة المذكور المقدر الحذفِ عليه . وقيل : أراد : ماذا صنعتَ ؟ فحذفَ ( ماذا ) ثم جاء بماذا بعدها<sup>(٢)</sup> دليلاً على المحذوف .

وقيل : التقدير : أصنعتَ ؟ ثم استأنف استفهاماً آخر ، وقد حذفت أداة الاستفهام لدلالة الكلام عليها كقول الشاعر : [ من الكامل ]

١٨٥- كَذَّبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ غَلَسِ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاً<sup>(٣)</sup>  
 أي : أكذبتك عينك ؟ وعلى هذا حُمِلت قراءة مَنْ قَرَأَ : ﴿ اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا ﴾<sup>(٤)</sup> بكسر الهمزة .

(١) لم أجد هذا التعبير فيما رجعت إليه من كتب الحديث ، لكنه شائع في كتب النحاة . ووجدت شبيهاً به في شواهد التوضيح والتصحيح ٢٥٩ : في صحيح البخاري ١٣٥/٦ ، ط الباي الحلبي ١٣٧ هـ : أن عائشة قالت : « فالتفتُ إلى أمي فقلت : أجيبي . فقالت : أقول ماذا ؟ » .  
 قال ابن مالك في شواهد التوضيح ٢٦١ : وفي ( أقول ماذا ) شاهد على أن ( ما ) الاستفهامية إذا ركبت مع ( نا ) تفارق وجوب التصدير ، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً ، فالرفع كهولهم : كان ماذا ؟ والنصب كقول أم المؤمنين رضي الله عنها : « أقول ماذا » .  
 وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزاً ، كقولك لمن قال : ( عندي عشرون ) : عشرون ماذا ؟  
 في ح : ( وحدها ) .

(٢) مطلع قصيدة للأخطل . شعر الأخطل ١٠٥/١ ق ١٠ ب ١ .

والبيت في سيبويه ٤٨٤/١ ، والحزنة ٥٠٢/٢ و ١٣/٣ و ٤٥٢/٤ ، ٤٥٥ ، وواسط : قرية غربيّ الفرات في الجزيرة . والغلس : الاختلاط ، أراد ظلمة آخر الليل ، والرباب : اسم امرأة . قال الأعم : الشاهد فيه إثباته بأَمْ منقطعة بعد الخبر - أي بمعنى بل - حلاً على قولهم : ( إنها لإبلٌ أم شاء ) ، ويجوز أن تحذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها . والتقدير : أكذبتك عينك أم رأيت . هامش سيبويه ٤٨٤/١ .

(٤) سورة ص : ٦٣/٢٨ ، قال في كتاب السبعة ٥٥٦ : « قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم : ( سِخْرِيًّا ) كسراً . وروى الفضل عن عاصم : ( سِخْرِيًّا ) ضمّاً . وقرأ نافع وحمرّة والكسائي : ( سِخْرِيًّا ) ضمّاً » ، وهما لغتان . وانظر حجة القراءات لابن زنجلة ٤٩٢ ، وقال ابن خالويه في =

## فصل

وجميع أسماء الاستفهام مبنية لتضمنها معنى الهمزة<sup>(١)</sup> إلا (أيًا)<sup>(٢)</sup> فإنها معربة .  
قالوا : لأنها حُمِلت على نظيرها وهو : بعض ، وتقيضها وهو : كل ، لأنها لا تنفك عن  
الإضافة كما لا ينفك عنها . والإضافة من أحكام الأسماء ، فإذا لزمَت عارضت ما فيه  
من معنى الحرف فلم يَقوَ على بنائه .

---

= الحجة ٢٣٤ : قوله تعالى : ( سخريا ) يُقرأ بكسر السين وضهما ، فالحجة لمن كسر أنه أخذه من  
( السُّخْرِيَا ) ، والحجة لمن ضمَّ أنه أخذه من ( السُّخْرَةَ ) ، وانظر الإتحاف ٣٨٩ و ٤٥٧ . وما يجدر ذكره  
أن ( سخريا ) وردت بالقراءتين في ( سورة المؤمنون ) ١١٠/٢٣ ، وانظر كتاب السبعة ٤٤٨ .

(١) انظر أسرار العربية ٣٠ .

(٢) سبق التعليق عليها في مبحث الأسماء الموصولة ص ٧٨ .

## بابُ الحكاية<sup>(١)</sup>

معنى الحكاية أن يأتي الاسمُ أو ما قامَ مقامه على الوصف الذي كانَ عليه قبلَ ذلك . والحكايةُ تكونُ في المعارفِ والنكراتِ .

فالمعارفُ المحكيَّةُ مختصَّةٌ بالأعلامِ والكنى عند أكثر العرب نحو : زيد وأبي محمد ..  
وعلةُ ذلك من وجهين :

أحدهما : أنَّها أكثرُ دَوْرًا في الكلامِ إذ كانت التعريفاتُ على الاختصارِ لا تحصلُ إلاَّ بها ؛ وما كثر استعماله يُخصُّ بأحكامٍ لا توجدُ فيما قلَّ لأنَّه لا يلتبسُ .

والثاني : أن الأعلامَ قد غيَّرت كثيراً نحو : مَحَبَّبٌ ومَكْوَزَةٌ ومَوْهَبٌ وتَهَلَّلٌ .  
والحكايةُ تغيير ، فهو من جنس ما لحقها من التغيير .

### فصل

فإذا قالَ القائلُ : جاءني زيدٌ . قلتَ : مَنْ زيدٌ ؟ رَفَعْتَ في السؤالِ البتةَ . وفي رفعه وجهان :

أحدهما : هو خبرٌ مَنْ .

والثاني : هو فاعلٌ فعلٍ محذوفٍ كأنَّكَ قلتَ : أجاؤكَ زيدٌ الذي من صفته كذا ..  
ليكونَ محكيًّا . لأنَّ الأولَ فاعلٌ فيكونُ في الحكايةِ فاعلاً كما في النصب . وإذا قال :

---

(١) انظر مبحث الحكاية في سيبويه ٤٠١/١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، وفي المقتضب ٣٠٢/٢ وما بعدها ، وفي شرح المفصل ١٤/٤ ، وشرح الكافية ٧١/٢ وما بعدها ، وارتشاف الضرب ٣١٩/١ .

رَأَيْتُ زَيْدًا ، قَلْتَ : مَنْ زَيْدًا<sup>(١)</sup> ؟ ف ( مَنْ ) مَبْتَدَأُ ، وَ ( زَيْدًا ) مَفْعُولٌ ، سَدَّ مَسَدًا  
الْخَبْرَ ، وَكَذَلِكَ فِي الْجُرِّ .

### فصل

وَأِنَّمَا حَكِيَ الْإِعْرَابَ أَهْلُ الْحِجَازِ ، لِأَنَّ السَّامِعَ لِهَذَا السُّؤَالِ قَدْ لَا يَكُونُ سَمِعَ الْكَلَامَ  
الْأَوَّلَ ، فَأَرَادَ الْمَتَكَلِّمُ أَنْ يَنْبِئَهُ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ كَلَامًا مُتَقَدِّمًا هَذَا جَوَابُهُ وَإِعْرَابُهُ . فَأَمَّا  
بَنُو تَمِيمٍ فَلَا يَحْكُونَ بَلْ يَرْفَعُونَ بِكُلِّ حَالٍ<sup>(٢)</sup> .

### فصل

فَإِنْ عَطَفْتَ أَوْ وَصَفْتَ لَمْ يُحْكَ كَقَوْلِكَ : وَمَنْ زَيْدٌ<sup>(٣)</sup> ، أَوْ مَنْ زَيْدٌ الظَّرِيفُ .  
وَعَلَّتَهُ أَنَّ الْوَائِ تَعَلَّقَ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا فَلَا يُحْتَاجُ / فِي ذَلِكَ إِلَى حِكَايَةِ الْإِعْرَابِ .  
وَالْوَصْفُ يَخْصُّ فَيَنْبِئُهُ عَلَى كَلَامٍ قَبْلَهُ<sup>(٤)</sup> .

### فصل

وَلَا تُحْكِي النُّكْرَةَ ، لِأَنَّ النُّكْرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لَثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهَا  
غَيْرُ الْأَوَّلِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ ﴾

(١) سيبويه ٤٠٢/١ .

(٢) قال سيبويه : إذا قال الرجل : رأيت زيداً . فأهل الحجاز يقولون : من زيداً ؟ وإذا قال : مررت  
بزيدٍ . قالوا : من زيدٍ ؟ وإذا قال : هذا زيدٌ . قالوا : من زيدٌ ؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل  
حال ، وهو أقيس الوجهين .

(٣) في ح : ومَنْ زَيْدًا .

(٤) قال سيبويه ٤٠٤/١ : إن أدخلت الواو والفاء في ( مَنْ ) لم يكن فيما بعده إلا الرفع وانظر المقتضب  
٣٠٩/٢ ، ٢٥٦/٤ .

الرَّسُولَ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ، ومن هنا قال ابن عَبَّاس : « لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ » <sup>(٢)</sup> ، والمعنى أَنَّ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ، إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فاليسرُ نكرة في للموضعين ، والثاني غيرُ الأوَّل . والعُسْرُ بالألف واللام فيهما فهما واحدٌ .

ومن العربِ مَنْ يَحْكِي النكرةَ ، ومنه قولُ بعضهم : تَكْفِينِي تَمْرَتَانِ . فقالَ له الآخرُ : دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ . وقالَ آخرُ : مَا أَنْتَ قَرَشِيًّا . فقالَ : لَسْتُ بِقَرَشِيًّا <sup>(٤)</sup> .

## فصل

وإذا أردت أن تحكي النكرةَ حكيتهَا بـ ( مَنْ ) و ( أَي ) <sup>(٥)</sup> . فـ ( مَنْ ) تزيدُ عليها في الرفعِ واوًا ، وفي النصبِ ألفًا ، وفي الجرِّ ياءً ، وتثنى / وتُجمعُ جمعَ التصحيحِ مذكراً كان <sup>(٦)</sup> أو مؤنثاً ، وكلُّ ذلك في الوقفِ . فإذا قال : جاءني رجلٌ ، قلت : مَنْو .

١٣٧م

(١) سورة المزمل : ١٥/٧٣ ، ١٦ ، قال الزمخشري في الكشاف ٥١٣/٤ : فإن قلت : لم نكر الرسول ثم عرّف ؟ قلت : لأنه أراد : أرسلنا إلى فرعون بعض الرسل ، فلمّا أعاده وهو معهود بالذكر أدخل لام التعريف إشارة إلى المعهود بعينه .

(٢) للزمخشري كلام نفيس في تفسير الآية ﴿ فَإِن مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ، إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ فليراجع في الكشاف ٦١٤/٤ ، ٦١٥ ، وهذه العبارة « لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ » رويت عن ابن مسعود وابن عباس . انظر زاد المسير ١٦٤/٩ ، وذكرها الزمخشري في حديث مرفوع إلى النبي ﷺ في الكشاف ٦١٥/٤ ، وتخريجه في الحاشية . قال الزمخشري : وإنما كان العسر واحداً ، لأنه لا يخلو إمّا أن يكون تعريفه للعهد وهو العسر الذي كانوا فيه فهو هو .. وإما أن يكون للجنس الذي يعلمه كل أحد هو هو أيضاً . وأمّا اليسر فنكر متناول لبعض الجنس ، فإذا كان الكلام الثاني مستأنفاً غير مكرر فقد تناول بعضاً غير البعض الأول بغير إشكال .

(٣) سورة الشرح : ٥/٩٤ ، ٦ ، وسقطت الآية الثانية من ح .

(٤) قال سيبويه ٤٠٣/١ : وإذا قال : رأيت أخا زيدٍ ، لم يجر من أخا زيدٍ ؟ إلا على قول من قال : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشياً ، والوجه الرفع لأنه ليس باسم غالب .

(٥) انظر سيبويه ٤٠١/١ .

(٦) كلمة ( كان ) ساقطة من ح .

ورأيتُ رجلاً ، قلت<sup>(١)</sup> : مَنَّا . ومررتُ برجلٍ ، قلت<sup>(٢)</sup> : مَنِي . وجاءني رجلان ، فتقول : مَنان . وفي الجرِّ والنصب : مَنين . [ وجاءني رجالٌ . فتقول : منون ، وفي الجرِّ والنصب : مَنين ]<sup>(٣)</sup> . وتزيدُ الهاءَ للمؤنث فتقول : مَنَةٌ ومَنَتان ومَنَتين . بسكون النونين - ومَنَات .

## فصل

و ( مَنُ ) في جميع ذلك مَبْنِيَّةٌ<sup>(٤)</sup> ، وحروفُ المدِّ علاماتٌ على الإعراب ، وليستُ إعراباً ولا حروفَ إعراب . والدَّلِيلُ على ذلك<sup>(٥)</sup> من ثلاثة أوجهٍ :

أحدها : أنَّ ( مَنُ ) تَضَمَّتْ معنى الحرفِ ، وذلك مستمرٌّ فيها فيستمرُّ البناء .

والثاني : أنَّ هذه العلاماتِ لا تثبتُ إلاَّ في الوقفِ ، والإعراب يزولُ في الوقف .  
وأما قول الشاعر : [ من الوافر ]

١٨٦- أتوا ناري فقلتُ : منون أنتم<sup>(٦)</sup>

فن إجراء الوصلِ مجرى الوقفِ اضطراراً .

والثالث : أنَّ هذه الحروفَ لو كانتُ إعراباً ، لكان الكلامُ تاماً وليس كذلك . فإنَّ

(١) كلمة ( قلت ) ساقطة من ح .

(٢) كلمة ( قلت ) ساقطة من ح .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ح .

(٤) انظر سيبويه ٤٠٣/١ .

(٥) كلمة ( ذلك ) ساقطة من م .

(٦) البيت بتمامه :

أتوا ناري فقلتُ مَنُونٌ أنتم فقالوا : الجنّ ، قلتُ : عِموا ظلاما  
والبيت من شواهد سيبويه ٤٠٢/١ ، قال الأعمى : « الشاهد فيه ( منون أنتم ) وجمعه ل ( مَنُ ) في  
الوصل ، وإنما يُجمع في الوقف ، وجاز ذلك ضرورة . وصف أن الجنّ قد طرقته ، وقد أوقد ناراً =

قيل : فقد قال بعض العرب : ضَرَبَ مَنْ مَنَّا . قيل : هذا شاذٌّ لا يعول عليه <sup>(١)</sup> .

### فصل

إذا <sup>(٢)</sup> حكيتَ بـ ( أَيْ ) أعربتَها <sup>(٣)</sup> فتقول إذا قال : جاءني رجلٌ ، : أَيْ <sup>(٤)</sup> .  
وكذلك في النصب والجرّ ، وتثنى وتجمع فتقول : أيان وأيئن . وأيون وأيئن ، وأيّة  
وأيتان وأيتين وأيات .

### فصل

فإذا وصلت ( مَنْ ) و ( أَيْ ) بشيءٍ بعدها بطلتِ الحكايةُ وكان الكلامُ مستأنفاً .

### فصل

وأما الجملُ فتحكى بلفظها سميتَ بها أولُ مِ تسمٍ ، فما سُمِّيَ به : تَأَبَّطَ شراً ،  
وذرى حباً . وما لم يُسمَّ به كقولك : جاءني زيدٌ ، ونحوه . ومما يُحكى ما يُرى مكتوباً  
على خاتمٍ ونحوه فإنه يُنطوُّ به بصورتهِ فمما جاء من ذلك : [ من المتقارب ]

---

= لطعامه . ونصب ( ظلاماً ) على التمييز ، كما تقول : انعموا بالآ ، والمعنى : نعم بالكم ، ونعم ظلامكم على  
الامتساع ، ويجوز نصبه على الظرف « .

والبيت من أبيات متنازع في نسبتها ، وسيبويه لم ينسبه إلى أحد ، ونسبه ابن السرياني في شرح أبيات  
سيبويه لشمير الضبي ، وفي الحزانة ٣/٣ لشمير ، وفيه ٦/٣ أنه لجذع بن سنان .. إلخ .

(١) قال سيبويه ٤٠٢/١ : وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : ( ضَرَبَ مَنْ مَنَّا ) ، وهذا بعيد لا تتكلم به  
العرب ، ولا يستعمله منهم ناس كثير .

(٢) في ح : فإن .

(٣) انظر سيبويه ٤٠١/١ باب أي إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة . والمواضع السابقة المشار إليها في حاشيتنا  
في أول باب الحكاية .

(٤) في ح : أي يافتى . وهي صحيحة . انظر سيبويه ٤٠١/١ .

١٨٧- وأصفر من ضَرْبِ دارِ الملوكِ يلوخُ على وجهه ( جَعْفَرًا )<sup>(١)</sup>

قيل : كَانَ على الدينارِ مكتوباً ( جعفرًا ) أي : اقصدوا جعفرًا .

وقيل : ( جعفرًا ) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه ( يلوخُ ) ، والتقدير : يلوخُ المكتوبُ فيبيِّنُ جعفرًا . وقيل : هو منصوبٌ بالمصدر ، أي من أنْ ضربَ صاحبُ دارِ الملوكِ جعفرًا ، وهذا بعيدٌ ، لأنَّ ( يلوخُ ) يفصل بين المصدرِ ومعموله .

---

(١) قال ابن عقيل في كتابه المساعد على تسهيل الفوائد ٣٧٩/١ :

إذا تعلق للفرد الذي هو في التقدير بعض جملة بغير القول ، ونوي تمام الجملة جيء به أيضاً محكيًا ، فتقول إذا رأيت على خاتم ( محمد ) منقوش ، قرأت ( محمد ) بالرفع ، لأن مراد ناقشه : صاحبه محمد أو نحو ذلك ، فيحكي مقصوده ، ولو أدخلت رافعاً ، وكان هو منصوباً جئت به منصوباً حكايَةً له ولناصبه المنوي ، ومنه قول الشاعر يصف ديناراً نقش عليه اسم جعفر البرمكي منصوباً :

وأصفر من ضرب دار الملوكِ يلوخ على وجهه ( جعفرًا )  
أراد الناقد : أذكر جعفرًا أو نحوه ، فأسند الشاعر ( يلوخ ) إلى الجملة مراعيًا لقصد الناقد . ولم أقع على قائل البيت .



## باب الخطاب

حرفُ الخطابِ الكافِ في <sup>(١)</sup> ذاك <sup>(٢)</sup> ، وقد دَلَّلنا على أنَّها حرفٌ في باب المعرفة .  
فإنَّ قيلَ : فكيف تشنَّى وتُجمَع وهي حرفٌ ؟ قيل : فيه جوابان :  
أحدهما : أنَّ ذلك ليس بتثنيةٍ ولا جمعٍ <sup>(٣)</sup> بل صيغةٌ وضعتُ لها كما ذكرنا في أنتما  
وأنتم .

والثاني : أنَّ الكافَ في الأصلِ اسمٌ مضمَرٌ ، ثُمَّ خَلَعَتْ دلالةُ الاسميةِ عنها وبقيتُ  
لمجرّدِ الخطابِ ، فبقيَ عليها اللفظُ الذي كانَ لها وهي اسمٌ ، وهذا يرجعُ إلى معنى  
الأولِ ، لأنَّ الاسمَ المضمَرَ لا يثنَّى ولا يجمعُ على التحقيق <sup>(٤)</sup> .

## فصل

ومقصودُ هذا البابِ أنَّك إذا سألتَ عن شيءٍ جعلتَ أولَ كلامِكَ للمسؤولِ عنه  
اهتماماً به ، وجعلتَ آخرَه للمسؤولِ المخاطبِ فتفردتَ وتثنَّيتَ وتجمع وتؤنثُ على حسب  
ذلك كقولك : كيفَ ذلك الرجلُ يارجلُ . ف ( ذا ) للغائبِ المسؤولِ عنه ، والكافِ  
للمسؤولِ المخاطبِ فتفتحه في المذكر وتكسره في المؤنث . وجميعُ ما يتصوَّر من المسائلِ

(١) في ح : في نحو ذلك .

(٢) انظر هذا البحث في سيبويه ١٢٤/١ ، ١٢٥ ، والمقتضب ٤٠/١ ، ٢٠٩/٣ ، ٢١٠ ، ٢٧٧ ، وشرح المفصل  
١٣٤/٣ .

(٣) في ح : ولا يجمع .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٣ : والذي يدل على تجردها - أي كاف الخطاب - من معنى الاسمية  
أنها لو كانت باقية على اسميتها لكان لها موضع الإعراب ، إما رفع وإما نصب وإما خفض ، وذلك ممتنع  
ها هنا .

١١٠ ستُّ وثلاثون مسألة / . وهذا المقدار أدت إليه القسمة الضرورية ، لأنك إذا سألت عن رجلٍ كان في المخاطب ستُّ مسائل ، وهي أن يكون المخاطب رجلاً ورجلين ورجالاً ، وامرأةً وامرأتين ونساءً ، فتقول : كيف ذاك ؟ وذاكها وذاككم . وذاك وذاكها وذاككن . وإن كان المسؤول عنه رجلين فكذلك تقول : كيف ذاك الرجلان يارجلُ ؟ وكيف ذانكما وذانكم . وذانك وذانكما وذانكن . وإن كانوا رجالاً / قلت : أولئك وأولئكما وأولئكم ، وأولئك وأولئكما وأولئكن . وإن كان المسؤول عنه امرأة قلت : كيف تلك ؟ وتلكما وتلكم ، وتلك - بكسر الكاف - وتلكما وتلكن . وكذلك كيف تانك ؟ وتانكما وتانكم . وتانك وتانكما وتانكن . وإن كانوا نساءً كانت الإشارة بأولاء كالرجال فتقول : أولئك وأولئكما وأولئكم . وأولئك وأولئكما وأولئكن . والرجل وصفٌ لذا أو بيانٌ .

١٣٨

## بابُ النَّسَبِ

ويُسَمَّى إضافةً . ومعناها أن يضيفَ شيئاً إلى بلدٍ أو قبيلةٍ أو صناعةٍ إضافةً معنويةً كهولك : مكِّي وتيمي<sup>(١)</sup> . وإنا سَمِيَّ نَسَباً لأنَّكَ عَرَفْتَهُ بِذَلِكَ كما تَعَرَّفُ الْإِنْسَانَ بِأَبَائِهِ .

### فصل

وإنا زيد على الاسم في النَّسَبِ حرفان لنقله<sup>(٢)</sup> إلى المعنى الحادث ، كتاء التأنيث وعلامة التثنية والجمع ، وإنا زيدت الياء دون غيرها من حروف المدِّ لأوجه :

أحدها : أنَّ الواو والألفَ لو زيد أحدهما لم<sup>(٣)</sup> يبقَ لفظُهُ من أجل الإعراب ، والياء يبقى لفظها معه .

والثاني : أنَّ علامة النَّسَبِ تشبه علامة التأنيثِ لِمَا نَبَّيْنَهُ مِنْ بَعْدِ ، والياءُ أشبهُ بقاء التأنيثِ .

---

(١) قال سيبويه ٦٩/٢ : هذا باب الإضافة وهو باب النسبة . اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجلٍ فجعلته من آل ذلك الرجل ، ألحقت ياءٍ الإضافة ، فإن أضفته إلى بلدٍ فجعلته من أهله ألحقت ياءٍ الإضافة ، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيٍّ أو قبيلة .

وقد ميز ابن يعيش بين الإضافة والنسبة بقوله في شرح المفصل ١٤١ بأن النسبة هي إضافة من جهة المعنى وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ ، وذلك أنك في الإضافة تذكر الإسمين وتضيف أحدهما إلى الآخر نحو : غلام زيد ، وصاحب عمرو ، وفي النسب إنما تذكر المنسوب إليه وحده ثم تزيد عليه زيادة تدلّ على النسب ، وتكتفي بتقدّم الموصوف عن ذكر المنسوب .

(٢) في ح : حرف لنقله .

(٣) في ح : لو زيدا لم يبق .

والثالثُ : أنَّ الياءَ أخفُّ من الواوِ . والألفُ لوزيدت لصار<sup>(١)</sup> كالمقصور<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وإنَّا كانت مشددةً لأمرين<sup>(٣)</sup> :

أحدهما : أنها إذا شُدَّت احتلتِ الإعرابَ ، وإذا كانت واحدةً لم تحتله إذا تحرَّك ما قبلها .

والثاني : أنَّ النسبَ إضافةً شيءٍ إلى شيءٍ في المعنى ، فأشبه التثنية والجمع ، وكما زيد عليها حرفانٍ كذلك زيدَ ها هنا .

## فصل

وإنَّا كُسِرَ ما قبلَ الياءِ لأمرين<sup>(٤)</sup> :

أحدهما : أنَّ الكسرةَ من جنسِ الياءِ فهي معها أخفُّ من غيرها .

(١) في ح : لصارت .

(٢) انظر هذه العلل مبسوطاً في شرح المفصل ١٤١/٦ ، ١٤٢ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٢/٥ . وإنما كانت ياء النسب مشددة لأمرين : أحدهما : أن لا تلتبس ياء المتكلم . والثاني : أنها لو لحقت خفيفة وما قبلها مكسور لثقل عليها الضمة والكسرة ، كما ثقلتا على القاضي والداعي ، وكانت معرّضةً للحذف إذا دخل عليها التنوين ، فحصّنها بالتضعيف ، ووقع الإعراب على الثانية ، فلم تثقل عليها ضمة ولا كسرة لسكون الياء الأولى .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٢/٥ : وإنما كان ما قبلها مكسوراً لأمرين : أحدهما : أنها مدّة ساكنة ، وإنما ضعفت خوف اللبس ، وحرف المدّ لا تكون حركة ما قبله إلا من جنسه . الأمر الثاني : أنه لَمَّا وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم يفتح ، لئلا يلتبس بالثني ، فكانت الكسرة أخفّ من الضمة فعدلوا إليها .

فإن قيل : فهل هذه الياء حرف أو اسم ؟ فالجواب أنها حرف كتاء التأنيث لا موضع لها من الإعراب . وذهب الكوفيون إلى أنها اسم في موضع مجرور بإضافة الأول إليه ، واحتجوا بما يحكى عن العرب « رأيت التيميَّ تيم عديّ » مجرّ تيم الثاني ، جعلوه بدلاً من الياء في التيمي ، وإذا كان بدلاً منه كان اسماً ، لأنَّ =

والثاني : أنه <sup>(١)</sup> لو ضَمَّ لوجبَ تحوُّلُها إلى الكسرِ لأنَّ الياءَ الساكنةَ لا تثبتُ بعد الضمة ، ولو فُتِحَ لالتبسَ بالمتنى والمضاف فلم يبقَ سوى الكسر .

### فصل

ويشبه النسبُ التثنيةَ من ثلاثةِ أوجهٍ <sup>(٢)</sup> :

أحدها : أنَّ في آخرِ كُلِّ واحدٍ منها زائدين .

والثاني : أنَّ كلَّ واحدٍ منها منقولٌ ، فالتثنية تقلتِ المعرفةَ إلى النكرة ، والنسبُ تقلُّ من الجمودِ إلى الوصفِ .

والثالثُ : أنَّ حرفَ الإعرابِ في كلِّ واحدٍ منها هو الزائدُ دون ما كان قبل ذلك حرفَ إعرابٍ .

### فصل

وتشبه ياءُ النسبِ تاءَ التأنيثِ من ثلاثةِ أوجهٍ <sup>(٣)</sup> :

أحدها : أنه ينقلُ الجنسَ إلى الواحدِ مثل : زَنْجٍ وَزَنْجِيٍّ ، وَرُومٍ وَرُومِيٍّ ؛ كما تقول : تَمْرٌ وَتَمْرَةٌ ، وَنَخْلٌ وَنَخْلَةٌ .

---

= حكم البديل حكم المبدل منه ، وهو فاسد من قبل أن الياء حرف معنى دال على معنى النسب ، كما أن تاء التأنيث حرف دال على معنى التأنيث وليست كناية عن مسمى فيكون لها موضع من الإعراب ، مع أن الاسم الذي له موضع من الإعراب هو الذي يتعدَّر ظهور الإعراب في لفظه فيحكم على محلّه . وأمّا ما حكوه من قولهم : ( رأيت التيميَّ تيمَ عدي ) فإن صحت الرواية فهو محمول على حذف المضاف .

(١) كلمة ( أنه ) ساقطة من م .

(٢) انظر شرح المفصل ١٤٤/٥ .

(٣) انظر شرح المفصل ١٤٢/٥ .

والثاني : أنها تنقل الاسم من الأصل إلى الفرع . فالأصل : الاسم ، والفرع : الصفة ، كما تنقل التاء من التذكير إلى التأنيث .

والثالث : أنها تصير حرف الإعراب كما أن التاء كذلك .

## فصل

وإذا نسبت إلى اسمٍ أقررتَه على حاله إلا ما استثنيه . والمُستثنى من ذلك ضربان : مقيسٌ ، ومسموعٌ لا يقاس عليه .

فمن المقيسِ الثلاثيِّ المكسورِ العينِ مثل : نَمِرٍ وَشَقْرَةٍ<sup>(١)</sup> ، فإنَّ عينه تُفتَحُ في النسبِ فراراً من توالي الكسرتين والياءين<sup>(٢)</sup> .

## فصل

فإن<sup>(٣)</sup> كانَ المكسورُ العينِ أربعةَ أَحْرَفٍ مثل : المَغْرِبِ وتَغْلِبِ ، فأكثرهم يقرُّ الكسرة<sup>(٤)</sup> في النسبِ لوجهين :

- (١) ذهب سيبويه إلى أن كسرة الين تغلب فتحة عند النسب إلى مكسور العين الثلاثي نحو : نَمِرٍ وَنَمْرِي ، وَشَقْرَةٍ وَشَقْرِي ، وَسَلْمَةٍ وَسَلْمِي ، وَدُوْلِي فِي الدَّيْلِ . الكتاب ٧٣/٢ ، وعلل ذلك ابن الأنباري في أسرار العربية ٣٧٣ بأنه لطلب التخفيف ، وانظر شرح المفصل ١٤٥/٥ ، وشرح الشافية ١٧/٢ ، ١٨ . والنمري نسبة إلى بني نمر ، والشقري نسبة إلى شقرة ، وهي شقائق النعمان ، وهو نبات له نور أحمر واسمه العلمي Anemone ، أما الدؤلي والسلمي فنسبة إلى قبائل .
- (٢) هذه العبارة بدءاً من ( فراراً ) ساقطة من ح .
- (٣) كلمة ( فإن ) ساقطة من ح .
- (٤) انظر سيبويه ٧٣/٢ ، وشرح المفصل ١٤٦/٥ ، وشرح الشافية ١٨/٢ ، ١٩ . قال ابن يعيش : فأما مثل تغلب ويثرب مما هو على أربعة أحرف ، فالباب أن تأتي به على لفظه من غير تغيير ، فتقول : تغلبي ، ويثربي ، ومغربي ، لأن فيه حرفين غير مكسورين ، التاء من تغلب مفتوحة والعين ساكنة ، ومنهم من يفتح ويقول : تغلبي ويثربي ومغربي ، ويشبهون المكسور منه بالمكسور في شقرة ونمر ، ولم يحفلوا بالساكن ، كأنهم نسبوا إلى تلب من تغلب ، وأهلوا العين لسكونها ، =

أحدهما : أنه لما سکن ما قبل العين صارَ المتحرك بمنزلة أول كلمة ، والذي قبله  
كآخر كلمة موقوفٍ عليها فيقرّ الكسرة كالنسبِ إلى عدة : عِدِي<sup>(١)</sup> .

والثاني : أن كثرة الحروف والفصل بالسّاكن غلبا على الكسرة وصارت كالمُنسِي  
ح ١٢٠ معها . ومن العربِ مَنْ يفتحها قياساً على الثلاثي . /

### فصل

إذا<sup>(٢)</sup> نسبتَ إلى مقصورٍ ثلاثيٍ قلبتَ ألفه واوا<sup>(٣)</sup> لأنّ ياء النسب لا يسكّن  
ما قبلها ، والألف لا تكون إلا ساكنةً ، وقلبت واواً لا غير سواء كان أصلها الواو  
أو غيرها ، لأنّها مع ياء النسب أخفُّ من الياء ، ولم تُحذف / الألفُ لالتقاء  
الساكنين ، لأن الاسم [ الثلاثي ]<sup>(٤)</sup> أقلّ الأصول ، فالحذف منه إجحافٌ به ومؤدٌّ إلى  
اللبسِ<sup>(٥)</sup> .

### فصل

فإن كان المقصور أربعةً أحرفٍ<sup>(٦)</sup> ففيه القلبُ ، لأنّ الاسم لم يبلغ غايةً الأصول  
فخرجَ على الأصل وجاز<sup>(٧)</sup> الحذفُ لأنّه يبقى على زنةٍ أقلّ الأصول ، ويصير بالزيادة

= وكذلك ما كان مثله . وليس ذلك بقياس عند سيبويه والخليل ، وهو عند أبي العباس المبرّد قياسٌ  
مطرّد . شرح المفصل ١٤٦/٥ .

(١) انظر شرح المفصل ٢/٦ .

(٢) في ح : فإن .

(٣) سيبويه ٧٢/٢ ، وعلل أبي البقاء هنا مأخوذة عن سيبويه بتصريف . وانظر شرح المفصل ١٤٩/٥ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) من أمثلة ذلك قولك : عصا : عصويّ . رحى : رحويّ ، حصى : حصويّ . فقي : فتويّ ، انظر شرح  
المفصل ١٤٩/٥ .

(٦) كلمة ( أحرف ) ساقطة من ح .

(٧) في ح : ( جاز ) .

على زنة أكثرها . ومنهم من يزيد الواو فيقول دُنياويّ وهو شاذّ<sup>(١)</sup> ضعيف في القياس وهو يشبه مدّ المقصور<sup>(٢)</sup> .

## فصل

فإن كان<sup>(٣)</sup> خمسة أحرفٍ حذفت لا غير<sup>(٤)</sup> نحو قولك في : مرتجى : مُرتجىّ ، لأن الاسم بلغ أكثر الأصول وبالزيادة<sup>(٥)</sup> يصير سبعة أحرف .

(١) في م : مناد .

(٢) انظر سيبويه ٧٧/٢ ، وشرح المفصل ١٤٩/٥ ، وشرح الشافية ٣٩/٢ ، ٤٠ .

قال ابن يعيش : فإن كان المقصور على أربعة أحرف ، والحرف الثاني ساكن ، فلا تخلو الألف في آخره من أن تكون منقلبة أو زائدة للتأنيث نحو : حَبْلِيّ وسَكْرِيّ وعَطْشِيّ وحَزْوِيّ ، فالأجود في هذا حذف الألف فيقال : حَبْلِيّ وعَطْشِيّ ، وذلك أنهم شبهوا ألف التأنيث بتاء التأنيث في الحذف ، فحذفوها كحذفها . ويجوز مدّها فيقال : حَبْلَاوِيّ وسَكْرَاوِيّ تشبيهاً بالمؤنث الممدود نحو : حمراء وصفراء ، ويجوز قلب الألف واواً فيقال : حَبْلَوِيّ وسَكْرَوِيّ كما يقال : كسرويّ ، شبهوها بالمنقلبة في نحو : ملهويّ ومغزويّ ، فهذه ثلاثة أوجه ، أحدها : حَبْلِيّ بحذف الألف وهو أجودها ، ثم حبلأويّ ثم حَبْلَوِيّ .

« فإن كانت الألف لغير التأنيث ، وهو على أربعة أحرف ، والرابع ألف مقصورة وثانيتها ساكن ، ففي المنقلبة نحو : ملهى ومغزى ومحيا وأعشى ، ثلاثة أوجه ، أجودها أن تقلب الألف واواً ، فيقال في النسب إلى ( ملهى ) : ملهويّ ، وإلى ( محيا ) : محيويّ ، وإلى ( أعشى ) : أعشويّ .. والثاني أن تمدّ وهو ضعيف فتقول : ملهاوي ومغزأويّ تشبيهاً بالزائدة الممدودة للتأنيث . والثالث أن تحذف الألف فتقول : ملهويّ ومغزويّ » ، عن شرح المفصل ١٤٩/٥ ، ١٥٠ بتصرف محدود .

(٣) أي الاسم المقصور .

(٤) قال سيبويه ٧٨/٢ : هذا بابُ الإضافة ( النسبة ) إلى كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف ، تقول في حَبَارِيّ : حَبَارِيّ ، وفي حَبَادِيّ : حَبَادِيّ ، وفي قَرْقَرِيّ : قَرْقَرِيّ . وكذلك كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف .. وإنما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً الحذف ، لأنه حين كان رابعاً في الاسم بزنة ما ألفه منه ، كان الحذف فيه جيداً ، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه ، فلمّا كثر العدد كان الحذف لازماً .

وانظر شرح المفصل ١٥٠/٥ ، وشرح الشافية ٤٠/٢ .

(٥) في ح : فبالزيادة .



## فصل

فإن نسبت إلى متقوصٍ ثلاثي نحو : عمٍ وشجٍ ، أبدلت من الكسرة فتحةً كما فعلت في نمر ، فتقلب الياء ألفاً فيصير كالمقصور<sup>(١)</sup> .

## فصل

فإن كان أربعة أحرفٍ نحو : قاضٍ جازٍ إبدال الكسرة فتحةً ، فتقلب الياء ألفاً ثم واً لأنه أوسطُ الأصول . وجاز حذف الياء وتبقى الكسرة كما ذكرنا في المقصورِ الرباعي<sup>(٢)</sup> . فإن كان خمسة أحرفٍ فالحذف للطول لا غير<sup>(٣)</sup> .

## فصل

فإن كان قبل الطرف ياءً مشددةً نحو : أسيدٌ وحَميرٌ<sup>(٤)</sup> ، حذفت الثانيةً المتحركةً لئلا تتوالى الكسرتان والياءان ، والتي<sup>(٥)</sup> تبقى الساكنة . فإن كان بعد المشددة ياءً

(١) أي تقلب الألف المشار إليها إلى واو . قال سيبويه ٧٢/٢ : وإذا كانت الياء ثالثةً وكان الحرف الذي قبل الياء مكسوراً ، فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه ، وذلك قولهم في عمٍ : عَمَوِيٌّ . وفي ردٍ : رَدَوِيٌّ ، وقالوا كلهم في الشجي : شَجَوِيٌّ . وانظر شرح الشافية ٤٢/٢ .

(٢) انظر سيبويه ٧١/٢ ، وشرح المفصل ١٥١/٥ ، قال ابن يعيش : فأما إذا كانت ( الياء ) رابعة فإن الباب فيه عند سيبويه حذف الياء لالتقاء الساكنين . تقول في قاضٍ ورامٍ ورجلٍ يسمي ( يرمي ) : قاضِيٌّ وراميٌّ ويرمي ، ويجوز قاضويٌّ .

(٣) انظر سيبويه ٧١/٢ ، وشرح المفصل ١٥٣/٥ ، وشرح الشافية ٤٠/٢ ، وأمثلة ذلك : حُبَارِيٌّ : حُبَارِيٌّ . مصطفى : مصطفى .

(٤) قال سيبويه ٨٥/٢ : هذا باب الإضافة إلى كل اسمٍ ولي آخره ياءين مدغمةً إحداها في الأخرى وذلك نحو : أسيدٌ وحَميرٌ وليبد ، فإذا أضفت إلى شيء من هذا ، تركت الياء الساكنة وحذفت المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء ، والتي في آخر الاسم ، فلما كثرت الياءات وتقاربت ، فتوالت الكسرات التي في الياء والبدال ، استثقلوه فحذفوا ، وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه عليهم . وانظر تمة التعليل في سيبويه . وانظر أيضاً شرح المفصل ١٤٧/٥ .

(٥) في م : الذي .

ساكنة لم تحذف شيئاً كهولك في تصغير مهوم : مهيم مهيمي<sup>(١)</sup> ؛ لأن الطرف لا كسرة تليه .

## فصل

فإن كان في آخر الاسم ياءً مشددةً قبلها حرفاً واحداً نحو : حي<sup>(٢)</sup> فككت الإدغام وقلبت الياء الثانية ألفاً ثم واواً فتقول : حيوي<sup>(٣)</sup> . وأنا فعلت ذلك لئلا يتوالى أربع ياءات . وتقول في لبي وطبي : لوي وطوي ، فأظهرت الواو التي هي عين لزوال الموجب لتغييرها ، وقلبت الياء على ما ذكرنا .

## فصل

فإن كان قبل الياء المشددة حرفان مثل : عدي وقصي<sup>(٤)</sup> ، فمن العرب من يقره

(١) انظر سيبويه ٨٦٢ ، وشرح المفصل ١٤٧/٥ ، قال ابن يعيش : وأما ( مهيم ) فهو على ضربين ، يكون تصغير مهوم من قولهم : هوم يوم إذا نام ، وذلك لأنك لما صغرته حذفت إحدى الواوين لأنها زائدة ، يخرج بها الاسم عن بناء التصغير ، كما تحذف إحدى الدالين من مقدم ، فيصير : مهيوم ، فنقلب الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير قبلها ، كما قلبتها في أسيد . ثم لك وجهان إن شئت أن تعوض وإن شئت لا ، فإذا نسبت إليه لزم التعويض لتفصل الياء الساكنة بين الياءين الثقيلتين ولم يحذفوا الياء الخفيفة لئلا يصير إلى مثال حميري فيلزم فيه حذف ياءين فتقول : مهيمي خفيفة ، والذي فيه عندي أنك لما صغرت ( مهوماً ) لم تحذف منه شيئاً لأن الواو الثانية وقعت رابعة موضع العوض ، ولم تحذف وقلت : مهيم ، كما تقول في كديون : كديين ، فإذا نسبت إليه قلت : كدييني فكذلك تقول : مهيمي . وأما مهيم من هيمه الحب فهو اسم فاعل على زنة مفعّل ، وليس بصغرتحتاج فيه إلى تعويض . فإذا نسبت إليه قلت : مهيمي فتعمل فيه ما عملت بحميري . وانظر أيضاً شرح الشافية ٢٣/٢ .

(٢) في م : حتى ؟!

(٣) انظر سيبويه ٧٣/٢ ، وشرح الشافية ٤٩/٢ ، وشرح المفصل ١٥٤/٥ .

(٤) سيبويه ٧٣/٢ قال : وذلك قولك في عدي : عدوي . وفي غني : غنوي ، وفي قصي : قصوي ، وفي أمية : أموي ، وذلك أنهم كرهوا أن توالي في الاسم أربع ياءات فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف ، حيث استقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة .. وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : أميي فلا يغيرون .. وانظر شرح المفصل ١٤٨/٥ ، وشرح الشافية ٣٠/٢ .

على حاله ، ويجمع بين أربع ياءات <sup>(١)</sup> ، وهو مستقل . والأكثر الأقيس أن تحذف الياء الساكنة وهي ياء فعيل ، وتبدل من الكسرة فتحةً ، فتقلب الياء المتحركة ألفاً ثم واواً فتصير إلى عَدَوِيٍّ فراراً من الثقل .

## فصل

فإن سَكُنَ ما قبلَ الياء نحو : ظَبْيٍ ، أقررتَ الياءَ فقلتَ : ظَبْيِي <sup>(٢)</sup> ، لا خلاف في هذا . فإن نسبتَ إلى ظبية فكذلك . إلا عند يونس فإنه يقول : ظَبْوِي <sup>(٣)</sup> . ووجهه على ضعفه أنه قدَّرَه : فَعِلَةٌ - بالكسر - فأبدل من الكسرة فتحةً فاتقلبت الياء ألفاً ثم واواً احتيالاً على الأَخَفَ ، وخصَّ ذلك بالموثوث لأنه موضعُ التغيير . وقال في عُرْوَةٍ : عَرْوِيٍّ - بفتح الرَّاء - وهو بعيدٌ ، لأنه لا يستفيد بذلك خَفَةً ، فإنه إذا كسر الرَّاءَ ثم فَتَحَها فالواو باقيةٌ بحالها فالسكون أخفٌ .

## فصل

فإن نسبتَ إلى ممدودٍ لم تحذف منه شيئاً <sup>(٤)</sup> لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ ولذلك تثبتُ في الجزم ، وتدخلها الحركاتُ الثلاثُ مع تحرك ما قبلها ، وهمزةٌ للمدود على أربعةٍ :  
أضرب :

- (١) هذا ما ذكر عن يونس . انظر التعليق السابق .
- (٢) سيبويه ٧٤/٢ ، وفيه : ظَبْيِي وَرَمِي وَغَزَوُ ، تقول : ظَبْيِي وَرَمِي وَغَزَوِيٍّ وَغَوِيٍّ . ولا تغيّر الياء ولا الواو في هذا الباب لأنه جرى مجرى غير المعتل .
- (٣) سيبويه ٧٤/٢ ، وانظر شرح الشافية ٤٧/٢ ، وشرح المفصل ١٥٢/٥ .
- (٤) سيبويه ٧٩/٢ قال : هذا باب الإضافة إلى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليلاً ، فالإضافة إليه أن لا يُحذف منه شيء ، وتبدل الواو مكان الهمزة ليفرقوا بينه وبين المنون الذي هو من نفس الحرف وما جعل بمنزلة ذلك قولك في زكرياء زكرياوي وفي بروكاه بروكاوي . وانظر شرح للفصل ١٥٥/٥ ، وشرح الشافية ٥٥/٢ . والاسم الممدود في كل اسم في آخره همزة قبلها ألف زائدة وذلك على أربعة أضرب :

أحدّها : أصلٌ نحو : قَرَاء ، فهذه تُقرُّ في النَّسب<sup>(١)</sup> وقد أُبدلتِ واوٌ شاذّاً ، شُبِّهت في ذلك بالزائدة .

والثَّاني : أن تكونَ بَدَلاً من أصلٍ نحو : كِساء وِرْداء ، فالوجهُ إقرارُها ، لأنَّ بَدَلَ الأصلِ أصلٌ . ومنهم مَنْ يقلبها واواً لضعفها بالإبدال ، فقد أشبهت الزائدة<sup>(٢)</sup> .

والثالث : أن تكونَ بَدَلاً من مُلحقٍ نحو : عِلباء وحرِباء<sup>(٣)</sup> ، ففيها الإقرارُ لأنَّ الملحقَ كالأصليِّ في جريان أحكامه عليه . وفيه الإبدالُ لأنَّه بَدَلٌ من زائدٍ فَضَعَف .

والرابعُ : أن تكونَ زائدةً للتأنيثِ نحو : حَمراء وصَحراء ، فالوجهُ القلبُ ، لأنها كالمقصورةِ في دلالتها على التأنيثِ وذلك نحو: حمرآويّ وصحراويّ<sup>(٤)</sup> .

## فصل

فإن نسبتَ إلى اسمٍ على حرفين قد حذفتُ فاءهُ نحو : عِدَّة<sup>(٥)</sup> ، لم يُردَّ المحذوفُ لأنَّه

- 
- = ١ - ضرب همزته أصلية نحو : قَرَاء وَوْضَاء .
- ٢ - ضرب همزته منقلبة عن حرف أصليِّ نحو : كِساء وِرْداء .
- ٣ - ضرب همزته منقلبة عن ياء زائدة نحو : عِلباء وحرِباء .
- ٤ - ضرب همزته منقلبة عن ألف التأنيثِ نحو : حمرآ وِصفراء .
- (١) أي تقول : قُرَائِي . وانظر شرح المفصل ١٥٥/٥ . والقراء : الناسك المتعبد . ونسبتها الشاذة : قُرَائِي . انظر شرح الشافية ٥٥/٢ .
- (٢) شرح المفصل ١٥٥/٥ ، وشرح الشافية ٥٥/٢ .
- (٣) العلباء : عصب عتق البعير ، ويقال الغليظ منه خاصة . والحرِباء : ذكر أم حَبِين ، ويقال : هو دويِّبة نحو العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت .
- وانظر شرح المفصل ١٥٦/٥ ، وشرح الشافية ٥٥/٢ .
- (٤) شرح المفصل ١٥٦/٥ .
- (٥) قال سيبويه ٨٥/٢ : هذا باب الإضافة [ النسب ] إلى ما ذهبت فاءهُ من بنات الحرفين وذلك : عِدَّة وزينة ، فإذا أضفت قلت : عِدِّي وزيني . ولا تردّه الإضافة [ النسب ] إلى أصله لبعدها من ياءِ =

بعيداً من موضع الياء . وإن كان المحذوف لأمه نحو : شفة ، رددت المحذوف<sup>(١)</sup> فقلت : شفهي / وتقول في شاة / : شاهي<sup>(٢)</sup> . وتقول في شية على قول سيبويه<sup>(٣)</sup> : وشوي ، فترد الواو وتقلب الياء ألفاً ثم واواً ، لأن ما قبلها لزمته الحركة بعد الحذف ، ورد المحذوف عارضٍ فلا تُعيده إلى السكون الذي هو الأصل<sup>(٤)</sup> . وكذلك مذهبه في يد يدوي<sup>(٥)</sup> . وقال أبو الحسن يرد المحذوف والسكون فتقول : وشي ويدي ، لأن الحركة عرضت بعد الحذف ، فرد المحذوف يرد الأصل .

م ١٤٠  
ح ١٢١

## فصل

إذا نسبت إلى فعيلة كحنيفة أو فعيلة كجهينة<sup>(١)</sup> ، حذفت الياء والتاء ، وأبدلت من الكسرة فتحةً فراراً من توالي الكسرات والياءات . ولما حذفت الياء بقي مثل : شقرة ، فأبدلتها فتحةً ، واختص ذلك بالموث لأن ياءه يلزم حذفها في النسب ،

- = الإضافة ، لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام [ لام الكلمة ] من التغيير لوقوع الياء عليها . وانظر شرح الفصل ٢/٦ ، وشرح الشافية ٦٢/٢ .
- قال ابن يعيش : ويؤيد ذلك - أي ما ذكره سيبويه - أن العرب لم ترد المحذوف إذا كان فاءً في شيء من كلامها .. إلا للضرورة .
- (١) قال سيبويه ٧٩/٢ : كل اسم على حرفين ذهب لأمه ، ولم يرد في التشنية إلى الأصل ، ولا في الجمع بالتاء ، فإنك فيه بالخيار ، إن شئت تركته على بناءه قبل أن تضيف إليه ، وإن شئت غيرته ، فرددت دمويً ويديً ، كما قالت العرب في غد : غدوي . وفي ٨٠/٢ : وفي شفة : شفي وشفهي . انظر شرح المفصل ٢/٦ ، ٤ ، وشرح الشافية ٦٣/٢ ، ٦٤ .
- (٢) سيبويه ٨٤/٢ قال : إذا أضفت إلى شاة قلت : شاهي ، ترد ما هو من نفس الحرف وهو الهاء ، ألا ترى أنك تقول : شوية ، وانظر شرح المفصل ٤/٦ .
- (٣) في م : يونس . والصواب ما أثبتناه . انظر سيبويه ٨٥/٢ .
- (٤) قال سيبويه : وكذا قول يونس ، ولا نعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك . الكتاب ٨٥/٢ ، وانظر رأي الأخفش في شرح المفصل ٤/٦ ، وشرح الشافية ٦٣/٢ ، والمقتضب ١٥٦/٣ .
- (٥) سيبويه ٧٩/٢ .
- (٦) سيبويه ٧٠/٢ ، ٧١ ، والمقتضب ١٣٤/٣ ، وشرح المفصل ١٤٦/٥ ، وشرح الشافية ٢٨٨/٢

والتغيير يؤنس بالتغيير . أو لأنَّ المؤنثَّ يُخَفَّفُ لئلاَّ يجتمعَ ثَقَلُ اللفظِ والمعنى<sup>(١)</sup> . فإنَّ كانتِ العينُ وأواً نحو : حَوِيْزَةٌ ، لم يُحذفْ لئلا تنقلب الواو<sup>(٢)</sup> ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وإنَّ كانَ مضاعفاً نحو : مُدِيْدَةٌ لم يُحذفْ كيلا يلزمَ الإدغام . وقد خرجَ منه شيءٌ على الأصل فقالوا في السليقة : سَلِيْقِي<sup>(٣)</sup> . فأما فَعُوْلَةٌ نحو : سَنُوَّةٌ ، فذهب سيبويه الحذفُ والفتح<sup>(٤)</sup> فتقول : سَنَيْيَ فِرَاراً من ثَقَلِ الضمِّ والواو والكسر والياء . وقال المبرد : لا يُغَيَّرُ ، لأنَّ الواو لا تَثَقُلُ في النسب<sup>(٥)</sup> .

## فصل

وأما ما لاتاء فيه نحو : تَقِيْفٌ وَقُرَيْشٌ<sup>(٦)</sup> ، فالجيد أن لا يُغَيَّرَ لِمَا ذكرنا من أن النقل مع التأنيث<sup>(٧)</sup> أكثر ، وأن التغيير يؤنس بالتغيير . وقد جاء شيءٌ منه محذوفاً ، قالوا : تَقْفِيٌّ وَسَلْمِيٌّ تشبيهاً له بفعيلة .

## فصل

فإنَّ نسبتَ إلى جمع<sup>(٨)</sup> مثل : رِجَالٍ وفرائض<sup>(٩)</sup> ، رددته إلى الواحد لوجهين :

- (١) في ح : المعنى واللفظ .
- (٢) في م : الياء .
- (٣) انظر سيبويه ٧١/٢ ، وشرح المفصل ١٤٦/٥ ، والمقتضب ١٣٤/٣ .
- (٤) الكتاب ٧٠/٢ ، ٧٤ .
- (٥) انظر رأي المبرد في شرح المفصل ١٤٦/٥ ، ١٤٧ .
- (٦) سيبويه ٦٩/٢ ، وشرح الشافية ٢٩/٢ ، وشرح المفصل ١٠/٦ ، ١١ .
- (٧) في م : التذكير .
- (٨) انظر سيبويه ٨٦/٢ ، وشرح المفصل ٩/٦ ، وشرح الشافية ٧٨/٢ وما بعدها .
- (٩) تقول : رَجُلِيٌّ وَقُرَيْشِيٌّ . ومن العليل التي ذكرها ابن يعيش هنا قوله : « وإنما اختاروا النسب إلى الواحد دون لفظ الجمع ، كأنهم فرقوا بين ما كان اسماً لشيء واحد ، وبينه إذا لم يُرد به إلا الجمع ، وساغ لهم ذلك لأنَّ المنسوب ملابس لكل واحدٍ من أحاد ذلك ، ولفظ الواحد أخفّ فنسبوا إليه . شرح المفصل ٩/٦ .

أحدهما : أنَّ النسبَ يُنقل إلى الوصف ، والوصفُ هنا يصير واحداً لأنَّ الموصوفَ واحدٌ ، فينبغي أن يكونَ اللفظُ مفرداً ليطابقَ المعنى .

والثَّاني : أنَّ الجمعَ والنسبَ معنيان زائدان فلم يُجمعَ بينهما فراراً من التَّقل ولا لُبس . لأنَّ الواحدَ المنسوبَ إليه يشتملُ على الجمع ، وليسَ المرادُ في النسبِ الدلالةَ على الجمع ، بل النسبُ إلى الجنس فيصير في ذلك<sup>(١)</sup> كالتمييز . فإنَّ الواحدَ فيه يُغني عن الجمع . فأما مدائني وأنباري فجازَ لَمَّا سُمِّي الواحدُ بالجمع<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وما شذَّ في النسبِ يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه<sup>(٣)</sup> . فمن ذلك قولهم : طَائِيٌّ<sup>(٤)</sup> ، وأصله : طَيْيٌّ ، لأنَّ المنسوبَ إليه : طِيءٌ . فحذفت الياءَ الثانيةَ وأبدلت الساكنةَ ألفاً . وكانهم<sup>(٥)</sup> هربوا من الأصلِ لما فيه من التَّقل بكثرةِ الياءات وأنَّ في الهمزة ثقلاً .

(١) ( في ذلك ) زيادة من ح .

(٢) قال سيبويه ٨٩/٢ : المسمى بالجمع ينسب إلى لفظه نحو : أنمار : أنماري ، وكلائي في كلاب . وانظر شرح المفصل ٩٦ .

(٣) قال سيبويه ٦٩/٢ : قال الخليل : كل شيء من ذلك - أي شواذ النسب - عدلته العرب ، تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهم على القياس . وقد عبّر ابن يعيش عن ذلك بقوله في شرح المفصل ١٠/٦ : « اعلم أنَّ العرب قد نسبت إلى أشياء ، فغيروا لفظ المنسوب إليه ، فاستعمل ذلك كما استعملته العرب ، ولا يُقاس عليه غيره ، فما جاء مما لانعم مذهب العرب فيه فهو على القياس . وهذا الشذوذ يجيء على ضرب : منها : العدول عن ثقيل إلى ما هو أخف منه ، ومنها الفرق بين شيئين على لفظ واحد ، ومنها التشبيه بشيء في معناه .. وانظر المقتضب ١٤٥/٣ ، وشرح الشافية ٨١/٢ .

(٤) سيبويه ٦٩/٢ ، وشرح المفصل ١٠/٦ .

(٥) في ح : كأنهم .

ومن ذلك قولهم في النسبة إلى الدهر : دَهْرِيٌّ<sup>(١)</sup> - بضمّ الدال - وفي السهل : سَهْلِيٌّ<sup>(٢)</sup> - بضمّ السين - . ومنه : إِسْبِيٌّ<sup>(٣)</sup> - بكسر الهمزة - والأصل فَتْحُهَا ، ولكن أتبعوا .  
ومنه<sup>(٤)</sup> : حِرْمِيٌّ<sup>(٥)</sup> - بكسر الحاء وسكون الراء - والأصل فَتْحُهَا لآنه منسوبٌ إلى حَرَمِ  
مَكَّةَ . ومنه مَرْوَزِيٌّ<sup>(٦)</sup> ، فزادوا الزاي والأصل : مَرْوِيٌّ ، منسوب إلى مَرُو .

## فصل

فإذا نسبتَ إلى مسمىِّ بجملةٍ مثل : ( تَأَبَّطُ شَرًّا ) نسبتَ إلى صدرها فقلت :  
تَأَبَّطِيٌّ<sup>(٧)</sup> ، فتنقلُ الفعل إلى الصفة ، وذلك يكفي في تعريف المنسوب . فإن نسبتَ  
إلى مضافٍ<sup>(٨)</sup> ومضافٍ إليه مثل : ابن الزبير ، وعبد القيس ، نسبتَ إلى ما حصل به  
الشهرة فتقول : زُبَيْرِيٌّ وَقَيْسِيٌّ<sup>(٩)</sup> . وقالوا في عبد الدار : عَبْدِيٌّ وَعَبْدَرِيٌّ<sup>(١٠)</sup> . وفي

(١) سيبويه ٦٩/٢ ، وفي شرح المفصل ١٠/٦ : وأمّا الدهر فإذا نسبوا إليه رجلاً قد أتى عليه الدهر وطال  
عمره قالوا : دَهْرِيٌّ ، وإذا كان رجلاً يقول بقدم الدهر ولا يؤمن بالمعاد قالوا : دَهْرِيٌّ بالفتح . فصلوا  
بينها بذلك . وانظر شرح الشافية ٨٢/٢ .

(٢) سيبويه ٦٩/٢ ، قال ابن يعين في شرح المفصل ١٠/٦ : فالسُهْلِيٌّ منسوب إلى السهل الذي هو خلاف  
الحزن ، وإذا نسبوا إلى رجل اسمه سهل قالوا : سَهْلِيٌّ بالفتح . كأنهم أرادوا الفرق بينها . وانظر شرح  
الشافية ٨٢/٢ .

(٣) في لسان العرب ( أمس ) : والنسبة إليه إمسي على غير قياس .

(٤) في ح ( منه ) .

(٥) جاء في اللسان : حرم : والنسب في الناس إلى الحَرَمِ حِرْمِيٌّ ، بكسر الحاء وسكون الراء . يقال : رجلٌ  
حِرْمِيٌّ . فإذا كان في غير الناس قالوا : ثوب حِرْمِيٌّ .

(٦) في شرح الشافية ٨٤/٢ : وقالوا في مَرُو : مَرْوَزِيٌّ ، وفي الرّي : رَازِيٌّ .

(٧) انظر سيبويه ٨٧/٢ وفيه : باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضمّ أحدهما إلى الآخر . كان الخليل يقول :  
تلقي الآخر منها ، كما تلقي الماء من حمزة وطلحة . ومن ذلك خمسة عشر ، ومعديكرب في قول من لم  
يضف - ينسب - فإذا أضفت قلت : معدِيٌّ وخمسيٌّ .

(٨) في ح : مضاف إليه .

(٩) انظر سيبويه ٨٧/٢ ، وشرح المفصل ٨/٦ .

(١٠) انظر سيبويه ٨٨/٢ ، وشرح المفصل ٨/٦ ، قال سيبويه : ليس هذا بالقياس .



عبد الشمس : عَبْشَمِيّ . وقالوا أيضاً في عبد القيس : عبْقسيّ<sup>(١)</sup> ، ففتحوه من أصلين .  
وذلك يُسَمَعُ ولا يُقاس عليه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) شرح المفصّل ٨/٦ .

(٢) قال سيبويه ٨٨/٢ : وليس هذا بالقياس .

## باب التصغير

التَّصْغِيرُ<sup>(١)</sup> : التحْقِيرُ . ويقَعُ في الكلام على ثلاثة أَضْرَبٍ :

١ - تحْقِيرُ ما يَتَوَهَّمُ عَظِيماً كَهولِكَ : رَجِيلٌ .

٢ - وتَقْلِيلُ ما يَتَوَهَّمُ كَثِيراً ك : درِيهاتٌ .

٣ - وتَقْرِيبُ ما يَتَوَهَّمُ بَعِيداً كَهولِكَ : قَبِيلَ العَصْرِ ، وَبُعَيْدَ الفَجْرِ .

وقال الكوفيون : في كلامهم تحْقِيرُ التعْظِيمِ كقول الشاعر : [ من الطويل ]

١٤١ م

١٨٨- وكلُّ أَناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بينهم دَوِيهَةٌ تصْفِرُ مِنْها الأَنامِلُ<sup>(٢)</sup>

وهو عندنا<sup>(٣)</sup> على التحْقِيرِ ، أَي أَنَّ أَصْغَرَ الدَّواهي تَفْسِدُ الأحوالَ العِظامَ .

وكذلك / قول الآخر : [ من الطويل ]

١٢٢ ح

(١) قال سيويوه ١٠٥/٢ : اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة : على فَعِيلٍ وفَعِيلِعٍ وفَعِيلِعِلٍ .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١١٣/٥ : اعلم أن التصغير والتحْقِيرُ واحد ، وهو خلاف التكبير والتعظيم ، وتصغير الاسم دليل على صِغَرِ مَسْمَاهُ فهو حلية وصفة للاسم . وانظر شرح الشافية ١٩٠/١ .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة العامري من قصيدة في ديوانه ص ٢٥٦ ق ٣٦ ب ١٠ . قال شارح الديوان :

« البيت شاهد على تصغير (دويهة) للتعظيم ، والدليل على أنه أراد بها الموت . قوله ( تصفر منها الأنامل ) والمراد من الأنامل الأظفار فإن صفرتها لا تكون إلا بالموت . وقال الطوسي في شرح ديوان البيد : إذا مات الرجل أو قتل اصفرَّت أنامله واسودَّت أظفاره ، وروى : تدخل بيتهم ، وروى : خويجة . وهي الداهية . رواها الطوسي عن أبي عمرو . قال يقول : يفتح عليهم بابٌ يدخل عليهم منه الشر . وسوف هنا للتحقيق والتأكيد . والبيت في الأمالي الشجرية ٢٥/١ ، ٤٩/٢ ، ١٣١ ، والإنصاف ١٣٩ ، وشرح المفصل ١١٤/٥ ، وخرانة الأدب ٥٦١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٨٥ ، والبيت في المغني برقم ٦٦ ، ٢٢٦ ، ٣٥٦ ، ١٥٩ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٨١/١ برقم ٦١ .

(٣) أي عند البصريين . انظر شرح المفصل ١١٤/٥ ، وشرح الشافية ١٩١/١ ، وشرح شواهد ٨٥ .

١٨٩- فُوَيْقَ جُبَيْلٍ سَامِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا<sup>(١)</sup>  
 أي إنه جبلٌ صغير العَرَضِ دَقِيقٌ طَوِيلٌ فِي السَّمَاءِ ، شَاقٌّ الْمَصْعَدِ لَطُولِهِ .  
 وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : فَلَانَ أَخِيَّ وَصَدِيقِيَّ فَهُوَ مِنْ لَطْفِ الْمَنْزَلَةِ وَصِغَرِ الْأَمْرِ الَّذِي أَحْكَمَ  
 الْوَصْلَةَ بَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup> .

## فصل

والتصغير كالوصف لأن قولك : رَجِيلٌ ، فِي مَعْنَى : رَجُلٌ حَقِيرٌ ، وَلِذَلِكَ إِذَا  
 صَغَّرْتَ الْمَصْدَرَ وَاسْمَ الْفَاعِلِ لَمْ يَعْطَلْ كَمَا لَا<sup>(٤)</sup> يَعْطَلُ مَعَ ظُهُورِ الْوَصْفِ<sup>(١)</sup> .

(١) البيت لأوس بن حجر من لاميته المشهورة . وهو في ديوانه ص ٨٧ ق ٣٥ ب ٢٣ ، ويستدلون به  
 شاهداً على مجيء التصغير للتعظيم وردّه ابن يعيش انظر شرح المفصل ١١٤/٥ ، ١١٥ ، قال : ( فقال :  
 جبيل ، ثم قال : شاهق الرأس ، وهو العالي ، فدلّ على أنه أراد تفخيم شأنه ، وقالوا : يَا بُنَيَّ  
 وَيَا أَخِيَّ ، وَيُرِيدُونَ الْمَبَالِغَةَ . وهذا ليس من أصول البصريين ، وجميع ما ذكره راجع إلى معنى  
 التحقير .. وأما قوله : ( فويق جبيل ) فالمراد أنه صغير العرض دقيق الرأس شاقّ المصعد لطوله  
 وعلوّه ) . وقوله : تَكِلَ مِنَ الْكِلَالِ وَهُوَ التَّعَبُ وَالْإِعْيَاءُ . وقوله : ( وتعملا ) : أي تجتهد في العمل .  
 وانظر الأمالي الشجرية ٢٥/٨ ، والمغني برقم ٢٢٥ ، وشرح أبياته ١٧٧/٣ برقم ٢٠٩ .

(٢) انظر شرح المفصل ١١٥/٥ .

(٣) فِي ح : أَوْ .

(٤) كَلِمَةٌ ( لَمْ ) سَاقِطَةٌ مِنْ م .

(٥) كَلِمَةٌ ( لَا ) سَاقِطَةٌ مِنْ م .

(٦) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١١٣/٥ : والذي يدلّ على أن التصغير أصله الصفة أن حكم الصفة قائم ،  
 ألا ترى أن مَنْ أَعْمَلَ اسْمَ الْفَاعِلِ فَقَالَ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا ، لَمْ يَسْتَحْسَنْ إِعْمَالَهُ إِذَا صَغَّرَ ، فَلَا يَقُولُ :  
 هَذَا ضَوِيرِبٌ زَيْدًا . كَمَا لَمْ يَسْتَحْسَنْ إِعْمَالَهُ إِذَا وَصَفَهُ . وَلِذَلِكَ لَا يَصَغَّرُ مِنَ الْأَعْلَامِ إِلَّا مَا يَجُوزُ وَصْفُهُ مِمَّا  
 يَتَوَهَّمُ فِيهِ الشَّرْكَةُ . وَلِذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا : إِنَّهُ لَيْسَ الْبَابُ أَنْ يَصَغَّرَ الْأَعْلَامَ . وَانظُرِ التَّكْلَةَ لِأَبِي عَلِيٍّ  
 الْفَارِسِيِّ ١٩٦ .

## فصل

وعلامَةُ التَّصْغِيرِ يَاءٌ تَقَعُ ثَالِثَةً ، وَتَضُمُّ أَوَّلَ الْاسْمِ وَتَفْتَحُ ثَانِيَهُ وَتَكْسِرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ  
فِيَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ . وَإِنَّمَا حَرَّكَ بِهَذِهِ الْحَرَكَاتِ لَوْجِهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ قُصِدَ بِذَلِكَ صَيْغَةً تَخْلُصُ لِلتَّصْغِيرِ مِنْ غَيْرِ مِشَارَكَةٍ . وَلَمْ يَوْجَدْ سِوَى  
هَذِهِ الصَّيْغَةِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْمَصْغَرَّ لَمَّا جُمِعَ الْوَصْفُ وَالْمَوْصُوفُ <sup>(١)</sup> فِي الْمَعْنَى بِلَفْظٍ وَاحِدٍ جُمِعَتْ لَهُ  
الْحَرَكَاتُ . وَأَمَّا زِيَادَةُ الْيَاءِ دُونَ غَيْرِهَا فَلِأَنَّهَا أَخْفَى مِنَ الْوَاوِ هُنَا . لِأَنَّ الْوَاوَ لَوْ كَانَتْ  
هُنَا لَمْ يَخْلُصِ الْمِثَالُ لِلتَّصْغِيرِ لِأَنَّهُ كَانَ يَصِيرُ ( فُعُولًا ) وَنَحْوَهُ . وَأَمَّا الْأَلْفُ فَلَا يَخْلُصُ  
بِهَا الْمِثَالُ لِلتَّصْغِيرِ ، بَلْ كَانَ يَصِيرُ ( فُعَالًا ) وَنَحْوَهُ ، وَلِأَنَّ الْأَلْفَ خَصَّ بِهَا التَّكْسِيرَ <sup>(٢)</sup> .

(١) فِي ح : الْمَوْصُوفُ وَالْوَصْفُ .

(٢) قَدَّمَ ابْنُ عِيْشٍ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١١٥/٥ عِلَلًا مَبْسُوطَةً لِمَا أَوْجَزَهُ الْعَكْبَرِيُّ هُنَا ، وَلِمَا كَانَ الْكِتَابُ هَذَا  
كِتَابَ عِلَلٍ فَقَدْ اسْتَحْسَنَّا إِيرَادَ مَا ذَكَرَهُ شَارِحُ الْمَفْصَلِ بِطَرِيقَةِ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ قَالَ : فَإِنْ قِيلَ : وَلِمَ  
كَانَ إِذَا صَغُرُوا الْاسْمُ يُضَمُّ أَوَّلُهُ ؟

قِيلَ : لِأَنَّا إِذَا صَغَرْنَا الْاسْمَ فَلَا بَدَّ مِنْ تَغْيِيرِهِ بِعِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْمَصْغَرِّ ، وَكَانَ الضَّمُّ أَوَّلَى لِأَنَّ الْفَتْحَةَ  
لِلْجَمْعِ فِي نَحْوِ : مَسَاجِدَ وَضَوَارِبَ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْكُسْرُ وَالضَّمُّ ، فَاخْتَارُوا الضَّمَّ لِأَنَّ الْيَاءَ عِلَامَةُ التَّصْغِيرِ  
وَمَا بَعْدَهَا مَكْسُورٌ فَمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، فَكَرِهُوا كُسْرَ الْأَوَّلِ لِثِقَلِ اجْتِنَاعِ كَسْرَتَيْنِ مَعَ الْيَاءِ وَكَانَتْ عَنْهُ  
مَنْدُوحَةٌ إِلَى الضَّمِّ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّمَا ضَمُّوا الْأَوَّلَ مِنَ الْمَصْغَرِّ تَشْبِيهًا بِفِعْلِ مَا لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلُهُ ، فَكَمَا ضَمُّوا  
أَوَّلَ ضَرْبٍ ، كَذَلِكَ ضَمُّوا الْأَوَّلَ مِنَ الْمَصْغَرِّ فِي نَحْوِ : حَجِيرٍ . وَالْجَمَاعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَكْبُرَ يَكُونُ عَلَى أَبْنِيَةِ  
مُخْتَلِفَةٍ وَهُوَ الْأَصْلُ . وَلَمْ يَفْتَقِرِ الْكَلَامُ مَعَهُ إِلَى عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّكْبِيرِ ، لِأَنَّ الْعِلَامَاتِ إِنَّمَا يُوَقِّئُ بِهَا عِنْدَ  
تَغْيِيرِ الْكَلَامِ عَنْ أَصْلِهِ . وَأَمَّا التَّصْغِيرُ فَيَفْتَقِرُ إِلَى عِلَامَةٍ لِأَنَّهُ حَادِثٌ لِنِيَابَتِهِ عَنِ الصِّفَةِ عَلَى مَا قَدَّمْنَا ..  
وَالْمَعْتَدُ أَنَّ الْغُرُضَ صَيْغَةً تَخْلُصُ لِلتَّصْغِيرِ مِنْ غَيْرِ مِشَارَكَةٍ ، وَلَمْ يَوْجَدْ سِوَى هَذِهِ الصَّيْغَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ كَانَ الْمَزِيدُ يَاءً دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ الدَّلِيلَ كَانَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ  
الْمَزِيدُ أَحَدَ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ لِحَفَّتِهَا وَكَثْرَةُ زِيَادَتِهَا فِي الْكَلِمِ ، فَنَكَبُوا عَنِ الْأَلْفِ لِأَنَّ التَّكْسِيرَ قَدْ اسْتَبَدَّ  
بِهَا فِي نَحْوِ مَسَاجِدَ وَدِرَاهِمَ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ لَا يَخْلُصُ الْبِنَاءُ لِلتَّصْغِيرِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ عَلَى فُعَالٍ كَغَرَابٍ ، فَعَدَلُوا إِلَى  
الْيَاءِ لِأَنَّهَا أَخْفَى مِنَ الْوَاوِ . ( انْتَهَى عَنِ شَرْحِ الْمَفْصَلِ بِتَصْرُفٍ ) .

## فصل

وإذا كان المصغر ثلاثياً مؤثماً بالألف المقصورة أو الممدودة<sup>(١)</sup> أو بالتاء أقرته كقولك في حَبلى : حَبلى<sup>(٢)</sup> . وفي حمراء : حُمراء<sup>(٣)</sup> . وفي طلحة : طَلِحة<sup>(٤)</sup> . وإنما كان كذلك لأنَّ علامة التأنيث دخلت لمعنى ، فلا ينبغي أن تُحذف لئلا يبطل معناها . ولم يُكسر ما قبلها لأنَّ الألف تنقلب ياءً بعد الكسرة فيبطل لفظُ العلامة ، لأنَّ<sup>(٥)</sup> علامة التأنيث مفتوح ما قبلها أبداً ، فهي كاسمٍ ضمٍّ إلى اسمٍ<sup>(٦)</sup> فيبقى الصدر بحاله .

## فصل

فإن كان الاسم على ( فعلان ) علماً أو نكرةً ، مؤنثة ( فعلى ) أقر ما بعد ياء التصغير كقولك في عَثان : عَثمان . ولا يجوز : عَثمين . وفي سكران : سُكيران لاسكيرين . لأنَّ الألف والنون هنا ضارعتا ألفي التأنيث لما ذكرنا فيما لا ينصرف<sup>(٧)</sup> .

(١) كلمة ( أو الممدودة ) زيادة من ح .

(٢) سيبويه ١٠٧/٢ .

(٣) سيبويه ١٠٧/٢ .

(٤) سيبويه ١٠٧/٢ .

(٥) في ح : ( ولأن ) .

(٦) في ح : فيجب أن يبقى الصدر بحاله .

(٧) قال سيبويه ١٠٨/٢ : واعلم أنَّ كل شيء كان آخره كآخر فعلان الذي له ( فعلى ) ، وكانت عدّة حروفه كعدّة حروف فعلان الذي له ( فعلى ) توالى فيه ثلاث حركاتٍ أو لم يتوالى ، اختلفت حركاته أو لم يختلفن ، ولم تكسره للجمع حتى يصير على مثال مفاعيل ، فإنه تحقيره كتحقير فعلان الذي له ( فعلى ) ، وإنما صيروه مثله حين كان آخره نوناً بعد ألف ، كما أنَّ آخر ( فعلان ) الذي له ( فعلى ) نون بعد ألف . وكان ذلك زائداً ، كما كان آخر ( فعلان ) الذي له ( فعلى ) زائداً ولم يكسر على مثال مفاعيل ، كما لم يكسر ( فعلان ) الذي له ( فعلى ) على ذلك ، فشبهاوا ذا ب ( فعلان ) الذي له ( فعلى ) كما شبهاوا الألف بالهاء . وانظر التكملة للفارسي ٢٠٢ .

فأما سِرْحان فتقول فيه : سَرِيحِينَ<sup>(١)</sup> ، فتقلب الألف ياءً لانكسار ما قبلها لأنها لم تشبه ألف التأنيث لتفتح ما قبلها<sup>(٢)</sup> . فأما عَرِيان فتقول فيه : عَرِيَانَ<sup>(٣)</sup> ، لأنك لا تقول في تكسيه : عرايين بل عراة<sup>(٤)</sup> .

## فصل

فإن كان المُوْنْتُ بالألف رُباعياً مثل ( قَرَقَرَا ) حَذَفَتْ أَلْفَ التَّأْنِيثِ فَقُلْتَ : قَرِيْقِرْ<sup>(٥)</sup> . لئلا يصير بناء التصغير ستة أحرفٍ ، ويكون عَجَزُ الكَلِمَةِ مُساوياً لصدريها . ومن شأن الصدر أن يكون أكثر من العَجَزِ . وجاز حذف علامة التأنيث للثقل وأن التصغير عارضٌ بعد معرفة المكبر فلا لبس إذن .

## فصل

فإن كان المُوْنْتُ خمسةً مثل ( حُبَارَى ) كنتَ مَحْيِرًا<sup>(٦)</sup> إن شئتَ حذفتَ الألفَ الأولى فقلت : حُبَيْرَى ، لأن في ذلك تخفيف الكلمة والمحافظة على علامة التأنيث ، وإن شئتَ حذفتَ أَلْفَ<sup>(٧)</sup> التَّأْنِيثِ لِتَطْرَفِهَا ، كما حذفتَ أَلْفَ ( قَرَقَرَا ) ، وفي ذلك

(١) انظر سيبويه ١٠٩/٢ .

(٢) عبارة : ( لأنها لم تشبه ) ساقطة من م .

(٣) قال الاسترلابادي في شرح الشافية ١٩٧/١ : وإن كانتا - الألف والنون - في صفة لا تمتنع من التاء كالعَرِيَانَ والنَّدِمَانَ والصَّمِيَانَ للشجاع ، والقَطْوَانَ للبطيء ، شَبَهْتَا بِالْأَلْفِ والنون في باب سكران ، لكونها صفات مثله وإن لحقتها التاء ، فقيل : عَرِيَانَ ونَدِيمَانَ وصَمِيَانَ وقَطْيَانَ .

(٤) العبارة من : فأما عَرِيَانَ ... إلى قوله : عراة ساقطة من ح .

(٥) قال سيبويه ١٠٧/٢ : الألف الخامسة تحذف سواء كانت للتأنيث أم لغيره نحو : قرقرى : قريقر . حيركى : حيرك . وانظر التكملة للفارسي ٢٠٠ .

(٦) انظر سيبويه ١٢/٢ ، ٢٠ ، والتكملة للفارسي ٢٠٥ ، وشرح الشافية ٢٤٦/١ .

(٧) في ح : حذفت علامة .

محافظة على ألف اللد . وأجاز بعضهم حذف ألف التأنيث وقلب ألف المد ياءً وزيادة تاء<sup>(١)</sup> التأنيث فيقول : حَبِيرَةٌ<sup>(٢)</sup> ، لأنه ألحقه بعد حذف الألف بعمامة .

## فصل

فإن صغرت ( لَغِيْزَى )<sup>(٣)</sup> حذفت ألف التأنيث وفككت الإدغام فقلت : لَغِيْزَى فَصَارَ كَسْفِيْرِح . وإن صغرت ( قَبْعَثَى ) قلت : قَبِيْعِث<sup>(٤)</sup> ، فحذفت الألف والراء ، لأن خمسة منها أصول ، والألف زائدة ، والخمسة يحذف منه آخره وهو أصل ، فأولى أن يحذف منه الزائد .

## فصل

والخماسي الذي كلفه أصول نحو : سَفْرَجَل<sup>(٥)</sup> ، يحذف منه الحرف الخامس ، لأن الخمسة أكثر الأصول ، وياء التصغير صارت كالأصلي ، لأنها دلت مع الصيغة على معنى

(١) كلمة ( تاء ) ساقطة من ح .

(٢) انظر التكملة للفارسي ٢٠٥ .

(٣) انظر سيبويه ١١٧/٢ ، وشرح الشافية ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ ، وقال الاسترابادي إن مذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعداً أبدل منها تاءً نحو : حَبِيرَةٌ في حَبَارَى ، وَلَغِيْزَى في لَغِيْزَى ، ولم يرد ذلك غيره من النحاة ، إلا ابن الأنباري فإنه يحذف الممدودة أيضاً خامسة فصاعداً ويبدل منها التاء كالمقصورة ، ولم يوافق أحد في حذف الممدودة . عن شرح الشافية ٣٣٤/١ .

(٤) سيبويه ١٠٦/٢ ، والقبعثى : العظيم الشديد ، والأنثى : قبعثاة .

(٥) سيبويه ١٠٦/٢ ، قال : هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف ولم يكن رابعه شيئاً مما كان رابع ما ذكرنا مما كان عدّة حروفه خمسة أحرف ، وذلك نحو : سفرجل وفرزدق وقبعثى وشمردل وجخمرش وصهلوق فتحقير العرب هذه الأسماء : سَفِيْرِح وفريزد وسَمِيْرِد وقَبِيْعِث وصهَيْصَل . وإن شئت ألحقت في كل اسم منها ياءً قبل آخر حروفه عوضاً . وإنما حملهم على هذا أنهم لا يحقرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلا على زنته وحاله لو كسروه للجمع ، إلا أن نظير حرف اللين الثالث الذي في الجمع الياء في التصغير ، وأول التصغير مضموم وأول الجمع مفتوح لما ذكرت لك ، فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين ، وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث ، وانفتاحه قبل حرف اللين ، إلا أن أول التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك ، فالتصغير والجمع من وادٍ واحد .

غير التكبير ، فلو أقرَّ بحاله لصارت ستة أحرفٍ في حكم الأصول / وليس لنا أصلٌ على هذه العدة ؛ ولأنَّ ياءَ التصغير تقعُ ثالثةً فيصيرُ ما قبلها صدرًا وما بعدها عجزًا . فلو لم يُحذف من الأخير لزاد العجز على الصدر ، وهو إلى أن يُنقَصَ عنه أقربُ . فإن قيل : فكيفَ جاز أن يكون على ستة أحرفٍ في مثل : صُنَيْدِيْقٍ وَدَيْئِيْرٍ ؟ قيل : لَمَّا كانت الياءُ<sup>(١)</sup> الأخيرة حرفَ مدٍّ ساكنًا بعد كسرةٍ خَفَّ النطقُ به .

### فصل /

فإنَّ صغرتَ ماهو على حَرْفَيْن رددته إلى أصله نحو : يَدٍ وَدَمٍ . تقولُ فيها : يَدِيَه وَدَمِي<sup>(٢)</sup> . لأنَّ ياءَ التصغير تكونُ ثالثةً ساكنةً ، فلا بُدَّ من رَدِّ المحذوفِ لئلا تقعَ ثانية أو أخيرةً ، وذلك يُوجب قلبها أو حذفها . وتقولُ في عِدَةٍ : وَعَيْدَةٍ<sup>(٣)</sup> ، فتردُّ الواو ، لأنَّك لو أوقعتَ الياءَ بعد الدالِّ لحركتها لوقوع تاء التأنيث بعدها .

وتقولُ في ( شاة ) : سُويْهة<sup>(٤)</sup> ، تقلبُ<sup>(٥)</sup> الألفَ واوًا وهو أصلها وتردُّ الهاءَ المحذوفة .

وتقولُ في ( فم ) : فُوِيَه . لأنَّه في الأصل : فُوَه<sup>(٦)</sup> .

وتقولُ في ( شفة ) : شَفِيَهة<sup>(٧)</sup> . وعلى هذا فقس .

(١) كلمة ( الياء ) ساقطة من م .

(٢) سيبويه ٦٢/٢ ، ٨٠ ، ١٢٢ .

(٣) سيبويه ٨٥/٢ .

(٤) سيبويه ٨٤/٢ .

(٥) في ح : فتقلب .

(٦) في سيبويه ١٢٣/٢ : فم : تقول : فويه . يدلُّك على الذاهب منه قولهم : أفواه ، ومثله : مويه . وانظر

شرح الشافية ٢١٤/١ .

(٧) في سيبويه ١٢٢/٢ : شفة : تقول : شفية ، يدلُّك على أن اللام هاء شفاء وشافهت .



## فصل

فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف ، أوسطه ألف ، وعرفت أصلها رددتها إليه فتقول في باب : بُوَيْب . وفي حال : حُوَيْلة وحوَيْلٍ فبين ذكره . وفي مال : مَوَيْل . وفي ناب : نُيَيْب<sup>(١)</sup> ، لقولك : نبت<sup>(٢)</sup> فيه ، وفي الجمع : أياب<sup>(٣)</sup> ، وفي عاب : عَيْيب لأنَّ العَابَ والعَيْبَ بمعنى .

## فصل

فإن كانت الألف مجهولة حملتها على الواو لأنه الأكثر في هذا الأصل . فتقول في آءة<sup>(٤)</sup> وهي شَجَرَة : أويأة . وفي صاب - وهو شجر مر - : صَوَيْب<sup>(٥)</sup> .

سيبويه ١٢٧/٢ قال : باب تحمير ما كانت الألف بدلاً من عينه : إن كانت بدلاً من واو رددت الواو ، وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء نحو : باب : بويب ، ناب : نيبب . وقال : لوحقرت رجلاً اسمه : سار أو غاب لقلت : غَيْيب وسَيْر لأنها من الياء ، وقال : لوحقرت : السار ، وأنت تريد السائر لقلت : سوير لأنها ألف فاعل الزائدة .

(٢) الكلمة غير واضحة ويمكن أن تقرأ : نَيْبَ بمعنى نَيْب سهمه أي عجم عوده ، وأثر فيه بنابه . كما تحتمل قراءة : نَيْب ، بكسر النون على أنها جمع ناب ، وتحتمل : نُيَيْب بضم النون ، كما تحتمل نَيْبته أي أصبت نابه ، وكسرة النون دليل على الياء المحذوفة . انظر للسان : نيب .

(٣) قال سيبويه ١٢٧/٢ : إن جاء اسم نحو الناب ، لاتدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو ، حتى يتبين لك أنها من الياء ، لأنها مبدلة من الواو أكثر .. من العرب من يقول في ناب : نويب . وهو غلط منهم . وانظر التكملة ١٩٨ ، وشرح الشافية ٢٠٩/١ ، وشرح المفصل ١٢٣/٥ ، وشرح اللمع ٦٥٠/٢ .

(٤) الآء شجر واحدته آءة ، وهو الدُقلى كما فسره أبو عمرو وذهب آخرون إلى أن الآء ثمر السرح ، وهو عنب أبيض يأكله الناس ... إلخ .

قال ابن بري : الدليل على أن أصل هذه الألف التي بين المهمزتين واو ، قولهم في التصغير : آءة أويأة . وانظر شرح اللمع ٦٥٠/٢ .

(٥) في اللسان : صوب : وقيل : الصاب : شجر مر ، واحدته صابة ، وقيل : هو عصارة الصبر . قال ابن جني : عين ( الصاب ) واو ، قياساً واشتقاقاً ، أمّا القياس فلأنها عين والأكثر أن تكون واو . وأمّا الاشتقاق فلأنَّ الصاب شجرٌ إذا أصاب العين حلبها ، وهو أيضاً شجرٌ إذا شقَّ سال منه الماء . وكلاهما في معنى صاب يصوب إذا انحدر . وانظر شرح اللمع ٦٤٩/٢ .

## فصل

[ فإن كانت الألفُ ثالثةٌ نحو : حِيار ، قلبتها ياءً لأنها صارت في موضع حرفٍ مكسورٍ لوقوعه بعد ياء التصغير قبل الطرفِ وأدغمتَ فيها ياءَ التّصغيرِ ] <sup>(١)</sup> .

## فصل

فإن كانت الياءُ وسطاً رَدَدَتْهَا إلى أصلِها ، تقولُ في رِيحٍ : رَوِيحَةٌ ، كما تقولُ في الجمعِ : أُرُواحٌ <sup>(٢)</sup> .

فأمّا عِيدٌ فتقولُ فيه : عَيْدٌ ، كما تقولُ في جَمْعِهِ : أَعْيَادٌ . وأصلها واوٌ ، ولكنها أُبدِلتْ بدلاً لازماً لِيُفَرَّقَ به بين جمعه وتصغيره في الموضعين ، وبين جمعِ عودٍ وتصغيره فتقولُ في عودٍ : أَعوادٌ وعوِيدٌ ، وفي عِيدٍ : أَعْيادٌ وعَيْدٌ <sup>(٣)</sup> .

## فصل

فإن كانت الياءُ أصلاً لم تُعَيِّرْها نحو : عَيْنٌ وشَيْخٌ <sup>(٤)</sup> ، وفي تصغيره ثلاثةٌ مذاهبٌ : أحدها : شَيْيُخٌ ، بضمِّ الأوّلِ على الأصلِ <sup>(٥)</sup> مثل : فُلَيْسٌ . والثاني : كَشْرُ الأوّلِ إِتِّباعاً للياءِ .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٢) جاء في المقتضب ٢/٢٨٢ : وكذلك ( رِيح ) لو حَقَّرْتَهَا لقلت : رَوِيحَةٌ لأنها من رَوَّحت ، وإنما انقلبت الواو ياءً للكسرة قبلها ، وأنها ساكنة ألا ترى أنك تقول في الجمع : أُرُواحٌ . وانظر شرح اللع ٢/٦٤٩ .

(٣) انظر شرح المفصل ٥/١٢٤ ، وسيبويه ٢/١٢٥ ، ١٢٦ ، وفي شرح اللع ٢/٦٤٩ : إلا أنهم قالوا في عيدٍ : عَيْدٌ وأعيادٌ ، فألزموا البديل ، وقياسه : عَوِيدٌ وأعوادٌ ، لأنه من عاد يعود .

(٤) قال سيبويه ٢/١٣٦ : هذا باب تحقير كل اسم كان ثانيه ياءً تثبت في التحقير وذلك نحو : بيت وشيخ وسيدٌ ، وأحسنه أن تقول : شَيْيُخٌ وسَيْيدٌ ، فتضمُّ لأن التحقير يضمُّ أوائل الأسماء ، وهو لازمٌ له ، كما أنَّ الياء لازمة له . ومن العرب من يقول : شَيْيُخٌ وبييت وسَيْيدٌ ، كراهية الياء بعد الضمة .

وانظر شرح اللع لابن برهان ٢/٥٢٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ثم ٦٤٨ ، ٦٥٠ .

(٥) عبارة ( على الأصل ) ساقطة من ح .

والثالثُ : ضَمُّ الأوَّلِ وإبدالُ<sup>(١)</sup> الياءِ واوًّا من أجل الضمَّةِ قبلها وهو ضعيفٌ جداً .

### فصل

فإن كانت الواوُ ثالثةً قلبت ياءً وأدغمتُ نحو : قَسُورٌ وأَسُودٌ ، تقول : قُسَيْرٌ وأُسَيْدٌ<sup>(٢)</sup> . ويجوز أن تُقرَّ الواوُ فتقول : قُسَيُورٌ حَمَلًا على قَسَاورٍ<sup>(٣)</sup> . فأما عُرُوةٌ وَعُرُوةٌ فتصغيرهما : عُرِيَّةٌ وَعُرِيَّةٌ<sup>(٤)</sup> بالإبدالِ والإدغامِ لا غير<sup>(٥)</sup> لأن الواو لم تصحَّ في الجمع .

### فصل

فإن كان في الخماسيِّ حرفٌ زائدٌ ليس بحرفٍ مدٍّ ، حذفته أين كان . لأنَّ الحرفَ الخامسَ الأصليَّ يُحذفُ البتَّةُ ، فإذا وُجدَ الزائدُ لم يُحذفْ سِوَاهُ ، سواء كانَ لمعنى أو لغير معنى ، فالذي لمعنى : كَمَدْحَرِجٍ . والذي لغير معنى<sup>(٦)</sup> : جَحَنْفَلٍ . تقول : دُحَيْرِيحٍ وَجَحَيْفِيلٍ<sup>(٧)</sup> .

(١) في ح : وأبدلت .

(٢) قال ابن جنِّي : فإن كانت العين متحركةً في ( أفعل ) ووقعت ياء التحقير قبلها ، قلبتها ياءً ، تقول في أسود : أسيدٌ ، وفي أحول : أحييلٌ ، والأصل : أسويدٌ وأحيويلٌ ، فلما اجتمعت الياء والواو ، وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء ، وقد يجوز الإظهار ، فتقول : أسويدٌ وأحيويلٌ ، تحمل التصغير على التكرير في قولك : أساودٌ وأحاويلٌ . وكذلك الواو الزائدة المتحركة في نحو هذا . تقول في جدول : جدَيولٌ ، وفي قسور : قسَيُورٌ ، لقولك : قساورٌ وجداولٌ ، والوجه الجيد : قسِيرٌ وجدَيْلٌ . شرح اللع ٦٥١/٢ .

(٣) قال ابن جنِّي : فإن كانت الواو لأمًّا قلبت لياء التحقير لا غير ، تقول في تحقير عُرُوة : عُرِيَّةٌ ، وفي قَشُوة : قَشِيَّةٌ .

شرح اللع ٦٥١/٢ ، والقشوة هي القفَّة تجعل المرأة فيها طبيها .

(٤) عبارة ح : وإن شئت : قسيورٌ وأسويد على قساور .

(٥) كلمة ( لا غير ) ساقطة من ح .

(٦) في ح : في نحو : ...

(٧) قال ابن جنِّي : فإن حَقَّرت بنات الخمسة ، حذف الحرف الأخير لتناهي مثال التحقير دونه اعتباراً في =

## فصل

فإن كان فيه زائدان أحدهما المعنى والآخر لغير معنى<sup>(١)</sup> ، حذفَت الذي ليس لمعنى لأنَّ الذي لمعنى أشبهَ بالأصل ، فكان إقراره أولى وذلك نحو : مُقْتَطِع ، تقولُ في تصغيره : مُقَيِّطِع ، فتحذف التاء<sup>(٢)</sup> . وتقولُ في مقدّم ومؤخّر ومسخّر<sup>(٣)</sup> : مقيدم ومؤيخر ومسيخر فتحذف أحدَ المشدّدين كما تقول في الجمع : مقاديم ومآخِر . فأما مُقَعْنَسِيس فالميم والنون فيه زائدتان والسين مكررة للإلحاق ففيه مذهبان :

أحدهما : مُقَيِّيس ، بحذف النون والسين ، وتبقى الميم لأنها لمعنى .

والثاني : بحذف الميم والنون فنقول : قَعْيَسِيس ، لأنَّ السين أشبهت الأصلي إذ كانت للإلحاق<sup>(٤)</sup> .

= التفسير . تقول في سفرجل : سفريج ، وفي فرزدق : فريزد ، حملاً على سفارج وفرازد ، وذلك أنَّ التحقير هنا والتكسير من وادٍ واحد .

فإن كانت فيه زيادة واحدة حذفتها - إن لم تكن حرف لين رابعاً - ، تقول في مدرج : دَحِيرِيج ، وفي جَحْيَيْل : جَحْنَيْل ، وفي فدوكس : فُدَيْكس . حملاً على دحارج وجمامل وفداكس . انظر شرح اللع ٦٥٢/٢ ، والجحنفل : الغليظ الشفتين . والفدوكس : الشديد الغليظ الجافي .  
(١) عبارة ( والآخر لغير معنى ) ساقطة من ح .

(٢) وتقرّ الميم وتقول في تكسيه مقاطع . شرح اللع ٦٥٥/٢ ، قال ابن بَرّهان شارح اللع : ولك ( مقيطيع ) كما قال بعض العرب في مغتلم : مغالم ، وكذلك : جُوَيْلِق وِجُوَيْلِيق ، كما قالوا : جواليق ، والعوض قول يونس والخليل . شرح اللع ٦٥٥/٢ ، وانظر الكلام في الكتاب ١١٠/٢ ، وانظر التكملة ٢٠٢ .

(٣) قال سيبويه ١١٠/٢ : وتقول في المقدم والمؤخر : مُقَيِّدِم ومؤيخر ، وإن شئت عوضت الياء كما قالوا : مقاديم ومآخِر . والمقادم والمآخِر عريية جيدة .

(٤) قال سيبويه ١١٢/٢ : وإذا حقرت مقعنسس حذفت النون وإحدى السينين ، لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسرتَه للجمع ، فإن شئت قلت : مقيعيس وإن شئت قلت : مُقَيِّيس .

قال الفارسي في التكملة ٢٠٣ بأنه لا يقال : قَعْيَسِيس لأن الميم لا تحذف لأنها لمعنى الفاعل . وذهب للبرد في المقتضب ٢٥٢/٢ إلى جوازها قال : وكان سيبويه يقول في تصغير ( مقعنسس ) : مقيعيس ومقيعيس ، وليس القياس عندي ما قال ، لأن السين في مقعنسس ملحقه ، والملحق كالأصلي ، وللم غير

## فصل

فإن كان الإسم على « مستفعل » نحو / مُسْتَخْرَج ، حذف السين والتاء وأبقيت الميم لأن الميم لمعنى ، والسين والتاء زيدا معاً فَحَذَفَا معاً<sup>(١)</sup> .

## فصل

فإن حَقَّرَتِ المصادرَ التي في أوائلها همزة وصل ، حذفَت همزة الوصل لِلزومِ تحركِ ما بعدها ، لأنَّ ثانيَ المصغَرِ محرَّكٌ أبداً ، تقول<sup>(٢)</sup> في انطلاق : نُطِيلِقُ<sup>(٣)</sup> ، فتقلبُ الألفَ ياءً لأنَّها رابعةٌ في مفردِ كَسْرُداح<sup>(٤)</sup> . وتقول في افتقار : فُتَيِّقِرُ<sup>(٥)</sup> ، وفي اضطراب : ضُتَيِّرِب ، فتردُّ التاء إلى أصلها وهي تاءُ افتعال لأنك قلبتها لَمَّا سَكَنَ ما قبلها وقد تحرَّك في التصغير ، ومن شأن التصغير ردُّ الأشياء إلى أصولها . وكذلك تقول في ميزان : مُوزِن<sup>(٦)</sup> ، فتردُّ الواو لزوالِ علَّةِ القلب .

= ملحقة ، فالقياس : فُعَيْسٌ وفُعَيْسِيٌّ ، حتى يكون مثل خُرَيْمٍ وخُرَيْمِيٍّ . وانظر الخصائص ٤٧٨/٢ .

(١) قال المبرد في المقتضب ٢٥١/٢ : فإن حَقَّرَتِ مثل ( مستضرب ) قلت : مُضَيِّرِبٌ ومضيرِبٌ ، تحذف التاء والسين ولا تحذف الميم . وانظر سيبويه ١١١/٢ .

(٢) في ح : فتقول .

(٣) قال سيبويه ١١٤/٢ : وإذا حَقَّرَتِ ( انطلاق ) قلت : نُطِيلِقُ ، تحذف الألف لتحرك ما يليها ، وتدع النون لأنَّ الزيادة إذا كانت أولاً في بنات الثلاثة وكانت على خمسة أحرف وكان رابعه حرف لين لم تحذف منه شيئاً في تكسيره للجمع لأنه يجيء على مثال مفاعيل ، ولا في التصغير وذلك نحو : تُجْفَافُ وتُجْفَافِيٌّ ويربوع ويرابيع ، فالنون في انطلاق بعد حذف الألف كالتاء في تجفاف .

(٤) تقول : أرض سرداح : مستوية بعيدة .

(٥) قال سيبويه ١١٤/٢ : فالتاء في ( افتقار ) إذا حذفَت الألف بمنزلة الياء في ديباج ، لأنك لو كسرتَه للجمع بعد حذف الألف لكان على مثال مفاعيل ، تقول : فُتَيِّقِرُ .

(٦) قال سيبويه ١٢٥/٢ : هذا باب تحقير كلِّ حرف كان فيه بدلاً ، فإنك تحذف ذلك البديل ، وتردُّ الذي هو من أصل الحرف إذا حَقَّرْتَه كما تفعل ذلك إذا كسرتَه للجمع ، فمن ذلك : ميزان وميقات وميعاد ، تقول : مُوزِنٌ ومُوزِعٌ ومُوزِيَةٌ ، وإنما أبدلوا الياء لاستقلالهم هذا الواو بعد الكسرة ، فلما ذهب ما يستقلون ردُّ الحرف إلى أصله ، وكذلك فعلوا حين كسروها للجمع ، قالوا : موازين ومواقيت ومواعيد .

## فصل

فإن كان الاسم مُشَدَّداً ثلاثياً نحو : خلّ وسلّ ، فككت الإدغامَ لحجز الياء بينهما<sup>(١)</sup> . وإن كان رباعياً والمشدّدُ أخيراً لم تفكّه كقولك : أصمّ ومُدِّيَقٌ<sup>(٢)</sup> لأنّ في الياء مدة تجري مجرى الفصل / بين الساكنين كما جازَ في ذابّة والحاقّة .

ح ١٢٤

## فصل

فإن كان المؤنثُ ثلاثياً بغير علامة ، رُدّت التاءُ في تصغيره نحو : قَدِيرَةٌ وَشَيْسَةٌ ، لأنّه وضع على التأنيث ولم يكن في المكبر علامةً له ، فلو لم تُردّ في التصغير لم يبق من أحكام التأنيث في اللفظِ شيءٌ<sup>(٣)</sup> . وقد شدّد من ذلك شيءٌ فلم تلحقْ به<sup>(٤)</sup> التّاءُ في التصغير<sup>(٥)</sup> ، من ذلك : قَرَسٌ . ذهبوا به إلى معنى المَرْكُوبِ . وَحَرِيبٌ تصغير حرب القتال ، ذهبوا بها إلى معنى القتال أو إلى الحرب وهو الغَضَبُ لأنّه يلازمها . وقد قالوا : قَوَّيسٌ ، حَمَلُوهُ عَلَى مَعْنَى الْعُودِ .

(١) من الخلّ والسلّ كما أراد أبو البقاء وتصغيرهما : خَلِيلٌ ، وَسَلِيلٌ . وقد ذكر سيبويه سلّ غير مشدد . قال في مُنذ : مُنِيدٌ ، وفي سلّ من سألته : سَوِيلٌ وَسَوِيلٌ ١٢٢/٢ .

(٢) قال سيبويه ١٠٧/٢ : هذا باب تصغير المضاعف الذي قد أدمغ أحد الحرفين منه في الآخر ، وذلك في قولك : مُدَقٌّ : مُدِّيَقٌ ، وفي أصمّ : أصمّ ، ولا تغير الإدغام عن حاله . كما أنك إذا كسرت مدقاً للجمع قلت : مداقٌ ، ولو كسرت أصمّ على عدة حروفه كما تكسر أجداً فتقول : أجادل لقلت : أصامٌ ، فإنما أجريت التحقير على ذلك ، وجاز أن يكون الحرف للدغم بعد الياء الساكنة كما كان ذلك بعد الألف التي في الجمع . وفي ح : مديكك .

(٣) قال سيبويه ١٣٦/٢ : هذا باب تحقير المؤنث : اعلم أنّ كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء ، وذلك قولك في ( قدم ) : قَدِيمَةٌ ، وفي ( يد ) : يَدِيَةٌ . وزعم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر . قلت : فما بال عناق ؟ قال : استثقلوا الهاء حين كثر العدد ، فصارت القاف بمنزلة الهاء ، فصارت فعيلةً في العدد والزنة ، فاستثقلوا الهاء وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعداً . وانظر المقتضب ٢٧٢/٢ .

(٤) كلمة ( به ) ساقطة من م .

(٥) انظر سيبويه ١٣٧/٢ . وقد أوجز الاسترابادي في شرح الشافية ١٤١/١ ما ذكره سيبويه . قال : واعلم =

## فصل

فإن كان أربعة أحرف لم يردوا إليه التاء نحو: زَيْنَبَ وَعَقْرِبَ وَعَنْيَقَ ، لأنَّ الحرفَ الرابع طالتُ الكلمةُ به حتى صارَ عوضاً من تاءِ التأنِيثِ<sup>(١)</sup> ، وقد خرجَ عن هذا الأصلِ ثلاثةُ ألفاظٍ : ظَرْفانَ وهما وراءَ وَقْدَامِ<sup>(٢)</sup> ، تقولُ فيهما : وريئةٌ وَقْدِيدِيمةٌ ، وعلَّةٌ ذلك أنَّ الظروفَ كلها مذكرةٌ إلا هذينِ فيأَنَّها مؤنثانِ ، فلو لم تُردْ التاءُ عليها للتصغيرِ لألحقا ببقيةِ الظروفِ . واللَّفظةُ الثالثةُ : السماءُ ذا الكواكبِ ، فإنَّ تصغيرَها سَمِيَّةٌ<sup>(٣)</sup> . وإنما قصدوا بذلكَ الفرقَ بينها وبينِ سماءِ المطرِ فإنه مذكَّرٌ .

## فصل

### في تصغيرِ الأسماءِ المُبهمَةِ<sup>(٤)</sup> :

= أنه قد شدت من الثلاثي أسماء لم تلحقها التاء في التصغير ، ذكر سيبويه منها ثلاثة ، وهي النَّابُ بمعنى المسنة من الإبل ، وإنما قالوا فيها : نَيْبٌ لأنَّ النَّابَ من الأسنانِ مذكَّرٌ ، والمسنة من الإبل قيل لها : ناب ، لطولِ نايها كما يقال لعظيمِ البطنِ : بَطِينٌ ، بتصغيرِ بطنِ . فرُوعي أصل ( ناب ) في التذكير ، وكذا قال في الفرس : فُريس ، لوقوعه على المذكر والمؤنث فقلَّب ، وكذا قال في الحرب - وهي مؤنثة - : حَرِيبٌ ، لكونها في الأصلِ مصدرًا .

ثم ذكر الاسترابادي مستدركا من شواذ الثلاثي التي لم تلحقها التاء وهي : درعُ الحديدِ ، والغرسُ ، والقوسُ ، والدَّودُ ، والضحى .

(١) انظر شرح الشافية ٢٣٨/١ ، ٢٣٩ ، وشرح اللع ٦٥٩/٢ ، ٦٦١ .

(٢) في المقتضب ٢٧٢/٢ : ... فالظروف إنما هي هذه على الحقيقة - أي مذكرة - فما جاء منها مؤنثاً بغير علامة : قَدَامٌ ووراءَ ، وتصغيرهما قَدِيدِيمةٌ وَوْرِيئةٌ . فإن قلت : فما لهاتين لحقت كل واحدة منهما الهاءُ ، وليسا من الثلاثة ؟ قيل : لأنَّ البابَ على التذكير ، فلو لم يلحقوهما الهاءُ لم يكن على تأنِيثِ واحدٍ منهما دليل .

وانظر الخصائص ٢٧٨/٢ ، وشرح الشافية ٢٤٣/١ ، وشرح اللع ٦٥٩/٢ .

(٣) شرح اللع ٦٦٢/٢ ، ٦٧٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/٥ : قال ابن يعيش : فإن كان في الرباعي المؤنث ما يوجب التصغير بحذف حرف منه حتى يصير على لفظ الثلاثي وجب ردُّ التاء ، كقولك في تصغيرِ سماءَ : سَمِيَّةٌ ، لأنَّ الأصلَ سَمِييَ بثلاثِ ياءاتٍ ، فحذفت واحدة منها .

(٤) انظر في هذا البحث سيبويه ١٢٣/٢ ، ١٢٩ ، ١٤٠ ، والمقتضب ٢٨٧/٢ ، والتكلمة ٢١٠ ، وشرح اللع ٦٦٥/٢ ، وشرح المفصل ١٣٩/٥ ، وشرح الشافية ٢٨٤/١ .

إذا صغرت الاسم المبهم<sup>(١)</sup> ، تركت أوله على ما كان عليه من فتح أو ضم بخلاف العربية ، لأنها لما خالفتها في الإعراب والبيان خالفتها في التصغير لأن التصغير كالوصف لها ، ووصفها لا يغيرها فن ذلك : ذا ، تقول في تصغيره : ذياً ، بالفتح<sup>(٢)</sup> ، فالألف في آخره عوض عن الضمة المستحقة في أول المصغر فهي زائدة ؛ ولما كان ( ذا ) على حرفين لم يمكن تصغيره مع بقاء ألفه ، لأن الألف لا يكون قبلها ساكن ، وياء التصغير ساكنة ، ولا يمكن أن تقلب الألف ياءً وتدغم فيها ياء التصغير ، لأن ذلك مخالف لما عليه باب التصغير ، [ إذ من حكم التصغير أن تكون ياءه ثالثة وبعدها حرف ]<sup>(٣)</sup> ، فوجب أن تكمل هذه الكلمة ثلاثة أحرف كما تكمل سائر الكلمات التي على حرفين بحرف آخر في التصغير ، فزادوا ياءً تقع بعد ياء<sup>(٤)</sup> التصغير ، وصارت الألف ياءً قبل ياء التصغير فصار معك ثلاث ياءات ، وذلك مرفوض على ما ذكرنا في تصغير ( عطاء )<sup>(٥)</sup> وبابه فحذفوا إحداها ، والقياس يقتضي أن تكون المحذوفة الأولى ، لأن

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٩/٥ : اعلم أن القياس في الأسماء المبهمة أن لا تصغر من حيث كانت مبنية على حرفين كـ ( مَنْ ) و ( ما ) إلا أنها لما كان لها شبه بالظاهر من حيث كانت تشئ وتجمع وتوصف ويوصف بها - والتصغير وصف في المعنى - فدخلها التصغير كما دخلها الوصف ، ولما كانت مخالفة للأسماء المتكئة خالفوا بين تصغيرها وتصغير المتكئة ، بأن غيروها على غير منهاج تغيير الأسماء المتكئة ، وصار ذلك دلالة على حقارة للشار إليه ، كما كان تغيير الأسماء المتكئة بضم أوائلها وبنائها على فَعِيل وفَعِيل .

(٢) سيويه ١٣٩/٢ ، والمقتضب ٢٨٧/٢ ، وشرح المفصل ١٣٩/٥ ، وشرح الشافية ٢٨٤/١ .

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ( ح ) .

(٤) في ح : هاء ؟!

(٥) قال سيويه ١٢٦/٢ : ومن ذلك أيضاً عطاء وقضاء ورشاء ، تقول : عَطِيَّ وقُضِيَ ورَشِيَّ ، لأن هذا البدل لا يلزم . وقال أيضاً في ١٣٢/٢ : واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف ، ويصير الحرف على مثال فَعِيل ، ويجري على وجوه العربية وذلك قولك في عطاء : عَطِيَّ ، وقضاء : قُضِيَ .. إلخ .

وقال المبرد في المقتضب ٢٤٦/٢ : فأما ما ذكرت لك مما يحذف لاجتماع الياءات فقولك في تصغير عطاء : عَطِيَّ فاعلم ، لأنك حذفت ياءً والأصل : عَطِيَّ ، فصار تصغيره كتصغير ما كان على ثلاثة أحرف .



الثالثة<sup>(١)</sup> بعدها الألف ولا تكون إلا متحركة ، وياء التصغير لا تحرك<sup>(٢)</sup> ولا تحذف  
 لثلاثي يئلا معناها ولا شيء يخلفها ، فحذفت الأولى ووقعت ياء التصغير ثانية .  
 وعندي أن ياء التصغير<sup>(٣)</sup> لو جعلت ثانية من الابتداء ، أو جعل<sup>(٤)</sup> بدل الألف ياء  
 متحركة لتقع الألف للعوضة من الضمة بعدها وكان أقرب إلى القياس من الزيادة  
 والحذف . والرجوع أخيراً إلى هذا المذهب . ولو أمكن في الاسم المعرب أن تقع ياء  
 التصغير ثانية لأوقعت ، وإنما منع / منه انضمام ما قبلها . وتقول في هذا : هاذياً .  
 فتأتي بحرف التنبيه وتدع الاسم في التصغير على ما كان عليه . وفي ذلك : ذياك والكاف  
 للخطاب<sup>(٥)</sup> .

فأما في المؤنث فقد قالوا : هذه وهادي وتا وتي ، إلا أنه في التصغير لا يقال  
 إلا<sup>(٦)</sup> : تيا لثلاثي يئلا يلتبس المؤنث بالذكر<sup>(٧)</sup> . وتقول في ذلك : ذياك<sup>(٨)</sup> ، فتأتي باللام  
 والكاف . وفي تلك : تياك . فأما أولاء الذي هو جمع « ذا » فيقصر ويمد ، فإن  
 صغرت المقصور<sup>(٩)</sup> قلت : أوليا ، فالضمة باقية ، وأبدلت الألف ياء وأدغمت . والألف  
 التي بعدها عوض من ضمة التصغير . فأما الممدود فهو على مثال فعال ، فإذا صغر وقعت

(١) في ح : الثانية . والصواب ماورد في م .

(٢) عبارة ( لا تحرك ) ساقطة من ح .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٤) في ح : وجعل .

(٥) سيبويه ١٣٩/٢ ، والمقتضب ٢٨٧/٢ . قال سيبويه : التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء ، فإنه

يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر ، وذلك قولك في هذا : هذيا ، وذلك : ذياك ، وفي ألا : أليا .

(٦) عبارة ( لا يقال إلا ) ساقطة من م .

(٧) جاء في المقتضب ٢٨٨/٢ : فإن حقرت ( ذه ) أو ( ذي ) قلت : تيا . وإنما منعك أن تقول : ذيا ،

كراهة التباس بالذكر بالمؤنث ، فقلت : تيا ، لأنك تقول : ( تا ) في معنى ( ذه ) ، وتي . كما تقول :

ذي . فصغرت ( تا ) لثلاثي يئلا يقع لبس ، فاستغنيت به عن تصغير ( ذه ) أو ( ذي ) على لفظها ... قال

سيبويه ١٤٠/٢ وكرهوا أن يحقروا المؤنث على ( هذه ) فيلتبس الأمر .

(٨) المقتضب ٢٨٨/٢ ، وسيبويه ١٤٠/٢ .

(٩) انظر سيبويه ١٤٠/٢ ، والمقتضب ٢٨٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤٠/٥ ، وشرح الشافية ٢٨٧/١ .

ياء التصغير بعد اللام وبعدها ألف فتقلب الألف ياءً . فأما الألف التي تُزاد عوضاً من ضمة التصغير فاختلّفوا في موضع زيادتها هنا ، فقال المبرد<sup>(١)</sup> : الوجه أن يُزاد قبل الهزمة ثم يُعمل بالقياس في ذلك . وإنما قال ذلك لثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لو زاد<sup>(٢)</sup> الألف بعد الهزمة للزيم حذفها لأنها تقلب ياءً مثل الهزمة في « عطاء » إذا صغرت ، وإذا قلبت ياءً وجب حذفها لاجتماع ثلاث ياءات كما حذفت في عطّي ، فتقع الألف بعد الياء المشددة / . فتصير « أولياً » كتصغير للقصور ، فلا يبقى على المد في المكبر دليل .

ح ١٢٥

الوجه الثاني : أن الألف إذا وقعت بعد الهزمة كانت خامسة زائدة ، وحكم مثل ذلك الحذف في التصغير كحباري ، فإنك تحذف الألف الأخيرة ، وإذا حذفت قلبت الهزمة ياءً وحذفت وصارت إلى مثل : أولي ، مثل : عطّي ، فيزول عوض الضمة ويبقى لفظ أقل من لفظ المقصور .

والثالث : أن الألف المزيدة عوضاً من ضمة التصغير تصير الكلمة إلى مثل حميراء في عدة الحروف ، فينبغي أن تكون<sup>(٣)</sup> الألف قبل الهزمة ، وتكون الألف التي كانت في المكبر بمنزلة الراء في حمراء في أنها ثالثة . فإذا صغرت قلبت الألف الأولى ياءً ، فينبغي أن تبقى الألف والهزمة بعدها كما بقيت في حميراء .

وقال الزجاج : الألف المعوضة من الضمة زيدت أخيراً على ما عليه الباب . والهزمة بدل من ألف ، وقبلها الألف الزائدة في المكبر ، فأبدلت الأولى ياءً وردت الهزمة إلى أصلها فاجتمع ألفان ، فهزمت الثانية كما همزت ألف التانيث في « حمراء »<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر كلام المبرد في المخصص لابن سيده ١٠٤/١٤ و ١٠٥ . وقد استدركه العلامة محقق المقتضب

. ٢٨٩/٢

(٢) في ح : أراد .

(٣) في ح : تكون الحروف !؟

(٤) سأورد رأي الزجاج بعبارة ابن يعيش كما وردت في شرح المفصل ١٤٠/٥ : قال : وأما أبو إسحاق =

وتقولُ في تصغيرِ «الذي»<sup>(١)</sup> : اللذّيَا . وفي «ألتي» : اللتّيَا ، فتبقي الفتحة وتزيدُ الألفَ . فإنْ ثنيتَ قلتَ : اللذّيَانِ واللذّيُونِ ، فحذفتَ الألفَ الزائدةَ دونَ ألفِ التثنيةِ لالتقاء الساكنين . وكانَ حذفُ الأولى أولى لأنَّ الثانيةَ تمحضتْ للتثنيةِ ودلتُ على الإعرابِ فهي أقوى . واختلَفَ في تقديرِ حذفِها فقال سيبويه<sup>(٢)</sup> : هي محذوفةٌ غيرُ مَقْدَرَةٍ .

ويظهر أثرُ الخلافِ في الجمعِ فعندَ سيبويه : اللذّيُونِ - بضمِّ الياءِ - واللذّينِ - بكسرِها - كأنْ لم يكنِ فيه ألفٌ [ ولو كان مقدراً ]<sup>(٣)</sup> ، كما أنَّ التنوينَ في قولك : واغلامَ زيدا ، حذفَ كأنْ لم يكنِ ، ولو كان مقدراً لكانت الألفُ ياءً لكسرةِ الدالِ .

وعندَ الأخفشِ والمبردِ بفتحِ الياءِ في الحالين لتكون الفتحةُ دالةً على الألفِ المحذوفةِ كالمصطَفَيْنِ والأَعْلَيْنِ<sup>(٤)</sup> .

= - الزجاج - فإنه كان يقدرُ الهمزةَ في (ألاء) ألفاً في الأصل ، فإذا صغّر دخلت ياءُ التصغيرِ ثالثةً بعد اللامِ ، فتنقلبُ الألفُ الأولى ياءً لوقوعِ التصغيرِ قبلها على حدِّ قلبها في غلامٍ وعناقٍ ، فتقول : غلِيمٌ وعُنَيْقٌ ، ثم أدخلوا الألفَ المزيدةَ للتصغيرِ آخرًا ، فاجتمع ألفان في التقديرِ ، فقلبتِ الثانيةُ همزةً لاجتماعِ الألفينِ ، على حدِّ قلبها في حمراءٍ وصحراءٍ . وهذا أقربُ إلى القياسِ لاعتقادِ زيادةِ ألفِ التصغيرِ آخرًا على منهاجِ سائرِ المبهاتِ ، إلا أنه يضعفُ من جهةِ تقديرِ الهمزةِ بالألفِ .

(١) انظر سيبويه ١٤٠/٢ ، والمقتضب ٢٨٩/٢ ، وفي شرح المفصل ١٤٠/٥ : وأمّا الذي والتي فيحقران على منهاجِ تحقيرِ أسماءِ الإشارةِ لأنَّ مجراها في الإبهامِ واحدٌ بوقوعِها على كلِّ شيءٍ من حيوانٍ وجمادٍ كما كانت أسماءُ الإشارةِ كذلك ، فترك أولهما على حاله من الفتحِ وتزيدُ ياءُ التصغيرِ ثالثةً وتدغمها في الياءِ التي هي لامُ الكلمةِ ، وتزيدُ الألفَ المزيدةَ للتصغيرِ ثالثاً فتقول : اللذّيَا واللّتّيَا ... وقد حكى : اللذّيَا واللّتّيَا بضمِّ الأولِ منها ، والأولُ أقيس . وانظر شرح الشافية ٢٨٨/١ .

(٢) سيبويه ١٤٠/٢ .

(٣) ما بين معقوفتين ساقطٌ من م .

(٤) ليس صحيحاً ما ذهب إليه أبو البقاء من أن هذا مذهب المبرد ، فمذهب المبرد في تصغيرِ الذي ثم جمع هذا المصغرِ كذهب سيبويه ، وقد رفض المبرد صراحةً مذهبَ الأخفشِ . وإليك نصُّ المبردِ من المقتضب ٢٩٠/٢ قال : واعلم أنك إذا ثنيت أو جمعت شيئاً من هذه الأسماءِ ، لم تلحقه ألفاً في آخره ، من أجلِ الزيادةِ التي لحقتَه ، وذلك قولك في تصغيرِ اللذنانِ : اللذّيَانِ ، وفي اللذّينِ : اللذّينِ ، ومن قال : اللذّونِ قال : اللذّيُونِ .

وأما تصغير « اللَّائِي وَاللَّائِي » فقال سيبويه : استغنوا عنه بتصغير واحد المتروك في جمعه وهو قولهم : اللَّتِيَّاتُ <sup>(١)</sup> . وهذا يدلُّ على أنَّ العرب امتنعت منه . وأما الأخفش فيقيسه ، فيقول في اللَّائِي : اللَّوِيثَا ، فيقلب الألفَ واواً لأنها مثلُ ألفِ فاعل ، ويوقع ياءَ التصغيرِ بعدها ويقرّ الهمزة ، ويزيد ألفاً أخيراً ويحذفُ الياءَ التي بعد الهمزة لئلا تصيرَ الكلمةُ على ستةِ أحرفٍ وكأنه حذفَ الياءَ لالتقاء الساكنين ، وكانت أولى بالحذفِ لأنَّ الألفَ لمعنى . ويقولُ في « اللَّائِي » : اللَّوِيثَا على قياسِ ما تقدّم <sup>(٢)</sup> . وقال المازني <sup>(٣)</sup> : لَمَّا لم يكن بدُّ من حذفِ حذفتِ الألفُ التي بعد اللّامِ لأنها زائدة فتقع ياءُ التصغيرِ بعد الهمزة والتاء وتدغم فتصير اللَّيَا واللَّتِيَا كلفظ الواحد . وحكي عن بعضهم <sup>(٤)</sup> من العربِ ضمُّ اللّامِ في : اللَّذِيَا واللَّتِيَا <sup>(٥)</sup> . /

وأما « مَنْ وَأَيَّ » <sup>(٦)</sup> فقد تقدّم الكلامُ في تصغيرِها .

١٤٥ م

= وكان الأخفش يقول : اللَّذِيَّينِ . يذهب إلى أن الزيادة كانت في الواحد ، ثم ذهب لَمَّا جاءت ياءُ الجمع لالتقاء الساكنين ، فيجعله بمنزلة مصطَفَيْنِ . وليس هذا القولُ بمرضيّ ، لأن زيادة التثنية لاالجمع ملحقة .

(١) قال سيبويه ١٤٠/٢ : واللّائِي لا تحقّر ، استغنوا عنه بجمع الواحد إذا حقّر عنه ، وهو قولهم : اللَّتِيَّاتُ . فلما استغنوا عنه صار مسقطاً .

(٢) انظر المقتضب ٢٨٩/٢ ، ٢٩٠ ، ففيه ذكر لمذهب الأخفش وغيره . وانظر أيضاً شرح الشافية ٢٨٨/١ .

(٣) انظر شرح الشافية ٢٨٨/١ .

(٤) في ح : وحكي عن بعض ..

(٥) ذكر ذلك سيبويه ١٤٠/٢

(٦) قال سيبويه ١٤٠/٢ ولا تحقّر ( مَنْ ) ولا ( أَي ) إذا صاراً بمنزلة الذي لأنها من حروف الاستفهام ... فـ ( مَنْ ) لم يلزمه تحقير كما يلزم ( الذي ) لأنه إنما يريد به معنى ( الذي ) وقد استغني عنه بتحقير ( الذي ) . وانظر المقتضب ٢٩٠/٢ ، وشرح الشافية ٢٨٩/١ .

## فصل

فإن صَغُرَتَ جمع التَكْسِيرِ<sup>(١)</sup> - الكثرة - رددته إلى جمع القَلَّةِ<sup>(٢)</sup> إن كان له جمع قَلَّةٍ نحو: جمال، تقول في تصغيره: أُجَيْمَال، فترده إلى أَجْمَال ثم تصغره، وإنما كان كذلك لأنَّ التصغير تَقْلِيلٌ فلم يجتمع مع ما يَدُلُّ على الكثرة. فإن لم يكن له جمع قَلَّةٍ جمعته<sup>(٣)</sup> بالألف والتاء<sup>(٤)</sup> نحو: دَرِيهَاتٍ وَرَجِيْلَاتٍ<sup>(٥)</sup>، لأنَّ هذا الجمع جمع قَلَّةٍ فإن لم يَجْزُ في مكبَّره الألف والتاء وجاز فيه الواو والنون رَدَّدْتَهُ إلى الواو والنون كهولك في تصغير « حَمَقِي » إن أردت به جمع أَحْمَقٍ: أُحَيْمَقُونَ، وإن كان جمع حَمَقَاءٍ قلت: حَمِيْقَاوَاتٍ<sup>(٦)</sup>. لأنَّ الواو والنون من جُمُوعِ القَلَّةِ.

(١) في ح: فإن صغرت جمع الكثرة.

(٢) هذا فحوى كلام سيبويه وسنورد قوله كما ورد في كتابه ١٤٠/٢: « اعلم أن كل بناء كان لأدنى العدد فإنك تحقر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غير ذلك من قبل أنك إنما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناء إلا لأدنى العدد، فلما كان ذلك لم تجاوزه ». وعدد سيبويه جموع القلة وهي: أفعل: أكلب - وأفعال: أجمال، وأفعلة: أغربة - وففلة: غلمة، وانظر المقتضب ٢٧٩/٢، وشرح المفصل ١٤١/٥، وشرح الشافية ٢٦٦/١.

(٣) عبارة (قلة جمعته) ساقطة من ح.

(٤) وذلك لأن جمع التصحيح (المذكر السالم والمؤنث) هو جمع قلة في الأصل، انظر شرح المفصل ٣/٥.

(٥) انظر سيبويه ١٤١/٢، والمقتضب ٢٧٩/٢، وشرح المفصل ١٤١/٥، وشرح الشافية ٢٦٦/١.

(٦) شرح الشافية ٢٦٦/١.

## بابُ جمعِ التَّكْسِيرِ

وحدّه : كلُّ اسمٍ جمعٍ تغيّرَ فيه لفظٌ واحدٍ . ومن هنا يسمّى <sup>(١)</sup> تَكْسِيرًا لتغيّرِ هيئةِ واحدِهِ كما تتغيّرُ هيئةُ الإِناءِ بالتكسيرِ <sup>(٢)</sup> . والتغيّرُ تارةً يكونُ باختلافِ الحركةِ وزيادةِ الحرفِ نحو : أفلسَ ورجالٌ ؛ وتارةً بتغيّرِ الحركةِ فقط نحو : جوالق <sup>(٣)</sup> فالمفردُ / مضمومٌ الأوّلُ ، فإذا جُمعَ فَتَحَتْ . وتارةً يكونُ بالنقصانِ نحو : حِارٌ وحُمُرٌ . وتارةً يكونُ على لفظِ الواحدِ ، وهو في التقديرِ مختلفٌ نحو : « قُلُك » فإنَّ الفاءَ فيه مضمومةٌ في الواحدِ والجمعِ . ولكنْ يجبُ أنْ يُعتقَدَ أنَّ الضمّةَ في الجمعِ غيرُها في الواحدِ لأننا وجدنا الضمّةَ تكونُ <sup>(٤)</sup> لما الواحدُ فيه مفتوحٌ أو مكسورٌ نحو فَدَانٌ وفُدُنٌ ، وحِارٌ وحُمُرٌ ، فَدَلٌ على أنَّ حُدوثَ الضمّةِ في هذا الجمعِ مُعلَّلٌ بالجمعِ . وهذا مثَلٌ ضمَّ العينَ في « عَرِيبٌ » في التصغيرِ لأنها غيرُ الضمّةِ في المكبّرِ ، لأنَّ أوّلَ المصغَرِ يُضمُّ بكلِّ حالٍ . وكذلك ضمّةُ الصّادِ في قولك : يامنصُ على قولهم : يا حارٌّ ، غيرَ الضمّةِ في مَنْصُورٍ . وعلى هذا تقولُ في هِجانٍ ودِلاصٍ <sup>(٥)</sup> ، الكسرةُ والألفُ في الجمعِ غيرُهما في الواحدِ <sup>(٦)</sup> .

ح ١٢٦

(١) في ح : سمي تكسيراً .

(٢) قال أبو علي في التكملة ١٤٧ : هذا الضرب من الجمع يُسمى جمعاً مكسراً على التشبيه بتكسير الآنية ونحوها ، لأنَّ تكسيرها إنما هو إزالة الثام الأجزاء التي كان لها قبلُ . فلمّا أُزيلَ النظمُ ، وفكَّ النَّضْدُ في هذا الجمعِ أيضاً عمّا كان عليه واحدُه سمّوه تكسيراً . وانظر شرح الفصل ٦/٥ .

(٣) الجوالق هو العِذْلُ من صوفٍ أو شعرٍ ، وهو الذي يسميه العامة ( سُوال ) ، قال الجواليقي في المعرّب ١٥٨ : والجوالق أعجميٌّ معرّبٌ ، وأصله بالفارسية « كَوَالُهُ » وجمعه : جَوَالِقُ ، بفتح الجيم . وهو من نادر الجمعِ .

(٤) كلمة ( تكون ) ساقطة من م .

(٥) الهجان من كل شيء : خياره وخالصه ، والهجان من الإبل : البيض الكرام يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، يقال : بعير هجان وناقة هجان وإبل هجان .  
الدلاص : يقال : درعٌ دِلاصٌ أي ملساء لينة .

(٦) في ح : في الجمعِ .

## فصل

والجمع على ضربين : قلة وكثرة . فجمع القلة جمع السلامة<sup>(١)</sup> . وأربعة من التكسير : أفعل وأفعال وأفعلة وفِعلة نحو : أفلس وأجمال وأخمرة وعِلمة ، وما عدا ذلك جمع كثرية ، وإنما كان كذلك لأنك تميز بها العدد القليل وهو من الثلاثة إلى العشرة<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وإنما استعمل كل واحدٍ منها موضع الآخر في بعض المواضع ، لاشتراك الجميع في كونه جمعاً ، وأن اللفظ لا يدل على الكمية المخصوصة<sup>(٣)</sup> .

## فصل

### والألفاظ المقيدة للجمع أربعة :

- (١) جمع السلامة ويسمى جمع التصحيح ، وهو جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم .
- (٢) قال سيويه ١٧٥/٢ : « أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف ، وكان فعلاً ، فيانك إذا ثلثته إلى أن تمشره فإن تكسيره أفعل ، وذلك قولك كلب وأكلب .. فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على فعال وعلى فُعول وذلك قولك كلاب وكباش وبغال ، وأما الفعول فنسور ويطون وربما كانت فيه اللغتان .. » .
- وقد يطلق جمع القلة ويراد به الكثير ، وذكر ابن يعيش أنه لا يجمع جمع القلة إلا ما كان من الثلاثة إلى العشرة فإن أطلق يازاء الكثير فتجوز . شرح المفصل ٢/٥ ، وقال الاسترابادي : وأعلم أن جمع القلة ليس بأصل في الجمع ، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد به بيان القلة ، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية ، كما يستعمل له جمع الكثرة . يقال : فلان حسن الثياب في معنى : حسن الثوب ، ولا يحسن : حسن الأثواب ، وم عندك من الثوب أو الثياب ولا يحسن من الأثواب . وتقول : هو أنبل الفتيان ولا تقل : أنبل الفتية ، مع قصد بيان الجنس .
- (٣) قال ابن يعيش : إن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض ، ويستغنى ببعضها عن بعض ، ألا ترى أنهم قالوا : رسن وأرسان ، وقلم وأقلام ، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة . وقالوا : رجل ورجال وسبع وسباع ولم يأتوا لها ببناء قلة ، وأقيس ذلك أن يستغنى بجمع الكثرة عن القلة ، لأن القليل داخل في الكثير . شرح المفصل ١١/٥ .

- جمع السلامة نحو : الزَّيْدُونَ والهُنْدَات .

- وجمع التكسير نحو ما ذكرنا .

واسم الجنس وهو ما كان بين واحده وجمعه الهاء نحو : نخلة ونخل ، وتمرة وتمر .  
وهذا ليس بجمع في اللفظ لأنه مفردٌ يذكر ولا يؤنث فتقول : هذا تمرٌ ، ولا تقول :  
هذه تمرٌ بخلاف جمع التكسير فإنك تؤنثه ، تقول : هذه رجالٌ ، وهؤلاء رجالٌ .

- والرابع اسم مفردٌ في اللفظ موضوع للجمع نحو : الزهط والنفر والجامل  
والباقر<sup>(١)</sup> .

### فصل

وأبينة الثلاثي عشرة أخفها وأكثرها دوراً في الكلام : فَعَلَّ - بفتح الفاء وسكون  
العين - نحو : فُلْس وكَعْب وجمعه القليل على : أَفْعَلْ نحو : أفلس ، دون أفعال . وإنما  
كان كذلك لأن « أَفْعَلًا » أقلُّ حروفاً من أفعال ، فاختر لما يكثر استعماله تخفيفاً ،  
وقد شدَّ منه شيء فجاء على أفعال وذلك نحو : قَرَحَ وأقْرَحَ . وساغ فيه ذلك لأمرين :  
أحدهما : أن الرّاء تُشبه حروف<sup>(٢)</sup> للدِّ لِمَا فيها من التّكرير .

والثاني : أنه حَمِلَ على « طَيْر » لأنه بمعناه . ومن ذلك : أَثَفَ وَأَنَافَ لأنَّ النُّونَ  
تُشبه الواو بغنتها . وكذلك : زَنَدَ وَأَزْنَادَ ، وفيه وجهان :

- أحدهما : ما<sup>(٣)</sup> تقدم من شَبّه النون بالواو .

- والثاني : أنَّ الزند عَوَدَ فَحَمِلَ على جَمْعِهِ<sup>(٤)</sup> .

(١) الجامل : القطيع من الإبل . والباقر والباقور والبيقور : جماعة البقر .

(٢) في ح : حرف .

(٣) في ح : لما تقدم .

(٤) قال سيبويه ١٧٦/٢ : واعلم أنه قد يجيء في ( فِعْل ) ( أَفْعَال ) مكان ( أَفْعَل ) قال الشاعر ( الأعشى ) : =



## فصل

وأما المعتلّ العين نحو « تَوْب » فَيَجْمَعُ في القلّة على « أثواب » <sup>(١)</sup> لا على أثوب ، لأنّ الضمة على الواو تَسْتَقِلُّ ، وكذلك الياء في <sup>(٢)</sup> بَيْتٍ وأبيات ؛ فأما / في الكثرة

= وَجِذْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرِمَ وَزَنْدَكَ أَثَقِبْ أَزْنَادِهِمَا

وليس ذلك بالباب في كلام العرب . ومن ذلك قولهم : أفراخ وأجداد وأفراد . . وأجدد عريبة وهي الأصل - وأرآد والرأد أصل اللحيين . وقال ابن يعيش بعد أن ذكر جمع فَعَل على أَفْعَل : ولا بدّ من ذكر ما شدّ من ذلك لِيَعْلَمَ ، حتى لو اضطرّ شاعر أو ساجع إلى مثله لم يكن مخطئاً ، لأنه استند إلى أصل من استعمالهم : فمن الشاذّ تكسيرهم فعلاً في القلّة على أفعال والقياس : أَفْعَل على ما تقدّم . قالوا : رأد وأرآد والرأد أصل اللحيين . وقالوا : زُند وأزناد . والزند : العود الذي يقدح به النار وهو الأعلى ، والزندة السفلى فيها تقب وهي الأنثى ، فإذا اجتمعا قيل : زندان ولم يُقَل : زندتان . وقالوا : فرُخ وأفراخ وأنف وأناف ، جمعوا هذه الأسماء على أفعال حملاً لها على ماهي في معناها . وذلك أن رأداً في معنى ذفن . وزُند في معنى عود وفرُخ في معنى طير أو ولد وأنف في معنى عضو . فكما قالوا : أدقان وأعواد وأطيبار وأعضاء فكذلك قالوا : أرآد وأفراخ وأزناد وأناف لأنها في معناها فأعطوها حكماً .

وقيل : إنما قالوا : أرآد لأنّ الهمزة مقاربة للألف ومن مخرجها فعاملوها معاملتها في الجمع . فكما قالوا : باب وأبواب وناب وأنياب ، كذلك قالوا رآد وأرآد . والنون في زُند وأنف ساكنة ، فهي غنة ، فجرت لغنتها مجرى المتحركة . والرأد في فرُخ حرف مكرر ، فجرى في تكريره مجرى الحركة فيه ، فلذلك قالوا : أفراخ وربّما توارد البناءان على الاسم الواحد قالوا : أَرزُند وأزناد ... وأفرُخ وأفراخ ... وأنف وأناف وأنف .. فأما الرآد فلم يُسْمَع فيه إلا أُرآد . وانظر شرح الشافية ٩٠/٢ .

(١) قال سيبويه ١٨٤/٢ : أما ما كان فعلاً من بنات الياء والواو فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد كسرتة على أفعال ، وذلك سوط وأسواط وثوبٌ وأثواب وقوس وأقواس . وإنما منعهم أن يبنوه على أَفْعَل كراهية الضمة في الواو ، فلمّا ثَقُل ذلك بنوه على أفعال ، وله أيضاً في ذلك نظائر من غير المعتلّ نحو : أفراخ وأفراد ورفُغ وأرفاع . فلمّا كان غير المعتلّ يبني على هذا البناء كان هذا عندهم أولى ، وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على فِعال وذلك قولك : سياط وثياب وقياس ، تركوا فعولاً كراهية الضمة في الواو ، والضمة التي قبل الواو ، فحملوها على فِعال . وكانت في هذا الباب أولى إذ كانت متمكنة في غير المعتل .

قال ابن يعيش : وقد شدّت ألفاظ فجاءت على القياس المرفوض ، قالوا : أقوس وأثوب وأغين وأثيب ، جاؤوا بها على أَفْعَل منبهة على أنه الأصل . انظر شرح للفصل ٣٤/٥ ، وسيبويه ١٨٥/٢ ، وشرح الشافية ٩٠/٢ ، ٩١ .

(٢) في ح : في نحو بيت وأبيات .

فتجىء الواو على فعال نحو : ثياب ، دون فُعُولٍ لثلاً يثقل بضمه الأول والثاني واجتماع الواوين . وجاء ذلك في الياء نحو : يُّوت ، لأنَّ الياء أخفُّ من الواو<sup>(١)</sup> .

## فصل

وإنَّا جُمِعَ فَعَلَ نحو : صَرَدَ وَنَعَرَ على : فِعْلَانِ بالكسر لأمرين :

أحدهما : أنَّ هذا البناء اختصَّ بضربٍ من المُسَمَّيات وهو الحَيَّوان ، ولا يَكَادُ يوجد في غيره فَخَصَّوه في الجمع ببناءٍ لا<sup>(٢)</sup> يكون لغيره من الثلاثي .

والثَّاني : أنَّ فَعَلًا قَدْ يَكُونُ مَقْصُورًا من فَعَالٍ ، وفُعَالٍ يَجْمَعُ على فِعْلَانِ نحو : غُرَابٍ وَغِرْبَانٍ ، فَلَمَّا قَرِبَ مِنْهُ جُمِعَ جَمْعَهُ . فَأَمَّا « رَبِعٌ » فَشَذَّ جَمْعُهُ على أَرْبَاعٍ حَمَلًا على غيره من الثلاثي<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر سيبويه ١٨٥/٢ ، ١٨٦ ، وقال ابن يعيش : فأما بنات الياء فإنها تُجمع على فُعُولٍ نحو : بيت ويُّوت ، وشيخ وشيوخ ، وغلب فُعُولٌ في بنات الياء لثلاً تلتبس ببنات الواو ، إذ الواو في فعال تصير إلى الياء ، وكانت الضمة مع الياء أخفَّ منها مع الواو . شرح المفصل ٢٥/٥ .

(٢) في ح : ولا .

(٣) قال سيبويه ١٧٩/٢ : وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلًا ، فإن العرب تكسره على فِعْلَانٍ ، وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه ، واستغنوا به ... وذلك قولك : صَرَدَ وَصِرْدَانٍ ، وَنَعَرَ وَنِعْرَانٍ وَجَعَلَ وَجِعْلَانٍ وَخَزَزَ وَخَزَزَانٍ ، وقد أجرت العرب شيئاً منه مجرى فَعَلَ ، وهو قولهم : رَبِعٌ وَأَرْبَاعٌ وَرَطَبٌ وَأَرْطَابٌ ، كقولك : جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ .

والصَّرْدَانُ جمع صَرَدَ وهو طائر فوق العصفور ، وقيل : هو طائر أبقع ، ضخم الرأس يكون في الشجر نصفه أبيض ونصفه أسود ، ضخم المنقار . قال الأزهري : يصيد العصافير .. والنَّعْرَانُ جمع نَعَرَ كَصُرْدٍ : وهو طير كالعصافير حمر المناقير ، ومؤنثه نَعْرَةٌ ، وأهل المدينة يسمونه : البلبل .

وَالجَعَلُ جمعه جَعْلَانٌ وهو ضرب من الخنافس .

وَالخَزَزُ جمع خَزَزَانٍ وَأَخَزَّةٌ : ذكر الأرنب .

وَالرَّبِيعُ جمعه أَرْبَاعٌ وَرَبَاعٌ : الفصيل يُنتج في الربيع وهو أول النَّتَاجِ ، وإذا تُتِجَ في آخره فهو هَبِيعٌ .

وانظر شرح المفصل ١٥/٥ ، وشرح الشافية ٩٩/٢ .

## فصل

وقد شَدَّ من أبنيةِ الثلاثي غيرِ السَّاكنِ العين : زَمَنَ فَجَاءَ على : أَرَمَن . إذْ كَانَ « زَمَنٌ » بمعنى : دَهْرٌ ، فَحُمِلَ جَمْعُهُ على أَذْهَرٍ<sup>(١)</sup> .

## فصل

فإنْ كَانَ الاسمُ مذكراً على أربعةِ أَحرفٍ ، ثالثه حرفٌ مدَّ نحو : حِمَارٍ وَسَحَابٍ وَغُرَابٍ وَقَضِيبٍ وَرَسُولٍ جُمِعَ في القَلَّةِ على أَفْعَلَةٍ وَفِعْلَةٍ<sup>(٢)</sup> دونَ أَفْعَالٍ وَأَفْعَلٍ ، لِأَنَّهُ لَمَّا زَادَتْ حُرُوفُهُ على الثَّلَاثَةِ زِيدَ في حُرُوفِ جَمْعِهِ . فَأَمَّا في الكَثْرَةِ فقد جَاءَ على : فَعُلٌ - بضمِّ العينِ وإِسْكَانِهَا - نحو : حُمُرٌ وَحُمُرٌ في جمعِ حِمَارٍ ، لِأَنَّهُ اكْتَفَى بِمعنى الكَثْرَةِ عن تَكثِيرِ الحُرُوفِ<sup>(٣)</sup> . فَأَمَّا أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ فلا يَجُوزُ فِيهِ إلا « حُمُرٌ » بِإِسْكَانِ الميمِ فَرَقاً بَيْنَ

(١) قال سيبويه ١٧٧/٢ : وَرَبِّمَا كَسَرُوا فَعَلًا على أَفْعَلٍ كما كَسَرُوا فَعَلًا على أَفْعَالٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَمَنٌ وَأَرَمَنٌ ، وَبَلَّغْنَا أَن بَعْضُهُمْ يَقُولُ : جَبَلٌ وَأَجْبَلٌ . قال ابن يعيش : فَأَمَّا فَعُلٌ بفتح الفاء والعين فالقياس أن يأتي في القلة على أَفْعَالٍ . كجمل وأجمال ، وفي الكثير فِعَالٍ وَفُعُولٌ نحو : جبال وجبال وأسود وذكور ، وفِعَالٌ في هذا الباب أكثر من فُعُولٍ ، وقد جاء على غير المنهاج المذكور ، قالوا في القليل : زمن وأزمن ... وحكى سيبويه : جبل وأجبل ، وقالوا في المعتل : عصا وأعصى كُدُلٍ وَأَحْقِي ، وذلك من حيث كان الزمن دهرًا ، والجبل تلاً ، فحملوه على معناه . شرح المفصل ١٧/٥ ، ١٨ ، وشرح الشافية ٨٥/٢ ، ولا بد أن يُذكر هنا قبل الانتقال إلى الرباعي ما دونه ابن يعيش مما له علاقة بجمع تكسير الثلاثي قال :

واعلم أن الاسم الثلاثي لكثرتِه وسعة استعماله كثرت أبنية تكسيره ، وكثر اختلافها حتى لا يكاد يخلو بناء منها من الشذوذ . شرح المفصل ١٥/٥ . وقال : وفي الجملة إن الأسماء الثلاثية لما اشتركت في عدة واحدة وأصل واحد ، جاز أن يشبه بعضها ببعض ، فيدخل كل واحد منها على الآخر . شرح المفصل ١٨/٥ .

(٢) مثل غَلَامٌ : غَلَمَةٌ . قال سيبويه ١٩٢/٢ : هذا باب تكسير ما عدة حروفه أربعة أحرف للجمع : أمَّا ما كان فِعَالًا فَإِنَّكَ إِذَا كَسَرْتَهُ على بناء أدنى العدد كَسَرْتَهُ على أَفْعَلَةٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : حِمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ وَخِمَارٌ وَأَخْمِرَةٌ وَإِزَارٌ وَأَزْرَةٌ وَمِثَالٌ وَأَمِثَلَةٌ وَفِرَاشٌ وَأَفْرَشَةٌ . وانظر شرح المفصل ٤٠/٥ ، ٤١ .

(٣) قال سيبويه ١٩٢/٢ : فإذا أردت أكثر العدد بنيتَه على فَعُلٍ وَذَلِكَ حِمَارٌ وَحُمُرٌ ، وَخِمَارٌ وَخُمُرٌ ، وَإِزَارٌ وَأَزْرٌ ، وَفِرَاشٌ وَفَرَشٌ ، وَإِنْ شِئْتَ حَقَّقْتَ جَمِيعَ هَذَا في لغة تميم . وَرَبِّمَا عَنَّا بِنِيبَاءِ أَكْثَرَ العَدَدِ أدنى العدد كما فعلوا ذلك بما ذكرنا من بنات الثلاثة وذلك قولهم : ثَلَاثَةٌ جَدُرٌ وَثَلَاثَةٌ كَتَبَ .

الاسم / والصفة . وقد جاءَ هذا البناءُ على فَعْلانِ نحو : جُرْبان ، وفِعْلانِ نحو : غَزْلان<sup>(١)</sup> ؛ فأما في المؤنث فالأكثرُ فيه في القِلَّةِ : أفْعَلُ نحو : عَناق وأعْنق ، وعَقاب وأعْقَب<sup>(٢)</sup> لئلاً يجمعوا بين التأنيث وكثرة الحروف .

### فصل

وإنما قلبت ألفَ فاعلٍ في الجمعِ وأوا لأنَّ ألفَ التفسيرِ تَقَعُ بعدها ، والجمعُ بينهما مُتَعَدِّرٌ لسكونيهما<sup>(٣)</sup> ، وحَذَفُ أحدهما يُخَلِّبُ بالدلالةِ على الجمعِ فقلبوها وأوا لاياءِ الخمسةِ أوجه :

أحدها : الفرقُ بينَ ألفِ فاعلٍ وياءِ فَيُفْعَلُ نحو : صَيَّرَفَ وَيُؤَسِّسُ فلو قلت : ضاربٍ لجازَ أنْ يُقالَ الواحدُ : ضيرب .

والثاني : أن الألفَ لَمَّا قلبت في التصغيرِ وأوا نحو : ضَوِيرِبَ قلبتُ إليها في الجمعِ لِقوَّةِ اشتباهِ البابين .

(١) قال سيبويه : ١٩٣/٢ : وأما ما كان « فعلاً » فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فَعْلانِ وفُعْمالِ ، لأنَّ الزيادة التي فيها مدة لم تجمِ الياء التي في فَعْمِلٍ لتَلْحَقَ بناتِ الثلاثةِ بيناتِ الأربعةِ ، كما لم تجمِ الألف التي في فُعْمالِ وفِعْمالٍ لذلك . وهو بعدُ في الزنةِ والتحرريكِ والسكونِ مثلها ، فهنَّ أخوات ، وذلك قولك : جَرِيبٍ وأجربةٍ وكثيبٍ وأكثبةٍ ورغيفٍ وأرغفةٍ ورغفانٍ وجربانٍ وكثبانٍ .

وقد كسره بعضهم على فَعْلانٍ وهو قليل ، وذلك قولهم : ظليمٌ وظليمانٌ وعَرِيضٌ وعِرْضانٌ وقضيبٌ وقِضبانٌ ، وسمعنا بعضهم يقول : فصيلٌ وفِصْلانٌ ، شبهوا ذلك بفُعْمالِ . وانظر شرح المفصل ٤٣/٥ .

(٢) قال سيبويه ١٩٤/٢ : وأما ما كان من هذه الأشياءِ الأربعةِ مؤنثاً ، فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على أفْعَلٍ ، وذلك قولك : عَناقٌ وأعْنقُ ، وقالوا في الجمعِ : عَنوقٌ ، وكسروها على فُعْولٍ ، كما كسروها على أفْعَلٍ . وانظر شرح المفصل ٤٣/٥ .

(٣) قال سيبويه ١٩٨/٢ : وما كان من الأسماءِ على فاعِلٍ أو فاعِلٍ فإنه يَكسَرُ على بناءِ فواعِلٍ ، وذلك : تابلٍ وتوابِلٍ ، وطابقٍ وطوايِقٍ ، وحاجرٍ وحوائِطٍ وحوائِطٍ . وقد يَكسَرُونَ الفاعِلَ على فَعْلانٍ نحو : حاجرٍ وحَجْرانٍ .. وانظر كلاماً مفصلاً في علل هذا الجمعِ في شرح المفصل ٥٢/٥ ، وشرح الشافية ١٥١/٢ وما بعدها .

والثالث : أن بعد الألف كسرة فلو قلبت ياءً لوقعت الألف بين كسرة وبين ما هو في تقدير الكسر وقوعاً لازماً .

والرابع : أن ألفَ فاعل حرفٌ معنى ، والواوُ كثرتُ زيادتها للمعنى أكثر من زيادة الياء له<sup>(١)</sup> .

والخامس : أن الواو هنا كما اختصت بالجمع أشبهت واو الضمير في : قاموا والزيدون .

### فصل

وإنما جاء في جمع<sup>(٢)</sup> « فاعل » من للنقوص فَعَلَةٌ نحو : قَاضٍ وَقَضَاةٌ<sup>(٣)</sup> [ فرقاً بين الصحيح والمعتل . واختاروا له هذه الزنة لأنها أخف وأنها لا مثل لها في الأحاد المعتلة ]<sup>(٤)</sup> .

### فصل

وجميع الرباعي له جمعٌ واحدٌ وهو : فَعَالِلٌ<sup>(٥)</sup> ، سواءً كانت حروفه كلها أصولاً ، أو كانت بعضها للإلحاق . لأن الأربعة لا بدّ فيها من زيادة ألف التكمير لتدُل على

(١) كلمة ( له ) ساقطة من ح .

(٢) في م ( معنى ) .

(٣) سيبويه ٢٠٦/٢ ، وشرح المفصل ٥٤/٥ ، قال ابن يعيش : وزعم بعض الكوفيين أن أصل قضاة : قَضَى مثل شَهِدَ وَقَرَّحَ ، فحذفوا إحدى العينين وأبدلوا منها الهاء ولا دليل على ذلك . وقال : وهو بناء - أي فَعَلَةٌ - اختص به المعتل لا يكون مثله في الصحيح .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٥) قال سيبويه ١٩٧/٢ : وأما ما كان من بنات الأربعة لازيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل ، وذلك قولك : ضَفَّدَعَ وضمفادع وخبَّرَجَ وخبَّارَجَ وخبَّنَجَرَ وخبَّنَجَرَ وخبَّنَجَرَ وخبَّنَجَرَ وخبَّنَجَرَ وخبَّنَجَرَ . فإن عنيت الأقل لم تجاوز ذا لأنك لاتصل إلى التاء لأنه مذكّر ، ولا إلى بناء من أبنية أدنى العدد لأنهم لا يبدفون حرفاً من نفس الحرف ، إذ كان من كلامهم أن لا يجاوزوا بناء الأكثر وإن عنوا الأقل . فإن =

الجمع . فلدو زادوا حرفاً آخر لطالت الكلمة ، وهم قد حذفوا من الخماسي فراراً من الطول ، ولم يأت على شيء من صيغ الثلاثي لأنه لا بد فيه من تكرير لامه كما كانت مكررة في الواحد ، فلو جاء على شيء من تلك الصيغ لم تتكرر اللام بل كان يعود إلى الثلاثي .

## فصل

إذا كان الرابعَ وَاوًا أو ألفاً زائداً في الرباعي نحو : جَرْمُوقٌ وحِمْلَاقٌ ، قلبت ياءً لسكونها<sup>(١)</sup> وانكسار ما قبلها<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وأما الخماسي فتحذف منه الحرف الأخير لما ذكرنا في التصغير<sup>(٣)</sup> ، وكذلك إذا كان في الكلمة زائدان أحدهما لغير معنى حذف دون الآخر . وإن كان فيه زائد واحد واحتيج إلى الحذف حذف لما ذكر في التصغير أيضاً .

= كان فيه حرف رابع ، حرف لين ، وهو حرف المد كسرتيه على مثال مفاعيل وذلك قولك : قنديل وقناديل ، وخنذيد وخناذيد وكرسوع وكراسيع وغربال وغرابيل .  
وانظر شرح المفصل ٦٨/٥ ، ٦٩ ، وشرح الشافية ١٨٢/٢ ، وألجبارج من طير الماء ، ذكر العجباري .  
والجنجن ضرب من الجراد . والقمطر جمع قاطر وهو ما تصان فيه الكتب .  
(١) في ح : لسكونه .

(٢) انظر كلام سيبويه الوارد في تعليقات الفصل السابق . وألجزموق كلمة فارسية وهي ما يلبس فوق الحفة الصغير ليقيه من الطين . والحملاق : باطن أجفان العين .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣٩/٥ : اعلم أنه لا يجوز جمع الاسم الخماسي لإفراطه في الثقل بطوله وكثرة حروفه وبعده عن المثال المعتدل وهو الثلاثي ، وتكسيه يزيد ثقلاً بزيادة ألف الجمع ، فكروها تكسيه لذلك ، فإذا أريد تكسيه حذفوا منه حرفاً وردوه إلى الأربعة ، وذلك الحرف الآخر . وإنما حذفوا الآخر لوجهين :

أحدهما : أن الجمع يسلم حتى ينتهي إليه فلا يكون له موضع .

الثاني : أن الحرف الآخر هو الذي أثقل الكلمة ، فلولا الخامس ما كان ثقلاً .

فلذلك تنكبوا تكسيه بنات الخمسة لكراهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئاً . وذلك قولك في سفرجل : =

## فصل

وإنَّ كَانَ فِيهِ زَائِدَانِ إِذَا حَذَفْتَ أَحَدَهُمَا لَزِمَكَ حَذْفُ الْآخَرِ ، وَإِنْ حَذَفْتَ الْآخَرَ لَمْ يَلْزِمَكَ حَذْفُ صَاحِبِهِ ، حَذَفْتَ الَّذِي تَأْمَنُ مَعَهُ حَذْفَ الْآخَرِ نَحْوُ : عَيْضُورٌ <sup>(١)</sup> ، تَحْذِفُ مِنْهُ الْيَاءَ لِيَبْقَى مِثْلُ ( يَعْقُوبُ ) فَتَنْقَلِبُ وَاوَهُ يَاءً ، وَلَوْ حَذَفْتَ الْوَاوَ وَأَبْقَيْتَ الْيَاءَ لَقَلْتِ : عِيَاضِمُزْ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ مِثْلُ / : سَفَارِجِلُ . فَتَحْذِفُ الْيَاءَ لِيَبْقَى أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ مِثْلُ : جَعْفَرٍ وَجَعَاغِرٍ ، فَإِذَا حَذَفْتَ الْيَاءَ بَقِيَ مِثْلُ : يَعْقُوبُ كَمَا تَقَدَّمَ .

١٤٧م

## فصل

وَإِنَّمَا حَرَّكَتِ الْعَيْنُ <sup>(٢)</sup> مِنْ فَعْلَةٍ إِذَا كَانَتْ اسْمًا فِي الْجَمْعِ نَحْوُ : جَفْنَةٌ <sup>(٣)</sup> وَجَفَنَاتٌ وَلَمْ تَحْرَكْ فِي الصِّفَةِ نَحْوُ : صَعْبَاتٌ ، لِيَفْرَقَ بَيْنَ الْاسْمِ وَالصِّفَةِ <sup>(٤)</sup> ، وَكَانَ إِبْقَاءُ الصِّفَةِ عَلَى السَّكُونِ أَوْلَى ، لِأَنَّ الصِّفَةَ أَثْقَلُ مِنَ الْاسْمِ لِاحْتِيَاجِهَا إِلَى الْمَوْصُوفِ وَإِلَى الْفَاعِلِ الْمَضْرُوعِ وَالْمُظْهِرِ ، وَلِكُونِهَا مُشْتَقَّةً مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ ثَقِيلٌ .

= سفارج ، وفي شمردل : شارد .. وكذلك جميع الخماسي تحذف اللام وتبنيه على مثال من أمثلة الرباعي نحو : جعفر وزبرج ونحوهما ثم تجمعه جمعه .

وانظر شرح الشافية ١٩٢/٢ وفيه : إنما استكره تصغير الخماسي وتكسيه لأنك تحتاج فيها إلى حذف حرف أصلي منه ، ولا شك في كراهته ، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة كلامهم ، لكن إذا سئلوا : كيف قياس كلامكم لو صغرتوه أو كسرتوه ؟ قالوا : كذا وكذا . ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير .

وانظر التكملة ١٩٢ ، وقال سيبويه ١١٩/٢ : لا يكسرون من بنات الخمسة للجمع حتى يحدفوا ومن ثم لم يكسروا من بنات الخمسة إلا أن تستكرههم فيخلطوا لأنه ليس من كلامهم .

(١) سيبويه ١١٩/٢ . والعويضوز : العجوز ، والناقاة الضخمة منعها الشحم أن تحمل .

(٢) في ح : الفاء .

(٣) كلمة ( جفنة ) ساقطة من ح .

(٤) سيبويه ٢٠٤/٢ ، قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٨/٥ : اعلم أنَّ ما كان من هذه الأسماء الثلاثية للمؤنثة

بوزن ( فَعْلَةٌ ) كَقَصْعَةٌ وَجَفْنَةٌ فَإِنَّكَ تَفْتَحُ الْعَيْنَ مِنْهُ فِي الْجَمْعِ أَبَدًا إِذَا كَانَ اسْمًا نَحْوُ : جَفَنَاتٌ وَقَصَعَاتٌ ،

كأنهم فرقوا بذلك بين الاسم والصفة ، فيفتحون عين الاسم ويقولون : تَمَرَاتٌ ، ويسكنون الصفة =

## فصل

فإن كانت العين واواً أو ياءً لم تحركاً لئلا تنقلباً ألفين<sup>(١)</sup> ، وقد جاء التحريك في الشعر شاذاً كما جاء التسكين في الاسم الصحيح العين شاذاً أيضاً . وهكذا أيضاً إن كان مضاعفاً نحو : سَلَّةٌ وَسَلَاتٌ لِأَنَّكَ لَوْ حَرَكْتَ اللَّامَ الْأُولَى لَالَتَمَى مِثْلَانِ . وَمِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يُدْغِمُوا الْأَوَّلَ فِي الثَّانِي فَمَا هُوَ أَسْلٌ فَكَيْفَ فَمَا حَرَكْتَهُ عَارِضَةً .

## فصل

فإن كانت الفاء مضمومةً والعين ساكنةً صحيحةً ، جاز ضمُّها إتياعاً وفتحها فراراً من الضمتين<sup>(٢)</sup> ، وتسكينها على الأصل نحو : حَجْرَاتٌ . فإن كانت العين واواً نحو : سُورَةٌ ، لم تحركْ لئلا تنقلب<sup>(٣)</sup> الواو بالضمّ أو تقلب ألفاً إن فُتحت . وقد جاء في

= فيقولون : جارية خذلة ، وجوار خذلات ، وحالة سهلة ، وحالات سهلات ، وإنما فتحوا الاسم وسكنوا النعت لخفة الاسم وثقل الصفة ، لأن الصفة جارية مجرى الفعل ، والفعل أثقل من الاسم ، لأنه يقتضي فاعلاً ، فصار كالمركب منها ، فلذلك كان أثقل من الاسم ، ولا يجوز إسكانه إلا في ضرورة الشعر نحو قول ذي الرمة :

أَبْتُ ذِكْرَ عَوْدِنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خَفُوقاً وَرَفُضَاتِ الْمَهْوَى فِي الْمَفَاصِلِ  
وقال الآخر : « أو تستريح النفس من زفراتها » .

وقيل : إنها لغة ...

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣٠/٥ : إذا اعتلت العين من الاسم المؤنث ، فما كان منه بوزن فغلة كجَوْرَةٌ وعَيْبَةٌ فإنك تسكن حرف العلة منه فتقول : « جَوْرَاتٌ » و« عَيْبَاتٌ » قال الله تعالى : ﴿ ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ ﴾ [النور : ٥٨] ، وقال : ﴿ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ ﴾ [الشورى : ٢١] ، ولا يجركون فيقولوا جَوْرَاتٌ وَبَيْضَاتٌ كما يقولون : جَفَنَاتٌ وَتَمْرَاتٌ ، كأنهم كرهوا حركة العلة وقبله مفتوح فيقلب ألفاً فيقال : جازات وباضات ، فيلتبس فغلة ساكنة العين ، بفغلة مفتوحة العين نحو : دائرة ودارات وقامة وقامات . ومنهم من يقول : جَوْرَاتٌ وَبَيْضَاتٌ فيفتح ولا يقلب لأن الفتح عارضة وهي لغة لهذيل . قال الشاعر :

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مِتْأَوْبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ سَبُوحٌ  
وذلك قليل ، والأول عليه الكثير . وانظر سيبويه ١٨٨/٢ .

(٢) انظر سيبويه ١٨١/٢ وما بعدها ، وشرح المفصل ٣١/٥ .

(٣) في م : تنقل .



الشَّاذ : سَوْرَات بِالْفَتْح . فَإِنَّ كَانَتِ اللَّامُ<sup>(١)</sup> وَاوًا نَحْو : خُطُوَّة ، فَالْجَيِّدُ تَسْكِينِ الْعَيْنِ  
 لِثَلَا تَجْتَمِعُ الضَّمَتَانِ وَالْوَاوُ وَزِيَادَةُ الْجَمْعِ ؛ وَقَدْ جَاءَ تَحْرِيكُهَا عَلَى الْأَصْلِ . فَإِنَّ كَانَتْ  
 يَاءً نَحْو : كَلْبِيَّة ، فَالْتَّسْكِينِ هُوَ الْوَجْهُ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْوَاوِ ، وَلَوْ فَتَحَتِ الْعَيْنُ<sup>(٢)</sup> لِأَدَى  
 الْقِيَاسِ إِلَى قَلْبِ اللَّامِ أَلْفًا أَوْ حَذَفَهَا<sup>(٣)</sup> لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ . وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ شَاذًا أَيْضًا .

### فصل /

فإن كانت فعلة مكسورة الفاء مثل : سِدْرَةٌ ، ففيها الأوجه الثلاثة التي في  
 المضمومة :<sup>(٤)</sup>

- الكسْرُ عَلَى الْإِتْبَاعِ .
- وَالْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ .
- وَالْإِسْكَانُ عَلَى الْأَصْلِ<sup>(٥)</sup> .

### فصل

في جمع أفعل .

إذا كان « أفعل » اسماً نحو : أَفْكَلٌ جُمِعَ عَلَى أَفَاعِلٍ ، لِأَنَّهُ بِالْحَرْفِ الزَّائِدِ لِحَقِّ  
 بَجْعَفَرٍ ، فَجُمِعَ جَمْعَهُ وَهُوَ اسْمٌ مِثْلُهُ<sup>(٦)</sup> . فَإِنَّ كَانَ صِفَةً غَالِبَةً وَهِيَ الَّتِي لَا يَكَادُ يُذَكَّرُ

- (١) في ح : الواو لآماً .
- (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .
- (٣) كلمة ( أو حذفها ) ساقطة من م .
- (٤) انظر سيبويه ١٨٢/٢ ، وشرح المفصل ٣١/٥ .
- (٥) قال سيبويه ١٨٢/٢ : وما كان فعلة فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين  
 بكسرة ، وذلك قولك : قِرْبَاتٍ وَسِيدَرَاتٍ وَكَسِرَاتٍ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ الْعَيْنَ كَمَا فَتَحَتْ عَيْنُ فَعْلَةٍ  
 وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قِرْبَاتٍ وَسِيدَرَاتٍ ... وَمَنْ قَالَ : غُرْفَاتٍ فَخَفَفَ قَالَ : كَثِرَاتٌ .
- (٦) انظر سيبويه ٢١١/٢ قال : « وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على أفعال ، ألا ترى أنك لا تصف به كما  
 تصف بأحر ونحوه ، لا تقول : رجل أصغر ولا رجل أكبر . سمعنا العرب تقول : الأصاغرة كما تقول :  
 القشاعة وصيارفة حيث خرج على هذا المثال . فلما لم يتمكن هذا في الصفة كتمكن أحر أجري مجرى  
 أجدل وأفكل كما قالوا : الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء .

للموصوفُ معها نحو : الأبرق والأبطح جمعته هذا الجمعُ لأنَّه أشبهَ الاسمَ من حيثُ لم يذكر  
 للموصوفُ معه فتقول : أبارق وأباطح . وإنْ كان صفةً يذكرُ معها الموصوفُ نحو ( أحر )  
 جمعته على فُعْل يَأْسكان العين ، وضمُّها شاذُّ ، ولم يُجمعْ على أفاعِل لأنَّ الصفةَ مشتقةً من  
 الفعل ، واشتقاقها وكونها فرعاً على الموصوفِ يُلحِقها بالثلاثي الذي هو أصلها .

## فصل

وتكسیرُ الصفةِ ليسَ بقياسٍ لما ذكرنا في فَعْلَة من مشابهةِ الصفةِ للفعل . فأما  
 جمعها بالواو والنون فليسَ بقياسٍ لأنَّ الفعلَ تتصل به هذه <sup>(١)</sup> العلامةُ فصاربون مثل  
 يضربون .

## فصل

وقد شدَّتْ من المجموعِ ألفاظٌ فجاءت على خِلافِ نظائرِ آحادِها ، فمن ذلك :  
 ( ليلة ) جُمعتُ على : ( ليالٍ ) <sup>(٢)</sup> ، وكان قياسها : ليالٍ مثل : جِفان ، أو ليلاً مثل  
 تمرة وتمر . وقياسُ واحدها : ليلاةٌ مثل : سَعْلَة وسعالٍ ، وقد جاء في الشعر ( ليلاةٌ )  
 شاذاً . ومن ذلك : ( حوائج ) جمع حاجةٍ وقياس واحدها : حائجةٌ مثل ضاربة  
 وضوارب . وقياسُ حاجةٍ حاجٍ وحاجاتٍ وهما مستعملان <sup>(٣)</sup> . ومن ذلك ذَكَر ومذاكير  
 وكأنه جمع مذكار ، وكأنهم توهّموا في جمعه ما يدلّ على التكثير <sup>(٤)</sup> .

(١) كلمة ( هذه ) ساقطة من م .

(٢) سيبويه ١٩٩/٢ . قال ابن يعيش ٧٣/٥ .. ومثله ليلةٌ وليالٍ ، جاء على غير واحده ، لأن ( ليلة )  
 ثلاثي ، وليالٍ جمع رباعي كأنه جمع ليلاةٍ وربما قالوه . قال الشاعر :  
 في كلِّ ما يومٍ وكلِّ ليلاةٍ

وانظر شرح الشافية ٢٠٥/٢ ، ٢٠٦ .

(٣) في لسان العرب : « حوج » : الحاجة في كلام العرب ، الأصل فيها حائجة ، حذفوا منها الياء ، فلمّا  
 جمعوها ردّوا إليها ما حذفوا منها فقالوا : حاجةٌ وحوائج ، فدلّ جمعهم إياها على حوائج أن الياء  
 محذوفة منها . وجمع الحاجة حاجٌ وحاجاتٍ وحوائج على غير قياس ، كأنهم جمعوا حائجةً .

(٤) قال سيبويه ٢٢١/٢ : قالوا : مذاكير ولم يقولوا مذكير ولا مذكر ، وانظر شرح المفصل ٦٧/٥ .

## باب ألفات القطع وألفات الوصل<sup>(١)</sup>

ألف الوصل مَزِيدَةٌ تَوْصُلًا بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ بَعْدَهَا ، وَلِذَلِكَ إِذَا وَصَلْتَ بِالْكَلِمَةِ شَيْئًا قَبْلَهَا سَقَطَتِ الْهَمْزَةُ لِأَنَّ السَّاكِنَ قَدْ نُطِقَ بِهِ بِوَسْطَةِ مَا قَبْلَهُ ، فَلَا تَثْبُتُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ إِلَّا فِي الْإِبْتِدَاءِ . وَأَمَّا هَمْزَةُ الْقَطْعِ فَتَثْبُتُ وَصْلًا وَإِبْتِدَاءً .

### فصل

وَأِنَّمَا اخْتِيرَتِ الْهَمْزَةُ لِذَلِكَ لِوَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ الْقِيَاسَ كَانَ أَنْ تَزَادَ الْأَلْفُ لِحَقَّتْهَا ، وَلَكِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> لِاسْتِحَالَةِ تَحْرِيكِهَا وَاسْتِحَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ ، فَعُدِلَ إِلَى الْهَمْزَةِ إِذْ كَانَتْ أَخْتَهَا فِي الْخُرْجِ وَشَبِيهَتَهَا فِي أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ ، وَقِيلَ / : حَرَّكَتِ الْأَلْفُ فَانْقَلَبَتْ هَمْزَةً .

والثاني : أَنَّ الْهَمْزَةَ أَوَّلُ حُرُوفِ الْخَلْقِ فَخُصَّتْ بِالْإِبْتِدَاءِ لِتَنَاسُبِ الْمَعْنِيِّينَ<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر سيبويه ١٢٤/٢ ، وشرح المفصل ١٣١/٩ ، وشرح الشافية ٢٥٠/٢ ، والتكلمة ١٨ ، وشرح اللع

٦٨١/٢ ، والنصف ٥٥/١ ، وسر الصناعة ١١٢/١ .

(٢) كلمة ( ذلك ) ساقطة من ح .

(٣) قال ابن جني في سر الصناعة ١١٢/١ :

فإن قال قائل : فَلِمَ اخْتِيرَتِ الْهَمْزَةُ لِيَقَعَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْحُرُوفِ نَحْوِ : الْجِيمِ وَالطَّاءِ وَغَيْرِهَا ؟

فالجواب : أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا حَرْفًا يُتْبَعُ بِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَيُحذفُ فِي الْوَصْلِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَا قَبْلَهُ ، فَلَمَّا اعْتَمَرُوا عَلَى حَرْفٍ يُمْكِنُ حذْفُهُ وَاطْرَاحَهُ مَعَ الْغِنَى عَنْهُ جَعَلُوهُ الْهَمْزَةَ ، لِأَنَّ الْعَادَةَ فِيهَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ حذْفُهَا لِلتَّخْفِيفِ ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ أَصْلٌ ، فَكَيْفَ بِهَا إِذَا كَانَتْ زَائِدَةً ، أَلَا تَرَامُ حذْفُوهَا أَصْلًا فِي نَحْوِ : خذ وَكُلْ وَمُرْ وَوَيْلَهُ وَالنَّاسِ وَ ( اللهُ ) فِي أَحَدِ قَوْلِي سَبِيوِيهِ ٣٠٩/١ ، ١٤٤/٢ . وَقَالُوا : فَنَنْ لَأَفْعَلْ ، فَحذَفُوا هَمْزَةً ( إِذَنْ ) وَقَالَ الْآخَرُ ... إلخ ...

=

## فصل

وأصل حركتها الكسر ، لأن الأصل الإسكان ، ولكن دعت الضرورة إلى التحريك ، فصارت التحريك لالتقاء الساكنين أو كالتحريك له ، وإنما يضم إذا انضم الثالث ليقل الخروج من كسر إلى ضم لازم ، وضمت اتباعاً للثالث<sup>(١)</sup> .

[ فإن قيل : فكيف كسرت همزة ابنوا و إرموا وضمت همزة أدعي وأغزي ؟

قيل : لأن الضمة في النون والميم عارضتان والأصل كسرها ، والأصل في العين والزاي ضمها والكسرة عارضة . وذهب قوم إلى أنها حرّكت اتباعاً للثالث<sup>(٢)</sup> المضموم والمكسور<sup>(٣)</sup> ، فأما المفتوح فلم تتبعه لئلا يلتبس بهمزة للتكلم .

= وإن شئت فقل : إنما زادوا همزة هنا لكثرة زيادة همزة أولاً نحو : أكل وأيدع وأبلم وإصنع وأترجة وإزنته . ولم تكثر زيادة غير همزة أولاً كزيادتها هي أولاً ، فلما احتاجوا إلى زيادة حرف في أول الكلمة ، وشرطوا على أنفسهم حذفه عند الغنى عنه ، وذلك في أكثر أحواله ، لأن الوصل أكثر من الابتداء والقطع ، لم يجدوا حرفاً يطرد فيه الحذف أطرافه في همزة ، فأتوا بها دون غيرها من سائر حروف المعجم ، لاسيما وهي - كما قلنا - أكثر الحروف زيادة في أوائل الكلم ، فلذلك زادوا همزة الوصل ، دون غيرها مما عداها .

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٣٧/٢ ، للمسألة ١٠٧ ، وسر الصناعة ١١٢/١ ، وشرح للفصل ١٣١/٩ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٣) يبدو أن كلام أبي البقاء في هذا الموضوع ملخص من كلام ابن جني في سر صناعة الإعراب ١١٦/٦ قال : واعلم أن هذه همزة أبداً في الأسماء والأفعال مكسورة ، إلا أنها قد ضمت من الأفعال في كل موضع كان ثالثها مضموماً ضمّاً لازماً ، وذلك نحو : اقتل ، اخرج ، انطلق بزيد ، استخرج المال . وحكى قطرب على طريق الشذوذ « اقتل » جاء على الأصل ، وإنما ضقوا همزة في هذه المواضع كراهية الخروج من كسر إلى ضم بناء لازماً ، ولم يعتدوا الساكن بينها حاجزاً لأنه غير حصين .

فإن قلت : فما بالهم قالوا للمرأة : أغزي ، أغذي ، فضموا همزة والثالث مكسور ؟

فالجواب : أنه إنما ضم هذا لأجل أن الأصل : أغزوي أغدوي ، ثم اعتلت الواو وحذفت ، ووليت الياء الزاي والذال ، فانكسرتنا من أجلها ، فإما الضمة في همزة مراعاة للأصل ، كما تقول في الصحيح : أقتلي ، أذخلي ، أخرجي .

= فإن قلت : فلم كسرت همزة في نحو : إرموا ، أقضوا ، إثروا ، والثالث مضموم ؟

## فصل

فأما الهمزة مع لام التعريف ففتوحة ، وذلك لكثرة استعمال أداة التعريف ،  
فاختير لها أخف الحركات فراراً من الثقل<sup>(١)</sup> .

## فصل

فأما همزة « أَيْمَنُ » فقد ذكرت في القسم ؛ وقيل هي<sup>(٢)</sup> همزة الجمع حذفت  
واجتلبت همزة الوصل وفتحت إيداناً بالتغيير اللأحق الكلمة<sup>(٣)</sup> . وقد دخل هذه الكلمة  
ضروباً من التغيير على ما ذكر في القسم .

## فصل

فأما ما يدخل عليه همزة الوصل من الأسماء فعشرة تُذكر أحكامها في التصريف إن  
شاء الله وهي :

= فالجواب هنا كالذي قبله ، وذلك أن أصل هذا : إِيْمِيُوا ، إقضيوا ثم حذفت الياء ، وانضم ما قبلها ،  
فبقيت الكسرة هنا مكسورة كما بقيت فيما قبل مضمومة .

(١) قال ابن جني في سر الصناعة ١١٧/١ :

فأما لام التعريف فالهمزة معها مفتوحة ، وذلك لأن اللام حرف ، فجعلوا حركة الهمزة معها فتحة  
لتخالف حركتها في الأسماء والأفعال .

(٢) كلمة ( هي ) ساقطة من ح .

(٣) قال ابن جني في سر الصناعة ١١٧/١ :

فأما « أَيْمَنُ » في القسم ففتحت الهمزة فيها وهي اسم ، من قبل أن هذا اسم غير متمكن ، ولا يستعمل  
إلا في القسم وحده ، فلما ضارع الحرف بقلته تمكنه فتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف . وليس  
هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعه الحرف . وأيضاً فقد حكى يونس : « إِيْمُ اللَّهِ » بالكسر ، فقد جاء  
فيه بالكسر أيضاً كما ترى .

ويؤكد عندك أيضاً حال هذا الاسم في مضارعه الحرف أنهم قد تلاعبوا به ، وأضعفوه ، فقالوا مرة :  
أَيْمَنُ اللَّهِ ، ومرة : أَيْمُ اللَّهِ ، ومرة مِ اللَّهِ ، ومرة : مِ اللَّهِ . وقالوا : مَنْ رِيٍّ وَمِنْ رِيٍّ .. فلما حذفوا  
هذا الحذف المفرط ، وأصاروه من كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف ، قوي شبه الحرف عليه ،

اسم ، وأست ، وابن ، وابنة ، وابنم ، واثنان ، واثنان ، وامرؤ ، وامرأة ،  
واين<sup>(١)</sup> .

وأما الأفعال فتدخل فيها همزة الوصل إذا كان الفعل أربعة أحرف فصاعداً غير  
الهمزة ، ويسكن الحرف الذي يلي الهمزة نحو : انطلق واستخرج واقترب ونحو ذلك ،  
ومصدره كذلك نحو : الانطلاق والاستخراج<sup>(٢)</sup> . ولسكون الحرف الثاني علة نذكرها في  
التصريف إن شاء الله تعالى . وأما دخولها في الأمر ففي كل فعل سكن فيه ما بعد  
حرف المضارعة ، [ فإن همزة الوصل تدخل عليه ليبقى الحرف على سكونه نحو :  
اضرب واركب واقرب<sup>(٣)</sup> . فأما نحو : قم وعد فلم يحتاج إلى الهمزة لأنه لما تحرك في  
المضارع<sup>(٤)</sup> نحو : يقوم ويعد بقي متحرراً في الأمر .

## فصل /

ح ١٢٩

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل<sup>(٥)</sup> لأن الساكن

= ففتحوا همزته تشبيهاً بهمزة لام التعريف .

وانظر شرح المفصل ٣٥/٨ .

(١) سر صناعة الإعراب ١١٥/١ ، وشرح المفصل ١٣١/٩ ، وشرح الشافية ٢٥٠/٢ ، وسيبويه ٣٠٩/٢ .

والعبارة : وهي اسم ... إلى (اين) ساقطة من ح .

(٢) قال ابن جني في سر الصناعة ١١١/١ :

فأما همزة الوصل فوضع زيادتها الفعل ، وقد زيدت في أسماء معلومة وحرف واحد . فأما الفعل فتقع  
منه في موضعين :

أحدهما : الماضي إذا تجاوزت عدته أربعة أحرف وأولها الهمزة ، فهي همزة وصل ، وذلك نحو : اقتدر ،  
وانطلق ، واستخرج ، واحمر ، واصفار .

والموضع الآخر مثال الأمر من كل فعل انفتح فيه حرف المضارعة ، وسكن ما بعده ، وذلك نحو :  
يضرب ، ويقتل ، وينطلق ، ويقتدر . فإذا أمرت قلت : اضرب ، انطلق ، اقتدر .

(٣) انظر التعليق السابق .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ح .

=

(٥) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٨/٩ :

يُمكن النطقُ به بعد الاستفهام فلا حاجة إلى الهمزة الأخرى . وكانت همزة الاستفهام أولى لأنّها دخلت لمعنى . فأما همزة لام التعريف فلا تحذفها همزة الاستفهام لأنّها لو حذفت لصارَ لفظه لفظَ الخبر ، ولم يقرَّ الهمزة على لفظها لأنّها ساكنة ، ولأنّ التعريف ساكنة فلم تجتمع ، ولكنها تُبدل ألفاً لأنّ الألفَ فيها مدٌّ يصحّ وقوع الساكن بعدها ومنه قوله تعالى : ﴿ اللهُ خيرٌ أمّا يشركون ﴾ (١) .

---

= أمر هذه الهمزة مخالف لما أصلناه لأنّ ألف الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل سقطت ألف الوصل نحو قوله تعالى : ﴿ أتخذتم عند الله عهداً ﴾ [ البقرة : ٨٠/٢ ] .. وقوله تعالى : ﴿ أصطفى البنات على البنين ﴾ [ الصافات : ١٥٣/٣٧ ] ، لأن الغنية قد حصلت بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل ، ولم يؤدّ حذفها إلى لبس ، لأنّ ألف الاستفهام مفتوحة وألف الوصل مكسورة ، فأما الألف التي مع اللام فإنها لا تسقط لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر لأنها مفتوحتان بل تبدلها ألفاً نحو قوله : ﴿ أأذكركم حرّم أم الأثيين ﴾ [ الأنعام : ١٤٣/٦ ] ، و ﴿ اللهُ خيرٌ أمّا يشركون ﴾ [ النمل : ٥٩/٢٧ ] فلو حذفت لوقع لبسٌ ولا يعلم هل هي استفهامية أم التي مع لام التعريف فلذلك ثبتت وشبّهت بألف أحرر . (١) سورة النمل : ٥٩/٢٧ .

## باب الوقف

الوقف ضدّ الابتداء<sup>(١)</sup> ، لأنّه يكون عند انتهاء الكلمة . ولمّا استحال الابتداءُ بالساكن استحسنوا في ضدّه وهو الوقف ضدّ الحركة وهو السكونُ . وجملة مذاهب العرب في الوقف سبعة :

- ١ - الإسكان .
- ٢ - والإشام .
- ٣ - والرؤم .
- ٤ - والنقل .
- ٥ - والتشديد .
- ٦ - والإبدال من التنوين ومن حرف العلة .
- ٧ - والحذف .

### فصل

وأجودها الإسكانُ في الرفع والجرّ والنصبِ في<sup>(٢)</sup> غير المنون لوجهين :  
أحدهما : ما تقدّم من مضادّة الوقف للابتداء .

(١) انظر سيبويه ٢٨١/٢ ، وشرح المفصل ٦٧/٩ ، وشرح الشافية للأسترابادي ٢٧١/٢ .  
قال ابن يعيش : اعلم أنّ للحروف الموقوف عليها أحكاماً تغيّر أحكام المبدوء بها ، فالموقوف عليه يكون ساكناً ، والمبدوء به لا يكون إلا متحركاً ، إلا أنّ الابتداء بالمتحرك يقع كالمضطر إليه ، إذ من الحال الابتداء بساكن ، والوقف على الساكن صنعة واستحسان ، عند كلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحروف والحركات ، وهو ما يشترك فيه القبل الثلاث : الاسم والفعل والحرف .

(٢) في ح : وفي النصب غير المنون .



والثاني : أن الوقف يكون<sup>(١)</sup> للاستراحة فيناسب الإسكان لحفته<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وأما الإشمام فهو أن يُشير بشفتيه إلى الضمّ دون الكسر والفتح ، وهذا يُدركُ بالبصر دون السمع ، ويسمى رَوْماً<sup>(٣)</sup> عند قوم ، وإنما فعلوا ذلك تنبيهاً على استخفافِ الحركة<sup>(٤)</sup> ، ولم يَجْزُ في الكسرِ<sup>(٥)</sup> لما يُفْضِي إليه من تشويه الخلقة ، ولا في الفتح لتعدّر ذلك<sup>(٦)</sup> .

(١) في ح : لا يكون !؟

(٢) انظر شرح المفصل ٦٧/٩ ، وشرح الشافية ٢٧٢/٢ .

قال ابن يعيش : فالسكون هو الأصل والأغلب الأكثر لأنه سلب الحركة ، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة .

وقال الاسترابادي في شرح الشافية ٢٧٢/٢ :

فالإسكان المجرى أي : الإسكان المحض بلا رَوْم ولا إشمام ولا تضعيف ، والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الرّوم والإشمام والتضعيف والنقل ، ويجوز في كل متحرك إلا في المنصب المنون ، فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفاً . وربيعة يجيزون إجراه مجرى الرفوع والمجرور قال :

وأخذ من كل حيّ عَصْمٌ

قلت : والاستشهاد بالبيت على أن « عصم » يجب أن يوقف عليها « عصا » ، وقد وقف عليه الشاعر بالسكون كما في لغة ربيعة ، لأنهم يجيزون تسكين المنصب المنون في الوقف .

(٣) في م : اسماً ، وفي ح : إشماماً ، وكلاهما لا وجه له هنا ، وقد أثبتنا ( روماً ) لأن الكوفيين يسمون الإشمام روماً كما يسمون الروم إشماماً ، انظر معجم القراءات القرآنية ١٣٢/١ نقلاً عن النشر ١٢١/١ .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦٧/٩ : وأما الإشمام فهو تهية العضو للنطق بالضمّ من غير تصويت ، وذلك بأن تضمّ شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراها المخاطب مضمومتين ، فيعلم أنا أردنا بضمّها الحركة ، فهو شيء يختصّ العين دون الأذن ، وذلك إنما يدركه البصير دون الأعمى لأنه ليس بصوت يسمع ، وإنما هو بمنزلة تحريك عضو من جسدك . وانظر شرح الشافية ٢٧٥/٢ .

(٥) في ح : الساكن ؟

(٦) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦٧/٩ : ولا يكون الإشمام في الجر والنصب عندنا ، لأن الكسرة من مخرج الياء ، ومخرج الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير إطباق بنفاج =

## فصل

وأما الرُّومُ<sup>(١)</sup> فهو أن يضمَّ شفتيه في الرفع بعضَ الضمِّ ، ويكسر في الجرِّ بعضَ الكسر ، فيضعفُ الصَّوتُ بها ، وهذا يدركه السمع ويُسَمَّى : رَومًا ، لأن الرُّومَ الإرادة / فكأنه أراد الحركة التامة ولم يأتِ بها وبقي على إرادتها دليل .

١٤٩م

## فصل

وأما النَّقْلُ<sup>(٢)</sup> فهو أن تنقلَ الضمةَ في الرفع ، والكسرةَ في الجرِّ إلى الساكنِ قبلها بشرط أن لا يخرجَ بالنقلِ عن النظائر ، وأن يكونَ المنقولُ إليه صحيحاً ، مثاله : هذا بَكْرٌ - بضمِّ الكاف - ، ومررتُ ببيكِرٍ - بكسرِها - ومنه : [ من الرَّجَزِ ]

أنا ابنُ ماويةَ إذ جدَّ النَّقْرُ<sup>(٣)</sup> -١٩٠-

وقرأ بعضهم : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وإنَّا فعلوا ذلكَ اهتماماً بالإعراب ، فجمعوا بين الوقفِ على السكون والإتيانِ بالحركة . وتقول : مررتُ بِرَجَلٍ - فتكسر

= الحنك عن ظهر اللسان ، ولأجل تلك الفجوة لان صوتها ، وذلك أمر باطن لا يظهر للعيان . وكذلك الفتح لأنه من الألف ، والألف من الحلق ، فما للإشمام إليها سبيل ..

واشتقاق الإشمام من الشمِّ ، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها .

(١) سيبويه ٢٨٢/٢ ، وشرح المفصل ٦٧/٩ ، وشرح الشافية ٢٧٥/٢ ، قال ابن يعيش : وأما الرُّومُ فصوتٌ ضعيف ، كأنك تروم الحركة ولا تتبها ، وتختلسها اختلاصاً ، وذلك مما يدركه الأعمى والبصير لأن فيه صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً .

(٢) سيبويه ٢٨٣/٢ : باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكرهيتهم التقاء الساكنين .

(٣) نسبة سيبويه ٢٨٤/٢ لبعض السعديين ، وقال الأعمى : الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف . والنقر : صوت يسكن به الفرس عند احتائه وشدة حركته . أي أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب . والبيت في الجمل للزجاجي ٣٠٠ ، والإنصاف ٧٢٢ ، والمغني ٥٦٨/٢ برقم ٧٩٩ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٢١/٦ برقم ٦٧٩ .

(٤) سورة العصر ٣/١٠٣ ، وإشمام الباء شيئاً من كسرة الراء قراءة نسبت إلى أبي عمرو . انظر كتاب السبعة ٦٩٦ ، والبحر المحيط ٥٠٩/٨ .

الجيم - ولا تقول: هذه رَجِلٌ لئلا تخرج من كسرٍ إلى ضمٍّ في حشو. وتقول: هذا بَسْرٌ، فتضمّ، ولا تقول: [أكلتُ من بَسْرٍ - فتكسر - لئلا تخرج من ضمٍّ إلى كسرٍ لازم في حشو. ولا تقول] <sup>(١)</sup>: هذا زَيْدٌ، فتنقل لئلا يتحرك حرفُ العلة.

### فصل

وأما التشديد <sup>(٢)</sup> فهو أن يُشدّد حرفُ الإعراب إذا كان صحيحاً قبله متحركاً في الرفع، والجَرّ، وفي النصب، إذا لم يكن مُنَوّناً كهولك: هذا خالدٌ، وهو محمد <sup>(٣)</sup>، ورأيتُ الرجلَ، وإِنّا فعلوا ذلك اهتماماً بالإعراب أيضاً، وجعلوا الحرفَ الساكنَ عوضاً من الحركة، كما جعلوا حروفَ المدِّ في موضع كالحركات.

### فصل

وأما الإبدال من التنوين فأكثرُ العرب تُبدلُ منه في النصبِ ألفاً، ولا تُبدلُ منه في الرفعِ والجَرِّ <sup>(٤)</sup>، وفي ذلك وجهان:

أحدهما: أنَّ القياسَ يقتضي تركَ البدلِ في الجميع لأنَّ البدلَ كالأصلِ، وكما لا تُثبتُ الأصلَ فكذا ينبغي في البدل. ولكن أُبدلَ في النصبِ لحفّةِ الفتحة والألف.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ح.

(٢) التشديد هو التضعيف. قال سيبويه ٢٨٣/٢: وأما التضعيف فهو قولك: مررت بخالدٍ ورأيتُ خالدَ، وحدثني مَنْ أثق به أنه سمع عربياً يقول: أعطني ايضاً، يريد: أبيض، وألحق الهاء كما ألحقها في هُنَّة، وهو يريد: هُنَّ.

وقال ابن يعيش في شرح للفصل ٦٧/٩: وأما التضعيف فهو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفاً مثله فيلزم الإدغام نحو: هذا خالدٌ، وهذا فرجٌ، وهذا التضعيف إنَّما هو من زيادات الوقف، فإذا وصلت وجب تحريكه وسقطت هذه الزيادة.

(٣) في ح: وهو يجعل.

(٤) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٥١٨: واعلم أنَّ كل اسمٍ ممكنٍ فتحكه أن يكون التنوين فيه تالياً لإعرابه، وذلك نحو: محمدٌ، ومحمدٌ، ومحمدٍ، وقد يُحذف هذا التنوين من هذه الأسماء في موضعين: أحدهما الوقف، والآخر الوصل.

=

والثاني<sup>(١)</sup> : أن القياس هو الإبدال في الجمع ليتبين أن التنوين هو مستحق ،  
فخرج في النصب على الأصل ، وامتنع في الرفع والجرّ لأمرين<sup>(٢)</sup> :

أحدهما : ثقل الضمة والواو والكسرة والياء .

والثاني : اللبس ، فالواو تلتبس بواو الجمع أو واو الاستدكار ، والياء في الجرّ  
تلتبس بياء الجمع أو ضمير المتكلم أو ياء المتكلم<sup>(٣)</sup> . ومن العرب من لا يبدل في  
النصب<sup>(٤)</sup> كما قال الأعشى<sup>(٥)</sup> : [ من المتقارب ]

= فأما الوقف فكل اسم متمكن منون وقفت عليه في رفعه أو جره حذفت إعرابه وتنوينه ، وذلك  
قولك : هذا محمد ، ومررت بمحمد ، فإن نصبت أبدلت من تنوينه ألفاً ، ولم تقرره فيه البتة ، وذلك  
قولك : رأيت محمداً ، وإنما أبدلت منه الألف لمضارعة النون بما فيها من الغنة ، وبالزيادة أيضاً لحروف  
اللين .

فإن قيل : فهلاً أبدل منه في الرفع واو وفي الجرّ ياء كما أبدلوا منه في النصب ألفاً ؟  
ففي ذلك جوابان : أحدهما - وهو قول سيبويه - أن الألف خفيفة فألحقت لحقتها ، والواو والياء  
ثقيلتان ، فلم تزادا بدلاً من التنوين لتقلها .

واعتل غير سيبويه في ترك إلحاقهم المرفوع واو والمجرور ياء بدلاً في الوقف من التنوين بأن قال :  
كرهوا أن يقولوا : قام زيدو لثلاثا يشبه آخر الاسم آخر الفعل في نحو يدعو ويحلو ، وهذا غير موجود  
في الأسماء استتقالاته . وكذلك لو قالوا : مررت بزدي لالتبس بالمضاف إليك نحو : غلامي  
وصاحبي . فكرهوا ذينك لذينك .

وانظر شرح الشافية ٢٧٩/٢ ، وسيبويه ٢٨١/٢ .

(١) في ح : والثالث ؟

(٢) سبق ذكر ذلك في الحاشية التي قبل السابقة بالتفصيل عن ابن جني .

(٣) في ح : ياء النسب . ومما يجب ذكره هنا ما ذكره سيبويه في الكتاب ٢٨١/٢ ، قال : « وزعم أبو  
الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدو ، ومررت بعمرى ، جعلوه قياساً واحداً ، فأثبتوا الواو  
والياء ، كما أثبتوا الألف » . انظر سر الصناعة ٥٢٢/٢ .

(٤) قال ابن جني في سر الصناعة ٥٢٢/٢ : وحدثنى أبو علي قال : حكى أبو عبيدة : رأيت فرج . فكما حمل  
أزد السراة المرفوع والمجرور على المنصوب ، كذلك حمل أهل هذه اللغة التي حكاهما أبو علي عن  
أبي عبيدة المنصوب على المرفوع والمجرور . وانظر شرح الشافية ٢٧٩/٢ .

(٥) في ح : قال الشاعر .

وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ<sup>(١)</sup>

أي : عصا . وقاسوه على الرفع والجر .

ومنهم مَنْ يُبَدِّلُ فِي الرَّفْعِ وَאוּ فِي الْجَرِّ يَاءً كَمَا يُبَدِّلُ فِي النَّصْبِ أَلِفًا وَهُمْ أَزْدُ السَّرَاةِ / وَلَا يَحْتَفِلُونَ بِالثَّقَلِ وَاللَّبْسِ . ح ١٣٠

### فصل

وَأَمَّا الْإِبْدَالُ فِي غَيْرِ التَّنْوِينِ فَمَنْ التَّاءِ وَالْأَلْفِ وَالْهَمْزَةَ وَالْيَاءِ . [ أَمَا التَّاءُ (فِي) ] كَانَتْ لِلتَّائِيثِ أُبْدِلَتْ فِي الْوَقْفِ هَاءً فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ [ <sup>(٣)</sup> لِأَنَّهِمْ أَرَادُوا أَنْ يَفْصِلُوهَا مِنْ غَيْرِ تَاءِ التَّائِيثِ <sup>(٤)</sup> ، وَإِنَّمَا اخْتَارُوا الْهَاءَ <sup>(٥)</sup> لِمَا نَذَرَهُ فِي حُرُوفِ الْبَدَلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، نَحْوُ <sup>(٦)</sup> : ضَارِبِهِ . وَلَمَّا كَانَتْ التَّاءُ تَثْبُتُ فِي الْكَلِمَةِ إِمَّا أَصْلًا أَوْ كَالْأَصْلِيِّ وَصَلًّا

(١) البيت للأعشى من قصيدة في ديوانه ص ٣٧ ق ٤ ب ٢٠ ، والبيت بتمامه :

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أَطْيَبُ السُّرَى وَأَخْـ\_\_\_\_ذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ  
وَالْعَصْمُ : الْعَهْدُ . وَالْبَيْتُ فِي الْخَصَائِصِ ٩٧/٢ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ ٧٠/٨ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَّةُ ٢٧٩/٢ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَهَا ١٩١ ، وَالخَزَانَةُ ٢٦٤/٢ .

(٢) كلمة (فِي) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ح . ويقصد بالأحوال الثلاث : الرفع والنصب والجر .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨١/٩ : متى كان آخر الاسم تاء التائيث من نحو طلحة وحمزة وقائمة وقاعدة كان الوقف عليه بالهاء ، فتقول : هذا طلحة وهذا حمزة ، وكذلك قائمة وقاعدة ، وذلك في الرفع والنصب والجر ، والذي يدلُّ أن الهاء بدل من التاء ، أنها تصير تاءً في الوصل ، والوصل مما ترجع فيه الأشياء إلى أصولها ، والوقف من مواضع التغيير .. وإنما أبدلوا من التاء الهاء لئلا تشبه التاء الأصلية في نحو : بيت وأبيات ، والملحقة في نحو : بنت وأخت مع إرادة الفرق بينها وبين التاء اللاحقة للفعل في نحو قامت وقعدت .

على أن من العرب من يُجْرِي الْوَقْفَ مَجْرَى الْوَصْلِ ، فيقول في الوقف هذا طلحتُ ، وهي لغة فاشية حكها أبو الخطاب . وانظر شرح الشافية ٢٨٨/٢ .

(٥) في م : هاء .

(٦) في ح : وذلك نحو .

ووقفاً نحو : الزّفات والفرات ، أُبدل منها إذا كانت تاءً تأنيث للفرق . ومن العرب مَنْ يثبّتها في الوقف ، ومنه قول<sup>(١)</sup> : يا أهل سورة البقره . فقال مُجيبٌ : ما أحفظ منها ولا آيت ، ولا يبدلُ هنا من التنوين ألفاً .

### فصل

وأما الإبدال من الألفِ فقد جاء ذلك في نحو : حُبلى وأفعى . فمنهم مَنْ يقفُ على الألفِ وهو الأكثرُ ، ومنهم مَنْ يبدلُها واواً قبلها الفتحةً ، [ ومنهم من يبدلها ياءً قبلها الفتحة ]<sup>(٢)</sup> ، ومنهم مَنْ يبدلُ ألفَ فعلى همزةً فتقول : حبلاً<sup>(٣)</sup> .

### فصل

وأما الهمزة فإن كانت قبلها ألفٌ مدّ نحو : كِساء ، فالحكم فيها كسائر الحروفِ الصّحاح ، فتحقق الهمزة في الوقفِ على ما يُمكن فيها من المذاهبِ المذكورة . وإن لم تكن قبلها ألفٌ بل كان متحرراً نحو : الخطأ والكلأ ، فالجيد همزها وفيها من المذاهبِ ما ذكرنا .

(١) كلمة ( قول ) ساقطة من ح .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من م .

(٣) قال سيبويه ٢٨٧/٢ : هذا باب الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفاً أبين منه يشبهه لأنه خفي وكان الذي يشبهه أولى .. وذلك قول بعض العرب في أفعى : هذه أفعى ، وفي حبلى : هذه حُبلى ، وفي مثنى : هذا مثنى ، فإذا وصلت صيرتها ألفاً ، وكذلك كل ألف في آخر الاسم . حدثنا الخليل وأبو الخطّاب أنّها لغة لفزارة وناسٍ من قيس وهي قليلة ، فأما الأكثر الأعراف فإن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياءً ، وإذا وصلت استوت اللغتان ، لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكتَ عندها ، فإذا استعملت الصوت كان أبين .

وأما طيء فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف لأنها خفيفة لا تحرك قريبة من الهمزة . حدثنا بذلك أبو الخطّاب وغيره من العرب ، وزعموا أن بعض طيئ يقول : أفَعُو لأنها أبين من الياء ، ولم يجيؤوا بغيرها لأنها تشبه الألف في سعة المخرج .. انظر شرح المفصل ٧٦/٩ ، وشرح الشافية ٢٨٥/٢ .

ومنهم مَنْ يُبَدِّلُهَا وَاوْأ فِي الرَّفْعِ وَالْفَاءُ فِي النَّصْبِ وَيَاءٌ فِي الْجَزْرِ ، وَيُتَّبَعُهَا مَا قَبْلَهَا . وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا صَحِيحًا نَحْوُ : الْخَبَاءِ <sup>(١)</sup> وَالْوَثَاءِ <sup>(٢)</sup> ، فَالْمَشْهُورُ إِقْرَارُهَا فِي الْوَقْفِ سَاكِنَةً وَفِيهَا مِنَ الْمَذَاهِبِ مَا /تَقَدَّمَ . وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْقِي حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَيُحَدِّقُهَا فَيَقُولُ : هَذَا الْوَثُ ، بَغَيْرِ هَمْزٍ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ، لَكِنْ يَضُمُّ الشَّاءَ فِي الرَّفْعِ ، وَيَفْتَحُهَا فِي النَّصْبِ وَيَكْسِرُهَا فِي الْجَزْرِ كَمَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ كَذَلِكَ . وَمِنْهُمْ مَنْ يُبَدِّلُهَا وَاوْأ فِي الرَّفْعِ وَيَضُمُّ مَا قَبْلَهَا ، وَيَاءٌ فِي الْجَزْرِ وَيَكْسِرُ مَا قَبْلَهَا ، وَالْفَاءُ فِي النَّصْبِ <sup>(٣)</sup> .

### فصل

وَأَمَّا الْيَاءُ إِذَا سَكَّنَ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ : ظَبْيِي وَرَمِي وَعَدِي فَالْجَيِّدُ إِقْرَارُ الْيَاءِ وَمِنْهُمْ مَنْ يُبَدِّلُهَا جِيًّا <sup>(٤)</sup> .

(١) الْخَبَاءُ وَالخَبْيُ : مَا خَبِيَ .

(٢) الْوَثَاءُ : وَصَمٌ يَصِيبُ اللَّحْمَ لَا يَبْلُغُ الْعِظْمَ ، أَوْ دُونَ أَنْ يَنْكَسِرَ الْعِظْمَ . وَالْوَثِيُّ : الْمَكْسُورُ الْيَدِ .

(٣) انظُرْ كَلَامًا مَطْوُولًا لِسَبِيوِيهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِهِ ٢٨٥/٢ ، ٢٨٦ . وَابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٧٣/٩ ، ٧٤ ، وَشَرْحِ الشَّافِيَةِ ٣١١/٢ وَمَا بَعْدَهَا .

وَقَدْ عَقَّبَ ابْنُ يَعِيشَ عَلَى مَا سَبَقَ بِذِكْرِ لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ قَالَ :

فَأَمَّا الَّذِينَ يَخْفَفُونَ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ فَإِنَّهُمْ يَلْزِمُونَ الْأَلْفَ فِي كُلِّ حَالٍ ، فَيَقُولُونَ : هَذَا الْكَلَا وَالْخَطَا ، وَمَرَرْتُ بِالْكَلَا وَالْخَطَا ، وَرَأَيْتُ الْكَلَا وَالْخَطَا ، لِأَنَّ الْوَقْفَ يَسْكُنُ الْهَمْزَةَ وَقَبْلَهَا مَفْتُوحٌ فَقَلْبَتِ الْأَلْفُ عَلَى حَدِّ : رَاسٍ وَفَاسٍ . وَعَلَى هَذِهِ الْعَبْرَةِ إِذَا انضَمَّ مَا قَبْلَهَا قَلْبَتِ وَاوْأ وَإِذَا انكسرت قَلْبَتِ يَاءٌ ..

(٤) قَالَ سَبِيوِيهِ ٢٨٨/٢ : وَأَمَّا نَاسٌ مِنْ بَنِي سَعْدٍ فَإِنَّهُمْ يُبَدِّلُونَ الْجِيمَ مَكَانَ الْيَاءِ فِي الْوَقْفِ لِأَنَّهَا خَفِيَّةٌ ، فَأَبَدَلُوا مِنْ مَوْضِعِهَا أَبْيْنَ الْحُرُوفِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هَذَا تَمِيحٌ يَرِيدُونَ : تَمِييً ، وَهَذَا عَلِجٌ يَرِيدُونَ : عَلِيً .. وَانظُرْ سَرَّ صِنَاعَةَ الْإِعْرَابِ ١٧٥/١ ، وَالْمَنْصَفَ ١٧٨/٢ ، ٧٩٣ ، وَشَرْحَ الْمَلْسُوكِيِّ ٣٢٩ ، وَشَرْحَ الشَّافِيَةِ ٢٨٧/٢ ، وَشَرْحَ شَوَاهِدِهَا لِلْبَغْدَادِيِّ ٢١٢ ، وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٧٤/٩ :

الاسْمُ الْمَعْتَلُّ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ حَرْفٌ عَلَّةٌ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالْأَلْفِ ، وَلَا يَخْلُو مَا قَبْلَ هَذِهِ الْحُرُوفِ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا ، فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يَكُونُ مَعَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ دُونَ الْأَلْفِ ، فَإِنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًا وَذَلِكَ نَحْوُ : ظَبْيِي وَنَحْيِي وَصَبِي وَكُرْسِيٍّ ، وَغَزْوٌ وَعَدُوٌّ ، فَإِنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي الْوَقْفِ كَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي تَحَمُّلِ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ فَحَكَمَهُ كَحَكَمِهِ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ ، يَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِي الصَّحِيحِ ، وَيَتَمَنَعُ مِنْهُ مَا مَتَمَنَعَ فِي الصَّحِيحِ وَنَاسٌ مِنْ بَنِي سَعْدٍ يُبَدِّلُونَ مِنَ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ جِيًّا فِي الْوَقْفِ .. إلخ .

## فصل

وأما الحذف ففي المنقوص نحو<sup>(١)</sup> : ( قاضي وعم ) إذا نون ووقف عليه رفعاً أو جرّاً ففيه مذهبان<sup>(٢)</sup> :

أحدهما : حذف الياء وإسكان ما قبلها كالصحيح ، فإنه يُحذف منه التنوين والكسرة التي قبله .

والثاني : إثبات الياء لأنها حذفت في الوصل<sup>(٣)</sup> بسبب التنوين ولا تنوين<sup>(٤)</sup> في الوقف فلا علة للحذف . فإن قيل : هذا يوجب أن يكون إثباتها أولى قيل : لا ، لأن الوقف عارض ، والعارض كغير المعتد به<sup>(٥)</sup> . فأما في النصب فيوقف بالألف المبدلة لأن الياء تثبت فيه وصلّاً .

## فصل

فإذا لم يكن المنقوص منوناً للألف واللام فالجيد الوقف عليه في الرفع والجر<sup>(٦)</sup>

(١) هذه العبارة وردت مضطربة في ح : وأما إذا أسكن ما قبلها ففي المنقوص نحو ..!؟

(٢) في ح : وجهان .

(٣) في م : الأصل .

(٤) في م : لأن التنوين .

(٥) قال سيبويه ٢٨٨/٢ : هنا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات وذلك قولك : هذا قاض ، وهذا غاز ، وهذا عم ، يريد : العمي ، أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل ، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل ، فهذا الكلام الجيد الأكثر . وحدّثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول : هذا رامي وغازي وعمي . أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين ، لأنهم لم يضطروا هنا إلى مثال ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال .

وانظر شرح المفصل ٧٥/٩ ، وشرح الشافية ٣٠١/٢ .

(٦) كلمة ( والجر ) ساقطة من م .



بالياء ، لأنها تثبت في الوصل لعدم موجب الحذف فلم تتغير في الوقف ، ويجوز حذفها وفيه وجهان<sup>(١)</sup> :

أحدهما : الفرق بين الوصل والوقف ولا فارق إلا الياء .

والثاني : أنهم قدروا الاسم نكرة موقوفاً عليه ثم أدخلوا عليه الألف واللام وهو كذلك فبقي على حاله .

فأما في النصب فالياء لا غير لأنها تتحرك في الوصل ، وحذفت حركتها وكفى به فرقاً .

## فصل

فإن ناديت الاسم المنقوص فمذهب سيويه إثبات الياء لأنه موضع لا ينون ، ومذهب يونس حذفها للفرق ، واتفقوا على إثباتها في قولك : يا مري ، وهو اسم الفاعل من ( أرى ) لأنهم لو حذفوها لبقى الاسم على حرفين<sup>(٢)</sup> .

(١) قال سيويه ٢٨٨/٢ : فإذا لم يكن في موضع تنوين ، فإن البيان أجود في الوقف ، وذلك قولك : هذا القاضي وهذا العمي لأنها ثابتة في الوصل ، ومن العرب من يحذف هذا في الوقف شبهوه بما ليس فيه ألف ولام إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن الألف واللام . وفعلوا هذا لأن الياء مع الكسرة تستقل كما تستقل الياءات فقد اجتمع الأمران . ولم يحذفوا في الوصل في الألف واللام لأنه لم يلحقه في الوصل ما يضطره إلى الحذف كما لحقه وليست فيه ألف ولام وهو التنوين ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، وكرهوا التحريك لاستقلال ياء فيها كسرة بعد كسرة ، ولكنهم حذفوا في الوقف في الألف واللام ، إذ كانت تذهب وليس في الاسم ألف ولام ، كما حذفوا في الوقف ما ليس فيه ألف ولام إذ لم يضطروهم إلى حذفه ما اضطروهم في الوصل . وأما في حال النصب فليس إلا البيان لأنها ثابتة في الوصل فيما ليست فيه ألف ولام ، ومع هذا أنه لما تحركت الياء أشبهت غير المعتل وذلك قولك : رأيت القاضي ..

وانظر شرح المفصل ٧٥/٩ ، وشرح الشافية ٣٠٠/٢ .

(٢) قال سيويه ٢٨٩/٢ : وسألت الخليل عن ( القاضي ) في النداء فقال : أختار يا قاضي لأنه ليس بمنون ، كما أختار هذا القاضي .

## فصل

وأما الوقف على المقصور المنون ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : الوقف على الألف التي هي من نفس الكلمة في الرفع والجر . وعلى بدل التنوين في النصب ، وحذف حرف الإعراب لالتقاء الساكنين وهو قول سيبويه .

والمذهب الثاني : الوقف على حرف الإعراب في الأحوال الثلاث .

والمذهب الثالث : الوقف على ألف التنوين فيهن<sup>(١)</sup> .

وحجة الأولين : أن المعتل مقيس على الصحيح ، والمختار في الصحيح أن لا يبدل من تنوينه في الرفع والجر ، ويبدل منه في النصب .

فإن قيل : يلزم عليه أمران :

أحدهما / : أن الصحيح فعل به ذلك لأن الفرق فيه يظهر وهنا لا يظهر .

ح ١٣١

والثاني : ما يذكر في حجة المخالف . قيل عنه جوابان :

= وأما يونس فقال : يا قاض . وقول يونس أقوى ، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء ، كانوا في النداء أجدر ، لأن النداء موضع حذف ، يحذفون التنوين ويقولون : يا حار يا صاح ويا غلام أقبل . وقالوا في ( مر ) إذا وقفا : هذا مري ، كرهوا أن يخلوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء ، يريد ( مُفعل ) من رأيت .

(١) انظر سيبويه ٢٨٧/٢ ، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٦/٩ : أما المقصور وهو ما كان آخره ألفاً فإنه على ضربين : منصرف وغير منصرف . فما كان منه منصرفاً فإن ألفه سقطت في الوصل لسكونها وسكون التنوين بعدها نحو قولك : هذه عصاً ورحاً يافتي ، فإذا وقفت عادت الألف وكان الوقف عليها بخلاف الياء في قاض وذلك قولك : هذه عصا ، ورأيت عصا ، ومررت بعصا . وذلك لحفة الألف . ألا ترى أن مَنْ قال في فخذ : فخذ . وفي عضد : عضد لم يقل في جمل : جمل لحفة الفتحة ، ويؤيد ذلك أنهم يفرون من الواو [ والياء ] إلى الألف في مثل : قال وباع .. فلذلك من استخفافهم الألف أعادوها في الوقف ولم يفعلوا ذلك في الياء لثقلها . وانظر شرح الشافية ٢٠٢/٢ .

ملاحظة : غير المنصرف من الاسم المقصور تقدم الكلام عنه في جمل وأفعى ..

أحدهما : أنَّ الفرقَ ثابتٌ ، وذلك أنَّك إذا وقفتَ على الألفِ المبدلة من ياءٍ في الرفعِ والجرِّ كتبتهما ياءً وأملتها وجعلتها رَوْماً . وفي النصب لا يثبتُ شيءٌ من ذلك .

والثاني : أنَّ الحكمَ إذا كانت له علةٌ ووجدتُ أثبتَ حكمها سواء ظهر الفرقُ أو لم يظهر .

واحتجَّ للمذهبِ الثاني بثلاثةِ أشياء :

أحدها : عدمُ الفرقِ .

والثاني : الألفُ في النصبِ قد أميلت وكتبت ياءً في قوله : ﴿ أَوْ أُجِدُّ عَلَى النَّارِ هَدًى ﴾<sup>(١)</sup> .

والثالثُ : أنَّها وقعتُ رويًّا كقول الشاعر : [ من الرجز ]

إِنَّكَ يَا بِنَ جَعْفَرٍ خَيْرٌ فَتَى ١٩٢-

إلى أن قال :

١٩٣- وَرَبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيِّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى  
إِنَّ الْحَدِيثَ طَرَفٌ مِنَ الْقِرَى<sup>(٢)</sup>

(١) سورة طه : ١٠/٢٠ ، وقرأ ﴿ هدى ﴾ بالإمالة حمزة والكسائي وأبو عمرو وورش وخلف . قال صاحب الإتحاف عند كلامه عن الآية الثانية في سورة طه : ﴿ لتشقى ﴾ بالإمالة ، وعدد القراء الذين سبق ذكرهم وهم الذين أمالوا ، قال : وكذا جميع فواصل هذه السورة . انظر الإتحاف ٣٠٢ ، والتيسير ١٥٣ ، وغيث النفع ٢٨٩ ، والكشف للقيسي ١٧٧/١ ، والنشر ٢٥/٢ ، ٣٧ ، ومعجم القراءات ٦٩/٤ ، ٧١ .

(٢) الرجز في البيان والتبيين ولم ينسبه الجاحظ ١٠/١ قال : وقال الآخر :

إِنَّكَ يَا بِنَ جَعْفَرٍ خَيْرٌ فَتَى وَخَيْرٌ لَطِيفٌ إِذَا أُنِى  
وَرَبَّ نَضَّوْ طَرَقَ الْحَيِّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى  
إِنَّ الْحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ الْقِرَى

ونسب للشماخ بن ضرار في الأغاني ١٦٧/٩ ، وانظر شرح المفصل ٧٦/٩ ، وشرح الشافية ٢٨٣/٢ ، وشرح شواهدنا ٢٠٢ .

فالألف في (سرى) روي ، كما أن الألف في باقي الآيات كذلك إذا كان ما قبل الألف مخالفاً، والروي لا يختلف ، ولو كانت بدلاً من التنوين لم يكن رويًا ، كما لا يصح أن تجتمع في قصيدة بين قولك : رأيت زيدا وبين العصا والعلا .

واحتج أرباب المذهب الثالث بأن الموجب لإبدال التنوين ألفاً في الاسم الصحيح فتحة ما قبله ، والتنوين في المقصور كذلك في الأحوال الثلاث .

والجواب : أما الفرق فقد ذكرناه ، وأما إمامتها وكتبها / بالياء في الآية فجوابه من وجهين :

أحدهما : أن ذلك جاء على لغة من لم يُبدل من التنوين ألفاً في الصحيح .

والثاني : أنها أشبهت لام الكلمة في اللفظ فقط ، فأجري عليها شيء من أحكامها ، وقد أميلت في نحو : كتبت كتاباً .

وأما وقوعها رويًا فجوابه هذان الوجهان . وأما شبهة المذهب الثالث فضعيفة لأن التنوين [ في الاسم الصحيح أُبدل بعد فتحة الإعراب ، والفتحة قبل التنوين ]<sup>(١)</sup> في المقصور فتحة بناء لأنها عين الكلمة أو ما يجري مجراها فلا تكون تابعة لها .

## فصل

وقد زيدت الهاء في مواضع قصدها ببيان الحركة<sup>(٢)</sup> ، فمن ذلك قولهم : لِمَهُ ؟ وَعَلَامَهُ ؟ لأن الألف هنا محذوفة من ( ما ) فلو سكنت لم يبق على المحذوف دليل . ولو وقف عليها متحركة لخففت الحركة وكان مناقضاً لحكم الوقف ، فزيدت الهاء لتبقى الحركة ويكون الوقف على الهاء ساكنة . ومن ذلك : اغزّه وارمّه واخشه .

(١) ما بين المعوقتين ساقط من ح .

(٢) انظر تفصيل هذا البحث في سيبويه ٢٧٧/٢ وما بعدها ، وشرح المفصل ٨٢/٩ ، وشرح الشافية ٢٩٦/٢ .

والعلة ما ذكرنا . ومن ذلك : كِتَابِيَهُ وَحِسَابِيَهُ<sup>(١)</sup> . ومن ذلك قراءة بعضهم ﴿ لعلكم تتفكرونهُ ﴾<sup>(٢)</sup> واللتقينهُ وكأنه كره اجتماع الساكنين .

---

(١) وقد ورد في التنزيل قال سبحانه : ﴿ فيقول ليتني لم أوتَ كِتَابِيَهُ . ولم أذرِ مَا حِسَابِيَهُ ﴾ [سورة الحاقة : ٢٦/٦٩] .

(٢) سورة البقرة : ٢١٩/٢ ، وغيرها ، أشار ابن الأنباري إلى شيءٍ من ذلك في كتاب إيضاح الوقف والابتدا . ٢٩٢/١ .

## كتاب التصريف

وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ أُبْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ لِتَعَلُّمِ الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ وَالزَّائِدَةِ . فَأَمَّا الْحُرُوفُ فَلَا يُعْرَفُ لَهَا اشْتِقَاقٌ حَتَّى تَقْضِيَ عَلَى بَعْضِ حُرُوفِهَا بِالزِّيَادَةِ وَالْإِقْلَابِ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَلْفَ فِي ( مَا ) <sup>(١)</sup> لَوْ كَانَتْ مُنْقَلِبَةً لَكَانَتْ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ ، وَلَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَخَرَجَتَا عَلَى الْأَصْلِ لِأَنَّهَا فِي مِثْلِ <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ سَاكِنَانِ <sup>(٣)</sup> فَكَانَتْ تَكُونُ : مَوْ ، أَوْ : مَي ، مِثْل : لَوْ ، وَكِي <sup>(٤)</sup> .

### فصل

والأسماء التي كل حروفها أصل على ثلاثة أضرب : ثلاثية ، ورباعية ،

(١) في ح : فبيا .

(٢) كلمة ( مثل ) ساقطة من ح .

(٣) في ح : ساكنتان .

(٤) قال ابن جني في شرح تصريف المازني ٧/١ :

والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق ، لأنها مجهولة الأصول ، وإنما هي كالأصوات نحو : صه ومه ونحوها ، فالحروف لا تتمثل بالفعل ، لأنها لا يُعرف لها اشتقاق ، فلو قال لك قائل : ما مثال هل أو قد أو حتى أو هلاً ونحو ذلك من الفعل لكانت مسألته محالاً ، وكنت تقول له : إن هذا ونحوه لا يتمل ، لأنه ليس بمشتق إلا أن تنقلها إلى التسمية بها ، فحينئذ يجوز وزنها بالفعل ، فأما وهي ما هي عليه من الحرفية فلا تصرف .

ولهذا المعنى ما كانت الألفات في أواخر الحروف أصولاً غير زوائد ولا منقلبة عن واو ولا ياء ، وذلك نحو : ( ما ) و ( لا ) وما أشبهها . فلو كان أصل ألف ( ما ) من الواو لقلت : ( مَوْ ) كما قلت : لو ، وكذلك لو كانت من الياء لوجب أن تقول : ( مي ) كما قلت : ( كي ) .

وخماسية<sup>(١)</sup> . وليس فيها سداسية ، وإنما اجتنب ذلك لطوله ؛ وأقلُّ الأصول ثلاثة أحرفٍ لأنَّ الحاجةَ تدعو إلى حَرْفٍ يُبدأ به ، وحرفٍ يُوقَفُ عليه ، وحرفٍ يُفْضَلُ به بينهما لئلاَّ يلي الابتداء الوقفُ ، لأنَّ المُتجاوِرين كَالشَّيء الواحدِ ، والابتداءُ والوقفُ مُتضادان ، فلذلك فَصِلَ بينهما<sup>(٢)</sup> .

### فصل

وإنما لم يكن السُداسي أصلاً لأنه ضِعْفُ الأصلِ الأوَّلِ فيصير كالمركَّب مثل : حَضْرَمَوْت ، فَتَقْصُوه عن ذلك<sup>(٣)</sup> .

### فصل

وقد يبلغُ الاسمُ الثلاثيُّ بالزيادةِ إلى سبعةِ أحرفٍ كهولك : اشْهَابُ الشَّيْءِ اشْهَيْبَاباً ، واحْمَارَ احْمِيرَاراً ، ولم يَزِدْ على ذلك<sup>(٤)</sup> .

فأما ( قَرْعَبْلَانَة )<sup>(٥)</sup> فالحرفُ الثامنُ تاءُ التأنِيثِ<sup>(٦)</sup> / وهو في حُكْمِ المنْفَصِلِ .

ح ١٣٢

### فصل

وأما أصولُ الأفعالِ فأصلان : ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ . ولم يأتِ منها خُماسِيٌّ لوجهين :

أحدهما : كثرةُ تصرّفِها والزيادةُ عليها ، فلو كانت خمسةً لثَقَلَتْ .

(١) قال سيبويه ٣١٠/٢ : فالكلام على ثلاثة أحرف وأربعة أحرف وخمسة لازيادة فيها ولا نقصان ، والخمسة أقلُّ الثلاثة في الكلام ، فالثلاثة أكثرُ ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف ، وهي أقصى الغاية والمجهود وذلك : اشهباب .. وانظر شرح تصريف المازني ١٨/١ .

(٢) انظر الخصائص ٥٥/١ ، ٥٦ ، وشرح الملوكي ٢٤ ، وشرح تصريف المازني ٣١/١ ، ٣٢ .

(٣) انظر شرح الملوكي ٣٠ .

(٤) سيبويه ٣١٠/٢ .

(٥) القَرْعَبْلَانَة : دويبة عظيمة البطن .

(٦) الورقة ( ١٣٢ ) سقطت فيما يبدو من مصورتنا ( ح ) بسبب خطأ في التصوير .

والثاني : أن الفعلَ فَرَعَّ على الاسم فنقصَ عنه لمكان الفرعية<sup>(١)</sup> .

### فصل

وأكثر ما يصير الفعلُ بالزيادة ستة أحرف ، وذلك أنهم زادوا على أكثر أصولِ الأسماء حرفين ، ففعلوا مثل ذلك في الفعل ، فلو زادوا ثلاثة لكان الفعلُ أوسعَ من الاسم ، وهم قد منَعوا الفعلَ من أن يُساويَ الاسمَ في الأصولِ فكذا في الزيادة .

### فصل

وقد يَزَادُ على الفعلِ الثلاثيِّ حرفٌ مثل : أجرم ، وحرفان مثل : انطلق ، وثلاثة مثل : استخرج . وعلى الرباعيِّ حرفان مثل : احرنجم .

### فصل

في أبنية الأسماء الأصول<sup>(٢)</sup> :

أما الثلاثية فجميع ما يتصوّر منها اثنا عشر . وسبب ذلك أن الأول والأخير متحركان لاحتمالهما ، فيبقى الوسطُ فيمكن أن يكون ساكناً وله أن يكون متحركاً بثلاث حركات ، فيصير مع السكون أربعةً ، فيضرب ذلك في عدة الحروف فيكون اثني عشر : إلا أن بناءين منها سقطا للثقل . أحدهما : فَعَلَ - بكسر الفاء وضمّ العين - لثقل الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ لازم .

والثاني : عكسه وهو ضمّ الفاء وكسر العين ، وقد حكى : الدُّبَل ، اسم دويبة ، ورئيم اسم آخر . ومنهم من قال : هما فعلان في الأصل سميَّ بهما .

(١) شرح الملوكي ٣٢ ، وشرح المفصل ١٦٢/٧ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٤/٥ ، ١٥ ، وشرح الملوكي ٢٠ ، وشرح الشافية ٣٥/١ ، وسيبويه ٣١٥/٢ ، وللزهر ٥/٢ وما بعدها .



فَأَمَّا الْعَشْرَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فَفَعَلٌ كَفَلَسَ ، وَفَعَلَ كَجَبَلَ ، وَفَعَلَ / مَثَلٌ : عَضُدٌ ،  
 وَفَعَلَ مَثَلٌ : كَتَفَ ، وَفَعَلَ كَجَدَعَ ، وَفَعَلَ مَثَلٌ : ضَلَعَ ، وَفَعَلَ مَثَلٌ : إِبَلَ ، وَالَّذِي  
 جَاءَ مِنْهُ قَلِيلٌ وَهُوَ : إِبَلَ وَإِيدٌ <sup>(١)</sup> ، وَامْرَأَةٌ بِلَزٍّ <sup>(٢)</sup> وَإِطِيلٌ <sup>(٣)</sup> . وَفَعَلَ مَثَلٌ : قَفَلَ ، وَفَعَلَ  
 مَثَلٌ : طُنَّبَ ، وَفَعَلَ مَثَلٌ : جَرَّدَ .

### فصل

وَأَمَّا الرَّبَاعِيَّةُ فَجَاءَ مِنْهَا خَمْسَةٌ بِغَيْرِ خِلَافٍ :

فَعَلَلٌ مَثَلٌ : جَعْفَرَ ، وَفَعَّلَلٌ مَثَلٌ : بُرِّئَنَ <sup>(٤)</sup> ، وَفَعَّلِلٌ مَثَلٌ : زَبْرَجَ <sup>(٥)</sup> . وَفَعَّلَلٌ  
 مَثَلٌ : دَرَّهَمَ ، وَفَعَّلَلٌ مَثَلٌ : سَبَطَرَ .  
 وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ : فَعَّلَلٌ مَثَلٌ جُحْدَبَ <sup>(٦)</sup> ، فَسَبِيوِيَّةٌ لَا يَثْبَتُ ، وَأَثْبَتُهُ الْأَخْفَشُ .

### فصل

وَأَمَّا الْخَمَاسِيَّةُ فَجَاءَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ بِلَا خِلَافٍ وَوَأَحَدٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ <sup>(٧)</sup> :

- 
- (١) إيد : أتان وأمة إيد : ولود .  
 (٢) امرأة بلز - بكسر الباء واللام - المرأة الضخمة أو الخفيفة .  
 (٣) الإطيل - بالكسر - الحاضرة وجمعها أطال .  
 (٤) البرئتن : الكف مع الأصابع ومخلب الأسد . أو هو للسبع كالإصبع للإنسان .  
 (٥) الزبرج : الزينة من وشي أو جوهر ، والذهب ، والسحاب الرقيق فيه حمرة .  
 (٦) الجُحْدَبُ : ضرب من الجراد . قال ابن جني في المنصف ٢٧/١ : وأمَّا السادس الذي يتنازع فيه الناس  
 فَجُحْدَبٌ وَمِثَالُهُ : فَعَّلَلٌ بِفَتْحِ اللَّامِ ، حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ وَحْدَهُ ، وَخَالَفَهُ فِيهِ جَمِيعُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا مَنْ قَالَ  
 بِقَوْلِهِ . وَالَّذِي رَوَاهُ النَّاسُ غَيْرُهُ ( جُحْدَبٌ ) بِضَمِّ الدَّالِ وَهُوَ اسْمٌ لَا صِفَةَ . وَانظُرِ التَّصْرِيْفَ الْمَلُوكِيَّ ٢٦ .  
 (٧) سَبِيوِيَّةٌ ٣٤٠/٢ ، ٣٤١ ، وَالْمَزْهَرُ ٣٣/٢ ، وَشَرَحَ الْمَلُوكِيَّ ٢٨ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَّلَ ١٤٢/٦ ، وَالْمَنْصَفَ ٣٠/١ .

فالأربعة : فَعَلَّلَ مثل : سَفَرَجَلَ . فَعَلَّلِلَّ : جَحْمَرِشٌ<sup>(١)</sup> ، فَعَلَّلَ : جِرْدَخُلٌ<sup>(٢)</sup> .  
فَعَلَّلَ : قَدَعِمِلٌ<sup>(٣)</sup> .

والمختلف فيه : فَعَلَّلِلَّ : هُنْدَلِعَ ، فلم يشبهه سيبويه وحكاه ابنُ السراج<sup>(٤)</sup> .

### فصل

وأما الفعلُ فأصلان : ثلاثيٌّ ورباعيٌّ<sup>(٥)</sup> . وَنَقَصُوهُ عن أكثرِ الأسماءِ لحاجتهم إلى  
كثرةِ تصريفِ الفعلِ وإلحاقِ الزوائدِ به للمعنى .

### فصل

وأبنيَّةُ الثلاثيِّ ثلاثةٌ ، مفتوحُ العينِ ومكسورُها ومضومُها ؛ فأما الفاءُ فمفتوحةٌ  
أبداً إلا أن تُنْقَلَ إليها حركةُ العينِ أو تتبعَ العينِ<sup>(٦)</sup> .

وذلك نحو : ضَرَبَ وَعَلِمَ وَظَرَفَ . والنقولُ نحو : قِيلَ وَبِيعَ ، وقد حُسِّنَ وَجْهَهُ .  
والمُتَّبِعَ نحو : لِعِبَ وَشِهَدَ وَنِعِمَ ، تريد : لِعِبَ وَشِهَدَ وَنِعِمَ .

---

(١) الجحمرش : العجوز الكبيرة ، والمرأة السمجة ، والأرنب المرضع ، ومن الأفاعي الحشناء ، وجمعه  
جحامر .

(٢) الجِرْدَخُلُ : الضخم من الإبل ، للذكر والأنثى . والوادي .

(٣) القَدَعِمِلُ : المرأة القصيرة الحسيسة ، والضخم من الإبل .

(٤) قال ابن جني في المنصف ٣١/١ : والخامس الذي لم يذكره سيبويه : فَعَلَّلِلَّ ، وهو : هُنْدَلِعَ . وقالوا :  
هو اسم بقلية ، ومن ادعى ذلك احتاج أن يدلَّ على أنَّ النون من الأصل . وعلَّق ابن يعيش في شرح  
الملوكي ٢٩ بقوله : ولو جاز أن يجعل هُنْدَلِعَ بناءً خامساً لجاز أن يُجْعَلَ كَنْهَيْبِلَ بناءً سادساً ، وهذا  
يؤدِّي إلى خرق متسع . وانظر المتع ٧١ ، والخصائص ٢٠٣/٣ .

(٥) شرح المفصل ١٥٢/٧ ، وشرح الملوكي ٣٠ . قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٢ : وليس في الأفعال ما هو  
على أكثر من أربعة أحرف أصول ، كأنَّ ذلك لفضل الأسماء على الأفعال لقوتها واستغنائها عن الأفعال ،  
وحاجة الأفعال إليها .

(٦) انظر شرح المفصل ٦٩/٧ ، ٧٠ ، ١٥٢ .

وبناء الرباعيِّ واحدٍ وهو : فَعَلَّلَ نحو : دَخَرَجَ وَسَرَهَفَ<sup>(١)</sup> ، وكلّ ذلك يُبْنَى لِمَا لَمْ يَسْمَ فاعله فيضمُّ أوّله ، إلا أن يَعْرِضَ له ما يوجبُ الكسر .

## فصل

وأبنيّة الأفعالِ أصلِيها وزائدها تسعةَ عشرَ ، ثلاثةٌ في الثلاثيِّ ، وواحدٌ في الرباعيِّ ، هذا بغيرِ زيادةٍ ؛ فأما مع الزيادةِ فالثلاثيُّ يجيءُ بالزيادةِ على ثلاثةَ عشرَ بناءً :

- أحدها : أفعَلَ مثل : أَكْرَمَ<sup>(٢)</sup> .
- والثاني : فعَّلَ مثل : كَرَّمَ<sup>(٣)</sup> .
- والثالث : فاعَلَ نحو : قَاتَلَ<sup>(٤)</sup> .
- والرابع : انفعلَ مثل : انطلقَ<sup>(٥)</sup> .

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٦٢/٧ : اعلم أن الرباعي له بناء واحد وهو فَعَلَّلَ ، وهو على ضربين : متعدِّ وغير متعدِّ .

فالتعدِّي نحو : سرهفته إذا أصلحت غنائه . ودحرجته .

وغير التعدِّي نحو : دربخت الحمامة إذا خضعت لذكورها . وبرم أي أدام النظر وأسكن طرفه . وانظر شرح الملوكي ٣٢ .

(٢) بناء ( أفعَلَ ) ذكر سيبويه أنه يدلّ على عشرة معان . انظر الكتاب ٢٣٢/٢ ، ٢٣٧ ، وشرح للفصل ١٥٩/٧ ، وشرح الشافية ٨٤/١ ، وشرح الملوكي ٦٨ .

(٣) بناء ( فعَّلَ ) يشارك ( أفعَلَ ) في أكثر معانيه ، إلا أن أحدهما قد يكثر في موضع ويقلّ في الآخر . ومعانيها هي : التكثير ك ( فَجَّرَ ) ، والتعدية ك ( فَرَّجَ ) ، والسلب والإزالة ك ( قَرَعَتِ الفصِيلَ ) ؛ أي : أزلت عنه القرع ، الدعاء ك ( سَقَيْتَهُ ) . والنسبة ك ( خَطَّأْتَهُ ) . انظر شرح المفصل ١٥٩/٧ ، وشرح الملوكي ٧٠ ، وسيبويه ٢٣٧/٢ ، وشرح الشافية ٩٢/١ .

(٤) بناء ( فاعَلَ ) للمشاركة ك ( ضاربٍ وقاتلٍ ) . وقد يأتي لواحد ولا يراد به المفاعلة ك ( عافاه الله ) . انظر سيبويه ٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ ، وشرح المفصل ١٥٩/٧ ، وشرح الملوكي ٧٣ ، وشرح الشافية ٩٦/١ .

(٥) بناء ( انفعلَ ) هو بناء للطاوعة ولا يكون متعدياً البتة ، ومثل له سيبويه بقوله : كسرتُه فانكسر وحطمتُه فانحطم وحسرتُه فانحسر . سيبويه ٢٣٨/٢ ، وشرح المفصل ١٦٠/٧ ، وشرح الملوكي ٧٩ ، وشرح الشافية ١٠٨/١ .

- والخامس : استفعل مثل : استخرَجَ<sup>(١)</sup> .  
والسادس : افتعل مثل : اقتطَعَ<sup>(٢)</sup> .  
والسابع : افعلنى مثل : احرنبى واسلنقى<sup>(٣)</sup> .  
والثامن : تفعل مثل : تكسّر وتقطع<sup>(٤)</sup> .  
والتاسع : تفاعل مثل : تحامل وتقدم<sup>(٥)</sup> .

(١) استفعل ويأتي متعدياً كقولك : استخفه واستقبحه كما يأتي غير معتدي كقولك استقدم واستأخر ويأتي لعدة معان :

- الطلب والاستدعاء كقولك : استعطيت . طلبت العطية .  
- الإصابة كقولك : استجدته أي أصبته جيداً .  
- الانتقال والتحول كقولك : استنوق الجمل . أي تخلّق بأخلاق الناقة .  
- أن يكون بمعنى : تفعل ، نحو : استكبر وتكبر .  
- أن يكون بمعنى ( فَعَلَ ) ك : قر واستقر .

انظر سيبويه ٢٣٩/٢ ، ٢٤٠ ، وشرح المفصل ١٦١/٧ ، وشرح الشافية ١١٠/١ ، وشرح الملوكي ٨٢ .

(٢) بناء ( افتعل ) يأتي للاتخاذ ك ( اشتوى الصوم ) أي اتخذوا شواء ، ولمطابوعة ك ( غمته فاعمّ وانعم ) ، وبمعنى التفاعل ك ( اقتتلوا وتقاتلوا ) ، وبمعنى فَعَلَ ك ( افتقر ) .

انظر سيبويه ٢٤١/٢ ، وشرح المفصل ١٦٠/١ ، وشرح الملوكي ٨٠ ، ٨١ ، وشرح الشافية ١٠٨/١ .

(٣) ( افعلنى ) : قال الاسترابادي في شرح الشافية ١١٢/١ : « وكذا افعلنى مرتجل نحو : اغرندى » تقول : اغرنده واغرندى عليه إذا علاه بالشم والضرب والقهر وإذا غلبه .  
وقال : « وكذا احرنبى الملحق باحرنجم » ومعنى قوله : احرنبى أي نام واستلقى على ظهره . وأيضاً : تهيأ للغضب والشر . وقوله : استلقى أي نام على ظهره .

(٤) بناء تفعل هو مطاوع فعل تقول : كسرته فتكسر ويأتي للتعبير عن تكلف الأمر وتعاطيه ك ( تشجع وتصبر ) ، وبمعنى استفعل ك ( تنجز حوائجه ) أي استنجزها ، وبمعنى الإتيان على الشيء وأخذه جزءاً بعد جزء ك ( تجزعه وتحساه ) ، وبمعنى الاتخاذ ك ( توسد ) ، وبمعنى السلب ك ( تأثم ) أي تجنب الإثم .

انظر سيبويه ٢٣٩/٢ ، ٢٤٠ ، وشرح المفصل ١٥٨/٧ ، وشرح الملوكي ٧٥ ، وشرح الشافية ١٠٥/١ .

(٥) بناء ( تفاعل ) هو مطاوع ( فاعل ) ويكون متعدياً نحو : تقاضيت الدين ، ولازماً نحو : تفاعلت ، ويأتي للإيهام ك ( تعاميت ) ، وبمعنى ( فَعَلَ ) ك ( تجاوزته ) بمعنى جزته ، وبمعنى الطلب : تقاضيته الدين ، أي استقضيته .

انظر سيبويه ٢٣٩/٢ ، وشرح المفصل ١٥٩/٧ ، وشرح الملوكي ٧٧ ، وشرح الشافية ٩٩/١ .

- والعاشِرُ : افْعَلَ مثل : احْمَرَّ واصْفَرَ .  
 والحادي عشر : افعالٌ مثل : احْمَرَّ واشْهَبَ<sup>(١)</sup> .  
 والثاني عشر : افْعَوْعَلَ مثل : اخْشَوْشَنَ واخْلَوْلَى من الحلو<sup>(٢)</sup> .  
 والثالث عشر : افْعَوَّلَ من اخْرَوْطَ من الخَرْط<sup>(٣)</sup> .  
 وأمَّا زوائد الرباعيِّ فلها بناءان :  
 أحدهما : تَفَعَّلَلَ نحو : تَدَخَّرَجَ وتَقَرَّطَسَ<sup>(٤)</sup> .

- (١) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٨٤ :  
 وأمَّا افعالٌ فأكثر ما يكون في الألوان نحو : اشْهَبَ وَايْبَضَ وَاِحْمَرَّ وَاِدْهَمَ ، ولا يكون معتدياً .. وقد  
 يَقْصُرُ ( افعالٌ ) لظوله فيرجع إلى ( افْعَلَ ) قال سيبويه : وليس شيء يقال فيه ( افعالٌ ) إلا يقال  
 فيه : ( افْعَلَ ) إلا أنه قد تقلَّ إحدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الأخرى . فقولهم : احْمَرَّ واصْفَرَ  
 واخْضَرَ وَايْبَضَ أَكْثَرُ من : احْمَرَّ واصْفَرَ واخْضَرَ وَايْبَضَ . وقولهم : اشْهَبَ وَاِدْهَمَ أَكْثَرُ من اشْهَبَ  
 وَاِدْهَمَ .  
 وقد يأتي افعالٌ في غير الألوان ، قالوا : اقطارَ النبتُ إذا ولى وأخذ يجفُّ . وَاِبْهَارَ اللَّيْلِ : إذا أظلم ،  
 وَاِبْهَارَ الْقَمَرِ إذا أضاء .  
 انظر سيبويه ٢٢٢/٢ ، وشرح المفصل ١٦١/٧ ، وشرح الملوكي ٨٤ ، وشرح الشافية ١١٢/١ .  
 (٢) افْعَوْعَلَ : قال سيبويه ٢٤١/٢ : قالوا : خشن وقالوا : اخشوشن ، وسألت الخليل فقال : كأنهم أرادوا  
 المبالغة والتوكيد . كما أنه إذا قال : اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً قد بالغ  
 وكذلك اخلولى . وانظر شرح المفصل ١٦١/٧ ، وشرح الملوكي ٨٥ ، وشرح الشافية ١١٢/١ .  
 (٣) افْعَوَّلَ ومعناه المبالغة . واجلودٌ واعلوطٌ إذا جدَّ به السير . انظر سيبويه ٢٤٢/٢ ، وشرح المفصل  
 ١٦٢/٧ ، وشرح الملوكي ٨٧ ، وشرح الشافية ١١٢/١ .  
 قال الاستربادي في شرح الشافية ١١٣/١ : وجميع الأبواب المذكورة يجيء متعدياً ولازماً إلا انفعال ،  
 وافْعَلَ ، وَاِفْعَالَ .  
 واعلم أن المعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها وما يمكن ضبطه . وقد يجيء كل واحدٍ منها  
 لمعانٍ أخر كثيرة لاتضبط .  
 (٤) تفعَّلَلَ هو مطاوع فعمل : دحرجته فتدحرج . وتقرطس الرجل : هلك . وانظر سيبويه ٢٢٨/١ ،  
 وشرح المفصل ١٦٢/٧ ، وشرح الملوكي ٨٩ ، وشرح الشافية ١١٣/١ .

والثاني : افعللّ نحو : احرنجم واعلنكس<sup>(١)</sup> .

فأمّا اقشعرّ واطمأنّ فهو رباعي لقولك<sup>(٢)</sup> : القشعريرة والطمأنينة ، إلاّ أنّهم  
الحقوه باحرنجم ، فزادوا في أوله همزة الوصل وأدغموا الأخير / فوزنه الآن : افعللّ ،  
ولا يمتنع أن تجعل هذا بناءً ثالثاً في زوائد الرباعي فتكمل به العدة عشرين . وفي هذه  
الزوائد ما هو لإلحاق أصلٍ بأصلٍ آخر . وسنبيّن معنى الملحق وحكّه .

ح ١٣٣

---

(١) احرنجم القوم : اجتمعوا . واعلنكست الإبل : اجتمعت .

(٢) في سيبويه ٢٤٢/٢ : اقشعررت وأشأزرت لا يستعملان من غير الزيادة ، وشرح المفصل ١٦٢/٧ ، وشرح  
الملوكي ٩٠ ، وشرح الشافية ١١٢/١ .

## بابُ حدِّ التصريف وفائدته

أمَّا حدُّه فهو تغييرُ حروفِ الكلمةِ الأصولِ بزيادةٍ أو تُقصانٍ أو إبدالٍ للمعاني المطلوبة منها<sup>(١)</sup>. وهذا يتعلَّقُ بحدِّ الاشتقاق . 1 وقد قال الرَّماني : الاشتقاقُ اقتطاعُ قرعٍ من أصلٍ يدورُ في تصاريفه الأصلُ وهذا يحصلُ منه معنى الاشتقاق<sup>(٢)</sup> ، وليس بحدِّ حقيقيٍّ<sup>(٣)</sup> .

### فصل

وأمَّا فائدةُ التصريفِ فحصولُ المعاني المختلفةِ المتشعبةِ عن معنى واحدٍ ، والعلمُ به أهمُّ من معرفةِ النحو في تعرّفِ اللغة ، لأنَّ التصريفَ نظراً في ذاتِ الكلمة والنحو نظراً في عوارضِ الكلمة<sup>(٤)</sup> .

### فصل

واشتقاقُ التصريفِ من صرفت الشيء إذا قلبته في الجهاتِ فتصرف أي قبل التصرف ، وصرفته بالتخفيف فانصرف أي قبل هذا الأثر<sup>(٥)</sup> .

### فصل

وحروفُ الكلمةِ الأصولِ هي التي تلزمُ الكلمةَ في جميعِ تصاريفها إلا لعارضٍ ،

(١) انظر في حدِّ التصريفِ للنصف لابن جني ٤/١ ، وشرح الملوكي ١٨ ، وشرح الشافية ٦/١ وما بعدها ، وشرح المفصل ٥٣/٩ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٣) في ( م ) : بحدِّ طبيعيٍّ .

(٤) انظر النصف ٥/١ ، وشرح المفصل ٥٣/٩ ، وشرح الملوكي ١٩ .

(٥) النصف ٤/١ ، وشرح الملوكي ١٩ ، وهذا الفصل كله ساقط من م .

وَيَقَابِلُ أَوْلَهَا بِالْفَاءِ ، وَثَانِيهَا بِالْعَيْنِ ، وَثَالِثُهَا بِاللَّامِ ، فَإِنْ كَانَتْ رِبَاعِيَّةً أَوْ خَمَاسِيَّةً كَرَّرَتْ فِيهَا اللَّامَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَصْلِيُّ مَكْرَرًا / فَإِنَّكَ تَكَرَّرَ مَا يَقَابِلُهُ فِي الْمَثَالِ الْمَوْضُوعِ <sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا الزَّائِدُ فَيُؤْتَى بِهِ بَعِينِهِ فِي الْمَثَالِ الْمَوْضُوعِ لِلإِعْتِبَارِ ، مِثَالُهُ : ضَرَبَ ، فَهَذَا مُصَدَّرٌ هُوَ مَادَّةٌ لِلأَفْعَالِ المَأخُودَةِ مِنْهُ وَأَسْمَاءُ الفَاعِلِينَ ، وَالمَفْعُولِينَ وَأَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ . فَالْفِعْلُ : ضَرَبَ ، يَضْرِبُ ، إِضْرِبُ . وَقَدْ يُزَادُ عَلَيْهِ لِمَعَانِي السَّيْنِ وَالتَّاءِ وَهَمْزَةُ الوَصْلِ وَنُونُ الإِنْتِقَالِ وَالتَّاءِ وَالأَلْفَ لَوُقُوعِهِ مِنْ اثْنَيْنِ نَحْوُ : اسْتَضْرَبَ وَاضْطَرَبَ وَانْضَرَبَ وَتَضَارَبَا وَمَا يَتَشَعَّبُ عَنْ ذَلِكَ .

وَتَزَادُ المِيمُ فِي الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ وَالمَكَانِ وَالمِمْ : مُضَارِبٌ وَمَضْرُوبٌ وَمُضَرَّبٌ وَمُضْرِبٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَالمِضَادُ وَالمِرَاءُ وَالمِبَاءُ أَصُولٌ كُلُّهَا لَوُجُودِهَا فِي جَمِيعِ الأمْثِلَةِ . وَأَمَّا المِيمُ وَالنُّونُ وَالتَّاءُ وَالمِمْزَةُ فَزَوَائِدٌ لِأَنَّهَا تَوْجَدُ فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ .

## فصل

وَأِنَّمَا قَابَلُوا الحُرُوفَ الأَصُولَ بِالْفَاءِ وَالعَيْنِ وَالمِمْ وَغَيْرِهَا مِنْ الحُرُوفِ لَوُجُوهِنَ <sup>(٢)</sup> :

(١) المِمْزَةُ ١١/١ ، وَشرح الشَافِيَّةُ ١٠/١ وَمَا بَعْدَهَا .

(٢) قَالَ الإِسْتِرَابَادِيُّ فِي شرح الشَافِيَّةِ ١٢/١ مَعْلَمًا إِتْخَاذَ ( فَعَل ) بَيَانًا لِلوزْنِ : « اعْلَمْ أَنَّهُ صِيغٌ لِبَيَانِ الوِزْنِ المُشْتَرَكِ فِيهِ كَمَا ذَكَرْنَا لَفْظًا مُتَّصِفًا بِالصِّفَةِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا : الوِزْنُ ، وَاسْتَعْمَلَ ذَلِكَ اللَّفْظَ فِي مَعْرِفَةِ أَوْزَانِ جَمِيعِ الكَلِمَاتِ ، فَحَقِيلٌ : ضَرَبَ عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ ، وَكَذَا نَصْرٌ وَخَرَجٌ ، أَي : هُوَ عَلَى صِفَةِ يَتَّصِفُ بِهَا فَعَلٌ ، وَليْسَ قَوْلُكَ فَعَلٌ هِيَ الهَيْئَةُ المُشْتَرَكَةُ بَيْنَ هَذِهِ الكَلِمَاتِ ، لِأَنَّا نَعْرِفُ ضَرُورَةَ أَنْ نَفْسُ الفَاءِ وَالعَيْنِ وَالمِمْ وَغَيْرِ مَوْجُودَةٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الكَلِمَاتِ المُذْكَورَةِ ، فَكَيْفَ تَكُونُ الكَلِمَاتُ مُشْتَرَكَةً فِي فَعَلٍ ؟ بَلْ هَذَا اللَّفْظُ مِصْوُوعٌ لِيَكُونَ مَحَلًّا لِلهَيْئَةِ لِلشَّرْكَةِ فَقَطْ ، بِخِلَافِ تِلْكَ الكَلِمَاتِ ، فَإِنِهَا لَمْ تُصَغِّ لِنَتْلِكَ الهَيْئَةِ بَلْ صِيغَتْ لِمَعَانِيهَا المَعْلُومَةِ ، فَلَمَّا كَانَ المِرَادُ مِنْ صَوْغِ ( فَعَل ) لِلوزْنِ بِهِ مِجْرَةً الوِزْنِ سَمِّيَ وَزْنًا وَزِيَةً ، لِأَنَّهُ فِي الحَقِيقَةِ وَزْنٌ وَزِيَةٌ . وَإِنَّمَا اخْتِيرَ لَفْظُ فَعَلٍ لِهَذَا الغَرَضِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الأَلْفَاظِ لِأَنَّ الغَرَضَ =



أحدهما : أن التصريف في الأصل من أحكام الأفعال ، فلمَّا أرادوا اعتبارها جعلوا المعيار لذلك حروف الفعل تنبيهاً على هذا الأصل .

والثاني <sup>(١)</sup> : أنهم بنوا هذا المعيار من مخارج الحروف الثلاثة وهي الشفتان ووسط الفم والخلق . فالفاء شفوية والعين حلقية واللام من وسط الفم .

## فصل

وإذا كان التصريف عبارة عن تغيير الكلمة ، فالتغيير إمَّا أن يكون بزيادة أو نقصان أو إبدال . والزيادة إمَّا بحرفٍ أو بحركة ، وكذلك النقصان والبدل .

فأمَّا زيادة الحروف فعلى ضربين : زيادة من جنس الأصل وزيادة من غير

= الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول وما زيد فيها من الحروف ، وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة ، والسكون ، والمطرّد في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع ، إذ لا تجد فعلاً ولا اسماً متصلاً به إلا وهو في الأصل مصدر قد غيّر غالباً إمَّا بالحركات ك : ( ضَرَبَ وَضَرَبَ ) ، أو بالحروف ك : ( يضرب وضارب ومضروب ) ، وأما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثير منه خالٍ من هذا المعنى ك ( رجل وفرس وجعفر وسفرجل ) ، لا تغيير في شيء منها عن أصل .

ومعنى تركيب ( ف ع ل ) مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها ، إذ الضرب فعل ، وكذا القتل والنوم ، فعملوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضاً في معناه ، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية ، إذ الفاء والعين واللام أصول ، فإن زادت الأصول على الثلاثة كررت اللام دون الفاء والعين ، لأنه لمَّا لم يكن بدّ في الوزن من زيادة حرفٍ بعد اللام لأنّ الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى ، ولمَّا كانت اللام أقرب كررت هي دون البعيد . وانظر شرح الملوكي ١١٥ .

(١) في هامش النسخة م علق ما يلي : قوله : والثاني إلى آخره فيه نظرٌ ووجهه أن ( لعب ) فيه المخارج الثلاثة ، ولم يقابلوا به . والأولى أن يقال : إنها قوبلت بالفاء والعين واللام التي هي حروف الفعل لأن التصريف من أحكام الأفعال ، وإنما لزمته هذه المادة ، أعني مادة « فعل » بخصوصها لأنه أعم الأفعال معنًى ويصح استعماله في معنى كل فعل نحو : فعلت الضرب والنصر ، قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ [ المؤمنون : ٢/٢٤ ] ، أي : مزكّون . فلتعلم .

جِنْسُهُ . فَأَلْتِي مِنْ جِنْسِ الْأَصْلِ تَضْعِيفُ الْعَيْنِ وَاللَّامِ . فَأَمَّا الْفَاءُ فَلَمْ تَتَكَرَّرْ وَحْدَهَا إِلَّا فِي كَوْكَبٍ <sup>(١)</sup> وَأَوَّلٍ <sup>(٢)</sup> عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ . وَلَيْسَ مَعْنَى تَكَرُّرِهِ أَنَّ الْفَاءَ تَكَرَّرَتْ فِي الْمِثَالِ فَيُقَالُ : فَوْفَلٌ وَلَا أَقْلٌ لِأَنَّ مِثَالَ الْأَصْلِ هُنَا ثَلَاثَةٌ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ الْفَاءُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْأَصْلِ . وَقَدْ كُرِّرَتْ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ فِي : مَرْمَرِيْسٍ <sup>(٣)</sup> وَمَرْمَرِيْتٍ <sup>(٤)</sup> ، وَوَزْنُهُ : فَعْفَعِيلٌ . وَأَمَّا تَكَرُّرُ الْعَيْنِ فَكَقَوْلِكَ : عَلِمَ وَضَرَبَ ، وَوَزْنُهُ : فَعَلٌ بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ .

وَأَمَّا تَكَرُّرُ اللَّامِ وَحْدَهَا فَمِثْلُ : جَلْبَبٌ وَشَمْلَلٌ <sup>(٥)</sup> وَوَزْنُهُ فَعْلَلٌ ، وَلَمْ يُدْغَمْ لِأَنَّ

(١) قَالَ سَبْيُوهُ ٢٢٨/٢ : وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَلْحَقُ ثَانِيَةً فَيَكُونُ الْحَرْفُ عَلَى فَوْعَلٍ فِيهَا ، فَالاسْمُ نَحْوُ : كَوْكَبٌ وَغَوْسَجٌ ، وَالصَّفَةُ نَحْوُ : حَوْمَلٌ وَهُوزِبٌ . وَانظُرْ أَيْضاً سَبْيُوهُ ١٩٧/٢ .

(٢) أَوْجَزُ السَّخَاوِيِّ فِي سَفَرِ السَّعَادَةِ ١١٧٨ ، ١٢٠ الْقَوْلُ فِي ( أَوَّلٌ ) قَالَ : « هُوَ أَفْعَلٌ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هُوَ أَوَّلُ مَنْكَ ، وَقَوْلُهُمْ فِي تَأْنِيثِهِ الْأَوَّلَى . وَفَاؤُهُ وَعَيْنُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي ( دَدَنْ ) .

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هُوَ ( وَوَلٌ ) عَلَى فَوْعَلٍ ، مِمَّا فَاؤُهُ وَعَيْنُهُ وَاوُ ، وَأَصْلُهُ ( أَوَّلٌ ) قَلَبُوا الْهَمْزَةَ وَاوًا وَأَدْغَمُوا ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ ( أَوَائِلٌ ) وَ ( أَوَالِيٌ ) قَلَبَ أَوَائِلٌ . وَرَدَّ الْبَصْرِيُّونَ هَذَا وَقَالُوا : لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ( أَوَّلٌ ) وَلَا ( أَوَّلٌ ) . وَأَمَّا ( أَوَّلٌ ) فَلَأَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا خَفَّتْ إِنَّمَا تَخْفَفُ بِالنَّقْلِ وَالْحَذْفِ لِأَنَّ تَبْدِيلَ وَاوًا ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ( أَوَّلٌ ) مَخْفِضًا ، وَأَمَّا ( أَوَّلٌ ) فَلَأَنَّ الْهَمْزَةَ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّمَا تَقْلِبُ أَلْفًا كَمَا فِي آخِرِ لَا وَاوًا » .

وَانظُرْ لِلْسَّالَةِ سَبْيُوهُ ٤٥/٢ ، ٣٧٦ ، وَالْمَقْتَضِبُ ١٥١/١ ، وَ ٣٤٠/٣ ، وَالْمَنْصَفُ ٢٠١/٢ ، وَشَرَحَ لِلْفَصْلِ ٣٤/٦ ، ٩٧ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَّةَ ٣٤٠/٢ ، وَاللِّسَانَ : أَوَّلٌ .

(٣) قَالَ سَبْيُوهُ ١١٣/٢ : وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ مَرْمَرِيْسَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَرَّاسَةِ وَالْمَعْنَى يَدُلُّ . وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ ضَاعَفُوا الْمِيمَ وَالرَّاءَ فِي أَوَّلِهِ كَمَا ضَاعَفُوا فِي آخِرِ دَرَجَةِ الرَّاءِ وَالْحَاءِ ، وَتَحْقِيقُهُ مَرْمَرِيْسٌ لِأَنَّ الْيَاءَ تَصِيرُ رَابِعَةً وَصَارَتِ الْمِيمُ أَوَّلَى بِالْحَذْفِ مِنَ الرَّاءِ لِأَنَّ الْمِيمَ إِذَا حَذَفَتْ تَبَيَّنَ فِي التَّحْقِيقِ أَنَّ أَصْلَهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ كَأَنَّكَ حَقَّرْتَ مَرَّاسَ . وَانظُرْ أَيْضاً سَبْيُوهُ ٣٢٦/٢ ، ٣٥٣ .

وَالْأَرْضُ الْمَرْمَرِيْسُ هِيَ الَّتِي لَا تَنْبِتُ . وَرَجُلٌ مَرْمَرِيْسٌ : شَدِيدٌ دَاهِيَةٌ .

وَانظُرْ لِلْمَنْصَفِ ١٢/١ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَّةَ ٦٢/١ ، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ ٤٥٩/١ ، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١١١/١ .

(٤) الْمَرْمَرِيْتُ : الدَاهِيَةُ . انظُرْ لِلْمَنْصَفِ ١٢/١ .

(٥) قَالَ سَبْيُوهُ ٣٣٤/٢ : هَذَا بَابٌ مَالِحَتُهُ الزَّوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ وَالْحَقُّ بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ حَتَّى صَارَ يَجْرِي مَجْرَى مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ ، وَصَارَتِ الزِّيَادَةُ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : فَعْلَلْتُ ، أَلْحَقُوا =

الزيادة للإلحاق . وقد تكرر اللام مرتين نحو : سفرجل ووزنه فَعَلَّل<sup>(١)</sup> ، وهذا من غير جنس الأصل وإنما تكرر في المثال . وقد تكررت العين واللام مثل : صحمصح<sup>(٢)</sup> ، مثاله : فعلعل . فأما قلقل وزلزل فوزنه : فعلل . وقال قومٌ : فعفل وهو ضعيف ، لأن تكرير اللام هو الكثير وتكرير الفاء شاذ . وكون الحرف الثالث من جنس الأول لا يوجب مقابله بالفاء ألا ترى أن أصله<sup>(٣)</sup> ( قلق ) ووزنه : ( فَعَل ) مثل : سلس .

وأما الزيادة من غير الجنس فعشرة أحرف وهي : الواو والياء والألف والمهمزة والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام ، وقد جمعتها في ( لم يأتنا سهو ) ، وقد جمعت في ( اليوم تنساه ) ، وفي / ( سألتونيها ) ، وفي ( اسلمتونيها )<sup>(٤)</sup> ، وفي ( يا أوس هل أنت ) ، وفي ( هويت السمان ) . ومعنى كونها زائدة أنها تكون في بعض المواضع زائدة لافي كل موضع ، بل قد تكون كلها أصولاً . ألا ترى أن ( أوى ) و ( يوم ) و ( سل ) كلها أصول<sup>(٥)</sup> .

## فصل

ويُعرفُ الزائدُ من الأصليِّ بثلاثةِ أشياء<sup>(٦)</sup> :

= الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت . والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو : جلبيت جلبيةً وسَمَلَّتْ سَمَلَّةً .

انظر شرح الشافية ٥٢/١ .

(١) سفرجل : سيبويه ٢٥٢/٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

. ٣٥

(٢) صحمصح : سيبويه ٢٨٦/٢ ، ٢٩٦ . والصمصح هو الغليظ الشديد . وقيل : الغليظ القصير . انظر معجم

العين ٢٩/٣ ، وتهذيب اللغة ٢٧٤/٤ ، ٣٣٦/٥ ، وسفر السعادة ٣٢٤ ، وارتشاف الضرب ٩٤/١ .

(٣) كلمة ( أصله ) ساقطة من م .

(٤) كلمة ( أسلمتونيها ) ساقطة من ح .

(٥) انظر المنصف ٩٨/١ ، وسيبويه ٣١٢/٢ ، وشرح المفصل ١٤١/٩ .

(٦) انظر شرح الملوكي ١١٨ ، وشرح الشافية ٣٣٣/٢ .

- الاشتقاق وهو أثبتُّها .

- وعدمُ النظر في الأصول .

- وكثرةُ زيادةِ ذلك الحرف .

- فمثالُ المعروف بالاشتقاق : مضروب ومضطرب . فالميم والواو والسين والتاء

زوائد لأنها غير موجودة في : ضَرَبَ وَضَرَبَ .

- ومثال عدم النظر : كَنَهَبَ<sup>(١)</sup> . فالنونُ زائدة لامن طريق الاشتقاق ، بل من

جهة أنها لو جعلت أصلاً لكانَ وزنُ الكلمة فعلاً ، ولا نظيرَ له في الأصول ، فيُقضى عند ذلك بزيادة النون .

- ومثال الكثرة زيادةُ الهمزة ( أَفْكَلَ )<sup>(٢)</sup> ، فإنَّ الهمزة فيه زائدة ، لامن طريق

الاشتقاق إذ لا يعرف من الفاء والكاف واللام بناءً غيرَ / هذا ، ولا مِنْ عدم النظر لأنَّ الهمزة لو كانت أصلاً لكانَ وزنُ الكلمة فعلاً ونظائره كثيرة .

- وقد يجتمع في الكلمة دليلان من هذه الثلاثة يقضيان زيادة الحرف مثل :

أحمر . فإنَّ الاشتقاق والكثرة يدلان على زيادة الهمزة .

و ( تَنْضَبُ )<sup>(٣)</sup> يدلُّ الاشتقاق وعدمَ النظر على أنَّ التاءَ زائدة . واجتماعُ الثلاثة

قليل . وسنبين ذلك في كلِّ حرفٍ نمرُّ به إن شاء الله تعالى .

## فصل

وإذا اعتبرت الكلمة قابلت الأصول بالفاء والعين واللام وأتيت بالزائد بعينه ،

(١) الكنهيل : شجرٌ . ووزنه فَنَعَلَلْ ، وهو من أمثلة سيبويه ٣٣٩/٢ و ٣٥٢ ، والمتصف ١٣٥/١ ، وسفر السعادة ٤٥١/١ .

(٢) الأفكل هو الرعدة . قال : أصابه أفكل : إذا ارتعد من بردٍ أو خوف . وهو من أمثلة سيبويه . انظر سفر السعادة ٨٢/١ .

(٣) التَنْضَبُ من أمثلة سيبويه ٣/٢ ، ٤ ، ٦ ، ٣١٢ ، ٣٢٧ ، ٣٤٧ ، ٣٦٥ . وهو شجر . انظر سفر السعادة ١٨٧/١ .

فَقُولُ فِي ضَارِبٍ : فَاعِلٌ ، وَفِي مَضْرُوبٍ : مَفْعُولٌ . وَفِي ضَرِيبٍ : فَعِيلٌ . وَفِي مُسْتَضْرِبٍ : مُسْتَفْعِلٌ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ . فَإِنْ كَانَ قَدْ تَقَصَّ مِنْ أَصْلِهِ شَيْءٌ تَقَصَّتْ فِي الْمَثَالِ نَحْوُ : أَقَمْتُ فَوْزَنَهُ : أَقَمْتُ<sup>(١)</sup> ، وَإِنْ قُدِّمَ أَصْلٌ مِنْ مَوْضِعِهِ قَدِّمْتَهُ فِي الْمَثَالِ نَحْوُ : أُيْنِقُ وَزَنَهُ : أُعْغَلُ<sup>(٢)</sup> .

## فصل

وَحُرُوفُ الزِّيَادَةِ تُزَادُ لِسَبْعَةِ أَشْيَاءَ ، وَهِيَ فِي الْمَعْنَى مِثْلُ أَلْفِ ضَارِبٍ وَمِيمٍ مُكْرَمٍ ، وَالْإِلْحَاقِ مِثْلُ الْبَاءِ فِي جَلْبَبٍ ، وَالْمَدِّ فِي الْأَلْفِ وَالْيَاءِ وَالْوَاوِ فِي كِتَابٍ وَقَضِيبٍ وَرَسُولٍ ، وَالتَّعْوِيزِ وَذَلِكَ فِي التَّكْسِيرِ وَالتَّصْغِيرِ نَحْوُ : سَفَارِجٍ وَسَفِيرِجٍ ، وَالتَّكْثِيرِ مِثْلُ أَلْفِ قَبْعَتَرَى ، وَالتَّوَصُّلِ وَهِيَ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِأَنَّهَا تُوصَلُ بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ . وَالْبَيَانِ<sup>(٣)</sup> مِثْلُ هَاءِ السَّكْتِ فِي ( كِتَابِيَّةٍ وَحِسَابِيَّةٍ )<sup>(٤)</sup> .

## فصل

وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي الزِّيَادَةِ حُرُوفُ الْمَدِّ لِسُكُونِهَا<sup>(٥)</sup> ، وَاسْتِطْأَلَتْهَا ، وَلِئِنْ الصَّوْتُ بِهَا ، وَعَدْوِيَّةِ النُّطْقِ بِهَا ، وَالبَاقِي مِثْبَةٌ بِهَا أَوْ بِمَا يُشْبِهُهُ . فَالْهَمْزَةُ تُشْبِهُ الْأَلْفَ إِذْ هِيَ مِنْ مَخْرَجِهَا وَتَحْوَلُ إِلَيْهَا وَتُصَوَّرُ بِصَوْرَتِهَا . وَالنُّونُ تُشْبِهُ الْوَاوَ أَيْضًا فِي مَخْرَجِهَا وَغَنَّتِهَا [ وَتَغْيِيرِ طَبِيعَتِهَا بِالْحَرَكَةِ ، وَاللِّمِّ تُشْبِهُ الْوَاوَ فِي مَخْرَجِهَا وَغَنَّتِهَا ]<sup>(٦)</sup> . وَالتَّاءُ تُشْبِهُ

- (١) أَقَمْتُ مِنْ قَامَ وَأَصْلُهَا قَوْمٌ أَعْلَتَ بِقَلْبِهَا أَلْفًا . وَأَصْلُ أَقَمْتُ : أَقَمْتُ أَعْلَتِ الْوَاوَ بِالنَّقْلِ وَالتَّسْكِينِ فَالتَّقَى سَاكِنًا فَحَذَفَتْ فَصَارَ وَزَنَهَا أَقَمْتُ .
- (٢) أُيْنِقُ جَمْعُ نَائِقَةٍ . وَأَصْلُ أُيْنِقُ : أَنْوَقُ . أَصَابَهَا الْقَلْبُ الْمَكَانِي فَأَبْدَلُوا الْيَاءَ مَكَانَ الْوَاوِ وَقَلَبُوا . انظُرْ سَبْيُوهِه ١٢٩/٢ ، ٣٣٣ .
- (٣) عِبَارَةٌ ( وَالْبَيَانِ مِثْلُ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ح .
- (٤) انظُرِ الْمُنْصَفَ ١١/١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .
- (٥) انظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ١٤٢/٩ وَمَا بَعْدَهَا .
- (٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ م .

الواو لقربٍ مخرجها منها وهمسها<sup>(١)</sup> وانتشارها والنفخ المصاحب لها . والسّينُ تشبه التاء في الهمس . والهاءُ تشبه الألفَ لحنائِها وقُربِها منها في المخرَج وتُشبهُ الهمزةَ أيضاً . واللامُ تُشبهُ النونَ في انبساطها<sup>(٢)</sup> وتُقربُ من مخرَجِها لأنَّ اللامَ تخرجُ من أسلَّةِ اللسانِ وحافته اليمنى والنونُ من أسلَّةِ اللسانِ .

### فصل

وتكثرُ زيادةُ هذه الحروفِ وتقلُّ على قَدْرِ نِسبَتِها من حروفِ المدِّ ، لأنَّ حروفَ المدِّ أكثرُها زيادةً .

### فصل

وأصلُ التّصريفِ الزيادةُ ، لأنَّ الأغراضَ التي ذكرناها لا تتعلّقُ إلاّ بها ، فأما البدلُ فلا مِرَ لفظيٌّ .

---

(١) في م : وهمزها ؟

(٢) في م : انتشارها ؟

## بابُ زيادة حروف المدّ

وهي الواوُ والياءُ والألفُ .

اعلم أنّ الألفَ لا تكونُ أصلاً في الأفعال والأسماءِ المُعرّبة<sup>(١)</sup> ، وإنّما تكونُ إمّا بدلاً وإمّا زائدةً . فكونُها بدلاً يُذكرُ في بابهِ ، وأمّا كونُها زائدةً فلا تقعُ أولاً بحالٍ لأنّها ساكنةٌ والابتداءُ بالسّاكنِ مُحالٌ ، بل تقعُ ثانيةً كالألفِ في فاعلٍ مثل : ضاربٍ وكابِرٍ . وثالثةً كألفِ التّكسيرِ نحو : دَرَاهِمٍ<sup>(٢)</sup> ودَنانيرٍ . وكألفِ المدِّ المُحضِّ مثل : كتابٍ وحِسابٍ . ورابعةً نحو : شِمَالٍ<sup>(٣)</sup> وحِمْلَاقٍ<sup>(٤)</sup> . وخامسةً نحو : حَبْرُكِيٍّ<sup>(٥)</sup> . وسادسةً للتّكثيرِ نحو : قَبْعَثَرِيٍّ<sup>(٦)</sup> وضَبْغَطَرِيٍّ<sup>(٧)</sup> ، ولم يجيءُ على غيرِ هذا .

فأمّا ألفاتُ الحروفِ مثل ألف ( ما ) و ( لا ) و ( بلى ) فأصلٌ / لأنّه لا اشتقاقٌ للحروفِ يُعرّفُ به الأصلُ من الزائدِ وكذلك الأسماءُ الموعّلةُ في شَبهِ الحروفِ نحو ألف ( إذا ) و ( متى ) وما يُعرّفُ به زيادةُ الألفِ فيما ذكرنا قد تقدّم ذِكرُه<sup>(٨)</sup> .

ح ١٣٥

- (١) انظر سيبويه ٣٤٤/٢ ، ٣٤٦ ، والمنصف ١١٨/١ ، والممتع ٢٧٩/١ ، وسرّ الصناعة ٦٨٧/٢ ، وشرح الشافية ٣٧٤/٢ ، ٣٧٥ .
- (٢) في ح : كدراهم .
- (٣) شمال : سريع .
- (٤) حلاق : حلاق العين : ما يسوّده الكحل من باطن أجفانها .
- (٥) الحبركي : الطويل الظهر القصير الرجلين . وزاد ابن جني : دلنظي : الصلب الشديد . وقرقرى : موضع مخصب باليامة ، وسمي : التبختر من الكبر . انظر سرّ الصناعة ٦٨٩/٢ .
- (٦) القبعثري : الجمل الضخم العظيم .
- (٧) الضبغطري : الرجل الشديد . وزاد ابن جني أمثلة أخرى . انظر سرّ الصناعة ٦٩٠/٢ .
- (٨) انظر المنصف ٧/١ ، وقد سبق ذكر ذلك ، و ٢١٣/٢ ، ٢١٤ .

## فصل

وأما الياء فقد زيدت أولاً للمضارعة نحو : يَضْرِبُ<sup>(١)</sup> . وثانيةً في : فَعِيلٌ نحو : صَيَّرَ<sup>(٢)</sup> وَخَيَّفَ<sup>(٣)</sup> . وثالثة في : فَعِيلٌ نحو : قَضَيْبٌ وظريف ، وفي : فَعِيلٌ - بكسر الفاء<sup>(٤)</sup> - نحو : عَثِيرٌ<sup>(٥)</sup> وَحَدِيمٌ<sup>(٦)</sup> ، فأما فَعِيلٌ بفتح الفاء فليس في الكلام .  
ورابعةً كالياء في قُنْدِيلٍ<sup>(٧)</sup> ، وخامسةً كياء قناديل<sup>(٨)</sup> والسَّلْحَفِيَّةِ<sup>(٩)</sup> .

(١) قال ابن جني في سر الصناعة ٧٦٧/٢ : « قد زيدت الياء أولاً وثانيةً وثالثةً ورابعةً وخامسةً وسادسةً . وزيادة الياء أولاً وذلك نحو يرمع ويعملة ويُشروع ويعضيد ، وفي الفعل نحو : يقوم ويقعد وينطلق » .

والبرمع : الحصى البيض تتلألاً في الشمس . والناقاة يعملها : النجبية . واليسروع : دود حر الرأس  
بيض الأجسام . واليعضيد : بقلة برية تشبه الهندباء البرية .

(٢) الصيرف : صراف الدراهم .

(٣) خيفق : يقال : فلاة خيفق أي واسعة يخفق فيها السراب . وانظر سر الصناعة ٢٦٧/٢ .

(٤) عبارة - بكسر الفاء - زيادة من ح .

(٥) العَثِيرُ : العبار .

(٦) الحَدِيمُ : الحاذق . وانظر سر الصناعة ٧٦٧/٢ .

(٧) ذكر ابن جني عدة أمثلة هي : دهليز ومنديل وقنديل وشليل وزخليل . والشليل : الناقاة الخفيفة  
السريعة . والزخليل : السريع . انظر سر الصناعة ٧٦٨/٢ .

(٨) قال ابن جني في سر الصناعة ٧٦٨/٢ : زيادة الياء خامسة : وذلك نحو : عَنَتْرِيْسٌ وَخَرْبُصِيْسٌ  
وَخَمْفَلِيْقٌ وَشَفْشَلِيْقٌ وَفَرْقَرِيْرٌ وفي الفعل نحو : احرنبيت واسلنقيت واحبطنيت واسرنديت واغرنديت  
وابرنتيت .

والعنتريس : الناقاة الغليظة الصلبة الوثيقة الخلق . والخربصيص : القُرْطُ . والجعفرليق : العظيمة من  
النساء . والفَرْقَرِيْرُ : الضحك العالي . والشَفْشَلِيْقُ : العجوز المسترخية اللحم . واحرنبي الديك : انتفش  
ريشه وتهياً للقتال . واسلنقى : نام على ظهره . واحبطنى الرجل : انتفش بطنه . واسرندها : اعتلاه  
ومثله اغرندها . وابرنتى للأمر تهياً .

(٩) السَّلْحَفِيَّةُ وزنها فَعْلِيَّةٌ ، وقد ألحقت بها بلهنية . انظر المزهري ٣٦٧/٢ .

قال ابن جني في سر الصناعة ٧٦٨/٢ : زيادة الياء سادسة : قال بعضهم فيما حكاه الأصمعي في تحقير  
( عنكبوت ) وتكسيه : عَنِيْكِيْتٌ وَعِنَاكِيْتٌ ، وقرأ بعضهم : ﴿ وَعِبَاقَرِيٌّ حِسَانٍ ﴾  
[ الرَّحْمَنُ : ٧٦/٥٥ ] ، وانظر القراءة في المحتسب ٣٠٥/٢ .



وأما الواو فلا تَرادُ أَوَلاً لِوَجْهَيْنِ / :

أحدهما : تَقَلُّها في نَفْسِها ولزومَ تحرّكها<sup>(١)</sup> بالابتداء<sup>(٢)</sup> . وإذا زيدتُ حَشْواً أمكنَ أن تكونَ ساكنةً .

والثاني : أنّها لو زيدتُ أَوَلاً لجازَ أن يكونَ أَوَّلَ الكلمةِ واواً ، وتدخلُ عليها واوُ العطفِ فتشبه صوتاً منكرأً . وقيل : لو زيدتُ أَوَلاً لجازَ أن تكونَ مضمومةً فكانَ يجوزُ قَلْبُها همزةً فكانَ يُوَدِّي إلى اللبسِ . وقد زيدتُ ثانيةً كَجَوْهَرٍ وشَوَدْرٍ<sup>(٣)</sup> ، وثالثةً مثل : جَدُولٍ وقَسُورٍ<sup>(٤)</sup> ، ورابعةً مثل : زُبُورٍ وعُصْفُورٍ ، وخامسةً مثل : قَلنسُوةٍ<sup>(٥)</sup> وقَمَحَدُوةٍ<sup>(٦)</sup> .

(١) في ح : تحريكها .

(٢) جاء في النصف ١١٢/١ : قال أبو عثمان - المازني - : .. والواو كذلك ، إلا أن الواو لا تَرادُ أولاً البتة ، وتَرادُ ثانية وثالثة ورابعة كالياء ، إلا في أول الكلمة فإنها تفارق الياء .  
قال أبو الفتح : يقول : لا فضل بين الياء والواو في هذه القضية إلا في باب زيادة الياء أولاً وامتناع زيادة الواو أولاً . فسألت أبا عليّ وقت القراءة عليه فقلت له : لِمَ كان ذلك ، وما الفضلُ بين الياء والواو في هذا الموضع ؟

فقال : إنما امتنع ذلك في الواو ، لأنها لو زيدت أولاً مضمومة لاطرد فيها قلبها همزة نحو : أقتت وبابه .. ولو زيدت مكسورة أيضاً لجاز قلبها جوازاً كالطرد نحو : إسادة وإفادة في وسادة ووفادة ، ولو زيدت مفتوحة حتى تحقر الكلمة لانضمّ أولها فجاز قلبها همزة . يريد تحقير ورةً : وُزيرةً ويجوز أزيمة . قال : فلمّا كانت زيادتها أولاً تقود إلى هذا التغيير والقلب واللبس ويكون ذلك فيها أثقل ، لأنها زائدة ، رُفضت زيادتها أولاً فلم يجز ذلك . فهذا معنى قول أبي عليّ وقريب من لفظه والأمر كما ذكرنا . وانظر كلاماً مفصلاً في ذلك لابن جني في سرّ الصناعة ٥٩٥/٢ وما بعدها .

(٣) الشوذر : الملحفة . والقميص من غير كمين .

(٤) القسور : العزيز ، والأسد ، والغلام القويّ الشجاع .

(٥) القلنسوة : لباس للرأس .

(٦) القمحدوة : الهنّة الناشرة فوق القفا وأعلى القذال وخلف الأذنين . وقد ضرب ابن جني أمثلة أخرى على

زيادة الواو ثانية وثالثة ورابعة . انظر سرّ الصناعة ٥٩٤/٢ .

## فصل

والضَّابِطُ في زيادة الواو والياء من غير جهة الاشتقاق ، أنك إذا وجدتَ واحدةً منها مع ثلاثةٍ أُحرفِ أصولَ من غير تكرير قضيتَ بزيادتها لأنها في الاشتقاق كذلك <sup>(١)</sup> فَحَمَلْتِ عَلَى الْأَكْثَرِ <sup>(٢)</sup> .

## فصل

أما المكررُ مثل : وَسُوسِه وَصِيصِه <sup>(٣)</sup> فالواو والياء فيها أصلان لأنك لو قُضيتَ بزيادتها في كلا موضعيهما لبقِيَ الأصلُ معك حَرْفَيْنِ ، ولا تكونُ الأصولُ على ذلك . وإن قضيتَ بزيادتها في أحدِ الموضعين عَيْنًا كنتَ متحكِّمًا ، وإن نَخِرتَ كانَ تحكِّمًا أيضًا ، فلم يبقَ إلاَّ القضاءُ بأصلتها في الموضعين .

## فصل

في زيادةِ الهمزة <sup>(٤)</sup> :

إذا وقعت الهمزة أولًا وبعدها ثلاثةٌ أحرفٍ أصولٍ حَكِمَ بزيادتها ، وأكثرُ ما يُقضى بذلك بالاشتقاق مثل : أَحْمَرٌ وَأَفْضَلٌ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الصِّفَاتِ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْحُمْرَةِ وَالْفَضْلِ . فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي فِي أُولَاهَا هَمْزَةٌ وَلَا يَعْرِفُ لَهَا اسْتِقَاقٌ فَيُحَكِّمُ بزيادةِ الهمزة فيها

(١) كلمة ( كذلك ) ساقطة من م .

(٢) انظر سيبويه ٣٤٧/٢ ، والممتع ٢٩١/١ .

(٣) الصِّيصة : شوكة الحائك التي يسوي بها السدى واللحمة ، وهي أيضاً الصنارة التي يُغزل بها . وَيُنْسَجُ .. إلخ .

وانظر بحثاً في هذه الكلمة في المنصف ١٧٨/٢ وما بعدها . والممتع ٥٩٤/٢ ، وسفر السعادة ٣٣٠/١ .

(٤) انظر سيبويه ٣٤٢/٢ ، ٣٤٤ ، والمنصف ٩٩/١ ، وسر الصناعة ١٠٧/١ ، والممتع ٢٢٧/١ ، والارتشاف ٩٤/١ ، وشرح الشافية ٣٧٢/٢ .

حملاً على الأكثرِ وذلك نحو : أفكَل وهو الرُّعْدَة <sup>(١)</sup> ولا اشتقاق له وجمعه أفاكل .  
ولو سميت به رجلاً لم تُضرفه للوزنِ والتعريف <sup>(٢)</sup> .

وأما ( أيدع ) <sup>(٣)</sup> ففعل : هو طائر ، وقيل : هو الزُّعْفَران وهزته زائدة حملاً على الأكثر . وذلك أكثر من زيادة الياء هنا إذا كان ( أفعل ) أكثر من ( فيعل ) ، وحكى بعضهم عن بعض <sup>(٤)</sup> العرب : يدعت الثوبَ إذا صبغته بالزُّعْفَران ، فأسقط الهمزة . فهذا الدليل من جهة الاشتقاق .

وأما الأوتكى <sup>(٥)</sup> فهي : أفعل ، لأن زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الواو ثانية . وهو ضرب من التمر .

وأما إصليت <sup>(٦)</sup> فإفعل للكثرة والاشتقاق لأنه من صلت ، وأصلت أي : أسرع .

وأما إدرون <sup>(٧)</sup> فإفعل لأنه مشتق من الدرّن لأنه دُرديّ الزيت وذلك كالدرن .

(١) في م : حملاً على الرعدة .

(٢) انظر المنصف ٩٩/١ ، وسفر السعادة ٨٢/١ ، والمتع ٥٥/١ ، ٧٢ .

(٣) قال ابن جني في المنصف ١٠٠/١ : فأما إن كان في الكلمة حرفٌ يجوز أن يكون زائداً ، أو وقع فيها تكرير ، لم تقض بزيادة الهمزة إلا بدليل . وإذا كان الأمر كذلك فللسائل أن يقول : ما الدليل على أن الياء في ( أيدع ) فاء ؟ وما تُنكر أن تكون زائدة ، وتجعل الهمزة أصلاً ، ويكون وزن الكلمة ( فيعل ) ؟

فالجواب في ذلك أن حمّل الهمزة على الزيادة أولى من حمّل الياء عليها ، وذلك أن زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع من زيادة الياء ثانية ، ألا ترى أن باب ( أحمز وأصفر ) أكثر من باب ( خيفق وصيرف ) ، فهذا الدليل ثبتت زيادة الهمزة في أيدع . وقد حكى بعضهم ( يدعيه تديعاً ) فهذه دلالة قاطعة على كون الياء فاء . وانظر سر الصناعة ١١٤/١ ، وسفر السعادة ١٠١/١ ، والمتع ٧٢/١ ، ٢٢٣ ، ٢٨٦ ، وشرح الشافية ٣٩٢/٢ .

(٤) كلمة ( بعض ) ساقطة من م .

(٥) انظر المتع ٢٩١/١ ، وشرح الشافية ٣٩٦/٢ .

(٦) إصليت : إفعل . يقال : سيف إصليت : أي صليل . سفر السعادة ٧٢/١ ، وانظر المتع ١٠٦/١ .

(٧) إدرون : سيبويه ٣١٦/٢ ، وهو ملحق بجردخل . انظر سفر السعادة ٤٠/١ ، والمتع ١٠٦/١ ، وشرح الشافية ٥٦/١ ، ٦١ ، واللسان : درن .

وإعصار<sup>(١)</sup> : أفعال من العصر .

وأما أرؤنان فيحتمل ثلاثة أوجه :

أظهرها<sup>(٢)</sup> أنها أفعالان من الرّون وهو الشّدّة . يقال : يومٌ أرؤنان أي : شديد<sup>(٣)</sup> .

قال الشاعر : [ من الوافر ]

١٩٤- فَظَلَّ لِنَسْوَةِ النَّعْمَانِ مَنَّا عَلَى سَفَوَانِ يَوْمِ أَرْؤِنَانِي<sup>(٤)</sup>

والتّوافي مجرورة . وأراد : أرؤناني فسكن .

والوجه الثّاني : أن يكون : أفوعالاً ، فالراء فاءؤه والنونان عينه ولامه والباقي

زوائد من الرّنة<sup>(٥)</sup> .

والثّالث : فوعلاناً من أرن يأرنُ أرناً<sup>(٦)</sup> وهو النشاط [ فعلى هذا الهمزة والراء

والنون أصول فوزنه فوعلان ]<sup>(٧)</sup> .

(١) سيبويه ٣٤٢/٢ وفيه : قالوا : إسحاق ، فألحقوه بإعصار . وفي سفر السعادة ٨٠/١ : الإعصار : الريح

التي يلتفّ فيها الغبار صاعداً كأنه عود . وقيل : هي ريح تثير سحاباً وفيها رعد وبرق .. ووزن  
إعصار : إفعال ، والجمع الأعاصير . وانظر الممتع ١٠٦/١ .

(٢) في ح : أحدها .

(٣) قال سيبويه ٣١٧/٢ : وأرؤنان وهو وصف . وفي سفر السعادة ٤٢/١ : أرؤنان يقال : يومٌ أرؤنان أي  
شديد . قال النابغة الجعديّ :

فَظَلَّ لِنَسْوَةِ النَّعْمَانِ مَنَّا عَلَى سَفَوَانِ يَوْمِ أَرْؤِنَانِي

ولم يأت على ( أفعالان ) إلا هذا و ( أنبجان ) .. وأحسبه مأخوذاً من الصوت ، فإن يوم الحرب تكثر  
فيه الأصوات ، والأرؤنان كثرة الأصوات والجلبة . والنون في البيت مكسورة لأنه أراد ( أرؤناني ) ،  
وانظر المنصف ١٧٩/٢ .

(٤) البيت للنابغة الجعديّ في شعره المجموع ص ١٦٣ ق ١١ ب ٩ ، والبيت في سيبويه ٣١٧/٢ ،  
والنوادير ٢٠٥ ، وجهرة اللغة ٢٥٣/٣ ، والمنصف ١٧٩/٢ ، والأضداد لابن الأنباري ١٦٦ ، والمختص  
٦٢/٩ ، وسفر السعادة ٤٤/١ .

(٥) الرّنة : اسم لجيادى الآخرة لشدة برده .

(٦) في ح : والثالث هو من الأرّن والإرّان أي النشاط .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

وَأَمَّا إِمْعَةٌ <sup>(١)</sup> : فَالْهَمْزَةُ فِيهِ أَصْلٌ لَوْجِهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّهُ صِفَةٌ وَلَيْسَ فِي الصِّفَاتِ إِفْعَلَةٌ وَلَا إِفْعَلٌ بِكسرِ الهمزة .

وَالثَّانِي : أَنَّا لَوْ قَضَيْنَا بزيادتها لكانت الميمُ فاءها وعينها وهو شاذٌّ لم يأتِ منه إلاّ دَدَنٌ <sup>(٢)</sup> وَكَوْكَبٌ <sup>(٣)</sup> ، وَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى <sup>(٤)</sup> الْأَكْثَرِ لِأَعْلَى الشَّاذِّ . وَأَمَّا إِمْرٌ وَإِمْرَةٌ <sup>(٥)</sup> فَأَصْلٌ أَيْضاً لِمَا ذَكَرْنَا .

فَإِنْ قِيلَ : فإِمْعَةٌ مِنْ ( مَع ) لِأَنَّهُ الَّذِي يَكُونُ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ / .

قِيلَ لَهُ : ( إِمْعَةٌ ) <sup>(١)</sup> لَيْسَ مُشْتَقًّا مِنْ ( مَع ) لِأَنَّ ( مَع ) اسْمٌ جَامِدٌ لَا يُشْتَقُّ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا اللَّفْظُ قَرِيبٌ مِنَ اللَّفْظِ ، وَالْمَعْنَى قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْنَى . وَهَذَا لَا يُوجِبُ الْأَشْتِقَاقَ .  
أَلَا تَرَى أَنَّ سَبِطًا <sup>(٧)</sup> وَسَبِطْرًا وَدَمِثًا <sup>(٨)</sup> وَدِمِثْرًا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَلَا يُحْكَمُ بزيادة الرءاء .  
وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ ( إِمْرًا ) هَمْزَتُهُ أَصْلٌ أَنَّهُ مِنَ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ لِلْمَوْثَمِرِ لِكُلِّ أَحَدٍ .

(١) قال في سفر السعادة ٩٠/١ : الإمعة والإمعي والمعمعي هو التبع الذي لضعفه يتبع كل واحد .  
قال ابن جني في النصف ١١٦/١ : واستدل أبو عثمان - المازني - على أن إمعة : فعلة بأنه ليس في الكلام إفعلة صفة . وهذا هو استدلال سيبويه وهو صحيح . وفيه قول آخر وهو أنه لو كانت الهمزة في إمعة زائدة لوجب أن تكون الميم الأولى فاءً والأخرى عيناً ، فكانت الفاء والعين تكونان على هذا التأويل من موضع واحد ، وهذا لا يؤخذ به لقلته . وانظر سيبويه ٣٢٩/٢ ، ٣٤٤ ، والممتع ٢٣٣/١ .  
(٢) قال سيبويه ٣٠٥/٢ : .. فمن الأسماء التي وصفت لك : يدٌ ودمٌ وجرٌ وستٌ وسةٌ يعني الإست وددٌ وهو اللهو .

(٣) كوكب . سيبويه ١٩٧/٢ ، ٣٢٨ .

(٤) في ح : فيجب حمله على الأكثر .

(٥) إمْرٌ : فعْلٌ : سيبويه ٣٢٩/٢ ، ٣٤٤ ، وفي سفر السعادة ٩١/١ : الإمرة مثل إمعة وهو الضعيف الذي يأتمر لكل من يأمره وكذلك الإمْر . وانظر العين ٢٩٨/٨ ، والتهذيب ٢٩٢/١٥ . وقال الزبيدي في الاستدراك ١٤٧ : والإمْر من السائمة كلها : الولد . وفي التهذيب ٢٩٢/١٥ : ما بقي له إمْرٌ ولا إمْرَةٌ أي لا جدِّي ولا عَنَاقٌ .

(٦) عبارة ( فإن قيل له إمعة ) ساقطة من ح .

(٧) السَّبِطُ : الطويل الممتد . انظر النصف ٤/٣ ، وسفر السعادة ٢٩٨/١ .

(٨) الدَمِثُ : المكان اللين السهل . ورجلٌ دَمِثٌ الأخلاق أي سهلها .

وأما أولق<sup>(١)</sup> ففيه قولان :

أحدهما : أنه أفعل من الولق وهو السرعة ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> على قراءة مَنْ قرأ / بكسر اللام وتخفيف القاف وضمها ، ومنه قيل للأحقق : أولق ، لسرعته . فعلى هذا لو سُميتَ به لم تَصْرِفُهُ .

١٥٦م

والقول الثاني : هو فَوْعَل والواو زائدة . والدليل عليه قوله للمجنون : مَأْلُوقٌ ومؤلوق على مَفْعُول ومَفْعُول . ويجوز أن تكون من الولق أيضاً ، وتكون الهمزة مبدلة من واوٍ كما أبدلت واوٍ وأوصل همزة<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر للنصف ١١٤/١ ، وسفر السعادة ٩٤/١ ، والممتع ٢٣٥/١ ، وشرح الشافية ٣٤٣/٢ .

(٢) سورة النور : ١٥/٢٤ ، وقد ذكر ابن جني الشواذ في هذه الآية ثم قال في المحتسب ١٠٤/٢ : « أما ( تَلَقَّوْنَا ) فتسرعون فيه ، وتخفون إليه . قال الراجز :

جاءت به عَنَسٌ من الشام تَلَقُّ

أي تخف وتسرع . وأصله تَلَقَّوْنَا فيه أو إليه ، فَحَذَفَ حرف الجرِّ وأوصل الفعل إلى للفعل كقوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [ الأعراف : ١٥٥/٧ ] أي من قومه . والهاء - من تلقونه - ضمير الإفك الذي تقدم ذكره .

ونسبت هذه القراءة إلى عائشة وابن عباس وابن يعمر وعثمان الثقفي . وقال أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط ٤٣٨/٦ :

وقرأت عائشة وابن عباس وعيسى وابن يعمر وزيد بن عليّ بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف ، من قول العرب : وَلَقَّ الرجل : كذب . حكاها أهل اللغة .

وقال ابن سيده : جاؤوا بالمتعدي شاهداً على غير المتعدي . وعندني أنه أراد : يَلَقَّوْنَا فيه ، فحذف الحرف ووصل الفعل للضمير . وحكى الطبري وغيره أن هذه اللفظة مأخوذة من الولق الذي هو الإسراع بالشيء بعد الشيء ، كعدد في أثر عدد وكلام في أثر كلام . يقال : وَلَقَّ في سيره إذا أسرع . وانظر معجم القراءات القرآنية ٢٤٠/٤ ، ففيه إحالات كثيرة .

(٣) نذكر هنا ما أوجزه السخاوي في سفر السعادة ٩٤/١ قال : أولق : هو الجنون ، قال الأعشى يصف ناقته :

وَتُصْبِحُ مِنْ غَيْبِ السُّرَى وَكَأَنَّمَا أَلَمَّ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ أَوْلُوقٌ

والهمزة في ( أولق ) أصل . ووزنه : فَوَعَل ، لأنهم يقولون : أَلَقَّ فهو مألوق ، وقال الزجاج : وليس =

وأما (أرنب) <sup>(١)</sup> و (إصبع) <sup>(٢)</sup> و (أبلم) <sup>(٣)</sup> و (إئتمد) <sup>(٤)</sup> و (إئلب) <sup>(٥)</sup> فالهمزة فيهن زائدة وهي أسماء حُمِلتْ على الأكثر وبعضها مشتق وهو: إئمد ، فإنه من التمد وهو الماء القليل .

## مسألة

أول <sup>(٦)</sup> : أفعل . الهمزة فيه زائدة ، والكلمة من باب دَدَن ، فأؤها وعينها من

= اشتقاقه من وَلَقَ يَلِقُ إذا أسرع كما قال :

جاءت به عنس من الشام تلق

قال : ولو كانوا أبدلوا الهمزة من الواو لقالوا : مولوق . فقولهم : مألوق ، يدل على أن الهمزة فيه أصل .

فإن قيل : فلم امتنع أن يكون من ( وَلَقَ ) إذا أسرع ؟

قال الزجاج : فالجواب أن الهمزة قد ثبت أنها في ( أولق ) أصل ، ولو كان من ( وَلَقَ ) لوجب كونه فَوْعَلًا ، والواو فيه أصل ، فيصير الأصل ( وَوْلَقًا ) فتبدل من الواو الأولى همزة .

قال السخاوي : قلت : فالزجاج يريد أنه ( فَوَعَلَ ) كيفما قُدِّرَ ، وأن الهمزة فيه أصل . وانظر شرح المفصل ١٤٥/٩ .

(١) انظر شرح المفصل ١٤٥/٩ .

(٢) سَرَ الصناعة ١١٤/١ .

(٣) أْبْلُمُ : الأبلُم بضم الهمزة وسكون الباء الموحدة وضَمّ اللام : خوص المُقْل ، وفيه ثلاث لغات : بضم اللام وفتحها وكسرها . عن غوامض الصحاح ٨٩ .

وانظر سيبويه ٣/٢ ، ٤ ، ٣١٦ ، ٣٤٦ ، ٣٦٥ ، والمنصف ٣/٩٠ ، وسَرَ الصناعة ١١٤/١ ، وسفر السعادة ٢٥/١ .

(٤) إئْمِد : بالكسر ثم السكون وكسر الميم . وهو الذي يُكْتَحَل به . وهو موضع أيضاً في قول الشاعر :

تَطَاوَلَ لِيَلْكَ بِإِئْمِيدٍ وَنَمَامِ الْخَلِيٍّ وَلَمْ تَرْقُدِ

انظر معجم البلدان ١/٩٢ ، وهو من الأبنية التي ذكرها سيبويه . وانظر الممتع ٧٢/١ .

(٥) الإئلب والأئلب : فئات الحجارة والتراب .

(٦) انظر القول في مسألة ( أول ) في سيبويه ٢/٤٥ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، والمقتضب ١/١٥١ و ٣/٣٤٠ ، والمنصف

٢/٢٠١ ، وسَرَ الصناعة ٢/١٠٠ ، ٨٠٠ ، ٨٢٠ ، وسفر السعادة ١/١١٩ ، وشرح المفصل ٦/٣٤ ، ٩٧ ،

والممتع ١/٣٢٢ ، ٣٢٧ ، و ٢/٥٦٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٣/٤٦٠ ، وشرح الشافية ٢/٣٤٠ ،

واللسان : أول .

موضع واحد . والدليل على ذلك أنها ( أفعل ) التي للتفضيل لأنها تصحبها ( من ) نحو قولك <sup>(١)</sup> : هذا أول من هذا . ولا يجوز أن تكون فوعلاً ولا فعلاً لأن هذين البناءين ليسا للتفضيل .

وذهب قوم إلى أن أصل ( أول ) من آل يؤول وأصله أول فقلبت الهمزة الثانية واواً ثم أذغمت .

وقال آخرون : هو من وأل يئل ، فأصله : أوأل ، ثم أبدلت الهمزة التي بعد الواو واواً ثم أذغمت . وكلا القولين خطأ ، لأن حكيم الهمزة الساكنة الواقعة بعد همزة مفتوحة أن تقلب ألفاً مثل : آدم . وحكم الهمزة المفتوحة إذا أريد تخفيفها أن تنقل حركتها إلى ما قبلها . فأمّا أن تبدل واواً فلا <sup>(٢)</sup> .

فإن قيل : الإبدال هنا شاذ كما أن دعوى كون الفاء والعين واوين شاذ . قيل : عنه جوابان :

أحدهما : أن كون الفاء والعين هنا من موضع واحد ليس من الشاذ لأن الهمزة هنا قبلها وبسبب ذلك لزم الإدغام فلم يلزم الثقل المحذور .

والثاني : أن شذوذ التكرير أقرب من شذوذ الإبدال فيما ادّعوا .

(١) في ح : كقولك .

(٢) بسط الإمام الاسترلابي القول في هذه المسألة بما يستر الناظر فليراجع في شرح الكافية ٤٦٠/٣ وما بعدها . ونسوق هنا ما ذكره السخاوي موجزاً في سفر السعادة ١١٩/١ قال :

أول : هو أفعل . يدل على ذلك قولهم : هو أول منك ، وقولهم في تأنيثه ( الأولى ) وفاؤه وعينه من جنس واحد كما كان ذلك في ددن .

وقال الكوفيون : هو من ( وول ) على فوعل مما فاؤه وعينه واو ، وأصله ( أوأل ) قلبوا الهمزة واواً وأدغوا . ويؤيد هذا قولهم في الجمع : ( أوائل ) و ( أوالي ) قلب أوائل .

وردة البصريون هذا وقالوا : لا يجوز أن يكون ( أوأل ) ولا ( أوول ) : أمّا ( أوأل ) فلأن الهمزة إذا خففت إنمّا تخفف بالنقل والحذف ، لا بأن تبدل واواً ، فكان ينبغي أن يكون ( أول ) مخففاً . وأمّا ( أوول ) فلأن الهمزة في مثل هذا إنمّا تقلب ألفاً كما في ( آخر ) لا واواً .



## مسألة

الهمزة في (إوزة)<sup>(١)</sup> زائدة وأصلها أفعلة ، لأنّ الهمزة بعدها ثلاثة أحرف أصول ، وهو اسمٌ غيرُ صفةٍ فلا يمنع مجيئه على هذا البناء كما امتنع في (إمعة) ، ولا يجوز أن تكون الهمزة والواو أصلين إذ ليس في الأصول (وز)<sup>(٢)</sup> ، ولا أن تكون الواو زائدة لأنّ ذلك يصير إلى فوعّل ولا نظير له .

## مسألة

الهمزة في (إشفي)<sup>(٣)</sup> زائدة وهو اسمٌ من شفى يشفي والجمع أشافي ، وليس ذلك بشاذٍ إنّما الشذوذ فيه إذا كان صفةً .

(١) انظر سيبويه ١٩١/٢ ، وللنصف ٨٨/٢ ، وقد بسط القول فيها ابن جني في الخصائص ٦٣ قال : ومن ذلك قولهم : إوزة . أصل وضعها : إوززة . فهناك الآن إعلان : أحدها قلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها ساكنة ، والآخر وجوب الإدغام . فإن قدرت أن الصنعة وقعت في الأول من العملين فلا محالة أنك أبدلت من الواو ياءً فصارت إيززة ، ثم أخذت في حديث الإدغام فرجعت إلى أصلها - وهو الواو - ثم ادّعت الزاي الأولى في الثانية فصارت : إوزة كما ترى . فقد عرفت الآن على هذا أنّ الواو في إوزة إنما هي بدلٌ من الياء التي في إيززة ، وتلك الياء المقدّرة بدل من واو (إوززة) التي هي واو (وز) .

وإن أنت قدرت أنك لما بدأتها فأصرتها إلى (إوززة) أخذت في التغيير من آخر الحرف ، فنقلت الحركة من العين إلى الفاء فصارت إوزة ، فإنّ الواو فيها على هذا التقدير هي الواو الأصلية لم تبدل ياءً فيما قبل ثم أعيدت إلى الواو كما قدرت ذلك في الوجه الأول . وكان أبو عليّ - رحمه الله - يذهب إلى أنها لم تصوّر إلى إيززة . قال : لأنها لو كتبت كذلك لكنت إذا ألقيت الحركة على الياء بقيت بحالها ياءً ، فكنت تقول : إيّزة . فأدرته عن ذلك وراجعته فيه مراراً فأقام عليه . واحتجّ بأنّ الحركة منقولة إليها ، فلم تقو بها . وهذا ضعيف جداً ، ألا ترى أنك لئسا حرّكت عين طي فقويت رجعت واواً في طووي ، وإن كنت الحركة أضعف من تلك ، لأنها مجتلبة زائدة وليست منقولة من موضع قد كانت فيه قوية معتدّة .

وانظر سر صناعة الإعراب ٦١٧/٢ ، وسفر السعادة ٩٥/١ ، والمتع ٦٦٧/٢ .

(٢) في ح : إذ ليس في الأصول كلمة مركبة : همزة ، واو ، زاي .

(٣) سيبويه ٣١٦/٢ . وفي سفر السعادة ٦٥/١ : إشفي : إفعال ، وهو آلة الإسكاف ، وقال ابن السكيت : المخصّف للنعل . والإشفي للأسقية والمزادة . وانظر المتع ٢٣٢/١ .

## مسألة

(أرؤى) : فعلى<sup>(١)</sup> ، والجمع : أراوي ، ولم تنصرف لألف التانيث .

[ مسألة : إذرؤن<sup>(٢)</sup> : إفعال من الدرن ، لأنّ معناه دُرديّ الزيت ، ويقال أيضاً : فلان على إدرونه أي على أصله ]<sup>(٣)</sup> .

## مسألة

(أفُعوان)<sup>(٤)</sup> : أفُعْلان ، وأصل الكلمة من ( الفَعُو ) وهو السّم . وقيل : هو مقلوب من فوعة الطيب أي : حدّته ، فالفاء والعين والواو أصول ، ووزن أفُعَى : أفعل<sup>(٥)</sup> .

## مسألة

في وزن (أرطى)<sup>(٦)</sup> قولان :

(١) قال ابن جني في سّر الصناعة ٤٢٨/١ : واعلم أنّك إذا حصلت حرفين أصليين في أولهما ميم أو همزة ، وفي آخرها ألف فاقض بزيادة الميم والهمزة ، وذلك أنا اعتبرنا اللغة فوجدنا أكثرها على ذلك ، إلا أن تجد ثبّتاً تترك هذه القضية إليه ، وذلك نحو : موسى ، وأرؤى ، وأفعى ، ومثالهما : مُفَعَل وأفَعَل ، وذلك أن مُفَعَلًا في الكلام أكثر من فَعَلَى ، وأفَعَل أكثر من فَعَلَى ، ألا ترى أنّ زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الألف رابعة .

وفي الصحاح ( روا ) الأروية : الأنثى من الوعول ، وبها سميت المرأة ( أرؤى ) وهي أفعولة في الأصل . غوامض الصحاح ٩٣ .

(٢) سبق ذكرها في ص ٢٣١ .

(٣) ما بين المعقوفين من ح وهو مكرر وليس فيه زيادة إلا الجملة الأخيرة .

(٤) سيبويه ٣١٧/٢ ، قال : « ويكون على أفُعْلان في الاسم والصفة ، فالاسم أفُعوان والأرجوان والأفُعوان ، والصفة : الأُسحلان ، والألُعبان » ، والأفُعوان ذكر الأفاعي . وانظر حاشيتنا على ( أرؤى ) ، وانظر سفر السعادة ٨١/١ ، والمتع ١٣٣/١ و ٥٥٩/٢ .

(٥) انظر سيبويه ٣٤٥/٢ ، وسّر الصناعة ٤٢٨/١ ، والمتع ١٠٤/١ ، ٢٣٢ ، ٢٥٩ ، ٢٨٠ ، وسفر السعادة ٨٢/١ .

(٦) انظر سيبويه ٩/٢ ، والنصف ٣٦/١ و ٧/٣ ، وسّر الصناعة ٤٢٨/١ ، وفيه : وأمّا أرطى ففَعَلَى لقولهم : =

أحدهما هو : فَعَلَى وَأَلْفَهُ لِلْحَاقِ بِجَعْفَرٍ ، والدليلُ على ذلك قولهم : أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ  
أي : مَدْبُوعٌ بِالْأَرْضَى . وَمَأْرُوطٌ : مَفْعُولُ الْبَتَّةِ .

والثاني : هُوَ أَفْعَلٌ ، فهِمَزَتُهُ زَائِدَةٌ . والدليل على ذلك قولهم : أَدِيمٌ مَرْطِيٌّ فِي لُغَةٍ  
صَحِيحَةٍ . وَقَدْ قَالُوا : أَدِيمٌ مَوْرُطِيٌّ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعَلِيٌّ فَتَكُونُ الْهِمَزَةُ أَصْلًا وَهُوَ  
مِثْلُ مُسَلْفِيٍّ وَمَجْعَبِيٍّ وَأَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ مَفْعَلًا عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي ، وَالْأَوَّلُ أَقْيَسُ . فَيَأْنُ  
سَمِّيَتْ بِهِ رَجُلًا مَعَ الْحُكْمِ بِزِيَادَةِ الْهِمَزَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ لِلْوِزْنِ وَالتَّعْرِيفِ .

### مسألة

( أُنْفِيَّةٌ )<sup>(١)</sup> : فُعْلِيَّةٌ عِنْدَ قَوْمٍ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوهُ مِنْ تَأَنَّفِ الْقَوْمِ حَوْلَهُ إِذَا أَحَاطُوا بِهِ ،  
وَأَفْعُولَةٌ عِنْدَ آخَرِينَ ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ<sup>(٢)</sup>

-١٩٥-

= أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ .

وَحِكَى لَنَا أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ حَكِيَ : أَدِيمٌ مَرْطِيٌّ ، فَأَرْضَى عَلَى هَذَا : أَفْعَلٌ .

وَالْأَرْضَى شَجَرٌ مِنْ شَجَرِ الرَّمْلِ يُذْبَعُ بِهِ . انظُرْ مَعْجَمَ الشَّهَابِيِّ ١٠٢ ، وَسَفَرَ السَّعَادَةِ ٤٩٧/١ .

(١) أُنْفِيَّةٌ : وَهِيَ وَاحِدَةُ الْأَثَافِيِّ ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ الَّتِي تُرْفَعُ عَلَيْهَا الْقِدْرُ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : الْأَثَافِيُّ ، قَالَ :  
وَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ : الْأَثَافِيُّ ، بِالتَّخْفِيفِ . وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ : لَمْ يَسْمَعْ فِي جَمْعِهَا إِلَّا التَّخْفِيفَ ، اجْتَمَعَتْ  
الْعَرَبُ عَلَى ذَلِكَ . انظُرْ سَفَرَ السَّعَادَةِ ٢٨٨/١ ، وَعِنْدَهُ : الصَّحَّاحُ : ثَفِيٌّ ، وَالمُتَنَصِّفُ ٨١٣/٣ . قَالَ سَيَّبِيُّهُ  
٢٨٧/٢ : وَسَأَلْتَهُ - أَيُّ الْخَلِيلِ - عَنْ أُنْفِيَّةٍ فَقَالَ : هِيَ فُعْلِيَّةٌ فَيَنْ قَالَ : أُنْفَتُ ، وَأَفْعُولَةٌ فَيَنْ قَالَ :  
ثَفَيْتُ .

(٢) الْبَيْتُ لِحَطَامِ الْمَجَاشِعِيِّ وَيُنْسَبُ لِهَمِيَانَ بْنِ قَحَافَةَ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَّبِيِّهِ ١٣/١ ، ٢٠٣ ، وَ ٣٣١/٢ ،  
وَهُوَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِأَخْفَشِ ٣٠٣ ، وَالمُقْتَضَبُ ٩٥/٢ وَ ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، وَمَجَالِسُ  
ثَعْلَبِ ٣٥ ، وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ ٧٢ ، وَالمَسَائِلُ الْبَغْدَادِيَّاتِ ٣٩٨ ، وَالمُتَنَصِّفُ ١٩٢/١ وَ ١٨٤/٢ وَ ٨٢٣/٣ ،  
وَالمُحْتَسَبُ ١٨٦/١ ، وَسَرَ الصَّنَاعَةِ ٢٨٢/١ ، ٣٠٠ ، وَشرح المِفْصَلِ ٤٢/٨ ، وَالحِزَانَةُ ٣٦٧/١ ، وَشرح شَوَاهِدِ  
الشَّافِيَّةِ ٥٩ ، وَالصَّحَّاحُ : ثَفَا .

وَالصَّالِيَّاتُ : الْأَثَافِيُّ وَهِيَ مِنْ صَلِيَتْ بِالنَّارِ أَيُّ أَحْرَقَتْ حَتَّى اسْوَدَّتْ . وَيُؤْتَفَيْنُ : يَجْعَلْنَ أَثَافِيًّا لِلْقِدْرِ .

ووزنه : يُؤفَعَلَن . وقيل : يُفَعَّلِينَ / ، فيخرَجُ القولانِ على المذهبين في الهمزة<sup>(١)</sup> .

### مسألة

يقال : عَجِينْ أَنْبَجَان<sup>(٢)</sup> وشيءٌ أُخْطَبَان<sup>(٣)</sup> ، ووزنها : أفعلان ، فالهمزة زائدة . ويدلُّ على ذلك وجود الشرط الذي ذكرناه من وقوعها مع ثلاثة أصول . ولأنَّ أنبجان من معنى النَّبْج وهو / ما يخرج باليد من نفخ<sup>(٤)</sup> فكذلك العجين . وأخْطبان من الخُطْبَة<sup>(٥)</sup> وهي لونٌ .

١٥٧٢

[ مسألة : إصْلِيَتْ : إْفْعِيلٌ من صَلَّت وأصله السرعة ]<sup>(٦)</sup> .

وإِخْفِيلٌ : إْفْعِيلٌ من جَفَل<sup>(٧)</sup> .

وإِخْرِيْطٌ من خَرَطَ<sup>(٨)</sup> . وَشَرَطُ زيادتها مذكورٌ موجودٌ على ما ذكرنا .

(١) عبارة ( في الهمزة ) ساقطة من ح .

(٢) قال سيبويه ٣١٧/٢ : « ويكون على أفعلان وهو قليل لانعله جاء إلا أنبجان وهو صفة يقال عجين أنبجان » وأنبجان : منتفخ عال . انظر الممتع ١٢٣/١ ، ووردت فيه أنبجان - بالخاء - وسفر السعادة . ٩٢/١ .

(٣) في اللسان : خطب . والأخْطبان : اسم طائر سمي بذلك لِخُطْبَةٍ في جناحيه وهي الخضرة .

(٤) سقطت ( ما ) من ح . وأيضاً وردت العبارة في ح وفيها بعض الاضطراب .

(٥) في ح : الخُطْمَة وهو تصحيف .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من م ومكرر في ح وقد سبق ذكره .

(٧) قال سيبويه ٣١٦/٢ : « ويكون على إفعال في الاسم والصفة ، فالأسماء نحو : إخریط وإسليح وإكيل ، والصفة نحو : إصليت وإجفيل وإخليج » .

الإخریط : من أطيب الحمض وهو ضرب من الشجر ، والإسليح : نبت تصلح عليه الإبل . والإكيل : عصابة تكون على رأس الملك مرصعة بالجوهر ويسمى التاج إكيلاً . والإجفيل : الظلم . والإخليج : المرأة التي اختلجت من زوجها أي انتزعت .

(٨) انظر الحاشية السابقة .

## فصل

وأما زيادة الهمزة حشواً فقليل لا يقدم عليه إلا بدليل ظاهر ، ومهما أمكن أن يكون أصلاً لم يحكم بزيادتها . وعلّة ذلك أنّ الهمزة ثقيلة ، والزيادة في الحشو والطرف تكون لمعنى نحو التّصغير والتكسير والمدّ والتأنيث . وليست الهمزة من حروف هذه المعاني بخلاف زيادتها أولاً ، فإنها تأتي لمعنى وهو المبالغة والتعديّة وما أشبهها . فإن وجدتها حشواً أو طرفاً<sup>(١)</sup> فاحكم بأصالتها إلا أن يصحّ دليل على زيادتها<sup>(٢)</sup> . فمن الأصول : زُبُق وضُبيل<sup>(٣)</sup> .

## فصل

ومما جاءت فيه زائدة وسطاً : حَطَائِط . وإنّا علم ذلك بالاشتقاق ولأنّ الحَطَائِط الصغير ، فكأنّه مَحْطُوط<sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك : جَمَلٌ جَرَائِضٌ . همزته زائدة لوجهين :  
أحدهما : قولهم في معناه : جَرَوَاضٌ<sup>(٥)</sup> .

(١) في م : أو وسطاً .

(٢) انظر سرّ الصناعة ١٠٧/١ ، وشرح الملوكي ١٤٥ ، والنصف ١٠٥/١ ، وسفر السعادة ١٥٨/١ ، وقال سيبويه ٣٥٢/٢ : وكذلك الهمزة لاتزاد غير أولى إلا بثبت . وانظر أيضاً سفر السعادة ٢٠٠/١ .

(٣) ضُبيل - بضم الباء وبكسرهما - وهي الدّاهية ، ووزنه : فِغْلٌ وفِغْلٌ ، والهمزة فيه أصل ، لأنها لاتزاد حشواً . عن سفر السعادة ٣٢٢/١ .

(٤) قال سيبويه ٣٥٢/٢ : وكذلك الهمزة لاتزاد غير أولى إلا بثبت ، فما ثبت أنها فيه زائدة قولهم : ضَهِيّاً لأنك تقول ضهياً كما تقول عمياء وجرائض لأنك تقول : جَرَوَاضٌ ، وحطائط هو الصغير لأنّ الصغير محطوط ، والضحياً : شجرٌ وهي أيضاً التي لا تحيض . وقالوا أيضاً ضهياً مثل عمياء . وكل حرف من حروف الزوائد كان في حرفٍ فذهب في اشتقاق في ذلك المعنى من ذاك اللفظ فاجعلها زائدة . وانظر أيضاً سرّ الصناعة ١١٠/١ ، وسفر السعادة ٢٢٧/١ .

(٥) انظر الحاشية السابقة . وسرّ الصناعة ١٠٨/١ ، وفي سفر السعادة ١٩٩/١ - ٢٠٠ : جَرَائِضٌ : هو فَعَائِلٌ ، والهمزة فيه زائدة ، وإن كانت الهمزة لاتزاد حشواً . ودلّ على زيادتها قولهم في معناه : ( جرواض ) =

والثاني : أنه الجمل الكثير اللحم العظيم فهو من أجزأ وهو الغصص في الصدر لأن ذلك تطابقاً وازدحام .

ومنها : النيدلان<sup>(١)</sup> ، همزته زائدة - وهو الكابوس - لوجهين :

أحدهما : قولهم في معناه : النيدلان بالياء فقد ذهبت الهمزة .

والثاني : أنه من معنى الندل وهو أخذ الشيء بعد الشيء .

ومنها : شمأل ، بزيادة الهمزة ثانية وثالثة<sup>(٢)</sup> لأنها من شملت الريح . والريح

شملّ وشمول وشمال . بست لغات .

## فصل

ومن زيادتها أخيراً : امرأة ضهياء . وضحياء<sup>(٣)</sup> بالمد والقصر وهي التي لا تحيض .

= و ( جرياض ) وهو في ذلك كله بمعنى الضخم العظيم البطن . قال الأصمعي : قلت لأعرابي : ما الجرياض ؟ قال : الذي بطنه كالحياض . ويقال : جريئ مقصور من جرائض .. وانظر شرح الملوكي ١٤٦ .

(١) انظر التكملة للفارسي ٢٣٣ ، وقال ابن جني في سر الصناعة ١١١/١ : وزادوها أيضاً في ( النيدلان ) وهو النيدلان ، حدثني بذلك أبو علي . والنيدلان هو الذي يسمى الكابوس . وانظر شرح الملوكي ١٤٧ ، وسفر السعادة ٤٩١/١ ، والممتع ٢٢٧/١ ، والمنصف ١٠٦/١ . واللسان والتاج : ندل .

(٢) قال سيبويه ٣١٧/٢ : وفعل وفأعل قالوا : شمأل وشأمل وهو اسم ، وقال في ٢٥٢/٢ : .. ومثل ذلك شمأل وشأمل تقول : شملت وشمأل . وانظر سر الصناعة ١٠٨/١ ، وشرح الملوكي ١٤٥ ، وسفر السعادة ٣١٣/١ ، وفيه : « وكان ينبغي أن تكون الهمزة أصلاً لوقوعها حشواً ، لكن دل على زيادتها قولهم فيها : شمأل وشمأل وشمأل وشمأل وشمأل » .

وهذه الثلاث الأخيرة ليست بمعنى الشمال وإنما بمعنى السريع ، وإنما أوردتها استئناساً وهو يمثل بالتركيب .

(٣) مر منذ قليل كلام سيبويه فيها ٣١٧/٢ ، ٣٥٢ ، قال ابن جني في سر الصناعة : ١٠٨/١ : وما زيدت فيه الهمزة غير أول أحرف محفوظة وهي : شمأل وشأمل .. وقديماً أي قديم وجرائض .. وامرأة ضهياء ، وزنها فعلاة ، لقولهم في معناها : ضهياء ، وأجاز أبو إسحاق في هذه الهمزة أن تكون أصلاً ، وتكون =

وقيل : التي لا تُدِّي لها . وقال الزجاج : همزتها في القصر أصل . وحجة الأولين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن اشتقاقها من المضاهاة وهي من الياء . والمرأة التي هذه صفتها تضاهي الرجال<sup>(١)</sup> .

والثاني : أنها لو كانت أصلاً لكانت<sup>(٢)</sup> الياء زائدة فكان البناء لا نظير له إذ ليس في الكلام فَعِيل - بفتح الفاء - فإن قيل : لم لا تكون الياء أصلاً أيضاً ؟ قيل : لأن الياء لا تكون أصلاً مع ثلاثة أحرف أصول .

والثالث : قولهم في معناها : ضَهِيَاء - بالمد - وهذا قاطع بزيادة الهمزة ، لأن الهمزة هنا للتأنيث .

فإن قيل : لم لا تكون أصلاً على وزن فَعَلال كناية خزعال<sup>(٣)</sup> ؟ قيل : لثلاثة أوجه :

= الياء هي الزائدة ، على أن تكون الكلمة فَعِيلَة ، وذهب في ذلك مذهباً من الاشتقاق حسناً لولا شيء اعترضه ، وذلك أنه قال : يقال : ضاهيت زيدا ، وضاهأت زيدا بالياء والهمزة ، قال : والضُهْيَاء ، قيل : إنها التي لا تحيض ، وقيل : إنها التي لا تدِّي لها . قال : وفي هذين معنى المضاهاة ، لأنها قد ضاهت الرجال بأنها لا تحيض ، كما ضاهتهم بأنها لا تدِّي لها . قال : فيكون ضُهْيَاء : فَعِيلَة من ضاهأت بالهمز . وهذا الذي ذهب إليه من الاشتقاق معنى حسن ، وليس يعترض قوله شيء إلا أنه ليس في الكلام ( فَعِيل ) بفتح الفاء ، إنما هو فَعِيل بكسرها نحو : حذيم ، وطريم ، وغزيرين . ولم يأت الفتح في هذا الفن ثبتاً ، إنما حكاه قوم شاذاً . وانظر المنصف ١١٠/١ ، وشرح الملوكي ١٤٨ ، وسفر السعادة ٣٣٩/١ ، والمتع ٢٢٨/١ . الحذيم : الحاذق . الطريم : العسل . الغرين : الطين الجاف .

(١) في ح : الرجل .

(٢) عبارة « أصلاً لكانت » ساقطة من ح .

(٣) في المتع ١٥١/١ أن ( فَعَلالا ) لا يكون إلا في المضعف الذي الحرفان الإخيران منه بمنزلة الأولين . فالاسم نحو : زَلْزَال ، والصفة نحو : صلصال . إلا حرف واحد شد من غير المضاعف حكاه الفراء ، وهو : ناقة بها خزعال . والخزعال : داء .

أحدها : أنّ الياء لا تكونُ أصلاً مع ثلاثة أحرفٍ أصولٍ كما تقدّم .

والثاني : أنّها غيرُ مصروفةٍ ولا سببٍ إلا همزة التانيث .

والثالث : أنّ ( فَعْلَلاً ) ليس في كلامهم ، و ( خَزَعَال ) لا يثبتُه البصريون .  
وإذا ثبتَ كانَ شاذّاً .

### مسألة

الهمزةُ في ( الغِرْقِيُّ )<sup>(١)</sup> ، وهو قِشْرُ البيضةِ الأسفل ، أصلٌ . وقال الزجاجُ : هي زائدةٌ . قال : لأنّه من معنى الغِرْقِ لأنّ تلك القِشْرَةَ تَغْتَرِقُ ما تحوي عليه أي : تُخْفِيهِ أو يُغْتَرِقُها ما فوقها . وقال ابن جنّي وغيره : لا يُحْكَمُ بزيادةِ الهمزةِ غيرَ أوّلٍ إلا بَبَّتِ ، وما ذُكِرَ من الاشتقاقِ فليسَ بقاطعٍ لُبُعْدِهِ من المعنى ، ولو قرب لم يكن حجةً أيضاً<sup>(٢)</sup> ، إذ يجوزُ أن يكونَ معناهما واحداً والأصولُ مختلفةٌ مثل : دَمِثٌ ودِمِثٌ وَسَبِطٌ وَسَبِطْرٌ . وأشبهُ شيءٍ مما نحن فيه قولهم : كَرَفَ الحِمَارُ إذا تشمَّ البولَ ورَفَعَ رأسه . والكِرْفِيُّ : السَّحَابُ المرتفعُ وهمزتهُ أصلٌ . ولا يقالُ : هو من كَرَفَ الحمار ، وإنْ تقاربَ معناهما .

(١) الغرقى : قال ابن جنّي في سرّ الصناعة ١٠٩/١ : « وذهب أبو إسحاق أيضاً إلى أنّ غرقى البيض همزته زائدة ، ولم أره علل ذلك باشتقاق ولا غيره .

ورأيت مبرمان أيضاً قد تابعه على ذلك ، وإذا استمرّ هذا على أبي إسحاق مع فحصه واستنباطه ، كان على مبرمان - لأنه لعله لم يستنبط حرفاً - أجوز وأحرى .

ولست أرى للقضاء بزيادة هذه الهمزة وجهاً من طريق القياس وذلك أنها ليست بأوّل فيقضى بزيادتها ، ولا تجد فيها معنى غرق ، اللهم إلا أن تقول : إنّ الغرقى يشتمل على جميع ما تحتها من البيضة ويفترقه . وهذا عندي فيه بُعد ، ولو جاز اعتقاد مثله على ضعفه لجاز لك أن تعتقد في همزة ( كِرْفِيَّة ) أنها زائدة ، وتذهب إلى أنها من معنى كَرَفَ الحِمَارُ إذا رفع رأسه لشمّ البول ، لأنّ السحاب أبداً كما تراه مرتفع . وهذا مذهب ضعيف . على أنّ أبا زيد قد حكى : غِرْقَاتِ البيضة . وهذا قاطع .

(٢) كلمة ( أيضاً ) ساقطة من م .



## مسألة

(أرجوان) <sup>(١)</sup> : أفعلان من معنى الرجا ، وهو صَبَغَ أحمر لأنه يُرَجَى أي : يُطلبُ لِحُسْنِهِ . أو يُرجى بقاءه لِشِدَّتِهِ . فالهمزة والنون زائدتان . وقيل : وَزُنَهُ : أفعوال من رَجَنَ إذا أقام ، فكأن هذا الصَّبَغَ يدومُ . وقيل <sup>(٢)</sup> : فَعَلُوا من الأرج ، وهو الرِّيحُ لأنَّ له ريحاً .

## مسألة

الهمزة في (إضطبل) <sup>(٣)</sup> و (إزدخل) <sup>(٤)</sup> أصلٌ لوجهين :

أحدهما : أنَّ معها أربعة أحرفٍ أصول / ومثلاً هذا / يحكم على حروفها كلها بالأصالة ، لأنَّ الهمزة ثقيلة ، والأربعة مُسْتَقَلَّةٌ ، وليست زيادة الهمزة فيها معنى فلا وجّه إذا للزيادة .

والثاني : أنَّ الكلمة أعجمية ، [ والأعجمي لا يعرف له أصولٌ حتى يحكم على بعض حروفه بالزيادة إلا في الألف ، فإنها لحفتها وكثرتها يحكم عليها بالزيادة في

(١) ذكره سيبويه ٣١٧/٢ ، وورد في معجم الصحاح ( رجا ) باب الواو والياء ، وفي الألفاظ الفارسية المعربة ٨ : الأرجوان معرب أرجوان ، وهو شجر له وُزْدٌ ينتقل به الفرس على الشراب ، ويطلق أيضاً على الأحمر والثياب المحر والصبغ الأحمر . وفي معجم الشهابي ٣٨٧ : Judas Tree : شجر من الفصيلة القرنية يصلح للتزيين اسمه العلمي Cercis Silquastrum ، وانظر سفر السعادة ٥٤/١ ، والمتع ١٣٣/١ ، ٥٦٠/٢ ، وفيه أن أرجوان على أفعلان .

(٢) في ح : هو فَعَلُوا .

(٣) قال ابن جني في سِرِّ الصنعة ١٠٧/١ : فإن حصلت معك أربعة أحرف أصول والهمزة في أولها فاقض بأن الهمزة أصل ، واجعل اللفظة بها من نبات الخمسة وذلك نحو : إضطبل ، وإبرئيم وإبراهيم وإسماعيل ، وانظر أيضاً شرح الملوكي ١٤١ ، وشرح المفصل ١٤٤/٩ وما بعدها ، وسفر السعادة ٧١/١ ، والمتع ٢٣١/١ ، وشرح الشافية ٣٧٢/٢ .

(٤) في سفر السعادة ٤٠/١ : إزدخل : هو البناء ووزنه فَعَلَلٌ والهمزة فيه أصل ، لأنها في الأول ، وبعدها أربعة أصول .

الأعجمية [ <sup>(١)</sup> . وعلى هذا قالوا : همزة إبراهيم وإسماعيل وأبريسم أصل <sup>(٢)</sup> .

## مسألة

الألف على أربعة أضرب :

- أصل : وذلك في الحروف والأسماء المُوغلة في شَبَّها <sup>(٣)</sup> .

- وبَدَل من أصل نحو ألف ( ماء ) و ( قال ) و ( باع ) <sup>(٤)</sup> .

- وبَدَل من زائد كألف ( معزى ) و ( حَبْنطى ) فإنَّها بَدَل من الياء التي للإلحاق <sup>(٥)</sup> .

- وزائدة للتأنيث كالألف حَبلى ، وزائدة للتكثير كألف قَبَعَثرى <sup>(٦)</sup> وليست للإلحاق إذ ليس في الأسماء <sup>(٧)</sup> سداسيٌ فتلحق به <sup>(٨)</sup> .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) انظر سر الصناعة ١٠٧/١ ، وشرح الملوكي ١٤١ . والأبْرَيْسَم بفتح الهمزة والراء ، وبعضهم يكسر الهمزة ، وهو معرَب ، ومعناه الحرير ، انظر المعرَب ٧٥ ، وسفر السعادة ٢٥/١ .

(٣) سر الصناعة ٦٥٣/٢ ، وشرح الملوكي ١٢٧ وما بعدها .

(٤) سر الصناعة ٦١٤/٢ وما بعدها .

(٥) الموضع السابق وشرح الملوكي ١٢٨ .

(٦) سر الصناعة ٦٩٠/٢ وما بعدها . وكلمة ( للتكثير ) ساقطة من ح .

(٧) في م : ( في الأصل ) .

(٨) القبعثرى : الجمل الضخم . قال ابن جني في سر الصناعة ٦٩٤/٢ :

الثالث : إلحاقها - أي الألف - لغير إلحاق ولا تأنيث ، وذلك قولهم ( قبعثرى ) فليست هذه الألف للتأنيث لأنها منوَّنة ، ولا للإلحاق لأنه ليس لنا أصل سداسيٌ فيلحق ( قبعثرى ) به .

وقال ابن يعيش : الثالث : إلحاقها - أي الألف - زائدة كزيادتها حشواً ، نحو : قبعثرى : للعظيم الخلق ، وكثرى ، وبقاقلَى ، وسَمَانَى لضرب من الطير . الألف فيهن زائدة لأنها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً إلا زائدة ، وليست للتأنيث لانصرافها مع أنه قد حكي : باقلاةٌ وسَمَاناة . وهذا ثَبَّت في أنها ليست للتأنيث . ولا تكون للإلحاق لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه العدة والزنة فيكون ملحقاً به . وإذا لم تكن زائدة للتأنيث ولا للإلحاق ، كانت زائدة لتكثير الكلمة وإتمام بنائها .

## مسألة

الألفُ في ( موسى<sup>(١)</sup> الحديد ) لامُ الكلمة في أحدِ القولين ، والميمُ زائدةٌ ، واشتقاقه من : أَوْسَيْتُ رَأْسَهُ : إِذَا حَلَقْتَهُ . فَمُوسَى : مُفْعَلٌ مِثْلُ : مُعْطَى . فالحديدَةُ مُفْعَلٌ بِهَا وَالرَّأْسُ مُفْعَلٌ بِهِ .

والقولُ الثَّانِي : هِيَ لِلتَّائِيثِ ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ : مَاسٍ يَمِيسُ ، فَكَأَنَّ الْحَدِيدَةَ لِكَثْرَةِ تَحَرُّكِهَا فِي الْحِلَاقِ تَمِيسُ أَي : تَضْطَرِبُ ، فَوَزَنَهَا : فُعْلَى .

وَأَمَّا مُوسَى وَعِيسَى عَلَمَيْنِ فَالْأَلْفُ فِيهِمَا لِغَيْرِ التَّائِيثِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ سَبْيُوهِ : إِذَا نَكَرْتَهُمَا صَرَفْتَهُمَا لِأَنَّهَا أَعْجَمِيَانِ فَلَا يُقْضَى<sup>(٢)</sup> عَلَى أَلْفِهِمَا بِالتَّائِيثِ .

## مسألة

الألفُ<sup>(٤)</sup> في ( قَطَوْطَى )<sup>(٥)</sup> بدلٌ من الواو ، وأصلُ الكلمةِ من القَطْوَانِ ، وقد

(١) موسى : سبويه ٢٢٨/٢ ، ٢٤٥ ، وسر الصنعة ٤٢٨/٢ ، وقد ذكرنا ماورد فيه عند تعليقنا على كلمة ( أروى ) ص ١٧٤ ، والممتع ٧٩/١ .

جاء في سفر السعادة ٤٨٤/١ : وَأَمَّا مُوسَى الْحَدِيدِ فَقَالَ الْجُرْمِيُّ : سَمِعْتُ أَبَا زَيْدٍ يَرُوي عَنِ الْعَرَبِ : هَذِهِ مُوسَى خِدْمَةٌ ، وَهِيَ ( مُفْعَلٌ ) وَلَوْ كَانَتِ الْمِيمُ أَسْلِيَّةً لَمْ يَنْصَرَفْ ، لِأَنَّ ( فُعْلَى ) فِي جَمِيعِ الْكَلَامِ غَيْرُ مَصْرُوفٍ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ نَحْوِ : حُبْلَى وَأَنْثَى . قَالَ : فَصَرَفُ الْعَرَبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمِيمَ زَائِدَةٌ .

(٢) قَالَ الْمَعْرِيُّ فِي رِسَالَةِ الْمَلَائِكَةِ ٢٣٩ : فَأَمَّا مُوسَى اسْمُ النَّبِيِّ ﷺ فَلَيْسَ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ وَإِنْ كَانَ قَدْ وَافَقَ لَفْظَ مُوسَى الْحَدِيدِ ..

وَقَالَ السَّخَاوِيُّ فِي سَفَرِ السَّعَادَةِ ٤٨٤/١ : مُوسَى : أَصْلُهُ : مُوشَا ، وَهُوَ عُبْرَانِيٌّ أَي مَاءٌ وَشَجَرٌ ، لِأَنَّهُ التَّقَطُّ فِي النَّيْلِ بَيْنَ الشَّجَرِ . ف ( مَوْ ) هُوَ الْمَاءُ وَ ( شَا ) هُوَ الشَّجَرُ .

(٣) فِي ح : قَدْ قَضَى .

(٤) كَلِمَةٌ ( الْأَلْفُ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ح .

(٥) قَالَ سَبْيُوهِ ٣٤٥/٢ : وَأَمَّا قَطَوْطَى فَمَبْنِيَّةٌ أَنَّهُا فَعْوَعَلٌ لِأَنَّكَ تَقُولُ : قَطْوَانٌ ، فَتَشْتَقُّ مِنْهُ مَا يَذْهَبُ الْوَاوُ وَيَثْبِتُ مَا الْأَلْفُ بَدَلٌ مِنْهُ وَكَذَلِكَ ذَلُولَى لِأَنَّكَ تَقُولُ : أَذْلُولِيَّتٌ وَإِنَّهَا هِيَ أَفْعُوَعَلَتْ ، وَكَذَلِكَ شَجْوَجِي وَإِنْ لَمْ يَشْتَقُّ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَعْوُولَى ، وَفِيهِ فَعْوَعَلٌ فَتَحْمَلُهُ عَلَى الْقِيَاسِ . فَهَذَا ثَبَّتْ . فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ تَجْعَلُ الْأَلْفَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ . وَفِي سَبْيُوهِ ٢٨٦/٢ جَعَلَ قَطَوْطَى عَلَى =

كُرِّرت فيها العين واللام فأصلها من : قَطَوَطُو . فقلبت الواو الأخيرة ألفاً<sup>(١)</sup> لتحركها وانفتاح ما قبلها . وقيل : هي للتأنيث ووزنها : فَعَلًا ، فلامها طاءً مكرّرةً ، ولامها الأولى واوٌ فهي مثل : حَبَّرَكِي .

وقيل : الواو زائدة والألف مُبدلةٌ من واوٍ ووزنها : فَعَوَّلَ مثل : فَدَوَّكَسَ وَسَرَّوَمَطَ .

وقيل : وزنها : فَعَوَّلًا ، فألفها للتأنيث . وعلى هذين الوجهين تكونُ الكلمة من القَطِّ<sup>(٢)</sup> .

---

= فعلعل . وانظر سفر السعادة ٤٣٠/١ ، وتعليقات محققة . وانظر المتع ٢٨٢/١ وما بعدها ، وفيه تفصيل ، وانظر أيضاً شرح الشافية ٢٥٣/١ .

(١) كلمة (ألفاً) ساقطة من م .

(٢) في ح : من اللفظ .

## مسألة

الياء في ( يَرْبُوع )<sup>(١)</sup> و ( يَرْمَع )<sup>(٢)</sup> و ( يَعْمَلَة )<sup>(٣)</sup> زائدة لوجهين :

أحدهما : الاشتقاق فإنه من : رَبَعَ وَرَمَعَ وَعَمِلَ .

والثاني : أن بعدها ثلاثة أحرفٍ أصولٍ . وذلك قاطعٌ بزيادتها ، ومن هنا حَكَمَ على ياء ضَيْغَمِ<sup>(٤)</sup> وَخَفَيْدَدِ<sup>(٥)</sup> بالزيادة .

(١) ذكرها سيبويه ٤/٢ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ٣١٢ ، ٣٢٥ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ، ويربوع ويرابع ١٩٦/٢ ، قال في سفر السعادة ٥٢٣/١ : ربوع : الحيوان المعروف ، والجمع الرباييع . وفي الممتع ١١٠/١ : وعلى يفعل : ويكون فيها - أي الاسم والصفة - فالاسم نحو : ربوع ويعقوب ، والصفة نحو : يجموم ويخضور . اليحموم : الأسود . واليخضور : الأخضر .

(٢) اليرمع : ذكره سيبويه ٢/٢ ، ٣ ، ٤ ، ٣١٢ ، ٣٢٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، واليرامع ٣١٩/٢ ، وقال ابن جني في سر الصناعة ٧٦٧/٢ :

زيادة الياء أولاً وذلك نحو : يرمع ويعملة ويُسروع ويعصيد ، وفي الفعل نحو : يقوم ويقعد وينطلق .

وفي سفر السعادة ٥٢٢/١ : يرمع : حجر رخو أبيض بين الطين والحجر ووزنه : يَفْعَلُ . قال أبو الفتح : يجوز عندي أن يكون ( يرمع ) من قولهم : تَرَمَعُ أنف فلانٍ إذا تحرك واضطرب ، لأن اليرمع حجر خوار ليس له ثبات لكنه هشّ ، والهشاشة والخور قريب من الاختلاج والاضطراب ، ألا ترى أنها جميعاً بضّ الثبات . وانظر المنصف : ١٠٢/١ .

وفي سفر السعادة ٥٢٣/١ : قال سيبويه ٣٢٥/٢ : « ولا نعلمه جاء وصفاً » يعني أن ( يَفْعَلُ ) إنما جاء اسماً لا وصفاً مثل : يَعْمَلُ وَيَرْمَعُ وكذلك قال الجرمي . وقال أبو بكر - الزبيدي - : قد جاء وصفاً ، قالوا : ناقة يَعْمَلَة ، ورجلٌ يَلْمَعُ . ( واليلمع : السراب ) ، وانظر اليرمع في الممتع ٨٠/١ ، ١١٠ ، ٢٨٧ ، واليعملة ٨٠/١ .

(٣) انظر الحاشية السابقة .

(٤) ضيغ : فيعل . قال سيبويه : لقولك ضغمت ٣٢٥/٢ ، ٣٤٦ ، والضيغ : الأسد . انظر جمهرة اللغة ٩٥/٣ ، وسفر السعادة ٣٤٠/١ .

(٥) ذكرها سيبويه في عدة مواضع ٣٣٩/١ و ١١١/٢ ، ١١٢ ، ١٣٤ ، ٣٢٦ ، ٣٣٧ ، ٣٥٢ . والخفيدد والخقيفد هو الظلم ، والدال في خفيدد زائدة للإحاق . وخقيفد مضاعف العين . وهما جميعاً للخفيف من الظلمان . عن سفر السعادة ٢٥١/١ .

## مسألة

الياء في ( يَسْتَعُور )<sup>(١)</sup> أصلٌ ، عُرف ذلك بالسبر ، وذلك أنَّ الواوَ فيها زائدةٌ بلا خلاف . فبقيَ فيها من حُرُوفِ الزيادة : الياءُ والسينُ والتاءُ ، ويمتنعُ أن تكونَ كلها زائدةً لأنَّ الكلمةَ تبقى على حرفين ، والحكمُ على أحدِ الثلاثةِ بالزيادةِ تحكُّمٌ . فإن قيلَ : لِمَ لا تكونُ السينُ أصلاً والأخرانِ زائدانِ من معنى : ( سعر ) ؟ قيلَ : لوجهين :

أحدهما : أنَّ جعلَ السينِ أصلاً دون الياءِ والتاءِ مع إمكانِ كونه من ( يَعر ) تحكُّمٌ .

والثاني : أنَّ مثالَ يَفْتَعُولِ معدومٌ فلا يُحْمَلُ عليه .

## مسألة

الواو في ( تَرْقُوة )<sup>(٢)</sup> زائدةٌ لأمرين :

أحدهما : أنَّها مع ثلاثةِ أحرفٍ أصولٌ .

والثاني : أنَّها لو كانت أصلاً لكانت على فَعْلُلٍ ولا نظيرَ له . فإن قيلَ : لِمَ لا تكونُ

التاءُ زائدةً والواوُ أصلاً ؟ قيلَ : لوجهين :

أحدهما : أنَّ هذا تحكُّمٌ إذ لا مَرَجَحَ .

(١) سيبويه ٢/٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ . وفيه : يستعور : فَعْلُلُولُ لأن الزيادة لا تلحق الرباعي أولاً . وانظر المنصف ١/١٤٥ و ٢٢/٣ ، ٢٤ ، وفي سفر السعادة ١/٥٢٥ : يستعور : بلد بالحجاز واسم للباطل ، وشجر ، وكساء يجعل على ظهر البعير . وانظر المتع ١٦٤ ، ١٧٢ ، ٥٩٥ .

(٢) سيبويه ٢/١١٩ ، ٢٢٩ ، ٢٣٧ ، ٢٩٤ ، وسر الصناعة ٢/٦١٦ ، وفي سفر السعادة ١/١٨٥ : ترقوتان : هما العظمان المشرفان على ثُغرة النحر عن يمين وشمال . والتاء في ترقوة أصل ، ووزنها فَعْلَوَةٌ . ويقال : تَرْقِيَتُهُ تَرْقَاةً إذا أصبت ترقوته . وانظر المتع ٩١ ، ٦٩٦ ، ٧٤٥ .

والثاني : أن الحكم بزيادة الواو أولى لكثرة<sup>(١)</sup> زيادتها . ومثله : عرقوة<sup>(٢)</sup> . وأمّا ( قلنوسة )<sup>(٣)</sup> فواوها زائدة أيضاً لأنّ النون فيها زائدة . فتبقى الواو مع ثلاثة أحرفٍ أصولٍ .

## مسألة

الياء في ( يَأَجِّج )<sup>(٤)</sup> أصلٌ ، والكلمة من المُلْحَق . وإِنَّا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَو كَانَتْ زَائِدَةً لِأَدْغَمِ الْجِيمِ فِي الْجِيمِ . وَلَمَّا لَمْ تَدْغَمْ عَلِيمٌ أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِمَجْعُفٍ وَنَظِيرِهِ قَرَّدَ .

- 
- (١) في ح : زيادتها .
  - (٢) العرقوة : كل أكمة منقادة في الأرض كأنها جثوة قبر . وقد ذكرها سيبويه ٣٢٩/٢ ، ٣٩٦ .
  - (٣) القلنوسة : ذكرها سيبويه ٢ : فعنلوة ٣٢٩/٢ ، ٣٨١ ، وفيها لفة أخرى : القلنسية . انظر الصحاح : قلس . وسفر السعادة ٣٤٢/١ ، وانظر النصف ٧٠/٢ .
  - (٤) يَأَجِّج : سيبويه ٣٤٦/٢ ، قال : وأمّا ( يَأَجِّج ) فالياء فيها من نفس الحرف ولولا ذلك لأدغموا . وانظر سرّ الصناعة ٨١٥/٢ ، والمتع ٢٨٧/١ . ويأجج : اسم موضع .

## باب [ زيادة ] الميم

حَكُّ الميمِ إذا وقعتْ أولاً حَكُّ الهمزة<sup>(١)</sup> . إذا كانَ<sup>(٢)</sup> بعدها ثلاثةٌ أحرفٍ أصولٍ حَكَمَ بزيادتها . وإنْ كانَ مع أربعةٍ أصولٍ فهي أصلٌ .

فمنَ الأولِ : زيادتها في اسمِ الفاعلِ والمفعولِ نحو : مُكْرِمٌ ومَضْرُوبٌ ومِضْرَابٌ ومِنْحَارٌ للمبالغة . وتَزَادُ في أولِ المصدرِ نحو : مَضْرَبٌ ومَدْخَلٌ ، وفي أولِ المكانِ نحو : مَجْلِسٌ . وفي أولِ الزمانِ نحو : أتتِ النَّاقَةُ على مَنْتَجِهَا<sup>(٣)</sup> أي : وقتِ تِناجِها . وهذا كَلَّةٌ ظاهرٌ فإنَّ الاشتقاقَ يدلُّ عليه .

ومن الثاني : ميمٌ مَرَزَجُوشٌ<sup>(٤)</sup> / الميمُ فيه أصلٌ لأنَّ فيها أربعةَ أحرفٍ أصولٍ ، والكلمةُ أعجميةٌ أيضاً .

(١) انظر سَر الصنعة ٤٢٦/١ ، وشرح الملوكي ١٥٠ ، والمتع ٢٢٩/١ ، وراجع سيبويه ٣٤٤/٢ و ٢٥٢ ، وشرح المفصل ١٠٩/٦ وما بعدها ، وشرح الشافية ٣٧٣/٢ . قال ابن جنِّي في سَر الصنعة : وأما زيادة الميم فوضعها أول الكلمة ، وحال الميم في ذلك حال الهمزة ، فتمى اجتمع معك ثلاثة أحرف أصول وفي أولها ميم ، فاقض بزيادة الميم حتى تقوم الدلالة على كونها أصلاً وذلك نحو مشهد ومضرب ومقياس لأن الألف زائدة .

فإن كانت معك أربعة أحرف أصول وقيلهن ميم ، فاقض بكونها من الأصل ، كفعلك بالهمزة وقد ذكرناها في بابها وذلك نحو : مَرَزَجُوش ، ميمه فاء ، ووزنه : فَعْلُلُول ، بوزن عَضْرُقُوطٍ وقَرْطُبُوسٍ .  
(٢) في ح : إن كانت .

(٣) من عبارات سيبويه قال ٢٤٧/٢ : وقد يجيء المفعِلُ يُراد به الحينُ فإذا كان من فَعَلٍ يَفْعَلُ بِنَيْتِهِ على مَفْعَلٍ ، تجعل الحين الذي فيه الفعل كاللكن وذلك قولك : أتتِ النَّاقَةُ على مضربها ، وأتت على مَنْتَجِها ، إنما تريد الحين الذي فيه التناج والضرب .

(٤) في م : مجوس ، ولا وجه لها . وأثبتنا ماورد في ح . وفي سفر السعادة ٤٦١/١ : مَرَزَجُوشٌ ومَرْدَقُوشٌ : واحدٌ ، وهو النبات الطيب الريح ، ويسمى العنقز . وهو فارسي أصله : مَرْدَكُوش . بضم الميم ، أي ميّت الأذن ، لرخاوة ورقه . فلما عربوه فتحوا الميم . وانظر شرح الملوكي ١٥٩ .



## فصل

فأما زيادتها وسطاً وآخر<sup>(١)</sup> فلا يُحَكَّمُ به إلاً بدليلٍ ظاهرٍ ، كما ذكرنا في الهمزة .

فَمِمَّا زِيدَتْ فِيهِ وَسَطًا : لِبَنِّ قَهَارِصَ<sup>(٢)</sup> أَي : قَارِصٌ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ . وَالْفِعْلُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ : قَرَصَ اللَّبَنُ . فَذَهَابُ الْمِيمِ مِنَ الْفِعْلِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ دَلِيلٌ زِيَادَتِهَا هُنَاكَ .

وَمِنْ ذَلِكَ : أَسَدٌ هِرْمَاسٌ<sup>(٣)</sup> لِأَنَّهُ مِنَ الْهَرَسِ وَهُوَ الدَّقُّ ، وَكَانَ الْكَلِمَةُ قَوَّيْتُ بِالْمِيمِ لِتَدَلُّ عَلَى كَثْرَةِ هَرَسِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ دَلَامِصٌ<sup>(٤)</sup> ، لِأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ الدَّلَاصِ وَهُوَ الْبَرَّاقُ ، وَيُقَالُ : دَلَمَّصَ بِغَيْرِ أَلْفٍ . وَدَمَلَّصَ بِتَقْدِيمِ الْمِيمِ عَلَى الْأَلْفِ وَحَذْفِهَا وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ دَلِيلٌ عَلَى زِيَادَتِهَا لِأَنَّ الْأَصْلَ لَا يَتَلَاعَبُ بِهِ .

وَقَالَ الْمَازِنِيُّ : الْمِيمُ أَصْلُ كَدَمِثٍ وَدِمَثْرُ<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) فِي ح : وَأَخِيرًا .  
 (٢) قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٤٢٩/١ : وَنَظِيرُ دُمَالِصَ مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو عَلِيٍّ قَالَ : يُقَالُ : لِبَنِّ قَهَارِصَ ، يَعْنِي الْقَارِصَ ، فَلِئِمِّ إِذْنِ هُنَا زَائِدَةٌ وَمِثَالُهُ فَمَاعِلٌ .  
 (٣) وَفِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٤٢٩/١ : وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ أَيْضًا قَالَ : قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : قَالُوا : لِلْأَسَدِ هِرْمَاسٌ وَهُوَ مِنَ الْهَرَسِ . فَمِثَالُهُ عَلَى هَذَا : فِعْمَالٌ . وَانظُرْ شَرْحَ الْمَلُوكِيِّ ١٦٢ .  
 (٤) سَبِيحِيَّةُ ٣٥٢/٢ ، وَفِيهِ : فَأَمَّا الْمِيمُ فَإِذَا جَاءَتْ لَيْسَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُ إِلَّا بَنِيَتْ لِقَلَّتِهَا ، وَهِيَ غَيْرُ أُولَى زَائِدَةٍ ، وَأَمَّا مَا هِيَ تَبَيَّنَتْ فِيهِ فَدَلَامِصٌ لِأَنَّهُ مِنَ التَّدْلِيصِ .  
 (٥) انظُرِ الْمَنْصَفَ ١٥١/١ ، وَقَدْ عَقَّبَ ابْنُ جَنِّي عَلَى رَأْيِ الْمَازِنِيِّ بِقَوْلِهِ : وَكَلَا الْقَوْلَيْنِ مَذْهَبٌ ، وَقَوْلِ الْخَلِيلِ أَقْبَسَ وَأَجْرَى عَلَى الْأَصُولِ .  
 وَخَصَّ ابْنُ جَنِّي مَا بَسَطَهُ فِي الْمَنْصَفِ بِقَوْلِهِ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٤٢٨/١ قَالَ : وَقَدْ زِيدَتْ الْمِيمُ حَشْوًا فِي دَلَامِصَ فِي قَوْلِ الْخَلِيلِ ، وَوَزَنَهُ فَعَامِلٌ لِأَنَّهُ مِنَ الدَّلَاصِ وَهُوَ الْبَرَّاقُ ... وَقَدْ قَلَّبُوهُ فَقَالُوا : دُمَالِصَ ، وَوَزَنَهُ عَلَى هَذَا فَمَاعِلٌ ، وَحَذَفُوا أَيْضًا أَلْفَهَا تَخْفِيفًا فَقَالُوا : ثَلِصَ وَدَمَلَّصَ وَوَزَنَهَا : فَعْمِلٌ وَفَمَعِلٌ . =

## فصل

ومَّا زِيدت المِيمُ في آخِرِهِ : زُرِّمَ وحُلِّمَ بمعنى الأزرق والحالك ، وفُسِّحَ أي :  
مُنْفَسِح . وناقَة دِلِّمٌ من الاندلاق لأنَّها التي أسنَّت حتى اندلقت أسنانها . ورجلٌ سَتَّهَمُ  
لأنَّه العَظِيمُ الاست<sup>(١)</sup> .

## مسألة

المِيمُ في ( مَنْجِنِيق ) أصلٌ<sup>(٢)</sup> . والنون الأولى زائدة . والدليل على ذلك أنهم جمعوه  
على مجانيق فحذفوا النونَ ولا يجوزُ أن تكونَ المحذوفة أصلاً ، لأنَّ الأصلي لا يَحذفُ  
وهو ثانٍ . ولا يجوزُ أن تكونَ المِيمُ زائدةً مع أصالةِ النون ، إذ لو كان كذلك لَحذِفَت

= وأما أبو عثمان - المازني - فأجاز في دلامص أن يكون رباعياً قريباً من لفظ دِلاص كما قالوا : لؤلؤ  
ولأل وسيط وسيطر ودميث ودمثر .

والدِّمالص والدِّلامص ... البراق ، توصف بذلك الدرع . انظر سفر السعادة ٢٧٢/١ ، وشرح للملوكي  
١٥٩ ، ١٦٠ .

(١) قال سيبويه في كلامه على زيادة الميم ٢٢٨/٢ : « وتلحق رابعةً فيكون الحرف على فَعْلَم ، قالوا : زُرِّمَ  
وهو اسم ويُسْتَهَم ، للأزرق والأسنة وهو صفة . ويكون على فَعْلِمِ نحو : دِلِّمٌ ودِقِّعِمٌ للدِّقْعاء والدِّقْعاء ،  
ودِرْدِمٌ للدِّرداء وهي صفات » .

الزُرِّمُ : الشديد الزَّرْقَة . والسُّتْهَمُ : العَظِيمُ الاست . والدِّلِّمُ : الناقَة التي تكسرت أسنانها فاندلقت لسانها  
ولعابها . والدِّقِّعِمُ : التراب . والدرم : الناقَة المسنَّة . وانظر المنصف ١٥٠/١ ، وسر الصناعة ٤٣١/١ ،  
وشرح الملوكي ١٦٣ .

(٢) قال سيبويه ٢٤٤/٢ : « وأما منجنيق فالميم فيه من نفس الحرف لأنك إن جعلت النون فيه من نفس  
الحرف ، فالزيادة لاتلحق بنات الأربعة أولاً إلا الأسماء من أفعالها نحو مدحرج . وإن كانت النون  
زائدة فلا تُزاد الميم معها لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال الزائدة أولها  
حرفان زائدان متواليان .. فإنما منجنيق بمنزلة عنتريس ومنجنون بمنزلة عرطليل ، فهذا ثَبَّتْ .  
ويقوي ذلك مجانيق ومناجين .

وقد بسط ابن جني القول في منجنيق في المنصف ١٤٦/١ وما بعدها ، وانظر جمهرة اللغة ١١٠/٢ ،  
والمقرب ٣٥٣ ، وسفر السعادة ٤٧٧/١ ، وشرح للملوكي ١٥٤ .

وبقي النون ، ولا يجوز أن يكونا زائدين إذ ليس في الأسماء ما هو كذلك إلا ما انبني على الفعل نحو : مُنْطَلَقٌ ومُسْتَخْرِجٌ .

فَأَمَّا اِنْتَحَلَ<sup>(١)</sup> فقيل : حروفه كلها أصول مثل : جِرْدَحْلٌ . ولا يَمْنَعُ ذلك كونه من معنى الفَحْوَلَةِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ نَحْوِ سَبَطٍ وَسِبْطُرٍ . والصحيحُ أَنَّ الهمزة والنون زائدتان وهو شاذٌ ، ولم يأتِ منه إلا هذه الصفة .

وقولهم : رَجُلٌ اِنْتَهَوَّ وامرأةٌ اِنْتَهَوَّتْ<sup>(٢)</sup> ، وقولهم : جَنْقُوهم<sup>(٣)</sup> شاذٌّ على أَنَّهُ مشتقٌّ بحذفِ بعضِ الأصولِ كما تقولُ : حَوَّلْتُ ، إذا قال : لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله .

### مسألة

الميمُ في ( مَنْجَنُونَ )<sup>(٤)</sup> وهو الدُّوَلَابُ أصلٌ . وكذلك النون الأولى والنون الأخيرة

- (١) قال سيبويه ٣١٧/٢ : ويكون على إنفعل ، قالوا : اِنْتَحَلَ في الوصف لا غير . وفي سِرِّ الصناعاتِ ٧٥٤/٢ : وكذلك اِنْتَحَلَ : اِنْفَعَلَ عند سيبويه ، وإن لم يكن له نظير عنده . والجِرْدَحْلُ : العظيم الشديد .
- (٢) قال ابن جني في سِرِّ الصناعاتِ ٢٣٦/١ : وقالوا : رَجُلٌ اِنْتَهَوَّ ، أخبرنا بذلك ابن مقسم عن ثعلب عن اللحياني . وقالوا أيضاً : عِنْتَهَوَّ ، فجائز أن تكون ويقال : رَجُلٌ اِنْتَهَوَّ : ذو كِبَرٍ .
- (٣) جنقوم أي روم بالمنجنيق . قال ابن يعيش في شرح الملوكي ١٥٥ : وقال غيرها - أي غير سيبويه والملازمي - : إن النون الأولى والميم معاً زائدتان وذلك أن من العرب مَنْ يَقُولُ : ( جنقناهم ) أي رميناهم بالمنجنيق . وحكى أبو عبيدة عن بعض العرب : ( ما زلنا نُجَنِّقُ ) فعلى هذا وزنها مفعيل . والصحيح مذهب سيبويه لما تقدّم من قولهم في التفسير : ( مجانيق ) وأمّا قولهم : ( جنقونا ) فهو من معناه لا من لفظه ك ( دمث ودمتر ) و ( سبط وسبطر ) و ( لأل ) من اللؤلؤ ، و ( تُعَالَة ) للثعلب . وذكر الفراء ( جنقناهم ) يعني أنه أعجمي معرب ، وإذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه لأنه ليس من كلامهم . وقوله : ( فلم أر الميم تزداد على نحو هذا ) إشارة إلى عدم النظير ، وهذا يقوي أن الميم أصلية والنون زائدة . وانظر بحثاً مفصلاً في المنصف ١٤٨/١ .
- (٤) في سيبويه ٢٢٧ : ويكون على مثال : فَعَلَّلُولٌ وهو قليل ، قالوا : مَنْجَنُونَ وهو اسم ، وخندقوق وهو صفة . وانظر المنصف ١٤٥/١ ، ١٤٦ ، وشرح الملوكي ١٥٦ ، وسِرِّ الصناعاتِ ٥٩٤/٢ ، والمنمع ١٥٩ ، ٢٤٩ .

مكررة ووزنه : فَعَلُّوْلُ مثل : عَضْرُقُوْط . ودليل ذلك قولهم : مَنَاجِين ، فأثبتوا النون الأولى وحذفوا الأخيرة كما حذف الطاء من عَصَافِير .

### مسألة

الميم في ( معزى ) <sup>(١)</sup> أصل لقولهم : ماعز ومعيز ومعز وأمعز ، والألف للإلحاق .

### مسألة

الميم في مَاجِج ومَهْدَد <sup>(٢)</sup> أصل ، لأنها لو كانت زائدة لأدغم المثل في المثل كما في : مَكْرَمٍ ومِفْرَمٍ . فلما أظهروا دل على أنهم قصدوا الإلحاق بجمعفر . فإن قلت : ( مَحَبَب ) كذلك وميمه زائدة . قلنا : الأصل محب ، إلا أنه غير كما تُغَيَّرُ الأعلام <sup>(٣)</sup> ولا يلزم مثله في ( مَاجِج ومَهْدَد ) لأمرين :

أحدهما : الأصل عدم التغيير والزيادة .

(١) قال سيبويه ٣٤٤/٢ : فأما المعزى فالميم من نفس الحرف لأنك تقول مَعَزٌ ، ولو كانت زائدة لقلت : عزاء . فهذا ثبتت كتبت أولق .

وفي النصف ١٣٢/١ قال أبو عثمان - المازني - : والمعزى أصله أعجمي ، ولكن قد أغرب وجعلت العرب ميمه من نفس الحرف فقالوا : مَعَزٌ .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التي دخل عليها الألف واللام قد أعربت العرب واستعملتها استعمال أسماء العربية . وذلك أنها تمكنت عندهم لأنها أسماء الأجناس ، وهي الأول وتدخل عليها الألف واللام ، فجرت لذلك مجرى رجل و فرس .. وانظر شرح الملوكي ١٥٣ ، وشرح المفصل ١٥٢/٩ .

(٢) قال سيبويه ٣٤٤/٢ : وكذلك ميم مَاجِج وميم مهدد لأنها لو كانتا زائدتين لأدغمت كَمَرَدٍ ومِفْرَمٍ . فإنما هي بمنزلة قَرُود .

ومَاجِج اسم موضع . انظر معجم البلدان ٣٢/٥ ، وسفر السعادة ٤٥٥/١ ، وشرح الملوكي ١٥٧ ، والنصف ١٤١/١ .

(٣) الكلام هنا ملخص عن كلام ابن جني في النصف ١٤١/١ ، ١٤٢ وما بعدها فليراجع . وقد أوجز ابن جني كلامه بقوله : فلما كانت الأعلام قد تغيرت كثيراً عما عليه أكثر الأسماء ، وكان ( محبب ) علماً ، جاز فيه إظهار التضعيف كما جاز في غيره .

والثاني : أن ( محبباً ) ظاهر في معنى الحُب . وليس مأجج ومهدد ظاهرين في معنى : أجاج وهدي .

### مسألة

الميم في ( معد )<sup>(١)</sup> أصل لقولهم : تمعددوا ووزنه : تفعللوا ، أي : كونوا على أخلاق معد . فإن قلت : قد جاء تمفعل نحو : تدرع وتمندل وتمسكن<sup>(٢)</sup> . قيل : هذا شاذ لا يقاس عليه على أن الجيد فيه : تندل وتدرع وتسكن .

### مسألة

الميم في ( مرعزاء )<sup>(٣)</sup> - بكسر الميم والعين وإسكان الراء والمد والتخفيف - زائدة .

(١) سيويه ٣٤٤/٢ ، قال ابن جني في النصف ١٢٩/١ : اعلم أنه إنما كان ( معد ) من معنى تعدد ، لأن ( تعدد ) تكلم بكلام معد ، أي كبر وخطب ، هكذا كان أبو علي يقول ، ومنه قول عمر رضي الله عنه : اخشوشنوا وتعددوا . قال أحمد بن يحيى : تعددوا : أي كونوا على خلق معد . فإذا كانت الميم في تعدد فاء فهي في معد فاء .

(٢) قال ابن جني : ولا تنظر إلى ( تمسكن ، وتدرع ) ، فتقول : أحل ( تعدد ) على أنه تمفعل بمنزلة تدرع ، وأجعل معداً مفعلاً لأن تدرع قليلة . والجيدة : تدرع وتسكن . النصف ١٢٩/١ ، وانظر شرح الملوكي ١٥٣ ، وشرح المفصل ١٥٢/٩ ، قال ابن يعيش : « فأما قولهم تمسكن إذا أظهر المسكنة ، وتدرع إذا لبس المدرعة ، وتمنل من المنديل فهو قليل ، من قبيل الغلط ، فكأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل نحو : حوقل وسبحل ، والجيد تسكن وتدرع وتندل ، قال أبو عثمان - المازني - هنا كلام أكثر العرب » .

وقال سيويه ٣٤٤/٢ : وأما مسكين فن تسكن وقالوا : تمسكن مثل تدرع في المدرعة . قال سيويه ٣٤٤/٢ : وأما مرعزاء فهي مفعلاء ، وكسرة الميم ككسرة ميم منخر ومين - أي كسرة إتباع - وليست كطرسماء ، يدل ذلك على قولهم : مرعزي كما قالوا : مكوري ..

وفي سفر السعادة ٤٥٨/١ : مرعز : مفعلاً ، ومرعزي : مفعلي . مقصور غير مصروف ، وألفه للتأنيث . وقال الجرمي : سمعت الأصمعي يقول : فيه لغة أخرى : ( مرعزاء ) بالتخفيف والمد . قال الجرمي : وزعم غيره أنهم يقولون : ( مرعز ) فيحذفون ألف التأنيث ، وذكر سيويه المرعزي في الأسماء وفي الصفات ، فأما كونه اسماً فظاهر ، وأما كونه صفة فإنما يوصف به على معنى : لين فيقال : هذا كساء

ودليل ذلك قولهم فيه : مرعزي - بفتح الميم وإسكانِ الراء وكسرِ العين والتشديد والقصر - لأنَّ الألفَ فيه زائدةٌ ، والزَّايَ مكررةٌ فيبقى : مرعز ، ولا نظيرَ له إذ ليس في الكلام مثلُ : جعفر ، وإذا ثبتتْ زيادتها في أحدِ البناءين ثبتتْ في الآخر ، كما قالوا في ( تَرْتَب )<sup>(١)</sup> ولولا ذلك لكانت الميمُ أصلاً إذ له في الكلام نظير وهو : طِرْمِساء<sup>(٢)</sup> .

### مسألة

الميمُ في ( بُلْعُوم ) و ( حُلُقُوم )<sup>(٣)</sup> زائدةٌ لأنَّهما من البَلْعِ والحلق . ويخرجُ على قول المازني أن يكون أصلاً كما قالوا في دَلَامِص / . ١٤٠ ح

### مسألة

اختلفوا في ميم ( مَلِك )<sup>(٤)</sup> ، فذهب الجمهورُ إلى أنَّها / زائدةٌ ، ثمَّ اختلفَ هؤلاء في الأصل ، فقال أكثرهم : أصلها<sup>(٥)</sup> مَلَأَك ، وهو مَفْعَل ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر : [ من الطويل ]

١٩٦- فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَأَكٍ تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ<sup>(٦)</sup>

= مرعزي أي لين . وهذا قلته على الظن . والله أعلم . وفي الصحاح : ( رعز ) : المرعزي : الرغب الذي تحت شعر العنز .

(١) تَرْتَب : أمرٌ تَرْتَب : أي دائم راتب . ووزنه تَفْعَل بضم التاء وفتح العين .

(٢) الطِرْمِساء : الظلمة والسحاب .

(٣) جاء في سر الصناعة ٤٢٩/١ : ويجوز على قياس قول الخليل أن يكون حُلُقُوم : فَعْلُوم ، لأنه من الحلق . و بُلْعُوم : فَعْلُوم أيضاً لأنه من البَلْع ، وسَرَطِم : فَعْلَم لأنه من الاستراط - وهو البلع ..

(٤) انظر الإحالات إلى المراجع التي بحثت في كلمة ( مَلِك ) في تعليقتنا على الشاهد الشعري التالي .

(٥) كلمة ( أصلها ) ساقطة من م .

(٦) ورد هذا البيت في قصيدة لعلمقة بن عبدة ، وهي المفضلية ١١٩ في شرح اختيارات المفضل للتبريزي

١١٩/٣ ، ولم يروه الأنباري شارح المفضليات ولا صاحب الاختيارين ، ووضعه محققا الديوان في صلة

الديوان ١١٨ ، ورجح التبريزي في تهذيب إصلاح المنطق أنه لعلمقة ١٢٦/١ .. وقيل فيه كلام كثير =

وبقولهم : ألكني إليها ، وهو أفلني وأصله : ألكني إلا أنهم ألقوا حركة الهمزة على اللام وحذفوها . ويدل عليه قولهم في الجمع : ملائك<sup>(١)</sup> وملائكة على وزن مفاعلة . ولو كانت<sup>(٢)</sup> غير زائدة لكانت فعيلة ، الواحد : فعيلة ، وليس كذلك .

ومنهم من قال : هو من الألوكة ، وهي الرسالة . ووزنها : فعولة . وأصل ( ملك )<sup>(٣)</sup> على هذا مآلك . ثم حذفت الهمزة .

وقيل : أصله من لأك يلوك ، إذا ردّد الشيء في فيه والرسالة كذلك إلا أن عين الكلمة حذفت تخفيفاً .

وقال قوم : الميم أصل مأخوذ من الملكة وهي القوة . وهذا بعيد لأن الجمع يُبطله إذ كان جمع فعل لا يكون : مفاعل . فإن قيل : فقد جاء فيه أملاك . قيل : هو شاذ على أنه يحتمل أن يكون جمع على اللفظ لاعلى الأصل .

---

= انظر سيبويه ٣٧٩/٢ ، والجمل ٦٠ ، والنصف ١٠٢/٢ ، والأماشي الشجرية ٢٠/٢ ، ٢٩٢ ، ورسالة الملائكة ٦ ، وإصلاح للمنطق ٧١ ، ونسبه أبو البقاء في المشوف المعلم ٧٣٦/٢ إلى لبيد ، وليس في ديوانه . وانظر أيضاً تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جني ١٦٠ ، والاشتقاق ٢٦ ، وسفر السعادة ٩٢١/٢ ، والزاهر ٢٦٧/٢ ، وشرح قصيدة بانة سعاد لابن هشام ٣٠ ، وحاشية على شرح بانة سعاد لعبد القادر البغدادي ٥٩٣/١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٨٧ ، ٢٩٠ . والصاح واللسان والتاج : صوب ، ملك .

(١) كلمة ( ملائك ) ساقطة من م .

(٢) في ح : ولو كانت الهمزة زائدة .

(٣) في ح : صحفت كلمة ملك إلى ( في ذلك ) .

## بابُ زيادةِ النونِ (١)

قد ذكرنا أنَّ النونَ من حروفِ الزيادةِ لِشبهها بالواو ، وقد زيدت أولاً للمضارعةِ نحو : نذهبُ ، وتدلُّ على المتكلمِ وَمَنْ معه اثنين كانوا أو جماعةً . وتكونُ للواحدِ العظيمِ لأنَّ الأمرَ إذا كان مطاعاً تُوبع على الفعل . وتُتراد ثانيةً نحو : انطلق ، وبإيها أن تجيء للمطاوعة كقَطَعْتُهُ فانقطع وأطلقته فأنطلق . ومعنى المطاوعة : قَبُولُ المحلِّ لِأثرِ فِعْلٍ (٢) الفاعل فيه . فالانفعالُ اسمٌ لذلك الأثر . ومأً زيدت فيه ثانيةً عَنَسِلَ (٣) : لِلنَّاقَةِ السريعةِ لأنَّه من العَسَلانِ وهو مشيُّ الذئبِ لأنَّه سريعٌ . ومن ذلك : عَنَسِ (٤) : لِلأسدِ . وهو من العَبُوسِ والأسدِ كَرِيهُ الوجهِ . ومن ذلك : خَنَفِيقٌ (٥) لأنَّه من الخَفِقِ

(١) انظر سيبويه ٣١٢/٢ و ٣٢٦ ، وسر الصنعة ٤٣٥/٢ ، وشرح الملوكي ١٧٢ ، وشرح المفصل ١٥٤/٩ ، والمتع ٢٥٧/١ ، والنصف ١٣٣/١ ، والارتشاف ٩٩/١ ، وشرح الشافية ٣٧٦/٢ .

(٢) كلمة ( فعل ) ساقطة من م .

(٣) سيبويه ٣٢٦/٢ ، قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٥٥/٩ : وأما ( عنسل ) وهي الناقة السريعة ، فلو حَلِينَا والقياس لكانت حروفها كلها أصولاً لأنها بإزاء جعفر ، لكنهم جعلوه مشتقاً من عسلان الذئب وهو شدة عذوه فكانت زائدةً لذلك . وقد ذهب قوم إلى أنه مشتقٌ من لفظ ( العنس ) فهي أصلٌ لذلك واللام زائدة . والوجه الأولُ ، وهو رأي سيبويه لقوة المعنى وكثرة زيادة النون ثانياً نحو : جندب وعنصر . وهذا رأي ابن جني أصلاً ، انظر سر الصنعة ٣٢٤/١ ، وانظر سيبويه ٣٥٠/٢ أيضاً . والمتع ٨٢ ، ٢١٥ ، ٢٦٨ ، وسفر السعادة ٢٨٧/١ .

(٤) سيبويه ٣٢٦/٢ ، ٣٥٠ ، والمتع ٨٢ ، ٢٦٨ ، وفي سفر السعادة ٢٣٤/١ : إنما قضى سيبويه بذلك في عنبس - أي وزنه فنعل - لأنه لم يقم له دليل على زيادة النون فيه كما قام في عنبس . وفي ص ٢٨٧ قال : عنبس من صفات الأسد وهو من العبوس . وانظر سفر السعادة ١١٧/١ .

(٥) قال سيبويه ٣٥٠/٢ : ... ونون خَنَفِيقٍ ، لأنَّ الخَنَفِيقَ : الخفيفة من النساء الجريئة ، وإنما جعلتها من خفق يخفق كما تخفق الريح ، يقال : داهية خنفِيقٌ ، فإمّا أن تكون من خَفِقَ إليهم أي أسرع إليهم ، وإمّا أن تكون من الخَفِقَ أي يعلوهم ويهلكهم . وفي سفر السعادة ٢٥٣/١ : خنفِيقٌ : قال الجرمي : يقولون : داهية خنفِيقٍ . على فنعليل وهي من خفقتهم تخفقهم . قال غيره : الخنفِيقُ : المرأة الخفيفة الجريئة . وقال سيبويه : النون في خنفِيقٍ زائدة ، جعله من الخفق ، والجرمي تابعه في ذلك ... وفسر خَفِقَ أي سريع .



وهو الاضطراب ، والقاف لام الكلمة<sup>(١)</sup> مكررة . فأما سُنْبُكُ<sup>(٢)</sup> فقيل : النون فيه زائدة وهو من السَّبْكَ ، وقيل لطرف الحافر ذلك لصلابته [ كأنه سُبْكَ ]<sup>(٣)</sup> . وأما النون في سُنْبُلٍ فقال ابن دريد : هي زائدة وهو من السَّبَلِ والإسبال وهو من الاستطالة فكأنَّ السُّنْبُلَةَ لسبوغها وانتشار أعلاها مسبلة كالإزار<sup>(٤)</sup> .

## فصل

وقد زيدتُ ثانيةً في كَنَهَيْلٍ<sup>(٥)</sup> ، لأنها لوجعلتُ أصلاً لم يكن لها نظيرٌ في الأصول ، إذ ليسَ في الأصول<sup>(٦)</sup> مثل : سَفْرَجُلٍ . ولذلك تحذفها في الجمع نحو :

- 
- (١) كلمة ( الكلمة ) ساقطة من ح .  
(٢) قال ابن دريد في الجمهرة ٣/٢٨١١ : والسنبك : مقدم الحافر . فارسيّ معرب ، قد تكلمت به العرب قديماً .  
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .  
(٤) قال ابن دريد في الجمهرة ١/٢٨٩٧ : وأسبل الزرع وسنبل إذا صار فيه سنبل . وفي الجمهرة ٣/٣١١٢ : والسنبيل : سنبل الزرع ، والسُنْبِيلُ : ضرب من الطَّيْبِ .  
(٥) قال ابن عصفور في المتع ١/١٧١ : وأما ما حكاه بعض اللغويين من قولهم : « سنبيل الزرع وأسبيل » و « دَنَّقَ الرجل » إذا افتقر فكأنه لصق بالدَّقْعَاءِ ، وما حكاه أبو عبيد من قولهم : « كُنْشَاتُ لحيته وكنشآت » فلا حجة في شيءٍ من ذلك على إثبات ( فَنَعَل ) . بل تكون النون أصلية وهي على وزن : فَعْلَلْ ك ( دَحْرَج ) ، ويكون سُنْبِلٌ من أسبيل ك ( سَبَط ) من ( سَبَطَر ) . وكذلك ( دَنَّقَع ) من الدَّقْعَاءِ ( و ) ( كُنْشَأ ) من ( كُنْشَأ ) .  
(٥) قال سيبويه ٢/٣٥٢ : وأما ( كَنَهَيْلٍ ) فالنون فيه زائدة لأنه ليس في الكلام على مثال : سَفْرَجُلٍ ، فهذا بمنزلة ما يُشْتَقُّ مما ليس فيه نون . فكنهيل بمنزلة عَرَنْتَن ، بَنَوُه بناءه حين زادوا النون ، ولو كانت من نفس الحرف لم يفعلوا ذلك . وانظر النصف ١/١٣٥ ، وفي سفر السعادة : كنهيل : بضم الباء : وفتحها : شجرٌ ، ووزنه : فنعلل ، ودل على زيادة نونه قولهم فيه : كَهَيْلٍ .  
(٦) في ح : إذ ليس في الكلام .

كَهَابِل . وكذلك النونُ في قَرَنْفَل<sup>(١)</sup> والنون في شَرَبِث<sup>(١٣)</sup> زائدةٌ لوجهين :

أحدهما : أنَّها ثالثة<sup>(٣)</sup> وقبلها حرفان وبعدها حرفان ، وما كان كذلك حَكَمَ بزيادتها فيه لأنه موضعٌ تكثر فيه الزيادات كَأَلَفِ التَّكْسِيرِ وِيَاءِ التَّحْقِيرِ وَالْيَاءِ فِي سَمَيْدَع ، وَالْوَاوِ فِي فَدُوْكَس .

والثاني : قولهم في معناه : شَرَابِث ، ومثل ذلك : جِحَافِل<sup>(٤)</sup> . ويؤكد زيادتها فيه أنه من معنى الْجَحْفَلَة<sup>(٥)</sup> والجحفل . وأمَّا النونُ إذا كانت زائدةً ساكنةً ولم تخرج الكلمةُ بها عن الأصولِ فهي أصلٌ إلا أن يَدُلَّ الاشتقاقُ على زيادتها وذلك نحو : حِنْزُقِر<sup>(٦)</sup> النون فيه أصلٌ لِمَا ذكرنا ، وعلةٌ ذلك أن الثاني لم تكثر زيادته ككثرة زيادة الثالث . ومِمَّا دَلَّ الاشتقاقُ على زيادته من هذا عَنَسَلْ وَعَنْبَسْ ، وقد ذُكِرَا . ومنه :

(١) القرنفل : سيبويه ٢/٣٥٢ ، والمنصف ١/١٣٦ . وجاء في سفر السعادة ١/١١٨ : والنون في ( قرنفل ) زائدة ، وهو : ( فَعَنْلَل ) لأنها ثالثة ساكنة ، وقد كثرت زيادة النون على ذلك ، كما كثرت في هذه الحال زيادة الألف والياء والواو نحو : عَذَافِرٍ وَسَمَيْدَعٍ وَفَدُوْكَس . وأيضاً فإن جعلها أصلاً يصير إلى ما ليس في الكلام ، إذ ليس فيه فَعَلْلٌ مثل سَفَرَجَل . فإن قلت : وليس في الكلام أيضاً ( فَعَنْلَل ) قيل : إذا قضيت بزيادة النون كانت الكلمة من الفروع لا من الأصول ، ولا يُستبعد أن يجيء في الفروع ما ليس في الأصول ، وإنما المحذور أن يدخل في الأصول ما لا نظير له منها . وفي سفر السعادة ١/٤٢٨ : قرنفل : وزنه : فَعَنْلَل ، ونونه زائدة لوقوعها في كلمة على خمسة أحرف ساكنة ، ولا تكون كذلك إلا زائدة . وانظر الممتع ١/١٤٨ .

(٢) في سيبويه ٢/٣٥١ : واعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة ، وكان الحرف على خمسة أحرف كانت النون زائدة ، وذلك نحو : جَحْنَفَلٍ وَشَرَبِثٍ وَجَبَنْطَى وَجَلَنْطَى وَدَلَنْطَى وَسَرَنْدَى وَقَلَنْسَوَى ، لأن هذه النون في موضع الزوائد . وانظر المنصف ١/١٣٦ . والشربث : فعنلل وهو الغليظ الكفين والرُّجْلين . وفي معناه : الشرابث . عن سفر السعادة ١/٣١٨ .

(٣) في ح : ثالثة زائدة .

(٤) في ح : كجنفل .

(٥) كلمة ( معنى ) ساقطة من م .

(٦) سيبويه ٢/٣٥١ . وفي سفر السعادة ١/٢٣٦ : الحِنْزُقِر : هو القصير ، وهو ملحق بـ ( جِرْدَحَل ) ووزنه : فَعَلْل . والنون في حِنْزُقِر أصل .

قَنْفَخْرٌ<sup>(١)</sup> ، النون فيه زائدة لقولهم في معناه : قَفَاخِرِيَّة . والنون في : عَرَّتْنِ<sup>(٢)</sup> زائدة لقولهم في معناه : عَرَّتْنِ . ومثله : دودم ودوادم<sup>(٣)</sup> فالألف فيه كالنون في عَرَّتْنِ لأنها سقطت كما سقطت . والنون في العَفْرُنِي زائدة لأنها من العِفْر والعِفْرِيَّة<sup>(٤)</sup> . والنون في العِرْضِنَةِ<sup>(٥)</sup> زائدة لأنه من معنى الاعتراض . والنون في بُلْهِنِيَّة<sup>(٦)</sup> زائدة لقولهم : عَيْشٌ أَبْلُهُ . وذلك أَنَّ الْبَلَّهَ<sup>(٧)</sup> قريب من الغفلة والعيش الواسع يُغْفَلُ فيه . والياء فيه أيضاً زائدة لأنها لا تكون أصلاً / في بنات الأربعة . والنون في ( تَرْجِس )<sup>(٨)</sup> زائدة ، إذ

- (١) سيبويه ٣٣٩/٢ قال ابن جني في سر الصناعة ١٦٩/١ : وأمّا نون قَنْفَخْرٍ فلولا الاشتقاق أيضاً لوجب أن يقضى بأنها أصل ، ولكنهم ردّوه إلى لفظ امرأة قفاخرية ، والقَنْفَخْرُ : كل شيء فاق في حسنه . والقَفَاخِرِيَّة : النبيلة العظيمة النفيسة من النساء . وفي سفر السعادة ٤٣٧/١ : القَنْفَخْرُ : ضخم الجثة ، ونونه زائدة ، لقولهم فيه : قَفَاخِرٌ ، وَقَفَاخِرِي . والقَنْفَخْرُ أيضاً : الناعم ، والشيء الرائع .
- (٢) سيبويه ٣٣٩/٢ ، ٣٥٢ ، وأيضاً ٣٣٥/٢ ، وفي سفر السعادة ٣٦٩/١ : عَرَّتْنِ : بُتٌ ، وأصله : عَرَّتْنِ مثل قَرْتَلٌ ، فحذفت منه النون ، وهو مما يدبغ به ، ويقال فيه أيضاً عَرَّتْنِ مثل عَرْفَج .
- (٣) الدُّودِم : دمٌ يخرج من السمرة ، شبه الدم وهو الحُدَال ، يقال : قد حاضت السمرة : إذا خرج منها ذلك . الصحاح : دودم .
- (٤) العَفْرُنِي : هو الأسد سمي بذلك لشدته ، ولبوءة عَفْرُنِي أيضاً أي شديدة ، والنون والألف للإلحاق بسفرجل ، وناقاة عفراة أي قوية . عن الصحاح : عفر . وانظر سيبويه ١١٦/٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ .
- (٥) العِرْضِنَةُ : سيبويه ١١٨/٢ ، ٣١٢ ، ٣٢٧ ، وهي الناقاة التي تمشي عرضاً لنشاطها . والنون فيها زائدة . انظر سر الصناعة ٤٤٥/٢ ، وسفر السعادة ٣٧٠/١ .
- (٦) سيبويه ٣٢٦/٢ ، ٣٣٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، وفي سفر السعادة ١٦٧/١ : بُلْهِنِيَّة : فَعْلَنِيَّة . وهو العيش الواسع الذي لا عناء فيه . قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٥٦/٩ : يقال : فلان في بُلْهِنِيَّة من العيش أي في سعة . والألف والنون زائدتان للإلحاق بَقَدْغَمِل : وإنما صارت الألف ياءً للكسرة قبلها ، ودل على زيادة الألف والنون قولهم : عَيْشٌ أَبْلُهُ أي قليل الغموم .
- (٧) في م : الأبله .
- (٨) في سفر السعادة ١١٧/١ : تَرْجِس : النون فيه زائدة ، لأننا لو قضينا بأصالتها لقلنا : وزنها : فَعْلَل ، وليس ذلك في الكلام ، وهي أيضاً زائدة على مَنْ قال فيه : تَرْجِس ، بالكسر ، وإن كنا - لو قضينا بأصالتها - وجدنا له مثلاً ، وذلك : زَبْرَج . وإبنا منع من القضاء بأصالتها أن نون تَرْجِس ونون تَرْجِس لِمَسْمَى واحد ، فبطل أن تكون النون أصلاً في أحدهما وزائدة في الآخر . وانظر أيضاً ص ٤٨٦ ، والمنصف ١٠٤/١ ، والممتع ٨٠ ، ٢٦٦ ، وسر الصناعة ١٦٨/١ ، وشرح الملوكي ١٦٩ .

ليس / في الكلام فَعْلَل - بفتح الأول وكسر الثالث - وقد سَمِعَ فيه كَسْرُ الأَوَّلِ ، وهذا له نظيرٌ وهو زَبْرَجٌ<sup>(١)</sup> ، إلاَّ أنَّ النونَ فيه أيضاً زائدةٌ إذْ قد تَبَتَّتْ زيادتها في اللغة الأولى ، فلا يجوزُ أنْ يُحَكَمَ بأصالتها وزيادتها . فإنْ قيلَ : ألاَّ حكمتَ بأصالتها لمجيئها مع الكسر على مثال الأَصُولِ ؟ قيلَ : لا يصحُّ ، إذْ يلزمُ منه على اللغة الأخرى مخالفةُ الأَصُولِ ، وليس إذا حكمتا بزيادتها مع الكسرِ مما يخالفُ الأَصُولَ . والنونُ في سكران وعطشان وبابه زائدةٌ بدليل الاشتقاق والأصول .

أما الاشتقاقُ فظاهرٌ ، وأما الأَصُولُ فإنه ليسَ في الكلام : فَعْلَل بالفتح . فأما عُثْمَانُ وعِمْرانُ فتعرف زيادتها فيهما بالاشتقاق ، وكذلك كلُّ هذا الباب وكذلك المصادر نحو : العَلْيَانُ والسَّنَانُ<sup>(٢)</sup> ، والنونُ في ( جُنْدَب )<sup>(٣)</sup> زائدةٌ على قول سيبويه لوجهين :

أحدها : الاشتقاق لأنه من الجَدْبِ لِصَوْلَةِ الجُنْدَبِ .

والثاني : عَدَمُ النَّظِيرِ .

وعلى قول الأَخْفَشِ هي زائدةٌ للاشتقاق وحده .

(١) الزَّبْرَجُ : سيبويه ٢/٣٣٥ ، وهو الزينة من وثي أو جوهر ، والذهب ، والسحاب الرقيق فيه حمرة .

(٢) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ١٧٧ : أصل هذه الألف والنون أن تلحق الصفات مما كان مؤنثه فَعْلَى نحو : غَضْبَانٌ وَعَضْبَى وعطشان وعطشى وسكران وسكرى ، لأنَّ الصفات بالزيادة أولى من الأسماء من حيث شبهها بالأفعال ، والفعل أُقْبِلُ للزيادة من الاسم . وقحطان وعِمْرانُ وَعُثْمَانُ ملحقة به ومحمولة عليه .

(٣) قال سيبويه ٢/٣٥٠ : وأما جُنْدَبُ فالنون فيه زائدةٌ لأنك تقول : جَدْبٌ ، فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لانون فيه . وإنما جعلت جُنْدَباً وَعَضْباً وَخُنْفَساً نوناتهنَّ زوائدٌ لأن هذا المثال يلزمه حرف الزيادة ، فكما جعلت النونات فيما كان على مثال احرنجم زائدةً لأنه لا يكون إلا بحرف الزيادة . كذلك جعلت النون في هذا زائدةً . وانظر شرح الملوكي ١٧١ ، وسفر السعادة ١/٢١٠ ، والمتع ٨٢ ،

وأما (قُنْبَر) <sup>(١)</sup> فكذلك لأنهم قالوا : قُبْرَة .. بغير نون ولعدم النظير أيضاً <sup>(٢)</sup> .

وأما (عُرْنَد) <sup>(٣)</sup> بضم العين والراء وسكون النون ، فنونه زائدة <sup>(٤)</sup> لعدم النظير ، ولقولهم : عُرْدٌ ، جاء ذلك في الرجز <sup>(٥)</sup> . والنون في كِنْثَاو وسِنْدَاو وقِنْدَاو زائدة <sup>(٦)</sup> أيضاً . والأصول : الكاف والشاء والهمزة ، والسين والبدال والهمزة ، والقاف والبدال والهمزة . والدليل على ذلك كثرة ما جاء من النون في نظائره زائدة ، والواو لا تكون مع ثلاثة أصول أصلاً ، ويحقق ذلك عندي أننا لو جعلنا النون أصلاً لكانت الهمزة إمّا

(١) سيبويه ٣٥١/٢ ، قال : وما اشتق من هذا النحو - أي نحو جندب - مما ذهب فيه النون قُنْبَر ، قالوا : قُبْر ، ولو لم يشتق منه ولا من تَرْتَب لكان علمك بلزوم حرف الزيادة هذا المثل بمنزلة الاشتقاق . وانظر المنصف ١٣٧/١ و ٢١/٣ ، وفي سفر السعادة ٤٢١/١ : قُبْرَة : فَعْلَة ، وهو طائر معروف ، ويقال أيضاً : قُنْبِرَة وقُبْر وقُنْبِر .

(٢) كلمة أيضاً ساقطة من م .

(٣) في سيبويه ٣٥١/٢ : ونون (عُرْنَد) زائدة لأنهم يقولون : عُرْدَة ، ولأنه ليس في بنات الأربعة على هذا المثل . وفي سفر السعادة ٣٧٢/١ : عُرْنَد أي شديد . يقال : رجلٌ عُرْنَدٌ ، ويقال : وترٌ عُرْنَدٌ أي : غليظٌ . وانظر الصحاح : عرد ، والمتع ٨٥ .

(٤) في م : سقطت ( فنونه ) وأثبت : فزائدة .

(٥) وردت كلمة (عُرْد) في رجز لحنظلة بن ثعلبة بن سيار العجلي في أبيات له وردت في تاريخ الطبري ٢٠٩/٢ ، والنقائض ٦٤٢ ، والرجز المشار إليه أنشده الحجاج في إحدى خطبه . انظر الكامل ٤٩٤/٢ ، والرجز :

قد شمرت عن ساقها فشدوا      ووجدت الحربُ بكم فجدوا

والقوسُ فيها وترٌ عُرْد      مثل ذراع البكر أو أشد

(٦) قال سيبويه ٣٢٦/٢ : ... ويكون على فَنَعْلُو في الصفة . قالوا : حِنْطَاو وكِنْدَاو وسِنْدَاو وقِنْدَاو . والكندأو : الجمل الغليظ الشديد . ولا نعلمه اسماً . وانظر المنصف ١٦٤/١ .

ويقال : حنطأو وحنطأو بالطاء المعجمة والطاء المهملة وهو العظيم البطن . انظر سفر السعادة ٢٣٧/١ . وكِنْثَاو : أي وافر اللحية بسفر السعادة ٤٥١/١ ، والقندأو : الغليظ القصير ، والعظيم الرأس أيضاً . سفر السعادة ٤٣٧/١ .

والسندأو : الشديد الحاد . سفر السعادة ٣٠٩/١ ، وانظر المنصف ٢٦/٣ ، والمتع ٥٦١ ، ١١٢ ، ٢٦٧ ، والمنصف ١٦٤/١ ، وسر الصناعة ٥٦٦/٢ ، ٥٩٤ .

أصلاً فيكون الوزن ( فِعْلَلَوْ ) ولا نظير له ، وإمّا أن تكون زائدة وهو بعيدٌ لأنّ زيادة النون أسهل من زيادة المهمزة حشواً . ولا يصح أن يجعل الجميع أصلاً لعدم النظير .

والنون في ( عَنَصْر وَعَنْصَل )<sup>(١)</sup> زائدة لعدم النظير ولأنّه من العَصْر والعَصَل وهو الاعوجاج . ومن ضمّ الصادَ حكمَ بالزيادة أيضاً لثبوت الزيادة في المثال الآخر والاشتقاق .

والنون في ( رِعْشَن وَضَيْفَن وَخِلْبَن وَخِلْفَنَة ) زائدة للاشتقاق<sup>(٢)</sup> ، وقد زيدت النون علامة للرفع في الأمثلة الخمسة لعلّة ذكرناها في ( باب الأفعال ) من هذا الكتاب . فإن قيل : فقد ذكرت أشياء من الألفاظ الأعجمية وحكمت على بعض حروفها بالزيادة مثل : تَرْجِس . ومن أين يُعلم ذلك وهي كالحروف في جمودها ؟

قيل : لَمّا<sup>(٣)</sup> تكلمت بها العربُ وصرفوها في الجمع والتصغير وغيرهما ، أجزؤها بحرى العربي ، ومن هنا حكمتنا على ألف لجام وواو نيروز وياء إبراهيم بالزيادة لقولهم : لَجَم ونواريز وأبارهة أو براهمة .

وأما النون في ( جَنْعُدَل )<sup>(٤)</sup> فزائدة لعدم النظير | في قول من ضمّ الجيمَ وفتح الدال

(١) قال ابن جني في المنصف ١٢٨/١ : وأما عَنَصْر فيجوز عندي أن يكون من عصرت الشيء ، لأن العنصل هو أصل الشيء ، وإذا عصر الشيء فكأنه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدة العصر . والعنصل : البصل البري . وانظر سرّ الصناعة ٣٢٤/١ .

وفي سفر السعادة ٣٧٨/١ : عنصر : بضم الصاد وفتحها : الأصل .

وعنصل : البصل البري ، وهو العنصلاء أيضاً بضمّ الصاد وفتحها والجمع العناصل . وانظر الممتع ٨٢ ، ٢٦٨ .

(٢) قال سيبويه ٣٥٠/٢ : وأما العَرَضَةُ والخِلْفَنَة فقد تبيّنتا لأنها من الاعتراض والخلاف ، وكذلك الرِّعْشَن لأنه من الارتعاش ، والضَيْفَن لأنه من الضيف والعَلْجَن لأنه من الغلظ ، وانظر المنصف ١٢٧/١ .

(٣) كلمة ( لَمّا ) ساقطة من م .

(٤) قال سيبويه ٣٥٢/٢ : وإذا كان الحرف ثانياً متحركاً أو ثالثاً فلا يزداد إلا بثبت ، كما لم يزد وهو ثان ساكناً إلا بثبت وذلك جَنْعُدَل وشنافر وَخَدْرَتَق لقلّتها في الكلام ولقلّة مواقع الزوائد في مواضعها .

والأكثر على فتحها وجعل النون أصلاً . وأما ( جَنَدِل ) بفتح الجيم والنون وكسر الدال فالنون فيه زائدة لعدم النظير [ <sup>(١)</sup> ] .

وأما النون في ( نَهْشَل ) فأصل لأنه من نَهَشَلَت المرأة إذا أسنَّت <sup>(٢)</sup> .

وأما ( نَهَصْر ) <sup>(٣)</sup> فقيل : هي أصل كَجَعْفَر ، وقيل : هي زائدة لأنه من معنى الهصر .

وأما النون في ( عَنَّتْر ) <sup>(٤)</sup> فأصل عند البصريين لأن له نظيراً وهو جَعْفَر ، ولم يتم دليل على الزيادة من طريق الاشتقاق . وقال غيرهم : هي زائدة لأنه مشتق من العَتر وهي الشدة ، يقال : عتر الرمح إذا اشتدَّ . وعَتر أيضاً اضطرب . ويجوز أن يكون من ( عتر ) إذا ذبح ، ومنه العَتيرة .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م . وانظر جَنَدِل في سيبويه ٧٣/٢ ، ٣٣٥ .

(٢) نَهْشَل وزنه فَعْلَل . سيبويه ٣/٢ ، ٣٥٠ ، وفي سفر السعادة ٤٩٠/١ : نهشل : هو الذئب والشيخ الكبير ، وهو فَعْلَل ، والنون فيه أصل ، لأنها ياء الجيم من جعفر ... وانظر سر الصناعة ١٦٨/١ .

(٣) في سيبويه ٢/٢ : نهسر .

(٤) سيبويه ٢ : ٣٥٠ قال ابن جني في سر الصناعة ١ : ١٦٧ : .. قولنا : عنتر ، فالنون والتاء جميعاً أصلان ، لأنها ياء العين والفاء من جعفر ، ألا ترى أن في الأصول مثال فَعْلَل ؟ « .. وانظر سفر السعادة ٢٣٤/١ ، ٢٣٥ .

## بابُ زيادةِ التَّاءِ (١)

وقد زيدتِ التَّاءُ أولاً في المضارعِ للخطابِ نحو : أنتَ تقومُ ، وأنتِ تقومينَ ، وأنتما تقومانِ في خطابِ مذكَّرٍ وموؤنثٍ تَغليبيّاً . وللتأنيثِ : هي تقومُ ، وهما تقومانِ (٢) ، وأنتما تقومانِ (٣) للمؤنثين . فأما ( هنَّ يقمن ) فاستغني عن علامةِ التأنيثِ في الأوّلِ لدلالةِ الضميرِ عليه / ، وأما هما يقومانِ لمذكَّرٍ وموؤنثٍ (٤) فبالياءِ تَغليبيّاً . فأما ( أتنَّ تَقْمَنَّ ) فللخطابِ لا غير .

وقد زيدتِ التَّاءُ أولاً في الأسماءِ نحو : ( تُرتَّب ) وفيه ثلاثُ لغاتٍ : فتحُ التَّاءِ الأولى وَضَمُّ التَّائِيَةِ . وَضَمُّ التَّاءِ الأولى وفتحُ التَّائِيَةِ ، وَضَمُّهُمَا فيلزمُ مثلُ ذلكِ في الثالثةِ (٥) ، والثَّانِي أَنَّهُ الشَّيْءُ / الرَّاتِبُ فَاشْتِقَاقُهُ مِنْ رَتَبَ أَي : تَبَّتْ وَاطَّرَدَ .

١٦٢ م

### والتَّاءُ فِي ( تَنْضَبُ ) زَائِدَةٌ لِأَمْرَيْنِ :

(١) قال سيبويه ٣١٣/٢ : وأما التاء فتؤنث بها الجماعة نحو منطلقات وتؤنث بها الواحدة نحو هذه طلحة ورحمة وبنات وأخت ، وتلحق رابعة نحو : سَنَبْتة . وخامسة نحو : عَفْرِيَت ، وسادسة نحو : عَنكَبوت ، ورابعةً أولاً فصاعداً في تَفَعَّل أنت وتَفَعَّل هي وفي الاسم ك ( تَجْفَافٍ وَتَنْضَبُ وَتُرْتَب ) ، وانظر سر الصناعة ١٥٧/١ ، وشرح الملوكي ١٨٧ ، وشرح المفصل ١٥٦/٩ ، والممتع ٢٧٢/١ ، وشرح الشافية ٣٧٨/٢ ، ٣٧٩ .

(٢) عبارة ( وهما تقومان ) ساقطة من م .

(٣) عبارة ( وأنتما تقومان ) ساقطة من ح .

(٤) في ح : للمذكَّر والمؤنث .

(٥) يبدو لي أنَّ النَّصَّ مضطرب في هذه العبارة ، وأن المؤلف قد ذكر سببين لزيادة التاء فسقط الأول وبقي الثاني . ونورد فيما يلي نص ابن جني من المنصف ١٠٤/١ قال : قال أبو الفتح : إنَّها قُضِيَ بزيادة النون والتاء في نَرْجَسٍ وَتُرْتَبٍ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَقَعَا مَوْجِعَ حَرْفٍ مِنَ الْأَصْلِ ، كَمَا قُضِيَ بِإِزْيَادَةِ النُّونِ فِي كَنْهَبِلٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ سَفَرَجَلٍ بِضَمِّ الْحِمِّ .

وشيء آخر يدل على زيادة التاء في تُرْتَب ، وهو أنه الشيء الراتب الثابت ، يقال : ( رَتَبَ يَرْتَبُ ) .

وانظر : سر الصناعة ١٢٠ ، ١٥٨ ، ١٦٨ ، والممتع ٧٧ ، ٢٧٤ ، وسفر السعادة ١٧٦/١ .



أحدهما : عدم النظير ، إذ ليس في الكلام فَعَلَّلَ - بفتح الفاء وضَمَّ اللّام - .  
والثاني : أنَّ ( تَنْضُبًا ) شَجَرَ طَوِيلًا دَقِيقَ الأَعْصَانِ ، فهو من معنى تَنْضُوبِ المَاءِ ،  
كَأَنَّ المَاءَ بَعَدَ عَنْهُ ؛ ومثله : الشوط<sup>(٢)</sup> وهو شَجَرٌ يُشْبِهُه كَأَنَّ المَاءَ شَحِطَ عَنْهُ .  
وَأَمَّا ( تَنْفُلٌ )<sup>(٣)</sup> ففيه ثلاثُ لُغَاتٍ : ضَمُّ التَّاءِ والفاءِ ، وَفَتْحُ التَّاءِ وضَمُّ الفاءِ  
وعكسُ ذلك . والتَّاءُ الأولى زائدةٌ لأمرين :  
أحدهما : زيادتها واجبة<sup>(٤)</sup> في اللُّغَةِ الوُسْطَى لعدم النظير ، وكذلك على اللُّغَةِ  
الأخيرة في قول سيبويه<sup>(٥)</sup> ، وتلزم زيادتها على اللُّغَةِ الأولى . وهكذا إن دخلت عليه  
تاءُ التَّائِيثِ لوجوب زيادتها قبلها .

والثاني : أنه قريبٌ من معنى التَّنْفُلِ وهو البَصْقُ ، لأنَّ ولدَ الثعلبِ وهو التَّنْفُلُ  
يَجْرِي فِي مَشِيهِ بِسَهولَةٍ كَرِقَّةِ البَصَاقِ ، أو كأنَّه يَقْدِفُ جَرِيَهُ كَقَدْفِهِ البَصَاقِ<sup>(٦)</sup> .

وَأَمَّا التَّاءُ فِي ( تَنْبَالٌ )<sup>(٧)</sup> ففيها وجهان :

- (١) في ح : بفتح اللام ، وانظر في ( تنضب ) المنصف ١٠٥/١ ، وسر الصناعة ١٢٠/١ ، ١٥٨ ، وسفر السعادة ١٨٧/١ .
- (٢) في م : الشوحت ؟ والشوحت : شجر يصنع منه القسي .
- (٣) انظر التنفل في سيبويه ٣/٢ ، ٣٢٧ ، والمنصف ١٠٥/١ ، والممتع ٥٧ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٢٧٥ ، وسفر السعادة ١٧٢/١ ، وانظر الصحاح : ( تفل ) .
- (٤) في ح : واجبة على اللُّغَةِ الأخيرة لعدم النظير وكذلك على اللُّغَةِ الثانية الوسطى الأخيرة في قول سيبويه !؟
- (٥) قال سيبويه ٣٤٧/٢ : فما يبيِّن لك أنَّ التَّاءَ فِيهِ زائدةٌ : التَّنْضُبُ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الكَلَامِ عَلَى مِثَالِ : جَعْفَرٌ ، وكذلك التَّنْفُلُ والتَّنْفُلُ لأنهم قد قالوا : التَّنْفُلُ ، وليس في الكَلَامِ عَلَى مِثَالِ جَعْفَرٌ ، فهذا بمنزلة ما اشتق منه ما لاتاء فيه .
- (٦) كلمة ( البصاق ) ساقطة من ح .
- (٧) التَّنْبَالُ : قال ابن عصفور في الممتع ٢٧٥/١ : وكذلك التَّاءُ فِي ( تَنْبَالٌ ) زائدةٌ لأنَّ التَّنْبَالُ هو القصير ، و ( النَّبَلُ ) هم القصار فيكون التَّنْبَالُ منه . وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل اللُّغَةِ . وانظر تاج العروس : ( تبال ) .

أحدها : هي أصلٌ والنونُ زائدةٌ لأنَّه القصيرُ وهو من <sup>(١)</sup> التَّبِيلِ الذي هو القَطْعُ ،  
إذ القصيرُ قِطْعَةٌ من الطَّوِيلِ .

والثَّاني : عَكْسُ ذلك ، واشتقاقه من النَّبْلِ لأنَّه قصيرٌ مثله .

وأما ( التصدير ) <sup>(٢)</sup> فتأوهُ زائدةٌ لأنَّه من الصِّدْرِ .

فأما التَّاءُ الأولى من ( تَرْبُوت ) <sup>(٣)</sup> فأصلٌ لأمرين :

أحدها : أنَّ الأخيرةَ زائدةٌ ، فلو زيدت الأخرى لم يبقَ ثلاثةَ أحرفٍ أصول .

والثَّاني : أنَّه من معنى التُّرابِ فكأنَّ الناقَةَ المُذَلَّلَةَ كالترابِ في السُّهولةِ ، وقد  
أبدلتِ التَّاءُ دالاً فقالوا ناقة [ دربوت <sup>(٤)</sup> أي ] : مُدْرَبَةٌ . ويجوزُ أن يكونَ ذلك أصلاً  
آخر .

وأما التَّاءُ في ( تَوَلَّج ) <sup>(٥)</sup> فبدلٌ من الواو .

وأما التَّاءُ في ( الرَّهْبُوت ) <sup>(٦)</sup> وبابه فزائدةٌ بدليل الاشتقاق وعدم النَّظيرِ .

وكذلك التَّاءُ في ( عنكبوت ) لقولهم : عَنَّاكِب <sup>(٧)</sup> .

(١) كلمة ( من ) ساقطة من ح .

(٢) في ح : وأما التصدير للجبل .

(٣) سيبويه ٢/٢٢٧ ، ناقة. تربوت وهي الخيار الفارحة . وفي سر الصناعة ١/١٥٧ : وقالوا : ناقة تَرْبُوت ،

وأصلها : دربوت ، وهي فَعْلُوت من الدَّرْبَةِ ، أي هي مُذَلَّلَةٌ ، فالتاء بدلٌ من الدال .

(٤) كلمة ( دربوت ) بساقطة من م .

(٥) سيبويه ٢/٣٥٦ ، وانظر سر الصناعة ١/١٠٤ ، ١٠٥ ، ففيه كلام مفصل ، والتولج : كِنَاسُ الوحش .

وفي سيبويه : الدَّوَلَجُ من التَّوَلَّجِ أبدلوا التَّاءُ دالاً ٢/٢٤٨ .

(٦) في سيبويه : الرهبوت من الرهبة ٢/٢٤٨ ، وكذلك الرغبوت من الرغبة . وفي سر الصناعة ١/١٥٨ :

وزيدت - أي التَّاءُ - أيضاً خامسة في نحو : ملكوت ، ورَعْبُوت ، ورَهْبُوت ، ورَحْمُوت ، وطاغوت .

(٧) سيبويه ٢/٢٤٨ : العنكبوت : قالوا : عناكب ، وقالوا : العنكباء ، فاشتقوا منه ما ذهب فيه التَّاءُ .

وفي سفر السعادة ١/٣٨٩ : عنكبوت وعَنكَب وعَنكَبَاءُ : بمعنى واحد ، والجمع عناكب . وعن الأصمعي =

وَأَمَّا التَّاءُ فِي ( تَدْرَأُ ) <sup>(١)</sup> فزائدةٌ لعدمِ النظيرِ والاشتقاقِ لأنَّه من الدَّرءِ .

وَأَمَّا التَّاءُ فِي ( سَنَبْتَةٌ ) <sup>(٢)</sup> وهى القطعة من الدَّهرِ فزائدةٌ لقولهم في معناها :  
سَنَبْتَةٌ .

وقد اطَّردت زيادةُ التَّاءِ في الفعلِ للمعاني نحو : تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَافْتَعَلَ . وفي مصادرها ، وفي مصدرِ فَعَّلَ نحو : قَطَعَ تَقْطِيعاً ، فزيادةُ التَّاءِ والياءِ عوضاً من تَشْدِيدِ العينِ في الفعلِ ليدلَّ على التَّكثِيرِ والتَّوَكِيدِ <sup>(٣)</sup> . وَأَمَّا التَّاءُ فِي ( الطَّاعُوتِ ) <sup>(٤)</sup> فهى زائدةٌ . وَأَمَّا الكَلَامُ عَلَى أَلْفِهَا <sup>(٥)</sup> ووزنها فيأتى في البَدَلِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى .

## فصل

في تاء التأنيث .

= وقُطِرَ : غَنَّاكَيْتِ ، وهذا من الشاذ الذي لا يعولُّ عليه لاجتماع أربعة أحرف بعد ألفه . وكذلك قالوا في تصغيره : غَنَّاكَيْتِ ، وهذا من المردود الذي لا يُقبلُ . ووزنه : غَنَّاكَيْتِ : فَعَلَّلُوتِ .  
وانظر المنصف ٢٢/٣ ، وسر الصناعة ١٥٨/١ ،

(١) في سيبويه ٢٢٩/٢ : ذُو تَدْرَأُ أَي ذُو عِدَّةٍ وَمِنَعَةٍ وَفِي ٣/٢ : التَّدْرَأُ وَالتَّدْرُؤُ . وَفِي سَفَرِ السَّعَادَةِ : تَدْرَأُ : تُفَعَّلُ . قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسِ السُّلَمِيِّ :

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرَأُ فَلَمْ أُعْطِ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعِ  
وانظر سر الصناعة ١٠٦ ، ١٦٨ .

(٢) السنبطة : سيبويه ٣٤٨/٢ : السنبطة من الدهر ، لأنه يقال سنبطة من الدهر . وانظر سيبويه أيضاً ٩/٢ ، ١٣ ، ٨٢ ، ١١٩ . قال ابن جني في سر الصناعة ١٦٨/١ : وَأَمَّا تَاءُ سَنَبْتَةٍ فَلَوْلَا الْاِشْتِقَاقُ أَيْضاً لَقَضِينَا بِأَنَّهَا أَوَّلُ ، لِأَنَّهَا يَأْزَاءُ جِيمٍ عَرَفْجَةٍ ، وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا فِي مَعْنَاهَا : سَنَبَةٌ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى زِيَادَتِهَا . وَانظُرِ الْمُتَعَّ ٩٠ ، ٢٧٦ .

(٣) شرح الملوكي ١٩٢ .

(٤) الطاعوت : قال سيبويه ٢٢/٢ : فَأَمَّا الطَّاعُوتُ فَهِيَ اسْمٌ وَاحِدٌ مُؤَنَّثٌ يَقَعُ عَلَى الْجَمِيعِ كَهَيْئَتِهِ لِلوَاحِدِ . وَفِي الْمُتَعَّ أَنَّ التَّاءَ زِيدَتْ آخِرًا فِي رَغَبَاتٍ وَرَهَبَاتٍ وَطَاعُوتٍ وَرَحُوتٍ وَمَلَكُوتٍ وَجَبْرُوتٍ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الرِّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَلِكِ وَالتَّجْبَرِ وَالتَّطْعِيَانِ ٢٧٦/١ .

(٥) في ح : دون وزنها .

قد زيدت تاء التأنيثِ أخيراً في الفعل نحو : ذَهَبَتْ ، وهي ساكنةٌ أبداً . والغرضُ منها الدلالةُ على تأنيثِ الفاعلِ على ما بيَّنه في بابهِ . وفي الاسمِ نحو : قائمةٌ وشجرةٌ . وفي بعضِ الحروفِ نحو : رَبَّتْ وَثُمَّتْ <sup>(١)</sup> ، أرادوا تأنيثَ الكلمةِ ويوقفَ عليها هاءً ومنهم مَنْ يقفُ على التاءِ حملاً على الفعلِ إذ لم يدلَّ على تأنيثِ في المعنى .

وأما ( لات ) <sup>(٢)</sup> كقوله تعالى : ﴿ وَلا تَحِينَ مَنَاصِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فهي ( لا ) زيدتُ عليها <sup>(٤)</sup> التاءُ وعمِلتُ عملَ ( ليس ) وقد استوفيتُ ذلك في ( إعرابِ القرآن ) <sup>(٥)</sup> .

وقد زيدت مع الألفِ في جمعِ المؤنثِ نحو : مُسَلِّمَاتُ . وقد ذُكر في صدرِ الكتابِ . وأما إبدالُ التاءِ هاءً فيذكرُ في حرفِ الهاءِ .

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣٢/٨ : « إن هذه التاء تلحق رب ساكنة كما تلحق الأفعال ، ومتحركة كما تلحق الأسماء فتقول : ربت بالسكون وربت بالفتح . فقياس من أسكنها أن يقف عليها بالتاء كما يقف على ضربت وقياس من حركها أن يقف عليها بالهاء .. » . والقول في ثم مثله . وانظر مبحثاً في تاء التأنيث في شرح المفصل ٢٧/٩ .

(٢) انظر سيبويه ٢٨/١ ، ٢٩ ، ٢٨٩ ، وشرح للفصل ١٠٩/١ ، ومغني اللبيب ٢٢٤/١ .

(٣) سورة ص : ٣/٢٨ .

(٤) كلمة ( عليها ) ساقطة من ح .

(٥) قال أبو البقاء في إعراب القرآن المعروف بإملاء مامن به الرحمن ١١٢/٢ : ﴿ وَلا تَحِينَ مَنَاصِ ﴾ الأصل ( لا ) زيدت عليها التاء كما زيدت على ( رب ) و ( ثم ) فقييل : ربت وثمرت ، وأكثر العرب يحرك هذه التاء بالفتح ، فأما في الوقف فيبعضهم يقف بالتاء ، لأن الحروف ليست موضع تغيير ، وبعضهم يقف بالهاء كما يقف على ( قائمة ) . فأما ( حين ) فذهب سيبويه أنه خير ( لات ) واسمها محذوف لأنها عملت عمل ( ليس ) أي ليس الحين حين هرب . ولا يقال هو مضمراً لأن الحروف لا يضمّر فيها . وقال الأخفش : هي العاملة في باب النفي ، ف ( حين ) اسمها ، وخبرها محذوف ، أي لا حين مناص لهم أو حينهم ، ومنهم من يرفع ما بعدها ويقدر الخبر المنصوب كما قال بعضهم : « فأنا ابن قيس لا براخ » ، وقال أبو عبيدة : التاء موصولة بحين لا ب ( لا ) وحكى أنهم يقولون : تحين وتلان . وأجاز قوم جر ما بعد لات ، وأنشدوا عليه أبياتاً ، وقد استوفيت ذلك في ( علل الإعراب الكبير ) . وقد علق ابن هشام في المغني ٢٣٥/١ على قول أبي عبيدة بقوله : « إنه لا دليل فيه فك في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس » .

## باب زيادة الهاء<sup>(١)</sup>

قَدْ ذَكَّرْنَا شَبَهَ الهَاءِ بِالْأَلْفِ فِي خَفَائِهَا وَقُرْبِهَا مِنْ مَخْرَجِهَا ، إِلَّا أَنَّهَا فِي الْجُمْلَةِ تَقَلُّ زِيَادَتُهَا بِحَسَبِ بُعْدِهَا مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ . وَقَدْ زِيدَتْ أَوَّلًا وَحَشُوءًا وَآخِرًا :

فَمِنَ الْأَوَّلِ : « هِرْكُؤَلَةٌ »<sup>(٢)</sup> عَلَى قَوْلِ الْخَلِيلِ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنَ الرَّكْلِ ، لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ الْهِرْكُؤَلَةَ الْمِرْأَةَ الْعَظِيمَةَ الْأَوْزَاكَ فَهِيَ تَزْكُلُ فِي مَشْيِهَا أَي : تَرْفَعُ وَتَضَعُ بِشِدَّةٍ . وَقَالَ غَيْرُهُ : هُوَ أَصْلٌ ، وَاحْتِجَّ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ زِيَادَتِهَا . وَهَذَا الْبِنَاءُ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ أَصْلًا وَإِنْ كَانَ فِي مَعْنَى الثَّلَاثِي كَمَا أَنَّ سَبَطًا وَسَبَطْرًا بِمَعْنَى<sup>(٣)</sup> .

وَمِنْ ذَلِكَ : « هِبْلَعٌ »<sup>(٤)</sup> أَخِذَ مِنَ الْبِلْعِ / لِأَنَّهُ الرَّجُلُ الْكَثِيرُ الْبِلْعِ ، وَهَجْرَعٌ<sup>(٥)</sup> :

(١) انظر سيبويه ٢١٣/٢ ، وستر الصناعة ٥٦٢/٢ ، وشرح الملوكي ١٩٨ ، والممتع ٢١٧/١ ، وشرح الشافية ٢٨٢/٢ .

(٢) انظر تفصيلاً لما أوجزه أبو البقاء في سر صناعة الإعراب ٥٦٩/٢ .

(٣) بعد أن عرض ابن جني مذهب الخليل ومذهب مخالفه علق بقوله : « ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة بأساً ، ألا ترى أن الدلالة إذا قامت على الشيء فسيبيله أن يقضى به ولا يلتفت إلى خلاف ولا وفاق ، فإن سبيلك إذا صحت لك الدلالة أن تتعجب من عدول من عدل عن القول بها ، ولا تستوحش أنت من مخالفتها إذا ثبتت الدلالة بصد مذهب .

(٤) هِبْلَعٌ : سيبويه ٢٢٥/٢ ، وستر الصناعة ٥٦٩/٢ .

وذكر سيبويه أن هَجْرَعٌ وَهِبْلَعٌ عَلَى فِعْلَلٍ ، أَمَا أَبُو الْحَسَنِ فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا عَلَى هِفْعَلٍ .

وفي سفر السعادة ٤٩٦/١ : هِبْلَعٌ هُوَ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّحَاةِ : « فِعْلَلٌ » وَهُوَ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ : « هِفْعَلٌ » لِأَنَّ الْهَبْلِعَ هُوَ الْأَكُولُ ، فَهُوَ مِنَ الْبِلْعِ ، وَإِنَّمَا صَارَ النَّحَاةُ إِلَى أَنَّ الْهَاءَ فِيهِ أَصْلٌ ، لِأَنَّ زِيَادَتَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تَقَلُّ .

(٥) هَجْرَعٌ : سيبويه ٢٣٥/٢ ، والعين ٢٧٥/٢ ، وتهذيب اللغة ٢٦٤/٣ ، وستر الصناعة ٥٦٩/٢ ، وسفر السعادة ٤٩٩/١ ، والممتع ٢١٧ ، ٢١٩ ، وَهَجْرَعٌ هُوَ الطَّوِيلُ . وَالْهَاءُ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ أَصْلٌ وَعِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ زَائِدَةٌ كَمَا هُوَ الشَّانُ فِي هِبْلَعٍ .

الكثيرُ الجُرْع . فزِيَادَةُ الهَاءِ تُنَبِّهُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ . وَقَالَ قَوْمٌ : هُمَا أُصْلَانِ .

وقد زِيدت ثَانِيَةً فِي « أَهْرَاقَ » لِأَنَّ أَصْلَ الْكَلِمَةِ مِنْ : رَاقَ يَرِيقُ ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ <sup>(١)</sup> : تَرِيقُ الْمَاءِ : تَرَدَّدُهُ [ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ . وَهُوَ مِنَ الْيَاءِ إِذْ لَوْ كَانَ مِنَ الْوَاوِ لَقَالُوا : تَرَوَّقَ الْمَاءُ : تَرَدَّدَهُ ] <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ مِنَ الْوَاوِ مِنْ رَاقَ يَرِيقُ إِذَا ضَفَا ، وَهُوَ لِازِمٌ ، فَإِذَا أُرِدَتْ تَعْدِيَتُهُ زِدْتَ عَلَيْهِ الْهَمْزَةَ فَقُلْتَ <sup>(٣)</sup> : أَرَقْتَهُ مِثْلَ : بَاتَ وَأَبْتُهُ ، فَإِذَا قَالُوا : أَهْرَقْتَهُ فَقَدْ زَادُوا الْهَاءَ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هَرَقْتُ الْمَاءَ ، فَالْهَاءُ هُنَا بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ . فَإِذَا بَنِيَتْ مِنْهُ اسْمٌ فَاعِلٍ قُلْتَ عَلَى الْأَوَّلِ فَهُوَ مُهْرِيقٌ ، وَالْمَفْعُولُ مُهْرَاقٌ . فَالْهَمْزَةُ مَحذُوفَةٌ <sup>(٤)</sup> وَالْهَاءُ تَحْرَكَتْ <sup>(٥)</sup> كَمَا كَانَتْ فِي الْفِعْلِ ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : أَكْرَمَ . إِذَا زِدْتَ عَلَيْهِ الْهَاءَ قُلْتَ : أَهْكُرِمُ فَهُوَ مُهْكُرِمٌ وَالْأَصْلُ : مُؤَهْكُرِمٌ . فَأَمَّا مَنْ أَبَدَلَ الْهَمْزَةَ هَاءً <sup>(٦)</sup> فَقَالَ : هَرَاقٌ ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ : مُهْرِيقٌ وَأَصْلُهُ مِثْلُ : مُؤْرِيقٌ . ثُمَّ تَقَلَّتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ <sup>(٧)</sup> إِلَى الرَّاءِ وَسَكَنَتْ الْهَاءُ فَهُوَ مِثْلُ : مُقِيمٌ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَقَامَ ، إِذْ لَوْ جَعَلْتَ مَكَانَ الْهَمْزَةِ [ هَاءً ] فَقُلْتَ : مَهْمِيمٌ فَاتَّبَعَتْ الْهَاءَ ، وَلَمْ تَحْذَفْهَا كَمَا حَذَفَتِ الْهَمْزَةُ <sup>(٨)</sup> ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي حَذْفِ الْهَمْزَةِ مَا نَذَكَّرُهُ فِي الْحَذْفِ ، وَذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِهَا دُونَ بَدَلِهَا .

(١) كلمة « قولهم » ساقطة من م . وانظر في هراق سيبويه ٣١٢/٢ ، ٣٣٣ ، وسر الصناعة ٣٧١ ، ٥٥٤ ،

٥٦٧ ، والممتع ١٧١ ، ٣٩٩ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٣) في م : قلت .

(٤) في ح : مفتوحة .

(٥) في ح : محركة .

(٦) كلمة « هاء » ساقطة من ح .

(٧) في م : الهاء .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

وقد زيدت الهاء في « أمهات »<sup>(١)</sup> والأصل « أم » على فُعْل ، ولذلك قلت : أمٌ  
يَبِينَةُ الأمومة . وأمٌ كلُّ شيء أصله ، ومنه قيل لمكة : « أم القرى »<sup>(٢)</sup> . ورئيسُ القوم  
أمهم ، وزيادة الهاء في أمهات الناس للفرق<sup>(٣)</sup> بينها وبين أمات البهائم ، وقد جاءَ بغير  
هاء في الناس فقال : [ من المتقارب ]

— ١٩٧ — « فَرَجَّتَ الظَّلَامَ بِأَمَاتِكَ »<sup>(٤)</sup>

ومنهم مَنْ يقولُ : أمهات البهائم وهو قليلٌ كقَلَّةِ أمات الناس . وقال قومٌ : الهاءُ  
في « أمهات » أصل<sup>(٥)</sup> ، وهو بعيد لوجهين<sup>(٦)</sup> :

أحدهما : أن الواحدَ لاهاءَ فيه وهو الأصل .

والثاني : أن الأصلَ الذي يوجدُ منه على القولِ بأصالةِ الهاءِ هو : الأمةُ ، وهو  
النسيانُ ولا معنى له ههنا .

وقد زيدت الهاءُ آخرًا للسكت<sup>(٧)</sup> ومعنى ذلك أن يكون الحرف الأخير خفيًا فيبين

(١) قال ابن جني في سر الصناعة ٥٦٢/٢ : .. فما زيدت فيه الهاء قولهم : « أمهات » وزنه « فَعْلَهَات »  
والهاء زائدة بمعنى الأم ، والواحدة « أمهة » قال : « أمهتي خنيد والياس أبي » أي أمي . وقولهم :  
« أم يَبِينَةُ الأمومة » قد صح لنا منه أن الهمزة فيه فاء الفعل ، والميم الأولى عين الفعل ، والميم الآخرة  
لام الفعل ، ف « أم » بمنزلة « دَر » و « حَب » و « جُل » مما جاء على « فَعْلٌ » وعينه ولامه من موضع  
واحد .

(٢) انظر المرصع ٢٧٥ .

(٣) كلمة ( للفرق ) ساقطة من ح .

(٤) البيت بتمامه :

إِذَا الْأُمَّهُاتُ قَبَّحْنَ الْوَجُوهَ فَرَجَّتَ الظَّلَامَ بِأَمَاتِكَ

ونسب في شرح شواهد الشافية ٣٠٨ إلى مروان بن الحكم وورد بغير نسبة في سر الصناعة ٥٦٤/٢ ، وشرح  
الملوكي ٢٠٢ ، وشرح المفضل ٣/١٠ ، واللسان : أم ، والمرصع ٥٠ .

(٥) هذا رأي أبي بكر بن السراج نسبة إليه ابن جني في سر الصناعة ٥٦٤/٢ فانظره .

(٦) في ح : لأمرين .

(٧) سيبويه ٣١٢/٢ ، وانظر شرح المفضل ٢/١٠ .

بالوقف بالهاء نحو : كِتَابِيَّة<sup>(١)</sup> وَحِسَابِيَّة<sup>(٢)</sup> ، أو تكون حركة الحرفِ دَالَّةً على حرف محذوفٍ نحو : [ لِمَ وَبِمَ ، فَإِنَّ فَتْحَةَ الميمِ تَدُلُّ عَلَى الألفِ المحذوفة ]<sup>(٣)</sup> ، فلو وقفتَ عليها وسكنتَ لم يبقَ على المحذوفِ دليلٌ ، وإن حَرَكْتَ لتدلَّ وقفتَ على الحركةِ ، فزادوا الهاءَ لتبقى الحركةُ ويكونَ الوقفُ على الساكنِ . وإنما اختاروا الهاءَ لِضَعْفِهَا وَخَفَائِهَا وبذلك أشبَّهت حروفَ المدِّ .

ومن ذلك : أَعْرُزٌ وَأَرْمٌ وَاسْعٌ وَاخْشَ<sup>(٤)</sup> ، إذا وقفتَ عليها ألحقتها الهاءُ ، ويجوزُ أن تَقِفَ بغيرِ هاءٍ في ذلك وهو الأصلُ ، فَأَمَّا مَا حَذِفَتْ فَاوُهُ وَلامُهُ في الأمرِ من : وَقَى وَوَقَى ، فأكثرهم يقفُ عليه بالهاءِ نحو : قَهْ وَفَهْ وَعَهْ تقويةً للكلمةِ إذ بقيتُ على حرفٍ واحدٍ ولاستحالةِ تَسْكِينِهَا إذ كانتُ مَبْدُوءاً بِهَا موقوفاً عليها ، ومنهم مَنْ يُجَوِّزُ تَرْكَ الزيادةِ ويقفُ على الحركةِ . فَأَمَّا إِنْ كانتِ الحركةُ حركةَ إعرابٍ لم يُوقِفْ عليها بالهاءِ كَضْرَبَ وَيَرْمِي . وَإِنْ كَانَ السكونُ إعراباً فكذلك نحو : لَمْ يَضْرِبْ وَلَمْ يَرْمِ وَلَمْ يَغْزُ . وَأَجَازَ قَوْمٌ فِي المَجْزُومِ المَعْتَلِّ الوقْفَ على الهاءِ نحو : إِنْ تَفِ أِفَهُ ، وَإِنْ تَرَمِ أَرِمَهُ ، تشبيهاً له بالمبني<sup>(٥)</sup> .

ومِمَّا يُوقَفُ عليه بالهاءِ والنون بعد الواوِ والياءِ نحو : مُسْلِمُونَهُ وَمُسْلِمِينَهُ وتَتَفَكَّرُونَهُ لِأَنَّ حَرَكَتَهَا حركةُ بِنَاءٍ بعدِ حَرْفِ سَاكِنٍ فَكَرِهُوا أَنْ يَقِفُوا عَلَى السَّاكِنِ بعدِ السَّاكِنِ<sup>(٦)</sup> ، ولذلك أَجَازُوا : كَيْفَهُ<sup>(٧)</sup> ، لِأَنَّ حَرَكَتَهُ هذه الحروفِ كُلِّهَا حركةُ بِنَاءٍ بعدِ حَرْفِ سَاكِنٍ .

(١) الحاققة : ٢٥/٦٩ .

(٢) الحاققة : ٢٩/٦٩ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٤) انظر سيبويه ٢٧٧/٢ ، ٢٧٨ ، وشرح الملوكي ١٩٩ .

(٥) في ح : بالثني .

(٦) سيبويه ٢٧٩/٢ : ... من ذلك نون الاثنين والجمع نحو : ها ضاربانها ، وهم مسلمونهُ ، وهم قائلونهُ ، ومثل ذلك : هنهُ ، وضربته . مثل ذلك أينهُ وثمهُ وهلمهُ .. قالوا في الوقف : كيفهُ ، ليته ..

(٧) في ح : كيفهُ وأينهُ .



## باب زيادة السين<sup>(١)</sup>

وقد زيدت في الاستفعال وما تصرف منه بمعنى الطلب ، نحو : استسقى الماء ، أي : طلب أن يسقاه . وقد جاء استفعال بمعنى فَعَلَ نحو : استقرَّ بمعنى : قرَّ . وقد زيدت عَوْضاً في اسطاع<sup>(٢)</sup> . / وفي هذه الكلمة أربع لغات : أطاعَ وأسطاع - بقطع الهمزة - وأسطاع بوصلها ، واستطاع - بالتاء - . ولغة خامسة : استاع .

١٦٤م

فأما ( أطاع ) فمثل ( أقام ) فالألف بدل من الواو لما نذكره في البديل .

وأما ( أسطاع ) بوصل الهمزة فأصله : استطاع ، فحذفت التاء لمجانستها الطاء كما يُحذف أحد المثلثين .

(١) سيبويه ٨/١ ، ١١٣/٢ ، ٣٣٣ ، ٤٢٩ ، وستر الصناعة ١٩٧/١ ، وشرح الملوكي ٢٠٦ ، والممتع ٢٢٢/١ ، وشرح المفصل ٥/١٠ ، وشرح الشافية ٣٧٩/٢ .

(٢) قال سيبويه ٣٣٣/٢ : ... ونظير هذا قولهم : أسطاع يُسطيع جعلوا العوض السين لأنه فعل ، فلما كانت السين تزداد في الفعل زيدت في العوض لأنها من حروف الزوائد التي تزداد في الفعل . وانظر أيضاً ص ٤٢٩ .

وقال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٠٦ : « وتزداد غير مطرد في ( أسطاع يُسطيع ) والمراد ( أطاع ) ، يُطيع ) وأصله : أطوع يُطوع ، نقلت الفتحة من الواو إلى الطاء في ( أطوع ) إرادة للإعلال ، حلاً على الماضي المجرد الذي هو ( طاع ) . ثم قلبتها ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار ( أطاع ) ثم دخلت السين كالعوض من حركة عين الفعل .

وهذا رأي سيبويه ، وقد ردّه أبو العباس محمد بن يزيد وقال : إننا يعوض من الشيء إذا كان معدوماً ، والفتحة هنا موجودة ، نقلت من العين إلى الفاء ، ولا معنى للتعويض عن شيء موجود ، بل يكون جمعاً بين العوض والمعوّض وهو ممتنع .

وهذا لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه ، لأنّ التعويض إننا وقع من ذهاب حركة العين من العين ، لا من ذهاب الحركة البتة . وذلك أنهم لما نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة وقلبوا العين ألفاً ، لحق الكلمة توهين وتغيير ، وصار معروضاً للحذف إذا سكن ما بعده نحو : ( أطع ) في الأمر ، فعوض السين من هذا القدر من التوهين ، وهذا تعويض جواز لا تعويض وجوب ، فلذلك لا يلزم التعويض فيما كان مثله من نحو ( أقام ) و ( أباع ) بل لو عوضوا لجاز .

وكلام ابن يعيش هذا من ستر الصناعة ١٩٩/١ ، ٢٠٠ ، وانظر شرح الشافية ٣٧٩/٢ .

وأما (أسطاع) - بقطع الهمزة وفتحها<sup>(١)</sup> - فالسِّينُ فيه بَدَلٌ من حركة لفظٍ / حركة الواو . وذلك أَنَّ أَصْلَهُ : أَطُوْعٌ ، فنقلت حركة الواو إلى الطَّاءِ على ما يوجبُه القياسُ . ثمَّ أُبْدِلتِ السِّينُ مِمَّا ذَكَرْنَا . والدليلُ على ذلك من وجهين :

أحدهما : أَنَّ هَمْزَةَ (أَسْطَاعِ) مَفْتُوحَةٌ مَقْطُوعَةٌ مِثْلُ هَمْزَةِ أَطَاعِ .

والثَّانِي : أَنَّ حَرْفَ المِضَارَعَةِ فِيهِ<sup>(٢)</sup> مِضْمُومٌ مِثْلُ : يُطِيعُ وَلَوْ كَانتِ سِينٌ اسْتَفْعَلَمَ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ . وَقَالَ المَبْرَدُ<sup>(٤)</sup> : هَذَا غَلَطٌ لِأَنَّ حَرْفَةَ الواوِ قَدْ تَقَلَّتْ إِلَى الطَّاءِ فَهِيَ مَوْجُودَةٌ كَيْفَ تَصَحُّ دَعْوَى البَدَلِ مِنْهَا مِنْ مَوْجُودٍ ؟؟؟ !

فالجوابُ عَمَّا قَالَ مِنْ وَجْهِينَ<sup>(٥)</sup> :

أحدهما : أَنَّ الواوَ لَمَّا سَكُنَتْ قَلْبَتْ أَلِفًا وَتَعَرَّضَتْ لِلحذفِ فِي الجُزْمِ ، وَلَوْ كَانتِ الحَرْفَةُ بَاقِيَةً فِي حَكْمِ المَوْجُودِ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ .

والثَّانِي : أَنَّ السِّينَ بَدَلٌ مِنَ الحَرْفَةِ الكَائِنَةِ فِي الواوِ ، وَتَقَلُّهَا إِلَى غَيْرِهَا لَا يُخْرِجُهَا عَنِ اسْتِحْقَاقِ الحَرْفَةِ وَأَنَّهَا لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِيهَا ، وَقَدْ زِيدتِ السِّينُ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ بَعْدَ كَافِ المُوْنِثِ نَحْوُ : رَأَيْتُكَسَ وَمَرَرْتُ بِكَسٍ ، وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ الشِّينَ وَهُوَ شَاذٌ<sup>(٦)</sup> .

(١) فِي م : وَوَصَلَهَا .

(٢) كَلِمَةٌ ( حَرْفَةٌ ) سَاقِطَةٌ مِنْ ح .

(٣) كَلِمَةٌ ( فِيهِ ) سَاقِطَةٌ مِنْ م .

(٤) انظر رأي المبرد والرد عليه في التعليق على كلمة (أسطاع) .

(٥) انظر هذا في تعليقتنا على كلمة (أسطاع) وفي سر الصناعة ٢٠٢/١ ، وشرح اللوحي ٢٠٧ .

(٦) قال ابن جني في سر الصناعة ٢٠٢/١ : ومن انعم من يزيد على كاف المؤنث في الوقف شيئاً ليبين كسرة الكاف فيؤكد التأنيث ، فيقول : مررت بكس ، ونزلت عليكس فإذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة . وأما ما يحكى عن سحيم من قوله ؛

فَلَمَّا كُنْتُ وَرْدًا لِعَشِقَتِي      وَلكِنْ رَبِّي سَانِي بِسَوَادِيَا

- يريد : لعشقتي ، شانني - فإنما قلب الشين شيئاً لسواده وضعف عبارته عن الشين ، وليس ذلك بلغة ، وإنما هو كاللثغ .

وانظر حديث ابن جني عن كسكة هوازن في سر الصناعة ٢٢٩/١ .

## بابُ زيادةِ اللّامِ (١)

اعلم أنّ زيادتها بعيدة في القياس لبُعدها من حروفِ المدِّ ، وإنّا زِيدت في حروفٍ قليلةٍ قالوا في زيديّ : زَيْدَل ، وفي عَبْدٍ : عَبْدَل (٢) . وقالوا في الأَفْحَجِ : فَحَجَل . وقالوا في أولئك : أولالك وهذا شاذ (٣) . فأما اللّامُ في ( ذلك ) فزائدةٌ لبُعْدِ المُشارِ إليه . وقيلَ : هي بَدَلٌ من ( ها ) التي للتَّنْبِيهِ . وكذلك هي زائدةٌ في ( تِلْكَ ) (٤) . وقد زِيدتُ للتّعريفِ على ما ذكرنا في بابِ المعرفةِ والنكرةِ .

### فصل

كلُّ حرفٍ مُشَدَّدٍ في أصلٍ ثلاثيّ فالثاني منها زائدٌ . وقد تكرر حرفانِ : الفاءُ والعينُ نحو : ( مَرْمَرِيسَ وَمَرْمَرِيتَ ) (٥) ، ولا نظيرَ لهما ووزنُهُ فَعْفَعِيل .  
فأما ( دَرْدَبِيسَ ) فلا تكررَ فيه ، لأنَّ الدَّالَّ الثانيةَ لم تتكرر معها الرأءُ فوزنه : فَعْلِيل .

(١) انظر سيبويه ٣١٣/٢ ، وسر الصناعة ٣٥٠/١ ، وشرح الملوكي ٢٠٩ ، والمتع ٢١٣/١ ، وشرح الشافية ٣٨١/٢ .

(٢) سيبويه ٣١٣/٢ ، وسر الصناعة ٣٢٢/١ ، وشرح الملوكي ٢١١ وفيه : وقولهم : زيْدٌ وَعَبْدٌ وَفَحَجٌ ، دليل على زيادة اللام في ( زَيْدَل ) و ( عَبْدَل ) و ( فَحَجَل ) ، وانظر أيضاً للمتّع ٢٠٣ ، ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٣) انظر سر الصناعة ٣٢١/١ ، وشرح الملوكي ٢١٠ .

(٤) انظر المواضع المشار إليها في الحاشية السابقة .

(٥) قال ابن جني في سر الصناعة ٢٤٧/١ : وفاء الفعل لم تكرر في شيء من الكلام إلا في حرف واحد وهو مَرْمَرِيسَ ، ووزنها : فَعْفَعِيل ، وهي السناهية . وقد قالوا أيضاً : مَرْمَرِيتَ . وفي سيبويه ١١٣/٢ ، ٣٢٦ ، ٣٥٣ : مرمريس معناه من المراسة . وفي سفر السعادة ٤٥٩/١ ، ذكر لما قاله سيبويه ، وزاد أيضاً قوله : ومَرْمَرِيسَ أيضاً : الأملس . وانظر الإنصاف ٧٨٨/٢ ، المسألة ١١٣ ، والمتع ١٣٩ ، ٣٠٠ ، والنصف ١٢/١ ، ١٣ ، وشرح الشافية ٦٣/١ .

وَأَمَّا ( دَدَنَ وَدَدَى وَدَدَّ )<sup>(١)</sup> فَلَا يُقَالُ : الْفَاءُ مَكْرَرَةٌ بَلْ فِائُهُ وَعَيْنُهُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يُفْصَلُ بَيْنَ الْمُثَلِّينَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ نَحْوُ : كَوَكَّبَ .  
فَأَمَّا ( أَوْلَ )<sup>(٢)</sup> فِفَائُهُ وَعَيْنُهُ وَآوَانُ وَلَهُ مَوْضِعٌ يَذْكَرُ .

## فصل

الأصل أن تكون الزيادة أخيراً لأنه موضع الحاجة إليها إذ البدأة بالأصول ممكنة ، وإنما يقترض بعد إنفاق الحاصل ، إلا أنه قد زيد أولاً وحشواً على حسب المعنى .

## فصل

في الإلحاق<sup>(٣)</sup> :

اعلم أن القصد من الإلحاق أن تزيد على بناءٍ حتى يصير مساوياً لبناء أصل أكثر منه ، وهذا يوجب أن يزداد على الاسم الثلاثي حتى يصير رباعياً وخماسياً . فقد تلحقه زيادتان لأن أكثر أصول الأسماء خمسة . فأما الفعل فيزاد على الثلاثي واحداً فيلحق بالرباعي لأن الفعل لاخماسي فيه .

واعلم أن حرف الإلحاق لا يكون أولاً ، لأن الزيادة أولاً تكون لمعنى إذ حق المعنى أن يدل عليه من أول الكلمة ليستقر المعنى في النفس من أولها ، فقد يكون حرف الإلحاق حشواً وآخرأ .

(١) في سيبويه ٣٠٥/٢ : ودَدَّ وهو اللهو وعند بعضهم هو الحُسن . قال ابن جني في سر الصناعة ٥٤٧/٢ : وحذفت أيضاً - أي النون - لاماً في دَدَنَ ، فقالوا : دَدَّ وهو اللهو واللعب ، قال رسول الله ﷺ : « لست من دَدٍ ولا دَدَّ مني . » وقد قالوا أيضاً في هذا المعنى ( ددى ) مقصوراً ، وانظر ص ٦٠٠ في سر الصناعة و ٦٨٦ و ٨١٩ ، والمتع ٢٣٤ و ٥٦١ و ٦٢٦ .

(٢) أول : انظر سيبويه ٣٧٤/٢ ، وسر الصناعة ٦٠٠/١ ، ٨٠٠ ، ٨٢٠ ، والمتع ٣٢٢ ، ٣٣٧ ، ٥٦٣ ، وسفر السعادة ١١٩/١ ، ١٢٠ .

(٣) انظر مبحثاً هاماً في الإلحاق في شرح الشافية ٥٢/١ .

واعلم أنَّ الإلحاقَ إذا كانَ أخيراً جازَ أن يكونَ بالحروفِ كُلِّها ، إذا كانَ للملحقِ من جنسِ اللّامِ .

وأما الإلحاقُ إذا كانَ حَشْواً فيكونُ بالياءِ والواوِ والنّونِ ، فمثال [ الواو ] ثانية : ( جَوْهَرٌ )<sup>(١)</sup> ملحقٌ بجعفرِ فالواوُ بإزاءِ العينِ ، والياءُ ثانيةً مثل : ( خَيْفَقٌ )<sup>(٢)</sup> . ومثالهاُ الثالثةُ : جَدْوَلٌ ، فالواوُ بمنزلةِ الفاءِ من جَعْفَرٍ وَعِثِيرٍ : فالياءُ بإزاءِ الهاءِ من ( دِرْهَمٍ ) .

وأما الألفُ فلا تكونُ للإلحاقِ حَشْواً لأنَّ ما فيها من المدِّ يُخْرِجُها عن مُساواةِ حروفِ الأصلِ من غيره ، ويؤيِّدُ / ذلكَ أنّها لا تكونُ أصلاً في الأسماءِ المتكّنةِ والأفعالِ فلا يُقابلُ بها أصلٌ . وأما زيادتهاُ أخيراً للإلحاقِ فجائزٌ<sup>(٣)</sup> .

## فصل

ويُستدلُّ على الألفِ إذا كانتَ أخيراً أنّها للإلحاقِ بثلاثةِ أشياء :

أحدها : أن لا تكونَ منقلبةً عن أصلٍ وأن تنوّنَ ، فالشَّرْطُ الأوَّلُ يدلُّ على أنّها إن كانت منقلبةً عن أصلٍ لم تكن زائدةً ، ومن شَرْطِ حَرْفِ الإلحاقِ أن يكونَ زائداً . وأما التنوينُ فيدلُّ على أنّها ليست للتأنيثِ .

والثَّاني : أن تكونَ على بناءٍ غيرِ مُختَصٍّ بالتأنيثِ ، فحَبْلِي ونحوه من فُعْلِي

(١) انظر المنصف ١٣/١ ، وسر الصناعة ٥٦٦ ، ٥٩٤ ، ٧٧٠ .

(٢) انظر سر الصناعة ٥٦٦ ، ٧٦٧ .

(٣) انظر شرح الشافية ٥٧/١ ، وذلك نحو : مغزى وأرطى .

لا يكون إلا للتأنيث ، ومن هنا كانت أَلْفُ ( بُهْمَى ) للتأنيث والألف / في ( بُهْمَا )<sup>(١)</sup> زائدة للتكثير ، وعلى قول الأَخْشِ تكونُ للإلحاق بِجُحْدَبِ .

والثالث : أنْ تنقلبَ الألفُ في التصغيرِ ياءً كما تنقلبُ للمنقلبةِ إلى الياءِ نحو : ( مِعْزَى ) وتصغيرها : مَعْيِزٌ<sup>(٢)</sup> . وأمَّا الهمزةُ في ( عِلْبَاءِ ) فَمُبْدَلَةٌ من أَلْفٍ مُبْدَلَةٍ من ياءِ زائدةٍ للإلحاقِ بِسِرْدَاحِ ، ولذلك تقولُ في تصغيرها : عَلْيِي<sup>(٣)</sup> ، فتقلبُ أَلْفَ المدِّ ياءً لانكسارِ ما قبلها وتعيدُ اللّامَ إلى أصلها . وقد جاءت أَلْفَاظُ تكونُ الألفُ في آخرها للإلحاقِ في لغةٍ وللتأنيثِ في أُخرى نحو : ذَفْرَى<sup>(٤)</sup> وَتَتْرَى<sup>(٥)</sup> . فما جاءَ على الإلحاقِ :

(١) البهْمَى : جاء في اللسان : ( بهم ) قال سيبويه : البهْمَى تكون واحدة وجمعاً وألفها للتأنيث ، وقال قوم : أَلْفُهَا للإلحاق ، والواحدة بُهْمَا ، وقال المبرد : هذا لا يُعرف ، ولا تكون أَلْفُ فَعْلَى ، بالضم ، لغير التأنيث .. قال ابن سيده .. وعندي أنْ مَنْ قال : بُهْمَا ، فالألفُ ملحقةٌ له ب : جُحْدَبِ ، فإذا نزع الهاءَ أحال اعتقاده الأوّلَ عما كان عليه ، وجعل الألفُ للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث ، ويجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء .

وانظر شرح الشافية ٤٨١ ، والممتع ٨٩ .

(٢) انظر سيبويه ١٠٧/٢ ، والممتع ٨٨ ، ٢٤٩ .

(٣) قال سيبويه ١٠٨/٢ ، وأعلم أنْ كلَّ ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فكان ممدوداً منصرفاً فإنْ تحقيره كتحقير الممدود الذي هو بعدة حروفه مما فيه الهمزة بدلاً من ياء من نفس الحرف ، وإنما صار كذلك لأن همزته بدل من ياء بمنزلة الياء التي نفس الحرف ، وذلك نحو : عِلْبَاءِ وَحِرْبَاءِ ، تقول : عَلِيِّي وَحَرِيِّي . وانظر سرّ الصناعة ٩٩ ، والممتع ١٢٢ ، ١٥١ ، ٣٦٣ .

(٤) انظر ذَفْرَى في سيبويه ٨/٢ ، ٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، وسر الصناعة ٦٥٩/٢ ، والذَفْرَى : العُظْمُ الشاخص خلف الأذن . وفي سفر السعادة ٢٧٩/١ :

ذَفْرَى : فَعْلَى ، وهو الموضع الذي يعرق من البعير خلف أذنه . وعن الأصمعيّ : قلت لأبي عمرو : ( الذَفْرَى ) من الذَفْرُ ؟ قال : نعم . والذَفْرُ بفتح الفاء : كل ريح حادة من طيبٍ أو نتنٍ .

وألف ( ذَفْرَى ) للتأنيث ، ومنهم مَنْ نَوَّنَ وَجَعَلَ أَلْفُهَا للإلحاقِ بدرهم .

(٥) تَتْرَى : سيبويه ٩٢ ، ٣٢٠ ، ٣٤٥ ، ٣٥٤ ، والمقتضب ٣٣٨/٣ ، وفي سفر السعادة ١٧٤/١ : تَتْرَى مَنْوَنٌ وغير مَنْوَنٌ وهو من المواترة ، ولا يخلو أن يكون مأخوذاً من قولهم : هو على وتيرةٍ واحدةٍ أي طريقةٍ واحدةٍ . أو يكون مأخوذاً من الوِثْرِ . يقال : واترَ بين الأشياءِ إذا تابع .. والتاء في تَتْرَى بدل من الواو .

مَهْدَدٌ<sup>(١)</sup> ، ووزنه فَعَلَّلْ مُلَحَقٌ بِجَعْفَرٍ ، إِذْ لَوْ كَانَتْ الْمِيمُ زَائِدَةً لَقَالَ : مَهْدَدٌ فَأَدْغَمَ .  
وكذلك يَأْجِجُ<sup>(٢)</sup> وَمَأْجِجٌ<sup>(٣)</sup> وَزُنُّهَا فَعَلَّلْ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لِأَدْغَمَ .

---

(١) مهدد : سيبويه ٢٢٩/٢ ، ٢٣٥ ، ٢٥٢ .

(٢) يأجج : سيبويه ٢٤٦/٢ .

(٣) مأجج : سيبويه ٢٤٤/٢ .

## بابُ البَدَلِ

معنى البدل : إقامة حرفٍ مقامَ حرفٍ آخر . والغرضُ منه التخفيفُ<sup>(١)</sup> . وموضعُ البَدَلِ موضعُ المُبَدَلِ منه بِخِلافِ العِوَضِ ، فإنَّه في غيرِ مَوْضِعِ المَعْوَضِ منه ، كتعويضهم تاء التانيث في : عِدَّةٌ وَزَيْتَةٌ من فاء الكلمة التي هي واوٌ ، وكالهمزة في : اسمٌ<sup>(٢)</sup> ، فإنَّها عَوَّضَتْ من لامِ الكلمة التي هي واوٌ . فإن قيلَ : لِمَ فَرَّقُوا بَيْنَ العِوَضِ والبَدَلِ فيما ذَكَرْتَ ؟ البَدَلُ في اللُّغَةِ من جِنْسِ المُبَدَلِ منه يُقَامُ مقامَه . والعِوَضُ جِزَاءُ الشَّيْءِ وقد يَكُونُ من غَيْرِ جِنْسِهِ . أَلَا تَرَى أَنَّ الثَّوَابَ والعِقَابَ على الفِعْلِ تُسَمَّى عِوَضاً ، ويُقَالُ عَوَّضَهُ اللهُ من وَلَدِهِ مالاً أَوْ عِلْماً .

### فصل

والبَدَلُ على صَرَبَيْنِ : مَقْيِسٌ ، وَغَيْرُ مَقْيِسٍ :

فَغَيْرُ المَقْيِسِ كِبَدَالِهم الياءَ من الباءِ في الأَرانِبِ ، فقد قالوا : الأَرانِي<sup>(٣)</sup> . وإِبْدالِ

(١) انظر شرح المفصل ٧/١٠ وما بعدها ، وشرح الملوكي ٢١٣ ، وفيه : معنى البدل أن نقيم حرفاً مقام حرفٍ في موضعه إما ضرورةً وإما استحساناً . وانظر شرح الشافية ١٩٧/٣ .

(٢) انظر الإنصاف ٦/١ ، المسألة الأولى .

(٣) أنشد سيبويه ٣٤٤/١ :

لها أشاريرٌ من لحمٍ تَتَمَرُهُ من الثعالي ووخزٌ من أراينها

قالوا : أراد الثعالب والأرانِبِ ، فاضطر إلى إسكان الباء ، فلم يمكنه ذلك ، فأبدل من الباء ياءً ساكنةً في موضع الجرِّ .

وانظر الإبدال ٩٠/١ ، ٢٨٥ ، و ١٠٥/٢ ، وسر الصناعة ٧٤٢/١ ، وشرح الملوكي ٢٥٤ ، والممتع ٣٦٩ ، والبيت لأبي كاهل الإشكري ، وينسب إلى النمر بن تولب . والأشارير : القطع من اللحم تجفّف للادّخار ، وتَمَرُهُ : تجفّفه . والوخز : قطعٌ من اللحم .



الياء من السين في سادس<sup>(١)</sup> فإنهم قالوا : سادي<sup>(٢)</sup> .

وأما المقيسُ فَضْرَبَانِ أيضاً : لازمٌ مطرّد ، ولازمٌ غير مطرّد<sup>(٣)</sup> .

فالأوّل : ما أُبدِلَ لعلّةٍ فإنّه لازمٌ حيثُ وُجِدَت العلّةُ ما لم يمنع منه مانعٌ كإبدالِ الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما .

واللازمُ غيرُ المطرّدِ نحو : إبدالِ الياء من الواو في أعياد .

وأما ما ليسَ بلازمٍ ولا مطرّدٍ فهو الجائزُ<sup>(٤)</sup> كإبدالهم<sup>(٥)</sup> الواو همزةً في ( وشاح ) و ( وعاء )<sup>(٦)</sup> فإنّه جائزٌ غيرُ مطرّد<sup>(٧)</sup> . ألا ترى أنهم إذا علّلوا الإبدالَ بكسر الواو بطل عليهم ب ( وِرْد ) و ( وِفْر ) وغيرِ ذلك ممّا لا يجوزُ فيه الإبدال مع وجود العلّة وعدم المانع .

(١) عبارة ( في سادس ) ساقطة من م .

(٢) سيويه ٣١٤/٢ ، وفي سرّ الصناعة ٧٤١/٢ : إبدال الياء من السين .

قال الشاعر :

إذا ماعدُ أربعة فسأل فروجك خامس ، وأبوك سادي

أي سادس . وانظر الإبدال ٢١٧/٢ ، وشرح الملوكي ٢٥٥ ، وشرح شواهد الشافية ٤٤٨ ، وشرح المفصل ٢٤/١٠ ، وإصلاح المنطق ٢٠١ ، والممتع ٣٦٨ .

(٣) قال ابن جني في علة قلب الواو والياء ألفاً : إنها متى تحركتا حركةً لازمة ، وانفتح ما قبلهما وعري الموضع من اللبس ، أو أن يكون في معنى ما لا بدّ من صحة الواو والياء فيه ، أو أن يخرج على الصحة منبهةً على أصل بابه . فإنها يقلبان ألفاً . الخصائص ١٤٧/١ .

(٤) عبارة ( فهو الجائز ) ساقطة من ح .

(٥) في ح : فكإبدالهم .

(٦) في سرّ الصناعة ١٠٢/١ : وقالوا أيضاً وشاح وإشاح ووعاء وإعاء ، قرأ سعيد بن جبير ( ثم استخرجها من إعاء أخيه ) [ يوسف : ٤٦ ] ، المحاسب ٣٤٨/١ . وكل واحدٍ من هذه ومن غيرها مما يجري في البديل مجراها تستعمل مكان صاحبها . وانظر أيضاً سرّ الصناعة ٥٩٥ ، ٦٦٣ .

(٧) عبارة ( فإنه جائز غير مطرّد ) ساقطة من ح .

## فصل

### في حروفِ البدل<sup>(١)</sup> :

وهي : أحدَ عشرَ ، منها ثمانيةٌ من حروفِ الزيادة ، تُسقط منها السين واللام ،  
ويُزادُ عليها ثلاثةٌ من غيرها وهي : الدال والطاء والجيم ، وسيأتي ذلك حَرْفًا حَرْفًا إن  
شاء الله تعالى .

## فصل

### في إبدالِ الهمزةِ :

وقد أُبدلتِ الهمزةُ من خَمسةِ أَحْرَفٍ : من الألفِ ، والواوِ ، والياءِ ، والهاءِ ،  
والعينِ .

### إبدالها من الألفِ :

## مسألة

إذا وقعتُ ألفُ التأنِيثِ بعدَ ألفِ المدِّ<sup>(٢)</sup> قلبتُ همزةَ البتةِ كقولك : صحراءُ

(١) انظر سيبويه ٣١٣/٢ ، وشرح اللوكي ٢١٥ ، وشرح المفصل ٤٥/١٠ ، ٤٦ ، وستر الصناعة ٣٢١/١ ،  
والممتع ٣١٩ ، وشرح الشافية ١٩٧/٣ .

(٢) من هنا بدأ سقط في ح .

(٣) قال ابن جني في ستر الصناعة ٨٢/١ : وقد اطرد عنهم قلب ألف التأنِيثِ همزةً وذلك نحو حمراء وصفراء  
وصحراء وأربعاء وعشراء ، ورخصاء وقاصعاء وما أشبه ذلك .

والقول في ذلك : إن الهمزة في صحراء وبأبها إنما هي بدلٌ من ألف التأنِيثِ كالتي في نحو : حُبلى  
وسكرى وبشرى وجمادى وجرارى وقرقرى وخيزلى ، إلا أنها في حمراء وصحراء وصلفاء وخبراء ،  
وقعت الألف بعد ألف قبلها زائدة ، فالتقى هناك ألفان زائدتان الأولى منها الزائدة ، والثانية هي  
ألف التأنِيثِ ، فلم تخل من حذف إحداهما أو حركتها ، فلم يجز في واحدة منها الحذف ، أما الأولى فلو  
حذفتها لانفردت الآخرة ، وهم قد بنوا الكلمة على اجتماع ألفين فيها ، وأما الآخرة فلو حذفتها لزال  
علامة التأنِيثِ التي وسمت الكلمة بها . وهذا أفحش من الأول ، فقد بطل حذف شيء منها .

وحَمراء ، لأنَّ الألفين التقتا ، ومَحالَّ اجتماعهما ، وحذفُ الأولى وتحريكها يُخِلُّ بمقصودِ اللدِّ ، وحذفُ ألفِ التأنِيثِ<sup>(١)</sup> يُخِلُّ بالتأنِيثِ<sup>(٢)</sup> فتعين تحريكها وإذا حُرِّكت انقلبت همزةً لِقُرْبِ مَخْرَجِ الهمزةِ منها . ولا يُقال : إنَّ الهمزةَ علامةٌ للتأنِيثِ في الأصل لأنَّها لو كانت كذلك لجاءت للتأنِيثِ من غيرِ عِلَّةٍ توجبُ التغييرَ كما جاءت الألفُ والياء .

### مسألة

إذا وقعتِ الألفُ قبلَ الحرفِ المشدَّدِ نحو : دَابَّةٌ وإيِّاضٌ / فن العرْبِ مَنْ يُبدلها همزةً<sup>(٣)</sup> . وقد قاسَ ذلك النحويون ، ومنهم مَنْ لم يَقِسْه . وقال المبرِّدُ للمازني : أتقيسه ؟ قال : لا ولا أقبله<sup>(٤)</sup> . ومعنى ذلك أنه يستضعفه ، لأنَّه يردُّ الروايةَ به لأنَّها صحيحةٌ فاشيةٌ . وعِلَّةُ القلبِ أنَّ الألفَ ساكنةٌ وبعدها حرفٌ ساكنٌ فَحُرِّكتِ الألفُ كراهيةً<sup>(٥)</sup> لاجتماعِ الساكنين وانقلبت همزةً لِمَا تَقَدَّمَ . وإِنَّا ضَعَفَ هذا في القياسِ وقلَّ في السَّماعِ لأنَّ الألفَ لامتدادِ صوتِها كأنَّها متحرِّكةٌ فلا جَمَعَ إنَّ بين ساكنين .

١٦٦م

(١) هنا ينتهي السقط في ح .

(٢) في ح : ( بمعنى التأنِيثِ ) .

(٣) قال ابن جنِّي في سِرِّ الصنعة ٧٢/١ : فأما إبدالها من الألفِ فنحو ما حكي عن أيوبِ السُّخْتياني أنه قرأ : ( ولا الضَّالِّين ) فهمز الألفَ ، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين الألفِ واللامِ الأولى ، فحرَّكَ الألفَ لالتقاءهما ، فانقلبت همزةً ، لأنَّ الألفَ حرفٌ ضعيفٌ واسعُ المخرجِ ، لا يتحمل الحركةَ كما قدمنا من وصفه ، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقربِ الحروفِ منه ، وهو الهمزةُ ، وعلى هذا ما حكاه أبو زيد فيما قرأته على أبي عليٍّ في كتاب الهمز عنه من قولهم : شأبةٌ ومأثةٌ ..

(٤) في سِرِّ الصنعة ٧٣/١ : وحكى أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد ، قال : سمعت عمرو بنَ عبيدٍ يقرأ : ( فيومئذٍ لا يُسألُ عن ذنبه إنسٌ ولا جانٌّ ) [ الرَّحْمَنُ : ٣٩ ] ، وانظر المحْتَسَبَ ٤٦/١ ، ٤٧ ، فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول : شأبةٌ ودأبةٌ . قال أبو العباس : فقلت لأبي عثمان : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله .

قال محقق سِرِّ الصنعة : الحكاية بسندها هذا في الشيرازيات ق ١٥٤/أ-ب ، والخصائص ١٤٧/٣ ، ١٤٨ . وانظر الخبر في الإبدال ٥٤٤/٢ ، والممتع ٣٢٢ .

(٥) عبارة ح : فكَّره اجتماع الساكنين فحرَّكت الألفَ ..

## مسألة

حكى سيبويه عن بعض العرب أنه يقلب ألف<sup>(١)</sup> التائيت في الوقف همزةً فيقول :  
هذه حُبلاً<sup>(٢)</sup> ، فكأنه أراد أن<sup>(٣)</sup> يقف على الساكن المتحرك في الوصل فعدل إلى  
ما يتصور فيه ذلك وهي الهمزة لتقربها منها ، وحصل بذلك الفرق بين الوقف  
والوصل . وكذلك أبدل من ألف التنوين همزةً كقولك : رأيت رجلاً . وكذلك في  
قولك : هو يضربها<sup>(٤)</sup> . فإذا وصل أعاده إلى الأصل .

## مسألة

في قول الراجز :

ح ١٤٦ ١٩٨- مِنْ أَيِّ يَوْمَيْكَ مِنَ الْمَوْتِ تَقِرُّ / أَيُّومَ لَمْ يَقْدِرْ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ<sup>(٥)</sup>

بفتح الراء . ففيه للنحوين ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه حرك الساكن للضرورة .

(١) عبارة ( أنه يقلب ألف ) ساقطة من ح .

(٢) سيبويه ٢٨٥/٢ ، وقال ابن جنّي في سر الصناعة ٧٤/١ : وحكى سيبويه عنهم في الوقف : « هذه حُبلاً ) يريد : حبلى ، و ( رأيت رجلاً ) يريد : رجلاً . فالهمزة في ( رجلاً ) إنما هي بدل من الألف ، التي هي عوض من التنوين في الوقف ، ولا ينبغي أن تحمّل على أنها بدل من النون ، لقرب ما بين الهمزة والألف ، وبعد ما بينها وبين النون ، ولأن ( حبلى ) لاتنوين فيها ، وإنما الهمزة بدل من الألف البتة ، فكذلك ألف ( رأيت رجلاً ) وحكى أيضاً : هو يضربها . وهذا كله في الوقف ، فإذا وصلت قلت : هو يضربها يا هذا . ورأيت حبلى أمس . وانظر الإبدال ٥٤٥/٢ .

(٣) عبارة ( أراد أن ) ساقطة من ح .

(٤) سيبويه ٢٨٥/٢ .

(٥) البيت في النوادر لأبي زيد ١٦٤ ، وشرح القصائد السبع ٣٤ ، والخصائص ٩٤/٣ ، وسر الصناعة ٧٥/١ ، والمحتسب ٣٦٦/٢ ، وضرائر الشعر ١١٢ ، والممتع ٣٢٢ ، والحزانة ٥٨٩/٤ ، قال ابن جنّي في سر الصناعة بعد أن أنشد البيت :

والثاني : أنه أراد النون الخفيفة فأبدل منها ألفاً ثم حذفها للوصول وهذا ضعيف لأن ذلك يكون لأجل الساكن بعدها .

[ والثالث ] وقال أبو الفتح<sup>(١)</sup> : قدّر الراء متحركةً بحركةِ الهمزةِ المجاورة لها كما همَزُوا الواوَ الساكنة لانضمام ما قبلها نحو : ( المؤقدان ) و ( مؤسى )<sup>(٢)</sup> ثم همزة الألف لسكونها وسكون الميم بعدها . قلت : ولو قيل : إنه ألقى حركة الهمزة على الراء وأبدلها ألفاً ثم عمل ما ذكر كان أوجه لأنه أقل عملاً .

= فذهبوا فيه إلى أنه أراد النون الخفيفة ، ثم حذفها ضرورة ، فبقى الراء مفتوحة ، كأنه أراد ( يُقدَرْنَ ) وأنكر بعض أصحابنا هذا ، وقال : هذه النون لا تحذف إلا لسكون ما بعدها ، ولا سكون ههنا بعدها .

والذي أراه أنا في هذا - وما علمت أحداً من أصحابنا ولا غيرهم ذكره ، ويُشبه أن يكونوا لم يذكروه للطفه ، هو أن أصله ( أيومٌ لم يُقدَرْ أم ) بسكون الراء للجزم ، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة والراء ساكنة ، وقد أجرت العرب الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك ، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه ١٦٥/٢ : المرأة والكأمة يريدون : المرأة والكأمة ، ولكن الميم والراء لَمَّا كانتا ساكنتين ، والهمزتان بعدها مفتوحتان ، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنها في الراء والميم ، وصارت الراء والميم كأنها مفتوحتان ، وصارت الهمزتان لَمَّا قدّرت حركتها في غيرها كأنها ساكنتان ، فصار التقدير : مرأة وكأمة ، ثم خُففتا ، فأبدلت الهمزتان ألفين لسكونها وانفتاح ما قبلها فقالوا مرأة وكأمة .. فهذا كله يشهد بأن الحركة إذا جاورت الساكن صارت كأنها قد حلتته ، وإذا كان كذلك فغير منكر أيضاً أن يُعتقد في فتحة الهمزة من قوله : ( أيوم لم يقدر أم يوم قدر ) كأنها في الراء الساكنة قبلها للجزم ، لأنها قد جاورتها ، فيصير التقدير كأنه ( أيوم لم يقدر أم ) فتسكن الهمزة وقبلها الراء مفتوحة ، فتقلب الهمزة ألفاً للتخفيف ، فيصير التقدير ( يقدر أم ) فتأتي الألف ساكنة وبعدها الميم ساكنة ، فيلتقي ساكنان ، فتحرك الألف لالتقائها فتقلب همزة على ما ذكرنا وتفتحها لالتقائها ، وكان الفتح هنا حسناً إتياعاً لفتحة الراء .

(١) هذا القول في سر الصناعة ٧٩/١ ضمن قوله السابق ، ولم نذكره فيه لأن أبا البقاء ذكره هنا . وكلمة ( والثالث ) زيادة منا اقتضاها السياق .

(٢) الإشارة هنا إلى بيت جرير :

أحبُّ المؤقدين إلى مؤسى وجعدة إذ أضاءهما الوقودُ

انظر سر الصناعة ٧٩/١ ، وديوانه ٢٨٨ ، والخصائص ١٧٥/٢ و ١٤٦/٣ و ١٤٩ و ٢١٩ ، وشرح الشافية ٢٠٦/٣ م وشرح شواهدنا ٤٢٩ ، والممتع ٩١ و ٣٤٢ و ٥٦٥ .

و ( السُّوق )<sup>(١)</sup> ، ثم أبدل من الهمزة ألفاً كما قال في المرأة : مرّاة ، وفي الكمّاة : كمّاة .

## مسألة

الهمزة في قول الشاعر : [ من الرجز ]

١٩٩- بالخيرِ خيرَاتٍ وإنْ شَرّاً فآءاً      ولا أريدُ الشرَّ إلا أنْ تآءاً<sup>(٢)</sup>  
وأصلها ألفٌ ، ويريدُ : فشرّ . فلما ذكر الفاء وحدها أشبعها فنشأت الألفُ ،  
فأضافَ إليها ألفاً أخرى وحركها كالأولى لالتقاء الساكنين . ومنهم من يرويه ( فا )  
بألفٍ واحدةٍ .

## فصل

في إبدالِ الهمزة من الواو :

وذلك على ضربين : جائزٌ ولازمٌ . فالجائزُ أنْ تنضمَّ الواو ضمّاً لازماً أوّلاً كانتُ  
أو وسطاً فإنّه يجوزُ قلبُها همزةً كهولك في وَعِدٍ : أُعِد . وفي وَجوهٍ : أُجوه . وفي

(١) الإشارة هنا إلى الآية الكريمة في سورة ص : ٣٢/٢٨ : ﴿ .. فطفق مسحاً بالسوق والأعناق ﴾ قال ابن جني في سرّ الصناعة ٧٩٧ : وروى قنبل عن ابن كثير : ( بالسُّوق ) مهموز الواو . ووجه ذلك أن الواو وإن كانت ساكنة ، فإنها قد جاورت ضمة الميم ، فصارت الضمة كأنها فيها .. انظر كتاب السبعة ٥٥٣ والقراءة فيه لم تسند إلى قنبل ، وأسندت إليه في الكشف ١٦٠/٢ ، والتبصرة ٤٥١ .

(٢) أنشد سيبويه هذا البيت بدون همزة ٦٢/٢ : فا ، تا . وقال : يريد إنْ شَرّاً فشرّ ، ولا يريد الشرّ إلا أن تشاء . قال الأعمى : الشاهد في لفظه بالفاء من قوله : فشرّ والتاء من قوله : تشاء ، ولما لفظ بها وفصلها مما بعدها ألحقها الألف للسكت عوضاً من الهاء التي يوقف عليها ، كما قالوا : أنا وحيتها في الوقف . والمعنى أجزيك بالخير خيرات ، وإن كان منك شرّ كان منّي مثله ، ولا أريد الشرّ إلا أن تشاء ، فحذف لعلم السامع .

وقد نسب البيت للقيم بن أوس انظر الكامل ٥٣١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٦٢ ، والهمع ٢١٠/٢ ، والدرر ٢٣٦/٢ ، واللسان : تا .

أثوب : أثوب<sup>(١)</sup> . وإنما كان كذلك لأن الواو مقدرة بضمتين ، فإذا انضمت ضمّاً لازماً فكأنه اجتمع ثلاث ضمات ، وكل واحدٍ منها مُستقلّ ، فهُرِبَ منها إلى ما لا يقدر بضمّتين وهو الهمزة ، وكانت أولى من الياء لأنها مقدرة بكسرتين فضمها مستقلّ ، ولأنّ الهمزة نظيرة الواو في المخرج لأنّ الهمزة من أقصى الحلق والواو من آخر الفم فهي محاذتها . فإن قيل : فهلاً كان قلبها لازماً ؟ قيل لوجهين :

أحدهما : أنّ الضمة في الواو مجانسة لطبيعتها وإن كان مستقلاً .

والثاني : أنّ الأصل في الإبدال اللزوم أن يكون لعلّة ملازمة ولم يوجد .

### فصل

فإن كانت الواو مكسورة نحو : ( وعاء ) و ( وسادة )<sup>(٢)</sup> فقد همزها قوم ، ووجهه

(١) انظر سر الصناعة ٩٢/١ . وقال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٧٠ :  
اعلم أن الواو إذا انضمت ضمّاً لازماً جاز إبدالها همزة جوازاً حسناً ، وكان المتكلم مخيراً بين الهمزة والأصل ، فاء كانت الهمزة أو عيناً وذلك نحو : وجوه وأجوه وأثوب وأثوب ، وصار ذلك قياساً مطرداً ، كرفع الفاعل ونصب المفعول ، وذلك لكثرة ما ورد عنهم من ذلك مع موافقة القياس . وانظر شرح المفصل ١١/١٠ وما بعدها ، والمتع ٣٢٢ ، والمنصف ٢٨٤/١ .  
قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٧٢ : وقولنا : لازمة ، احتراز من العارضة لالتقاء الساكنين نحو قوله تعالى : ﴿ اشترُوا الضلالة ﴾ [ البقرة : ١٦٢ ] ، ﴿ ولا تنسوا الفضل بينكم ﴾ [ البقرة : ٢٣٧/٢ ] ، و ﴿ لتبلون في أموالكم ﴾ [ آل عمران : ١٨٦/٣ ] ، ومن العارض ضمّة الإعراب في : هذا دلّو ، وحقّو ، وغزّو ، الضمة في ذلك كله لاتسوّغ الهمز ، لكونها عارضة ، ألا ترى أنّ أحد الساكنين قد يزول ويرجع إلى أصله ، وكذلك ضمّة الإعراب في مثل : هذا دلّو ، وحقّو ، قد تصير إلى الجر والنصب وتزول .

(٢) انظر سيبويه ٣١٣/٢ ، سر الصناعة ٩٢/١ . قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٧٣ : ومن العرب من يبدل من الواو المكسورة همزة إذ كانت فاءً لا غير نحو : وشاح وإشاح ، ووسادة وإسادة ، ووعاء وإعاء . وقرأ سعيد بن جبير : ( قبل إعاء أخيه ) [ يوسف : ٧٦/١٢ ] ، وقالوا : وفادة : إفادة ، وأنشد سيبويه ٣٥٥/٢ :

أما الإفادة فاستلّوت ركائبنا عند الجباير ، بالبأساء والنعم =

أنَّ طبيعة الواو الضمّ ، فكسّرها مخالفة لطبيعتها ، فكانَّ الواو خالطتها الياءُ وذلك شاقٌّ على اللسانِ فعُدِلَ عنها إلى الهمزةِ لما دَكرنا في المضمومة .

## فصل

فإنَّ كانت مَفْتُوحَةً لم تُقَلِّبْ هَمْزَةً<sup>(١)</sup> إِلَّا أَنْ يُنْقَلَ ذَلِكَ لِحَفَّةِ الْفَتْحَةِ وَأَنَّ الْوَاوَ الْمَفْتُوحَةَ أَخْفُ مِنْ الْهَمْزَةِ ، وَقَدْ جَاءَ قَلْبُهَا هَمْزَةً فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ وَهِيَ : ( أَحَدٌ ) فِي ( وَحَدٌ ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ، لِأَنَّهُ مِنَ الْوَحْدَةِ . فَأَمَّا ( أَحَدٌ ) الْمُسْتَعْمَلُ لِلْعُمُومِ كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَ فِي مِنْ أَحَدٍ ، فَهِيَ أَصْلٌ إِذْ لَيْسَ مَعْنَاهَا وَاحِدًا . وَمِنْ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> ( امْرَأَةٌ أُنَاءٌ ) وَأَصْلُهَا : وَنَاءٌ لِأَنَّهَا الْمُتَشَبِّهَةُ فِي مَشِيَّتِهَا ، فَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْوُنْيَةِ

= ووجه ذلك أنهم شبهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة ، لأنهم يستقلون الكسرة أيضاً ، كما يستقلون الضمة ، ألا ترى أنك تحذفها من الياء المكسور ما قبلها كما تحذف الضمة منها نحو قولك : هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ .

وهمز الواو المكسورة وإن كثر عندهم ، فهو أضعف قياساً من همز الواو المضمومة وأقل استعمالاً .. واعلم أن أكثر أصحابنا يفتون في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس ، إلا أبو عثمان - المازني - فإنه كان يطرد ذلك فيها إذا وقعت فاءً لكثرة ما جاء منه ، مع ما فيه من المعنى .

وانظر المنصف ٢٢٨/١ ، وشرح المفصل ١٤/١٠ ، والممتع ٣٣٢ ، والبحر المحيط ٣٣٢/٥ .

(١) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٧٥ : وقد أبدلوا الواو المفتوحة أيضاً على قلّةٍ وشنوذ ، قالوا : امرأة أناء ، ووناء لأنه من الونى ، وهو الفتور ، وقالوا أحد ، وأصله : وَحَدٌ ، من أحد عشر وأحدٍ وعشرين ، ونحو ذلك من الأعداد .. قال أبو عثمان ( المازني ) : « وليس ذلك مما يتخذ أصلاً ، ولكن يحفظ نادراً » ، وإنما كان ذلك في المفتوحة نادراً لحفّة الفتحه ، ولأنّه إذا لم يطرد في المكسورة على الأكثر مع ثقلها ، ففي المفتوحة ذلك بطريق الأولى لحفّتها .

(٢) سورة الإخلاص : ١/١٢ . قال أبو حيان في البحر المحيط ٥٢٨/٨ : وأحد بمعنى واحد ، أي فرد من جميع جهات الوجدانية أي في ذاته وصفاته لا يتجزأ ، وهمزة ( أحد ) هذا بدلٌ من واو ، وإبدال الهمزة مفتوحة من الواو قليل ، من ذلك : امرأة أناء يريدون وناة لأنه من الونى وهو الفتور كما أنّ أحدًا من الوحدّة .

(٣) انظر المقتضب ٩٩/١ ، والممتع ٣٢٧ ، وسر الصناعة ٩٢/١ .



والتَّوَانِي . ومن ذلك قولهم : ( أسماء ) اسمُ امرأةٍ وأصلها وَسْمَاءُ من الوَسَامَةِ وهو  
أَلْحُسْنُ<sup>(٢)</sup> / وهذا لا يُقاسُ عليه .

م ١٦٧

## فصل

إذا وَقَعَتِ الواوُ عَيْنًا فِي فاعِلٍ نحو ( قَائِلٍ ) و ( جَائِرٍ ) قَلِبْتَ هَمْزَةً وَفِيهِ  
أُسُولَةٌ<sup>(٣)</sup> :

أحدها : لِمَ قَلِبْتَ ؟ وَالْجَوَابُ : أَنَّهَا لَمَّا اعْتَلَّتْ فِي : قَالَ وَجَارَ اعْتَلَّتْ فِي : قَائِلٍ  
لأنَّه من فروع : فَعَلَ . وَالقَلْبُ هُنَا يُعْرَفُ مِنْ عِلَّةِ القَلْبِ فِي الفِعْلِ لأنَّ الواوُ هُنَا  
مُتَحَرِّكَةٌ وَقَبْلُهَا فَتْحَةُ القَافِ وَالْحَاجِزُ بَيْنَهُمَا غَيْرُ حَصِينٍ ، ولأنَّ الألفَ لاسْتِطَالَتِهَا  
لِالحَرْفِ المَفْتُوحِ . وَكَانَ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنْ تُقَلَّبَ أَلْفًا إِلَّا أَنْ قَبْلَهَا أَلْفًا فَيُجْمَعُ بَيْنَ  
سَاكِنِينَ .

والسؤال الثاني : لِمَ قَلِبْتَ هَمْزَةً ؟ فففيه وجهان :

أحدهما : أن القياس أن تقلب<sup>(٤)</sup> ألفاً فلَمَّا تَعَذَّرَ ذَلِكَ قَلِبْتَ إِلَى أُخْتِ الألفِ .

والثاني : أَنَّهَا لَوْ قَلِبَتْ يَاءً لَكَانَ حُكْمُهَا حَكَمَ الواوِ فِي وُجُوبِ إِعْلَالِهَا فَقَلِبُوهَا حَرْفًا  
لَا يَجِبُ إِعْلَالُهُ مَعَ مِشَابِهِتِهِ حُرُوفِ<sup>(٥)</sup> العِلَّةِ<sup>(٦)</sup> .

(١) شرح الملوكي ٢٧٥ .

(٢) في ح : الجنس .

(٣) انظر للمقتضب ٩٩/١ ، والمنصف ٢٨٠ ، ٢٨١ ، وشرح الملوكي ٤٩١ ، والخصائص ٤٧١/١ ، وشرح للفصل  
٧٧/١٠ ، ٧٨ و ٦٦ .

(٤) في ح : مع أن القياس قلبها .

(٥) في ح : لحروف .

(٦) قال ابن جني في المنصف ٢٨٠/١ : إنما وجب هز عين الفاعل إذا كان على وزن فاعل نحو ( قائم )

و ( بائع ) لأن العين كانت قد اعتلت فاقبلت في ( قام ) و ( باع ) ألفاً ، فلَمَّا جُئْتُ إِلَى اسمِ الفاعل ،

وهو على فاعل ، صارت قبل عينه ألف فاعل ، والعين قد كانت انقلبت ألفاً في الماضي ، فالتقت في اسم =

## فصل

إذا وقعت الواو طرفاً بعد ألفٍ زائدة أصلاً كانت أو زائدة قلبت ألفاً ، ثم قلبت الألفُ همزةً نحو : ( كِسَاء ) <sup>(١)</sup> . فإن قيل : لمْ أُبدلت ؟ قيل : لأنها تطرُفت وتحركت ، والواو المتحركة مُستقلّة ، والطرفُ ضعيفٌ ، فلذلك قلبت وقبلها ساكن . ألا ترى أنها صحّت في ( شقاوة ) و ( عبّاية ) لمّا لم يتطرّفا . فإن قيل : فقد أبدلها وهنا بعضُ العرب همزةً فقالوا : ( عبّاءة ) و ( صلاءة ) . قيل : هي لغةٌ ضعيفةٌ ،

= الفاعل ألفان ، وهذه صورتها ( قام ) فلم يجر حذف إحداها ، فيعود إلى لفظ ( قام ) فحركت الثانية التي هي عين ، كما حرّكت راء ( ضارب ) فانقلبت همزة ، لأن الألف إذا حرّكت صارت همزة ، فصارت قائم وبائع كما ترى . قال ابن يعيش معقباً على كلام ابن جني : وهذا فيه بُغْدٌ ، لأنه لو كان الأمر على ما ذكر لوجب أن يقال في اسم الفاعل من أقام وأخاف : ( مَقَّمٌ ) بالهمز ، و ( مُخَفٌّ ) لأن الألف نقلت من الماضي إلى اسم الفاعل ، ثم حرّكت بالكسر فصارت همزة ، ولا قائل به . فاعرفه . انظر شرح الملوكي ٤٩٤ .

(١) انظر صرّ الصناعة ٩٢/١ ، ٩٣ ، وشرح الملوكي ٢٧٦ ، وشرح المفصل ٩/١٠ ، ١٠ ، وقد شرح هذا ابن يعيش في شرح الملوكي شرحاً مبسطاً ٢٧٦ قال :

التحقيق في هذه الهمزة أنها بدلٌ من ألف ، وتلك الألف بدلٌ من الواو والياء ، وذلك أنك إذا قلت : كساء ورداء وسقاء وعطاء ، فأصلهنّ : كساو ، ورداي ، وسقاي وعطاو ، لأنها من الكسوة والرذية ، وسقيت ، وعطا يعطو .

فلما وقعت الواو والياء طرفين بعد ألفٍ زائدة ، والألف الزائدة في حكم الفتحة لزيادتها ، وأنها من مخرجها ، والذي يدلُّ على أنّ الألف الزائدة عندهم في حكم الفتحة ، والياء الزائدة في حكم الكسرة ، أنهم أجروا فعلاً في التكسير مجرى ( فعَل ) فقالوا : جواد وأجواد ، كما قالوا : جبل وأجبال ، وقلم وأقلام . وأجروا ( فعلاً ) مجرى ( فعِل ) فقالوا : يتيمٌ وأيتام ، كما قالوا : كتيفٌ وأكتاف ، وإذا كانت الألف الزائدة في حكم الفتحة ، فكما قلبت الواو والياء ألفاً إذا كانت متحركة ، للفتحة قبلها في نحو ( عصاً ) و ( رحى ) كذلك قلبت في : كساء ورداء وسقاء وعطاء ، للألف الزائدة قبلها مع ضعفها بطرفها ، فصار التقدير : كسا ، وردا ، وسقا ، وعطا ، بألفين ، فلما التقى ساكنان كرهوا حذف أحدهما ، فيعود الممدود مقصوراً ، ويزول الغرض الذي بنوا الكلمة عليه ، فحركوا الألف الأخيرة لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة فصارت : كساءً ورداءً وسقاءً وعطاءً .

فالمهمزة في الحقيقة بدلٌ من الألف ، والألف بدلٌ من الواو والياء ، إلا أن صاحب الكتاب قال : إنها بدلٌ من الواو والياء . وانظر سيبويه ٣٨٢/٢ ، ٣٨٣ .

وَالْوَجْهَ فِيهَا أَنَّهُ أُدْخِلَ الْهَاءَ بَعْدَ الْقَلْبِ فَلَمْ يُعِدْهَا إِلَى أَصْلِهَا إِذْ كَانَ حَرْفُ التَّأْنِيثِ / زَائِدًا ، وَالتَّأْنِيثُ فِرْعٌ<sup>(١)</sup> ، فَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِهَا الْأَصْلُ . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ أُبْدِلَتْ أَلْفًا ثُمَّ هَمْزَةٌ ؟ قِيلَ : هُوَ أَشْبَهُ بِالْقِيَاسِ لِأَنَّ حَكْمَ الْوَاوِ إِذَا تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا قَلْبَتْ أَلْفًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ أَوْ كَالْفَتْحَةِ ، فَلَمَّا صَارَتْ أَلْفًا حَرَّكَتْ فَانْقَلَبَتْ هَمْزَةً لئَلَّا يُحذف أَحَدُ السَّاكِنِينَ ، وَكُلٌّ مِنْهَا يَجِبُ أَنْ يُرَاعَى .

### فصل

إِذَا اجْتَمَعَ وَاوَانٌ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أُبْدِلَتْ الْأَوَّلَى مِنْهَا هَمْزَةً<sup>(٢)</sup> نَحْوُ : ( الْأَوَّلَى ) وَجَمْعُ ( وَاصِلِ ) وَتَصْغِيرُهُ : ( أَوَاصِلِ ) وَ ( أُوَيْصِلِ ) وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاوَ مُسْتَقْبَلَةٌ لِكُونِهَا خَارِجَةً مِنْ عَضْوِينَ وَهِيَ مَقْدَرَةٌ بَضْمَتَيْنِ ، فَالْوَاوَانُ فِي تَقْدِيرِ أَرْبَعِ ضَمَمَاتٍ ، ثُمَّ هُنَّ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ . وَالتَّنَطُّقُ بِالْحَرْفِ بَعْدَ حَرْفٍ مِثْلِهِ شَاقٌّ عَلَى اللِّسَانِ حَتَّى أُوجِبَ

(١) فِي ح : زَوَائِدُ . وَالتَّأْنِيثُ فِرْعًا . وَفِي م : وَالتَّأْنِيثُ حَرْفًا .

(٢) قَالَ سَيَبَوِيه ٣٥٦/٢ : وَإِذَا التَّقْتِ الْوَاوَانُ أَوْلًا أُبْدِلَتْ الْأَوَّلَى هَمْزَةً ، وَلَا يَكُونُ فِيهَا إِلَّا ذَلِكَ ، لِأَنَّهُمْ لَمَّا اسْتَقْبَلُوا الَّتِي فِيهَا الضَّمُّ فَأَبْدَلُوا ، وَكَانَ ذَلِكَ مَطْرَدًا ، إِنْ شُئْتُ أُبْدِلْتُ ، وَإِنْ شُئْتُ لَمْ تَبْدَلْ ، لَمْ يَجْعَلُوا فِي الْوَاوِينَ إِلَّا الْبَدَلَ ، لِأَنَّهَا أَثْقَلُ مِنَ الْوَاوِ وَالضَّمَّةُ ، فَلَمَّا اطَّرَدَ الْبَدَلُ فِي الْمَضْمُونِ ، كَذَلِكَ لَزِمَ الْبَدَلُ فِي هَذَا .

وَفِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٩٨٧ : وَإِذَا التَّقْتِ الْوَاوَانُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَمْزِ الْأَوَّلَى بَدًّا ، وَكَذَلِكَ نَحْوُ : الْأَوَّلَى ، أَصْلُهَا : وَوُلَى .

وَفِي التَّصْرِيفِ الْمَلُوكِيِّ : كُلُّ وَاوِينِ التَّقْتِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ قَلْبَتْ الْأَوَّلَى مِنْهَا هَمْزَةً ، فَتَقُولُ فِي تَحْقِيرِ : وَاصِلْ ، أُوَيْصِلْ ، وَفِي جَمْعِهِ : أَوَاصِلِ . وَالْأَصْلُ : وَوَيْصِلِ ، وَ ( وَوَاَصِلِ ) فَقَلْبَتْ الْوَاوِ الْأَوَّلَى هَمْزَةً كِرَاهِيَةً اجْتِمَاعِ الْوَاوِينَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا وَوَرِي عَنْهَا مِنْ سَوَاتِمَا ﴾ [ الْأَعْرَافُ : ٢٠/٧ ] ، فَإِنَّمَا صَحَّتْ الْوَاوُ فِيهِ لِأَنَّ الْوَاوِ الثَّانِيَةَ مَدَّةً ، وَإِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنْ أَلْفٍ وَارِيَتْ ، فَلَمَّا لَمْ تَلْزَمْ لَمْ يَعْتَدَّ بِهَا . وَمَا قَلْبَتْ فِيهِ الْوَاوُ هَمْزَةً قَوْلُهُ :

ضَرَبْتُ صُدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ : يَا عَدِيْبًا ، لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي

وَأَصْلُهُ : ( الْوَوَاقِي ) جَمْعُ : وَاقِيَةٍ ، كَمَا فِيهِ وَعَوَاقِي . فَإِنْ تَوَسَّطَتْ الْوَاوَانُ صَحَّتَا . وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي النِّسْبِ إِلَى نَوَى وَهَوَى : ( نَوَوِي ) وَ ( هَوَوِي ) . انظُرْ شَرْحَ الْمَلُوكِيِّ ٤٨٣ ، وَانظُرْ الْمَسَائِلَ الْمَشْكَلَةَ ( الْبَغْدَادِيَّاتِ ) ٨٥ وَمَا بَعْدَهَا .

ذلك الإدغام إذا أمكن ، وهنا لا يُمكن لأنّ المدغم الأوّل يجب أن<sup>(١)</sup> يكون ساكناً ،  
والأوّل لا يمكن إسكانه فعند ذلك هُربَ إلى حرفٍ آخر وهو الهمزة لما ذكرنا من قبل .

## فصل

وأما إبدالها من الياء فقد جاء شاذّاً في أيدي ، قالوا : قَطَعَ اللهُ أَدَهْ وأَدِيَهْ<sup>(٢)</sup> .  
وأبدلت من الياء إذا وقعت عين ( فاعِل ) نحو : ( بائع ) و ( سائر ) ومن الياء لاماً  
نحو : ( قَضَاء ) و ( رِذَاء ) ، والعلّة في ذلك كلّ ما تقدّم قبل .

(١) في ح : لا يكون ساكناً ؟

(٢) قال ابن جني في سر الصناعة ٢٣٩/١ : وقولهم : أَدِيَهْ وزنه : فَعَلَهْ ، ردّ اللام ، وهي ياء لقولهم :

يديت إليه يداً ، فصارت ( أدي ) كما ترى بوزن فَعَلت

وكذلك قرأت هذه اللفظة على أبي عليّ في كتاب ( القلب والإبدال ) عن يعقوب ، ورأيت هذا الكتاب  
بخط أبي العباس محمد بن يزيد ، فالتست فيه هذه اللفظة في باب الهمزة والياء ، فلم أر لها هناك أثراً .  
وقرأت هذا الفصل في كتاب ( إصلاح المنطق ) عن يعقوب على غير أبي عليّ ، فقال : إنما هو : قطع  
الله أَدِيَهْ ، مثنى في معنى يديه ، وكذلك رأيتها في عدة نسخ . وكيف تصرّف الأمر فقد ثبت أنهم  
نطقوا بالفاء من هذه اللفظة همزةً ، مثناةً كانت أو مفردة ، وإذا كان ذلك كذلك فقد يجوز أن يكون  
قولهم : أديته على كذا ، أفعلته ، من الأذي في قول أبي عليّ ، أو الأذيين في قول غيره ، أي كنت له  
يداً عليه وظهيراً معه ، فيكون كقول النبي عليه الصلاة والسلام : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى  
بدمتهم أحناهم ، وهم يد على من سواهم » ، أي : كلمتهم واحدة . فبعضهم يقوي لفظاً ، إلا أنني أرى  
في هذه اللفظة خلاف ما رآه أبو عليّ ، لأنه ذهب إلى أنّ الهمزة في ( أديّة ) ليست بدلاً من الياء ، وإنما  
هي أصل برأسه ، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لتصرّفت الهمزة في هذه اللفظة تصرّف الياء ، وليس  
الأمر كذلك ، لأننا نجدهم يقولون : يَدَيْتُ إليه يداً ، وأَيْدَيْتُ أيضاً ويَدَيْتُ الصيدَ : إذا أصبت يده ،  
وكتروها فقالوا : يَدِيّ وأَيْدِيّ وأَيَادِيّ ، وقال :

فلن أذكر النعمان إلا بصالح فإنّ له عندي يَدِيّاً وأُنْعَمَا

فجاء بالجمع على فَعِيل ، وهذا اسم للجمع عندنا ، وليس مكسراً كأَيْدِيّ وأَيَادِيّ ، وإنما هو بمنزلة عَبِيد  
وكَلَيْب جماعة عبِدٍ وكَلْبٍ . ولم نر الهمزة في ( أذي ) موجودة في غير هذه اللفظة ، وفي أحد وجهي  
( أديته ) الذي جوزناه آنفاً . على أنّا نعتقد فيه أنه إنما بنى ( أفعلته ) من لفظ ( الأذي ) بعد أن قلبت  
همزته عن ( يدي ) وإلا فالياء هي الأصل ، وليس كذلك ما شبهه به من نحو : يَسْرِعُ وأَسْرِعُ ،  
وَيَلْمَلُمُ وأَلْمَلُمُ ، وأَسْرُ وَيُسْرُ ، لاطراد كلّ واحدٍ من هذه الحروف في مكان صاحبه ، وقلة استعمالهم =

وقد أبدلت من الياء الزائدة للإلحاق في نحو: (عِلباء) و (حِرباء) . فإن قيل :  
مِنْ أَيْنَ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup> أَنْ أَصْلَهَا يَاءٌ لَا وَاوٌ ؟ قيل : / لوجهين :

أحدهما : أَنَّهُمْ لَمَّا أَحَقَّقُوا الْمَاءَ هَذَا الْحَرْفَ أَظْهَرُوا الْيَاءَ فَقَالُوا : ( دِرْحَايَةٌ )  
و ( دِعْكَايَةٌ )<sup>(٢)</sup> وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ الْوَاوُ .

والثَّانِي : أَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا الْإِلْحَاقَ زَادُوا أَحْفَ الْحَرْفَيْنِ وَهُوَ الْيَاءُ فَإِنَّهَا أَحْفُ مِنَ  
الْوَاوِ<sup>(٣)</sup> .

= ( الأذْي ) في معنى اليد . فاعرف ذلك . فهذان الوجهان اللذان احتملها عندي قولهم : آديت زيداً أي  
قَوَّيْتَهُ .

وفيه آخر غامض أيضاً وهو أن يكون أراد : ( أعديته ) فأبدل العين همزةً ، فصارت : ( آديته ) ثم  
أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها ، واجتماعها مع الهمزة التي قبلها ، فصارت : آديته . على أن  
في هذا الوجه عندي بعض الضعف وإن كان أبو علي قد أجازَه ، لأننا لم نرهم في غير هذا أبدلوا الهمزة  
من العين ، وإنما رأيناهم - لعمري - أبدلوا العين من الهمزة ، فنحن نتبعهم في الإبدال ولا نقيسه ،  
إلا أن يضطر أمرٌ إلى الدخول تحت القياس والقول به . انتهى كلام ابن جني .

قلت : ونقل ابن السكيت في إصلاح المنطق عن اللحياني ما يلي ص ١٦١ :

وحكى : قطع الله أذْيَهُ . يريد يديه . ويقال : ثوب يديّ وأدْيٍ إذا كان واسعاً ، وفي كتاب الإبدال  
لابن السكيت ٨٤ : قال الأحممي : يقال : آديته على كذا وأعديته على كذا أي قَوَّيْتَهُ وأَعْنَتَهُ . وانظر  
المسائل الحلبيات ١٠ وما بعدها .

(١) في ح : عَلم .

(٢) يقال : رجل دِرْحَايَةٌ : كثير اللحم ، قصير ، سمين ، ضخم البطن ، لئيم الخلقة . والدعكايّة : الكثير  
اللحم طال أو قَصُر . والتصير .

(٣) تحدث ابن جني عن إبدال الهمزة عن الياء والواو وهما زائدتان فقال في سرّ الصناعة ٩٩/١ : وأمّا إبدالها  
منها وهما زائدتان فنحو قولهم : عِلباء وحِرباء ، وجاء عنهم : رجلٌ عَزْهَاءُ . وأصل هذا كَلْبُهُ : عِلباي  
وحِرباي وعَزْهائي ، ثم وقعت الواو طرفاً بعد ألفٍ زائدة ، فقلبت ألفاً ، ثم قلبت الألف همزةً كما تقدّم  
من قولنا في كساء ورداء .

فإن قيل : ما الدليل على أنّ الأصل حرباي وعلباي بالياء ، دون أن يكون علباو وحرباو بالواو ؟  
فالجواب : أنّ العرب لمّا أثنت هذا الضرب بالهاء ، فأظهرت الحرف المنقلب ، لم تظهره إلا ياء ، وذلك  
نحو : دِرْحَايَةٌ ودِعْكَايَةٌ ، فظهور الياء في المؤنث دلالةً على أنّ الهمزة إنّما قلبت في حِرباء وعلبَاء عن  
ياء لا محالة .

=

## مسألة

فإن سُمِّيتَ رجلاً بـ ( صحراء ) ونسبتَ إليه قلت : ( صحراوي ) فأبدلتَ الهمزة واواً . فإن رَحَّمته بعد النَّسب على مَنْ قال : يا حَارٌّ . قلت : ( يا صحراء ) فأبدلتَ الواو همزةً فهذه الهمزة مُبَدَّلَةٌ من واوٍ مُبَدَّلَةٍ من هَمْزَةٍ مُبَدَّلَةٍ من ألفٍ<sup>(١)</sup> .

## فصل

وأما إبدالُ الهمزة من الهاء فقد جاء ذلك في حروفٍ ليست بالكثيرة ، والوَجْهُ في إبدالها أن مَخْرَجَيْهَا مُتَقَارِبَانِ إِلَّا أَنَّ الهاءَ خَفِيَّةٌ والهمزةُ أَثَبُّ مِنْهَا ، فأبْدِلَ الخَفِيُّ مِنَ البَيِّنِ . فمن ذلك : ( ماء ) والأصلُ فيه : مَوَّةٌ ، لقولك في جمعه : أَمْوَاءٌ وَمِيَاهٌ<sup>(٢)</sup> . وماهتِ الرِّكِيَّةُ تَمَوَّهَ ، فقد رأيتَ لامَ الكَلِمَةِ كَيْفَ ظَهَرَتْ هاءٌ في التَّصْرِيفِ فأبْدَلُوها همزةً والواو ألفاً . وقد جاءت في الجمع : أَمْوَاءٌ على الشَّدُوذِ .

= العلباء : عصب في العنق . الحرباء : دويبة ذات قوائم أربع . رجل عزهاء : عازف عن اللهو والنساء .  
(١) قال في سر الصناعة ٩٩/١ : أمَّا الواو الزائدة التي قُلبت عنها همزة فلم تأت مسموعة عنهم إلا أنَّ النحويين قاسوا ذلك على الياء لأنها أختها ، وذلك أنك نسبت إلى مثل صحراء وخُنْفَسَاءَ لقلت : صحراوي وخُنْفَسَاوِي ، فإن سُمِّيتَ بها رجلاً ، ثم رَحَّمته على قولهم : ( يا حَارٌّ ) وجب بعد حذف ياء النسب أن تقلب الواو ألفاً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ، فتصير : صحرا وخُنْفَسَاءَ ، ثم تبدل الألف الآخرة همزة ، لأنك حركتها لالتقاء الساكنين كما فعلت ذلك في كساء ، فتقول على هذا : يا صحراءُ ويا خُنْفَسَاءَ أَقْبَلُ . وقياس هذا إذا سُمِّيتَ به بعد الترخيم أن تصرفه في النكرة بلا خلاف ، وفي المعرفة على الخلاف فتقول : جاءني صحراءٌ ومررت بخُنْفَسَاءَ ، لأن هذه الهمزة التي فيها الآن ليست للتأنيث ، إنما هي بدل من ألفٍ بدل من واوٍ بدل من همزة التأنيث للتعاقب عن الألف المقدَّرة بعد الألف الأولى على ما بيَّناه في حمراء وصفراء .

(٢) قال في سر الصناعة ١٠٠/١ : وأمَّا إبدال الهمزة عن الهاء فقولهم ( ماء ) وأصله ( مَوَّةٌ ) لقولهم : ( أمواء ) فقلبت الواو ألفاً ، وقلبت الهاء همزةً ، فصار ( ماء ) كما ترى ، وقد قالوا أيضاً في الجمع : أمواء . فهذه الهمزة أيضاً بدل من هاء ( أمواء ) .

وانظر المنصف ١٥١/٢ ، والمسائل الحلييات ٢٩ ، ٤٠ ، وشرح المفصل ١٥١/١٠ ، والممتع ٢٤٨ .

ومن ذلك ( آل )<sup>(١)</sup> والأصلُ : أهل ، فأبدلت الهاء همزةً ، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لاجتماع الهمزتين وسكون الثانية وانفتاح الأولى مثل : آدم وآخر . فإن قيل : لم قلت : إنها أبدلت همزةً ثم ألفاً / دون أن تقول : أبدلت ألفاً من الابتداء ؟ قيل : لوجهين : أحدهما : أنا لم نجدهم أبدلوا الهاء ألفاً في غير هذا .

والثاني : أنها لو كانت بدلاً من الهاء كان استعمال الأصل والبدل بمعنى واحد كما في وجوه وأجوه وليس كذلك . وإنما خصوا البدل ببعض المواضع : فيقال : آل الملك ، يريدون أشراف قومه ، ولم يقولوا : آل الخياط وآل الإسكاف . وهذا حكم فرع الفرع ألا ترى أن التاء في القسم لما كانت بدلاً عن بدلٍ خصوها بأفضل الأسماء فقالوا : تالله . ولم يقولوا : تربك ولا غير ذلك .

(١) في الصناعة ١٠٠/١ ، ومن ذلك قولهم ( آل ) كقولنا : آل الله ، وآل رسوله ، إنها أصلها ( أهل ) ثم أبدلت الهاء همزة ، فصارت في التقدير : ( آل ) فلما توالى الهمزتان أبدلوا الثانية ألفاً ، كما قالوا : آدم وآخر ، وفي الفعل : آمنَ وأزَرَ .  
فإن قيل : ولم زعمت أنهم قلبوا الهاء همزةً ، ثم قلبوها ألفاً فيما بعد ، وما أنكرت من أن يكونوا قلبوا الهاء ألفاً في أول الحال ؟

فالجواب : أن الهاء لم تُقلب ألفاً في غير هذا الموضع ، فيقاس هذا هنا عليه ، وإنما تقلب الهاء همزة في ماء على الخلاف فيما سنذكره في موضعه ، فعلى هذا أبدلت الهاء همزة ثم أبدلت الهمزة ألفاً .  
وأيضاً فإن الألف لو كانت منقلبة عن الهاء في أول أحوالها ، كما زعم للزيم ، دون أن تكون منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الهاء على ما قئمناه ، لجاز أن يستعمل ( آل ) في كل موضع يستعمل فيه ( أهل ) ألا تراهم يقولون : صرفت وجوه القوم ، وأجوه القوم ، فَيُبَدَلون الهمزة من الواو ، ويوقعونها بعد البدل في جميع مواقعها قبل البدل .. ولو كانت ألف بدلاً من هاء ( أهل ) لقليل : انصرف إلى آلك كما يقال : انصرف إلى أهلك ، ولقليل : آلك والليل ، كما يقال : أهلك والليل ، وغير ذلك مما يطول ذكره . فلما كانوا يختصون بالأل الأشراف الأخص دون الشائع الأعم ، حتى لا يقال إلا في نحو قولهم : القرأ آل الله ، واللهم صل على محمد وآل محمد ... ولا يقال : آل الخياط ، كما يقال : أهل الخياط ، ولا : آل الإسكاف ، كما يقال : أهل الإسكاف . دل ذلك على أن الألف فيه ليست بدلاً من الأصل ، وإنما هي بدلٌ من بدلٍ من الأصل .

وقد توسع ابن جنى في البحث فلينظر . وما كتبه أبو البقاء ملخص عنه .

## فصل

في إبدالِ الهمزةِ من العين :

قد جاء ذلك في بعض الاستعمال ، فالوجه فيه أن الهمزة والعين متجاورتان في المخرج ، فمن ذلك قولهم في ( غباب ) : ( أبا ب )<sup>(١)</sup> ، ويجوز أن تكون الهمزة أصلاً من قولهم : أبّ للشيء ، إذا تهيأ له . وعباب البحر مُعْظَمه ، ومعنى التهيؤ موجودٌ فيه . وقالوا : عُفْرَةُ الْحَرِّ وَأُفْرَتُهُ<sup>(٢)</sup> ، والهمزة بدلٌ من العين ، ويجوز أن تكون أصلاً من قولهم : أفر يأفر أفرأ إذا عدا ، وأصل الكلمة من الشدة والمعنيان مجتمعان فيها . ويؤنس بإبدال العين همزة إبدال الهمزة عيناً في مثل قول الشاعر : [ من الطويل ]

٢٠٠- أَعْنُ تَرَسَّمْتَ مِنْ حَرَقَاءَ مَنْزِلَةَ مَاءِ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ<sup>(٣)</sup>

(١) في الإبدال ( إكمال الإبدال ) ٥٥٥/٢ : ويقال : غبابٌ الموج وأبابه . قال ابن جني في سر الصناعة ١٠٦/١ : وروينا عن قُطْرِب عن أبي عُبَيْدَة أنهم يقولون : أَلُ فَعَلْتُ ؟ ومَعْنَاهُ : هل فَعَلْتُ ؟ فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ الْأَصْعَمِيُّ مِنْ قَوْلِ الرَّاجِزِ :

« أبا بٍ بحر ضاحك هزوق »

فليست الهمزة فيه بدلاً من عين ( غباب ) وإن كان بمعناه ، وإنما هو فَعَالٌ مِنْ أَبٍ : إذا تهيأ . قال الأعشى :

... .. أَخٌ قَدْ طَوَى كَشْحاً وَأَبٌ لِيْذْهَبَا

وذلك أن البحر يتهيأ لما يزخر به ، فلهذا كانت الهمزة أصلاً غير بدلٍ من العين ، وإن قلت : إنها بدلٌ منها فهو وجه ، وليس بالقوي .

وانظر شرح المفصل ١٥/١٠ ، والممتع ٣٥٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤٣٢ .

(٢) في اللسان ( عفر ) .. وكان ذلك في عُفْرَةِ الْبَرْدِ وَالْحَرِّ ، وَعُفْرَتُهَا أَي فِي أَوَّلِهَا . يقال : جاءنا فلان في عُفْرَةِ الْحَرِّ- بَضَمَ الْعَيْنِ وَالْفَاءُ لَغَةٌ فِي أَفْرَةِ الْحَرِّ وَعُفْرَةُ الْحَرِّ أَي شِدَّتُهُ .

(٣) البيت لذي الرّمة ، وهو مطلع قصيدة في ديوانه ص ٣٧١ ق ١٢ ب ١ ، وفيه : أن ..

وترسمت من خرقاء : تثبت فيه ونظرت ، هل ترى أثر منزلها ، والترسّم : التثبّت والنظر . والمنزلة : المنزل ، والصبابة رقة الشوق . والمعنى : أماء الصبابة مسجوم لأن ترسمت من خرقاء . ومسجوم : سائل مُهْرَاق . يقال : سجمت العين الدموع تسجمها سَجْمًا إذا صَبَّتْهَا ، والبيت مما احتج به النحاة انظر : =



والوجه فيه أنّ العين تَقْرُب من مخرج الهمزة وهي أُيِّنُ من الهمزة ففَرَّوا إليها /  
 خصوصاً عند اجتماع الهمزتين .

---

= سرالصناعة ٢٢٩/١ ، ٧٢٢/٢ ، والخصائص ١١١/٢ ، ومجالس ثعلب ١٠١ ، وشرح اللسوكي ٢١٦ ،  
 والمتع ٤١٣ ، وخزانة الأدب ٤٩٥/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٤٢٧ .

## ذِكْرُ إِبْدَالِ الْأَلْفِ (١)

وقد أُبْدِلت من حُرُوفِ عِدَّةٍ ، فن ذلك الواو والياء إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلها (٢) قلبا ألفين عينين كانتا أو لامين . وقد خرج عن هذا الأصل أشياء لم تُقَلَّب فيها لعللٍ نذكرها إن شاء الله تعالى (٣) . وإنَّا كانَ الأصلُ القلبَ لأنَّ كلَّ واحدةٍ من الواو والياء مُقَدَّرَةٌ بحركتين لِمَا ذُكِر في غير هذا الموضع . فإذا انضمَّ إلى ذلك حَرَكَتُها وحركة ما قبلها اجتمع في التقدير أربع حركاتٍ متوالياتٍ في كلمةٍ وذلك مُسْتَقْتَلٌ ، وقد تجنَّبوا ما هو دونه في الثقل كاجتماع المثلثين نحو : مدَّ وشدَّ ، وأصله : مدد وشدد فأدغموا فراراً من ثقل التضعيف . وقيل : إنَّ الياء والواو إذا تحرَّكتا صارت كلُّ واحدةٍ منها بمنزلة حرفٍ مدٍّ وبعض حرفٍ مدٍّ آخر ، أو بمنزلة حرفي مدٍّ . قالوا : والمفتوحة كواوٍ وألف . والمكسورة كواوٍ وياء ، والمضمومة كواوين . وهكذا حكم الياء . واجتماع حروف المدِّ يُسْتَقْتَلُ النطقُ به ، فلذلك قلبوهما إلى الألفِ .

فإن قيل : لِمَ شَرَطُوا انْفِتَاحَ ما قبلها ولم قلبوهما ألفاً دون غيره ؟

قيل : إننا كان كذلك لأنَّ الغرضَ قلبُها إلى حرفٍ يمتنع تحريكه وليس إلا الألف إذ لو كان القلبُ إلى حرفٍ متحرِّكٍ لكان القلبُ عبثاً والألفُ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، ويترتب على هذا مسائل :

### مسألة

لا فرق فيما ذكرنا بين أن يكون الحرفان عينين أو لامين مثل : ( باب ) و ( دار )

(١) انظر سيبويه ٣١٣/٢ ، وسر الصناعة ٦٦٤/٢ ، وشرح الملوكي ٢١٨ وما بعدها ، وشرح المفصل ١٦/١٠ ، والممتع ٤٠٤ .

(٢) عبارة ح : فالأصل أن يقلبا ألفين .

(٣) انظر الخصائص ١٤٧/١ ، وشرح الملوكي ٢٢٠ .

و ( نَابٍ ) و ( عَابٍ ) و ( الْعَصَا ) و ( الرَّحَى )<sup>(١)</sup> .

فإن قيل : إذا كانت الواو والياء لهما كانت حركتها عارضة فلم قلبتا ؟

قيل : حركة الإعراب لازمة وإنما تحذف في الوقف وهو عارض والأصل الوصل ، فأما الحركة العارضة على التحقيق فلا يُقلب الحرف لها كقولك : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> في لَوَّانَهُمْ ، ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، و ﴿ لَتَرَوُنَّهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ فَإِمَّا تَرِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

### مسألة

إذا تحركت الواو والياء وانكسر ما قبلها أو انضم نحو : عَوْضٌ وَسُورٌ<sup>(٦)</sup> لم تنقلبا<sup>(٧)</sup> لأن شرط انقلابها<sup>(٨)</sup> قد قُفِدَ وهو انفتاح ما قبلها لينقلبا ألفاً إذ لا فائدة في انقلابها إلى الياء والواو المُجَانِسَيْنِ لحركة ما قبلها ، ولأن القلب يُفْضِي بهما<sup>(٩)</sup> إلى مثلهما .

(١) أورد أبو البقاء هنا كلمات واوية الأصل ويأتيه فالباب من ب وب ، والدار من دور ، والناب من

ن ي ب ، والعا ب من ع ي ب ، والعصا من ع ص و ، والرحى من رح ي ، وانظر شرح الملوكي ٢٢٥ .

(٢) في الأصل : لوأنهم . وأظن أن أبا البقاء يريد الآية الكريمة ﴿ ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم ﴾ [ الحجرات : ٥/٤٩ ] .

(٣) البقرة : ٢٣٧/٢ .

(٤) الآية : ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ﴾ [ سورة التكاثر : ٧/١٠٢ ] .

(٥) الآية : ﴿ فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [ سورة مريم : ٢٦/١٩ ] .

(٦) في شرح الملوكي ٢٢٠ : ألا ترى أنهم لم يقلبوا ، نحو ( عَوْضٍ ) و ( طَوْلٍ ) ونحو ( الْعَيْبَةِ ) لخرجها عن لفظ الفعل ، مع أنك لو قلبت في ( عَوْضٍ ) ونحوه ، لصرت إلى الياء ، للكسرة قبلها ، ولو قلبت في ( الْعَيْبَةِ ) لصرت إلى الواو ، للضمة قبلها ، وهما لفظ لاتؤمن معه الحركة . وانظر شرح المفصل ١٦/١٠ ، ١٩ .

(٧) عبارة ( لم تنقلبا ) ساقطة من م .

(٨) من هنا ابتداء سقط في ح .

(٩) انتهى السقط في ح .

## مسألة

إنَّ صَحَّتِ الواوُ والياءُ في العَلَيانِ والنَّزوانِ لوجهين<sup>(١)</sup> :

أحدهما : أنَّ ذلك يُفْضَى إلى حَذْفِ إحدى الألفين لاجتماعهما فيبقى اللفظُ النَّزَانِ والعَلانُ فيلتبسُ بما نونه أصلٌ كالأمان / والضَّمانُ وكذلك الصَّميانُ .

والثَّاني : أنَّ هذا البناءَ لا يُشْبِهُه أبنيةَ الفعلِ ، والتَّغْيِيرُ بأبه الأفعالِ فَمَا لا يُشْبِهُه يَخْرُجُ على الأصلِ . وأمَّا الطَّوْفانُ والجَوْلانُ مَّا عِينُهُ معتلَّةٌ فصَحَّتْ لوجهين :

أحدهما : أنَّ هذا البناءَ قَرِيبٌ من بابِ العَلَيانِ والنَّزوانِ فحملتِ الصَّحَّةُ عليه للوجْهَيْنِ المذكورين .

والثَّاني : أنَّ الواوُ لو قَلِبَتْ ألفاً لاشْتَبَهَ ( فَعَلان ) بفاعالِ فاجْتَنِبَ لذلك .

## مسألة

إنَّما صَحَّتِ الواوُ والياءُ في غَزَوا ورَمَيَا لثلاثِ تَنقَلَبَ ألفاً ، فَتُحذَفُ إحدى الألفَيْنِ فيصيرُ كلفظِ فَعَلِ الواحدِ<sup>(٢)</sup> .

(١) قال ابن جني في سرِّ الصناعة ٦٦٨/٢ : ونحو من ذلك قولهم : ( النَّفَيان ) و ( العَلَيان ) و ( الصَّميان ) و ( العَدَّوان ) و ( النَّزوان ) و ( الكَرَّوان ) ألا ترى أنهم لو قلبوا الياء والواو هنا ألفين وبعدهما ألف ( فَعَلان ) لوجب حذف إحداهما ، وأن تقول : ( نَفان ) و ( غَلان ) و ( صان ) و ( عدان ) و ( نزان ) و ( كران ) فيلتبس ( فَعَلان ) مما اعتلت لاهه ب ( فَعال ) مما لاهه نون ، فترك ذلك لذلك . وانظر شرح الملوكي ٢٢١ . الصَّميان : مصدر صمى الرجل : وثب وأسرع . والنَّفيان : ما أسألته السحابة من مائها . والعَدَّوان : الشديد العدو . والنزوان : مصدر نزا الفحل أي وثب . والكروان : طائر طويل الرجلين أغبر ، نحو الحمامة ، له صوت حسن .

(٢) في سرِّ الصناعة ٦٦٧/٢ : ... فهذا حكم الياء والواو ، متى تحركتا وانفتح ما قبلها قلبتا ألفاً إلا أن يضطر أمر إلى ترك قلبها ، وذلك نحو قولك للثنتين : « قَصَيَا ، ورَمَيَا ، وخالُوا ، ودَعَوَا » وإنما صحتا هنا ولم تُقلبا ألفاً ، لأنهم لو قلبوها ألفاً ، وبعدها ألف تشبیه الضمير لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، فيزول لفظ التشبیه ، ويلتبس الاثنان بالواحد . وانظر شرح الملوكي ٢١٩ .

## مسألة

إنما صحَّت الواوُ في ( اجتَوَّروا ) وبابه لأنَّه في حُكْم تجاوروا إذ لا فَرْق بينهما في المعنى ولا موجب للقلب في تجاوروا ، فَحُمِل اجتوروا عليه . وهكذا حَوْل وَعَوْر لأنَّ الأَصْل : احوْلَ واعوْرَ ، وهذا لم توجَد فيه علَّة القلب فكانَ التصحيحُ دليلاً على هذا الأَصْل<sup>(١)</sup> .

## مسألة

إنما صحَّت الواوُ في حَوْنِه وحَوَكَة لوجهين<sup>(٢)</sup> :

أحدهما : أنَّ تاءَ التأنيثِ بَعْدَتْه من شبه الفعل فخرَجَ على الأَصْل .

والثَّاني : أنَّ ذلكَ أُخْرِجَ على الأَصْل تنبيهاً على أنَّ أَصْلَ البابِ كلُّه التصحيحُ ، وعلى ذلكَ جاء استحوذَ ووجهه<sup>(٣)</sup> . وقد قالوا : حاكَه وخانَه فأجروه على القياس .

## مسألة

إنما صحَّت الواوُ في الهَوَى والنَّوَى لئلا تُحذَفَ أحدُ الألفين ، فأما صحتها في :

(١) في شرح الملوكي ٢١٩ : وما صح من ذلك ، لأنه في معنى ما تجب صحته قولهم : ( حَوْل ) و ( عَوْر ) لأنه في معنى : احوْلَ ، واعوْرَ ، وكذلك ( صَيِدَ البعير ) لأنه في معنى اصيْدُ . وكذلك : اغتَنوا ، واغتَنورا ، واغتَنَوشوا ، واغتَنَوروا ، لأنه في معنى ما لا بد من صحته لسكون ما قبله ، وهو : تعاونا وتعاوروا وتهاوشوا وتجاوروا . وانظر الخصائص ١٢٤/١ ، والمسائل الحليبات ٣٤٢ ، والمسائل المشكلة ٥٧٥ ، وكتاب سيبويه ٣٦١/٢ .

(٢) قال ابن جني في الخصائص ١٢٢/١ : ومما ورد شاذاً عن القياس ومطرداً في الاستعمال قولهم : الحَوَكَة والحَوَنَة ، فهذا من الشذوذ عن القياس على ماترى ، وهو في الاستعمال منقاداً غير متأبٍ ، ولا تقول على هنا في جمع قائم : قَوْمَة ، ولا في صائم : صَوْمَة ، ولو جاء على فَعَلَة ما كان إلا معلاً . وقد قالوا على القياس : خانَة . وانظر المتع ٤٦٥ ، وسر الصناعة ٦٦٨ .

(٣) ربما كان هنا سقط ، أو تحريف ، وربما كانت العبارة : وعلى ذلك جاء استحوذ وشبهه . والله أعلم .

تَوَوِيٌّ فَلَئلاً يَتَوَالِي إِعْلَالَان ، وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ الْوَاوِ الثَّانِيَةَ يَاءٌ تُبَدَّلُ أَلْفًا ، ثُمَّ أُبَدِلَتْ  
 وَاوًا . لِأَجْلِ النَّسَبِ ، وَلِأَنَّهَا لَوْ أُبَدِلَتْ أَلْفًا لَصَارَ لَفْظُهَا ( فَاعِيلًا ) فَيَلْتَبِسُ ، وَلِأَنَّهَا  
 لَوْ صَحَّتْ قَبْلَ النَّسَبِ بَقِيَتْ عَلَى صِحَّتِهَا<sup>(١)</sup> .

## مسألة

إِذَا سَكَّنْتَ الْوَاوَ وَالْيَاءَ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا لَمْ تُقَلِّبَا لِزَوَالِ الْمَوْجِبِ لِلْقَلْبِ وَهُوَ  
 الْحَرَكَةُ ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ شَاذًا ، قَالَوا فِي / طِيَّءَ : طَائِيٌّ . وَفِي الْحَيْرَةِ : حَارِيٌّ<sup>(٢)</sup> . وَفِي  
 زُبْنِيَّةَ : زَبَانِيٌّ<sup>(٣)</sup> ، لِأَنَّ الْأَلْفَ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَخْفُ مِنْهَا . وَقَدْ وَقَعَ فِي : ( زُبْنِيَّةَ )  
 تَغْيِيرَانِ : فَتَحُ الْبَاءِ وَقَلْبُ الْيَاءِ . فَأَمَّا دَوِيَّةٌ فَقَدْ قَالَوا فِيهَا : دَاوِيَّةٌ<sup>(٤)</sup> . فَقَالَ قَوْمٌ :  
 هِيَ لُغَةٌ . وَقِيلَ : أُبَدِلَتْ الْوَاوُ الْأُولَى أَلْفًا ، وَقِيلَ الْأَلْفُ زَائِدَةٌ وَوزُنُهَا : فَاعِيلَةٌ ، وَفِيهِ  
 بُعْدٌ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أُبْنِيَّةِ الْأَعْجَمِيِّ . وَمِمَّا صَحَّتْ فِيهِ الْوَاوُ : الْقَوَدُ وَالْأَوْدُ<sup>(٥)</sup> ، نُبِّهَ بِذَلِكَ  
 عَلَى أَصْلِ الْبَابِ .

ح ١٤٩

- (١) فِي شَرْحِ الْمَلُوكِيِّ ٢٢٢ : وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هَوِيٌّ ، وَنَوِيٌّ ، وَغَوِيٌّ ، وَشَوِيٌّ ، لَمْ يَعْلَمُوا الْعَيْنَ ، لِاعْتِدَالِ  
 اللَّامِ ، فَلَمْ يَكُونُوا لِيَجْمَعُوا بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ .
- قُلْتُ : وَيَعْنِي أَبُو الْبَقَاءِ بِقَوْلِهِ : « لَثَلَا تَحْذِفُ أَحَدَ الْأَلْفَيْنِ » أَنَّنَا لَوْ عَلَّلْنَا الْوَاوَ بِإِبْدَالِهَا أَلْفًا لِاجْتِمَاعِ أَلْفَانِ  
 وَاسْتِحْالِ النَّطْقِ بِنِهَا ، فَيَقْتَضِي الْأَمْرَ حَذْفَ أَحَدِهِمَا .
- (٢) فِي سَرِّ الصَّنَاعَةِ ٢٣/٨ : عَلَى أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقَلِّبُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ السَّاكِنَتَيْنِ أَلْفَيْنِ  
 لِلْفَتْحَةِ قَبْلَهَا ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ فِي الْحَيْرَةِ : حَارِيٌّ . وَفِي طِيَّءَ : طَائِيٌّ . وَانظُرِ الْمَسَائِلَ  
 الْحَلِيبِيَّاتِ ٢٣٥ ، وَشَرْحَ الْمَلُوكِيِّ ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
- (٣) زُبْنِيَّةٌ : فِعْلِيَّةٌ : سَبِيوِيَّةٌ ٣٤٦/٢ ، وَهُوَ وَاحِدُ الزَّبَانِيَّةِ ، وَالزَّبْنِ : الدَّفْعُ .
- (٤) فِي سَرِّ الصَّنَاعَةِ ٢٣/٨ : وَقَالُوا : أَرْضٌ دَاوِيَّةٌ ، مَنْسُوبَةٌ إِلَى ( الدَّوِّ ) وَأَصْلُهَا « دَوِيَّةٌ » فَقَلَّبْتَ الْوَاوَ  
 الْأُولَى السَّاكِنَةَ أَلْفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ غَيْرُ مَقْيَسٍ عَلَيْهِ غَيْرُهُ . وَالدَّوُّ : الْفَلَاةُ الْوَاَسِعَةُ .  
 وَانظُرِ كَلَامًا مَبْسُوطًا فِيهَا لِأَبِي عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ فِي الْمَسَائِلِ الْحَلِيبِيَّاتِ ٢٣٨ ، وَفِي سَرِّ الصَّنَاعَةِ ٦٧٠/٢ ،  
 وَانظُرِ شَرْحَ الْمَلُوكِيِّ ٢٢٦ .
- (٥) فِي سَرِّ الصَّنَاعَةِ ٦٦٨/٢ : وَرَبْمَا جَاءَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَصْلِهِ صَحِيحًا غَيْرَ مَعْلٍ لِيَكُونَ دَلِيلًا عَلَى الْأَصُولِ  
 الْمَغْيِيرَةِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : الصَّيْدُ وَالْحَيْدُ وَالْجَيْدُ وَالْقَوْدُ وَالْأَوْدُ وَالْحَوَكَةُ وَالْخَوَنَةُ . جَمْعٌ : حَائِكٌ =

## إبدال الألف من الهمزة :

إذا اجتمعت همزتان وسكنت الثانية وانفتحت الأولى أُبدلت الثانية ألفاً البتة نحو :  
 ( آدم ) و ( آخر )<sup>(١)</sup> وفي الفعل نحو آمن<sup>(٢)</sup> وأزر<sup>(٣)</sup> . وإنما كان كذلك لأن الهمزة إذا  
 انفردت ثقل النطق بها ، فإذا انضم إليها أخرى تضاعف الثقل ، وإذا تصاقبا وسكنت  
 الثانية ازدادت الكلفة بالنطق بهما لا سيما إذا أراد<sup>(٤)</sup> النطق بواحدة بعد أخرى . ومن  
 هنا وجب الإدغام في المثليين . والإدغام هنا مستحيل ، والحذف يُخل بالكلمة فتعين<sup>(٥)</sup>  
 المصير إلى إبدال الثانية ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ولا يصح تليينها لأن الهمزة اللينة في  
 حكم الهمزة المحققة ، ولا يصح إبدال الأولى ولا تليينها لتعذر الابتداء بالألف وما يقرب  
 منها<sup>(٦)</sup> . وإذا صغرت آدم أو جمعته أبدلت الألف واواً فقلت : أويدم وأوادم ، كما تقول

= وخائن .

« الصَّيد : الكبر . والجَيْد : طول العنق وحسنه . والحَيْد : يقال اشتكت الشاة حَيْداً : إذا نشب  
 ولدها فلم يسهل مخرجه . والقَوْد : القصاص . والأوْد : الاعوجاج » . وانظر شرح الملوكي ٢٢٣ ، وانظر  
 الخصائص ٥٢/٣ .

(١) في الأصل آخر .

(٢) وكذلك آمن .

(٣) وكذلك أزره .

(٤) في م : ازداد .

(٥) في ح : فيصير .

(٦) انظر سر الصناعة ٦٦٤/٢ وما بعدها و ٥٧٩ .

قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٢٨ : اعلم أن الهمزة حرف مستثقل ، لأنه نبرة في الصدر ، وهو أدخل  
 حروف الحلق ، وإخراجه كالتهوع ، فلذلك مال أهل الحجاز ومن وافقهم إلى تخفيفها . فتى كانت  
 الهمزة ساكنة وأريد تخفيفها أزيلت نبرتها ، فتلين وتستحيل حرفاً ليناً . وتدبرها حركة ما قبلها ،  
 فإن كانت قبلها فتحة انقلبت ألفاً ، وإن كانت قبلها كسرة انقلبت ياء ، وإن كانت قبلها ضمة انقلبت  
 واواً ، أصلاً كانت الهمزة أو زائدة ، وهذا البدل على ضربين : جائز وواجب ..

وأما البدل الواجب فيكون في الهمزتين تلتقيان : الأولى مفتوحة ، والثانية ساكنة ، فلا بد من إبدال  
 الثانية ألفاً نحو : آدم ، وآخر ، وأزر ، وأمن . وهذا البدل لازم كراهية اجتماع الهمزتين في كلمة  
 واحدة . وإذا أبدلت الهمزة على هذا جرت الألف التي هي بدلٌ منها مجرى ما لأصل له في همز البتة ،





## مسألة (١)

الألف في قولهم : إيدني من فلانٍ بمعنى : أنصِّفني ، بدلٌ من الهمزة . وفي الهمزة  
المبدل منها وجهان :

أحدهما : بدلٌ من عَيْنٍ والأصلُ : أعدني لأنهم قالوا ذلك وقالوا أيضاً : استأذيت  
أي : استعدت من العدو .

والثاني : هي بدلٌ من الهمزة ثم فيها وجهان :

أحدهما : هي أصلٌ من الأداة ، وهو ما يُستعان به على العمل .

والآخر : هي بدلٌ من الياء في ( يد ) لأنهم يقولون : يدَي وأدْي ، وهذه الهمزة  
بدلٌ من الياء ، والمعنى : كن أيداً عليه .

وقال المبرد : هي من الأيد والأد وهو القوة . وهذا لا يصحُّ إلا أن يُدعى فيه  
القلب ، وهو تحويل الياء إلى ما بعد الدال . فأما من غير قلبٍ فلا يجوز لوجهين :

أحدهما : أنه لو أرادَ ذلك لقالَ : أأيدني كما يقول : أطيبني فتصحَّح الياء .

والثاني : أن الدال مكسورة فدلَّ على أن لامها معتلةٌ ولأم الأيد صحيحة .

إبدال الألف من التَّنوين والتَّنون (٢) :

(١) انظر تعليقات وافية على هذه المسألة في حواشينا على ص ١٧٧ .

(٢) انظر سر الصناعة ٦٧٥/٢ ، وشرح الملوكي ٢٣٢ .

وذكر ابن جني ثلاثة مواضع لإبدال الألف عن النون :

١ - في الوقف بدلاً من التنوين اللاحق علماً للصرّف كقولك : رأيت زيداً ، وكلت جعفرأ .

٢ - إبدالها من نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ووقفت عليها كقوله تعالى : ﴿ لنفسماً  
بالنافية ﴾ إذا وقفت قلت : ( لنفسماً ) [ العلق : ١٥/٩٦ ] .

٣ - إبدال الألف من نون إذن ، وذلك أيضاً في الوقف ، تقول : أنا أزورك إذا ، تريد : إذن .  
وانظر شرح المفصل ٨٨/٩ ، ٩٠ ، ٢٠/١٠ ، ٢١ .

قد أُبدلت الألف من التنوين في النَّصْبِ نحو : رأيتُ زَيْدًا . والوجهُ في ذلك أنَّ التَّنوين والنونَ غنةٌ تُشبه الواوَ ، فكأنَّ الواوَ وقعت بعدَ فتحةٍ فأُبدلت ألفاً . وقصدَ بذلك الفرقَ بين النَّصْبِ وبين أخويه ، وخفَّ ذلك على السِّنْتِهِم ودُلُّوا به على العناية بالتَّنوين والإعراب . وقد أُبدلت من النونِ الخفيفةِ في التوكيدِ نحو : ( اضربَا ) في الوقفِ لأنها أشبهت التنوينَ في سكونِها وزيادتها وانفتاحِ ما قبلها واختصاصِها بالأفعال ، كما أنَّ تلكَ محتصةٌ بالأسماء .

وأُبدلت أيضاً من نون ( إَدْن ) الناصبة للفعل ، تشبيهاً بالتنوين والنون الخفيفة ، وجوازِ الوقفِ عليها ، وسواءِ عَمِلتْ أو أَلغيت . وقال الفراءُ : إذا أَعْمَلتْ لم تُبَدَلْ لئلا نلتبسَ إذا الزمانية ؛ وإنَّ أَلغيتْ جازَ إبدالُها لأنها<sup>(١)</sup> في ذلك / الموضع لا تلتبسُ بالزمانية .

## إبدال الياء<sup>(٢)</sup>

قد أُبدلت من حروفٍ كثيرة<sup>(٣)</sup> منها مقيسٌ ومنها شاذٌّ ونحن نذكرها مرتبةً .

### فصل

في إبدالها من الهمزة :

- (١) كلمة ( لأنها ) ساقطة من ح .
- (٢) انظر سِرَ الصنعة ٧٣١/٢ ، وشرح المفصل ٢١/١٠ ، وشرح الملوكي ٢٣٩ .
- (٣) قال ابن جني في التصريف الملوكي : إبدال الياء : أُبدلت الياء من حروف كثيرة ، قد استقصيتها ، ومقدارها نحو من عشرين حرفاً في كتابي الموسوم بـ ( سِرَ الصنعة في الإعراب ) ، عن شرح الملوكي ٢٣٩ ، وفي سِرَ الصنعة ٧٣١ : قد أُبدلت الياء من الألف والواو والهمزة والهاء والسين والباء والراء ، والنون ، واللام ، والصاد ، والضاد ، والميم ، والدال ، والعين ، والكاف ، والتاء ، والشاء ، والجم .

إذا سَكَّنَتِ الهمزة<sup>(١)</sup> وانكسر ما قبلها جازَ إيدألها ياءٌ ولم يلزمُ نحو : ذيب . ووَجْهٌ ذلك أنَّ الهمزةَ مستثقلَةٌ ، ويزدادُ ثقلُها بانكسار ما قبلها وهي من حروفِ البَدَلِ فأبْدِل منها ما هو مُجانِسٌ لِمَا قبلها وهو الياءُ<sup>(٢)</sup> . وتَخْفِيفُها كإبدالها ههنا وهو جعلُها ياءً خالصةً كما كانَ ذلك في ( آدم ) . ومن ذلك : جاء . الأصلُ فيه : جايئ<sup>(٣)</sup> . فأبْدلت

(١) هذه الجملة ساقطة من ح .

(٢) في سَرِ الصنعة ٧٢٨/٢ : اعلم أنَّ كل همزة سكتت وانكسر ما قبلها وأردت تخفيفها قلبتها ياءً خالصة ، تقول في ( ذئب ) : ( ذيب ) ، وفي ( بئر ) : ( بئر ) ، وفي ( مئرة ) : ( ميرة ) . وكذلك إذا انفتحت وانكسر ما قبلها ، تقول في ( مئير ) : ( مِير ) ، وفي ( يريد أن يقرئك ) : ( يريد أن يُقرئك ) ، وفي ( بئار ) : ( بيار ) .. وكذلك إن وقعت الهمزة بعد ياء ( فعيل ) ونحوه مما زيدت فيه لمد ، أو بعد ياء التحقير ، فتخفيفها أن تخلصها ياء ، وذلك قولك في ( خطيئة ) : ( خطيئة ) ، وفي ( نبي ) : ( نبي ) ، وفي ( أفيئس ) - تصغير أفؤس - : ( أقيس ) ، وفي تخفيف ( أريئس ) تحقير ( أريئس ) : ( أريئس ) . وانظر شرح الملوكي ٢٤٥ .

(٣) قال سيبويه ١٦٨/٢ : واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة ولا تخفف ، لأنها إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف ، وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كل واحدة منهما قد تجري في الكلام ، ولا تلتزق بهزتها همزة ، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل فأبدلوا من إحداهما ، ولم يجعلوها في الاسم الواحد والكلمة الواحدة بمنزلتها في كلمتين ، فن ذلك قولك في فاعل من جئت : جايئ ، أبدلت مكانها الياء لأن ما قبلها مكسور ، فأبْدلت مكانها الحرف الذي منه الحركة التي قبلها كما فعلت ذلك بالهمزة الساكنة حين خففت .

وفي الممتع ٥٠٩/٢ : ... من ذلك اسم الفاعل في نحو ( جاء ) فإنه يخالف اسم الفاعل من ( قام ) وأمثاله في أنك إذا أبدلت من العين همزةً كما فعلت ذلك في ( قائم ) وأمثاله اجتمع لك هزتان - الهمزة التي هي لام والهمزة المبدلة من العين - فتبدل من الهمزة الثانية ياءً لانكسار ما قبلها . هذا مذهب سيبويه . ومذهب الخليل أنهم قلبوا اللام في موضع العين فلم تلتق هزتان .

فإن قيل : وما الذي حل الخليل على ادعاء القلب ؟ فالجواب أن الذي حمله على ذلك كثرة العمل الذي في مذهب سيبويه ، ألا ترى أن جائياً في مذهب سيبويه أصله : ( جايئ ) ثم ( جائي ) ثم ( جائي ) ثم ( جاء ) . وفي مذهب الخليل أصله : ( جايئ ) فقلب فصار ( جائي ) ثم ( جاء ) فذهب سيبويه فيه زيادة عمل على مذهب الخليل . فلذلك تكلف القلب إذ كانوا يقلبون فيما لا يؤدي فيه عدم القلب إلى اجتماع هزتين نحو قولهم : شاك ولائ ، والأصل فيها : شائك ولائث .

وكلا المذهبين عند سيبويه حسن ، ورَجَّح الفارسي مذهب الخليل على المذهب الأول بأنه يلزم في =

الهمزة لِمَا ذكرنا ، واختلفوا في كيفية ذلك فقال الخليل : تَقَدَّمَ الهمزة التي هي لامٌ على المُبْدَل من العين فتصيرُ على وزن فَالِع ، ثم تصير الأخرى ياءً . وإِنَّا قَالِ ذَلِكَ لِأَنَّهَا يَاءٌ فِي الْأَصْل وَقَعَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ فَصَيِّرْتُ هَمْزَةً ، فَإِذَا وَقَعَتْ طَرْفًا لَمْ تُغَيِّرْ لِعَدَمِ الْمُغَيِّرِ . ولو لَمْ تُغَيِّرْ لاجْتِمَاعِ هَمْزَتَانِ ، وَإِذَا أُخْرَتِ لَمْ تَجْتَمِعَا . ثم يلزمُ من عدم التَّقْلِيلِ توالي إِعْلَالَيْنِ وهو إِبدالُ العَيْنِ هَمْزَةً ، وإبدالُ اللامِ ياءً ، وَإِذَا تَقَلَّ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ .

وقال غيره : تُبْدَلُ اللَّامُ ياءً من غيرِ تَقْلِيلٍ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ التَّقْلِيلِ تَأْخِيرَ حَرْفٍ عَنِ مَوْضِعِهِ وَرَدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ وَذَلِكَ إِعْلَالَانِ أَيْضًا . وإِقْرَارُ الْكَلِمَةِ عَلَى نَظْمِهَا أَوْلَى وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ يَتَرْتَبُ جَمْعُ جَائِيٍّ وَجَائِيَّةٍ وَقَدْ أُبْدِلَتِ الْيَاءُ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي ( إِيْمَانِ ) وَ ( إِيْلَافِ ) لِسُكُونِهَا وَإِنْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا<sup>(١)</sup> .

إبدالُ الياءِ مِنَ الألفِ :

إِذَا وَقَعَتْ الألفُ فِي مَوْضِعٍ يَنْكَسِرُ مَا قَبْلَهَا قَلْبَتْ ياءً لِاسْتِحْالَةِ بَقَائِهَا بَعْدَ

= مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة ، وهما قلب العين همزة وقلب الهمزة التي هي لام ياءً . وتوالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة لا يوجد في كلام العرب إلا نادرًا في ضرورة الشعر .

قال ابن عصفور : وهذا الترجيح حسنٌ ، إلا أَنَّ السماع يشهد للمذهب الأول ، وذلك أَنَّ من العرب مَنْ يَقُولُ : ( شاكٍ ) وَ ( لاثٍ ) كما تَقَدَّمَ . فيقلبُ . والذي من لفته القلب ليس من لفته الحذف ، وكلهم يقول : ( شائكٍ ) وَ ( لاثٍ ) . فلما وجدنا العرب كُلَّها تقول : ( جاءٍ ) ، ولا تحذف علمنا أنه في لغة الحاذقين على أصله إذ ليس من لغتهم القلب ، ومن لغتهم البقاء على الأصل . وأما في لغة القالبين في ( شاكٍ ) وَ ( لاثٍ ) فيحتمل أن يكون مقلوباً ويحتمل أن يكون باقياً على أصله . فقد حصل إذن ما ذهب إليه سيبويه سماعاً . وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به فهو محتمل . وشرح الشافية ١٢٤/٣ ، والمنصف أيضاً ٥٤/٢ ، وسر الصناعة ٧٤٠/٢ .

(١) قال في سر الصناعة ٧٢٨/٢ : ومتى اجتمعت همزتان وانكسرت الأولى منها قلبت الثانية ياءً البتة ، وكان البديل لازماً ، وذلك قولك : إِيْمَانِ ، وإِيْلَافِ ، وإِيْسَاسِ ، وأصله : إِيْمَانِ ، وإِيْلَافِ ، وإِيْسَاسِ ، فقلبت الثانية ياءً البتة لانكسار ما قبلها ، ولم يجز التحقيق لاجتماع الهمزتين . وانظر الممتع ٣٧٩/١ .

الكسرة ، فقلبتُ إلى ما يُجانِسُ الكسرةَ نحو : قِرْطاس وقرَاطيس<sup>(١)</sup> . فإنْ وقعتَ قبلها الياءُ الساكنةُ قُلبتُ أيضاً نحو تَصْغِير ( حِيار ) تقول فيه : ( حَمِير ) ، وههنا قد أُبدلت الألفُ ياءً ، وحُرِّكت الياءُ لسُكونِها وسكونِ ياءِ التصغيرِ قبلها .

## فصل

وقد أُبدلت الباءُ ياءً إذا تكررت<sup>(٢)</sup> نحو : لَبَّبَ ، تقول : لَبِيتُ ، فالياءُ بَدَلُ الباءِ الثالثة . وإنا فَعَلُوا ذلك كراهيةً لاجتماعِ الأمثالِ .

فأما ( لَبِيكَ )<sup>(٣)</sup> ففيه قولان :

أحدهما : هو من هذا البابِ وأصله من أَلَبَّ بالمكانِ إذا / أقام به .

والثاني : تشبیه لَبَّ .

(١) انظر سِرَ الصناعة ٧٣١/٢ ، وشرح الملوكي ٢٣٩ .

(٢) عبارة ( إذا تكررت ) ساقطة من م .

(٣) قال في سِرَ الصناعة ٧٧٤/٢ : وقال بعضهم في لَبِيت بالحجّ : إنها هو لَبِيتُ : فَعَلْتُ من قولهم : أَلَبَّ بالمكانِ أي أقام به ، قرأت على أبي عليٍّ للمضَرَّب بن كعب :

فقلتُ لها : فيئبي إليك فإنني حرامٌ ، وإني بعمد ذاكِ لَبِيتُ

أي : ملَبَّ بالحجّ . قال ابن السكيت : « وقوله : بعد ذاك ، أي : مع ذاك » ، فأما حقيقة ( لَبِيتُ ) عند أهل الصنعة فليس أصل يائه باء ، وإنما الياءُ في ( لَبِيت ) هي الياءُ في قولهم ( لَبِيكَ وسعديك ) اشتقوا من الصوت فعلاً ، فجمعوه من حروفه ، كما قالوا من ( سبحان الله ) : ( سبحلت ) .. وكذلك أيضاً اشتقوا ( لَبِيتُ ) من لفظ ( لَبِيكَ ) فجاءوا في ( لَبِيت ) بالياء التي هي للتثنية في ( لَبِيكَ ) وهذا على قول سيبويه ١٧٥/١ ، ١٧٦ .

فأما يونس فزعم أنَّ ( لَبِيكَ ) اسم مفرد ، وأصله عنده ( لَبِيتُ ) ووزنه ( فَعْلَلٌ ) ولا يجوز أن تحمله على ( فَعَلٌ ) لقلة ( فَعَلٌ ) في الكلام وكثرة ( فَعْلَلٌ ) ، فقلبت الباء التي هي اللام الثانية من ( لَبِيتُ ) ياءً هرباً من التضعيف ، فصار ( لَبِيتُ ) ثم أبدلت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت ( لَبِيتُ ) ثم إنها لَمَّا وصلت بالكاف في ( لَبِيكَ ) وبالهاء في ( لَبِيه ) قلبت الألف ياءً .

وانظر تمة البحث في سِرَ الصناعة ٧٤٦/٢ ، ٧٤٧ ، وانظر شرح المفصل ١١٨/١ ، ١١٩ ، وشرح الملوكي ٢٤٧ .

والأوّل أقوى<sup>(١)</sup> ، والدليل على ذلك قولهم في الفعل من لَبَى : تَلْبِيَةٌ . وقد تُبدَلُ الباءُ وإن لم تتكرّر ثلاثاً نحو : تَلْبِيَةٌ وأصلها : تَلْبِيَةٌ ، وكذلك جميع حُرُوفِ المعجم إذا تَكَرَّرت في نحو ما ذكرنا نحو : شَدَدت وشَدَيْت ، وتقضض البازي وتقضّي البازي ، وتظننت وتظنيت . فأما قَصِيَت أَظْفاري<sup>(٢)</sup> ففيه وَجْهان :

أحدهما<sup>(٣)</sup> : الياءُ بَدَلٌ من الصّاد على ما ذكرنا .

والثّاني : أصلها واو والمعنى : تَتَبعتُ أقصاها ، وهذا<sup>(٤)</sup> كما تقول : تقصّيت الكلامَ ، إذا استقصيت أقسامه . وأمّا قولهم : تسرّيتُ في النّكاحِ ففيه وجهان :

أحدهما : هو مِنْ هذا الباب وهو مأخوذٌ من السَّرِّ وهو النّكاحُ ، يقال للذّكر : سَرَّ .

(١) قال ابن جني في سَرِّ الصّناعة ٧٤٧/٢ : ... والقولُ بعدُ قول سيبويه ، فقول مَنْ قال : إن لَبِيَّتْ بِالْحَجِّ من قولنا : ( أَلَبَّ بِالْمَكَانِ ) إلى قول يونس أقربُ منه إلى قول سيبويه ، ألا ترى أنَّ الياءَ في ( لَبِيك ) عند يونس إنما هي بَدَلٌ من الألفِ المبدلة من الياءِ المبدلة من الباءِ الثالثة في ( لَبِيَّ ) على تقدير قول يونس ، وهذا كلّه منتزَعٌ من قول سيبويه والخليل : إنَّ لَبِيك من قولهم أَلَبَّ بِالْمَكَانِ ، إلّا أنّها لم يزعمَا أن الياءَ في ( لَبِيك ) بدل من باء ، وإنما الياءَ عندهم على التثنية ، وإنَّ وزن ( لَبِيك ) على قولهما ( فغليك ) كما أن ( سَعْدِيك ) كذلك لا محالة ، ووزنه عند يونس ( فَعَلَّلُك ) والياءُ فيه بَدَلٌ من اللام الثانية .

(٢) قال ابن جني في سَرِّ الصّناعة ٧٥٩/٢ : أخبرنا أبو عليّ بإسناده عن يعقوب ، قال : قال اللحياني : قَصِيَت أَظْفاري في معنى قصصتها ، فهذا مثل ( تظنيتُ ) أبدلت الصاد الثالثة ياء كراهية للتضعيف . وقد يجوز عندي أن يكون ( قَصِيَت ) : فَعَلَّتْ من أقاصي الشيء لأنَّ أقاصيه أطرافه ، والمأخوذ من الأظفار إنما هو أطرافها وأقاصيها ، فلا يكون في هنا بدل .

انظر الإبدال لابن السكيت ١٣٥ ، وإصلاح المنطق ٣٠٢ ، والممتع ٣٧٤/١ ، وشرح الشافية ٢١٠/٣ ، وشرح الملوكي ٢٥٠ .

(٣) من هنا بدأ سقط في ح .

(٤) انتهى السقط .

والثاني : هي تَفَعَّلَتْ ، من سراة الشيء أي : خياره . وكلّ هذه الأشياء لا يلزمُ فيها البدلُ بل هو جائزٌ<sup>(١)</sup> .

## فصل

وقد أُبدلتِ الباءُ ياءً وإن لم تتكرر البتة في الشعر شاذاً كقول الشاعر : [ من البسيط ]

٢٠١- لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَّرُهُ مِنْ التَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا<sup>(٢)</sup>

(١) في سر الصناعة ٧٥٥/٢ : فأما قولهم : ( تَسَرَّيْتُ ) فيكون أيضاً من باب إبدال الياء من الراء ، وأصلها على هذا ( تَسَرَّتْ ) لأنها من ( السَّرِيَّة ) و ( السَّرِيَّة ) : فَعْلِيَّةٌ من السَّر ، وذلك أنَّ صاحبها أبدأ ما يخفيها ويَسِّرُ أمرها عن حرمتها وصاحبة منزله . ومنَّ كانت ( سَرِيَّة ) عنده ( فَعْلِيَّة ) مثل ( مَرِيقة ) و ( عُلِّيَّة ) فاشتقاقها عنده من سراة الشيء وهو أعلاه وأوله . ودفع أبو الحسن هذا القول ، وقال : إن الموضع الذي تَوَقَّى منه المرأة ليس أعلاها ولا سراتها . والقول كما قال . والذي ذهب إليه أبو الحسن فيها هو أنها ( فَعْلِيَّة ) من السرور لأن صاحبها يَسَرُّ بها .

ولو قال قائل : إنها ( فَعْلِيَّة ) من سريت ، أي : سرت ليلاً ، لأنَّ في ذلك ضرباً من الإخفاء والستر ، لكان قولاً ، ولكن حملها على أنها ( فَعْلِيَّة ) أوجه لأمرين : أحدهما : أنَّ ( فَعْلِيَّة ) أكثر في الكلام من ( فَعْلِيَّة ) . والآخر : أن معنى السَّر ههنا والسرور أظهر من معنى السَّراة والسُرَى . وإذا كانت ( سَرِيَّة ) من ( السَّراة ) فأصلها ( سَرِيوة ) لأنَّ السَّراة من الواو لقول الفرزدق :

وأصبح مبيضُ الصقيع كأنَّه على سَرَوَاتِ البيت فُطِنَ مَنْـدَفٌ  
فلَمَّا اجتمعت الياء والواو ، وسبقت الياء بالسكون ، قلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء فصارت ( سَرِيَّة ) . وانظر شرح الملوكي ٢٥٠ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ٣٤٤/١ لرجل من بني يشكر . أراد : الثعالب والأرانب ، فلم يمكنه أن يقف على الباء ، فأبدل منها حرفاً يمكن أن يقفه في موضع الجرّ ، وهو الياء . وليس ذلك أنه حذف من الكلمة شيئاً ثم عوض منه الياء .

انظر سر الصناعة ٧٤٢/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٦٠/١ ، وتهذيب الألفاظ ٦٠٦ ، وجمهرة اللغة ١٣/٢ ، وإبدال أبي الطيب ٩٠/١ ، ٢٨٥ ، ١٠٥/٢ ، وضرائر الشعر ٢٢٦ ، ومجالس ثعلب ١٩٠ ، وشرح للفصل ٢٤/١ ، ٢٨ ، والمتع ٣٦٩ ، وشرح الملوكي ٢٥٤ ، وشرح شواهد الشافية ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، واللسان : شرر ، تمر ، رنب ، وخز ، ونسب البيت للتمر بن تولب الإشكري .

يريدُ الثعالب والأرانب . وقالوا : دِيباجٌ والأصلُ : دِباجٌ<sup>(١)</sup> في قولٍ مَنْ جَمَعَهُ على دَبايِج . وقد قالوا : دَيايِج أيضاً . فعلى هذا لا إبدالَ . وكذلك أبدلوا السينَ ياءً في : ( خَامِس ) و ( سَادِس ) ، فقالوا : خَامِي وَسَادِي ، وهو شاذٌ وموضعه الشعر<sup>(٢)</sup> .

### فصل

في إبدالِ الياءِ من الرَّاءِ قالوا : قِراط ، والأصلُ : قِرَاط لقولهم : قَرارِيطُ وَقُرَيْرِيطُ<sup>(٣)</sup> ، والوجهُ فيه ما تقدّمَ من تَجافي التَّكْرِير ، ويزيده هنا حُسناً أنَّ في الرَّاءِ

= والبيت في وصف عقاب . الأشارير : قطع اللحم تجفف للادخار . وتتره : تجففه . والوخز : قطع من اللحم .

(١) سيبويه ١١٤/٢ ، ١٢٧ ، وسر الصناعة ٧٤٣/٢ ، وفيه : « وقالوا ديباج ودبايح فدل قولهم : ( دبايح ) بالياء على أن أصله : دِباج ، وإنما أبدل الباء استئثقالاً للتضعيف » ، والديباج فارسيّ معرّب . وانظر شرح الملوكي ٢٤٦ .

(٢) قال أبو الطيب اللغوي في الإبدال ٢١٧/٢ : وما أبدلوا فيه السينَ ياءً ما أنشده أبو حاتم :  
إذا ما عُدُّ أربعةً فسألَ قَزوْجُك خَاسِمْ وَحَموكِ سَادِي  
أي : وحموك سادس .  
وأُشدّ الفراء :

قرينة شيطانٍ أذاعتُ بِخَمْسَةِ وتجعلني إن لم يَسِقِ اللهُ ساديا  
أراد : سادساً . ومن ذلك قول الآخر :  
مضت ثلاثةً أغوامٍ لمسكنها وعامٌ حَلَّت وهذا للقبل الخامي  
يريد : الخامس ..

وانظر سر الصناعة ٧٤١/٢ ، وشرح الملوكي ٢٥٥ ، والممتع ٣٦٨ .

(٣) سيبويه ١١٧/٢ ، ٣٧٣ ، وانظر بحثاً مفصلاً في ذلك في سر الصناعة ٧٤٨/٢ وما بعدها ، قال في شرح الملوكي ٢٤٩ مختصراً كلام ابن جني :

وقالوا : ( قِراط ) وأصله : ( قِرَاط ) لقولهم في تكسيره : قَرارِيط . وقد ذهب بعضهم إلى أن ( شيراز ) أصلها ( شِرَاز ) ، وأنَّ الياء بدل من الرء لقولهم في تكسيره : شراريز . ومن قال : شواريز ، فالياء عنده بدلٌ من الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأصلها : ( شُوراز ) على زنة ( فِوَعال ) ولا يضير عدم النظر مع قيام الدليل .  
وانظر المتع ٢٨٩ ، ٣٧٠ .



في نفسها ضَرْباً من التكرير ، فإذا كانت مُشَدَّدةً صارتُ في حكم أربعِ ياءاتِ فازدادتُ ثِقْلاً ففرَّ منه إلى ما هو أخفُّ .

## فصل

ح ١٥١ في إبدالِ الياءِ من النونِ قالوا : دينار ، والأصل : دِنَّار ، لقولهم : دَنَانِير وِدْنِينِير ، وشيءٌ <sup>(١)</sup> مُدَنَّرٌ : مَنقُوشٌ على شكلِ الدينار <sup>(٢)</sup> ، والوجهُ فيه ما تقدّمُ / ، ويؤكدُه أنَّ النونَ تشبه الواوَ في غُنَّتِها وتثقلُ بالتشديدِ فيزدادُ ثِقْلاً ، فإذا انكسرَ ما قبلُها حُوِّلتِ إلى الياءِ <sup>(٣)</sup> .

## مسألة

قد أُبدلتِ الياءُ من الواوِ إذا سَكُنَتْ وانكسرَ ما قبلُها نحو : ميزان ومِيعاد <sup>(٤)</sup> . والعلَّةُ في ذلك أنَّ الواوَ من جنسِ الضمَّةِ ، فإذا سَكُنَتْ ضَعُفَتْ قليلاً والكسرةُ قبلُها من جنسِ الياءِ ، وتخليصُ الواوِ السَّاكنةِ بعد الكسرةِ ثَقِيلٌ جداً ، فجذبَتْها الكسرةُ إلى جنسِها وكانَ ذلك أخفَّ على اللسانِ ، وهكذا إنْ وقعتْ عَيْناً نحو : رِيحٌ وَقِيلَ وَعِيدٌ ، لأنَّ الأصلَ في الرِّيحِ الواوُ لأنَّها من الرُّوحِ وهو السَّعةُ ومنه : رَاحَ يَرُوحُ رَوَاحاً إذا ذَهَبَ وَجَمَعُها أَرَوَّاحٌ . وقد حُكي فيها شاذاً : أَرِيَّاحٌ وهو كالغلطِ <sup>(٥)</sup> . فأما رِيَّاحٌ فعلى

(١) في ح : وهو مندَّر .

(٢) في ح : على شكل الدينار .

(٣) دينار : سيبويه ١٢٧/٢ ، ٣١٣ ، ٣٤٢ ، وسرّ الصناعة ٧٥٧/٢ ، وشرح اللوكي ٢٥٢ .

(٤) في سرّ الصناعة ٧٣٢/٢ : كل واوٍ سكتت غير مدغمة ، وانكسر ما قبلها قلبت ياء ، وذلك نحو : (مِقات) و (مِزان) و (مِيعاد) أصل ذلك (مُوقات) و (مُوزان) و (مُوعاد) فلمَّا سَكُنَتْ الواوُ غير مدغمة ، وانكسر ما قبلها قلبت ياءً . فإن تحركت الواوُ ، أو زالت الكسرة من قبلها ، صحَّت ، وذلك نحو : (مُوزين) و (موازين) و (مويقيت) و (مواقيت) .

(٥) قال ابن جنِّي في الخصائص ٣٥٦/١ : ونحو من ذلك ما يحكى عن عمارة بن عقيل من أنه قال في جمع رِيح : أَرِيَّاحٌ ، حتى نبّه عليه فعاد إلى أرواح ، وكانَ أَرِيَّاحاً أسهل قليلاً ، لأنه قد جاء عنهم قوله :

= وعليّ من سدّف المشي رِيَّاح

القياس ، وهو من باب : حَوْضٌ وَحِيَاضٌ ، وذلك مما أُبْدِلتِ الياءُ فيه من الواوِ بخمسِ شرائطِ :

أحدها : أن تكونَ الواوُ ساكنةً في الواحدِ .

والثاني : أن تقعَ في جمعِ .

والثالثُ : أن تقعَ بعدها الألفُ .

والرابعُ : أن يكونَ لامٌ الكلمة صحيحاً .

والخامسُ : أن يَنْكَسِرَ فاءُ الكلمةِ .

وإنما شرطوا ذلك لمعانِ تَقْتَضِيهِ<sup>(١)</sup> . أمَّا الكَسْرَةُ فَلَبَعْدِهَا من الواوِ وَقُرْبِهَا من الياءِ . وأمَّا سكونُ الواوِ في الأصلِ فَلْيَبِيانِ ضَعْفِهَا ، وأمَّا اشتراطُ الْجَمْعِ فَلثَلَا يَجْتَمِعُ ثَقُلُ الواوِ مع ثَقُلِ الْجَمْعِ ، وأمَّا اشتراطُ تَعَقُّبِ الألفِ إِيَّاهَا فَلأنَّ الألفَ أَقْرَبُ إلى الياءِ منها إلى الواوِ . وأمَّا صِحَّةُ اللامِ فَلثَلَا يَكْثُرُ الإِعْلَالُ ؛ وعلى هذا صَحَّتْ في ( عَوَانِ ) لأنَّه واحدٌ ولم تَنْكَسِرِ الفاءُ ، وكذلك<sup>(٢)</sup> صَوْغُ . وصَحَّتْ في الجمعِ للعتلِّ اللامِ نحو : رِواءِ جمعِ رِواٍ من الماءِ<sup>(٣)</sup> .

## مسألة

الأصلُ في ( عِيدِ ) الواوِ<sup>(٤)</sup> ، لأنَّه من عادِ يَعُودُ عَوْدًا ، فأبْدِلتِ الواوُ ياءً لِمَا

= وانظر شرح الملوكي ٢٤٣ ، وشرح المفصل ٤٤/٥ ، والمتع ٣٣٦ .

(١) انظر هذه الشروط في سِرِّ الصنعة ٧٣٣/٢ .

(٢) في م : ومن هذا .

(٣) عبارة ( من الماءِ ) ساقطة من ح ، وفي سِرِّ الصنعة ٧٣٤ : رِواءِ جمعِ رِيانِ .

(٤) جاء في المتع ٢٣٧١ : عيد وأعياد : ألا ترى أن عيداً من ( عادِ يعودُ ) وأن الأصل فيه ( عِوْدُ )

فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فليل : ( عيدِ ) وكان ينبغي إذا جمعنا أن نقول في جمعه

( أعوادِ ) بالواو ، لزوال الموجب لقلب الواو ياءً ، كما قالوا في جمع ( رِيحِ ) : ( أرواحِ ) بالواو ، لزوال

موجب قلبها ياءً في ( رِيحِ ) وهو سكونها وانكسار ما قبلها . قال :

ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قَالُوا فِي الْجَمْعِ : أَعْيَادٌ ، لَا غَيْرَ فَأَعْلَوْا عَلَى خِلَافِ (أَرْوَاحٍ) قِيلَ : جَعَلُوا الْبَدَلَ / لِأَزْمًا نَفِيًّا لِلْبَسِّ لِأَنَّهِمْ لَوْ قَالُوا : أَعْوَادٌ لَاتَّبَسَّ بِجَمْعِ عَوْدٍ ، وَكَذَلِكَ قَالُوا فِي التَّصْغِيرِ : عَيْيِدٌ ، وَفِي تَصْغِيرِ عَوْدٍ : عَوِيدٌ ، لِلْفَرْقِ . وَلَمْ يَوْجَدْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي رِيحٍ .

### مسألة

إِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسُبِقَتِ الْأُولَى بِالسَّكُونِ أُبْدِلَتْ يَاءٌ وَأُدْغِمَ الْأَوَّلُ <sup>(١)</sup> فِي الثَّانِي <sup>(٢)</sup> نَحْوُ : شَوَيْتُ شَيْئًا ، وَطَوَيْتُ طَيْئًا . وَالْعَلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْيَاءَ أَخْفُ مِنَ الْوَاوِ ، وَتَخْلِيصُ الْوَاوِ سَاكِنَةً عَنِ الْيَاءِ مُسْتَثْقَلٌ ، فَأُبْدِلَتْ الْوَاوُ يَاءً طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ . وَلَمَّا اجْتَمَعَا وَتَمَاتَا أُدْغِمَ الْأَوَّلُ فِي الثَّانِي فَحَصَلَ بِذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ التَّخْفِيفِ أَيْضًا .

### مسألة

قَدْ أُبْدِلَتْ الْوَاوُ يَاءً فِي (أَفْعِلْ) مِمَّا لَامَهُ وَوَاوُ نَحْوُ : دَلُّوْ وَأَذَلُّوْ ، وَجَرُّوْ وَأَجْرُّوْ <sup>(٣)</sup> .

« تَلَفَهُ الْأَرْوَاحُ وَالشُّبُهَى »

إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا أُبْدِلُوا الْوَاوُ يَاءً فِي (عِيدٍ) أَجْرُوا هَذِهِ الْيَاءَ مُجْرَى الْأَصْلِيَّةِ .

(١) فِي م : الْأَوَّلَى . وَسَقَطَ مِنْ ح .

(٢) قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي التَّصْرِيفِ الْمَلُوكِيِّ : مَتَى اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَقَدْ سَبَقَتِ الْأَوَّلَى بِالسَّكُونِ - أَيَّتَهُمَا كَانَتْ - قَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ . مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « سَيْدٌ ، وَمَيْتٌ ، وَجَيْدٌ ، وَهَيْنٌ .. » ، شَرَحَ الْمَلُوكِيُّ ٤٦١ ، وَفِيهِ ص ٤٦٦ كَلَامٌ لِشَارِحِهِ قَالَ : فَأَمَّا : طَوَيْتُهُ طَيْئًا وَلَوَيْتُهُ لَيْئًا ، وَشَوَيْتُهُ شَيْئًا ، فَقَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لَمَّا ذَكَرْنَاهُ ، وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ . فَفِي (طَوَيْتُهُ طَيْئًا) وَ (شَوَيْتُهُ شَيْئًا) قَلِبَتِ الْأَوَّلَى إِلَى لَفْظِ الثَّانِي ، عَلَى جَاذَةِ الْإِدْغَامِ وَغَالِبِهِ . وَفِي (سَيْدٌ وَمَيْتٌ) قَلِبَتِ الثَّانِي إِلَى لَفْظِ الْأَوَّلِ .

(٣) قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي الْخِصَائِصِ ٤٧٠/٢ بَابٍ فِي مَلَاطِفَةِ الصَّنْعَةِ : وَذَلِكَ أَنَّ تَرَى الْعَرَبَ قَدْ غَيَّرَتْ شَيْئًا مِنْ كَلَامِهَا مِنْ صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ ، فَيَجِبُ حِينَئِذٍ أَنْ تَتَأْتِيَ لِذَلِكَ وَتَلَاطِفَهُ ، لِأَنَّ تَجْبُطَهُ وَتَتَعَسَّفَهُ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِنَا فِي قَوْلِهِمْ فِي تَكْسِيرِ جَرِّوْ وَدَلِّوْ : أَجْرٌ وَأَذَلٌّ ، إِنْ أَصْلُهُ : أَجْرُوْ ، وَأَذَلُّوْ ، فَقَلِبُوا الْوَاوُ يَاءً . وَهُوَ - لِعَمْرِي - كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَلَايِنَ الصَّنْعَةَ ، وَلَا تَعَارَظْهَا ، فَتَقُولُ : إِنَّهُمْ أُبْدِلُوا مِنْ ضَمَّةِ الْعَيْنِ كَسْرَةً ، فَصَارَ تَقْدِيرُهُ : أَجْرُوْ وَأَذَلُّوْ . فَلَمَّا انْكَسَرَ مَا قَبِلَ الْوَاوُ - وَهِيَ لَامٌ - قَلِبَتِ يَاءً فَصَارَتْ =

والعلّة فيه أن خروجه على الأصل مُسْتَقْتَل لاجتماع الضمة والواو وكونها طرفاً . وطريق الإبدال أن أبدلوا من الضمة كسرة ، فوقعت الواو بعد الكسرة فجذبتّها إلى جنسها وهو الياء . وما جاء من المصادر من ذلك : عَتَيَّ ، والأصل : عَتَو . فأبدلوا من الضمة كسرة فاقبلت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، ثم وقعت الواو الثانية بعد ياءٍ وكسرة فأبدلت ياءً وأدغمت الأولى فيها . ومن العرب من يَكْسِرُ العَيْنَ إِتْبَاعاً<sup>(١)</sup> . وأما ( بَكِي ) فجمع ( باك ) والأصل : بَكُوِي ، فأبدل من الضمة كسرةً ومن الواو ياءً ، ثم عمِل في ذلك ما تقدّم .

### مسألة

الأصل في ياء غَازٍ وَغَازِيَةٍ وَمَخْنِيَةِ الْوَاوِ<sup>(١)</sup> . وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ وَإِنْ كَانَتْ مَتَحَرِّكَةً لثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

= أجزئي وأذلي ، وإنما وجب أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب من قبل أنك لما كرهت الواو هنا لما تتعرض له من الكسرة والياء في أذلوي ، وأذلوي لو سميت رجلاً بأذلو ثم أضفت إليه ، فلما ثقل ذلك بدؤوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييراً عبثاً وارتجلاً ، فلما صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياءً تطرقاً صناعياً . ولو بدأت فقلبت الواو ياءً بغير آلة القلب من الكسرة قبلها لكنت قد استكرهت الحرف على نفسه تهاكاً وتعجرفاً ، لا رفقاً وتلطفاً . ولما فعلت ذلك في الضمة كان أسهل منه في الواو والحرف ، لأن ابتذالك الضعيف أقرب مأخذاً من إغنائك على القوي .

وانظر سر الصناعة ٦١٦ ، ٦١٩ ، ٨٠٣ . وسيبويه ١٧٦/٢ و ٢٨١ .

(١) سر الصناعة ٧٣٤/٢ ، وفيه : فأماً ( غازية ) و ( مَخْنِيَة ) فأصلها ( غازوة ) و ( مَخْنِيَة ) ، وإنما قلبت الواو وإن كنت متحركة من قبل أنها وقعت لأمّاً ، فضعفت ، فقلبت ، ولم تجر مجرى العين في الصحة للحركة نحو ( عَوْض ) و ( حَوْل ) و ( طَوْل ) . وقال سيبويه ٣٨٣/٢ : وإذا كانت الكسرة قبل الواو ، ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازماً أو غير لازم ، فهي مبدلة مكانها الياء ، لأنهم قد قلبوا الواو في المعتل الأقوي ياءً وهي متحركة لما قبلها من الكسر ، وذلك نحو : القيام والثيرة والسّيّاط . فلما كان هذا في هذا النحو ، ألزموا الأضعف الذي يكون ثالثاً الياء ، وكيّنوتها ثانية أخف ، لأنك إذا وصلت إليها بعد حرف كان أخف من أن تصل إليها بعد حرفين ، وذلك قولك : مَخْنِيَة ، فإنما هي من حنوت ، وهي الشيء المحني من الأرض . وغازية . وقالوا : قينية ، للكسرة وبينها حرف ، والأصل : قِنُوة فكيف إذا لم يكن بينها شيء .

وانظر شرح الملوكي ٤٧٢ .

أحدها : أن حركتها حركة إعرابٍ فهي كالحركة العارضةٍ ولذلك يُسكَّن أمثالها في الوقفِ . والعارضُ غيرُ معتدِّ به . ولمَّا تقررَ إبدالها قبلَ دخول الهاء بقيت على حالها لأنَّ تاءَ التَّأنيثِ في حكم المنفصلِ .

الوجه الثاني : أن لامَ الكلمة موضعُ التغييرِ ، وفي الواو بعد الكسرة وإن تحرَّكت نوعٌ ثقَلٍ وذلك كافٍ لقلبها .

والثالث : أن حركاتِ الإعرابِ تَعْتَوِرُ على لامِ الكلمة ، فلو تركت الواو لَضَمَّت وكُسِرَت وهما مُسْتَقْلانِ بعدَ الكسرة ، ولذلك سَكَّنَت ياءَ المنقوصِ فيها ، وثَقَلَت الواو بذلك أكثرَ ، ثم حُمِلَ الفتحُ عليهما .

### مسألة

قد أُبدِلت الواوُ ياءً في عَصِيٍّ ، وأصله : عَصَوٌ ، فأبدلت من ضمة الصاد / كسرةً لتقلب الواوُ ياءً<sup>(١)</sup> ، ثم عُمِلَ في ذلك ما ذكرناه في ( عَتَوٌ ) . ومنهم من يكسر العينَ إتباعاً .

ح ١٥٢

### مسألة

الأصلُ في ( قِيلَ ) ضمُّ القافِ وكسرُ الواوِ مثل : ضَرِبَ ، فاستثقلت الكسرة على

(١) قال ابن جني في التصريف الملوكي : كل جمع كان على ( فُعُول ) ولامه واو قلبت ياءً تخفيفاً ، وذلك نحو : عَصِيٍّ ودَلِيٍّ وحَقِيٍّ ، وأصله : عَصَوٌ ودَلَوٌ وحَقَوٌ . قلبت الواو لما ذكرناه . قال شارحه ابن يعيش ٤٧٩ : إنما قلبوا الواو ياءً في مثل ( عَصِيٍّ ) و ( دَلِيٍّ ) لاجتماع أمرين : أحدهما كون الكلمة جمعاً . والجمع مستثقل . والثاني أنَّ الواو الأولى مدة زائدة ، فلم يعتمدَ بها ، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة ، وصارت في التقدير : عَصَوٌ . فقلبت الواو ياءً على حدِّ قلبها في ( أحقٍ ) و ( أدبٍ ) ثم اجتمعت هذه الياء المنقلبة مع الواو الزائدة قبلها ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت في الياء الثانية ، على حدِّ ( سيِّدٍ ) و ( ميِّتٍ ) ، ثم كُسِرَ ما قبل الياء لتصح الياء ، فنهج من يتبع الفاء العين فيكسرها فيقول : ( عَصِيٍّ ) بكسر العين والصاد ، ليكون العمل من وجه واحد ، ومنهم من يبقياها على حالها مضمومة فيقول : ( عَصِيٍّ ) .

الواو بعد الضمة كما تُسْتَقَلُّ ضمة الياء بعد الكسرة ، فنقلت كسرة الواو إلى القافِ فسكنت الواو وانكسر ما قبلها فأبدلت ياءً لما ذكرناه في ( ریح ) . ومنهم من قال : كُسرَت القافُ من غير نقلٍ إليها وسكنت الواو . ومن العرب من يَشْمُ القافَ شيئاً من الضمِّ مع بقاء الياء تنبيهاً على الأصل<sup>(١)</sup> . ومنهم من يُثَقِّي الضمة ويسكن الواو فيقول : قَوْل ، وهذا القائلُ يقلبُ الياءَ واواً فيقول : بُوَع ، لسكونها وانضمام ما قبلها .

## مسألة

الأصلُ في ( ديمة ) الواو ، يقال : دوّمت السحابة إذا دام مطرها ثم عمل فيها ما عمل في ( ریح )<sup>(٢)</sup> .

(١) قال في سر الصناعة ٢٠/١ : إن بين الياء وبين الواو قرباً ونسباً ليس بينهما وبين الألف ، ألا تراها تثبت في الوقف في المكان الذي تخذفان فيه ، وذلك قولك : هذا زيد ، ومررت بزيد ، ثم تقول : ضربت زيدا . وتراهما تحتعان في القصيدة الواحدة : ( سرحوبٌ .. تكريب ) فلا يجوز معها ألف في مكانها .

وفي ص ٥٤ قال : وأما الكسرة المشوبة بالضمة فنحو : قِيل ، وُبِع ، وَغِيض ، وَسِيَق . وكما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة ، فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو . وانظر شرح الشافية ١٥٥/٣ .  
(٢) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٢٤٢ : وأما إبدالها - أي الياء - من الواو ، فإذا سكنت - الواو - وانكسر ما قبلها ، ولم تكن مدغمة نحو : ميعاد وميزان وميقات وريح وديمة . والياء في ذلك منقلبة عن واو لسكونها وانكسار ما قبلها . وأصله : موزان وموعد ، وموَقَات وروح ودومة لأنه من الوزن والوعد والوقت والرّوح والدوام ، يقال : دوّمت السحابة ، إذا طال مكثها .. وربما قالوا : دامت السحابة تديم دئياً ، جعلوه من الياء . والصحيح أنه من الواو ، لإجماع العرب طراً على الدوام ، وهو أدوم من هذا . وقال ابن جني في الخصائص ٣٥٥/١ : ومن التدرّيج في اللغة قولهم : ديمةٌ وديم ، واستمرار القلب في العين للكسرة قبلها ، ثم تجاوزوا ذلك لما كثر وشاع إلى أن قالوا : ديمت السماء ودومت . فأما دوّمت فعلى القياس ، وأما ديمت فلا استمرار القلب في ديمة وديم . أنشد أبو زيد :

هو الجوادُ ابنُ الجوادِ ابنِ سَبَلٍ      إن دوّموا جاد وإن جادوا وَبَلٍ  
ورواه أيضاً : ( ديموا ) بالياء . نعم ثم قالوا : دامت السماء تديم ، فظاهر هذا أنه أجري مجرى باع يبيع ، وإن كان من الواو .

## مسألة

إذا كانت الواو مشددةً وانكسر ما قبلها فالأصل صحَّتها لتحصُّنها بالإدغام . وقد شدَّتْ أشياءً فجاءت على الإبدال ، قالوا : ديوان<sup>(١)</sup> فأبدلوا الواو الساكنة ياءً والأصل : ديوان لقولهم : دَوَّوِين ودَوَّاوِين ، ودَوَّون الشعر .

## مسألة

الياءُ في ( شيراز )<sup>(٢)</sup> فيها اختلافٌ ، فقال قومٌ : هي زائدةٌ عن بدلٍ ، وأصل

(١) قال في سرِّ الصناعة ٧٣٤/٢ : فإن كانت الواو مدغمةً لم تقلب الأولى منها وإن انكسر ما قبلها لتحصُّنها بالإدغام ، وقد ذكرنا ذلك في فصل ( الجَلَوَّاد ) من حرف الواو وقول بعضهم : اجليواذ ، ونظير اجليواذ قولهم : ديوان ، لأن أصله ( ديوان ) ومثاله ( فِعَال ) والنون فيه لام لقولهم : ( دَوَّتته ) و ( دَوَّاوِين ) و ( دَوَّوِين ) . ولم تقلب في ( ديوان ) وإن كانت قبلها ياء ساكنة من قبل أن الياء غير لازمة ، وإنما أبدلت من الواو تخفيفاً . ألا تراهم قالوا ( دواوين ) لما زالت الكسرة من قبل الواو ، على أن بعضهم قد قال ( دياوين ) فأقرَّ الياء بحالها وإن كانت الكسرة قد زالت من قبلها ، وأجرى غير اللازم مجرى اللازم . وانظر المسائل الحلبيات ٣٦٦ .

(٢) الشيراز : اللين الرائب المستخرج ماؤه .

قال في سرِّ الصناعة ٧٤٨/٢ : إبدال الياء من الراء وذلك قول بعضهم : ( شيراز ) و ( شراريز ) حكاهما أبو الحسن ، فأصل ( شيراز ) على هذا ( شِرَّاز ) فأبدلت الراء الأولى ياءً . ومثله قولهم : ( قيراط ) و ( قراريط ) وأصله ( قِرَّاط ) والعلة واحدة . فأما مَنْ قال في ( شيراز ) : ( شواريز ) فإنه جعل الياء فيه مبدلةً من واو ، وكان أصله على هذا ( شِوراز ) فلمَّا سكنت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياءً ، ثم إنه لما زالت الكسرة في الجمع ، رجعت الواو ، فقالوا : ( شواريز ) .

فإن قلت : فإنَّ بناء ( فِوَعَال ) ليس موجوداً في الكلام ، فمن أين حملت واحد ( شواريز ) عليه ؟ فالجواب : أن ذلك إنما رفض في الواحد لأجل وقوع الواو ساكنة بعد الكسرة ، فلم يمكن إظهارها ، فلمَّا لم يصلوا إلى إظهار الواو في الواحد لما ذكرناه ، وكانوا يريدونها أظهرها في الجمع ليدلُّوا على ما أرادوه في الواحد ، وليُعلموا أنها لم تزد في الواحد ياءً في أول أحوالها ، وأنها ليست كـ ( ديماس ) و ( دياميس ) ، وكـ ( ديباح ) و ( ديبايح ) ، فبين نطق بالياء بعد الدال ، ويشبه أن يكون سميويه إنما لم يذكر في الأحاد مثاله ( فِوَعَال ) لما لم يجده مظهراً مصححاً ، فهنا جواب .

ويحتمل عندي قولهم ( شواريز ) قولاً آخر على غير هذا المذهب الأول ، وهو أن يكون ( شيراز ) =

الكلمة من شرز ، ولهذا قالوا في الجمع : شياريز ، وفي التصغير : شيريز ، وقال آخرون : أصلها شَرَّاز<sup>(١)</sup> ، فأبدل من الراء الأولى ياءً كما فعل ذلك في قيراط . وقال آخرون : أصلها واو لأنَّهم قالوا : شواريخ وشويريز . ومن هؤلاء القائلين مَنْ قال : الواو بدل من الراء وليس بشيء ، إذ لو كانت / كذلك لرجعت في الجمع والتصغير ، وإنما الواو فيه زائدة للإلحاق بِشِثلال . وليس لفظة شيراز مصرحاً بها في كُتب اللغة ، ولكن يُمكن أن يكون لها أصلٌ وذلك أن الشَّرَزَ والشَّرَاسَةَ : غَلِظُ الخلق ، والشيرازُ : لبنٌ فيه غَلِظٌ .

م ١٧٣

## مسألة

الياء في ( ذُرِّيَّة ) فيها ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup> :

أحدها : هي زائدة من غير بدَل وهي : فُعْلِيَّة من الذر .

= ( فيعلاً ) والياء فيه غير مبدلة من راء ولا من واو بمنزلة ( ديماس ) وكان قياسه على هذا أن يقولوا في تكسيه ( شياريز ) ك ( دياميس ) ولكنهم أبدلوا من الياء واوا لضرب من التوسع في اللغة ، وذلك أن الواو في هذا المثال المكسر أعم تصرفاً من الياء ، ألا ترى إلى كثرة ضوارب وقواتل وخواتم وطوابق وحواطيم وجواريف وسواييط وحوانيت ودواليب وقلة صيارف وبياطر وجيائل جمع جيال وهي الضُّبع ، فلمَّا ألفت الواو في هذه الأمثلة المكسرة ، وكانت أعم تصرفاً من الياء قلبت الياء أيضاً في شياريز واوا في ( شواريخ ) كما قلبت الواو أيضاً نحو هذا من مكسر الأمثلة ياءً لضرب من الاتساع في الكلام ، فقالوا في جمع ( ناطل ) - وهو المكيال الصغير الذي يُرى فيه الحمار شرايه - نياطل ، ولم يقولوا ( نواطل ) مثل خواتم ودوانق ..

وقد يجوز أيضاً على هذا أن يكون أصل واحده ( شَرَّاز ) إلا أنهم أبدلوا من الراء الأولى ياءً كما ذكرنا ، ثم إنهم لما جمعوا أبدلوا الياء المبدلة من الراء واواً لقرب ما بين الياء والواو . والقول الذي قبل هذا أشبه . ثم استطرد ابن جنِّي راقاً على أبي الحسن قوله إن شيراز على فِعْلال . فليراجع .

وانظر شرح الملوكي ٢٤٩ ، والممتع ٢٨٩/١ و ٣٧٠ ، وسيبويه ٣١٣/٢ ، ٣١٤ .

(١) عبارة ( وقال آخرون أصلها : شَرَّاز ) ساقطة من م .

(٢) يبدو لي أن أبا البقاء قد لخص هذه المسألة من كتاب المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي ، وقد أتى هذا الملخص في النسختين اللتين اعتمدناهما ناقصاً فأثرت إيراد المسألة برمتها كما أوردها أبو علي ص ٤٩٩ ، قال :



والثاني : هي بدلٌ وفيما أبدلت منه ثلاثة أوجه :

أحدها من الرّاء وأصلها ذرّوة ، فأبدلت الرّاء واواً ثم أبدلت من الضمة كسرةً فانتقلت الواو الأولى ياءً والثانية كذلك ثم أدغم الأوّل في الثاني . ويجوز أن يكون وزنها فُعْليلة ثم عمل بمقتضى القياس .

والثاني : أن تكونَ من ذرّاً يذرو فيكونُ وزنها : فَعُولَةٌ أو فُعَيْلَةٌ ثم عمل فيه بمقتضى القياس .<sup>(١)</sup>

والثالث : أن يكونَ من ذرّاً يذُرّاً فيكونَ وزنها فُعُولَةٌ أو فُعَيْلَةٌ على ما تقدّم<sup>(٢)</sup> ثم

= فيجوز على قياس قولهم : هديّة ، من هدهت أن يكون ( ذرّيّة ) فَعُولَةٌ من الذرّ ، كأنه : ذرّورة ، ثم قلب اللام ياءً للتضعيف كما قلبت الهاء له . فلما قلبت ياءً قلبت واو ( فَعُولَةٌ ) لسكون الياء . وأبدلت ضمتها كما أبدلت من ( مرمي ) ونحوه . ويجوز أن تكون ( فُعَيْلَةٌ ) من الذرّ ، ثم قلبت اللام ياءً للتضعيف ، كما قلبت فيما ذكرنا ، والكسرة على هذا غير مبذلة ، لكن هي أصل في الكلمة . ويجوز أن يكون ( فُعَلِيَّة ) من الذرّ ، والياء على هذا غير منقلبة . ويجوز أن يكون من : ذرأ الله الخلق ( فَعَلِيَّة ) منه ، ثم أبدل إبدالاً ك ( البريّة ، والحايية ، والنبي ) ، ولا يجوز أن يكون ( فَعُولَةٌ ) من ذرأ ، ولا بناءً آخر غير فُعَلِيَّة . ويجوز أن يكون ( فُعَلِيَّة ) من قولك : ذرّته الريح تذروه ، إلا أن اللام قلبت لسكون الياء قبلها . ويجوز أن يكون ( فَعُولَةٌ ) من ذرّاً يذروه أو مثل ( مغزوّ ) إلا أن الواو لمّا كانت خامسة - كما أنها في مغزوّ وكذلك في معدوّ وأدحيّ وبابه - أبدلت كما أبدلت في ( معدّي ) و ( أدحيّ ) وبابه . وفي التنزيل ﴿ وكان عند ربّه مرضياً ﴾ [ مريم : ٥٥/١٩ ] ، وهو من الرضوان ، ف ( مرضي ) عندنا مثل : استحوذ ، في اطّراده في الاستعمال وشذوذه عن القياس . قال سيويه ٢٨٢/٢ : قد قالوا : مرّضوّ . وأنشد :

وقد علمت عرسي مليكسةً أنني أنا الليثُ معدياً عليه وعاديسا

فا ذكرته من هذه الوجوه الستة يحتمل أن تكون ( ذرّيّة ) عليه .

(١) في الأصلين : ذرى يذروا .

(٢) عبارة ( على ما تقدم ) ساقطة من م .

أبدلتِ الهمزةَ واوًا أو ياءً وعمل فيها بمقتضى القياس <sup>(١)</sup> .

## مسألة

الياءُ في ( أَيْتُق ) <sup>(٢)</sup> و ( أَيْانِق ) بَدَلْ من الواو لأنَّ ألفَ ناقية مُبَدَلَةٌ من واو لقولهم : « اسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ » <sup>(٣)</sup> ، وخرجت في نِياقٍ مُبَدَلَةٌ من مَوْضِعِهَا . فَأَمَّا ( أَيْتُق ) فأصلها : أوتُق مقلوبة <sup>(٤)</sup> عن : أنوق ، ووزنها : أَعْفُل ، وأُبدِلت الواو الساكنة ياءً لاطِّرادِ البَدَلِ فيها ، وأيانق جمع أَيْتُق .

## فصل

في إبدالِ الواو . وقد أُبدِلت من الياء والألفِ والهمزة .

أَمَّا الياءُ <sup>(٥)</sup> فَإِذَا سَكُنَتْ وانضمَّ ما قبلها أُبدِلت واوًا نحو : مَوْقِنٌ ومَوْسِرٌ ، والأصلُ

(١) لم يذكر المؤلف الوجه الثالث وقد استدركنا ذلك في نقل المسألة بتمامها أنفأ عن الفارسي .

(٢) قال سيبويه ٣١٧/١ : كأ قالوا : ( أَيْتُق ) لَمَّا حذفوا العين جعلوا الياء عوضاً ، وقال في ١٢٩/٢ : ومثل ذلك ( أَيْتُق ) إنما هو أنوق في الأصل ، فأبدلوا الياء مكان الواو ، وقلبوا . وانظر الخصائص ١١٤/١ ، ٢١٥ .

(٣) قال الزمخشري في المستقصى ١٥٨/١ برقم ٦٢٥ :

استنوق الجمَل : كان طرفه عند بعض الملوك والمسيب بن علس ينشده :

وقد أتناسى الهمُّ عند احتضاره      بناجٍ عليه الصعيرِية مُكْمِدِمْ

كَمِيت كَنَازِ اللحمِ أو حَمِيرِية      مواشِكِية تنفي الحصى بِمَثَلِمْ

فقال طرفه ذلك - أي : استنوق الجمَل - لأن الكناز من صفات الإناث ، وقيل : إن الصعيرِية سمة لا يوسم بها إلا النوق خاصة ، فكان قوله : استنوق الجمَل عندها يضرب للخَلَطِ الذي يكون في حديث ثم ينتقل إلى غيره ويخلطه به ، ولين يظنُّ به غَنَاءً وَجَلْدًا ثم يكون على خلاف ذلك . قال الكميت :

هَزَزْتِكُمْ لِسْوَانٍ فِيمَكُم مَهْرَةٌ      ودكَّرتِ ذا التأنيث فاستنوق الجمَل

(٤) كلمة ( مقلوبة ) ساقطة من ح .

(٥) قال ابن جني في سِرِّ الصنعة ٥٨٤/٢ : ( عنه بتصريف )

هذه الياء التي أُبدِلت منها الواو على ثلاثة أضرب : أصل ، وبدل ، وزائدة .

فيه الياء لآنه من اليقين واليسر . فإن تحركت لم تبدل نحو : مَيِّقِنَ وَمَيَّاسِرَ . وإنما أُبدلت إذا سَكَّنت لآنها ضعفت بالسكون ووقوعها بعد الضمة ، فتخليصها عنها يشق<sup>(١)</sup> على اللسان جداً ، فأبدلت واواً لمجانستها الضمة . ومن ذلك : الطُّوبَى<sup>(٢)</sup> والكُوسَى<sup>(٣)</sup> ، لآنها من الطيب والكيس ، وهما نظيرُ الرِّيحِ والقيل .

وأما إبدالُ الواوِ من الألفِ فنحو قولِكَ في ضارب : ضَوْرِبُ ، وفي ضاربة : ضَوَّارِبُ . وإنما أُبدلت في التصغير لانضمام ما قبلها ، والألف لا تقع بعد الضمة كما لا تقع بعد الكسرة ، وأُبدلت واواً لتجانس الضمة قبلها ، ثم حُمِلَ حَالُهَا في الجمع على التصغير لأنَّ التَّكْسِيرَ والتصغير من وادٍ واحدٍ ، ولأنك لو أبدلتها ياءً فقلت : ضِيَّارِبُ لالتبسَ بجمع ضَيَّرَبُ وبابه . فإن قلتَ : فلمَ أبدلتها ؟ قيلَ : لَمَّا زيد في الجمع ألفٌ لم يكن إقرارُ ألفِ فاعِلٍ لسكونها ، وحذفُ أحدهما يُخلُّ بمعناه ، فأبدلت لهذا المعنى .

ومن / ذلك : أَلْفٌ فاعِلٌ إِذَا بُنِيَ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ نحو : ضَوْرِبُ في ضَارِبٍ ، وتَمَوَّدَ الثَّوبُ في تَمَادَوْا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا وُورِيَ عَنْهَا ﴾<sup>(٤)</sup> .

وأما إبدالُها من الهمزة ، فإذا سَكَّنت الهمزة وانضمَّ ما قبلها كقولِكَ في بُؤْسٍ وَلُؤْمٍ : بُؤْسٌ وَلُؤْمٌ .

= - فالأصل كقولك : موقن وموسر والأصل : ميقةن وميسر . وليه وطيه ، وأصلها : لوية وطوية .  
- والياء المبدلة كقولك : ضيراب وقيتال مصدر ضارب وقاتل .  
- والواو المبدلة من الياء الزائدة كقولك : بوطير وسوطير من بنائك للمجهول الفعل بيطر وسيطر .  
(١) في م : ( نبوة عن اللسان ) .  
(٢٢) سيبويه ٣١٤/٢ .

(٤) سورة الأعراف : ٢٠/٧ ، والآية : ﴿ قَوْسَوَسَ لَهَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهَا مَا وُورِيَ عَنْهَا مِنْ سَوِّئَاتِهَا ﴾ ، وما أثبتته هو قراءة الجمهور ، وفي هذا الحرف قراءات . انظر البحر المحيط ٢٧٩/٤ .

## فصل

في إبدال الميم <sup>(١)</sup> :

قد أُبدِلت من النون الساكنة إذا وَقَعَتْ قبل الباء نحو : عَنبر وشَنْبَاء <sup>(٢)</sup> ، هي في اللفظ ميمٌ وفي الخطّ نونٌ ، والعلّة في ذلك أنّ الميم فيها غنةٌ تتّصل بالخيشوم إذا سكّنت كالنون إذا سكّنت . فإذا وَقَعَتْ النونُ قبلَ الباءِ اتّصلتْ غنتها بالخرجِ الباءِ ، فَيَشِقُّ إخراجها ساكنةً بلفظها ، فَجَعَلت الميمُ بدلاً عنها لِشَبْهها بها ، ومُشاركتها الباءِ في الخرجِ ، فإذا تحرّكت النون صحّت نحو : الشَّنب ، لأنّها بحرکتها تزولُ غنتها <sup>(٣)</sup> وتَصيرُ من حروف اللسان .

وقد أُبدِلت الميمُ مِنَ الواوِ في قولهم : ( مَم ) وأصله : ( فَوْه ) <sup>(٤)</sup> مثل فوز . فَحَذِفَتْ

(١) انظر سيويه ٣١٤/٢ ، سرّ الصناعة ٤٢١ ، وشرح اللوكي ٢٨٩ ، وشرح المفصل ٣٤/١٠ ، والمتع ٣٩١/١ .

(٢) قال سيويه ٣١٤/٢ : وللميم تكون بدلاً من النون في عنبر وشنباء ونحوها إذا سكّنت وبعدها باء . وفي سرّ الصناعة ٤٢١ : « وأما إبدال الميم من النون فإن كل نون ساكنة وقعت قبل باءٍ قلبت في اللفظ ميماً وذلك نحو : عنبر ، وامرأة شنباء ، وقنبر ومنبر ، وقنّب وقنبلّة ، ونساء شنب . فإن تحرّكت أظهرت ذلك نحو قولك : شنب ، وعنابر ، وقنابر ، ومَنابر ، وقنابل . وإنّا قلبت لما وقعت ساكنة قبل الباء من قبل أن الباء أخت للميم . وقد أدغمت النون مع الميم في نحو : من معك ، ومن محمد . فلما كانت تدغم النون مع الميم التي هي أخت الباء أرادوا إعلالها أيضاً مع الباء إذ قد أدغموها في أختها الميم . ولما كانت الميم التي هي أقرب إلى الباء من النون لم تدغم في الباء في نحو : أمّ بكرًا ، لا تقول : أقبكرًا ، ولا في نم بالله نبأ الله ، كانت النون التي هي من الباء أبعدَ منها من الميم ، أجدَر بأن لا يجوز فيها إدغامها في الباء ، فلمّا لم يصلوا إلى إدغام النون في الباء أعلّوها دون إدغام ، فقرّبوها من الباء بأن قلبوها إلى لفظ أقرب الحروف من الباء وهو الميم ، فقالوا : عمبر وقمبلّة .

(المراة الشنباء : العذبة الفم . القنبلّة : القطعة من الخيل . وقنبر : اسم رجل . والقنّب : مخلب الأسد ، والشنب : برد الفم والأسنان ) .

(٣) كلمة ( غنتها ) ساقطة من ح .

(٤) قال سيويه ٣١٤/٢ : وقد أُبدِلت من الواوِ في مَم وذلك قليل . وفي المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ١٤٩ : مَم ، وزن أصله : فَعَل ، والدليل عليه قولهم : أفواه ، وحكم ما كان على فَعَل وكان =

الهاء اعتباراً بقية : فَو ، واستحقت الحركة الإعرابية ، فلو قلبت ألفاً لَحذِفَت  
 بالتنوين وبقية الاسم المَعْرَب على حرفٍ واحدٍ ، فأبدلوا منها حرفاً من جنسها يشبه  
 الواو ويتصور تحريكه . والدليل على أن أصله : فَوَّة ما ذكره في باب الحذف ، والميم  
 والواو من مخرج واحدٍ . فأما قول الفرزدق : [ من الطويل ]

٢٠٢- هَمَّا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوَيْهَما على النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رَجَامٍ<sup>(١)</sup>

/ فقد جمع بين الميم والواو وفيه قولان :

١٧٤م

أحدها : أنه جمع بين البدل والمبدل ومثل ذلك جائز في البدل دون العوض ،  
 فوزنه الآن : فمع .

= معتل العين أن يجمع على أفعال كثوب وأثواب وحوض وأحواض وعين وأعيان ، كما أن حكم ما كان على  
 ( فَعَلَ ) من الصحيح فجمعه القليل على أفعال ، فلا يخرج الشيء عن بابه وأصله المطرد فيه ، ولا يمنع  
 حملُه على الأكثر .

ف ( فَم ) يلزم على هذا أن يحتمل على ( فَعَلَ ) لدلالة أفعال عليه ، حتى يقوم ثبوت يعدل إليه عنه .  
 ويبدل أيضاً على أن وزنه ( فَعَلَ ) دون ( فَعَلَ ) أنك إذا حملته على أنه فَعَلَ حكمت بحركة العين  
 والحركة زيادة ، ولا يحكم بالزيادة إلا بدليل يدل عليها ، والدليل الذي قام دل على السكون لما تقدم  
 وهو قولهم : أفواه ، والعين من فر واو ، واللام منه هاء ، يدل على ذلك قولهم : مفوه ، وأفواه ، والهاء  
 إذا كانت لاماً فإنها قد تحذف كما أن الياء والواو إذا كانتا لامين قد تحذفان ، وذلك لمشابهة الهاء الياء  
 والواو في الحفاء ، ولأنها من مخرج ما هو مشابه لها وهو الألف . فكما أن الياء والواو إذا كانتا لامين  
 تحذفان ، كذلك تحذف الهاء لمشابهتها لها في الموضع الذي حذفنا فيه . وانظر المسائل العضديات ٢٢٨ ،  
 وسر الصناعة ٤١٣ ، وشرح الشافية ٢١٥/٣ .

(١) البيت من قصيدة في ديوانه ٢١٥/٢ ، ط صادر و ص ٧٧١ ط الصاوي . وهو من شواهد سيبويه  
 ٨٢/٢ ، ٢٠٢ ، قال الأعمى : الشاهد في قوله ( فويها ) وجمعه بين الواو والميم التي هي بدل منها في ( فم )  
 ومثل هذا لا يعرف ، لأن الميم إذا كانت بدلاً من الواو ، فلا ينبغي أن يجمع بينهما . وقد غلط  
 الفرزدق في هذا وجعل من قوله إذا سَنَ واختلط ، ويحتمل أن يكون لَمَّا رأى فاعاً على حرفين توهمه  
 ما حذف لامه من ذوات الاعتلال ك ( يد ودم ) ، فرد ما توهمه محذوفاً منه فقال : فويها .  
 وانظر المسائل الحلبيات ٣٤٦ ، والعسكريات ٣١ ، وسر الصناعة ٤١٧ ، ٤٨٥ ، ومجالس العلماء ٣٢٧ ،  
 والمسائل المشككة ١٥٨ ، والمخزاة ٤٥٩/٤ ، ٤٦٦ .

والقول الثاني : أن الميمَ بَدَل من الياء التي هي لامُ الكلمةِ ، ثم قدَّمتها على العين فوزنه الآن قَلع . وفيه بُعِدَ لأنَّ الميمَ لا تُشبه الهاءَ إلاَّ أنَّها في الجُملةِ من حروفِ الزيادةِ وفيها خَفَاءٌ ، فساعَ له أن يُبَدل منها حرفاً أبينَ منها يُشبه ما يشبهها وهو الواو ، فإنَّ الميمَ تشبه الواوَ ، والواوُ تشبه الهاءَ ، ولهذا أُبَدِلت منها في مواضع .

فأمَّا قول العجاج : [ من الرجز ]

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمَ وَفَا<sup>(١)</sup> ٢٠٣-

ففيه وجهان :

أحدهما : أنه أقرَّ ألفَ النَّصبِ معَ غيرِ الإضافةِ لأنَّ آخرَ الأبياتِ قد أُمِنَ فيه التَّنوين الحاذف للألف .

والثاني : أنه نوى الإضافةَ لِوَجُوبِ تَقْدِيرِهَا فأراد في الحذف ما ثبت مع الإظهار .

وقد أُبَدِلت الميمُ من لامِ المَعْرِفةِ قالوا في السَّفَرِ : امسَفرَ<sup>(٢)</sup> وهو شاذٌّ ، وإنَّما جَوَّزَه قُربُ مَخْرَجِ الميمِ مِنَ اللَّامِ .

(١) ديوان العجاج ٢٢٥/٢ ، الأرجوزة ٤٤ ب ٢٤ ، وهو من أبيات في وصف الحجر :

فشَنَ في الإبريقِ منها نَزَفاً      من رَصَفِ نازِعِ سَيْلاً رَصَفاً  
حَتَّى تَناهى في صَهاريجِ الصِّفا      خالَطَ من سلمى خياشيمَ وفا

وهو من أبيات الشواهد انظر المقتضب ٢٤٠/١ ، وشرح المفصل ٨٩/٦ ، ومعجم الصحاح : فوه ، وخزانة الأدب ٤٠٥/٣ و ٣٣٢/٤ .

(٢) قال ابن جني في سر الصناعة ٤٢٢/١ : وأما إبدالها من اللام فيروى أن النمر بن تولب حكى ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ليس من امرئ أمصيامٌ في امسفر . يريد ليس من البر الصيام في السفر ، فأبدل لام المعرفة ميماً . ويقال : إن النمر لم يرو عن النبي ﷺ غير هذا الحديث ، إلا أنه شاذ لا يسوغ القياس عليه .

وذكره صاحب ( زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم ) ١٧٣/٢ برقم ٦٦٠ ، وقال : رواه البخاري واللفظ له : « ليس من البر الصوم في السفر » ، ورواه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن =

## فصل

في إبدال النون .

النون في ( صَعَانِي ) بَدَلَّ ، وفيما أُبْدِلت عنه وَجْهَانٌ <sup>(١)</sup> :

أحدهما : الواو في صَعَاوِي لِسَبِّهِ النون بالواو في الغنة ولذلك أُدْغِمَتْ فيها نحو :

= رسول الله ﷺ ، وانظر شرح المفصل ٣٤/١٠ ، والممتع ٣٩٤/١ .

وقد ورد مثل ذلك في الشعر . جاء في نظام الغريب ١٢٨ : ... والمصمام والمصمامة : السيف القاطع ، وقيل إنه كان لعمرو بن معدي كرب سيفان أحدهما المصمامة والآخر ذو النون ، وكان وهب المصمامة لبعض الأمراء من قریش فقال :

خَلِيلٌ لَمْ أَهْبُهُ مِنْ قِيْلَاهِ      وَلَكِنَّ اللَّوَاهِبَ فِي الْكِرَامِ

خَلِيلٌ لَمْ أَخْنُوهُ وَلَمْ يَخْنِي      عَلَى امْصِصَامَةِ امْسِيفِ سَلَامِي

وعلق الشيخ محقق الكتاب وهو يميني بقوله : امصصامة السيف : هي الألف واللام في لغة حمير ، كما هي مستعملة إلى يومنا هذا . وانظر كلاماً مستفيضاً حول هذين البيتين في شعره الذي جمعه وحققه الأستاذ مطاع طرايشي ص ٤٨ ف ٥٦ ب ١ ، ٢ .

(١) قال سيبويه ٦٩/٢ : ... واعلم أن ياء الإضافة ( النسبة ) إذا لحقت الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياء الإضافة ، وإنما حلهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه ، فشجهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن منه ما يجيء على غير قياس ، ومنه ما يُعَدَّلُ وهو القياس الجاري في كلامهم .. قال الخليل : كل شيء من ذلك عَدَّلْتُهُ الْعَرَبُ تَرَكُّتُهُ عَلَى مَا عَدَّلْتُهُ عَلَيْهِ . وما جاء تاماً لم تُحَدِّثِ الْعَرَبُ فِيهِ شَيْئاً فَهَمُّ عَلَى الْقِيَاسِ . فمن المعسول الذي هو على غير قياس قولهم .. صنعاء صنعاني . وانظر المسائل للمشكلة ١٥٠ و ٢٣١ ، وسر الصناعة ٤٣٦٢ ، ٤٣٧ ، ٤٤١ ، وفي هذا الموضع الأخير قال : ومن حدّاق أصحابنا مَنْ يذهب إلى أَنَّ النون في صنعاني وبهراني إنما هي بدل من الواو التي تُبَدَّلُ مِنْ هَمْزَةِ التَّأْنِيثِ فِي النَّسَبِ ، وَأَنَّ الْأَصْلَ صَعَاوِي وَبَهْرَاوِي ، وَأَنَّ النون هناك بدل من هذه الواو ، كما أُبْدِلت الواو من النون في قولك : من وَاقَدَ ؟ وَإِنْ وَقَفْتَ وَقَفْتُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ . وكيف تصرفت الحال فالنون بدل من بدل الهمزة . وإنما ذهب مَنْ ذهب إلى هذا قال : لأنه لم ير النون أُبْدِلت من الهمزة في غير هذا ، وكان في قولهم : إن نون فعلان بدل من همزة فعلاء ، فيقول : ليس غرضهم هنا البديل الذي هو نحو قولهم في ذئب : ذيب ، وفي جؤنة جونة ، وإنما يريدون أن النون تعاقب في هذا الموضع الهمزة كما تعاقب لام المعرفة التنوين ، أي لا تجتمع معه ، فلما لم تجتمع قيل إنها بدل ، منه ، وكذلك النون والهمزة ، وهذا مذهب ليس ببعيد أيضاً .

مِنْ وَاقِد ، وَمَنْ وَعَد ، وَرَعْدٌ وَبَرَق . وَفِي أَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا ضَمِيرُ الْجَمْعِ نَحْوُ : قَامُوا وَقُمْنَ . وَعَلَامَةُ الْجَمْعِ نَحْوُ : قَامُوا إِخْوَتُكَ ، وَقُمْنَ جَوَارِيكَ ، وَهِيَ عَلَامَةُ الْإِعْرَابِ كُنُونِ الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ نَحْوُ : يَضْرِبَانِ وَأَخَوَاتِهَا ، وَالْوَاوُ فِي ( أَبُوهُ ) وَ ( الزَّيْدُونَ ) ، فَالْنُونُ إِذْنٌ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَالْوَاوُ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ ، وَالْهَمْزَةُ بَدَلٌ مِنَ أَلْفِ التَّأْنِيثِ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : النُّونُ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ أَلْفَ التَّأْنِيثِ فِي حِرَاءِ ، لِأَنَّ أَلْفَ الْمَدِّ وَأَلْفَ التَّأْنِيثِ فِي صَنْعَاءِ كَأَلْفِ النُّونِ فِي غَضْبَانَ وَسَكْرَانَ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ ، وَاخْتِصَاصِ أَحَدِهِمَا بِالتَّأْنِيثِ ، وَاخْتِصَاصِ الْآخَرِ بِالتَّذْكِيرِ وَفِيهِ بَعْدٌ ، وَهَذَا الْقِيَاسُ بَعِيدٌ لِأَنَّ النُّونَ لَا تُشَبِّهُ الْهَمْزَةَ وَلَمْ تُبَدَلْ مِنْهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ . وَهَذَا الْأَصْلُ يُشِيرُ إِلَى مَسْأَلَةٍ مُخْتَلَفٍ فِيهَا وَهِيَ نُونُ ( سَكْرَانَ ) وَبَابِهِ ، فَعِنْدَ قَوْمٍ لَيْسَتْ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ ، بَلْ زِيدَتْ ابْتِدَاءً كَأَلْفِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِمَا تَقَدَّمَ .

وَقَالَ آخَرُونَ : هِيَ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةِ التَّأْنِيثِ كَحِرَاءِ وَبَابِهَا لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ مَشَابِهَتِهَا لَهَا فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَهَذَا بَعِيدٌ لَوْجِهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ إِبْدَالَ الْحَرْفِ مِنَ الْحَرْفِ إِنَّهَا يَكُونُ مَعَ بَقَاءِ مَعْنَى الْأَصْلِ ، وَالْهَمْزَةُ لِلتَّأْنِيثِ ، وَنُونُ غَضْبَانَ تَخْتَصُّ بِالْمَذْكَرِ وَهِيَ ضِدَانٌ<sup>(١)</sup> ، وَمَنْعُ الصَّرْفِ حَكْمٌ يُعَلِّلُ بِالشَّبْهِ لَا بِالْإِبْدَالِ .

(١) نَقَلَ هُنَا تَعْلِيْقًا لِابْنِ عَيْشٍ فِي صَنْعَانِي وَسَكْرَانَ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُلَوِّكِيِّ ٢٨٦ :  
وَقَدْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ النُّونَ فِي ( فَعْلَانِ ) فَعَلَى نَحْوِ : سَكْرَانَ وَعَطْشَانَ وَغَضْبَانَ وَحِرَانَ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةِ صَحْرَاءِ وَحِرَاءِ . وَهُوَ رَأْيُ الْخَلِيلِ وَسَيَّبُوِيهِ ( سَيَّبُوِيهِ ١٠/٢ ، ٣١٤ ) .  
وَالَّذِي حَلَمَهُ عَلَى هَذِهِ الْمَقَالَةِ شِدَّةُ التَّبَاسُهِمِ وَتَوَافُقِهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ وَزْنَهَا وَاحِدٌ فِي الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ .  
وَأَنَّ فِي آخِرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا زِيَادَتَيْنِ ، زَيْدَتَا مَعًا ، الْأُولَى مِنْهَا أَلْفٌ . وَمِنْهَا أَنَّ مُؤَنَّثَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى غَيْرِ لَفْظٍ مَذْكَرِهِ . فَلَمَّا كَانَ بَيْنَ النُّونِ فِي ( فَعْلَانِ ) نَحْوِ : عَطْشَانَ وَسَكْرَانَ ، وَبَيْنَ الْهَمْزَةِ فِي فَعْلَاءِ نَحْوِ : حِرَاءِ وَصَفْرَاءِ ، هَذَا التَّقَارُبُ ، قَالُوا : إِنَّ النُّونَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ .  
وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى الْبَدَلِ هُنَا ، فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهَا بَدَلٌ مِنْهَا ، لَا كِإِبْدَالِ التَّاءِ مِنَ الْوَاوِ فِي ( تَجَاهِ ) وَ ( تَرَاثِ ) وَشَبَّهَهَا . وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّ النُّونَ تَعَاقَبَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْهَمْزَةَ ، كَمَا تَعَاقَبَ لَامُ التَّعْرِيفِ =



والثاني : أن النونَ في ( حَمْدَان ) و ( عِمْرَان ) توَثَّر في مَنع الصَّرْف / وليست بدلاً بل زيدت ابتداءً كذلك ههنا .

## مسألة

قد أُبدلت النون من اللام في ( لعل ) في لغة بني <sup>(١)</sup> تميم فقالوا : ( لعن ) <sup>(٢)</sup> ، وإنما جاز ذلك لوجهين :

أحدهما : قرب ما بين النون واللام .

والثاني : كثرة اللامات في ( لعل ) ففروا منها إلى النون ، وكانت النون أليـن <sup>(٣)</sup> منها إذ كانت تشبه حَرْف المد .

= التوين ، أي : لا تجتمعان . فلما لم تجامع النون الهمزة قيل : إنها بدل منها ، على معنى أنها لا تجتمعان مع قرب ما بينهما . وقال قوم : إنما المراد بذلك البديل الصريح ، كإبدال التاء من الواو في ( تراث ) و ( تَحْمَة ) .

والقول هو الأول ، وعليه حدّاق أهل هذه الصنعة ، كأبي عليّ وشبهه ، ألا تراه لم يجعل النون في ( صنعائي ) بدلاً من الهمزة في ( صنعاء ) لبعدها من النون من الهمزة ، مع أنه لا معنى للإبدال الحقيقي هنا ، وذلك لأننا إنما قلنا : إن التاء في ( تراث ) و ( تجاه ) بدل من الواو ، لدلالة الاشتقاق ، لأنه من : ورثته فهو موروث ، وواجهته مواجهة فهو وجيه . ولم تقم الدلالة على أن الهمزة استعملت للمذكر في مثل ( سكراء ) و ( عطشاء ) حتى تقول : إن النون في ( سكران ) و ( عطشان ) بدل منها . كيف وقد قامت الدلالة على أن الهمزة في مثل ( حمراء ) و ( صحراء ) بدل من ألف التأنيث في ( حبلى ) و ( سكرى ) والنون في ( عطشان ) و ( سكران ) تختص بالمذكر ، فلا يكون ما هو مختص بالمذكر بدلاً من علم تأنيث ، هذا محالٌ بين .

وانظر سر الصناعة ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٥ ، والإبدال والمعاقبة للزجاجي ٩٥ ، وتكرر ذكر ذلك في كتب النحو كمغني اللبيب ( لعل ) ووصف اللباني وشرح المفصل .

(١) كلمة ( بني ) ساقطة من ح .

(٢) في الإبدال لأبي الطيب ٣٩١/٢ : ويقال : لعلّي ولعني ، ولعلك ولعنك ، وعلك وعنك تفعل كذا .. وانظر سر الصناعة ٢٤٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، وشرح المفصل ٣٦/١٠ ، والمتع ٣٩٥ ، وشرح الشافية ٢١٨/٢ .

(٣) في ح : أيسر .

## مسألة

ذهب قومٌ في ( تَلَنَة ) إلى أن<sup>(١)</sup> النُّونَ بدلَ من اللّامِ ، والأصلُ تَلَنَة من قولهم : ( تَلَه ) إذا ذَفَعَه . وهذا بعيدٌ لأنَّ التَّلَنَة التَّمَكُّثُ والبقيةُ ، وذلك بعيدٌ من معنى الدفع . والصحيحُ أنها أصل<sup>(٢)</sup> .

وذهب قومٌ إلى أن النُّونَ في ( اللُّغُون ) بدل من الدال في ( اللُّغُدود )<sup>(٣)</sup> ، وهو بعيد والصحيحُ أنها لغةٌ .

## فصل

في إبدال التاء :

قد أبدلت من الواو إذا كانت فاءً وقعت بعدها تاءً افتعل ، نحو : أتعد وأترن<sup>(٤)</sup> ، والعلّة في ذلك أن الواو هنا ساكنةٌ بعد كسرةٍ وبعدها تاء . وبين التاء والواو

(١) كلمة ( أن ) ساقطة من م .

(٢) قال ابن جني في سرّ الصناعة ١٦٩/١ : وأمّا تاء ( تَلَنَة ) فأصل لقولهم في معناها : تَلُونَة . و ( تَلُونَة ) : فَعُولَة بلا كلام . وهي الحاجة . وفي للمتعم ٨٦/١ : وعلى فَعْلَة ، ولم يجئ إلا اسماً ، وهو قليل نحو : ( تَلَنَة ) .

(٣) في اللسان : ( لغد ) : اللُّغْد : باطن النَّصِيل بين الحنك وصفق العنق ، وهما اللُّغْدودان ، وقيل : هو لحم في الحلق ، والجمع : أَلْغاد ، وهي اللغاديد : اللحيات التي بين الحنك وصفحة العنق .. والألغاد : لَحْمَات تكون عند اللهوات ، واحدها لُغْد وهي اللغائين واحدها لُغُون ..

(٤) قال في سرّ الصناعة ١٤٧/١ : ... فافتعل وما تصرّف منه إذا كانت فاءً واواً ، فإنّ واوه تقلب تاء ، وتدغم في تاء ( افتعل ) التي بعدها ، وذلك نحو ( أترن ) أصله : أوترن ، فقلبت الواو تاء ، وأدغمت في تاء افتعل ، فصار : أترن ، ومثله : أتعد وأتلج ، وأتصف من الوصف .. والعلّة في قلب هذه الواو في هذا الموضع تاء أنهم لو لم يقبلوها تاءً لوجب أن يقبلوها إذا انكسر ما قبلها ياء ، فيقولوا : أيترن ، أيتعد ، أيتلج ، فإذا انضم ما قبلها رُدّت إلى الواو ، فقالوا : مَوْتَعِد ، ومَوْتَرِن ، ومَوْتَلِج . وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فقالوا : ياتَعِد ، ويا تَرِن ، ويا تَلِج . فلمّا كانوا لو لم يقبلوها تاء صائرين من قلبها مرّة ياء ، ومرّة ألفاً ، ومرّة واواً ، إلى ما أريناه ، أرادوا أن يقبلوها حرفاً جليداً تتغير أحوال =

مقاربةً لأنَّ التَّاءَ من طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَصُولِ الثَّنَايَا ، وفيها نَفْحٌ يكاد يخرج من بين الثَّنَايَا إلى باطنِ الشِّفَةِ ، والواو تخرجُ من بين الشفتين بحيثُ تكادُ تقربُ من باطنِ الشِّفَةِ ، وإذا كان كذلك شقَّ إخراجِ الواو ساكنةً قَبْلَ التَّاءِ فحوَلت إليها وأدغمت .

ومما أبدل الواو منه تاء : أَسْتَوُوا<sup>(١)</sup> ، والأصلُ : أَسَنُوا لأنَّه من سَنَةِ الجَدبِ ، والأصل / فيها : سنوة ، وهذا البدلُ غيرُ مطَّرد ، ألا ترى أنك لا تقول من أعطوا : أعطوا .

م ١٧٥

وقال بعضهم : أبدلتِ الواو ياءً ثم أبدلت الياء تاءً على ما ذكره . فأما التَّاءُ في ( تراث )<sup>(٢)</sup> فَبَدَلٌ من الواو للعلَّةِ الَّتِي ذكرنا من مقاربةِ التَّاءِ للواو ، ويدلُّ على ذلك

= ما قبله وهو باقٍ بحالهِ ، وكانت التَّاءُ قريبة المخرج من الواو لأنها من أصولِ الثَّنَايَا ، والواو من الشِّفَةِ ، فأبدلوا تاءً ، وأدغموها في لفظ ما بعدها وهو التَّاءُ فقالوا : أتعد وأترن ، وقد فعلوا هذا أيضاً في الياء ، وأجروها مجرى الواو ، فقالوا في افتعل من اليُبْسِ واليُسْرِ : أتبس وأتسر وذلك لأنهم كرهوا انقلابها واواً متى انضمَّ ما قبلها في نحو : مُوتِيس ، وألفاً في ياتِيس ، فأجروها مجرى الواو فقالوا : أتبس وأتسر .

ومن العرب مَنْ لا يبدها تاءً ، ويُجرى عليها من القلب ما تنكبه الآخرون ، فيقول : أيتعد ، أيترن ، أيتبس ، ويوتعد ويا تعد ، ويوترن وياترن ، وياتيس ، وموتعد وموتيس . وسمع الكسائي : الطريق ياتسِقُ ويا تسعُ أي يتسِقُ ويتسعُ ، واللغة الأولى أكثر وأقيس ، وهي لغة أهل الحجاز ، وبها نزل القرآن .

(١) ذكر ابن جني اعتقَابَ المَاءِ والواو في سنة لأمأ ، وذكر قولهم : سنوات ومساناة ، وسنيّة وأسنوا ، وسنهاء ، وسنيهة ومسانهة . سرّ الصناعة ٥٤٧/٢ ، والمسناة والمسانهة أي الأجل إلى سنة . وأسنوا : أجذبوا . وفي الإبدال لأبي الطيب ٥٢٨/٢ : سانهت الأجير مسانهةً وأنا أسانهه وسانيته أسانية مساناة ، وذلك إذا استأجرته من سنة إلى سنة بشيء معلوم . وتقول للرجل : سانهه أجيرك وسانهه أجيرك فيقول : قد سانهته ، وقد سانيته .

(٢) في سرّ الصناعة ١٤٥/١ : قد أبدلت التَّاءُ من الواو فاءً إبدالاً صالحاً ، وذلك نحو : ( تُجاه ) وهو فَعَالٌ من الوجه . وتراث : فَعَالٌ من وِثْر . وفي شرح الملوكي ٢٩٦ : تراث وهو المال الموروث .. وأصله ( وراث ) لأنه من الوراثة . يقال : ورثت أريث وراثته وورثاً وإراثاً . قلبوا الواو همزةً على حدِّ ( وشاح ) و ( إشاح ) ، وانظر شرح الشافية ٨٠/٣ ، ١٩٧ .

أنه من ورثتُ والوراثة والموروث والوارث . وكذلك ( تُخَمَّة )<sup>(١)</sup> وهو من الوخامة .  
 و ( تُكَاة )<sup>(٢)</sup> من توكتأت . و ( تُكَلَّة )<sup>(٣)</sup> من توكتت ووكله ووكيل . و ( تُهَمَّة )<sup>(٤)</sup>  
 من الوهم لأنَّ المتهم يبنى الأمر على مجرد الوهم . وقالوا : ( تَوَلَّج )<sup>(٥)</sup> والأصلُ :  
وَوَلَّج : فَوَعَلَ ، من الولوج . وقالوا : ( تَيَقُّور )<sup>(٦)</sup> ، وهو : فَيَعُول من الوَقَار .

(١) في سر الصناعة ١٤٦/١ : تُخَمَّة أصلها : وَخَمَة لأنها فَعَلَة من الوخامة . وانظر شرح الملوكي ٢٩٧ ،  
 والمتع ٣٨٤/١ ، وسيبويه ١٢٨/٢ ، ١٨٣ .

(٢) قال في شرح الملوكي ٢٩٥ : وقد أبدلت الواو تاءً على غير قياس .. قالوا : ( تُكَاة ) وأصله ( وَكَاة )  
 لقولهم : تَوَكَّأت على العصا . وأوكتأت الرجل : أصبت له متكأ . وانظر سر الصناعة ١٤٦ ، والمتع  
 ٣٨٤/١ ، وشرح الشافية ٨١/٢ .

(٣) في شرح الملوكي ٢٩٦ : وقالوا ( تُكَلَّان ) وهو ( فُعَلَان ) من وَكَلَّتْ أَكَيْلٌ ، يقال : رجلٌ وَكَلَّةٌ تُكَلَّةٌ ،  
 أي : عاجز يكبل أمره إلى غيره . والوكيل منه ، كُتِبَ موكول إليه . وانظر سر الصناعة ١٤٦ ، والمتع  
 ٣٨٤/١ ، والإبدال ١٤٩/١ ، وشرح الشافية ٢١٩/٣ ، وسيبويه ٣٥٦/٢ ( التكلان ) .

(٤) سيبويه ١٨٣/٢ : تُهَمَّة وتَهَمٌ . وشرح الشافية ٢١٦/١ و ٢٢٠/٣ .

(٥) التَوَلُّج : وزنه فَوَعَلَ ، من وَلَّجَ يَلْجُج . والتولُّج : كِنَاسُ الوَحْشِ . التولُّج : التاء بدلٌ من الواو  
 سيبويه ٣٥٦/٢ م والدَوَلُّج من التولُّج : أبدلوا التاء دالاً : سيبويه ٣٤٨/٢ .  
 قال ابن جني في سر الصناعة ١٠٤/١ :

فإن قيل : ألبت تزعم أن التاء في ( تولُّج ) بدلٌ من واو ، وأن أصله ( وَوَلَّج ) لأنه ( فَوَعَلَ ) من  
 الولوج ، ثم إنك مع ذلك قد تجدهم أبدلوا الدال من هذه التاء فقالوا : ( دولج ) وأنت مع ذلك تقول  
 ( دولج ) في جميع المواضع التي تقول فيها ( تولج ) وإن كانت الدال مع ذلك بدلاً من التاء التي هي  
 بدلٌ من الواو ؟

فالجواب عن ذلك : أن هذه مغالطة من السائل ، وذلك أنه إنما يطرد هذا له لو كانوا يقولون  
 ( وولج ) و ( دولج ) فيستعملون ( دولج ) في جميع أماكن ( وَوَلَّج ) فهذا لعمري لو كان كذا لكان له  
 به تعلق ، وكانت تحتسب زيادة ، فأما وهم لم يقولوا ( وولج ) البتة كراهية اجتماع الواوين في أول  
 الكلمة ، وإنما قالوا ( تَوَلَّج ) ثم أبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو فقالوا : ( دولج ) فإنما استعملوا  
 الدال مكان التاء التي هي في المرتبة قبلها تليها ، ولم يستعملوا الدال موضع الواو التي هي الأصل ،  
 فصار إبدال الدال من التاء في هذا الموضع كإبدال الهمزة من الواو في نحو أَقَّتْ وأجوه . فكما تستعمل  
 ( أجوه ) في موضع ( وجوه ) لقربها منها ، وأنه لا منزلة بينها واسطة ، كذلك جاز استعمال ( دَوَلُّج )  
 مكان ( تولج ) لأنه لا منزلة واسطة بينهما .

(٦) تَيَقُّور ( فَيَعُول ) من الوَقَار : سيبويه ٣٥٦/٢ ، ٣٥٧ ، وسر الصناعة ١٤٦/١ ، وفي شرح الملوكي ٢٩٧ =

وقالوا : ( تالله )<sup>(١)</sup> ، التاء بدل من الواو ، وقد ذكرنا ذلك في باب القسم . وقالوا : ( هنت )<sup>(٢)</sup> ، وهي من الواو لقولهم : هَنَوَات ، وفي التصغير ( هنيّة ) فالياء الثانية بدل من الواو . وقالوا : ( بنت )<sup>(٣)</sup> وهي من البنوة ، والأصل : بِنَوَةٌ فأبدلوا منها التاء وجعلوها على مثال : جِذَعٌ وَعِدْلٌ : وخصّوا الإبدال بالتأنيث . وليست التاء للتأنيث لأنها تثبت في الوُفْءِ وقبلها ساكن ، وليست كذلك تاء التأنيث . والتاء في

= وقالوا : تيقور وهو فيقول من الوقار ، فالتاء أصلها الواو ، قال الشاعر :

فإن يكن أمسى البلى تيقوري

ومعناه : كأنّ الهَمَّ سَكَنَ حَدَثَهُ فَوَقَّرَهُ .

(١) شرح الملوكي ٢٩٨ ، وسر الصناعة ١٠١/١ وما بعدها و ١٤٦ .

(٢) في سر الصناعة ١٥١/١ هنت أصلها : هَنُو ، يدل على أن التاء فيها بدل من واو قولهم في الجمع هَنَوَات قال :

أرى ابن نزارٍ قد جفاني ورابني

على هَنَوَاتٍ شأها متتابع

والهنوات : الأمور التي يُستقبح ذكرها .

(٣) قال في سر الصناعة ١٤٩/١ في كلامه عن إبدال التاء من الواو والياء : وقد أبدلت منها لامين قالوا : أخت و بنت وهنت و كلتا . أصل هذا كله : أَخَوَةٌ ، وَبِنَوَةٌ ، وَهَنَوَةٌ ، وَكَلُّوا ، فنقلوا أَخَوَةٌ وَبِنَوَةٌ ووزنها فَعَلٌ إلى فَعُلٌ وفَعُلٌ وألحقوها بالتاء المبدلة من لامها بوزن قُفَلٌ وجلس ، فقالوا : أخت و بنت ، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما يظنّ مَنْ لا خبرة له بهذا الشأن لسكون ما قبلها ، هكذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح وقد نصّ عليه في باب ما لا ينصرف ( سيبويه ١٢/٢ ) فقال : لو سُميت بها رجلاً لصرفتها معرفة ، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم . على أن سيبويه قد تسمّح في بعض ألفاظه في الكتاب ، فقال : هما علامتا تأنيث ( سيبويه ٨١/٢ ، ٨٢ ، ٣١٣ ) وإنا ذلك تجوز منه في اللفظ لأنه أرسله غُفْلًا ، وقد قيده وعلله في باب ما لا ينصرف ( ١٣/٢ ) والأخذ بقوله المعلل أولى من الأخذ بقوله الغُفْلُ المرسل . ووجه تجوزه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيها إلا مع المؤنث صارتا كأنها علامتا تأنيث . وانظر شرح الملوكي ٢٩٩ ، والمتع ٣٥٨/١ .

قال سيبويه ١٣/٢ : وإن سُميت رجلاً بـ ( بنت ) أو ( أخت ) صرفته ، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقها ببناء الثلاثة ، كما ألحقوا سنبنة بالأربعة ، ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها ، فإنما هي التاء التي فيها كفاء عفرية ، ولو كانت كالف التأنيث لم ينصرف في النكرة ، وليست كالهاء لما ذكرت لك ، وإنما هذه زيادة في الاسم بُني عليها وانصرف في المعرفة .

(أُخْتُ) بدل من الواو لأنّها من الأخوة ، وتقول في الجمع : إخوة وإخوان<sup>(١)</sup> ، ففعلوا فيها ما فعلوا في ( بنت ) ووزنها : فَعُل ، مثل : قُفِل ، فإن جمعت ( بنتاً ) قلت : بنات ، فحذفت لام الكلمة التي أبدلت في الواحد تاءً فوزنها الآن : فَعَات . وإن جمعت ( أختاً ) قلت : أخوات ، فلم تحذف اللام ، والفرق بينهما أن كل واحدٍ منهما بُني على مُذَكَّره ، فذكَر ( بنات ) في الجمع ( بنون ) فلأمه محذوفة ، كذلك مؤنثه . والجمع في ( أخ ) : إخوة ، من غير حذف ، كذلك مؤنثه .

وتُبدل التاء من الواو في ( كِلْتَا ) وأصلها : ( كِلَوَى )<sup>(٢)</sup> ، ووزنها : فِعْلَى . وقال الجَرْمِيّ : التاء زائدة<sup>(٣)</sup> ووزنها فِعْتَل .

وحجّة الأولين أن الكلمة مؤنثة لاختصاصها بتوكيد المؤنث ، والأصل أن يكون

(١) في ح : وأخوات .

(٢) قال في سر الصناعة ١٥٧/١ : وأما ( كلتا ) فذهب سيبويه ( ٨٢/٢ ، ٨٢ ) إلى أنها فعلى ، بمنزلة الذكري والحفري ، وأصلها ( كلوا ) فأبدلت الواو تاءً ، كما أبدلت في أخت و بنت . والذي يدل على أن لام ( كلتا ) معتلة قولهم في مذكرها ( كِلا ) . و ( كِلا ) فعل ولأمه معتلة بمنزلة لام حجا ورضا ، وهما من الواو لقولهم : حجا يحجو ، والرضوان ، ولذلك مثلها سيبويه بما اعتلت لأمه فقال : هي بمنزلة شروى .

وأما أبو عمر الجرمي فذهب إلى أنها ( فِعْتَل ) وأن التاء فيها علم تأنيثها ، وخالف سيبويه . ويشهد بفساد هذا القول أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد ، إلا وقبلها فتحة نحو : طلحة ، وحمزة ، وقائمة ، وقاعدة ، أو تكون قبلها ألف نحو : سِعلَة وعِزْهَة ، واللام في ( كلتا ) ساكنة كما ترى ، فهذا وجه .

وجه آخر ، وهو أن علامة التأنيث لا تكون أبداً وسطاً ، إنما تكون آخراً لا محالة ، و ( كلتا ) اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين ، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيثه تاء وما قبلها ساكن . وأيضاً فإن ( فِعْتَل ) مثال لا يوجد في الكلام أصلاً فيحمل هذا عليه . فإن سميت ب ( كلتا ) رجلاً لم تصرفه في قول سيبويه معرفة ولا نكرة ، لأن ألفها للتأنيث بمنزلة ألف ( ذكري ) وتصرفه نكرة في قول أبي عمر ، لأن أقصى أحواله عنده أن يكون ك ( قائمة ، وقاعدة ، وعزة ، وحمزة ) .

وانظر أيضاً سيبويه ٢٣/٢ ، والخصائص ٢٠٣/١ ، وشرح الملوكي ٣٠٠ ، وشرح المفصل ٦/٦ .

(٣) عبارة ( التاء زائدة ) ساقطة من م .

للتأنيث علامة ، والألف هنا تصلح لذلك ، والتاء قبلها لا تصلح للتأنيث لأنها لا تكون حشواً ، وزيادتها في هذا المثال لا نظير له . وقد احتجَّ الجرمي بأنَّ الألف لو كانت للتأنيث لم تقلب في الجرِّ والنصب ياءً . وهذا ليس بشيء لوجهين :

أحدهما : أنَّ القلب ههنا استحسانٌ وحملٌ على ألفِ ( على ) و ( إلى ) ، كما أبدلت في المذكر وهي لام الكلمة ، وللمتقلبة في الجرِّ والنصب لا تكون لأمّاً .

والثاني : أنهم قد قبلوا ألفَ التأنيث ياءً فقالوا في ( سُعدى ) : سُعديّات لأجل الدليلِ المقتضي للقلب فكذلك هنا . وقد ذهب قومٌ إلى أنَّ التاء فيها بدلٌ من الياء لأنَّ الإمالة في ( كلا ) جائزة والأصل في مثل<sup>(١)</sup> ذلك للياء .

إبدال التاء من الياء<sup>(٢)</sup> :

وهو قليلٌ لبُعْدِ مَخْرَجِ الياء منها إلا أنَّ بينهما مُشابهةً من وجهين :

أحدهما : أنَّ في التاء هَمْساً وفي الياء خَفَاءً والمعنيان متقاربان .

والثاني : أنَّ التاء تُشبه الواو من الوجه / الذي ذكرنا قبل . وبين الياء والواو مُشابهةٌ في المدِّ والاعتلال ، وقلبِ كلِّ واحدةٍ منها إلى الأخرى ، ومرادفتها إياها في أُرْدَافِ الآيات نحو : سرحوت وتكريت ، وبين أُخْتِيها وهما الضمة والكسرة تقاربٌ بحيث جاز وقوعهما في الإقواء<sup>(٣)</sup> في القصيدة الواحدة .

فن ذلك ( ثنتان )<sup>(٤)</sup> والأصل ( ثنيان ) لأنه من ثنيتُ ، وليس له واحدٌ من

(١) كلمة ( مثل ) ساقطة من ح .

(٢) انظر سر الصنعة ١٥٢/١ ، وشرح الملوكي ٣٠٠ ، والممتع ٢٨٨/١ .

(٣) الإقواء : هو اختلاف حركة الروي في القصيدة الواحدة بين ضمٍّ وكسر .

(٤) قال ابن جني في سر الصنعة ١٥٢/١ : وأما إبدالهم التاء من الياء لأمّاً فقولهم : ( ثنتان ) ويدلُّ على أنه من الياء أنه من ثنيتُ ، لأنَّ الاثنين قد ثني أحدهما على صاحبه ، وأصله : ثنيتُ ، يدلُّ ذلك على جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء وأخاء . فنقلوه من فَعَلَ إلى فَعِلَ ، كما فعلوا ذلك في بُنِتَ . فأما التاء في =

لفظه . وتقول : هذا ثني هذا <sup>(١)</sup> .

ومن هذا ( ذيت ) و ( كَيْت ) <sup>(٢)</sup> والأصل : ذِيَّة وكِيَّة - بتشديد الياء والهاء  
المبدلة من التاء في الوقف - فأبدلوا من الياء الثانية تاءً ثانيةً وصلأً ووقفأً . والكلمتان  
مبنيَّتان على الفتح <sup>(٣)</sup> لأنَّهما كنايةتان عن الحديث المتَّصل بعبضه ببعض . تقول : كانَ من  
الأمرِ كَيْتَ وكَيْتَ ، كما تقول : كان من الأمرِ كذا وكذا .

إبدال التاء من السين <sup>(٤)</sup> :

وهو ضعيفٌ وقد جاء منه شيءٌ قليلٌ ، ووجهه أنَّ التاءَ تشلركُ السينَ في الهمسِ  
وقُربِ المخرج ، فن ذلك : ( طست ) <sup>(٥)</sup> ، والأصل : طَسَّ لقولهم في تصغيره :  
طَسَّيس ، وفي الجمع : طِسَّاس . وقالوا : أطسَّة .

= ( اثنتان ) فتاء التأنيث ، بمنزلتها في ( اثنتان ) تثنية ابنة ، وإنما ( ثنتان ) بمنزلة ( بنتان ) واثنتان  
بمنزلة ( اثنتان ) ، وانظر شرح المفصل ١٣٤/٩ ، وشرح اللوحي ٣٠٠ ، والممتع ٢٨٨/١ .  
(١) في م : هذا في ثني هذا .

(٢) في سر الصناعة ١٥٢/١ : وأبدلوا التاء أيضاً من الياء لأمأ في قولهم : كَيْتَ وكَيْتَ ، وذَيْتَ وذَيْتَ ،  
وأصلهما : كِيَّة وذِيَّة ، وقد نظمت بذلك العرب فقالوا : كان من الأمرِ كِيَّةً وكِيَّةً ، وذِيَّةً وذِيَّةً ، ثم إنهم  
حذفوا الهاء ، وأبدلوا من الياء التي لام تاءً ، كما فعلوا ذلك في ثنتان ، فقالوا : كَيْتَ وذَيْتَ . فكما أنَّ  
الهاء في كِيَّة وذِيَّة علم تأنيث ، فكذلك الصيغة في كَيْتَ وذَيْتَ علم تأنيث ، وكذلك أيضاً التاء في  
اثنتان علامة تأنيث ، والصيغة في ( ثنتان ) أيضاً علامة تأنيث . وهذه قصة ابنة و بنت أيضاً . وانظر  
الممتع ٢٨٨/١ .

(٣) في سر الصناعة ١٥٣/١ : وفي كَيْتَ وذَيْتَ ثلاث لغات : منهم مَنْ يبينهما على الفتح فيقول : كَيْتَ  
وذَيْتَ . ومنهم مَنْ يبينهما على الكسر فيقول : كَيْتِ وذَيْتِ . ومنهم مَنْ يبينهما على الضم فيقول :  
كَيْتٌ وذَيْتٌ . فأما كِيَّةً وذِيَّةً فليس فيهما مع الهاء إلا البناء على الفتح .

(٤) سر الصناعة ١٥٥/١ ، والممتع ٢٨٩/١ .

(٥) في الإبدال ١١٩/١ : « ويقال طسَّتْ وطسُوت ، وطسُّ وطسوسٌ ، وقد يجُمع على طِسَّات وطِسَّاس ،  
وعلى طسيس أيضاً وهو جمع نادر » والطست أنية من الصُفْر ، تؤنث وتذكر . قال في المتع ٢٨٩/١ :  
وأبدلت أيضاً منها في طسُّ فقالوا : طست ، وإنما جعلت التاء في طست بدلاً من السين ولم تجعل  
اصلاً لأنَّ ( طسأً ) أكثر استعمالاً من طسَّتْ . وانظر سر الصناعة ١٥٦/١ .



وقد أُبدلت منها في ( ست )<sup>(١)</sup> والأصل / : سِدُس . لقولهم : سُدَيْسَةٌ وَسُدَيْسٌ وَأُسْدَاس ، ثم أُبدلت الدَّالُ تَاءً لقرّبها منها في المخرجِ وأنها هنا ساكنة يَعُسرُ النُّطْقُ بها قَبْلَ التَّاءِ ، فإذا فصلتَ بينها عُدَّتْ إلى الأصل .

وقالوا : نَاتٌ فِي نَاسٍ ، وَأَكْيَاتٌ فِي أَكْيَاسٍ<sup>(٢)</sup> . قال الشاعر : [ من الرجز ]

٢٠٤- يَأْقَاتِلَ اللَّهُ بَنِي السُّفْلَةِ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شَرَارَ النَّاتِ  
غَيْرَ أَعْفَاءَ وَلَا أَكْيَاتِ<sup>(٣)</sup>

يريد : الناس ، ولا أكياس . وحكى الأصمعي عن بعض العرب أنه قرأ : ﴿ قل أعوذ بربّ النَّاتِ ﴾<sup>(٤)</sup> في جميعها بالتاء .

(١) قال سيبويه ٤٢٨/٢ : هذا باب ما كان شاذّاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرّد فمن ذلك : سِتٌ ، وإنما أصلها : سِدُسٌ . وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم أن السين مضاعفة ، وليس بينها حاجز قويّ ، والحاجز أيضاً مُخْرَجُهُ أَقْرَبُ المَخْرَجِ إلى مُخْرَجِ السين ، فكروهوا إدغام الدال فيزيداد الحرف سينا فتلتقي السينات ، ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك ، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال لثلا يصيروا إلى أثقل مما فرّوا منه إذا أدغوا ، وذلك الحرف التاء ، كأن قال : سِدْتُ ، ثم أدغم الدال في التاء .

وفي سرّ الصناعة ١٥٥/١ : وقد أُبدلت التاء من السين لأمّا ، وذلك في قولهم في العدد ( سِت ) وأصلها : سِدُسٌ لأنّها من التسديس ، كما أن خمسة من التخميس . ولذلك قالوا في تحقيرها : سُدَيْسَةٌ ، ولكنهم قلبوا السين الآخرة تاء لتقرب من الدال التي قبلها ، وهي مع ذلك حرف مهموس ، كما أن السين مهموسة ، فصار التقدير : سِدْتُ ، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج أبدلوا الدال تاءً لتوافقها في المهمس ، ثم أدغمت التاء في التاء ، فصارت ( ست ) كما ترى .

(٢) الإبدال ١١٧/١ ، ١١٨ ، وزعم أنها لغة .

(٣) الرجز لعلياء بن أرقم كما أنشده أبو زيد في نوادره ١٠٤ ، والرجز في جهرة اللغة ٣٣/٣ ، وإبدال أبي الطيب ١١٧/١ ، وابن السكيت ١٠٤ ، والخصائص ٥٣/٢ ، والممتع ٢٨٩ ، وشرح للفصل ٣٦/١٠ ، وسرّ الصناعة ١٥٥/١ ، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩ .

قال ابن جني : يريد : الناس ، وأكياس ، فأبدل السين تاءً لموافقتها إياها في المهمس والزيادة وتجاوز المخرج .

(٤) قال ابن خالويه في مختصر شواذ القرآن ١٨٣ : ﴿ قل أعوذ بربّ النَّاتِ ﴾ [ سورة الناس : ١/١١٤ ] ، =

وقد أبدلت التاء من الصاد<sup>(١)</sup> ، قالوا في ( لَصَ ) : لَصْتُ ، والأصل الصَّاد لقولهم : تَلَصَّصَ عليهم ، وهو من اللوصية . وقد تجاوز بعضهم الحدَّ فأتى بها في الجمع ، قال الشاعرُ : [ من الكامل ]

٢٠٥- فتركنَ نَهْدًا عَيْلاً أبنائِها      وبني كِنانةَ كاللُّصوتِ المرْدِ<sup>(٢)</sup>

وقد أبدلوها من الطاء فقالوا : فُسْطَاط<sup>(٣)</sup> ، وأقروها في الجمع<sup>(٤)</sup> .

= ( يربُّ النَّاتُ ) بالتاء ، حكاه أبو عمرو أنها لغة قضاة . قال ابن خالويه : زعم أهل اللغة في كتب القلب والإبدال أن العرب تقول في الناس : النَّات ، وقوم أكيات : أي أكياس . قال سيويه : تبدل التاء من السين والسين من التاء ، فسنة أصلها : سدسة . فأبدلوا من السين الثانية تاءً ومن الدال تاءً ، وأدغوا التاء في التاء . وأما السين من التاء فيقولون : استخذ ربك سبحانه ، يريدون اتخذ . - ثم أنشد الرجز : يا قبح الله .. - وقال : والعرب تقول : الكرمُ من تَوسَ سيدنا الأمير سيف الدولة ومن سَوسه .

(١) سرّ الصناعة ١٥٦/١ . وجاء في الإبدال ١٢٣/١ : يقال : رجُلٌ لَصٌ ، وقومٌ لصوص ، ورجلٌ لِصْتُ ، وقومٌ لُصوتٌ . قال الشاعر :

وكم دونها من مهمهٍ ذي مفازةٍ      وكم أرضٍ جذبٍ دونها ولصوص  
وقال الآخر :

فتركنَ جَرمًا عَيْلاً أبنائِها      وبني كِنانةَ كاللُّصوتِ المرْدِ

وانظر الممتع ٣٩٠/١ .

(٢) هكذا رواه ابن جني وفي الإبدال : فتركنَ نهداً .. وقائله كما في شرح شواهد الشافية ٤٧٥ هو عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي . وفي جمهرة اللغة ١٠٢/١ ، ١٠٣ : عبد الأسود الطائي ، وفي ١٩٧/٢ : أبو الأسود الطائي . وانظر شرح المفصل ٤١/١٠ ، واللسان : لصت وعيل . والعيل : الفقراء . والمرْد جمع مارد وهو العاتي الخبيث .

(٣) في م : أقسات .

(٤) قال أبو الطيب في الإبدال ١٢٢/١ : ويقال : فُسْطَاط وثلاثة فساطيط ، وفُسْتَات وثلاثة فساطيط . قال محقق الإبدال : ( الفُسْطَاط ) مجتمع أهل الكورة ، ومصر العتيقة . والشُرَادِق كالفسطاط والفسْطَاط بضمّ الفاءات الثلاث ويكسر . والتاء بدل من الطاء لقولهم في الجمع : فساطيط لافساتيط . وابن سيده يفضل أن تكون التاء بدلاً من سين فسَاط . انظر اللسان ( فسَط ) قال في سرّ الصناعة ١٥٧/١ : وأما قولهم في فسْطَاط : فُسْطَاط ، فالتاء فيه بدل من الطاء لقولهم في الجمع : فساطيط ، ولم يقولوا : فساطيط ، فالطاء إذن أعم تصرفاً .

وأبدلوا بين الدال فقالوا : ناقة تربوت <sup>(١)</sup> والأصل الدال لأنها من الدُرْبَة .

إبدالُ الهاء من الياء :

قالوا : ( هذه ) والأصلُ : ( هذي ) لأنَّ الألفَ في ( ذا ) من الياء <sup>(١)</sup> ، فمنهم مَنْ يُبدِّلُها في الوقفِ ، ومنهم مَنْ يُبدِّلُها في الحالين ، ومنهم مَنْ يَصِلُها بياءٍ في الوصلِ . والوجهُ في إبدالها منها اجتماعُها في الخفاءِ وقربِ الهاءِ من الألفِ الَّتِي هي من حروفِ المدِّ وهي أختُ الياءِ في ذلك .

وقالوا في دُهْدِيَّةِ الجَعَلِ : دُهْدُوْهَة ، والأصلُ الياءُ ، لقولهم : دَهْدَيْتُ الحجرَ <sup>(٢)</sup> .

(١) في سَرِّ الصناعةِ ١٥٧/١ : وقالوا : ناقة تربوت ، وأصلها : دربوت ، وهي فَعَلَتْ من الدُرْبَة ، أي : هي مذلة ، فالتاء بدل من الدال . وفي سيبويه : التربوت من الذلول ، يقال للذلول مدرّب ، فأبدلوا التاء مكان الدال كما في الدولج والتولج ٣٤٨/٢ . وانظر الممتع ١٢٥ ، ٣٩٠ .

(٢) في سيبويه ٤٤/٢ : ذه : الهاء بدل من الياء في قولك : ذي . والياء في قولك : ذهي ، إنما هي لبيان الهاء . سمعنا العرب الفصحاء يقولون : ذه أمة الله . يسكنون الهاء في الوصل .

وفي سَرِّ الصناعةِ ٥٥٦/٢ : قولهم في ( هذي هند ) : هذه . فالهاء في ( هذه ) بدلٌ من ياء هذي . الدلالة على ذلك دون أن تكون الياء في ( هذي ) بدلاً من الهاء في ( هذه ) قولهم في تحقير ( ذا ) : ( ذِيًا ) . و ( ذي ) إنما هي تأنيث ( ذا ) ومن لفظه . فكما لا تجد للهاء في المذكر أصلاً فكذلك هي أيضاً في المؤنث ، بدل غير أصل . وليست الهاء في قولنا ( هذه ) وإن استفيد منها التأنيث بمنزلة هاء ( طلحة ، وحمة ، وجوزة ، وبيضة ) لأن الهاء في نحو ( حمزة وبيضة ) زائدة ، والهاء في ( هذه ) ليست بزائدة ، إنما هي بدل من الياء التي هي عين الفعل في هذي . وأيضاً فإن الهاء في نحو ( طلحة وجوزة ) تجدها في الوصل تاءً نحو طلحتان وجوزتكم . والهاء في هذه ثابتة في الوصل ثباتها في الوقف . وانظر الممتع ٤٠٠ .

(٣) في سَرِّ الصناعةِ ٢٣٣/١ : دهديت الحجر ، وأصله دهدهته . والدلالة على أنه من الهاء قولهم : دُهْدُوْهَة الجَعَلِ لدُحْرُوجَتِهِ .

وفي سيبويه ٢٨٦/٢ : ... كما أن دهديتُ هي فيما زعم الخليل : دهدهت بمنزلة دحرجت ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهها بها وأنها في الخفاء والخفة نحوها ، فأبدلت كما أبدلت من الياء في ( هذه ) . وقالوا : دُهْدُوْهَة الجَعَلِ ، وقالوا : دُهْدِيَّة الجَعَلِ كما قالوا دُحْرُوجَة . يدلُّك على أنها مبدلة قولهم : دَهْدَهت . وانظر الإبدال ٥٢٢/٢ ، والممتع ٣٧٨ .

إبدال الهاء من الهمزة :

قالوا في ( إِيَاك ) : هِيَاك . وفي ( إِنْكَ ) : هِنَكَ .

وفي ( أَرَدْتُ ) : هَرَدْتُ<sup>(١)</sup> . وفي ( أَرَاك ) : هَرَاك . والوجه في ذلك أَنَّ الهمزة ثقيلةٌ والهاء خفيفةٌ وهي مصاقبتها في المخرج . ومما يترتب على هذا مسألة ، وهي قولُ امرئ القيس : [ من المتقارب ]

٢٠٦- وَقَدْ رَابِنِي قَوْلَهَا يَا هَتَا هُ وَيَحْكُوكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرِّ<sup>(٢)</sup>

(١) سرّ الصناعة ٥٥١/٢ وما بعدها قال : قد أبدلت الهاء من الهمزة على ضربين : أحدهما أصل والآخر زائد . فالأصل نحو قولهم في ( إِيَاك ) : ( هِيَاك ) .. وعن قطرب أن بعضهم يقول : ( أِيَاك ) بفتح الهمزة ، ثم يبذل الهاء منها فيقول : هِيَاك .. وطيء تقول : ( هِنُ فَعَلٌ ) يريدون : إنْ فَعَلَ .. وقالوا : لَهِنَكَ ، والأصل : لِإِنَكَ ..

وأما إبدال الهاء من الهمزة الزائدة فقولهم في ( أَرَقْتُ ) : ( هَرَقْتُ ) ، و ( أُنْرَتِ الثوب ) : ( هَنْرَتِهِ ) ، و ( أَرَحْتَ الدابة ) : ( هَرَحْتَهَا ) ، و ( أَزِيدُ مَنْطِقًا ) : ( هَزِيدُ مَنْطِقًا ) .. وحكى اللحياني : هردت الشيء أهريده ، أي أردته .

(٢) البيت لامرئ القيس من قصيدة في ديوانه ص ١٦٠ ق ٢٩ ب ١٩ ، قال ابن جني في التصريف الملوكي :

وتبدل - الهاء - أيضاً من الواو ، في قول امرئ القيس :

وقد رابني قولها : يا هنا هُ ، ويحكوك - ألحقتَ شرًّا بشر

هي ( فَعَالٌ ) من ( هَنُوك ) . وأصلها ( هَنَاوُ ) أبدل من الواو الهاء . وهذا هو الصحيح فيها ، لا ما رآه أبو زيد وأبو الحسن .

قال ابن يعيش : قولهم ( يا هناه ) مما اختص به النداء ، ولم يستعمل في غيره ، كما قالوا فيه ( يالكاع ) و ( ياخبث ) ولم يستعملوه في غير النداء . وقد اختلف الناس في هائه الأخيرة ، والصحيح فيها ما ذهب إليه صاحب الكتاب - يعني ابن جني - من أنها بدلٌ من الواو التي هي لام الكلمة في ( هنوك ) و ( هَنَوَات ) من قوله : ( على هنوات شأنها متتابع ) ، وكان أصلها ( هَنَاوُ ) على زنة ( فَعَالٌ ) فأبدلت الواو هاءً . فقالوا : هناه .

هذا قول المحققين ، وقد ذهب أبو زيد إلى أن الهاء لحقت بعد الألف في الوقف ، لحناء الألف ، كما لحقت الندبة في نحو ( وازيداه ) وحركت تشبيهاً بالهاء الأصلية . ويحكى هذا القول أيضاً عن أبي الحسن . والألف عندهما بدلٌ من الواو التي هي لام الكلمة .

وهو قولُ واهٍ ، من قبل أن هاء السكت إنما تلحق في الوقف ، فإذا صرت إلى الوصل حذفها البتة ، فلم =

وفي هذه الهاء أقوال :

أحدها هي بدلٌ من الواو التي هي لامٌ الكلمة ووزنها : فعّال . وقالوا في الجمع : ( هنوات ) كأنه قال : ياهناو<sup>(١)</sup> ، فأبدلت الواو هاء<sup>(٢)</sup> لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْيَاءِ . وَيَقْوَى ذَلِكَ أَنَّ الْوَاوَ حُذِفَتْ قَبْلَ الْإِضَافَةِ وَأُبْدِلَتْ أَلْفًا فِي النَّصْبِ ، وَيَاءً فِي الْجَرِّ ، وَذَلِكَ تَصَرَّفَ فِيهَا . وَجَعَلَهَا هَاءً تَصَرَّفَ .

وقال آخرون : أبدلت الواو ألفاً لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زائدة ثم أبدلت الألف هاء<sup>(٣)</sup> لمشابهتها إياها في الخفاء وقربها منها في المخرج .

وقال آخرون : أبدلت الألف همزةً لما ذكرنا في ( كساء )<sup>(٤)</sup> ثم المهمزة هاءً . وقال أبو زيد : الهاءُ لمدِّ الصوت كما ألحقت في النّدة ، أو للوقف . والألف قبلها لام الكلمة . وهذا المذهب ضعيفٌ لأنّ ألفها تثبت في النّصب مع الإضافة ، ولا إضافة هنا إلا أن يدعى أنها أتمت كما جاء في أب : أبا ، وهو قياس لوساعده سماع . وعندى فيها قول حسن وهو / أن يكون هنّ أضيف إلى ياء المتكلم فصارت : هني ، مثل : أبي . ثم نادى فأبدل من الكسرة فتحةً وأبدل الياء ألفاً إمّا لالتقاء الساكنين وإمّا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما ذكرنا في قولك : يا غلاماه ، وهذا شيء لم أجده عنهم وهو قياس قولهم في نظائره .

= توجد لاساكنة ولا متحركة ، ولذلك ردّ قول المتنبي : « واحرّ قلباه من قلبه شم » لكونه أثبت هاء السكت وحركها .

وذهب آخرون إلى أن الهاء في ( ياهناه ) أصل ، وليست بدلاً ، وإنما هي لام الكلمة ك : ( سنة ) و ( عضة ) و ( شفة ) وهو قول ضعيف لقلة باب ( سلس وقلق ) .  
وحكى الثانيني قولاً آخر ، أنهم أبدلوا الواو همزةً ، لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ، ثم أبدلوا من المهمزة هاءً فعلى هذا تكون الهاء بدلاً من همزة ، أبدلت من الواو .

(١) في ح : ( هنا ) .

(٢) في ح : فأبدلت الهاء واواً .

(٣) كلمة ( هاء ) ساقطة من ح .

(٤) هذه العبارة ( لما ذكرنا في كساء ) ساقطة من ح .

إبدال الهاء من الألف :

قالوا في ( أنا ) : أنه ، لقرب ما بين الهاء والألف في الحفاء والمخرج<sup>(١)</sup> حتى قال الأَخْفَشُ : إنَّها من مَخْرَجٍ واحد . وقالوا : هُنَّ والأصل : هُنَا<sup>(٢)</sup> .

وقالوا الأصلُ في ( مَهْمَا ) : مَمَامَا ، فأبدلوا من الألف الأولى هاءً في أحدِ القَوْلين ، وقد ذُكر في حروفِ الشَّرْطِ ، وقد جاءَ في الشرطِ<sup>(٣)</sup> بعد ( مَهْ ) نريدُ / بعدَ : ما<sup>(٤)</sup> .

م ١٧٧

وقد أبدلوا الهاءَ من تاء التأنيث في الأسماء نحو : ( شَجَرَة ) و ( قائِمة ) ليفرقوا بين الوَصْلِ والوَقْفِ<sup>(٥)</sup> .

## فصل

في إبدالِ الطَّاءِ من التَّاءِ<sup>(٦)</sup> :

إذا كانت فاءً افتعلَ حرفَ إطباقٍ وحروفُ الإطباقِ أربعةٌ : الصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ

(١) في سر الصناعة ٥٥٥/٢ : فأما قولهم في الوقف على ( أن فعلتُ ) : ( أنا ) و ( أنه ) فالوجه أن تكون الهاء في ( أنه ) بدلاً من الألف في ( أنا ) لأنَّ الأكثر في الاستعمال إنما هو ( أنا ) بالألف ، والهاء قليلة جداً فهي بدل من الألف . ويجوز أن تكون الهاء أيضاً في ( أنه ) ألحقت لبيان الحركة ، كما ألحقت الألف ، ولا تكون بدلاً منها ، بل قائمة بنفسها كالتي في قوله تعالى ﴿ كِتَابِيَّةٌ ﴾ [الحاقة : ٢٥/٦٩] ، و ﴿ حِسَابِيَّةٌ ﴾ [الحاقة : ٢٠/٦٩] ، و ﴿ سُلْطَانِيَّةٌ ﴾ [الحاقة : ٢٩/٦٩] ، و ﴿ مَالِيَّةٌ ﴾ [الحاقة : ٢٨/٦٩] ، و ﴿ مَاهِيَّةٌ ﴾ [القارعة : ١٠/١٠١] ، و ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ [البقرة : ٢٥٩/٢] ، فبين أخذه من ( سنوات ) و ( مساناة ) ، و ( أستنوا ) . وانظر شرح الملوكي ٣١٥ .

(٢) عبارة : ( وقالوا : هنة والأصل هنا ) ساقطة من ح .

(٣) في ح : في الشعر .

(٤) تقدم ذكر هذا في ( مهما ) .

(٥) سر الصناعة ٥٦٢ ، وقال ابن عصفور في المتع ٤٠٢/١ : وأبدلت - الهاء - من تاء التأنيث في الاسم في حال الإفراد في الوقف نحو ( طلحة ) و ( فاطمة ) ، وحكى قطرب عن ( طيب ) أنهم يفعلون ذلك بالتاء في جمع المؤنث السالم فيقولون : كيف الإخوة والخواتم ، وكيف البنون والبنات .

(٦) انظر سر الصناعة ٢١٧/١ وما بعدها ، والمتع ٣٦٠/١ ، وشرح الملوكي ٣١٦ .

والطاء ، قلبت التاء<sup>(١)</sup> طاءً ، فمنها ما ليس فيه إلا لعةً واحدةً وهي الطاء نحو : اطلع ، ومنها ما فيه لغتان وهي الصاد نحو : اصطلح واصلح ، ومنها ما فيه ثلاث لغات وهي الطاء تقول : اظلم واظلم واظلم .

وأما الصاد ففيها لغتان ، تقول في افتعل من الضرب : اضطرَبَ واضرب . والعلة في قلب التاء طاءً أن حروف الإطباق مستعليةً مَجْهُورَةٌ ، والتاء مُتَسَفَّلَةٌ مهموسةٌ ، والجمع بينهما شاقٌّ على اللسان ، فحولوا التاء طاءً لأنها من مخرجها ، والطاء مجانسةٌ لبقية حروف الإطباق .

فأما مَنْ قَالَ : اصلح ، فأبدل من الطاء صاداً وأدغم ليكون العمل من وجه<sup>(٢)</sup> واحدٍ ، ولم يكن قلب الصاد تاءً لثلاث تَبَطَّلَ قُوَّةُ المستعليةِ وجهُها ، ولا طاءً لأمرين : أحدهما : أن الطاء أخت التاء في المخرج ، وقد تجنبوا قلبها إليها فكذلك ما يقرب منها .

والثاني : أنه كان يلتبسُ بما فاؤه طاءً .

وأما اضطرَبَ فالوجهُ في قلبها طاءً أنها أقربُ إلى بقية حروف الإطباق ، لأنَّ الصاد تليها ، والطاء بعيدةٌ منها ، فكان تحويلُ الطاء لقرنها منها ومجانستها لها<sup>(٣)</sup> . وكذلك مَنْ قلبها طاءً وأدغم . وأما بيتُ زهير : [ من البسيط ]

٢٠٧- ..... وَيُظَلِّمُ أَحْيَاناً فَيُظَلِّمُ<sup>(٤)</sup>

فَيَرَوِيءِ الْأَوْجِهَ الثَّلَاثَةَ وَبِالنُّونِ أَيْضاً .

(١) في ح قلبت الطاء تاءً .

(٢) في م : من جنسٍ .

(٣) كلمة ( لها ) ساقطة من م .

(٤) شعر زهير بشرح الأعم ١٠١ ق ٩ ب ١٣ وهو بتامه :

هو الجواد الذي يعطيك نائلةً عفواً ، وَيُظَلِّمُ أَحْيَاناً فَيُظَلِّمُ =

## فصل

في إبدال الدال<sup>(١)</sup> :

قد أبدلت من تاء افتعل إذا كانت الفاء دالاً أو زايًا ، وعلة ذلك أن هذه الحروف فيها صفيّر وجهر وشدة ، والتاء مهموسة رخوة ، فإذا سكّن الحرف القوي وبعده ضعيف كان في إخراج القوي بصفته وسكونه وإتباع الضعيف إياه بلا فصل كلفة شديدة ، فأبدل من التاء حرف يقرب منها في المخرج ، ويقرب من الحرف الآخر<sup>(٢)</sup> في الصفة وذلك هو الدال ، فإنها من مخرج التاء<sup>(٣)</sup> ، فالدال في قولك<sup>(٤)</sup> : ذراً اذراً وأصله : اذترأ ، فقلبت التاء دالاً وأذغمت الأولى فيها ، وأتيت بهمزة الوصل لسكون الدال الأولى بسبب الإدغام . ولا يجوز قلب الدال هنا تاء وترك تاء الافتعال ، لئلا تبطل القوة التي في الدال .

وأما الدال<sup>(٥)</sup> فكقولك من ذراً اذراً والأصل : اذترأ ، فقلبت التاء دالاً ، والدال دالاً لأنها قربت منها وفعل فيها ما تقدم .

وإن شئت قلبت التاء دالاً لتجانس الدال ، تقول : اذراً ، وأما افتعل<sup>(٦)</sup> من

= قال الأعم : ( فيظلم ) وأصله : ( يظلم ) ، وهو يفتعل من الظلم ، قلبت التاء طاءً لمجاورتها الظاء . فإذا أذغم فمنهم من يقبل الظاء طاءً ثم يدغم الطاء في الظاء على القياس فيصير : يظلم ، بطاء غير معجمة . ومنهم من يكره أن يدغم الأصلي في الزائد فيقول : يظلم بطاء معجمة ، والبيت يروى على الوجهين .

(١) سر الصناعة ١٨٥/١ ، والمتع ٢٥٦/١ ، وشرح الملوكي ٢٢٢ .

(٢) في ح : من الحروف والآخر .

(٣) في ح : الدال .

(٤) في ح : كقولك .

(٥) عبارة ( وأما الدال ) ساقطة من ح .

(٦) في ح : مفتعل .



الذُّكْرُ فأصله ( اذتَكَر ) <sup>(١)</sup> فَحَوَّلَتِ التَّاءُ إِلَى الدَّالِ وَالدَّالَ إِلَى الدَّالِ ، وَأَتَيْتَ بِهِمْزَةَ الوَصْلِ لِمَا تَقَدَّمَ . وَإِنْ شِئْتَ حَوَّلْتَ الثَّانِي إِلَى الأوَّلِ فَجَعَلْتَهَا ذالاً مُشَدَّدةً ، وَالأوَّلُ أَقْوَى .

وَأَمَّا الزَّايُ فَكَقَوْلِكَ مِنْ زَجَرَ وَزَانَ : اذْدَجَرَ وَازْدَانَ ، وَالأصلُ التَّاءُ ، فَحَوَّلْتَ إِلَى الدَّالِ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَلَوْ قَلَبْتَ التَّاءَ زايًا وَأُدْغَمْتَ جازَ قَلَبْتَ : أَزَجَرَ وَمِثْلُهُ : أَزَانَ ، وَالأوَّلُ أَقْوَى ، وَلَا يَجُوزُ قَلْبُ الزَّايِ تاءً لِثَلَا يَبْطُلُ مَا فِي الزَّايِ مِنْ زِيادَةِ الصِّفَاتِ عَلَى التَّاءِ .

### مسألة /

ح ١٥٧

قالوا في تَوَلَّجٍ <sup>(٢)</sup> : دَوَّلَجَ فَأَبْدَلُوا مِنَ التَّاءِ دالاً لَمَّا كَثُرَ إِبْدالُهَا مِنْهَا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرْنَا . وَيَضَعُفُ أَنْ يَكُونُوا أَبْدَلُوا الواوَ ابْتِدَاءً دالاً لِبَعْدِهَا مِنْهَا .

### مسألة

يَقَالُ : ( وَتَدَ ) - بِكسْرِ التَّاءِ - ثُمَّ تُسَكَّنُ عَلَى مِثَالِ : كَتَبَ وَكَتَّفَ . وَمِنْهُمْ مَنْ يُبَدِّلُ التَّاءَ دالاً وَيُدْغِمُهَا لِمَا تَقَدَّمَ <sup>(٣)</sup> .

### فصل

في إبدالِ الجيمِ <sup>(٤)</sup> :

- 
- (١) في ح : مذتكر .  
 (٢) سبق ذكرها .  
 (٣) قال في سِرِّ الصَّنَاعَةِ ١٨٨/١ : فَأَمَّا اذْكَرَ وَادْكَرَ فإِبْدالِ إِدْغَامِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ غَرَضِ هَذَا الْكِتَابِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي وَتَدَ : وَتَدَ ، هُوَ أَيْضاً إِبْدالِ إِدْغَامِ مِنْ جِنْسِ اذْكَرَ .  
 (٤) انظر سيبويه ٢٨٨/٢ ، وسِرِّ الصَّنَاعَةِ ١٧٥/١ ، وشرح الملوكي ٣٢٨ ، وشرح المفصل ٥٠/١٠ ، والممتع ٣٥٣/١ .

قد أبدلت من الياء الساكنة في الشعر وهو كالضرورة ، وعلّة ذلك أنّها من مخرجها ، والجيمُ أُيِّنُ منها وذلك / كقول الشاعر : [ من الرجز ]

٢٠٨- ياربّ إن كنتَ قبلتَ حِجَّتِجُ فلا يزالُ شاحجٌ يأتِيكَ بيجُ  
أقمّرُ نَهاتٌ يُنزِي وَفَرْتِجُ<sup>(١)</sup>

وأما قول الآخر :

٢٠٩- خالي عَوَيْفٌ وأبو عُلجُ الْمُطْعِمانَ اللحمَ بِالْعَشِيجُ  
٢١٠- وبالغداةِ فَلَقَ البَرْنِجُ يقطعُ بالودِّ وبالصَيْصِجِ<sup>(٢)</sup>

فإنّه قدّر الوقفَ على الياء فسكّنت ، ثمّ أبدلها جيماً مشدّدةً ، ثم كسرَ بعد ذلك . والقياسُ أنّ لا تبدل المتحركةُ لأنّها قويت وبانتُ بحركتها . وأمّا الصيصي فأصلها التخفيفُ لأنّ الواحد صيغة خفيفة الياء ، وإنّا شدّد على لغة من يشدّد في الوقف نحو : هذا خالدٌ ثم كسرّها لما تقدّم . وأمّا قول العجاج :

٢١١- حتّى إذا ما أمسجتُ وأمسجتُ<sup>(٣)</sup>

(١) الرجز في نوادر أبي زيد . ونسبت لبعض أهل اليمن ص ١٦٤ ، وكذلك تجد هذا الرجز في الإبدال لأبي الطيب ٢٦٠/١ ، وسرّ الصناعة ١٧٧/١ ، والأماي ٧٨/٢ ، وضرائر الشعر ٢٣١ ، والمتع ٣٥٥/١ ، وشرح الملوكي ٣٢٩ ، وشرح المفصل ٥٠/١٠ ، وشرح الشافية ٢٨٧/٢ ، والمراد : حجتج = حجتى . بيج = بي . وفرتج = وفرتي .

(٢) الأبيات في سيبويه ٢٨٨/٢ . قال الأعم : الشاهد فيه إبدال الجيم من الياء في ( علي ) و ( العشي ) و ( البرني ) لأنّ الياء خفيفة وتزداد خفاء بالسكون للوقف ، فأبدلوا مكانها الجيم لأنّها من مخرجها ، وهي أئين منها . والبرني : ضرب من التمر . وفلقه : ما قطع منه بعد تكتله في جلله وهي قفاف تعيبته . والصيصة : قرن البقرة .

وانظر الإبدال ٢٥٧/١ ، وسرّ الصناعة ١٧٥/١ ، وشرح الملوكي ٣٣٠ ، والمنصف ١٧٨/٢ ، والمتع ٣٥٣ ، وفي حواشي هذه الكتب مراجع تخريج آخر .

(٣) ورد البيت مستقلاً في ملحقات ديوانه ٢٧٨/٢ وأراد : أمست وأمسى فأبدل مكان الياء حرفاً جلدأً شبيهاً بها لتصحّ له القافية والوزن . اللسان : ( مسا ) .

فالأصلُ أَمَسْتُ وأَمَسِي ، فحذفت الألفُ من اللفظِ <sup>(١)</sup> الأولِ لسكونها وسكونِ التاء بعدها . فلمَّا اضطرَّ عادَ إلى الأصلِ وهو الياءُ ولم يتركها متحركةً لأنَّ حكمها عندَ ذلك القلبُ فأبدلها جيمًا ليُكنه النطقُ بها فجمعَ بينَ أمرين :

أحدهما : تركِ النطقِ بالياءِ المتحركةِ مع ما يقتضي قلبها .

[ وثانيهما ] <sup>(٢)</sup> : الإتيانُ بحرفٍ من جنسِ رَوِيّ القصيدةِ ولا يلزم تغييره .

### فصل

في إبدال اللام <sup>(٣)</sup> :

قد أُبدلت في أُصِيلال ، والأصلُ : أُصِيلان . وإنَّا جازَ ذلكَ لقربِ مخرجها <sup>(٤)</sup> .  
والمكبرُ منه أُصْلان ، والواحدُ : أُصِيل ل مثل : رَغِيف ورُغْفان وفيه أقوالٌ قد ذُكرت في باب التصغير . فأمَّا إبدالُ لامِ التعريفِ إلى جنسِ الحرفِ بسببِ الإدغامِ فيذكرُ في باب الإدغام .

### فصل

إذا أردتَ أنْ تزنَ الكلمةَ بعدَ الإبدالِ ففيه قولان :

أحدهما : أنَّك تُعيدُها إلى الأصلِ ثم تزنُها على ذلك .

---

= والبيت في سرِّ الصناعة ١٧٧/١ ، وشرح اللوحي ٢٢٩ ، وشرح المفصل ٥٠/١٠ ، وشرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ٤٨٦ ، والمتع ٣٥٥ .

(١) كلمة ( اللفظ ) ساقطة من ح .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر سيبويه ٣١٤/٢ ، وسرِّ الصناعة ٣٢١/١ ، والمتع ٤٠٣/١ .

(٤) سيبويه ٣١٤/٢ ، وسرِّ الصناعة ٣٢١/١ ، وشرح المفصل ٤٦/١٠ ، وشرح الشافية ٢٢٦/٣ . وفي المتع ٤٠٣/١ ، وفيه : «أدلو اللام من النون في ( أُصِيلان ) تصغير ( أُصْلان ) فقالوا : أُصِيلاناً وأُصِيلالاً .

والثاني : أنها أنك تَرِنُهَا على لفظها بعد الإبدال . ومثال ذلك إذا قيلَ : ما وزنُ  
أزْدَجَرَ ؟ فتقولُ على المذهبِ الأولِ : أفتَعَلَ ، وعلى المذهبِ الثاني : أفعَلَ . وتقولُ في  
أدْرَأَ : أفتَعَلَ . وعلى الثاني : أفعَلَ . وتقولُ في أزدانَ : أفتَعَلَ . وعلى الثاني ؛ أفعَلَ .  
وتقولُ في ودَّ : فعلٌ مثلُ كَتَفَ . وعلى الثاني : فَلَ - بتشديد اللّام - لأنَّك قلبتَ العينَ  
إلى لفظ اللّام .

## باب الحذف

وهو على ضربين : حَذْفٌ لَعَلَّةٍ فَيَطْرُدُ أَيْنَ وَجِدَتْ ، وحذفٌ لَالَعَلَّةِ فَيَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى الْمَسْمُوعِ <sup>(١)</sup> .

فالأول <sup>(٢)</sup> يكون في أحرف ، أحدها : الواو إذا وقعت بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ حذفت كهولك في ( وَعَدَ ) و ( وَزَنَ ) يَعِدُ وَيَزِنُ <sup>(٣)</sup> . وعلّة ذلك أنّ الواو من جنسِ الضمة وهي مقدّرة بضمتين ، والكسرة التي بعدها من جنسِ الياء التي قبلها ، ووقوع الشيء بين شيئين يخالفانه مُسْتَقْتَلٌ يَفَرُّ مِنْهُ لِاسِيًّا إِذَا غَلَبَ الشَّيْءَانِ عَلَى الشَّيْءِ الْوَاحِدِ . وقد وَجِدَ ذلك ههنا ، لأنّ الياءَ متحرّكةً فهي كثلاثة حركاتٍ ، والكسرةُ رابعةٌ ، والواو كحركتين ، والمُتَجَانِسَاتُ أَكْثَرُ فَغَلِبَتْ . يدلُّ عليه أنّهم اسْتَقْتَلُوا الْخُرُوجَ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ لِأَزْمٍ وَهَذَا فِي حُكْمِهِ ، وَلَا بَدَأَ فِي الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَقْيِيدِ الْيَاءِ بِالْفَتْحَةِ لِأَنَّ الْيَاءَ إِذَا ضُمَّتْ تَثَبَّتُ الْوَاوُ كَ ( يُوعِدُ وَيُولَدُ ) إِذَا سَمِيَتْ الْفَاعِلَ ،

(١) قال ابن جني في الملوكي : الحذف في كلام العرب على ضربين : أحدهما عن علّة ، فهو مقيس ما وجدت فيه ، والآخر عن استخفاف ، فلا يجوز قياسه . عن شرح الملوكي ٢٢٣ .

(٢) الأول : أي الحذف القياسي .

(٣) قال سيبويه ٢٢٢/٢ : تقول : وعدته فأنا أعده وعدأ ، ووزنته فأنا أزنه وزناً ، وأدته فأنا أئده وأدأ كما قالوا : كسرته فأنا أكسره كسراً ، ولا يجيء في هذا الباب يفعل . واعلم أنّ ذا أصله على قتل يقتل وضرب يضرب فلما كان من كلامهم استئصال الواو مع الياء حتى قالوا : ياجلٌ وييجلٌ ، كانت الواو مع الضمة أثقل ، فصرفوا هذا الباب إلى يفعل ، فلمّا صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياءٍ وكسرةٍ إذ كرهوها مع ياء ، فحذفوها ، فهم كأنهم إنما يحذفونها من يفعل . فعلى هذا يجري ما كان على فعل من هذا الباب .

وانظر شرح الملوكي ٢٢٣ وما بعدها ، وشرح المفصل ٥٩/١٠ ، والممتع ٤٢٥/٢ ، وشرح الشافية ٦٦/٢ وما بعدها . والمنصف ٢٠٩/١ وما بعدها .

وعلة ذلك أن الواو جانسها ما قبلها وهو ضم الياء فقويت لجانستها ولم يبق إلا الكسرة وحدها . فإن قيل : فقد قال بعض العرب : وَجَدَ يَجِدُ - بضم الجيم<sup>(١)</sup> - وقد حذف . قيل : الأصل الكسرة وإنما صمت الجيم على الشذوذ بعد أن استقر الحذف . فإن قيل : فقد قالوا : وهَبَ يَهَبُ ووسِعَ يَسَعُ ، فحذفوا<sup>(٢)</sup> / مع انفتاح ما بعدها ؟! قيل : / الفتحة عارضة والأصل الكسر ، وإنما فتحوا من أجل حَرْفِ الحلق والعارض يُعْتَدُّ به . فإن قيل : فقد قالوا : يُولَدُ<sup>(٣)</sup> ، فأثبتوها مع اجتماع الضمة والواو<sup>(٤)</sup> إذا انفتح ما بعدها فهلاً استثقلوا الضمات ؟! قيل : لا تتأفر بين المتجانسات بل بين المتضادات ، ولذلك لم يُحذفوا الياء إذا وقعت بين ياء وكسرة نحو : يَسَرَ يَسِيرٌ ، وَيَمَنَ يَمِينٌ ، وَيَسِرَ يَيْسٌ ، وقد قال بعضهم<sup>(٥)</sup> : يَيْسُ بياء واحدة بعدها همزة ، وذلك شاذٌ ، شَبَّهوا الياء فيه بالواو بسبب الهمزة<sup>(٦)</sup> .

- (١) قال سيبويه ٢٣٢/٢ : وقد قال ناس من العرب : وجد يَجِدُ ، كأنهم حذفوها من يُوجَدُ ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام . قال ابن يعيش : وإنما قل ذلك لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء ، كما كرهوا بعدها الواو . انظر شرح المفصل ٦١/١٠ ، وشرح الملوكي ٤٩ .
- (٢) في شرح الملوكي ٢٢٧ : فأما ( وَسِعَ يَسَعُ ) و ( وَطِئَ يَطَأُ ) فهو من باب : حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ . والأصل ( يُوَسِّعُ ) و ( يُوَطِّئُ ) فالفتحة عارضة لأجل حرف الحلق . وعبارة سيبويه ٢٣٢/٢ : وأما وَطِئْتُ وَوَطِئَ يَطَأُ ووسِعَ يَسَعُ فمثل ورم يَرِمُ ومق يَمِقُ ، ولكنهم فتحوا يفعل وأصله الكسر ، كما قالوا : قلع يَقلَعُ وقرأ يقرأ ، فتحوا جميع الهمزة وعامة بنات العين ، ومثله وَضَعُ يَضَعُ .
- (٣) في ح : يولد بعدها فأثبتوا ؟!
- (٤) في شرح الملوكي ٣٢٧ : فإن انفتح ما بعد الواو صحت ، ولم تحذف ، لزوال وصف من أوصاف العلة ، وهو الكسرة . نحو قولك : ( يُوَعِدُ ) و ( يُوَزَنُ ) فيما لم يَسَمَ فاعله ، قال الله تعالى : ﴿ لم يلدُ ولم يُولَدْ ﴾ [الإخلاص : ٢/١١٢] .
- (٥) كلمة ( بعضهم ) ساقطة من م .
- (٦) قال سيبويه ٢٣٢/٢ : فأما ما كان من الياء فإنه لا يُحذف منه ، وذلك قولك : يَيْسُ يَيْسٌ ، وَيَسِرَ يَيْسِرٌ ، وَيَمَنَ يَمِينٌ ، وذلك أن الياء أخف عليهم ، ولأنهم قد يفرون من استئصال الواو مع الياء ، إلى الياء في غير هذا الموضع ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه وهي أخف .. فلما كان أخف عليهم سلموه وزعموا أن بعض العرب يقول : يَيْسُ يَيْسٌ ، فاعلم ، فحذف الياء من يفعل لاستئصال الياءات ههنا مع الكسرات فحذف .

فأما ورث يرث ، فلا يَنْقُضُ ما أصْلناه ، لأنَّ الواو قد وقعتُ بينَ ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ ، وإنَّما الشُّدُوذُ في مجيءِ فَعِلٍ يَفْعِلُ<sup>(١)</sup> بكسر العينِ فيها ، وليسَ مِمَّا نَحْنُ فيه .  
 فإن قيلَ : كيفَ حَذَفَتِ الواوُ في أَعِدْ وَتَعِدْ وَتَعِدْ ولا عَلَّةٌ إذْ ليسَ قَبْلَ الواوِ ياءٌ ؟!  
 قيلَ : إنَّنا فَعَلوا ذلكَ لِيَطَّرِدَ حَكْمُ الفَعْلِ المضارعِ لِاشْتِراكِ أنواعِهِ وله نظائرُ<sup>(٢)</sup> ، فنهى  
 أنهم حملوا نُكْرِمُ وتكْرِمُ وَيُكْرِمُ على أَكْرِمُ<sup>(٣)</sup> . فإن قيلَ : الواو في ( يوعِد ) قد وقعتُ  
 قبلَ الكسرةِ ولم تُحذفْ ، قيلَ عنه جوابان :  
 أحدهما : ما تقدَّم من أنَّ قبلَها ضمةٌ .

والثاني : أن الأصلَ ( يُوؤَعِدُ ) بهمزةٍ<sup>(٤)</sup> وقد حُذفتْ ، فلو حذفتِ الواوُ لأَجْحَفَ

= وانظر المنصف ١٩٦/١ ، وشرح المفصل ٦٢/١٠ ، وشرح الملوكي ٥١ ، ٥٢ ، والمتع ٤٣٧ .

(١) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٥٠ : وقد قالوا : ورث يرث ، وولي يلي ، وورم يرم . وقد يكثر في المعتل من هذا الباب ( فعل يفعل ) بكسر العين في الماضي والمضارع ، على قلته في الصحيح . والعلة في ذلك كراهيتهم الجمع بين واو وياء لوقالوا : ولي يؤلي ووثق يوثق . فحملوه على بناء يسقط الواو . وانظر المتع ٤٣٤/٢ ، وقد حل ورث يرث على الشدوذ . وانظر المنصف ٢٠٧/١ .

(٢) في المنصف ١٩١/١ قال المازني : « جعلوا سائر المضارع تابعا لـ ( يفعل ) فحذفوه لثلاث مختلف المضارع في البناء » . قال شارحه : « يقول : حذفوه في قولهم : أَعِدْ وَتَعِدْ وَتَعِدْ وإن لم تكن هناك ياء لأنهم لوقالوا : ( أنا أوعِدُ وهو يعِدُ ) لاختلاف المضارع ، فكان يكون مرة بواو وأخرى بلا واو . فحُمِلَ ما لا علة فيه على ما فيه علة . فهذا مذهب مطرِّد في كلامهم ولغاتهم ، فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره ، لقرب ما بينهما ، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم » . وانظر المتع ٤٢٦/٢ .

(٣) في المنصف ١٩٢/١ : ومثل ( يعد ) قولهم : ( أنا أكرم ) فحذفوا الهمزة التي كانت في ( أكرم ) لثلاث يلتقي همزتان ، لأنه كان يلزم : ( أنا أوكرم ) فحذفوا الثانية كراهة اجتماع الهمزتين . ثم قالوا : ( نكرم وتكرم ويكرم ) فحذفوا الهمزة ، وإن كانوا لوجاؤا بها لما اجتمع همزتان ، ولكنهم أرادوا المائلة ، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة ، محافظة على التجنيس في كلامهم . وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو : ( خذ وكل ) فهم بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر .

(٤) يُؤوعد من الرباعي أوعد كأكرم . وفي المنصف ١٩٤/١ : إن ( يؤعد ) أصله ( يؤوعد ) مثل ( يؤكرم ) =

بالكلمة . فإن قيل : فلم حذفت في ( يَنْدَر ) ؟ قيل : كان القياسُ كَسْرَ الذالِ إلا أنها فُتحت حملاً على يَدَع وقد ذكرتُ العلةُ فيه .

## فصل

فإن انفتح ما بعد الواو [ نحو : وَجَلٌ يُوجَلُ لم تسقط لعدم العلة ، ومن العرب مَنْ يَقلِبُ هذه الواو ] <sup>(١)</sup> ألفاً فيقول : يَاجِلٌ وهو شاذٌّ <sup>(٢)</sup> ، والوجهُ فيه الفرارُ من ثقل الواو بعد الياء ، فقلبتُ حرفاً من جنسِ الفتحةِ قبلها ، ومنهم مَنْ يَقلِبُها ياءً ساكنةً لتُجانسَ ما قبلها ، [ ومنهم من يكسر حرف المضارعة إبتاعاً ] <sup>(٣)</sup> .

## فصل

كلُّ فعلٍ حذفت واوه لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ حذفتُ في مَصَدْرِهِ وَعَوَّضَ مِنْهَا تَاءً التَّأْنِيثِ نحو : عِدَّةٌ وَزِنَةٌ ، والأصل : وَعِدَّةٌ ، فَحَذَفْتُ الواوَ هُنَا كما حذفتُ في الفعل ، والوجهُ في ذلك أَنَّ الواوَ هُنَا مَكْسُورَةٌ ، وقد أُعْلِتُ في الفعل <sup>(٤)</sup> فَأُعْلِتُ في المصدر لِيَلْزِمَهَا ، وكانت الكسرةُ فيها كالياء قبلها في الفعلِ إلا أَنَّهُ عَوَّضَ مِنْهَا تَاءً التَّأْنِيثِ لئلا يدخلَ الوهنُ بالكليَّةِ على الأسماء التي هي الأصولُ وليست موضعاً للتصريف . فإن حذفت التاءَ أعدت الواوَ مفتوحةً فقلت : وَعَدْتُ وَوَزَنْتُ لِرِوَالِ عِلَّةِ الحذفِ .

= فلما حذفوا الهمزة ، لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضاً . و ( يعدُّ ) لم يحذف منه شيء غير الواو ، فجاز ذلك .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٢) في سيبويه ٢١٩/٢ ، ٢٣٣ ، وجل يُوجَل وهو وجَل . وفي المنصف أن يُوجَل وَيُوخَل إنما ثبتت فيه الواو لأنه لا كسرة بعدها توجب الحذف ١٨٨/١ . وفي شرح الملوكي ٤٩ : وأما ما كان على ( فعل ) منه فنحو : وَجَلٌ ، ومضارعه ( يَفْعَلُ ) بالفتح نحو : ( يُوجَلُ ) وفيه أربع لغات : يُوجَلُ بالواو ، ويَاجِلُ بقلبها ألفاً ، وَيُجَلُّ بالياء ، وَيُجَلُّ بكسر الياء ، وأجودها تصحيح الواو ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا تُوجَلُ ﴾ [ سورة الحجر : ٥٢/١٥ ] . وانظر المنصف ٢٠٢/١ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٤) عبارة ( في الفعل ) ساقطة من م .



فإن قيل : فقد قالوا : ( وَجْهَةٌ ) فجمعوا بين العوضِ والمعوّضِ ، ففيه وجهان :  
أحدهما : ليست مصدرًا بل هي اسمٌ للجهة المتوجّه إليها<sup>(١)</sup> .

والثاني : يقدر أنّها مصدرٌ ولكن خرجت على الأصل تنبيهاً على أنّ القياسَ الإتمامَ في الجميع ، وهذا كما قالوا : القَوْدُ والأوْدُ واستخُوذَ فلم يعلّوا لِمَا ذكرنا .

## فصل

### في حذفِ الهمزةِ :

(١) المنصف ١٩٧/١ ، وشرح للفصل ٦٠/١٠ . وقال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٣٩ :

وقد حذفت الواو من المصدر أيضاً في عِدَّةِ وَزْنَةٍ ، والأصل ( وَغِدَّةٌ ) و ( وَزْنَةٌ ) والذي أوجب حذفها ههنا علّةٌ ذات وصفين : أحدهما كون الواو مكسورة ، والكسرة تستقل على الواو . والآخر كون فعله معتلاً نحو ( يَعد ) و ( يَزن ) والمصدر يعتلّ باعتلال الفعل ، ويصحّ بصحته ، ألا تراك تقول : قمت قياماً ولذت لِيانداً ، والأصل : قِواماً وِلِوانداً ، فأعلتها بالقلب لاعتلال الفعل . ولو صح الفعل لم يعتلّ المصدر . ألا تراك تقول : قاوم قِواماً ، ولاؤذ لِواذاً ، فيصحّ المصدر فيها لصحة الفعل طلباً للتشاكل والتوافق ، لأن الأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد . فاجتماع هذين الوصفين علّةٌ لحذف الواو من المصدر ، ألا ترى أن أحد الوصفين لو انفرد لم تحذف له الواو ، وذلك نحو ( الوَزن ) و ( الوعد ) لِمَا انفتحت الواو وزالت الكسرة ، لم يلزم الحذف ، وإن كان الفعل معتلاً في ( يَزن ) و ( يَعد ) وقالوا : واذنّه وِداداً ، وواصلته وصالاً ، فانكسرت الواو في المصدر ولم تحذف مع ذلك . فعلمت أن مجموع الوصفين علّةٌ ، لحذف الواو من المصدر ، بدليل أنه لِمَا انفرد أحد الوصفين لم يَقوَ على حذف الواو .

واعلم أن إعلال نحو ( عِدَّة ) و ( زِنَة ) إنما هو بنقل كسرة الفاء ، التي هي الواو إلى العين ، فلما سكنت الواو ، ولم يمكن الابتداء بالساكن ، ألزموها الحذف ، لأنهم لوجأوا بهمزة الوصل مكسورة أدى ذلك إلى قلب الواو ياءً ، لانكسار ما قبلها وسكونها ، فكانوا يقولون : ( إِيْعِدَّةٌ ) بياءٍ بين كسرتين ، وذلك مستقل ، فصاروا إلى الحذف . فإذا قصد الإعلال بنقل الحركة ، والحذف وقع تبعاً .

وقيل : إنه لِمَا وجب إعلال ( وَغِدَّة ) و ( وَزْنَة ) لِمَا ذكرناه ، كان القصدُ حذف الواو كالفعل ، فنقلوا كسرة الواو إلى العين ، لئلا تحذف في المصدر واو متحركة ، فيزيد الاسم على الفعل في الإعلال ، والاسم فرع على الفعل في الإعلال ، فإذا لم ينحطّ عن درجة الأصل فيساويه وأمّا أن يفوقه فلا . وفي الجملة أنه إعلالٌ اختص بـ ( فِعْلَةٌ ) ولزمت تاءُ التأنيث كالعوض من المحذوف . وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ ﴾ [ البقرة : ١٤٨/٢ ] فهو من الشاذ ، كأنه خرج منبهةً على الأصل كالقَوْدِ وألْحَوَكَةِ . ويحتمل أن يكون المراد به الاسم لا المصدر فلذلك صحّ .

فن ذلك همزة ( أفعل ) إذا وقعت بعد همزة المضارعة فإنها تحذف لئلا يجتمع بين همزتين خصوصاً متحركتين . فإذا كانوا لم يجمعوا بينها مع سكون الثانية فالحذف مع الحركة أولى وذلك نحو : أكرمت أكرم ، والأصل : أؤكرم مثل : دخرجت أدرج ، فحذفت الثانية لما ذكرنا ولم تحذف الأولى لدالاتها على الاستقبال والمتكلم<sup>(١)</sup> . فأما اسم الفاعل والمفعول نحو : مكرم ومكرم فالهمزة فيه محذوفة لبنائه على الفعل واشتقاقه منه ، وليس كذلك<sup>(٢)</sup> مصدره فإنها لا تحذف فيه نحو : الإكرام . فأما بقية الأفعال المضارعة فتحذف فيها همزة طرداً للباب ، وكذلك اسم الفاعل والمفعول نحو : ونكرم ويكرم ، ومصدرها خارج عن الأصل وهو أحد ما يدل على أن الفعل مشتق من المصدر ، إذ لو كان بالعكس لحذفت همزته كما حذفت في اسم الفاعل والمفعول ، وقد خرج ذلك على الأصل في ضرورة الشعر نحو : يؤكرم . ويقوي ذلك أن العلة / في

(١) قال ابن جني في الملوكي : وإذا كان الماضي على ( أفعل ) حذفت همزته في المضارع فقلت ( أكرم ) و ( يكرم ) و ( أحسن ) و ( يُحسن ) والأصل ( أؤكرم ) و ( أؤحسن ) فحذفت الهمزة الثانية لاجتماع الهمزتين ، وربما خرج بعض ذلك صحيحاً غير محذوف على أصله . قال الراجز :

فإنه أهل لأن يؤكرما

قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٤٢ : كان القياس في تخفيف هذه الهمزة أن تقلب واواً ، فيقال : ( أؤكرم ) و ( أؤحسن ) كما قالوا : ( جؤن ) في تخفيف ( جؤن ) إلا أن التخفيف في ( جؤن ) جائز ، وفي ( أؤكرم ) واجب لاجتماع الهمزتين ، إلا أنهم كرهوا قلب الهمزة واواً ، لأن حرف المضارعة قبله بعرضية الزوال في الأمر ، فتقع الواو أولاً ، وذلك مما يكرهونه ، ألا ترى أنهم لا يزيدونها أولاً ، وإذا وقعت أولاً تسببوا في قلبها إلى غيرها نحو : تراث ، وتكأة ، وتخمعة ، وأقتت ، وأجوه ، ووعاء وإعاء ، ووشاح وإشاح ، وأناة .. كل ذلك كراهية وقوع الواو أولاً ، مع أنها بعرضية أن يدخل عليها واو العطف فيجتمع واوان ، وذلك أبلغ في الثقل ، ألا ترى أنهم قالوا : في واصله وواقية : ( أواصل ) و ( أواق ) فقلبوا الواو الأولى همزة ، فراراً من الجمع بين واوين . فلما كان اتباع القياس يؤدي إلى ما ذكر ألزموها الحذف ، ثم حملوا سائر الباب عليه ، ليجري على منهاج واحد في التخفيف ولا يختلف . وربما جاء على الأصل ، قال الراجز : ( فإنه أهل ، لأن يؤكرما ) ، وقال : ( وصاليات ككما يؤفعلن ) ، هو ( يؤفعلن ) من : أنفيت ، وقياسه : ( يثفئين ) إلا أنه جاء على الأصل .

(٢) في الأصل ح وب : وليس ذلك . والسياق يقتضي : كذلك .

الأصل لم تُوجد ههنا ، وهي <sup>(١)</sup> اجتماع الهمزتين ، ولذلك لم يأت في الضرورة (أؤكرم) .

### فصل

فإن كانت الهمزة أصلاً وضوعفت العين بعدها ، أو لم تضعف نحو : أسس وأخذ / وأكل ، أُبدلت مع همزة للتكلم واواً إذا انضمت ، وألفاً إذا انفتحت ، نحو : أويس وأخذ وأكل . أمّا إبدالها واواً فللضمّة قبلها ، وإبدالها ألفاً للفتحة قبلها ولا يجوز جعلها بين بين ، لأنّ ذلك تقريب لها من الألف ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً ، وإن كانت بعد غير الهمزة فتحقيقها هو الوجه نحو : نأكل وتأكل ويأكل ويؤسس ، وتخفيفها جائز بإبدالها واواً خاصة .

### فصل

وأما ما يُحذف للجزم فقد ذكر في باب الجوازم مُستوفى ، وكذلك ياء المنقوص الساقطة لالتقاء الساكنين وألف المقصور .

### فصل

واختلفوا في واو مفعول مما عينه معتلة نحو : مقول ومبيع وأصله : مقول ومبيوع . وقد جاء منه على الأصل قالوا : مسك مذووف ، وثوب مصوون <sup>(٢)</sup> ، وهو

(١) في الأصلية : وهو .

(٢) قال سيبويه ٣٦٣/٢ : .. وذلك قولهم : خائف وبائع ويعتل مفعول منها كما اعتل فعل ، لأنّ الاسم على فعل مفعول ، كما أن الاسم على فعل فاعل ، فتقول : مزور ومصوغ ، وإنما كان الأصل : مزور ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفعلُ وفعل ، وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان ، وتقول في الياء مبيع ومهيب ، أسكنت العين وأذبيت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجعلت الياء تابعة للياء حين أسكنتها .. وبعض العرب يُخرجه على الأصل فيقول : مخيوط ومبيوع ..

في الياء أكثر . وقد قالوا<sup>(١)</sup> : طَعَامٌ مَكْيُولٌ وَمَرْيُوتٌ ، وَتَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ ، فقال الخليل وسيبويه : الْمَحذُوفُ مِنْهُ الْوَاوُ الزَّائِدَةُ .

وقال أبو الحسن الأخفش : المحذوفُ عينُ الكلمة<sup>(٢)</sup> . وَحُجَّةُ الْأَوَّلِينَ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ حَذْفَ الزَّائِدِ أَوْلَى إِذَا لَمْ يَخْلُ حَذْفُهُ بِمَعْنَى ، وَهَذَا لَا يَخْلُ بِمَعْنَى إِذْ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ فَرْقٌ بَيْنَ الْحَذْفَيْنِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ أَمْرٌ تَقْدِيرِي حُكْمِيٌّ وَالْمَعْنَى مَفْهُومٌ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ جَمِيعاً ، فِإِثْبَاءِ الْأَصْلِيِّ عَلَى هَذَا أَوْلَى .

والوجه الثاني : أَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا الْمَثَالِ أَنْ تَدُلَّ الْمِيمُ وَحْدَهَا مَعَ حَرَكَةِ الْعَيْنِ عَلَى مَعْنَى الْمَفْعُولِ ، كَمَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : مُقِيمٌ وَمُكْرِمٌ ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي مَفْعُولٍ . وَإِنَّمَا قَصَدُوا بِالْوَاوِ الْفَرْقَ بَيْنَ الثَّلَاثِيِّ وَالرِّبَاعِيِّ نَحْوُ : مُكْرَمٌ وَمَضْرُوبٌ ، وَالْفَرْقُ حَاصِلٌ بَيْنَهُمَا سِوَاءَ حَذْفِ الْأَصْلِيِّ أَوْ الزَّائِدِ . وَيَقْوَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَحذُوفَ لَوْ كَانَ الْأَصْلِيُّ لَقُلْتَ : مَبُوعٌ<sup>(٣)</sup> ، إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى قَلْبِ الْوَاوِ يَاءً ، إِذْ كَانَ فِي قَلْبِ الْوَاوِ<sup>(٤)</sup> يَاءٌ حَذَفَ أَصْلُهَا وَقَلْبُهَا زَائِدٌ . وَفِي حَذْفِ الزَّائِدِ إِقْرَارُ الْأَصْلِيِّ فَكَانَ أَوْلَى . وَإِذَا تَقَرَّرَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فَإِنَّ الْحَذْفَ عَلَى مَذْهَبِ سَيْبَوِيهِ أَنْ تَحْذِفَ الزَّائِدَ وَتَنْقَلَّ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى الْقَافِ فَوْزَنُهُ : مَفْعُلٌ ، بِضَمِّ الْفَاءِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ . وَعَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ تَقَلَّتْ ضَمَّةُ الْوَاوِ الْأَوْلَى

(١) في م : قالوا .

(٢) انظر أوجه الخلاف في ذلك وحججه في النصف ٢٨٧/١ ، وفي شرح المفصل ٦٦/١٠ ، ٦٧ ، و ٧٨ - ٨١ ، وشرح الملوكي ٣٥١ ، والمتع ٤٥٤/٢ ، وقد أشار ابن جني إلى ذلك في مقدمة كتابه المقتضب ١٨ قال : واعتلال العين أن تكون ياءً أو واوًا في تصريف الكلمة ، فإن كانت واوًا ظهرت الواو في اسم المفعول ، وإن كانت ياءً ظهرت الياء في اسم المفعول ، إلا أن المثال ينقص عدد حروفه من وزن مفعول حرفاً واحداً . فقول الخليل وسيبويه أن ذلك الحرف المحذوف هو واو مفعول الزائدة ، وقول أبي الحسن الأخفش أن الحرف المحذوف هو عين الفعل المعتلة ، ولكل واحدٍ من القولين أصول تجذبه ، ومقاييس تشهد له .

(٣) في ح : مبيوع .

(٤) عبارة ( إذ كان في قلب الواو ) ساقطة من ح .

إلى (١) القافِ فاجتمع ساكنان ، فَحَذِفَتِ الأُولَى . وَأَمَّا فِي ( مَبِيع ) فَإِنَّ ضَمَّةَ الياءِ تَقَلِّبُ العَيْنَ ، فَاجْتَمَعَتِ الواوُ والياءُ ساكِنين ، فَحَذِفَتِ الواوُ وَكُسِرَتِ العَيْنُ لئَلَّا تَقَلِّبَ الياءُ واوًا لسكونِها وانضمامِ ما قبلها . وَحُجَّةُ الأَخْفَشِ أَنَّ الرَّائِدَ دَخَلَ لِمَعْنَى ، فَكَانَ ما قبله المَحذُوفَ ، كِياءَ لِلْمَقْصُورِ وَأَلْفَ لِلْمَقْصُورِ إِذَا نَوَّنَا . وما ذكرناه في حُجَّةِ الأُولَيْنِ جِوابٌ عن هذه الشُّبْهَةِ .

## فصل

ومثل هذه المسألة (٢) ( الاستعانة ) و ( الإرادة ) لأنَّ الأَصْلَ فيها اسْتِعْوَانَةٌ وَإِرْوَادَةٌ ، لِأَنَّهَا مصدرٌ اسْتَفْعَلُ وَأَفْعَلُ ، ونظيره من الصحيح : اسْتَقْبَالَةٌ وإِقْبَالَةٌ . إِيَّا أَنْ الواوُ تَحْرُكُ وتَنْفَتِحُ ما قبلها في الأَصْلِ فَتَقَلِّبُ أَلْفًا ، فَاجْتَمَعَتِ أَلْفَانِ فَحَذِفَتِ الثَّانِيَةَ عند سيبويه والأولى عند أبي الحسن ، وعليها ما تقدّم وجعلتِ الهاءُ عِوَضًا من المَحذُوفِ ، وقد جاءت مع الإضافة بغير هاءٍ كقوله تعالى : ﴿ وإِقامِ الصَّلَوةِ ﴾ (٣) ، فَكَانَ المِضَافُ إِلَيْهِ عِوَضًا من الهاءِ أو من المَحذُوفِ .

(١) كلمة ( الأولى ) ساقطة من م .

(٢) كلمة ( المسألة ) ساقطة من م .

(٣) سورة الأنبياء : ٧٣/٢١ .

في المنصف ٢٩١/١ .. قال أبو الفتح : أصل إقامة وإخافة وإبانة : إقوامة وإخوافة وإيبانة ، فأرادوا أن يعملوا المصدر لاعتلال ( أقام ، وأبان ) فنقلوا الفتحة من الواو ، والياء ، إلى ما قبلها ، ثم قلبوها ألفين ، وبعدها أَلْفٌ ( يُفَعَّالَةٌ ) فصار كما ترى ( إقامة ، وإبانة ) . فذهب أبو الحسن إلى أن المَحذُوفَةَ هي الألف الأولى ، وذهب الخليل إلى أن المَحذُوفَةَ هي الألف الثانية ، وهي الزائدة .

قال أبو حيان في البحر ٣٢٩/٦ : وقال ابن عطية : والإقام مصدر . وفي هذا نظر . انتهى . وأيَ نظير في هذا وقد نصّ سيبويه على أنه مصدر بمعنى الإقامة ، وإن كان الأكثر الإقامة بالياء وهو المقيس في مصدر ( أفعل ) إذا اعتلت عينه . وحسن ذلك هنا أنه قابل ( وإيتاء ) وهو بغير تاء ، فتقع الموازنة بين قوله : ﴿ وإِقامِ الصَّلَوةِ وإيتاءِ الزكاة ﴾ ، وقال الزجاج : فحذفتِ الهاءُ من إقامة لأن الإضافة عوض عنها . انتهى . وهذا قول الفراء ، وزعم أن تاء التأنيث قد تحذف للإضافة وهو مذهب مرجوح .

## باب ما حُذِفَ على خلاف القياس

اعلم أنّ هذا الباب يُقتصر فيه على المسموع ولا يُقاس إذ لآلة تقتضي الحذف فيطرّد . وهذا الحذف يكون في الحروف والحركات ، فالحروف عشرة أولها : الهمزة ، وقد حذفت فاءً وعيناً ولاماً .

فالفاء قد حذفت في مواضع :

الأول قولهم من / أكل وأخذ وأمر<sup>(١)</sup> : كلٌ وحذو ومُر . والأصل : أكل . فالهمزة الأولى وصل ، والثانية فاء الكلمة ، إلا أنّهم حذفوا الثانية تخفيفاً لتقل الجمع بين الهمزتين ، وكان القياس قلب الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها . وقد جاء ( أوامر )

م ١٨١

(١) قال سيبويه ١٣٤/١ : واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يُحذف فيه الفعل ، ولكنك تُضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع ، وتُظهر ما أظهروا ، وتُجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام وبما هو في الكلام على ما أجزوا ، فليس كل حرف يُحذف منه شيء ويثبت فيه نحو : يك ، ولم أبل وأبال . لم يحملهم ذلك على أن يفعلوه بمثله ، ولم يحملهم إذا كانوا يشبتون فيقولون في ( مر ) أوامر أن يقولوا في حذو : أؤخذ وفي كل : أوكل ، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قس بعد . وذكر في ٣٠١/١ أن الحذف في خذ وأخواتها جاء لزوماً لكثرة الاستعمال . وفي شرح الملوكي ٣٦٥ : .. إلا أنه شد من هنا عن مقتضى القياس ثلاثة أفعال لا غير ، تُسمع ولا يُقاس عليها ، لخروجها عن نظائرها وهو ( حذو ) و ( كل ) و ( مر ) من الأمر ، والقياس : أؤخذ ، أوكل ، وأؤمر ، فحذفوا الهمزة التي هي فاء تخفيفاً لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله فاستغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرك ما بعده وهو الحاء في ( خذ ) والكاف في ( كل ) والميم في ( مر ) فحذفوها ، فبقي : حذو ، وكل ، ومر ، ووزنه من الفعل ( عل ) محذوف الفاء . ولزم هذا الحذف لكثرة استعمال هذه الكلم .

ثم ذكر ابن يعيش أنّ من الحذف ما يغلب الأصل ، فلا يجوز استعمال الأصل معه ، بل يُهجر الأصل فيه ويُرفض نحو : حذو وكل وند وتم ، غلب الحذف على الأصل ، فلم يجز الإتمام .

من غيرِ حَذْفٍ على الأصل ، فأما مع واو العطفِ فلم يأتِ إلا على الأصل<sup>(١)</sup> كقوله تعالى : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وأما أختاها فالحذف على كلِّ حال . فأما أجر يأجر<sup>(٣)</sup> ، وأسس يؤسس ، فلا يُحذفُ فيه وفي أمثاله البتة بل تقول : أوجره وأؤسس لأنَّ السَّماعَ لم يَرِدْ إلا في الأمثلة الثلاثة ولا علة تجوز ذلك .

الموضع الثاني : ( ناس ) والأصل عند سيبويه : أناس<sup>(٤)</sup> ، فعال من الإأس ، فحذفت الهمزة تخفيفاً فوزن ناس على هذا : عال . ولا تكاد تستعمل إلا بالالف واللام ، كأنهما عوض من المحذوف .

وقال آخرون : لا حذف في ( ناس ) بل هو : فعَل من ناس يَنُوس نَوْساً إذا تحرك ، فالتاس يتحركون في مراداتهم ، ولا يكاد ( أناس ) يستعمل بالالف واللام . وقد جاء ذلك قليلاً ، قال الشاعر : [ مجزوء الكامل ]

٢١٢- إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلَعْنَ - م- عَلَى الْأَنْبَاسِ الْأَمِينِنَا<sup>(٥)</sup>

(١) عبارة ( إلا على الأصل ) ساقطة من م .

(٢) سورة طه : ١٣٢/٢٠ . وقد ورد الأمران في أوامر ومُر . والحذف أكثر . شرح الملوكي ٣٦٨ .

(٣) في اللسان ( أجر ) : أجره يُوجره إذا أشابه وأعطاه الأجر والجزاء ، وكذلك أجره يأجره ويأجره والأمر منها : أجرني وأجرني .

(٤) ذكر سيبويه ( أناس والناس ) وهو بصدد حديثه عن لفظ الجلالة ( الله ) قال ٣٠٩/١ : وكُن الاسم - والله أعلم - إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها ، فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ماهو من نفس الحرف ، ومثل ذلك ( أناس ) فإذا أدخلت الألف واللام قلت : الناس ، إلا أن ( الناس ) قد يفارقهم الألف واللام ويكون نكرة و ( الله ) لا يكون فيه ذلك تعالى ذكره .

وانظر سَر الصناعة ١١٣/١ ، ١١٨ ، وشرح الملوكي ٣٦٢ ، وشرح المفصل ٩/٢ .

(٥) قائله ذو جَدَن الحميري ، انظر : المعمرن ٤٣ ، وشرح المفصل ٩/٢ و ١٢١/٥ ، وشرح الملوكي ٣٦٣ ، وشرح شواهد الشافية ٢٩٦ ، والخزانة ٣٥١/١ ، ٣٥٧ ، والصحاح واللسان والتاج ( أنس ) ، والخصائص ١٥١/٣ ، والأمال الشجرية ١٢٤/١ ، ١٢/٢ ، والمخصص ١٤٠/١٧ ، وسفر السعادة ٦/١ .

الموضع الثالث : قولهم في إيتٍ من ( أتي ) إذا جاء : ت<sup>(١)</sup> . قال الشاعر :

[ من الطويل ]

٢١٣- تِ لِي آلَ زَيْدٍ وَأَنْدَهُمْ لِي جَمَاعَةٌ      وَسَلُّ آلَ زَيْدٍ أَيُّ شَيْءٍ يَضِيرُهَا<sup>(٢)</sup>

والوجه في ذلك أنه شبه الهمزة التي هي فاء الكلمة بالواو في ( وَقَى ) إذ كانت الهمزة تُقَلَّبُ إلى الواو نحو : صَحْرَاوَاتٍ . والواو إلى الهمزة نحو : أُجوه . فكما تُحَدَفُ الفاء واللام هناك في الأمر ، كذلك تُحَدَفُ الهمزة والياء هنا . وقيل : شَبَّهَهُ بـ ( كَلُّ ) وفيه بُعْدٌ .

الموضع الرابعُ : اسمُ ( الله ) تبارك وتعالى . وفي أصله قولان<sup>(٣)</sup> :

(١) في سر الصناعة ٨٢٢/٢ : التاء لغة لبعض العرب ، تقول في الأمر من أتي يأتي : ت زيدا ، فتحذف الهمزة تخفيفاً كما حذفت من خذُ وكُلُ ومُرُ . ثم أنشد ابن جني البيت ثم قال : وتقول على هذه اللغة للثنتين : تيا ، وللجاعة : تَوا ، وللمؤنث : تي ، وتيا وتين .

(٢) البيت في سر الصناعة ٨٢٢/٢ ، والأماشي الشجرية ١٧/٢ ، وشرح اللسوي ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، وفيه : آل عوف .. واللسان والتاج ( أتي ) ومعنى قوله : اندهم : انتهم في نادهم ، وفي الشجرية : لئ لي آل .. ولا شاهد فيه على هذه الرواية وصدر البيت في الدرر اللوامع ٢٣٩/٢ .

(٣) القولان للشار إليها ذكرهما سيبويه ٣٠٩/١ : « وكأن الاسم - والله أعلم - إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها » . أمّا قوله الثاني فقد ورد في ١٤٤/٢ : وفجواه أن أصله ( لاه ) فدخلت عليه الألف واللام . والمسألة متعاورة في كتب النحو والتفسير وقد قدّم السخاوي في سفر السعادة ٥/١ - ١٣ تلخيصاً شاملاً لآراء النحاة ، أورده في ثمانية أقوال نعددها فيما يلي :

- القول الأول : قول سيبويه رواية عن الخليل أن أصله إله .
- القول الثاني : أصله ( لاه ) على وزن فَعَلٌ وأصله : لَوَه أوليته .
- القول الثالث : جَوَز بعضهم أن يكون أصله : وِلاه .
- القول الرابع : أصله من ألّه يأله إذا تحيّر .
- القول الخامس : أصله ألّه يأله إلهة بمعنى عبد يعبد عبادة . والتأله : التعبد . والإله : المعبود .
- القول السادس : من التولّه . وخطأه أبو علي .
- القول السابع : الأصل فيه الهاء وحدها ، ثم زيدت فيه لام الملك ثم الألف واللام تعظيماً . =



أحدهما : لاه ، ثم أُدخِلت عليه الألفُ واللامُ وفُخِّمت اللامُ ، إلا أن ينكسرَ ما قبلها ، ولا حذفَ فيه على هذا .

والقولُ الثاني : أصله إلاه ، وهو فعَال من أله يألُه إذا عبد . فإلاه فعَال بمعنى مفعول ، أي مَعْبُودٌ ثم أُلقيت حركةُ الهمزةِ على لامِ التعريفِ فالتقت اللامان ، فسكنتِ الأولى وأدغمت في الثانية وفخمت . وقال أبو عليّ : حُدِفَت الهمزةُ من غيرِ نُقلٍ ، وعلى هذا يكونُ العملُ أقلَّ لأنَّ لامَ التعريفِ تبقى على سُكونها ثم تُدغمُ فوزنه الآنَ : العال ، وصار لزوم الألفِ واللامِ عَوْضاً من المحذوف ، ولذلك جازَ قطعُ الهمزةِ في النداء . والألفُ على القولِ الأوَّلِ بَدَلٌ من أصلٍ وهو ياء ، لأنَّهم قالوا في مَقْلُوبِه : لهي أبوك . وعلى القولِ الثاني هي زائدة .

### فصل

وأما حذفُ الهمزةِ عَيْناً فقولهم في مضارع رأى وأخواتها : يَرَى ، والأصلُ يَرَأَى . فنُقِلت حركةُ الهمزةِ إلى الراءِ وحُدِفَت فوزنه الآنَ : يَفَل ، وكذلك ماتصَرَّف منه <sup>(١)</sup>

= - القول الثامن : هو علم غير مشتق . ونسب إلى الخليل في غير رواية سيبويه . وإليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن .

ولمراجعة الحجّة في كل قول انظر سفر السعادة . وأيضاً سرّ الصناعة ١١٣/١ ، وشرح الملوكي ٣٥٦ ، وشرح المفصل ٣/١ ، ٤ ، و ٩/٢ ، ورسالة الملائكة ٢٦٠ ، والأمالى الشجرية ١٤/٢ ، وشرح أسماء الله الحسنى للفخر الرازي ١١٢ ، والقرطبي ١٠٢/١ .

(١) قال سيبويه ١٦٥/٢ : وما حُدِف في التخفيف لأنَّ ما قبله ساكن قوله : أرى وترى ويرى ونرى ، غير أن كل شيء كان في أوله زائدة سوى ألف الوصل من ( رأيت ) فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إيّاه ، جعلوا الهمزة تعاقب . وحدثني أبو الخطّاب أنه سمع من يقول : قد أراهم ، يجيء بالفعل من رأيت على الأصل من العرب الموثوق بهم وإذا أردت أن تخفف همزة أراؤه قلت : روه . وفي شرح الملوكي ٣٧٠ : فأما قولهم : ( يرى وترى وأرى ) فإنَّ الأصل فيه : يَرَأَى وترَأَى وأرَأَى ، ويحتمل حذف الهمزة فيه لأمرين :

- أحدهما : أن تكون حذفت لكثرة الاستعمال ، مع أنه إذا قيل : ( أَرَأَى ) اجتمع هزتان بينهما ساكن ، والساكن حاجز غير حصين ، فكأنها قد توالتا ، فحذفت الثانية على حدّ حذفها في ( أكرم ) ثم أتبع =

نحو : أَرَى زَيْدًا عَمْرًا بَكَرًا فَهُوَ مَرٌّ وَالْمَفْعُولُ مَرٌّ . فَأَمَّا ( رَائِي ) اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ رَأَى يَرَى فَهُوَ خَارِجٌ عَلَى الْأَصْلِ مِثْلُ : رَاعِي . وَقَدْ جَاءَ فِي الشُّعْرِ تَامَامًا لِلضَّرُورَةِ<sup>(١)</sup> فَقَالَ الشَّاعِرُ - وَهُوَ سُرَاقَةُ الْبَارِقِيِّ - : [ مِنْ الْوَافِرِ ]

٢١٤- أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَاهَاتِ<sup>(٢)</sup>  
ولا يجوز مثل هذا الحذف في نأى وشأى .

### فصل

وَمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ مِنْهُ وَهِيَ لَامٌ قَوْلُهُمْ : سُوْتُهُ سَوَايَةٌ ، وَالْأَصْلُ : سَوَائِيَةٌ مِثْلُ : كِرَاهِيَةٌ وَرِفَاهِيَةٌ ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ وَهِيَ لَامٌ لِأَنَّهُ مِنْ سَاءَ مِثْلُ سَاعَ ، وَالْيَاءُ زَائِدَةٌ كَمَا زِيدَتْ فِي كِرَاهِيَةٍ<sup>(٣)</sup> .

= سائر الباب . وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة . وغلب كثرة الاستعمال ههنا الأصل ، حتى هجر ورفض .

ويحتمل أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي ، بأن أقيمت حركتها على الراء قبلها ، ثم حذفت على حد قوله تعالى : ﴿ يَجْرُجُ الْخَبَّ ﴾ [ النمل : ٢٥/٢٧ ] ، و﴿ قَدَفُلِحَ ﴾ [ طه : ٦٤/٢٠ ] ، فصار : يرى ونرى . ولزم هذا التخفيف والحذف لكثرة الاستعمال على ما ذكرناه . وهو أوجه عندي لقربه من القياس ، وإنما ذكره - أي ابن جني - مع الحذف غير القياسي ، لأن التخفيف لزم على غير قياس ، حتى هجر الأصل ، وصار استعماله كالضرورة .

(١) كلمة ( للضرورة ) ساقطة من م .

(٢) البيت من أبيات متداولة في كتب الأدب والتاريخ التي تعرض لأخبار سراقاة البارقي مع المختار الثقفني . والبيت المذكور تعاورته كتب النحو محتجة بقوله : ( ترأياه ) الذي أتى مهموزاً على الأصل . انظر الخصائص ١٥٣/٢ ، والممتع ٦٢١/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٩ ، وشرح الملوكي ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، وشرح شواهد الشافية ٣٢٢ ، ٣٢٩ .

(٣) قال سيبويه ٣٧٩/٢ : وسألته - أي الخليل - عن قوله : سُوْتُهُ سَوَائِيَةٌ فقال : هي فعالية بمنزلة علانية ، والذين قالوا : سَوَايَةٌ حذفوا الهمزة .. وسألته عن مسائية فقال هي مقلوبة .

قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٧٣ : يقال : سُوْتُ الرَّجُلِ سَوَايَةٌ وَسَوَايَةٌ ، مخففان ، أي : ساء ما رآه مني . ف ( سواية ) أصلها : ( سوائية ) على زنة ( فعالية ) ككراهية ورفاهية . فحذفوا منها الهمزة =

## مسألة

اختلف الناس في (أشياء) هل هي جمع (شيء) <sup>(١)</sup> أم لا على قولين :  
 فقال بعضهم : هي جمع (شيء) مثل : يئت وأيأت <sup>(٢)</sup> ، وترك صرفه لكثرة  
 الاستعمال ، وهذا بعيد جداً لأن كثرة الاستعمال لا توجب منع الصرف عند الجميع .  
 وقال آخرون : جمع على (أشياء) شاذاً / كما قالوا : سَمِحَ وَسَمَحَاءُ <sup>(٣)</sup> ، فجاؤوا به  
 على الشذوذ ، ثم حذفت الهمزة الأولى لاجتماع هزتين بينها ألف ، والألف تشبه الهمزة  
 فكأنها ثلاث ألفات ، أو ثلاث هزات ، فوزنه الآن : أفعاء .

١٨٢م

= التي هي لام تخفيفاً ، فصار وزنها (فَعَايَة) محذوف اللام . وقد قالوا في الفعل أيضاً : سا ، يسو ،  
 وجا ، يجي ، كأنه تخفيف دخل الاسم لدخوله الفعل ، وجرى مجرى الإعلال .. ثم أورد ابن يعيش قول  
 سيويه الأنف ذكره ، ثم قال :

وأما (مَسَايَة) فأصلها (مَسَائِيَة) مهموز . يقال : ما أبغض مسائيتك ، كأنه جمع مساءة ، وهو  
 (مَفْعَلَة) من السَّوَاءِ . وأصله : مَسْوَاءَة ، فقلبوا الواو ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جمع  
 (مَفْعَلَة) على (مَفَاعِل) إلا أنه دخل الهاء لتأنيث الجمع ، نحو : حجارة ، وفَحُولَة وذُكُورَة ،  
 والأصل : حِجَار ، وفُحُول ، وذُكُور .. وكان قياس مسائية (مَسَائِيَة) همزة قبلها واو ، لأن الواو  
 تصح في الجمع نحو : مقال ومقاول ، ومقام ومقاوم ، قال الشاعر :

وإني لقسوأم مقواوم ، لم يكن جرير ، ولا مولى جرير يقومها

إلا أنه قلب اللام إلى موضع العين ، كما قالوا : (شاكى السلاح) و (جاء) في أحد القولين . فتأخرت  
 الواو وقبلها كسرة فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها كغازية ومخنية ومثاله بعد القلب (مَفَاعِلَة) فإذا  
 حذفت الهمزة التي هي لام مقدمة بقي مثاله (مَفَاعَة) هذا مذهب الخليل (الكتاب ٣٧٩/٢) .

والبيت المذكور للأخطل في ديوانه ١٢٣ ، وانظر المنصف ٩٣/٢ ، والممتع ٦٢١/٢ .

(١) أصل هذه للسألة في كتاب سيويه ٣٧٩/٢ ، ٣٨٠ ، ثم اتسعوا فيها بعد ذلك ، انظر المنصف ٩٤/٢ ،  
 وشرح المفصل ١١٠/٥ ، وشرح الملوكي ٣٧٦ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٨١٢/٢ ، المسألة ١١٨ ،  
 والممتع ٥١٣ .

(٢) هذا من أقوال الكوفيين . الإنصاف ٨١٤/٢ .

(٣) هذا قول الأخفش . الإنصاف ٨١٣/٢ .

وقال الفراء : أصله : شَيْئٌ مِثْلَ هَيْئٍ <sup>(١)</sup> ، ثم جُمع على أَشْيَاءٍ ، وَعَمِلَ بِهِ بَعْدَ تَخْفِيفِ الْوَاحِدِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ .

وقال الخليل وسيبويه : أصلها شَيْئَاءٌ ، اسم الجنس مثل : حَلْفَاءُ <sup>(٢)</sup> وَقَصْبَاءُ ، فَقَدِّمْتَ الْهَمْزَةَ الْأُولَى لِمَا تَقَدَّمَ فَوْزَنَهُ الْآنَ : لَفْعَاءُ .

### فصل

واعلم أنَّ شَيْئاً عَلَى التَّحْقِيقِ مَصْدَرُ شَاءَ يَشَاءُ شَيْئاً ، ثُمَّ جُعِلَ اسماً عَامّاً لِكُلِّ مَوْجُودٍ وَلِكُلِّ مَعْدُومٍ <sup>(٣)</sup> عِنْدَ مَنْ قَالَ : الْمَعْدُومُ شَيْءٌ / . ح ١٦١

فَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْآخَرِينَ فَلَيْسَتْ مَصْدَراً ، وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

أحدها : أصلها : شَيْئَاءٌ ، ثُمَّ قَدِّمْتَ الْهَمْزَةَ الْأُولَى عَلَى مَا ذَكَرَ .

والثاني : أصلها : شَيْئٌ مِثْلُ : هَيْئٍ ، ثُمَّ جُمع على أَشْيَاءٍ مِثْلَ أَهْوَاءٍ ثُمَّ حُذِفَتْ الْهَمْزَةُ الْأُولَى لِمَا تَقَدَّمَ .

والثالث : شَيْئِيٌّ مِثْلُ : صَدِيقٍ وَأَصْدِقَاءٍ ثُمَّ حُذِفَتْ الْهَمْزَةُ أَيْضاً .

وفيها قولٌ رابعٌ : أَنَّ الْوَاحِدَ شَيْءٌ ثُمَّ جَمَعَ عَلَى أَشْيَاءٍ شَادّاً كَمَا قَالُوا : سَمِحٌ وَسَمِحَاءٌ ، فَأَجْرُوا فَعْلَاءَ مَجْرَى فَعِيلٍ <sup>(٤)</sup> فِي الْجَمْعِ كَ ( عَلِيمٌ وَعُلَمَاءٌ ) .

فإن قيل : فقد قالوا في جمع أشياء : أَشَاوَى ، ولو كانَ وَاحِدُهُ عَلَى شَيْئَاءٍ لَمَا جُمِعَ عَلَى ذَلِكَ . قيل : لَمَا قَدِّمْتَ الْهَمْزَةَ أَوْ حُذِفَتْ عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ صَارَ لَفْظُهَا عَلَى لَفْظِ

(١) في م : مثل صديق . وغير واضحة في ح . وأثرنا ما ورد في النصف ٩٦٢ ، وغيره من سائر المراجع المذكورة .

(٢) في ح : أصلها شَيْئَاءٌ مِثْلَ حَلْفَاءٍ وَقَصْبَاءٍ .

(٣) في م : معلوم .

(٤) في م : فعيلة .

صَحْرَاءُ ، فَالْهَمْزَةُ بِإِزَاءِ الصَّادِ ، وَالشَّيْنُ بِإِزَاءِ الْحَاءِ ، وَالْيَاءُ بِإِزَاءِ الرَّاءِ ، وَالْأَلْفُ فِيهَا زَائِدَةٌ لِمَدِّ ، وَالْهَمْزَةُ الْأَخِيرَةُ مُبَدَّلَةٌ مِنْ أَلْفِ التَّأْنِيثِ ، وَكَمَا جُمِعَتْ صَحْرَاءُ عَلَى صَحَارِي ، جُمِعَتْ أَشْيَاءُ عَلَى أَشَاوِي ، فَالْأَلْفُ الثَّلَاثَةُ <sup>(١)</sup> حَادِثَةٌ لِلْجَمْعِ ، وَالْوَاوُ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ ، وَالْأَلْفُ الْأَخِيرَةُ بَدَلٌ مِنَ يَاءِ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَشَاوِي كَمَا كَانَ فِي صَحَارِي ، فَالْيَاءُ فِيهَا بَدَلٌ مِنَ أَلْفِ الْمَدِّ ، وَالْمُبَدَّلَةُ مِنْ أَلْفِ التَّأْنِيثِ مَحْذُوفَةٌ ، وَهَذَا مِثْلُ شِمْلَالٍ فِي أَنْ الْأَلْفُ تُقَلَّبُ يَاءً ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْ كَسْرَةِ الْوَاوِ فَتَحَتْ فَصَارَتْ الْيَاءُ أَلْفًا . فَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَتْ جَمْعًا لَمَا صَحَّتْ إِضَافَةُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ إِلَيْهَا <sup>(٢)</sup> ، وَقَدْ صَحَّتْ ، فَدَلَّ أَنَّهَا أَفْعَالٌ كَمَا يُقَالُ : ثَلَاثَةٌ أَثْوَابٌ . قِيلَ : لَمَا أَصَارَهَا التَّغْيِيرُ إِلَى مِثَالِ ( أَفْعَالٌ ) جَازَ ذَلِكَ فِيهَا .

## فصل

في حذف الألف <sup>(٣)</sup> :

القياسُ أن لا تُحذفَ لأنها في غايةِ الحِفَّةِ ، وهي جاريةٌ مَجْرَى النَّفْسِ لا تَنْقَطِعُ عَلَى مَخْرَجٍ ، وَقَدْ حُدِفَتْ فِي الشُّعْرِ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ ، وَالْوَجْهَ فِي ذَلِكَ قَلَّةُ الْإِحْتِفَالِ بِهَا لِقُرْطِ حَفَّتْهَا وَأَنَّ الْفَتْحَةَ تُغْنِي عَنْهَا وَكَأَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفًا ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ ( الْمَعْلُ ) <sup>(٤)</sup> فِي

(١) في ح : الثابتة .

(٢) في م : إضافتها إلى الثلاثة والعشرة .

(٣) سر الصناعة ٢/٧٢٠ ، وشرح المفصل ١١٦/٨ ، وشرح الملوكي ٣٨٣ ، والممتع ٦٢١/٢ .

(٤) الإشارة إلى قول لبيد :

وقبيل من لَكَيْزِ شَاهِدٍ رَهْطٌ مَرْجُومٌ ، وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

يريد ( ابن المعلی ) انظر سيبويه ٢/٢٩١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٠٧ ، ٢١٢ .

الشعر يريد ( الملقى ) و ( لهف ) في ( لهفي ) (١) . وقال قوم (٢) : ( أم والله ) يريدون : ( أما والله ) (٣) ، لأنها يفتتح بها الكلام مثل ألا . وقيل : معناها حقاً ، وفيه بُعد (٤) . وقالوا : ( ياأبت ) يريدون الألف المصرح به في قول الراجز :

(١) الإشارة هنا إلى ماأنشده أبو الحسن وابن الأعرابي :

فلست بمذكٍ مافات مني بلهف ، ولا بليت ، ولا لـوانتي

أراد ( بلهفا ) ثم حذف الألف .

انظر الخصائص ١٣٥/٣ ، والإنصاف ٣٩٠ ، والمتع ٦٢٢ ، وشرح الملوكي ٣٨٤ .

(٢) في ح : وقالوا .

(٣) كلمة ( والله ) ليست في ح .

(٤) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٨٤ : حكى محمد بن الحسن - رحمه الله - عن العرب : ( أم والله لأفعلن ) يريدون : أما والله لأفعلن . فحذفوا الألف تخفيفاً ، وهو شاذٌ قياساً واستعمالاً ، أما شذوذه في الاستعمال فظاهر لقلته ، وأما في القياس فمن وجهين :

أحدهما : أن الألف خفيفة غير مستقلة ، ألا ترى أن من قال : ﴿ ذلك ما كنا نبغ ﴾ [ الكهف : ٦٤/١٨ ] ، ﴿ والليل إذا يشر ﴾ [ الفجر : ٣/٨٩ ] ، فحذف الياء تخفيفاً في الوقف ، لم يحذف الألف قوله : ﴿ والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلّى ﴾ [ الليل : ١/٩٢-٢ ] ، لحفتها .

والجهة الثانية : أن الحذف في الحروف بعيد جداً لأنه نوع من التصرف ، والحروف لا تصرف لها ، لعدم اشتقاقها وتصرفها . ولذلك حكم على ألفاتها كلها بأنها أصل نحو : ( ما ) و ( لا ) .. فلذلك بعد الحذف فيها ، ووجب إقرارها على ما هي عليه ، لعدم الدلالة على المحذوف . والذي حسنه قليلاً بقاء الفتحة دلالة على الألف المحذوفة .

(٥) سورة يوسف : ٤/١٢ ، قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٨٨ : فأما قوله تعالى : ﴿ ياأبت ﴾ بفتح التاء ففيه وجهان :

أحدهما : أن يكون المراد - والله أعلم - ( ياأبتا ) بالألف ، ثم حذف الألف وبقيت الفتحة دلالة على الألف المحذوفة ، كما أن الكسرة تبقى دلالة على الياء فيمن كسر . وحسن حذفها أن هذه الألف لَمَّا كانت منقلبة عن ياء الإضافة ، وتلك الياء قد كان يجوز حذفها ، أجريت الألف المنقلبة عنها مجراها ، ويؤيد هذا الوجه كثرة ما جاء من هذا ، نحو قول الشاعر ( الأعشى ) :

ياأبتا ، لاتزل عندنا فإننا نخاف بأن تُخترم

فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم ، ألزموها هذا القلب ، وحذفوا الألف تخفيفاً . هذا رأي أبي عثمان ( المازني ) .

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ<sup>(١)</sup>

وقالوا : يابنَ أمِّ والأصل يابنَ أمّا ، محوّلٌ عن يابنِ أمي ، وكذلك : يابنِ عمِّ .  
وقيلَ : لاحذفَ هنا بل ( ابن ) مركب مع ( أم ) ، مثل : خمسةَ عشر . وقالوا : لمِ  
وبِمَ فحذفوا الألفَ من ( ما ) الاستفهامية مع حرفِ الجرِّ فرقاً بينها وبين الخبرية .

## فصل

في حذفِ الواو :

قد حُذفت فاءٌ نحو : ( يِعِدُّ ) و ( عِدُّ ) و ( عِدَّة ) وقد ذُكر . وحُذفت عَيْنًا  
فقالوا لوسطِ الحوضِ : تُبّة وأصلها : تُؤبّة<sup>(٢)</sup> من ثاب يَثُوب ، لأنَّ الماءَ يَثُوب إلى ذلك

= والوجه الآخر : أن يكون مثل ( ياطلحةً أقبلُ ) على إقحام التاء . كأنه أراد حذفها للترخيم ، ثم أقحمها ، وهو لا يريد بها ، فلم يعتد بها ، وحركها بحركة ما قبلها ، فقال : يَأبَت .. وقد أُجريت الألف مجرى الياء في الحذف في هذا النحو في الشعر وغيره وإن لم يكثر .  
وفتح التاء في ( يَأبَت ) في سورة يوسف هي قراءة ابن عامر في جميع القرآن . كتاب السبعة ٣٤٤ ، وانظر البحر المحيط ٢٧٩/٥ .

(١) الرجز هذا من شواهد الكتاب ٣٨٨/١ و ٢٩٩/٢ ، والمراد بموضع الشاهد هنا غيره هناك . فالمراد هنا أنه قال يَأبَتَا ، فأُتِيَ بالألف المنقلبة عن ياء الإضافة وانظر الرجز في ديوان رؤبة ١٨١ ، والخصائص ٩٦/٢ ، وسرّ الصناعة ٤٠٦ ، ٤٩٣ ، ٥٠٢ ، والإنصاف ٢٢٢ ، وشرح المفصل ١٢٠/٣ ، و ١٢٢/٧ ، و ٨٧/٨ ، والخزانة ٥٥٦/١ ، و ٤٤١/٢ ، وشرح الملوكي ٣٨٩ .

(٢) هذا الرأي لأبي إسحاق الزجاج ذهب إليه في كتابه معاني القرآن ٧٩/٢ ، وذكره الفارسي في المسائل المشكلة ٥٣١ ، ناسباً إياه إلى أحد شيوخه ، ولخصه ابن جني وردّه في سرّ الصناعة ٦٠٢/٢ قال :  
وذهب أبو إسحاق في ( تُبّة الحوض ) - وهي وسطه - إلى أنها من ( ثاب الماء إليها ) وأن الكلمة محذوفة العين ، وقال : « تقول في تصغيرها : ثوبية » ، وهذا غير لازم ، لأنه يجوز أن تكون من ثَبَّيت أي : جمعت ، وذلك أنّ الماء إنما مجتمعة من الحوض في وسطه .. ف ( يَثِبِي ) أي يجمع ، وقولهم ( يَثِبِي ) يدلّ على أنّ اللام معتلة ، وأنّ الثاء والباء فاء وعين . وقولهم : ( ثَبَّيت ) لا يدلّ على أنّ اللام ياء دون الواو لقولهم : عدّيت وخليّيت كما قالوا : قضّيت وسقيّيت . فالقبيلان إذا صارا إلى هذا متساويان ، ولكن الذي ينبغي أن يقضى به في ذلك أن تكون من الواو ، وأن يكون أصلها ( تُببوة ) وذلك أن =

الموضع ، أي : يرجع ومنه الثَّوَابُ والإِثَابَةُ<sup>(١)</sup> وللمثابَةُ . فأما الثَّبَةُ بمعنى الجماعة فالحذوفُ منها لامها<sup>(٢)</sup> وهي واو لقولهم : تَثَبَّينا أي اجتمعنا . وليس دليلاً على كونها ياءً لأنَّها قد وقعت رابعةً . ويدلُّ على أنَّها واوٌ أنَّ الأكثرَ في هذا الباب حذفُ الواوِ ، وقد حُذفت حذفاً صالحاً قالوا : أَبَّ والأصل : أَبَوُ<sup>(٣)</sup> لرجوع الواوِ في التثنيةِ والجمعِ والفعلِ ، قالوا : ماله / أَبَّ يَأْبُوهُ ، وقالوا : أَبوانِ وأبَاءِ . والأصل في ابنِ : يَبْنُو لقولهم : البِنْوَةُ<sup>(٤)</sup> ولم يُشعْ في شيء من اشتقاقه الياءُ . وليس كذلك ( الفتى ) لأنَّهم قد قالوا : ( الفتيان ) فلذلك لم تدلَّ الفُتُوَّةُ على الواوِ<sup>(٥)</sup> .

= أكثر ما حذفت لامة إنما هو من الواو نحو : أبٍ ، وأخٍ ، وغدي ، وهنٍ ، وحِمٍ ، وسنةٍ ، فبين قال : سنوات . وعِصَةٌ فبين قال عِصَوَاتٍ لقولهم : ضِعَوَاتٍ . وابنٍ لقولهم بُنْتُ وبنوهُ ، وقَلَّةٌ لقولهم : قَلَوْتُ بالقَلَّةِ فهذا أكثر ما حذفت لامة ياء ، فعليه ينبغي أن يكون العمل ، وبه أيضاً وصَّى أبو الحسن ( الأخفش ) فقد ثبت أن أصل ( ثَبَّة ) ( ثَبُوَّة ) ، وانظر المتع ٦٢٢ .

- (١) كلمة ( والإِثَابَةُ ) ساقطة من م .  
 (٢) قال في سِرِّ الصنعة ٦٠١/٢ : أمَّا ( ثَبَّة ) فالحذوف منها اللام دون الفاء والعين ، يدلُّ على ذلك أن الثَبَّة : الجماعة من الناس وغيرهم ، قال الله تعالى : ﴿ فَاتَّقِرُوا ثَبَاتٍ أَوْ اتَّقِرُوا جَمِيعاً ﴾ [ النساء : ٧١/٤ ] ، ف ( ثَبَات ) كقولك : جماعات متفرقة ، أو اجتمعوا كلِّم . وفي شرح الملوكي ٤٠٧ : وأمَّا الثَبَّةُ التي هي الجماعة فاعتلَّ اللام ، وذلك لكثرة حذف اللام ، وقَلَّةٌ حذف الفاء والعين ، ألا ترى أن الفاء لم تحذف إلا في مصادر بنات الواو نحو ( عدة ) و ( زنة ) وليست ثَبَّة من ذلك ، لأنَّ أوائل تلك المصادر مكسورة وثبته مضمومة الأول . وانظر شرح المفصل ٣/٥ - ٥ ، و ٩/٨ ، ٣٧ .  
 (٣) سِرِّ الصنعة ٦٥٠/٢ .  
 (٤) سِرِّ الصنعة ١٥٠/١ ، وانظر شرح الملوكي ٤٠١ .  
 (٥) قال في سِرِّ الصنعة ٥٨٨/٢ : فأما قولهم : الفتوة والندوة والفتوة قال :

في فتوًّا أنما رابئهم من كلال غزوة ماتوا فأصله : ( الفُتُوَّة ، والندُوَّة ، والفُتُوِّي ) ، ولكنهم أبدلوا الياءَ واوًا للضمَّة قبلها ، ولم يعتدوا بالواو الساكنة حاجزاً لضعفها ، فلمَّا قلبوا الياءَ واوًا أدغوا الأولى فيها ، فصحت لأنَّ الأولى حصَّتها بإدغامهم إيهاها فيها ، ولولا أن الأولى أدغمت في الآخرة لما جاز أن تقع واوٌ في اسم طرفاً بعد ضمَّة ، وهذا واضح ، ويدلُّ على أن ( الندوة ) من الياء قولهم : « لفلان تكزَّم وندى » بالإمالة . فدلت الإمالة على أنه من الياء . ( الرابع : الراصد . ماتوا : سكنت أعضاؤهم من الكلال ) ، والبيت المذكور لجذيمة الأبرش . انظر الخزانة ٥٦٧/٤ .



وقيلَ : أصله : بنيّ ، لأنه من : بنيّ يبيّن ، فكأنّ الابنَ من بناء الأب لكونه متولّداً عنه <sup>(١)</sup> .

وقالوا : أخّ ، فحذفوا الواو لقولهم : أخوان وإخوة وإخوان <sup>(٢)</sup> .

والأصل في ( هِنِ ) هَنَو ، لقولهم : هَنَوَات <sup>(٣)</sup> .

فأمّا ( ذُو ) فأصلها : ذَوِيّ <sup>(٤)</sup> ، لأنّ باب طويتُ وشويتُ أكثر من باب قوّة

وحوّة ، فالمحذوفُ منها الياء .

(١) في اللسان تقلّأ عن ابن سيده : الابن : الولد ، ولامه في الأصل منقلبة عن واو عند بعضهم كأنه من هذا . وقال - ابن سيده - في معتل الياء : الابن : الولد ، فعَلَّ محذوفة اللام مجتلِب لها ألف الوصل ، قال : وإنا قضى أنه من الياء لأنّ بني يبيّن أكثر في كلامهم من يبيّنوا .

(٢) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٩٨ : وكذلك « أخّ » أصله : أخَوّ بفتح العين على زنة جَبَلٍ وجَمَلٍ ، لمجمعه إياه في القلّة على « آخاء » حكى سيبويه ذلك عن يونس .. وهو من الواو أيضاً لقولهم في التثنية : أخوان ، وقولهم في التكرير : إخوان وإخوة وفي المؤنث أخوات . وتقول : ما كنت أخصاً ، ولقد أخوت تأخو أخوّة . ويجمع أيضاً جمع السلامة ، قالوا : أخون ، كما قالوا : أبون . وانظر سيبويه ١٠١٢ ، وسر الصناعة ٦٠٣/٢ ، ٦٥٠ ، واللسان : أخو .

(٣) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٩٩ : وأمّا « هِنَ » وهَنَوُك فأصله « هَنَوَ » بفتح العين ، دلّ على ذلك قولهم في جمعه : أهناه ، كأبناء وآخاء . ولامه واو لقولهم في مؤنثه « هَنَتَ » فيأبداهم التاء من لامها دليل على أنها من الواو ، لأنّ إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء . فعلى الأكثر يكون العمل . ويؤيد ذلك قولهم في الجمع : هَنَوَات . قال الشاعر :

أرى ابنَ نزارٍ قد جفاني وملّني على هَنَوَاتٍ ، شأنها متتابع

وقد ذهب قوم إلى أنّ المحذوفَ هاء ، وأنها بمنزلة « شَفّة » و « عِصّة » التي لامها تارة هاء ، وتارة واو . وحملهم على القول بذلك تصغيرهم إياه على « هنيهة » وقولهم في النداء : « يا هناه » وذلك ضعيفٌ لقلّة باب « سلسٍ وقلق » وليس فيما قالوا حجة ، لأنّ الهاء في « هنيهة » بدلٌ من ياءٍ « هنيّة » والهاء في « هناه » بدلٌ من واو هنوات .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥٣١/١ : وأمّا « ذو مال » فأصل « ذو » فيه « ذوأ » مثل عصاً وقفاً ، يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ ذواتا أفنان ﴾ [ الرّحمن : ٤٨/٥٥ ] ، وأن تكون لامه ياءً أمثلٌ من أن تكون واواً ، وذلك لأنّ القضاء عليها بالواو يصيرها من باب القوّة والهوّة مما عينه ولامه من واوٍ واحد . والقضاء عليها بالياء يصيرها من باب شويت ولويت ، وهو أكثر من الأوّل ، والعمل إنّها هو على الأكثر . وانظر اللسان « ذو » .

فَأَمَّا حَمٌّ فَالْأَكْثَرُ أَنَّهُ مِنَ الْوَاوِ لِقَوْلِهِمْ : حَمَّوَانٌ <sup>(١)</sup> ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى : حَمٌّ مِثْلُ <sup>(٢)</sup> : غَدَّ . وَالْأَصْلُ : غَدَّوْ لِقَوْلِهِمْ : غَدَا يَغْدُو ، وَقَدْ جَاءَ تَامًّا .

وَقَالُوا : قَلَّةٌ <sup>(٣)</sup> ، وَالْأَصْلُ الْوَاوُ لِقَوْلِهِمْ : قَلَّوْتُ بِالْقَلَّةِ ، وَهِيَ عُصِيَّةٌ يَلْعَبُ بِهَا الصَّبِيَّانِ .

وَقَالُوا : ( ظَبَّةٌ ) وَالْأَصْلُ الْوَاوُ <sup>(٤)</sup> .

فَأَمَّا ( كُرَّةٌ ) فَفِيهَا قَوْلَانِ <sup>(٥)</sup> :

(١) فِي شَرْحِ الْمَلُوكِيِّ ٣٩٥ : وَأَمَّا « حَمٌّ » فَهُوَ مِنَ الْوَاوِ أَيْضًا لِقَوْلِهِمْ فِي التَّشْنِيَةِ : حَمَّوَانٌ .. وَأَصْلُهُ : « حَمَّوٌ » بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، دَلٌّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي تَكْسِيرِهِ « أَحْمَاءٌ » كَأَحْيَاءِ ، وَأَبَاءٌ إِذْ لَوْ كَانَتْ « فَعْلًا » بِسُكُونِ الْعَيْنِ ، لَقِيلَ فِيهِ فِي الْقَلَّةِ : « أَحْمٌ » كِ « دَلُّوْ وَأَذَلُّ » وَحَقَّوْ وَأَحَقُّ » ، لِأَنَّ بَابَ جَمْعِ « فَعَلٌ » بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْقَلَّةِ « أفعالٌ » نَحْوُ : جَبَلٌ وَأَجْبَالٌ ، وَقَلَمٌ وَأَقْلَامٌ ، وَبَابِ « فَعَلٌ » بِسُكُونِ الْعَيْنِ « أَفْعَلٌ » نَحْوُ : أَكَلَبٌ وَأَكْعَبٌ . فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ بِلِ قَيْلِ . « أَحْمَاءٌ » دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ « حَمَّوٌ » بِفَتْحِ الْعَيْنِ لَا : حَمَّوٌ ، بِسُكُونِهَا .

وَفِي « حَمٌّ » أَرْبَعُ لُغَاتٍ : حَمَّوُكٌ ، كَأَخِيكَ وَأَيْبِكَ ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مِضَافًا . وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ غَيْرَ مِضَافٍ ، وَهُوَ شَاذٌ . قَالَ رَجُلٌ مِنْ ثَقِيفٍ :

هِيَ مَا كُنْتُي ، وَتَزَعَمُ أَنِّي لَهَا حَمَّوُ

و« حَمًّا » مَقْصُورٌ ، كَعَصَاً ، وَرَحَىً ، وَقَفَاً . وَ« حَمٌّ » كَأَخٍ وَأَبٍ . وَ« حَمَّءٌ » مَهْمُوزٌ ، حَكَاهُ الْفَرَّاءُ وَأَنْشَدَ :

قَلْتُ لِبِوَابٍ ، لَسَدِيهِ دَارُهَا تَثْنَدُنْ ، فَإِنِّي حَمَّوُهَا ، وَجَارُهَا

وَالْحَمُّ : كُلُّ قَرَابَةٍ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ ، فَهِيَ الْأَحْمَاءُ كَالْأَخِ وَالْأَبِ .

وَانظُرِ اللَّسَانَ « ذُو » .

(٢) فِي ح : قَالَوا .

(٣) انظُرِ سِرَّ الصَّنَاعَةِ ٦٠٣/٢ .

(٤) انظُرِ سِرَّ الصَّنَاعَةِ ٦٠٣/٢ وَفِيهِ كَلَامٌ مَفْصَلٌ .

(٥) قَالَ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمَلُوكِيِّ ٤٠٦ : وَأَمَّا « كُرَّةٌ » فَأَصْلُهَا « كُرْوَةٌ » عَلَى زِنَةِ « فَعْلَةٌ » كِ « ظَلْمَةٌ ، وَغَرْفَةٌ » . وَذَلِكَ لِأَنَّ بَابَ ظَلْمَةٌ وَغَرْفَةٌ ، أَكْثَرُ مِنْ بَابِ زَهْرَةٌ ، وَتُخَمَّةٌ ، وَإِنَّمَا تَكَثَّرَ فَعْلَةٌ فِي الصِّفَاتِ نَحْوُ : ضُحْكَةٌ وَهَمْزَةٌ . وَفَتَحَتْ الرَّاءُ مِنْ « كُرَّةٌ » لِمَجَاوِرَةِ تَاءِ التَّأْنِيثِ ، وَلامِهَا وَاوِ مَحذُوفَةٍ ، لِقَوْلِهِمْ : كَرَوْتُ بِالْكَرَةِ أَكْرُو بِهَا كُرْوًا إِذَا لَعِبْتُ بِهَا ، وَتَجَمَّعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَيُقَالُ : كُرَّوْنٌ وَكِرَّوْنٌ =

أحدهما : المحذوفُ منها اللامُ وهي واوُ لقولهم : كَرَوْتُ بِالكَرَةِ ، وفي شعرِ  
المُسَيَّبِ بنِ عَلسٍ : [ من الكامل ]

٢١٦- ... .. كأننا تكرو بكفي لاعب في صاع<sup>(١)</sup>

والقولُ الثاني : المحذوفُ منها العينُ لأنها من : كَارَ العِمَامَةَ يَكُورُهَا كَوْرًا إذا  
دَوَّرَهَا ، والكرةُ كذلك .

## فصل

في حذفِ الياءِ<sup>(٢)</sup> :

قد حذفت لآماً في ( يَدٍ )<sup>(٣)</sup> ، ويدلُّ على أنَّ الأصلَ الياءُ قولك : يَدَيْتُ إليه يَدًا  
إذا أسدَّيْتُ إليه نِعْمَةً . وسُمِّيَتِ النِعْمَةُ يَدًا لأنَّ الإِنْعَامَ بها يكون ، أو لأنها نِعْمَةٌ إذا  
كانت آلة البطشِ ، وقد جاء في الشعرِ : [ من الكامل ]

= بالكسر .

وانظر شرح المفصل ٢٧/٥ ، والممتع ٦٢٣ ، واللسان « كرو » .

(١) البيت للمسيب من قصيدته المفضلية ١١ ب ١٣ ص ٦٢ ، وهو في وصف الناقة ، والبيت بتمامه :

مرحت يدها للنجاء كأنها تكرو بكفي لاعب في صاع  
والنجاء : السرعة . وتكرو : تلعب بالكرة . والصاع : المنهبط من الأرض .

(٢) انظر سر الصناعة ٧٧٠/٢ ، وشرح الملوكي ٤٠٩ ، والممتع ٦٤٢ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٤١٠ : فأما ( يد ) فأصلها ( يدي ) على زنة ( فَعَل ) ساكنة العين ،

بلا خلاف . دلَّ على ذلك قولهم في تكسيرهم إياه : أَيْدٍ وَأَصْلُهُ أَيْدِيٌّ عَلَى زِنَةِ أَفْعَلٍ نَحْوُ : كَلْبٌ  
وَأَكْلَبٌ ، وَكُعْبٌ وَأَكْعَبٌ ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَبْدَلُوا مِنْ ضَمَّةِ النَّالِ فِي ( أَيْدِي ) كَسْرَةً لِتَصِحَّ الْيَاءُ .. وَمَا يُؤَكِّدُ  
كونه ( فعلاً ) ساكن العين ، قولهم في الكثرة : ( يَدِيٌّ ) على زنة ( فَعِيل ) نحو قوله :

فإنَّ له عندي يدياً وأنعماً

ولام ( اليد ) ياء محذوفة لقولهم في التشبية ( يَدَيَانِ ) ، ويقال : ( يَدَانِ ) وهو الأكثر ، للزوم  
الحذف . ويؤيد أنه من الياء قولهم : يَدَيْتُ إليه يَدًا ، أَيْدِي يَدًا ، إذا أوليته معروفًا .. وانظر شرح

المفصل ١٥١/٤ ، ٨٣/٥ ، ٥/٦ ، والمنصف ٦٤/١ .

٢١٧- يَدَيَانِ يَيْضَاوَانِ عِنْدَ عَمَلِمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تَذِلَّ وَتُضْهِدَا<sup>(١)</sup>

وقد قالوا في الجمع: أيدي وهو: أفعل، وذلك يدل على سكون عَيْنِ الكلمة في الأصل لأنه<sup>(٢)</sup> مثل: فُلْسٌ وَأَفْلَسٌ. فأما (أيدي) فأكثر ما يأتي في جمع يدِ النعمة، وقد جاء في الجارحة. وإذا رجَع المذوف فعند سيبويه بفتح الدال، لأن الحذف فيها كالأصل، والتَّما عارضٌ، فأبقيت حركتها. وعند أبي الحسن يرد إلى السكون الذي هو الأصل.

وقد حذفت الياء من (دم) <sup>(٣)</sup>، وأصله: دَمِي لقولهم في التثنية: دَمَيَانِ. وقال بعضهم: دَمَوَانِ. وقالوا في الفعل: دَمَيْتَ مَدْمِي، وهو محتمل الأمرين، والأكثر

(١) البيت في النصف ٦٤/١، وشرح المفصل ١٥١/٤، و ٨٢/٥، و ٥/٦، وشرح اللوحي ٢٨٢، ٤١٢، وشرح شواهد الشافية ١١٢، والحزانة ٣٤٧/٣، والصحاح واللسان والتاج: (يدي).

(٢) كلمة (لأنه) ساقطة من م.

(٣) في شرح اللوحي ٤١٣: وأما (دم) فأصله (دَمِي) كَفُلْسٍ، وكغَبٍ، لجمعهم إياه في الكثرة على: دماء، ودمي، على حد: ظبي وظباء وظبي، ودلو ودلاء ودلي، ولأن (فعلًا) بسكون العين أخف من (فعل) فكان حمله على الأخف أولى. مع أن الحركة طارئة على التحريك، والأصل عدْمها، ولا يُصار إلى ما يخالف الأصل إلا بدليل. وليس في قوله: «جری الدَمَيَانِ بالخبر اليقين» دلالة عند سيبويه على أن وزنه (دَمِي) كجبل وجمل، لأن الحرف عنده إذا تحرك بحركة حرفٍ محذوفٍ لزمَت الحركة ذلك الحرف، وإن عاد المحذوف، ألا ترى إلى قولهم: (يديان) بتحريك الدال، مع إجماعهم أن أصله (يَدِي) ساكن العين، من غير خلاف. وكان أبو الحسن يرد عليه هنا الأصل، ويرد الحرف المتحرك إلى أصله، إذا تم الاسم. فعلى هذا تقول في النسب إلى (غدي) على قول سيبويه: (غَدَوِي) بالتحريك، وعلى رأي أبي الحسن: (غَدَوِي) بالسكون على الأصل وكذلك ما كان منه.

وزهد أبو الحسن والمبرد إلى أن أصله (دمي) بالتحريك، فهو (فعل) كجبل، وإرجاء جمعه مخالفاً لنظائره. قالوا: والذي يدل على ذلك أن الشاعر لما اضطر عاد إلى الأصل في قوله: .. يقطر التما. وقال الآخر: .. بعضام ودمًا، قالوا: ولا يلزم على هذا (يديان) لاحتمال أن يكون على لغة من قصر، فقال: هذه يداً، ورأيت يداً، ومررت بيذاً كرحي وقفاً.

والوجه الأول، وهو مذهب سيبويه ١٢٢/٢.

ولام (دم) ياء محذوفة، لقولهم: (دميان) ومن قال: (دموان) في التثنية جعله من الواو. والأول أكثر. وانظر شرح المفصل ٨٤/٥.

الياء . وقد جاءَ في الشعر ( دماً ) مثلُ : عَصَا ، مقصوراً متماً ، وهو أحدُ القولين في قوله : [ من الرَّمَل ]

٢١٨ - فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا<sup>(١)</sup>

وفي قول الآخر : [ من الطويل ]

٢١٩ - ..... ولكنْ على أقدامنا يَقَطُرُ الدَّمَا<sup>(٢)</sup>

وقالوا في ( مِئِيَّة )<sup>(٣)</sup> : مِئَة ، فَحَذَفُوا الياء وهو الأصل ، وقالوا في الفعل منه : أمأيتُ الدرهم وهو أفعلتُ من هذا الأصل . وحكى الأخفش : أخذت منه مِئِيَّة على التام . وحذف الياء أقل من حذف الواو ، لأنَّ الواو أثقلُ منها ، وحذف الأثقل أقربُ إلى القياس ، وحذف الياء أكثرُ<sup>(٤)</sup> من حذف الألفِ لأنها أثقلُ منها . وإذا أُشكِلَ أمرُ اللام المحذوفة فاحكم على كونها واواً عند أبي الحسن أخذاً بالأكثر ، وعلى كونها ياءً عند سيبويه لخفائها وجعلها تبعاً للحركة في هاء الضمير ونحوها .

(١) هذا عجز بيت من بيتين رويَا في وصف أطوم - بقرة وحشية :-

كأطوم فقتد بُرْعَزَهَا      أَعْقَبْتَهَا الْعَبْسُ مِنْهُ عَدَمَا  
غفلتُ ثم أتت تطلبه      فإذا هي بعظامٍ ودَمَا

والبرغز ولد البقرة . والغبس : الذئاب .

(٢) عجز بيت للحصين بن الحمام المرّي وصدرة : ( فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ) ، وهو في الحماسة

( شرح المرزوقي ) ص ١٩٧ - ١٩٩ ، والأغاني ٨٨/١١ ، والمنصف ١٤٨/٢ ، وشرح شواهد الشافية ١١٤ ،

وشرح المفصل ١٥٣/٤ ، و ٨٤/٥ ، والخزانة ٣٥٤/٣ وغيرها ..

(٣) في شرح اللوكي ٤١٦ : وأمّا ( مائة ) فهي من الياء ، وأصلها ( مِئِيَّة ) تقول : أمأيتُ الدرهم ، إذا

جعلتها مائة مائة ، وهذا يدل على اعتلال لامة ، ولا يدل على أنها ياء ، لأنَّ الواو إذا وقعت رابعة

قلبت ياءً ، نحو : ( أعطيت ) و ( أغزيت ) وهما من : عطا يعطو ، وغزا يغزو . والذي يدل على أنَّ

اللام منه ياء ما حكاه أبو الحسن من قولهم : رأيتُ مِئِيًّا في معنى ( مائة ) وهذا نص . وانظر

المتع ٦٢٤ .

(٤) في م : أقرب .

## فصل

في حذف الهاء<sup>(١)</sup> :

قد حُذفتُ لأمّا في مواضع ، وعلّة ذلك شَبَّهها بحروفِ العلة ، وربّما كانت أضعفَ منها لأنّها تقعُ وصلّاً في الشعر متحرّكةً وليس كذلك حروفِ العلة .

فمن ذلك : ( شاة ) والأصل : ( شَوْهَة )<sup>(٢)</sup> بسكون الواو وهو أقيس ، فحذفتِ الهاءُ وتحركتِ الواو لتطرّفها فاقبلت ألفاً . وقيل : الواو متحرّكة في الأصل فاقبلت لتلك الحركة ، ويدلُّ على أنّ الأصلَ الهاءُ قولهم : تَشَوَّهتُ شاةً أي : صِدْتُها ، وقالوا في الجمع : شِيَاه . وأمّا قولهم في الجمع : شاء ، فقيل : قلبت الواو ألفاً والهاءُ همزةً مثل : ماء ، وقيل هو أصلٌ آخر والمعنى مُتَّحِدٌ . وقد قالوا : ( أَشَاوِي ) وهو أصلٌ ثالثٌ ، ولا واحدَ له من لفظه .

ومن ذلك ( شَفَّة )<sup>(٣)</sup> حذفت منها الهاءُ ، يدلُّ على / أنّ أصلها ذلك قولهم في التصغير : شَفِيهَةٌ ، وفي الجمع : شَفَاه ، وفي الفعل : شافهته مشافهة .

١٨٤م

(١) انظر شرح الملوكي ٤١٧ ، والمتع ٦٢٤/٢ .

(٢) في شرح الملوكي ٢٨٠ : وقد أبدلوا الهمزة من الهاء في ( شاء ) جمع ( شاة ) ، وأصله ( شَوْهَة ) على زنة ( فَعَلَة ) كهضعة ، وجفنة ، فحذفوا الهاء تشبيهاً بحروفِ العلة ، لحفائها ، وضعفها ، وتطرّفها ، وهم كثيراً ما يحذفون حروفِ العلة إذا وقعت طرفاً ، وبعدهن تاء التانيث نحو : بُرةً وثبّةً وقلّةً وكُرةً ، كأنهم أقاموا تاء التانيث مقام المحذوف .

(٣) في شرح الملوكي ٤١٨ : فأما ( شفة ) فأصلها ( شفهة ) على وزن ( فَعَلَة ) كجفنة وقصعة . دلُّ على ذلك قولهم في التفسير : ( شفاه ) كجفان وقصاع ، مع أنّ باب : قصعة وثرية أكثر من باب : قصبنا وطرفه . والعمل إنّها هو على الأكثر لاعلى الأقلّ . ولامه هاء محذوفة ، يدلُّك على ذلك قولهم في التصغير شفيهة ، وفي التفسير : شفاه ، وفي الفعل : شافهت مشافهةً وشفاهاً ، ويُقال : رجلٌ شفاهيٌّ للعظيم الشفتين . وقد زعم قومٌ أنّه من الواو ، وأصله ( شَفْوَة ) كسلوة وشقوة لأنه يقال : شفوات الجمع ، ورجلٌ أشفى إذا كان لا تنضمّ شفتاه كالأزوق . والصحيح الأول .

وما رووه من ( شفوات ) و ( أشفى ) فيان صحّ كان من معنى الشفة لامن لفظها ، ك ( سبّ وسيطر ) أو يكون ك ( سنة وعِضة ) في أنه يكون له أصلان : الهاء والواو . وانظر المتع ٦٢٤ .

ومن ذلك : ( فَمَ ) والأصل : قَوَّةٌ <sup>(١)</sup> لقولك : قُوِيه وأقواه ، ورجلٌ أْفَوهُ ومفَوهُ وتفَوهُت ، فَحَذَفَتِ الهاءُ وأبْدِلَ مِنَ الواوِ مِيمٌ ، وقد ذُكِرَ فِي البَدَلِ .

ومن ذلك ( سَنَةٌ ) وفي المَحْذُوفِ قولان :

أحدهما : الهاءُ لقولك : عَامَلْتَهُ مُسَانَةً وليست بِسِنْهَاءٍ <sup>(٢)</sup> .

والثَّانِي : الواو لقولهم : سَنَوَاتٌ وَمُسَانَاةٌ ، وَأَبْدَلُوا مِنْهَا التَّاءَ فَقَالُوا : أَسْتَنُّوا . فعلى هذا <sup>(٣)</sup> تُصَغَّرُ عَلَى سُنَيْهَةٍ وَسُنَيَّْةٍ .

ومن ذلك : ( أَسَتْ ) والأصل : سَتَهَةٌ لقولهم <sup>(٤)</sup> : سَتَيْهَةٌ واسْتَاهَ ، ورجلٌ ستاهي : عظيم الاست .

ومنهم مَنْ يَحْذِفُ التَّاءَ فيقول : سَهُ ، ومنه الحديثُ عن النبي ﷺ : « العَيْنَانِ وَكَأَنَّ السَّهَّ » <sup>(٥)</sup> .

(١) سبق ذكرها بالتفصيل في باب البَدَلِ .

(٢) المسانة : أي يكون أجل العمل إلى سنة . والسناهة : النخلة التي أصابتها السنة وأضر بها الجذب . انظر سَرَّ الصَّاعَةِ ٤١٤/١ ، وذكر في ٤١٨/١ أن هذه الكلمة ( سنة ) تعقب عليها لامان ، هاء مرةً وواو أخرى .

(٣) أي على القولين السالفين .

(٤) قال ابن جني في المنصف ٦١/١ : وأما أَسَتْ فَحَذُوفَةُ اللّامِ وَهِيَ هَاءٌ ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي تَحْقِيرِهَا : سُنَيْهَةٌ ، وَفِي جَمْعِهَا أَسْتَاهُ . وَقَالُوا : ( رَجُلٌ أَسَتْهُ وَسُتُّهُمُ ) . وَقَدْ قَالُوا : ( سَهَةٌ ) فِي مَعْنَاهَا فَحَذُوفُ العَيْنِ . وَهَذَا مِنَ الشَّاذِّ . وَلَمْ يَأْتِ مِنَ الأَسْمَاءِ مَا حَذَفَتْ عَيْنَهُ إِلا هَذَا الحَرْفُ .

(٥) الحديث في سنن ابن ماجه ١٦١/١ ، باب الوضوء من النوم برقم ٤٤٧ ونصّه : حدثنا محمد بن المصفي الحمصي . ثنا بَقِيَّةٌ ، عن الوضيين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة ، عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدّي ، عن عليّ بن أبي طالبٍ أنّ رسول الله ﷺ قال : « العَيْنُ وَكَأَنَّ السَّهَّ ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ » . قال ابن الأثير في النهاية : ( وكا ) ٤٤٢/٤ : ومنه الحديث : العَيْنُ وَكَأَنَّ السَّهَّ . جعل اليقظة للاست كالوكاء للقربة ، كما أن الوكاء يمنع ما في القربة أن يخرج ، كذلك اليقظة تمنع الاست أن تُحْدِثَ إِلا باختيارٍ .

والسّه : حلقة الدبر . وكنى بالعين عن اليقظة لأنّ النَّائمَ لا عين له تبصر . وانظر مسند أحمد ٩٧/٤ ، =

ومن ذلك : ( عِضَّةٌ )<sup>(١)</sup> ، وهي واحدة العِضَاه من الشجر ، والمحدوف منها الهاء لقولهم في الجمع : عِضَاه ، وَعَضِيَّتِ الْإِبِلُ إِذَا أَكَلَتِ الْعِضَاهَ وَبَعِيرٌ عِضِيٌّ وَعِضَاهِي . وقيل : المحدوفُ منها الواو لقولهم في الجمع : عَضَوَات ، وقد جاء في الشعر<sup>(٢)</sup> . ومن هذا الأصل قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أي فرَّقوه كما تفرَّق شُعْبُ الشَّجَرَةِ .

## فصل /

في حذف الباء<sup>(٤)</sup> :

= وكشف الخفاء ١٠٠/٢ ، وشرح المفصل ٨٢/٥ ، و ١٢٥/٩ .

(١) في شرح الملوكي ٤١٩ : وأما ( عِضَّةٌ ) لضرب من الشجر له شوك .. فلأمها هاءٌ محدوفة ، وأصلها ( عِضَّةٌ ) على زنة ( فِعْلَةٌ ) كخِرْقَةٌ وكِثْرَةٌ ، والذي يدلُّ على ذلك أنَّ الشاعرَ لمَّا اضطرَّ أتى بها على الأصل :

يَحِطُّ مِنْ عَمَايَةِ الْأُرْوِيَا يَتْرُكُ كُلَّ عِضِيَّةٍ عِصِيَا

فجاء بها على الأصل . ويؤيد أنها من الهاء قولهم : عِضَاهَةٌ وَعِضَاهٌ ، جمعُه على حدِّ : شجرة وشجر ، وقولهم في التصغير : عِضِيَّةٌ . ويقال : عَضِيَّتِ الْإِبِلُ ، وبعير عِضَاهِيٌّ وَعِضِيٌّ ، وعاضِه إذا رعى العِضَاهَ ، وأرض مِعْضِيَّةٌ : كثيرة العِضَاهَ .

(٢) قال في شرح الملوكي ٤٢٠ : وبعضهم يزعم أنه من ذوات الواو ، لأنها تجمع على ( عِضَوَات ) وينشد :

هَذَا طَرِيقٌ ، بِأَزْمِ الْمَازِمَا وَعِضَوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا

ويقول : هذا بعيرٌ عِضَوِيٌّ ، وإبلٌ عِضَوِيَّةٌ ، بفتح العين ، على غير قياس . والأوَّلُ أكثر .

(٣) سورة الحجر : ٩١/١٥ . في شرح الملوكي ٤٢١ : العِضَّةُ : النِمْية ، ومنه الحديث عن عليٍّ رضي الله عنه : « إِيَاكُمْ وَالْعِضَّةَ ، أَتَدْرُونَ مَا الْعِضَّةُ ، هِيَ النِمْية » . وأصلها أيضاً : عِضِيَّةٌ : فِعْلَةٌ . من العِضِيَّةِ . وهو البُهْتُ . وتجمع على عِضِينَ . وفسر بعضهم قوله تعالى : ﴿ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ بالسحر ، لأنه كذب . فهذا يجعل لأمه هاء ، كسنة ، واست . وهو رأي الكسائي . قال ابن عباس رضي الله عنه : آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه ، أي : فرَّقوه وجعلوه أعضاءً ، فجعله من لفظ : العضو ، ومعناه .

(٤) قال ابن عصفور في المتع : حذف الباء من « رَبَّ » فقالوا « رَبِّ » في معناها قال الشاعر :

أَزْهِيْرُ إِنْ يَشِبُّ الْقَسْدَالُ فَإِنَّهُ رَبِّ هِيضَلٍ لَجِبٍ لَفْتٌ يَهِيضَلِ

ولم يذكر حذف الباء إلا في رب وكذلك ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٢٨ قال : العرب تقول : « رَبِّ » =



قالوا في ( رُبَّ ) : رُبَّ بالتخفيفِ كراهيةَ التضعيفِ ، وقد قرئ به <sup>(١)</sup> .

## فصل

في حَذْفِ النونِ :

قالوا في ( إِنْ ) الثَّقِيلَةِ المَفْتُوحَةِ والمَكْسُورَةِ <sup>(٢)</sup> : إِنْ وَأَنْ بسكونِ النونِ . وقد دَكَّرْنَا عملهما في بابها .

وقالوا في ( مُنْذُ ) : مُنْذُ ، وقد ذكرنا في بابها <sup>(٣)</sup> .

= رجلٍ رأيتُه « فيخففون الباء ، كراهية التضعيف ، وكان القياس ، إذا خففت ، أن يسكن آخرها ، لأنه لم يلتق فيها ساكنان إلا أن المسموع « رُبَّ » بالفتح .. فكأنهم أبقوا الفتحة مع التخفيف دلالةً وأمانةً على أنها كانت مثقلةً مفتوحة .

(١) الإشارة إلى ما ورد في قراءة الآية ﴿ ربما يؤدّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ [ الحجر : ٢/١٥ ] . قال ابن مجاهد في كتاب السبعة ٣٦٦ :

اختلفوا في تشديد الباء وتخفيفها من قوله « ربما » ؛ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحزرة والكسائي « رُبَّما » مشددة ، وقرأ عاصم ونافع « رُبَّما » خفيفة . علي بن نصر قال : سمعت أبا عمرو يقرأها على الوجهين جميعاً خفيفاً وثقيلاً . وانظر النشر ٢/٢٨٩ ، والإتحاف ٣٢٩ ، والكشف ٢/٢٩٢ ، والبحر المحيط ٤٤٤/٥ .

(٢) قال ابن جني في سر الصناعة ٥٤٨/٢ : وقد حذفت النون من « إِنْ » و « أَنْ » تخفيفاً ، وذلك قوله عز اسمه ﴿ وإن يكاد الذين كفروا ﴾ و ﴿ إن كاد ليضلنا ﴾ و ﴿ إن كل نفس لَمَّا عليها حافظ ﴾ و ﴿ علم أن سيكون ... ﴾ باختصار .

وانظر شرح الملوكي ٤٢٥ وما بعدها . والآيات من : [ القلم : ٥١/٦٨ ، والفرقان : ٤٢/٢٥ ، والطارق : ٤/٨٦ ] .

(٣) في سيبويه ١٢٢/٢ : من ذلك « مُنْذُ » يدللك على أن العين ذهبت منه قولك : مُنْذُ ، تحقيره : مُنَيْذُ . وفي شرح الملوكي ٤٢٣ : والأصل في « مُنْذُ » : مُنْذُ ، حذفت منها النون تخفيفاً ، وعُلبت الاسمية على « مُنْذُ » بسبب الحذف . لأن الحذف أغلب على الأسماء من الحروف نحو « يد » و « دم » لتمكنها ، ولحاق التنوين بها لتصرفها . وفي الجملة الحذف في « مذ » بعيد ، لأن الحذف في العين لم يرد إلا في هذا الموضع .

## فصل

في حذفِ الحاءِ :

قالوا في الحرح<sup>(١)</sup> : حِرٌّ ، والأصل : حِرْحَ لقولهم : حُرَيْحٌ وأحْرَاحٌ ، وقد جاء في الشعر .

## فصل

وقد حُذِفَتِ الحَاءُ من ( بَخٌّ )<sup>(٢)</sup> فقالوا : ( بَخٌّ ) بسكون الحاء ، وهي كلمةٌ تقالُ عند استعْظَامِ الشَّيْءِ ، يُقالُ : بَخَّ بَخٌّ وبَخَّ بَخٌّ .

(١) لم يذكر حذف الحاء إلا في كلمة واحدة هي الحرح . انظر سيبويه ٩٢/٢ . وقد كتبها ناسخا كتابنا (الرحم) وهذا تصحيف لاشك فيه .

قال في سر الصناعة ١٨٢/١ وقد حذفت الحاء لأمأ في ( حِرِّ ) وأصله : حِرْحَ ، لقولهم : أحراح . والحرح والحِر : فرج المرأة .

قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٣١ : ( الحِرُّ ) أصله ( حِرْحَ ) على زنة : حِبْرٌ وعدلٌ ، إلا أنه اطرَد حذف لامه ، وصار كالأصل ، حتى رَفُضَ أصله وهَجَرَ . والذي يدلُّ على أنه ( فِعْلٌ ) بكسر الأوَّل جمعهم إياه على أحراح . قال الراجز :

إني أقود جملاً مراحاً      ذا قُبَّةٍ ، مملوءةٍ أحراحاً  
فجمعه هذا الجمع ، وتصغيره على حِرْحِ ، يدلان على أن اللامَ حاءٌ دون غيرها . قال : واعلم أنه اجتمع في هذه الكلمة أسباب سوَّغت حذف اللام :

منها : استتقالهم باب ( سلس وقلق ) .  
ومنها : أن الحاجز بين المثلين غير حصين ، لسكونه ، فصار كالمضعف .  
ومنها : أن حروف الحلق مستقلة ، ولذلك تُلقَّبُ بها قريباً من حروف المدِّ واللين .. فلمَّا اجتمعت هذه الأسباب اجترئ على اللام بالحذف تخفيفاً . ولزم كحذف حروف المدِّ واللين نحو : ( أب ) و ( أخ ) .

وربما جمعه جمع السلامة فقالوا : حِرُونٌ وحرين ، كما قالوا : أبُونٌ وأخُونٌ . وانظر الممتع ٦٢٧ .

(٢) في شرح الملوكي ٤٣٣ : واعلم أن كلمة ( بَخٌّ ) تقال عند استعْظَامِ الشَّيْءِ بمعنى المدح والفخر ، وهو من الأصوات التي سُمِّيَ بها الفعل في حال الخبر ، فهي اسم ( مَدْحٌ وفَخْرٌ ) .. وقد تحذف إحدى الحاءين تخفيفاً لأجل التضعيف فيقال : ( بَخٌّ بَخٌّ ) ساكنة الآخر على أصل البناء ، لأنه لما زال الساكن الثاني =

## فصل

وقد حُذِفَت الفاءُ من ( سوف ) فقالوا : سَوَأَفْعُلُ ، حكاها ثعلب<sup>(١)</sup> . وحذفوها من ( أفٌ ) فقالوا : ( أفٌ )<sup>(٢)</sup> بالإسكان . وهي كلمةٌ تقالُ عند التضرُّج بالشيء وفيها تسعُ لغات : أفٌ بضم الفاء وتشديد يديها وحُرِّكَت بالضمِّ إتباعاً . وتفتحُ مَيْلاً إلى الحفَّة في الحرف المضاعف وتكسَّر على أصل التقاء الساكنين ، وإذا كانت معرفة لم تنوَّن وكانَ التقديرُ : أتضجَّرُ التضرُّجُ ، وإن كانت نكرةً نوَّنت على اللغاتِ المذكورة . ويُقالُ أقي<sup>(٣)</sup> على الإمالة ، ويقالُ : تفٌ<sup>(٤)</sup> بالياء<sup>(٥)</sup> .

= عادت إلى أصلها وهو السكون .

- وذكر ابن يعيش خمس لغات في بخ هي : بَخٌ ، بَخٌ بَخٌ ، بَخٌ بَخٌ ، بَخٌ بَخٌ ، بَخٌ بَخٌ ، بَخٌ بَخٌ .  
 (١) في شرح الملوكي ٤٢٩ : وأما ( سوف ) فحذفُ الفاء منه بعيدٌ جداً ، وإن صحت هذه الرواية عن أحد بن يحيى فوجهها أن ( سوف ) حرفٌ يختصُّ بالأفعال المستقبلية ، ويتنزل منها منزلة الجزء ، ولكونه كالجزء منها ، لم يعمل فيها ، مع اختصاصه بها . فلمَّا كان كالجزء من الفعل لحقه من الحذف ما يلحق الفعل ، وصار ذلك دلالةً على قوَّة اتصاله بالفعل واتحاده به .  
 (٢) تحدَّث عنها ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٢٧ وعلل حذفها بالتخفيف كما حصل في ربِّ .  
 (٣) في شرح الملوكي ٤٢٨ : وأما ( أقي ) مآلةٌ ففيها إشكال ، لأنَّ ألف التانيث قلَّ ما يوجد في اسم مبنئٍ ، على أنَّهم قد قالوا ( هُنَّا ) مشددةً في ( هُنَا ) ومثله ( لَبِي ) في قولهم : لبيك عند يونس ، لأنه يعتقد أنه اسم مفرد مبنئٍ .  
 (٤) في سيبويه ١٥٦/١ ، ١٥٧ ، باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره . وذلك قولك : سقياً ورعيأ ، ونحو قولك : خيبةٌ ودَفْرأ ، جَدْعاً وعَفْرأ وبُوساً ، وأفةٌ وتَفَّةٌ .. وأيضاً ذكرها في ١٧٧/١ .  
 (٥) كلمة ( بالياء ) ساقطة من ح .

## بابُ أبنيةِ الأفعالِ

الأفعالُ على ضَرَبَيْنِ : ثلاثيةٍ ورباعيةٍ ، فالثلاثيةُ صحيحةٌ ومعتلةٌ ، فالصحيحةُ على ثلاثة أمثلةٍ : ضَمُّ العينِ وفتحُها وكسرها ، فأما الفاء فلا تكونُ إلا مفتوحةً إلا أنْ تُنقلَ إليها حركةُ العينِ فتضمُّ أو تكسر . فالضمُّ كهولك في حَسَنَ : حُسْنٌ ، بضمِّ الحاءِ وإسكانِ السَّيْنِ ، ويجوزُ فَتْحُ الحاءِ وإسكانُ السَّيْنِ على التخفيف .

والكسرةُ : لعب وشهد ، يجوزُ كسرُ الفاءِ وإسكانُ العينِ ، وكسرها على الإتيانِ ، وفتحُ الأوَّلِ وإسكانِ الثاني ، وهذا يكثرُ في حروفِ الحلقِ .

وأما فِعْلٌ ما لم يُسمِّ فاعله فقد ذكر في بابهِ .

وأما الرباعيةُ فلها مثالٌ واحدٌ وهو فَعَلَّلَ ، وقد ذُكِرَ في أوَّلِ التصريفِ <sup>(١)</sup> .

(١) بحث سيوييه في أبنية الأفعال في كتابه ٢١٤/٢ وما بعدها ، ولكن المتأخرين أخذوا ما في الكتاب وأخضعوه لترتيب آخر يلائم التعليم كما فعل أبو البقاء هنا وابن يعيش في شرح المفصل ١٥٢/٧ ، وتوسع بذكر العلل والحجج ، وسأقتصر هنا على الاجتزاء باقتباس تعليقاته من شرح الملوكي لما فيها من توضيحات لنص أبي البقاء . قال بعد أن تحدث عن الضرب الأوَّل وهو الأسماء ٣٠ .  
الضرب الثاني : وهو الأفعال . وهي قسمان : ثلاثيةٍ ورباعيةٍ .

القسم الأوَّل : وهي الثلاثية ، وهي ثلاثة أبنية :

- فَعَلَّ : ك ( ضرب وقتل ) - وهو يريد أن مضارعه : يَضْرِبُ ويُقْتَلُ ..

- فَعِلَّ : ك ( علم وسلم ) - وهو يشير إلى أن المضارع منهما يَفْعَلُ ..

- وَقَعَلَّ : ك ( ظُفِرَ وشُرِفَ ) - وهو يشير إلى أن المضارع منهما يَفْعَلُ ..

فأما ( فَعِلَّ ) فبناء ما لم يسمِّ فاعله ، ك ( ضَرِبَ وقَتَلَ ) ، وأصله ( فَعَلَ ) أو ( فَعِلَّ ) ثم تقل فصار حديثاً عن المفعول ، ولا يكون منقولاً من ( فَعَلَ ) لأنه لازم لا يتعمد إلى مفعول ، إلا أن يكون معه ظرف أو جارٍّ ومجرور ، فإنه حينئذٍ يجوز أن يُبَيَّنَ منه ( فَعِلَّ ) نحو : ظُفِرَ في هذا المكان . وقد ذهب قوم إلى أنه بناء مستقلٌ غير منقولٍ من غيره . وليس في الأفعال فَعَلَّ ساكن الحشو . =

## فصل

وأما الثلاثي المعتل فعلى ثلاثة أضربٍ : معتل الفاء ، ومعتل العين ، ومعتل اللام .

الأول نحو : وَعَدَ وَوَرَدَ ، ومستقبله : يَعِدُ - بحذف الواو - وقد ذكرنا علته وما يرد عليه من الإشكالات في باب الحذف .

ومن المضموم العين : وَضُوْ يُوْضُوْ ، وأوه ثابتة في المضارع <sup>(١)</sup> .

ومن المكسور العين : وَجَلَ يُوْجَلُ ، وفيه أربع لغاتٍ أجودها إثبات الواو لعدم علّة التغيير ، والثانية : إبدالها ألفاً إشاراً للتخفيف لأنها لم تُخَفَّفْ بالحذف فَخَفَّفَتْ بالإبدال ؛ والثالثة : إبدالها ياءً فقالوا : يِيْجَلُ ، إيثراً للتجانس ؛ والرابعة : كَثُرَ ياءُ المضارعة مع الياء الثانية إتباعاً <sup>(٢)</sup> .

وأما فَعَلَ يَفْعَلُ من <sup>(٣)</sup> هذا الباب فلا يجيء من هذا أصلاً وإنما تفتَحُ عينه في

---

= القسم الثاني : وهو الرباعي . وله مثال واحد وهو : فَعَلَّلَ : نحو : دَخَرَجَ وَسَرَهَفَ . وليس في الأفعال ما هو أكثر من أربعة أحرفٍ أصول ، كأن ذلك لفضل الأسماء على الأفعال ، لقوتها واستغنائها عن الأفعال ، وحاجة الأفعال إليها .

(١) في شرح الملوكي ٥٠ : وأما ما كان على فَعَلَ بضم العين نحو : وَضَعَ وَوَطَّأَ وَوَضُوْ ، فضارعه يأتي على يَفْعَلُ نحو : يُوْضَعُ ، وَيُوْطَّأُ ، وَيُوْضُوْ . ولا تحذف الواو منه كما حنفت مع الكسر في ( يعد ) ولا تقلب ألفاً كما قلبت في ( يا جل ) لأنه بناء موضوع للزوم والثبات ، فلم يغير لذلك . وانظر أصل هذا الكلام في سيبويه ٢٣٢/٢ .

(٢) انظر سيبويه ٢٣٢/٢ . والمنصف ١٨٨/١ ، وشرح الملوكي ٤٩ ، واللغات في يوجل هي :

١ - يُوْجَلُ : وهي أجود لغاتها . قال تعالى : ﴿ لَا تُوْجَلُ ﴾ [ الحجر : ٥٣/١٥ ] .

٢ - يَاجَلُ : بقلب الواو ألفاً .

٣ - يِيْجَلُ : بالياء المفتوحة .

٤ - يِيْجَلُ : بكسر الياء .

(٣) في ح : في .

المستقبل / لأجل حَرْفِ الحلقِ ويبقى حُكْمُ كسْرِها وهو حذفُ الواو نحو : وَقَعَ يَقَعُ<sup>(١)</sup> .

## فصل

وأما المعتلُّ العينِ بالواو نحو : عادَ يعودُ وجابَ الأرضَ يجوبُها ، فأصلُه ( فَعَلَ ) - بفتحِ العينِ - يفعلُ بضمِّها ، ولم يأتِ إلا كذلك . وكان الأصلُ : يَعُودُ<sup>(٢)</sup> ، بسكونِ العينِ وضمِّ الواو مثل : قَتَلَ يَقْتُلُ ، فاستُثِلتِ الضمةُ على الواو فنقلتُ إلى ما قبلها وبقيتُ ساكنةً ، ومن أجلِ ذلكَ تقولُ في الأمرِ : عُدْ وَقُلْ لَأَنَّ ما بعدَ حَرْفِ المُضارعةِ قد تحركَ فاستُغني عن همزةِ الوصلِ ، وهذا إسكانٌ متحركٌ وتحريكٌ ساكنٌ وهو المسمى تغييراً ، فإن اتصلَ بهذا الفعلِ تاءُ الضميرِ نحو : قُلْتُ وَعَدْتُ تَقَلَّتْهُ من فَعَلَ بفتحِ العينِ إلى : فَعَلٌ - بضمِّها - فصارَ التقديرُ : قَوْلْتُ مثلَ ظَرُفْتُ ، ثم نقلتُ ضمةَ الواوِ إلى القافِ فَسَكَنْتِ الواوِ وبعدها ساكنٌ ، فَحذِفَتِ الواوِ لالتقاءِ الساكنينِ ، وبقيتِ الضمةُ تدلُّ عليها ، وإنا فعلوا ذلكَ تَوْصِلاً إلى حَذْفِ الواوِ ، فإن قيلَ : فهلَّا أقرَّوها ألفاً وحذفوها مع التاءِ لالتقاءِ الساكنينِ وتركوا القافَ مجالها مفتوحةً . قيلَ : لو فعلوا ذلكَ لم يُفَرِّقْ بين ذَوَاتِ الياءِ والواوِ ، والفَرَقُ بينهما مطلوبٌ . فإن قيلَ : فهلَّا زعمتُ أنَّ أصلَ هذا الفعلِ : فَعَلٌ - بضمِّ العينِ - وكنتُ تستغني عن كُلفَةِ التَّغْيِيرِ<sup>(٣)</sup> ؟

(١) في شرح الملوكي ٥٠ : وقالوا : وطئُ يَطَأُ ، ووسعَ يسعُ . حملوه على حسبِ يَحْسِبُ ، ولذلك حذفوا منه الواو . إلا أنهم فتحوه لمكانِ حرفِ الحلقِ . ولولا ذلكَ لقالوا : يُوَسِّعُ ، كما قالوا : يُوَجِّلُ . فأثبتوا الواو .

(٢) في سيبويه ٣٦٠/٢ : وإذا قلتَ يفعلُ من ( قلتُ ) قلتَ : ( يقولُ ) لأنه إذا قال : فَعَلَ فقد لزمه يفعلُ . وإذا قلتَ : يفعلُ من ( بعثُ ) قلتَ : يبيعُ ، ألزموه يفعلُ حيثُ كان محولاً من فَعَلْتُ ، ليجري مجرى ما حوّلَ إلى فَعَلْتُ ، وصار يفعلُ لهذا لازماً ، إذ كان في كلامهم فَعِلَ يفعلُ في غير المعتلِّ ، فكما وافقه في تغييرِ الفاءِ كذلك وافقه في يفعلُ .

(٣) في شرح الملوكي ورد ما يلي ٥٣ :

ولا يجوز أن يكون - أي قال وباع - ( فَعَلَ ) بالضمِّ لوجهين :

أحدهما : أنهم قالوا : قُلَّتْهُ ، وعُدَّتْ المريضةُ . و ( فَعَلَ ) لا يكون متعدياً البتة .

قيلَ : لا يصحُّ ذلكَ لأنَّ فَعَلَ لا يجيءُ متعدياً ، وهذا البابُ جنسُهُ يتعدَّى نحو :  
 عُدْتُ المريضَ ، وجُبْتُ الأرضَ ، ألا ترى أنَّ ما كانَ منه على فَعَلَ لازماً<sup>(١)</sup> نحو : طَالَ  
 الشَّيْءُ ضِدَّ قَصَرَ ، حَكَمَهُ / على<sup>(٢)</sup> ما ذكرتُ مِنْ أَنَّ ضَمَّةَ الواوِ تُقَلِّبُ إلى ما قبلها ،  
 وحَدِفَتْ ، ولم يُقَلِّ : إنَّها غَيَّرَتْ مِنْ فَعَلَ إلى فَعَلَ . وأمَّا طاله يَطُولُه إذا فَضَلَ عليه في  
 الطُّولِ وهو الفَضْلُ فمثل جابَ الأرضَ يجوبُها .

## فصل

وقد جاءت من هذا البابِ لفظتانِ مخالفتانِ له وهما : ماتَ ودَامَ وفيها ثلاثُ  
 لغاتٍ<sup>(٣)</sup> :

= والوجه الثاني : أنه لو كان ( فَعَلَ ) بالضمِّ لجاء الاسم منه على ( فَعِيل ) كما قالوا في ظَرْفٍ : ظريف ،  
 وفي شَرْفٍ : شريف ، فلمَّا لم يقل ذلك ، بل قيل : قائل وعائد ، دلَّ أنَّه ( فَعَلَ ) دون ( فَعَلَ ) .

(١) كلمة ( لازم ) ساقطة من م . وهي في ( ح ) بالرفع .

(٢) كلمة ( على ) ساقطة من ح .

(٣) قال ابن جني في المنصف ٢٥٦/١ :

قال أبو عثمان : وأمَّا ( مِتَّ تَموتُ ) فإنما اعتلَّت من ( فَعِلَ يَفْعَلُ ) ونظيرها من الصحيح : ( فُضِلَ  
 يَفْضَلُ ) .

وأخبرني الأصمعي قال : سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود :

ذكرتُ ابنَ عَبَّاسٍ بِسَبَابِ ابنِ عامِرٍ وما مرَّ من عيشي ذكرتُ وما فَضِلُ

ومثل ( مِتَّ تَموتُ ) : دِمَّتْ تَدومُ . وهذا شاذٌّ ، ومثله في الشذوذ : كُدَّتْ أكاد .

قال أبو الفتح : إنما كان ( مِتَّ تَموتُ ، ودِمَّتْ تَدومُ ) عنده على ( فَعِلَ يَفْعَلُ ) لكسرة الفاء في ( دِمَّتْ  
 تَدومُ ، ومِتَّ ) وهما من الواوِ فجزياً مجرى ( خَفَّتْ ) وكان قياسه ( تَدَامَ وتَمَاتُ ) وقد حَكِيَ عن بعضهم  
 ( تَدَامَ وتَمَاتُ ) .

فأمَّا مَنْ قال : ( تَدَوُّمٌ وتَموتُ ) فإنه جاء بها على فَعِلَ يَفْعَلُ ، ونظيرهما : ( فُضِلَ يَفْضَلُ ، ونَعِمَ  
 يَنْعَمُ ) .

فأمَّا مَنْ قال : ( مِتَّ تَموتُ ، ودِمَّتْ تَدومُ ) فهو على القياس ، لأنه مثل : ( قلتَ تقولُ ) وقد يجوز أن  
 تكون هذه لغاتٍ تداخلت ، فيكون بعضهم يقول : « مِتَّ تَمَاتُ » وبعضهم يقول : « مِتَّ تَموتُ » . ثم  
 سَمِعَ من أهلِ لغةِ الماضي ، وسَمِعَ من أهلِ لغةِ أخرى المضارعُ ، فتركبت من ذلك لغة أخرى .

١ - الجيدة : مات يموتُ ودام يدوم كأخواتها ، فعلى هذا تقول : مُتٌ ودُمتُ - بضمّ الأول - .

٢ - واللغة الثانية : ماتَ يَمَاتُ ودامَ يَدَامُ على فَعِلَ بكسر العينِ في الماضي ، وفتحها في المستقبل فعلى هذا تقول : مِتَّ تَمَاتُ ودمتُ تَدَامُ مثل خِفْتُ تخافُ .

٣ - واللغة الثالثة مركبة من اللغتين وهي : مِتٌ ودمتُ - بكسر الميم والبدال - أموتُ وأدومُ على اللغة الأولى .

### فصل

وقد جاء من الواو : فَعِلَ يفَعَلُ نحو : خَافَ يَخَافُ<sup>(١)</sup> ، فتحركت الواو في الماضي وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فأما المستقبلُ ففي علة الانقلاب وجهان :

أحدهما : أنَّ الواو تحركت في الأصل ، [ وسكون ما قبلها عارضٌ بسببِ حرفِ المضارعةِ فأعلتُ نظراً إلى الأصل ]<sup>(٢)</sup> .

والثاني : أنَّ الواو نقلت حركتها إلى ما قبلها ، فسكنت وانفتح ما قبلها فقلبوها ألفاً حملاً للمستقبلِ على الماضي<sup>(٣)</sup> ، فإذا ردّدته إلى نفسك قلت : خِفْتُ ، فنقلت كسرة

(١) قال سيبويه ٣٦٠/٢ : وأما يفعل من ( خفت وهبت ) فإنه يخاف ويهاب ، لأنَّ فَعِلَ يلزمه يفَعَلُ ، وإنما خالفتا ( يزيد وبيع ) لأنها لم تعتلا محولتين ، وإنما اعتلتا من بنائهما الذي هو لها في الأصل ، فكما اعتلتا في فَعَلت من البناء الذي هو لها في الأصل ، كذلك اعتلتا في يفَعَلُ منه . وإذا قلت : ( فَعِلَ ) من هذه الأشياء كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في ( فَعِلت ) لتغير حركة الأصل لو لم تعتل ، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال ، وذلك قولك : خيفَ وبيع وهيبَ وقيل .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٣) عبر ابن جني عن ذلك بقوله في المنصف ٢٤٧/١ ، ٢٤٨ : فأما يخاف ويهاب فأصلهما يخوف ويهيبُ ، فأرادوا الإعلال ، فنقلوا الفتحة إلى الحاء والهاء ، فصارا في التقدير يخوف ويهيبُ ، ثم قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، ولأنهما قد اعتلتا ضرورةً في ( خاف ، وهاب ) ، هذا هو الذي عليه حدّاق أهل التصريف .



الواو إلى الحاء كما فعلت في قُلْتُ : وتقول في الأمر : خَفُ ، من غير همزة الوصل للعلّة المتقدّمة .

## فصل

فإن كانت العين ياءً جاء على ضربين : فَعَلَ يَفْعَلُ مثل : ضَرَبَ يَضْرِبُ ك ( باعَ يَبِيعُ ) ، فتحركت الياءُ وانفتح ما قبلها في الماضي فقلبت ألفاً : فأما في المستقبل فنقلتُ كسرة الياء إلى الباء لتقل الكسرة عليها وبقيت ساكنةً ، فإن رَدَدْتَهُ إلى نَفْسِكَ نَقَلْتَهُ من فَعَلَ إلى فِعَلَ توصلاً إلى حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها كما فعلت في قُلْتُ فإن أمرت قُلْتُ : بع بغير همزة لما تقدّم .

والضرب الثاني جاء على فِعَلَ يَفْعَلُ مثل : علم يعلم نحو : هَابٌ <sup>(١)</sup> يهاب ، والألفُ أصلها ياء لقولك : تَهَيَّأْتُ وَهَيَّأْتُ ، ففعل فيها ما فعل في خاف ، وتقول : هَيْبْتُ ، فتقل كسرة الياء إلى الهاء كما ذكرنا ، وتقول في الأمر : هَبْ ، فتفتح الهاء كما فتحت الحاء في خَفُ ، لأنها مفتوحة في ( يَخَافُ وَيَهَابُ ) ، وأما كادَهِ يَكِيدُهُ من <sup>(٢)</sup> المكر فثل : باعه يبيعه . وأما كاد يكاد التي للمقاربة / فثل ( هَابَ يَهَابُ ) ، وهي من الياء . وقد جاء فيها لغة أخرى : كُدْتُ - بضم الكاف - أكاد <sup>(٣)</sup> - بضم الألف - فالمستقبل على الأصل ، والماضي مغيّر من فعل إلى فعل كما جاء فضل يفضل على الشذوذ ، وهذا تقيض متّ أموت .

م ١٨٦

(١) تقدم الكلام في التعليق على ( هاب ) لدن تعليقنا على ( خاف ) فليراجع .

(٢) في ح : في المكر .

(٣) ذكر ابن جني كدت أكاد وكدتُ أكاد ، وهو بصد حديثه عن تداخل اللغات في ( مت توت ) قال في المنصف ٢٥٧/١ : وكذلك من قال : ( كُدْتُ أكاد ) ، إنما جاء بأكاد على كدت مثل : هبت تهاب . فإنما أن يكون من لغة من قال ذلك ( كُدْتُ وكدتُ ) جميعاً ، فيكون أكاد على كُدْتُ ، وإنما أن يكون يوافق في المضارع من يقول في الماضي : كدت .

قال أبو عثمان - المازني - :

وزعم الأصمعي أنه سمع من العرب من يقول : لا أفعل ذاك ولا كؤناً ولا هماً ، فجعلها من الواو . =

## فصل

في الفعل المضعف<sup>(١)</sup> :

وهي<sup>(٢)</sup> تجيء على ثلاثة أضرب : فَعَلَ يَفْعَلُ نحو : رَدَّ يَرُدُّ ، وَفَعِلَ يَفْعَلُ نحو : عَضَّ يَعْضُّ ، وَفَعَلَ يَفْعَلُ نحو : فَرَّ يَفِرُّ . والأصل في ذلك كله حركة الحرف الثاني<sup>(٣)</sup> .  
إلا أنهم استثقلوا الجمع بين المثلين . وسبب ذلك أنه إذا نُطِقَ بالحرف ثم نُطِقَ بمثله عادَ إلى الموضع الذي رَفَعَ لسانه عنه من غير فصلٍ وفي ذلك كُفْلَةٌ ، وقد شَبَّهوا ذلك بِمَشْيِ المقيّد ، كالذي يتحركُ للمشي ولا يُفَارِقُ موضعه ، فعند ذلك سَكَنَ الحرفُ الأوَّلُ ولم تُنْقَلْ حركتهُ إلى ما قَبْلَهُ في الماضي ، لأنَّ أوَّلَ الماضي مُتَحَرِّكٌ فلم يَحْتَمِلْ حركةَ غَيْرِهِ ،

= قال أبو الفتح : هذه الحكاية تصلح أن تكون على اللغتين جميعاً ( كُذتْ وَكِذتْ ) جميعاً ، فن قال : ( كُذتْ ) فأمره واضح لأنه من الواو بمنزلة ( قُلْتُ قولاً ) ، وأمّا مَنْ قال : ( كُذتْ أكاد ) ، فقد يجوز أن يكون من الواو ( فَعِلتْ أَفَعَلُ ) ، بمنزلة ( خِفْتُ أَخَافُ ) ، ويجوز أن يكون ( كِذتْ أكاد ) من الياء بمنزلة : ( هِبْتُ أَهَابُ ) ، لأنهم قد قالوا في المصدر ( كيداً ) فالواو والياء فيه لغتان .  
وقال في سرِّ الصناعة ٧٥٣/٢ : ألا ترى أن ( كُذتْ أكادُ ) لانظيره ، وقد دلَّت الدلالة على كونه : فَعَلَ يَفْعَلُ . وانظر شرح المفضل ١٥٤/٧ ، وشرح الملوكي ٤٤ .

(١) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٥ : معنى التضعيف أن يجتمع في الكلمة مثلان من الأصول متجاوران . ولا يخلو تجاورهما من أن يكون بين العين والفاء أو بين العين واللام . فإن كان بين العين والفاء فإن ذلك لم يوجد في أبنية الأفعال في شيء من كلامهم . وإنما جاء في أسماء قليلة نحو : دَدَنَ وَكوكبَ وأوَّلَ . ولم يشتق من ذلك فَعَلٌ . وقد جاء التضعيف بجائزٍ اسماً وفعلاً نحو : سلس ، وقلق . وذلك قليل . فأما تجاور العين واللام فهو كثير واسع في الأسماء والأفعال نحو : طلل وشرر ومِرر وقيد وخَزَز . وأمّا الفعل فقد جاء منه مثال الماضي على ( فَعَلَ ) نحو : رَدَّ وَشَدَّ وَعَفَّ وَكَلَّ . وانظر سيبويه ١٥٨/٢ باب مضعف الفعل واختلاف العرب فيه .

(٢) هي : أي الأفعال .

(٣) قال سيبويه ٣٤٠/١ : ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حَرَّكَ آخرَ الحرفين ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجعل حركته كحركة أقرب التحركات منه وذلك قولك : لم يردُّ ولم يرتدَّ ولم يفرَّ ولم يعضَّ فإذا كان أقرب من المتحرك إليه الحرف الذي منه الفتحة ولا يكون ما قبله إلا مفتوحاً كان أجدر أن تكون حركته مفتوحةً ، لأنه حيثُ قَرَّبَ من الحرف الذي منه الفتحة وإن كان بينها حَرْفٌ كان مفتوحاً ، فإذا قَرَّبَ منه هو كان أجدر أن تفتحه ، وذلك لم يُضَارَ .

فأما في المستقبل ، فكلهم ينقلُ حركته إلى ما قبله ، لأنَّ ما بعدَ حرفِ المضارعة ساكنٌ يقبلُ الحركة ثم أذغموا العين في اللّام فصارَ : يردُّ ويعضُّ ويفرُّ ، هذا إذا كانَ الفعلُ مُعرباً بالحركة ، فإنَّ كانَ مجزوماً أو مبنياً على السكون نحو : لم يَرِدْ وردَّ ، ففيه مذهبان :

أحدهما : الإدغامُ استقبالاً للنطق بالمثلين ، إلا أنَّ المثلين<sup>(١)</sup> إذا كانَ مضمومَ الأوّلِ جازَ تحريكَ الطَّرَفِ بالضمِّ إبتاعاً ، وبالفتحِ إيثراً للأخفِّ ، وبالكسرِ على أصلِ التقاء الساكنين<sup>(٢)</sup> . ولا بدُّ من التحريكِ [ لئلاَّ يُجمَعَ بين ساكنين . والأجودُ في المجزومِ أنْ لا يُحرَكَ بالضمِّ ]<sup>(٣)</sup> لئلاَّ يشبه الرفع . وإنَّ كانَ أوّله مفتوحاً أو مكسوراً نحو : عَضَّ وفرَّ جازَ فيه الكسرُ على الأصلِ ، والاتباعُ والفتحُ تخفيفاً أو إبتاعاً . وإنا سُكِّنَ الأوّلُ ليصحَّ إدغامه لأنَّ المتحرَّكَ قويٌّ بحركته ، فلا يصحُّ رفعُ اللسانِ عن الحرفين رفعةً واحدةً مع تحريكِ الأوّلِ ، لأنَّها تصيرُ كالحاجزِ بينهما ، ولا يصحُّ الإدغامُ<sup>(٤)</sup> . فإن

(١) هكذا وردت العبارة في ( م ) وفي ( ح ) : إلا أن المبنى إذا كان .  
(٢) قال سيبويه ١٥٩/٢ هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر ، لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأوّل من غير أهل الحجاز .

اعلم أن منهم من يحرك الآخرَ كتحرّك ما قبله ، فإن كان مفتوحاً فتحوه وإن كان مضموماً ضقوه ، وإن كان مكسوراً كسروه ، وذلك قولك : رُدُّ وعَضُّ ، وفرَّ يافقُ ، واقشعِرُ واطمئنُّ واستعدُّ واجترَّ واحمرُّ وضارٌّ لأنَّ قبلها فتحةٌ وألفاً فهي أجدُرُ أن تفتحَ ، ورُدُّنا ولا يشلِّكم اللهُ وعضُّنا ومدُّني إليك ، ولا يشلِّكم اللهُ وعضُّنا ومدُّني إليك ، ولا يشلِّك اللهُ وليعضُّكم . فإن جاءت الهاء والألف فتحوأ أبداً . وسألت الخليل : لِمَ ذاك ؟ فقال : لأنَّ الهاءَ خفيفةٌ فكأنهم قالوا : رُدَّا وأمدَّا وعلاَّ إذا قالوا : رُدُّها وغلُّها وأمدُّها ، فإنما كانت الهاءُ بالألف واللام وبالألف الخفيفة كسرت الأوّلَ كلّه لأنه كان في الأصل مجزوماً ، لأن الفعل إذا كان مجزوماً فَحَرَّكَ لالتقاء الساكنين كسرَ وذلك قولك : اضربِ الرجلَ واضربِ ابنك ، فلمَّا جاءت الألف واللام والألف الخفيفة ( همزة الوصل ) رددته إلى أصله ، لأن أصله أن يكون مسكناً في لغة أهل الحجاز كما أنَّ نظائره من غير المضاعف على ذلك جرى . وانظر شرح الشافية ٢٤٠/٣ وما بعدها .

(٣) ما بين العقوفتين ساقط من ح .

(٤) لم يذكر المؤلف الوجه الثاني وهو فك الإدغام كقولك : لم يردد ، واردة .

بني الماضي لما لم يسم فاعله / فالوجه ضم أوله على الأصل ويجوز كسره بأن ينقل حركة المدغم إليه .

وأما قال وباع فالجيد كسر الأول وقلب الواو ياءً ، ويجوز أن يسم الضم ، وأن يضم ضمّاً خالصاً فتصير العين واواً بكل حال .

فإن جعلت هذا الفعل لما لم يسم فاعله ، واتصلت تاء الفاعل كان لفظه كلفظ ماسمي فاعله كقولك : بعث ياعبدُ ، وخفت ياسلطان بمعنى : باعك غيرك وخافك سواك . والإشمام جائز<sup>(١)</sup> .

ومن مسائل المعتل العين<sup>(٢)</sup> : صيد البعير ، وعورت عينه . وقد ذكرنا أنه صح لأنه في معنى ما يلزم تصحيحه<sup>(٣)</sup> .

ومنها : سقوط الألف والواو والياء في الأمر نحو : خف وقم وبع لالتقاء الساكنين . فإن حركت الطرف حركة لازمة رددت المحذوف نحو : بيعت وخيفت ،

(١) قال ابن جني في المنصف ٢٥٤/١ : ومن العرب من يسم فيقول : بعث الطعام ، إذا خاف الالتباس . من يقول : بيع الطعام ، فلا يسم ، لأنه قد أمن الالتباس لأن الطعام لا يكون إلا المفعول ، فاستغني بمعرفة أنه لا يكون إلا مفعولاً عن الإشمام مع بيع الطعام .

والتاء في ( بعث ) قد يجوز أن تكون فاعلة كما يجوز أن تكون مفعولة ( نائب فاعل ) فيحتاج معها إلى الإشمام الذي عنه يقع الفصل بين الفاعل والمفعول .

ومن كان في لفته أن يقول : ( بيع الطعام ) فيخلص الكسرة إذا أمن الالتباس ، ويخالف لأنه الالتباس من يسم على كل حال ، فإنه إذا صار إلى موضع الالتباس أشم ضرورة مخافة الالتباس فيقول : خفنا ، وبعنا ، لئلا يلتبس فعلنا ب ( فعلنا ) .

(٢) كلمة ( العين ) ساقطة من ح .

(٣) قال سيبويه ٣٦١/٢ : وأما قولهم : عور يعور وحوول يحول وصيد يصيد فيأمنها جاؤوا بهن على الأصل لأنه في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل نحو : اعوررت واحوللت وايضضت واسوددت ، فلما كن في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن ، فلولم تكن في هذا المعنى اعتلت ، ولكنها بنيت على الأصل إذ كان الأمر على هذا . وانظر المنصف ٢٥٩/١ .

وإن كانت الحركة عارضةً لم تَرُدُّهُ لآنه غير لازم نحو : خَفِ اللهُ ، وقَمِرَ الليلَ ، وسِرَّ اليومَ<sup>(١)</sup> .

ومنها : انقلابُ الواوِ والياءِ ألفاً في المضارع نحو : يَخَافُ وَيَهَابُ ، والأصلُ : يَخُوفُ وَيَهَيَّبُ ، فنقلت حركة العينِ إلى الفاء ، وأبدلت الواوِ والياءِ ألفاً . فإن قيل : ولمَ كانَ كذلك وهما ساكنان ؟ ففيه وجهان :

أحدهما : أنَّ سكونَ الفاءِ هنا عارضٌ لحرفِ المضارعة فلم يُعتدَّ به ، وكأنَّها تحرَّكت وانفتحت ما قبلها وهي معنى قولهم : قلبت لتحركها الآن وتحرك ما قبلها في الأصل<sup>(٢)</sup> .

والثاني : أنَّ الواوِ والياءِ هنا يثقلُ النطقُ بهما ، وإنَّ سَكُنَا فأبدلا ألفاً ، لآنه أخفُّ منها ومثله : أقام واستبان . وأما ( يقيم ) فنقلت فيه كسرة الواوِ إلى القافِ وأبدلت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها وكذلك : مقيم .

وأما ( ليسَ ) فلا تكونُ في الأصلِ مضمومة العين لأنَّ ذواتِ الياءِ لا يجيءُ فيها ذلك ، ولا مفتوحة إذ لو كانت كذلك لأبدلت ألفاً أو لَمَا سَكُنْتَ ، فيلزمُ أن تكونَ في

(١) قال في شرح الملوكي ٣٤٨ : ( قَمُ ) و ( بَعُ ) و ( خَفُ ) من أفعال الأمر ، وزمن الأمر الاستقبال ، لأنَّ زمن الحال أقصر من أن يكون للأمر والمأمور ، فأصل قَمُ وبعُ : تقومُ وتبيعُ بضم الواوِ وسكون القافِ وكسر الياءِ وسكون الباءِ . والذي يدلُّ على ذلك أنك إذا أمرت الغائب ظهر حرف المضارعة نحو : ( ليقيمُ زيدٌ ) وربما جاء على الأصل في أمر المخاطب نحو قوله تعالى في قراءة النبي ﷺ : ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾ [ يونس : ٥٨/١٠ ] ، ونحو ما روي عنه في كلامٍ له في بعض غزواته « لتأخذنا مصافكم » .

ثم حذفت حرف المضارعة ، لأن المواجهة تُغني عن حرف الخطاب ، ولثلا يشبه لفظ الأمر لفظ الخبر ، فجئت بهمزة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة ، وهي القاف مثلاً ، فصار ( أقومُ ) فأرادوا إعلاله حملاً على الماضي ، لتجري الأفعال على منهاج واحد في الصحة والإعلال ، فنقلوا الضمة من عينه إلى فائه ، فحصلت الغنية عن همزة الوصل ، بحركة الفاء ، فحذفت ل فصار ( قومُ ) فحذفوا الواو لسكونها وسكون الميم بعدها ، فصار ( قُمُ ) وكذلك نظائره نحو : ( قُلُ ) و ( بَعُ ) هذا مقتضى القياس فيها ، إلا أنها ما استعملت مرة على الأصل ثم أعلت .

(٢) سبق الكلام على ( خاف وهاب ) .

الأصل مكسورة سَكُنْتَ للتخفيف<sup>(١)</sup> ، وقد ذكرنا علّة جمودها في بابها .

ومن مسائل المعتلّ اللّام / أَنْ فَعَلَ من ذَوَاتِ الواو لم يَأْتِ مستقبله إِلَّا يَفْعَلُ<sup>(٢)</sup>  
- بضمّ العين - نحو : عَزَا يَغْزُو وَعَلَا يَعْلُو<sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا فَعِلَ فعلى يَفْعَلُ نحو : رَضِيَ يَرْضَى والأصلُ : رَضِيَ لَأَنَّهُ من الرِّضْوَانِ ، فأبدلت الواو ياءً لانكسار ما قبلها .

وَأَمَّا فَعَلَ مثل : ظَرَفَ فتصيرُ الياءُ فيه واواً نحو : قَضَوُ الرَّجُلُ وَرَضُو الثَّوبَ لثَلَا  
تَقَعَ الياءُ بعد ضَمَّةٍ ، فلو سَكُنْتَ العينُ لم يُرَدِّدِ الأَصْلُ بل تَقُولُ : قَضُو الرَّجُلُ ، وَرَضِي  
زَيْدٌ ، بسكون الضَّادِ لَأَنَّ السَّكُونَ [ في ] الضَّادِ عَارِضٌ<sup>(٤)</sup> .

(١) قال ابن جنى في المنصف ٢٥٨/١ : قد صحَّ أَنَّ ( لَيْسَ ) فِعْلٌ لقولهم ( لستُ ، ولسنا ) ك ( مُتُّ  
وَقُمْنَا ) ، وإذا ثبت أنها فِعْلٌ قد يخلو من أن تكون في الأصل ( فَعَلَ أو فَعَلُ أو فَعَلَ ) فلا يجوز أن  
تكون كانت ( فَعَلَ ) لَأَنَّهُ ليس في ذوات الياء ( فَعَلَ ) إنا ذاك في الواو خاصة نحو ( طال فهو  
طويل ) .

ولا يجوز أن تكون كانت ( فَعَلَ ) لَأَنَّ ما كانت عينه مفتوحة لم يُجْزِ فيه إسكانها ، ألا ترى أَنَّهُ لا يُسَكَّنُ  
نحو : ( ضَرَبَ وَقَتَلَ ) كما يُسَكَّنُ ( كَرَّمَ وَعَلَّمَ ) فيقال : ( كَرَّمَ زَيْدٌ ، وَعَلَّمَ بَكْرًا ) ، وإنا ذاك لِحَفَّةِ  
الفتحة ، وقد تقدّم القول في هذا فلا بدّ من أن يكون ( فعل ) وأصلها ( لَيْسَ ) كما يقولون : ( صَيْدَ  
البعيرِ ) وأصلها ( صَيْدَ ) ويقولون أيضاً ( صَيْدَ ) على الأصل .

وَأَلْزَمُوا ( لَيْسَ ) الإسكان في كلِّ قولٍ ، لَأَنَّهَا لَمَّا لم تتصرّف شَبَّهَتْ بـ ( لَيْتَ ) فقُصِرَتْ على سكون  
العين لا غير .

(٢) في ح : أرى يقع . ولا وجه لها .

(٣) قال سيبويه ٣٨٠/٢ : واعلم أَنَّ ( يَفْعَلُ ) من الواو تكون حركة عينه من المعتلّ الذي بعده ، وَيَفْعَلُ  
من الياء تكون حركة عينه من الحرف الذي بعده ، فيكون في ( غزوتُ ) أبدأً « يَفْعَلُ » وفي  
« رميتُ » : يَفْعِلُ أبدأً ، ولم يلزمها يَفْعِلُ وَيَفْعَلُ حيث اعتلّتا لأنّهم جعلوا ما قبلها معتلتين  
كاعتلاهما .

(٤) قال سيبويه ٣٨٢/٢ : ألا تراهم قالوا : لَقَضُوا الرَّجُلُ ثم قالوا : لَقَضُوا الرَّجُلُ ، فلمّا كانت مخففةً مما أصله =

وفيها : أنك إذا بَنَيْتَ من ذواتِ الواو : أفْعَل ، نحو : غزا ، قلبتها في المضارع ياءً  
فقلت : يُغزِي ، لوقوعها بعد كسرة ، وكذلك اسْتُغزِي<sup>(١)</sup> . فأما إبدالها في تَعَازَيْتَ مع  
انفتاح ما قبلها فمحمولٌ على أغزِي لئلا يختلف الباب .

---

= التحريك وقلبُ الواو ولم يغيروا الواو . ولو قالوا : غَزَوْ وشَقُّوا لقالوا : لَقُضِيَ . وانظر النصف  
١٢٤/٢ .

(١) قال سيبويه ٣٨٦/٢ : هذا بابٌ ما يلزمُ الواو فيه بدلُ الياء وذلك إذا كانت فعلتُ على خمسة أحرفٍ  
فصاعداً ، وذلك قولك أغزَيْتُ وغازَيْتُ واسترثَيْتُ . وسألت الحليل عن ذلك فقال : إنما قلبت ياءً  
لأنك إذا قلت : ( يَفْعَلُ ) لم تثبت الواو للكسرة ، فلم يكنْ ليكون فعلتُ على الأصل . وقد أخرجت  
يفعلُ إلى الياء وأفعلُ وتَفَعَّلُ ونَفَعَلُ .

## باب يجمع مسائل تنعطف على الأصول المتقدمة

### مسألة

قد يتفق لفظ اسم الفاعل والمفعول ويختلفان في التقدير نحو : مختار ومجتاز<sup>(١)</sup> ، وهو محتمل لهما ، وسبب ذلك أن عين الكلمة ياء متحرك ما قبلها ، فإن كان للفاعل فهي مكسورة فتقديره : مُخْتَبِر ، مثل : مُخْتَرِع ، وإن كان للمفعول فتقديره : مُخْتَبِر مثل : مُخْتَرِع ، وعلى كلا التقديرين تنقلب الياء ألفاً ولفظها واحداً ، ولكن تقدر على الألف كسرة للفاعل وفتحة للمفعول ، وكذلك « مُحَمَّر » إن جعلته للفاعل كانت الراء الأولى مكسورة ، وإن جعلته للمفعول كانت مفتوحة ، فتسكن الراء الأولى وتُدغم في الثانية ، ويكون اللفظ واحداً والتقدير مختلفاً ، وكذلك مقشعر .

### مسألة

الأصل في مَقَامٍ وَمَعَاشٍ : مَقُومٍ وَمَعِيشٍ ، فَتَحَرَّكَ الْوَاوُ وَاِنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فِي

(١) قال ابن جني في الخصائص ٢٤٦/١ : .. ومن ذلك قولهم : مختار ومعتاد ، ونحو ذلك ، فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين . وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله : مُخْتَبِرٌ وَمُعْتَوِدٌ ، كقِطْع ( بكسر العين ) وإن كان مفعولاً فأصله مُخْتَبِرٌ وَمُعْتَوِدٌ ، كَمُقْتَطَعٍ . ف ( مختار ) من قولك : أنت مختار للثياب ، أي مستجيد لها أصله : مُخْتَبِرٌ . ومختار من قولك : هذا ثوب مختار ، أصله مُخْتَبِرٌ . فهذا تقديران مختلفان لمعنيين . وإنما كان يكون هذا منكرأ لو كان تقدير فتح العين وكسرها لمعنى واحد . فأما وهما لمعنيين فسائق حسن . وكذلك ما كان من المضغف في هذا الشرح - النوع - من الكلام ، نحو قولك : هذا رجل معتد للجد ونحوه ، فهذا هو اسم الفاعل وأصله : مُعْتَدِدٌ - بكسر الدال - وهذا رجل معتد ، أي منظور إليه ، فهذا مفتعل ( بفتح العين ) وأصله مُعْتَدِدٌ كقولك : هذا معني معني مُعْتَبِرٌ أي ليس بصغير محقر . وكذلك هذا جُوزٌ معتد ، فهذا أيضاً اسم للمفعول وأصله : مُعْتَدِدٌ كَقَتَّسَم . ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية .



الأصلِ فقلبت ألفاً ، وقد ذكرنا تمة هذا التعليل<sup>(١)</sup> في : يُقال ويُبَاع .

## مسألة

ح ١٦٦  
الأصلُ في ( مَعِيشَةٌ ) : مَعِيشَةٌ - بكسر الياء - على قول سيبويه<sup>(٢)</sup> ، وقد أجازوا أن يكون أصلها الضمّ ، فعلى تقدير الكسر قد تقلت كسرة الياء إلى العين / إشاراً للتخفيف ، وأما على تقدير الضمّ فإن حركة الياء تقلت إلى العين ، وأبدلت الياء الساكنة واواً لأنضمام ما قبلها ، ثم أبدلت من ضمة العين كسرةً ، فاتقلبت الواو ياءً مجاورتها الطرف ، وأنّ التاء غير معتد بها فصارت مثل : أدل وأحق<sup>(٣)</sup> . وقال الأخفش : لو كان الأصل الضمّ لبقيت الواو مثل : مَعُونَةٌ وَمَصُوفَةٌ ، وإن كان هذا الاسمُ جمعاً مثل : مَعَايش جمع مَعِيشَةٌ ، فالحكم كذلك .

وقال الأخفش : يجوز في الجمع أن يكون الأصل الضمّ ، فحوّل إلى الكسر والياء لثقل الجمع . ومثل ذلك ( مَحِيص )<sup>(٤)</sup> في أنّ الأصل : مَحِيص بالكسر مثل مَنْزِل . وأما بيض فأصلها : بوض مثل : سَوْدٌ وَحُمْرٌ إلا أنّ الياء في القياس تقلت واواً لسكونها وأنضمام ما قبلها ، ولكنهم خالفوا القياس فكسروا ليحصل الفرق بين بيض جمع أبيض وبيضاء ، وبين قولهم : دَجَاجٌ بِيضٌ جَمْعُ بِيَّوْسٍ ، إذا سَكَنُوا الياء قلبوها<sup>(٥)</sup> واواً .

(١) انظر النصف ٢٠٦/١ ، ٣٠٧ .

(٢) قال سيبويه ٣٦٤/٢ : .. فعيشة يصلح أن تكون مفعلة ومفعلة .

(٣) قال ابن جني في النصف ٣٠٧/١ : قال أبو عثمان : واعلم أن (مَقَالاً ، وَمَبَاعاً ، وَمَعَاشاً) إذا جمعت على (مفاعل) لم تُعَلَّلِ الياء ولا الواو في الجمع ، وذلك قولك : (مَقَاوِلٌ وَمَبَايِعٌ وَمَعَايِشٌ) ، وأنها أُعَلِّوْا الواحد لأنهم شبهوه بـ (يَفْعَلُ) فلما جمعه ذهب شبهه من (يَفْعَلُ) فردّوه إلى أصله .

قال أبو الفتح : وجه شبهه (مَقَامٌ ، وَمَبَاعٌ) بـ (يَفْعَلُ) أن أصلها : (مَقْوَمٌ وَمَمْتَعٌ) فجرياً مجرى (يَخَافُ وَيَهَابُ) اللذين أصلهما (يَخْوَفٌ وَيَهَيْبُ) فأعلّوها لأنها جاريان على الفعل وهما بوزنه .

(٤) المحيص من حَيْصٍ ، والحَيْصُ : الحَيْدُ عن الشيء ، وحاص عنه يحيص حيصاً : رجع . ويقال : ماعنه محيصاً أي محيد ومهزّب .

(٥) انظر المتع ٤٦٧/٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، والنصف ٣٤٠/١ .

## مسألة

إذا وقعت الواو رابعةً قلبت ياءً ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأصل ذلك أن الفعل المعتل اللام إذا كانت لامه واواً وانكسر ما قبلها قلبت ياءً للكسرة قبلها<sup>(١)</sup> ، ثم يحمل الباب كله على ذلك<sup>(٢)</sup> نحو : أغزى يُغزى وادعى تدعى ، والمصدر : مَغزَى ومَدعى ، فالألف منقلبة عن ياءٍ منقلبة عن واو . وتقول في تراجى وتغازى<sup>(٣)</sup> : أصل الألف ياءٌ مُبدلة من واوٍ وإن لم يكسر ما قبل الطرف لأن الأصل : رَجَى يُرَجى ، ثم دخلت الزيادة عليه بعد استمرار الإبدال ، وكذلك تغازى وتعاطى .

(١) كلمة ( قبلها ) ساقطة من ح .

(٢) قال ابن عصفور في اللمع ٥٣٩/٢ :

فإن قيل : ولأي شيء قلبت الواو في الفعل ياءً إذا وقعت طرفاً رابعةً فصاعداً وليس معها ما يوجب قلبها ياءً ؟

فالجواب : أنها في ذلك محمولة على المضارع نحو : يُغزى ويستدني ويستدعي . وقلبت في المضارع ياءً لانكسار ما قبلها كما قلبت في مثل : ( شقي ) و ( رضي ) .

(٣) وفي اللمع أيضاً ٥٣٩/٢ : فإن قيل : فلأي شيء انقلبت الواو ياءً في مثل ( تفاعل ) و ( تفعل ) نحو

( ترجى ) و ( تغازى ) ، وليس لها ما يوجب قلبها في الماضي ولا في المضارع ، ألا ترى أن ما قبل الآخر في المضارع مفتوح ، كما أن الماضي كذلك نحو : يتغازى ويدرجى ؟

فالجواب : أن التاء في ( ترجى ) و ( تغازى ) وأمثالها إنما دخلت على ( رَجَى ) و ( غازى ) وقد كان وجب قلب الواو ياءً في ( غازى ) و ( رَجَى ) حملاً على ( يُرَجى ) و ( يُغازى ) فلما دخلت التاء بقي على ما كان عليه .

فإن رددت شيئاً من ذلك إلى ما لم يسم فاعله ضمنت الأول وكسرت ما قبل الآخر ، وصارت الألف التي كانت في الآخر ياءً نحو : أغزى واسترئى واستدعي واستدني من ذوات الواو كان الفعل أو من ذوات الياء . وإنما قلبت الواو ياءً إما بالحمل على فعل الفاعل أو لأجل انكسار ما قبلها كما قلبت في مثل ( شقي ) .

وأما المستقبل فيجئ أبداً على قياس نظيره من الصحيح ، فإن كان ما قبل حرف العلة فتحة قلب ألفاً نحو ( يتغازى ) و ( يترجى ) و ( يُغزى ) و ( يُستدعى ) و ( يُستدعي ) وإن كان ما قبله كسرة ثبت إن كان ياءً نحو : أسترئى . وإن كان واواً قلبت ياءً نحو : يُغزى ويستدعي ويستدني .

## مسألة

قد ذكرنا حكمَ الفعلِ المشدّدِ نحو : مَدَّ وشدَّ وَرَدَّ ، وعلى قياسه يجبُ أن يكونَ استرَدَّ واقشَعَرَّ<sup>(١)</sup> ، لأنَّ الأصلَ : استرُدَّدَ واقشَعَّرَ ، فنُقِلت حركةُ المثلِ الأوَّلِ إلى الساكنِ ، وأدغم في الذي بعده ، فإن وجبَ تسكينُ الثاني انفكَّ الإدغامُ وعادت حركةُ الأوَّلِ إليه نحو : استرُدَّدتُ واقشَعَّرتُ / فإن كانَ المثلانِ للإحاق لم يُدغم لئلا يبطل حكمُ الإحاق وذلك نحو : قرَّدد ، وهو مُلحقٌ بجعفر ، فلو أدغمت لسكنت الأوَّلُ وبطلتُ مماثلةُ هذا البناءِ لجعفر . وكذلك اسحَنَلتُ واقعَسَسَ هو ملحقٌ باخرنَجَم .

١٨٨ م

## مسألة

قد تُنقل الحركةُ إلى ما بعدها لضربٍ من التَّخفيفِ أو المجانسةِ ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، تُقرأ بكسرِ القافِ وإسكانِ الهاءِ ، والأصلُ كسرُ

(١) سبق الكلام على هذا في التعليق على ردِّ يرد وعضَّ وفرَّ .

(٢) سورة النور : ٥٢/٢٤ ، والآية بتامها : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ ، قال ابن مجاهد في كتاب السبعة ٤٥٧ :

قرأ ابن كثير وحزمة والكسائي ونافع في رواية ورش وقالون وابن سعدان عن إسحاق المسيبي عن نافع ﴿ ويتقّه ﴾ موصولة بياء . وقال قالون عن نافع ﴿ ويتقّه ﴾ بكسر الهاء ولا يبلغ بها الياء . وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر : ﴿ ويتقّه ﴾ جزماً بكسر القاف . وقرأ حفص عن عاصم : ﴿ ويتقّه ﴾ ساكنة القاف مكسورة الهاء ، بغير ياء مختلصة الكسرة . وروى أبو عمارة عن حفص عن عاصم : ﴿ ويتقّه ﴾ مكسورة القاف ساكنة ، وكذلك روى أبو عمارة عن حمزة . وانظر إتخاف فضلاء البشر ٣٩٦ ، وقد علَّل أبو محمد مكي بن أبي طالب كلَّ وجهٍ من الوجوه للتقدمة في الآية المذكورة ، وسنقتصر على نقل تعليقه لقراءة من قرأ : ﴿ يتقّه ﴾ بسكون الهاء والأخرى بسكون القاف . قال في الكشف ١٤١/٢ :

وحجّة من أسكن الهاء أنه توهم أنها لام الفعل ، لكونها آخرًا ، فأسكنها للجزم ، وهذه علّة ضعيفة . وقيل : إنه أسكن على نيّة الوقف . وهذه علّة ضعيفة أيضاً . وقيل هي لغة لبعض العرب . حكى سيبويه : ( هذه أمة الله ) بالإسكان ، ولا يشبه هاء ( هذه ) لأن هاء هذه ليست للإضمار ، إنَّها هي بدلٌ من ياء ساكنة ، وهاء ﴿ يتقّه ﴾ للإضمار ، تعود على الله جلَّ ذكره .

الهَاءُ لِأَنَّهَا هَاءُ الضَّمِيرِ إِلَّا أَنَّهُمْ سَكَنُوا الْقَافَ وَالْهَاءَ ، أَمَّا الْهَاءُ فَوَقَفُوا عَلَيْهَا فَسَكَنَتْ ، وَأَمَّا الْقَافُ فَخَفَّفُوهَا كَمَا سَكَنُوا التَّاءَ فِي كَتِفٍ : وَشَبَّهُوا الْمُنْفَصِلَ بِالْمُتَّصِلِ ، فَالتَّاءُ وَالْقَافُ وَالْهَاءُ مِثْلُ كَتِفٍ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ حَرَّكُوا الْقَافَ بِالْكَسْرِ وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ وَالتَّرِّ . فَمَنْ الشَّعْرُ قَوْلُ الرَّاجِزِ :

٢٢٠- قَالَتْ سُلَيْمَى : اشْتَرَّ لَنَا سَوِيْقًا<sup>(١)</sup>

بِسُكُونِ الرَّاءِ كَأَنَّهُ كَانَ : تَرَل ، مِثْلُ : كَتِفٍ ، فَفَعَلَ مَا ذَكَرْنَا . وَقِيلَ : نَوَى الْوَقْفَ عَلَى ( اشْتَرَّ ) ثُمَّ جَعَلَهُ فِي الْوَصْلِ كَذَلِكَ . وَقَالَ آخِرُ : [ مِنْ الطَّوِيلِ ]

٢٢١- أَلَا رَبِّ مَوْلُودٍ وَليْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَليْدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبُوانُ<sup>(٢)</sup>

= وَحِجَّةٌ مَنْ أَسْكَنَ الْقَافَ أَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى التَّخْفِيفِ ، شَبَّهَ ( تَقِهَ ) بِ ( كَتِفٍ ) فَخَفَّفَ الثَّانِي بِالْإِسْكَانِ ، كَمَا يَفْعَلُ بِ ( كَتِفٍ ) فَيَقُولُ : ( كَتَّفَ ) وَهُوَ ضَعِيفٌ ، إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ ، وَكَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَسْكَنَ الْقَافَ أَنْ يَضُمَّ الْهَاءَ ، لِأَنَّ هَاءَ الْكِنَايَةِ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهَا وَلَمْ يَكُنْ يَاءً ضَمَّتْ نَحْوَ ( مِنْهُ وَعَنْهُ وَاحْتِبَاءٌ وَفَعْلُوهُ ) ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ كَوْنُ الْقَافِ عَارِضًا لَمْ يَعْتَدَ بِهِ ، وَأَبْقَى الْهَاءَ عَلَى كَسْرَتِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا ، مَعَ كَسْرِ الْقَافِ ، وَلَمْ يَصِلْ الْهَاءُ بِيَاءً ، لِأَنَّ الْبِيَاءَ الْمَحْذُوفَةَ الَّتِي قَبْلَ الْهَاءِ ، مَقْدَّرَةٌ مَنْوِيَّةٌ ، فَبَقِيَ الْحَذْفُ عَلَى الْبِيَاءِ الَّتِي بَعْدَ الْهَاءِ عَلَى أَصْلِهِ وَكَسْرِ الْقَافِ . وَصَلَةُ الْهَاءِ بِيَاءٍ هِيَ الْاِخْتِيَارُ ، لِأَنَّ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةَ وَهُوَ الْأَصْلُ . وَانظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٤٦٨/٦ ، وَشَرَحَ الْمَلُوكِي ٤٥٨ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَّةَ ٢٢٨/٢ ، وَشَرَحَ لِلْفَصْلِ ١٢٧/٩ .

(١) الرَّجِزُ لِلْعِذَابِ الْكِنْدِيِّ وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَسْكِينُ رَاءِ ( اشْتَرَّ ) انظُرِ الْخُصَائِصَ ٢٤٠/٢ وَ ٩٦/٣ ، وَشَرَحَ الْمَلُوكِي ٤٥٩ ، وَشَرَحَ لِلْفَصْلِ ١٢٤/٩ ، وَالْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٤٦٨/٦ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَّةِ ٢٢٥ ، ٢٢٨ .

(٢) الْبَيْتُ لِرَجُلٍ مِنْ أَزْدِ السَّرَاةِ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوِيَّةِ ٣٤١/١ وَ ٢٥٨/٢ ، قَالَ الْأَعْلَمُ : الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : ( لَمْ يَلِدْهُ ) وَأَرَادَ : لَمْ يَلِدْهُ ، فَسَكَنَ الْمَكْسُورَ تَخْفِيفًا كَمَا قَالُوا : عَلَّمَ : عَلَّمَ ، فَسَكَنَتْ اللَّامُ وَبَعْدَهَا النَّالُ سَاكِنَةٌ لِلجَزْمِ فَحَرَكَهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ بِحَرَكَةِ أَقْرَبِ الْمُتَحَرِّكَاتِ إِلَيْهَا وَهِيَ الْفَتْحَةُ لِأَنَّ الْبِيَاءَ مَقْتُوْحَةً فَحَمَلُ الدَّالِ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَعْتَدَ بِاللَّامِ السَّاكِنَةِ ، لِأَنَّ السَّاكِنَ حَاجِزًا غَيْرَ حَصِينٍ . وَأَرَادَ بِالْمَوْلُودِ الَّذِي لَا أَبَ لَهْ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَبِذِي الْوَلَدِ الَّذِي لَمْ يَلِدْهُ أَبُوانُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَانظُرِ شَرَحَ الْمَلُوكِي ٤٨/٤ وَ ١٢٦/٩ ، وَشَرَحَ الْمَلُوكِي ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَّةَ ٤٥/١ وَ ٢٢٨/٢ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَهَا ٢٢ ، وَخِزَانَةَ الْأَدَبِ ٣٩٧/١ وَ ٤٠٠ .

وإن كان الاسم / على أكثر من أربعة أحرفٍ لزم الحذف نحو : كَيْنُونَةٌ وَدَيْمُومَةٌ  
من كان ودَامَ ، وذلك لطول الاسم<sup>(١)</sup> ، وقد جاء تاماً في الشعر ، قال الراجز :

٢٢٢- ياليتَ أَنَا ضَمَّنَا سَفِينَهُ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَهُ<sup>(٢)</sup>

والأصلُ سكونُ الدالِّ للجزم ، إلاَّ أَنَّهُ حَذَفَ<sup>(٣)</sup> حركة اللام فسكنت فانفتحت  
الدال لالتقاء الساكنين<sup>(٤)</sup> . فنه قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا ﴾<sup>(٦)</sup> ، على قراءة من  
سكَّنَ الرَّاءَ . ومن النثر قولهم : مُنتَفَخٌ وَمُنْتَضِبٌّ بسكون الفاء والصاد .

### مسألة

إذا اجتمعت الواو والياء وسكنت الأولى ، قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء

- (١) هذا ما احتج به سيبويه على أن المعتل له أنبئة ليست للصحيح ، فقد أتت كينونة بالتخفيف اللازم على وزن فيعلولة وليس في الصحيح فيعلولة .
- (٢) قال ابن عصفور في المتع ٥٠٥/٢ : وما يدل على صحة مذهب سيبويه - وهو المشار إليه في الحاشية (٣) السابقة - ما حكى من مجيء ( كَيْنُونَةٌ ) على الأصل : أنشد المبرد :
- قد فارقت قرينها القرينته وشحطت عن دارها الظعينة  
ياليت أَنَا ضَمَّنَا سَفِينَهُ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَهُ
- (٣) في م : إلا أنه تقل إليها حركة اللام .
- (٤) في م : وانفتح فيها الدال .
- (٥) عبارة ( قوله تعالى ) من ح .
- (٦) سورة البقرة : ١٢٨/٢ . قال ابن مجاهد في كتاب السبعة ١٧٠ : واختلفوا في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ في كسر الراء وإسكانها وإشامها . فقرأ ابن كثير : ﴿ وَأَرْنَا ﴾ ، وقرأ خلف عن عبيد عن شبل : ﴿ وَأَرْنَا ﴾ بين الكسر والإسكان ، وقرأ نافع وحمة والكسائي : ﴿ أَرْنَا ﴾ بكسر الراء ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر : ﴿ وَأَرْنَا ﴾ - بكسر الراء - واختلف عن أبي عمرو في ذلك ، فقال عباس بن الفضل : سألت أبا عمرو فقرأ : ﴿ وَأَرْنَا ﴾ مدغمةً كذا قال . وسألته عن ﴿ أَرْنَا ﴾ مثقلةً فقال : لا ، فقلت : ( أَرْنِي ) فقال : لا . كل شيء في القرآن بينهما ، ليست ( أَرْنَا ) ولا ( أَرْنَا ) ، وقال عبد الوارث واليزيدي وهارون الأعور وعبيد بن عقيل وعلي بن نصر ( أَرْنَا ) و ( أَرْنِي ) بين الكسر والإسكان . وقال الخفاف - عبد الوهاب بن عطاء - وأبو زيد عن أبي عمرو : ( وَأَرْنَا ) بإسكان الراء . وانظر الإتحاف ١٧٧ .

الأخرى<sup>(١)</sup> ، وقد ذكرنا علة ذلك في البذل . إلا أن الاسم إذا كان على أربعة أحرف نحو : سَيْد ومَيْت جاز فيه التشديد وهو الأصل ، والتخفيف بحذف الياء المنقلبة عن الواو لأنها قد غيّرت أولاً بالإبدال ، فكانت أولى بالحذف لأن التغيير يؤنس بالتغيير<sup>(٢)</sup> .

(١) هذا عقد وقانون مما نصّ عليه ابن جني في التصريف اللوحي . انظر شرح اللوحي ٤٦١ . وهذا نفسه هو عنوان باب من أبواب كتاب سيبويه ٣٧١/٢ ، وسيرد لاحقاً .

(٢) قال سيبويه ٣٧١/٢ : هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً إذا كانت متحركة وألياء قبلها ساكنة أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة ، وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجهما لكثرة استعمالهما إياها وممرّها على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها ، كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد ، أخفّ عليهم ، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ، لأنها أخفّ عليهم لشبهها بالألف ، وذلك قولك في فَيْعَل : سَيْد وصَيْب ، وإنما أصلها سَيْوَد وصَيْوَب ، وكان الخليل يقول : سَيْد ، فَيْعَل . وإن لم يكن فَيْعَل في غير المعتل لأنهم قد يخصّون المعتلّ بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتلّ .

قال في اللوحي ٤٦١ والأصل في سَيْد ومَيْت وجَيْد وهَيْن : سَيْوَد ومَيْوَت وجَيْوَد وهَيْوَن لأنها فَيْعَل من السوَدود والموت والجودة والهوان .

قال ابن يعيش في شرح اللوحي ٤٦٤ : واعلم أنه قد اختلف العلماء في وزن مثل ( سَيْد ) و ( مَيْت ) .. فذهب المحققون من أهل هذا العلم ، إلى أن أصله : سَيْوَد ومَيْوَت على زنة فَيْعَل بكسر العين . وذهب البغداديون إلى أنه : فَيْعَل بفتح العين ، نقل إلى فَيْعَل بكسرها . قالوا : وذلك لأننا لم نَر في الصحيح ما هو على فَيْعَل ، إنما هو فَيْعَل كضَيْعَم وخَيْفَق وصَيْرَف . وهذا لا يلزم لأن المعتلّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح ، لأنه نوع على انفراده ، ولو أرادوا بَيْت فَيْعَلًا لقالوا : مَيْتٌ - بالفتح - كما قالوا : هَيْبَان - بمعنى الجبان - وتَيْحَان - أي الفضوليّ - حين أرادوا : ( فَيْعَلَان ) .

واعلم أنهم لمّا أعلّوا العين بالقلب ههنا اجترؤوا عليها ، فأعلّوها بالحذف أيضاً ، تخفيفاً ، لاجتماع ياءين وكسرة . وهذا الحذف قاوم الأصل ولم يغلّبْه ، فجاز استعمالها جميعاً . فتقول في هَيْن ومَيْت : هَيْن ومَيْت ..

واعلم أنّ الذين قالوا ( مَيْت ) هم الذين قالوا ( مَيْت ) بالتخفيف ، وليستا لغتين لقومين ، قال الشاعر :

ليس من مات فاستراح بَيْتٍ      إنّنا للميت مَيْتُ الأحياء

وانظر في هذه المسألة المنصف ١٥/٢ ، والإنصاف ٧٩٧ ، وشرح الشافية ١٥٢/٣ ، وشرح شواهد ٣٩٢ ، والخصائص ٥٢/٢ ، ٢٨٩ .

وهذا يكثر فيما عيَّنه واوٌ لثقلها . وقد جاء منه شيءٌ في الياء . فأما ( رِيحَان )

ففيه وجهان :

أحدهما : أصله : رَوْحَان ، فقلبت الواو الساكنة ياءً تخفيفاً<sup>(٢)</sup> لانفتاح ما قبلها<sup>(٣)</sup> ، وشبهوها<sup>(٤)</sup> بالمتحركة في القلب<sup>(٥)</sup> ، كما فعلوا ذلك في آيةٍ وطائيٍّ .

والثاني : أصله : رِيحَان فَيَعْلَان من الرِّوْح ، ففعل فيه ما ذكرنا . وأما

( شَيْبَان ) ففيه الوجهان .

وقد جاءت الواو والياء غير مغيرة . قالوا : ضَيُون في السَّنُور<sup>(٦)</sup> ، فتركوا القياس

فيه تنبيهاً على الأصل ، ولقلة استعمالهم إيَّاه . وقالوا في الأعلام ( حَيَوَة )<sup>(٧)</sup> ،

= انظر المنصف ١٥/٢ ، والإنصاف ٧٩٧ ، وشرح الشافية ١٥٢/٢ ، وشرح شواهد ٣٩٢ ، وانظر الخصائص ٥٣/٢ ، ٢٨٩ .

(١) في النصف ١٧/٢ : وشبهه هذه المصادر مما اعتلت عينه لوقوع الياء الساكنة قبلها ، فألزم الحذف

لطوله ، قولهم : ( ريحان ، وريح ، ورَيْدانه ) وأصلها : ( رِيحَان ، ورِيْدَانَة ) ، فقلبوا الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ، فصار في التقدير : ( رِيحَان ، ورِيْدَانَة ) فحذفوا العين كما حذفوها في كَيْنُونَة ، وألزموا الحذف لطول الكلمة كما فعلوا ذلك في ( كَيْنُونَة ) قال الشاعر :

سلام الإله ورِيحَانَانُة ورِحْمَتُهُه وسَاءَ دِرَر

وقال ابن ميادة :

أهـاجَـك المزلُ والمخضر أودت به رِيْدَانَة صرُصُر

وريدانة من راد يروود ، أي ذهب وجاء . وريحان : من الرِّوْح .

(٢) كلمة ( تخفيفاً ) ساقطة من م .

(٣) عبارة ( لانفتاح ما قبلها ) ساقطة من ح .

(٤) في م : وشبهها .

(٥) عبارة ( في القلب ) ساقطة من م .

(٦) قال سيبويه ٤٠٣/٢ : هذا باب ما شد من المعتل على الأصل وذلك نحو : ضَيُون ، وفي المنصف ٢٤/٣ :

الضَيُون : هو السَّنُور ويقال له : القَطْ والهَرّ والحِطْل .

(٧) سيبويه ٤٠٣/٢ .

وقال ابن جني في المنصف ٢٨٥/٢ ، فأما قولهم في القلم : ( حَيَوَة ) فالواو فيه بدل من الياء وأصله

( حَيَة ) وجاز ذلك فيه لما كنتُ عرفتك من أنه قد يجيء في الأعلام ما لا يجيء في غيرها وذلك نحو : =

والقياسُ : حية ، والأعلامُ يكثرُ فيها التغييرُ على ما يبين في موضعه من النداء والحكاية وغيرهما .

### مسألة

إذا وقعت الواوُ ثانيةً بين ألفٍ وكسرةٍ في جمعٍ أو مصدرٍ قلبتُ ياءً ، فالجمعُ مثل : حَوْضٍ وحيَاضٍ ، وقد ذكرنا علتهُ في البَدَل . وأمَّا المصدرُ فأبدلتُ منه الواوُ مثل : حِيَالٍ ، لأنَّه قد أُعِلَّ في الفعلِ نحو : حَالَ ، فَسَرَى الإغْلَالُ إلى المصدرِ <sup>(١)</sup> . فإنْ تحرَّكتِ الواوُ في الواحدِ نحو : طَوِيلٍ ، لم تُقَلَّبْ في الجمعِ لقوَّتِها بجرَّتِها في الأصل . وقد جاء إبدالُها في الشَّعرِ فقالوا : طِيَالٍ <sup>(٢)</sup> .

### مسألة

إذا وقعت ألفُ التَّكْسِيرِ بينَ واوَيْنِ وجاورتِ الواوُ الطرفَ أُبدلتُ همزةً كقولك في جمعٍ أوَّلٍ : أوائلٍ ، وفي ذلك وَجْهان :

أحدهما : أَنَّهُ لَمَّا اجْتَمَعَتِ ثَلَاثَةُ أَحْرَافٍ مَعْتَلَّةٍ غَيَّرُوا أَحَدَهَا فِرَاراً مِنَ الثَّقَلِ واجْتِنَاعِ

= ( مَوْزِقٌ وَمَهْلَلٌ وَمَعْدِيكِرْبٌ ) .

(١) قال سيويوه ٣٦٩/٢ : هذا باب قلب الواو فيه ياءً لالياء قبلها ساكنة ولا لسكونها وبعدها ياء وذلك قولك : حالتُ حِيَالاً وَقَمْتُ قِيَاماً ، وإِنَّا قلبوها حيث كانت معتلة في الفعل فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء ، فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقرّوها ، وكان العمل من وجهٍ واحدٍ أخفَّ عليهم وجسروا على ذلك للاعتلال ، ومثل ذلك : سَوَاطِئٌ وَسَيَاطِئٌ وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ وَرَوْضَةٌ وَرِيَاضٌ ، لَمَّا كانت الواو مِيتَةً ساكنةً شبهوها بواوٍ يقول لأنها ساكنة مثلها لأنها حرف الاعتلال . وانظر الخصائص ١٥٨/١ ، والنصف ٣٤١/١ .

(٢) يومئ هنا إلى ما ينسب إلى أنيف بن زبان النبهاني :

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَاءَةَ ذُلٌّ لِسَاءِ وَأَنَّ أَشَدَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

والشاهد فيه أن الواو في جمع طويل قلبت إلى ياء فقالوا : طِيَالٍ . وهذا في الشعر ولا يقاس عليه . انظر النصف ٣٤٢/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٦٩ ، وشرح المفصل ٨٨/١٠ ، وشرح شواهد الشافية ٢٨٥ ، والممتع ٤٩٦/٢ .



ذوات العِلل ، فكانت الأخيرة أولى بالتغيير لقرئها من الطرف ووقوع الثقل بها لتكررها .

والثاني : أن الواو لو وَقَعَتْ طَرَفًا لَغَيَّرَتْ / فكذلك إذا جاورته ، لأنَّ الجار يُحَكَّمُ عليه بحكم المجاور ، فإن اضطرَّ شاعرٌ إلى زيادة ياءٍ بعد هذه الهمزة أقرها لأنَّ الزيادة عارضةٌ فحكم المجاورة باقي<sup>(١)</sup> .

(١) انظر سيبويه ٣٧٤/٢ ، ومثله في النصف ٤٤/٢ ، وسأقتصر هنا على ذكر عبارة النصف : قال أبو الفتح :

اعلم أنه إذا ورد جمع على مثال ( مفاعل ) وقد اكتنف ألفه واوان ، أو ياءان ، أو ياءً وواو ، وليس بين ألف الجمع والطرف إلا حرف واحد وهو ياء أو واو فإن الخليل وسيبويه يريان قلب الحرف الذي بعد الألف همزة ، فيقولان في جمع ( فَوُعَل ) من ( قلت وبعث ) و ( فيعل ) منها : ( قوائل ، وبوائع ، وقيائل ، وبيائع ) .

وأصل هذا كله : ( قواول وبوايع ، وقياول وبيايع ) ، فلَمَّا وقعت الألف بين حرفي علة ، وهي شبيهة بها ، والثاني من حرفي العلة يلي الطرف ، وذلك مما يضعفه ، هربا من ذلك إلى الهمزة ، ولا يفصلان - أي الخليل وسيبويه - بين الواوين والياءين وبين الياء والواو .

وأصل هذا التغيير إنما هو لَمَّا اجتمعت فيه واوان نحو : ( أوائل ) وأصلها : ( أواول ) ، فلَمَّا اجتمعت الواوان ، وليس بينها إلا الألف ، وهو حرف كالنفس ليس بحاجز حصين ، ووليت الآخرة من الواوين آخر الكلمة همزوها كما يهمزون الأولى من الواوين إذا وقعتا في أول الكلمة نحو جمع = ( واصل : أواصل ) ، ثم شَبَّهوا الياءين والياء والواو : بالسواوين ، لأنَّ فيها ما فيها من الاستتقال ، فهمزوا لذلك .

وأما أبو الحسن فكان لا يرى الهمز إلا أن يكتنف الألف واوان نحو : ( أوائل ) وأصلها : ( أواول ) ، وكان يقول في جمع ( فيعل ) من ( قلت : قياول ) ، هكذا يفعل ما لم يجتمع فيه واوان .

فإن قال قائل منتصراً لأبي الحسن : إن همزهم ( عيائل ) من الشاذ ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ؟ قيل : إنما كان يكون شاذاً لو كنت سمعتهم لم يهزوا نظيره في كثير من المواضع ، ثم رأيتهم قد همزوا ( عيائل ) فهذا كان يمكن أن يقال : إن همزه شاذ ، فأما ولم نرهم صححوا نظيره - وفي الياء ما في الواو من الاستتقال في كثير من المواضع - فليس لك أن تحكم بشذوذه ، بل إذا جاء السماع بشيء ، وعضده القياس ، فذلك ما لا نهاية وراءه . وسبيل من طعن فيه ، سبيل من طعن في رفع الفاعل ، وهذا ما لا يقول به أحد . نعم وقد حكى أبو زيد عنهم : ( سَيِّقَةٌ وسَيَاتِقٌ ، وسَيِّدَةٌ وسَيَائِدٌ ) بالهمز أيضاً .

وإن كانت الياء بعد الواو الثانية غير زائدة ، لم تُهْمَزِ الواو لِبعْدها من الطَّرَفِ نحو طَوَاوِيس<sup>(١)</sup> ، فَإِنَّ حَذْفَ هذه الياءِ لضرورةِ الشَّعْرِ لم تُهْمَزِ الواوُ لِأَنَّ الحَذْفَ عارضٌ ، فَحَكْمُ البُعْدِ عن الطَّرَفِ باقٍ .

واختلفوا فيما إذا وقعت ألفُ التَّكْسِيرِ بين ياءين أو ياءٍ وواوٍ نحو : عيلة وعيائل وسيِّقة وسيائق<sup>(٢)</sup> . فذهب سيبويه همزُ الأخيرة كما ذكرنا في الواو . وقال الأخفش : لا تهْمَزُ هنا لِأَنَّ الياءَ أخفُّ من الهمزةِ ومعها من جنسها . والياءُ لم تُبدَلْ همزةً بخلافِ الواوِ فإنَّها قد أُبدِلتْ في وُجوهٍ وصَحْرَاواتٍ . وَحُجَّةُ سيبويه السَّماعُ والقِياسُ .. فالسَّماعُ ما رواه المازني أَنَّهُ سأل الأَصمعي عن جمع عَيْلٍ<sup>(٣)</sup> فجمعَ وهمزَ ، والظاهر أَنَّهُ سمِعَهُ . وأمَّا القِياسُ فَإِنَّ العِلَّةَ التي أوجبَتِ الهمزَ في الواوِين موجودةٌ هنا .

### مسألة

إذا جمعتَ صحيفةً ورسالةً وَعَجُوزاً على صَحائِفٍ ورسائلٍ وَعَجَائِزٍ ، همزتَ حرفَ المدِّ لِأَنَّهُ جاورَ الطَّرَفَ وقبله ألفٌ ، والإعلالُ لازمٌ ، فكأنَّ همزها جعلها حرفاً صحيحاً ، وكان ذلك تغييراً لحرفِ العِلَّةِ ، وأشبهه في ذلك العينُ في قائلٍ وبائعٍ<sup>(٤)</sup> .

(١) سيبويه ٢/٣٧٥ ، والمنصف ٢/٤٧ ، وفيه : قال أبو عثمان : وإنا كان في هذا الجمع بين الياء والواو التي بعد الألف ياءٌ تحول بينها وبين آخر الكلمة لم تُهْمَزِ ، وذلك نحو : طواويس ونواويس ، والياء نحو : سايور وسواير . قال أبو الفتح : هذا الفصل يدلُّك على صحة ما قدَّمته ، من أنَّ القرب من الطرف يوهن ويُضعف . ألا ترى أنها لمَّا تباعدت صحَّت .

(٢) سبق التعليق على ذلك في التعليق الذي قبل السابق ، وانظر أيضاً شرح الملوكي ٤٨٨ ، ٤٩٥ .

(٣) في المنصف ٢/٤٤ قال المازني : وسألت الأَصمعي عن ( عَيْلٍ ) كيف تكسره العرب ؟ فقال : ( عيائل ) يهْمَزون كما يهْمَزون الواوِين .

(٤) قال ابن جني في المنصف ١/٣٢٦ : اعلم أن الهمز في باب ( فعائل ) إنما أصله لباب ( رسالة وكنانة ) وذلك أنك لمَّا جمعت ( رسالة ) على ( فعائل ) ، جاءت ألف الجمع ثالثةً ووقعت بعدها ألف ( رسالة ) فالتمت ألفان فلم يكن بدُّ من حذف إحدىهما أو تحريكها ، فلو حذفت الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع ، ولو حذفت الثانية لتغيَّر بناء الجمع ، لأن هذا الجمع لا بدُّ له من أن يكون بعد ألفه الثانية حرفٌ =

## مسألة

تقول في جمع ( خَطِيئَة ) : خَطَايَا . وفي كَيْفِيَّةِ التَّغْيِيرِ أَقْوَالٌ <sup>(١)</sup> :

= مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون ك ( مفاعل ) .  
ولم يجر أيضاً تحريك الألف الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع لأنها إنما تدلُّ عليه مادامت ساكنة على لفظها ، ولو حُرِّكت أيضاً لانقلبت همزة وزالت دلالة الجمع ، فلم يَبْقَ إلا تحريك الألف الثانية بالكسر ليكون كعين ( مفاعل ) فلَمَّا حُرِّكت انقلبت همزة فصارت ( رسائل وكنائن ) كما ترى .  
ثم شَبَّهت الياء في ( صحيفة ) والواو في عَجُوزٍ بِأَلْفٍ ( رسالة ) لأنَّ قبل كل واحدة منهما بعضُها وهي ساكنة فجزتا في هذا مَجْرَى الألف ، وأصلُ الباب في هذا الهمز إنما هو للألف ، لأنها أَعَدَّتْ في المدِّ منها .

(١) فصل ابن جنى في النصف القول في هذه للسألة بما لا يزيد ٥٤/٢ : قال أبو عثمان : اعلم أنك إذا جمعت ( خطيئة ورزية ) على فعائل ، قلت : ( خطايا ورزايا ) وما أشبه هذا مما لامه همزة في الأصل ، لأنك همزت ياء ( خطيئة ورزية ) في الجمع ، كما همزت ياء ( قبيلة ، وسفينة ) حين قلت : ( قبائل وسفائن ) ، وموضع اللام في خطيئة مهموز ، فاجتمع همزتان ، فنقلبت الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين فصارت : ( خطائي ) ثم أبدلت مكان الياء ألفاً ، كما فعلت ذلك في ( مدارا ومعايا ) وما أشبه ذلك فصارت ( خطأ ) وتقديرها : خطأعا ، والهمزة قريبة المخرج من الألف ، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات ، فلما كان كذلك أبدلوا من الهمزة ياءً فصارت ( خطايا ) فلا تستنكر هذا التفسير وتطويله فإن الباب يدور على هذا .

قال أبو الفتح : قد شرح أبو عثمان هذا الفصل كما ترى ، ويحتاج إلى تتبع . فإن قال قائل : لِمَ لَمَّا صار التقدير : خطائي بعد قلب الهمزة الأخيرة ياءً فُنُحِتِ الهمزة حتى انقلبت الياء ألفاً ؟  
قيل : لأنهم قد قالوا في ( مدار : مدارا ) وفي ( معاي : معايا ) فأبدلوا من الكسرة فتحةً مع أنه ليس في الكلمة همزة عارضة في الجمع .

فلما عرضت في ( خطائي ) همزة كان ذلك تغييراً لحق الكلمة ، فاجترئ عليها بعد ذلك ، فألزمت الفتح تخفيفاً ، ولأنَّ الفتح تغيير أيضاً . كما أنهم لَمَّا لزمهم حذف الهاء من حنيفة في النسب ، اجترؤوا على حذف الياء أيضاً فقالوا : حنفي ..

وأيضاً : فإنهم أرادوا أن يكون بين الهمزة العارضة في الجمع ، والهمزة التي كانت في الواحد فصل ، فغيروا الهمزة في ( خطايا ، ورزايا ) وما كان نحوهما قد قلبت لأمه التي هي همزة إلى موضع ياء ﴿ فَعِيلَة ﴾ فكأنها في التقدير : ( خطايي ) ثم قلب الهمزة فصارت موضع الياء فصارت ( خطائي ) فأبدلت الكسرة فتحةً وعَمِلَ بها كما عَمِلَ بها في قول عامة النحويين .

أحدها : أنك لِيَنْتَ هَمْزَةٌ ( خَطِيئَةٌ ) فبقي مثل : عَطِيَّةٌ ، فَلَمَّا جَمَعْتَ زِدْتَ أَلْفَ التَّكْسِيرِ ، وَهَمَزْتَ الْيَاءَ الْأُولَى ، وَوَقَعْتَ الْيَاءَ بَعْدَهَا ، فَصَارَ اللَّفْظُ : خَطَأَيٌّ ، مِثْلَ عِذْرَاءٍ وَعِذَارِيٍّ ، ثُمَّ أُبْدِلْتَ مِنَ الْكِسْرَةِ فَتَحَةً فَاتَّقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا ثُمَّ أُبْدِلْتَ الْهَمْزَةَ يَاءً ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِرَارًا مِنْ وَقُوعِ الْهَمْزَةِ بَيْنَ الْفَيْنِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُصَيِّرُهَا فِي تَقْدِيرِ ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ أَوْ ثَلَاثِ هَمْزَاتٍ ، وَذَلِكَ مَهْرُوبٌ مِنْهُ ، وَكَانَتِ الْيَاءُ أُولَى مِنَ الْوَاوِ لِأَنَّهَا أَخْفَى مِنْهَا ، أَوْ لِأَنَّ أَصْلَهَا الْكِسْرُ وَهُوَ أَشْبَهَ بِالْيَاءِ .

وَقَالَ الْخَلِيلُ : تُجْمَعُ خَطِيئَةٌ عَلَى خَطَأَيٍّ أَيْ : بِهَمْزَتَيْنِ مِثْلَ : سَفَائِنٍ . فَالْهَمْزَةُ / الْأُولَى مُبْدَلَةٌ مِنَ الْيَاءِ <sup>(١)</sup> الزَّائِدَةُ وَالثَّانِيَةُ لَامُ الْكَلِمَةِ ، ثُمَّ قَدِّمْتَ لَامَ الْكَلِمَةِ عَلَى الْهَمْزَةِ الزَّائِدَةِ لِتَعُودَ إِلَى أَصْلِهَا وَهِيَ الْيَاءُ ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنَ الْفَتْحَةِ كِسْرَةً <sup>(٢)</sup> وَمِنَ الْيَاءِ أَلْفًا ، لِتَحْرِكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَمِنَ <sup>(٣)</sup> الْهَمْزَةِ يَاءً لِمَا تَقَدَّمَ وَوزَنَهُ فَعَالِي ، وَفِيهِ ثَقُلٌ وَإِبْدَالُ الْهَمْزَةِ الْمَنْقُولَةِ يَاءً ، وَفَتْحُ الْمَكْسُورِ وَقَلْبُ الْيَاءِ الْمَنْتَرَفَةِ أَلْفًا ، وَقَلْبُ الْهَمْزَةِ يَاءً . وَقَالَ سِيبَوِيهٌ <sup>(٤)</sup> كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ شَيْئًا عَلَى شَيْءٍ .

ح ١٦٨

= فَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ عَنِ هَذَا فَقُلْتُ : هَلَّا أَقَرَّ الْهَمْزَةَ بِجَاهِهَا فَقَالَ : ( خَطَاءٌ ) لِأَنَّهَا لَامٌ وَهِيَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَليست عارضةً في جمع ؟  
فَقَالَ : إِنَّ اللَّامَ لَمَّا قَدِّمْتَ فَجَعَلْتَ فِي مَوْضِعِ الْهَمْزَةِ الْعَارِضَةَ فِي الْجَمْعِ أَشْبَهْتَهَا فَجَرَى عَلَيْهَا حَكْمُهَا ، فَغَيَّرْتَ كَمَا تَغَيَّرُ الْعَارِضَةُ فِي الْجَمْعِ كَمَا تَقُولُ فِي جَمْعِ ( قَوْسٌ : قَيْسِيٌّ ) وَأَصْلُهُ : ( قَوْسٌ ) ثُمَّ تَقَدَّمَ السَّيْنُ ، وَتَوَخَّرَ الْوَاوُ ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَصَحَّحَ لِأَنَّهَا عَيْنُ الْفَعْلِ ، فَيُقَالُ : ( قَسَوُ ) وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا أَخْرَوْا الْعَيْنَ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ أَعْلَتْ كَمَا تَعَلَّ اللَّامُ ، فَجَرَتْ قَيْسِيٌّ بِجَرَى عَيْصِيٍّ ، فَهَذَا هُنَا كَذَاكَ نَمَّةٌ . انْتَهَى قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ .  
قَالَ ابْنُ جَنِّيٍّ : وَمِذْهَبُ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِالْقَلْبِ فِي ( خَطَايَا ) عِنْدِي أَقْوَى مِنْ قَوْلِ الْخَلِيلِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ حَكِيَ عَنْهُمُ : ( غَفَرَ اللَّهُ لَهُ خَطَائِهِ ) بِوزنِ خَطَاعِهِ . وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ : ( دَرِيئَةٌ ، وَدِرَائِيٌّ - بِوزنِ دِرَاعٍ - وَخَطِيئَةٌ وَخَطَائِيٌّ ) ، وَذَلِكَ فِي كِتَابِ الْهَمْزِ الْمُقِيمِ ، قَرَأْتَهُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ عَنْهُ .  
وَتَابَ ابْنُ جَنِّيٍّ الْإِحْتِجَاجَ فَلْيُرَاجَعْ . وَانظُرْ أَيْضًا الْخِصَائِصَ ٥/٣ ، وَالْإِنْصَافَ ٨٠٥/٢ ، الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ ١١٦ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ١١٧/٩ .

(١) في ح : من الياء الثانية والزائدة لام الكلمة .

(٢) في ح : من الكسرة فتحة ؟

(٣) في ح : ثم ومن .

(٤) انظر سيبويه ١٦٩/٢ ، ٣٧٨ .

## مسألة

تقول في عطية ومطية : عَطَايا ومطَايا<sup>(١)</sup> . وقد أشرنا إلى كيفية تغييره وعلّة ذلك .

## مسألة

تقول في جمع « شَاوِيَة وَرَاوِيَة »<sup>(٢)</sup> : شَوَايا وروايا ، وكيفية ذلك أنك جمعته على مثال فَعَائِلٍ مثل : قَائِمَة وَقَوَائِم ، فأبدلت من الألفِ واواً وزِدْتَ بعدها ألفَ التَّكْسِيرِ ، وقلبت الواو التي هي عينٌ همزةً كما فعلتَ في عَيْنِ قَائِمَة . فوَقَعْتَ اللامَ وهي ياءٌ هنا بعد الهمزة فصار : شَوَايِي ، ثم أُبْدِلتَ الكسرةَ فتحةً ثم أتممتَ العملَ كما ذكّرنا في خطيئة فصارَت : شَوَايا على قَوَاعِلِ ، وَهنا اتَّفَقَ الحَلِيلُ وسببويه لأنَّ اللامَ لازائِدَ قَبْلَها .

## مسألة

تقول في « مَعِيْشَة » : مَعَايش ، بغيرِ هَمْزٍ ، ووزنه : مَفَاعِلِ . وإِنَّا لم يَهْمِزوا لأنَّ

(١) انظر سيبويه ١٩٦/٢ ، ٣٨٤ . وفي المتع ٦٠٣/٢ : مطية ومطايا ، أصله : مطائو ، ثم قلبت - الواو - لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار ( مطائي ) ثم قلبت الكسرة فتحة تخفيفاً فصار ( مطاءئ ) ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ( مطاءا ) ثم أبدلت الهمزة ياءً كما قدّمنا .

(٢) في اللسان « روي » الراوية للزيادة فيها الماء ، ويسمى البعير راوية على تسمية الشيء باسم غيره لقربه منه . والروايا جمع راوية للبعير .

وفي اللسان « شوا » : والشوية بقية قوم هلكوا ، والجمع : شوايا .

وفي شرح المفصل ١١٤/١٠ قالوا : « شوايا وحوايا » في جمع شاوية وحاوية ، فالواو فيها وإن كانت عيناً غير مدة تقبل الحركة ، وذلك أنك لما جمعته قلبت ألفه واواً على حدّ قلبها في ضوارب وقوائم ، ووقعت ألف الجمع بعدها ، فاستكنف الألف واوان ، أحدها المنقلبة عن الألف ، والأخرى عين الجمع ، فقلبت الثانية همزة لوقوعها بعد ألفٍ زائدة قريبة من الطرف على حدّ صنيعهم في أوائل ، فصار : « حوائِي وشوائِي » ، ثم أبدلوا من كسرة الهمزة فتحةً فصار تقديره شواءا وحواءا فأبدلوا من الهمزة ياءً فقالوا : شوايا وحوايا .

الياء أصل ، وإنما يهْمَزُ الزائد للفرق ، وقد هَمَزَهَا بعضُ القراء ، شَبَّهَهَا بالزائدة وقد خَطَّوْهُ (١) .

## مسألة

فأما « مدينة » فإن أخذتها من دان يدين إذا أطاع فكأن أهل المدينة أطاعوا رئيسها ، فهنا لا تُهْمَزُ لأنها مثل معيشة ، وإن أخذتها من « مدن بالمكان » إذا أقام هَمَزَتْ ، لأن ياءها زائدة (٢) . ومثلها : معين ، إن أخذته من عاينت الشيء لم تهْمَزْ بل تقول : معاين ، وإن أخذته من معن إذا أقام هَمَزْتَهُ لِمَا تَقَدَّمَ .

(١) في المنصف ٣٠٧/١ : قال أبو عثمان : فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة « معائش » بالهمز فهي خطأ ، فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا .

قال أبو الفتح : قد اختلفت الرواية عن نافع ، فأكثر أصحابه يروي عنه « معايش » بلا همز ، والذي روى عنه بالهمز خارجة بن مصعب . وإنما كان همزها خطأ عنده ، لأنها لا تخلو من أن تكون جمع معاش أو معيشة أو معيش ... وكل واحد من هذه فعينه متحركة في الأصل : فأصل « معاش : مَعِيشٌ » وأصل : « مَعِيشَةٌ : مَعِيشَةٌ أو مَعِيشَةٌ » على مذهب الخليل ، وأصل « معيش : مَعِيشٌ » مكسور العين ، ليس غير ، لأنه ليس في الأحاد اسم على « مَفْعَلٌ » بضم العين .

وإن كان « مَعِيشٌ » جمع « معيشة » فجائز فيه « مَفْعَلٌ ، ومَفْعِلٌ » جميعاً ، وإذا كان الأمر كذلك فحق « معاش ، ومعيش ، ومعيشة » ألا تهمز في الجمع ، لأنه قد كانت عينه متحركة في الأصل ، فإذا احتاج إلى حركتها في الجمع حركها ولم يقلبها ، واحتلت الحركة ، لأنها قوية وهي من الأصل ، وقد كانت متحركة في الواحد وإنما يهْمَزُ في الجمع حروف المدّ واللين التي لاحظ لها في الحركة في الواحد نحو ألف رسالة ، وياء صحيفة ، وواو عجوز .

قلت : والآية للشار إليها هي قوله تعالى : ﴿ ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون ﴾ [ الأعراف : ١٠/٧ ] ، قال ابن مجاهد في كتاب السبعة ٢٧٨ : قوله : ﴿ معايش ﴾ كلهم قرأ « معايش » بغير همز . وروى خارجة عن نافع « معائش » ممدودة مهموزة . قال أبو بكر : وهو غلط .

فنسبة قراءة خارجة إلى الغلط لم يأت من النحاة فقط وإنما من أئمة القراءة أيضاً .

(٢) قال ابن جنّي في المنصف ٣١٢/١ : أمّا من قال : « مُنَنٌ » فاشتقاقه واضح و « مدينة » عندكم كسفية ، و « مدائن » ك « سفائن » .

## مسألة

الياء في مُصِيبَةٍ عَيْنٌ مُبَدَّلَةٌ من واوٍ لَأنَّه من صابٍ يَصُوبُ ، فجمَعُها يَجِبُ أن يكونَ على : مَصَاوِبٍ ، بغيرِ / هَمْزٍ مثل : مَقَامٍ ومَقَاوِمٍ إلاَّ أنَّ العَرَبَ هَمَزَتِها على خِلافِ القِياسِ <sup>(١)</sup> ، وهذا خِلافٌ تُرَكِّهُمُ الهمزَ في بَرِيَّةٍ وخَايِيَةِ والنَّبِيِّ <sup>(٢)</sup> فَإِنَّ الأَصْلَ في ذلك كُلِّهِ الهمزُ وقد تَرَكوهُ ، فَكذلكَ هَمَزُوا في ( مَصَائِبِ ) ما ليسَ أصلُهُ الهمزُ .

## مسألة

إذا اعتلت عين فعل نحو : قَالَ وَبَاعَ وَخَافَ ثُمَّ بَنَيْتَ مِنْهُ اسْمَ فاعِلٍ زِدْتَ عَلَيْهِ أَلِفًا

= وَأَمَّا مَنْ أَخَذَهَا مِنْ « دَانَ يَدِينُ » فَعَنَاهُ أَنَّهَا أَطَاعَتْ صَاحِبَهَا وَتَذَلَّتْ لَهُ . وَالذِّينُ : الطَّاعَةُ . وَهَكَذَا أَخَذْتُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ وَقْتِ القِرَاءَةِ ..

وَأَمَّا اخْتِلافُ العُلَماءِ فِيها - أَي مَدائِنَ - فَكَانَ بَعْضُهُم سَمِعَها مَهْمُوزَةً ، وَبَعْضُهُم سَمِعَها غَيْرَ مَهْمُوزَةً ، وَبَعْضُهُم سَمِعَها مَهْمُوزَةً وَغَيْرَ مَهْمُوزَةً .

فَالذِّينَ سَمِعُوهَا مَهْمُوزَةً خَالَفُوا تَأْوِيلَ مَنْ سَمِعَها غَيْرَ مَهْمُوزَةً وَلَوْ كانَ كُلُّهُمُ سَمِعُوهَا مَهْمُوزَةً وَغَيْرَ مَهْمُوزَةً ، كما سَمِعَها أَبُو عِثْمَانَ لِلذَّائِرِ بِالوَجْهِينِ لَزَالَ الخِلافُ وَلَمْ يَقَعِ أَصلاً .

وَاخْتِلافُ العُلَماءِ إِذَا كانَ مِنْ أَجْلِ اخْتِلافِ العَرَبِ فِيها ..

(١) قال ابن جني في المنصف ٣٠٩/١ : فَأَمَّا قَوْلُ العَرَبِ : ( مَصَائِبِ ) فغَلَطَ ، لِأَنَّ الياءَ مُصِيبَةٌ عَيْنِ الفِعْلِ ، وَهِيَ مُتَقَلِّبَةٌ عَنِ واوٍ وَأَصْلُها ( مُصُوبَةٌ ) وَأَصْلُها الحِرْكةُ ، وَقِياسُها ( مَصَاوِبِ ) . وَقَدْ كانَ أَبُو إِسْحاقَ ذَهَبَ إِلى أَنَّ الهمزةَ في ( مَصَائِبِ ) إِنما هِيَ بَدَلٌ مِنَ الواوِ في ( مَصَاوِبِ ) كما قالوا : ( إِسْادَةٌ ) في ( وَسادَةٌ ) وَأَنكَرَ ذلكَ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ وَقَالَ : إِنَّ الواوَ لا تُقَلِّبُ هَمْزَةً وَسَطاً إِذا كانَتْ مَكسُورَةً ، وَقَدْ بَيَّنَّتْ هَذا .

وَذَكَرَ أَبُو الحَسَنِ أَنَّ الَّذِي شَجَّعَهُمْ عَلى أَنَّ شَبِهُوا ( مُصِيبَةٌ ) بِ ( صَحيفَةٌ ) حَتى هَمَزُوهَا في الجَمْعِ ، أَنَّها قَدْ اِعْتَلَّتْ في الواحِدِ بِأَنَّ قَلْبَتِ الواوُ ياءً فَتَوَهَّنتِ العَيْنُ بِالقَلْبِ ، فَأَشْبَهَتِ الياءَ الزائِدَةَ ، لِأَنَّها في الحَقِيقَةِ لَيْسَتْ مِنَ الأَصْلِ ، وَإِنما هِيَ بَدَلٌ مِنَ العَيْنِ ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنِ الأَصْلُ بَعِينَهُ أَشْبَهَتِ الزائِدَةَ فَقَلْبَتِ في الجَمْعِ هَمْزَةً .

وَيَرى ابنُ جَني أَنَّ أبا الحَسَنِ لَجَأَ إِلى هَذا التعليلِ لما سَمِعَ ( مَصَائِبِ ) مِنَ العَرَبِ ، فَاحْتالَ بَعْدَ السَّماعِ بما يَكُونُ فِيهِ بَعْضُ العَدْرِ ، وَلا يَقْطَعُ بِأَنَّ هَذا خَطأٌ مِنَ العَرَبِ ما وَجَدَ لَهُ وَجِهاً ما ، أَلا تَرى أَنَّ سِيبَوِيهَ قالَ في بابِ ما يَضْطَرُّ إِليه الشاعِرُ : وَليسَ شِئاً مَّا يَضْطَرُونَ إِليه إِلاَّ وَهمُ يَحاوِلُونَ بِهِ وَجِهاً .

(٢) انظر الخصائص ٨٦/٣ .

لتفرّق بين الاسم والفعل<sup>(١)</sup> ، فتقع الألفُ المبدلة بعدها وهما ساكنتان وحذفتُ إحداهما يُخلّ بمعنى ، وتحريكُ الأولى يخرجُها عن المدِّ ، ولأنّه لاحظتُ لها في الحركة ، فحرّكتُ الثانيةَ لأنّها تستحقُّ الحركةَ في الأصل ، وكُسرُت على أصلِ التقاءِ الساكنين ، وإذا حرّكتِ الألفُ انقلبتْ همزةً لما ذكرنا في غيرِ موضعٍ فصارَ اللفظُ به : بئاعاً وقائلاً وخائفاً ، ويجوزُ تليينُ هذه الهمزة لتحرّكها ، ولا يجوزُ أن تُجعلَ ياءً خالصةً ولا واواً ، لأنّ ذلك من حكمِ الحروفِ التي لمْ تَعَلَّ نحو قولك في : صيدَ البعيرِ ، وعوّرت عينه ، لأنّها صحت في الماضي فتصحُّ في اسمِ الفاعلِ .

### مسألة

إذا أدغمت الواو والياء فيما بعدهما ولم تكن مجاورة للطرف تحصنت من القلب نحو : اخروطاً واخلوطاً واجلوذاً<sup>(٢)</sup> . وكذلك : فلانٌ من صيابة قومه ، أي : من خيارهم . ولو بنيت من صاد يصيدُ فعلاً لقلت : صيادٌ ولم تتغير ، لأنها تحصنت لدخولها في حمى<sup>(٣)</sup> حرفٍ متحرّكٍ ممتنعٍ عن التّغيير . وقد أُبدل في بعض المواضع نحو : ديوان ، وقد ذكرناه في « البدل » . فإن جاور الطرف فقد جاء فيه الوجيهان . قالوا : صيمٌ وقيمٌ وصومٌ وقومٌ<sup>(٤)</sup> ، والإبدال أقوى لمجاورة الطرف ، وهو محلّ التغيير والتصحيح

(١) انظر شرح الملوكي ٤٩١ ، وشرح المفصل ٧٧/١٠ .

(٢) اخروط السفرُّ : طال ومثله : اجلوذ . قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٩٨ : .. وكذلك قالوا : اخروطاً واخلوطاً واخلوطاً واخلوطاً . فلم يقلبوا الواو الساكنة ياء لانكسار ما قبلها ، وذلك لما ذكرناه من تحصنها بالإدغام . فلم يقولوا : اجليوذاً واخلوياً . ولذلك كان قولهم في دوان : « ديوان » من الشاذ غير المقيس ، للتخفيف لثقل التضعيف ، لالسكونها وانكسار ما قبلها . وانظر سرّ الصناعة ٥٨٦/٢ .

(٣) هكذا قرأتها .

(٤) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٤٩٩ : وأما « صائمٌ وصيمٌ » و « قائمٌ وقيمٌ » ، ففي هذا الجمع وجهان : أحدهما « صومٌ » و « قومٌ » بإثبات الواو على الأصل . ويجوز « صيمٌ » و « قيمٌ » بقلب الواو ياء . والعلّة في جواز القلب في هذا الجمع أن واحده قد اعتلت عينه وهو « صائمٌ » و « قائمٌ » والجمع أتقل من =



على الأصل ، فقد قالوا فيما بَعَدَ عن الطَّرْفِ : نِيَامٌ ، والجَيْدُ : نَوَامٌ . وطريقُ القلبِ أَنَّهُمْ  
أبدلوا الواو الثانيةَ ياءً لِقُرْبِهَا من الطَّرْفِ ، ولأنَّهَا قد أُبدِلت في الفعل نحو : صَامٌ ،  
فاجتمعت الياءُ والواو وسَبَقَت الأولى بالسكون ، فأبدلت ياءً لِمَا ذكرنا في مَوْضِعِهِ ،  
وهذا البدلُ إِنَّمَا يَجِيءُ في الجَمْعِ لِثِقَلِهِ ، وليسَ كذلك الواحدُ نحو : اخِرَواط .

## مسألة

إذا كانت عَيْنُ الكَلِمَةِ / ولأَمَها وَاوِين نَحْوُ : جَوِي وَدَوِي والأصل : جَوَوْ ،  
وَدَوَوْ ، لأنه من الجَوِّ والدَوِّ ، قلبت الثانيةَ ياءً لثلاثِ يَمَجْعِ المِثْلانِ ، ولم تُدْعَمْ لِثِقَلِ الواوِ  
والتَّضْعِيفِ ، ولم تُقَلَبِ الياءُ أَلْفًا لأنَّ ما قَبْلَها مَكسورٌ ، فَصَارَ هذا في الحِكمِ مِثْلَ شَمِي  
وَرَضِي ، وهما من الواوِ لِقَوْلِكَ في المصدرِ : الشِقْوَةُ والرَّضْوَانُ ، وتقولُ في التَّثْنِيَةِ :  
جَوِيَا ، وفي الجَمْعِ : جَوَّوا ، فَتَحْدِفُ اللامَ هنا لأنَّ أصلَهُ : جَوِيوا . فَاسْتُثْلِتِ الضَّمَّةُ  
على الياءِ فَسَكَنْتِ ، وبعدها واوُ الجَمْعِ ساكنةٌ ، فَحَدِفَتِ الياءُ لِاتِّقَاءِ الساكنينِ ، وبقيتِ  
الواوُ لتَدَلَّ على الجَمْعِ ، ثم صَمَّتِ الواوُ التي هي عَيْنٌ تَبَعاً لَواوِ الضميرِ ولأنَّهَا حَرَّكَتِ  
بِحِركَةِ الياءِ المَحْدُوفَةِ . وَنَظيرُها من الصَّحيحِ العَيْنِ : عَمَّوا وَنَسَّوا وَرَضُوا .

= الواحد . وجاورت الواو الطرف فأشبهت : « عَصِيًّا » و « عَيْتِيًّا » فقلبت الواو ياءً ، كما تُقَلَبُ في  
« عَصِيٍّ » و « عَيْتِيٍّ » لمجموع هذه الأسباب . ورتبنا قالوا : « صِيمٌ » و « قِيمٌ » بكسر أوله ، كما قالوا :  
« عَصِيٍّ » و « عَيْتِيٍّ » ...

والذي يدلُّ على أنَّ القلبَ في « قِيمٌ » و « صِيمٌ » للمجاورة ، أنهم إذا تباعدت عن الطرف لم يجرز  
القلب ، وذلك نحو « صَوَامٌ » و « قَوَامٌ » ورتبنا قلبوا مع تباعده من الطرف . قال الشاعر :  
« فَا أَرَقَ النِّيَامَ إِلَّا سَلَامُهَا »

وقالوا « فلان في صِيَابَةِ قومه » و « صَوَابَةِ قومه » حكاهما الفراء ، أي في صميم قومه . والصِّيَابَةُ : الخِيارُ  
من كل شيء . والأصل : صَوَابَةٌ ، لأنه من صاب يصوب ، وإنما قلبوا الواو ياءً .

وكلاهما - أعني : النِّيَامَ والصِّيَابَةَ - شاذٌّ من جهة القياس والاستعمال .  
أما الاستعمال فظاهر القلَّة ، وأما القياس فإنه إذا ضعف القلب مع المجاورة في « صِيمٌ » و « قِيمٌ » كان  
مع التباعد والفصل أولى .

## مسألة

فإن كانت العين واللام ياءين نحو: حَيِّى وَعِيِي<sup>(١)</sup> ففيه وجهان: التصحيحُ

(١) هذا البحث من المباحث التي بسط القول فيها سيبويه ٢٨٧/٢ قال: هذا باب التضعيف في بنات الياء: وذلك نحو: عَيْتٌ وَحَيْتٌ وَأَحْيَيْتُ. واعلم أن آخر المضاعف من بنات الياء يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف من بناء الياء، ولا تجعل بمنزلة المضاعف من غير الياء، لأنها إذا كانت وحدها لأمّا لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء، فكذلك إذا كانت مضاعفةً، وذلك نحو: يعيا ويحيا ويُعِي وَيُحِي، أجريت ذلك مجرى يُخْشَى وَيُخْشَى، ومن ذلك مُحْيَا، قالوه كما قالوا: مُحْشَى. فإذا وقع شيء من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياءً يخشى فيه الحركة وباءً يرمي لاتفارقها فإن الإدغام جائز فيه، لأن اللام من يرمي ويخشى قد صارتا بمنزلة غير المعتل، فلما ضاعفت صرت كأنك ضاعفت في غير بنات الياء حيث صحت اللام على الأصل وحدها، وذلك قولك: قد حَيَّ في هذا المكان، وقد عَيَّ بأمره، وإن شئت قلت: قد حَيَّي في هذا المكان، وقد عَيَّي بأمره، والإدغام أكثر. والأخرى عربيّة وسننن هذا النحو إن شاء الله. ومثل ذلك: قد أحَيَّ البلدُ، فإنما وقع التضعيف لأنك إذا قلت: حَشِيَّ أو رَمِيَّ كانت الفتحة لاتفارق وصارت هذه الأحرف على الأصل بمنزلة طَرِدَ وأطَرِدَ وحَمِدَ، فلما ضاعفت صارت بمنزلة مُدَّ وأَمِدَّ وَوَدَّ، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَيَحْيَى مِنْ حَيٍّ عَنْ بَيْتَةٍ ﴾ [ الأنفال: ٤٢/٨ ]، وكذلك قولهم: حَيَاءٌ وَأَحْيَاءٌ، ورجل عَيَّ، وقوم أَعْيَاءٌ، لأن اللام إذا كانت وحدها كانت بمنزلة غير المعتل فلزمتها الحركة، فأجرى مجرى حَيَّ، فإذا قلت: فَعَلُوا وَأَفْعَلُوا قلت: حَيَّوْا وَأَحْيَوْا لأنك قد تحذفها في خَشَوْا وَأَخْشَوْا، قال الشاعر:

وَكُنَّا حَسْبِنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيَّوْا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَغْضَرَا

وقد قال بعضهم: حَيَّوْا وَعَيَّوْا لما رأوها في الواحد والاثنين والمؤنث إذ قالوا: حَيَّتِ المرأةُ بمنزلة المضاعف من غير الياء أجروا الجمع على ذلك قال الشاعر:

عَيَّوْا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيْتُ بَبِيضَتِهَا الحَمَامَةُ

وقال ناسٌ كثير من العرب: قد حَيَّي الرجلُ، وحَيَّتِ المرأةُ، فبيِّن، ولم يجعلوها بمنزلة المضاعف من غير الياء. وأخبرنا بهذه اللغة يونس. وسمعا بعض العرب يقول: أغْيِيَاءٌ وَأَحْيِيَّةٌ فبيِّن وأحسن ذلك أن تخفيها وتكون بمنزلة متحركة. وإذا قلت: يُحْيِي أو معي ثم أدركه النصب فقلت: رأيت مُعْيِيًّا ويريد أن يُحْيِيه، لم تدغم لأن الحركة غير لازمة، ولكنك تُخْفِي وتجعلها بمنزلة المتحركة فهو أحسن وأكثر. وإن شئت بيئت كما بيئت حَيَّي. والدليل على أن هذا لا يدغم قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ المَوْتِ ﴾ [ القيامة: ٤٠/٧٥ ]. وانظر المنصف ١٨٧٢، وشرح المفصل ١١٦/٨٠.

قلت: أما الآية الكريمة التي احتج بها سيبويه ﴿ وَيَحْيَى مِنْ حَيٍّ عَنْ بَيْتَةٍ ﴾ فهي قراءة أبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، وقنبل عن ابن كثير في بعض طرقه. وقرأ =

الأصل ، والإدغام نحو : حَيَّ وَعَيَّ فراراً من اجتماع الأمثال<sup>(١)</sup> . وطريقه أنه سُكِّنَ  
الأوَّل ليصحَّ إدغامه ، وحُمِلَ على الصَّحِيح نحو : ضَنَّ<sup>(٢)</sup> بالشَّيء وأصله : ضَنَّ مثل :  
بَخِل ، فعلى هذا إنَّ لِحَقَّتْهُ أَلْفُ التَّثْنِيَةِ أو وَاوِ الجَمْعِ قَلَّتْ على الوجه الأوَّل : حَيِّيا  
فجمعتَ بينها لأنَّه موضِعٌ يَجِبُ فيه تحريكُ الحُرُوفِ ، ومع الواو : حَيُّوا وَعَيُّوا ،  
فتحذِفُ الثَّانِيَةَ لِثِقَلِ الصِّمَّةِ عَلَيْهَا كما ذكرنا في : جووا . وعلى اللغة الثَّانِيَةِ وهو  
الإدغام : حَيِّيا وَعَيِّيا ، وَحَيُّوا وَعَيُّوا بالتَّشديدِ فيها مثل : شَدَّا وشَدُّوا ، فَإِنَّ بَنِيَتَ هذا  
الفعلِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ انبني ذلك على اللغات الثلاث في قيل ، فتقول على اللغة  
للمشهوره : حَيَّي وَعَيَّي فتنتقل كسرة الياء الأولى إلى الحرف الأوَّل وتُدغم ، وإنَّ أشرت  
هناك أشرت ههنا<sup>(٣)</sup> . وإنَّ جعلته مثل : قَوْلَ قَلَّتْ<sup>(٤)</sup> : حَيَّي وَعَيَّي ، فالأوَّل مضموم ،  
والياءُ الأولى سَكُنَتْ وأُدغمت في الثَّانِيَةِ ، فَإِنَّ عُدِّي هذا الفعلُ بالهمزة وهو لِمَا لَمْ يُسَمَّ  
فاعلُهُ / قَلَّتْ على لغة التصحيح : أُحْيِي وَأُعْيِي ، وفي الجمع : أُحْيُوا وَأُعْيُوا ، فحذفت  
الياءُ الثَّانِيَةَ لِمَا تَقَدَّمَ . وعلى لغةٍ مَنَّ أدغم : أُحْيِي مثل : أُقَرَّ . ومع واو الجمع أُحْيُوا  
مثل : أُقَرُّوا ، فَإِنَّ سَمِيَتَ الفاعلِ قَلَّتْ : أُحْيِي فأبدلتِ الياءُ الثَّانِيَةَ أَلْفًا لتحركها  
وانفتاحِ الياءِ الأولى ، وتقولُ مع واوِ الجمع : أُحْيُوا ، فتحذِفُ الألفَ لسكونِها وسكونِ  
واوِ الجمع ، وتبقى فتحةُ الياءِ تدلُّ عليها .

م ١٩١

ومثل ذلك اسْتَحْيِي وتَحْيِي ، وتقول في مستقبله : يَسْتَحْيِي ييأين من غيرِ  
حذفٍ ولا إدغام<sup>(٥)</sup> ، أمَّا الحذف فلا حاجة إليه لأنَّ الياءَ الثَّانِيَةَ ساكنةً مثل ياءِ

= الباقون من بعض الطرق : ( حي ) ييأين ظاهرتين مكسورة مفتوحة . عن فهرس شواهد  
سيبويه ٢٥ . وانظر النشر ٢٦٦/٢ ، والتيسير ١١٦ .

(١) في ح : المثلين .

(٢) في ح : ظن .

(٣) هكذا وردت العبارة في م و ح . وكأن صوابها : وإنَّ أشمَّتْ هناك أشمَّتْ ههنا .

(٤) كلمة ( قلت ) ساقطة من ح .

(٥) قال أبو علي في المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ٢٢٧ : [ ذكر سيبويه ( استحييت ) ٢٨٩/٢ ، فقال

عن الخليل إنه جاء على ( حاي ) مثل باع ، وإن لم يُستعمل كما جاء في ( يذر ) ولم يُستعمل ( فَعَل ) =

( يرمي ) ، وأما الأولى فقبلها ساكنٌ فلم تثقل ، وأما الإدغامُ فممتنعٌ أيضاً لأنه لو أدغمتَ لضممتَ فكنتَ تقول : تَسْحِيْ مِثْل : تَسْعِد ، وهذا مُسْتَقْلٌ جِداً ، فتحرّزوا منه بفكِّ الإدغام . وقد قال بعضهم : استحييت منك<sup>(١)</sup> ، بياءٍ واحدةٍ ساكنةٍ وفتح<sup>(٢)</sup> الحاء وهو ضعيف<sup>(٣)</sup> ، ووجهه من طريقتين :

أحدهما : أنه نقلَ فتحةَ الياءِ الأولى إلى الحاءِ فانفتحت الحاءُ وسكنت الياءُ ، وقلّبتها<sup>(٤)</sup> ألفاً ، وبعدها ياءٌ ساكنةٌ ، فحذفت الألفُ للقاءِ الساكنين ، ومنهم من قال : اجتمعتم الياءان ساكنتين فحذفت الأولى<sup>(٥)</sup> ، ونظيره قولهم : مسّت وظلّت وحسّت في مسّست وظلّلت وحسّست ، فسكن السين الأولى واللام الأولى ثم حذفتها

= منه ، فكَذلك ( استحييتُ ) أسكنوا الياء الأولى منها سكنت في بعثت وسكنت الثانية لأنها لام الفعل ، فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان ، وإنما فعلوا هذا حيث كثرت في كلامهم . قال سيبويه ، وقال غيره - يعني غير الخليل - لَمَّا كثرت في كلامهم ، وكننا ياءين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء ، كما ألزموا ( يرى ) الحذف ، وكما قالوا : ( لم يك ، ولا أدر ) . قال أبو عثمان ( المنصف ٢٠٤/٢ ) : استحييتُ : حذفوا الياء التي هي عينٌ وألقوا حركتها على الحاء ، ولم تُحذف للقاء الساكنين ، ولو كان حذفها له لردّها إذا قال : هو يفعلُ فيقول : هو يستحيي فاعلم . وقد قال قوم : حذفوا للقاء الساكنين ، ولم يردّوا في ( يفعل ) لأنهم لو ردّوا لرفعوا ما لا يرتفع مثله في كلامهم ، وذلك أنّ الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلاً لم يدخلها الرفعُ في شيء من الكلام ، ويقوّي أنه ليس للقاء الساكنين قولهم في الاثني : استحيا ، لأن اللام لا ضمّة فيها . ولكن هذا حذفٌ لكثرة الاستعمال ، كما قالوا في أشياء كثيرة بالحذف مثل أحسّت وظلّت .. إلخ . ويستترد أبو علي ليصل إلى أن قولهم : استحييتُ هو مما حذف لامتناع جواز الحركة في المدغم فيه . ومن أراد التوسع فليراجع المسائل للشكلة ٢٢٩ .

- (١) كلمة ( منك ) ساقطة من ح .
- (٢) في ح : وكسر الحاء . وهو خطأ .
- (٣) عبارة ( وهو ضعيف ) زيادة من ح .
- (٤) في ح : وقبلها . وهو خطأ .
- (٥) الأصل : استحييتُ . إذا قلنا حركة الياء الأولى إلى الحاء ، أصبحت استحييتُ ، فتعلّ الياء الأولى بقلبها ألفاً لحركتها قبل الإعلال بالنقل ، ولانفتاح ما قبلها بعد الإعلال بالنقل فتصبح : استحييتُ ، فيلتقي ساكنان ، فنحذف الأول منها للقاء الساكنين فتصبح : استحييت .

لالتقاء الساكنين ، وبقي الأول مفتوحاً . ومنهم من ينقل هذه الكسرة إلى الأول فيكسره فيقول : مُسْتُ .

والطريق الثاني : أن تكون الياء الأولى قلبت ألفاً لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها في الأصل ، كما ذكرنا في استقام ، فإذا سكنت الياء الثانية من أجل الضمير حذفت الألف لالتقاء الساكنين فقال : استحييتُ مثل : استقممتُ وهذا أضعف الوجهين .

### مسألة

قد جاء من الأفعال ما عينه ولامه ياءان نحو : حيي وعيي ، لا خلاف في ذلك ، وهذا علم بالسبب والتقسيم<sup>(١)</sup> .

فأمّا السببُ فإننا سببنا جميع أبنية الفعل فلم نجد فيها ما عينه ولامه واو<sup>(٢)</sup> بل وجدنا عكس ذلك ، وهو ما عينه واو ولامه ياء نحو : طويت وشويت ، ولو كان حيي منه لقلت : حويت ، ووجدنا ما عينه ولامه واوان ، ولو كانت حيت منه لقلت : حويت أيضاً كما قالوا : قويت من القوة ، فثبت بهذا أن الياءين أصلان .

(١) السبب والتقسيم من مسالك العلة في أصول الفقه وفي أصول النحو . قال السيوطي في الاقتراح : السبب والتقسيم بأن يذكر جميع الوجوه المحتملة ثم يسببها ، أي يختبرها فيبقي ما يصلح وينفي ما عده بطريقه .

وقال فخر الدين الرازي في المحصول ٢/٢ : ٢٩٩ : السبب والتقسيم : التقسيم إما أن يكون منحصرأ بين النفي والإثبات أو لا يكون .

فالأول : هو أن يقال : الحكم إما أن يكون معللاً أو لا يكون معللاً . فإن كان معللاً ، فإما أن يكون معللاً بالوصف الفلاني أو بغيره ، وبطل أن لا يكون معللاً ، أو يكون معللاً بغير ذلك الوصف ، فتعين أن يكون معللاً بذلك الوصف . وهذا الطريق عليه التعويل في معرفة العلة العقلية .

ومثال السبب والتقسيم في الصرف ما أورده ابن جني في الخصائص ٦٧/٣ في البحث عن وزن ( مروان ) وما أورده أبو البقاء هنا في سبب أبنية الفعل .

انظر الإصباح في شرح الاقتراح ٢٨٢ .

(٢) كلمة ( واو ) ساقطة من ح .

فَأَمَّا « الْحَيَّانُ » <sup>(١)</sup> فقال المازني : الواو أصل إذ لا موجب لا تقلبها عن شيء ، وزعم أن هذا الأصل لم يشتق منه فعل بل هو كقولهم : فاض الميت فيضاً وفوضاً ، فالياء توحد في التصريف ، والواو لم يجئ منها فعل <sup>(٢)</sup> . وقال الباقون : أصل الواو ياءً

(١) قال سيبويه ٢/٣٩٤ : وأمّا قولهم : ( حيوان ) فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ، ولم يكونوا ليُزَمُّوا الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها ، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوا في ( رحوي ) حيث كرهوا الياءات ، فصارت الأولى على الأصل .

(٢) ورد قول المازني في النصف ٢/٢٨٤ ، ٢٨٥ ، على النحو التالي :

قال أبو عثمان : وأمّا قولهم : ( حيوان ) فإنه جاء على ما لا يستعمل . ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو ، فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً . وعلى ذلك جاء ( حيوة ) اسم رجل فافهمه . وكان الخليل يقول : ( حيوان ) قلبوا فيه الألف واواً لثلاثا يجتمع ياءان استثقلاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان . ولا أرى هذا شيئاً ، ولكن هذا كقولهم : فاظ الميت يفيظ فيظاً وفوظاً ، فلا يشتقون من فَوَظٍ فعلاً .

قال أبو الفتح : القول في هذا ما قاله الخليل . وتشبيه أبي عثمان ( الحيوان ) في أنه لم يشتق منه فعل ( بفوظٍ ) ليس بمستقيم ، و ( فيظ ، وفوظ ) لغتان كما ترى .

قال أبو علي : لأنه لا ينكر في كلامهم أن يكون فيه ما عينه ياء وواو يعتبان عليه نحو قولهم : ( تاه يتيه ، وطاح يطيح ) ، وقالوا : ( هو أتوه منه ، وأطوح منه ) . فهذا ونظيره كثير في كلامهم . وليس في كلامهم مما عينه ياء ولامه واو شيء نعمه فنقيس ( الحيوان ) عليه .

فأمّا قولهم في العَلَم : ( حيوة ) فالواو فيه بدل من الياء ، وأصله ( حيّة ) وجاز ذلك فيه لما كنت عرفتك ، من أنه قد يجيء في الأعلام ما لا يجيء في غيرها ، وذلك نحو : ( مَورق ، وتَهَلَّل ، ومَعْدِيكَرْب ) .

وإنما حمل الخليل الحيوان على أنه من مضاعف الياء ، وأن الواو فيه بدل من الياء ، لأنه من الحياة ، ومعنى ( الحياة ) موجود في قولهم : ( أَلْحِيَا ) للمطر .

فلهذا عندي ذهب الخليل إلى أن ( الحيوان ) من مضاعف الياء لما وجد معناه كعنى ( الحيا للغيث ) فلما لم يجد في الكلام ما عينه ياء ولامه واو نحو : ( حيوت ) ورأى معنى ( الحيوان ) من معنى ( الحيا للمطر ) حمل عليه لهذين السببين .

وبقي أبو عثمان بلا دلالة تدل على قوله : فذهب الخليل في هذا الوجه الذي لا يحيد عنه ، ولا مصرف إلى غيره . وانظر المسائل المشككة ٣٣٢ .

قَلْبَتِ وَأَوَّاءٌ لئلا تلتبسَ بالمشنَى وهو مثل : جبيت الخراجَ وجبوتَه لغتان . والياء هي المتصرّفة . وأما حيوةٌ ففيه شدودٌ من وجهين :

أحدهما : قلبُ الياءِ وأوَّاءٌ .

والثاني : تركُ الإدغامِ ، وقد ذكرنا وجهَ ذلك في موضعه .

### مسألة

ومَّا جاءَ عينُه ولامُه واوان : الحوَّةُ والقوَّةُ ، فلو بُنيتَ من هذا فِعْلاً ثلاثياً قلتَ : حوييَ وقوييَ ، فأبدلتَ الواوَ الثانيةَ ياءً لانكسارِ ما قبلها<sup>(١)</sup> . فإن بُنيتَ منه : افعلَّ مثل : احمرَّ قلتَ : حوى بواوٍ مشددةٍ مثل : قوى وسوى وأصلُه : احووؤو مثل أصل<sup>(٢)</sup> احمرَّ ، فنقلتَ فتحةَ الواوِ الأولى إلى الحاءِ ، واستغنيَ بذلك عن همزةِ الوصلِ ، وأدغمتَ الواوَ للسكنةِ في الثانيةِ ، وأبدلتَ الثالثةَ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها فصارت : حوى ، وإنما فعلوا ذلك لأنهم لو بقوا الكلمة على أصلها لقالوا : يحوؤو في المضارع فضموا الواو ، وهذا لا يجوزُ في الأفعالِ ، فأصاروه بالتغييرِ إلى ما يجوزُ .

فأما مصدرُ هذا الفعلِ فقياسُه أن يُفكَّ فيه الإدغامُ ، وتقلبَ الألفُ همزةً لأنَّ الواوَ وقعتُ طرفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ وهي الحادثةُ في المصدرِ فصار : احووَاءُ فنقلتُ كسرةَ الواوِ الأولى / إلى الحاءِ واستغنيَ عن همزةِ الوصلِ ؛ ففيه بعدُ هذا مذهبان<sup>(٣)</sup> :

م ١٩٢

(١) في المنصف ٢١٠/٢ : فأصلُ قويتَ وحويتَ : قووتُ وحووتُ ، فاقبلتِ اللامُ التي هي واوُ ياءٍ لانكسارِ ما قبلها ، ولم يستعملوا فيه ( فعلتُ ) ولا ( فعلتُ ) فيقولوا : ( قووتُ تقوؤُ وقووتُ ) ، لأنهم إذا استقلوا الواوَ الواحدةَ ، فبنوا الماضي على ( فعلتُ ) لتقلبِ ياءِ نحو : ( شقيتُ ورضيتُ ) فهم باستئصالِ الواوِين والضمّةِ أجدر ، وصحّتَ العينُ في حويتُ وقويتُ لاعتلالِ اللامِ كما تقدّم ذكره . والحوّةُ : لونٌ يخالطُ الكتمةَ مثل صدأ الحديدِ .

(٢) كلمة ( أصل ) ساقطة من م .

(٣) قال في المنصف ٢٢٠/٢ : قال أبو عثمان : وإذا أردتَ المصدرَ من ( احوويتُ ) قلتَ ( احووَاءُ ) كما تقول ( أفتتالاً ) ، ومن أدغمَ فقال ( قيتالاً ) قال ( حوَاءُ ) ، ومن أخفى ولم يدغم ، أخفى هنا ولم يدغم فقال : ( احووَاءُ ) .

أحدهما : حيواء<sup>(١)</sup> ، قُلبتِ الواوُ الساكنةُ ياءً لوقوعها بعد كسرةٍ ولم تُدغمْ فيما بعدها لأنَّ سكوتَها عارضٌ .

وللذهبِ الثاني : حيواءُ لأنَّ الواوُ لما سُكَّنتْ أُدغمتْ في الأخرى ، فإنْ بُنيتْ منه أفعالٌ مثل أحمارٍ قلت : أحواوي لأنَّك لو أخرجتَه على الأصل لضمَّت الواوُ في المستقبل وذلك مرفوضٌ ، فقلبتِ الواوُ الأخيرةً ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولم يُحتجْ إلى تغييرٍ آخر . فالواوُ الأولى عينُ الكلمةِ والألفُ بعدها الزائدةُ ، والواوُ الثانيةُ لامُ الكلمةِ والألفُ الأخيرةُ منقلبةٌ عن الواوِ المكررةِ . فأما مصدرُ هذا الفعلِ ففيه وجهان :

أحدهما : أحويَّاءُ ، فالواوُ الأولى عينٌ ، والياءُ منقلبةٌ عن الألفِ الزائدةِ ، ولم تُدغمْ فيما بعدها لأنها غيرُ لازمةٍ . والواوُ الثانيةُ لامٌ ، والألفُ التي بعدها الزائدةُ في المصدرِ قبل الطرفِ ، والمهمزةُ بدلٌ من الواوِ للمتطرِّفةِ .

والوجهُ الثاني : أحويَّاءُ ، لأنَّ الواوُ والياءُ اجتماعاً وسبقت الأولى بالسكونِ ، ففعلٌ فيها ما هو القياسُ في نظائرها<sup>(٢)</sup> .

= قال أبو الفتح : اعلم أنَّ مَنْ أدغم في ( اقتتال ) فقال : ( قَتَّالاً ) فإنما كره إظهار حرفين متحركين من جنس واحد ، وهم التَّاءان ، فنقل حركة التَّاء الأولى إلى القاف ، فتحركت بالكسر ، فلمَّا تحركت استغني عن همزة الوصل ، لأنها إنما جاءت لسكون ما بعدها ، ثم أدغمت التَّاء الأولى في الآخرة ، فقيل : ( قَتَّالاً ) فكذلك عمِل في ( أحويَّاء ) لأنه كره اجتماع الواوين متحركتين ، فنقلت حركة الأولى إلى الحاء ، وحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها ، وأدغمت الواوُ الأولى في الثانية فقيل : ( حيَّواءُ ) ، ومَنْ أخفى فقال : ( أقتتالاً ) قال هنا : ( أحويَّاء ) ، والخفَى بزنته مُعلناً ، فن هنا وجب تسكين الحاء في ( أحويَّاء ) لأن الواو لم تسكن فتنقل حركتها إلى الحاء مع الإخفاء ، والإخفاء أبين من الإشمام .

(١) قال الجوهري في الصحاح ( حوا ) : يقال : قد أحووى الفرسُ يحووي أحويَّاءً . قال : وبعض العرب يقول : أحواوي يحووي أحويَّاءً ، وحي الأصعي : يحووي أحويَّاءً على وزن ارعوى . وبعض العرب يقول : حوي يحوي حويَّاءً .

قلت : ولم أقع على المصدر ( حيواء ) الذي ذكره أبو البقاء لا في اللسان ولا الصحاح .

(٢) قال في المنصف ٢٢١/٢ : قال أبو عثمان : ومصدر ( أفعاللت ) من الحَوَّة : أحويَّاء ، تقلب الواو التي =



## مسألة

إذا كانت العين واللام معتلتين ، ودعت الحاجة إلى التغيير فالقياسُ تصحيحُ الأول لبُعده عن الطَّرَف ، وإعلالُ الثاني لِتَطَرّفه ، وذلك مثل : حَوَى يَحْوِي وَطَوَى يَطْوِي . وقد جاء عكسُ ذلك قالوا : غايةً والأصل : غيبة<sup>(١)</sup> ، فأعلّوا العين وصَحّحوا اللامَ ، وكذلك ثاية<sup>(٢)</sup> ورايةً ، وكأنّهم راعوا الطَّرَفَ من أجل الإعراب .

= هي بدلٌ من الألف ياءً ، لأنّ قبلها كسرةٌ وهي ساكنة ، ثمّ تقلب لها اللام ياءً من أجل الياء الساكنة ، لأن الياء الساكنة إذا كانت بعدها واو متحركة حوّلت الواو ياءً ، ثمّ أدغمت الساكنة فيها . وذلك نحو : ( سيّد وميّت ) .

قال أبو الفتح : قوله : ( تقلب الواو التي هي بدلٌ من الألف ياءً ) ، ليس يتّجه إلا على أنه يريد : أنك تقلب الواو الوسطى من ( اخوويّ ) التي انقلبت عن الألف في ( اخوأيّت ) ياءً ، لانكسار العين قبلها في ( اخويّ ) فكأنه كان في التقدير قبل القلب ( اخوويّ ) فقلبت الواو الوسطى ياءً ، لانكسار الأولى ، فصار في التقدير : ( اخويّ ) ثمّ قلبت الواو الآخرة ، لوقوع الياء المبدلة من الوسطى قبلها ، فصار ( اخويّ ) .

وقد قال بعضهم : ( اخويّ ) ولم يقلب الواو وإن كان قبلها ياءً ساكنة ، لأن هذه الياء لاتلزم ، لأنها غير موجودة في الفعل . فجرت عنده مجرى واو ( سوير ) لأن المصدر قد يجري مجرى الفعل في مواضع .

ويقوي هذا القول عندي قليلاً ، وأنّ لمن صحّح وجهاً يتعلّق به : أنّ من قال : ( اخويّ ) فأدغم ، فقد أعلّ الكلمة من موضعين :

أحدها : قلب اللام الأولى ياءً .

والآخرة : قلب اللام الآخرة همزةً .

ومنّ أبدل اللام الأولى ياءً - وهو الأكثر - فإنما ذلك عنده لأن المصدر اسم ، والاسم لا يتصرّف كتصرّف الفعل ، فلما حصلت الياء فيه قبل الواو كانت لازمةً موجبة للقلب ، لأن المصدر يجري مجرى اسم المفعول في هذا . ألا تراهم قالوا : غزيّ ، فهو مغزوّ ، فصَحّحوا اسم المفعول وإن كان الفعل معتلاً .

(١) سيرد الحديث في غاية مفصلاً لدن تعليقنا على آية لأنها تجري مجراها . ذكر ابن عصفور في الممتع أنّ أبا زيد حكى ( غَيَّبْتُ الغاية وأغَيَّبْتُها ) فهذا دلالة على أنها من الياء وتجرى فيها المذاهب التي جرت في آية . الممتع ٥٨٢/٢ ، ٥٨٤ ، وانظر للنصف ١٤١/٢ .

(٢) في النصف ١٤٠/٢ : إذا كانت الألف ثانية وبعدها ياء لاتهمز الياء .

قال أبو عثمان : وإذا كانت الألف ثانية وبعدها الياء ، وذلك نحو : ثاية وطاية وراية لأنهم لو همزوها =

## مسألة

في أصل ( آية ) أربعة أقوال<sup>(١)</sup> :

أحدها : قولُ سيبويه هي : فَعَلَّةٌ ، بسكون العين ، فلو خرجَ على الأصلِ لكانَ آيةً فَقَلِّبتُ ألفاً لِثِقَلِ التَّضْعِيفِ ، ولئلا تلتبسَ بـ ( آية ) التي للاستفهام عن المؤنث .

والقول الثاني : أصلها [ فَعَلَّةٌ بفتح العين ، فَقَلِّبتُ ألفاً لوجودِ علة ذلك .

= جمعوا على الحرفِ إعلالَ العين وإعلالَ اللام ، ففروا من ذلك ، لأنهم رأوه إجحافاً مفرداً . قال أبو الفتح : اعلم أن هذه الأسماء خارجة عن القياس ، وذلك أنه كان سبيلها أن تُعَلَّ وتصحَّ العين فيقولوا : ( ثواة وطواة ورواة ) كما قالوا : ( نواة وشواة ) ، وإن كان من الياء أن تظهر الياء ، لأنَّ اللام أحقُّ بالإعلال من العين . إلا أنها خرجت عن القياس ، فلا تُجَعَلُ باباً يُقاس عليه .

والثانية : حجارة تكون للراعي حول الغنم تأوي إليها .

والطاية : وهي سقف البيت . لأن السقف يُطوى على البيت ويُثَقَّى بناؤه عليه .

والراية في الجيش إنما يُراد بها إظهار السلطان والعزة والإشادة به ، وقالوا ( راية ) كما قالوا : ( علم ) لأنَّ إظهار الشيء وإشاعته سبب لعلمه .

وانظر الممتع ٣٢٧ ، ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، وشرح الشافية ٥١/٢ و ١١٨/٣ .

(١) انظر سيبويه ٣٨٨/٢ ، ٣٨٩ ، والمنصف ١٤٣/٢ ، ١٩٧ ، والممتع ٥٨٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠/١٠ ، وشرح الشافية ٥١/٢ ، ١١٨/٣ .

قال ابن جني في المنصف ١٤٣/٢ : وأما ( آية ) فعينها ( ياء ) وهي من مضاعف الياء نحو : ( حبيبت وعيبت ) ويدلُّ على ذلك أن الآية هي العلامة .. فالآياء وزنها : أفعال ، وهي جمع آي ، وأي جمع : آية . وظهور العين ياءً في ( الآياء ) يدلُّ على أن ( الآية ) من الياء ..

وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠/١٠ : وأما أي فهو جمع آية ، على حدِّ تمرة وتمر ، ولم يعلوا الياء وإن وقعت طرفاً بعد ألف ، لأن الألف عين الكلمة ، وهي منقلبة عن ياء ، فلو أعلوها لوالوا على الكلمة إعلالين وذلك مكروه عندهم . ووزن ( آية ) فَعَلَّة ، كشجرة ، فقلبوا العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وذهب آخرون إلى أنها ( فَعَلَّة ) بسكون العين ، فقلبوا الياء الأولى ألفاً لانفتاح ما قبلها على حدِّ قولهم في طيء : طائي ، وفي النسب إلى الحيرة حاري . حكى ذلك سيبويه عن غير الخليل وهو مذهب الفراء ، كأنه نظر إلى كثرة ( فَعَلَّة ) فحمل على الأكثر . وإنما قلبوا الياء ألفاً مع سكونها لاجتماع الياءين ، لأنها تُكرهان كما تكره الواوان ، فأبدلوا من الأولى الألف ، كما قالوا في الحيوان وكما قالوا في أوصل في جمع واصلة . والوجه الأول أنه على : فَعَلَّة .

والقول الثالث : أصلها [ (١) : آيئة مثل ضارِبَة ، فكانَ القياسُ أن تقولَ : آيئة مثل : دَابَّة ، فَحَذِفَت الياءَ الأخيرةَ تَخْفِيفاً وهو قول الكسائيّ ووزنها على هذا : فاعَة .

والقول الرابع : أصلها : آيئة مثل : كَلِمَة ، فَقَلِبَت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

### مسألة

إذا كانت عينُ الثلاثي ياءً ساكنةً (٢) وجعلتها صفةً أقررتها نحو : طَيِّبِي (٣) وكَيْسَى ، وإن جعلتها اسماً ضمت الأول ، فصارت الياءُ واواً مثل : طُوبَى وكُوسَى [ ليفرق بين الاسم والصفة ، وكان التغييرُ بالاسم أولى لأنه أخفُّ من الصفة ] (٤) . فإن كانت اللامُ ياءً وكان ذلك صفةً على فَعْل - بفتح الأول - أقررتها نحو : الخَزِيَا والصَّدِيَا ، وإن كانت اسماً مثل التَّقْوَى والشَّرْوَى قلبت الياءُ واواً للفرق أيضاً (٥) . فإن

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٢) كلمة ( ساكنة ) ساقطة من ح .

(٣) قال في اللسان ( طيب ) : والطوبى : جماعة الطيبة ، عن كراع ، قال : ولا نظيره إلا الكوسى في جمع كيسة ، والضوق في جمع ضيقة . قال ابن سيده : وعندى في كل ذلك أنه تأنيث الأطيب والأضيق والأكيس ، لأنَّ فَعْلَى ليست من أبنية المجموع . وقال كراع : ولم يقولوا الطيبى ، كما قالوا : الكيسى في الكوسى ، والضيقى في الضوق . والطوبى : الطيب عن السيرافي . وطوبى : فَعْلَى من الطيب ، كأنَّ أصله طَيْبى ، فقلبوا الياءَ واواً للضمّة قبلها ، ويقال : طُوبَى لكَ وطوباك ، بالإضافة ..

وفي اللسان ( كيس ) : والكوسى والكيسى : جماعة الكيسة . عن كراع . قال ابن سيده : وعندى أنها تأنيث الأكتيس .. ويقال : هذا الأكتيس ، وهي الكوسى ، وهنَّ الكوسُ . والكوسياتُ : النساءُ خاصة . وانظر البحر المحيط ٢٨٩/٥ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٥) قال في المنصف ١٥٧/٢ قال أبو عثمان : هذا باب قلب في الياءِ واواً ليفرق بين الاسم والصفة . وذلك ( فَعْلَى ) إذا كانت اسماً أبدلوا من الياءِ واواً وذلك نحو : الشَّرْوَى والتَّقْوَى والرَّعْوَى والعدْوَى . =

كانت الكلمة على فُعَلَى<sup>(١)</sup> / بضمّ الأوّل ، واللامّ واوٌ ، أقررتّها في الاسم مثل خُزَوَى<sup>(٢)</sup> ، وأبدلتّها في الصّفة نحو : ( الدُّنْيَا وَالْعُلْيَا )<sup>(٣)</sup> ، للفرق أيضاً . فإن قيل : فلمَ<sup>(٤)</sup> غيّرت هنا في الصّفة وهناك في الاسم ؟ قيل : فُعِلَ ذلك إيثاراً للتخفيف ، وبيّانه من وجهين :

= والصفة تُترك على حالها نحو : خزيا وصديا وريا .

قال أبو الفتح : يريد أنهم يبدلون الواو من الياء إذا كانت لاما ، ولم يذكر ذلك ، لأنّه قد مثل بعدُ فَعَلُمَ ما الغرض . وقد استطرف أبو عثمان هذا الباب ، واعتمد فيه على أنه محكي عن العرب ، وليست فيه حجة قاطعة . وأنا أذكر ما فيه من العلة :

وذلك أن الياء أخف من الواو وقد غلبت الواو في أكثر المواضع حتى أبرت عليها ، فأرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها ، فقلبو الياء واواً ، وإنها خصّوا به اللام دون الفاء والعين ، لأنّها أقبل للتغيير لتأخرها وضعفها .

فإن قيل : فهلاً كان هذا القلب في الصفة دون الاسم ؟

قيل : لأنّ الواو أثقل من الياء ، فلمّا اعتمروا على قلب الأَخْفِ إلى الأثقل لضرب من التوسّع في اللغة ، جعلوا ذلك في الأَخْفِ ، لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل ، والأخف هو الاسم ، والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل . فتأمل هذا فهو أقرب ما يقال في هذا .

وقيل : إنّما جاءت الصفة على الأصل نحو : ( خزيا ) كما قالوا في جمع ( صعبة : صعبات ) ولم يحركوا كما حرّكوا ( جَفَنَات ) لأنّ الصفة تشبه الفعل ، والفعل لا يُكسّر ، فلم تحرك العين من ( صعبات ) فلذلك جرت ( خزيا ) على الأصل لأنّها صفة ، كذا قال لي أبو علي . وهو صواب إن شاء الله .

( والشروى ) من ( شريت ) ، والتقوى من ( وقيت ) ، والفتوى من الياء ، والرعى من رعيت .

(١) في م : ( فعلة ) .

(٢) قال ابن جني في المنصف ١٦٣/٢ : فأما قولهم في الاسم العلم ( خُزَوَى ) فنظير ( مَكْوَزَة ، وَمَحْبَبِ ) لأنّ الأعلام كثيراً ما تخرج على الأصل . وقالوا : ( خُذِ الحُلُوَى وأعطيه المرى ) . فيجوز أن يكون صفة أقيمت مقام الموصوف ، لأنهم يريدون : الحلاوة والمرارة . فعنى الفعل فيها .

(٣) قال ابن جني في المنصف ١٦١/٢ : قال أبو عثمان : وأما ( فُعَلَى ) فإذا كانت اسماً أبدلت الياء مكان الواو ، وذلك : ( العُلْيَا والدُّنْيَا والقُصْيَا ) ، وقالوا : ( القُصُوَى ) فجاءوا بها على الأصل ، كما قالوا : ( حَيَّوَة ، وضيّون ، وبنات ألبية ، ولحخت عينه ) .

قال أبو الفتح : إنّما ذكر ( العُلْيَا والدُّنْيَا والقُصْيَا ) في موضع الأسماء ، لأنها وإن كان أصلها الصفة ، فإنها الآن قد أخرجت إلى مناهب الأسماء ، بتركهم إجراءها وصفاً في أكثر الأمر ، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء .

(٤) كلمة ( فلمَ ) ساقطة من م .

أحدهما : أن فُعْلى مضمومة<sup>(١)</sup> الأول .

والثاني : أن الواو أثقل من الياء ، فجعل في الاسم لأنه أخف .

وأما الصفة فتقبلة حوّلت فيها الواو إلى الياء لأنها أخف بخلاف فُعْلى . فأما ( قصى ) فهي صفة وقد خرّجت على الأصل وهو شاذّ منبئة على الأصل في الجميع ، ومثله في المفتوح رَيَا<sup>(٢)</sup> ، وكان القياس في الاسم رَوَى ، وفي الصفة رَيَا ولكنه جاء بالعكس على الشذوذ .

وكذلك العوى<sup>(٣)</sup> وهي من عوى يده يعويها<sup>(٤)</sup> إذا لَوّاهَا<sup>(٥)</sup> . فالعوى : نجوم مجتمعة

(١) كلمة ( مضمومة ) ساقطة من م .

(٢) قال في المنصف ١٥٨/٢ : قال أبو عثمان : ولو كانت ( رَيَا ) اسماً لكانت ( رَوَى ) لأنك كنت تبديل اللام واواً ، كما قلبتها في ( شروى ) وتبقى الواو التي هي عين ( فُعْلى ) . فأما ( فُعْلى ) من الواو فعلى الأصل لأنها إن كانت صفة تركت على الأصل كما تركت الياء ، وإن كانت اسماً لم تغيّر ، لأن الواو تغلب على الياء في هذا الباب . وهي فيما هي فيه أثبت ، وذلك : ( شهوى ودعوى ) ف ( شهوى صفة ، ودعوى اسم ، وعدوى كدعوى ) . ورسمت في م : رياء .

(٣) في م كتبت دائماً : العوا .

(٤) كلمة ( يعويها ) ساقطة من م .

(٥) قال ابن جني في المنصف ١٥٩/٢ : ومثل ذلك من كلامهم : ( العوى ) لهذا النجم ، قال لي أبو علي وقت القراءة : إنها في الأصل : ( عؤيا ) لأنها كواكب ملتوية ، قال : واشتقاقها من ( عَوَيْتُ يده ) أي : لَوَيْتُهَا ، فقلبوا الياء واواً ، وأدغموا فيها الواو الأولى ، فصارت ( عوى ) مثل ( روى ) والعللة واحدة .

وقد مدّ بعضهم ( العوى ) فقال : ( العواء ) وذلك قليل .

فإن كانت ( فعلاء ) فقياسها عندي : ( عيَاء ) وكان أصلها ( عؤياء ) فاجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء بعدها ..

وأقول : إن المهمزة في ( العواء ) فين جعله ( فعلاء ) منقلبة عن ألف التأنيث التي في ( عوى ) المقصورة ، لأنها وقعت بعد ألف المدّ فانقلبت بعدها همزة ، كما تقول في ( حمراء وصفراء ) إن المهمزة فيها منقلبة عن ألف التأنيث ، وهو مذهب سيبويه . ولا أعرف لأحد من أصحابنا فيه خلافاً إلا أبا الحسن ، فإن كان يرى أن المهمزة هنا زائدة غير منقلبة . انتهى كلام ابن جني .

فهي من هذا الأصل ، وكان القياس عيًّا [ في الصفة فسوى بينها : هذا على لغة من قصر ، ومنهم من يدها ، وكان قياس ذلك أن يقول عياء <sup>(١)</sup> لأنَّ الاسم هنا تَقَلَّبَ فيه الواو ياءً . وأجود ما قيل فيه : أن تكون الألف ناشئة عن إشباع فتحة الواو ، فوعدت ألف التانيث <sup>(٢)</sup> بعدها فقلبت همزة .

### مسألة

إذا كانت لام ( فعلاء ) للمدودة واو أصحت / في الصفة نحو : القنواء والعشواء . وإن كانت اسماً قلبت ياءً نحو : العلياء اسم موضع <sup>(٣)</sup> . وفعلوا ذلك للفرق أيضاً ، فأخرجوا الصفة على الأصل مثل : خزياً ، وعيروا في الاسم مثل : تقوى . وليست ( العلياء ) تانيث الأعلى لتكون صفة لأنَّ تانيثه : علياً بالضم والقصر مثل : الفضلى والوسطى ، ولو كان صفة لكان علواء مثل : قنواء .

١٩٣ م

### مسألة

ليس في الكلام <sup>(٤)</sup> ما فاءه ولامه واوان إلا قولهم : واو <sup>(٥)</sup> . وهذا الحرف اختلف في

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

(٢) في م ( ألف التثنية ) ولا وجه له .

(٣) سبق التعليق على هذا . وانظر المنصف ١٦١/٢ .

(٤) في ح : ليس في الأفعال ؟

(٥) قال ابن جني في المنصف ٢١٤/٢ : وقد جاء اسم واحد فاءه واو ولامه واو وهو قولهم في حروف التهجي : واو .

فأما الألف فيها فلا تخلو من أن تكون ياءً أو واواً ، وقد ذهب فيها هذان المذهبان ، فقال قوم : إنها من الواو . وقال آخرون : هي من الياء .

فأما من ذهب إلى أنها من الواو فله أن يقول : لَمَّا لم تَمَلْ كما أميلت الياء والشاء دل ذلك على أنها من الواو ، ولأننا لو جعلناها من الياء لما أخرجنا ذلك من أن تكون الكلمة بلا نظير ، لأنه ليس في الكلام

مثل ( وَعَوْتُ ) فلما كان الأمر كذلك حملناها على الواو ، لأن الإمالة لم تسمع فيها ، ولأن العين أيضاً إذا كانت ألفاً مجهولة فحملها على الواو أولى لأن الإمالة لم تسمع فيها ، ولأن العين أيضاً إذا كانت ألفاً =

الألف التي بينها ، فقال قومٌ : أصلها ( وَو ) فتكون الكلمة كُلُّها من مكرّرِ الواو كما جاء في بيّة<sup>(١)</sup> ، وفي قولهم : هذا الشيء بَيَّانٌ<sup>(٢)</sup> ، فإنَّ الكلمةَ مرَّبةً من تكريرِ الباء . وحجَّةُ هذا القائلِ أنَّه وجدَّ الألفَ في قولِكَ : ( كاف ودال ) ونحوها منقلبةً عن واو لقولهم : كَوَّفت كافاً ، ودَوَّلت دالاً<sup>(٣)</sup> ، وهذا القياسُ في ميمٍ وجيمٍ ، إلا أنَّ الواو قُلبت ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلها .

وقال آخرون : أصلُ الألفِ في الواو ياءً فراراً من تجانسِ الثلاثة<sup>(٤)</sup> ، وليس كذلك في بقية الحروف ، فإنه<sup>(٥)</sup> لا يُلزَمُ مَنْ جَعَلَ الألفَ عن واوٍ اتِّحاداً<sup>(٦)</sup> الحُرْفِ . وقد جاءتِ الفاءُ واللامُ ياءينِ مثل : ( يَدَيْتُ ) وقد تقدّمَ ذِكْرُهُ ، وقد جاءتِ العينُ

= مجهولة فحملها على الواو أُولى ، كما تقدّمَ من قولنا في هذا .

ورأيت أبا عليٍّ يذهب إلى أنها من الياء ، ويعتمد في ذلك على أنه لا ينبغي أن يكون من الواو ، لثلاثِ تَجَعُّلِ حروفِ الكلمة كُلِّها من موضعٍ واحد .

ولأبي عليٍّ أن يقول أيضاً : إن الياء قد جاءتِ فاءً ولاماً في قولهم : يَدَيْتُ والياءُ أخت الواو ، فأنا أحمل ( الواو ) على هذا أيضاً ، لمضارعةِ الياءِ الواو ، باللين والامتداد . وانظر شرح المفصل ٥٨١٠ .

(١) بيّة : وهو لقب عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب ، كانت أمّه لقبته به في صغره لكثرة لحمه . والبيّة : السمين .. عن اللسان : ( بيب ) . وفي المنصف ٢١٤/٢ : وأما قولهم ( بيّة ) فإنها تجري مجرى حكاية الأصوات .

(٢) في اللسان : هم على بَيَّانٍ واحدٍ أي على طريقةٍ . قال الأزهري : وبَيَّانٌ كأنها لغة يمانية . وهم بَيَّانٍ واحدٌ أي سواءً كما يقال : بأَجٍّ واحد .

(٣) الألف في ياءٍ وتاءٍ وما جرى مجراها لأصل لها في ( ياء ) ولا ( واو ) وإنما هي بمنزلة ألف لا وما ، ولو كان لها أصل في ياءٍ أو واوٍ لظهرتا . إلا أن هذه الكلمات بعد الهمز والمد تدخل في أحكام الأسماء ويقضى لها بحكم ما انقلبت عينه ، وإن كنا نعلم أنها غير منقلبة ، ولكنه قد صار إلى لفظ المنقلبة عينه . عن المنصف بتصرف ١٥٢/٢ .

ثم استدل ابن جني بقولهم قَوَّفت قافاً وكَوَّفت كافاً ، على أنهم جعلوها من الواو ، انظر المنصف ١٥٤/٢ .

(٤) هذا رأي أبي عليٍّ ، وقد ذكرنا عند التعليق على كلمة ( واو ) .

(٥) في م : فإنه لأنه ؟

(٦) في م وح : ( واتحاد ) للواو هنا .

واللَّامُ ياءين على ما ذكرنا في حَيِّ ، وقد جاءتا واوين نحو : قُوَّةٌ وَحُوَّةٌ . وقد جاءت العينُ واوًا واللَّامُ ياءً نحو [ : طويت وشَوَّيتُ وهو الأكثر . وقد جاءت الفاءُ واوًا واللَّامُ ياءً نحو ]<sup>(١)</sup> : وَقَيْتُ وَوَقَيْتُ ، ولم يأتِ ما عينُه ياءً ولا مَهْ واوًا البتَّة ، إلا ما قاله أبو عثمان في الحَيَّوان وقد ذكرناه قبلُ .

### مسألة

إذا وقعتِ الواوُ والياءُ طَرَفًا بعدَ ألفٍ زائدة ، قَلبتا همزةً وقد ذكرنا علَّةَ ذلك وكيفيَّته في باب الإبدال . فإنْ وقعت تاءُ التَّائِثِ بعدها فَمِنَ العربِ مَنْ يُقَيِّمُ الهمزةَ لَوَجْهِينِ :

أحدها : أَنَّهُ شَبَّهَ ذلكَ بقائلِ وبائعِ لِمَجَاوَرَتِهِ الطَّرْفِ .

والثَّانِي : أَنَّهُ أَبَدَلَ قَبْلَ دُخُولِ تاءِ التَّائِثِ ، ثُمَّ أَدخَلَ تاءَ التَّائِثِ بعدَ ذلكَ فلم يُعَيِّرْ ، ومنهم مَنْ يَجْعَلُهَا واوًا أو ياءً نحو : عِبَايَةٌ وَشَقَاوَةٌ ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ الآنَ طَرَفًا<sup>(٢)</sup> .

### مسألة

الأصلُ في ( طباغوت ) : طغيوت<sup>(٣)</sup> ، لِأَنَّهُ من طغى يطغى طُغْيَانًا ، ثُمَّ قَدِّمَتْ الياءُ قَبْلَ العينِ وَقَلبت أَلْفًا لوجودِ شرطِ القلبِ فوزنه الآنُ : قَلْعُوت ، مُحَوَّلٌ عن

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ح .

(٢) قال سيبويه ٢٨٢/٢ : هذا باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب : وذلك قولك : الشقاوة والإداوة والإتاوة والنقاوة والنقاية والنهاية ، قويت حيث لم تكن حرف إعراب .. وسألته . أي الخليل - عن قولهم : صلاة وعباءة وعطاءة فقال : إنما جاؤوا بالواحد على قولهم : صلاء وعطاء وعباءة .. وأما مَنْ قال : صلاية وعباية فإنه لم يجمع بالواحد على الصلوة والعباءة . وانظر المنصف ٦٣/٢ ، ١٢٧ .

(٣) في م : طغيوت . وهو تصحيف .



فَعَلَوْتُ مثل ملكوت<sup>(١)</sup> . وقيلَ : أصلُ الألفِ واوٌ ، وهي لغةٌ في طغا<sup>(٢)</sup> . ولذلك تقولُ في الجمعِ : طَوَاغيتُ . وعلى القولِ الأوَّلِ تكونُ الواوُ مبدلةً من الألفِ لأنَّها في اللفظ تشبه ألفَ فاعلٍ .

وأما طَالَوْتُ<sup>(٣)</sup> فوزنُه إذا جُعِلَ عربياً : فَعَلَوْتُ من طال يطول فلا قلبٌ فيه .

وأما جَالَوْتُ<sup>(٤)</sup> فَيَحْتَمِلُ وجهين :

أحدهما : أنْ يكونَ<sup>(٥)</sup> من جالَ يَجُولُ فيكونُ وزنُه : فَعَلَوْتُ .

والثاني : أنْ يكونَ من جلاَ يَجْلُو فيكونُ مقلوباً ووزنُه فَعَلَوْتُ مثل : طَاغَوْتُ .

(١) عبارة ( مثل ملكوت ) ساقطة من م .

(٢) في اللسان ( طغي ) الطُغَيان ، والطُغَيان لغةٌ فيه ، والطُغَيان لغةٌ فيه ، والطُغَيان لغةٌ فيه . والفعل : طغوت وطغيت .

والطاغوت يقع على الواحد والجمع ، والمذكر والمؤنث : وزنه فَعَلَوْتُ ، إنما هو طَغَيْتُ ، قدّمت الياء قبل الغين وهي مفتوحة وقبلها فتحةٌ قلبت ألفاً . وطاغوت وإن جاء على وزن لاهوت فهو مقلوب لأنه من طغى ، و laهوت غير مقلوب لأنه من ( لاه ) بمنزلة الرغبوت والرهبوت ، وأصل وزن طاغوت : طغيتوت على فَعَلَوْتُ ، ثم قدّمت الياء قبل الغين محافظةً على بقائها فصار : طَغَيْتُوت ووزنه : فَعَلَوْتُ ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار : طاغوت .

(٣) قال أبو علي في المسائل الخليليات ٢٥٢ : « فأما ( طالوت ) من قوله : ﴿ فلما فصل طالوت بالجنود ﴾ [ البقرة : ٢٤٧/٢ ] فلا يكون ( فَعَلَوْتُ ) من الطول ك ( الرغبوت ) و ( الرهبوت ) و ( التربوت ) وإن كان قد روي في بعض الآثار أنه كان من أطول من كان في ذلك الوقت ، كما أن ( جالوت ) لا يكون ( فَعَلَوْتُ ) من ( الجولان ) وإن كنت لوبنيت من ( طَلْتُ ) و ( جَلْتُ ) مثل ( الرغبوت ) لكان على هذا اللفظ ، لأنها غير منصرفين في التنزيل ، ولو لم يكن أعجمياً لُصِفَ .

(٤) انظر التعليق السابق .

(٥) كلمة ( يكون ) ساقطة من ح .

## باب ما يُمتَحَنُ فيه من الأبنية<sup>(١)</sup>

علم أن التصريفيين ذكروا من هذا الفن أمثلة كثيرة قصدوا بها إثبات علم التصريف في الأذهان بالرّياضة والعمل وذلك أدعى إلى ترسُّخ هذا العلم في القلب<sup>(٢)</sup> كما أنّ الحاسب / لا يُحكِّم علم الحساب إلا إذا عمِل وتدرَّب على العمل . والأصل في ذلك أنك إذا قلت<sup>(٣)</sup> : ابن من كذا مثل كذا ، معناه أن تأخذ الحروف الأصول<sup>(٤)</sup> من الكلمة المطلوب بناؤها ، فتقابل بها الفاء والعين واللام ثم تُغيِّر الكلمة المذكورة بالحركة أو السكون أو الزيادة ، ما تباثُل به الكلمة المطلوب مماثلتها . وما كان فيها من زيادة تأتي به في المثال بعينها .

ح ١٧٢

### فصل

ولا يُبنى من الشيء مثله من كل وجه ، فلوقال : ابن من ( غَزَا ) مثل ( ضَرَب ) ، لم يَجْزُ ، لأنَّ مثال ( غَزَا ) ( ضَرَبَ ) فهو مبني على مثاله قبل سؤاله . ويجوز أن يُبنى من الثلاثي ثلاثياً يُخالِفه في شيء ما ، ومن الثلاثي رباعياً وخماسياً ، وتكرَّر فيه ما تكرَّر في المطلوب مثاله . ولا يُبنى من رباعي ولا خماسي أقل منه ، لأنَّ ذلك قَصٌّ لا بناء ، وسنذكر على ذلك أمثلة تكشف المقصود إن شاء الله تعالى / .

م ١٩٤

(١) اختتم ابن جني كتابه للنصف بباب سماه ( مسائل في عويص التصريف ) ٩٧/٣ ، أما ابن عصفور فقد سَمَّى هذه المسائل بـ ( مسائل الترين ) وقدم لها بمقدمة بيّن فيها أن من النحويين من ذهب إلى أنه لا يجوز أن نبني شيئاً من شيء ومنهم من أجاز ومنهم من قيّد الجواز بشروط . فليراجع . للمتع ٧٣١/٢ ، وفيه حجج لكل مذهب من المذاهب المشار إليها . وانظر شرح الملوكي ٥٠٤ .

(٢) عبارة ( في القلب ) ساقطة من ح .

(٣) في ح : إذا قيل لك .

(٤) كلمة ( الأصول ) ساقطة من م .

## مسألة (١)

إذا قيلَ : ابنِ من ( ضَرَبَ ) مثل : عِلِمٍ <sup>(٢)</sup> أو ظَرَفٍ أو كَلَمٍ قلتَ : ضَرَبَ وِضْرَبَ وِضْرَبَ . فإنَّ قالَ : ابنِ منه مثلَ ( دَحْرَجَ ) قلتَ : ضَرَبَبَ ، فكررتَ الباءَ لآنها لامٌ الكلمةُ ، كما أنَّ ( دَحْرَجَ ) مكرَّرَ اللامَ . فإنَّ بنيتَ منه مثلَ ( دِرْهَمَ ) قلتَ : ضَرَبَبَ ، فجعلتَ حركاتِ البناءِ وسكَّناتِه مثلَ حركاتِ درهمِ وسكَّناتِه . وإنَّ بنيتَ منه مثلَ : ( سَيْطَرُ ) قلتَ : ضَرَبَبَ ، ومثلَ زَبْرَجَ : ضَرَبَبَ ، ومثلَ جُخْدَبَ : ضَرَبَبَ . فأما جُخْدَبَ - بفتحِ الدالِ - فعلى الخِلافِ - يجوزُ عندَ الأخفشِ أنَ تقولَ : ضَرَبَبَ ، ولا وجودَ لهذا المثالِ عندَ سيبويه . وإنَّ بنيتَ منه مثلَ ( سَفْرَجَلِ ) قلتَ : ضَرَبَبَ ، وعلى هذا تسوقُ بقيةَ الأمثلةِ .

وتقولُ في مثالِ جَوْهَرَ وِضْرَبَ وِضْرَبَ : ضَرُوبَ وِضْرَبَ وِضْرَبَ ، وهكذا في جميعِ الزِّياداتِ ، تأتي بها بعينِها إلا أنَّ يَمْنَعُ من ذلكَ مانعٌ مثاله إذا قيلَ : ابنِ من ضَرَبَ مثلَ : عُنْسَلُ ، لم تَقُلْ : ضَنْرَبَ ، لأنَّ النونَ الساكنةَ تُدْغِمُ في الرَّاءِ لقرِيبها منها في الخُرْجِ . وإذا أَدْغَمْتَهَا لم يكنْ فصلٌ بينَ ما تُزادُ فيه النونُ وبينَ ما تكررتُ فيه العينُ . وكذلكَ إنَّ قالَ : ابنِ من ( عِلِمٍ ) مثلَ : عُنْسَلُ ، لأنَّك لو فعلتَ ذلكَ لقلتَ : عِلْمٌ ، وإنَّ أظهرتَ النونَ خالفتَ بابَ الإِدغامِ [ وكذلكَ إنَّ بنيتَ منه مثلَ عملِ لأنَّ النونَ الساكنةَ تدغَمُ في الميمِ ، وهذا يتضحُ كلُّ الاتِّضاحِ في بابِ الإِدغامِ ] <sup>(٣)</sup> ، وسنذكره إن شاء اللهُ تعالى . وإنَّا نَتَقَعُ الصَّنَاعَةَ فيما بُنيَ من المَعْتَلِّ وما يُشَبِّهُه وعليه أكثرُ المسائلِ .

## مسألة

في الهمز :

- (١) المسألة في شرح الملوكي ٥٠٧ .
- (٢) كلمة ( علم ) ساقطة من ح .
- (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من م .

إذا قيل : ابن من قرأ مثل دَحْرَجَ أو جَعْفَرَ قلت : قرأاً ، فقلبت الهمزة الثانية ألفاً لِثِقَلِ الجمع بين الهمزتين ، وكانت الألف أولى لسكونها وانفتاح ما قبلها [ فإن بنيت مثل درهم أبدلت الهمزة أيضاً إلا أنك تكسر أوله ]<sup>(١)</sup> . فإن بنيت منه مثل : زُبْرَجِ قلبت الثانية ياءً لانكسار ما قبلها فتصير في الإعراب مثل قاضي .

وإن بنيت مثل : بُرُثْنِ قلبت الثانية ياءً وكسرت<sup>(٢)</sup> الهمزة الأولى لِتَصِيرَ إلى<sup>(٣)</sup> مثل أذَلِ : . ولو قيل : تُبْدَلُ الثانيةُ واوًا ثم تَغَيَّرَ تَغْيِيرَ أَذَلٍ لكانَ وجهاً من أجل الضمة الأولى . فإن بنيت منه مثل : جَرِدْخُلِ صارَ معك ثلاثُ هَمْزاتٍ : الأولى مفتوحةً ، والثانية ساكنةً ، والثالثة طرفً ، فَتُدْعَمُ الساكنةُ في التي بعدها ، ثم تَغَيَّرَ ذلكَ لاجتماع الهمزات ، بأن قلبت الهمزة الساكنة ياءً لتَحْجَزَ بين الهمزتين ، وتكسر الأولى تبعاً للياء ، ولا تَغَيَّرَ الأولى ولا الثانية<sup>(٤)</sup> ، لأنك أيها عَيَّرتَ بقيت همتان لا فاصلَ بينهما .

وإن بنيت مثل ( سَفْرَجَلِ ) قلت : قرأياً ، فأبدلت الوسطى للمفتوحة ياءً ، وبقيت قبلها همزة ساكنة ولم يغير غيرها ليا تقدم . فإن بنيت منه مثل : جَحْمَرِشِ قلت : قرأء ، فأبدلت الثانية ياءً ثم قلبتها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . فإن بنيت منه مثل جَحْنَفَلِ قلت : قرأياً<sup>(٥)</sup> ، فقلبت الثانية ياءً ثم ألفاً لما تقدم .

### مسألة

إذا بنيت من ( قال وباع ) مثل : كَتِفِ قلت : قَالَ وِبَاعٍ فقلبتهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما . وإن جعلتهما على قولٍ مَنْ سَكَنَ التَّاءَ من ( كَتِفِ ) قلبتهما أيضاً لأنَّ التَّغْيِيرَ عَارِضٌ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من م . وانظر المسألة في المتع ٧٦٥ .

(٢) في ح : وقلبت ؟

(٣) كلمة ( إلى ) ساقطة من ح .

(٤) في ح : الثالثة .

(٥) كلمة ( قرأياً ) ساقطة من ح .

وإن بنيت منها مثل جَعْفَرَ قلتَ : قَوْلٌ وَيُبْعَعُ فلم تغيّر .  
وإن بنيت من غَزَا ورمي مثل كَتِفٍ قلتَ : غَزِي ورمي ، فقلبت الواو ياءً لانكسارِ  
ما قبلها فصار مثل : شَجٍ / وعم .

وإن بنيت منها مثل دِرْهَمٍ قلتَ : غَزَوَا ورميَا ، فقلبت الثانية ألفاً لتحركها  
وانفتاح ما قبلها ، ولم تغيّر الأولى لسكون ما قبلها . ومثله إن بنيت منها مثل جَعْفَرَ .  
فإن بنيت منها مثل سَفْرَجَلٍ قلتَ الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولم  
تغيّر الأولى ولا الثانية للتحصن بالإدغام فتقول : غَزَوَا . فإن بنيت مثل جَحْمَرِشٍ  
ففيه وجهان :

أحدهما : غَزَوُو ، فقلبت الثالثة ياءً لكونها طرفاً بعد كسرة .

والثاني : غَزَوَا وقلبت الوسطى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . ولم تغيّر الأولى  
لسكون ما قبلها وما بعدها ، وإلا تجمع بين إعلالين ، وكلٌّ من هذه علّة مُسْتَقِلَّة ،  
فكيف إذا اجتمعت ولم تغيّر الأخيرة لأن قبلها ألفاً أصليةً فليست مثل<sup>(١)</sup> كِسَاءٍ وِرْدَاءٍ .

### مسألة

إذا بنيت / من ( غَزَا وَعَفَا ) مثل : صَحْمَحٍ قلتَ : غَزَوَزِي وَعَفَوَفِي فكثرت  
العين واللام وقلبت الواو الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

فإن بنيت من ( غَزَا ) مثل عَنكَبُوتٍ قلتَ : غَزَوُوتٍ<sup>(٢)</sup> على الأصل ، ثم قلبت  
الواو الوسطى المضمومة ياءً وتحذفها ، لئلا تجمع ثلاث واوات . ومثل ذلك لو بنيت  
مثله من رميت لقلت : رَمِيُوتُ ، فحذفت الياء الثانية لئلا تجمع ياءان بعدها واو ،  
وإن شئتَ حذفْتَ واو غَزَوُوتٍ من غير قلبٍ وهو أوجهٌ .

(١) كلمة ( مثل ) ساقطة من م ، وفيها : فليست من كساء . وهو متجه .

(٢) في الأصلين : غزوت .

## مسألة (١)

فإن بنيتَ من ( أوى ) مثل عَنكَبوتَ كانَ في الأصل : أويُوتَ فتكرّر الياءُ ، وقد اجتمعتِ الواوُ والياءُ وسبقتِ الأولى بالسكون ، فتقلبُ ياءٌ وتُدغمُها في الياءُ الأخرى فتصير : أويُوتَ ، ثم تحذفُ الياءُ الأخيرةَ لئلا تجتمعَ ثلاثُ ياءاتٍ فبقيَ أويُوتَ . فإن بنيتَ مثله من وأى كان الأصل ( وأويُوتَ ) فتحذفُ الياءُ الثانيةَ فيبقى وأيُوتاً . فإن بنيتَ مثله من آءة<sup>(٢)</sup> ، وهي شجرةٌ ، فالأصلُ أن تقولَ : أوءُوتَ ، بهمزيّن بعدَ الواوِ الأولى ، فتقلبُ الهمزةُ الآخرةَ ياءً ثم تحذفُها فيبقى أوءُوتَ .

## مسألة

فإن بنيتَ من ( حييَ ) مثل عَصْفُورِ قلتَ : ( حيويَ ) على لفظِ النسبِ ، والأصلُ : حيوي بثلاثِ ياءاتٍ ، فأدغمتِ الأولى في الثانيةَ لسكونها ، واجتمعتِ الواوُ والياءُ الأخيرةُ ، وشرطُ القلبِ فيها موجودٌ فصارَ اللفظُ بها : حييَا يياءينِ مشدّتين ، فقلبتِ الثانيةَ واواً فصارَ حيويّاً مثل : أمويّ . فإن بنيتَ مثلها من وأى ، فالأصلُ أن تقولَ : ويُوي فلامُ الكلمةِ ياءٌ فتجتمعُ الواوُ والياءُ ، والأولى ساكنةٌ فتصيرُ إلى الياءِ المشددةِ ، والياءُ الأولى خفيفةٌ مضمومةٌ فيصيرُ<sup>(٣)</sup> : ويُويّ ، فإن بنيتَ مثلها من أوى قلتَ : أيّي ، ثم تصيرُ إلى لفظِ النسبِ فتقولُ : أيويّ .

(١) انظر المسألة في شرح الملوكي ٥٢٧ . وانظر أيضاً المنصف ١٣٦/٣ .

(٢) اضطربت كتابة هذه الكلمة في الأصلين .

(٣) كلمة ( فيصير ) ساقطة من ح .

## باب ما يُعرف به المَقْصُور من الممدود

قد ذكرنا في أول الكتاب أن المَقْصُور لا يكون إلا في المعرب ، فإن سُمِّي شيء من المبنيات مقصوراً أو ممدوداً فعلى التجوُّز لوجود مدِّ الصوت فيه أو قصره ، واعلم أن كثيراً من الممدود والمقصور لا يُعرف إلا سَمَاعاً ، والمرجع في ذلك إلى كُتُب اللغة . وإنما يذكر في هذا الباب ما يعرف به المقصور والممدود من المقاييس ، والأصل في ذلك أن تُحْمَلَ الكلمة التي تشكَّ في قصرها أو مدّها على نظيرها من الصحيح ، فإن كان قبل الحرف الصحيح المقابل لألف الكلمة التي يشكَّ فيها ألفٌ فهي ممدودة ، وإلا فهي مقصورة ، إلا أن يرد السَمَاعُ<sup>(١)</sup> بذلك . وإن لم يجز أن تكون قبله ألف فهو مقصور البتة<sup>(٢)</sup> .

(١) في ح : سماع .

(٢) ضوابط المقصور والممدود :

المقصور من الأسماء ما كان آخره ألفاً وكانت منقلبة عن ياء أو واو مزيدة للتأنيث أو للإحاق . فالتى للتأنيث نحو : بشرى وحُبلى .. والتي للإحاق نحو : أرطى ومغزى ، وأما المنقلبة عن الواو فنحو رجا فهي من قولهم : رجوان ، ورحى فهي من قولهم : رحيان .

ومن المقصور ما يعلم قصره من جهة القياس كقولهم : الصدى ( العطش ) تقول : صدى ويصدى والمصدر : الصدى ، مقصور لأنه بزنة العطش .. ومُعْطَى مثل مكرم .

ومن المقصور ما كان من أسماء الجمع وواحدته : فُعْلَةٌ نحو : عُرْوَةٌ وكَلِيَّةٌ ومُدْيَةٌ ، تقول : عرى وكلى ومُدَى .

وأما الممدود فما وقعت ياءه أو واوه طرفاً بعد ألف زائدة نحو : الاسترشاء والاستسقاء .

ومما يعلم أن واحده ممدود أن ترى الجمع على أفْعَلَةٍ نحو : أفْنِيَةٌ وأقْبِيَةٌ وأكْسِيَةٌ ، فواحدها : فناء وكساء وقَبَاءٌ .

ومما يعلم أنه ممدود أن يكون المصدر يراد به الصوت ويكون مضموم الأول نحو : الدُعَاءُ والعَوَاءُ ، وكذلك ما كان علاجاً نحو : النَّزَاءُ ، وكذلك ما كان مصدرراً لفاغلتُ نحو : شاريتُهُ شِراءٌ وماريتُهُ مِراءٌ . =

أمثلة ما يعرف به المقصور وهي أربعة :

الأول : المصدر وشرطه أن يكون فعُّله على فعِل يفعل فهو : أفعل<sup>(١)</sup> أو فعِل [ أو فعلان ]<sup>(٢)</sup> ، فالأول : العشى<sup>(٣)</sup> والعمى<sup>(٤)</sup> لأنَّ فعلهما عَشِيَ وَعَمِيَ ، يعشى ويعمى فهو أعشى وأعمى .

والثاني : الصَّدَى<sup>(٥)</sup> والطَّوى<sup>(٦)</sup> لأنَّ فعلهما صَدِيَ وطَوِيَ ، يصدى ويَطوى فهو صديان وطيَّان .

والثالث : الهوى<sup>(٧)</sup> والرَّذَى<sup>(٨)</sup> لأنَّ فعلهما هَوِيَ ورَذِيَ ، يهوى ويرذى فهو هَوٍ ورَذٍ . ونظير ذلك كله من الصحيح : قَرِعَ يَقْرَعُ قَرَعاً فهو أقرع ، وعطش يعطش عطشاً فهو عطشان ، ونصب ينصب نصباً فهو نصب .

ومن شروط المصدر المقصور أيضاً أن يكون على مفعِل - بفتح الميم - ثلاثياً كان أو أكثر ، نحو : المَسْرَى / والمَدْعَى ، لأنَّ نظيره من الصحيح : المضرب والمقتل . ومن الزائد : أعطى مُعْطَى<sup>(٩)</sup> ، واستدعى مُسْتَدْعَى ، ونظيره<sup>(١٠)</sup> من الصحيح أخرج

ح ١٧٤

= ومن الأسماء ما لا يُعلم قَضْرُهُ ولا مدُّه من جهة القياس كالسَّما والمَتَى . ( موجز عن كتاب التكملة للفارسي ٧٥ وما بعدها ) ، وانظر مقدمة ابن ولاد لكتاب المقصور والمدود وكتاب الفراء هذا الاسم أيضاً . وكتاب سيبويه ١٦١/٢ ، ١٦٢ .

- (١) في ح : أفعال .
- (٢) زيادة من ح .
- (٣) المقصور والمدود للفراء ٣٩ ، ولابن ولاد ٧٠ ، وسيبويه ١٦١ ، ١٦٢ .
- (٤) المقصور والمدود للفراء ٢٤ ، ولابن ولاد ٧٢ ، وسيبويه : الموضع السابق .
- (٥) الصدى : العطش ، والصدى : ذكر اليوم . انظر المقصور والمدود للفراء ٦٠ ، وابن ولاد ٦٣ .
- (٦) الطوى : خَمَصَ البطن . انظر الفراء ٢٤ ، وابن ولاد ٦٨ .
- (٧) الهوى : هوى النفس ﴿ ونهى النَّفسَ عن الهوى ﴾ . الفراء ٣٥ ، وابن ولاد ١١٦ .
- (٨) الرذى : الهلاك . الفراء ٦٧ ، وابن ولاد ٤٥ .
- (٩) كلمة ( معطى ) ساقطة من ح .
- (١٠) في ح : ونظيرها .



مُخْرَجاً ، واستكْرَمَ مُسْتَكْرَمًا ؛ ولفظُ هذا المصدر على لَفْظِ اسمِ المفعول . ومن شروطه أن كلَّ مصدرٍ كانَ على فِعْليٍّ فهو مَقْصُور نحو : الخَلِيفَى<sup>(١)</sup> والخَطِيبَى<sup>(٢)</sup> ، أي الخِلافة والخِطابة . وأمَّا الخِصِيصَى فمقصورة . وحكى الكسائي فيهما المدَّ وهو بعيداً<sup>(٣)</sup> ، والله أعلم<sup>(٤)</sup> . /

## فصل

والقسم الثاني من أقسام المقصور اسمُ المفعول وهو كلُّ معتلِّ اللام زائد على ثلاثة أحرف ، فاسم المفعول منه مقصور نحو : أُعْطِيَ فهو مُعْطَى ، وَحُلِّي هو مُحَلَّى ، وَعُوفِيَ فهو مُعَافَى ، وَاسْتَدْعِيَ فهو مُسْتَدْعَى ، وَاشْتَرَى فهو مُشْتَرَى ، لأنَّ نظائر هذه المصادر من الصحيح ليس قبل آخره ألف<sup>(٥)</sup> .

(١) قال سيبويه : وأما الفِعْليُّ فتجئ على وجه آخر تقول : كان بينهما رَمِيًا ، فليس يريد قوله : رمياً ، ولكنه يريد كان بينهم من الترامي وكثرة الرمي ، ولا يكون الرَمِيًا واحداً ، وكذلك الحَجَيْرِي . وأمَّا الحِثْيِي فكثرة الحثِّ ، كما أن الرَمِيًا كثرة الرمي ولا يكون من واحد . وأمَّا الدَلِيلِي فإنما يراد به كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيه ، وكذلك القَتَيْبِي والهَجَيْرِي : كثرة القول والكلام بالشيء . والحَلِيفَى : كثرة تشاغله بالخِلافة وامتداد أيامه فيها . الكتاب ٢٢٨/٢ ، وانظر الفراء ٣٥ ، وابن ولاد ٣٧ .

(٢) الخَطِيبَى : الخِطبة والخُطبة . وخطب المرأة يَخْطِبُهَا خَطْباً وخطبة وخطِيبِي . انظر اللسان : خطب ، والفراء ٣٥ ، وابن ولاد ٣٧ .

(٣) انظر رأي الكسائي في المقصور والممدود للفراء ٣٥ . قال : وزعم الكسائي أنه سمع : ما يفعل ذلك إلا خِصِيصَاء قومٍ وأمهم فيوضاء بينهم . ممدودين ، فسُع في هذين الحرفين المدَّ والقصر . وأجاز الكسائي المدَّ فيه كلَّه على القياس . قال الفراء : ولم أسمع المدَّ في هذا من أحدٍ من العرب ، فلا أجيزه .

(٤) عبارة ( والله أعلم ) ليست في ح .

(٥) انظر كتاب سيبويه ١٦١/٢ . قال الفارسي في التكلة ٧٦ في باب المقصور والممدود بأن مما يُعلم قصره من جهة القياس قولهم : مُعْطَى ، ومُشْتَرَى ، لأن مُعْطَى مثل مُكْرَم كما كان يُعْطَى مثل يُكْرَم ويُخْرَج ، ومُشْتَرَى مثل مُخْتَقَر ، ومُشْتَرَى مثل مُسْتَخْرَج ، فكما أنه ليس قبل آخر اسم المفعول في ( مستخرج ) ألف قبل الجيم التي هي آخر الكلمة ولا قبل الآخر من ( مُعْطَى ) و ( محقق ) فيلزم أن تقع الياء بعدها فتقلب همزة ، فكذلك هذه الأسماء التي للمفعول به مقصورة . وانظر المقصور والممدود للفراء ٣٢ .

## فصل

وأما القسم الثالثُ فما جاء من الجموع مقصوراً .

أما ما كان من المفردات على فُعْلَة مثل غُرُوة أو على فِعْلَة مثل : لِحْيَة وكِسْوَة فجمعه مقصورٌ نحو : عَزَى وَلِحَى وَكَسَى<sup>(١)</sup> ، ومن الجموع المقصورة ما كان واحده على فَعِيل أو فاعل أو فِعِل أو أَفْعَل : [ ما كان ]<sup>(٢)</sup> آفة أو علة نحو : جريح وجرحى ، ومريض ومرضى ، وأسير وأسرى ، وهالك وهلكى ، ومائق وموقى ، وزمن وزمنى ، ووجع ووجعى ، وأحق وحققى ، وأنوك وتوكى<sup>(٣)</sup> ، نعوذ بالله منها .

## فصل

وأما القسم الرابع فما جاء من نحو القَهْقَرَى<sup>(٤)</sup> وَالْجَمَزَى<sup>(٥)</sup> وَالْبَشْكَى<sup>(٦)</sup> وَالْحَوْزَى<sup>(٧)</sup> ، وهذا أكثر [ ما يكون ]<sup>(٨)</sup> فيما كانت حروفه الصحيحة كلها متحركة لأنه جاء في المصادر على نحو مجيء النَّزْوَانِ وَالْعَلْيَانِ .

(١) انظر التكلة ٧٦ .

(٢) زيادة من ح .

(٣) قال الفراء في المقصور والممدود ٣٣ : وأما ما كان مقصوراً إذا زيدت الألف مما يفتح أوله ، فما كان على مذهب الجريح والجرحى ، والصريع والصرعى ، والزمن والزمنى ، والهالك والهلكى ، والميت والموتى ، والمائد والمئدى - وهو الذي يركب البحر فيدار - وكل صنوف المشي والسير إذا رأيت في آخره ألفاً فهي مقصورة تكتب بالياء ، نحو : القهقرى والحوزى والبشكى والهذبى .. وانظر كتاب سيبويه ٢١٣/٣ .

(٤) القهقرى : يقال : رجع القهقرى . ابن ولاد ٨٩ ، والفراء ٣٤ .

(٥) الجمزى : عدو شديد : ابن ولاد ٢٤ ، وفيه أن الجمزى أيضاً ثور البر .

(٦) يقال : ناقة بشكى - بالتحريك - وهي السريعة . ابن ولاد ١٦ ، والفراء ٣٤ .

(٧) والحيزى : مشية فيها تفكك ، وقال بعضهم : مشى الحوزلى إذا اختال . وحكى الفراء : الحيزرى والحوزرى والحيزلى . ابن ولاد ٣٦ ، والفراء ٣٤ .

(٨) زيادة من ح .

## فصل

وأما الممدودُ المعروفُ من جهةِ القياسِ ..

اعلم أنّ الممدودَ كلُّ اسمٍ آخرُهُ همزةٌ قَبْلَهَا أَلْفٌ . وهذه الهمزةُ على أربعةِ أوجهٍ :

أحدها : أنْ تكونَ أصلاً نحو : قَرَأَ <sup>(١)</sup> وَوَضَاءَ <sup>(٢)</sup> لآنَهُ من قَرَأَ وَوَضُو .

والثاني : أنْ تكونَ مُبَدَلَةً من أصلٍ نحو : كسَاءَ وِرداءَ <sup>(٣)</sup> ، لآنَهُ من الكِسوةِ والرَّدِيَةِ .

والثالثُ : أنْ تكونَ بَدَلاً من مُلْحَقٍ نحو : حِرْبَاءَ <sup>(٤)</sup> وَعِلبَاءَ <sup>(٥)</sup> هو ملحِقٌ بِسِرْدَاحٍ <sup>(٦)</sup> وسِرْبَالٍ <sup>(٧)</sup> .

والرابعُ : أنْ تكونَ للتأنيثِ نحو : حمراءَ وصحراءَ .

والممدود من هذا الباب على أربعةِ أقسامٍ :

- (١) جاء في اللسان : قرأ : القراء : يكون من القراءة جمع قارئ ، ويكون من التنسك وجمع القراء : قُرَاوِين وقواري ، جاؤوا بالهمز في الجمع لما كانت غير منقلبة بل موجودة في قرأت . وعن القراء : يقال : رجلٌ قَرَأَ وامرأةٌ قَرَأَةٌ ، وتقرأ : تفقه . وتقرأ : تنسك .
- (٢) في اللسان : الوضوء مصدر الوضئ وهو الحسن النظيف .. وقد وضؤ وضؤ وضوءة : صار وضئاً ، فهو وضئ من قوم أوضياء ، ووضاء ووضاءة . والجمع وضءؤون ، وحكى ابن جني : وضاضئ .
- (٣) كساء أصلها : كساو . ورداء أصلها : رداي .
- (٤) ابن ولاد ٣٢ : والحرباء : دويبة أكبر من العظاءة . يقال : قد اقلولوا الحرباء على الجذل اقليلالاً ، إذا انتصب . والحرباء .. أيضاً للمسار الذي يجمع بين طرفي الحلقة من حلق الدرع .
- (٥) العلباء مثناها علباءان وهما عصبتان صفراوان في طول العنق إلى الكاهل ، والنقرة بينها . الواحد : علباء . مصروف لأن همزته زائدة للإلحاق ، ألحقته ببناء فِعْلال كِسِرْدَاحٍ وِحِمْلَاق . وهو مذكّر . تقول في تصغيره : عُلبِي وفي جمعه علبايُّ . ومن العرب من يقول في تشبيته : علباوان . انظر : خلق الإنسان للحسن بن أحمد ١٩٩ .

(٦) سِرْدَاح : تقول أرض سِرْدَاحٍ أي مستوية بعيدة .

(٧) السربال : القميص أو الثوب .

أحدها : في المصادر وهو كلُّ مصدرٍ ماضيه أربعة أحرفٍ على ( أفعل ) معتلّ اللام فهو ممدودٌ نحو أعطى إعطاءً وأغنى إغناءً ، لأنّ نظيره من الصحيح أحسن إحساناً وأكرم إكراماً ، فقبل آخره ألفٌ زائدةٌ .

ومن المصادر الممدودة ما كان فعله على أكثر من أربعة أحرفٍ وفي أوله همزة وصلٍ ، ومن معتلّ اللام نحو : اعتلى اعتلاءً ، وارعى ارعواءً ، وأنشوى اللحم انشواءً ، واستدعى استدعاءً ، وأحرنى الديك احرناءً<sup>(١)</sup> ، واقلولى اقليلاءً<sup>(٢)</sup> ، وكذلك الباقي لأنّ نظيرها من الصحيح قبل آخره ألفٌ نحو : الانطلاق والاحمرار وما أشبهها .

ومن المصادر الممدودة ما كان فعله المعتلّ اللام على فاعلٍ نحو : رامى رماءً ووالى ولاءً ، لأنّ نظيرها من الصحيح قاتلٍ قتالاً .

ومن المصادر الممدودة ما كان صوتاً معتلاً على فعالٍ نحو : الدعاء والثغاء والعواء ، لأنّ نظيرها من الصحيح الصراخ والتباح ، وعلى فعالٍ : النداء والنزاء ؛ فأما البكاء فهو صوتٌ وقد جاء فيه المدُّ والقصر<sup>(٣)</sup> .

ومن المصادر الممدودة ما كان على تفعّالٍ نحو : التّضاء والتّشراء لأنّه نظير التكرار والتّسيار .

## فصل

والقسم الثاني من الممدود ما يستدلُّ عليه بالجمع :

- (١) انظر كتاب سيويه ٣٣٤/٢ ، وفي اللسان ( حرب ) : احرنى الرجل تهباً للغضب والشر . واحرنى : ازبأز . وقيل : احرنى : استلقى على ظهره ، ورفع رجله نحو السماء .
- (٢) في اللسان ( قلى ) : واقلولى في الجبل : صعد أعلاه فأشرف ، وكلُّ ما علوت ظهره فقد اقلوليته .
- (٣) ابن ولاد ١٥ : وأما البكاء فإنه يمدُّ ويقصر ، وهو على لفظ واحد ، فن مدّه ذهب به إلى معنى الصوت لأن جميع الأصوات التي على هذا البناء ممدودةٌ . فن قصره ذهب به إلى معنى الحزن ، ومن مدّه ذهب به إلى معنى الأصوات .

كلّ جمع على أفعله من المعتلّ اللام فواحد<sup>(١)</sup> ممدود نحو : هواء وأهوية ، وخبَاء وأخبِيَّة<sup>(٢)</sup> ، لأنّ نظيرهما من الصحيح قبل آخره ألف نحو : حمار وأخمِرَة ، وقذال وأقذِلَة . فأما أُنْدِيَّة في جمع ندىّ [ فالوجه فيه أنه جمع ندىّ ]<sup>(٣)</sup> على نداء مثل جَبَل وجِبَال ثمّ جُمع الجمع على أفعله .

ومن المجموع الممدودة ما كان على فِعَال وأفَعَال نحو : طَبِي وطِبَاء ، واسمٍ وأسماء ، وحيٍّ وأحياء ، لأنّ نظيرها من الصحيح أَجْمَال وأكْبَاد وأَحْمَال<sup>(٤)</sup> .

ومن المجموع الممدودة كلُّ ما كان واحده على فَعِيل مضاعفاً أو معتلاً فجمعه على أفِعلاء ، وهزته للتأنيث نحو : شديد وأشدّاء ، وغنيّ وأغنياء ، وصفيّ وأصفياء ، ونبيّ وأنبياء .

ومن المجموع الممدودة ما كان على فُعلاء نحو عُلَمَاء وظُرَفَاء . فهذا مختصّ بما كان واحده مذكراً نحو : فعيل ، غير مضاعف ولا معتلّ نحو : عليم / وظريف . وقد جاء منه في المؤنث / حرفان ، قالوا : امرأة سفِيهة وسَفْهَاء<sup>(٥)</sup> ، وفقيرة وفُقراء<sup>(٦)</sup> . فأما خليفة فقد يجمع على خلفاء ، وهو للمذكر وفيه وجهان :

أحدهما : أنّه لما اختصّ بالمذكّر كان بمنزلة ما لاتاء فيه .

والثاني : أنّه يجمع على خليف ثمّ يقال : خلفاء<sup>(٦)</sup> . فعلى هذا هو من الباب . وأمّا خلاف فجمع خليفة أيضاً وهو القياس نحو : كريمة وكرائم .

(١) في ح : وواحد .

(٢) التكلة ٧٦ .

(٣) زيادة من ح . والندى : البلل ، وما يسقط بالليل ، والجمع أنداء وأندية على غير قياس . وانظر اللسان ( ندي ) .

(٤) في ح : وجمال .

(٥) في اللسان ( سفه ) .. السفية : الجاهل ، والأنثى سفِيهة ، والجمع سفِيهات وسفائه وسَفْه وسفاه ، ( وانظر التعليق التالي ) .

(٦) في اللسان ( فقر ) .. والأنثى فقيرة من نسوة فقائر ، وحكى اللحيانيّ نسوة فقراء . قال ابن سيده : =

## فصل

والقسم الثالث من الصفات ، كل مؤنث مذكّره أفعال ، لا تلزمه الألف واللام ، ولا تدخل عليها تاء التانيث ، ولا هو بمعنى أفعال من كذا فهو ممدود نحو : أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء<sup>(١)</sup>.

## فصل

والقسم الرابع من الأسماء الخارجة عما ذكرنا نحو صحراء وخنفساء وما أشبه ذلك كلها ممدودة .

وأما ما يدرك بالسمع فما عدا ما ذكرنا والله أعلم .

---

= ولا أدري كيف هذا ؟ قال : وعندي أن قائل هذا من العرب لم يعتد بهاء التانيث فكانه إنما جمع فقيراً . قال : ونظيره : نسوة فقهاء .

(١) في اللسان ( خلف ) ، الخليفة : الذي يُستخلف من قبله ، والجمع خلائف جاؤوا به على الأصل مثل كريمة وكرائم ، وهو الخليف والجمع خلفاء . وأما سيبويه فقال : خليفة وخلفاء ، كسروه تكسیر فعيل لأنه لا يكون إلا للمذكر . قال ابن سيده : وأما خلائف فعلى لفظ خليفة ، ولم يعرف خليفاً .

## باب الهمز

اعلم أنّ الهمزة نبرةٌ تخرجُ من أقصى الخلقِ ، يشبه صوتها التهوُّعُ <sup>(١)</sup> ، ومن هنا شقَّ النطقُ بها ، والنطقُ بحروف الخلقِ أخفّ من النطقِ بها ، وأشقُّ من النطقِ بحروف الفم والشفَتين ، ولهذا <sup>(٢)</sup> السببُ جَوّزت العربُ في الهمزة ضُروباً من التّخفيفِ ، وهو التّخفيفُ القياسيُّ ، والإبدالُ على غير قياس ، والحذفُ . واعلم أنّ الهمزة حرفٌ صحيحٌ يثبُتُ في الجزم نحو : لم يخطئ ، ولم يقرأ .

### فصل

ولا تخلو الهمزة من أن تكون مفردةً أو تلقاها همزةً أخرى ، فإن كانت مفردةً أولاً جازَ تخفيفُها ، وقد أبدلت في مواضع ذكرناها في ( باب الإبدال ) فأما جعلُها وهي أول بينَ بينَ فلا يجوز ، لأن ذلك تقريبٌ لها من الألف ، والألف لا يثبُتُ بها .

### فصل

فإن وقعت حشواً ساكنةً جازَ تخفيفُها على الأصل ، وتخفيفُها بأن تُبدلَ حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها ، فتبدل بعد الفتحة ألفاً نحو : راسٍ <sup>(٣)</sup> وباس ، وبعد الكسرة ياءً نحو : الذيب والبير ، وبعد الضمة واواً نحو : بوس ومومن <sup>(٤)</sup> .

(١) عبّر ابن سينا عن حدوث الهمزة بقوله : إن الهمزة تحدث من حفزٍ قويٍّ من الحجاب وعضل الصدر لهواءٍ كثير ، ومن مقاومة الطرُّجها لي الحاصر زماناً قليلاً لحفز الهواء ، ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضلة الفاتحة وضغط الهواء معاً . ( رسالة أسباب حدوث الحروف : ٧٢ ) ، وانظر شرح المفصل ١٠/١٢٤ ، وشرح الشافية ٣/٣١ ، وسيبويه ٢/١٦٧ ، وعبارة أبي البقاء هي عبارة سيبويه ، والتكلمة ٣٦ .

(٢) في ح : بهذا .

(٣) انظر شرح الشافية ٣/٣٠ ، والمقتضب ١/١٥٥ ، وسيبويه ٢/١٦٧ .

(٤) شرح الشافية ٣/٣٢ ، والمقتضب ١/١٥٧ ، وسيبويه ٢/١٦٤ .

## فصل

في الهمزة المتحركة . وهو على ضربين :

أحدهما : أن يسكن ما قبلها .

والثاني : أن يتحرك .

والأول على ضربين :

أحدهما : أن يكون الساكن قبلها حرف مدٍّ وما جرى مجراه .

والثاني : غير حرف مدٍّ .

فحرف للدَّ الواو الزائدة المضموم ما قبلها ، والياء الزائدة المكسور ما قبلها ، والهمزة بعدهما يجوز تخفيفها ، [ وتخفيفها ] <sup>(١)</sup> بأن تبدل واوًا بعد الواو ، لأنها تجانس ما قبلها [ وما قبل قبلها ] <sup>(٢)</sup> وهو الضمة نحو : مقروءةٍ وقروء ، وتقولُ فيها : مقروءةٍ وقروء . وإن وقعت بعد الياء قلبتها ياءً للعلّة المتقدّمة . تقول في نحو <sup>(٣)</sup> : خطيئة : خطيئة ، وفي النسيء : نسيّ ، وما جرى مجرى حرف المدِّ ياء التصغير لأنها زائدة لا تتحرك ، وهي نظير ألف التفسير تقول في تصغير أفؤس جمع فاس : أُفيس <sup>(٤)</sup> .

## فصل

فإن وقعت الهمزة المتحركة بعد الألف جاز تخفيفها ، وتخفيفها هو <sup>(٥)</sup> أن تجعل بين

(١) زيادة من م .

(٢) سقط من ح .

(٣) كلمة ( نحو ) ساقطة من ح .

(٤) سيبويه ١٦٦/١ .

(٥) في ح : هو .



بين ، ومعنى ذلك أنها تَلِين فَتُجْعَلُ بين الهمزة والحرف <sup>(١)</sup> الذي منه حركتها . فَتُجْعَلُ المكسورة بين الياء والهمزة ، وللفتوحة بين الألف والهمزة ، والمضومة بين الواو والهمزة ، وهي في كل ذلك متحركة تَوَظِنُ بالمتحرك ، ومثال ذلك أن تقولَ في مسائل : مسایل ، وفي هَبَاءَ : هَبَايَةَ ، وفي جزاؤه : جزاؤه . وقال سيبويه : لا تجعل الهمزة بينَ بينَ إلا في موضع يقع موقعها الساكن لئلا يَفْضَى إلى الجمع بين الساكنين <sup>(٢)</sup> . والألفَ يصح أن يقع الساكن بعدها نحو : شَابَةٌ ودَابَّةٌ <sup>(٣)</sup> .

### فصل

فإن كان قبل الهمزة المتحركة حرف ساكن ليس من حروف المدِّ ، فتخفيفها أن تُثَقِّلَ حركتها إلى الساكن ويُحذف ، كقولك في المتصل : مَرَّةً في مرأة <sup>(٤)</sup> . وسل في أسأل . وفي المنفصل : كَمِ بَلِّكَ ، ومن مَمَّكَ ، ومن بَبُوكَ / فتحذف الهمزة في هذا كله وتحرك الساكن بحركتها وكذلك تفعل في لام المعرفة نحو <sup>(٥)</sup> : النَّثَى وَالْحَمْرُ وَالْإِيَانُ . ومن العرب مَنْ إذا حذف الهمزة وحرك لام المعرفة حذف همزة الوصل قبلها لاستغنائها عنها بحركتها فيقول : لَحْمَرٌ ، ولثَى ، وليَانٌ <sup>(٦)</sup> ، يجعل العارض كاللازم لأنه منقول عن لازم ، وتقول في قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، يخرج الخَبَّ

١٩٨ م

(١) في ح : وبين الحرف .

(٢) في ح : بين الساكن والألف . والصواب ماورد في م .

(٣) انظر سيبويه ١٦٥/٢ ، ١٦٦ .

(٤) في ح : مرة في مرة ؟

(٥) كلمة ( نحو ) ساقطة من ح .

(٦) أي الأحمر والأنثى والإيمان .

(٧) هذه الآية من سورة النمل : ٢٧/٢٥ ، وهي مما احتجَّ به سيبويه قال : « وقد قال الذين يخففون ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾ حدثنا بذلك عيسى ، وإنما حذف الهمزة ههنا لأنك لم تُرِدْ أَنْ تَمَّ وَأُردت إخفاء الصوت ، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرف هذه قصته كما لم يكن ليلتقي ساكنان .

قال أبو حيان في البحر ٦٩/٧ : وقرأ أبي وعيسى بنقل حركة الهمزة إلى الباء وحذف الهمزة ( الْخَبَّ ) . =

فتحذف الهمزة . ومن العرب مَنْ قَالَ فِي تَخْفِيفِ أَمْرَةٍ وَكَاةٌ : مرآة وكَاةٌ مثل : قَنَاةٌ ،  
والوجه / فيه أَنَّهُ خَفَّفَ الهمزةَ بِنَقْلِ حركتها إلى ما قبلها فصَارَ ما قبلها مفتوحاً ، وبعده  
همزةٌ ساكنةٌ فقبلها ألفاً كما يفعل في راسٍ وهو قليل في اللغة .

### فصل

ومما خَفَّفوه بالحذف والإلقاء مضارع رأى فقالوا : يرى والأصل : يرأى ففعلوا به  
ما ذكرنا <sup>(١)</sup> ، فعلى هذا تقول في الأمر : رَ يا زَيْدُ ، فلا تُدخِلُ همزةَ الوصل لتحرّك  
الأوّل ، وفي المؤنث : رِي . وفي التثنية : رِيَا . وفي الجمع : رَوَا .

### فصل

فإنَّ كَانَ قَبْلَ الهمزةِ [ المتحركة ] <sup>(٢)</sup> حرفٌ متحركٌ فتخفيفُها يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ  
اختلف حركتها وحركة ما قبلها . فإنَّ كانت مفتوحةً قبلها فتحةً فتخفيفُها أَن تَجْعَلَ  
بَيْنَ بَيْنَ ، كقولك في سَأَلَ : سَالَ . وإنَّ كَانَ قَبْلَ المفتوحةِ ضمةً أو كسرةً لم تَجْعَلَ بَيْنَ  
بَيْنَ ، لأنَّ جَعَلَهَا كَذَلِكَ مَقْرَّبٌ <sup>(٣)</sup> لها من الألف ، والألفُ لا تَقَعُ بَعْدَ ضَمَّةٍ وَلَا كَسْرَةٍ ،  
ولكن تَبْدِلُهَا وَاوًا بَعْدَ الضَمِّ وَيَاءً بَعْدَ الكسرةِ كقولك في تَوَدَّ : تَوَدَّةٌ ، وفي مَرَّ :  
مِير <sup>(٤)</sup> .

= وقراً الجمهور ( الخباء ) بسكون الباء ، والهمزة . وقرأ عكرمة بألف بدل الهمزة فلزم فتح ما قبلها  
( الحبا ) ، وهي قراءة عبد الله ومالك بن دينار . ويخرّج على لغة من يقول في الوقف : هذا الحبو  
ومررت بالحبي ورأيت الحبا وأجرى الوصل مجرى الوقف . وأجاز الكوفيون أن تقول في المرأة والكأة :  
المرأة والكأة ، فيبدل من الهمزة ألفاً فتفتح ما قبلها . فعلى قولهم هذا يجوز أن يكون ( الحبا ) منه .  
وانظر المقتضب ١٦٠/١ .

وانظر نقد هذه القراءة في البحر ٦٩/٧ ، وانظر الإتحاف ٤٠٨ ، والأشباه والنظائر في النحو ٥٩/١ .

(١) انظر سيبويه ١٦٥/٢ ، وشرح الشافية ٤١/٣ ، ودقائق التصريف ٤٢١ .

(٢) زيادة من ح .

(٣) في ح : تقريب .

(٤) انظر سيبويه ١٦٤/٢ ، والمقتضب ١٥٥/١ ، وشرح الشافية ٤٢/٣ .

## فصل

فإن انضمت وقبلها ضمة أو فتحة جعلت بين الهمزة والواو نحو : قام غلامٌ أختك ، ورأيت غلامٌ أختك . وإن كان قبل المضمومة كسرة جعلت بين الياء والهمزة كقولك : من عندٍ أختك ، ومنه : يستهزئون ويستهزيون . وإن وقعت مكسورة بعد ضمة نحو : سئل ، ومن عندٍ إبلك<sup>(١)</sup> ، جعلت بين بين أيضاً وهذا مذهب الخليل وسيبويه<sup>(٢)</sup> . وقال الأخفش : لا يجوز تخفيفها في الموضعين لأنَّ وقوع الواو الساكنة بعد كسرة ، والياء الساكنة بعد ضمة متعذرٌ ، فهو كتخفيف المفتوحة بعد الضمة والكسرة وذلك<sup>(٣)</sup> محال . ووقوع الواو بعد الكسرة والياء<sup>(٤)</sup> بعد الضمة ممكِنٌ ولكنه شاقٌ . والحاصل أنَّ الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها ، إما أن تتفق حركتها فيقع منها ثلاثة أضرب : ضمتان وفتحتان وكسرتان . وإما أن يختلفا فيقع منها ستة أضرب : ضمة بعد فتحة [ وكسرة ]<sup>(٥)</sup> ، وكسرة بعد فتحة ، وفتحة بعد ضمة وكسرة<sup>(٦)</sup> ، وكسرة بعد ضمة وفتحة . والمختلف فيها ضمة بعد كسرة وكسرة بعد ضمة ، فالأخفش يُبدل الهمزة فيها ياءً بعد الكسرة واواً بعد الضمة<sup>(٧)</sup> .

(١) في الأصلين « عند ابلك » ، والتصويب من سيبويه ١٦٤/٢ .

(٢) قال سيبويه : فكل همزة تقرب من الحرف الذي حركتها منه ، فإنما جعلت هذه الحروف بين بين ، ولم تجعل ألفات ولا ياءات ولا واوات لأن أصلها الهمز ، فكروها أن يخففوا على غير ذلك ، فتحول عن بابها ، فجعلوها بين بين ، ليعلموا أن أصلها عندهم الهمز ، وإذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسرة ، أو ضمة ، فهذا أمرها أيضاً ، وذلك قولك : من عندٍ إبلك ، ومرتعٍ إبلك . وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصيرها بين بين ، وذلك قولك : هذا درهمٌ أختك ، ومن عندٍ أمك . وهو قول العرب وقول الخليل .

(٣) كلمة ( وذلك ) ساقطة من ح .

(٤) في ح : ووقوع الواو بعد الضمة والكسرة محال .

(٥) زيادة من ح .

(٦) عبارة ( ح ) : وكسرة وفتحة بعد ضمة ، وكسرة وكسرة بعد ضمة وفتحة !؟

(٧) انظر المقتضب ١٥٦/١ ، وشرح الشافية ٤٥/٣ ، ٤٦ .

## فصل

في اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة<sup>(١)</sup> :

قد ذكرنا في باب البَدَل أن الهمزتين إذا اجتمعتا وسُكِّنَت الثانيةُ أُبدلت من جنس ما قبلها ، فتُبدل بعد الفتحة ألفاً نحو : آدم وآمن ، وبعد الكسرة ياءً نحو : إيمان وإيلاف وإيدن لي وإيتني ، وبعد الضمة واواً نحو : اوتمن اومرني<sup>(٢)</sup> .

فأما الهمزة في جائي ، فاعِل من جاءَ فيها هَمَزَتَانِ الأولى مبدلةً من عين الكلمة ، وهي ياءٌ في الأصلِ هُمَزَتْ لَمَّا وَقَعَتْ فِي فاعِلٍ . والثانيةُ لامها أُبدلت ياءً للكسرة قبلها فصار من المنقوص . ولو بَنِيَتْ من ( جاء ) مثل : جَعَفَرُ قلت : جَيِّأً ، فأبدلت الثانية ألفاً وقد<sup>(٣)</sup> ذكر .

## فصل

فإن التقت الهمزتان من كلمتين مُنْفَصِلَتَيْن ، فهما تحيَّان مُتَّفَقَتَيْن أو مختلفتين ، فالتفتقتان ثلاثٌ : مَضْمُونَتَانِ كهوله تعالى : ﴿ أولياءُ أولئك ﴾<sup>(٤)</sup> فبعضُ العربِ

(١) التكملة ٢٨ ، وسيبويه ١٦٨/٢ .

(٢) هكذا قرأتها ، وهي غير واضحة في الأصلين .

(٣) قال سيبويه : واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة ولا تخفف ، لأنها إذا كتبتا في حرف واحد ، لزم التقاء الهمزتين الحرف . وإذا كانت الهمزتان في كلمتين ، فإن كل واحدةٍ منهما قد تجري في الكلام ولا تَلزُقُ بهمزتها همزة ، فلَمَّا كانتا لا تفارقان الكلمة ، كانتا أثقل ، فأبدلوا من إحداهما ، ولم يجعلوها في الاسم الواحد والكلمة الواحدة ، بمنزلة ما في كلمتين . الكتاب ١٦٨/٢ ، ١٦٩ ، والأمثلة التي ضربها العكبري ههنا ( جائي وآدم .. ) تجد تفصيل القول فيها في سيبويه ١٦٩/٢ .

(٤) سورة الأحقاف : ٣٢/٤٦ ، والآية بتامها : ﴿ ومن لا يُجِبْ داعي الله فليس بِمُعْجِزٍ في الأرضِ وليس له من دونه أولياءُ أولئك في ضلالٍ مبينٍ ﴾ .

يُحَقِّقُهَا وهو قليلٌ ، ومنهم مَنْ يَحْذِفُ الأُولَى وَيُحَقِّقُ الثَّانِيَةَ ، ومنهم مَنْ يَعْكِسُ ذلك ، ومنهم مَنْ يَحَقِّقُ الأُولَى وَيَجْعَلُ الثَّانِيَةَ وَأَوَّ . والمفتوحتان كقوله تعالى : ﴿ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ <sup>(١)</sup> . وفيه المذاهب المذكورة ، إلا أَنْ مَنْ خَفَفَ الثَّانِيَةَ وَحَقَّقَ الأُولَى جَعَلَ / الثَّانِيَةَ أَلْفًا . والمكسورتان كقوله تعالى : ﴿ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وفيه المذاهبُ المذكورة . إلا أَنْ الثَّانِيَةَ تَصِيرُ يَاءً مِنْ أَجْلِ الكسرةِ قَبْلَهَا ، ومنهم مَنْ يَجْعَلُهَا يَاءً سَاكِنَةً ، وَأَمَّا الْمُخْتَلِفَتَانِ فَعَلَى سِتَّةِ أَضْرَبٍ :

١ - مضمومة بعد مفتوحة كقوله : ﴿ جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولُهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> فمنهم مَنْ يَحَقِّقُ الأُولَى [ وَيَجْعَلُ الثَّانِيَةَ وَأَوَّ لِانضمامها . ومنهم من يجعل الأُولَى ] بَيْنَ بَيْنَ ، والثَّانِيَةَ وَأَوَّ ومنهم مَنْ يَحَقِّقُهَا .

٢ - وبعد مكسورة كهولك : من خباء أختك .

٣ - ومفتوحة بعد مضمومة كقوله تعالى : ﴿ السَّفَهَاءُ أَلَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ففيها التحقيق وقلبُ الثَّانِيَةَ وَأَوَّ <sup>(٦)</sup> .

(١) سورة محمد : ١٨/٤٧ ، وهذه الآية احتج بها سيبويه ، قال الأستاذ العلامة أحمد راتب النفاخ : استشهد بها - أي سيبويه - على أن من العرب من يخفف أولى الهمزتين اللتقيتين من كلمتين ويحقق الآخرة ، ومنهم من يحقق الأُولَى وَيُخَفِّفُ الآخِرَةَ . وذكر أن أبا عمرو كان يأخذ في قراءته بلغة الفريق الأول . إلا أن المعروف عند القراء من مذهب أبي عمرو في هذا الباب أنه كان يسقط أولى الهمزتين إذا اتفقتا في الحركة . وأما إذا اختلفتا فإنه يحقق الأُولَى وَيَسْهَلُ الآخِرَةَ .

عن فهرس شواهد سيبويه ٤٥ ، وانظر النشر ٣٧٦/١ ، والتيسير ٣٣ ، ٣٤ ، والآية في سيبويه ١٦٧/٢ .

(٢) سورة البقرة : ٣١/٢ .

(٣) سورة المؤمنون : ٤٤/٢٣ .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٥) سورة البقرة : ١٢/٢ .

(٦) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس : ﴿ السَّفَهَاءُ وَلَا ﴾ بتحقيق الهمزة الأُولَى وإبدال الثَّانِيَةَ وَأَوَّ خَالِصَةً . انظر معجم القراءات ٢٧/١ ، والبحر المحيط ٦٨/١ ، وتفسير القرطبي ٢٠٦/١ . وجاء في النسخة ( م ) وقلب الثَّانِيَةَ يَاءً . والصواب ما أثبتناه وورد في النسخة ح وسائر المصادر .

٤ - [ ( ومفتوحة ) <sup>(١)</sup> بعد مكسورة كقوله : ﴿ النساء أو أكنتم ﴾ <sup>(٢)</sup> ففيها التحقيق وقلب الثانية ياء <sup>(٣)</sup> ] .

٥ - ومكسورة بعد مضمومة كقوله : ﴿ يشاء إلى ﴾ <sup>(٤)</sup> فيها التحقيق وجعل الثانية واواً .

٦ - ( ومكسورة ) <sup>(٥)</sup> بعد مفتوحة كقوله ﴿ شهداء / إذ ﴾ <sup>(٦)</sup> ففيها التحقيق ، وتجعل الثانية ياءً . والله أعلم <sup>(٧)</sup> .

ح ١٧٦

### مسألة

في قوله تعالى : ﴿ قالوا لان ﴾ <sup>(٨)</sup> ففيها أربعة أوجه :  
أحدها : حذف الواو والوقف على اللام وقفةً يسيرة <sup>(٩)</sup> .

(١) زيادة يقتضيا السياق .

(٢) سورة البقرة : ٢٣٥/٢ . وموضع الشاهد : ﴿ النساء أو ﴾ فقد قرأ بتحقيق الهمزة الأولى وإبدال الثانية ياءً خالصة مفتوحة نافع وأبو عمرو وابن كثير وأبو جعفر ورويس . انظر معجم القراءات ١٨١/١ ، وغيث النفع ١٦٦ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من م .

(٤) سورة البقرة : ١٤٢/٢ ، قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس : ( يشاء ولي ) بتحقيق الهمزة الأولى وإبدال الثانية واواً خالصة مكسورة . انظر معجم القراءات ١٢٢/١ ، وغيث النفع ١٤٢ .

(٥) زيادة يقتضيا السياق .

(٦) سورة البقرة : ١٣٢/٢ قرئ بتسهيل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء ، انظر معجم القراءات ١١٧/١ ، وغيث النفع ١٢٨ .

(٧) عبارة ( والله أعلم ) ليست في ح .

(٨) سورة البقرة : ٧١/٢ .

(٩) ذكر أبو حيان في البحر ٢٥٧/١ روايتين عن نافع ، إحداهما حذف واو ( قالوا ) إذ لم يعتدّ بنقل الحركة إذ هو نقل عارض ، والرواية الأخرى إقرار الواو اعتداداً بالنقل ، واعتبار العارض التحريك ، لأن الواو لم تحذف إلا لأجل سكون اللام بعدها ، فياذا ذهب موجب الحذف عادت الواو إلى وضعها من الثبوت . وانظر الأشباه والنظائر ٥٢/١ ، ط مجمع اللغة العربية ، ومعجم القراءات ٧٢/١ .

والثاني : كذلك إلا أنه من غير وقف .

والثالث : كذلك إلا أنه من غير همزٍ مع فتح لام المعرفة<sup>(١)</sup> .

والرابع : كذلك إلا أنه يثبت الواو في اللفظ .

### مسألة

قوله تعالى : ﴿ عاداً الأولى ﴾<sup>(٢)</sup> فيها أوجه :

أحدها : إثبات التنوين وكسرها<sup>(٣)</sup> .

وسكون لام المعرفة وهمز ما بعدها من غير وقف<sup>(٤)</sup> .

وبوقفٍ بإلقاء حركة الهمزة على اللام وضم اللام<sup>(٥)</sup> .

ويادغام التنوين مع ضم اللام<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) قال لأن . انظر البحر ٢٥٧/١ ، وتفسير القرطبي ٤٥٥/١ ، وشرح المفصل ١١٦/٩ ، والخصائص ٩١/٣ .
- (٢) سورة النجم : ٥٠/٥٣ .
- (٣) تصحح : ( عادن لُولى ) ، انظر البحر المحيط ١٦٩/٨ .
- (٤) أي : ( عاداً لُولى ) بإدغام التنوين وهمز الواو . ورويت عن نافع وقالون والسوسي وابن ذكوان وابن سعدان ، انظر معجم القراءات ٢٢/٧ ، والبحر المحيط ١٦٩/٨ ، وتفسير القرطبي ١٢٠/١٧ .
- (٥) ( لُولى ) انظر التيسير ٢٠٥ .
- (٦) تصحح ( عاداً لُولى ) بإدغام التنوين في اللام ، ورويت عن نافع وأبي عمرو وغيرهم . انظر البحر ١٦٩/٨ ، والتيسير ٢٠٤ ، ومعجم القراءات ٢١/٧ ، وعبارة النسخة ح : وإدغام التنوين في اللام نحو اللام .

## باب الإمالة<sup>(١)</sup>

الإمالة إلى الشيء التقريبُ منه . وهي في هذا الباب تقريب الألف من الياء ، والفتحة قبلها من الكسرة . والغرض من ذلك تجانس الصوتين لسبب . وللإمالة أسباب وموانع ، فأسابها ستة<sup>(٢)</sup> :

الياء ، والكسرة ، والانتقال [ وما في حكه ]<sup>(٣)</sup> ، وكون الحرف ينكسر في حال ، والإمالة للإمالة .

السبب الأول<sup>(٤)</sup> : الياء الكائنة قبل الألف مجرفٍ أو حرفين نحو : شيبان وغيلان وشيال . فأهل الحجاز لا يميلون ، وتميم تُميل الألف في هذا كله ليقرب من صوت الياء .

السبب الثاني<sup>(٥)</sup> : الكسرة ، وقد تكون بعد الألف نحو : عائد ، وقد تكون قبلها

(١) مبحث الإمالة في سيبويه ٢٥٩/٢ وما بعدها ، والمقتضب ٤٢/٣ ، والأصول ١٦٠/٣ ، والتكملة ٢٢٢ ، وشرح المفصل ٥٣/٩ ، وشرح الشافية ٤/٣ ، ودقائق التصريف ٥٣٢ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥٥/٩ : « إن أسباب الإمالة من الأسباب المجوزة للموجبة ، ألا ترى أنه ليس في العربية سبب يوجب الإمالة ، لا بد منها ، بل كلٌّ مبالٍ لعلّةٍ فلك أن لا تميله مع وجودها فيه » .

وقد عرّف ابن يعيش الإمالة بقوله : إنها « عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء ، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء ، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة ، وبحسب بعده تكون خفتها ، والتفخيم هو الأصل ، والإمالة طارئة . والذي يدلّ أن التفخيم هو الأصل أنه يجوز تفخيم كلِّ ممال ، ولا يجوز إمالة كلِّ مفخم . وأيضاً فإن التفخيم لا يحتاج إلى سبب ، والإمالة تحتاج إلى سبب » . شرح المفصل ٥٤/٨ ، وانظر الخصائص ١٦٤/١ .

(٣) زيادة من ح .

(٤) شرح المفصل ٥٦/٩ .

(٥) شرح المفصل ٥٦/٩ .



وبينها حاجز نحو : جبال وحبال ، وقد يكون بينها حرفان . ومن شرطه أن يكون ما بعد الكسرة ساكناً نحو : سِرْبَال وجِلْبَاب ، فإن كان ذلك مفتوحاً أو مضموماً فلا إمالة ، وقد يشبه المنفصل بالمتصل كقولك للرجل : ( من <sup>(١)</sup> ماله ) <sup>(٢)</sup> .

السَّبَبُ الثَّالِثُ <sup>(٣)</sup> : كَوْنُ الْأَلْفِ مَنقَلِبَةً عَن يَاءٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي رَمَى : رَمَى ، وَفِي بَاع : بَاع . فَإِنَّ كَانَتِ الْأَلْفُ رَابِعَةً فَصَاعِدًا أَمِيلَتُ مِنْ أَيْ أُصَلِّ كَانَتْ ، كَقَوْلِكَ فِي مَرَمَى : مَرَمَى . وَفِي مَغْرَى : مَغْرَى ، وَفِي تُدْعَى : تُدْعَى . وَهَذَا حُكْمُ أَلْفِ التَّأْنِيثِ نَحْوُ : حَبَلِي وَبُشْرَى .

السَّبَبُ الرَّابِعُ : مَا شَبَّهَ بِالْمَنقَلَبِ عَنِ الْيَاءِ وَذَلِكَ نَحْوُ : غَزَا وَدَعَا ، فَإِنَّهُ يُأَلُّ لِأَنَّ الْيَاءَ تَقَعُ هُنَا كَثِيرًا <sup>(٤)</sup> ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ تَصِيرُ إِلَى الْيَاءِ إِذَا جَاوَزَتْ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ نَحْوُ : يُدْعَى وَمُسْتَدْعَى .

السَّبَبُ الْخَامِسُ <sup>(٥)</sup> : كَثُرَ مَا قَبِلَ الْأَلْفَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ ، وَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ خَاصَّةً ، نَحْوُ : خَافَ وَطَابَ وَجَاءَ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : خِفْتُ وَمَا أَشْبَهَهَا . فَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ

(١) زدنا ( من ) للتوضيح .

(٢) قال ابن يعيش ٥٧/٩ : « أخذت من ماله ووقفت بيباه » فأمالوا الألف لكسرة الإعراب وهي عارضة تزول عند زوال عاملها وحدوث عامل غيره ، لكنهم شبهوها بكسرة عين فاعل بعد الألف . وذلك أن الغرض من الإمالة إنما هو مشاكلة أجراس الحروف والتباعد من تنافها ، وذلك أمر راجع إلى اللفظ ، لافرق فيه بين العارض واللازم ، إلا أن الإمالة في نحو عائد وسالم وعماد ، أقوى من الإمالة هنا ، لأن الكسرة هناك لازمة ، وهي في : ماله وبابه عارضة . ألا ترى أنها تزول في الرفع والنصب . والرفع والنصب لإمالة فيه .

(٣) انظر شرح المفصل ٥٧/٩ .

(٤) قال ابن يعيش ٥٧/٩ بأنه تجوز الإمالة على قبح في قولك : غزا ، دعا ، عدا ، لأن هذا البناء قد ينقل بالهمزة إلى ( أفعل ) فيصير واوه ياءً ، لأن الواو إذا وقعت رابعة صارت ياءً نحو : أغزيت وأدعيت فتقول : أغزيت وأدعيت بالإمالة ، وأيضاً فإنه قد يبني لما لم يسم فاعله فيصير إلى الياء نحو : غزيت ودعيت فتخلوا ما هو موجود في الحكم موجوداً في اللفظ .

(٥) شرح المفصل ٥٨/٩ .

فلا يجوز نحو : باب ودار . وقد أمال بعضهم : فلان ماش في الوقف وهو قليل .

السَّبَبُ السَّادِسُ<sup>(١)</sup> : الإمالة للإمالة كقولك : رأيت عماداً ، وكتبت كتاباً ، فتميل ألف التنوين من أجل الإمالة الأولى<sup>(٢)</sup> . فإن قلت : زيد يضربها ، لم تَميل الألف لأنَّ بينها وبين كسرة الرَّاء حاجزين قويين ، وهما الضمة والهاء . فإن كانت الباء مفتوحة نحو : يريد أن يضربها ، فأكثرهم لا يميل ، ومنهم من أمال لضعف الحاجز لأنَّ الفتحة خفيفة والياء خفية . ومنهم من يقول : على هذا رأيت يدها ، وهو بيننا وبيننا وعلينا ، فيميل من أجل الياء .

## فصل

في موانع الإمالة :

وهي حروف الاستعلاء والرَّاء ، فحروف الاستعلاء / سبعة وهي : الخاء والغين والقاف والصاد والضاد والطاء والظاء ، وهذه إذا وقعت قبل الألف سواء أو بعدها بحرفٍ أو أكثر منعت الإمالة<sup>(٣)</sup> ، والعلَّة في ذلك أنَّ الحرف المستعلي يَنحَى به إلى أعلى النخم ، والإمالة تحرف الحرف إلى مخرج الياء وهي من أسفل<sup>(٤)</sup> الفم ، والصعود بعد التسفل شاقٌ فلذلك مَنع ، وهذا نحو : قاعد ، وغالب ، ونحو : نافخ ، وناشط<sup>(٥)</sup> ،

(١) شرح المفصل ٥٨/٩ .

(٢) في ح : كلمة ( فصل ) ولا وجه لها هنا .

(٣) انظر سيبويه ٢٦٤/٢ و ٢٦٥ ، وشرح المفصل ٥٩/٩ .

(٤) في ح : وهي أسفل .

(٥) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥٩/٩ : فن المواضع التي تمنع فيها الإمالة أن تكون مفتوحة قبل الألف نحو : صاعد وضامن وطائف وظالم وغائب وخامد وقاعد .. فهذه الألف في جميع ما ذكرناه منصوبة غير ممالية ، لما ذكرناه من إرادة تجانس الصوت ، لاسيما وهي مفتوحة ، والفتح مما يزيد استعلاء ، قال سيبويه : لأنها إذا كانت مما ينصب مع غيره هذه الحروف لزمها النصب مع هذه الحروف . قال : ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يوثق بعربيته . انظر سيبويه ٢٦٤/٢ ، وشرح الشافية ١٥/٣ وما بعدها .

وهذا مذهب كل العرب إلا ما حكى عن بعضهم إمالة مناشيط ، وذلك ليُبعد الطاء من الألف وكون الياء معها .

## فصل

فإن كان حرف الاستعلاء قبل الحرف الذي يليه الألف مكسوراً جازت الإمالة نحو<sup>(١)</sup> : خِفاف وِقِباب وِضراب ونحو ذلك لأنَّ الصوت أخذَ في التَسْفُل<sup>(٢)</sup> والتحدّر فاستمرَّ في المُستعلي إلى أن بلغ الألف على<sup>(٣)</sup> التَسْفُل ، وذلك سَهْلٌ ، وكذا إن كان بينها حرفان نحو : مِصْبَاح ومِقلات<sup>(٤)</sup> ، ومنهم من لا يميل هنا لأنَّ حرف الاستعلاء [ ساكن والكسرة في غيره . فإنَّ كان حرف الاستعلاء ]<sup>(٥)</sup> هنا مفتوحاً أو مضموماً لم تجز الإمالة ، لأنَّ الصوت لم يكن متسفلًا حتى يجانس ما بعده .

## فصل /

فإنَّ كان حرف الاستعلاء مع الألف للبدلة التي يجوزُ إمالتها مع غير المستعلي جازت مع المُستعلي نحو : سَقَى وأعطى ومعطى ، وخاف ويشفى وما أشبه ذلك لأنَّ سبب الإمالة قويّ فغلب<sup>(٦)</sup> المستعلي<sup>(٧)</sup> .

(١) قال ابن يعيش ٦٠/٨ : فإذا وقعت - حروف الاستعلاء - قبل الألف بحرف وكانت مكسورة فإنها لا تمنع الإمالة نحو : ( صِباب وِضعاف ) وكانت الإمالة فيها حسنة لأن الكسرة أدنى إلى المستعلي من الألف . والكسرة توحي استعلاء المستعلي . والنصب جيد ، والإمالة أجود . فلو كان المستعلي بعد الكسرة لم تجز الإمالة ، لأن المستعلي أقرب إلى الألف وهو مفتوح وذلك قولك : ( حِقَاب وِرِصاص ) - فمِن كسر الراء - وكذلك لو كانت ساكنة بعد مكسور لم تمنع عند الأكثر نحو : مصباح ومطعام ، لأن المستعلي هنا لا يُعتدّ به لسكونه ، فصار كالليت الذي لا يُعتدّ به . وانظر سيبويه ٢٦٥/٢ .

(٢) كلمة ( التَسْفُل ) ساقطة من ح .

(٣) في ح : لا على التَسْفُل .

(٤) جاء في اللسان ( قَلتَ ) : وأقلنت المرأة إقلا تاً فهي مُقلتٌ ومِقلاتٌ إذا لم يبق لها ولد . والمِقلات : المرأة التي لا يعيش لها ولد ، وكذلك الناقة ، ولا يقال ذلك للرجل .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٦) في ح : يغلب .

(٧) انظر شرح المفصل ٦٠/٩ .

## فصل

وإذا كان الحرف بعد الألف مشدداً لم يَمَلْ نحو : مادّ وجادّ ، إذ لا كسرة تليه .  
والحرف الأول من المشدّد سَكَنَ فراراً من الحركة مع المثلين ، فأوّلَى أن يُهْرَبَ من  
الإمالةِ معه ، وقد أماله قومٌ في الجرِّ وهو قليل <sup>(١)</sup> .

## فصل

فأمّا الرّاءُ فتمنع الإمالة إذا كانت مفتوحةً أو مضمومةً وانفردت نحو : هذا سِراجٌ  
وفِراشٌ ، ورأيت حمراً <sup>(٢)</sup> . فإن كانت مكسورة جازت الإمالة . [ وإنما منعت الرّاء  
الإمالة <sup>(٣)</sup> ] لأنّها بمنزلة الرّاءين إذ كان فيها تكريرٌ . وإذا كُسرَت قُرِبَت من الياء ،  
ولذلك لم تمنع مع الحرف المستعلي نحو : ضاربٌ وقادِرٌ <sup>(٤)</sup> . ومنهم من يُجيز الإمالة إذا  
كانت الكسرة والرّاء قبل الألف نحو : هذا فِراشٌ . فإن كان بعد الرّاء راءٌ مكسورة  
جازت الإمالة وغلبت المكسورة للمفتوحة نحو : ﴿القرار﴾ <sup>(٥)</sup> ، و ﴿الأبرار﴾ <sup>(٦)</sup> .

(١) قال ابن يعيش ٦٤/٩ : الوجه فيما كان من ذلك ما هو (فاعل) من المضاعف نحو : (جاء وماز) وما كان نحوها ، و (جواد ومواز) في الجمع ، أن لا تمال ، لأن الكسرة التي كانت فيه توجب الإمالة قد حذفت للإدغام ، وقد أمال قوم ذلك فقالوا : (جاء وجواد) لأن الكسرة مقدّرة ، وأصله : جاد وجواد ، فأمالوه كما أمالوا (خاف) لأن تقديره : (خوف) أو لأنه يرجع إلى خفت ، وإن لم تكن الكسرة في اللفظ .

(٢) سيبويه ٢٦٧/٢ ، قال ابن يعيش ٦١/٩ : اعلم أن الرّاء حرف تكرير ، فإذا نطقت به خرج كأنه متضاعف ، وفي مخرجه نوع ارتفاع إلى ظهر اللسان إلى مخرج النون فوق الثنايا ، فإذا كان مفتوحاً أو مضموماً منعت إمالة الحرف نحو قولك : (هذا راشد وهذا فِراش) فلم يميلوا وأجروه ههنا مجرى المستعلي لما ذكرناه ، ولأنهم لمّا نطقوا كأنهم تكلموا براءين مفتوحتين ، فقويت على نصب الألف وصارت بمنزلة القاف ، فهي في منع الإمالة أقوى من غيرها من الحروف ، ودون المستعليّة في ذلك .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ح) .

(٤) سيبويه ٢٦٨/٢ ، وشرح المفصل ٦١/٩ .

(٥) في سورة إبراهيم : ٢٦/١٤ : ﴿ ما لها من قرار ﴾ ﴿ قرأ ﴾ ﴿ قرار ﴾ بالإمالة أبو عمرو والكسائي وحزرة وابن ذكوان والصوري وخلف وقالون وهشام وأبو جعفر ، انظر معجم القراءات ٣٣٦/٣ .

(٦) في سورة آل عمران : ١٩٣/٣ : ﴿ وتوفنا مع الأبرار ﴾ ﴿ قرأ بالإمالة في ﴾ الأبرار ﴿ أبو عمرو والكسائي =

وأما ﴿ الكافر ﴾<sup>(١)</sup> فإمالاته جائزة في الجر ، فأما في الرفع والنصب فأكثرهم لا يميله من أجل الراء ، وكذلك ﴿ الكافرين ﴾<sup>(٢)</sup> ، و ﴿ الكافرون ﴾<sup>(٣)</sup> .

## فصل

والهاء المبدلة من تاء التانيث في الوقف ، تجوز إمالتها لأنها تشبه ألف التانيث في حصول التانيث بها وخفائها واقلابها ، وذلك نحو : ﴿ الحكمة ﴾ و ﴿ مبثوثة ﴾<sup>(٤)</sup> ، ويعنعها ما يمنع الإمالة .

## فصل

وقد شدت أشياء في باب الإمالة ولها وجيه من القياس ، فمن ذلك ( ذا )<sup>(٥)</sup> ، وهو

- = حمزة وابن ذكوان وخلف والصوري وورش . انظر معجم القراءات ٩٦/٢ .
- (١) كما في قوله تعالى : ﴿ أول كافر به ﴾ ، سورة البقرة : ٤١/٢ ، قرأ ﴿ كافر ﴾ بالإمالة الكسائي والدوري . انظر غيث النفع ١٠٩ ، ومعجم القراءات ٥٢/١ .
- (٢) في سورة البقرة : ١٩/٢ : ﴿ والله محييط بالكافرين ﴾ . قرأ ﴿ بالكافرين ﴾ بالإمالة أبو عمرو والكسائي وورش . انظر الحجة لابن خالويه ٧٢ ، وغيث النفع ٩٠ ، ومعجم القراءات ٣٢/١ ، وانظر سيويه ٢٦٨/٢ .
- (٣) قال ابن يعيش ٦٢/٩ : وإذا كانت الراء مجرورة في الكافر ومكسورة في الكافرين أمالوا ، كأن الراء تلي الألف بالإمالة ، فالإمالة حسنة ، وليس كحسنها في الكافرين ، لأن الكسر في الكافرين لازم للراء وبعدها ياء ، والكافر لا ياء فيه .
- (٤) الغاشية : ١٦/٨ : ﴿ وزرأبي مبثوثة ﴾ ، قرئت ﴿ مبثوثة ﴾ بإمالة هاء التانيث وما قبلها ، قرأ بها الكسائي وحمزة .
- معجم القراءات ١٣١/٨ ، وفي كتاب سيويه ٢٧٠/٢ : سمعت العرب يقولون : ضربت ضربة وأخذت أخذة . شبه الهاء بالألف فأمال قبلها .
- (٥) في سيويه ٢٦٢/٢ : وقالوا في رجل اسمه ذه : رأيت ذها ، أملت الألف ، وانظر المقتضب ٥٢/٣ ، قال ابن يعيش ٦٦/٩ ، قالوا : ( ذا ) فأمالوا ، حكى ذلك سيويه ، وإنما جازت إمالاته وإن كان مبنياً غير متكن من قبل أنه يشابه الأسماء المتكنة ، من جهة أنه يوصف ويوصف به ويشئ ويجمع ويصغر ، فساغت فيه الإمالة كما ساغت في الأسماء المعربة المتكنة ، وألفه منقلبة عن ياء هي عين الكلمة ، واللام محذوفة ، كأن أصله : ذَيّ ، فنقل عليه التضعيف ، فحذفوا الياء الثانية فبقيت ذَيّ ، فقلبوها ألفاً =

اسم إشارة والجيد تفخيه ، والأوائل يسْمون التفخيم نَصْباً لأنه فتح ، وقد أماله قومٌ لأنه يشبه الأسماءَ المعرَبةَ في الوصف به وفي وصفه وجمعه وتصغيره ولأن ألفه منقلبة عن ياء .

ومن ذلك ( أنى ) ووجه إمالتها أنها اسم تام وألفها تشبه ألف التائيت ، والنون فيها تشبه حروف العلة<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك أسماء حروف التهجي : بي تي ثي<sup>(٢)</sup> ، لأنها أسماء يكثر استعمالها<sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك : الحجاج والعجاج والناس ، والوجه تفخيمها ، لأن الألف زائدة أو منقلبة عن واو . ومن أمالها حملها على تصرف الأسماء ، وإمالتها في الجر أقرب لمكان الكسرة<sup>(٤)</sup> .

= لافتتاح ما قبلها وإن كانت في نفسها ساكنة طلباً للخفة .

(١) في سيبويه ٢٦٧/٢ : ولكنهم يميلون ( أنى ) لأن ( أنى ) تكون مثل ( أين ) و ( أين ) كخلفك . وإنما هو اسم صار ظرفاً ، فقرب من عطشى . وذكر ابن يعيش ٦٦/٩ أن جواز الإمالة في متى وأتى لأنها مستقلتان بأنفسهما ، غير محتجتين إلى ما يوضحهما كاحتياج إذا وما ، فقربت من المعرفة فأميلت لذلك .

(٢) في ح ، ب ، ت ، ث ..

(٣) في سيبويه ٢٦٧/٢ : وقالوا يا ويا - بالإمالة - في حروف المعجم ، لأنها أسماء ما يلفظ به ، وليس فيها ما في ( قد ) و ( لا ) ، وإنما جاءت كسائر الأسماء لالمعنى آخر . وانظر المقتضب ٥٢/٣ .

(٤) سيبويه ٢٦٤/٢ قال : هذا باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ ، وذلك ( الحجاج ) إذا كان اسماً لرجل ، لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر ، لأن الإمالة أكثر في كلامهم . وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف ( حجاج ) إذا كان صفة ، مجرونه على القياس . وانظر المقتضب ٥١/٣ ، وشرح للفصل ٦٢/٩ ، قال ابن يعيش : أما إذا قلت : مررت بالحجاج فإمالة سائغة وليست شاذة لأجل كسرة الإعراب ، فهو بمنزلة : ( مررت بمال زيد ) فأمّا إذا كان صفة نحو قولك : رجل حجاج ، للرجل يكثر الحج ، أو يغلب بالحجة ، فإنه لا تسوغ فيه الإمالة لفقد سببها إلا في حال الجر .

قال سيبويه ٢٦٤/٢ : وأما ( الناس ) فبيمله من لا يقول ( هذا مال ) بمنزلة الحجاج ، وهم أكثر العرب لأنها كُلف فاعل إذا كانت ثانية ، فلم تمل في غير الجر .

والأسماء المبنية : الأصل أن لا تُتال لعدم تصرفها واشتقاقها<sup>(١)</sup> ، وإنما أُميلَ منها ما أشبه المتصرف كما ذكرنا في ( ذا ) .

وهكذا حُكِمَ الحروفِ بل أبعدُ إلا أنهم أمالوا منها ( لا ) لأنها تقوم بنفسها في الجواب<sup>(٢)</sup> . و ( بلى )<sup>(٣)</sup> كذلك ، وحرف النداء<sup>(٤)</sup> لأنه قامَ مقامَ الفعل ، وقد ذُكِرَ<sup>(٥)</sup> في بابه . ولم يُميلوا ( حتى )<sup>(٦)</sup> لأنها لا تقوم بنفسها و ( أمّا )<sup>(٧)</sup> كذلك .

## فصل

قد أمال بعض العرب الفتحة نحو الكسرة<sup>(٨)</sup> نحو : ضرر ، وبقر ، وأقرب ذلك

- (١) شرح المفصل ٦٦/٩ .
- (٢) شرح المفصل ٦٥/٩ ، ٦٦ .
- (٣) شرح المفصل ٦٥/٩ .
- (٤) شرح المفصل ٦٦/٩ .
- (٥) في ( ح ) ذكرناه .
- (٦) انظر سيبويه ٢٦٧/٢ ، وشرح المفصل ٦٥/٩ .
- (٧) انظر الحاشية السابقة .
- (٨) انظر سيبويه ٢٧٠/٢ . قال شارح المفصل ٦٤/٩ : اعلم أن الفتحة قد تتال كما تتال الألف ، لأن الغرض من الإمالة مشاكلة الأصوات ، وتقريب بعضها من بعض ، وذلك موجود في الحركة كما هو موجود في الحرف ، لأن الفتحة من الألف . وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، لأن الحركات والحروف أصوات ، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت ، فسَمَوْا العظيم حرفاً والضعيف حركةً ، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً ، فلذلك دخلت الإمالة في الحركة كما دخلت الألف ، إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت ، وتقريب بعضها من بعض ، فكلّ ما يوجب إمالة الألف يوجب إمالة الحركة التي هي الفتحة ، وما يمنع إمالة الألف يمنع إمالة الفتحة . وأكثر ما جاء ذلك مع الراء المكسورة لأن الراء حرف مكرر لانظيره ، وله أحكام ( قد ذكرت ) ينفرد بها فلذلك تقول ( من الكبر ومن الصغر ) فأمالوا الفتحة بأن أجنحوها إلى الكسرة فصارت بين الفتحة وبين الكسرة ، كما فعلوا ذلك بالفتحة التي قبل الألف في عماد وكتاب حين أرادوا إمالة الألف . وهذه الراء المكسورة تغلب على المستعلي إذا وقع قبلها نحو : من الضرر والصغر والبقر كما غلبته في نحو : قارب وطارد وغارم .

ما كانت فيه راء ، وإذا قربت هذه الفتحة من الكسرة قُربت ما بعدها من الحروف من  
الكسرة<sup>(١)</sup> أيضاً . / م ٢٠١

---

(١) عبارة ( من الكسرة ) ساقطة من ح .



## باب مخارج الحروف وعددها وصفاتها<sup>(١)</sup>

اعلم أنّ مخرج كلّ حرف ما ينقطع الحرف عنده من الحلق والهم والشفقتين ، وإذا أردت أن تختبر ذلك فزُدْ على الحرف الذي تريد معرفة مخرجه همزة الوصل مكسورةً ، ثم انطقْ به ساكناً ، فعند ذلك تجد جرسَ الحرفِ منقطعاً هناك فتمَّ مخرجه نحو : إغ ، إق ، إص ، إم<sup>(٢)</sup> . ومن هنا لم يكن للألف مخرج لأنَّ صوتها لا ينقطع عند جُزءٍ مما ذكرنا ، بل هي نفسٌ مستطيلٌ بحيثُ يُمكنُ مدّه من غيرِ حصرٍ .

### فصل

والحروف الأصول<sup>(٣)</sup> تسعة وعشرون وهي : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والحاء ، والقاف [ والكاف ]<sup>(٤)</sup> ، والضاد ، والجيم ، والشين ، والياء ، والراء ، واللام ، والنون ، والصاد ، والسين ، والزاي ، والطاء ، والتاء ، والذال ، والظاء ، والثاء ، والذال ، والفاء ، والميم ، والباء ، والواو .

ولهم ستةٌ أحرفٍ فروعٍ مُستَحسنة<sup>(٥)</sup> ، وإنما كانت فروعاً لقرئها من الأصولِ وامتزاجها بها وهي : النونُ الساكنة ، والألفُ المائلة ، وهمزة بين بين ، وألفُ التفتيح ، والصاد المشتمة صوت الزاي ، والشين المشتمة صوت الجيم .

(١) انظر سيبويه ٤٠٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢٣/١٠ وما بعدها ، وشرح الشافية ٢٥٠/٣ .

(٢) هذا ما سماه الخليل بن أحمد بذوق الحروف . انظر كتاب العين ٤٧/١ ، ومرصعة الإعراب ٦/١ .

(٣) في ح : أصول .

(٤) الكاف ( ساقطة من م .

(٥) قال سيبويه ٤٠٤/٢ : يؤخذ بها ، وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار .

ولهم سبعة أحرف آخر مستقبحة<sup>(١)</sup> / وهي :

- ١ - الكاف التي تقرب من الجيم .
- ٢ - والجيم التي تقرب من الكاف ، والجيم التي تقرب من الشين .
- ٣ - والصاد الضعيفة التي تقرب من الذال .
- ٤ - والصاد التي تقرب من السين .
- ٥ - والطاء التي تقرب من التاء .
- ٦ - والظاء التي تقرب من الثاء .
- ٧ - والباء التي تقرب من الفاء<sup>(٢)</sup> .

ومخرج كل حرفٍ منها بين مخرج أصلها الصحيح وبين الحرف الذي يقاربه ، ولا يقرأ بها البتة إلا مضطراً .

## فصل

في عدد المخارج<sup>(٣)</sup> :

وهي ستة عشر : ثلاثة في الحلق :

- ١ - فأقصاها وأقربها من الصدر : مَخْرَجُ الهمزة والألف والهاء .

(١) في م : مستخفة ، وفي ح : مستقبحة . ورجحنا كلمة ( مستقبحة ) استثناءً بقول سيويه عنها بأنها ( غير مستحسنة ) .

(٢) اضطرب ترتيبها في ح و م وإليك عبارة سيويه فيها ٤٠٤/٢ :  
وتكون اثنين وأربعين حرفاً مجروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرتضى عريته ، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر وهي الكاف التي بين الجيم والكاف . والجيم التي كاللحاء ، والجيم التي كالشين ، والصاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالطاء ، والظاء التي كالظاء ، والباء التي كالفاء . وهذه الحروف التي تمتها اثنين وأربعين ، جيدها ورديتها أصلها التسعة والعشرون ، لا تبيّن إلا بالمشافهة .

(٣) كل ما يلي في مخرج الحروف اقتبسه أبو البقاء من سيويه ٤٠٥/٢ بتصريف يسير .

٢ - وأوسطها من الحلق : مخرج العين والحاء .

٣ - وأدناها إلى الفم : مخرج الغين والحاء .

والرابع : أقصى اللسان وما فوقه من الحنك : مخرج القاف .

١ والخامس : دون مخرج القاف وما يليه من الحنك : مخرج الكاف .

والسادس : من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك <sup>(١)</sup> مخرجُ الجيم والشين والياء .

والسابع : ما بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس الضّاد ، فإن شئت

أخرجتها من الجانب الأيسر وإن شئت من الأيمن .

والثامن : ما بين أول حافة اللسان ومن أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها <sup>(٢)</sup>

وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، ومما فويق الضاحك والنباب والرباعية والثنية

مُخرج اللام .

والتاسع : النونُ : وهي من طرف اللسان بينه وما بين ما فوق الثنايا مخرج <sup>(٣)</sup> .

والعاشر : ومن <sup>(٤)</sup> مخرج النونِ غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى

اللام مخرج الراء .

والحادي عشر : مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء .

والثاني عشر : مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد .

الثالث عشر : مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والتاء والدال .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ح . وفي سيبويه : وبين وسط الحنك الأعلى .

(٢) في ح : بينه . وفي م : ما يليها . وأثرنا عبارة سيبويه .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ح ) ، وكلمة مخرج لا لزوم لها إلا إذا تلتها كلمة ( النون ) .

(٤) في ح : ( من ) وهي ساقطة من م . وفي سيبويه : ومن .

الرابع عشر : من باطنِ الشِّقَّةِ السُّفلى وأطرافِ الشَّيَا العليَا مخرجِ الفاء .

الخامس عشر : مما بين الشفتين الباء والميم والواو .

والسادس عشر : من الخياشيم مخرج النون الخفيفة .

## فصل

في صفاتِ الحروفِ وأجناسِها . وهي أحد<sup>(١)</sup> عشرَ جنساً وهي :

المجهورة ، والمهموسة ، والشديدة ، والرَّخوة ، والمنحرفة ، والشديدة التي يخرج معها الصوت ، والمكررة ، والليّنة ، والهاوية ، والمطبقة ، والمنفتحة .

فالمجهورة تسعة عشر حرفاً : الهمزة ، والألف ، والعين ، والغين ، والقاف ، والجيم ، والياء ، والضاد ، واللام ، والزاي ، والراء ، والطاء ، والدال ، والنون ، والظاء ، والذال ، والباء ، والميم ، والواو<sup>(٢)</sup> . وسميت مجهورة لأنها أشبع الاعتماد في موضعها ، ومنع النفس أن يجري معها حتى ينقضي الاعتماد [ عليه ]<sup>(٣)</sup> ويجري الصوت<sup>(٤)</sup> ، إلا أن النون والميم قد يعترض<sup>(٤)</sup> لهما في الفم والخياشيم فيصير فيهما غنة ، ودليل ذلك أنك لو أمسكت طرف أنفك اختلَّ صوتها<sup>(٥)</sup> / حين سددت الخيشوم .

٢٠٢م

الثاني : المهموسة : وهي بقية الحروف التسعة والعشرين<sup>(٦)</sup> ، وسميت بذلك لأنَّ الهمسَ صوتٌ خفيّ ، وهذه كذلك لأنَّ اعتمادها ضعف حتى جرى معه النفس<sup>(٧)</sup> .

(١) في ح : إحدى .

(٢) كلمة ( الواو ) ساقطة من م .

(٣) زيادة من سيبويه ٤٠٥/٢ .

(٤) عبارة سيبويه : قد يعتمد لهما في الفم .

(٥) عبارة سيبويه ٤٠٥/٢ : والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بها - بالنون والميم - لرأيت ذلك قد أخلَّ بها .

(٦) حروف الهمس يجمعها قولك : فحثه شخص سكت .

(٧) قال سيبويه : وأما الهمس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه . وأنت تعرف =

والثالث : الشديدة سُميت بذلك لِقوّتها وامتناع مدِّ الصوت معها وهي ثمانية :  
الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والطّاء ، والتّاء ، والباء ، والدّال<sup>(١)</sup> ، ويجمعها :  
أجدتَ طَبَقَكَ .

الرابعُ : الرّخوةُ ، وهي تسعةٌ : الهاء ، والحاء ، والغين ، والحاء ، والشّين ،  
والظّاء ، والثّاء ، والدّال ، والفاء ، وسُميت بذلك لأنّها خلافُ الشديدة<sup>(٢)</sup> . فأما العينُ  
فبين الرّخوة والشّديدة ، تصل إلى التّرديد<sup>(٣)</sup> فيها لشبهها بالحاء .

والخامسُ : المنحرفةُ وهي اللّام وحدها [ سمي بذلك ]<sup>(٤)</sup> لانحرافِ اللسان مع  
صوته من ناحيتي مُستدقِّ اللسان فُوَيْق ذلك ، وبهذا خالف الشديدة والرخوة<sup>(٥)</sup> .

والسادس : الشديدةُ التي يخرجُ معها الصوتُ وهي النون والميم ، وسُميت بذلك  
لغنتها الخارجة من الألف<sup>(٦)</sup> .

---

= ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جزي النّفس ، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه .  
(١) سيبويه ٤٠٦/٢ .

(٢) قال سيبويه ٤٠٦/٢ : ومنها الرّخوة وهي : الهاء ، والحاء ، والغين ، والحاء ، والشّين ، والصاد ،  
والضاد ، والزاي ، والسّين ، والظّاء ، والثّاء ، والدّال ، والفاء . وذلك إذا قلت : الطسُّ وانقض ،  
وأشبه ذلك ، أُجريت فيه الصوت إن شئت .

(٣) في ح ( التركيب ) ولا وجه لها . والصواب ماورد في م وسيبويه .

(٤) زيادة من ح .

(٥) قال سيبويه ٤٠٦/٢ : ومنها المنحرف ، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع  
الصوت ، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة ، وهو اللام . وإن شئت مددت فيها  
الصوت ، وليس كالرخوة لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه ، وليس يخرج الصوت من موضع  
اللام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك .

(٦) عبارة سيبويه ٤٠٦/٢ : ومنها حرف شديد يجري معه الصوت لأن ذلك الصوت غنةٌ من الأنف ، فإنما  
تخرجه من أنفك ، واللسان لازم لموضع الحرف ، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت وهو النون  
وكذلك الميم .

والسابع : للكرّر ، وهو الرّاء ، سُمّيت بذلك لتكرير صوتها وانحرافها إلى مخرج اللّام<sup>(١)</sup> .

الثّامن : اللينة وهي الواو والياء ، سُمّيت بذلك لأنّ مخرجها يتّسع لهواء الصّوت أشدّ من اتّساع غيرها .

التّاسع : الهاوي ، وهو الألف ، سُمّيت بذلك لزيادة اتّساع هواء صوتّه على الواو والياء<sup>(٢)</sup> .

العاشر : المطبّقة ، وهي أربعة : الصّاد ، والضّاد ، والطّاء ، والظّاء . سُمّيت بذلك لشدّة التصاقِ ظهْرِ اللّسان بما يلاقيه من أعلى الحنك<sup>(٣)</sup> .

الحادي عشر : للمفتحة ، وهي ما/ عدا المطبقة سُمّيت بذلك لأنّ موضعها لا ينطبق مع غيره ولا ينحصر الصوت معها كإحصاره مع المطبقة<sup>(٤)</sup> .

ح ١٨٠

## فصل

فيما يجتمع<sup>(٥)</sup> لكل حرفٍ من الصّفات :

المهمزة : حرفٌ مجهورٌ شديدٌ مُستعملٌ منفتح .

الألف : حرفٌ هوائيٌ مجهورٌ شديد .

(١) سيبويه : الموضع السابق .

(٢) عبارة سيبويه ٤٠٦/٢ : ومنها الهاوي ، وهو حرف لين اتّسع لهواء الصوت مُخرجه أشدّ من اتّساع مُخرج الياء والواو ، لأنك قد تضمّ شفتيك في الواو ، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك ، وهي الألف . وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتّساع مخرجها ، وأخفاهنّ وأوسعهنّ مُخرجاً الألف ثم الياء ثم الواو .

(٣) قال سيبويه ٤٠٦/٢ : وهذه الحروف الأربعة ( الصاد والضّاد والطّاء والظّاء ) إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ انطبق لسانك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك . فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف .

(٤) انظر سيبويه : الموضع السابق ذكره .

(٥) في ح : فيما يستخرج .

- الهاء : حرف مهموس رخو خفيّ ضعيف .
- العين : حرفٌ مجهور شديد متسفل رخو منفتح .
- [ الحاء : حرف مهموس مستفل رخو منفتح ]<sup>(١)</sup> .
- [ الغين : حرف مجهور مستعل رخو منفتح ]<sup>(٢)</sup> .
- الخاء : حرف مستعلٍ شديد منفتح .
- [ القاف : حرف مستعل شديد منفتح ]<sup>(٣)</sup> .
- الكاف : حرفٌ مهموس شديد متسفلٍ منفتح .
- الجيم : حرف مجهور شديد متسفلٍ منفتح .
- الشين : حرف مهموسٍ رخو متسفلٍ متفشٍ .
- الياء : حرف مجهور شديد متسفلٍ منفتح ثقيل خفيّ .
- الضاد : حرف مستطيل مجهور مستعلٍ منطبق رخو .
- الصاد : حرف مهموس رخو مستعلٍ مطبق .
- السين : حرف مهموس متسفلٍ رخو منفتح .
- الزاي : حرف مجهور متسفلٍ رخو منفتح . وهذه الثلاثة الأخيرة فيها صفير .
- الظاء : حرفٌ رخوٌ مجهور مستعلٍ مطبق .
- الذال : حرف مجهور<sup>(٤)</sup> [ مستفل ] رخو منفتح .
- الثاء : حرف مهموس متسفلٍ رخو منفتح .
- الطاء : حرف مهموس شديد مستعلٍ مطبق .
- الدال : حرف مجهور شديد متسفلٍ منفتح .
- التاء : حرفٌ مهموس شديد متسفلٍ منفتح .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من م .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ح .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من م .

(٤) زيادة من ح .

- الراء : حرف مكرر مجهور شديد متسفل منفتح .  
اللام : حرف مجهور منحرف شديد متسفل منفتح مرقق .  
النون : حرف مجهور شديد متسفل منفتح ذو غنة <sup>(١)</sup> .  
الفاء : حرف مهموس رخو متسفل متفشي .  
الباء : حرف مجهور شديد متسفل .  
الميم : حرف مجهور شديد متسفل منطبق .  
الواو : حرف مجهور شديد ممتد منطبق لين .

---

(١) ما بين المعوقتين ساقط من م .



## باب الإدغام<sup>(١)</sup>

الإدغام<sup>(٢)</sup> وصلك حرفاً ساكناً بحرفٍ مثله من موضعه من غيرِ فاصلٍ بينها بحركةٍ ولا وَقْفٍ ، فتصيرها بالتداخلِ كحرفٍ واحدٍ ، ترفعُ لسانك بها رفعةً واحدةً وتشدده . وهو مقدّرٌ بحرفين الأول منها ساكن .

وأصلُ الإدغام في اللغة : الإخفاء والإحكام .

والعلةُ في الإدغام أنَّ الحرفين إذا كانا مثلين كانَ مخرجُهما واحداً ، فيثقل على اللسان أن يرفعه ثم يعيده في الحال إلى موضعه ، وهذا شبه بمشي اللقيد لأنه كان لا يزييل موضعه . ويقع في الكلام على ضربين :

أحدهما : إدغام حرفٍ في مثله قبل الإدغام / .

م ٢٠٣

والثاني : أن يكونَ الأولُ مقارباً للثاني ، فيبدل حرفاً مثله ليتمكن إدغامه .

فالضرب الأول على ضربين :

أحدهما : أن يكون في كلمة واحدة . فإن كانت فعلاً ثلاثياً لزم الإدغام نحو : شدَّ ومدَّ وفرَّ [ وقصَّ ]<sup>(٣)</sup> وعضَّ وقد سبق ذكره . وإن كانت اسماً على وزن الفعل فكذلك نحو : رجل ضفَّ<sup>(٤)</sup> الحال ، أي ضفَّ بكسر الفاء الأولى ، ولا يُستثنى من ذلك إلاَّ الاسمُ المفتوحُ العين نحو : طللَ وشرَّ .

(١) انظر سيويه ٤٠٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢١/١٠ ، وشرح الشافية ٢٥٠/٣ .

(٢) قال ابن يعيش ١٢١/١٠ : الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين .

(٣) زيادة من ح .

(٤) الضف : الضيق والشدة . وعبرة ( رجل ضفَّ الحال ) في اللسان : ضف . وفي سيويه ٣٩٩/٢ : .. =

فَأَمَّا المضمومُ نحو : سُرر جمع سرير ، وسرر جمع سرّة ، فلا يدغم إذ ليس في الأفعال له نظير . وقد يجيء في الشذوذ فك الإدغام<sup>(١)</sup> بالقياس نحو : كَحَتُّ عَيْنِهِ ، وقوم ضَفَفُوا الحال ، والقياس إدغامه .

فَأَمَّا قصُّ الشاةِ وقصصُها<sup>(٢)</sup> فليس من فك الإدغام بل هما لغتان ، سكون العين وفتحها . وقد يفكُّ الشاعر الإدغام للضرورة وقد ذُكر في موضعه .

### مسألة

فإن بنيتَ من المضاعفِ بناءً في آخره ألفٌ ونون ، فقال الخليل وسيبويه : إن كان مصدرًا فككتَ الإدغام نحو : الرددان<sup>(٣)</sup> ، وإن كان مكسورَ العين أو مضمومها لم يفكِّ ، يُحمَل كل واحدٍ منها على بابه ، فالصدرُ هنا مثل الغليان والنزوان . وقال الأخفش : يفكُّ الإدغام في الجميع فأما الملحقُ فلا يُدغم لأنَّ ذلك يُبطل / معنى الإلحاق ، وقد سبق ذكره . فأما ( اقتتلوا )<sup>(٤)</sup> فالأكثرُونَ لا يدغمون لأن التاء زيدت لمعنى فلا تُذهبُ بالإدغام ، وليسَ هنا حرفٌ علّة . ومنهم من يدغم فيقول : قَتَلُوا بكسر القاف وفتح التاء . ومنهم من يكسرُ التاء ويقول في المستقبل : يَقْتَلُونَ<sup>(٥)</sup> ، وفي اسم الفاعل : مَقْتَلِينَ . ومنهم من يضمُّ فيقول : ( مُرَدِّفِينَ )<sup>(٦)</sup> فَيَتَّبِعُ ، ومنهم من يكسرُ الميمَ إتياعاً لكسرةِ الراء<sup>(٧)</sup>

ح ١٨٨

= وقد قال قومٌ في فعلٍ ، فأجروه على الأصل ، إذ كان قد يصح في باب ( قلت ) ، وكانت الكسرة نحو الألف وذلك قولهم : رجلٌ ضيف وقومٌ ضيفوا الحال . فأما الوجه : فرجلٌ ضفَّ وقومٌ ضفُّوا الحال .  
(١) في ح : المدغم .

(٢) في اللسان ( قصص ) وقصُّ الشاةِ وقصصُها : ما قصَّ من صوفها .

(٣) في سيبويه ٤٠٢/٢ : وتقول في فَعَلان : رَدَدان . وفَعَلان : رَدَدان .

(٤) سيبويه ٤٢٤/٢ .

(٥) الإشارة إلى القراءة المروية عن الحسن وعلي : ﴿ وَيَقْتَلُونَ ﴾ [ البقرة : ٦١/٢ ] ، انظر البحر ٢٣٦/١ ، والقرطبي ٤٣١/١ .

(٦) الإشارة إلى قراءة بعض المكيين برواية الخليل ﴿ مُرَدِّفِينَ ﴾ [ الأنفال : ٧/٨ ] ، انظر البحر ٤٦٥/٤ ، والقرطبي ٣٧٠/٧ ، ومعجم القراءات ٤٣٩/٢ .

(٧) الإشارة إلى قراءة ما . قال في البحر ٤٦٥/٤ : قاله ابن عطية ولا أحفظه قراءةً .

والضرب الثاني : أن يكونا من كلمتين ، وهو على ضربين أيضاً جائز ولازم :

فالجائز أن يكون الأول متحركاً وإظهار أجود لكلاً يلزم الإسكان والتغيير فيما ليس بلازم ، لأن الكلمتين قد تفترقان ، والإدغام جائز للتخفيف ، وأحسن ذلك أن يتوالى فيه أربع متحركات فصاعداً نحو : ﴿ جعل لكم ﴾<sup>(١)</sup> ، وضرب بكر .

### فصل

فإن كان قبل الحرف الأول ساكن لم يجز الإدغام ، لكلاً يُجمع بين ساكنين ، إلا أن يكون ذلك الساكن حرف مد<sup>(٢)</sup> كقولك : اسم موسى ، وبكر رافع ، هذا لا يدغم . ومثال حرف الحد : ﴿ الرحيم ملك ﴾<sup>(٣)</sup> ، والمال لك ، والغفور ربنا ، ومثله في المتصل : تمود الثوب .

### فصل

فإن كان قبل الياء والواو فتحة نحو : جيب بكر والقول لك ، جاز الإدغام أيضاً لأن المد الجاري مجرى الحركة<sup>(٤)</sup> موجود فأما مثل : ﴿ آمنوا وهاجروا ﴾<sup>(٥)</sup> فلا يدغم لأن الواو الأولى تامة المد فهو فيها كالفواصل بالحركة ، ولا يصح زوال مدّها كما لا يصح<sup>(٦)</sup> تسكين المتحرك ، فأما مثل قوله تعالى : ﴿ ولا تيمّموا الخبيث ﴾<sup>(٧)</sup> ،

(١) ﴿ جعل لكم ﴾ [ البقرة : ٢٢/٢ ] ، والقراءة بالإدغام : ( جعلكم ) ، ذكرت في مجمع البيان ٦٠/١ ، وانظر معجم القراءات ٣٧/١ ، وقد مثل سيبويه بالعبارة نفسها لهذا الإدغام ٤٠٧/٢ قال : وما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن ، أنه لا تتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة وذلك نحو قولك : جعل لك ، وفعل لبيد . والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي .

(٢) انظر سيبويه ٤٠٩/٢ .

(٣) الفاتحة : ٣/١ ، ٤ . قرأ أبو عمرو ويعقوب وابن محيصن والحسن والمطوعي واليزيدي والسوسي :

( الرحيم مالك ) . الإتحاف ١٥١ ، ومعجم القراءات ٦/١ .

(٤) في ح : غير موجود .

(٥) الأنفال : ٧٢/٨ .

(٦) في ح : يصح .

(٧) البقرة : ٢٦٧/٢ .

فأصله : تميموا فيجوز إدغام التاء في التاء لأنَّ قبلها ألف ( لا ) <sup>(١)</sup> . ومنهم من يحذف التاء <sup>(٢)</sup> . فأما قوله تعالى : ﴿ فلا تَنَاجُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فيجوز الإدغام ، وترك الإدغام .

## فصل

وأما الإدغام اللازم فإن يكون الأول ساكناً ، والثاني مماثل له كقولك : ﴿ وقد دخلوا ﴾ <sup>(٤)</sup> و ﴿ هل لكم ﴾ <sup>(٥)</sup> .

## فصل

فإن أُدغم في حرف اللدِّ لم يجز إدغامه في مثله نحو : وليّ يزيد ، وعدوّ وليد <sup>(٦)</sup> ، لأنَّ اللدَّ قد بطل بالإدغام فيه ، وصار كالحروف الصحيحة التي قبلها ساكنٌ نحو : خَبْرَ رَجُلٍ ، ولكنْ إنْ شِئْتَ أَخْفَيْتَ وهو في حكم المظهر .

## فصل

في إدغام الحروف المتقاربة :

ونحن نذكرها حرفاً فحرفاً :

أولها الهمزة : وليس يدغم فيها شيءٌ ولا تُدغم في شيءٍ إلا أن تكون همزة مثلها

(١) قرأ بالإدغام : ﴿ ولا تُتِمُّوا ﴾ ابن كثير وورش والبيزي والنقاش وأبو ربيعة والقواس . انظر الإتحاف ١٩٥ ، والبحر المحيط ٢١٧/٢ ، والقرطبي ٣٢٦/٣ ، ومعجم القراءات ٢٠٨/١ .

(٢) قرأ الزهري ومسلم بن جندب وابن عباس : ( تيموا ) ، القرطبي ٣٢٦/٣ ، ومعجم القراءات ٢٠٨/١ .

(٣) سورة المجادلة : ٩/٥٨ ، قرأ : ﴿ فلا تَنَاجُوا ﴾ بالإدغام ، ابن عحيصن ، ذكر ابن خالويه في مختصره ١٥٣ أن ابن عحيصن رجع عن هذه القراءة . قال ابن خالويه : وهي في حرف ابن مسعود كذلك . انظر الإتحاف ٥٠٧ ، ومعجم القراءات ١٠٢/٧ ، والبحر ٢٢٦/٨ ، وسيبويه ٤٠٨/٢ .

(٤) المائدة : ٦١/٥ .

(٥) الرُّوم : ٢٨/٣٠ : ﴿ هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء ﴾ .

(٦) سيبويه ٤٠٩/٢ ، وأمثلة العكبري هي أمثلة سيبويه نفسها .

نحو : اقرأنا أنزلنا . وقد قيل : ليسَ هذا إدغاماً بل هو حذفٌ ، وإنَّا تدغم حقيقةً في كلمة واحدة وهو فعّال نحو : رأس وسأل ولأل<sup>(١)</sup> .

وأما الألف فلا يُدغم فيها<sup>(٢)</sup> .

وأما الهاء : فتدغم في مثلها نحو : وجّه هبّةً ، وتدغم في الحاء نحو : اجبّه حملاً<sup>(٣)</sup> ، والإظهار أحسن . ولا تدغم الحاء في الهاء ، لأن الحاء أقوى وأظهر من الهاء فلا تحوّل إليها<sup>(٤)</sup> .

العين : تُدغم في مثلها نحو : اسمع عمراً ، وتدغم في الحاء نحو : اقطع حبلاً / والإظهار أحسن<sup>(٥)</sup> ، وتدغم في الحاء بأن تجعل حاءين نحو : اقطع خلالاً ، لأن الحاء أقرب إلى العين في مخرجها وصفتها فتحولان جميعاً إليها . وقد قال بنو تميم : كنت محمٌ ، يريدون معهم ، وكلٌّ ما قرب من حروف الحلق إلى الفم لا يدغم فيما قبله ؛ فإن أردت إدغام الحاء في العين جاز بأن تجعل الحاء عيناً نحو : امدع رفة : تريد : عرقة<sup>(٦)</sup> .

٢٠٤م

(١) قال سيبويه ٤٠٩/٢ : ... وأما الممّرتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك : قرأ أبوك ، وأقرئ أباك ، لأنه لا يجوز لك أن تقول ( قرأ أبوك ) فتحققها فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً فلا يجريان مجرى ذلك . وكذلك قالته العرب ، وهو قول الخليل ويونس . وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الممّرتين وأناساً معه ، وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء .

(٢) انظر سيبويه ٤١١/٢ .

(٣) سيبويه ٤١٢/٢ تدغم الهاء مع الحاء كقولك : اجبّه حملاً . البيان أحسن لاختلاف المخرجين ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها ، والإدغام فيها عربيّ حسن لقرب المخرجين ، ولأنها مهموسان رخوان فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين والمهمس .

(٤) سيبويه ٤١٢/٢ .

(٥) سيبويه ٤١٢/٢ ، ٤١٣ .

(٦) سيبويه ٤١٢/٢ . وامدع رفة أي : امدح عرقة .

الغين : تدغم في الحاء والحاء فيها نحو : ادمغ خلفنا واسلخ غمك ، تحوّل الأول إلى مثل الثاني<sup>(١)</sup> .

القاف : تدغم في الكاف والكاف فيها نحو : الْحَقُّ كَلْدَةٌ ، وَأَنْهَكَ قَطْنَآ<sup>(٢)</sup> .

الجيم : تدغم في الشين والشين فيها نحو : اخرجُ شطرك ، واعطش جحدرأ<sup>(٣)</sup> .

النون : تدغم في مثلها وفي الرّاء نحو : مَنْ رَاشِدٌ ، بَغْنَةٌ وَلَا غَنَةٌ .

فَأَمَّا إِدْغَامُ الرَّاءِ فَذَكَرَهُ فِيمَا بَعْدَ<sup>(٤)</sup> .

وتدغم النون في اللّام نحو : مَنْ لَكَ ؟ بَغْنَةٌ وَلَا غَنَةٌ<sup>(٥)</sup> ، ولا تدغم اللام فيها نحو :

هل نحن .

وتدغم النون في الميم بغنة نحو : من معك ، ولا تدغم الميم فيها نحو : اسلم نافعاً<sup>(٦)</sup> .

فإن وقعت الباء بعدها [ أبدلت ميأ ]<sup>(٧)</sup> نحو : عنبر ، و ﴿ فُسُوقٌ بِكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> ، وقد

ذكر / في البدل . [ فإن وقعت الفاء بعدها كانت غنة لا مظهرة ولا مدغمة نحو : من

فيها ، ]<sup>(٩)</sup> ، وإن وقعت الواو بعدها أدغمت فيها بغنة وبغيرها نحو : من وعدك<sup>(١٠)</sup> ؟

وتدغم في الياء بغنة وغير غنة نحو : مَنْ يَقُولُ<sup>(١١)</sup> ؟ ولا تدغم الياء فيها نحو : في نفسي .

ح ١٨٢

(١) سيبويه ٤١٣/٢ .

(٢) سيبويه ٤١٤/٢ .

(٣) سيبويه ٤١٤/٢ ، ومثل لها بقوله : ابعج شيئاً . وقال : الإدغام والبيان حسنان .

(٤) سيبويه ٤١٤/٢ .

(٥) سيبويه ٤١٤/٢ .

(٦) في ح : اسلم رافعاً وفي م : سلمنا معاً . وانظر سيبويه : الموضع السابق .

(٧) زيادة من ح .

(٨) سورة البقرة : ٢٨٢/٢ .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(١٠) سيبويه ٤١٤/٢ .

(١١) سيبويه ٤١٤/٢ .

ولا تدغم في حروف الخلق لبعده مخرجها منها ، وتبين بياناً تاماً . وبعض العرب يخفيها عند الحاء والغين كما يفعل ذلك عند القاف والكاف نحو : ﴿ من خلق ﴾ <sup>(١)</sup> ، ومن غيرك ؛ ولا تدغم فيها بحال <sup>(٢)</sup> .

### مسألة

إذا كانت النون ساكنة قبل الميم والياء والواو في كلمة واحدة ، لزم تبيينها كهولك : شاة زناء وشياه زئم . وكذلك قنية وقنواء وكنية ومنية <sup>(٣)</sup> لا تدغم شيئاً من ذلك ولا تخفيه لئلا يلتبس بمضاعف الميم والياء والواو لأن في الكلام مثله ، ألا ترى أنك لو قلت : زناء فأدغمت لجاز أن تكون من الزم . ولو قلت : قية وقوة لجاز أن يكون من الأرض القي <sup>(٤)</sup> . فأما قولهم : أمحى الشيء ، فجاز إدغامه لأن اللبس مأمون إذا كانت الميم <sup>(٥)</sup> هنا فاء الكلمة ، والفاء لا تكون مضاعفة ، ولذلك لو بنيت من وجل ورأى : انفعل ، جاز الإدغام : أوجل وأزأى .

### مسألة

لا تعرف في اللغة كلمة فيها نون ساكنة بعدها راء ولا لام فلم يقولوا مثل : قنر

(١) سورة العنكبوت : ٦١/٢٩ .

(٢) انظر تفصيل هذا في سيبويه ٤١٥/٢ .

(٣) ( كنية ومنية ) ساقطتان من ( ح ) .

(٤) المسألة في سيبويه ٤١٥/٢ قال : « وتكون - أي النون - ساكنة مع الميم ، إذا كانت من نفس الحرف بيّنة ، والواو والياء بمنزلة مع حروف الخلق ، وذلك قولك : شاة زناء ، وغم زئم ، وقنواء وقنية ، وكنية ومنية . وإنما حملهم على البيان - الإظهار - كراهية الالتباس ، فيصير كأنه من المضاعف ، لأن هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفاً . ألا تراهم قالوا : أمحى ، حيث لم يخافوا الالتباس لأن هذا المثال لا تضاعف فيه الميم » .

والشاة الزناء : التي لها هنة معلقة في حلقها تحت لحيثها . والأرض القي : القفر . وكذلك القوا والقواء .

(٥) كلمة ( الميم ) ساقطة من ح .

ولا عِنْدُ . وسببُ ذلك أنَّ النونَ الساكنةَ فيها غُنَّةٌ وهي تقاربُ الحرفينِ جداً ، فلمَّا تقاربت في المخرجِ واختلفت في الصفةِ ثقل الجمعُ بينها<sup>(١)</sup> .

### مسألة

يجوزُ إدغامُ اللّامِ في النونِ نحو : ( هل نرى ) لتقاربِهما وأنَّ النونَ أبينُ من اللّامِ ، ويَقْوِي ذلك إدغامُ النونِ فيها ، إلّا أنَّ إظهارَ اللّامِ عندَ النونِ أحسنُ ، وإدغامُ النونِ في اللّامِ أحسنُ . والفرقُ بينها أنّك إذا أدغمتَ اللّامَ في النونَ أبطلت قوّةَ اللّامِ ، وإذا أدغمتَ النونَ في اللّامِ راعيت قوّةَ اللّامِ<sup>(٢)</sup> .

### مسألة

لا تُدغمُ الميمُ في النونِ نحو : لم نكن ، لأنّها لمّا لم تُدغمْ في الباءِ وهي من مخرجها فإدغامها في النونِ مع بعدها منها أبعد<sup>(٣)</sup> .

### مسألة

وتدغمُ لامُ المعرفةِ في [ حروف الفم وهي ]<sup>(٤)</sup> ثلاثة عشر حرفاً وهي : التّاء ، والثّاء ، والدّال ، والدّال ، والرّاء ، والرّاء ، والزّاي ، والسّين ، والسّين ، والشّين ، والصّاد ، والصّاد ، والطّاء ، والطّاء ، والنون<sup>(٥)</sup> ، وعلةُ ذلك كونها مقاربةٌ لهذه الحروفِ فإنَّ جميعها من حروف طرف اللسانِ إلّا الصّاد والشّين فإنّهما يبعدان عن طرفه إلّا أنّ الشين فيها تفسحُ وانتشارٌ يقربها من اللّامِ . والصّاد من حافة اللسانِ فيها انبساطٌ يكاد يقرب من اللّامِ . واختصَّ ذلك بلامِ المعرفةِ لكثرة الاستعمال<sup>(٦)</sup> .

(١) سيويه ٤١٦٢ .

(٢) سيويه ٤١٦٢ .

(٣) سيويه ٤١٦٢ .

(٤) الزيادة من ح . وهي ليست في سيويه .

(٥) سيويه ٤١٦٢ .

(٦) انظر سيويه ٤١٦٢ .



فأما لام هل<sup>(١)</sup> وبل فيجوز إظهارها وهو الأقوى وقد أدغموها في التاء والتاء والراء والزاي والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون ، إلا أن إدغامها في الراء حسنٌ وفيما عداها ضعيف وذلك نحو : ﴿ هل ترى ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ هل ثوب ﴾<sup>(٣)</sup> ، وهل رأيت ، وكذلك / الباقي .

٢٠٥م

### مسألة

تدغم الطاء في الدال ويبقى إطباق الطاء نحو : اضبط دلامة ، وبعض العرب يُذهب الإطباق وهو ضعيف<sup>(٤)</sup> .

وتدغم الدال فيها : قيد طرفة ، ويبقى الإطباق أيضاً .

وتدغم الطاء في التاء مع بقاء الإطباق نحو : انقط توأمًا والتاء فيها تدغم نحو : أفلت طرفة<sup>(٥)</sup> .

### مسألة

تدغم التاء في الدال والدال فيها نحو : انعت دلامة ، وقيد تلك ، والإظهار في هذا كله مستثقل<sup>(٦)</sup> .

- (١) قال سيبويه ٤١٦/٢ : إن لام بل وهل يكون الإدغام في بعضها أحسن ، وذلك قولك هرايت لأنها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها ، فصارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد . إذ كانت اللام ليس حرف أشبه بها منها ولا أقرب ، كما أن الطاء ليس حرف أقرب إليها ولا أشبه بها من الدال وإن لم تدغم فقلت : هل رأيت ، فهي لغة لأهل الحجاز ، وهي عربية جائزة .
- (٢) سورة الملك : ٢/٦٧ : ﴿ هل ترى من فطور ﴾ قرأ بإدغام اللام في التاء أبو عمرو وحزة والكسائي وهشام . انظر الإتحاف ٥١٧ ، ومعجم القراءات ١٨٥/٧ .
- (٣) سورة اللطيفين : ٣٦/٨٢ . قرأ بإدغام اللام في التاء حمزة والكسائي وأبو عمرو وابن محيصن وهشام . واحتج بها سيبويه ٤١٧/٢ . وانظر الإتحاف ٥٣٧ ، وكتاب السبعة ٦٧٦ ، ومعجم القراءات ٩٨/٨ .
- (٤) سيبويه ٤١٨/٢ .
- (٥) مثل لها سيبويه بقوله : انعت طالباً = انعطالياً .
- (٦) قال سيبويه ٤١٨/٢ : والتاء والدال سواء ، كل واحدة منها تدغم في صاحبها حتى تصير التاء دالاً =

## مسألة

الصّاد والسّين والزّاي يُدغم بعضها في بعضٍ لتقاربها كقولك : لم تفحص سالماً .  
ويبقى إطباق الصّاد . وتقول : خلّص زيداً ، واحبسُ صابراً ، واحفزُ صابراً ، واحفز  
سالماً ، والإدغام في هذا كله قويٌّ<sup>(١)</sup> .

## مسألة

الظّاء والذّال والثّاء يُدغم بعضها في بعض كقولك : احفظُ ذلك ، واحفظُ ثابتاً ،  
وابعثُ ظالمًا ، وابعثُ ذلك<sup>(٢)</sup> .

## مسألة

إدغام مخرجٍ في مخرجٍ يقاربه جائزٌ ، كإدغام الظّاء والثّاء والذّال والصّاد والسّين  
والزّاي ، وكذلك إدغام الطّاء والثّاء والذّال فيهنّ . ولا تدغم الصّاد والسّين والزّاي في  
الحروف الستة<sup>(٣)</sup> لئلا يذهب / الصّغيرُ الذي فيهنّ . وتدغم الطّاء والثّاء والذّال والظّاء  
والذّال والثّاء في الصّاد نحو : احفظ ضابطاً ، وكذلك الباقي . وتُدغم الصّاد فيهنّ .  
ولا تدغم الصّاد في الصّاد وأختيها لاستطالتهما<sup>(٤)</sup> .

ح ١٨٣

## مسألة

من حكمِ الحرفِ النّاقص أنْ يُدغم في الرّائد ، ولا يُدغم الرّائد في النّاقص ، كالسّين

= والذال تاء لأنها من موضع واحد ، وهما شديدتان ليس بينهما شيء إلا الجهر والمهمس وذلك قولك :  
انعدّلاماً ( انعت دلاماً ) ، وانقتلك ( وانقدتلك ) فتدغم ، ولو بينت فقلت : اضبط دلاماً ، واضبط  
تلك ، وانقدتلك ، وانعت دلاماً لجاز . وهو يشغل التكلم به لشدهن وللزوم اللسان موضعهن لا يتجافى  
عنه .

(١) سيبويه ٤١٨/٢ .

(٢) سيبويه ٤١٨/٢ .

(٣) وهي التي تقدم ذكرها : الظاء والثّاء والذال والظّاء والثّاء والذال . وانظر سيبويه ٤١٩/٢ ، ٤٢٠ .

(٤) سيبويه ٤٢٠/٢ .

لا تُدْغَمُ فِي الْجِيمِ ، وَتَدْغَمُ الْجِيمُ فِيهَا . كَقَوْلِكَ : أَحْبَسَ جَامِعاً هَذَا لَا يَدْغَمُ ، وَأَخْرَجَ سَالِماً ، هَذَا يَدْغَمُ .

### مَسْأَلَةٌ

إِذَا سَكَنْتَ الصَّادَ وَبَعْدَهَا دَالٌ فَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُخْرِجُهَا عَلَى أَصْلِهَا وَهُوَ أَوْلَى ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْرَبُهَا مِنَ الزَّايِ . لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُمْكِنِ إِدْغَامُ الصَّادِ فِي الدَّالِ قَرَّبَهَا مِنْهَا لِيَحْصَلَ التَّشَاكُلُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا زَايَاً خَالِصَةً وَهُوَ قَلِيلٌ وَذَلِكَ نَحْوُ : يَصْدُرُ وَالْمَصْدَرُ وَالْقَصْدُ ، فَإِنَّ تَحَرُّكَ الصَّادِ لَمْ يَغْيِرْهَا لِأَنَّ الْحَرَكَةَ كَالْحَاجِزِ .

وَأَمَّا الصَّرَاطُ فَالْأَصْلُ فِيهِ السَّيْنُ ، لِأَنَّهُ مِنْ سَرَطْتُ الشَّيْءَ ، وَإِنَّمَا أُبَدِلَتْ صَاداً لِتُجَانِسِ الطَّاءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا زَايَاً . وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا بَيْنَهُمَا . وَالسَّيْنُ مَعَ الدَّالِ كَالصَّادِ مَعَهَا نَحْوُ : يُزْدَلُ نَوْبَةً<sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا الشَّيْنُ قَبْلَ الدَّالِ فَتَضَارِعُ بِهَا الزَّايِ نَحْوُ : رَجُلٌ أَشْدَقُ ، وَلَا تُجْعَلُ زَايَاً خَالِصَةً . وَقَدْ قَالُوا : اجْدَمَعُوا ، وَاجْدِرُوا فِي اجْتَمَعُوا وَاجْتَرُوا<sup>(٢)</sup> .

### مَسْأَلَةٌ

مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي ( بَنِي الْعَنْبَرِ ) : بِلْعَنْبَرٍ ، وَفِي بَنِي الْحَارِثِ : بِلْحَارِثٍ ، فَيَحْذِفُ النُّونَ وَالْيَاءَ . وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ النُّونَ تَدْغَمُ فِي اللَّامِ ، وَلَكِنْ لَمَّا حَالَتِ الْيَاءُ بَيْنَهُمَا لَمْ يُمْكِنِ الْإِدْغَامُ فَخَفَفُوا بِالْحَذْفِ<sup>(٣)</sup> .

(١) سيبويه ٤٢٦/٢ .

(٢) سيبويه ٤٢٧/٢ .

(٣) قال سيبويه ٤٢٠/٢ : وَمِنَ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ فِي بَنِي الْعَنْبَرِ وَبَنِي الْحَارِثِ : بِلْعَنْبَرٍ وَبِلْحَارِثِ ، بِحَذْفِ النُّونِ . وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ بِكُلِّ قَبِيلَةٍ تَظْهَرُ فِيهَا لَامُ الْمَعْرِفَةِ ، لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَظْهَرِ اللَّامُ فِيهَا فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مِمَّا كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ وَكَانَتِ اللَّامُ وَالنُّونُ قَرِيبَتِي الْمَخْرَاجِ حَذَفُوهَا وَشَبَّهُوهَا بِمَسْتٍ لِأَنَّهَا حُرْفَانِ مُتَقَارِبَانِ ، وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى الْإِدْغَامِ ، كَمَا لَمْ يَصِلُوا فِي مَسْتٍ ، لِسُكُونِ اللَّامِ . وَهَذَا أَبْعَدُ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ أَنَّهُ مُنْفَصِلٌ ( بَنِي الْعَنْبَرِ ) وَأَنَّهُ سَاكِنٌ لَا يَتَصَرَّفُ تَصَرَّفَ الْفِعْلِ حِينَ تَدْرِكُهُ الْحَرَكَةُ ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ =

وقد قالوا : ( علماء ) يريدون : على الماء . ولا يجوز ذلك في غير اللام فلا تقول  
في ( بني النجار ) : بنّجار ، لأنّ النّون مشددة بسبب إدغام لام المعرفة فيها ، فلم تحذف  
النون لثلاثا يجتمع إعلالان بخلاف بلعنبر ، فإنه ليس فيه إلا إعلال واحد .

---

= بعضهم : ( علماء بنو فلان ) فحذف اللام . يريد على الماء بنو فلان وهي عربية .  
قلت : وشاهد ما ذهب إليه سيبويه قول قطري :  
غداة طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل نحو تميم

## باب الخط<sup>(١)</sup>

اعلم أنّ الحاجة إلى ذكر هذا الباب أنّ الكتاب اصطلاحاً على كتابة حروف ليست في اللفظ . وحذف ما هو في اللفظ ، وعلى قطع ما يمكن<sup>(٢)</sup> وصله ، ووصل ما يمكن قطعه ، فهذه أربعة أقسام ينشعب منها أكثر من ذلك . وقد ذهب جماعة من أهل اللغة إلى كتاب الكلمة على لفظها إلا في [ خط<sup>(٣)</sup> ] للمصحف فإنهم أتبعوا في ذلك ما وجدوه في ( الإمام ) . والعمل على الأول .

### فصل

في القسم الأول . وهو على ضربين : [ إبدالاً وزيادة .

فالإبدال كجعل الألف ياءً في الخط ، وهذا له شرطان ]<sup>(٤)</sup> :

أحدهما : أن تكون الكلمة ثلاثيةً آخرها ألف<sup>(٥)</sup> ، فلا تخلو تلك الكلمة من أن تكون مبهمّةً أو معربةً ، فالمبهم مثل : هذا وإذا . والمعربة مثل : العَصَا والرحى . هذا في الأسماء . فأما الأفعال الثلاثية نحو<sup>(٦)</sup> : رمى وغزا .

(١) بعض كتب النحو والتصريف تعقد باباً للخطّ ( للهجاء ) . انظر على سبيل المثال : أدب الكاتب ٢١٣ وشروحه ، والجمل للزجاجي ، وشرح الجمل لابن هشام ٣٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/٢ ، والتسهيل لابن مالك ٣٢٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٥/٤ ، وشرح الشافية للاسترابادي ٣١٢/٣ .

(٢) في ح : ما لم يمكن .

(٣) زيادة من ح .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

(٥) في ح : ثلاثياً .

(٦) كذا في الأصلين .

والثاني : أن تكون الألف / مبدلةً والضابطُ فيه أن<sup>(١)</sup> الألف إذا اقلبت<sup>(٢)</sup> عن واوٍ كُتبت ألفاً ، وإن كانت منقلبةً عن ياءٍ كُتبت ياءً [ وإنما فرقوا بينها ]<sup>(٣)</sup> لينبّهوا على أصل الحرف . وجملة ما يُستدلّ به ههنا على أصل الألف عشرة أشياء :

أحدها : التثنية ، فإن اقلبت الألف فيها واواً كتبت بالألف ، وإن اقلبت ياءً كتبت بالياء . فالأول نحو : العصا ، تكتب بالألف لأنها عن واو لقولك : عصوان . والثاني نحو : الفتى والهدى تكتب ياءً كهولك : فتَيان وهَدَيان . وأمّا الرحى فالأكثر في اللغة : رَحِيان ، بالياء . فعلى هذا تكتب الرحى بالياء . ومنهم من يقول : رَحَوَان ، فيكتبها بالألف .

والثاني من الأدلة : الجمعُ بالألف والتاء نحو : القنا والحصى . [ فالتنا من الواو لقولهم : قَنوات ، فتكتب بالألف ]<sup>(٤)</sup> . والحصى جَمْعُهُ : حَصِيّات فتكتب بالياء .

والدليل الثالث : ما كانت عينه واواً وآخره ألفاً نحو : الطوى ، والشوى ، يكتب بالياء لكثرة ما جاء من ذلك ولامه ياءً . ومن ههنا كتب ( الهوى ) للقصور بالياء ، وكذلك هو في الفعل نحو : طوي وشوي وهوي .

والدليل الرابع : ظهورُ الياء والواو في المستقبل نحو : يرمي ويغزو ، ف ( رمى ) تكتب بالياء لكون الألف منقلبة عنها . و ( غزا ) بالألف لأنها من الواو .

والدليل الخامس : المصدر كهولك / : الغَزْوُ والرَّمِي ، فمن ههنا تكتب ( غزا ) بالألف ، و ( رمى ) بالياء .

(١) في ح : إلا أن .

(٢) في ح : قلبت .

(٣) زيادة من ح .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .

والدليلُ السَّادِسُ : أن تكونَ فاءُ الكلمةِ واوًا ، ولا مَهْمَلَةٌ معتلَّةٌ فلا تكونُ ألفها إلاَّ  
عن ياءٍ فعلى هذا تكتب : وفَى ووَعَى بالياء .

والدليلُ السَّابِعُ : الفَعْلَةُ نحو : الغزوةُ والرَّمِيَةُ .

والدليلُ الثَّامِنُ : أن تعودَ اللامُ إذا أضفتَ الفعلَ إلى نفسك ياءً [ أو واوًا ]<sup>(١)</sup>  
وقبلها فتحة نحو : غزوتُ ورميتُ . فأما ( شقيت ورضيت ) فلا يدلُّ ذلك على أن  
الأصل الياءُ لأجل الكسرة .

والدليلُ التَّاسِعُ : إمالةُ الألفِ متى حَسَنَتْ فيها كُتِبَتْ ياءً نحو : الهدى والتقى .  
ومن ههنا كتبت ( متى ) و ( بلى ) بالياء .

والدليل العاشر : أن تنقلبَ مع المضمرِ ياءً نحو : إلى وعلى ولدى كقولك : عليه  
وإليه ولديه . فأما كلاً<sup>(٢)</sup> إذا أُضيفت إلى المَظْهَرِ كُتِبَتْ ألفاً عند الأكثرين ، لأنَّه  
يقول : هيَ بدلٌ من الواو ، ومنهم مَنْ يكتبها ياءً ويقول : هي من الياء<sup>(٣)</sup> . فإنَّ  
أضفتَ إلى مُضْمَرٍ كانت في الرفعِ بالألفِ لأنَّها دليلُ الرفعِ . وأما ( كتنا ) فتكتب بالياء  
إذا أُضيفت إلى مَظْهَرٍ لكونِ الألفِ رابعةً<sup>(٤)</sup> .

## فصل

فإنَّ كانت الكلمةُ أربعةَ أحرفٍ فصاعداً وآخرها ألفٌ كتبتَ جميعَ ذلك بالياء ،

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) في ح : ( كلى ) .

(٣) في ح : منها .

(٤) قال ابن عقيل في المساعد ٣٥٥/٤ : وشذت الألف في ( كتنا ) وذلك أنها ألف تأنيث رابعة ، فحقها  
الياء ، كجبلٍ ونحوها . وأما ( كلا ) فالصحيح أن ألفه عن واو ، فيكتب بالألف . وقال العبدى :  
هي عن ياء ، فتكتب ياء ، وإجازة الكوفيين كتبها بالياء خطأ على مذهبهم لأن الألف عندهم علامة  
تشنية ، والمتنق في الرفع لا يكتب بالياء ، دفعاً للبس .

لأنه إذا رُدَّ فعله إلى نفسك كان بالياء نحو : تغازى وتعاطى <sup>(١)</sup> لقولك : تَغَازَيْتُ  
وَتَعَاطَيْتُ . وكذلك في التثنية نحو : المولى والأعلى لقولك : مؤليان وأغليان . وقد  
استثنى من ذلك <sup>(٢)</sup> ما قبل ألفه ياءً نحو : العليا والدنيا . فإنه كُتِبَ بالألف لثلاث تنوالت  
ياءان ، إلا أنهم كتبوا ( يحيى ) اسم رجل و ( ربي ) اسم امرأة بياءين . فأما ( يحيى )  
و ( يعياً ) فعليان فيكتبان بالألف على قياس الباب <sup>(٣)</sup> .

### فصل

فإن أضيفَ المقصور إلى مضمِرٍ يكتب بالألف ثلاثياً كان أو زائداً عليه نحو : عصاه  
وهذا وإحداها وأخراهن . ومنهم من يكتبها بالياء على ما كانت عليه قبل الضمير <sup>(٤)</sup> .

### فصل

في الهمزة :

إذا كانت الهمزة أولاً كتبت على القياس ، إلا أنهم كتبوا : يا أُوخِيّ بالواو  
لانضمامها ، وليفرقوا بين المصغر والمكبر في قولك : يا أُخِيّ <sup>(٥)</sup> .

(١) في ح : تغازى وتراضى وتعاطى .

(٢) في ح : ما كان قبل .

(٣) قال ابن مالك : ولذا نابت الياء عن كل ألف مختم بها فعل أو اسم متمكن ، ثالثة مبدلة من ياء ،  
أو رابعة فصاعداً مطلقاً ما لم تل ياء في غير يحيى علماً .  
قال ابن عقيل : فكتبوه - أي يحيى - بالياء ، فرقاً بينه وبين ( يحيى ) الفعل ، وكانت الياء في الاسم ،  
لأنه أخف من الفعل ، فكان أحمل لاحتمال الثلثين - أي الياءين - . وانظر المساعد ٣٥٢/٤ ففيه تفصيل  
مفيد .

(٤) أشار ابن عقيل في المساعد ٣٥٢/٤ إلى الخلاف في امتناع الياء عند مباشرة ضمير متصل فقال : إن منهم  
من يرى بقاء نيابة الياء عن الألف ، ومنهم لا يراه ، وهو اختيار المغاربة ، فيكتب بالألف نحو :  
رماه ، ورحاي ، وقتاك ، وملهاك ، ومستدعاه ، واستثنوا إحدى خاصة ، فكتبوها مع الضمير بالياء  
نحو : إحدبيها ، كحالها دون اتصال ، وأما نحو : حصاه ، مما لحقه هاء التأنيث ، فالبصريون يكتبونه  
بالألف ، وأجاز الكوفيون كتبه بالياء ، نحو : حصية .

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٤٨/٢ : ومما زادوا فرقاً بين مشتبهين في مذهب بعض أهل الخط ، =



وإن كانت وسطاً ساكنةً كتبت ألفاً نحو : ( رأس وبأس ) . وإن كانت قبلها ضمةً كتبت واواً نحو : ( البؤس واللؤم ) . وإن كان قبلها كسرةً كتبت ياءً نحو : ( البئر والذئب )<sup>(١)</sup> .

وإن كانت طرفاً ساكنةً دبرها ما قبلها أيضاً فتكتب بعد الكسرة ياءً نحو : لم يخطئ ، وبعد الفتحة ألفاً نحو : اقرأ ، وبعد الضمة واواً نحو : لم يؤوض<sup>(٢)</sup> .

## فصل

فإن كانت الهمزة متحركةً قبلها ساكنٌ نحو : الحباء والجزء ، فالأكثرون يحذفون الهمزة لأنَّ تخفيفها أن تلقى حركتها على ما قبلها وتحذف ، والخط على التخفيف . ومنهم من يكتبها ألفاً / إذا انفتحت ، وياءً إذا انكسرت ، وواواً إذا انضمت . فإن أُضيفت إلى المضمر ففيه هذان الوجهان نحو : هذا خبؤك ، وقرأت جزأك ، فتكتب للمضمومة واواً ، وللفتوحة ألفاً ، وللكسورة ياءً ، ومنهم من يحذفها . فإن كانت وسطاً مضمومة وقبلها فتحة أو ضمة كتبت واواً نحو : جؤون ، وياءً إن كانت قبلها كسرة نحو : مير ، وفيما عدا ذلك تدبرها حركتها فتكتب المكسورة ياءً نحو : سيم ، وللفتوحة ألفاً نحو : سأل ، وفي هذا الباب مواضع قد ذكرناها في تخفيف الهمز فتكتب على مذهب التخفيف<sup>(٣)</sup> .

= زيادتهم الواو في ( يا أُوخي ) فرقاً بينه وبين يا أخي .. وزيدت الواو لأنها من جنس الضمة ، وجعلت في أُوخي ولم تجعل في أخي لأن ( أُوخي ) قد غيّر بالتصغير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، فلذلك كان في ( أُوخي ) وأيضاً فإن التصغير فرع ، والفرع أحمل للزيادة . ومذهب أكثر أهل الخط أنها لا تزاد ، وسبب ذلك أن التصغير فرع عن التكبير ، وليس هو بناء أصل . وأيضاً فإن ( أُوخي ) لم يكثر استعماله . وانظر أدب الكاتب ٢٤٦ .

(١) انظر أدب الكاتب ٢٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/٢ ، والمساعد ٣٥٦ .

(٢) في ح : لم يروضوا .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٦/٢ ، والمساعد لابن عقيل ٣٥٦/٤ .

## فصل

في الممدود :

الممدود إذا لم يُضَفْ كُتِبَ فِي الْخَطِّ بِأَلْفٍ وَاحِدَةٍ نَحْوُ : الْكِسَاءِ وَالذُّعَاءِ ، وَتُجْعَلُ لِلْهَمْزَةِ عِلَامَةٌ لِلْخَطِّ<sup>(١)</sup> ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُهُ أَلْفَيْنِ : فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مُضْمِرٍ كُتِبَتِ الْمَفْتُوحَةُ أَلْفًا ، وَالْمُضْمُومَةُ وَاوًا ، وَالْمَكْسُورَةُ يَاءً نَحْوُ : هَذَا كِسَائِهِ ، وَرَأَيْتُ كِسَاءَهُ ، وَمَرَرْتُ بِكِسَائِهِ .

## فصل

إذا كان قبل الهمزة واو زائدة نحو : مَقْرُوءَةٌ ، كُتِبَتْهَا بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ تَخْفِيفَهَا كَذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا يَاءً زَائِدَةً كُتِبَتْهَا يَاءً وَاحِدَةً ، نَحْوُ : خَطِيئَةٌ ، فَإِنْ كَانَتِ الْوَاوُ بَعْدَهَا نَحْوُ : مَسْئُولٌ فِيهِ وَجْهَانُ : أَحَدُهُمَا تَكْتُبُهُ بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ ، وَالثَّانِي بِوَاوَيْنِ .

## فصل

فإن كانت / الواو ضميراً نحو : ( يَسْتَهْزِئُونَ ) أو علامة رفع نحو : ( مستهزؤون ) كُتِبَتْ بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ الْمَكْسُورَةَ يَاءً وَتَقَعُ الْوَاوُ بَعْدَهَا وَهُوَ ضَعِيفٌ .

ح ١٨٥

## فصل

فإن كان الممدود منصوباً منوناً نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا دَعَاءً وَنِدَاءً ﴾<sup>(٢)</sup> ، فالاختيار أن يكتب بألفين لأنَّ الثانيةً بدلُ التنوين ، ويوقف عليها بالألف كذلك الخط<sup>(٣)</sup> .

(١) . في ح : في الخط .

(٢) سورة البقرة : ١٧١/٢ .

(٣) قال ابن عقيل في المساعد ٣٥٨/٤ : فإن نصبت نحو : شربت ماءً ، فالبصريون يكتبونه بألفين : ماءً ، والكوفيون يكتبونه بألف واحدة ، وهي التي قبل الهمزة .

وكذلك<sup>(١)</sup> تكتب برآءات بألفين الأولى قبل الهمزة للمد<sup>(٢)</sup> ، والتي بعد الهمزة للجمع ، ولا تكتب الهمزة ألفاً لثلاثاً تجتمع ثلاث ألفات . وتكتب : وجدت<sup>(٣)</sup> ملحاء ، بألف واحدة .

## فصل

في الضرب الثاني وهو الزيادة<sup>(٤)</sup> .

اعلم أنهم يزيدون في الخطّ حروفاً للفرق ، وكان ذلك يحتاج إليه قبل حدوث الشكل والنقط ، ثم استمر أكثرهم عليه ، ومنهم من يقول : يزداد للتوكيد .

فما زيد للفرق كتابتهم ( عمراً ) بالواو في الرفع والجر إذا لم يضاف ليُفرق بينه وبين ( عمر )<sup>(٥)</sup> .

ومن ذلك كتابتهم ( كفروا ) و ( وردوا )<sup>(٦)</sup> بالألف لثلاثاً تشبه واو الجمع بواو العطف ، ثم طردوا ذلك في جميع واوات الجمع ، ومنهم من لا يكتبها البتة<sup>(٧)</sup> .

ومن ذلك زيادتهم الألف في ( مائة ) لثلاثاً تلتبس بـ ( منه )<sup>(٨)</sup> .

(١) في ح : وهكذا .

(٢) في ح : بالمد .

(٣) سقطت الكلمة من ح .

(٤) انظر المساعد ٣٧٨/٤ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٨/٢ ، والمساعد ٣٧٩/٤ ، وأدب الكاتب ٢٤٥ .

(٦) في ح : وزادوا فيه الألف .

(٧) انظر ذلك مفصلاً في شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٨/٢ .

(٨) قال ابن عقيل في المساعد ٣٦٧/٤ : « بأن ألف مائة زيدت تفرقة بينها وبين منه ، وكانت التفرقة في مائة لأنها اسم ، والاسم أحمل للزيادة ، وكانت بالألف لأنها تشبه الهمزة . وحكى صاحب البديع - محمد بن مسعود بن الزكي - أن منهم من يحذف ألف مائة في الخط .

وبعض النحويين يكتب ( مائة ) هكذا : ( ماه ) فيسقط الياء ، وهو جارٍ على ما حكى عن الفراء وغيره من الحنّاق : أنه يجوز كتب الهمزة المفتوحة ألفاً ، في كل موضع . وقال ابن كيسان : منهم من يكتب الهمزة ألفاً على حركتها في نفسها وإن كان ما قبلها مكسوراً .

ومن ذلك ( الربوا )<sup>(١)</sup> تكتب بالواو لثلاث تشبهه بـ ( الزنا )<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك : ( الصلوة والزكوة والحيوة ) تكتب بالواو إذا لم تُضف ولا يقاس عليه اتباعاً للمصحف<sup>(٣)</sup> .

## فصل

في القسم الثاني وهو الحذف :

وهو كثير . من ذلك ( بسم الله ) تكتب بغير ألفٍ لكثرة الاستعمال ، فإن قلت : لاسم الله بركةً ، أو باسم ربك ، أثبت الألف<sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك : الرحمن ، تكتب بلا ألفٍ تخفيفاً مع أمن اللبس<sup>(٥)</sup> .

ومن ذلك : الحرثُ والقسم ، علمين ، يكتبان بغير ألفٍ لكثرة الاستعمال ، فإن لم يكن فيها ألفٌ ولا مٌ ، أو كانا صفتين كتباً بالألف ، وكذا صالحٌ ومالكٌ وخالدٌ ، تكتب أعلاماً بغير ألفٍ وإن لم يكن فيها ألفٌ ولا مٌ ، وتكتب بالألف صفات<sup>(٦)</sup> .

(١) في ح : الربو .

(٢) قال ابن عقيل في المساعد ٣٧٨/٤ : وشئت زيادتها في الرّبوا و ( إن امرؤا ) وكان حقها أن لا تثبت ، بل يكتب الربا - هكذا - لأن ألفه عن واو ، ولكن زادوا الألف إذ كتبوه بالواو ، تنبيهاً على أن الأصل أن تكتب ألفاً .

(٣) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٢٧٤ : « تكتب ( الصلوة ) و ( الزكوة ) و ( الحيوة ) بالواو اتباعاً للمصحف ، ولا تكتب شيئاً من نظائرها إلا بالألف مثل : قطاة ، وقناة ، وفلاة . وقال بعض أصحاب الأعراب : إنهم كتبوا هذا بالواو على لغات الأعراب ، وكانوا يميلون بها في اللفظ إلى الواو شيئاً . ويقال : بل كتبت على الأصل ، وأصل الألف فيها واو ، فقلبت ألفاً لما انفتحت وانفتح ما قبلها ، ألا ترى أنك إذا جمعت قلت : صلوات ، وزكوات ، وحيوات ، ولولا اعتياد الناس لذلك في هذه الأحرف الثلاثة ، وما في مخالفة جماعتهم لكان أعجب الأشياء أن يكتب هذا كله بالألف .. وانظر المساعد ٣٥٥/٤ .

(٤) انظر أدب الكاتب ٢١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/٢ ، والمساعد ٣٦١/٤ .

(٥) انظر المساعد ٣٦٧/٤ .

(٦) انظر المساعد ٣٧١/٤ .

ومن ذلك إبراهيم وإسماعيل وهرون وسليمان ومُعوية وسُفِين ومرون<sup>(١)</sup> ، فتكتب ذلك كله بغير الألف لاشتهارها<sup>(٢)</sup> ، وربّما كتبوا بعض ذلك بالألف . فأما إسرائيل وميكائيل والياس فتكتب بالألف لأنها لم تشتهر . وأما السموات والصالحات فتكتب بألف وبغير ألف<sup>(٣)</sup> .

## فصل

وأما ألف ( ابن ) فتثبت في الخطّ في كل موضع ، إلا إذا كان ( ابن ) صفةً مفرداً واقعاً بين علمين أو كنيّتين على ما هو شرط فتح ما قبله في النداء فإنه يُكتب بغير ألفٍ . [ فعلى هذا تكتبه بالألف ]<sup>(٤)</sup> إذا كان مثني أو كان خبراً لمبتدأ<sup>(٥)</sup> .  
وتكتب ( ابنة ) تأنيث ( ابن ) بالألف في كلِّ حال<sup>(٦)</sup> .

(١) اختلف ترتيب هذه الأسماء في ح .

(٢) علل ابن قتيبة ترك كتابة الألف في هذه الأسماء باستثقالها . انظر أدب الكاتب ٢٢٨ .

(٣) في ح : ولغير ألف .

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من ح .

(٥) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ٢١٦ : و ( ابن ) إذا كان متصلاً بالاسم وهو صفة كنيته بغير ألف . تقول : هذا عمّد بن عبد الله ، ورأيت عمّد بن عبد الله ، ومررتُ بحميد بن عبد الله ، فإن أضفته إلى غير ذلك أثبت الألف نحو قولك : هذا زيد أبْنك وابن عمك وابن أخيك ، وكذلك إن كان خبراً كقولك : أظن محمداً ابنَ عبد الله ، وكان زيد بن عمرو ، وإن زيدا ابن عمرو . وفي المصحف : ﴿ وقال اليهود عزيرَ ابنِ الله ﴾ [ التوبة : ٣٠/٩ ] ، كُتِبَا بالألف لأنه خبر ، وإن أنت ثنيت الابن ألحقت فيه الألف صفةً كان أو خبراً . وانظر للمساعد ٤-٣٦٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/٢ .

(٦) قال ابن قتيبة : وتكتب ( هذه هندُ ابنة فلان ) ، بالألف وبالهاء ، فإذا أسقطت الألف كتبت : « هذه هند بنت فلان » بالياء . أدب الكاتب ٢١٧ . وجاء في المساعد ٤/٣٦٠ بأن ألف ابن وابنة تحذفان في نحو : جاء فلان بن فلان ، وفلانة بنت فلان ، فتحذف ألف ابن وابنة ، إذا وقعا بين علمين وهما صفتان .

## فصل

وتكتب : فِيمَ جِئْتَ ، وعلامة فعلت ، وحتام تقول ذاك ، وميمٌ خَلِقَ ، كلُّ ذلك بغير ألفٍ على اللفظ<sup>(١)</sup> .

## فصل

في اللّام :

٢٠٨ م

إذا دخلت لامُ التعريف على لامٍ أخرى نحو : اللَّيْلُ واللَّحْمُ ، كتبت بلامين / إلا ( التي والذي والذين - في الجمع - « فإنها تكتب بلام واحدة<sup>(٢)</sup> . وكذلك ( اللتان واللاتي ) ومنهم من يكتب هذه التثنية والجمع بلامين . وأما ( اللذان ) في التثنية فبلامين . وإذا أدخلت لام الخبر على لام الأصل نحو : لَلْوَمِ وَلَلَّيْلِ ، كتبت بلامين . وإن دخلت اللام للمفتوحة أو للكسورة على لام المعرفة وبعدها لام نحو : لِلَّهِ وَلَلَّحْمِ كتبت بلامين لثلاث تجمع ثلاث لامات . وإن أدخلت اللام للمفتوحة أو المكسورة على لام المعرفة لم تثبت ألفها في الخطِّ كهولك : لِلرَّجُلِ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وللرجل أفضل ، و<sup>(٣)</sup> لِلَّهِ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ . بغير ألف بين اللامين .

(١) انظر أدب الكاتب ٢٣٤ .

(٢) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ٢٤٣ : كل اسم كان أوله لاماً ثم أدخلت عليه لام التعريف كتبه بلامين نحو قولك : اللهم واللحم واللبن واللجام إلا الذي والتي فإنهم كتبوا ذلك بلام واحدة لكثرة ما يستعمل ، فإذا ثبت الذي كتبت اللذان واللذين بلامين ، لتفرّق بين التثنية والجمع ، فأما اللتان واللاتي واللائي ، فكلها يكتب بلامين ، والتي تكتب بلام واحدة . وقد اختلفوا في ( الليلة ) و( الليل ) فكتبه بعضهم بلام واحدة اتباعاً للمصحف ، وكتبه بعضهم بلامين .

وكل شيء من هذا ، إذا أدخلت عليه لام الإضافة كتبه بلامين وحذفت واحدة ، استثقلاً لاجتماع ثلاث لامات .

وانظر المساعد ٣٦١/٤ .

(٣) جاءت الجملة التالية في النسخة ( م ) بعد كلمة ( فصل ) وهي متصلة بما قبلها ، وهو سهو من الناسخ .

## باب الموصول والمقطوع

وفيه فصول :

أحدها في النون : اعلم أن النون الساكنة إذا لقيها ميم من كلمة أخرى ، حذفت النون في الخط من أجل الإدغام<sup>(١)</sup> في اللفظ كقولك : سل عم شئت ، و ﴿ عم يتساءلون ﴾<sup>(٢)</sup> ، و ﴿ عما قليل ليصبحن نادمين ﴾<sup>(٣)</sup> ، ومن ذلك : ﴿ ميم خلق ﴾<sup>(٤)</sup> ، و ﴿ ممن حولكم ﴾<sup>(٥)</sup> / سواء أكانت استفهاماً أو خبراً ، وقد فعل بعض ذلك في المصحف وهو شيء بليغ .

ح ١٨٦

### فصل

في ( أن ) و ( إن )<sup>(٦)</sup> :

إذا لقيتها ( لا ) كتبتها بغير نون إذا كانت عاملة في الفعل الذي بعدها كقولك : أريد ألا تذهب . وفي الشرط : إلا تذهب أذهب . وإن<sup>(٧)</sup> لم تكن عاملة كتبه بالنون كقوله تعالى : ﴿ لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرن ﴾<sup>(٨)</sup> ، لأن التقدير : أنهم لا يقدرن ، لأن بينهما فاصلاً مقدراً . ومثله : علمت أن لا خير فيه .

(١) انظر أدب الكاتب ٢٣٧ ، باب من إذا اتصلت .

(٢) سورة النبأ : ١٧٨ .

(٣) سورة المؤمنون : ٤٠/٢٣ .

(٤) سورة الطارق : ٥/٨٦ .

(٥) سورة التوبة : ١٠١/٩ .

(٦) انظر أدب الكاتب ٢٣٩ ( باب لا إذا اتصلت ) .

(٧) في ح : فإن .

(٨) سورة الحديد : ٢٩/٥٧ .

فأما ( لثلا ) فتكتب بغيرِ نونٍ إذا لم يكن هناك اسم مقدر ، وبالنون إذا كان<sup>(١)</sup> .

## فصل

في الميم .

إذا لقيت ميم ( أم ) ميماً من كلمةٍ أخرى كتبتَ ذلك بيمٍ واحدة<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى : ﴿ أَمِنَ هُوَ قَانِتٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ أَمَّهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِنَ خَلْقِنَا ﴾<sup>(٤)</sup> .

## فصل

إذا كانت ( فين ) استفهاماً وصلتها ، وإن كانت خبراً قطعتها ، كقولك : فين رغبت ، [ ورغبتُ في مَنْ<sup>(٥)</sup> رغبتُ ]<sup>(٦)</sup> . ومثله ( ما ) في الموضعين<sup>(٧)</sup> .

وتكتب ( كي لا ، ولكي لا )<sup>(٨)</sup> مقطوعة<sup>(٩)</sup> .

- (١) جاء في أدب الكاتب ٢٤٠ : وتكتب ( لثلا ) مهموزة وغير مهموزة بالياء ، وكان القياس أن تكتب بالألف ، ألا ترى أنك تكتب ( لأن ) إذا كانت اللام مكسورة بالألف ، وكذلك يجب أن تكتب إذا زيدت عليها ( لا ) ولم يحدث في الكلام شيء غير معنى الإباء - النفي - إلا أن الناس اتبعوا المصحف . وكذلك : لئن فعلت كذا لأفعلن كذا . كتبت بالياء أتباعاً للمصحف . وكان القياس أن تكتب بالألف لأنها ( إن ) زيدت عليها اللام .
- (٢) جاء في المساعد ٣٤٢/٤ : أن وصل أم ب ( مَنْ ) شاذ في الوصل ، والأصل الفصل ، ولكن الرسم - أي القرآني - لا يخالف . فكتبوا : ﴿ أَمِنَ هُوَ قَانِتٌ ﴾ بالوصل .
- (٣) سورة الزمر : ٩/٣٩ .
- (٤) سورة الصافات : ١١/٣٧ .
- (٥) في م : فين .
- (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ح .
- (٧) انظر المساعد ٣٣٨/٤ .
- (٨) في م : كيلا ولكيلا .
- (٩) جاء في المساعد ٣٤٢/٤ : ( وكتبوا كي متصلة بلا في بعض مواضع من القرآن . وقال ابن قتيبة : إن ( كي ) تكتب منفصلة من ( لا ) كما تكتب ( حتى ) كذلك ، وهو قياس فاسد ، وانظر أدب الكاتب ٢٤٠ .



وتكتب ( هلاً ) بلام واحدة موصولاً<sup>(١)</sup> .

وتكتب بلْ لآ بلامين مقطوعاً<sup>(٢)</sup> .

وتكتبُ ( أينما ) إذا كانت ( ما ) فيه كافةً أو زائدةً موصولاً كقوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وإن كانت ( ما ) بمعنى الذي كتبت مقطوعاً كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وتكتب : ( كلِّبَا أُتَيْتَكَ أَكْرَمْتَنِي ) موصولاً .

فإن كانت ( ما ) بمعنى الذي فَصَلْتَ كقولك : كلَّ ما تأتيه حسن<sup>(٥)</sup> .

وهذا حكم ( إنا وأنا )<sup>(٦)</sup> .

وتكتب ( حيثما ) موصولة وهو المختار ، وقد فصلها بعضهم<sup>(٧)</sup> .

وفي ( نعمًا وبئسًا ) الوجهان<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) قال في أدب الكاتب ٢٤٠ : « وتكتب ( هلاً فعلت ) فتصل ، وتكتب ( بل لا تفعل ) فتقطع ، والفرق بينهما أن ( لا ) إذا دخلت على ( هل ) تُغَيِّر معناها ، فكأنها معها حرف واحد .
- (٢) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ٢٤٠ : وإنما قطعت ( بل لا ) لأنها لا تُغَيِّر المعنى ، وإنما هي ( لا ) التي تدخل للإباء ، نحو ( بل تفعل ) و ( بل لا تفعل ) ، مثل : ( كي تفعل ) و ( كي لا تفعل ) .
- (٣) سورة البقرة : ١١٥/٢ .
- (٤) سورة الأنعام : ١٣٤/٦ ، وفي م : إن ما يوعد .
- (٥) انظر أدب الكاتب ( باب ما إذا اتصلت ) ٢٢٤ وما بعدها .
- (٦) التعليق السابق .
- (٧) أدب الكاتب ٢٣٦ .
- (٨) أدب الكاتب ٢٣٧ ، قال ابن قتيبة : و ( نعمًا ) إن شئت وصلت ، وإن شئت فصلت ، وأحب إلي أن تصل للإدغام ، ولأنها موصولة في المصحف . و ( بئسًا ) كذلك لأنها وإن لم تكن مدغمة فهي مشبهة بها . ووجه من قطع ( نعم ما ) و ( بئس ما ) أن ( ما ) معها في معنى الاسم .

## آخر النسخة المصرية ( م )

تمّ الكتاب والحمد لله ربّ العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه مباركاً عليه كما يحبّ ربّنا ويرضى ، حمداً يكافئ نعمه ، ويوافي ... حمداً لا يبلغ مدحه ولا أحصي ثناء عليه كما أثنى على نفسه ، حمداً خالداً مع خلوده ودائماً مع دوامه ، لا منتهى له دون علمه ، حمداً لا اقضاء له دون مشيئته ، حمداً مع كلّ طرفه عينٍ وتنفس نفس .

وافق الفراغ من كتابته بمدينة السلام بغداد برباط بهرق يوم الاثنين ثالث عشر شهر رمضان سنة سبع عشرة وستائة على يد أصغر عباد الله وأحقرهم عليّ بن مروان النحوي البصري غفر الله له ذنوبه وستر عيوبه . ولوالديه ولصاحبه ولجامعه ولجميع المسلمين والمسلمات وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ الأميّ وعلى آله وأصحابه وأزواجه والمتابع لهم بإحسان إلى يوم الدين . وسلّم تسليماً كثيراً كثيراً كثيراً .

## آخر نسخة الأحقاف ( ح )

تمّ الكتاب بحمد الله ومنه وحسن توفيقه .

فراغه يوم السبت الثالث عشر من شهر الله الأصم ، شهر رجب من شهور سنة اثني<sup>(١)</sup> عشر وستائة . بخط العبد المذنب الفقير إلى رحمة الله تعالى نصر بن سُرخاب وليّ آل محمد ، حامداً لله وشاكراً له لما أولاه من نعمه ، ومصلياً على نبيه محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً كثيراً . والحمد لله وحده ، وصلواته على خير خلقه وآله الطيبين .

(١) في الأصل : اثنا عشر .

## الفهارس الفنية

- ١ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة
  - ٢ - فهرس الحديث الشريف والأثر
  - ٣ - فهرس الأمثال وكلام العرب
  - ٤ - فهرس عبارات النحويين وأمثلتهم
  - ٥ - فهرس الشواهد الشعرية
  - ٦ - فهرس الأعلام
  - ٧ - فهرس الجماعات والأقوام
  - ٨ - فهرس الحدود النحوية
  - ٩ - فهرس مسائل الخلاف
  - ١٠ - فهرس الأدوات والأمثلة والأبنية والأوزان والصيغ
  - ١١ - فهرس مراجع التحقيق ومصادره
  - ١٢ - فهرس محتويات الجزء الثاني
- الفهارس

## ١ - فهرس الآيات القرآنية

### منسوقة على السور

| الجزء والصفحة | رقها  | الآية ، النص المستشهد به منها  |
|---------------|-------|--------------------------------|
|               |       | ١ - الفاتحة                    |
| ٤٧١ : ٢       | ٤ ، ٣ | الرحيم ملك (☆)                 |
|               |       | ٢ - سورة البقرة                |
| ٤٤٩ : ٢       | ١٣    | السفهاء ألا                    |
| ٤٥٧ : ٢       | ١٩    | الكافرين                       |
| ٢٧٠ : ١       | ٢٠    | ولو شاء الله لذهب بسمعهم       |
| ٤٧١ : ٢       | ٢٢    | جعل لكم                        |
| ٥٣ : ٢        | ٢٣    | وإن كنتم في ريب                |
| ١٢٩ : ٢       | ٢٨    | كيف تكفرون بالله               |
| ٤٤٩ : ٢       | ٣١    | هؤلاء إن كنتم صادقين           |
| ٤٥٧ : ٢       | ٤١    | الكافر                         |
| ٢٥١ : ١       | ٤٦    | الذين يظنون أنهم ملائقو ربهم   |
| ٤١٧ : ١       | ٥٨    | وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة |
| ٤٧٠ : ٢       | ٦١    | يقتلون                         |
| ١٢٠ : ٢       | ٨٥    | ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم    |
| ٤٥٠ : ٢       | ٧١    | قالوا الآن                     |
| ٢٩٤ - ٢٨٨ : ١ | ٩١    | وهو الحق مصدقاً لما معهم       |

(☆) ميزنا ما قصد به إحدى القراءات بهذه النجمة .

| الجزء والصفحة | رقمها | الآية  |
|---------------|-------|--|
| ٤٢٣ : ١       | ١١١   | وقالوا : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى |
| ٤٠١ : ١       | ١١٢   | بلى من أسلم وجهه لله                             |
| ٤٩٣ : ٢       | ١١٥   | فأينما تولوا فثم وجه الله                        |
| ٤٠٢ : ٢       | ١٢٨   | وأرنا مناسكنا <sup>(*)</sup>                     |
| ٤٥٠ : ٢       | ١٣٣   | شهداء إذ   |
| ٤٢٣ : ١       | ١٣٥   | كونوا هوداً أو نصارى                             |
| ٤٥٠ : ٢       | ١٤٢   | يشاء إلى   |
| ١١٨ : ١       | ١٩٨   | أفضتم من عرفات                                   |
| ١٢٢ : ٢       | ٢١٩   | ويستلونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو <sup>(*)</sup>   |
| ٢٠٩ : ٢       | ٢١٩   | لعلكم تتفكرون <sup>(*)</sup>                     |
| ١٣١ : ٢       | ٢٢٣   | فأتوا حرثكم أنى شئتم                             |
| ٤٥٠ : ٢       | ٢٣٥   | النساء أو أكنتم                                  |
| ٣٠٣ : ٢       | ٢٣٧   | ولا تنسوا الفضل بينكم                            |
| ١٣٠ : ٢       | ٢٥٩   | أتى يحيى هذه الله بعد موتها                      |
| ٤٧١ : ٢       | ٢٦٧   | ولا تيمموا الخبيث                                |
| ٤٨٦ : ٢       | ١٧١   | إلا دعاءاً ونداءاً                               |
| ٣٥٦ : ١       | ٢٧١   | ويكفر عنكم من سيئاتكم                            |
| ٤٧٤ : ٢       | ٢٨٢   | فسوق بكم   |

## ٣ - آل عمران

|         |     |   |
|---------|-----|---|
| ١٣١ : ٢ | ٣٧  | أتى لك هذا                                    |
| ٩٢ : ٢  | ٣٨  | هنالك دعا زكريا ربه                           |
| ٤١٣ : ١ | ٩٧  | ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً |
| ١٢٠ : ٢ | ١١٩ | هأنتم أولاء تحبونهم                           |
| ٤٠٢ : ١ | ١٥٤ | إن الأمر كله لله                              |

| الجزء والصفحة | رقمها | الآية                                       |
|---------------|-------|---|
| ٤١٨ : ١       | ١٥٤   | وطائفة قد أهمتهم أنفسهم                     |
| ٣٩٤ : ١       | ١٧٣   | الذين قال لهم الناس : إن الناس قد جمعوا لكم |
| ١٧٢ : ١       | ١٧٩   | ما كان الله ليذر المؤمنين                   |
| ٤٦ : ٢        | ١٧٩   | ما كان الله ليذر المؤمنين                   |
| ٤٠٢ : ١       | ١٨٥   | كل نفس ذائقة الموت                          |
| ٤٥٦ : ٢       | ١٩٣   | الأبرار                                     |

## ٤ - النساء

|         |     |                                       |
|---------|-----|---------------------------------------|
| ٤٣٣ : ١ | ١   | فاتقوا الله الذين تساءلون به والأرحام |
| ٣٥٦ : ١ | ٢   | ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم        |
| ٤٦١ : ١ | ٢٤  | كتاب الله عليكم                       |
| ٣٥٦ : ١ | ٢٩  | لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل       |
| ٣٦ : ٢  | ٥٣  | فإذا لا يؤتون الناس نقيرا             |
| ١٨٠ : ١ | ٧٩  | وكفى بالله شهيدا                      |
| ٢٩٤ : ١ | ٩٠  | أو جاءوكم حصرت صدورهم                 |
| ٤٥٠ : ١ | ١٤٨ | لا يحب الله الجهر بالسوء من القول     |
| ١٥٤ : ١ | ١٧٦ | يستفتونك ، قل الله يفتيكم في الكلالة  |

## ٥ - سورة المائدة

|               |    |                     |
|---------------|----|---------------------|
| ٣٥٧ - ٣٥٦ : ١ | ٦  | وأيديكم إلى المرافق |
| ٤٧٢ : ٢       | ٦١ | وقد دخلوا           |
| ٢١٢ : ١       | ٦٩ | والصابئون والنصارى  |
| ٢١٣ : ١       | ٦٩ | وهم لا يحزنون       |
| ٢١٣ : ١       | ٦٩ | فلا خوف عليهم       |
| ٥٢ : ٢        | ٧٣ | وإن لم ينتهوا       |

فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم

| الجزء والصفحة           | رقمها | الآية   |
|-------------------------|-------|---|
| ٤٢٣ : ١                 | ٨٩    | أو كسوتهم أو تحرير رقبة                                 |
| ٣٩٢ : ١                 | ١١٩   | هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم                             |
| <b>٦ - سورة الأنعام</b> |       |   |
| ٤٩ : ١                  | ٣٣    | قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون                          |
| ٤٢٨ : ١                 | ٩٦    | فالتق الإصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر           |
| ٥٨ : ٢                  | ١٢١   | وإن أطعمتموهم إنكم لمشركون                              |
| ٤٩٣ : ٢                 | ١٣٤   | إنّ ما توعدون   |
|                         |       | حرماً عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورها أو الحوايا أو     |
| ٤٢٤ : ١                 | ١٤٦   | ما اختلط بعظم   |
| ٤٣١ : ١                 | ١٤٨   | ما أشركنا ولا آباؤنا                                    |
| ٨٩ : ٢                  | ١٥٠   | هلمّ شهداءكم  |
| ٤٣٥ : ١                 | ١٦٠   | فله عشر أمثالها   |
| ١٠٥ : ٢                 | ١٦٠   | من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها                          |
| <b>٧ - سورة الأعراف</b> |       |   |
| ٣٢٧ : ٢                 | ٣٠    | ما ووري عنهما   |
| ٢٨٥ - ٢٨٠ : ١           | ٧٣    | هذه ناقة الله لكم آية                                   |
|                         |       | قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن |
| ٤١٤ : ١                 | ٧٥    | منهم  |
| ٥٤ : ٢                  | ١٣٢   | مهما تأتينا به من آية                                   |
| ١٥٥ : ١                 | ١٥٤   | لرئيم يرهبون  |
| ٢٦٩ : ١                 | ١٥٥   | واختار موسى قومه سبعين رجلاً                            |
| ٤١٧ : ١                 | ١٦١   | وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً                          |
| ١٨٦ : ١                 | ١٧٧   | ساء مثلاً للقوم   |

| الجزء والصفحة           | رقها | الآية                                    |
|-------------------------|------|--|
| <b>٨ - سورة الأنفال</b> |      |  |
| ٤٧٠ : ٢                 | ٩    | مُرَدِّفِينَ <sup>(٥٢)</sup>             |
| ٢٥١ : ١                 | ٦٠   | وآخرين من دونهم لا تعلمونهم              |
| ٤٧١ : ٢                 | ٧٢   | آمنوا وهاجروا                            |
| <b>٩ - سورة التوبة</b>  |      |  |
| ٥٧ : ٢                  | ٦    | وإن أحد من المشركين استجارك              |
| ٣٥٤ : ١                 | ٣٨   | أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة          |
| ٢٨٦ : ١                 | ٨٣   | فإن رجعتك الله                           |
| ٢٥٧ : ١                 | ٩٤   | قد نبأ الله من أخباركم                   |
| ٤٩١ : ٢                 | ١٠١  | ممن حولكم                                |
| ١٩٤ : ١                 | ١١٧  | من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم        |
| <b>١٠ - سورة يونس</b>   |      |  |
| ٤٢٢ : ١                 | ٤٦   | فإلينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون |
| ١٨ : ٢                  | ٥٨   | فبذلك فلتفرحوا <sup>(٥٣)</sup>           |
| <b>١١ - سورة هود</b>    |      |  |
| ٧٨ : ٢                  | ١    | من لدن حكيمٍ خبير                        |
| ٤٢٢ : ١                 | ٣    | وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه          |
| ١٦٩ : ١                 | ٨    | ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم          |
| ٥٠٢ : ٢                 | ٤٧   | وإلا تغفر لي                             |
| ٣٥٧ - ٣٥٦ : ١           | ٥٢   | ويزدكم قوة إلى قوتكم                     |
| ٢٢١ : ١                 | ١١١  | وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم        |
| <b>١٢ - سورة يوسف</b>   |      |  |
| ١١٣ : ١                 | ٤    | رأيتهم لي ساجدين                         |
| ١٠٤ : ٢                 | ١٠   | تلتقطه بعض السيارة <sup>(٥٤)</sup>       |
| ١٢٧ : ٢                 | ٢٠   | وكانوا فيه من الزاهدين                   |



| الآيات   | ٥٠١   | الرد   |
|--|-------|--|
| الجزء والصفحة                                      | رقبها | الآية  |
| ٧١ : ٢   | ٣٢    | وليكوناً من الصاغرین                             |
| ٢٩٥ : ١  | ١٠٠   | وخرّوا له سجّدا                                  |
| ٣٩٢ - ٣٩١ : ١                                      | ١٠٩   | دار الآخرة                                       |
| ١٣ - سورة الرعد                                    |       |  |
| ١٣١ : ١  | ٢٤    | سلام علیکم                                       |
| ٤٢١ : ١  | ٣١    | ولو أنّ قرآناً سیّرت به الجبال أو قطّعت به الأرض |
| ٢٠٣ : ١  | ٤٣    | كفى بالله شهيدا                                  |
| ١٤ - سورة إبراهيم                                  |       |  |
| كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور |       |  |
| ٤١٤ : ١  | ١     | ياذن ربّهم إلى صراط العزيز                       |
| ٤٥٦ : ٢  | ٢٦    | قرار   |
| ١٥ - سورة الحجر                                    |       |  |
| ٣٦٧ : ١  | ٢     | ربما یوّد الذین كفروا                            |
| ٤٠٣ : ١  | ٣٠    | فسجد الملائكة كلّهم أجمعون                       |
| ٢٨٠ : ٢  | ٩١    | الذین جعلوا القرآن عضین                          |
| ٢٦٩ : ١  | ٩٤    | فاصدع بما تؤمر                                   |
| ١٢٦ : ٢  |       |  |
| ١٦ - سورة النحل                                    |       |  |
| ١٨١ : ١  | ٣٠    | ولنعم دار المتقین                                |
| ٤٢٤ : ١  | ٧٧    | وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب         |
| ٣٩٤ : ١  | ٩١    | ولا تنقضوا الأیمان بعد توكیدها                   |
| ٢٠ : ٢   | ١٢٤   | وإن ربك لیحكم                                    |
| ١٧ - سورة الإسراء                                  |       |  |
| ٢٩٥ : ١  | ٤١    | ولقد صرفنا فی هذا القرآن                         |

| الجزء والصفحة | رقمها | الآية                               |
|---------------|-------|-------------------------------------|
| ٣٦ : ٢        | ٧٦    | وإذا لا يلبثوا خلفك <sup>(٥٦)</sup> |

## ١٨ - سورة الكهف

|         |     |                            |
|---------|-----|----------------------------|
| ٢٤٩ : ١ | ١٢  | لنعلم أيّ الحزبين أحصى     |
| ٤٣٨ : ١ | ١٨  | وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد |
| ٣٩٩ : ١ | ٣٣  | كلتا الجنتين أتت أكلها     |
| ١٨٦ : ١ | ٥٠  | بئس للظالمين بدلاً         |
| ١٥٤ : ١ | ٩٦  | أتوني أفرغ عليه قطراً      |
| ٢٩٦ : ١ | ١٠٣ | بالأخسرين أعمالاً          |

## ١٩ - سورة مريم

|         |    |   |
|---------|----|---|
| ٣٠٣ : ٢ | ٢٦ | فإمّا ترينّ                                       |
| ١٤ : ٢  | ٦٤ | له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك            |
| ١٢٤ : ٢ | ٦٩ | ثم لنزغنّ من كل شيعية أيّهم أشدّ على الرحمن عتياً |
| ١٣٥ : ١ | ٧٥ | قل منّ كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مداً       |
| ٢٠٢ : ١ | ٧٥ | فليمدد له الرحمن مداً                             |
| ٤٠١ : ١ | ٩٥ | وكلهم آتية يوم القيامة فرداً                      |
| ٣٥٥ : ١ | ٩٨ | هل تحسّ منهم من أحد                               |

## ٢٠ - سورة طه

|         |     |                          |
|---------|-----|--------------------------|
| ٢٠٧ : ٢ | ١٠  | أو أجدّ على النار هدى    |
| ١٢٩ : ٢ | ١٧  | وما تلك بيمينك يا موسى   |
| ١٢٩ : ٢ | ١٨  | هي عصاي                  |
| ٢٨٩ : ١ | ٦٧  | فأوجس في نفسه خيفةً موسى |
| ٥٧ : ٢  | ٧٤  | إنّه منّ يأت ربّه مجرمًا |
| ٢٩٥ : ١ | ١١٣ | قرآنًا عربيًّا           |
| ٣٦٣ : ٢ | ١٢٢ | وأمر أهلك بالصلاة        |

| الجزء والصفحة             | رقمها | الآية  |
|---------------------------|-------|--|
| <b>٢١ - سورة الأنبياء</b> |       |  |
| ٣٦١ : ٢                   | ٧٣    | وإقام الصلاة                                   |
| ٤٠١ : ١                   | ٨٢    | ومن الشياطين من يغفون له ومنهم من يستمعون إليك |
| ١٦٠ : ١                   | ٨٨    | وكذلك نجى المؤمنين <sup>(*)</sup>              |
| <b>٢٢ - سورة الحج</b>     |       |  |
| ٣٥٤ : ١                   | ٣٠    | فاجتنبوا الرجس من الأوثان                      |
| <b>٢٣ - سورة المؤمنون</b> |       |  |
| ٤٥٨ : ١                   | ٣٦    | هيهات هيهات لما توعدون                         |
| ٤٩١ : ٢                   | ٤٠    | عما قليل ليصبحن نادمين                         |
| ٤٤٩ : ٢                   | ٤٤    | جاء أمة رسولها                                 |
| <b>٢٤ - سورة النور</b>    |       |  |
| ٤٢٠ : ١                   | ١٠    | ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب رحيم |
| ٢٣٤ : ٢                   | ١٥    | إذ تلقونهم بالستكم <sup>(*)</sup>              |
| ٤٢١ - ٤٢٠ : ١             | ٢٠    | ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله رؤوف رحيم |
| ١٩٥ : ١                   | ٤٠    | لم يكذبها                                      |
| ٥١٢ : ١                   | ٤٥    | ومنهم من يمشي على أربع                         |
| ٣٩٩ : ٢                   | ٥٢    | ويخش الله ويتقى                                |
| <b>٢٥ - سورة الفرقان</b>  |       |  |
| ١٢٦ - ١٢٥ : ٢             | ٤١    | أهذا الذي بعث الله رسولا                       |
| <b>٢٦ - سورة الشعراء</b>  |       |  |
| ٢٦٨ : ١                   | ٧٣    | هل يسمعونكم إذ تدعون                           |
| ٤٢٧ : ١                   | ١٦٥   | أتأتون الذكّران من العالمين                    |
| ٤٢٧ : ١                   | ١٦٦   | بل أنتم قوم عادون                              |

| الجزء والصفحة | رقمها | الآية  |
|---------------|-------|--|
|               |       | <b>٢٧ - سورة النمل</b>                       |
| ١٨٢ : ١       | ٢٥    | ألا يسجدوا                                   |
| ٤٤٥ : ٢       | ٢٥    | يخرج الحَبَّ في السماوات <sup>(*)</sup>      |
| ١٤١ : ١       | ٤٠    | فلما رآه مستقراً عنده                        |
| ١٩٥ : ٢       | ٥٩    | الله خيرٌ أمَّا يشركون                       |
| ٤٠١ : ١       | ٨٧    | وكلُّ أتوه داخرين                            |
| ١٦ : ٢        | ٨٧    | ويوم يُنفخ في الصور ففرع                     |
|               |       | <b>٢٨ - سورة القصص</b>                       |
| ٤٨ : ٢        | ٢٢    | ولما توجَّه تلقاء مدين                       |
|               |       | <b>٢٩ - سورة العنكبوت</b>                    |
| ٤٧٥ : ٢       | ٦١    | من خلق                                       |
|               |       | <b>٣٠ - سورة الروم</b>                       |
| ٨٢ : ٢        | ٤     | لله الأمر من قبل ومن بعد                     |
| ٣٩٢ : ١       | ١٢    | يوم تقوم الساعة                              |
| ١٤٣ : ١       | ٢٥    | ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره        |
| ٤٧٢ : ٢       | ٢٨    | هل لكم                                       |
| ٤١٤ : ١       | ٣٢    | ولا تكونوا من المشركين الذين فرقوا دينهم     |
| ٥٩ : ٢        | ٣٦    | وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون |
|               |       | <b>٣٣ - سورة الأحزاب</b>                     |
| ٨٩ : ٢        | ١٨    | والقائلين لإخوانهم هلمَّ إلينا               |
|               |       | <b>٣٤ - سورة سبأ</b>                         |
| ٣٢٣ : ١       | ١٠    | يا جبال أوبي معه والطير                      |
| ٢٩٢ : ١       | ٢٨    | وما أرسلناك إلا كافة للناس                   |
|               |       | <b>٣٥ - سورة فاطر</b>                        |
| ٢٦٨ : ١       | ١٤    | لا يسمعون دعاءكم                             |

| الجزء والصفحة | رقمها | الآية                                   |
|---------------|-------|---|
|               |       | <b>٣٦ - سورة يس</b>                     |
| ٣١٨ : ١       | ٢٣    | وكم من ملكٍ في السماوات لا تغني شفاعتهم |
| ١٨٢ : ١       | ٢٦    | ياليت قومي يعلمون                       |
|               |       | <b>٣٧ - سورة الصافات</b>                |
| ٤٩٢ : ٢       | ١١    | أهم أشدّ خلقاً أمّن خلقنا               |
| ٢٣٣ : ١       | ٤٧    | لا فيها عَولٌ                           |
| ١٣٣ : ١       | ١٤٣   | فلولا أنه كان من المسبحين               |
| ٤٢٤ : ١       | ١٤٧   | وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون        |
|               |       | <b>٣٨ - سورة ص</b>                      |
| ١٧٩ : ١٠      | ٣     | ولاتٍ حين مناص                          |
| ٢٧٢ : ٢       |       |   |
| ١٣٣ : ٢       | ٦٣    | أخذناهم سِخْرِيًا                       |
|               |       | <b>٣٩ - سورة الزمر</b>                  |
| ٤٩٢ : ٢       | ٩     | أمّن هو قانت                            |
| ٣١ : ٢        | ٦٤    | تأمروني أعبدُ                           |
| ٤٢٠ : ١       | ٧٣    | حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها            |
| ٤٢٠ : ١       | ٧٤    | وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده        |
|               |       | <b>٤١ - سورة فصلت</b>                   |
| ١١٣ : ١       | ١١    | قالتا أتينا طائعين                      |
| ٢٥٠ : ١       | ٤٨    | وظنّوا ما لهم من محيص                   |
|               |       | <b>٤٢ - سورة الشورى</b>                 |
| ١٣٩ : ١       | ٤٢    | ولن صبر وغفر إنّ ذلك لمن عزم الأمور     |
|               |       | <b>٤٣ - سورة الزخرف</b>                 |
| ٢٥٤ : ١       | ٦٠    | ولو نشاء لجعلنا منهم ملائكة             |

| الآية                                      | رقمها | الجزء والصفحة | الآيات |
|--|-------|---------------|--------|
| ٥٠٦  |       |               |        |
| ٤٥ - سورة الجاثية                          |       |               |        |
| واختلاف الليل والنهار ... آيات لقوم يعقلون | ٤ - ٥ | ٤٣٤ : ١       |        |
| ليجزى قوماً <sup>(٥٦)</sup>                | ١٤    | ١٦٠ : ١       |        |
| ٤٦ - سورة الأحقاف                          |       |               |        |
| يقفر لكم من ذنوبكم                         | ٣١    | ٣٥٦ : ١       |        |
| أولياء أولئك                               | ٣٢    | ٤٤٨ : ٢       |        |
| ٤٧ - سورة محمد                             |       |               |        |
| فضرب الرقاب                                | ٤     | ٤٥٨ : ١       |        |
| جاء أشراتها                                | ١٨    | ٤٤٩ : ٢       |        |
| ٤٩ - سورة الحجرات                          |       |               |        |
| ولو أنهم                                   | ٥     | ٣٠٣ : ٢       |        |
| ٥٠ - سورة ق                                |       |               |        |
| حبّ الحصيد                                 | ٩     | ٣٩٢ : ١       |        |
| حبل الوريد                                 | ١٦    | ٣٩٢ : ١       |        |
| ٥٣ - سورة النجم                            |       |               |        |
| عاداً الأولى                               | ٥٠    | ٤٥١ : ٢       |        |
| ٥٥ - سورة الرحمن                           |       |               |        |
| حور مقصورات في الخيام                      | ٧٢    | ٨٤ : ١        |        |
| ٥٧ - سورة الحديد                           |       |               |        |
| لكيلا تأسوا                                | ٢٣    | ٣٤ : ٢        |        |
| لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرّون         | ٢٩    | ٤٩١ : ٢       |        |
| ٥٨ - سورة المجادلة                         |       |               |        |
| فلا تناجوا                                 | ٩     | ٤٧٢ : ٢       |        |
| واستحوذ عليهم الشيطان                      | ١٩    | ١٩٨ - ١٩٩ : ١ |        |

| الآيات        | ٥٠٧     | الصّف  |
|---------------|---------|--|
| الجزء والصفحة | رقها    | الآية  |
|               |         | ٦١ - سورة الصف                                       |
| ٢٥٦ : ١       | ١٤      | مَنْ أَنْصَارِي                                      |
| ٢٥٦ : ١       | ١٤      | من أنصاري إلى الله                                   |
|               |         | ٦٢ - سورة الجمعة                                     |
| ١٨٦ : ١       | ٥       | بئس مثل القوم الذين كذبوا                            |
| ٤٢١ : ١       | ٨       | قل إنّ الموت الذي تفترون منه فإنه ملائكم             |
|               |         | ٦٦ - سورة التحريم                                    |
| ٢٥٦ : ١       | ٣       | مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا                                |
|               |         | ٦٧ - سورة الملك                                      |
| ٤٧٧ : ٢       | ٣       | هل ترى (*)   |
|               |         | ٦٩ - سورة الحاقة                                     |
| ١٥٤ : ١       | ١٩      | هاؤم اقرؤوا كتابيه                                   |
| ٩٠ : ٢        |         |  |
|               |         | ٧٣ - سورة المزمل                                     |
| ٦٧ : ٢        | ٢       | قم الليل   |
| ١٣٧ - ١٣٦ : ٢ | ١٥ - ١٦ | كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول         |
| ٤٩٣ : ١       | ١٦      | فعصى فرعون الرسول                                    |
| ٤٩٧ : ١       | ٢٠      | تجدوه عند الله هو خيراً                              |
|               |         | ٧٦ - سورة الإنسان                                    |
| ١٣٠ : ٢       | ١       | هل أتى على الإنسان حيناً من الدهر                    |
| ٤٢٣ : ١       | ٢٤      | لا تطع منهم أثماً أو كفوراً                          |
|               |         | ٧٨ - سورة النبأ                                      |
| ٤٩١ : ٢       | ١       | عمّ يتساءلون   |
|               |         | ٧٩ - سورة النازعات                                   |
|               |         | وأما مَنْ خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة |

| المطففين      | ٥٠٨     | الآيات                                |
|---------------|---------|---------------------------------------|
| الجزء والصفحة | رقمها   | الآية                                 |
| ٤٤٥ : ١       | ٤١      | هي المأوى                             |
|               |         | ٨٣ - سورة المطففين                    |
| ٤٦٥ : ١       | ١       | ويل للمطففين                          |
| ٤٧٧ : ٢       | ٣٦      | هل توب (٥٢)                           |
|               |         | ٨٦ - سورة الطارق                      |
| ٤٩١ : ٢       | ٥       | مّمّ خلق                              |
|               |         | ٨٨ - سورة الغاشية                     |
| ٤٥٧ : ٢       | ١٦      | مبثوثة                                |
|               |         | ٩٠ - سورة البلد                       |
| ٤٥١ : ١       | ١٣ - ١٤ | أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً       |
|               |         | ٩٤ - سورة الشرح                       |
| ١٣٧ : ٢       | ٦ ، ٥   | إن مع العسر يسراً ، إن مع العسر يسراً |
|               |         | ٩٥ - سورة التين                       |
| ٤٥٢ : ١       | ٤       | لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم       |
|               |         | ٩٦ - سورة العلق                       |
| ٤١٢ : ١       | ١٥      | لنسفن بالناصية ، ناصية كاذبة          |
| ٧١ : ٢        | ١٥      | لنسفن                                 |
|               |         | ١٠٢ - سورة التكاثر                    |
| ٣٠٣ : ٢       | ٧       | لترونها                               |
|               |         | ١٠٣ - سورة العصر                      |
| ١٩٨ : ٢       | ٣       | وتواصوا بالصبر (٥٣)                   |
|               |         | ١١٢ - سورة الإخلاص                    |
| ٢٩٢ : ٢       | ١       | قل هو الله أحد                        |
|               |         | ١١٤ - سورة الناس                      |
| ٣٤١ : ٢       | ١       | قل أعوذ بربّ النّات (٥٤)              |



## ٢ - فهرس الحديث والأثر

| الجزء والصفحة | النص   |
|---------------|--|
| ١٣٣ : ٢       | صنعت ماذا ؟  |
| ٣٧٩ : ٢       | العينان وكاء السّه   |
| ٢٨٧ : ١       | فجاء رسول الله ﷺ على فرس سابقاً                                |
| ٣٥٩ - ٣٥٨ : ١ | في النفس المؤمنة مئة من الإبل                                  |
| ٢٤٦ : ١       | لا خير بخير بعده النار ولا شرّ بشرٍ بعده الجنة                 |
| ٢٢٣ : ١       | لبيك إنّ الحمد لك  |
| ١٣٧ : ٢       | لن يغلب عسرّ يسرين   |
| ١٢١ : ١       | ليس في الخضروات زكاة   |
| ٤٤٧ : ١       | ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجّة           |
|               | يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه |
| ٤٥٦ : ١       | بالصوم   |

### ٣ - فهرس الأمثال وكلام العرب

| الجزء والصفحة | النص                                     |
|---------------|--|
| ٢ : ٢٥٢       | - أتت الناقة على منتجها                  |
| ١ : ٤٨٠       | - إذا بلغ الرجل الستين فيآيه وإيا الشواب |
| ٢ : ٣٢٦       | - استنوق الجمل                           |
| ١ : ٢٦٤       | - اشتمل الصماء                           |
| ٢ : ٦٩        | - التقت حلقتا البطان                     |
| ٢ : ٢٩٢       | - امرأة أناة                             |
| ١ : ٥٣        | - امرأة عروب                             |
| ١ : ٢١١       | - إن بك تكفل زيد                         |
| ١ : ٤٣٠       | - إنها لإبل أم شاء                       |
| ١ : ٥٠٨       | - برق نخره                               |
| ١ : ٤٠٥       | - برمة أعشار                             |
| ١ : ٤٨ - ١٢٥  | - تسمع بالمعيدي خير من أن تراه           |
| ٢ : ١٣٧       | - تكفييني تمرتان                         |
| ١ : ١٤٢       | - تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك              |
| ١ : ١٣١       | - شرأهر ذا ناب                           |
| ١ : ١٩٢       | - عسى الغوير أبؤسا                       |
| ٢ : ٨٦        | - على كيف تببع الأحمرين                  |
| ١ : ٢٨٩       | - في أكفانه لف الميث                     |
| ١ : ١٤٢       | - في بيته يؤتى الحكم                     |
| ١ : ٢٦٤       | - قعد القرفصاء                           |
| ١ : ١٤٦       | - كل رجل وضيعته                          |

| الجزء والصفحة | النص                         |
|---------------|------------------------------|
| ٢٤٠ : ١       | - لأبأ لك                    |
| ٢٤٠ : ١       | - لا نولك أن تفعل            |
| ٢٤٢ : ١       | - لا يدي لك بفلان            |
| ١٦٥ : ١       | - ليس الطيب إلا المسك        |
| ١٣١ : ١       | - مأرب دعاك إلينا لاحفاوة    |
| ١٣٧ : ٢       | - ماأنت قرشياً .. لست قرشياً |
| ٩٨ : ١        | - مات حتف أنفه               |
| ٤٤٢ : ١       | - هؤلاء حواج بيت الله        |
| ٢٤٢ : ١       | - هذا قيص لا كمي له          |
| ٢٨٨ : ٢       | - هذه حبلأ                   |
| ١١٨ : ١       | - هذه عرفات مباركاً فيها     |
| ٢٧٣ : ١       | - هو مني مزجر الكلب          |
| ٢٧٣ : ١       | - هو مني معقد الإزار         |
| ٢٧٣ : ١       | - هو مني مقعد القابله        |
| ٢٧٣ : ١       | - هو مني مناط الثريا         |
| ٩٨ : ١        | - هو يؤامر نفسه              |

## ٤- فهرس عبارات النحويين وأمثلتهم

- أ -
- أحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية ١ : ٤٢٥  
 إيدي من فلان ٢ : ٣٠٩  
 أبصرت زيدا ١ : ٢٦٨  
 ابعت ذلك ٢ : ٤٧٨  
 ابعت ظالماً ٢ : ٤٧٨  
 ابعد من الأسد يأكلك ٢ : ٦٤  
 أبغضه كراهية ١ : ٢٦٦  
 ابن أوى ١ : ٤٧٣  
 ابن قتره ١ : ٤٧٣  
 أبيض من كذا ١ : ٢٠١  
 أتت الناقة على منتجها ٢ : ٢٥٢  
 أتقول زيدا ظالماً ١ : ٢٥٢  
 أثواب خز ١ : ٣٨٨  
 أجيبه حلاً ٢ : ٤٧٣  
 اجدمعوا ٢ : ٤٧٩  
 اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك ١ : ٣٨٦  
 اجلوذاً اجلوذاً ٢ : ٤١٢  
 احبس جامعاً ٢ : ٤٧٩  
 احبس صابراً ٢ : ٤٧٨  
 احفز سالماً ٢ : ٤٧٨  
 احفز صابراً ٢ : ٤٧٨  
 احفظ ثابتاً ٢ : ٤٧٨  
 احفظ ذلك ٢ : ٤٧٨
- احفظ ضابطاً ٢ : ٤٧٨  
 اختصم زيد وعمرو ١ : ٤١٨  
 أخذ بذنبه ١ : ٣٦١  
 أخذت من المال ١ : ٣٥٤ ، ٣٥٥  
 أخذت العلم عن فلان ١ : ٣٥٧  
 أخذت من زيد مالاً ١ : ٣٥٤  
 اخرج سالماً ٢ : ٤٧٩  
 اخرج شطرك واعطش جحدرأ ٢ : ٤٧٤  
 اخروط اخروطاً ٢ : ٤١٢  
 اخشون ٢ : ٧٢  
 أخطب ما يكون الأمير قائماً ١ : ١٤٦  
 أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة ١ : ١٤٦  
 ادمع خلفاً واسلخ غنك ٢ : ٤٧٤  
 أديم ماروط ٢ : ٢٣٩  
 أديم مرطبي وأديم مؤرطي ٢ : ٢٣٩  
 إذا احمر البسرتأتينا ٢ : ٥٦  
 إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ١ : ٤٨٠  
 إذا ذهب ذهبته ٢ : ١٦  
 اذهب أنت وزيدا ، وزيد ١ : ٢٨١  
 أرى زيداً عمراً بكرة فهو مر ٢ : ٣٦٦  
 ارمن ٢ : ٧٢  
 ارمن ٢ : ٧٢  
 أريد أن أزورك فيمنعني البواب ٢ : ٢١ ، ٢٢  
 أريد زيدا أن تضرب (لا يجوز) ٢ : ٣١

- أزيداً ضربته ١: ٤٦٨  
أزيد عندك ١: ٣٥٥  
أزيد عندك أم عمرو ١: ٤٣٠  
أزيد عندك أم عمرو في الدار ١: ٤٢٩  
أزيد عندك أو عمرو ١: ٤٣٠  
أزيد في الدار ٢: ١٣١  
أزيد مضروب ١: ٤٦٨  
استدعي فهو مستدعي ٢: ٤٣٧  
استنوق الجمل ٢: ٣٢٦  
استوى والخشبة الماء (مرفوض) ١: ٢٨٢  
أسد هرماس ٢: ٢٥٣  
اسم موسى ٢: ٤٧١  
اسمع عمراً ٢: ٤٧٣  
اشترى فهو مشتري ٢: ٤٣٧  
اشهاب الشيء اشهباباً واحماراً احمراراً ٢: ٢١١  
أسود من كذا ١: ٢٠١  
اشتمل الصماء ١: ٣٦٤  
أصبح زيد كان منطلقاً (لا يحسن) ١: ١٦٦  
أضربتُ زيداً عمراً ١: ٢٥٥  
أطع الله حتى يُدخلك الجنة ٢: ٤٤  
أعرب الرجل ١: ٥٢، ٥٣  
أعربت معدة الفصيل ١: ٥٣  
أعشرون رجلاً جاءك ١: ٣١٥  
أعطي فهو مُعطي ٢: ٤٣٧  
أعطيتُ زيداً درهماً ١: ٢٥٥، ٣٦٩  
أعطيتُ زيداً عمراً ١: ٢٦٩  
أعلمتُ زيداً عمراً عاقلاً ١: ٢٥٦  
أفعله جهداً ١: ٢٨٦  
أقاممُ زيداً ١: ١٣١  
أكثر شربي السويق ملتوتاً ١: ١٤٦  
أعجيني حباً شديداً ١: ٢٦٦  
أعلمتُ زيداً ١: ٣٥٨  
أكلتُ زيداً عمراً (مرفوض) ١: ٢٥٨  
أعلمتُ زيداً عمراً بشراً ١: ٢٥٩  
أعلمتُ لزيدَ عمرو ذاهب (مرفوض) ١: ٢٥٩  
أفلت طرفه ٢: ٤٧٧  
اضبط دلامة ٢: ٤٧٧  
أقطع حبلاً ٢: ٤٧٣  
أقطع خلالاً ٢: ٤٧٣  
أقل رجل يقول ذاك إلا زيد ١: ٣٦٥  
أكلتُ من بُسر (لا تقول) ٢: ١٩٩  
ألا رجل أفضل منك ١: ٢٤٣  
ألا رجل يكرمننا ١: ٢٤٤  
ألا ماء بارداً أشربه ١: ٢٤٤  
ألا زيداً تكرمه ١: ٤٦٩  
إلا زيداً ضرب القوم ١: ٣١١  
الأسد الأسد ١: ٤٥٩، ٤٦٣  
التقت حلقتا البطان ٢: ٦٩  
الحركة غير السكون ١: ٣٨٩  
الحق كلدته وانك قطناً ٢: ٤٧٤  
الحمسة دراهم (لا يجوز) ١: ٣٢٦  
الحمسة عشر درهماً ١: ٣٢٧  
الدينار خير من الدرهم ١: ٤٩٢  
الذي خلفك زيد ١: ١٤٠  
الذي كزيد عمرو ١: ٣٦١  
الرجل أفضل من المرأة ١: ٤٩٢  
الرجلان قام ١: ٣٩٩  
الرحيل غداً ١: ١٤١  
الزيدان قاما ١: ١٤٩

- الزبيدون قاموا ١: ١٤٩  
السرّج للدابة ١: ٣٦٠  
السنن منوان بدرهم ١: ١٣٩  
الغفور ربنا ٢: ٤٧١  
القرطاس ١: ٤٦٦  
اللهمّ العنّ فلاناً ١: ٣٣٨  
اللهمّ اغفر لي ١: ٣٣٨  
الليلة القمر (مرفوض) ١: ١٤١  
الليلة الهلال ١: ١٤١  
المال بين زيد وعمرو ١: ٤١٨  
المال بين زيد وعمرو (غير جائز) ١: ٤١٨  
المال في الكيس ١: ٣٥٨  
المال لك ٢: ٤٧١  
أمّ القرى ٢: ٢٧٥  
أمّ بينة الأمومة ٢: ٢٧٥  
أمّ والله، أمّ والله ٢: ٣٧٠  
أمّأيت الدراهم ٢: ٣٧٧  
أمّاً زيد فنطلق ١: ١٤٧  
امدع رفه ٢: ٤٧٣  
امحى الشيء ٢: ٤٧٥  
امرأة أناة ٢: ٢٩٢  
امرأة عروب ١: ٥٣  
أمرتك تكرّم زيداً (لا يجوز) ٢: ٣٩  
أنا إذن أكرمك ٢: ٣٦  
أنا أزورك، إذن أكرمك ٢: ٣٥، ٣٦  
أنا أكرمك إذن ٢: ٣٦  
إن ترم إرمه ٢: ٢٧٦  
إن تف أفه ٢: ٢٧٦  
إن خيراً فخير ١: ٢٨٣  
إن زيداً خرج خرجت ١: ١٢٤
- إنّ زيداً تضرب اضربه ٢: ٥٢  
إنّ زيداً تضرب اضربه ٢: ٥٧  
إنّ زيداً تكرمه أكرمه ١: ٤٦٩  
إنّ كنت ابني فأطعني ٢: ٥٣  
إنّ متّ متّ ٢: ٦٣  
إنّ بك تكفّل زيد ١: ٢١١  
إنّ خلفك زيداً ١: ١٤٣  
إنّ زيداً قائم ١: ٢١٩  
إنّ زيداً قائم ١: ٥٦  
إنّ زيداً وأنت قائماً ١: ٢١٢  
إنّ زيداً وعمرو ذاهبان ١: ٢١٢  
إنّ هذا الذي عندنا كريم ٢: ١٢٠  
إنّ ياهند ٢: ٧٣  
إنّا كنّا لنحن الذاهبين ١: ٤٩٦  
أنت أعلم وربّك ١: ١٤٦  
أنت عندنا منذ اليوم ١: ٣٧٠  
أنت يا أنت ١: ٣٣١  
أخى له ١: ٤٠  
انظر إلى كيف تصنع ٢: ٨٦  
انعت دلامة ٢: ٤٧٧  
أنف الناقة ١: ٤٨٤  
انقط توأمأ ٢: ٤٧٧  
إنها لإبل أم شاء ١: ٤٣٠  
أهلاً وسهلاً ١: ٤٦٤  
أول ما أقول إني أحمد الله ١: ٢٢٣  
أين إلا زيداً قومك ١: ٣١١
- ب -  
بحسبك قول السوء ١: ١٢٥، ١٧٥  
برق نحره ١: ٥٠٨  
برمة أعشار ١: ٤٠٥

- بمئل ٣١٠ : ١  
 بع المتاع ٦٧ : ٢  
 بعث الشاء شاة ودرهم ٤١٩ : ١  
 بعث يا عبداً ٣٩٢ : ٢  
 بعته بكذا ٣٦١ : ١  
 بكر رافع ٤٧١ : ٢  
 بكم رجل مرت ٣١٤ : ١  
 بلغني أن زيداً منطلقاً = بلغني انطلاق زيد ٢٠٥ : ١  
 بمن مرت؟ بزيدا ١٣٢ : ٢  
 بني الحارث = بلحارث ٤٧٩ : ٢  
 بني العنبر = بلعنبر ٤٧٩ : ٢  
 بيعن ٦٧ : ٢  
 بينت له حسابه باباً باباً ٢٨٨ : ١  
 - ت -  
 تأبط شراً ٥٠٨ ، ٩٧ : ١  
 ١٥٦ ، ١٣٩ : ٢  
 تجمرن لجر ٤٩٠ : ١  
 تراك زيدا ومناعه ٤٥٦ : ١  
 تشوهت شاة ٣٧٨ : ٢  
 تصيب زيد عرقاً ١٥٢ : ١  
 تفاحة مطبوبة ٣٦٠ : ٢  
 تكفيني تمرتان = دعنا من تمرتان ١٣٧ : ٢  
 تكلمت كلاماً ٤١ : ١  
 تكلمت ثم قطعت ولماً ٤٨ : ٢  
 تمود الثوب ٤٧١ ، ٣٢٧ : ٢  
 ثابت قطنه ٩٨ : ١  
 ثلاثة آلاف درهم ٣٢٦ : ١  
 ثلاثة أثواب ٣٦٩ : ٢ - ٢٩٦ : ١  
 ثلاثة الأثواب ٢٩٦ : ١  
 ثلاثة الرجال ٣٢٦ : ١  
 ثوب أهبال ٤٠٥ : ١  
 ثوب خز ٧٩ : ٢  
 - ج -  
 جئت قبل زيد ٨١ : ٢  
 جئت لإكرامك ٣٦٠ : ١  
 جئت بلا شيء ٢٤٥ : ١  
 جاء زيد راكباً ٢٩٤ ، ٢٨٤ : ١  
 جاء زيد راكباً ضاحكاً ٢٩٢ : ١  
 جاء زيد ركب ٢٩٣ : ١  
 جاء زيد ورأيت عمراً الظريفين ٤٠٦ : ١  
 جاء الرجل الذي عهدناه ٤٩٢ : ١  
 جاء القوم حاشا زيد ٣١٠ : ١  
 جاء القوم ليس زيدا ولا عمراً ٣٠٧ : ١  
 جاء الناس حتى الحمير (لا يجوز) ٣٨٤ : ١  
 جاءته كتابي فاحتقرها ١٠٥ : ٢  
 جاء حضرموتان وحضرموتون ٢٤٠ : ١  
 جاءني رجل ٣٩٥ : ١  
 جاءني رجال : منون ١٣٨ : ٢  
 جاءني رجل : أي ، أيان ، أيين ، أيون ، ١٣٩ : ٢  
 جاءني رجل : منو ١٣٧ : ٢  
 جاءني رجلان : منان ١٣٨ : ٢  
 جاءني زيد ٣٩٤ : ١  
 جاءني زيد أبو محمد ٤٠٩ : ١  
 جاءني زيد فقلت له ٤٧٤ : ١  
 جاءني زيد ، من زيد ١٣٥ : ٢  
 جالس الفقهاء أو الزهاد ٤٢٣ : ١  
 جانب الغربي ٣٩١ : ١  
 جبت الأرض ٣٨٧ : ٢  
 جبيت الحراج وجبوته ٤١٩ : ٢  
 جلس زيد وجالسته ٢٧٠ : ١

جلست إليه ١: ٢٦٧

جلست الدار (مرفوض) ١: ٢٧٢

جلست حيث الجلوس أو حيث زيد ٢: ٧٨

جلست خلفك ١: ٢٧٢

جيب بكر ٢: ٤٧١

- ذ -

ذرى حياً ١: ٩٧، ٥٠٨

٢: ١٣٩

ذهب زيداً وانطلق عمرو ١: ٤٠٧

ذهبت يزيد ١: ٢٧٠

ذهبت بعض أصابعه ١: ٤٣٥-٢: ١٠٤

- ر -

رأيت الرجل ٢: ١٩٩

رأيت رجلاً = منا ٢: ١٣٨

رأيت رجلاً ٢: ٢٨٨

رأيت زيدا ٢: ٣١٠

رأيت عماداً ٢: ٤٥٤

رأيتكس ٢: ٢٧٨

رَبَّه رجلاً ١: ١٨٤، ٣٦٧، ٤٧٣، ٤٩٥، ٤٩٦

رجع عودَه على بدئه ١: ٢٨٦

رجل أشدق ٢: ٤٧٩

رجل ستاهي ٢: ٣٧٩

رجل ضفّ الحال ٢: ٤٦٩

رحمه الله ١، ٢٤٤

رخص السعر ١: ١٤٨

رضو الثوب ٢: ٣٩٤

رضى زيد ٢: ٣٩٤

رطل ذهب ١: ٢٩٨

رويد زيدا ١: ٤٥٨

- ز -

زرتك طمعاً ١: ٢٧٧

زرنى ولا تهتبي ٢: ٦٥

زيداً ١: ٤٦٦

زيد أخوك ١: ١٣٧

- ح -

حاش لله، وحشَّ لله ١: ٣٠٩، ٣١٠

حببت الرجل ١، ١٨٨

حتام تقول ذلك ٢: ٤٩٠

حسن الوجه ١: ٣٩٠

حُلِّي فهو مُحَلَّى ٢: ٤٣٧

حيث جلس زيد ٢: ٧٨

- خ -

خافنَّ يا زيد وخافنَّ وخافنَّ ٢: ٧١

خبر رجل ٤: ٤٧٢

خذ درهماً أو ديناراً ١: ٤٢٣

خرج الشيء واستخرجه ١: ٢٧٠

خرجت فإذا زيداً ٢: ١١٦

خشنت بصدرة وصدرة زيد ١: ١٥٥

خف الله ٢: ٣٩٣

خفت يا سلطان ٢: ٣٩٢

خلص زيداً ٢: ٤٧٨

- د -

دخلت الأمر (غير مستقيم) ١: ٢٧٤

دخلت البيت ١: ٢٧٢

دخلت في هذا الأمر ١: ٢٧٤

دخلنا في شهر كذا ١: ٢٧٤

دهديّة الجمل ٢: ٣٤٣

دهديتُ الحجر ٢: ٣٤٣

دومت السحابة ٢: ٢٢٢



- زيد أشد الحجارة (لا تقول) ١: ٣٩٠  
زيداً أضربه ١: ٤٦٨  
زيد أعطيت درهم (غير جائز) ١: ٢٥١  
زيد أفره عبد ١: ٢٩٩، ٣٩٠  
زيد أفره عبداً ١: ٢٩٩، ٣٩٠  
زيد أفضل إخوته (لا يجوز) ١: ٣٩٠  
زيد أفضل الإخوة ١: ٣٩١  
زيد أفضل الحير (لا تقول) ١: ٣٩٠  
زيد أفضل القوم ١: ٣٩٠  
زيد أفضل من عمرو ١: ٣٥٤، ٣٩٠  
زيد أقول أضربه ١: ١٣٥  
زيد الأفضل ١: ٣٩٠  
زيد العمران أخواه ١: ١٣٧  
زيد الغلام حسن (لا يجوز) ١: ٤٤٥  
زيد إن يقيم أقم معه ٢: ٦١  
زيد أنا ضارب ١: ١٢٨  
زيد أنا ضربت ١: ١٢٨  
زيد خلكك ١: ١٤١  
زيد ضارب أبوه عمراً ١: ١٣٦  
زيد ضارب عمرو ١: ٣٩٠  
زيد ضربت أباه عمراً ١: ٤١١  
زيداً ضربت أخاه ١: ٤٦٧  
زيد ضربه ٢: ٦١  
زيداً ضربه ١: ٤٦٧  
زيد ظننته قائماً ١: ٢٥٣  
زيد عالم كريم ثم هو شجاع ١: ٤٢٢  
زيد على الفرس ١: ٣٥٩  
زيد عمرو ضاربه هو ١: ١٣٧  
زيد غداً (مرفوض) ١: ١٤١  
زيد غلامك ١: ١٣٦
- زيد في الدار والسوق عمرو ١: ٤٣٣  
زيد في الدار وعمرو السوق (لا يجوز) ١: ٤٣٤  
زيد قام ٢: ٢٤  
زيد قام أبوه ١: ١٣٩، ١٤٩  
زيد قائماً هذا ١: ٢٩١  
زيد قائم ١: ٥٦  
زيداً لست مثله ١: ٤٦٨  
زيداً لن أضرب ٢: ٣٣  
زيداً ما ضربته (لا تقول) ١: ٤٦٨  
زيد مثل عمرو ١: ٣٨٩  
زيد يصلي = سيصلي ٢: ٢٠  
زيد يضربها ٢: ٤٥٤
- س -  
سأزورك أو تمنعني ٢: ٤٣  
سألته حاجة فلولا ١: ٣١٠  
سر اليوم ٢: ٣٩٣  
سرت أشد السير ١: ٢٦٤  
سرت إلى الكوفة ١: ٣٥٧  
سرت حتى أدخلها ٢: ٤٥  
سرت من البصرة ١: ٣٥٣  
سرتي ما صنعت اليوم ٢: ١٢٨  
سمعت قولك وصوتك ١: ٢٦٨  
سمعنا زيداً يقول ذلك ١: ٢٦٨  
سواً فعل ١: ٣٦٨  
سواء زيد وعمرو ١: ٤١٨  
سيان زيد وعمرو ١: ٤١٨
- ش -  
شاب قرناها ١: ٥٠٨  
شاة زئام وشياه زغم ٢: ٤٧٥  
شافته مشافهة ٢: ٣٧٨

شтан بين زيد وعمرو ١: ٤٥٧  
 شتان بين فلان وفلان (خطأ) ١: ٤٥٧  
 شتان زيد وعمرو ١: ٤٥٧  
 شيء أخطبان ٢: ٢٤٠  
 - ص -

صاحب الرجل ١: ٢٨٩  
 صرف زيداً غلامه ١: ٢٠٩  
 صرفت الشيء وصرفته ١: ٧٢  
 صريف الناب والبكرة والقلم ١: ٧١  
 صلاة الأولى ١: ٣٩١  
 صنعت ماذا ١: ١٤٤  
 صيد البعير ٢: ٣٩٢، ٤١٢

- ض -

ضرب بكر ٢: ٤٧١  
 ضرباً زيداً ١: ٤٤٨  
 ضرب زيداً عمراً ١: ٥٣، ٢٥٥  
 ضرب غلامه زيداً ١: ١٤٢  
 ضرب منّ منّا ٢: ١٣٩  
 ضرب يضرب ١: ٤٦، ٤٧  
 ضربت رؤوسهما ١: ٩٩  
 ضربت زيداً ١: ٢٦٨  
 ضربت زيداً وعمراً ١: ٢٨٠  
 ضربت ضرباً ١: ٢٦٢، ٤٤٨  
 ضربت ضرباً شديداً ١: ٢٦٢  
 ضربت ضربيةً، ضربتين، ضربات ١: ٢٦٢  
 ضربت لزيد (لا يحسن) ١: ٢٥٠  
 ضربت من رجل ١: ٣٥٥  
 ضربته أسواطاً ١: ٢٦٣  
 ضربته ثلاث ضربات ١: ٢٦٤  
 ضربته سوطاً ١: ٢٦٣

ضربه مائة سوطاً ١: ٢٦٣  
 ضربوني وضربت الزيدين ١: ١٥٣  
 ضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيحاً ١: ١٣٧  
 ضربي زيداً قائماً ١: ١٤٥  
 ضعه وضعاً رويداً ١: ٤٥٨

- ط -

طبت به نفساً ١: ٢٩٨، ٢٩٩  
 طعامك زيد أكل ١: ٢٨٠  
 طعامك ما زيداً أكلاً (لا يجوز) ١: ١٧٧  
 طعام مكبول ومزيوت ٢: ٣٦٠

- ظ -

ظنّ زيد قائماً أبوه ١: ٢٥٤  
 ظننت زيداً قائماً ١: ١٤٢، ٢٤٨، ٢٥٥  
 ظننت زيداً منطلقاً ١: ٢٤٧  
 ظننته زيداً منطلقاً ١: ٢٤٨

- ع -

عائد الكلب ١: ٤٨٤  
 عجبت من الضارين إخوتك الظرفيين وزيد..  
 من الضارين أجمعون إخوتك ٢: ١٢٨  
 عجبت من حاكم ١: ٤٨٢  
 عجبت من زيد ١: ٢٦٧  
 عجبت من ضرب زيد ١: ٤٥٢  
 عجبت أنبجان ٢: ٢٤٠  
 عدت المريض ٢: ٢٨٧  
 عدوّ وليد ٢: ٤٧٢  
 عرفت أخاك خبره ١: ٤١٣  
 عسى زيد أن يقوم ١: ١٩٢  
 عشرون درهماً = ضاربون رجلاً ١: ١٩٧  
 عشرون من الدراهم ١: ٢٩٦

## - ف -

- فاض الميت فيضاً وفوضاً ٤١٨ : ٢  
 فإذن أكرمك ٣٦ : ٢  
 فرح زيد وأفرحه وفرّحه ٢٧٠ : ١  
 فرحت به ٢٧٠ : ١  
 فلان ماش ٤٥٤ : ٢  
 فلان من صيابة قومه ٤١٢ : ٢  
 فلان ينظر في العلم ٣٥٨ : ١  
 في أكفانه لف الميت ٢٨٩ : ١  
 في الدار قائماً زيد ٢٩٠ : ١  
 في داره زيد ١٤٣ : ١  
 في نفسي ٤٧٤ : ٢  
 فيم جئت ٤٩٠ : ٢

## - ق -

- قال الناس كلهم ٣٩٤ : ١  
 قام القوم إلا زيداً ٣٠٥ : ١  
 قام القوم إلا زيداً ٣٠٦ : ١  
 قام القوم إلى زيد ٢٨٢ : ١  
 قام القوم حاشا زيداً ٣٠٩ : ١  
 قام القوم حتى زيد ٢٨٤ ، ٢٨٣ : ١  
 قام القوم كلهم ٣٠٦ : ١  
 قام القوم لا زيد ٣١١ : ١  
 قام القوم ليس زيداً ٣٠٧ : ١  
 قام القوم ما عدا زيداً ٣٠٨ : ١  
 قام إماماً زيد وإماماً عمرو ٤٢٦ : ١  
 قام زيد أو عمرو ٤٢٢ : ١  
 قام زيد بل عمرو ٤٢٧ : ١  
 قام زيد لا إن جعفرأ قائم ٢٠٦ : ١  
 قام عمرو حتى زيد (لا يجوز) ٢٨٣ : ١  
 قام زيداً لاقام عمرو ٤٢٦ : ١

- عضهت الإبل ٢ : ٢٨٠  
 عطش يعطش عطشاً فهو عطشان ٤٣٦ : ٢  
 عقلته بشنايين ١٠٤ : ١  
 علام فعلت ٤٩٠ : ٢  
 على التمرة مثلها زيداً ٢٩٨ : ١  
 على كيف تتبع الأحمرين ٨٦ : ٢  
 على هذا رأيت يدها ٤٥٤ : ٢  
 علمت أن زيداً قائم ٢٥٣ : ١  
 علمت أنهم أخوك ٣٨٠ : ١  
 علمت لزيد منطلق ٢٤٩ : ١  
 عليك بالرفق ٤٥٦ : ١  
 عليك زيداً ٤٥٩ : ١  
 عليه دين ٣٥٩ : ١  
 عليه رجلاً ليسي ٤٥٦ : ١  
 عليه كآبة ٣٥٩ : ١  
 عمر السلطان داراً أو حفر نهرأ ٣٩٤ : ١  
 عمراً لا تشمه ٤٦٨ : ١  
 عمرك الله ٣٧٨ : ١  
 عندك زيداً ٤٥٩ : ١  
 عندنا رجل ٢٢٣ : ١  
 عنيت بجاحتك ١٥٩ : ١  
 عورت عينه ٤١٢ ، ٢٩٢ : ٢  
 عوضه الله من ولده مالاً أو علماً ٢٨٤ : ٢  
 عوفي فهو معافي ٤٣٧ : ٢  
 عيش أبله ٢٦٣ : ٢

## - غ -

- غضبت من لاشيء ٢٤٥ : ١  
 غلام الرجل ٣٢٦ : ١  
 غلام زيد ٣٨٩ ، ٢٨٨ : ١  
 غلاماً زيد ١٠٥ : ١

- قام زيد لكن عمرو (لا يصح) ٤٢٨: ١  
قام زيد لكن عمرو لم يقم ٤٢٨: ٢  
قام زيد وعمراً كلمته ٤٦٩: ١  
قاما زيد (مرفوض) ٩٧: ١  
قاموا إخوتك ٣٣٢: ٢  
قاموا زيداً (مرفوض) ٩٧: ١  
قائماً مررت بزيد ٢٩١: ١  
قائماً زيد في الدار (لا يجوز) ٢٩٠: ١  
قبضت اثني عشر درهماً ٣٢٣: ١  
قبضت الخمسة العشر الدرهم ٤٩٣: ١  
قبضت درهم زيد ٣٢٣: ١  
قد علمت ٤٥: ١  
قد فعلت ٤٥: ١  
قد قام زيد ٤٩: ١  
قد كنت أظنّ أن العقب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي ٤٩٧: ١  
قدام لك ٧٩: ٢  
قربت من البلد وقاربت ٢٧٠: ١  
قرع يقرع قرعاً فهو أقرع ٤٣٦: ٢  
قصّ الشاة وقصصها ٤٧٠: ٢  
قصّيت أظفاري ٣١٤: ٢  
قضو الرجل ٣٩٤: ٢  
قطع الله يده وأديه ٢٩٦: ٢  
قعد القرفصاء ٢٦٤: ١  
قم الليل ٢٩٣: ٢  
قن حواريك ٢٣٢: ٢  
قولنّ ٦٧: ٢  
قوم ضففوا الحال ٤٧٠: ٢  
قومك زيداً إلا ضاربون ٣١١: ١  
قيد طرفه ٤٧٧: ٢  
قيس قفه ٩٨: ١  
- ك -  
كأن زيداً الأسد ٢٠٥: ١  
كاد زيد يقوم ١٩٥: ١  
كار العمامة يكورها ٣٧٥: ٢  
كان الكون ١٧٢: ١  
كان زيد قائماً ١٦٧: ١  
كان سيربي أمس حتى أدخلها ٤٥: ٢  
كان سيربي حتى أدخلها ٤٥: ٢  
كان من الأمر كذا وكذا ٣٤٠: ٢  
كان من الأمر كيت وكيت ٣٤٠: ٢  
كانت زيداً الحمى تأخذ (لا يجوز) ١٥٥: ١  
كتب القوم كلهم ٣٩٥: ١  
كتب زيداً كُله (لا معنى له) ٣٩٥: ١  
كتب كتاباً (بالإمالة) ٢٠٨: ٢  
كتبت كتاباً ٤٥٤: ٢  
كرف الحمار ٢٤٤: ٢  
كل القوم ٢٨٩: ١  
كل رجل وضعته ١٤٦: ١  
كله رجل يأتيني فله درهم ١٤٧: ١  
كلمت زيداً ٢٥٨: ١  
كلمته فاه إلى في ٢٨٧: ١  
كم بلك ٤٤٥: ٢  
كم رجل جاءك؟ ٣١٨: ١  
كم رجلاً جاءك ٣١٥: ١  
كم رجلاً جاءك أخمسة أم أكثر ٣١٦: ١  
كم من جبل ٣١٦: ١  
كم من عيد ٣١٦: ١  
كنت أنا وزيد أخوين ٢٨١: ١  
كنت أنت وزيداً ٢٨٣: ١

- كنت بالبصرة أكل السمك أو التمر أو اللحم ١ : ٤٢٣  
 كنت معهم ٢ : ٤٧٣  
 كيف أصبحت ؟ خير إن شاء الله ١ : ٢٤٢  
 كيف تذهبُ أذهبُ ٢ : ٦٢  
 كيف تصنع أصنع ٢ : ٦٣  
 كيف تلك ؟ وتلكا وتلكم وتلك وتلكا وتلكن ٢ : ١٤٢  
 كيف ذلك الرجلُ يا رجلُ ٢ : ١٤١  
 كيف ذاك وذاكا وذاك وذاك وذاكنا ٢ : ١٤٢  
 كيف ذانك الرجلان يا رجل وكيف ذانكا وذانكم  
 وذانك وذانكا وذانكن ٢ : ٤٢  
 كيف زيدُ أصحيح أم مريض ٢ : ٨٧  
 كيف زيد : صحيح ٢ : ٨٧  
 كيف صنعت ٢ : ٨٧  
 - ل -  
 لا أمر بالمعروف يوم الجمعة ١ : ٢٣٢  
 لأضربنُ زيداً في الدار (لا يجوز) ٢ : ١٣٢  
 لأضربنُ أيهم هو أفضل ٢ : ١٢٣  
 لأضربنُ غلاماً أيهم في الدار ٢ : ١٣٢  
 لأنتظرنه حتى يقدم ٢ : ٤٤  
 لا أبالك ١ : ٢٤٠  
 لا أريد أن زيداً تضرب (لا يجوز) ٢ : ٣١  
 لا إله إلا الله ١ : ٢٤٥  
 لا تأكل السمك وتشرب اللبن ٢ : ٢١، ٢٢، ٤٠  
 لا تدن من الأسد تسلّم منه ٢ : ٦٤  
 لا ترضين ٢ : ٧٢  
 لا حسناً وجهه قائم ١ : ٢٣٢  
 لا حول ولا قوة إلا بالله ٢ : ٢٥٥  
 لا خيراً من زيد لنا ١ : ٢٣٢  
 لا رجل في الدار ١ : ٢٢٨
- لا رجل وغلاماً عندك ١ : ٢٢٩  
 لا زيد في الدار ولا عمرو ١ : ٢٤٠  
 لا زيداً ضربته ١ : ٤٦٩  
 لا ضارباً زيداً ١ : ٢٣٢  
 لا غلام رجل عندنا ١ : ٢٣١  
 لا غلام لك والعباس ١ : ٢٣٧  
 لا مروراً بزيد ١ : ٢٣٢  
 لا نؤلك أن تفعل ١ : ٢٤٠  
 لا يدي لك بفلان ١ : ٢٤٢  
 لا يسعني شيء ويعجز عنك ٢ : ٢١، ٢٢  
 لبن قارص ٢ : ٢٥٣  
 لضرب زيداً ٢ : ٢١  
 لححت عينه ٢ : ٤٧٠  
 لزيد ضربت ١ : ٢٥٠  
 لزيد ضربت ١ : ١٥٥  
 لزيد منطلق ١ : ٣٧٩  
 لطعامك زيداً أكل ١ : ٣٧٩  
 لعمرك لأقومن ١ : ٣٧٧  
 لقيت بشراً وخالداً مررت به ١ : ٤٦٩  
 لقيت زيداً فإذا إنه عبد ١ : ٢٢٥  
 لله أبوك لقد فعلت ١ : ٣٧٥  
 لله دره شجاعاً ١ : ٢٩٨  
 لم تفحص سالماً ٢ : ٤٧٨  
 لم نكن ٢ : ٤٧٦  
 لم يبع ١ : ٨٣  
 لم يكن ١ : ٨٣  
 له علي عشرة إلا ستة ١ : ٣٠٦  
 له علي عشرة إلا تسعة ١ : ٣١٢  
 له عندي كذا درهماً ١ : ٣١٩  
 له عندي مائة إلا درهم ١ : ٣١٢

- له مال ١: ١٤٥  
لهي أبوك ٢: ٣٦٥  
لولم يقيم زيد ولا عمرو (مرفوض) ١: ١٣٤  
لولا زيد لأتيتك ١: ١٤٥  
لولا زيد لأكرمتك ٢: ٦١  
لولا زيد ولا عمرو ١: ١٣٤  
ليس الطيب إلا المسك ١: ١٦٥  
ليضرب زيد ٢: ٢٢  
- م -  
مائة الدرهم ١: ٣٢٦  
ما أحد في الدار ١: ١٣١  
ما أحسن زيداً ١: ٥٢، ٥٣، ٥٦  
ما أحره (تريد البلادة) ١: ٢٠٢  
ما أحيينده ١: ١٥١، ١٨٩  
ما أخوفني ١: ١٩٨  
ما أدري أأذن أو أقام ١: ٤٢٣  
ما أسوده (تريد السيادة) ١: ٢٠٢  
ما أسيرني ١: ١٩٨  
ما أعطاه للمال ١: ٢٠٠  
ما أعمى قلبه ١: ٢٠٢  
ما أفقره إلى كذا ١: ٢٠٠  
ما أنت قرشياً = لست قرشياً ٢: ١٣٧  
ما أنت وزيداً ١: ٢٨٢  
ما أولاه للخير ١: ٢٠٠  
ما بالدار أحد إلا وتدأ ١: ٣٠٧  
ما جاءني رجل بل رجلان ١: ٣٥٥  
ما جاءني من أحد ١: ١٧٣، ١٧٥  
٢: ٢٩٢  
ما جاءني من رجل ١: ٢٢٨، ٣٥٥، ٤٥٧  
ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين
- زيد ١: ٤٤٧  
ما رأيتَه مذ أن الله خلقتني ١: ٣٧٢  
ما رأيتَه مذ يوم الجمعة ١: ٣٧١  
ما رأيتَه مذ يومان ١: ٣٧٠  
ما رأيتَه منذ يومان ١: ٣٧١  
ما زيد بذاهب ولا قائم عمرو ١: ٤٣٣  
ما زيدا ضربت أو ضربته ١: ٤٦٨  
ما سرت حتى أدخلها ٢: ٤٥  
ما ضرب إلا زيدا قومك ١: ٣١١  
ما ضربت زيدا ١: ٤٦٨  
ما ضربت من رجل ١: ٣٥٥  
ما طاب نفساً زيد ١: ٣٠١  
ما طعمتك زيد أكل ١: ١٧٧  
ما عندنا رجل ١: ٢٣٣  
ما في السماء قدر راحة سحاباً ١: ٢٩٨  
ما قام إلا هند ١: ١٨٧  
ما قام زيد ١: ١٤٨  
ما قام زيد بل عمرو ١: ٤٢٧  
ما قام زيد لكن عمرو ١: ٤٢٨  
ماله أب يابوه ٢: ٣٧٢  
مالي دينار ولا درهم ١: ٢٣٧  
مات زيد ١: ١٤٨، ١٥٢  
مات زيد أخوه ١: ٤١٢  
مَرَّ بي ومررت بزيد ١: ١٥٥  
مررت بالرجل الحسن ١: ٤٤٦  
مررت بالرجل الحسن الوجه ١: ٤٩٣  
مررت بالظريف ١: ٤٠٥  
مررت بالمصطفين ١: ١١٠  
مررت بحية ذراع طولها ١: ٤٠٥  
مررت بخلف الأحمر ١: ٢٣٥

- مررت برجلٍ = مني ٢ : ١٢٨  
 مررت برجل أبي عشرة ١ : ٤٠٥  
 مررت برجل أفضل منه أبوه ١ : ٤٤٧  
 مررت برجل حسن الوجه ١ : ٤٤٤ ، ٤٤٥  
 مررت برجل حسن وجهه ١ : ٤٤٤  
 مررت برجل حسن وجهه ١ : ٤٤٣  
 مررت برجل حسن وجهه ١ : ٤٤٣  
 مررت برجل خير منه غلامه ١ : ٤٤٧  
 مررت برجل شر منه غلامه ١ : ٤٤٧  
 مررت برجلٍ قائمٍ زيدٍ عنده ١ : ٤٠٥  
 مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً ١ : ٢٩٤  
 مررت بزيد ١ : ٢٦٧ ، ٣٦١  
 مررت بزيد أبي عبد الله ١ : ٤٠٩  
 مررت بزيد أخيك ١ : ٤١٤  
 مررت بزيد الخبيث الفاسق ١ : ٤٠٤  
 مررت بزيد الظريف ١ : ٤٠٤  
 مررت بزيد الكرم والعامل ١ : ٤٠٨  
 مررت بزيد أمس يكتب ١ : ٤٣٨  
 مررت بزيد رجلاً صالحاً ١ : ٢٩٥  
 مررت بغلام فكلمني الغلام ١ : ٤٩٣  
 مررت بزيدٍ قد كتب ٢ : ١٦  
 مررت بزيد وزيدٍ آخر ١ : ٧٧ ، ٩٦  
 مررت بقاع عرفجٍ كله ١ : ١٣٦  
 مررت بقومٍ عربٍ أجمعون ١ : ١٣٦  
 مررت بكس ٢ : ٢٧٨  
 مررت به واحده ١ : ٣٩٩  
 مررت بهم حتى نريد ١ : ٣٨٥  
 مررت بهم خمستهم ١ : ٣٩٩  
 مررت بها اثنيهما (لا تقول) ١ : ٣٩٩  
 مررت بي زيدٍ وبك عمرو (لا يجوز) ١ : ٤١٢
- مررت قائماً بزيد ١ : ٢٩١  
 مررت ومراً بي زيد ١ : ١٥٥  
 مرحباً ١ : ٤٦٤  
 مروري بزيد حسن وهو بعمر وقبيح ١ : ١٣٧  
 مسجد الجامع ١ : ٣٩١  
 مم خلق ٢ : ٤٩٠  
 مَنْ بوك ٢ : ٤٤٥  
 من تضرب أضرب ٢ : ٦١  
 مَنْ راشد ٢ : ٤٧٤  
 مَنْ رأيت؟ زيدا ٢ : ١٣٢  
 مَنْ زيداً أو من زيد الظريف ٢ : ١٣٦  
 من عند إيلك ٢ : ٤٤٧  
 مَنْ عند أختك ٢ : ٤٤٧  
 من عندك؟ زيد عندي ٢ : ١٣٢  
 مَنْ في الدار ٢ : ١٣١  
 من فيها ٢ : ٤٧٤  
 من ماله ٢ : ٤٥٣  
 من معك ٢ : ٤٧٤  
 من مك ٢ : ٢٤٥  
 من يقيم؟ يقيم زيد ٢ : ٦١  
 من يقول ٢ : ٤٧٤
- ن -  
 ناقة تربوت ٢ : ٣٤٣  
 ناقة خزعال ٢ : ٢٤٣  
 نبأت زيدا عن مال عمرو ١ : ٢٥٦  
 نحا ينحو ١ : ٤٠  
 نحاله ١ : ٤٠  
 نصب ينصب نصباً فهو نصب ٢ : ٤٣٦  
 نصحت لك ونصحتك ١ : ٢٦٧

- نظرت من الدار إلى الهلال من خلل السحاب : ١  
٣٥٣  
نعم الرجل : ١ ١٨٢  
نعموا رجالاً الزيدون : ١ ١٨٠  
نفساً طبت به : ١ ٣٠٠
- ه -
- هذا الضارب الرجل : ١ ٤٣٩  
هذا الضارب زيداً : ١ ٤٤٠  
هذا أول من هذا : ٢ ٢٣٦  
هذا باب حديد : ١ ٣٨٨  
هذا ثي هذا : ٢ ٣٤٠  
هذا خالد : ٢ ١٩٩ ، ٣٥٠  
هذا راقود خلاً : ١ ٢٩٨  
هذا زيد : ١ ١٣٧ ، ١٤٤  
هذا زيد ( لا تقول ) : ٢ ١٩٩  
هذا زيد أسداً : ١ ٢٨٥  
هذا زيد قائماً : ١ ٢٨٩  
هذا فراش : ٢ ٤٥٦  
هذا قائماً زيد : ١ ٢٨٩  
هذا قميص لا كمي له : ١ ٢٤٢  
هذا معطي زيد درهماً أمس : ١ ٤٣٨  
هذان الضاربا زيد : ١ ٤٣٩  
هذان ذوا تأبط شراً : ١ ٩٨  
هذه حبلاً : ٢ ٢٨٨  
هذه رجل ( لا تقول ) : ٢ ١٩٩  
هؤلاء حواج بيت الله : ١ ٤٤٢  
هل رجل في الدار : ١ ٢٢٨  
هل زيد عندك أم عمرو : ١ ٤٢٩  
هل زيد عندك أم عمرو في الدار : ١ ٤٣٠  
هل زيد قائم : ١ ٥٦
- هل من رجل في الدار : ١ ٢٢٨  
هل نحن : ٢ ٤٧٤  
هل نرى : ٢ ٤٧٦  
هلل : ١ ٣١٠  
هم الألى قالوا كذا : ٢ ١١٩  
هو أحسن الناس وجهاً : ١ ٢٩٩  
هو أحسن منك وجهاً : ١ ٢٩٩  
هو بيننا وبيننا وعلينا : ٢ ٤٥٤  
هو محمد : ٢ ١٩٩  
هو مني مزجر الكلب : ١ ٢٧٣  
هو مني معقد الإزار : ١ ٢٧٣  
هو مني مقعد القابلة : ١ ٢٧٣  
هو مني مناط الثريا : ١ ٢٧٣  
هو يضرها : ٢ ٢٨٨  
هيت لك : ٢ ٩١
- و -
- والانقطاع ظهرياه : ١ ٣٤٢  
واججمتي الشاميتيناه : ١ ٣٤٤  
واذن أحسن إليك : ٢ ٣٦  
وازيد الظريفاه ( لا يجوز ) : ١ ٣٤٣  
وازيدها : ١ ٣٤٢  
واعبد الملكاه : ١ ٣٤٢  
واغلام زيدها : ٢ ١٧٥  
واغلامهوه ، واغلامهاه ، واغلامكيه واغلامكاه : ١ ٣٤٣  
واخشبة استوى الماء ( لا يجوز ) : ١ ٢٨٢  
والله لا كلمت زيداً ولا عمراً : ١ ٤٢٦  
والله لا يقوم : ١ ٣٧٩  
والله لقد قام زيد : ١ ٣٧٨  
والله ما قام : ١ ٣٧٩  
وامن حفر بئر زمزماه : ١ ٢٤٢



- وجدت الله علماً ١: ٢٥٢  
وجدت ملحاء ٢: ٤٨٧  
ولي يزيد ٢: ٤٧٢
- ي -
- يا أخانا زيدا ١: ٤٠٩  
يا الله ١: ٢٣٨  
يا الله أمنا بخير ١: ٢٣٨  
يا أيها الرجل ١: ٢٣٥، ٢٣٧، ٤٠٩  
يا ابن أم ٢: ٣٧١  
يا ابن أُمي = يا ابن أم ١: ٣٤١  
يا ابن صاحبي ١: ٣٤١  
يا ابن عم ٢: ٣٧١  
يا ابن عمي ١: ٣٤١  
يا تميم أجمعون وأجمعين ١: ٣٣٤  
يا تميم كلكم ١: ٣٣٤  
يا ثب ١: ٣٤٨  
يا حار ١: ٣٥٠، ٣٥١  
يا رجلاً ١: ٣٣٩  
يا زيدا ١: ٣٢٨  
يا زيدا وعمر ١: ٣٣٤  
يا زيدان أحسن بعمر ١: ٢٠٣  
يا زيدان أقبل ١: ٢٠٣  
يا سارق ثوب زيد ١: ٢٧٥  
يا عبد الله ١: ٣٢٩  
يا غلام ١: ٢٤٠  
يا غلام أخي ١: ٢٤١  
يا فاضل ١: ٣٢٨  
يا فرزديق ١: ٣٣٨  
يا فسق ١: ٣٢٨  
يا لزيد ١: ٣٢٩  
يا نعم المولى ١: ١٨٢  
يد زيد ١: ٣٨٩  
يديت إليه يدا ٢: ٣٧٥  
يريد أن يضربها ٢: ٤٥٤  
يزدل ثوبه ٢: ٤٧٩  
يضرب زيد (لا يجوز) ٢: ٣٢  
يعجبني زيد أبوه ١: ٤١٣  
يعجبني زيد عقله ١: ٤١٣  
يعجبني كون زيد قائماً ١: ١٧١  
يوم الجمعة سرتة ١: ٣٧٥

## ٥ - فهرس الشعر منسوقاً على القوافي والبحور

الشاهد

رقمه الجزء والصفحة

- ٤ -

إذا عاش الفتي مائتين عاماً  
سيغنييني الذي أغنساك عني  
فقد ذهب اللذاذة والفتاء الفتاء ٥٨ ٣١٧ : ١  
فلا فقرَ يدوم ولا غناء ١٤٢ ٩٩ : ٢

- ب -

فإياك إياك المرء فإنه  
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة  
فإني وقيارها لغريب ٢٢ ٢١٣ : ١  
وما كان نفساً بالفراق يطيب ٥٦ ٣٠٠ : ١  
إلى الشردعَاء وللشرب جالب ١١١ ٤٦٣ : ١  
ولا ناعب إلا بين غرائبها ٣٣ ٢١٤ : ١  
سيدعوه داعي ميتة فيجيب ٦٤ ٣٤٧ : ١  
لمن جمل رخو الملاط نجيب ١١٥ ٤٨٨ : ١  
أتهجر ليلى للفراق حبيبه  
أبا عزو لا تبعد فكل ابن حرة  
فبيناه يشري رحله قال قائل  
١٠١ : ٢ ١٤٧

فلمست لإنسي ولكن لملأك  
ويل أمها في هواء الجو طالعته  
ورأيتم أبناءكم شبوا ٩٢ ٤٢٠ : ١  
وإن اللئيم العاجز الحبة — —  
تنزل من جو السماء يصبوب ١٩٦ ٢٥٨ : ٢  
ولا كهذي الذي في الأرض مطلوب ١٦٣ ١٠٧ : ٢  
وإني وقيارها لغريب ٢٢ ٢١٣ : ١  
وما كان نفساً بالفراق يطيب ٥٦ ٣٠٠ : ١  
إلى الموت خواضاً إليه الكتابيا ١٠٠ ٤٤١ : ١  
لسبب ذلك الكلب الكلابا ١٢ ١٦٠ : ١  
إلى كل حاري جديد مشطب ٧٨ ٣٨٧ : ١  
وقلبتم ظهر المحن لنا  
والله مالي بنام صاحبه  
وما الدهر إلا منجنوناً بأهله  
فيالرزام رشحوا بي مقدماً  
فلو ولدت قفيرة جرؤ كلب  
فلما دخلناه أضفنا ظهورنا

## رقمه الجزء والصفحة

## الشاهد

|         |                                      |                                |
|---------|--------------------------------------|--------------------------------|
| ١٨٥ : ١ | ٢٣ [ ولكن سيراً في عراض المواكب ]    | أما القتال لا قتال لديدكم      |
| ٢٥٦ : ١ | ٤٨-٤٧ [ وقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبٍ ] | أمرتك الخير [ فافعل ما أمرت به |
|         | ٢٦٩ ٧٣-٤٩                            |                                |
|         | ٢٧٣                                  |                                |
|         | ٣٧٧                                  |                                |
| ٣٤٩ : ١ | ٦٥ أن ليس وصل إذا انحلت غرا الذنبي ] | يا صاح [ بلغ ذوي الزوجات كلهم  |
| ٤٠٠ : ١ | ٨٣ قد أقلعنا وكلا أنفيهما را بي      | كلاهما حين جد الجري بينها      |
| ٥٠٨ : ١ | ١٢٣ دعده ولم تسق دعده في العلب       | لم تتلفح بفضل مئزرها           |
| ٥٦ : ٢  | ١٣١ ن ألمه وأعصه في الخطوب           | إن من لام في بني بنت حسا       |

## - ت -

|         |                              |                           |
|---------|------------------------------|---------------------------|
| ١١١ : ٢ | ١٧٣ وكان مع الأطباء الأساة   | فلو أن الأطباء كان حولي   |
| ٣٣١ : ١ | ٥٩ أنت الذي طلقت عام جعتا    | يا أيجر بن أيجر يا أنتا   |
| ٣٦٦ : ٢ | ٢١٤ كلانا عالم بالترهات      | أري عيني ما لم ترأياه     |
| ٤١١ : ١ | ٨٨ أوسنبلاً كحلت به فانهلت   | وكان في العينين حب قرنفلي |
| ٣٤١ : ٢ | ٢٠٤ عمرو بن يربوع شرار النات | ياقاتل الله بني السعلاة   |
|         |                              | غير أعفاء ولا أكيات       |

|         |                          |                          |
|---------|--------------------------|--------------------------|
| ١٢٤ : ١ | ٣ بسجستان [ طلحة الطلحات | [ رحم الله أعظماً دفنوها |
|---------|--------------------------|--------------------------|

## - ج -

|         |                            |                              |
|---------|----------------------------|------------------------------|
| ٣٥٠ : ٢ | ٢١١                        | حتى إذا أمسجت وأمسجنا        |
| ٣٥٠ : ٢ | ٢٠٨ فلا يزال شاحج يأتيك بج | يارب إن كنت قبلت حجتج        |
|         |                            | أقرنهات يزي وفرتج            |
| ٣٥٠ : ٢ | ٢٠٩ المطعمان اللحم بالعشج  | خالي عويف وأبو علج           |
| ٣٥٠ : ٢ | ٢١٠ يقلع بالود وبالصيحج    | وبالغداة فلق البرنج          |
| ١٨٨ : ١ | ٢٦ وطرق مثل ملاء النساج    | ياحبذا القمراء [والليل الساج |

## - ح -

|         |     |                               |                                 |
|---------|-----|-------------------------------|---------------------------------|
| ٤٢٤ : ١ | ٩٤  | وصورتها، أو أنت في العين أملح | بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى |
| ١٧٨ : ١ | ١٧  | فأنا ابن قيس لا براح          | من صد عن نيرانها                |
| ٢٣٨     | ٣٩  |                               |                                 |
| ٢٤٢ : ١ | ٤٢  | وضعت أراهاط فاستراحوا         | ياباؤس للحرب [التي              |
| ١٠١ : ٢ | ١٤٦ | دوامي الأيدٍ يخبطن السريحا    | فطرتُ بَنصلي في يعملاتٍ         |
| ١٤٢ : ١ | ٧   | وحبُّ الزاد في شهري قُباح     | فقي ما ابن الأغر إذا شتونا      |

## - خ -

|         |    |                       |                           |
|---------|----|-----------------------|---------------------------|
| ١٧٩ : ١ | ١٨ | بي الجحيم حين لامسترخ | تالله لولا أن تحشّ الطبخُ |
| ٢٣٨     | ٤٠ |                       |                           |

## - د -

|         |     |                                |                              |
|---------|-----|--------------------------------|------------------------------|
| ٢١٧ : ١ | ٣٤  | ولكنني من جبهها لعميد          | يلوموني في حب ليلى عواذلي    |
| ٤٨٤ : ١ | ١١٤ | منكم ويمرضُ كلبكم فأعود        | مالي مرضت فلم يعدني عائد     |
| ٣٧٦ : ٢ | ٢١٧ | قد تمنعانك أن تذلل وتزهدا      | يديان بيضاوان عند محلم       |
| ٣٩٦ : ١ | ٨٠  | يوماً جديداً كله مطردا         | إذا القعود كرفيها حقدأ       |
| ١١٥ : ٢ | ١٧٨ | كاللذ تزبي زبية فاصطيدا        | [فظلت في شر من اللذ كيدا]    |
| ٣٩٩ : ١ | ٨٢  | كلتاهما مقرونة بزائده          | في كلت رجلها سلامى زائدة     |
| ١٠٨ : ٢ | ١٦٤ | بأكثر من إبي نزار على العد     | فما ترب أثرى لوجعت تراها     |
| ٤٨ : ١  | ١   | [وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي] | ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى |
| ١٣٣ : ١ | ٦   | هلا رميت بعض الأسهم السود      | قالت أمية لما جئت زائرها     |
|         |     | لولا حدت ولا عذرى لمحدود       | لادردرك إبي قعد رميتهم       |
| ١٠٩ : ٢ | ١٦٩ | بما لاقت لبون بني زياد         | أم يأتيك والأنباء تنمي       |
| ٢٧٦ : ١ | ٥١  | ولأقبلن الخيل لابة ضرغدي       | فلأبغينكم قناً وعوارضاً      |
| ٣٤٢ : ٢ | ٢٠٥ | وبني كنانة كاللصوت المرّد      | فتركن نهداً عيلاً أباؤها     |
| ٤١٠ : ١ | ٨٦  | ما حاجبيه معين بسواد           | فكانه لهق السراة كأنه        |

## - ر -

|         |                                       |                                    |
|---------|---------------------------------------|------------------------------------|
| ١٨٩ : ١ | ولا زال منهلاً بجرعائك القطر [ ٢٧     | ألا يا اسلمي [ يادار ميّ على البلى |
| ٣٤٥ : ١ | رخيم الحواشي لاهراء ولا نزر [ ٦٢      | لها بشر مثل الحرير ومنطق           |
| ٣٤٦ : ١ | أواصرنا والرحم بالغيب تذكر [ ٦٣       | [خذوا حظكم] يآل عكرم [واحفظوا      |
| ٨٤ : ١  | إلي وما يدري بذاك القصاير ٢           | وأنت التي حبيت كل قصيرة            |
|         | قصار الخطا شر النساء البحائر          | عنيت قصيرات الحجال ولم أرد         |
| ٤٤١ : ١ | إذا عدموا زاداً فإنك عاقر [ ٩٩        | ضروباً بنصل السيف سوقاً سانيها     |
| ١٠٧ : ٢ | علي مع الغيث استهلت مواطره [ ١٦٢      | تنظرت نصراً والسماكين أيها         |
| ١٨٥ : ١ | ولكن أعجازاً شديداً صريها [ ٢٤        | وأما الصدور لاصدور لجعفر           |
| ١١٨ : ٢ | لعلي وإن شطت نواها أزورها [ ١٨١       | وإني لرام نظرة قبيل التي           |
| ٣٦٤ : ٢ | وسل آل زيد أي شيء يضيرها [ ٢١٣        | ت لي آل زيد واندم لي جماعة         |
| ١٧٦ : ١ | إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر [ ١٦      | فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم        |
| ٣٦٤ : ١ | عاراً عليك [ ورب قتل عار [ ٧٠         | [ إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن        |
| ١٠٢ : ٢ | من لي من بعدك ياعامر [ ١٥٠            | قامت تكيهه على قبره                |
| ١٠٢ : ٢ | قد ذل من ليس له ناصر [ ١٥١            | تركتني في السدار ذا غربة           |
| ٤٣٤ : ١ | بكف الإله مقاديرها [ ٩٧               | هون عليك فإن الأمور                |
|         | ولا قاصير عنك مأمورها                 | فليس بآتيك منهيهها                 |
| ١٧٠ : ١ | على الحسف أو نرمي بها بلداً قفرا [ ١٣ | حراجيج ما تنفك إلا مناخة           |
| ٣٣٥ : ١ | إيا كما أن تكسباني شرا [ ٦٠           | في الغلامان اللذان فزا             |
| ٢١١ : ١ | إني إنن أهلـك أو أطيرا [ ٣٠           | لا تتركني فيهم شطيرا               |
| ١٤٠ : ٢ | يلسوح على وجهه ( جعفر ) [ ١٨٧         | وأصفر من ضرب دار الملوك            |
| ٣٤٥ : ١ | ونار توقد في الحرب نارا [ ٩٨          | أكل امرئ تحسبين امرأ               |
| ٢٨٠ : ١ | نعم وفريق لا يؤمن الله ماندي [ ٧٤     | فقال فريق القوم لما نشدتهم         |
| ٥٠٤ : ١ | على مرفقيها مستهلة عاشر [ ١٢٢         | حزجر كأم التوأمين توكتأت           |

## الشاهد

## رقمه الجزء والصفحة

|         |     |                               |                              |
|---------|-----|-------------------------------|------------------------------|
| ٢٨٨ : ١ | ٥٤  | فهل بدارة يالللناس من عارٍ    | أنا ابن دارة معروفاً بها نسي |
| ٤٤٢ : ١ | ١٠١ | ماليس ينجيه من الأقدار        | حذِرْ أموراً لا تضيِرْ وأمنٌ |
| ٤٥٤ : ١ | ١٠٦ | دُعيتُ نزالٍ ولجَّ في الذعُرِ | ولأنت أشجع من أسامة إذْ      |
| ٢٧٧ : ١ | ٥٢  | مخافةً وزعل المحبور           | تركب كل عاقِرٍ جهـور         |

## والهول من تهول الهبور

|         |     |                            |                               |
|---------|-----|----------------------------|-------------------------------|
| ٤٩٥ : ١ | ١٢١ | حراسُ أبوابٍ على قصورها    | باعد أمَّ العمرو من أسيرها    |
| ٤٥٧ : ١ | ١٠٨ | ويوم حيَّان أخي جابر       | شتان ما يومي على كورها        |
| ٤٦٥ : ١ | ١١٢ | فلبِّي فلبِّي يدي مسور     | دعوتُ لمانابي مسوراً          |
| ١٩٨ : ٢ | ١٩٠ |                            | أنا ابن ماوية إذْ جدَّ النقرُ |
| ٢٨٨ : ٢ | ١٩٨ | أيوم لم يقدر أم يوم قدر    | من أيّ يوميك من الموت تفرّ    |
| ٢٧٤ : ١ | ٥٠  |                            | ياسارق الليلة أهل الدار       |
| ٤٤٢ : ١ | ١٠٢ | عُفِّرْ ذنبهم غير فُجِّرْ  | ثم زادوا أنهم في قومهم        |
| ١٨٢ : ١ | ٢٢  | نعم الساعون في الأمر المبر | [ خالتي والنفس قدما إنهم ]    |
| ١٠٦ : ٢ | ١٦٠ | تحرقت الأرض واليوم قر      | [ إذا ركبوا الخيل واستلأموا ] |
| ١٠٦ : ٢ | ١٦١ | ه ويحك ألحقت شراً بشر      | وقد رابني قولها ياهنا         |
| ٣٤٤     | ٢٠٦ |                            |                               |

## - س -

|        |     |                            |                              |
|--------|-----|----------------------------|------------------------------|
| ٦٠ : ٢ | ١٣٦ | وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا | أقيموا بني النعان عنا صدوركم |
|--------|-----|----------------------------|------------------------------|

## - ض -

|         |     |                              |                                |
|---------|-----|------------------------------|--------------------------------|
| ١٥٥ : ١ | ١٠  | نوكل بالأدنى وإن جلّ ما يمضي | [ على أنها تعفو الكلوم ] وإنما |
| ١٠٢ : ٢ | ١٥٢ | رُذو الطول وذو العرض         | ومن ولدوا عام                  |

## - ط -

|         |    |                            |                          |
|---------|----|----------------------------|--------------------------|
| ٣٦٦ : ١ | ٧١ | وينزغك الوشاة أولو النياط  | [ فإما تعرضن أمم عني ]   |
|         |    | نواعم في البرود وفي الرياط | [ فحور قد لهوت بهن عين ] |

## الشاهد

## رقمه الجزء والصفحة

## - ع -

|         |     |                                 |                              |
|---------|-----|---------------------------------|------------------------------|
| ٢٨٢ : ١ | ٧٦  | كأن أباهَا نهشلَ أو مجاشعُ      | فواعجِباً حتَّى كليب تسبني   |
| ١٠٤ : ٢ | ١٥٦ | سُورَ المدينة والجبالِ الحُشَعُ | لَمَّا أتى خبر الزبير تواضعت |
| ٣٩٦ : ١ | ٧٩  | وهي ثلاث أذرع وإصبع             | أرمني عليها وهي فرع أجمع     |
| ٥٩ : ٢  | ١٣٥ | إنك إن يُصرعُ أخوك تُصرعُ       | يا أقرع بن حابس يا أقرعُ     |
| ٤٥٠ : ١ | ١٠٥ | كررتُ فلم انكَلُ عن الضرب مسمعا | لقد علمت أولى المغيرة أنني   |
| ٤١٢ : ١ | ٨٩  | وألفيتني حلمي مضاعفا            | ذريني إن أمرك لن يُطاعا      |
| ٣٩٦ : ١ | ٨١  |                                 | قد صرتِ البكرة يوماً أجمعا   |
| ٧٨ : ٢  | ١٣٩ | [ نجماً يضيء كالشهاب لامعا ]    | أما ترى حيث سهيل طالعا       |
| ١٠٩ : ٢ | ١٦٦ | من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع    | هجوت زبّان ثم جئت معتذراً    |
| ٤٢٢ : ١ | ٩٣  | فيذا هلكت فعند ذلك فاجزعي       | لا تجزعي إن مُنفساً أهلكته   |
| ٣٧٥ : ٢ | ٢١٦ | تكرو بكفّي لآعبٍ في صاع         | [ مرحت يداها للنجاء كأنما ]  |
| ٥٢٣ : ١ | ١٢٤ | يفوقان مرداس في مجمع            | وما كان حصن ولا حابس         |
| ١١٠ : ٢ | ١٧٠ | مال إلى أرطأة حِقْفٍ فاضطجع     | لَمَّا رأى أن لادعه ولا شبع  |

## - ف -

|         |     |                                |                            |
|---------|-----|--------------------------------|----------------------------|
| ١٣٣ : ١ | ٥   | لولا تقوّمُ ذرء الناس لاختلفوا | أنت المبارك والميمون سيرته |
| ٢١٣ : ١ | ٣١  | عندك راضٍ والرأي مختلفُ        | نحن بما عندنا وأنت بما     |
| ٤٢ : ٢  | ١٣٠ | أحبّ إليّ من لبس الشفوف        | ولبس عبساء وتقرّ عيني      |

## - ق -

|         |     |                           |                              |
|---------|-----|---------------------------|------------------------------|
| ٢٢٠ : ١ | ٣٦  | فراقك لم أبخلُ وأنت صديق  | فلو أنك في يوم الرخاء سألتني |
| ١٢٠ : ٢ | ١٨٢ | نجوت وهذا تحمّلين طليق    | عدس مالعبادٍ عليك إمارة      |
| ٤٠٠ : ٢ | ٢٢٠ |                           | قالت سلمي اشترنا سويقا       |
| ١٠٩ : ٢ | ١٦٧ | ولا ترضّاهَا ولا تملق     | إذا العجوز غضبت فطلّق        |
| ٥٨ : ٢  | ١٣٣ | ه وتُعطفُ عليه كأس الساقى | ومتى واغسلّ ينيهم يحيّو      |

الشاهد

رقمه الجزء والصفحة

## - ك -

|         |     |                         |                           |
|---------|-----|-------------------------|---------------------------|
| ٤٦١ : ١ | ١١٠ | إني رأيت الناس يجمدونكا | يا أيها المائح دلوي دونكا |
| ٤٨٩ : ١ | ١١٦ |                         | دار لسعدى إذ ه من هواكا   |
| ١٠١ : ٢ | ١٤٨ |                         | يا أبتاعلك أو عساكا       |
| ٣٧١ : ٢ | ٢١٥ |                         | [ إذا الأمهات قبجن الوجوه |
| ٢٧٥ : ٢ | ١٩٧ | فرجت الظلام بأمانكا     |                           |

## - ل -

|         |     |                                    |                                   |
|---------|-----|------------------------------------|-----------------------------------|
| ٣١١ : ١ | ٥٧  | [ وكل نعم لا محالة زائل ]          | ألا كل شيء ما خلا الله باطل       |
| ١٥٨ : ٢ | ١٨٨ | دويهة تصفر منها الأنامل            | وكل أناس سوف تدخل بينهم           |
| ٢٤٥ : ١ | ٤٥  | ( نعم ) من فقى لا يمنع الجود قاتله | أبي جوده ( لا ) البخل واستجلبت به |
| ٢٥٤ : ١ | ٤٦  | بعاديتي تكذابه وجمائله             | أظن ابن طرثوث عتيبة ذاهباً        |
| ٣٦١ : ١ | ٦٨  | كالطعن يهلك فيه الزيت والقتل       | أنتهون ولن ينهى ذوي شطط           |
| ٤١١ : ١ | ٨٧  | به العينان تنهل                    | لمن زحلق وقوة زل                  |
| ١٥٩ : ٢ | ١٨٩ | لتبلغه حتى تكل وتعملا              | فويق جيبيل سامق الرأس لم تكن      |
| ١٨ : ٢  | ١٢٨ | إذا ما خفت من شيء تبالا            | محمد تفدي نفسك كل نفس             |
| ١٣٣ : ٢ | ١٨٥ | غلس الظلام من الرباب خيالا         | كذبتك عينك أم رأيت بواسط          |
| ٤٣١ : ١ | ٩٦  | كنعاج الملا تعسفن رملا             | قلت إذ أقبلت وزهرت هادي           |
| ١٠٠ : ٢ | ١٤٥ | ولا ذاكر الله إلا قليلا            | فألفيته غير مستعجب                |
| ١٠٢ : ٢ | ١٥٣ | ولا أرض أبقل إبقالها               | فلا منزلة ودقت ودقها              |
| ١٣٢ : ١ | ٤   | فقلت بلى لولا ينسازعني شغلي        | ألا زعمت أسماء أن لأحبها          |
| ١١٢ : ٢ | ١٧٧ | ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل      | فلست بآتيه ولا أستطيعه            |
| ١٥٦ : ١ | ١١  | كفاني - ولم أطلب - قليل من المال   | فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة        |
| ١٨٢ : ١ | ٢١  | لناموا فما إن من حديث ولا صال      | [ حلفت لها بالله حلفة فاجر ]      |
| ٣٥٩ : ١ | ٦٧  | تصل وعن قيص بزيزاء مجهل            | غدت من عليه بعد ماتم ظموها        |



## رقمه الجزء والصفحة

## الشاهد

وأجلسُ في أفيائه بالأصائلِ ١٨٣ ٢ : ١٢١  
 فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال ٥٥ ١ : ٢٩٢  
 وليس حاملي إلا ابن حمال ٢٩ ١ : ١٩٧  
 ثم انصرفتُ وهي مني على بال ١٤٩ ٢ : ١٠١  
 ولم يشفق على نَقص الدخال [ ٥٣ ١ : ٢٨٥  
 وعلام أركبه إذا لم أنزل ١٠٧ ١ : ٤٥٥  
 ٧٥ ١ : ٣٨١  
 ١٤٣ ٢ : ٩٩  
 ١٥٧ ٢ : ١٠٥  
 تعرّض المهرة في الطـوول ١٥٨ ٢ : ١٠٥  
 قطر مغناه وتأويب الشمال ١٢٠ ١ : ٢٩٢  
 إثماً من الله ولا واغل ١٧٢ ٢ : ١١٠  
 بالشحم إننا قد مللناه بجل ١١٩ ١ : ٤٩١  
 أيما الريح تميلها تمل ١٣٢ ٢ : ٥٧  
 على الجبال الصمّ لارفضّ الجبل ١٧٤ ٢ : ١١١  
 يخال الفرار يراخي الأجل ١٠٤ ١ : ٤٥٠

لعمري لأنت البيت أكرم أهله  
 فإن تك أذواداً أصبن ونسوة  
 [ ألافق من بني ذبيان يحملني  
 فأرسلها العراك ] ولم يندها  
 ودعوا نزال فكنت أول نازل  
 يبيري لها من أين وأشمّل  
 الحمد لله العليّ الأجلل  
 ببازل وجنّاء أو عيهلّ  
 تعرّض لي بمكان حـلّ  
 مثل سحق البرد عفى بعدك الـ  
 فاليوم أشرب غير مستحب  
 دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل  
 صعدة نابتة في حائر  
 لو أنّ قومي حين أدعوم حلّ  
 ضعيف النكاية أعدهاء

## - م -

ماء الصبابة من عينيك مسجوم ٢٠٠ ٢ : ٣٠٠  
 عفواً ويظلم أحياناً فيظلم ٢٠٧ ٢ : ٢٤٧  
 حيث تهدي ساقه قدمه ١٣٨ ٢ : ٧٧  
 وإلا يعلّ مفرقك الحسام ١٣٧ ٢ : ٦٠  
 [ ولا غول ولا فيها مليم ] ٣٨ ١ : ٢٣٤  
 عارّ عليك إذا فعلت عظيم ١٢٩ ٢ : ٤١  
 أو جونة قدحت وفضّ ختامها ٩١ ١ : ٤١٧  
 لا يشتري كتّانه وجهرّمه ٧٢ ١ : ٣٦٦

أعن ترسّمت من خرقاء منزلة  
 [ هو الجواد الذي يعطيك نائله ]  
 للفق عقل يعيش به  
 فطلّقتها فلست لها بكفء  
 فلا لغو ولا تأثيم فيها  
 لاتنه عن خلق وتأتي مثله  
 أغلي السبأ بكل أدكن عاتق  
 بل بليد ملء الفجاج قمه

## رقمه الجزء والصفحة

## الشاهد

- [ فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ]  
 ولكن على أعقابنا تقطر الدما ٢١٩ ٢ : ٣٧٧  
 أمن دمتين عرس الركب فيها  
 بحقل الرخامي قد عفا طلالها ١٠٣ ١ : ٤٤٤  
 أقامت على ربعيها جارتا صفا  
 كيتا الأعالي جونتنا مصطلاها  
 أتوا ناري فقلتُ : منون أنتم  
 فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلما ١٨٦ ٢ : ١٣٨  
 ضخم يحب الخلق الأضحما  
 ١٥٩ ٢ : ١٠٦  
 أكثرت في اللوم ملحاً دائماً  
 لا تلحني إني عسيتُ صائماً ٢٨ ١ : ١٩٢  
 [ غفلت ثم أتت تطلبه ]  
 فإذا هي بعظامٍ ودماء ٢١٨ ٢ : ٣٧٧  
 وأعلم ما في اليوم والأمس قبله  
 ولكن نصفاً لو سببتُ وسبني  
 ولو علم ما في غدٍ عم ١٢٦ ٢ : ١٤  
 ها نفثا في في من فويها  
 بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمٍ ٩ ١ : ١٥٤  
 [ قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ ]  
 على النابح العاوي أشدّ رجاء ٢٠٢ ٢ : ٣٢٩  
 [ فكيف إذا رأيت ديار قوم ]  
 يابؤس للجهل [ ضراراً لأقوام ] ٤١ ١ : ٢٤١  
 إذا بعضُ السنين تعرقتنا  
 وجيران لنا كانوا كرام ١٤ ١ : ١٧٢  
 ولقد أراني للرماح دريئةً  
 كفى الأيتام فقداً أبي اليتيم ١٥٥ ٢ : ١٠٤  
 هيهات منزلنا بنعفٍ سويقية  
 من عن يميني مرة وأمّامي ٦٦ ١ : ٣٥٨  
 يضحكن عن كالبرد المنهم  
 [ كانت مباركة من الأيام ] ١٠٩ ١ : ٤٥٨  
 قواطناً مكة من ورق الحمي  
 ٦٩ ١ : ٣٦٢  
 ٨٥ ١ : ٤٠١  
 ١١٨ ١ : ٤٩٠  
 ١٤١ ٢ : ٩٦  
 ١٧٦ ٢ : ١١١  
 ١٨٠ ٢ : ١١٥  
 ١٧١ ٢ : ١١٠  
 إذا اعوججن قلن صاحب قوم  
 رجلي ورجلي شنته المناسم ٩٠ ١ : ٤١٣  
 كأن ظبية تعطو إلى وارف السلم ٣٧ ١ : ٢٢٢

## رقم الجزء والصفحة

## الشاهد

وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٍ ١٩١ ٢٠١ : ٢ [ إلى المرء قيسٍ أطيل النوى ]  
فِيَأْتِنَا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمِ ١١٣ ٤٧٣ : ١ أَيَا أَبْتِي لِاتَرِمِ عِنْدَنَا  
ذُ نُجْفَى وَتُقَطَّعَ مِنْهَا الرَّحِمُ تراننا إذا أضمرت ك البلا

## - ن -

بَنَشْرٍ وَإِفْشَاءِ الْحَدِيثِ قَبِينُ ١٦٥ ١٠٨ : ٢ إذا جاوز الإثنين سرُّ فإنسه  
أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّوْا ١٤٤ ١٠٠ : ٢ مهلاً أعاذل قد جرّبت من خلقي  
عِنْدَ الْحَفِيزَةِ إِنْ ذُو لَوْثَةٍ لَانَا [ ٢٠ ١٨١ : ١ إذن لقسام بنصري [ معشرٌ خشنٌ ]  
[ وَحَبْذَا سَاكِنِ الرِّيَانِ مَنْ كَانَا ] ٢٥ ١٨٨ : ١ يا حبذا جبل الريان من جبل  
عَلَى الْأَنْبَاسِ الْأَمْنِينَا ٢١٢ ٣٦٣ : ٢ إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلَعْنَ ( م )  
حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْتَوْنَهُ ٢٢٢ ٤٠١ : ٢ ياليت أنا ضمنا سفينة  
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يُلْدَهُ أَبْوَان ٢٢١ ٤٠٠ : ٢ أَلَا رَبَّ مَوْلُودٍ وَليْسَ لَهُ أَبٌ  
وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مَثَلَان ١٣٤ ٥٩ : ٢ مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا  
ظَنُونُ أَنْ مَطْرَحِ الظَّنُونِ ٨ ١٤٤ : ١ كَلَا يَوْمِي طَوَالَةَ وَصَلُ أُرُوى  
وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَدِّ عَنِّي ٦١ ٣٣٥ : ١ أَحَبُّكَ يَا الَّتِي تَمِيتَ قَلْبِي  
عَلَى سَفْوَانِ يَوْمِ أَرُونَانِي ١٩٤ ٢٣٢ : ٢ فَظَلَّ لِنَسْوَةِ النِّعْمَانِ مَنْمَا  
فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ وَالسُّوبَانِ ٨٤ ٤٠٠ : ١ دَرَسَ الْمَنَامُ بِمَتَالَعِ فَأَبَانَ

٤٨٩ : ١ ١١٧

٩٦ : ٢ ١٤٠

١١١ : ٢ ١٧٥

١١٥ : ٢ ١٧٩

٢٣٩ : ٢ ١٩٥

وصاليات ككا يؤثفين

## - ه -

وَالزَادِ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا ٧ ٣٨٥ : ١ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كِي يَخْفَفَ رَحْلَهُ  
فَإِنِ الْحَوَادِثُ أودى بها ١٥٤ ١٠٣ : ٢ فَإِمَّا تَرِينِي وَلي لَمَّة

## الشاهد

رقمه الجزء والصفحة

## - و -

فليت كفافاً كان خيرك كلاًه      وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي ٣٥ : ١ ٢١٩ :

## - ي -

أطربـــــــــــــــــاً وأنت قنصريُّ      ٩٥ : ١ ٤٢٩ :  
وتضحك مني شيخـة عبـثـيـة      كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا ١٦٨ : ٢ ١٠٩ :  
لها أشـارير من لحم تتمره      من الثعالي ووخز من أرائها ٢٠١ : ٢ ٣١٥ :  
لا هيثم الليلـة للمطي      ٤٤ : ١ ٢٤٣ :

## - ي -

على مثل أصحاب البعوضة فاحشي      لك الويل حر الوجه أو يبيك من بكى ١٢٧ : ٢ ١٧ :  
من أين عـشرون لها من أنى      ١٨٤ : ٢ ١٣١ :  
إنـك يابـن جعفر خـير فـتى      ١٩٢ : ٢ ٢٠٧ :  
وربّ ضيف طرق الحى سرى      صادف زاداً وحديشاً ما انتهى ١٩٣ : ٢ ٢٠٧ :  
إنّ الحديث طرف من القرى       
بالخير خيرات وإن شراً فـاً      ولا أريد الشر إلا أن تـاً ١٩٩ : ٢ ٢٩٠ :  
خالط من سلمى خياشيم وفا      ٢٠٣ : ٢ ٣٣٠ :

## ٦- فهرس الأعلام

- الأخفش (أبو الحسن، سعيد بن مسعدة): ٨١/١،  
 ٩٤، ٩٤، ١٠٣، ١٠٤، ١١٧، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٧،  
 ١٧٩، ٢٢٤، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٨٠،  
 ٢٩٠، ٣٥٥، ٤٠٦، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٤٠، ٥١٢،  
 ٥١٨ - ٧٧/٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٥٣، ١٧٥، ٢١٣،  
 ٢٦٤، ٢٨٢، ٣٤٦، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٨، ٣٧٦،  
 ٣٧٧، ٣٩٧، ٤٠٦، ٤٤٧، ٤٧٠
- أبو جعفر المدني (يزيد بن القعقاع) ١٦١، ١٦٠/١،  
 ابن جني (أبو الفتح، عثمان) ٦١/١ - ٢٤٤/٢، ٢٨٨،  
 حابس (في الشعر) ٥٢٣/١  
 أبو الحسن = الأخفش  
 حصن «في الشعر» ٥٢٣/١  
 حيان أخو جابر (في الشعر) ٤٥٧/١  
 خلف الكوفي ١٥١/١
- الأخفش (في الشعر) ١٤٤/١  
 أسماء (في الشعر) ١٣٢/١  
 أبو الأسود الدؤلي ١٠٠/٢  
 الأصمعي (عبد الملك بن قريب) ٤٥٧/١ - ٣٤١/٢،  
 ٤٠٦
- الحليل (بن أحمد الفراهيدي) ٢٣٩/١، ٣٢٤، ٣٢٥،  
 ٤٧٩، ٤٩٠ - ٣٢/٢، ٣٣، ٣٤، ٥٣، ٢٧٣، ٣١٢،  
 ٣٦٠، ٣٦٨، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٤٧، ٤٧٠
- أروى (في الشعر) ١٣٢/١  
 أمية (في الشعر) ١٣٣/١  
 أبو بكر ٩٩/١
- ابن دارة «في الشعر» ٢٨٨/١  
 ابن دريد ٢٦١/٢  
 دعد «في الشعر» ٥٠٨/١  
 ذو الرمة ١٧٠/١، ٣٤٥  
 رؤبة بن العجاج ٢٤٢/١  
 الرباب «في الشعر» ١٣٣/٢  
 الربيعي (علي بن عيسى) ٩٠/١، ١١٨، ٣١١  
 الروماني (علي بن عيسى) ١٣٦/١، ٢١٩/٢  
 زبّان «في الشعر» ١٠٩/٢  
 الزبير «في الشعر» ١٠٤/٢
- الأصمعي (عبد الملك بن قريب) ٤٥٧/١ - ٣٤١/٢،  
 ٤٠٦
- الزجاج (إبراهيم بن السريّ) ١٠٣/١، ١٣٦، ٢٠٣،  
 ٢٢٧، ٢٨٠، ٣٠٣، ٤٠٣، ٤٨١ - ٨٩/٢، ١٧٤،  
 ٢٤٤، ٢٤٣
- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)  
 ٢٠٤/١، ٣٧٢، ٣٨٦
- الزجاجي (أبو عمر صالح بن إسحاق) ٩٢/١، ١٠٣،  
 ١٠٤، ٢٧٣، ٢٧٧ - ٢٨/٢، ١٢٥، ٣٣٨، ٣٣٩
- جرير ١٣٢/١ - ١٦٠، ١٠٤/٢  
 ابن جعفر (في الشعر) ٢٠٧/٢

- زهير بن أبي سلمى ٤٥٤/١ - ١٤/٢ - ٣٤٧  
الزيادي (أبو إسحاق، إبراهيم بن سفيان) ٩٤/١  
أبو زيد (الأنصاري، سعيد بن أوس) ٣٤٥/٢  
ابن السراج (محمد بن السريّ) ١٢٨/١، ٣٥٣، ٤٩٤ - ٨٩/٢  
سراقة البارقي ٣٦٦/٢  
سعدى «في الشعر» ١٠١/٢  
سلمى «في الشعر» ٣٣٠/٢  
سليمى «في الشعر» ٤٠٠/٢  
سيبويه (عمرو بن عثمان) ٧٥/١، ٩٠، ٩٤، ١٠٣، ١٠٥، ١٣٥، ١٤٣، ٢١٢، ٢١٤، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨١، ٤٣٦، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٦٥، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٩٤، ٤٩٨، ٥١٢، ٥١٨، ٥٢٤ - ٣٣/٢، ٥٥، ٥٩، ١٢٣، ١٥٣، ١٥٤، ١٧٥، ١٧٦، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٣، ٢٤٧، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٦٦، ٢٨٨، ٢٩٧، ٣٩٧، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٢٢، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٧٠  
السيرافي (أبو سعيد، الحسن بن عبد الله) ١٧٢/١، ٢٠٤، ٢٢٧، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٧٢، ٤٦٠  
الشاخ ١٤٣/١، ٤٤٤  
ابن طرثوث: عتبية «في الشعر» ٢٥٤/١  
طرفة (بن العبد) ١٨٢/١، ٤٤٢ - ٧٧/٢  
طلحة الطلحات ١٢٢/١  
عاصم (ابن أبي النجود) ١٦٠/١، ١٦١  
عامر «في الشعر» ١٠٢/٢  
عباد «في الشعر» ١٢٠/٢  
العباس بن مرداس ٥٢٣/١  
ابن عباس «عبد الله» ١٣٧/٢  
أبو العباس = المبرد  
عبد القاهر (الجرجاني) ١١٢/١ - ٤٦٠/٢  
العجاج ١٧٩/١، ٢٣٨، ٢٧٧، ٤٠٠ - ٩٦/٢، ١١١، ٣٣٠، ٣٥٠  
عديّ (بن زيد) ٥٨/٢  
أبا عرو «في الشعر» ٢٤٧/١  
أبو عليّ = الفارسي  
أبو عليّ (في الشعر) ٣٥٠/٢  
عمر بن الخطاب ٩٩/١  
عمرو بن يربوع «في الشعر» ٣٤١/٢  
عويّف «في الشعر» ٣٥٠/٢  
الفارسي (أبو عليّ الحسن بن أحمد) ٩٤/١، ١٢٨، ١٥٥، ١٦٥، ٣١١، ٣٩٧ - ٣٦٥/٢  
أبو الفتح = ابن جني  
الفراء (يحيى بن زياد) ٧٥/١، ٩٣، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٩، ١٦٧، ٢١٢، ٢٨٩، ٣٠٣، ٣٤٨، ٣٦٩، ٤٤٥، ٤٨٠، ٤٩٨ - ٢٥/٢، ٢٦، ٨٨، ٩٧، ٩٨، ٣١٠، ٣٦٨  
الفرزدق (همام بن غالب) ١٥٣/١، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧ - ١٠٦/٢، ١١٧، ٣٢٩  
قطرب (محمد بن المستنير) ٥٥/١، ٩٤، ١٠٣  
قفيرة «في الشعر» ١٦٠/١، ١٦١  
ابن قيس «في الشعر» ٢٣٨/١  
كثير (عزة) ٨٤/١  
الكسائي (عليّ بن حمزة) ١٥٣/١، ١٧٩، ١٨٠، ٢١٢، ٢١٩، ٤٩٨ - ٢٥/٢، ٢٦، ٤٤، ٤٥، ٤٢٣، ٤٣٧  
ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد) ١٢١/١، ١٦٨  
كليب «في الشعر» ٢٨٢/١  
ليبيد ٤٠٠/١، ٤١٧ - ٩٦/٢، ١١١  
ليلي «في الشعر» ٣٠٠/١

- المازني (أبو عثمان بكر بن محمد) ٩٢/١، ١٠٣، ٣٠٠،  
 ٣٣٧ - ٥٠/٢، ١٧٦، ٢٥٣، ٢٨٧، ٤٠٣، ٤١٨،  
 ٤٢٨
- ابن ماوية «في الشعر» ١٩٨/٢
- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) ٨٣/١، ١٠٣، ١٢٥،  
 ١٤٣، ١٨٥، ٢٣٩، ٢٤٤، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣٣٤،  
 ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٦٥، ٥٢٣، ٥٢٤ - ٥٩/٢، ٨٩،  
 ١٥٤، ١٧٤، ١٧٥، ٢٧٨، ٣٠٩
- مجامع «في الشعر» ٣٨٢/١
- محلّم «في الشعر» ٣٧٦/٢
- محمد «في الشعر» ١٨/٢
- مسمع «في الشعر» ٤٥١/١
- مسور «في الشعر» ٤٦٥/١
- المسيب بن علس ٣٧٥/٢
- موسى «في القرآن» ٢٨٩/١
- نافع (بن عبد الرحمن) القارئ ٤٧٥/١
- نصر «في الشعر» ١٠٧/٢
- نهشل «في الشعر» ٣٨٢/١
- الهذلي (أبو خراش، خويلد) ١٥٥/١
- الهذلي (أبو ذؤيب) ١٣٢/١
- يحيى بن خالد (البرمكي) ٤٩٨/١
- يونس (بن حبيب النحوي) ٣٤٣/١ - ٦٨/٢، ١٥١،  
 ٢٠٥

## ٧- فهرس الجماعات والأقوام

|   |   |
|---|---|
| بنو العنبر ٤٧٩/٢                                    | آخرون (من النحاة) ٣٢٩/١ ، ٣٧٠ ، ٣٩٩           |
| بنو كنانة «في الشعر» ٣٤٢/٢                          | ابنا نزار «في الشعر» ١٠٨/٢                    |
| بنو النعمان «في الشعر» ٦٠/٢                         | أزد السراة ٢٠١/٢                              |
| التصريفيون ٤٣٠/٢                                    | أصحابنا ٣١١/١                                 |
| جعفر (اسم قبيلة) في الشعر ١٨٥/١                     | أكثر البصريين ٣٠٩/١                           |
| جماعة من النحويين ١٣٠/١                             | الأكثرين ٣٧٢/١                                |
| الجمهور ١١٦/١ ، ١٦٤ ، ٢٥٨ ، ٢٧٧ ، ٣٢٧ ، ٣٧٢ ، ٤١٧ - | أهل الحجاز ١٧٥/١ ، ١٧٧ - ١٣٦/٢                |
| ٢٥٨/٢   | أهل الكوفة ٢٢٧/١                              |
| جمهور البصريين ١٠٥/١ ، ١٢٥ ، ١٣٩                    | أهل اللغة ٤٨١/٢                               |
| جمهور النحويين ٣٠٦/١                                | الأوائل ٤٥٨/٢                                 |
| رزام (اسم حي) في الشعر: ٤٤١/١                       | البصريون ٤٦/١ ، ١٠٥ ، ١٢٥ ، ١٣٩ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، |
| شردمة ٤١٧/١   | ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٨٠ ، ٢٢٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٢٨٣ ،     |
| العامة ٤٥٧/١  | ٢٩٢ ، ٣٠٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٣٧٩ ،     |
| العرب ٤٠/١ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٧٨ ،       | ٣٨٠ ، ٤٠٧ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٦١ ، ٤٨٦ - ٥١/٢ ،    |
| ١٧٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٤ ، ٢٥٢ ، ٢٦٧ ، ٣١٧ ، ٣٥١ ،           | ٢٤٤ ، ٢٢٢ ، ١٢٣ ، ٩٨                          |
| ٣٦٦ ، ٣٨١ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٦٤ ، ٤٨٠ ، ٤٩٣ ،           | بعض أصحاب سيبويه ٩٠/١                         |
| ٥١٩ - ١٦٧/٢ ، ٢٢ ، ٥٣ ، ٧٨ ، ٨٦ ، ١٠٦ ، ١٣٥ ،       | بعض البصريين ١٦٨/١ ، ٢٩٢ ، ٤٨٦ - ١٢٣/٢        |
| ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٧٦ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ،           | بعض العرب ٨٦/٢ - ٤٩٣ ، ٤٨٠/١                  |
| ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٣١ ، ٢٦٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ،           | بعض القراء ٢٢١/١                              |
| ٣٢٢ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٤٢٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ ،           | بعض الكوفيين ١٩٨/١                            |
| ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، ٤٥٩ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩                   | بعض النحويين ١٤٨/١ ، ٢٩٢ ، ٣٢٩ ، ٤١٠ ، ٤٤٨    |
| الفقهاء ٣١٩/١ ، ٣٥٩ ، ٤٢١                           | بنو تميم ١٧٥/١ ، ١٧٧ - ١٣٦/٢ ، ٣٢٣ ، ٤٧٣      |
| القراء ٢٢١/١  | بنو الحارث ٤٧٩/٢                              |
| قريش (في الشعر) ١ : ١٧٦                             | بنو زياد «في الشعر» ١٠٩/٢                     |
| قوم ١٠٨/١   | بنو السعلاة «في الشعر» ٣٤١/٢                  |



|  |   |
|--|---|
| التكلمون ٤٠٤/١                         | الكتّاب ٤٨١/٢                           |
| المحدثون (كلام المحدثين) ٨٩/١          | كثير من النحويين ١٣٢/٢                  |
| المحققون ٤١/١، ٤٢، ٥٧، ٧٣، ٢٧٩، ٤١٦    | الكوفيون ٤٦/١، ١٢١، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، |
| محققو البصريين ٥١/٢                    | ١٤٣، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٥،      |
| محققو النحويين ٤٢٣/١                   | ١٧٧، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٧،      |
| معظم النحويين ٣١٤/١                    | ٢٢٢، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٨٠، ٢٩٣، ٣٠٠،      |
| الناس ٩٠/١                             | ٣٠٣، ٣٠٩، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٢،      |
| النحويون ٥٢/١، ٧٢، ١٠٥، ١٢٥، ١٤٨، ٢٦٥، | ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٩،      |
| ٢٩٢، ٣٢٩، ٣٤٨، ٤٠٤، ٤١٠، ٥٢١ - ١٤/٢،   | ٣٨٠، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣١،      |
| ٢٨٧                                    | ٤٣٢، ٤٤١، ٤٤٦، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٨، ٤٩٣،      |
| نسوة النعمان «في الشعر» ٢٣٢/٢          | ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٢٢ - ١٧/٢، ٢١،     |
| النصارى ٤٢٣/١                          | ٣١، ٣٨، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٥١، ٥٢، ٥٧، ٦٢،     |
| نهد «في الشعر» ٣٤٢/١                   | ٦٧، ٦٨، ٩٩، ١١٤، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٥٨،    |
| اليهود ٤٢٣/١                           |   |

## ٨ - فهرس الحدود النحوية

|                        |                       |
|------------------------|-----------------------|
| حد الحرف ٥٠/١          | حد الآن ٨٨/٢          |
| حد الخبر ١٣٥/١         | حد الإدغام ٤٦٩/٢      |
| حد الصفة المشبهة ١٤٢/١ | حد الاستثناء ٣٠٢/١    |
| حد عطف البيان ٤٠٩/١    | حد الاسم ٤٥/١         |
| حد الفاعل ١٤٨/١        | حد الاسم الصحيح ٧١/١  |
| حد الفعل ٤٨/١          | حد اسم العلم ٤٨٣/١    |
| حد القول ٤٢/١          | حد الاسم المعتل ٨٠/١  |
| حد الكلام ٤١/١         | حد الاسم المقصور ٨٣/١ |
| حد المبتدأ ١٣٤/١       | حد الاسم المنقوص ٨٠/١ |
| حد مخرج الحرف ٤٦١/٢    | حد البناء ٦٦/١        |
| حد المضمر ٤٧٤/١        | ٧٤/٢                  |
| حد المعرب ١٠٢/١        | حد الترخيم ٣٤٥/١      |
| حد المعرفة ٤٧١/١       | حد التصريف ٢١٩/٢      |
| حد المفعول له ٢٧٧/١    | حد التعجب ١٩٦/١       |
| حد الممدود ٤٢٩/٢       | حد التمييز ٢٩٦/١      |
| حد النحو ٤٠/١          | حد الجمع ١١٢/١        |
| حد النداء ٣٢٨/١        | حد جمع التكسير ١٧٨/٢  |
| حد النكرة ٤٧١/١        | حد الجملة ١٣٨/١       |
| حد الهمزة ٤٤٢/٢        | حد الحال ٢٨٤/١        |

## ٩ - فهرس مسائل الخلاف

| الصفحة    | المسألة  |
|-----------|--|
| ٤٦ : ١    | - الخلاف في اشتقاق كلمة ( اسم )                            |
| ٥٥ : ١    | - الخلاف في الإعراب  |
| ٥٧ : ١    | - الخلاف في حركات الإعراب                                  |
| ٦١ : ١    | - الخلاف في الحركة والحرف أيهما أسبق                       |
| ٦٧ : ١    | - الخلاف في المضاف إلى ياء المتكلم                         |
| ٧٢ : ١    | - الخلاف في الصرف  |
| ٧٥-٧٤ : ١ | - الخلاف في علّة زيادة التنوين                             |
| ٩٠ : ١    | - الخلاف في حروف الأسماء الستة                             |
| ١٠٣ : ١   | - الخلاف في بناء الأسماء المثناة والمجموعة وإعرابها        |
| ١٠٥ : ١   | - الخلاف في زيادة النون في التثنية والجمع                  |
| ١١٧ : ١   | - الخلاف في بناء وإعراب المؤنث السالم                      |
| ١١٨ : ١   | - الخلاف في التنوين الداخلة جمع المؤنث السالم              |
| ١٢١ : ١   | - الخلاف فيما إذا سميت مذكراً بمؤنث أنجمعه بالواو والنون   |
| ١٢٥ : ١   | - الخلاف في العامل في المبتدأ                              |
| ١٢٨ : ١   | - الخلاف في العامل في الخبر                                |
| ١٣٢ : ١   | - الخلاف في الاسم المرفوع بعد لولا                         |
| ١٣٦ : ١   | - الخلاف في اشتغال الخبر الجامد على ضمير                   |
| ١٣٧ : ١   | - الخلاف في إبراز ضمير اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له |
| ١٣٩ : ١   | - الخلاف في تقدير الظرف الواقع خبراً                       |
| ١٤٢ : ١   | - الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة     |
| ١٥١ : ١   | - الخلاف في العامل في الفاعل                               |

- ١٥٣ : ١ - الخلاف في إعمال أحد الفعلين
- ١٥٩ : ١ - الخلاف في إقامة الظرف مقام الفاعل
- ١٦٧ : ١ - الخلاف في ناصب خبر كان
- ١٦٧ : ١ - الخلاف في تقديم خبر (ما زال) وأخولتها
- ١٦٨ : ١ - الخلاف في تقديم خبر ليس عليها
- ١٧١ : ١ - الخلاف في جواز بناء كان على المجهول
- ١٧٥ : ١ - الخلاف في ناصب خبر ما
- ١٨٠ : ١ - الخلاف في طبيعة نعم وبئس
- ١٩٢ : ١ - الخلاف في موضع الفعل بعد عسى إذا وقع بعد الاسم
- ١٩٧ - ١٩٨ : ١ - الخلاف في طبيعة أفعال التعجب
- ٢٠١ : ١ - الخلاف في جواز التعجب من الألوان
- ٢٠٦ : ١ - الخلاف في لكنّ
- ٢١٠ : ١ - الخلاف في رافع خبر إنّ
- ٢١٢ : ١ - الخلاف في المعطوف على اسم إنّ
- ٢١٧ : ١ - الخلاف في جواز دخول اللام في خبر لكنّ
- ٢٢٢ : ١ - الخلاف في عمل أنّ الخففة
- ٢٢٧ : ١ - الخلاف في بناء الاسم النكرة المنفي بلا
- ٢٣٣ : ١ - الخلاف في خبر ( لا ) النافية للجنس
- ٢٣٩ : ١ - الخلاف في اسم ( لا ) إذا كان مثنى أو مجموعاً بالياء والنون أمعرب أم مبنيّ
- ٢٤٣ : ١ - الخلاف في نصب الاسم بعد ألا
- ٢٥٠ : ١ - الخلاف في إعمال ظن وإغائها
- ٢٥٤ : ١ - الخلاف في ( ظن زيد قائماً أبوه )
- ٢٥٧ : ١ - الخلاف في ( من ) الزائدة
- ٢٥٨ : ١ - الخلاف في تعدية جميع باب ظننت
- ٢٥٨ : ١ - الخلاف في جواز الاقتصار على المفعول الأول في باب ظننت

- ٢٦٠ : ١ - الخلاف في كون المصدر أصلاً للفعل أم الفعل أصلاً للمصدر
- ٢٦٤ : ١ - الخلاف في الاسم المنصوب في قولهم : قعد القرفصاء
- ٢٧٣ : ١ - الخلاف في قولهم : دخلت البيت
- ٢٨٠ : ١ - الخلاف في ناصب المفعول معه
- ٢٨٣ : ١ - الخلاف في باب المفعول معه
- ٢٩٠ : ١ - الخلاف في تقديم الحال على عاملها
- ٢٩١ : ١ - الخلاف في تقديم حال المجرور عليه
- ٢٩٣ : ١ - الخلاف في مجيء الماضي حالاً مجرداً من قد
- ٣٠٠ : ١ - الخلاف في تقديم التمييز على الفعل
- ٣٠٣ : ١ - الخلاف في طبيعة إلاّ
- ٣٠٩ : ١ - الخلاف في ( حاشا )
- ٣٢٩ : ١ - الخلاف في نأصب المنادى
- ٣٣٨ : ١ - الخلاف في ( اللهم )
- ٣٤٣ : ١ - الخلاف في لحاق علامة الندبة الصفة
- ٣٤٦ : ١ - الخلاف في جواز ترخيم المضاف إليه
- ٣٤٧ : ١ - الخلاف في جواز ترخيم الثلاثي غير المؤنث
- ٣٤٨ : ١ - الخلاف في ترخيم الرباعي ساكن الثالث
- ٣٥٥ : ١ - الخلاف في زيادة ( من ) في الواجب
- ٣٦٣ : ١ - الخلاف في ( ربّ )
- ٣٦٥ : ١ - الخلاف في إضمار ( ربّ ) بعد الواو
- ٣٦٩ : ١ - الخلاف في ( منذ )
- ٣٧٢ : ١ - الخلاف في الاسم المرفوع بعد ( مذ )
- ٣٧٩ : ١ - الخلاف في ( اللام ) في قولك : لزيد منطلق
- ٣٨٠ : ١ - الخلاف في ( أئمن )
- ٣٩٥ : ١ - الخلاف في جواز توكيد النكرات
- ٣٩٨ : ١ - الخلاف في كلا وكلتا

- ٤٠٦ : ١ - الخلاف في العامل في الصفة
- ٤١٧ : ١ - الخلاف في دلالة الواو على الترتيب
- ٤١٩ : ١ - الخلاف في زيادة الواو
- ٤٢٤ : ١ - الخلاف في مجيء ( أو ) بمعنى الواو أو ( بل )
- ٤٢٧ : ١ - الخلاف في العطف بـ ( لكن ) بعد الإثبات
- ٤٣١ : ١ - الخلاف في جواز العطف على الضمير المرفوع في المتصل
- ٤٣٢ : ١ - الخلاف في جواز العطف على المضمر المحرور
- ٤٣٣ : ١ - الخلاف في جواز العطف على عاملين
- ٤٣٧ : ١ - الخلاف في إعمال اسم الفاعل إذا كان للمضي
- ٤٤٠ : ١ - الخلاف في عمل اسم الفاعل بلا اعتماد
- ٤٦١ : ١ - الخلاف في تقديم معمول اسم فعل الأمر عليه
- ٤٨٤ : ١ - الخلاف في ذا
- ٤٨٨ : ١ - الخلاف في هو وهي
- ٤٩٠ : ١ - الخلاف في لام التعريف
- ٤٩٣ : ١ - الخلاف في كون الألف واللام بدلاً من هاء الضمير
- ٤٩٤ : ١ - الخلاف في المعارف أيها أعرف
- ٤٩٦ : ١ - الخلاف في إعراب ضمير الفصل
- ٤٩٧ : ١ - الخلاف فيما اشتملت عليه المسألة الزنبورية
- ٥٠٨ : ١ - الخلاف في صرف الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط
- ٥٢٢ : ١ - الخلاف في صرف ما لا ينصرف
- ٥٢٣ : ١ - الخلاف في ترك صرف ما لا ينصرف
- ١٣ : ٢ - الخلاف في فعل الحال
- ١٥ : ٢ - الخلاف في أي أقسام الفعل هو أصل لغيره
- ١٧ : ٢ - الخلاف في بناء فعل الأمر
- ٢١ : ٢ - الخلاف في إعراب الفعل المضارع
- ٢٥ : ٢ - الخلاف في رافع الفعل المضارع

- ٢٧ : ٢ - الخلاف في إعراب الأمثلة الخمسة
- ٣١ : ٢ - الخلاف في إعمال ( أنْ ) المحذوفة
- ٣٢ : ٢ - الخلاف في طبيعة ( لن )
- ٣٤ : ٢ - الخلاف في طبيعة ( إذن )
- ٣٨ : ٢ - الخلاف في عمل فاء السببية
- ٣٨ : ٢ - الخلاف في إعمال لام التعليل
- ٤٠ : ٢ - الخلاف في ناصب المضارع بعد الواو
- ٤٤ : ٢ - الخلاف في ناصب المضارع بعد ( حتى )
- ٥٠ : ٢ - الخلاف في فعل الشرط والجزاء أمعربان أم مبنيان
- ٥١ : ٢ - الخلاف في الجازم لفعل الشرط وجوابه
- ٥٢ : ٢ - الخلاف في كون ( إنْ ) بمعنى ( إذْ )
- ٥٧ : ٢ - الخلاف في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط
- ٦٢ : ٢ - الخلاف في المجازاة بكيف
- ٦٧ : ٢ - الخلاف في الحركة التي قبل نون التوكيد
- ٦٧ : ٢ - الخلاف في أصالة نون التوكيد الخفيفة
- ٦٨ : ٢ - الخلاف في دخول النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة
- ٨٨ : ٢ - الخلاف في ( الآن )
- ٩٧ : ٢ - الخلاف في جواز قصر الممدود
- ٩٨ : ٢ - الخلاف في جواز مدّ المقصور
- ١١٤ : ٢ - الخلاف في ( الذي )
- ١٢٠ : ٢ - الخلاف في اسم الإشارة أموصول أم غير موصول
- ١٢٣ : ٢ - الخلاف في ( أيّهم )
- ١٢٦ : ٢ - الخلاف في ( ما ) المصدرية
- ١٢٧ : ٢ - الخلاف في الألف واللام بمعنى الذي
- ١٥٨ : ٢ - الخلاف في مجيء التصغير للتعظيم

- ١٧٤ : ٢ - الخلاف في موضع زيادة الألف التي تزداد عوضاً من ضمة التصغير
- ١٧٥ : ٢ - الخلاف في تقدير حذف الألف في جمع الذي مصغراً
- ١٧٦ : ٢ - الخلاف في تصغير اللائي واللائي
- ٢٠٥ : ٢ - الخلاف في إثبات ياء المنقوص في النداء
- ٢٠٦ : ٢ - الخلاف في الوقف على المقصور المنون
- ٢٣٥ : ٢ - الخلاف في (أول)
- ٢٥٨ : ٢ - الخلاف في ميم (ملك)
- ٢٦٤ : ٢ - الخلاف في نون (جندب)
- ٢٧٨ : ٢ - الخلاف في اسطاع
- ٣٣٨ : ٢ - الخلاف في (كلتا)
- ٣٤٥ : ٢ - الخلاف في هاء (هناه)
- ٣٦٤ : ٢ - الخلاف في أصل اسم (الله)
- ٣٦٧ : ٢ - الخلاف في (أشياء)
- ٤٠٦ : ٢ - الخلاف في عيلة وعيائل
- ٤٢٢ : ٢ - الخلاف في (آية)
- ٤٤٧ : ٢ - الخلاف في تخفيف الهمزة إذا وقعت مكسورة بعد ضمة



## ١٠ - فهرس الأدوات والأمثلة والأبنية والأوزان والصيغ

### منسوقاً على الألف باء

|                         |                                   |
|-------------------------|-----------------------------------|
| ابن ٢ : ١٩٤ ، ٣٧٢ ، ٤٨٩ | - أ -                             |
| ابنة ٢ : ١٩٤ ، ٤٩٠      | الألف ١ : ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١١٦    |
| ابنم ٢ : ١٩٤            | هزة التانيث ١ : ١٢٠               |
| ابيض ٢ : ٢٨٧            | هزة الاستفهام ١ : ٢٤٣ ، ٢٥٢ ، ٣٧٦ |
| أقي = إيت ٢ : ٣٦٤       | هزة التعدية ١ : ٣٧٠               |
| أترن ٢ : ٣٣٤            | هزة المضارعة ٢ : ٢٣               |
| أتمد ٢ : ٣٣٤            | آخر ٢ : ٣٠٧                       |
| أثفية ٢ : ٢٣٩           | آدم (أويدم ، أوادم) ٢ : ٣٠٧ ، ٤٤٨ |
| إثلب ٢ : ٢٣٥            | آزر ٢ : ٣٠٧                       |
| إثمذ ٢ : ٢٣٥            | آل (أهل) ٢ : ٢٩٩                  |
| اثنان ٢ : ١٩٤           | آمن ٢ : ٣٠٧ ، ٤٤٨                 |
| اثنان ٢ : ١٩٤           | الآن ٢ : ٨٨                       |
| أثوب (أثوب) ٢ : ٢٩١     | آناف ٢ : ١٨٠                      |
| أثواب ٢ : ١٨١           | آية ٢ : ٤٢٢                       |
| اجتوروا ٢ : ٣٠٥         | أدني ٢ : ٣٠٩                      |
| اجدروا ٢ : ٤٧٩          | أب ١ : ٨٨ ، ٩٤ ، ٢ ، ٣٧٢          |
| اجدمعوا ٢ : ٤٧٩         | أباب (عباب) ٢ : ٣٠٠               |
| إجفيل ٢ : ٢٤٠           | أبارق ٢ : ١٩٠                     |
| أجمال ٢ : ٢٧٩ ، ٤٤١     | أباطح ٢ : ١٩٠                     |
| أجوه (وجوه) ٢ : ٢٩٠     | إبد ٢ : ٢١٣                       |
| أجيال ٢ : ١٧٧           | الأبرار ٢ : ٤٥٦                   |
| أحد (وحد) ٢ : ٢٩٢       | أبصح ١ : ٣٩٨                      |
| أحرنبي ٢ : ٢١٦          | إبل ٢ : ٢١٣                       |
| أحرنباء ٢ : ٤٤٠         | أبلم ٢ : ٢٣٥                      |

|                          |                               |
|--------------------------|-------------------------------|
| اردخل ٢: ٢٤٥             | احرنجم ٢: ٢١٨                 |
| أرضون، أرضات ١: ١١٢، ١١٤ | احلولى ٢: ٢١٧                 |
| أرطى ٢: ٢٣٨              | احجاز ٢: ٢١٧                  |
| ارعواء ٢: ٤٤٠            | أحال ٢: ٤٤١                   |
| أرنب ٢: ٢٣٥              | أحمر ١: ٢٣٠، ٥١٢، ٢           |
| أروى ٢: ٢٣٨              | احمر ٢: ٢١٧                   |
| أرونان ٢: ٢٣٢            | أحيرة ٢: ١٧٩                  |
| أز، يئر، اوززنان ٢: ٧٠   | أحيقون ٢: ١٧٧                 |
| ازدان ٢: ٢٤٩             | أخ ١: ٢، ٩٤، ٨٨، ٣٧٣          |
| ازدجر ٢: ٣٤٩             | أخت ٢: ٣٣٨                    |
| أزمن ٢: ١٨٣              | أخذ = أخذ ٢: ٣٥٩              |
| أزناد ٢: ١٨٠             | أخذ = خذ ٢: ٣٦٢               |
| إسادة (وسادة) ٢: ٢٩١     | أخر ١: ٥١٥                    |
| است ٢: ١٩٤ (سه) ٣٧٩      | أخريط ٢: ٢٤٠                  |
| استحي، تحيى ٢: ٤١٥       | أخروط ٢: ٢١٧                  |
| استخرج ٢: ٢١٦            | أخشوشن ٢: ٢١٧                 |
| استرد ٢: ٣٩٩             | أخطبان ٢: ٢٤٠                 |
| الاستعانة ٢: ٣٦١         | أذرا ٢: ٣٤٨                   |
| أثري ٢: ٤٣٨              | إدرون ٢: ٢٣٨، ٢٣١             |
| أسس، أوسس ٢: ٣٥٩         | أدعى، تدعى ٢: ٣٩٨             |
| اسطاع ٢: ٢٧٧، ٢٧٨        | إذا (الفجائية) ١: ٢٢٥         |
| اسلنقى ٢: ٢١٦            | إذا ١: ٢، ٣٨٦، ٥٥، ٥٩، ٢٢٧    |
| اسم ١: ٤٦، ٢: ١٩٤        | أذرا ٢: ٣٤٨                   |
| اسم، أسماء ٢: ٤٤١        | أذكر ٢: ٣٤٨                   |
| أسماء (وسماء) ٢: ٢٩٣     | إذما ٢: ٥٥                    |
| أستنوا، اسنوا ٢: ٣٣٥     | إذن ٢: ٣٤                     |
| أسيد ٢: ١٦٧              | الإرادة ٢: ٣٦١                |
| أشدرق ٢: ٤٧٩             | الأراني (الأرانب) ٢: ٢٨٤، ٣١٦ |
| أشفى ٢: ٢٣٧              | أرباع ٢: ١٨٢                  |
| أشهاب ٢: ٢١٧             | أرجوان ٢: ٢٤٥                 |

|                            |                                    |
|----------------------------|------------------------------------|
| أشياء : ٢ : ٣٦٧            | أشياء : ٢ : ٤٤١                    |
| إصبع : ٢ : ٢٣٥             | أكتع (أكتعون) : ١ : ٣٩٨            |
| إصطبل : ٢ : ٢٤٥            | أكرم : ٢ : ٢١٥                     |
| أصفر : ٢ : ٢١٧             | أكرم، أوكرم : ٢ : ٣٥٨              |
| أصلح : ٢ : ٢٤٧             | أكل = أأكل : ٢ : ٣٥٩               |
| إصليت : ٢ : ٢٤٠، ٢٣١       | أكل = كَل : ٢ : ٣٦٢                |
| أصيلان = أصيلان : ٢ : ٣١٥  | أل : ١ : ٤٦، ٧٧، ٩٨، ٢٠٧، ٢٣٥      |
| أصيم : ٢ : ١٧٠، ٦٩         | أل (موصولية) : ٢ : ١٢٧             |
| اضطرب : ٢ : ٢٤٧ (أضرب)     | إلى : ١ : ٣٥٦، ٣٨٣، ٣٣٩            |
| إطبل : ٢ : ٢١٣             | إلآ : ١ : ١٧٠، ٣٠٢                 |
| اطبأن : ٢ : ٢١٨            | ألآ : ١ : ٢٤٤                      |
| اطلم، اططم، اطتم : ٢ : ٣٤٧ | ألآ : ٢ : ٤٩١                      |
| إعاء (وعاء) : ٢ : ٢٩١      | الله : ٢ : ٣٦٤                     |
| اعتلاء : ٢ : ٤٤٠           | الألى : ٢ : ١١٩                    |
| أعد (وعد) : ٢ : ٢٩٠        | أم : ١ : ٤٢٨                       |
| إعصار : ٢ : ٢٣٢            | أم = أما : ٢ : ٣٧٠                 |
| أعطى : ٢ : ٤٥٥             | أما : ١ : ١٤٧                      |
| إعطاء : ٢ : ٤٤٠            | إما : ١ : ٤٢٥                      |
| أعقب : ٢ : ١٨٤             | أمحى : ٢ : ٤٧٥                     |
| أعلنكس : ٢ : ٢١٨           | أمر = مَر : ٢ : ٣٦٢                |
| أغزى = يغزى : ٢ : ٣٩٨      | امرؤ : ٢ : ١٩٤                     |
| إغناء : ٢ : ٤٤٠            | امرأة : ٢ : ١٩٤                    |
| أفضل : ٢ : ٢٣٠             | إمسي : ٢ : ١٥٦                     |
| أفعاون : ٢ : ٢٣٨           | إمعة : ٢ : ٢٣٣                     |
| أفكل : ٢ : ٢٢٤، ٢٣١        | أمهات : ٢ : ٢٧٥                    |
| أفلس : ٢ : ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠   | أن : ٢ : ٣٠، ٣٧، ١٢٦، ٢٢٠ (الخففة) |
| أقتلوا : ٢ : ٤٧٠           | إن : ١ : ٢٠٥                       |
| أقتطع : ٢ : ٢١٦            | إن، أن : ١ : ٢٢٣                   |
| أقشعر : ٢ : ٢١٨، ٣٩٩       | أن : ٢ : ١٢٦                       |
| أقليلاء : ٢ : ٤٤٠          | إن، أن، أن : ٢ : ٣٨١               |

- أن، يئن، اينان ٢: ٧٠  
 أنا ١: ٤٧٤  
 أنه = أنا ٢: ٢٤٦  
 أنى ٢: ١٣٠، ٤٥٨  
 أناة ٢: ٢٩٢  
 أنبار، أنباري ٢: ١٥٥  
 أنبجان ٢: ٢٤٠  
 أنت ١: ٤٧٦  
 أنتا ١: ٤٧٧  
 انزهو ٢: ٢٥٥  
 انشواء ٢: ٤٤٠  
 انطلق ٢: ٢١٥، ٢٦٠  
 انتقل ٢: ٢٥٥  
 اهراق ٢: ٢٧٤  
 أهلاً وسهلاً ١: ٤٦٤  
 أو ١: ٤٢٢  
 أوى ٢: ٤٣٤  
 الأوتكى ٢: ٢٣١  
 أوتن ٢: ٤٤٨  
 الأودد ٢: ٣٠٦  
 إوزة ٢: ٢٣٧  
 أول ٢: ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٨٠  
 أول، أوائل ٢: ٤٠٤  
 أولق ٢: ٢٣٤  
 أولي ٢: ١٧٤  
 أوليًا ٢: ١٧٣  
 أومرني ٢: ٤٤٨  
 أويأة ٢: ١٦٥  
 أي ٢: ١٣٠  
 إيا ١: ٤٧٩
- إياك ١: ٤٦٣  
 أيد (أده، أديه) ٢: ٢٩٦  
 أيدع ٢: ٢٣١  
 إيلاف ٢: ٣١٢، ٤٤٨  
 إيمان ٢: ٣١٢، ٤٤٨  
 أمين ١: ٣٨٠، ١٩٣، ١٩٤  
 أين ١: ٥٠، ٨٦، ١٣٠  
 أينق ٢: ٣٢٦  
 إيه ٢: ٩٤  
 أيها ١: ٣٢٧  
 أيهم ٢: ١٢٣
- ب -
- الباء ١: ١٢٥، ١٧٣، ٣٦١  
 باء القسم ١: ٣٧٥  
 بؤس = بوس ٢: ٣٢٧، ٤٤٣  
 بئس ١: ١٨٠  
 بئسا ٢: ٤٩٣  
 بائع ٢: ٢٩٦، ٤١٢  
 باب ٢: ٣٠٢  
 باس ٢: ٤٤٣  
 باع ٢: ٤٣٢، ٤٤٦، ٤٤٣  
 بيخ ٢: ٢٨٢  
 بيرة ١: ١١٤  
 برثن ٢: ٢١٣  
 بشرى ١: ٨٥  
 البشكى ٢: ٤٣٨  
 بيع ٢: ٣٩٢  
 بعد ٢: ٨١  
 بقر ٢: ٤٥٩  
 البكاء ٢: ٤١٠

|                          |                                      |
|--------------------------|--------------------------------------|
| تربوت ٢ : ٢٧٠ ، ٢٤٢      | بكيّ، باك ٢ : ٣٢٠                    |
| ترتب ٢ : ٢٩٨             | بلى ٢ : ٢٢٧ ، ٤٥٩                    |
| ترقوة ٢ : ٢٥٠            | بليز ٢ : ٢١٢                         |
| التشراء ٢ : ٤٤٠          | بليوم ٢ : ٢٥٨                        |
| تظننت = تظنيت ٢ : ٣١٤    | بله ١ : ٤٥٩                          |
| تقادم ٢ : ٢١٦            | بلهنية ٢ : ٢٦٣                       |
| تقرطس ٢ : ٢١٧            | بعم ٢ : ٢٧٦                          |
| تقطع ٢ : ٢١٦             | بنت ٢ : ٣٣٧                          |
| التقضاء ٢ : ٤٤٠          | بنون ١ : ١١٢                         |
| تقضّض = تقضّي ٢ : ٣١٤    | بهي ٢ : ٢٨٢                          |
| التقوى ٢ : ٤٢٣ - ٤٢٦     | بويب ٢ : ١٦٥                         |
| تقوم، تقومين ٢ : ٢٦٨     | بي ٢ : ٤٥٨                           |
| تُكَاة ٢ : ٣٣٦           | بير ٢ : ٤٤٣                          |
| تُكسّر ٢ : ٢١٦           | بيض ٢ : ٣٩٧                          |
| تُكَلّة ٢ : ٣٣٦          |                                      |
| تلبية = تلبية ٢ : ٣١٤    |                                      |
| تالله ٢ : ٣٣٧            |                                      |
| تلك ٢ : ٢٧٩              |                                      |
| تُلنّة ٢ : ٣٣٤           |                                      |
| تمرّة، تمر ٢ : ١٨٠       |                                      |
| تُمود الثوب ٢ : ٦٩       |                                      |
| تمود = تماودوا ٢ : ٣٢٧   |                                      |
| تنبال ٢ : ٢٦٩            |                                      |
| تنضب ٢ : ٢٢٤ ، ٢٦٨       |                                      |
| التنوين ١ : ٧٤           |                                      |
| تُهمة ٢ : ٣٣٦            |                                      |
| تولج ٢ : ٢٧٠ ، ٣٣٦ ، ٢٤٩ |                                      |
| تي ٢ : ٤٥٨               |                                      |
| تِيالك ٢ : ١٧٣           |                                      |
| تيقور ٢ : ٣٣٦            |                                      |
|                          | - ت -                                |
|                          | تاء التانيث ١ : ٤٩ ، ١٠٥ ، ١١٦ ، ١١٨ |
|                          | تاء القسم ١ : ٣٦٢ ، ٣٧٥              |
|                          | تاء المضارعة ٢ : ٢٤                  |
|                          | التاء في قمت ١ : ٤٨١                 |
|                          | تا ١ : ٤٨٦                           |
|                          | تأبطي ٢ : ١٥٦                        |
|                          | تتري ٢ : ٢٨٢                         |
|                          | تتفل ٢ : ٢٦٩                         |
|                          | تتفكرونه ٢ : ٢٧٦                     |
|                          | تحمال ٢ : ٢١٦                        |
|                          | تُخمة = وخمة ٢ : ٣٣٦                 |
|                          | تدحرج ٢ : ٢١٧                        |
|                          | تذراً ٢ : ٢٧١                        |
|                          | تدعي ٢ : ٤٥٣                         |
|                          | تراث (وراث) ٢ : ٣٣٥                  |

## - ث -

جزاؤه، جزاوه ٢: ٤٤٥

جعفر ٢: ٢١٢

جففات ٢: ١٨٧

جلباب ٢: ٤٥٣

جلبب ٢: ٢٢٢، ٢٢٥

الجزى ٢: ٤٣٨

جَمع ١: ٣٩٧

جندب ٢: ٢٦٤

جندل ٢: ٢٦٧

جَنَعْدَل ٢: ٢٦٦

جوارب ١: ٥١٦

جَوَالِق، جَوَالِق ٢: ١٧٨

جوهر ٢: ٢٢٩، ٢٨١

جوي ٢: ٤١٣

جير ٢: ٩٤

## - ح -

الحارث (الحرث) ٢: ٤٨٨

حاري ٢: ٣٠٦

حبال ٢: ٤٥٣

حبذا ١: ١٨٨

حبركي ٢: ٢٢٧

حبلاً ٢: ٢٠٢، ٢٨٨

حبلى ١: ٥١١، ٢٤٦

حبليوي ١: ٣٥١

حبلي ١: ٨٤، ٨٥

حبنطى ٢: ٢٤٦

حبرى، حبرة ٢: ١٦٢، ١٦٣

حبيلى ٢: ١٦٦

حتى ١: ٢٨٢، ٤٥٩

حجرات ٢: ١٨٨

ثاية ٢: ٤٢١

ثبة ٢: ٣٧١

ثعالي (ثعالب) ٢: ٣١٦

الثغاء ٢: ٤٤٠

ثلاث ١: ٥١٤

ثم ١: ٤٢٢

ثَمَّ ٢: ٩٢

ثنتان ٢: ٣٣٩

ثي ٢: ٤٥٨

## - ج -

جؤن ٢: ٤٨٥

جاء (جايى) ٢: ٣١١

جائر ٢: ٢٩٣

جالوت ٢: ٤٢٩

جبل ٢٠: ٢١٣

جبل = جبال ٢: ٤٤١، ٤٥٣

جَبِيل ٢: ١٥٩

جحمرش ٢: ٢١٤

جحيفيل ٢: ١٦٧

جَحْدَب ٢: ٢١٣

جدول ٢: ٢٢٩

جدع ٢: ٢١٣

جرائض ٢: ٢٤١

جُرَبان ٢: ١٨٤

جَرَحى ٢: ٤٣٨

جَرْدحل ٢: ٢١٤

جَرْد ١: ٥١٣، ٢١٣

جرو، أجر ٢: ٣١٩

جَرَأك ٢: ٤٨٥

|                           |                                   |
|---------------------------|-----------------------------------|
| حوض، حياض: ٢، ٣١٨، ٤٠٤    | حِذْم: ٢، ٢٢٨                     |
| حوكة: ٢، ٣٠٥              | حِرْبَاء: ٢، ٢٩٧، ٤٣٩             |
| حويلة وحويل: ٢، ١٦٥       | حِرْح - حِر: ٢، ٣٨٢               |
| حيث: ٢، ٧٧                | حِرْمِي: ٢، ١٥٦                   |
| حيثما: ٢، ٥٤، ٤٩٣         | حَرِيب: ٢، ١٧٠                    |
| الحيوان: ٢، ٤١٨           | حَزْوِي: ٢، ٤٢٤                   |
| الحيوة: ٢، ٤٨٨            | حَسَاب: ٢، ٢٢٧                    |
| حيوة: ٢، ٤٠٣              | حَسَابِيه: ٢، ٢٢٥، ٢٧٦            |
| حي، أحياء: ٢، ٤٤١         | حَسَان: ١، ٥١٧                    |
| حي، حيوي: ٢، ١٥٠          | حُضَاجِر: ١، ٥٠٤                  |
| حي: ٢، ٤١٤، ٤١٧، ٤٣٤      | حُضْرَمُوت: ١، ٥١٨، ٢، ٢١١        |
| - خ -                     | حُطَائِط: ٢، ٢٤١                  |
| خاف، يخاف: ٢، ٣٨٨، ٤٥٥    | حُطْلُوم: ٢، ٢٥٨                  |
| خاف = خائف = خائف: ٢، ٤١٢ | حُطْلَم: ٢، ٢٥٤                   |
| خامي (خامس): ٢، ٣١٦       | حَمّ: ١، ٨٨، ٩٤                   |
| الخبء: ٢، ٢٠٣             | حمء = حم: ٢، ٣٧٤                  |
| الخبء = الخبء: ٢، ٤٤٥     | حَمَار: ٢، ٤٥٦                    |
| خباء، أخبية: ٢، ٤٤١       | حَمَار = حمير: ٢، ٣١٣             |
| خزعال: ٢، ٢٤٢             | حَمَار = أحمره: ٢، ٤٤١            |
| الخزيا: ٢، ٤٢٣، ٤٢٦       | حَمْر: ٢، ١٨٣                     |
| خطيئة، خطايا: ٢، ٤٠٧، ٤٤٤ | حَمْرَاء: ١، ٨٦، ١٢٠، ٢، ٢٨٧، ٤٣٩ |
| الخطيبي: ٢، ٤٣٧           | حَمْقِي: ٢، ٤٣٨                   |
| خف: ٢، ٣٩٢                | حَمْلَاق: ٢، ٢٢٧                  |
| خلا: ١، ٣٠٨، ٣١٠          | حَمِير: ٢، ١٦٦                    |
| خِلْبَن: ٢، ٣٦٦           | حَمِيرَاء: ٢، ١٦١، ١٧٤            |
| خلفاء: ٢، ٤٤١             | حَمِيقَاوَات: ٢، ١٧٧              |
| خلفنة: ٢، ٢٦٦             | حَنَانِيك: ١، ٤٦٥                 |
| الخليفى: ٢، ٤٣٧           | حَنْزَقْر: ٢، ٢٦٢                 |
| خنفساء: ٢، ٤٤٢            | حَوَائِج: ٢، ١٩٠                  |
| خنققيق: ٢، ٢٦٠            | حَلْوَة: ٢، ٤١٩                   |

|                                |                       |
|--------------------------------|-----------------------|
| الدنيا ٢ : ٤٢٤                 | الخوزلى ٢ : ٤٢٨       |
| دنينير ٢ : ١٦٤                 | خونة ٢ : ٣٠٥          |
| دهديّة ، دهدوهة ٢ : ٣٤٣        | خيفق ٢ : ٢٨١ ، ٢٢٨    |
| دّهري ٢ : ١٥٦                  | - د -                 |
| دونك ١ : ٤٥٩                   | دابّة ٢ : ٦٩ ، ٢٨٧    |
| دوان = دويوين ، دواوين ٢ : ٣٢٣ | دار ٢ : ٣٠٢           |
| دوي ٢ : ٤١٣                    | داويّة ٢ : ٣٠٦        |
| دويجة ٢ : ١٥٨                  | الدّئل ٢ : ٢١٢        |
| ديباج = ديباج ٢ : ٣١٦          | دحرج ٢ : ٢١٥          |
| ديمة ٢ : ٣٢٢                   | دحرج ٢ : ١٦٧          |
| دينار = دنّار ٢ : ٣١٧          | ددن ٢ : ٢٣٥           |
| - ذ -                          | ددن = ددى = ٢٨٠ : ٢٥٥ |
| ذأ ١ : ٤٨٤ ، ٤٥٧ : ٢           | دراهم ٢ : ٢٢٧         |
| ذئب = ذيب ٢ : ٣١١              | درحاية ٢ : ٢٩٧        |
| ذريّة ٢ : ٣٢٤                  | دردييس ٢ : ٢٧٩        |
| ذفري ٢ : ٢٨٢                   | درهم ٢ : ٢١٣ ، ٢٨١    |
| ذكري ١ : ٨٤                    | درههات ٢ : ١٥٨ ، ١٧٧  |
| ذلك ٢ : ٢٧٩                    | الدعاء ٢ : ٤٤٠ .      |
| ذو ١ : ٨٩ ، ٢ : ٣٧٣            | دعاء = دعاء ٢ : ٤٨٦   |
| ذيا ٢ : ١٧٢                    | دعكايّة ٢ : ٢٩٧       |
| ذياللك ٢ : ١٣٣                 | دلاص ٢ : ١٧٨          |
| ذيب ٢ : ٤٤٣                    | دلامص ٢ : ٢٥٣         |
| ذيت ٢ : ٢٤٠                    | دلّقم ٢ : ٢٥٤         |
| - ر -                          | دلو = أدل ٢ : ٣١٩     |
| راس ٢ : ٤٤٣                    | دم ، دمون ١ : ١١٤     |
| راوية ، روايا ٢ : ٤٠٩          | دم ٢ : ٣٧٦            |
| راية ٢ : ٤٢١                   | دمث ٢ : ٢٥٣           |
| رأى ، رينان ٢ : ٧٠             | دمثر ٢ : ٢٥٣          |
| رأى ، يرأى ، يرى ٢ : ٣٦٥       | دمي ٢ : ١٦٤           |
| رأس ، راس ٢ : ٣٠٨              | دنانير ٢ : ٢٢٧        |



|                     |                             |
|---------------------|-----------------------------|
| زبرج ٢ : ٢١٣        | رأس ٢ : ٤٧٣                 |
| زبيري ٢ : ١٥٦       | رغم ٢ : ٢١٢                 |
| زرقم ٢ : ٢٥٤        | زبَاع ١ : ٥١٤               |
| زفر ١ : ٥١٣         | زَبَع ٢ : ١٨٢               |
| الزكوة ٢ : ٤٨٨      | رب ١ : ٢١٠، ٣١٤، ٣٦٣، ٣٨١   |
| زلزل ٢ : ٢٢٣        | الربوا ٢ : ٤٨٨              |
| زضى ٢ : ٤٣٨         | رجال ٢ : ١٧٨                |
| زنبور ٢ : ٢٢٩       | رَجِيل ٢ : ١٥٨، ١٥٩         |
| زنة ٢ : ٣٥٦         | رجيلات ٢ : ١٧٧              |
| زغاء ٢ : ٤٧٥        | رحى ١ : ٨٦، ٣٠٣             |
| زيدل ٢ : ٢٧٩        | ردّ، يردّ ٢ : ٣٩٠           |
| زيدون ٢ : ١٨٠       | رداء ٢ : ٢٩٦                |
| زيينب ٢ : ١٧١       | الردى ٢ : ٤٣٦               |
| - س -               | الرددان ٢ : ٤٧٠             |
| السين ١ : ٤٦، ٢٠٨   | رسالة، رسائل ٢ : ٤٠٦        |
| سأل ٢ : ٤٧٣         | رسول ٢ : ٢٢٥                |
| سؤتة، سواية ٢ : ٣٦٦ | رضو ٢ : ٣٩٤                 |
| سأل - سال ٢ : ٤٤٦   | رضي ٢ : ٣٩٤                 |
| السوق ٢ : ٢٩٠       | رعشن ٢ : ٢٦٦                |
| سائر ٢ : ٢٩٦        | رِماء ٢ : ٤٤٠               |
| سادي (سادس) ٢ : ٣١٦ | رِميّا ٢ : ٣٠٤              |
| سبطر ٢ : ٢١٣        | رهبوت ٢ : ٢٧٠               |
| ست ٢ : ٢٤١          | روحة ٢ : ١٦٦                |
| سُتهم ٢ : ٢٥٤       | رويد ١ : ٤٥٤                |
| سراج ٢ : ٤٥٦        | ريّا ٢ : ٤٢٥                |
| سراويل ١ : ٥٠٤      | ريح = أرواح = أرياح ٢ : ٣١٧ |
| سربال ٢ : ٤٥٣       | ريحان ٢ : ٤٠٣               |
| سرحان ١ : ٥١١       | - ز -                       |
| سرهف ٢ : ٢١٥        | زَبَق ٢ : ٢٤١               |
| سُريحين ٢ : ١٦٢     | زباني ٢ : ٣٠٦               |

|                          |                      |
|--------------------------|----------------------|
| سعديك ١: ١٦٥             | شتان ١: ٤٥٧          |
| سفارج ٢: ٢٢٥             | شدّ ٢: ٢٠٢، ٤٦٩      |
| سفرجل ٢: ٢١٤، ٢٢٢، ٢٦١   | شددت، شدّيت ٢: ٣١٤   |
| سفرج ٢: ١٦٣، ٢٢٥         | شديد، أشداء ٢: ٤٤١   |
| سفينة، سفهاء ٢: ٤٤١      | شراحيل ١: ٥٠٤        |
| سقى ٢: ٤٥٥               | شرر ٢: ٤٦٩           |
| سقر ١: ٥٠٩               | شرنبث ٢: ٢٦٢         |
| سكران ١: ١٢٢، ٥٠٣، ١٦١   | الشروي ٢: ٤٢٣        |
| سل، أسأل ٢: ٤٤٥          | شفة = شفهي ٢: ١٥٣    |
| سلات ٢: ١٨٨              | شفة ٢: ٣٧٨           |
| سلحفية ٢: ٢٢٨            | شفهية ٢: ١٦٤         |
| سليقة، سليقي ٢: ١٥٤      | شقاوة ١: ١٠٤، ٢: ٢٩٤ |
| سنّ، يسنّ، استننان ٢: ٧٠ | شقرة = شقري ٢: ١٤٦   |
| سنبتة ٢: ٢٧١             | شمال ٢: ٢٤٢          |
| سنبك ٢: ٢٦١              | شمال ٢: ٢٢٧          |
| سنبل ٢: ٢٦١              | شملل ٢: ٢٢٢          |
| سنة، سنين ١: ١١٤         | شميسة ٢: ١٧٠         |
| سنة ٢: ٣٧٩               | شبناء، شبناء ٢: ٣٢٨  |
| سه ٢: ٣٧٩                | شنوءة = شني ٢: ١٥٤   |
| سهل، سهلي ٢: ١٥٦         | شوذر ٢: ٢٢٩          |
| سوف ١: ٤٩، ٢٠٨، ٣١٠      | شويت = شيا ٢: ٣١٩    |
| سوف = سو ٢: ٢٨٣          | شويبة ٢: ١٦٤         |
| سوى ١: ٣٠٩               | شيبان ٢: ٤٠٣، ٤٥٢    |
| سيبويه ١: ٥١٩            | شية = وشوي ٢: ١٥٣    |
| سيد ٢: ٤٠٢               | شيراز ٢: ٢٢٣         |
| سيقة، سياثق ٢: ٤٠٦       | شبيخ ٢: ١٦٦          |

- ش -

|                     |                        |
|---------------------|------------------------|
| شاة = شاهي ٢: ١٥٣   | صحراء ٢: ٢٥٧، ٤٣٩، ٤٤٢ |
| شاة ٢: ٢٧٨          | صحراء = صحراوي ٢: ٢٩٨  |
| شاوية، شوايا ٢: ٤٠٩ | صحيفة، صحائف ٢: ٤٠٦    |

- ص -

|                             |                                 |
|-----------------------------|---------------------------------|
| الصدى ٢ : ٤٣٦               | ضهياء ٢ : ٤٤٢                   |
| الصديا ٢ : ٤٢٣              | ضيفن ٢ : ٢٦٦                    |
| الصراط ٢ : ٤٧٩              | ضيون ٢ : ٤٠٣                    |
| صُرْد ٢ : ١٨٢               | - ط -                           |
| صِرْدان ٢ : ١٨٢             | طائي ٢ : ٣٠٦                    |
| الصرف ١ : ٧١                | الطاغوت ٢ : ٢٧١ ، ٤٢٨           |
| صَعْبَات ٢ : ١٨٧            | طالوت ٢ : ٤٢٩                   |
| صفراء ١ : ١٢٠               | طست ٢ : ٣٤٠                     |
| صفيّ، أصفياء ٢ : ٤٤١        | طَلْحَات ١ : ١٢٢                |
| صلاة ٢ : ٢٩٤                | طلل ١ : ٦٢ ، ٢ : ٤٦٩            |
| الصلوة ٢ : ٤٨٨              | طُنْب ٢ : ٢١٣                   |
| صمصح ٢ : ٢٢٣                | طواويس ٢ : ٤٠٦                  |
| صنعاني، صناعوي ٢ : ٣٣١      | الطّوى ٢ : ٤٣٦                  |
| صنوان ١ : ١١٢               | طويت طيّاً ٢ : ٣١٩              |
| صنيديق ٢ : ١٦٤              | طبيء = طائي ٢ : ١٥٥             |
| صه ١ : ٤٥٤                  | طبيي = طوبي ٢ : ٤٢٣             |
| صويب ٢ : ١٦٥                | طيلسان ١ : ٣٥٠                  |
| صيد ٢ : ٣٩٢                 | - ظ -                           |
| صيرف ٢ : ٢٢٨                | ظَبّة ٢ : ٢٧٤                   |
| صيصة ٢ : ٢٣٠                | ظبي ١ : ٨٧                      |
| - ض -                       | ظبي: ظبيّ، ظبوي ٢ : ١٥١         |
| ضارب ٢ : ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٤٥٦    | ظبي: ظباء ٢ : ٤٤١               |
| ضارب = ضويرب، ضوارب ٢ : ٣٠٨ | ظريف ٢ : ٢٢٨                    |
| ضَبيل ٢ : ٢٤١               | ظنّت ١ : ٢٤٧                    |
| ضبغطري ٢ : ٢٢٧              | - ع -                           |
| ضرب ٢ : ٤٣١                 | عائد ٢ : ٤٥٢                    |
| ضُرب ٢ : ٢٢١                | عاب ٢ : ٣٠٣                     |
| ضرب ٢ : ٤٥٩                 | عباية (عباءة) ١ : ١٠٤ ، ٢ : ٢٩٤ |
| ضفّ ٢ : ٤٦٩                 | عبدري ٢ : ١٥٦                   |
| ضلع ٢ : ٢١٣                 |                                 |

|                             |                                    |
|-----------------------------|------------------------------------|
| عُضْدُ : ٢ : ٢١٢            | عبدل : ٢ : ٢٧٩                     |
| عضرفوط : ٢ : ٢٥٦            | عبدِيّ : ٢ : ١٥٦                   |
| عطشان : ١ : ٥٠٣             | عِشْمِيّ : ٢ : ١٥٧                 |
| عطيّ : ٢ : ١٧٤              | عِيسْقِيّ : ٢ : ١٥٧                |
| عطية = عطايا : ٢ : ٤٠٩      | عقيّ = عتوّ : ٢ : ٣٢٠              |
| عفا : ٢ : ٤٢٣               | عثمان : ١ : ٥٠٣                    |
| عقيرب : ٢ : ١٧١             | عْثِر : ٢ : ٢٢٨                    |
| على : ١ : ٣٥٩ ، ٢ : ٣٢٩     | عثمان : ٢ : ١٦١                    |
| علياء : ٢ : ٢٨٢ ، ٢٩٧ ، ٤٣٩ | عجوز ، عجائز : ٢ : ٤٠٦             |
| العلقة : ١ : ٨٠             | عدا (استثناء) : ١ : ٣٠٧            |
| عَلَجْ = عليّ : ٢ : ٣٥٠     | عدة : ٢ : ١٤٧ ، ٣٥٦                |
| العلياء : ٢ : ٤٢٤           | عدس : ٢ : ٩٣                       |
| العلياء : ٢ : ٤٢٦           | عديّ : عدويّ : ٢ : ١٥٠ ، ١٥١       |
| علَيّون : ١ : ١١٤           | عُرى : ٢ : ٤٢٨                     |
| عمر : ٢ : ٢٠٤               | العرضنة : ٢ : ٢٦٣                  |
| العمى : ٢ : ٤٣٦             | عرتن : ٢ : ٢٦٣                     |
| عمر : ١ : ٥١٣               | عُرند : ٢ : ٢٦٥                    |
| عرك = لعمر : ١ : ٣٧٧        | عُروة = عُرويّ : ٢ : ١٥١           |
| عُرو : ٢ : ٤٨٧              | عريان : ١ : ٥٠٣ ، ٥١١              |
| عن : ١ : ٣٥٧                | عريان : ٢ : ١٦٢                    |
| عناق = أعنق : ٢ : ١٨٤       | عُرْيَة : ٢ : ١٦٧                  |
| عنبر = عمير : ٢ : ٣٢٨       | عسى : ١ : ١٩١                      |
| عنبس : ٢ : ٢٦٠              | العشى : ٢ : ٤٣٦                    |
| عنتر : ٢ : ٢٦٧              | العشواء : ٢ : ٤٢٦                  |
| عندك (للإغراء) : ١ : ٤٥٩    | العصا : ١ : ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٢ : ٣٠٣ |
| عنسل : ٢ : ٢٦٠              | عصفور : ٢ : ٢٢٩                    |
| عنصر : ٢ : ٢٦٦              | عصوان : ١ : ١٠٨                    |
| عنصل : ٢ : ٢٦٦              | عِصِيّ = عِصَوّ : ٢ : ٢٢١          |
| عنكبوت : ٢ : ٢٧٠            | عضّ = يعضّ : ٢ : ٢٩٠ ، ٤٦٩         |
| عنيق : ٢ : ١٧١              | عِضَة : ٢ : ٢٨٠                    |

|                            |                                |
|----------------------------|--------------------------------|
| فراش ٢ : ٤٥٦               | العوى ٢ : ٤٢٥                  |
| فستاط ٢ : ٣٤٢              | العواء ٢ : ٤٤٠                 |
| فسحم ٢ : ٢٥٤               | عور ٢ : ٣٩٢                    |
| فقيرة ، فقراء ٢ : ٤٤١      | عويد ٢ : ١٦٦                   |
| فلس ٢ : ٢١٣                | عيد ، أعياد ٢ : ٣١٨            |
| فم ١ : ٨٨ ، ٢ : ٣٧٩        | عيلة ، عيائل ٢ : ٤٠٦           |
| فوه ٢ : ٣٢٨                | عبي ٢ : ٤١٤                    |
| فويق ٢ : ١٥٩               | عبي ٢ : ٤١٧                    |
| فويه ٢ : ١٦٤               | عييد ٢ : ١٦٦                   |
| في ١ : ١٦١ ، ٢٧١ ، ٣٥٨     | - غ -                          |
| - ق -                      | غازي ١ : ٨٢                    |
| قائل ٢ : ٢٩٣ ، ٤١٢         | غاز = غازية ٢ : ٣٢٠            |
| قاتل ٢ : ٢١٥               | غاق ٢ : ٩٣                     |
| قادر ٢ : ٤٥٦               | غاية ٢ : ٤٢١                   |
| القاسم (القسم) ٢ : ٤٨٨     | الغرقى ٢ : ٢٤٤                 |
| قاض ٢ : ٢٠٤                | غزا ، يغزو ٢ : ٣٩٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣٣ |
| قال ٢ : ٢٤٦ ، ٤٣٢          | غزلان ٢ : ١٨٤                  |
| قبعثرى ٢ : ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٤٦ | غزوا ٢ : ٣٠٤                   |
| قبل ٢ : ٨١                 | غزية ٢ : ١٦٧                   |
| قبيعت ٢ : ١٦٣              | غلمة ٢ : ١٧٩                   |
| قد ١ : ٤٩ ، ٢٠٨ ، ٢٩٣      | غليان ٢ : ٣٠٤ ، ٤٧٠            |
| قديمة ٢ : ١٧١              | غني ، أغنياء ٢ : ٤١١           |
| قديرة ٢ : ١٧٠              | غير ١ : ٣٠٨                    |
| قنال ، أفذلة ٢ : ٤٤١       | غيلان ٢ : ٤٥٢                  |
| قُدعمل ٢ : ٢١٤             | - ف -                          |
| قرأ ٢ : ٤٣٢                | الفاء ١ : ٤٢١                  |
| قراء ٢ : ٤٣٩               | فتيان ١ : ١٠٨                  |
| القرار ٢ : ٤٥٦             | فتيقير ٢ : ١٦٩                 |
| قرطاس = قرطيس ٢ : ٣١٣      | فحجل ٢ : ٢٧٩                   |
| القرعبلانة ٢ : ٢١١         | قر ، يقر ٢ : ٣٩٠ ، ٤٦٩         |

|                          |                    |
|--------------------------|--------------------|
| القنواء ٢ : ٤٢٦          | قرنفل ٢ : ٢٦٢      |
| القهقرى ٢ : ٤٣٨          | قريقرى ٢ : ١٦٢     |
| القوة ٢ : ٤١٩            | قسورة ٢ : ٢٢٩      |
| القود ٢ : ٣٠٦            | قسير ٢ : ١٦٧       |
| قويس ٢ : ١٧٠             | قسور ٢ : ١٦٧       |
| قيراط : قراط ٢ : ٣١٦     | قص ٢ : ٤٦٩ ، ٤٧٠   |
| قيسي ٢ : ١٥٦             | قصوى ٢ : ٤٢٥       |
| قيل ٢ : ٢٢١              | قصيت ٢ : ٣١٤       |
| - ك -                    | قضاء ٢ : ٢٩٦       |
| الكاف ١ : ٣٦١            | قضاة ٢ : ١٨٥       |
| الكاف في رويدك ١ : ٤٦٠   | قضو ٢ : ٣٩٤        |
| الكاف (حرف خطاب) ٢ : ١٤١ | قضيب ٢ : ٢٢٥ ، ٢٢٨ |
| كبير ٢ : ٢٢٧             | قط ٢ : ٨٤          |
| كاد ١ : ١٩٤              | قطوطى ٢ : ٢٤٧      |
| الكافر ٢ : ٤٥٧           | قعيسس ٢ : ١٦٨      |
| كان ١ : ١٦٥              | القفا ١ : ٨٤       |
| كان (الزائدة) ١ : ١٧٢    | قفل ٢ : ٢١٣        |
| كأس (كاس) ٢ : ٣٠٨        | قلّة ١ : ١١٤ ، ٣٧٤ |
| كأن ١ : ٢٠٥              | قلق ٢ : ٢٢٣        |
| كأين ١ : ٣١٩             | قلقل ٢ : ٢٢٣       |
| كتاب ٢ : ٢٢٧ ، ٢٢٥       | قلنسوة ٢ : ٢٢٩     |
| كتايه ٢ : ٢٢٥ ، ٢٧٦      | قم ٢ : ٣٩٢         |
| كتف ٢ : ٢١٣              | قمارص ٢ : ٢٥٣      |
| كرة ٢ : ١٧٤              | قحدوة ٢ : ٢٢٩      |
| الكرفئ ٢ : ٢٤٤           | قناديل ٢ : ٢٢٨     |
| كرم ٢ : ٢١٥              | قنبر ٢ : ٢٦٥       |
| كرية ، كرائم ٢ : ٤٤١     | قنديل ٢ : ٢٢٨      |
| كسى ٢ : ٤٣٨              | قتر ٢ : ٤٧٥        |
| كساء ٢ : ٢٩٤ ، ٤٣٩       | قنسرين ١ : ١١٥     |
| كل ١ : ٤٠٢               | قنفر ٢ : ٢٦٣       |

|                               |                                    |
|-------------------------------|------------------------------------|
| اللهم : ١ : ٣٣٨               | كلا، كلتا : ١ : ٣٩٨                |
| اللوئيا : ٢ : ١٧٦             | كلتا، كلوى : ٢ : ٣٣٨               |
| لا : ١ : ١٧٨، ٢٢٦، ٢٢٧، ٤٥٩   | كم : ١ : ٣١٤، ٢ : ١٣٠              |
| لا (العاطفة) : ١ : ٤٢٦        | كأة، كأة : ٢ : ٤٤٦                 |
| لا (الناهية) : ٢ : ٥٠         | كنهبل : ٢ : ٢٦١، ٢٢٤               |
| لات : ١ : ١٧٩، ٢ : ٢٧٢        | كوكب : ٢ : ٢٢٢                     |
| لاها : ١ : ٣٧٦                | كي : ٢ : ٣٣                        |
| لكن : ١ : ٤٢٧                 | كيت : ٢ : ٣٤٠                      |
| لا يكون (للاستثناء) : ١ : ٣٠٧ | كيسى، كوسى : ٢ : ٤٢٣               |
| لثلا : ٢ : ٤٩٢                | كيف : ١ : ٥٠، ٢ : ٦٢، ٨٦، ١٣٠، ٢٧٦ |
| لؤم = لوم : ٢ : ٣٢٧           | - ل -                              |
| لبب : ٢ : ٣١٣                 | اللام : ١ : ٣٨٨، ٤٩٢               |
| ليبك : ١ : ٤٦٥                | (في ذلك وتلك) : ٤٨٧                |
| لحى : ٢ : ٤٣٨                 | (للابتداء) : ١ : ٢٤٩               |
| لحمر : ٢ : ٤٤٥                | (للاستغاثة) : ١ : ٣٣٩              |
| لخي : ١ : ٨٧                  | (للأمر) : ٢ : ٤٩                   |
| لص : ٢ : ٣٤٢                  | (للجر) : ١ : ٣٦٠                   |
| لعل : ١ : ٢٠٦، ٣١٠            | (للقسم) : ١ : ٣٧٨، ٣٧٥             |
| لعل = لعن : ٢ : ٣٣٣           | (لأجله) : ١ : ١٦٣                  |
| لغدود : ٢ : ٣٣٤               | (المزحلقة) : ١ : ٢١٦، ٢٠٥          |
| لغنون : ٢ : ٣٣٤               | اللاتي : ٢ : ١١٩                   |
| لعمرك : ١ : ١٤٥               | التي : ٢ : ١١٣                     |
| لغيفيز : ٢ : ١٦٣              | اللتيا : ٢ : ١٧٥                   |
| لم : ٢ : ٤٧                   | اللتيات : ٢ : ١٧٦                  |
| لما : ٢ : ٤٨                  | اللذان : ١ : ١٠٨                   |
| لمه : ٢ : ٢٧٦                 | الذي : ٢ : ١١٣                     |
| لن : ٢ : ٣٢                   | الذيتا : ٢ : ١٧٥                   |
| لثنى = أنثى : ٢ : ٤٤٥         | الذيتان : ٢ : ١٧٥                  |
| لولا : ١ : ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٥ | الذين : ١ : ١١٥                    |
| ليال : ٢ : ١٩٠                | الذيتون : ٢ : ١٧٥                  |

|                               |  |
|-------------------------------|--|
| مديق ٢ : ١٧٠                  | ليس ١ : ١٦٥ ، ١٧٢ ، ٣٠٧ ، ٣٩٣          |
| مدينة - مدائن = مداين ٢ : ٤١٠ | ليان = إيمان ٢ : ٤٤٥                   |
| مذروان ١ : ١٠٤                | - م -                                  |
| مرأة - امرأة ٢ : ٤٤٦          | الميم في أنتم ١ : ٤٨٢                  |
| مرة ، امرأة ٢ : ٤٤٥           | ما ١ : ١٧٥ ، ١٧٨ ، ٢ ، ٢١٠ ، ٢٢٧       |
| مزان ١ : ٥١٨                  | ما (استفهام) ٢ : ١٣٠                   |
| مرتجى = مرتجى ٢ : ١٤٨         | ما (التعجبية) ١ : ١٣١ ، ١٩٦            |
| مرحبا ١ : ٤٦٤                 | ما (الشرطية) ٢ : ٦٠                    |
| مرزجوش ٢ : ٢٥٢                | ما (المصدرية) ٢ : ١٢٦                  |
| مرضى ٢ : ٤٢٨                  | ماء (موه ، أمواه ، مياه) ٢ : ٢٩٨ ، ٢٤٦ |
| مرغزاء ٢ : ٢٥٧                | مات (بعوت ، يمات) ٢ : ٣٨٨              |
| مرمى ٢ : ٤٥٣                  | ماذا ١ : ١٤٤ ، ٢ : ١٢٢                 |
| مرمريت ٢ : ٢٢٢ ، ٢٧٩          | مأتم ٢ : ٣٠٨                           |
| مرمريس ٢ : ٢٢٢ ، ٢٧٩          | مأجج ٢ : ٢٥٦ ، ٢٨٣                     |
| مُرروزي ٢ : ١٥٦               | متر = مير ٢ : ٤٤٦                      |
| مزبوت ٢ : ٣٦٠                 | مئية = مئة ٢ : ٣٧٧                     |
| مسائل = مسایل ٢ : ٤٤٥         | مؤيخر ٢ : ١٦٨                          |
| مستدعى ٢ : ٤٣٧                | مبيع ٢ : ٣٥٩                           |
| مسلمونه ٢ : ٢٧٦               | مقى ٢ : ٢٢٧                            |
| مُسيخر ٢ : ١٦٨                | مثنى ١ : ٥١٤                           |
| مشتري ٢ : ٤٣٧                 | مجلس ٢ : ٢٥٢                           |
| مصباح ٢ : ٤٥٥                 | محبب ٢ : ٢٥٦                           |
| مصطفون ١ : ١٠٠                | محكى ٢ : ٤٣٧                           |
| مصوون ٢ : ٣٥٩                 | محنية ٢ : ٣٢٠                          |
| مصيبة = مصائب ٢ : ٤١١         | محيص ٢ : ٣٩٧                           |
| مضراب ٢ : ٢٥٢                 | مختار ٢ : ٣٩٦                          |
| مضرب ٢ : ٢٥٢                  | مد ٢ : ٣٠٢ ، ٤٦٩                       |
| مضروب ٢ : ٢٥٢                 | مدائن = مدائني ٢ : ١٥٥                 |
| مطاية ، مطايا ٢ : ٤٠٩         | مدخل ٢ : ٢٥٢                           |
| مطوية ٢ : ٣٦٠                 | مدووف ٢ : ٣٥٩                          |



|                             |                                  |
|-----------------------------|----------------------------------|
| مهُوم = مهيم = مهيم ٢ : ١٥٠ | مع ١ : ٢٧٩                       |
| مُوحد : ١ : ٥١٤             | معافي ٢ : ٤٣٧                    |
| موسى ٢ : ٢٤٧                | معدّ ٢ : ٢٥٧                     |
| موسر ٢ : ٣٢٦                | معزى ٢ : ٢٨٢ ، ٢٥٦ ، ٢٤٦         |
| مَوْقى ٢ : ٤٣٨              | معطى ٢ : ٤٣٧ ، ٤٥٥               |
| موقن ٢ : ٣٢٦                | معيش = معيشة ٢ : ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٩ |
| مومن ٢ : ٤٤٣                | مغزى ٢ : ٤٥٣                     |
| موزين ٢ : ١٦٩               | مقام ٢ : ٣٩٦                     |
| مَيّت ٢ : ٤٠٢               | مقروءة = مقروءة ٢ : ٤٤٤          |
| ميزان ٢ : ٣١٧               | مقلات ٢ : ٤٥٥                    |
| ميعاد ٢ : ٣١٧               | مقول ٢ : ٣٥٩                     |
| - ن -                       | مقيدم ٢ : ١٦٨                    |
| النون ١ : ١٠٥ ، ١١١         | مقيطع ٢ : ١٦٨                    |
| نون المضارع ٢ : ٢٤          | مقيعس ٢ : ١٦٨                    |
| نون الوقاية ١ : ٢١٨         | مكرم ٢ : ٢٢٥ ، ٢٥٢               |
| نون التوكيد ٢ : ٦٦          | مكيول ٢ : ٣٦٠                    |
| ناب ٢ : ٣٠٣                 | ملك ٢ : ٢٥٨                      |
| نات = ناس ٢ : ٣٤١ ، ٣٦٣     | من ١ : ١٧٣ ، ١٩٦ ، ٣٥٣ ، ٣٨٨     |
| النثدلان ٢ : ٢٤٢            | منّ : استفهام ٢ : ١٣٠            |
| نبأ وأنبأ ١ : ٢٥٦ ، ٢٥٧     | منّ : للشرط ٢ : ٥٣               |
| نبي ، أنبياء ٢ : ٤٤١        | منّ ، منو ، منا ٢ : ١٣٥          |
| نخن ١ : ٤٧٥                 | منتج ٢ : ٢٥٢                     |
| نخلة ، نخل ٢ : ١٨٠          | منجنون ٢ : ٢٥٥                   |
| النداء ٢ : ٤٤٠              | منجنيق ٢ : ٢٥٤                   |
| نداء ، نداء ٢ : ٤٨٦         | منحار ٢ : ٢٥٢                    |
| نذهب ٢ : ٣٦٠                | منذ ومنذ ١ : ٣٦٩ ، ٣٨١           |
| نرجس ٢ : ٢٦٣                | مه ١ : ٤٥٤                       |
| النزاء ٢ : ٤٤٠              | مهدد ٢ : ٢٨٣ ، ٢٥٦               |
| نزال ١ : ٤٥٤                | مهما ٢ : ٥٣                      |
| النزوان ٢ : ٣٠٤ ، ٤٧٠       | مهما = ماما ٢ : ٣٤٦              |

|                              |                          |
|------------------------------|--------------------------|
| هنّ ١ : ٨٨ ، ٩٤              | نطيليق ٢ : ١٦٩           |
| هنّ ٢ : ٣٧٢                  | نغم ١ : ١٨٠              |
| هنا ٢ : ٩١                   | نعمًا ٢ : ٤٩٣            |
| هناه ، هناو ٢ : ٣٤٤          | نغرًا ١ : ٥١٣ ، ٢ : ١٨٢  |
| هنت (هنّية) ٢ : ٣٣٧          | نغرًا ٢ : ١٨٢            |
| هندات ٢ : ١٨٠                | نغر = نَمْرِي ٢ : ١٤٦    |
| هندلع ٢ : ٢١٤                | نهلش ٢ : ٢٦٧             |
| هوا ١ / ٤٧٧                  | نهرص ٢ : ٢٦٧             |
| هواء ، أهوية ٢ : ٤٤١         | نوكي ٢ : ٤٣٨             |
| المهوى ٢ : ٤٣٦               | نَيّام = نوّام ٢ : ٤١٣   |
| هي ١ : ٤٧٨                   | نييب ٢ : ١٦٥             |
| هياك (إياك) ٢ : ٣٤٤          | - ه -                    |
| هيت ٢ : ٩١                   | الماء ١ : ٣٧٦            |
| هيئات ١ : ٤٥٧                | الماء في رأيته ١ : ٤٨١   |
| - و -                        | ها = هاؤوا = هاؤم ٢ : ٩٠ |
| الواو ١ : ٩٩ ، ١٠٠           | هاب ، يهاب ٢ : ٣٨٩       |
| الواو (للمعية) ١ : ٢٧٩       | هات ١ : ٩١               |
| الواو (للقسم) ١ : ٣٦٢ ، ٣٧٥  | هنا ، هذان = ١٠٨         |
| الواو (للعطف) ١ : ٤١٦        | هذه ، هذي ٢ : ٣٤٣        |
| وا ١ : ٣٤٢                   | هباء ، هبائة ٢ : ٤٤٥     |
| واو ٢ : ٤٢٦                  | هبلع ٢ : ٢٧٣             |
| وأى : إينانّ ٢ : ٧٢          | هجان ٢ : ١٧٨             |
| وأى : ايوينانّ ٢ : ٧٢ ، ٧٣   | هجرع ٢ : ٢٧٣             |
| وأى ٢ : ٤٣٤                  | هراق = أراق ٢ : ٣٤٤      |
| واصل ، أوصل ، أو يصل ٢ : ٢٩٥ | هردت (أردت) ٢ : ٣٤٤      |
| وتد = وتد ٢ : ٣٤٩            | هركولة ٢ : ٢٧٣           |
| الوثء ٢ : ٢٠٣                | هرماس ٢ : ٢٥٣            |
| وجد = يجد ٢ : ٣٥٤            | هلكي ٢ : ٤٣٨             |
| وجل ، يوجل ٢ : ٣٥٦           | هلمّ ٢ : ٨٩              |
| وّد ، ايددنانّ ٢ : ٧٠        | هما ١ : ٤٧٨              |

|                            |                           |
|----------------------------|---------------------------|
| يا ١ : ٣٢٨                 | وراءك (للإغراء) ١ : ٤٥٩   |
| يا (للندبة) ١ : ٣٤٢        | ورث = يرث ٢ : ٣٥٥         |
| يأجج ٢ : ٢٥١، ٢٨٣          | ورثة ٢ : ٢٧١              |
| يبرين ١ : ١١٥              | وزن، يزن ٢ : ٣٥٣          |
| يد = يدوي ٢ : ١٥٣          | وسوسة ٢ : ٣٣٠             |
| يدي = أدي ٢ : ٣٠٩          | وشاح (إشاح) ٢ : ٢٨٥       |
| يد ٢ : ٣٧٥                 | وضاء ٢ : ٤٣٩              |
| يديه ٢ : ١٦٤               | وضو، يوضو، اوضونان ٢ : ٧٠ |
| يربوع ١ : ٥١٧، ٢ : ٢٤٩     | وعاء (إعاء) ٢ : ٢٨٥       |
| يرمع ٢ : ٢٤٩               | وعد ١ : ٨٢                |
| يرمي ٢ : ٢٨                | وعد، يعد ٢ : ٣٥٣، ٣٧١     |
| يستعور ٢ : ٢٥٠             | ولاء ٢ : ٤٤٠              |
| يستهنئون، يستهنئون ٢ : ٤٤٧ | ويحه ١ : ٤٦٤              |
| يستهنئون ٢ : ٢٨٦           | ويسه ١ : ٤٦٤              |
| يضرب ٢ : ٢٢٨               | ويله ١ : ٤٦٤              |
| يضربها ٢ : ٢٨٨             | - ي -                     |
| يعفون ٢ : ٢٩               | الياء ١ : ٩٩، ١٠٠         |
| يعملة ٢ : ٢٤٩              | الياء (للمتكلم) ١ : ٤٨٣   |
| يفزرو ٢ : ٢٨               | الياء (للمضارعة) ٢ : ٢٤   |

## ١١ - مصادر التحقيق ومراجعته

- أ -

- ١- الإبدال ، أبو الطيب اللغوي ، تح عز الدين التنوخي ، المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٦١ .
- ٢- الإبدال ، ابن السكيت ، تح د . حسين محمد محمد شرف ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨ .
- ٣- الإبدال والمعاقبة والنظائر ، الزجاجي ، تح عز الدين التنوخي ، المجمع العلمي بدمشق ١٩٦٢ .
- ٤- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، الشيخ أحمد الدمياطي - المطبعة العامرة ١٢٨٥ هـ .
- ٥- أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٢ .
- ٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تح د . مصطفى أحمد الناس ، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٩ .
- ٧- الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين القرشي الكيشي ، تح د . عبد الله الحسيني ود . محسن العميري ، جامعة أم القرى ١٤١٠ هـ .  
- إرشاد الأريب = معجم الأدباء .
- ٨- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٥ هـ .
- ٩- الأزهية في علم الحروف ، الهروي ، تح عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢ .

- ١٠- أساس البلاغة ، الزمخشري ، تح عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة - بيروت . ١٩٨٢ .
- ١١- الاستدراك على أبنية سيويه ، الزبيدي ، ط . روما .
- ١٢- أسرار العربية ، أبو البركات بن الأنباري ، تح الشيخ محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٥٧ .
- ١٣- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبد الباقي الياني ، تح د . عبد المجيد دياب ، شركة الطباعة - الرياض ١٩٨٦ م .
- ١٤- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، مجموعة من المحققين ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥ - ١٩٨٧ .
- ١٥- الاشتقاق ، ابن دريد ، تح عبد السلام هارون ، مؤسسة الخانجي - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ١٦- الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني ، دار الكتب العلمية - بيروت ، مصورة عن ط ١٨٥٣ م .
- ١٧- الإصباح في شرح الاقتراح ، د . محمود فجال ، دار القلم - دمشق ١٩٨٩ م .
- ١٨- إصلاح المنطق ، ابن السكيت ، تح الشيخ أحمد شاکر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٥٦ .
- ١٩- الأصول في النحو ، ابن السراج ، تح عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥ .
- ٢٠- الأضداد ، ابن الأنباري ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ١٩٦٠ .
- ٢١- إعراب الحديث النبوي ، العكبري ، تح عبد الإله نبهان ، دار الفكر بدمشق . ١٩٨٩ .
- ٢٢- الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٦ .
- ٢٣- الأغاني : أبو الفرج الأصبهاني ، دار الكتب المصرية .

٢٤- الاقتضاب ، شرح أدب الكتاب ، ابن السيد البطليوسي ، دار الجيل - بيروت  
١٩٨٧ .

٢٥- الإقناع في القراءات السبع ، ابن الباذش ، تح د . عبد المجيد قطامش ، جامعة  
أم القرى ١٤٠٣ هـ .

٢٦- الأمالي الشجرية ، ابن الشجري ، حيدرأباد ، الدكن ١٣٤٩ هـ .

٢٧- الأمالي النحوية ، ابن الحاجب ، تح هادي حسن حمودي ، مكتبة النهضة  
العربية - بيروت ١٩٨٥ .

٢٨- إملاء مامن به الرحمن ، العكبري ، المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١ هـ .

٢٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار  
الكتب المصرية - القاهرة ١٩٥٠ .

٣٠- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ،  
المكتبة التجارية - مصر ١٩٦١ .

٣١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، تح محمد محيي الدين  
عبد الحميد ، القاهرة ١٩٨٠ .

٣٢- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي ، تح د . محمد بن حمود الدعجاني .

٣٣- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تح د . موسى بناي العليلي ، مطبعة  
العاني - بغداد ١٩٨٢ .

٣٤- الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، تح د . مازن المبارك ، دار  
العروبة - القاهرة ١٩٥٩ .

٣٥- إيضاح المكنون ، البغدادي ، المكتبة الإسلامية - طهران ١٩٦٧ .

- ب -

٣٦- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، بيروت ١٤٠٣ هـ .

٣٧- البداية والنهاية ، ابن كثير ، مكتبة المعارف - بيروت ١٩٨٥ .

- ٣٨- البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، تح . محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة - بيروت ١٩٧٢ .
- ٣٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع ، تح د . عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٨٦ .
- ٤٠- بغية الوعاة ، جلال الدين السيوطي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، الباي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٤ هـ .
- ٤١- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، الفيروز آبادي ، تح محمد المصري ، وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٢ .
- ٤٢- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، ابن الأنباري ، تح د . رمضان عبد التواب ، دار الكتب المصرية ١٩٧٠ .
- ٤٣- بهجة المجالس وأنس المجالس ، ابن عبد البر القرطبي ، تح محمد مرسي الخولي ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٢ .
- ٤٤- البيان والتبيين ، الجاحظ ، تح عبد السلام هارون ، ط الخانجي ، القاهرة ١٩٦٨ .

- ت -

- ٤٥- تاج العروس ، الإمام الزبيدي ، إصدار الكويت .
- ٤٦- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، ترجمة د . عبد الحلیم النجار وآخرين ، دار المعارف بمصر ١٩٧٤ وما بعدها .
- ٤٧- تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، ط محمد أمين الخانجي .
- ٤٨- تاريخ الطبري ، أبو جعفر الطبري ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٦٠ .
- ٤٩- التبصرة في القراءات ، مكي القيسي ، تح د . محيي الدين رمضان ، معهد المخطوطات العربية - الكويت ١٩٨٥ .

- ٥٠- التبصرة والتذكرة ، عبد الله الصيري ، تح د . أحمد مصطفى علي الدين ،  
جامعة أم القرى ، دار الفكر بدمشق ١٩٨٢ .
- ٥١- التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، تح د . عبد الرحمن العثيمين ، دار  
الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٨٦ .
- ٥٢- تحصيل عين الذهب ، الأعم الشنمري ، في ذيل كتاب سيبويه ط . بولاق .
- ٥٣- تذكرة النحاة ، أبو حيان الأندلسي ، تح د . عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة  
الرسالة - بيروت ١٩٨٦ .
- ٥٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تح د . محمد كامل بركات ، وزارة  
الثقافة - القاهرة ١٩٦٨ .
- ٥٥- التصريح بمضمون التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، الطبعة الأزهرية  
١٣٤٤ هـ .
- ٥٦- تفسير أرجوزة أبي نواس ، ابن جني ، تح الشيخ محمد بهجة الأثري ، جمع اللغة  
العربية بدمشق ١٩٨٢ .
- ٥٧- تفسير الرازي ، فخر الدين الرازي ، التزام عبد الرحمن محمد ، القاهرة .
- ٥٨- تفسير الطبري ( جامع البيان ) ، دار الفكر ١٩٨٤ .
- ٥٩- تفسير القرطبي ( الجامع لأحكام القرآن ) ، دار الكتب المصرية ١٩٦٦ .
- ٦٠- التكملة ( وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي ) ، أبو علي الفارسي ، تح د .  
حسن شاذلي فرهود ، جامعة الرياض ١٩٨١ .
- ٦١- التكملة لوفيات النقلة ، الحافظ المنذري ، تح بشار عواد معروف ، مطبعة  
الآداب بالنجف ١٣٨٨ هـ .
- ٦٢- التكملة والذيل والصلة ، الإمام الصَّغاني ، مجموعة من المحققين ، دار الكتب  
القاهرة ١٩٧٧ .
- ٦٣- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات : في القراءات السبع ، ابن بليمة . تح



- سبيع حمزة حاكمي ، جدة - بيروت ، مؤسسة علوم القرآن ١٩٨٨ .
- ٦٤- تهذيب إصلاح المنطق ، التبريزي ، تح د . فخر الدين قباوة . حلب .
- تهذيب الألفاظ ، ابن السكيت = كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ .
- ٦٥- تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، دار الفكر ١٩٨٤ .
- ٦٦- تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري ، القاهرة ، تراثنا ١٩٦٧ .
- ٦٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تح د . عبد الرحمن علي سليمان ، القاهرة ١٩٧٩ .
- ٦٨- التيسير في القراءات ، أبو عمرو الداني ، تح أوتوبرتزل ، إستانبول - مطبعة الدولة ١٩٣٠ .
- ٦٩- الجامع الصحيح ( صحيح مسلم ) ، دار الآفاق - بيروت .
- ٧٠- الجمل في النحو ( منسوب للخليل بن أحمد ) ، تح د . فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٧ .
- ٧١- الجمل في النحو ، الزجاجي ، تح د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل ١٩٨٨ .
- ٧٢- جهرة اللغة ، ابن دريد ، حيدرآباد ، مصورة .
- ٧٣- جهرة أنساب العرب ، ابن حزم الأندلسي ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٣ .

### - ح -

- ٧٤- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل طبعة دار الفكر .
- ٧٥- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، القاهرة ١٢٨٦ هـ .
- ٧٦- حاشية على شرح بانث سعاد ، عبد القادر البغدادي ، تح نظيف محرم خواجة ، دارفرانزشتاينر ، فيسبادن ١٩٨٠ - ١٩٩٠ .
- ٧٧- حجة القراءات . ابن زنجلة ، تح سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ١٩٧٩ .
- ٧٨- الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي ، تح بدر الدين قهوجي وبشير

جويجاتي ، دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٨٤ .

٧٩- الحلل في شرح أبيات المجل ، ابن السيد البطليوسي ، تح د . مصطفى إمام ،  
الدار المصرية - القاهرة ١٩٧٩ .

٨٠- الحيوان : الجاحظ ، تح عبد السلام محمد هارون ، البايي الحلبي - القاهرة  
١٩٥٨ .

#### - خ -

٨١- خزنة الأدب ، عبد القادر البغدادي ، ط بولاق ، وطبعة بتحقيق عبد السلام  
هارون ، القاهرة ١٩٨٦ .

٨٢- الخصائص ، ابن جني ، تح محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ .

٨٣- خلق الإنسان في اللغة ، الحسن بن أحمد ، تح د . أحمد خان ، معهد  
المخطوطات العربية ، الكويت ١٩٨٦ .

#### - د -

٨٤- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضية ، مطبعة السعادة  
١٩٧٢ .

٨٥- درة الغواص في أوهام الخواص ، الحريري ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ،  
القاهرة ١٩٧٥ .

٨٦- الدرر اللوامع على مع الهوامع ، أحمد الشنقيطي ، دار المعرفة - بيروت .

٨٧- دقائق التصريف ، القاسم بن محمد ، تح د . أحمد ناجي القيسي ود . حسين  
تورال ود . حاتم صالح الضامن . المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧ .

٨٨- دول الإسلام ، لشمس الدين الذهبي ، مؤسسة الأعلمي - بيروت ١٩٨٥ .

٨٩- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تح الشيخ محمد حسن آل ياسين ، بغداد ١٩٦٥ .

٩٠- ديوان الأعشى الكبير ، تح د . محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب - القاهرة  
وأيضاً ط دار صادر .

٩١- ديوان امرئ القيس ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر .

- ٩٢- ديوان أمية بن أبي الصلت ، تح د . عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس . دمشق .
- ٩٣- ديوان أوس بن حجر ، تح د . محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت .
- ٩٤- ديوان جرير ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٣ .
- ٩٥- ديوان رؤبة ضمن مجموع أشعار العرب تح وليم بن الورد . بيروت ١٩٧٩ .
- ٩٦- ديوان زهير بن أبي سلمى ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٦ ، وطبعة بشرح الأعلم وتح د . فخر الدين قباوة ، وأخرى بشرح ثعلب .
- ٩٧- ديوان الشماخ بن ضرار ، تح د . صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .
- ٩٨- ديوان طرفة ، تح لطفي الصقال ودريّة الخطيب ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥ .
- ٩٩- ديوان عباس بن مرداس ، تح يحيى الجبوري ، بغداد ١٩٦٨ .
- ١٠٠- ديوان عبيد بن الأبرص ، دار بيروت للنشر ١٩٨٣ .
- ١٠١- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ، تح د . محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٦ .
- ١٠٢- ديوان العجاج ، بشرح الأصمعي ، تح د . عبد الحفيظ السطلي ، دمشق ١٩٧١ .
- ١٠٣- ديوان علقمة الفحل ، بشرح الأعلم ، تح لطفي الصقال ودريّة الخطيب ، حلب ١٩٦٩ .
- ١٠٤- ديوان الفرزدق ، دار بيروت للنشر ١٩٨٤ .
- ١٠٥- ديوان كثير ، تح د . إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت ١٩٧١ .
- ١٠٦- ديوان لبيد ، بشرح الطوسي ، تح د . إحسان عباس ، الكويت ١٩٨٤ .
- ١٠٧- ديوان المرار الأسدي ، صنعة د . نوري حمودي القيسي ، مجلة المورد العراقية - العدد ٢ ، المجلد الثاني ١٩٧٢ .

- ذ -

١٠٨- الذيل على طبقات الحنابلة ، ابن رجب الحنبلي ، القاهرة ١٩٥٢ .

- ر -

١٠٩- الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تح د . شوقي ضيف ، القاهرة ١٩٤٧ .

١١٠- رسالة أسباب حدوث الحروف ، ابن سينا ، تح محمد حسان الطيان ويحيى

ميرعلم ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣ .

١١١- رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ ( مَنْ ) الشرطية ، ابن هشام المصري ، تح

د . مازن المبارك ، دار ابن كثير ، دمشق ١٩٨٧ .

١١٢- رسالة الملائكة ، أبو العلاء المعري ، تح محمد سليم الجندي ، بيروت .

١١٣- رصف المباني ، المالقي ، تح أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق

١٩٧٥ .

١١٤- الرعاية لتجويد القراءة ، مكي القيسي ، تح د أحمد حسن فرحات . دمشق

١٩٧٣ .

١١٥- الروض الأنف ، السهيلي ، تح عبد الرؤوف طه سعد ، دار المعارف - بيروت

١٩٨٤ .

- ز -

١١٦- زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم ، محمد حبيب الله ، مؤسسة الحلبي ،

القاهرة .

١١٧- زاد المسير في علم التفسير ، ابن الجوزي ، المكتب الإسلامي - دمشق ١٩٦٤ .

١١٨- الزاهر في معاني كلمات الناس ، ابن الأنباري ، تح د . حاتم الضامن ، وزارة

الثقافة - بغداد ١٩٧٩ .

- س -

١١٩- السبعة ( كتاب السبعة ) ابن مجاهد ، تح د . شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر

١٩٧٢ .

١٢٠- سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، تح د . حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق . ١٩٨٥ .

١٢١- سفر السعادة وسفير الإفادة ، علم الدين السخاوي ، تح د . محمد أحمد الدالي ، جمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣ .

١٢٢- سمط اللآلي ، أبو عبيد البكري ، تح عبد العزيز الميني ، دار الحديث - بيروت . ١٩٨٤ .

١٢٣- سنن ابن ماجه ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ١٩٧٥ .

١٢٤- سنن الترمذي ، بعناية عزة عبيد الدعاس ، حص .

١٢٥- سير أعلام النبلاء ، تح مجموعة من المحققين ، مؤسسة الرسالة - دمشق ١٩٨٨ .

- ش -

١٢٦- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب ، ابن العماد الحنبلي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

١٢٧- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت .

١٢٨- شرح أبيات سيويه ، أبو جعفر النحاس ، تح وهبة متولي عمر ، مكتبة الشباب - القاهرة ١٩٨٥ .

١٢٩- شرح أبيات سيويه ، ابن السيرافي ، تح د . محمد علي سلطاني ، جمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦ .

١٣٠- شرح الأبيات المشككة الإعراب ( إيضاح الشعر ) ، أبو علي الفارسي ، تح د . حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ١٩٨٧ .

١٣١- شرح أبيات مغني اللبيب ، عبد القادر البغدادي ، تح عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٨١ .

- شرح أسماء الله الحسنى ، فخر الدين الرازي = لوامع البينات .

١٣٢- شرح أشعار الهدليين ، أبو سعيد السكري ، تح عبد الستار فراج ، دار العروبة - القاهرة .

- ١٣٣- شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- ١٣٤- شرح الإيضاح ، العكبري ، تح يحيى ميرعلم ، ( أطروحة دكتوراه في جامعة دمشق ) .
- ١٣٥- شرح التصريح ، خالد الأزهرى ، القاهرة ١٣٢٥ هـ .
- ١٣٦- شرح الجمل ، ابن عصفور ، تح د . صاحب أبو جناح ، بغداد ١٩٨٢ .
- ١٣٧- شرح الجمل ، ابن هشام الأنصاري ، تح د . علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٥ .
- ١٣٨- شرح حماسة أبي تمام ، المرزوقي ، تح أحمد أمين وعبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٦٧ .
- ١٣٩- شرح شافية ابن الحاجب ، الرضى الأسترابادي ، تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة .
- ١٤٠- شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، تح محمد محي الدين عبد الحميد .
- ١٤١- شرح شواهد الشافية ، عبد القادر البغدادي ، تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٧٣ .
- شرح الشواهد الكبرى = المقاصد النحوية .
- ١٤٢- شرح شواهد المغني ، الجلال السيوطي ، مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٦ .
- ١٤٣- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، ابن الأنباري ، تح عبد السلام هارون ، دار المعارف بصر ١٩٦٣ .
- ١٤٤- شرح قطر الندى ، ابن هشام ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة مصر ١٩٦٣ .
- ١٤٥- شرح قصيدة بانث سعاد ، ابن هشام . المطبعة العامرة ١٢٩٠ هـ .
- ١٤٦- شرح كافية ابن الحاجب ، الرضى الأسترابادي ، دار الطباعة العامرة ١٢٧٥ ، وطبعة جامعة قاريونس .

- ١٤٧- شرح الملع ، ابن برهان العكبري ، تح د . فائز فارس ، الكويت ١٩٨٤ .
- ١٤٨- شرح المفصل : ابن يعيش ، دار الطباعة المنيرية - القاهرة .
- ١٤٩- شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ ، تح خالد عبد الكريم ، الكويت ١٩٧٦ .
- ١٥٠- شرح الملوكي ، ابن يعيش ، تح د . فخر الدين قباوة ، حلب ١٩٧٣ .
- ١٥١- شعر ابن مفرغ ، تح د . داود سلوم ، بغداد ١٩٦٨ .
- ١٥٢- شعر الأحوص الأنصاري ، تح د . إبراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٦٩ .
- ١٥٣- شعر الأخطل ، صنعة السكري ، تح د . فخر الدين قباوة ، بيروت ١٩٧٩ .
- ١٥٤- شعر عمرو بن معد يكرب ، تح مطاع طرابيشي ، مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ١٥٥- شعر المتوكل الليثي ، تح د . يحيى الجبوري ، مكتبة الأندلس - بغداد .
- ١٥٦- شعر النابغة الجعدي ، المكتب الإسلامي - دمشق ١٩٦٤ .
- ١٥٧- الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تح أحمد شاكر ، دار المعارف بمصر .
- ١٥٨- شواهد التوضيح والتصحيح ، ابن مالك ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ١٩٥٨ ، وطبعة بتحقيق د . طه عبد المحسن ، بغداد ١٩٨٥ .

- ص -

- ١٥٩- الصاحب في فقه اللغة ، ابن فارس ، تح سيد أحمد صقر ، ط . عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧ .
- ١٦٠- الصاهل والشاحج ، أبو العلاء المعري ، تح د . عائشة عبد الرحمن ( بنت الشاطئ ) ، دار المعارف بمصر ١٩٨٤ .
- ١٦١- الصحاح ، أبو نصر الجوهري ، تح أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت .

- ض -

- ١٦٢- الضرائر ، محمود شكري الألوسي ، دار صعب - بيروت .
- ١٦٣- ضرائر الشعر ، ابن عصفور ، تح السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ١٩٨٠ .
- ١٦٤- ضرورة الشعر ، السيرافي ، تح د . رمضان عبد التواب ، بيروت ١٩٨٥ .

- ط -

- ١٦٥- طبقات الشافعية الكبرى ، السبكي ، تح محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو ، ط . عيسى البايي الحلبي - القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٦٦- طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام ، تح محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني - القاهرة ١٩٧٤ .
- ١٦٧- الطبقات الكبرى ، ابن سعد ، دار صادر - بيروت ١٩٦٨ .
- ١٦٨- طبقات النحاة واللغويين ، ابن قاضي شهبة ، ط . النعمان بالنجف ١٩٧٣ .
- ١٦٩- طبقات النحويين واللغويين ، محمد بن الحسن الزبيدي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٨٤ .
- ١٧٠- الطرائف الأدبية ، عبد العزيز الميني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- ع -

- ١٧١- عبث الوليد ، أبو العلاء المعري ، تح نادية علي الدولة ، دمشق .
- ١٧٢- العبر في خبر مَنْ عَبْر ، الحافظ الذهبي ، د . صلاح الدين المنجد ، الكويت ١٩٦٦ .
- ١٧٣- العقد الفريد ، ابن عبد ربّه ، تح أحمد أمين ورفاقه ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- ١٧٤- العوامل المائة النحوية ، عبد القاهر الجرجاني ، تح البدر اوي زهران ، دار المعارف ١٩٨٨ .
- ١٧٥- العين ، الخليل بن أحمد ، تح إبراهيم السامرائي ومهدي الخزومي ، بغداد ١٩٨٠ .
- ١٧٦- عيون الأخبار ، ابن قتيبة ، دار الكتب المصرية ١٩٢٥ .

- غ -

- ١٧٧- غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري ، نشره برجستراسر ، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٣٢ .



١٧٨ - غيث النفع في القراءات السبع ، الصفاقي ، المطبعة العثمانية ١٣٠٤ هـ .

- ف -

١٧٩ - فتح القدير ، الشوكاني ، دار الفكر العربي - بيروت ١٩٨٣ .

١٨٠ - فُرحة الأديب ، الغندجاني ، تح د . محمد علي سلطاني ، دمشق ١٩٨١ .

١٨١ - فصل المقال ، أبو عبيد البكري ، تح د . إحسان عباس ، مؤسسة

الرسالة - بيروت ١٩٨٣ م .

١٨٢ - فهارس كتاب سيويه ، محمد عبد الخالق عضية ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٥ .

١٨٣ - فهرس شواهد سيويه ، أحمد راتب النفاخ ، دار الإرشاد - بيروت ١٩٧٠ .

١٨٤ - الفهرست ، ابن النديم ، دار المعرفة - بيروت ١٩٧٨ .

- ق -

١٨٥ - القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، دار الجيل - بيروت .

١٨٦ - القوافي ، أبو الحسن الأخفش ، تح أحمد راتب النفاخ ، دار الأمانة - بيروت

١٩٧٤ .

١٨٧ - الكافي في العروض والقوافي ، تح الحسين حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي ،

مصر ١٩٦٩ .

١٨٨ - الكامل ، المبرد ، تح محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ١٩٨٦ ، وأيضاً طبعة

المكتبة التجارية الكبرى .

١٨٩ - الكتاب ، سيويه ، ط بولاق ١٣١٧ هـ وط عبد السلام هارون ،

ط الخانجي ، القاهرة ١٩٨٣ .

- كتاب الشعر = شرح الأبيات المشككة للفارسي .

١٩٠ - الكشاف ، الزمخشري ، بعناية مصطفى حسين أحمد ، القاهرة ١٩٥٣ ، وط دار

الكتاب العربي ببيروت ١٤٠٦ هـ .

١٩١ - الكشف عن وجوه القراءات السبع ، مكي بن أبي طالب ، تح د . يحيى الدين

رمضان ، جمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤ .

١٩٢- الكليات ، أبو البقاء الكفوي ، تح د . عدنان درويش ومحمد المصري ، وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٢ .

١٩٣- كنز الحفاظ في ترتيب الألفاظ . ابن السكيت . بيروت ١٨٩٥ .

١٩٤- كنز العمال ، علاء الدين المتقي ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥ م .

- ل -

١٩٥- اللباب في تهذيب الأنساب ، ابن الأثير الجزري ، دار صادر بيروت ١٩٨٠ .

١٩٦- لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر - بيروت .

١٩٧- اللآمات ، الزجاجي ، تح د . مازن المبارك ، ط مجمع اللغة العربية بدمشق . ١٩٦٩ .

١٩٨- اللع ، ابن جني ، تح ، حامد المؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٣ .

١٩٩- لوامع البيئات شرح أسماء الله تعالى والصفات للإمام فخر الدين الرازي - الخانجي ١٣٢٣ هـ .

- م -

٢٠٠- المؤلف والمختلف ، الأمدي ، تح عبد الستار فراج ، القاهرة ١٩٦١ .

٢٠١- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، القزاز القيرواني ، تح د . رمضان عبد التواب ود . صلاح الدين الهادي ، دار العروبة بالكويت ١٩٨٢ .

٢٠٢- ما ينصرف وما لا ينصرف ، الزجاج ، تح هدى قراعة ، القاهرة ١٩٧١ .

٢٠٣- المبسوط في القراءات ، ابن مهران ، تح سبيع حمزة حاكمي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦ .

٢٠٤- المثني ، أبو الطيب اللغوي ، تح عز الدين التنوخي ، المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٨٠ هـ .

٢٠٥- مجاز القرآن ، أبو عبيدة ، تح د . فؤاد سوزكين ، مؤسسة الرسالة - بيروت . ١٩٨١ .

- ٢٠٦- مجالس ثعلب ، أبو العباس ثعلب ، تح عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر .
- ٢٠٧- مجالس العلماء ، الزجاجي ، تح عبد السلام هارون ، الكويت ١٩٦٢ .
- ٢٠٨- مجمع البيان ، الطبرسي ، دار المعرفة - بيروت ١٤٠٦ هـ .
- ٢٠٩- المجمل في اللغة ، ابن فارس ، تح د . زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٤ .
- ٢١٠- المحتسب في تبين شواذ القراءات ، ابن جني ، تح علي النجدي ناصف ، ود . عبد الحلیم النجار ، ود . عبد الفتاح شلي ، المجلس الأعلى - القاهرة ١٣٨٦ .
- ٢١١- المحصول ، فخر الدين الرازي ، تح طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ١٩٩٢ .
- ٢١٢- المحكم ، ابن سيده ، جامعة الدول العربية .
- ٢١٣- مختصر في شواذ القرآن ، ابن خالويه ، نشرة برجستراسر ، المطبعة الرحمانية ، مصر ١٩٣٤ .
- ٢١٤- المخصص ، ابن سيده ، دار الفكر - بيروت ١٩٧٨ .
- ٢١٥- المدارس النحوية ، د . شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .
- ٢١٦- المذكر والمؤنث ، المبرد ، د . رمضان عبد التواب ، صلاح الدين الهادي ، دار الكتب المصرية ١٩٧٠ .
- ٢١٧- مذكرات في قواعد اللغة العربية ، سعيد الأفغاني ، جامعة دمشق .
- ٢١٨- مرآة الجنان ، اليافعي ، مؤسسة الأعلمي - بيروت ( مصورة ) .
- ٢١٩- المرتجل في شرح الجمل ، ابن الحشاش ، تح علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ .
- ٢٢٠- المرصع ، ابن الأثير ، تح إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة - بغداد ١٩٧١ .
- ٢٢١- المزهري ، جلال الدين السيوطي ، تح جاد المولى والبجاوي وأبي الفضل ، دار إحياء الكتب بالقاهرة .

- ٢٣٢- المسائل البصريات ، أبو علي الفارسي ، تح د . محمد الشاطر ، مطبعة  
المدني - القاهرة ١٩٨٥ .
- المسائل البغداديات = المسائل المشكلة .
- ٢٢٣- المسائل الحلييات ، أبو علي الفارسي ، تح د . حسن هندواي ، دار القلم ،  
دمشق ١٩٨٧ .
- ٢٢٤- مسائل خلافية في النحو ، العكبري ، تح د . محمد خير حلواني ، حلب .
- ٢٢٥- المسائل العسكرية ، أبو علي الفارسي ، تح إسماعيل أحمد عمارة ، الجامعة  
الأردنية ١٩٨١ .
- ٢٢٦- المسائل العضديات ، أبو علي الفارسي ، تح شيخ الراشد ، وزارة الثقافة  
١٩٨٦ .
- ٢٢٧- المسائل المشكلة ( البغداديات ) أبو علي الفارسي ، تح صلاح الدين  
السنكاوي ، وزارة الأوقاف - بغداد ١٩٨٣
- ٢٢٨- المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تح د . محمد كامل بركات ، جامعة  
الملك عبد العزيز ، دار الفكر - دمشق ١٩٨٢ .
- ٢٢٩- المستقصى ، الزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٧٧ .
- ٢٣٠- مسند أحمد ، الإمام أحمد بن حنبل ، مصر .
- ٢٣١- مشكل إعراب القرآن ، مكي القيسي ، تح ياسين محمد السواس ، ط جمع اللغة  
العربية بدمشق ١٩٧٤ .
- ٢٣٢- المشوف المعلم في ترتيب إصلاح المنطق على حروف المعجم ، العكبري ، تح .  
ياسين محمد السواس ، جامعة أم القرى ١٩٨٣ .
- ٢٣٣- معالم التنزيل ، البغوي ، تح خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار ، دار  
المعرفة - بيروت ١٤٠٧ هـ .
- ٢٣٤- معاني القرآن . الأخفش ، تح د . فائز فارس ، الكويت ١٩٨١ .

- ٢٣٥- معاني القرآن ، للفراء ، تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار الكتب  
والهيئة العامة ١٩٥٥ - ١٩٧٢ .
- ٢٣٦- المعاني الكبير ، ابن قتيبة ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٤ .
- ٢٣٧- معاهد التنصيص ، عبد الرحيم العباسي ، القاهرة ١٣١٦ هـ .
- ٢٣٨- معجم الأدباء ( إرشاد الأريب ) ياقوت الحموي ، دار المأمون القاهرة ١٩٣٦ .
- ٢٣٩- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٧٩ .
- ٢٤٠- معجم الشعراء ، المرزباني ، تح عبد الستار فراج ، القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٢٤١- معجم الشهابي ، الأمير مصطفى الشهابي ، مكتبة لبنان - بيروت ١٩٧٨ .
- ٢٤٢- معجم القراءات القرآنية ، د . عبد العال سالم مكرم ، د . أحمد مختار عمر ،  
جامعة الكويت ١٩٨٢ .
- ٢٤٣- معجم ما استعجم ، أبو عبيد البكري ، تح مصطفى السقا ورفاقه ، لجنة  
التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٥ .
- ٢٤٤- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، مصر .
- ٢٤٥- المعرب ، أبو منصور الجواليقي ، تح أحمد محمد شاکر ، وزارة الثقافة بمصر  
١٩٦٩ .
- ٢٤٦- معرفة القراء الكبار ، الحافظ الذهبي ، تح د . بشار عواد ورفاقه ، مؤسسة  
الرسالة - بيروت ١٩٨٤ .
- ٢٤٧- المعمرن والوصايا ، تح عبد المنعم عامر ، ط عيسى البابي الحلبي ١٩٦١ .
- ٢٤٨- المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري ، القاهرة ١٢٩١ هـ .
- ٢٤٩- المفضليات ، المفضل الضبي ، تح أحمد محمد شاکر وعبد السلام هارون ، دار  
المعارف بمصر ١٩٦٤ .
- ٢٥٠- المقاصد النحوية ( شرح الشواهد الكبرى ) العيني ، بهامش خزانة الآداب ،  
ط بولاق ١٣٤٧ هـ .

- ٢٥١- مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تح عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ .
- ٢٥٢- المقتضب ، المبرد ، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى - للشؤون الإسلامية - القاهرة .
- ٢٥٣- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ، ابن جني ، تح د . مازن المبارك ، دار ابن كثير بدمشق ١٨٨٨ .
- ٢٥٤- المقصور والمدود ، الفراء ، تح عبد الإله نيهان ، ومحمد خير البقاعي ، دار قتيبة بدمشق ١٩٨٣ .
- ٢٥٥- المقصور والمدود ، ابن ولّاد ، صححه محمد بدر الدين النعساني ، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٠٨ .
- ٢٥٦- المتع في التصريف ، ابن عصفور ، تح د . فخر الدين قباوة ، حلب ١٩٦٨ .
- ٢٥٧- المنتظم ، ابن الجوزي ، دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٥٨ هـ .
- ٢٥٨- المنصف شرح تصريف المازني ، ابن جني ، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط البايي الحلبي ١٩٥٤ .
- ٢٥٩- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان ، للهيشمي ، تح محمد عبد الرزاق حمزة ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٦٠- الموجز في النحو ، ابن السراج ، تح الشويمي ودامرجي ، بيروت ١٩٦٥ .
- ٢٦١- الموشح ، المرزباني ، تح علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر ١٩٦٥ .
- ٢٦٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الحافظ الذهبي ، عليّ محمد البجاوي ، دار المعرفة - بيروت .

#### - ن -

- ٢٦٣- النجوم الزاهرة ، ابن تغري بردي ، الهيئة المصرية العامة ١٩٧٢ .
- ٢٦٤- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .
- ٢٦٥- نزهة الألباء ، ابن الأنباري ، تح إبراهيم السامرائي ، الأردن ١٩٨٥ .

- ٢٦٦- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، القاهرة ١٩٦٩ .  
 ٢٦٧- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تح محمد أحمد دهمان دمشق ١٣٤٥ هـ ،  
 وأيضاً طبعة علي محمد الضباع بيروت .  
 ٢٦٨- نظام الغريب ، الربيعي ، تح محمد بن علي الأكوغ ، دار المأمون للتراث  
 . ١٩٨٠ .

- ٢٦٩- النقائض ، أبو عبيدة ، بيقان ، ليدن ١٩٠٨ - ١٩١٢ .  
 ٢٧٠- نكت الهميان ، الصلاح الصفدي ، تح أحمد زكي ، المطبعة الجمالية ١٩١١ م .  
 ٢٧١- النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٢٢ هـ .  
 ٢٧٢- نوادر أبي زيد ، أبو زيد ، دار الكتاب العربي - بيروت .

#### هـ

- ٢٧٣- هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد بيروت  
 . ١٩٦٦ .  
 ٢٧٤- هدية العارفين ، البغدادي ، المكتبة الإسلامية - طهران ١٩٦٧ .  
 ٢٧٥- همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع ، السيوطي مصر ١٣٢٧ هـ .

#### و

- ٢٧٦- الوافي بالوفيات ، الصلاح الصفدي ، بعناية هلمون ريتنر .  
 ٢٧٧- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، القاضي الجرجاني ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم  
 وعلي محمد البجاوي . ط البابي الحلبي ١٩٦٦ .  
 ٢٧٨- وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، تح د . إحسان عباس ، دار صادر - بيروت  
 . ١٩٧٧ .

#### ي

- ٢٧٩- يتيمة الدهر ، أبو منصور الثعالبي ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٩٧٣ .





# الفهرس



## ١٢ - فهرس محتويات الجزء الثاني

|    |   |
|----|---|
| ٥  | توطئة   |
| ٧  | في حضرة الكتاب                                |
| ١٣ | ٦١ - باب الأفعال                              |
| ١٣ | مقدمة   |
| ١٣ | فصل : أقسام الأفعال والجدل في فعل الحال       |
| ١٥ | فصل : أيُّ أقسام الفعل أصل لغيره              |
| ١٥ | فصل : الأصل في الفعل البناء                   |
| ١٥ | فصل : أصل البناء إنما على السكون              |
| ١٦ | فصل : علل بناء الماضي على الفتح               |
| ١٧ | مسألة : بناء الأمر على السكون والخلاف في ذلك  |
| ٢٠ | مسألة : إعراب المضارع لشبهه بالاسم            |
| ٢١ | مسألة : إعراب المضارع استحسان والخلاف في ذلك  |
| ٢٣ | فصل : لا يصير الفعل مضارعاً إلا بزيادة الحروف |
| ٢٣ | فصل : علة كون المضارع أربعة أحرف              |
| ٢٣ | فصل : علل اختصاص الهمزة بالمتكلم              |
| ٢٤ | فصل : علل جعل النون للجمع                     |
| ٢٤ | فصل : اختصاص المخاطب المذكر بالتاء            |
| ٢٤ | فصل : علل جعل حروف المضارعة أولاً             |
| ٢٥ | مسألة : الخلاف في عامل رفع المضارع            |
| ٢٧ | مسألة : الأمثلة الخمسة معربة والدليل على ذلك  |

- ٢٨ مسألة : الفعل المعرب يعرض له البناء لشيئين
- ٢٨ مسألة : تعليل عدم تحرك المثل الآخر بالضمّة
- ٢٩ مسألة : الرجال يعفون والنساء يعفون وتقدير ذلك
- ٣٠ - ٦٢ - باب نواصب الفعل
- ٣٠ تعليل عمل ( أن ) في نصبها المضارع
- ٣١ فصل : أن والفعل في تقدير المصدر
- ٣١ فصل : عمل ( أن ) بعد حذفها والخلاف في ذلك
- ٣٢ فصل : تعليل عمل ( لن )
- ٣٢ فصل : طبيعة ( لن )
- ٣٣ فصل : القول في ( كي )
- ٣٤ فصل : طبيعة ( إذن ) وشروط عملها
- ٣٥ مسألة : كلام في عملها ورتبتها
- ٣٦ مسألة : الفصل بـ ( لا ) بين الفعل وإذن
- ٣٦ مسألة : ( إذن ) إذا صاحبها حرف عطف
- ٣٧ مسألة : إذن أظنك صادقاً
- ٣٧ مسألة : إبدال نونها ألفاً
- ٣٧ فصل : إضمار ( أن ) بعد الفاء والخلاف في ناصب الفعل
- ٣٨ فصل : إضمار ( أن ) بعد اللام والخلاف في ذلك
- ٤٠ فصل : إضمار ( أن ) بعد الواو ( لا تأكل السمك وتشرب اللبن )
- ٤١ مسألة : لو رفعت ( تشرب )
- ٤١ مسألة : لا يسعني شيء ويعجز عنك
- ٤٢ مسألة : إضمار أن مع الفعل المعطوف على المصدر
- ٤٢ مسألة : الواو التي تضر بعدها ( أن ) بمعنى الجمع

- ٤٣ فصل : إضمار ( أن ) بعد ( أو )
- ٤٣ مسألة : ما تأتينا فتحدثنا
- ٤٤ فصل : إضمار ( أن ) بعد ( حتى )
- ٤٥ مسألة : ارتفاع الفعل وانتصابه بعد حتى ووجوه ذلك
- ٤٦ مسألة : لا يجوز إظهار ( أن ) بعد ( حتى )
- ٤٦ مسألة : لا يجوز إظهار ( أن ) مع لام كي
- ٤٧ ٦٣ - باب الجوازم
- ٤٧ معنى الجزم لغة واصطلاحاً
- ٤٧ فصل : علّة إعمال لم
- ٤٨ فصل : دخول حرف الشرط على لم
- ٤٨ فصل : ( لَمَّا ) : طبيعتها ومعناها
- ٤٩ فصل : لام الأمر وسبب عملها
- ٤٩ فصل : تسكين لام الأمر إذا سبقت بواو أو فاء
- ٥٠ فصل : لا الناهية وسبب عملها
- ٥٠ فصل : ( إن ) الشرطية أم أدوات الشرط
- ٥٠ مسألة : فعل الشرط والجزاء معربان والخلاف في ذلك
- ٥١ مسألة : الخلاف في الجازم لفعل الشرط وجوابه
- ٥٢ مسألة : دخول ( إن ) على لم
- ٥٢ مسألة : لا تكون إن بمعنى إذ
- ٥٣ فصل : مَنْ الشرطية وشبهها يأن
- ٥٣ فصل : طبيعة ( مهما )
- ٥٤ فصل : حيث الجازمة
- ٥٥ فصل : أصل إذ ما

- ٥٥ فصل : الجزم إذا للضرورة
- ٥٦ فصل : لا يعمل في أدوات الشرط شيء قبلها إلا حرف الجر
- ٥٧ فصل : العامل في الاسم بعد أداة الشرط فعل محذوف
- ٥٨ فصل : الجزاء يكون بالفعل المجزوم
- ٥٩ فصل : قيام المفاجأة إذا مقام الفاء
- ٦٠ فصل : حذف جواب الشرط وفعل الشرط
- ٦٠ فصل : خبر مَنْ وما والخلاف في ذلك
- ٦٢ فصل : المجازاة بكيف والخلاف في ذلك
- ٦٤ فصل : حذف الفاء
- ٦٤ مسألة : تحليل قولهم « لاتدن من الأسد تسلّم منه »
- ٦٥ مسألة : الأمر والنهي يجزمان بشرط مقدر
- ٦٦ - ٦٤ - باب النونين
- ٦٦ مسألة : اختصاص نوني التوكيد بالأفعال
- ٦٦ مسألة : بناء المضارع مع نون التوكيد
- ٦٧ مسألة : فتح ما قبل النون في الواحد
- ٦٧ مسألة : الحركة قبل النون بناء
- ٦٧ مسألة : النون أصل خفيفة وثقيلة
- مسألة : عدم دخول النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة
- ٦٨ النسوة
- ٦٩ مسألة : حركة النون الثقيلة بعد الألف
- ٧٠ مسألة : زيادة الألف قبل نون التوكيد في فعل جماعة النسوة
- ٧١ مسألة : الوقوف على النون الخفيفة المفتوح ما قبلها
- ٧٢ مسألة : الوقوف على بدل النون من إجراء الوصل مجرى الوقف

|    |   |
|----|---|
| ٧٢ | فصل : وقوع نون التوكيد بعد الواو وتحريكها بالضم |
| ٧٢ | مسألة : أمر جماعة النسوة بالفعل ( وأى )         |
| ٧٤ | ٦٥ - باب الإعراب والبناء                        |
| ٧٤ | معنى البناء وحدّه                               |
| ٧٤ | فصل : بناء الحروف والأفعال                      |
| ٧٥ | فصل : الأصل في البناء السكون                    |
| ٧٥ | فصل : علة تحريك المبني                          |
| ٧٥ | فصل : الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسر   |
| ٧٦ | فصل : تحريك أحد الساكنين                        |
| ٧٦ | فصل : الأصل تحريك الساكن الأول                  |
| ٧٧ | ٦٦ - باب حيث                                    |
| ٧٧ | ظرفيتها   |
| ٧٨ | فصل : إيهامها وما بعدها يبينها                  |
| ٧٨ | فصل : حالها في الشرط                            |
| ٧٩ | فصل : بناؤها على الضم في اللغة الجيدة ووجوه ذلك |
| ٨٠ | فصل : سبب تحريك آخر حيث                         |
| ٨١ | ٦٧ - باب قبل وبعد                               |
| ٨١ | هما ظرفان على حسب ما يضافان إليه                |
| ٨١ | فصل : إيهامها                                   |
| ٨١ | فصل : إضافتها إلى المفرد                        |
| ٨١ | فصل : إعرابها في الإضافة وبنائها بالقطع         |
| ٨٢ | فصل : علة تحريكها                               |
| ٨٣ | فصل : علة تحريكها بالضم                         |

- ٨٣ فصل : علة تسمية الجهات الست بالغايات
- ٨٤ ٦٨ - باب قط
- ٨٤ قط المخففة وقط المضافة
- ٨٥ فصل : معنى ( قط ) المشددة
- ٨٥ فصل : علة تحريكها
- ٨٥ فصل : حذف المضاف إليه مع الجهات
- ٨٦ فصل : علة بناء ( أين )
- ٨٦ فصل : علة بناء ( كيف )
- ٨٧ فصل : علة بناء ( أيان )
- ٨٨ فصل : طبيعة ( الآن ) وبنائها
- ٨٩ فصل : القول في ( هلم )
- ٩٠ فصل : القول في ( ها )
- ٩١ فصل : القول في ( هيت )
- ٩١ فصل : القول في ( هات )
- ٩١ فصل : القول في ( ها )
- ٩٢ فصل : القول في ( ثم )
- ٩٢ فصل : بناء أسماء العدد على الوقف
- فصل : حروف التهجي مبنية إن أريد بها الهجاء ومعربة إن أريد  
٩٣ غير ذلك
- ٩٣ فصل : بناء الأسماء المحكية ( غاق ، عدس )
- ٩٤ فصل : القول في ( جير )
- ٩٤ فصل : القول في ( إيه )
- ٩٥ فصل : الخلاف في المضاف إلى ياء المتكلم أهو مبني أم معرب



|     |   |
|-----|---|
| ٩٦  | ٦٩ - باب ما يجوز في ضرورة الشعر             |
| ٩٦  | توضيح معنى الضرورة                          |
| ٩٧  | فصل : صرف ما لا ينصرف                       |
| ٩٧  | فصل : قصر الممدود                           |
| ٩٨  | فصل : مد المقصور                            |
| ٩٩  | فصل : إظهار المدغم                          |
| ١٠٠ | فصل : حذف التنوين في الشعر                  |
| ١٠٠ | فصل : حذف الياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة |
| ١٠١ | فصل : حذف حركة الياء في هو وهي              |
| ١٠٢ | فصل : تذكير المؤنث                          |
| ١٠٣ | فصل : تأنيث المذكر                          |
| ١٠٥ | فصل : تشديد المخفف                          |
| ١٠٦ | فصل : تخفيف المشدد                          |
| ١٠٧ | فصل : حذف الهمزة                            |
| ١٠٧ | فصل : قلب الهمزة ألفاً                      |
| ١٠٧ | فصل : قطع ألف الوصل                         |
| ١٠٨ | فصل : الترخيم في غير النداء                 |
| ١٠٨ | فصل : إبدال أحد الحرفين في التشديد          |
| ١٠٨ | فصل : إبقاء حروف المد في الفعل المجزوم      |
| ١١٠ | فصل : حذف الإعراب في الشعر                  |
| ١١١ | فصل : حذف الضمير                            |
| ١١٣ | ٧٠ - باب الموصول والصلة                     |
| ١١٣ | الموصول أسماء وحروف                         |

- ١١٣ فصل : سبب تسميتها الموصولات
- ١١٣ فصل : الغرض من الذي والتي وأي ومن وما وأي
- ١١٥ فصل : الياء واللام في الذي
- ١١٦ فصل : تُعرف الموصولات بالصلات
- ١١٧ فصل : سبب كون الصلة جملة خبرية
- ١١٨ فصل : اللغات في الذي
- ١١٨ فصل : تثنية ( الذي )
- ١١٩ فصل : الأصل في اللاتي
- ١١٩ فصل : القول في الألى
- ١٢٠ فصل : اسم الإشارة غير موصول والخلاف في ذلك
- ١٢١ مسألة : الألف واللام في الاسم الظاهر
- ١٢٢ مسألة : وجوه ماذا
- ١٢٣ مسألة : أيهم
- ١٢٥ مسألة : لابد في الصلة من عائد على الموصول
- ١٢٥ فصل : حذف العائد المنصوب
- ١٢٦ فصل : أنّ وأنّ الموصولان
- ١٢٧ مسألة : اسمية الألف واللام وحرفيتها
- ١٢٨ فصل : لا يتقدّم شيء من الصلة على الموصول
- ١٢٩ - ٧١ - باب الاستفهام
- ١٢٩ معنى الاستفهام
- ١٢٩ فصل : حروف الاستفهام
- ١٣٠ فصل : الأسماء والظروف المشبهة بحروف الاستفهام
- ١٣١ فصل : الغرض من الاستفهام بأسمائه

- ١٣١ فصل : أسماء الاستفهام تامة
- ١٣٢ فصل : إعراب الجواب لإعراب السؤال
- ١٣٢ فصل : بقاء الاستفهام على حاله إذا كان الجار اسماً
- ١٣٢ فصل : لا يعمل في الاستفهام ما قبله
- ١٣٤ فصل : جميع أسماء الاستفهام مبنية إلا أياً
- ١٣٥ - ٧٢ - باب الحكاية
- ١٣٥ معنى الحكاية
- ١٣٥ فصل : في قولك : جاءني زيدٌ : من زيدٌ
- ١٣٦ فصل : مذهب أهل الحجاز في الحكاية
- ١٣٦ فصل : العطف والوصف يمنعان الحكاية
- ١٣٦ فصل : لا تحكى النكرة
- ١٣٧ فصل : تحكى النكرة بـ مَنْ وأي
- ١٣٨ فصل : مَنْ في الحكاية مبنية
- ١٣٩ فصل : الحكاية بأي وإعرابها
- ١٣٩ فصل : وصل مَنْ وأياً
- ١٣٩ فصل : حكاية الجمل بلفظها
- ١٤١ - ٧٣ - باب الخطاب
- ١٤١ الكاف حرف خطاب
- ١٤١ فصل : استعمال كاف الخطاب
- ١٤٣ - ٧٤ - باب النسب
- ١٤٣ معنى النسب
- ١٤٣ فصل : علة زيادة حرفين في النسب وعلة تخصيص الياء
- ١٤٤ فصل : علة تشديد الياء

- ١٤٤ فصل : علة كسر ما قبل الياء
- ١٤٥ فصل : التشابه بين النسب والتثنية
- ١٤٥ فصل : التشابه بين ياء النسب وتاء التأنيث
- ١٤٦ فصل : الأسماء المغيرة عن وضعها في النسب
- ١٤٦ فصل : النسبة إلى المغرب وتغلب
- ١٤٧ فصل : النسب إلى المقصور الثلاثي
- ١٤٧ فصل : النسب إلى المقصور الرباعي
- ١٤٨ فصل : النسب إلى المقصور الخماسي
- ١٤٩ فصل : النسب إلى المنقوص الثلاثي
- ١٤٩ فصل : النسب إلى المنقوص الرباعي
- ١٤٩ فصل : النسب إلى مثل أسيد وحمير
- ١٥٠ فصل : النسب إلى مثل حيوي
- ١٥٠ فصل : النسب إلى مثل عدي وقصي
- ١٥٠ فصل : النسب إلى مثل ظبي
- ١٥١ فصل : النسب إلى الممدود كقراء
- ١٥٢ فصل : النسب إلى اسم على حرفين نحو : عدة
- ١٥٣ فصل : النسب إلى فعيلة
- ١٥٤ فصل : النسب إلى ما لاتاء فيه مثل تقيف وقريش
- ١٥٤ فصل : النسب إلى الجمع مثل رجال وفرائض
- ١٥٥ فصل : شذوذ النسب
- ١٥٦ فصل : النسب إلى المسمى بجملة
- ١٥٨ - ٧٥ - باب التصغير
- ١٥٨ معنى التصغير وضروبه

- ١٥٩ فصل : التصغير كالوصف
- ١٦٠ فصل : علامة التصغير
- ١٦١ فصل : تصغير الثلاثي المؤنث بالألف المقصورة أو الممدودة
- ١٦١ فصل : تصغير ما كان على فعلان الذي مؤنثه فعلى
- ١٦٢ فصل : تصغير الرباعي المؤنث بالألف مثل : قرقرا
- ١٦٢ فصل : تصغير المؤنث الخماسي مثل حبارى
- ١٦٣ فصل : تصغير مثل لغيرى وقبعثرى
- ١٦٣ فصل : تصغير الخماسي الذي كله أصول مثل سفرجل
- ١٦٤ فصل : تصغير ما هو على حرفين مثل يد ودم
- ١٦٥ فصل : تصغير الثلاثي الذي أوسطه ألف مثل باب
- ١٦٥ فصل : تصغير الثلاثي الذي ألفه مجهولة نحو : آءة
- ١٦٦ فصل : تصغير مثل حمار
- ١٦٦ فصل : تصغير مثل ريح وعيد
- ١٦٦ فصل : تصغير ما ياءه أصلية نحو : عين وشيخ
- ١٦٧ فصل : تصغير ما واوه ثالثة نحو : قسور
- ١٦٧ فصل : تصغير الخماسي الذي فيه حرف زائد
- ١٦٨ فصل : تصغير ما فيه زائدان واحد لمعنى وآخر لغير معنى
- ١٦٩ فصل : تصغير ما كان على مستفعل
- ١٦٩ فصل : تصغير المصادر التي في أوائلها همزة وصل
- ١٧٠ فصل : تصغير الاسم المشدد نحو : خلّ وأصمّ
- فصل : تصغير المؤنث الثلاثي بغير علامة مثل : قدر وشمس وشذوذ
- ١٧٠ ذلك
- ١٧١ فصل : تصغير المؤنث الرباعي نحو : زينب

- ١٧١ فصل : تصغير الأسماء المبهمة نحو ذا وأخواتها
- ١٧٧ فصل : تصغير جمع التكسير
- ١٧٨ - ٧٦ - باب جمع التكسير
- ١٧٨ حدّه ومعناه
- ١٧٩ فصل : جمع القلة وجمع الكثرة
- ١٧٩ فصل : استعمال أحدهما موضع الآخر
- ١٧٩ فصل : الألفاظ المقيدة للجمع
- ١٨٠ فصل : أبنية الثلاثي العشرة
- ١٨١ فصل : جمع المعتل العين نحو : ثوب
- ١٨٢ فصل : جمع نحو : صَرَدَ وَنَغَرَ
- ١٨٣ فصل : شدوذ زمن على أزمن
- ١٨٣ فصل : جمع المذكر الرباعي المعتل الثالث نحو : حمار وغراب
- ١٨٤ فصل : قلب ألف فاعل في الجمع واواً
- ١٨٥ فصل : جمع فاعل على فَعَلَةٌ نحو : قاضٍ وقضاة
- ١٨٥ فصل : الرباعي له جمع واحد
- ١٨٦ فصل : جمع نحو : جرموق وحملاق
- ١٨٦ فصل : حذف الحرف الأخير من الخماسي
- ١٨٧ فصل : جمع ما فيه زائدان
- ١٨٧ فصل : تحريك عين فَعَلَةٌ في الاسم وتسكينها في الصفة
- ١٨٨ فصل : إذا كانت العين واواً أو ياءً لم تحرّكا
- ١٨٨ فصل : الإتياع فيما فاؤه مضمومة وعينه ساكنة صحيحة
- ١٨٩ فصل : جمع فَعَلَةٌ نحو : سِدْرَةٌ
- ١٨٩ فصل : في جمع أفعال

- ١٩٠ فصل : تكسير الصفة ليس بقياس
- ١٩٠ فصل : ألفاظ شدّت من المجموع
- ١٩١ - ٧٧ - باب ألفات القطع وألفات الوصل
- ١٩١ معناها
- ١٩١ فصل : علة اختيار الهمزة
- ١٩٢ فصل : أصل حركة همزة الوصل الكسر
- ١٩٣ فصل : الهمزة مع لام التعريف
- ١٩٣ فصل : القول في همزة ( أَيْن )
- ١٩٣ فصل : الأسماء العشرة التي تدخل عليها همزة الوصل
- ١٩٤ فصل : دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل
- ١٩٦ - ٧٨ - باب الوقف
- ١٩٦ معنى الوقف ومذاهب العرب فيه
- ١٩٦ فصل : الوقف بالإسكان
- ١٩٧ فصل : الوقف بالإشمام
- ١٩٨ فصل : الوقف بالرّوم
- ١٩٨ فصل : الوقف بالنقل
- ١٩٩ فصل : الوقف بالتشديد
- ١٩٩ فصل : الوقف بالإبدال من التنوين
- ٢٠١ فصل : الإبدال في غير التنوين من التاء والألف والهمزة
- ٢٠٢ فصل : الإبدال من الألف في نحو حيلى وأفعى
- ٢٠٢ فصل : الوقف على الهمزة التي قبلها حرف مدّ نحو كساء
- ٢٠٣ فصل : الوقف في مثل ظبي ورمي
- ٢٠٤ فصل : الوقف بالحذف في المنقوص

- ٢٠٤ فصل : الوقف على المنقوص بالياء
- ٢٠٥ فصل : نداء الاسم المنقوص والمذاهب في ذلك
- ٢٠٦ فصل : الوقف على المقصور المنون والمذاهب في ذلك
- ٢٠٨ فصل : زيادة الهاء في الوقف لبيان الحركة كقولهم : له وعلامة ؟
- ٢١٠ - ٧٩ - كتاب التصريف
- ٢١٠ مقدمة
- ٢١٠ فصل : قسمة الأسماء بحسب حروفها الأصول
- ٢١١ فصل : السداسي ليس أصلاً
- ٢١١ فصل : قد يبلغ الاسم سبعة أحرف بالزيادة
- ٢١١ فصل : الأفعال ثلاثية ورباعية ولم يأت خماسي
- ٢١٢ فصل : أكثر ما يصير الفعل ستة أحرف
- ٢١٢ فصل : زيادة الفعل الثلاثي بحرف واثنين وثلاثة
- ٢١٢ فصل : أبنية الأسماء الأصول
- ٢١٣ فصل : أبنية الاسم الرباعية
- ٢١٣ فصل : أبنية الاسم الخماسية
- ٢١٤ فصل : الفعل أصلان : ثلاثي ورباعي
- ٢١٤ فصل : أبنية الفعل الثلاثية
- ٢١٥ فصل : أبنية الثلاثي الزائدة
- ٢١٩ - ٨٠ - باب حد التصريف وفائدته
- ٢١٩ حد التصريف
- ٢١٩ فصل : فائدة التصريف
- ٢١٩ فصل : اشتقاق التصريف
- ٢١٩ فصل : حروف الكلمة : الأصول والزوائد



- ٢٢٠ فصل : مقابلة الأصول بالفاء والعين واللام  
فصل : التصريف تغيير بزيادة أو نقصان أو إبدال وحروف  
الزيادة
- ٢٢١
- ٢٢٣ فصل : معرفة الزائد من الأصلي بثلاثة أشياء
- ٢٢٤ فصل : طريقة وزن الكلمة
- ٢٢٥ فصل : حروف الزيادة تزداد لسبعة أشياء
- ٢٢٥ فصل : حروف المدّ أصل حروف الزيادة
- ٢٢٧ ٨١ - باب زيادة حروف المدّ
- ٢٢٧ وهي الألف والواو والياء
- ٢٢٧ زيادة الألف
- ٢٢٨ فصل : زيادة الياء
- ٢٢٩ فصل : علة عدم زيادة الواو أولاً
- ٢٣٠ فصل : ضابط زيادة الواو والياء من غير جهة الاشتقاق
- ٢٣٠ فصل : الواو والياء في المكرر : سوسة وصيصة
- ٢٣٠ فصل : في زيادة الهمزة
- ٢٣٥ مسألة : القول في أول
- ٢٣٧ مسألة : الهمزة في إوزة
- ٢٣٧ مسألة : الهمزة في إشفى
- ٢٣٨ مسألة : أروى
- ٢٣٨ مسألة : إدرون
- ٢٣٨ مسألة : أفعوان
- ٢٣٨ مسألة : أرطى
- ٢٣٩ مسألة : القول في أنفية

- ٢٤٠ مسألة : القول في أنبجان وأخطبان
- ٢٤٠ مسألة : إصليت وإحفيل وإخريط
- ٢٤١ فصل : زيادة الهمزة حشواً
- ٢٤١ فصل : مما جاءت الهمزة زائدة في وسطه كحطائط وجرائض
- ٢٤٢ فصل : زيادة الهمزة أخيراً كضهياء
- ٢٤٤ مسألة : الهمزة في الغرقئ
- ٢٤٥ مسألة : القول في أرجوان
- ٢٤٥ مسألة : القول في إصطبل وإردخل
- ٢٤٦ مسألة : الألف على أربعة أضرب
- ٢٤٧ مسألة : الألف في ( موسى )
- ٢٤٧ مسألة : الألف في ( قطوطى )
- ٢٤٩ مسألة : الياء في يربوع ويرمع ويعملة
- ٢٥٠ مسألة : الياء في يستعور
- ٢٥٠ مسألة : الواو في ترقوة
- ٢٥١ مسألة : الياء في يأجج
- ٢٥٢ ٨٢ - باب زيادة الميم
- ٢٥٢ حكم الميم إذا وقعت أولاً
- ٢٥٣ فصل : زيادة الميم وسطاً وأخراً
- ٢٥٤ فصل : مما زيدت الميم في آخره : زرقم ..
- ٢٥٤ مسألة : القول في منجنيق وإنقحل وإنزهو
- ٢٥٥ مسألة : الميم في منجنون
- ٢٥٦ مسألة : الميم في معزى
- ٢٥٦ مسألة : الميم في مأجج ومهدد

|     |   |
|-----|---|
| ٢٥٧ | مسألة : الميم في معدّ                   |
| ٢٥٧ | مسألة : الميم في مرعزاء                 |
| ٢٥٨ | مسألة : الميم في بلعوم وحلقوم           |
| ٢٥٨ | مسألة : الخلاف في ميم ( ملك )           |
| ٢٦٠ | ٨٣ - باب زيادة النون                    |
| ٢٦٠ | موضع زيادة النون                        |
| ٢٦١ | فصل : القول في نون كنهبل                |
| ٢٦٥ | قُنْبِر                                 |
| ٢٦٥ | عرند                                    |
| ٢٦٦ | النون في عنصر وعنصل                     |
| ٢٦٦ | النون في رعشن وضيفن وخْلِبْن وخْلِفْنَة |
| ٢٦٦ | النون في جنعدل                          |
| ٢٦٧ | النون في نهشل ونهصر وعنتر               |
| ٢٦٨ | ٨٤ - باب زيادة التاء                    |
| ٢٦٨ | مواضع زيادة التاء                       |
| ٢٦٨ | ترتب                                    |
| ٢٦٨ | تنضُب                                   |
| ٢٦٩ | تتُقْل                                  |
| ٢٦٩ | تِنْبَال                                |
| ٢٧٠ | تربوت                                   |
| ٢٧٠ | تولج                                    |
| ٢٧٠ | رهبوت                                   |
| ٢٧٠ | عنكبوت                                  |

|     |  |
|-----|--|
| ٢٧١ | تدراً وسنبتة والطاغوت                                  |
| ٢٧١ | فصل : في تاء التأنيث                                   |
| ٢٧٢ | ٨٥ - باب زيادة الهاء                                   |
| ٢٧٢ | مواضع زيادة الهاء                                      |
| ٢٧٢ | هركولة وهبلع   |
| ٢٧٤ | أهراق  |
| ٢٧٥ | أمهات  |
| ٢٧٦ | كتاييه وحساييه ومسلمونه وتتفكرونه                      |
| ٢٧٧ | ٨٦ - باب زيادة السين                                   |
| ٢٧٧ | مواضع زيادتها  |
| ٢٧٧ | استفعل   |
| ٢٧٧ | اسطاع وأسطاع   |
| ٢٧٩ | ٨٧ - باب زيادة اللام                                   |
| ٢٧٩ | مواضع زيادتها ( زيدل ، عبدل ، فحجل ، أولئك )           |
| ٢٧٩ | فصل : ثاني الحرف المشدد زائد                           |
| ٢٧٩ | مرمريت ومرمريس ودردييس                                 |
| ٢٨٠ | ددن - ددى - دد   |
| ٢٨٠ | فصل : أصل الزيادة أخيراً                               |
| ٢٨٠ | فصل : في الإلحاق                                       |
| ٢٨٠ | حرف الإلحاق يكون حشواً وأخراً                          |
| ٢٨١ | فصل : الاستدلال على الألف إذا كانت أخيراً أنها للإلحاق |
| ٢٨٤ | ٨٨ - باب البدل   |
| ٢٨٤ | معنى البدل والغرض منه وموضعه                           |

- فصل : البدل ضربان :
- ٢٨٤ غير مقيس : الأرائي ، سادي
- ٢٨٥ المقيس : أ - لازم مطرد
- ٢٨٥ ب - لازم غير مطرد ( أعياد )
- ٢٨٥ ج - مالميس بلازم ولا مطرد
- ٢٨٦ فصل : حروف البدل
- ٢٨٦ فصل : إبدال الهمزة
- ٢٨٦ مسألة : إبدالها من الألف في صحراء
- ٢٨٧ مسألة : وقوع الألف قبل الحرف المشدد مثل دابة واياض
- ٢٨٨ مسألة : قلب ألف التانيث في الوقف همزة نحو : حبلاً
- ٢٨٨ مسألة : مناقشة قول الراجز : من أيّ يوميّ
- ٢٩٠ مسألة : الهمزة في قول الشاعر : فأأ - تأأ
- ٢٩٠ فصل : إبدال الهمزة من الواو : الإبدال الجائز : وعد أعد
- ٢٩١ فصل : الإبدال في وعاء ووسادة
- ٢٩٢ فصل : الواو المفتوحة لم تقلب همزة إلا في مواضع ( أحد - أناة )
- ٢٩٣ فصل : إذا وقعت الواو عيناً قلبت همزة ( قائل )
- ٢٩٤ فصل : إذا وقعت الواو طرفاً بعد ألف زائدة قلبت ألفاً ثم همزة
- ٢٩٥ فصل : إذا اجتمع واوان في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة
- ٢٩٦ فصل : إبدال الهمزة من الياء شذوذاً ( يد : أيد )
- ٢٩٨ مسألة : إذا سميت رجلاً بصحراء ونسبت إليه
- ٢٩٨ فصل : إبدال الهمزة من الهاء : ماء ، آل
- فصل : في إبدال الهمزة من العين ( عباب : أبواب ..
- ٣٠٠ عفرة = أفرة )

- ٣٠٢ ذكر إبدال الألف
- ٣٠٢ مواضع الإبدال
- ٣٠٢ مسألة : إبدال مثل باب ودار وناب وعاب والعصا والرحى
- ٣٠٣ مسألة : عدم انقلاب الواو والياء إذا انكسر ما قبلها أو ضُمَّ
- ٣٠٤ مسألة : علة صحة الواو والياء في الغليان والنزوان
- ٣٠٤ مسألة : علة صحة الواو والياء في غزوا ورميا
- ٣٠٥ مسألة : علة صحة الواو في اجتوروا وحول وعور
- ٣٠٥ مسألة : علة صحة الواو في خونة وحوكة
- ٣٠٥ مسألة : علة صحة الواو في الهوى والنوى
- مسألة : إذا سكنت الواو والياء وانفتح ما قبلها لم تقلبا لزوال
- ٣٠٦ الموجب للقلب وهو الحركة وشدوذ ذلك
- ٣٠٧ إبدال الألف من الهمزة
- إذا اجتمعت همزتان وسكنت الثانية وانفتحت الأولى أبدلت الثانية
- ٣٠٧ ألفاً نحو : آدم
- ٣٠٨ مسألة : تحقيق الهمزة في نحو : رأس وكأس
- ٣٠٨ مسألة : أصل الألف في نحو قولهم : أدني من فلان
- ٣١٠ إبدال الياء
- ٣١٠ فصل : إبدالها من الهمزة ( ذيب ، جاء )
- ٣١٣ إبدال الياء من الألف
- ٣١٣ إبدال الباء ياءً إذا تكررت
- ٣١٥ فصل : إبدال الباء ياءً وإن لم تتكرر ( الثعالي ، الأرائي )
- ٣١٦ فصل : إبدال الياء من الراء : قيراط
- ٣١٧ فصل : إبدال الياء من النون ( دينار )

- مسألة : إبدال الياء من الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها في  
ميزان وميعاد ٣١٧
- مسألة : الأصل في ( عيد ) الواو ٣١٨
- مسألة : إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما الأخرى  
بالسكون أبدلت ياءً وأدغمتا ٣١٩
- مسألة : إبدال الواو ياءً في أفعل : أدل ٣١٩
- مسألة : ياء غازية ومخنية أصلها الواو وعلّة إبدالها ٣٢٠
- مسألة : إبدال الواو ياءً في ( عصيّ ) ٣٢١
- مسألة : قيل أصلها قول ٣٢١
- مسألة : الأصل في ديمة الواو ٣٢٢
- مسألة : صحة الواو المشددة المكسورة ما قبلها والشذوذ عن ذلك ٣٢٣
- مسألة : الياء في شيراز والخلاف فيها ٣٢٣
- مسألة : الياء في ذرية ٣٢٤
- مسألة : الياء في أينق ٣٢٦
- فصل : في إبدال الواو ٣٢٦
- إبدالها في موقن وموسر ٣٢٦
- إبدالها في ضارب وضويرب ٣٢٧
- إبدالها في ألف فاعل ٣٢٧
- إبدالها من الهمزة في بوس ولوم ٣٢٧
- فصل : في إبدال الميم ٣٢٨
- إبدالها من النون الساكنة قبل الباء : عنبر ، شنباء ٣٢٨
- إبدالها من الواو في فم ٣٢٨
- فصل : في إبدال النون ٣٣١
- النون في صنعاني ٣٣١

|     |  |
|-----|--|
| ٣٣٣ | مسألة : إبدال النون من اللام في لعلّ     |
| ٣٣٤ | مسألة : النون في تلنّة واللغنون          |
| ٣٣٤ | فصل : في إبدال التاء                     |
| ٣٣٤ | إبدالها من الواو في اتعد واتزن           |
| ٣٣٥ | إبدالها في أسنتوا وتراث                  |
| ٣٣٦ | إبدالها في تخمة وتكأة وتهمة وتولج وتيقور |
| ٣٣٧ | التاء في تالله وهنت                      |
| ٣٣٨ | التاء في أخت                             |
| ٣٣٨ | إبدال التاء في كلتا                      |
| ٣٣٩ | إبدال التاء من الياء                     |
| ٣٣٩ | علة قلته                                 |
| ٣٣٩ | الإبدال في ثنتان                         |
| ٣٤٠ | الإبدال في ذيت وكيت                      |
| ٣٤٠ | إبدال التاء من السين                     |
| ٣٤٠ | الإبدال في طست                           |
| ٣٤١ | الإبدال في ستّ                           |
| ٣٤١ | الإبدال في ناس وأكياس                    |
| ٣٤٢ | الإبدال في لص                            |
| ٣٤٢ | الإبدال في فستاط                         |
| ٣٤٣ | الإبدال في تربوت                         |
| ٣٤٣ | إبدال الهاء من الياء                     |
| ٣٤٣ | الإبدال في هذه                           |
| ٣٤٣ | الإبدال في دهدية                         |



|     |                                      |
|-----|--------------------------------------|
| ٣٤٤ | إبدال الهاء من الهمزة                |
| ٣٤٤ | الإبدال في إياك وإناك                |
| ٣٤٤ | الإبدال في أردت وأراق                |
| ٣٤٥ | الإبدال في هنا ورأي خاص للمؤلف       |
| ٣٤٦ | إبدال الهاء من الألف                 |
| ٣٤٦ | قولهم في أنا = أنه                   |
| ٣٤٦ | الإبدال في مها                       |
| ٣٤٦ | إبدال الهاء من تاء التانيث           |
| ٣٤٦ | فصل : إبدال الطاء من التاء           |
| ٣٤٦ | الإبدال في افتعل                     |
| ٣٤٧ | الإبدال في اصطح واصلح                |
| ٣٤٧ | الإبدال في اضطرب واضرب               |
| ٣٤٨ | فصل : في إبدال الدال                 |
| ٣٤٨ | إبدالها من تاء افتعل                 |
| ٣٤٨ | اذرأ واذراً                          |
| ٣٤٩ | اذتكر ، ازدجر ، ازدان ، آزان         |
| ٣٤٩ | مسألة : تولج = دولج                  |
| ٣٤٩ | مسألة : وتد                          |
| ٣٤٩ | فصل : في إبدال الجيم                 |
| ٣٥١ | فصل : في إبدال اللام : أصيلا = أصيلا |
| ٣٥١ | فصل : وزن الكلمة بعد الإبدال         |
| ٣٥٣ | ٨٩ - باب الحذف                       |
| ٣٥٣ | الحذف لعلّة وأمثلة ذلك               |

- ٣٥٦ فصل : القول في وجل يوجل
- ٣٥٦ فصل : حذف واو الفعل لوقوعها بين ياءٍ وكسرة
- ٣٥٧ فصل : في حذف الهمزة : أكرمت أكرم
- فصل : كون الهمزة أصلاً ومضاعفة العين بعدها أو لم تضعف أبدلت
- ٣٥٩ مع همزة المتكلم واوياً
- ٣٥٩ فصل : ما يحذف للجزم
- ٣٥٩ فصل : الخلاف في واو مفعول : مقول ومبيع
- ٣٦١ فصل : القول في الاستعانة والإرادة
- ٣٦٢ ٩٠ - باب ما حذف على خلاف القياس
- ٣٦٢ الاقتصار على المحذوف
- ٣٦٢ حذف الفاء في مواضع مثل : كلٌ وخذ ومزٌ
- ٣٦٣ القول في ( ناس )
- ٣٦٤ القول في تٍ و فٍ
- ٣٦٤ القول في ( الله )
- ٣٦٥ فصل : حذف الهمزة عيناً في نحو ( يرى )
- ٣٦٦ فصل : حذف الهمزة لاماً : سؤته سواية
- ٣٦٧ مسألة : الخلاف في أشياء
- ٣٦٨ فصل : التحقيق في شيء
- ٣٦٩ فصل : في حذف الألف
- ٣٧٠ حذفها في الشعر
- ٣٧١ فصل : في حذف الواو
- ٣٧١ حذفها في نحو يعد وعد وثبة وهنّ وذو وحم وقلة وكرة
- ٣٧٥ فصل : في حذف الياء

|     |  |
|-----|--|
| ٣٧٥ | حذفها من يد  |
| ٣٧٦ | حذفها من دم  |
| ٣٧٧ | حذفها في مئية  |
| ٣٧٨ | فصل : في حذف الهاء   |
| ٣٧٨ | حذفها لاماً في شاة وشفة  |
| ٣٨٠ | حذفها من فم وسنة واست وعضة                                     |
| ٣٨١ | فصل : في حذف الباء   |
| ٣٨١ | حذفها في ( ربّ )   |
| ٣٨١ | فصل : في حذف النون   |
| ٣٨١ | حذفها في إنّ ومنذ  |
| ٣٨٢ | فصل في حذف الحاء   |
| ٣٨٢ | حذفها في الحرح   |
| ٣٨٢ | فصل : في حذف الحاء   |
| ٣٨٢ | حذفها من بخّ   |
| ٣٨٣ | فصل : حذف الفاء من سوف وأف                                     |
| ٣٨٤ | ٩١ - باب أبنية الأفعال   |
| ٣٨٤ | أبنية الثلاثي والرباعي   |
| ٣٨٥ | فصل : أبنية الثلاثي المعتلّ                                    |
| ٣٨٦ | فصل : القول في المعتل العين بالواو مثل عاد يعود                |
| ٣٨٧ | فصل : القول في مات ودام  |
| ٣٨٨ | فصل : القول في باب خاف يخاف                                    |
| ٣٨٩ | فصل : القول فيما عينه ياء كباع وهاب<br>من مسائل المعتل العين : |

- ٣٩٢ صيد البعير وعورت عينه
- ٣٩٢ سقوط الألف والواو والياء في خف وقم وبع
- ٣٩٣ انقلاب الواو والياء ألفاً في المضارع مثل يخاف ويهاب
- ٣٩٣ القول في ليس  
من مسائل المعتل اللام :
- ٣٩٤ غزا يغزو
- ٣٩٤ رضي يرضى
- ٣٩٤ قَضُو رَضُو
- ٣٩٥ غزا يُغزي
- ٣٩٦ - ٩٢ - باب يجمع مسائل تنعطف على الأصول المتقدمة
- ٣٩٦ مسألة : اتفاق صيغة اسم الفاعل والمفعول : مختار ومجتاز
- ٣٩٦ مسألة : الأصل في مقام ومعاش
- ٣٩٧ مسألة : الأصل في معيشة
- ٣٩٨ مسألة : قلب الواو الرابعة ياءً
- ٣٩٩ مسألة : حكم استردّ واقشعرّ
- ٣٩٩ مسألة : نقل الحركة إلى ما بعدها ( وَيَتَّقُهُ )  
الحذف فيما كان على أكثر من أربعة أحرف نحو ( كينونة  
وديومة )
- ٤٠١
- ٤٠٢ مسألة : اجتماع الواو والياء وقلب الواو ياءً وإدغامها نحو : سيّد
- ٤٠٣ القول : في ريجان وضيون
- مسألة : الواو الثانية وقلبها ياءً إذا وقعت بين ألف وكسرة
- ٤٠٤ كحوض وحياض
- مسألة : إبدال ألف التكسير همزة إذا وقعت بين واوين في مثل
- ٤٠٤ أوائل

- ٤٠٦ عدم همزها في طواويس
- ٤٠٦ الخلاف في عيلة وعيائل
- ٤٠٦ مسألة : في جمع صحيفة ورسالة وعجوز
- ٤٠٧ مسألة : القول في التغيير من خطيئة إلى خطايا
- ٤٠٩ مسألة : القول في عطية ومطية
- ٤٠٩ مسألة : القول في شادية وراوية
- ٤٠٩ مسألة : القول في معيشة
- ٤١٠ مسألة : القول في مدينة : مداين ، مدائن
- ٤١١ مسألة : همز مصائب على خلاف القياس
- ٤١١ مسألة : بناء اسم الفاعل من قال وباع وخاف
- مسألة : تحصن الواو والياء من القلب في اخروط واجلوذ  
وصيابة
- ٤١٢
- ٤١٣ مسألة : قلب الواو الثانية ياءً في نحو دوو وجوو
- ٤١٤ مسألة : جواز التصحيح والإدغام في نحو حيي وعيي
- ٤١٧ مسألة : من الأفعال ما عينه ولامه ياءان نحو حيي وعيي
- ٤١٨ القول في الحيوان
- مسألة : مما جاء عينه ولامه واوان : الحوة والقوة ، وتصريف  
ذلك
- ٤١٩
- ٤٢١ مسألة : تصحيح الأول في مثل : حوى يحوي
- ٤٢٢ مسألة : الأقوال في ( آية )
- مسألة : إذا كانت عين الثلاثي ياءً ساكنة وجعلتها صفة أقررتها  
وإن جعلتها اسماً ضمت الأول
- ٤٢٣
- مسألة : لام فعلاء الممدودة إذا كانت واواً صحت في الصفة

- ٤٢٦ وقلبت ياءً في الاسم
- ٤٢٦ مسألة : البحث في قولهم ( واو )
- مسألة : وقوع الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة ووقوع تاء
- ٤٢٨ التأنيث بعدها
- ٤٢٨ مسألة : القول في طاغوت وطالوت وجالوت
- ٩٣ - باب ما يمتحن فيه من الأبنية
- ٤٣٠ مقدمة في بيان الغرض من الباب
- ٤٣٠ فصل : لا يبنى من الشيء مثله من كل وجه
- ٤٣١ مسألة : البناء من ضرب مثل : علم ودحرج ودرهم وسبطر
- مسألة : في الهمز : البناء من قرأ على دحرج وجعفر وزبرج
- ٤٣٢ وغير ذلك
- ٤٣٢ مسألة : البناء من قال وباع مثل كتف وكتف
- ٤٣٣ البناء من غزا ورمى
- ٤٣٣ مسألة : البناء من غزا وعفا على مثال صحمح و عنكبوت
- ٤٣٤ مسألة : البناء من أوى وأى وآءة على مثل عنكبوت
- ٤٣٤ مسألة : البناء من حيي على مثل عصفور
- ٩٤ - باب ما يعرف به المقصور من الممدود
- ٤٣٥ مقدمة : المقصور لا يكون إلا في المعرب ، والمقصور والممدود باههما
- ٤٣٥ السماع
- ٤٣٥ ذكر ما يعرف به المقصور والممدود
- ٤٣٦ أمثلة ما يعرف به المقصور وهي أربعة
- ٤٣٧ فصل : القسم الثاني من أقسام المقصور : اسم المفعول نحو : مُعْطَى
- فصل : القسم الثالث هو ما جاء من المجموع مقصوراً نحو : عرى

- ٤٣٨ ولحى وكسى
- ٤٣٨ فصل : القسم الرابع نحو : القهقري
- ٤٣٩ فصل : الممدود المعروف من جهة القياس
- ٤٣٩ حد الممدود
- ٤٣٩ الممدود على أربعة أقسام
- ٤٤٠ ١ - إعطاء واعتلاء ووماء وعواء ونداء وتقضاء
- ٤٤٠ ٢ - ما يستدل عليه بالجمع نحو : أهوية وأحمره وظباء
- ٤٤٢ ٣ - من الصفات نحو أحمر وحمراء
- ٤٤٢ ٤ - الأسماء مثل صحراء وخنفساء
- ٤٤٣ ٩٥ - باب الهمزة
- ٤٤٣ حد الهمزة ومقدمة في الهمز
- ٤٤٣ فصل : تخفيف الهمزة إذا كانت مفردة
- ٤٤٣ فصل : جواز تخفيفها إذا كانت حشواً نحو ( راس )
- فصل : في الهمزة المتحركة : إذا سكن ما قبلها وكان حرف مدّ :
- ٤٤٤ مرقوه وخطيه
- ٤٤٤ فصل : وقوع الهمزة المتحركة بعد الألف وجواز تخفيفها
- فصل : تخفيف الهمزة إذا كان قبلها حرف ساكن ليس من حروف
- ٤٤٥ المد
- ٤٤٦ فصل : القول في رأى ويرى
- ٤٤٦ فصل : معاملة الهمزة المتحركة إذا كان قبلها حرف متحرك
- ٤٤٧ فصل : الهمزة المضمومة قبلها ضمة أو فتحة وأحوالها الأخرى
- ٤٤٧ فصل : اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة : آدم وآق
- ٤٤٨ فصل : التقاء الهمزتين من كلمتين منفصلتين : ( أولياء أولئك )

- ٤٥٠ مسألة : في قوله تعالى ﴿ قالوا الآن ﴾
- ٤٥١ مسألة : في قوله تعالى ﴿ عاداً الأولى ﴾
- ٤٥٢ - ٩٦ باب الإمالة
- ٤٥٢ حدّها ومعناها
- ٤٥٢ أسباب الإمالة
- ٤٥٤ فصل : موانع الإمالة
- ٤٥٥ فصل : الإمالة في نحو : خفاف وقباب ومصباح
- ٤٥٥ فصل : الإمالة في نحو : سقى وأعطى ومعطى
- ٤٥٦ فصل : لا تجوز الإمالة في مادّة وجادّة
- ٤٥٦ فصل : الرءاء تمنع الإمالة
- ٤٥٧ فصل : إبدال الهاء المبدلة من تاء التانيث في الوقف
- ٤٥٧ فصل : شذوذ أشياء في باب الإمالة : ذا ، أنى ، بي ، تي
- ٤٥٩ فصل : إمالة الفتحة نحو الكسرة في ضرر ويقر
- ٤٦١ - ٩٧ باب مخارج الحروف
- ٤٦١ تحديد مخرج الحرف
- ٤٦١ فصل : الحروف الأصول والأحرف الفروع
- ٤٦٢ الأحرف المستقبحة
- ٤٦٢ فصل : في عدد المخارج وهي ستة عشر
- ٤٦٤ فصل : في صفات الحروف وأجناسها
- ٤٦٦ فصل : فيما يجتمع لكل حرفٍ من الصفات
- ٤٦٩ - ٩٨ باب الإدغام
- ٤٦٩ معناه وحدّه
- ٤٦٩ العلة في الإدغام



٤٦٩

## الإدغام في الكلمة الواحدة

مسألة : البناء من المضاعف بناءً فيه ألف ونون نحو : الرددان

٤٧٠

واققتلوا

٤٧١

فصل : إن كان الأول ساكناً امتنع الإدغام نحو : اسم موسى

فصل : إذا كان قبل الياء والواو فتحة جاز الإدغام نحو : جيب

٤٧١

بكر

٤٧٢

فصل : الإدغام اللازم

٤٧٢

فصل : لا يجوز الإدغام في حرف المدّ

٤٧٢

فصل : إدغام الحروف المتقاربة

مسألة : وجوب تبيين النون الساكنة قبل الميم والباء في كلمة

٤٧٥

واحدة

٤٧٥

مسألة : ليس في اللغة كلمة فيها نون ساكنة بعدها راء ولا لام

٤٧٦

مسألة : إدغام اللام في النون : هل رأى

٤٧٦

مسألة : لا تدغم الميم في النون ( لم تكن )

٤٧٦

مسألة : إدغام لام المعرفة في حروف الفم وإظهار لام هل وبل

٤٧٧

مسألة : إدغام الطاء في الدال

٤٧٧

مسألة : إدغام التاء في الدال

٤٧٨

مسألة : الصاد والسين والزاي يدغم بعضها في بعض

٤٧٨

مسألة : الظاء والذال والثاء يدغم بعضها في بعض

٤٧٨

مسألة : إدغام مخرج في مخرج يقاربه جائز

مسألة : حكم الحرف الناقص يدغم في الزائد ولا يدغم الزائد في

٤٧٨

الناقص

مسألة : الصاد الساكنة وبعدها دال تخرج على أصلها أو تقرب

٤٧٩

من الزاي

|     |   |
|-----|---|
| ٤٨١ | ٩٩ - باب الخطّ  |
| ٤٨١ | الحاجة إلى هذا الباب  |
| ٤٨١ | فصل : الإبدال   |
| ٤٨٢ | جملة ما يستدلّ به على أصل الألف عشرة أدلّة                  |
| ٤٨٣ | فصل : كتابة الألف ياءً إذا كانت رباعية فصاعداً              |
| ٤٨٤ | فصل : إضافة المقصور إلى المضمر                              |
|     | فصل : في الهمزة :   |
| ٤٨٤ | الهمزة أولاً تكتب على القياس باستثناء : يا أُوخيّ ويا أُخيّ |
| ٤٨٥ | كتابتها وسطاً   |
| ٤٨٥ | كتابتها طرفاً ساكنة   |
| ٤٨٥ | فصل : الهمزة المتحركة التي قبلها ساكن نحو الخبء والجزء      |
| ٤٨٦ | فصل في الممدود  |
| ٤٨٦ | إذا لم يضاف كتب بألف واحدة : كساء                           |
| ٤٨٦ | كتابتها إذا أضيف  |
| ٤٨٦ | فصل : كتابة مثل : مقروءة وخطيئة                             |
| ٤٨٦ | فصل : كتابة نحو : يستهزؤون ومستهزؤون                        |
| ٤٨٦ | فصل : كتابة الممدود المنصوب المنون                          |
| ٤٨٧ | فصل : الزيادة   |
| ٤٨٧ | الزيادة في عمرو   |
| ٤٨٧ | زيادة الألف الفارقة   |
| ٤٨٧ | زيادة الألف في مائة   |
| ٤٨٨ | زيادتها في الربوا   |
| ٤٨٨ | كتابة الصلوة والزكوة والحياة                                |

|     |   |
|-----|---|
| ٤٨٨ | فصل : في الحذف                                  |
| ٤٨٨ | في الحذف في بسم الله                            |
| ٤٨٨ | الحذف في الرحمن                                 |
| ٤٨٨ | الحذف في الحرث والقسم و ..                      |
| ٤٨٩ | فصل : ألف ابن وابنة                             |
| ٤٩٠ | فصل : كتابة فيم وحتام وممّ                      |
| ٤٩٠ | فصل : في اللام                                  |
| ٤٩٠ | دخول لام التعريف على لام أخرى                   |
| ٤٩١ | ١٠٠ - باب الموصول والمقطوع                      |
| ٤٩١ | فصل : النون الساكنة إذا لقيتها ميم من كلمة أخرى |
| ٤٩١ | فصل : في أن وإن إذا لقيتهما ( لا )              |
| ٤٩٢ | فصل في الميم :                                  |
| ٤٩٢ | التقاء ميم ( أم ) مياً من كلمة أخرى             |
| ٤٩٢ | كتابة نحو : فيمن                                |
| ٤٩٢ | كتابة نحو : كيلا                                |
| ٤٩٣ | كتابة نحو : هلاً                                |
| ٤٩٣ | كتابة نحو : بل لا                               |
| ٤٩٣ | كتابة أينما وإنما وما شابهها                    |

## مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

مرتبة وفق صدورها

مطبوعات عام ١٩٩٠

- ١ - الصبر مطية النجاح : قصيدة في الحكم / تأليف ابن ظهير الإربلي ؛ جمع وتفسير عبد القادر المبارك .  
دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٠ . - ٦٤ ص ؛ ١٧ سم .  
قصيدة ذات حكم وفوائد اجتماعية ، جمعت من كتب متفرقة ، وضع جامعا لكل موضوع منها عنوانا .
- ٢ - مشيخة أبي المواهب الحنبلي / تأليف محمد بن عبد الباقي الحنبلي البعلبي الدمشقي ؛ تحقيق محمد مطيع المافظ . - بيروت : دار الفكر المعاصر ؛ دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٠ . - ١٦٢ ص ؛ ٢٤ سم .  
ترجم المؤلف فيها ترجمة وافية لحسة وثلاثين شيخاً من شيوخه بين فيها الكتب التي قرأها عليهم ، مما يعطي صورة واضحة عن ثقافة العصر والمنهاج العلمي الذي يتبعه الطالب في تحصيله .

مطبوعات عام ١٩٩١

- ٢ - الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة / تأليف زكريا بن محمد الأنصاري ؛ تحقيق مازن المبارك . - بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩١ . - ٩٥ ص ؛ ٢٤ سم .  
جمع المؤلف فيها قرابة مئتين من الألفاظ التي يتداولها الفقهاء وبين معانيها اللغوية ثم الاصلاحية في الفقه عامة . هذه الشافية خاصة .
- ٤ - إتحاف المسلم بما في الترغيب والترهيب من أحاديث البخاري ومسلم / تصنيف يوسف بن إسماعيل النهائي ؛ ضبط  
ماتيق مأمون الصاغرجي . - بيروت : دار الفكر المعاصر ؛ دمشق : دار الفكر ، ١٩٩١ . - ٦٥ - ٦٤٧ ص ؛ ٢٢ سم .  
انتقى النهائي في هذا الكتاب الأحاديث التي رواها البخاري ومسلم الواردة في كتاب الترغيب والترهيب .  
تدري مسهلاً تناولها .
- ٥ - الإعلام بوفيات الأعلام / تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي ؛ تحقيق وتعليق  
عبد الحميد مراد ، عبد الجبار زكار . - بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩١ . - أ-ب ، ٥٥٦ ص ؛ ٢٤ سم .

جمع مؤلفه فيه خلاصة تاريخ الإسلام ذكراً وفيات الأعلام على ما اشتهر من أسماهم وكنامهم وألقابهم مرتباً لها حسب تاريخ الوفاة ، ضاماً وفيات كل سنة على حدة .

٦ - ظهات القرن الكريم / نظم أبي العباس أحمد بن عمار للقرئى ؛ شرح أبي الطاهر إسماعيل بن أحمد بن زياد الله التجيبي البرقي . الفرق بين الظاء والضاد / تأليف أبي القاسم سعد بن علي بن محمد الزنجاني ؛ تحقيق محمد سعيد المولوي . - بيروت : دار الفكر المعاصر ؛ ١٩٩١ . - ٢٠٨ ص ؛ ٢٤ سم .

شرح فيه التجيبي أحياناً نظمها المقرئ جمع فيها ما ورد في القرآن الكريم من ألفاظ تحوي حرف الظاء مبيناً أصول هذه الألفاظ واشتقاقاتها ومعانيها .

٧ - دور الكتب العربية العامة وشبه العامة لبلاد العراق والشام ومصر في العصر الوسيط / تأليف يوسف العشي ؛ ترجمة نزار أباطة ، محمد صباغ . بيروت : دار الفكر المعاصر ؛ دمشق : دار الفكر ، ١٩٩١ . ٤٣٨ ص ؛ ٢٤ سم .

أصل الكتاب أطروحة قدمت إلى السوربون . وقد قسم المؤلف كتابه عن المكتبات في البلاد المذكورة في العنوان إلى قسمين : الأول : تاريخي أرخ فيه لدور الكتب وخزائنها ، والثاني : وصفي ذكر فيه صفات الكتب في المكتبات العامة وطرق وقفها ونحو ذلك .

٨ - الحركة اللغوية في الوطن العربي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى - ١٩٧٥ / شكري فيصل . - دمشق : دار طلاس ، ١٩٩١ . - أ - د ، ٢٤٠ ص ؛ ٢٥ سم .

الكتاب بليوغرافيا شاملة لما نشر في الكتب والدوريات والندوات ، ولا سيما للطبوعات الصادرة عن الجامعات اللغوية والمؤسسات الثقافية ، مقسمة حسب الموضوعات إلى ثمانية عشر باباً .

٩ - تاج التراجم في من صنف من الحنفية / تأليف زين الدين أبي العدل قاسم بن قطوبغا الحنفي ؛ تحقيق إبراهيم صالح . - دمشق : دار المأمون للتراث ، ١٩٩٢ . - ٤١٩ ص ؛ ٢٤ سم .

ترجم فيه المؤلف لأكثر عدد من مصنفى فقهاء الحنفية . فابتدأ بالإمام أبي حنيفة وتابع حتى عصره هو ، تعد هذه الطبعة طبعة محققة كاملة .

١٠ - نقد الطالب لزغل المناصب / تأليف شمس الدين محمد بن طولون الصالحى الدمشقي ، تحقيق محمد أحمد دهمان ، خالد محمد دهمان . - بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٢ . - ٢١١ ص ؛ ٢٤ سم .

الكتاب في السياسة الشرعية والأحكام السلطانية والوظائف الأميرية بالإضافة إلى استعراض للمهن في عصر المؤلف ويبيان وجوه الغش والإساءة ، مع تصوير للحياة العامة في نهاية العصر للملوكي وبداية العصر العثماني .

## مطبوعات عام ١٩٩٢

١١ - كتاب الأربعين البلدانية : عن أربعين من أربعين لأربعين في أربعين / تأليف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر ، تحقيق محمد مطيع الحافظ . - بيروت : دار الفكر المعاصر ، دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٢ . - ٢٤٨ ص ؛ ٢٤ سم .

عرّف المؤلف في مقدمته الأربعينيات الحديثة وفضائلها ، ثم ذكر أربعين حديثاً في أربعين بلدة عن أربعين شيخاً مسندة عن أربعين صحابياً في أربعين موضوعاً . يعد الكتاب مشيخة صغرى للمؤلف ذكر فيها شيوخه في تلك البلدان مع تعريف موجز للشيخ والبلدة وتخريج للأحاديث .

١٢- الإخلاص والنية / تصنيف ابن أبي الدنيا أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي البغدادي ، تحقيق إياد خالد الطباع . - دمشق : دار البشائر ، ١٩٩٢ . ١٦ ص ، ٢٤ سم .

ذكر فيه المؤلف أحاديث وأثاراً وأخباراً مسندة عن السلف في فضل النية ووجوب الإخلاص .

١٣- شرح حاسة أبي تمام : تجلي غرر المعاني عن مثل صور الفواني والتحلّي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة / تأليف أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعمى النحوي الشنتري ، تحقيق وتعليق علي الفضل حودان . - بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٢ . - ٢ ج ( ١٢٤٢ ص ) ، ٢٤ سم .

أحد الشروح الأندلسية لحماسة أبي تمام ، رتب مؤلفه على حروف المعجم وضمنه كل ما تضمنه الحماسات من الشعر وشرح غريبها ووضح معناها .

١٤- شرح أبيات إصلاح المنطق / تأليف أبي محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي ، تحقيق ياسين محمد السواس . دمشق : الدار للتحفة ، ١٩٩٢ ، ٧٦٨ ص ، ٢٤ سم .

شرح فيه ابن السيرافي شواهد كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت وبيّن مواطن المشكل منها فهو بهذا غني بالمادة اللغوية والأدبية ومصدر من مصادر اللغة والشواهد ، أضاف بعمله هذا مادة جديدة لكتاب إصلاح المنطق زادت من قيمته .

١٥- كشف المغطى في فضل الموطأ / تأليف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي الشافعي ، تحقيق محمد مطيع الحافظ . - بيروت : دار الفكر المعاصر ، دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٢ . ١٢٥ ص ، ٢٤ سم .

جمعه ابن عساكر بالتلقي عن شيوخه مع السند إلى أصحاب الأخبار حتى غدا هذا الكتاب منهلاً لكل من ترجم للإمام مالك وتكلم عن كتابه الموطأ .

## مطبوعات عام ١٩٩٢

١٦- النشاط الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٢ / إعداد إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي بالمركز ، مراجعة وتقديم عبد الرحمن فرفور . دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، [ ١٩٩٢ ] . ٢٤٧ ص ، ٢٤ سم .

جمع غالب ما قام من ندوات ومحاضرات وأمسيات شعرية ونشاطات ثقافية خلال العام للذكور .

١٧- الدوريات العربية : لمحات من تاريخها - منتجات من نوادرها / إعداد إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي بالمركز ، مراجعة وتقديم عبد الرحمن فرفور . دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٢ . - ٢٦٨ ص ، ٢٤ سم .

- ١٨ - آفاق الثقافة والتراث : مجلة ثقافية تراثية مكتبية/ تصدر عن إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي بالمركز .  
ع ١ ( ١٩٩٢ ) . دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٢ . - ١٢٨ ص ، ٢٧ سم .
- ١٩ - الملا علي القاري فهرس مؤلفاته وما كتب عنه / إعداد محمد عبد الرحمن الشاع . دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٢ . ٢٧ ص ، ٢٧ سم .
- العلامة جمال الدين القاسمي : حياته - آثاره : ١٢٨٣ - ١٣٣٢ هـ .. / إعداد محمد رياض المالح .  
- دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٤ - ٢٨ ص ، ٢٧ سم .
- مستلة من مجلة آفاق الثقافة والتراث العدد الثاني عام ١٩٩٣ .

AN INTRODUCTION TOWARDS UNDERSTANDING THE ROOTS/ by M. S. R. - ٢٠  
Al-Booty; translated by Anas Rifāi. Damascus: Dar Al Fikr; Beirut: Dar Al Fikr Al-mouser,  
1992/195P. 17cm.

### مطبوعات ١٩٩٤

- ١- رواة محمد بن إسحاق بن يسار في المغازي والسير وسائر المرويات/ تصنيف مطاع الطرايشي .
- ٢- الإيجاز في آيات الإعجاز/ تأليف أبي اليسر عابدين ، تحقيق محمد كريم راجح .
- ٣- البلغة في أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الشيخان على ترتيب أبواب المنهاج للإمام النووي/ تأليف سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن الملقن المعروف بابن النحوي ، تحقيق وتخريج محيي الدين نجيب .
- ٤- النشاط الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٣/ إعداد إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي بالمركز ، مراجعة وتقديم د . عبد الرحمن فرفور .
- ٥- كتاب الحيطان ( أحكام الطرق والسطوح والأبواب ومسيل المياه والحيطان ) في الفقه الإسلامي/ تأليف الشيخ المرجي الثقفي ، تحقيق محمد خير رمضان يوسف .
- ٦- الإمام شمس الدين ابن الجزري: فهرس مؤلفاته ومن ترجم له ٧٥٠-٨٣٣ هـ = ١٣٥٠-١٤٢٩ م / إعداد محمد مطيع الحافظ . - دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٤ - ٥٤ ص ؛ ٢٧ سم .
- ٧- المنتخب من مقتنيات معهد المخطوطات في باكو بأذربيجان/ إعداد د . عبد الرحمن فرفور ، ود . محمد مطيع الحافظ .
- ٨- نهاية المراد في شرح هدية ابن العباد/ تأليف الشيخ عبد الغني النابلسي ، تحقيق الشيخ عبد الرزاق الحلبي .

9- MANS FREEDOM UNDER HIS SERVITUDE TO ALLAH: THIS IS ISLAM/BY MUHAMMAD SAID RAMADAN AL-BOOTY; TRANSLATED BY ANAS RIFAI.  
- DAMASCUS: DARALFIKR; BEIRUT: DARALFIKRALMOUSER, 1994- 136- P. ; 17cm.

## مطبوعات ١٩٩٥

- ظفر الأماني في مختصر الجرجاني/ تأليف أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي ؛ تحقيق وتخريج وتعليق تقي الدين الندوي . - أعظم كدة : الجامعة الإسلامية ؛ دبي : دار القلم ، ١٩٩٥ . - ٥٧٦ ص . ٢٤٤ سم .
- المنح الرحمانية في تاريخ الدولة العثمانية/ تأليف محمد بن محمد أبي السرور البكري الصديقي ، تحقيق ليلى الصباغ .
- الزيادات على كتاب إصلاح لحن العامة بالأندلس : لأبي بكر محمد بن حسين الزبيدي الإشبيلي/دراسة ونصوص عبد العزيز الساوري . - دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٥ - ٥٥ ص ؛ ٢٤ سم .
- هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبيين متشابه الكتاب/ تأليف علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي ؛ تحقيق وشرح عبد القادر الخطيب الحسني . - بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٤ - ١٩٢ ص ؛ ٢٤ سم .
- مختصر تاريخ أذربيجان/ تأليف محمود إسمايل ، ترجمة رفيق عليوف ، ورامز مرسالوف . - دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٥ - ٨٦ ص ؛ ٢٤ سم .
- المنتقى من مخطوطات معهد البيروني للدراسات الشرقية بطشقند/إعداد عبد الرحمن فرفور ومحمد مطيع الحافظ . - دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ؛ طشقند : معهد البيروني للدراسات الشرقية ، ١٩٩٥ - ١٨٠ ص ؛ ٢٤ سم .
- النشاط الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٤/إعداد إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي . - دبي : مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، ١٩٩٥ . ٣١٠ ص ؛ ٢٤ سم .
- اللباب في علل البناء والإعراب/ لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمان ، والدكتور عبد الإله نيهان .

## تحت الطبع

- معجم الشعراء من تاريخ ابن عساكر ( حروف أ - ج ) / تحقيق حسام الدين فرفور .
- أعيان العصر وأعوان النصر/ تأليف صلاح الدين بن أبيك الصفدي ، تحقيق عدد من الأساتذة .
- معجم التراث العربي المطبوع بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ / إعداد إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي بالمركز .
- شعر عبد الله بن همام السلولي / جمع وتحقيق وليد وليد محمد السراقبي .
- شعر أبي البركات ابن الحاج البلفيقي / جمع وتحقيق عبد الحميد عبد الله الهرامة .